

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كرسي الأميرة العنود بنت عبد العزيز بن مساعد
لدراسات العقيدة والمذاهب المعاصرة



موافقة شيخ الإسلام ابن تيمية لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات عرضا ودراسة

الجزء الأول

إعداد
أحمد بن محمد بن الصادق النجار

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

النجار، أحمد بن محمد الصادق

موافقة شيخ الإسلام ابن تيمية لأئمة السلف في تقرير القواعد..... / أحمد بن محمد الصادق النجار.- الرياض، ١٤٣٢هـ

١٣٣٦ ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٣- ٠١٧ -٥٠٥- ٦٠٣ - ٩٧٨

١- الأسماء والصفات أ. العنوان

ديوي٢٤١ ١٤٣٢/ ٤٠٩٧

رقم الإيداع: ١٤٣٢/٤٠٩٧

ردمك: ٣-٠١٧-٥٠٥-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة
لمعالي مدير الجامعة

الحمدلله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه ، وبعد :

فمن نعم الله علينا ، وآلائه المتتابعة ، أننا نعيش عصر التعليم العالي ، بقيادة رائد التعليم العالي ، وملك الحكمة والسداد ، والإنسانية والرؤية العالمية **خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز** ، أيده الله بتأييده، وأدام عليه نعمه، يعينه ويعاضده ويشد من أزره سمو ولي عهده الأمين سلطان الخير والوفاء **صاحب السمو الملكي الأمير/ سلطان بن عبدالعزيز** ، وسمو النائب الثاني أمير الأمن والفكر **صاحب السمو الملكي الأمير/ نايف بن عبد العزيز - حفظهم الله -، إذ** لا مزايدة أن الحراك الذي تشهده منظومة التعليم العالي وتتجه فيه نحو الريادة والعالمية ، تعتمد فيه نجاحات الماضي وتستشرف المستقبل البعيد ، وترتكز فيه على رؤى إستراتيجية ، وأعمال وجهود مؤسسية، ومبادرات تعد أحدث ما توصل إليه العلم في العالم، وما من شك أن البحث العلمي يعدُّ ركيزةَ هذا التطور والنماء ، وركناً من أركان المعرفة الإنسانية ، ودعامةً من دعائم النهضة العلمية والمعرفية، ومعياراً لمدى تقدم الشعوب والأمم ، وقد كانت **جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية** من الجامعات الرائدة السباقة إلى مضمار البحث العلمي، إذ يسجل لها أنها أول جامعة سعودية تؤسس عمادةً للبحث العلمي، وقد سَعَت جاهدة إلى تطوير الآليات التي تتيح لها أن تعمل في إطار من الشراكة والتعاون مع قطاعات هذا المجتمع ومؤسساته.

ويأتي برنامج كراسي البحث العلمي في الجامعة شاهداً يجسدُ هذا الاهتمام، ويؤكد الرؤية التي تنطلق منها الجامعة في الشراكة البحثية والعلمية ، خصوصاً

في العلوم الشرعية واللغوية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية ، ومن الكراسي التي شرفت الجامعة باحتضانها **كرسي الأميرة العنود بنت عبدالعزيز ابن مساعد -رحمها الله- لدراسات العقيدة والمذاهب المعاصرة** ، وهو كرسي يَشْرفُ بموضوعه ومجالاته أولا ، ثم بالجهة الممولة له، **وهي مؤسسة الأميرة العنود بنت عبدالعزيز بن مساعد الخيرية، ممثلة في صاحب السمو الملكي الأمير/ سعود بن فهد بن عبدالعزيز**، وقد كانت انطلاقة الكرسي لتحقيق رسالته ورؤيته وأهدافه قوية ، وها هي نتائج وثمار هذا الكرسي في مجال تخصصه ، حيث يقدم للوسط الأكاديمي والمتخصصين في العقيدة والمذاهب المعاصرة أبحاثاً لها وزنها العلمي، ومكانتها في مكتبة الدراسات المتعلقة بالعقيدة .

وإننا إذ نشيد بهذه الخطوة المباركة، لنتطلع إلى المزيد من العطاء والإسهام المميز الذي يتناسبُ مع مكانة الكرسي ، ويحقق هدف الجامعة وهدف الممول فيه، وهو أمر نعتقد أنه سيتحقق بهمة الرجال القائمين على هذا الكرسي، وعلى رأسهم أستاذ الكرسي **فضيلة الأستاذ الدكتور/ يوسف بن محمد السعيد** الذي أثبت قدرته على إنجاح هذا الكرسي بهمته العالية وقيادته المؤثرة ، وأعضاء هيئة الكرسي والهيئة الاستشارية.

ونسأل الله أن يكلل الجهود بالنجاح والتوفيق ، وأن ينفع بهذا الإصدار، إنه سميع مجيب.

مدير الجامعة

رئيس مجلس كراسي البحث

أ.د. سليمان بن عبدالله أبا الخيل

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمد عبده ورسوله.

قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾[1]

وقال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾[2]

وقال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١ ﴾[3]

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار.

وبعد:

فإنَّ الله تبارك وتعالى قد امتنَّ على عباده المؤمنين أعظم منَّة؛ إذ أرسل إليهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته، ويزكيهم، ويعلمهم الكتاب والحكمة، وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين.

---

(١) سورة آل عمران آية: ١٠٢

(٢) سورة النساء آية: ١

(٣) سورة الأحزاب آية: ٧١

فبلَّغ نبيُّنا ﷺ البلاغَ المبين، وهدى إلى الصراط المستقيم، فلم يدعْ باباً من الأبوابِ التي تُوصِلُ إلى اللهِ ﷻ إلا ذَكَرَ منه عِلْما، وتَرَكَ فيه حجَّةً، فَمَا مِن خيرٍ يَعلمُهُ لأمتِه إلا وَدَلَّهُم عليه، وَمَا مِن شَرٍّ يَعلمُهُ لهم إلا ونهاهُم عنهُ.

وَأَعظَمُ الأبوَابِ على الإطلاق هُوَ بَابُ توحيدِ اللهِ ﷻ؛ لأنَّ شَرَفَ العلمِ تَابعٌ لشَرَفِ معلومِهِ، ولا مَعلُومَ أعظَمُ وَأَجَلُّ مِنَ اللهِ ﷻ، فهو سبحانه ذو الأسماءِ الحسنى والصفَاتِ العلى.

فَاللهُ ﷻ جَعَلَ مِفتَاحَ الدَّعْوَةِ الإلهية، وَزُبدَةَ الرسالةِ النبوية الإيمانَ به ومعرفةَ أسمائه وصفاته، وعلى هذه المعرفةِ خُلِقَ الثقلان، وأُرسلَتْ الرسُلُ، وأُنــزِلَتْ الكُتُبُ، ومُحَالٌ معَ هذا أن يَترُكَ اللهُ ﷻ هذا البابَ مُلتبساً مُشتبهاً لا يُعرَفُ الحقُّ فيه، أو أن يخرُجَ الحقُّ عن ظاهرِ مَا أخبرَ اللهُ به وَرَسُولُه ﷺ، فإنَّه لو خرَجَ الحقُّ عن ظاهرِ ما أخبرَ اللهُ به ورسولُه ﷺ لانتقضت عُرى الإيمان عروةً عروةً، ولادَّعَتْ كلُّ طائفةٍ من طوائفِ الضلالِ أنَّ مَا تأوَّلَتهُ من نصوصِ الوحيين لِنُصرةِ مَذهبها هو الحقُّ الذي لاسبيلَ للخروجِ عليه.

وَمِن هنا يجبُ أنْ يَعتقدَ كلُّ مسلمٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قد بيَّن بابَ التوحيدِ غايةَ البيان، وأظهرَ معالمَه، وأوضحَ قواعدَه وأصولَه، فلم يدعْ بعده ﷺ لقائلٍ مقالاً، ولا لمتأوِّلٍ تأويلاً.

قال أبو ذر الغفاري ﷺ : ((تركَنا رسول الله ﷺ وما طائر يطيرُ بجناحَيْه إلا عندنا منه علمٌ))[1]

---

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢٦٧/١) والطبراني في المعجم الكبير (١٥٥/٢) من طريق محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ ثنا سفيان بن عيينة عن فطر عن أبي الطفيل، وأخرجه أحمد في المسند (ص١٥٥٦)ح٢١٦٨٩ عن ابن نمير عن الأعمش عن منذر عن أشياخ من تيم عن أبي ذر به.قال=

وتلقَّى ذلك أصحَابُ رَسُولِ الله ﷺ من في رسُول الله ﷺ غضًّا طريًّا، فلم يزيدُوا عليه ولم يَنقُصُوا منه؛ إذ لم يكنْ لهم مَنْبَعٌ يأخذُونَ منه عقائدَهم إلا ما جاء به رسولُ الله ﷺ، فآمنوا بنُصُوصِ الوحيين الشريفين، وَسَلَّمُوا لظاهِرِهما، فلم ينقَدِحْ في أذهانهم تمثيلٌ ولا تكييفٌ، ولم يُقابلوا نصوصَ الوحيين بالتعطيلِ والتَّحريفِ، ولهذا لم يُؤْثر عن واحدٍ منهم تقديمُ عقله على نصِّ المعصوم، ولا حرَّف نصًّا عن ظاهره مُدَّعيا فيه المجاز المزعوم، بل مشوْا مع ظاهِرِ النُّصُوصِ كما علَّمهم النبيُّ الكريم ﷺ، فعرَفوا ربهم، وقَوِيَ إيمانهم، وباعوا مُهَجَهم لله رب العالمين.

وأقاويلُ الصحَابَةِ ﭫ في توحيدِ اللهِ ﷻ محفوظةٌ عنهم، ومفهومةٌ أيضا من صنيع تعامُلِهم مع ظاهرِ نصوصِ الكتابِ والسنة.

وإذا عُلم أنَّ الصحابَةَ أَخذُوا عن الرسولِ ﷺ لفظَ القرآن ومعناه، كما قال الصحابي الجليل عبد الله بن عمر ﭬ: ((لقد لبثنا برهةً من الدهر وأحدُنا ليُؤتَى الإيمان قبل القرآن، تنـــزل السورةُ على محمد ﷺ فنتعلم حلالَها وحرامَها، وأمرَها وزاجِرَها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها، كما يتعلمُ أحدكم السورةَ))[1]. لم نحتجْ

=الهيثمي في مجمع الزوائد (٢١٢/٨): ((رواه أحمد، والطبراني وزاد: فقال النبي ﷺ: "ما بقي شيء يقرب من الجنة ويباعد من النار إلا وقد بُين لكم". ورجال الطبراني رجال الصحيح، غير محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ وهو ثقة، وفي إسناد أحمد من لم يسم)). وصححه الألباني في موارد الظمآن (١١٩/١).

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (٣٥/١) وقال: ((هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولا أعرف له علة ولم يخرجاه)) وسكت عنه الذهبي، وأخرجه ابن منده في كتاب الإيمان (٣٦٩/١) وقال: ((هذا إسناد صحيح على رسم مسلم والجماعة إلا البخاري)). كلاهما من طريق عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن القاسم بن عمر الشيباني قال سمعت ابن عمر به.

بعد ذلك إلى غيرهم، وكان الرجوعُ إليهم واجباً متعينا؛ إذ هم أبرُّ هذه الأمةِ قلوباً، وأعمقُها علماً، وأقلُّها تكلُّفاً، وأقومُها هدياً، وأحسنُها حالاً.

ثم دَرَجَ على نهجهم التابعون لهم بإحسان الذين أَخَذُوا عن الصحابَة ﷺ، وتلقَّوا عنهم، فَلَمْ تَزَلْ الكلمَةُ مجتمعَةً، والجماعَةُ مؤتلفَةً، جاهَدُوا في الله حقَّ جهادِه، واتَّبَعُوا رسولَهُ ﷺ وساروا على منهاجِه، أذكارُهُم في الزُّهد مشهورَةٌ، وآثارُهُم على الخلقِ مشهودَةٌ، ومَواعظُهُم إلى طُرقِ الآخرة معلومَةٌ، فأعزَّهُم اللهُ بدينِه، ورَفَعهم بكتابِه، وهَداهُم إلى هدْيِ خليلِه ﷺ، فهُمُ الطائفةُ المنصورَةُ والفرقَةُ الناجيَةُ المتمسِّكون بسنَّةِ النبي ﷺ وخلفائِه، لا يثنيهم عنها تقلُّبُ الأعصارِ والأزمانِ، ولا يَصرفُهُم عن سلُوكها تغيُّرُ الحدَثَانِ.

لكن شاء الله ــ ولله الحكمة البالغة ــ أنْ تَنبُتَ نابتَةٌ خَرَجَتْ عَن منهَجِ أصحابِ رسُولِ الله ﷺ في توحيدِ الله؛ وذلك لما عُرِّبتْ كُتُبُ أهلِ اليونان، فَتَلَقَّفوها، وَعَضُّوا عليها بالنَّوَاجذِ والأضراسِ، فلم يَقنعُوا بمنهَجِ أصحابِ رَسُولِ الله ﷺ الذي تعلَّموه من نبيهِمُ الكريم ﷺ، فخلَّفوا نصوصَ الوحيين عن سُلطانِ الحقيقة، وَعَزَلُوها عن ولايةِ اليقينِ، وشَنُّوْا عليها غاراتِ التأويل الباطلة، فعطَّلُوا اللهَ عن كمَالِه، ونفوا أسماءَه وصفاتِه، وحرَّفوا الكَلم عن مواضعه، فعمَّ ضررُهم، واستَطَارَ شرُّهم،كما أنهم أصَّلُوا أصولاً تلقَّوْها مِن فلاسفَةِ أهلِ اليونان رَأَوْا أنَّها تُناقضُ ما جاءَ به النبيُّ العدنانﷺ، فقدَّموا تلك الأصول على خَبَرِ الرسُولِ ﷺ.

فالقرآنُ الكريمُ والسنةُ الصحيحةُ يستشهدون بهما اعتضاداً لا اعتماداً، وإنما العمدةُ عندهم الأقيسةُ العقليةُ، والقواعدُ الفلسفيةُ، ولهذا يقبلون الآياتِ والأحاديثَ التي يظنُّون أنها موافقةٌ لأهوائهم وآرائهم، ويجعلون الآياتِ والأحاديثَ المخالفةَ

لأهوائهم وآرائهم من المتشابهات التي لا يجوزُ اتباعُها والقولُ بها.

فلما انْبَنَى أمرُهم على الأقيسةِ العقلية، والقواعدِ الفلسفيةِ تشعَّبت بهم الطرقُ، ووصلوا إلى غَايَةِ الحيرَةِ والشكِّ، فَصَارُوا مختلفين في الكتاب، مخالفينَ للكتاب، حتى قال أبو المعالي الجويني: ((قرأتُ خمسينَ ألفاً في خمسينَ ألفاً، ثُمَّ خَلَّيْتُ أهلَ الإسلامِ بإسلامِهِمْ فيهَا وَعُلومهم الظَّاهِرة، وَرَكبْتُ البحرَ الخضَمَّ، وَغُصْتُ في الذي نَهَى أَهل الإسلامِ، كُلُّ ذلك في طَلَبِ الحقِّ، وَكُنتُ أهرَبُ في سالِفِ الدَّهْرِ منَ التقليد، وَالآنَ فَقد رَجَعتُ إلى كَلِمَةِ الحقِّ، عَليكُم بدينِ العَجَائِزِ، فَإن لم يُدرِكْني الحقُّ بلَطِيفِ برِّه، فَأَمُوتُ على دينِ العجَائِزِ، وَيختم عاقِبَةَ أمري عندَ الرَّحيل على كَلمَةِ الإخلاصِ: لا إله إلا الله، فالويلُ لابنِ الجويني))[1]

فانبرى أئمَّةُ السلفِ الصالحِ الذين كانوا أدقَّ الناس نظراً، وأعلمَهم في باب توحيد الله بصحيحِ المنقُولِ وَصَريحِ المعقُولِ لِصَدِّ عُدوَانِ هؤلاء، وجنايتهم على النصوصِ الشرعيَّةِ، فكانت أقوالُ أئمةِ السلَفِ تأتلِفُ ولا تختلِفُ، وَتَتَوافقُ ولا تتناقَضُ.

كما أجمعوا ﷺ على ذمِّ الكلام وأهله، قال إمامُ دارِ الهجرة مالكُ بنُ أنس: ((لو كان الكلامُ علما لَتَكلَّمَ فيه الصحابةُ والتابعون كما تكلَّمُوا في الأحكامِ والشرائع، ولكنَّهُ باطلٌ يدلُّ على باطلٍ))[2]

وقال الإمامُ الشافعيُّ القرشيُّ: ((حُكمي في أهل الكلام أن يُضربوا بالجريد، ويُحملوا على الإبل، ويُطاف بهم في العشائر والقبائل، ويُنادى عليهم: هذا جزاءُ من

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٧١/١٨) ومختصر الصواعق للموصلي (١/١٣ ١٦)

(٢) أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله (١١٦/٤)

ترك الكتابَ والسنة وأقبل على علم الكلام))(١)

وقال إمامُ أهلِ السنة أحمدُ بنُ حنبل: ((لسْتُ بصاحب كلام، ولا أرى الكلامَ في شيءٍ من هذا؛ إلا ما كان في كتاب الله أو في حديث رسول الله ﷺ فأما غير ذلك؛ فإنَّ الكلامَ فيه غيرُ محمُودٍ))(٢)

وهكذا لم يخلُ قرنٌ من القرون – ولله الحمد – ممن يُجدِّدُ للناس أمرَ دينهم، فقد جعَلَ اللهُ في أَزْمِنَةِ الفتَرَاتِ بَقَايَا من أهل العلم يُبصِّرون بنورِ الله أهل العمى، ويُحيُّون بكتابِ الله الموتى، وممن ظهر ــ في أواخر القرن السابع وأوائل القرن الثامن ــ يدعُو إلى توحيد الله ﷻ، ويُجدِّدُ ما اندرَسَ مِن معالم الدِّين، وأصولِ الملة، شيخُ الإسلام أحمدُ بن عبد الحليم ابن تيمية فانتهجَ منهَجَ السلفِ الصالح، واقتفى أثرَهم، ودعا إلى مذهبِهم في إثباتِ صفَاتِ الله تعالى، إثباتاً بلا تمثيل، وتنـــزيهاً بلا تعطيل، ونَفَى عن آياتِ وأحاديثَ الصفات تحريفَ الغالين، وانتحالَ المبطلين، وتأويلَ الجاهلين.

وقرَّر ذلك رحمه الله بأدلَّته السمعيَّة ودلائله العقليَّة، وحكى مذهبَ السلف المبنيَّ على الكتاب والسنة، المطابقَ للفطرة التي فَطَرَ اللهُ عليها عباده، والموافقَ لما يُعلَمُ بالأدلة العقليَّة، كما تصدَّى للذبِّ عن سُنَّة الحبيب المصطفى ﷺ ، وانبرى للردِّ على مَنْ خالفَ منهجَ أولئك الأعلام منَ الصحابَة رضي الله عنهم ومن اتَّبعَهُم بإحسان، فكَشَفَ عَوَارَهم، وتصدَّى لعُدوَانهم، فاستشعَرَ المعارضُونَ له أنهم عاجزونَ عن المناظرَة التي تكونُ بينَ أهل العلم والإيمان، فعَدَلُوا إلى طريقِ أهل الجهلِ والبهتان، وقابلوه بما قدرُوا عليه من البغيِ والعدوان، وافترَوْا عليه افتراءاتٍ كاذبةً ما أنزل اللهُ بها من سلطان، سبيل كلِّ

(١) أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله (٢٩٤/٤ – ٢٩٥)

(٢) أخرجه عبد الله في السنة (١٣٩/١) عن أبيه به

من خالفَ طريقَ الهدى والسداد في مقابلة أهل الحق والاتباع، فليس عندهم إلا السبُّ والبهتان، لا الحجةُ والبرهان.

وكان من أقبحِ تلك الفِرى، وأشدِّها كذبا، وأعظمِها ميْناً: زعمُهم أنَّ شيخَ الإسلام ابنَ تيمية خرج فيما يُقرِّره في باب توحيد الله ﷻ عن منهج السلف الصالح، وخالف إجماعَهم.

ومن هنا اخترتُ مستعيناً بالله الكتابةَ في هذا الموضوع المهمّ وهو:

" موافقةُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لأئمة السلف في تقريرِ القواعدِ والضوابطِ المتعلقةِ ببابِ الأسماءِ والصفات "

عرضاً ودراسةً

هذا الإمام الهُمام، وغزارة علمه، وكثرة اطلاعه، وشدة اتباعه للسلف، وَتَوَسُّعِهِ في المنقُولِ والمعقُولِ.

ثم ثَنَّيتُ بقراءَةِ كُتُبِ أئمَّة السلف الذين كانوا على الحقِّ وبه كانوا ينطقونَ، فإنهم أمنةُ هذه الأمة، وبهم حَفِظَ اللهُ الدِّينَ.

فحاولتُ أنْ أجمعَ ما كان مُشتَّتا في هذا الموضوعِ، وأستنبطَ ما كان دفينا، وأستَشِفَّ ما كان خافيا، ولا أزعمُ - معاذ الله - أني استوعبْتُ الموضوعَ من جميع جوانبه، بل كلُّ ما أزعمُه أني استفرغْتُ جهدي، وبذلْتُ وسعي وطاقتي - مع معاناة التفتيش في بطون الكتب - في جمع شتات هذا الموضوع، ولملمة أطرافه، واللهَ أسألُ أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

أولا: البحث في هذا الموضوع هو من باب العلم بأسماء الله وصفاته، والعلم بأسماء الله وصفاته أشرف العلوم وأجلها على الإطلاق.

ثانيا: دفع ما اتُّهِمَ به شيخُ الإسلام ابن تيمية من المخالفة لمنهج السلف الصالح، وخروجه عن إجماعهم، وهذه شبهةٌ قديمةٌ، لهجَ بها بعضُ المخالفين لعقيدة السلف قديما وَشَنَّع عليه خصومُهُ بها، وَتَلَقَّفها أتباعُهم حديثا.

فهذا ابن حجر الهيتمي يقول: ((وما درى المحروم – يعني شيخ الإسلام ابن تيمية – أنه أتى بأقبح المعائب؛ إذ خالف إجماعهم في مسائل كثيرة، وتدارك على أئمتهم سيما الخلفاء الراشدين – باعتراضات سخيفة شهيرة...إلى أن قال: حتى تجاوز إلى الجناب المقدس، المنـــزه عن كل نقص...فنسب إليه العظائم والكبائر))[1].

وقال محمد زاهد الكوثري عن شيخ الإسلام ابن تيمية: ((تجرد للدعوة إلى مذهب هؤلاء الحشوية السخفاء ، متظاهرا بالجمع بين العقل والنقل، على حسب فهمه من الكتب بدون أستاذ يرشده ...وكم انخدع بخزعبلاته أناس ليسوا من التأهل للجمع بين الرواية والدراية في شيء... إلخ))[2].

ثالثا: دفع دعوى عريضة وشبهة يُرَوَّجُ لها كثيرا وهي أنَّ أهلَ السنة بعد شيخِ الإسلام إنما هم مُقَلِّدُون له، وأنَّ عقيدتهم إنما هي عقيدتُهُ لا عقيدَةُ السلفِ الصالح.

رابعا: إثبات صحَّةِ كلامِ شيخِ الإسلام لما قال في كتابه "الرد على الإخنائي" ((إنَّ المجيب ولله الحمد- يعني نفسه - لم يقل قطُّ في مسألةٍ إلا بقولٍ سبَقَهُ إليه

(١) انظر: غاية الأماني في الرد على النبهاني للآلوسي (١٠١/٢)

(٢) مقدمة السيف الصقيل للسبكي (ص١٣)

العلماءُ، فإن كان قد يخطر له ويتوجه له فلا يقولُه وينصرُهُ إلا إذا عرفَ أنه قد قاله بعضُ العلماء ، فمن سلكَ هذا المسلَكَ، كيف يقُولُ قولا يخرِقُ به إجماعَ المسلمين؟))[1].

خامسا: إظهار موافقةِ شيخِ الإسلام لأئمة السلف في تقريرِ القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات.

سادسا: الرغبةُ في الاستفادة - في نفسي وإخواني - من حيثُ علوُّ الإسناد في الاستشهاد بكلام السلف في تقرير المسائلِ المتعلقة بباب الأسماء والصفات، فما أحسَنَ أنْ يُستشهَدَ بكلامِ شيخِ الإسلام - كما هو الحاصل كثيرا - مشفوعا بكلامِ الأئمَّةِ المتقدمين فيكونُ الاستشهادُ أقوى، والتأصيلُ أقعَدَ.

سابعا: إثباتُ ميزَةٍ تميَّز بها أهلُ السنة عن غيرهم منَ الفِرَقِ وهي أنهم في باب الاعتقاد سلسلةٌ واحدَةٌ متفقَةٌ لا تختلفُ مِن أوَّلها إلى آخرِها.

ثامنا: ضبطُ المسائل المتعلقة بباب الأسماء والصفات بضبط قواعدها وضوابطها.

تاسعا: بيانُ دقَّة علماء السلف، ومعرفتهم بالقواعد والضوابط، خلافا لما يظنُّهُ طوائِفُ من أهل الكلام.

عاشرا: إنَّ دراسة هذا الموضوع فيه إبرازٌ لمنهج أهلِ السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات، والتزامهم في ذلك بالكتاب والسنة.

الدراسات السابقة :

حسب اطلاعي لم أقف على دراسات سابقة بحثت هذا الموضوع واستكملت

---

(١) (ص٤٥٨)

جوانبه، إلا أني وقفت على رسالتين علميتين:

إحداهما: رسالة مقدمة لقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية لنيل درجة العالمية الماجستير، بعنوان"جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح المسائل الكلية للأسماء والصفات عند السلف" للشيخ ذياب بن مدحل العلوي.

وقد ذكر مؤلفها أنَّ غايته، وأهم مقاصده جمع أهمِّ القواعد التي ذكرها شيخ الإسلام في باب أسماء الله الحسنى وصفاته العلى.

فرسالته جمعٌ لأهمِّ القواعد التي ذكرها شيخ الإسلام في كتبه، وليس فيها ذكر تلك القواعد من كلام أئمة السلف، ولا إظهار موافقة كلام شيخ الإسلام لكلامهم، وليس فيها توثيق ما ينقله الشيخ عن السلف من الكتب المسندة؛ لأن ذلك لم يكن من موضوع بحثه.

والثانية: رسالةٌ علميةٌ مقدمةٌ لقسم العقيدة بجامعة الإمام لنيل درجة العالمية الماجستير بعنوان: " القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف" للدكتور إبراهيم البريكان.

وقد اعتمَدَ في تقريرِ القوَاعِدِ في الغالبِ على شيخِ الإسلام ابنِ تيمية وابنِ القيمِ وابنِ أبي العز عليهم رحمة الله وغيرِهم، وَلم يَكُن من موضوعِ بحثِهِ تقرير ذلك من كُتُبِ أئمَّةِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحابَةِ وَمَن جاءَ بَعدَهُم، ولا المقارنة بين كلامهم وكلام من نقل عنهم .

كَمَا لم يَعتَنِ الباحِثانِ - وَفقهما الله - بِحَصرِ قَوَاعِد وَضَوَابط بَابِ الأسماءِ والصِّفَات.

وهذا المشروعُ سيتناوَلُ إن شاء الله حصرَ القواعِدِ والضوابط المتعلقة بباب الأسماء

والصفات من كلامِ شيخ الإسلام ابن تيمية، وكلامِ أئمة السلف، ويكونُ نقلُ كلام أئمة السلف من الكتبِ المسنَدَةِ وغيرها، مع العناية بإظهار موافقَةِ شيخ الإسلام لأئمة السلف في تقرير تلك القواعد والضوابط، والتدليل عليها مِنَ الكتَابِ والسنة.

كما سيتناوَلُ أيضا الاعتِنَاءَ بصيغَةِ القاعِدَةِ والضَّابط مِن جهَةِ الوَجازَةِ في لَفظِهَا واستيعابِهَا لمعانٍ وَاسِعَة.

وهذا ما يمتاز به هذا المشروعُ على الرسالتين المذكورتين.

خطة البحث:

وقد قسَّمتُ بحثي إلى مقدمة وتمهيد وأربعة أبواب وخاتمة ثم فهارس.

المقدمة تشتمل على:

- الافتتاحية.
- أهمية الموضوع وأسباب اختياره.
- الدراسات السابقة.
- خطة البحث.
- منهج البحث.

التمهيد (التعريف بمفردات العنوان) وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : أهمية القواعد والضوابط والفرق بينهما. وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : تعريف القواعد .

المطلب الثاني : تعريف الضوابط .

المطلب الثالث : الفرق بين القاعدة والضابط .

المطلب الرابع : أهمية القواعد والضوابط .

الفصل السادس : قاعدة : " الإجماع حجة في باب الأسماء والصفات "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الفصل السابع : قاعدة " الفطر السليمة موافقة لما جاءت به الشريعة من إثبات أسماء الله وصفاته "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الفصل الثامن : قاعدة " كل ما اتصف به المخلوق من صفات كمال لا نقص فيها فالخالق أولى بها، وكل ما يُنــزه عنه المخلوق من صفات نقص لا كمال فيها فالخالق أولى بالتنــزه عنها "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الفصل التاسع : قاعدة " دلالة الأثر على المؤثر حجة في باب الأسماء والصفات"

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الفصل العاشر : قاعدة " المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الباب الثاني: القواعد المتعلقة بباب الأسماء، وفيه فصلان :

الفصل الأول : القواعد المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنى وحصرها،وفيه مبحثان :

المبحث الأول : قاعدة " أسماء الله توقيفية "

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الثاني : قاعدة " أسماء الله غير محصورة "

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الفصل الثاني : القواعد المتعلقة بأحكام الأسماء الحسنى، وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول : قاعدة " أسماء الله كلها حسنى "

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الثاني : قاعدة " أسماء الله أعلام وأوصاف "

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الثالث: قاعدة " كل ما كان مسماه منقسما إلى كمال ونقص لم يدخل اسمه في الأسماء الحسنى "

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الرابع: قاعدة " لا يدعى الله بالأسماء التي ليس فيها ما يدل على المدح "

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الخامس: قاعدة " أسماء الله لا تتضمن الشر بوجه من الوجوه "

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المبحث السادس: قاعدة " وجوب إجراء الأسماء المزدوجة مجرى الاسم الواحد "

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المبحث السابع : قاعدة "أسماء الله غير مخلوقة "

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الباب الثالث: القواعد والضوابط المتعلقة بباب الصفات، وفيه فصلان :

الفصل الأول : القواعد المتعلقة بالصفات. وفيه اثنا عشر مبحثاً:

المبحث الأول: قاعدة "الرب موصوف بالصفات الثبوتية المتضمنة لكماله وموصوف بالصفات السلبية المستلزمة لكماله "

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الثاني: قاعدة " طريقة الكتاب والسنة في أسماء الله وصفاته الإثبات المفصل والنفي المجمل"

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المبحث السابع: قاعدة " الإقرار بالصفات وحملها على الحقيقة لا على المجاز "

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الثامن: قاعدة " الصفات معلومة لنا باعتبار المعنى مجهولة لنا باعتبار الكيفية"

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المبحث التاسع: قاعدة " وجوب الإيمان بنصوص الصفات سواء عرفنا معناها أم لم نعرف معناها "

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المبحث العاشر: قاعدة " صفات الله ذاتية وفعلية "

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الحادي عشر: قاعدة " أفعال الله تقوم بذاته بمشيئته وقدرته"

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الثاني عشر: قاعدة " الله موصوف بالفعل اللازم والمتعدي "

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الفصل الثاني: الضوابط المتعلقة بالصفات. وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: الضوابط المتعلقة بصفة الكلام. وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: ضابط "مسمى الكلام هو اللفظ والمعنى جميعا"

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط

المطلب الثاني: ضابط " الكلام إنما يضاف إلى من قاله مبتدئا لا إلى من قاله مبلغا مؤديا

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط

المطلب الثالث: ضابط "الله لم يزل متكلما إذا شاء وبما شاء "

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط

المطلب الرابع: ضابط " كلام الله بحرف وصوت "

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط

المطلب الخامس: ضابط " كلام الله يتفاضل بحسب المتكلَّم فيه "

وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط

المبحث الثاني : الضوابط المتعلقة بالقرآن، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : ضابط "القرآن كلام الله منـــزل غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود"

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط

المطلب الثاني : ضابط "القرآن كلام الله حيث ما تصرف "

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط

المطلب الثالث : ضابط "المحدث في لغة العرب التي نزل بها القرآن يراد به المتجدد"

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط

المبحث الثالث : الضوابط المتعلقة بصفة اليدين .وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ضابط "لفظ اليدين بصيغة التثنية لم يستعمل في النعمة ولا في القدرة "

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط

المطلب الثاني: ضابط " يد القدرة والنعمة لا يعرف استعمالها إلا في حق من له يد حقيقية "

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط

المبحث الرابع : الضوابط المتعلقة بصفة الاستواء .وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ضابط " الاستواء المقيد بـــ"على" يراد به في جميع موارده ومواضعه العلو والارتفاع "

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط

المطلب الثاني: ضابط " الاستواء متعلق بالمشيئة "

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط

المبحث الخامس : الضوابط المتعلقة بالنـــزول . وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ضابط "إثبات النـــزول لله ﷻ لا يلزم منه خلو العرش "

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط

المطلب الثاني: ضابط " النـــزول متعلق بالمشيئة "

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط

المبحث السادس: الضوابط المتعلقة برؤية الله ﷻ وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ضابط " الله يُرى في الآخرة بالأبصار عيانا كما يُرى الشمس والقمر"

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط

المطلب الثاني: ضابط " النظر إذا أضيف إلى الوجه وعدي بـ"إلى" اقتضى نظر العين "

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط

المطلب الثالث: ضابط " تخصيص الإدراك بالنفي لغة وشرعا يقتضي أن مطلق الرؤية ليس بمنفي "

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط

الباب الرابع: القواعد المتعلقة بباب الرد والمناظرة في باب الأسماء والصفات، وفيه توطئة، وستة عشر فصلاً:

التوطئة (تعريف المناظرة لغة وشرعا، وأقسامها)

الفصل الأول: قاعدة "الأسماء المتواطئة تقتضي أن يكون بين الاسمين قدر مشترك وإن كان المسميان مختلفين أو متضادين "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الفصل الثاني: قاعدة "الاشتراك في الأسماء وأسماء الصفات لا يستلزم تماثل المسميات والموصوفات "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الفصل الثالث: قاعدة " الله ﷻ بائن من خلقه ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ولا في ذاته شيء من مخلوقاته"

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الفصل الرابع: قاعدة "ما أضيف إلى الله من الصفات فهو صفة له غير مخلوقة، وما أضيف له من الأعيان فهو بائن عنه مخلوق "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الفصل الخامس: قاعدة "العدول بأسماء الله وصفاته عن معانيها وحقائقها الثابتة له إلحاد يجب تركه"

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الفصل السادس: قاعدة "امتناع صرف دلالة الكتاب والسنة عن ظاهرها المتبادر منها إلا بدليل شرعي"

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الفصل السابع: "جحد الأسماء والصفات يلزم منه إنكار الذات "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الفصل الثامن: قاعدة "وجوب السكوت عما سكت الله عنه ورسوله ﷺ"

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الفصل التاسع: قاعدة "القول في بعض الصفات كالقول في بعضٍ "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الفصل العاشر: قاعدة "القول في الصفات كالقول في الذات "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الفصل الحادي عشر: قاعدة "الصفة تدخل في مسمى الاسم "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الفصل الثاني عشر: قاعدة "صدق المشتق لا ينفك عن صدق المشتق منه "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الفصل الثالث عشر: قاعدة "الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الفصل الرابع عشر: قاعدة "اسم الصفة يقع تارة على الصفة ويقع تارة أخرى على متعلقها "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الفصل الخامس عشر: قاعدة "وجوب التوقف في الألفاظ المجملة التي لم يرد إثباتها ولا نفيها "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الفصل السادس عشر: "مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم سائغ عند الحاجة"

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

الفهارس وهي:

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الآثار.
- فهرس الأعلام المترجم لهم في البحث.

- فهرس المصطلحات.
- فهرس الفرق والطوائف
- فهرس القواعد والضوابط
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

١- جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية ومن كتب السلف.

٢- بعد حصر القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات، أبدأ بذكر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في كل قاعدة أو ضابط، ثم أتبعه بما وقفت عليه من كلام السلف في القاعدة نفسها أو الضابط، وأثبت موافقة كلامه لكلامهم، ثم أذكر الأدلة على القاعدة أو الضابط.

٣- إذا تعددت أقوال شيخ الإسلام في القاعدة الواحدة فإني أذكر أقربها دلالة على القاعدة، وأشير إلى بقيتها في الحاشية بذكر المرجع، وأحيانا أذكرها كلها لأمر يقتضي ذلك.

٤- إذا كان الكلام المنقول يندرج تحت قواعد أو ضوابط متعددة، فربما كررته في أكثر من موطن، بحسب ما يدل عليه.

٥- إذا كان النص المنقول بالمعنى فإني أقول في الحاشية " انظر "

٦- عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها، بذكر اسم السورة ورقم الآية مع كتابتها بالرسم العثماني.

٧- تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها الحديثية، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالإحالة إليهما أو إلى أحدهما، وإن كان في غيرهما ذكرت من أخرجه مع ذكر كلام أهل العلم في الحديث.

٨- تخريج الآثار وعزوها إلى أماكنها.

٩- توثيق المادة العلمية من مصادرها الأصلية.

١٠- ترجمة الأعلام غير المشهورين الذين ورد ذكرهم في البحث ترجمة موجزة.

١١- التعريف بالمصطلحات العلمية والكلمات الغريبة.

١٢- التعريف بالفرق والطوائف التي يرد ذكرها في البحث.

١٣- الالتزام بعلامات الترقيم وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

١٤- وضع فهارس علمية للبحث.

كلمة شكر

الحمدُ للهِ على توفيقِه، والشكرُ لَهُ على إعانَتِه وتسديدِه، أحْمَدُهُ سبحانه حمدا كثيرا طيِّباً مُبَارَكا فيه، وأشكُرُهُ على ما منَّ به عليَّ من نعمَةٍ وفَضلٍ.

وبعدَ شكرِ اللهِ ﷻ أخصُّ بالشكرِ والِدَيَّ الكريمين على ما بذَلاه من عَوْنٍ وصبرٍ، وعناية وتربية، فأسأل الله أن يجزيهما خير الجزاء، وأن يجعلني وعملي في ميزان حسناهم، كما أسأله سبحانه أنْ يرحمهما كما ربياني صغيرا.

ثم يطيبُ لي أنْ أتقدَّم بالشكر الجزيل، والعِرفانِ الجميل لجامعتنا العريقَةِ الجامعةِ الإسلاميةِ بالمدينة النبوية التي كانت ومازالتْ منبرَ هُدَى، ومصباحَ دُجَى.

والشكرُ موصُولٌ لكلية الدعوة وأصول الدين متمثلة في قسمِ العقيدَةِ على أن هيَّأتْ لي مواصلَةَ الدارسَةِ فيها، أتفيؤا من ظلالها عقيدةً سلفيةً صحيحةً مبنيةً على الكتاب والسنة على وَفْقِ فهمِ سَلَفِ الأمة، في عصرٍ كَثُرَتْ فيه الأهواءُ، وَتَعَدَّدت فيه المللُ والنِّحَلُ.

وأخصُّ بالشكر والتقدير فضيلَةَ شيخي وأستاذي الأستاذ الدكتور إبراهيم بن عامر الرحيلي الذي تشَرَّفْتُ بقبولِه الإشرافَ على هذه الرسالةِ مع كثرةِ ارتباطاته وأعماله، على ما أَوْلاني به من عنايةٍ ورعايةٍ، ومتابعةٍ وتشجيعٍ، كما استفدتُ من تعليقاته القيِّمة، وملاحظاته الدقيقة، التي تُنبئُ عن دقةٍ وفقه، كما تشرَّفتُ أيضا بالتتلمذ عليه منذ نعومة أظفاري في الجامعة الإسلامية، فجزاه الله عني وعن زملائي خير ما جزى به شيخا عن تلاميذه، كما أسأله سبحانه أن يطيل عمره في حسن

عمل، وأن يبارك في ذريته، وأن يجعله من الذين اتقوا والذين هم محسنون.

كما أُثنِّي بالشكرِ الجزيل لفضيلةِ الشيخ الدكتور صالح بن عبد العزيز سندي؛ إذْ إنَّ فكرةَ هذا الموضوعِ اقتَرَحَها عليَّ فضيلتُهُ، فجزاه الله خيرا، وبارك فيه.

والشكر أيضا موصول للشيخين الفاضلين فضيلة الشيخ الدكتور محمد بن عبد الوهاب العقيل، وفضيلة الشيخ الدكتور سليمان السحيمي على تفضلهما بمناقشة هذه الرسالة، وإبداء ملحوظاتهما، فجزاهما الله خيرا، وبارك في جهودهما.

ولا يفوتُني أن أتقدَّم بوافِرِ الشكر والامتنان لكل من أعانني خلالَ مدَّةِ البحث بنصحٍ، أو إرشادٍ، أو إعارةِ كتابٍ، أو دعوةٍ صادقةٍ،كما أخصُّ بالشكر أهلَ بيتي على مساعدتهم لي طيلة مراحلِ هذا البحث فلهم مني جزيلُ الشكرِ، وأسألُ اللهَ أن يباركَ فيهم، وفي عملهم.

التمهيد

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : أهمية القواعد والضوابط والفرق بينهما.
- المبحث الثاني : المراد بالسلف وفضلهم ووجوب اتباعهم
- المبحث الثالث : ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيمية وبيان موقفه من منهج السلف.

المبحث الأول

أهمية القواعد والضوابط والفرق بينهما

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : تعريف القواعد .

المطلب الثاني : تعريف الضوابط .

المطلب الثالث : الفرق بين القاعدة والضابط .

المطلب الرابع : أهمية القواعد والضوابط .

المطلب الأول

تعريف القواعد

القواعدُ في اللغة: جمعُ قاعدةٍ وهي: الأساس، وقواعدُ البيت: أساسُهُ.

ومنه قولُ الله ﷻ: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾﴾[1] [2]

وأما في الاصطلاح: فقد اختُلف في تعريفها على قولين:

القول الأول: من يرى أنَّ القاعدَةَ كليةٌ، فعرَّفَها بأنها: الأمرُ الكليُّ الذي ينطبقُ عليه جزئيات كثيرة يُفهم أحكامها منه.[3]

القول الثاني: مَن يَرى أنَّ القاعدَةَ أغلبيةٌ، فعرَّفها بأنها: حكمٌ أكثريٌّ لا كليٌّ ينطبقُ على أكثر جزئياته لتُعرَفَ أحكامها منه.[4]

والذي يظهرُ أنَّ القولَ الأول هو الراجحُ، وذلك لأمور:

أولا: أنَّ القاعدةَ من شانها أنْ تَكُونَ كلية.

ثانيا: أنَّ تَخلُّفَ بعض الجزئياتِ عن القاعدَةِ لا يُخرجُها عن الوصفِ بالكليَّة.

قال الشاطبي[5] -رحمه الله- : ((الأمرُ الكليُّ إذا ثبت فتخلف بعض الجزئياتِ عن

---

(١) سورة البقرة آية: ١٢٧

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١٠٩/٥) ولسان العرب لابن منظور (٢٣٩/١١)

(٣) الأشباه والنظائر لابن السبكي (١١/١)

(٤) غمز عيون البصائر للحموي (٥١/١)

(٥) هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي أبو إسحاق. أصولي، حافظ، كان من أئمة المالكية. توفي: ٧٩٠هـ انظر: الأعلام للزركلي (٧٥/١)

مُقتَضَى الكليِّ لا يُخرجُهُ عن كونه كُليا)).[1]

وقال ابنُ القيم - رحمه الله - : ((إذ شأنُ الشرائعِ الكليةِ أن تُراعيَ الأمورَ العامَّةَ المنضبطةَ، ولا ينقضها تخلفُ الحكمةِ في أفراد الصُّوَر))[2].

ثالثا: أنَّ تخلفَ بعض الجزئياتِ عن القاعِدَةِ يَرجِعُ إلى وَصفٍ اختصَّ به ذلك النوعُ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : ((وحيثُ جَاءَتْ الشريعةُ باختصاصِ بعضِ الأنواع بحكمٍ يُفارقُ به نظائره، لابد أنْ يختصَّ ذلك النوعُ بوصفٍ يوجب اختصاصها بالحكم، يمنع مساواته لغيره))[3].

رابعا: أنَّ تخلفَ مسألةٍ معينةٍ عن حكمِ قاعدةٍ معينةٍ يلزمُ منه اندراجُ هذه المسألةِ المعينةِ تحت حكمِ قاعدَةٍ أخرى، فالمسألةُ المخرَّجةُ تندرج ظاهرا تحت حكمِ قاعدة، ولكنها في الحقيقة مندرجة تحت حكم قاعدة أخرى، وهذا من باب تنازع المسألة بين قاعدتين.[4]

---

(١) الموافقات (٢/٨٣)

(٢) إعلام الموقعين (٣/٣٢٠)

(٣) مجموع الفتاوى (٢٠/٥٠٥)

(٤) انظر: الوجيز في إيضاح القواعد الكلية للدكتور محمد صدقي (ص١٨)

المطلب الثاني

تعريف الضوابط

الضوابطُ في اللغة: جمعُ ضابطٍ، وهو من الضَّبْط، وضبطُ الشيء: حفظُه بالحزم، والرجلُ ضابطٌ أي: حازم.(١)

وفي الاصطلاح: هو ما يجمع فروعا من باب واحد.(٢)

ومن أمثلته في باب الاعتقاد:

" الله لم يزل متكلما إذا شاء وبما شاء " و " كلام الله بحرف وصوت " ، فهذان ضابطان متعلقان بصفة الكلام.

ومن الأمثلة أيضا في باب الاعتقاد:

"النـــزول متعلق بالمشيئة" و "إثبات النـــزول لله ﷻ لا يلزم منه خلو العرش"، وهذان ضابطان متعلقان بصفة النـــزول.

ومن أمثلته في باب الفقه:

" كل ذكر يُدلي بأنثى لا يرث، وكل من أدلى بواسطة حجبته تلك الواسطة". فهذا من الضوابط المتعلقة بباب الفرائض.

وكذلك "كل ميتة نجسة إلا السمك والجراد". وهذا من الضوابط المتعلقة بالنجاسات.

---

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور (١٦/٨)

(٢) غمز عيون البصائر للحموي (٣١/١)

وقد يُطلق الضابطُ على تعريف الشيء، ومثالُه: ضابط: " حيث أُطلق الشهر في الشرع فالمراد به الهلالي، إلا في المبتدأة[١]

غير المميزة[٢]، وفي المتحيرة[٣].[٤]

وقد يُطلق الضابط أيضا على تقاسيم الأشياء، ومثالُه: ضابط:" الولي في الإجبار أقسام:

أحدها: يجبر وتجبر، وهو الأب، والجد في البكر، والمجنونة والمجنون.

الثاني: لا يجبر ولا تجبر، وهو السيد في العبد...[٥]"

---

(١) المبتدأة: هي التي ابتدأ بها دم الحيض. انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (٢/٣٩٧)

(٢) المميزة: هي التي تُميز بعض دمها عن بعض، فيكون بعضه أسود ثخينا منتنا، وبعضه أحمر رقيقا ولا رائحة له. انظر: الشرح الكبير لعبد الرحمن بن محمد بن قدامة المقدسي(٢/٤٢٠)

(٣) المتحيرة: هي من لا عادة لها ولا تمييز. انظر: الشرح الكبير لعبد الرحمن بن محمد بن قدامة المقدسي(٢/٤٢٥)

(٤) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (٢/٧٥٥)

(٥) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (٢/٨١١)

المطلب الثالث

الفرق بين القاعدة والضابط

يُفرَّق بينَ القاعِدَةِ والضَّابط بأمُورٍ منها:

القاعدة تجمعُ جزئياتٍ كثيرة في أبوابٍ شتى، وأما الضابطُ فهو يجمع جزئيات في باب واحد[1]. فالقواعد أعمُّ وأشمل من الضوابط.

فمثلا قاعدة " لا يُتجاوز القرآنُ والحديث" تدخُلُ في أبوابٍ كثيرةٍ متعددةٍ مثل: باب الأسماء والصفات، وباب القدر، واليوم الآخر وغيرها من الأبواب.

وكذلك قاعدة" الضرر يُزال" تدخُلُ في أبوَابٍ فقهيَّةٍ متعددَةٍ، مثل: الأطعمة، والنكاح، والطلاق، والبيوع، والحدود، وغير ذلك.

أما الضابط فلا يَدخُلُ في أبوابٍ متعددَةٍ، وإنما هو خَاصٌّ ببابٍ واحدٍ، كقولنا في باب النــزول: "إثبات النــزول لله ﷻ لا يلزم منه خلو العرش"

وقولنا في باب كلام الله جل وعلا: " كلام الله بحرف وصوت "

وقولنا في باب الفرائض: "كل ذكر يُدلي بأنثى لا يرث"

وقولنا في باب الصلاة: "صلاة المقتدي متعلقة بصلاة الإمام"

فهذه كلها ضوابط مختصة بباب واحد.

وثمة فرقٌ ثانٍ بينَ القاعدَةِ والضابِطِ وهو: أنَّ القاعدَةَ في الأعمِّ الأغلبِ متفقٌ على

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر لابن السبكي (١/١١) وغمز عيون البصائر للحموي (١/٣١)

مضمونها، وأما الضابطُ فكثيرا ما يكون مختصا بمذهَبٍ معيَّنٍ.[1]

وقد تُطلق القاعدَةُ ويرادُ بها الضابط، وهو اصطلاحُ كثيرٍ مِنَ الفقهاء، ولعله لم يتميز الفرق بينهما إلا في عصورٍ متأخرةٍ.

(١) انظر: الوجيز في إيضاح القواعد الكلية للدكتور محمد صدقي (ص٢٩)

المطلب الرابع
أهمية القواعد والضوابط

إن لعلمِ القواعِدِ والضوابِطِ فوائدَ كثيرة، وأهميةً كبيرة، وسأُوجز هنا بعضَ النقاط في بيان أهميةِ القواعد والضوابط:

أولا: أنه بضبط القواعِدِ والضوابطِ استغناءٌ عن حفظِ أكثرِ الجزئيات؛ لاندراجها في الكليات، فإنَّ القواعدَ تنتظم منثورَ المسائلِ في سلكٍ واحدٍ، وتُقيِّدُ الشواردَ، وتُقرِّبُ كلَّ مُتباعد.

ثانيا: أنها صِيغتْ بعبارةٍ موجزةٍ، فهي تمتازُ بالإيجاز في صياغتها مع استيعابها لمعاني واسعةٍ مما يُسهِّل حفظَها .

وهذا هو الأسلوبُ النبويُّ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : ((إنَّ اللهَ بَعَثَ محمدا ﷺ بجوامع الكَلِم فيتكلمُ بالكلمةِ الجامعة العامةِ التي هي قضيةٌ كليةٌ، وقاعدةٌ علميةٌ، تتناول أنواعا كثيرة، وتلك الأنواعُ تَتَنَاوَلُ أعيانا لا تُحصَى، بهذا الوجه تكون النصوصُ محيطةً بأحكام أفعال العباد))[1].

ثالثا: أنَّ في دراسَةِ القواعِدِ والضوابط وضبطِها عَوناً على الحفظِ والضبطِ للمسائلِ الكثيرَة.

رابعا: أنه من أحكَمَ القواعدَ والضوابط تيسَّرَ عليه تخريجُ المسائلِ الجزئيةِ على

---

(١) الفتاوى الكبرى (٤١٣/١)

الأصول، وهذا أوعى لحفظها، وأدعى لضبطها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : ((لابُدَّ أنْ يكونَ مع الإنسان أصُولٌ كليةٌ تُردُّ إليها الجزئيات؛ ليتكَلَّم بعلمٍ وعدلٍ، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت؟ وإلا فيبقى في كذبٍ وجَهلٍ في الجزئياتِ، وجهلٍ وظلمٍ في الكليات، فَيَتَوَلَّدُ فسادٌ عظيمٌ))[1].

خامسا: أنَّ في معرفة القواعد والضوابط جمعًا للأشباه والنظائر، وهو مما يساعِدُ على تيسيرِ العلم، وتذليلِ فهمِهِ.

سادسا: أنه في ضبط القواعد والضوابط أمنٌ من الاشتباه، والوقوعِ في الخطأ، ويتأكد في هذه الأوقات معرفةُ القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات؛ إذ كَثُرتْ شبهاتُ أهلِ الكلام، وتعددتْ أباطيلُهم.

سابعا: أنه بقدر الإحاطة بالقواعد يَعلو قدر طالبِ العلم ويَشرف، ويَظهر رونقُ الفقه في الدِّين ويُعرف.[2]

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠٣/١٩)

(٢) انظر: الفروق للقرافي (٦٢/١)

المبحث الثاني

المراد بالسلف وفضلهم ووجوب اتباعهم

وفيه ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : المراد بالسلف .
- المطلب الثاني : فضل السلف .
- المطلب الثالث : وجوب اتباع السلف .

المطلب الأول

المراد بالسلف

أولا تعريف السلف لغة:

لفظةُ "السلف" في اللغة تدور على معنى مَنْ تقدَّم في السنِّ والفضل.

فالسينُ واللام والفاء أصلٌ يدلُّ على من تقدَّمَ وسبق. من ذلك السلف:الذين مضوا. [1]

جاء في لسان العرب أن :((السلف: من تقدَّمك من آبائك وذوي قرابتك، الذين هم فوقك في السنِّ والفضلِ))[2].

وقال ابن الأثير [3]- رحمه الله -:((سلف الإنسان مَن تقدَّمَهُ بالموت من آبائه وذوي قرابته؛ ولهذا سُمِّي الصدرُ الأولُ من التابعين: السلف الصالح))[4].

ومن هذا:

قولُ الله عز وجل: ﴿ فَجَعَلْنَٰهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْآخِرِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾[5]

قال الإمام البغوي [1]- رحمه الله - في تفسيرها:((والسلفُ مَن تقدَّم من الآباء،

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣/٩٥)

(٢) لسان العرب (٦/٣٣٠ - ٣٣١)

(٣) هو: المبارك بن محمد الجزري الشافعي أبو السعادات ابن الأثير. أثنى عليه المنذري. ولد: ٥٤هـ توفي: ٦٠٦هـ انظر: شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (٥/٢٢ - ٢٣)

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٣٩٠)

(٥) سورة الزخرف آية: ٥٦

فجعلناهم متقدِّمين؛ ليتعظَ بهم الآخرون))[٢].

ومنه أيضا: قولُ النبي ﷺ لابنته فاطمة رضي الله عنها : ((فإنه نِعْمَ السلفُ أنا لك))[٣].

والمرادُ من "السلف" في الحديث: المتقَدِّمُ.

قال النووي[٤]- رحمه الله - في بيانه معنى الحديث:((والسلف: المتقدِّم. ومعناه: أنا متقدِّمٌ قدامك))[٥].

ثانيا تعريف السلف اصطلاحا:

كلمةُ السلفِ تُطلَقُ باعتبارين:

الأول: باعتبار الزمان.

والمراد بذلك: إطلاقُ كلمَةِ السلفِ على أهلِ فترةٍ زمانيةٍ مُحدَّدةٍ.

وقد تنوعتْ عباراتُ العلماء في المراد بلفظة "السلف"باعتبار الزمان على أقوالٍ منها:

(١) هو: الحسين بن مسعود الفراء البغوي أبو محمد. كان يلقب بمحيي السنة، وبركن الدين، وكان سيدا إماما، عالما علامة. توفي: ٥١٦هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٩/٤٣٩ -٤٤٣)

(٢) تفسير البغوي، معالم التنـزيل (٧/٢١٨)

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان باب من ناجى بين يدي الناس و لم يخبر بسر صاحبه فإذا مات أخبر به (ص١٠٩٤)ح ٨٥٦٢ ومسلم في كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل فاطمة بنت النبي ﷺ (ص١٠٧٨) ح ٦٣١٤

(٤) هو: يحيى بن شرف بن مري الحزامي أبو زكريا. كان حافظا للحديث، وفنونه، ورجاله، وصحيحه، وعليله. ولد: ٦٣١هـ توفي: ٦٧٦هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/١٤٧٠ - ١٤٧٤)

(٥) المنهاج شرح صحيح مسلم (١٥/٢٢٥)

القول الأول: تُطلَقُ على الصحابَةِ فقط.

ذهب إليه القلشاني[1] حيث قال في تحريرِ المقالِ من شرح الرسالة: ((السلف الصالح: وهو الصدرُ الأول: الراسخون في العلمِ، المهتدونَ بهدي النبي ﷺ، الحافظون لسنته، اختارَهُمُ اللهُ لصحبة نَبِيِّه ﷺ، وانتخبَهُم لإقامة دينه، وَرَضِيَهُم أئمَّةَ الأمة، وجاهَدُوا في سبيلِ اللهِ حقَّ جهاده...))[2]

القول الثاني: تُطلقُ على الصحابَةِ والتابعينَ.

ذهب إليه راشدُ بن سعد، والإمامُ ابنُ بطة[3]، والغزاليُّ[4].

بوَّب الإمامُ البخاريُّ[5]- رحمه الله - في صحيحه ((بابُ الركُوبِ على الدابَّةِ الصعبَةِ والفُحولة[6] مِنَ الخيلِ)).

وقال: قال راشدُ بنُ سعد:((كان السلَفُ يستحبونَ الفحولةَ؛ لأنها أجرى

---

(١) أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد أبو العباس القلشاني المغربي المالكي. تقدم بحيث شرح ابن الحاجب والرسالة، ولي قضاء الجماعة بتونس، لزم الإمامة بجامع الزيتونة والفتيا حتى مات بعد الستين وتسعمائة. انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي (١٣٧/٢ - ١٣٨)

(٢) وهي مخطوط نقلت منها بواسطة رسالة لماذا اخترت المنهج السلفي للشيخ سليم الهلالي (ص٣١)

(٣) هو: عبيد الله بن محمد بن محمد العكبري ابن بطة أبو عبد الله. الإمام، القدوة، العابد، الفقيه، المحدث، شيخ العراق. ولد:٣٠٤هـ توفي: ٣٨٧هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٢٩/١٦ - ٥٣٣)

(٤) هو: محمد بن محمد الطوسي الشافعي أبو حامد الغزالي. أحد أئمة الكلام، وكلامُهُ فيه مادةٌ فلسفيةٌ كبيرَةٌ ولد: ٤٥٠هـ توفي: ٥٠٥هـ انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥٤/٦) وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (١٠/٤ -١٣)

(٥) هو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري أبو عبد الله. يقول ابن خزيمة:((ما رأيت تحت أديم السماء أعلمَ بحديث رسول الله ﷺ ولا أحفظَ له من البخاري)). ولد: ١٩٤هـ توفي: ٢٥٦هـ انظر: تهذيب الكمال للمزي (٢٢٧/٦- ٢٣٧)، تهذيب التهذيب لابن حجر (٥٠٨/٣ - ٥١١)

(٦) الفحل: الذكر من كل حيوان . انظر: لسان العرب (١٩٤/١٠)

وأجسَرُ))[1].

قال الحافظ ابن حجر[2]- رحمه الله - ((قوله: وقال راشدُ بن سعد هو: المَقْــرَأ - بفتح الميم وتضم وسكون القاف وفتح الراء بعدها همزة - تابعيٌّ وسطٌ شاميٌّ، مات سنة ثلاث عشرة ومائة وما له في البخاري سوى هذا الأثرِ الوَاحِدِ.

قوله: كان السلفُ أي: مِنَ الصحابَةِ فَمَن بَعدَهُم))[3].

فذكر الحافظُ ابنُ حجر أنَّ مرادَ راشد بالسلف: الصحابةُ فمــن بعــدهم مــن التابعين؛ وذلك لأنَّ راشدَ بنَ سعد منَ الطبقَةِ الوسطى من التابعين، فيكــون مــرادُه بالسلف مَن سَبَقَهُ من الصحابةِ والتابعين.

وقال الإمام ابن بطة- رحمه الله -:((فإني أجْعَلُ أمامَ القــولِ إيعــازَ النــصيحَةِ إلى إخواني المسلمين، بأنْ يَتَمَسَّكُوا بكتابِ الله، وسنةِ رسوله ﷺ، واتباعِ السلَفِ الصالحِ مِنَ الصحابة والتابعين))[4].

وقال أبو حامد الغزالي - رحمه الله - في لفظة السلف:((اعلمْ أنَّ الحقَّ الصريحَ الذي لا مِرَاءَ فيه عند أهلِ البصائرِ هو مذهَبُ السلفِ أعني: مذهَبَ الصحابَةِ والتابعين))[5].

---

(١) أخرجه البخاري تعليقا في كتاب الجهاد والسير (ص٤٧٣)

(٢) هو: أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر أبو الفضل. كان راويةً للشعر، وأيامَ من تقدمه، ومن عاصره، مع كثرة الصوم، ولزوم العبادة. ولد: ٧٧٣هـ توفي: ٨٥٢هـ انظر: شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (٢٧٠/٧ - ٢٧٣)

(٣) فتح الباري (٨٢/٦)

(٤) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢١٢/١ - ٢١٣)

(٥) إلجام العوام عن علم الكلام (ص٥٣)

القول الثالث: تطلقُ على القُرون الثلاثة: الصحابة والتابعين وتابعي التابعين.

ذهَبَ إليه شيخُ الإسلام ابنُ تيمية(١)، والشوكانيُّ؛ استدلالاً بحديث عبد اللهِ بـن مسعود ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: ((خيرُ الناسِ قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم..))(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله -:((مذهبُ أهلِ الحديثِ وهم السلَفُ مِـنَ القُرونِ الثلاثةِ ومن سَلَكَ سبيلَهُم مِن الخلَفِ))(٣).

وقال الشوكانيُّ- رحمه الله -: ((... أنَّ إمرارَ أدلَّة الصفَاتِ على ظاهِرِها هو مذهَبُ السلفِ الصالح: منَ الصحابةِ والتابعين وتابعيهم))(٤).

القول الرابع: تطلقُ على الصحابَةِ والتابعين وتابعي التابعين وتبعِ الأتباع.

ذهب إليه ابنُ حبان (٥)- رحمه الله - في كتابه الثقات(٦)؛ لحديث بُرَيْدَةَ الأسلميِّ ﷺ قال سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول:((خيرُ هذه الأمة القرنُ الذي بُعِثتُ فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم ..))(٧)

---

(١) وإن كان أحيانا يُدخل الإمامَ أحمد وأقرانه كما في درء تعارض العقل والنقل (١ / ٢٠٧)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ باب فضائل أصحاب النبي ﷺ (ص٦١٢)ح٣٦٥١، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم (ص١١١١)ح٦٤٧٢

(٣) مجموع الفتاوى (٣٥٥/٦)

(٤) التحف في مذاهب السلف (ص٦٢)

(٥) هو: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم. قال الحاكم: ((كان ابن حبان من أوعية العلم)) توفي:٣٥٤هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/٩٢٠ ٩٢٤)

(٦) (١/٨)

(٧) أخرجه أحمد في المسند (ص١٦٩٤)ح ٤٣٤١٢، وابن أبي شـيبة في المـصنف (٤٠٥/٦)ح ٣٢٤١٤، كلاهما من طريق عفان، عن حماد بن سلمة، عن الجُريري، عن أبي نضرة، عن عبد الله بن مَولة، عـن بريدة به . وفيه علتان:

الأولى: عبدالله بن مولة لم يرو عنه غير أبي نضرة، ولم يوثقه إلا ابن حبان كما في الثقات (٤٨/٥) وقـال=

=عنه الحافظ ابن حجر في التقريب (ص٣٨٤):((مقبول))
الثانية: مخالفة حماد بن سلمة إسماعيلَ بن علية وعبدَ الأعلى بن عبد الأعلى، فقد جاء في المسند (ص١٦٨٩) ح ٢٣٣٤٨ من طريق إسماعيل، عن الجريري به. فقال قال النبي ﷺ ((خير أمتي قرني منهم ثم الذين يلونهم ولا أدري أذكر الثالث أم لا)).
وبهذا اللفظ نفسه تابع عبد الأعلى إسماعيل بن علية كما رواه أبو يعلى في مسنده (١٣/٢٤٠).
فيكون ذكرُ القرن الرابع غلطا من حماد؛ لأن إسماعيل روى الحديث بالشك في ذكر القرن الثالث من طريق ابن مولة، وتابعه عليه عبد الأعلى، ولأن حمادا قد نص الأئمة على خطئه في روايته عن الجريري كما قال مسلم في كتاب التمييز (ص٢١٨) ((وحماد يُعد عندهم إذا حدث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة، وأيوب، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم؛ فإنه يخطئ في حديثهم كثيرا))
ولأنه جاء في مشكل الآثار للطحاوي (٦/١٠١) من طريق حماد عن الجريري به بدون ذكر القرن الرابع.
وعليه فيكون الحديث بذكر القرن الرابع شاذا، ولا يشهد له ما رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/٤٠٤)ح ٣٢٤٠٨ من طريق عبد الله بن إدريس، عن أبيه، عن جده، عن جعدة بن هبيرة ﷺ (وذكر القرن الرابع).لأن فيه علتين: الأولى: إرسال صحابيه، حيث إن جعدة له رؤية فقط، ولم يثبت سماعه. قال فيه الحافظ ابن حجر في الإصابة (١/٤٨٤): ((له رؤية بلا نزاع، فإن أباه قتل كافرا بعد الفتح، واختلف في صحبته وصحة سماعه)). وقال في التقريب (ص١٧١) : ((صحابي صغير له رؤية)).
الثانية: يزيد بن عبد الرحمن الأودي جد عبد الله بن إدريس ذكره ابن حبان في الثقات (٥/٥٤٢) ووثقه العجلي كما في تاريخ الثقات (ص٤٨٣) وقال عنه ابن حجر في التقريب (٦٩٨):((مقبول))
ولا يشهد له أيضا ما رواه أحمد في المسند (ص٢٨٦)ح ٣٥٩٤ عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله ﷺ أن النبي ﷺ قال: ((خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم..)) لأن فيه علتين:
الأولى: مخالفة الأعمش لعبد الله بن عون، ومنصور؛ فقد رواه عبد الله بن عون من غير ذكر القرن الرابع؛ كما في مسند أحمد (ص٣١٤)ح ٣٩٦٣ و(ص٣٢٦)ح ٤١٣٠، و منصور بن المعتمر رواه بالشك مرة؛كما في مسند أحمد (ص٣٢٦)ح ٤١٣٠ وأخرى من غير ذكر القرن الرابع (ص٣٢٩)ح ٤١٧٣
الثانية: مجيئه عن الأعمش من غير ذكر القرن الرابع وذلك في مسند أحمد (ص٣٢٩)ح ٤١٧٣، (ص٣٣١)ح ٤٢١٦.
قال الألباني عن زيادة القرن الرابع:((لم أرها في شيء من الأحاديث الصحيحة على كثرتها وقد خرجتُ طائفةً طيبةً منها في "الروض النضير"(٣٤٧)، وفي بعضها ما ذكرت من الشك في الرابعة)) كما في السلسلة الضعيفة (٨/٥٣)

والذي يظهَرُ مِنَ الأقوالِ المتقدمة: أنَّ لفظَةَ السلفِ باعتبار الزمانِ تُطلَقُ على القُرونِ الثلاثةِ المُفضَّلَة: الصحابةِ والتابعين وتابعي التابعين؛ لقول النبي ﷺ ((خيرُ الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم..))[1].

إذ هُم أهلُ فضلٍ وسبقٍ؛ لكن لابُدَّ من إضافَةِ قيدٍ إلى هذا التحديدِ الزمانيّ[2]؛ لأنه قد نَشَأَ في هذه القرونِ كثيرٌ من أهلِ البدعِ والأهواء، وظهرتْ فيها الفرقُ كالخوارج[3]،والقدرية[4]والمرجئة[5]، وغيرهم.

---

(١) مضى تخريجه ٥٩.

(٢) انظر: وسطية أهل السنة بين الفرق للدكتور محمد باكريم (ص١٠٠ - ١٠٢)

(٣) الخوارج:هم الذين خرجوا على علي في موضعٍ يقال له حَروراء، فسُموا حَرورية، وأجمعوا على تكفيره بعد أن حكَّم الحكمين، وقد افترقوا إلى فرق يجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلي ويرون الخروجَ على الإمام إذا خالف السنة حقا واجبا، وأجمعوا أيضا على أن الله يُعذِّب أصحابَ الكبائر عذابا دائما إلا النجدات أصحاب نجدة . انظر مقالات الإسلاميين للأشعري (١/١٦٧ - ٢١٢) والملل والنحل للشهرستاني (ص٥٠ - ٥٩)

(٤) القدرية: هم نُفاةُ القدر، وأوائلُهم أنكروا علمَ الله السابق، ظهروا في آخر عهد الصحابة ﷺ، تبرَّأ منهم عبدُ الله بن عمر ﷺ كما في صحيح مسلم كتاب الإيمان باب الإيمان والإسلام والإحسان (ص٢٤)ح ٨ وهؤلاء قد انقرضوا. والقدريةُ أيضا لقبٌ من ألقاب المعتزلة، فإنهم يقولون إن العبد قادرٌ خالقٌ لأفعاله خيرِها وشرِّها؛ لأن الربَّ منـزهٌ أن يضاف إليه الظلم، فلو خلق أفعالَ العباد لكان ظالما تنـزه الله عن قولهم انظر: الملل والنحل للشهرستاني (ص٢١) و الفرق بين الفرق للبغدادي (ص١١٤) وإكمال إكمال المعلم للأبي (١/٥٦ - ٥٧) والقضاء والقدر لعبد الرحمن المحمود (ص١٦٥)وما بعدها.

(٥) المرجئة: اسم فاعل من الإرجاء، والإرجاءُ لغةً على معنيين: أحدهما: بمعنى التأخير. والثاني: إعطاء الرجاء. أما إطلاقُ اسمِ المرجئة على المرجئة بالمعنى الأول فصحيحٌ؛ لأنهم يؤخرون العمل عن مسمى الإيمان. وأما بالمعنى الثاني فظاهرٌ؛ لأنهم يقولون لا يَضرُّ مع الإيمان معصيةٌ،كما لا ينفع مع الكفر طاعة. =

وهذا القيدُ هو: موافقةُ الصحابَةِ ﭬ في فهمِ الكتابِ والسنة.

وقد أشارَ إلى ذلك غيرُ واحدٍ من العلماءِ منهم: الحافظُ ابنُ رجب[1]- رحمه الله - فقد قال:((وفي زماننا يتعيَّنُ كتابةُ كلامِ أئمة السلف المُقتدى بهم..)) [2].

فقيَّد رحمه الله السلفَ - الذين يتعيَّنُ كتابةُ كلامهم- بالمقتدَى بهم، لا مُطلَق السلَفِ؛ لظهور البدعِ في تلك الفترةِ الزمنية.

وقال السفارينيُّ- رحمه الله -:((المرادُ بمذهب السلف: ما كان عليه الصحابةُ الكرامُ ﭫ وأعيانُ التابعين لهم بإحسان، وأئمةُ الدين ممن شُهد لهم بالإمامة، وعُرف عِظمُ شأنهم في الدين، وتَلقى الناسُ كلامَهم، خلفا عن سلف، دون من رُميَ ببدعة..))[3]

ومما يشهد لهذا القيد: أنَّ الصحابةَ ﭫ أثنى اللهُ عليهم ورضيَ عنهم، ووعدَهم بالجنة دون شرْطٍ، وأما التابعون لهم فقد كان وعدُه لهم بالجنة بشرط المتابعةِ للصحابة

= والمرجئةُ ثلاثةُ أصناف: منهم من يقول الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يُدخل فيه أعمال القلوب، وهم أكثر فرق المرجئة، ومنهم من لا يُدخلها في الإيمان كجهمٍ ومن تبعه كالصالحي وغيره، والصنف الثاني: من يقول بأن الإيمان مجرد قول اللسان، وهم الكرامية، ومن تبعهم، والصنف الثالث: من يقول بأن الإيمان تصديق القلب، وقول اللسان وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم. انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (١/٢١٣ - ٢٣٤) والملل والنحل للشهرستاني (ص٦٠) والإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٥٥ - ١٥٦)

(١) هو: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الدمشقي الحنبلي أبو الفرج. قال ابن حجي:((أتقن الفنَّ - أي: فن الحديث - وصار أعرف أهل عصره بالعلل، وتتبع الطرق)) ولد: ٧٠٦هـ توفي: ٧٩٥هـ انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٢/٥٢١ - ٥٢٢) وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (٦/٣٣٩ - ٣٤٠)

(٢) فضل علم السلف على علم الخلف ضمن مجموع رسائل ابن رجب (٣/٢٤)

(٣) لوامع الأنوار (١/٢٠)

بإحسان؛ فقال تعالى: ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾[(١)].

قال ابن القيم – رحمه الله –:((فأما الأتباعُ السعداءُ فنوعان :

أتباعٌ لهم حكمُ الاستقلال، وهم الذين قال الله عز وجل فيهم : ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾

فهؤلاء هم السعداءُ الذين ثبت لهم رِضى الله عنهم، وهم أصحابُ رسول الله ﷺ، وكلّ من تبعهم بإحسان، وهذا يعم كلّ من تبعهم بإحسان إلى يوم القيامة، ولا يختص ذلك بالقرنِ الذين رَأَوهُم فقط، وإنما خُص التابعون بمن رأى الصحابة تخصيصا عُرفيا؛ ليتميزوا به عمن بعدهم فقيل: التابعون مطلقا لذلك القرن فقط، وإلا فكلٌّ من سلك سبيلهم فهو من التابعين لهم بإحسان، وهو ممن رضيَ الله عنهم ورضوا عنه.

وقيَّد سبحانه هذه التبعيةَ بأنها تبعيةٌ بإحسان، ليست مطلقةً فتحصل بمجرَّدِ النسبَةِ والاتِّباعِ في شيءٍ والمخالَفَة في غيره، ولكن تبعيَّةٌ مصاحبَةٌ للإحسان؛ فإنَّ الباءَ هنا للمصاحبة. والإحسانُ في المتابعَةِ شرطٌ في حصولِ رضى الله عنهم وجناته))[(٢)].

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي– رحمه الله – في تفسيره:((﴿ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ ﴾ بالاعتقادات، والأقوالِ، والأعمال؛ فهؤلاء هم الذين سلِموا من الذمِّ،

(١) سورة التوبة آية: ١٠٠

(٢) الرسالة التبوكية ضمن مجموع الرسائل لابن القيم (ص٥٩ – ٦٠)

وحصَلَ لهم نهايَة المدح، وأفضل الكرامَات مِنَ اللهِ))[١].

وبهذا يظهَرُ أنَّ وجودَ الإنسان في تلك القرونِ الفاضلةِ؛ لا يَكفي في عدِّه مِنَ السلفِ الذين أثنى اللهُ عليهم؛حتى يكونَ موافقا للصحابة في فهمِ الكتابِ والسنةِ.

الثاني: باعتبارِ المعتقد.

والمراد: مَن كان موافقاً للصحابة ﷺ في معتقدِهم، وسائرا على نهجِهِم .

والنسبة إليهم سَلَفِي.

وهذا يُفهمُ مِن قولِ شيخِ الإسلام ابن تيمية: ((والسلفُ من الصحابة، والتابعين، وأهلِ الحديثِ))[٢]

قال الذهبي[٣]- رحمه الله -:((السَّلَفي –بفتحتين- وهو مَن كانَ على مَذهَب السلف))[٤].

وقال ابنُ أبي العز الحنفي[٥]- رحمه الله - في مقدمة شرحه للعقيدة الطحاوية:((وقد أحببتُ أن أشرحَها سالكا طريقَ السلَفِ في عباراتِهِم، وأنسجَ على مِنوَالِهم، مُتَطَفِّلا

---

(١) (ص٤٠٠)

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٩٥/٤)، وانظر: عداء الماتريدية للعقيدة السلفية للشمس السلفي الأفغاني (٣٦٢/٢ - ٣٦٣)

(٣) هو محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي أبو عبد الله. قيل فيه كأنما جُمِعت الأمةُ في صعيدٍ واحدٍ فنظرها ثم أخذ يُخبِر عنها أخبارَ من حضرها. ولد: ٦٧٣هـ توفي: ٧٤٨هـ انظر: شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (١٥٣/٦ ١٥٤)

(٤) سير أعلام النبلاء (٦/٢١)

(٥) هو: علي بن محمد بن أبي العز الحنفي ولد٧٣١هـ توفي: ٧٩٢هـ انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٨٧/٣)

عليهم؛ لعلي أنْ أنضَمَّ في سلكهم، وأدخُلَ في عِدَادِهم، وَأُحشَرَ في زمرَتِهِم))[(١)].

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - :((هل يمكِنُ أنْ تكونَ السلفيةُ في وقتنا الحاضر؟

نعم يمكِنُ. ونقول: هي سلفيةُ عقيدةٍ وإن لم تكن سلفية زمناً؛ لأنَّ السلفَ سَبَقُوا زمنا لكن سلفيةُ هؤلاء سلفية عقيدةٍ، بل عقيدة وعمل في الواقِعِ، وَهُم بالنسبَةِ لمن بَعدَهُم سلَفٌ))[(٢)].

وقال الشيخ بكر أبو زيد - رحمه الله - :((والثابتون على منهاجِ النبوَّةِ نُسبوا إلى سَلَفِهِم الصالح في ذلك فقيل لهم: السلفُ والسلفيون. والنسبة إليهم سَلَفِي.

ولفظ السلَفِ هنا لا يعني القديم، كما أنَّ لفظَ الخَلَفِ لا يعني المتأخر، بل لفظُ الخلَفِ يعني الطالحَ في أحَدِ معنييه، إذا كان بفتح اللام، أما بإسكانِ اللام خلْف فهو للطالحِ لا غير، ولا تكونُ للصالح وكما في قوله تعالى:﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ ﴾[(٣)] الآية.

وعليه فإنَّ لفظَ السلَفِ هنا يعني: السلف الصالح؛ بدليل أنَّ هذا اللفظَ عند الإطلاق يعني: كلَّ سالكٍ في الاقتداء بالصحابة رضي الله عنهم حتى ولو كان في عصرنا، وهكذا))[(٤)].

وبعد هذا الطَّرْحِ يتبيَّنُ أن لفظة "السلف" تُطلق باعتبارين: زمناً ومعتقداً؛ فكلُّ

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص٧٧)

(٢) شرح العقيدة السفارينية (ص١٩ - ٢٠)

(٣) سورة مريم آية: ٥٩

(٤) حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب (ص٣٦)

مَنْ كانَ على منهَجِ السلفِ المقتدى بهم زمناً؛ فهو مِنَ السلَفِ معتقداً وإن تأخَّر عَصْرُه.

والنِّسبَةُ إلى السـلَفِ نسبةٌ شرعيَّةٌ شريفةٌ[(١)]؛ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- :((لا عيْبَ على مَن أظهَرَ مذهبَ السلَفِ، وانتسَبَ إليه، واعتزَى إليه، بل يجبُ قَبولُ ذلك منه بالاتفَاقِ؛ فإنَّ مذهَبَ السلف لا يكونُ إلا حقًّا))[(٢)].

وليس التسمي بالسلفيَّة، أو الانتساب إلى السلَف بدعةً؛ لكونها لم تُطلَقْ في عَصْرِ الصحابة؛ إذ إنَّ عدمَ إطلاقها في عَصرِ الصحابَة سَبَبُهُ: أنَّه لم تكنْ هناك حاجَةٌ في إطلاقها، فلما كثُرَتْ الفرَقُ، وتعدَّدتْ، وادَّعتْ كلُّ فرقة أنها موافقةٌ للكتاب والسنة، احتاجَ أهلُ السنة أن يتميَّزوا بلقبٍ يُفارقون به الفِرقَ المخالفةَ للكتاب والسنة، فتلقَّبوا بأهلِ الحديث، وبأهل السنة والجماعة، وبالسلفيين.

فإن قيل: لم لا نَتَسَمَّى كما سمانا ربُّنا جل وعلا في قوله: ﴿ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ ﴾[(٣)]؟

الجواب: نعم. لو كنَّا في القَرنِ الأوَّلِ قبلَ انتشَارِ الفرَقِ وتعدُّدها، ولكن لما تعدَّدتْ الفرقُ، وانتشَرَتْ، وكلُّها تنتسبُ للإسلام؛ كان لابُدَّ من تميُّزِ الفِرقةِ الناجيةِ عن غيرها من الفرقِ الهالكة.

والانتسابُ إلى السلَفِ انتسابٌ إلى مَن عَصَمَهُم اللهُ في الجملة؛ إذ إجماعُهم لا يجوزُ مخالفتُه، ولهذا كان الانتسابُ إلى السلفِ انتساباً شرعياً شريفاً لا محذورَ فيه.

---

(١) انظر: موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع لشيخنا إبراهيم الرحيلي (١/٦٢ -٦٤) ووسطية أهل السنة بين الفرق للدكتور محمد باكريم (ص١٠٩ - ١١٦)

(٢) مجموع الفتاوى (٤/١٤٩)

(٣) سورة الحج آية: ٧٨

المطلب الثاني

فضل السلف

إنَّ السلفَ ﭫ اصطفاهم اللهُ ﻷ لنصرةِ دينه، وحفْظِ شريعته، بما منَّ عليهم من حُسنِ معتقدهم، وسلامةِ منهجهم، فقد أثنى اللهُ ﻷ عليهم في غير ما آية من كتابه، وبيَّن فضلَهم ومدح طريقتَهم، بل توعَّد ﻷ من خالف هديَهم، وتنكَّب عن طريقهم، فلهم الفضلُ والسبقُ والكمال.

وقد تضافرت الأدلَّةُ من كتاب الله ﻷ، وسنة رسوله ﷺ، على فضلهم، وسلامة منهجهم؛ فمن ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٠٠﴾[(١)]

فثناءُ الله ﻷ في هذه الآية على السابقين الأولين ومن اتبعهم بإحسان، وإخبارُه برضاه عنهم، وما أعدَّهُ لهم من الثوابِ العظيمِ، دالٌّ على فضلهم، وعلوِّ منزلتهم، وذلك متضمِّنٌ لسلامة معتقدهم، وحسنِ منهجهم.

قال الإمام ابن جرير الطبري[(٢)]- ﬅ -:((ومعنى الكلام: رَضيَ اللهُ عن جميعهم لما أطاعوه، وأجابوا نبيّه إلى ما دعاهم إليه من أمره ونهيه، ورضيَ عنه السابقون

(١) سورة التوبة آية: ١٠٠

(٢) هو: محمد بن جرير بن يزيد الطبري أبو جعفر. كان من أفراد الدهر علما، وذكاء، وكثرة تصانيف، قل أن ترى العيون مثله. ولد: ٢٢٤هـ توفي: ٣١٠هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٦٧/١٤ ٢٨٢)

الأوّلون من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، لما أجزل لهم مِنَ الثوابِ على طاعتهِم إياه، وإيمانهم به وبنبيه عليه السلام ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ يدخلونها ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾، لابثين فيها ﴿أَبَدًا﴾، لا يموتون فيها، ولا يخرجون منها ﴿ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾))(١).

وقوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾(٢)

فقد أخبَرَ اللهُ سبحانه عن فَضلِ أصحَابِ النبيِّ ﷺ، وشَهِدَ لهم بصلاحِ بواطِنِهِم وكمَالِ ظواهِرِهِم، والثناءُ على الصحابةِ هو ثناءٌ على السلَفِ؛ إذ هم رأسُ السلفِ وأساسُه.

وقد دلَّت هذه الآيةُ الكريمةُ على فضل السلف من وجوه:

١- أنَّ اللهَ ﷻ جمَع بينهم وبين أفضلِ الخلق وأكرمهم عند الله- نبينا ﷺ- بلفظة "مع" التي تدلُّ على المصاحبة، ولم يُعبِّرْ بغيرها.

٢- أنَّ اللهَ ﷻ اختارهم واصطفاهم لصحبة نبيه ﷺ وهذا مما يدلُّ على فضلهم.

٣- أنَّ اللهَ ﷻ امتدح هديَهم وسبيلَهم؛ وذلك في قوله: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١٤/٧)

(٢) سورة الفتح آية: ٢٩

بَيْنَهُمْ ﴾ .

٤- أنَّ اللهَ عَجَلَّ وصفهم بأنهم مُتذلِّلون خاضعون له، رُكعاً سُجداً، له راغبون، ومنه راهبون، لا تَتوجَّه أفئدتهم إلا إليه، ولا يَطلبون حوائجَهم إلا منه .

٥- أنَّ اللهَ جَلاله ذكرهم بأوصافهم في التوراة والإنجيل.

٦- أنَّ اللهَ جَلاله وَعَدَهُم بالمغفرةِ والأجرِ العظيمِ بسبَبِ إيمانهم وعملِهِم الصالح.

قال ابن كثير[1]- رحمه الله -:((فالصحابةُ رضي الله عنهم خلُصَتْ نياتُهم وحسُنت أعمـــالُهم، فكل من نَظَرَ إليهم أعجبُوه في سمتهم وهديهم...وكل من اقتفى أثرَ الصحابة فهو في حُكمهم، ولهم الفضلُ والسبقُ والكمالُ الذي لا يَلحقهم فيه أحدٌ من هـــذه الأمـــةِ، رضي الله عنهم وأرضاهم، وجعل جنات الفردوس مأواهم، وقد فعل))[2]

وقولــــه تعـــالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ ﴾[3]

فدلَّتْ هذه الآيةُ الكريمةُ على وجوب اتباعِ طريقِ المسلمين وسبيلِهم، وهذا مما يدلُّ على فضلهم وعظيمِ شأنهم، والمرادُ بالمؤمنين في هذه الآية قطعا الصحابةُ ومن تبعهم بإحسان؛ لشهادة الله للصحابة ومن تبعهم بإحسان بالإيمان، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ

(١) هو: إسماعيل بن عمر بن كثير أبو الفداء. قال الذهبي:((المفتي، المحدث، البارع، فقيه، متقن، محدث، متقن، مفسر)). ولد: ٧٠٠هـ توفي: ٧٧٤هـ انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٣٧٣/١ - ٣٧٤)

(٢) تفسير القرآن العظيم (١٣٤/١٣ - ١٣٥)

(٣) سورة النساء آية: ١١٥

عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾ ﴾(١)

ومن السنة: ما جاء عن عبد الله بن مسعود ﵁ أن النبي ﷺ قال: ((خيرُ الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم..))(٢).

فقد أثبت النبيُّ ﷺ الخيريةَ لهذه القرون الثلاثة، وذلك متضمنٌ الثناءَ عليهم في معتقدهم، وأقوالهم، وأعمالهم، فلهم الفضلُ والكَمالُ الذي لا يلحقهم فيه أحدٌ من هذه الأمة.

قال النووي - ﵀ -:((اتفق العلماءُ على أن خيرَ القرون: قرنه ﷺ))(٣).

وعن أبي بُريدة ﵁ أن رسول الله ﷺ قال:((النجومُ أمنةٌ للسماء؛ فإذا ذهبت النجومُ أتى السماءَ ما توعَد، وأنا أمنةٌ لأصحابي؛ فإذا ذهبتُ أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمنةٌ لأمتي؛ فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون))(٤).

بوَّب النوويُ - ﵀ - على هذا الحديث ((باب بيانِ أنَّ إبقاءَ النبي ﷺ أمانٌ لأصحابه، وبقاءَ أصحابِه أمانٌ لأمته))

وقال- ﵀ - في شرحه للحديث:((قال العلماء: الأَمَنة - بفتح الهمزة والميم- والأمن والأمان بمعنى... قوله ﷺ ((وأصحابي أمنة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون)) معناه من ظهورِ البدعِ والحوادثِ في الدين، والفتن فيه، وطلوعِ قرنِ

(١) سورة التوبة آية: ١٠٠

(٢) تقدم تخريجه ٥٩

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم (٣٠١/١٥)

(٤) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة (ص١١٠٩ - ١١١٠)ح ٦٤٦٦

الشيطان، وظهورِ الرومِ وغيرِهم عليهم، وانتهاكِ المدينة ومكة، وغيرِ ذلك، وهذه كلُّها من معجزاته ﷺ))[1]

دل هذا الحديثُ على عِظَمِ فضلِهم؛ حيث إنَّ النبي ﷺ جعل بقاءَهم في هذه الأمة جُنةً ووقايةً لمن بعدهم من البدع والشرور والفتن، فمن خالف هديَهم أتاه ما يوعد -نسأل الله العافية والسلامة-.

كما أنَّ النبيَّ ﷺ قد قرنَهمُ بالنجوم؛ فإن اللهَ جعل النجومَ زينةً للسماء، وعلاماتٍ يُهتدى بها، ورجوما للشياطين؛ فكذلك الصحابة ﷺ، فبالاقتداء بهم نجاةٌ من بدع الشهوات والشبهات، وحِرْزٌ من إغواء الشياطين، بل قَرَنَهُم به ﷺ. وهذا مما يدلُّ على علوِّ قَدرِهم، ورِفعةِ درجتهم .

وعن عبد الله بن مسعود ﷺ قال :((إن اللهَ نظر في قلوبِ العبادِ فوجد قلبَ محمدٍ ﷺ خيرَ قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته. ثم نظر في قلوب العباد بعد قلبِ محمد ﷺ، فوجدَ قلوبَ أصحابه ﷺ خيرَ قلوب العباد، فجعلهم وزراءَ نبيِّه ﷺ يقاتلون على دينه، فما رأى المسلمونَ حَسَنا فهو عند اللهِ حَسَنٌ، وما رأوا سَيِّئا فهو عندَ اللهِ سيِّئٌ))[2].

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم (٢٩٩/١٥ ٣٠٠)

(٢) أخرجه أحمد في المسند (ص٢٨٦)ح ٣٦٠٠ ، والبزار في البحر الزخار (٢١٢/٥)ح١٨١٦ والآجري في الشريعة (١٦٧٥/٤) من طريق أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن زر بن حبيش، عن عبد الله به .
قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤٥٣/٨): ((رجاله موثقون)).
وقال السخاوي في المقاصد الحسنة (ص٥٨١): ((موقوف حسن)).
وقال الألباني في الضعيفة (١٧/٢):((ورد موقوفا على ابن مسعود، وإسناده حسن)) وهو كما قال، من أجل أن فيه عاصم بن بهدلة، قال الدارقطني عنه: ((في حفظه شيء)) كما في تهذيب الكمال للمزي (٦/٤). فيكون إسناد الأثر حسنا. =

وجه الفضل: أنَّ اللهَ سبحانه اصطَفَاهُم واختارَهُم لصُحْبَة نبيِّه ﷺ لما عَلِم من صفَاءِ قلوبهم وخيْرِيَّتها، فهذه شَهَادَةٌ من عندِ العليمِ الخبيرِ، وَكَفَى بذلك شَرَفا وفضلا.

وبما سَبَقَ يَتَّضِحُ فَضْل السَّلَفِ، وَعُلُوّ منزلَتِهم، وَرِفْعَة درجتِهم، وعلى رَأْسِهِم أصحَابُ رَسُولِ الله ﷺ.

والأدلَّةُ على هذا المعنى كثيرةٌ اكتفَيْتُ منها بما تقدَّم.

ولا يُشكلُ على ما سَبَقَ تقريرُه ما جَاءَ عن أنس ﷺ أنَّ النبي ﷺ قال: ((مَثَلُ أُمتي كَمَثَلِ المطرِ؛ لا يُدْرَى أوَّلُه خيرٌ أم آخِرُهُ؟))[1].

قال شيخ الإسلام- رحمه الله - في كلامه عن هذا الحديث:((والحديثُ الذي يُروَى ((مثلُ أمتي كمثل الغيث لا يُدرى أوله خير أم آخره)) قد تُكلِّم في إسناده، وبتقدير صحته إنما معناه يكونُ في آخر الأمةِ مَن يُقاربُ أوَّلها، حتى يَشتبه على بعضِ الناس

= وقال الألباني:عن قوله ((ما رأى المسلمون حسنا فهو عند الله حسن...)): ((لا أصل له مرفوعا))

(١) أخرجه الترمذي في جامعه كتاب الأمثال عن رسول الله ﷺ (ص٦٤١ - ٦٤٢)ح ٢٨٦٩ وقال: ((حديث حسن غريب من هذا الوجه)) وأحمد في المسند (ص٨٨٤٨)ح ١٢٣٨٩، (ص٨٥٨)ح ١٢٤٨٨) والرامهرمزي في أمثال الحديث (ص١٦٤) جميعهم من طريق ثابت، عن أنس ﷺ به . قال ابن حجر في فتح الباري (٩/٧): ((وهو حديث حسن له طرق قد يرتقي بها إلى الصحة)).

وللحديث شواهد عن عمار بن ياسر، وعبد الله بن عمر، وغيرهما. أما حديث عمار بن ياسر ﷺ فقد أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢٠٩/١٦ -٢١٠)ح ٧٢٢٦. وقال عنه الألباني في الصحيحة (٥٣٥٨): ((إسناد حسن لغيره، ويحتمل التحسين لذاته، فيكون صحيحا لغيره)) وأما حديث ابن عمر ﷺ فقد أخرجه أبو نعيم في الحلية (٢٣١/٢) قال عنه الألباني في الصحيحة (٣٥٨/٥): ((إسناد صحيح)). فيكون الحديث صحيحا بمجموع شواهده.

أيُّهما خيرٌ، كما يشتبه على بعض الناس طرفَا الثوب، مع القطعِ بأنَّ الأوَّلَ خيرٌ من الآخر ولهذا قال: ((لا يُدرَى)) ومعلومٌ أنَّ هذا السلبَ ليس عاما لها؛ فإنه لابُدَّ أن يكونَ معلوما أيهما أفضل))[1].

وقال الشاطبي- رحمه الله - في توجيه هذا الحديث:((قوله ﷺ ((خير الناس قرني..))[2]: هو الأصلُ في الباب، فلا يبلغ أحدٌ شأوَ الصحابةِ رضي الله عنهم، وما سواه يحتمل التأويل على حالٍ أو زمانٍ أو في بعضِ الوجوهِ))[3].

(١) مجموع الفتاوى (٢/٢٢٧)

(٢) تقدم تخريجه ٥٩

(٣) الاعتصام (٢/٥٦)

المطلب الثالث

وجوب اتباع السلف

إنَّ الحقَّ الصريحَ الذي لا مِراءَ فيه عند أهل البصائر وأولي الألباب هو وجوبُ اتباعِ السلف؛ فهم أعرفُ الناس بمعاني كلامه ﷺ؛ فقد شاهَدُوا الوَحْيَ والتنــزيلَ؛ فكانوا أحقَّ بالاتباع.

وقد دلَّ على وُجوبِ اتباعِ السَّلَفِ: الكتابُ، والسنةُ، والإجماعُ، وأقوالُ الصحابة، ومن اتبعهم بإحسان.

أولا من الكتاب الكريم:

قال تعالى: ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥** ﴾(١)

توعَّد اللهُ ﷻ في هذه الآية الكريمة من شاقَّ الرسولَ ﷺ، واتبعَ غيرَ سبيلِ المؤمنين بالعذابِ الأليم؛ فدلَّ على أنَّ اتباعَ سبيلهم واجبٌ متعينٌ.

ومُشاقةُ الرَّسولِ ﷺ، واتباعُ غيرِ سبيل المؤمنين متلازمان، وكلٌّ من الوصفين يقتضي الوعيدَ؛ لأنَّ كلاًّ منهما مستلزمٌ للآخر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله - :((قال تعالى: ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥** ﴾

وقد شهِدَ اللهُ لأصحاب نبيه ﷺ ومن تبعهم بإحسان بالإيمان، فعُلِمَ قطعا أنهم

---

(١) سورة النساء آية: ١١٥

المرادُ بالآية الكريمة؛ فقال تعالى ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾ ﴾[1]، وقال تعالى ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ ﴾[2]))[3]

وقال رحمه الله :((تدلُّ على وجوبِ اتباعِ سبيل المؤمنين وتحريمِ اتباعِ غير سبيلهم، ولكن مَعَ تحريمِ مشاقَّةِ الرسُولِ ﷺ من بعد ما تبَيَّنَ له الهدى، وهو يدلُّ على ذمٍّ كلٍّ من هذا وهذا كما تقدم، لكن لا ينفي تلازمهُما كما ذكر في طاعة الله والرسول ﷺ))[4].

ومن الأدلة: قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىَّ ﴾[5]

قال ابن القيم – رحمه الله –:((وكلٌّ مِنَ الصحابةِ منيبٌ إلى الله فيجبُ اتباعُ سبيله.

وأقوالُه واعتقاداتُه من أكبرِ سبيلِه، والدليلُ على أهم مُنيبون إلى الله تعالى: أن الله تعالى قد هداهم وقد قال: ﴿ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴿١٣﴾ ﴾[6]))[7].

---

(١) سورة التوبة آية: ١٠٠

(٢) سورة الفتح آية: ١٨

(٣) مجموع الفتاوى (٤/١ – ٢)

(٤) مجموع الفتاوى (١٩/١٩٣)

(٥) سورة لقمان آية: ١٥

(٦) سورة الشورى آية: ١٣

(٧) إعلام الموقعين (٥/٥٦٧)

ثانيا من السنة:

عن عبد الله بن عمرو ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ:((إنَّ بني إسرائيل تفرَّقتْ على ثنتين وسبعين ملة، وتفترقُ أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلُّهُم في النارِ إلا ملة واحدة. قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: ((ما أنا عليه وأصحابي)).[(١)]

ففي هذا الحديثِ وَصَفَ النبيُّ ﷺ الفرقةَ الناجيةَ بأنها هي التي كانت على مثلِ ما كان عليه النبيُّ ﷺ وأصحابُه؛ وهذا دليلٌ على وجوبِ اتباعهم، والاهتداءِ بهديهم، وأن من خالفهم متوَعَّدٌ بالنار.

ومن الأدلة الدالة على وجوب اتباع السلف ما جاء عن العرباض بن سارية ﷺ قال: وعَظَنا رسولُ الله ﷺ موعظةً وَجِلتْ منها القلوبُ، وذرفت منها العيونُ، فقلنا يا رسول الله كأنها موعظةُ مُودِّعٍ؛ فأوصِنا قال :

((أوصيكُم بتقوى اللهِ، والسمعِ والطاعةِ، وإن تأمَّر عليكم عبدٌ، وإنه من يَعِش منكم فسيرى اختلافا كثيرا؛ فعليكم بسنتي وسنةِ الخلفاء الراشدين المهديين، عضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثاتِ الأمور؛ فإن كلَّ بدعةٍ ضلالةٌ))[(٢)].

---

(١) أخرجه الترمذي في جامعه كتاب الإيمان عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في افتراق هذه الأمة (ص٥٩٥ - ٥٩٦)ح ٢٦٤١ وقال: ((هذا حديث مفسَّر حسن غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه)) والحاكم في المستدرك (١٢٩/١) والآجري في الشريعة (٣٠٧/١)ح ٢٣ جميعهم من طريق عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو به.

وقد صححه شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣٤٥/٣) وحسنه الألباني في تعليقه على سنن الترمذي ح ٢٦٤١

(٢) أخرجه أحمد في المسند (ص١٢١٦)ح ١٧٢٧٢، (ص١٢١٦)ح ١٧٢٧٤ وأبو داود في سننه كتاب=

=السنة باب في لزوم السنة (ص٦٩١)ح ٤٦٠٧ والترمذي في جامعه كتاب العلم عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (ص٦٠٣)ح ٢٦٧٦ وقال: ((حديث حسن صحيح)). وابن ماجه في سننه كتاب السنة باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين (ص٦)ح ٤٢،٤٣ وابن حبان في صحيحه باب ذكر وصف الفرقة الناجية من بين الفرق التي تفترق عليها أمة المصطفى ﷺ (١٧٨/١)ح ٥ والبغوي في شرح السنة باب الاعتصام بالكتاب والسنة (٢٠٥/١) جميعهم من طرق عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي، عن العرباض به .

وعبد الرحمن السلمي روى عنه جمعٌ، وقال عنه الذهبي في الكاشف (١٧٩/٢): ((صدوق)) وقال ابن حجر في التقريب (ص٤٠٨) ((مقبول))

وقد تابعه يحيى بن أبي المطاع كما في سنن ابن ماجه من طريق عبد الله بن ذكوان عن الوليد بن مسلم حدثنا عبد الله بن العلاء حدثني يحيى بن أبي المطاع قال سمعت العرباض به.

ويحيى قال عنه الحافظ في التقريب (ص٦٩٢): ((صدوق))

قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم عن هذا السند (ص٤٨٧ - ٤٨٨): ((وهذا في الظاهر إسناد جيد متصل، ورواته ثقات مشهورون، وقد صرح فيه بالسماع، وقد ذكر البخاري في تاريخه أن يحيى بن أبي المطاع سمع من العرباض اعتمادا على هذه الرواية، إلا أن حفاظ أهل الشام أنكروا ذلك، وقالوا: يحيى بن أبي المطاع لم يسمع من العرباض، ولم يلقه، وهذه الرواية غلط، وممن ذكر ذلك أبو زرعة الدمشقي، وحكاه عن دحيم، وهؤلاء أعرف بشيوخهم من غيرهم، والبخاري - رحمه الله - يقع له في تاريخه أوهام في أخبار أهل الشام))

أقول: العبرةُ بما ذكره البخاري حيث إنه أثبت سماعه من العرباض بناء على صحة هذا السند؛ وهو كما قال ابن رجب: ((إسناد جيد ظاهر الاتصال)) . وقد صحح هذا السند الحاكم في مستدركه(٩٧/١) فقال: ((وقد تابع عبد الرحمن بن عمرو على روايته ثلاثة من الثقات وذكر منهم: يحيى بن أبي المطاع)) كما قد تابع البخاريَّ الفسويُّ في المعرفة والتاريخ (٢٠٠/٢)فقال: ((يحيى بن أبي المطاع سمع عرباض يذكر هذا الحديث)) وتابعه أيضا ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٩٢/٩)

كما قد تابع عبد الرحمن بن عمرو على روايته سوى يحيى بن أبي المطاع حُجر بن حجر كما في سنن أبي داود (ص٦٩١)ح ٤٦٠٧ ولا تخلو من مقال، وقد صححها الألباني في تعليقه على سنن أبي داود. =

دلَّ هذا الحديثُ على وجوبِ اتباع السلف من وجوه منها:

١- أنَّ النبيَّ ﷺ قد أبلغَ في موعظته؛ حتى فهموا أَنها موعظةُ مودِّعٍ، وفي مثلِ هذه الحال يستقصي فيها مالا يستقصي غيرُه، وقد حضَّهم فيها على التمسك بسنته، وسنة الخلفاء الراشدين.

٢- أن الصحابةَ ﷺ استوْصوا النبيَّ ﷺ بوصيةٍ تنفعهم؛ فأوصاهم بالتمسك بسنتهﷺ، وسنة الخلفاء الراشدين؛ فدلَّ على أن النجاةَ لا تكون إلا بهذا السبيل.

٣- أنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَ - والأصلُ في الأمر أنه للوجوب[1]- أمتَّه عند التنازع والاختلاف بالتمسك بسنته ﷺ، وسنة الخلفاء الراشدين.

٤- أنَّ النبيَّ ﷺ حضَّ على التمسك بسنته، وسنة الخلفاء الراشدين في قوله:((عضوا عليها بالنواجذ)).

قال ابن الأثير- رحمه الله - (((عَضُّوا عليها بالنَّواجذ) أي تمسَّكوا بها كما يَتَمَسَّك العاضُّ بجميع أضراسِه))[2].

= وللحديث طريق ثانية مختصرة أخرجها ابن أبي عاصم في السنة (٧٢/١)ح ٥٩ عن عيسى بن خالد، ثنا أبو اليمان، عن إسماعيل بن عياش، عن أرطاة بن المنذر، عن المهاصر بن حبيب، عن العرباض به.

وحديث العرباض صححه أو حسنه جماعة من العلماء، وهذه بعض أقوالهم:

قال عنه الترمذي:((حسن صحيح)) وقال عنه أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام (١٢٢/٣): ((وهذا من أجود حديث أهل الشام وأحسنه))، وقال البغوي:((حديث حسن)).

وقال الحاكم في المستدرك(٩٨/١):((وقد صح هذا الحديث والحمد لله)) وقال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٩٠/١٨): ((وهذا حديث صحيح في السنن)).

(١) انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار (٣٩/٣)

(٢) النهاية في غريب الحديث (٢٠/٥)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله -:((ففي هذا الحديث أمرَ المسلمين باتباع سنته ﷺ وسنةِ الخلفاء الراشدين، وبيَّن أن المحدثات التي هي البدع التي نَهى عنها ما خالف ذلك))(١).

ومن الأدلة أيضا ما جاء عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : خطَّ لنا رسولُ الله ﷺ خطًّا، ثم قال: هذا سبيلُ الله. ثم خطَّ خطوطاً عن يمينه وعن شماله. ثم قال: هذه سُبُل، على كلِّ سبيلٍ منها شيطانٌ يدعو إليه ثم قرأ ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ﴾(٢) (٣)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله - في معرض كلامه على هذا الحديث ((وإذا تأمَّل العاقلُ الذي يرجو لقاءَ الله هذا المثالَ، وتأمَّلَ سائرَ الطوائفِ من الخـــوارج، ثم

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/٢١)

(٢) سورة الأنعام آية: ١٥٣

(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى كتاب التفسير (٩٥/١٠)ح ١١١٠٩ وأحمد في المسند (ص٣٢٦)ح ٤١٤٢ والحاكم في المستدرك (٣١٨/٢) وقال: ((صحيح الإسناد ولم يخرجاه)). وابن حبان في صحيحه باب ذكر ما يجب على المرء من ترك تتبع السبل دون لزوم الطريق الذي هو الصراط المستقيم (١٨١/١)ح ٧ واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٩٠/١)ح ٩٤ جميعهم من طريق حماد بن زيد، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، عن عبد الله به. وقال الألباني في مشكاة المصابيح (٥٨/١)ح ١٦٦: ((إسناده حسن)).

وله طريق آخر أخرجه النسائي في الكبرى كتاب التفسير (٩٥/١٠)ح ١١١١٠ والآجري في الشريعة (٢٩٠/١) كلاهما من طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زر بن حبيش عن عبد الله به. فيكون الحديث بمجموع طرقه صحيحا، وقد صححه القرطبي في تفسيره (١٣٧/٧)

المعتزلة،(١) ثم الجهمية،(٢) والرافضة،(٣) ومن أقرب منهم إلى

(١) المعتزلة: هم أتباع واصل بن عطاء، ويُسمون أصحاب العدل والتوحيد. سُموا بالمعتزلة قيل: لأن= واصلَ ابن عطاء وعمرو بن عبيد طردهما الحسن من مجلسه فاعتزلا إلى سارية من سواري المسجد. وأصولُ المعتزلة خمسةٌ: التوحيد، والعدل، والمنـزلة بين المنـزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. والتوحيد عندهم يتضمنُ نفيَ الصفات، وأما العدل عندهم فيتضمن التكذيب بالقدر وهو خلق أفعال العباد، وأما المنـزلة بين المنـزلتين فهي عندهم أن الفاسق لا يُسمَّى مؤمنا بوجه من الوجوه كما لا يسمى كافرا فنـزلوه بين منـزلتين، وإنفاذ الوعيد عندهم معناه: أن فساق الملة مخلدون في النار لا يَخرجون منها بشفاعة ولا غير ذلك كما تقوله الخوارج، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر يتضمن عندهم جواز الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف. والمعتزلةُ الأُوَل الذين كانوا في زمن عمرو بن عبيد وأمثاله لم يكونوا جهمية، وإنما كانوا يتكلمون في الوعيد وإنكار القدر، وإنما حدث فيهم نفي الصفات بعد هذا. انظر: الملل والنحل للشهرستاني (ص٢١ ٣٥) والفرق بين الفرق للبغدادي (ص٢٠ - ٢١ -١١٤ -٢٠١) ومجموع الفتاوى (٣٨٦/١٣ ٣٨٧) وشرح الأصبهانية (ص٤٢٩)

(٢) الجهمية: هم أتباع جهم بن صفوان، ظهرت بدعته بترمذ، قتل بمرو. من عقائدهم: نفي أسماء الله وصفاته، والقول بالجبر والإرجاء.

وللجهمية إطلاقان: إطلاق عام، وإطلاق خاص، أما الإطلاق الخاص فهي الفِرقةُ التي عرَّفتُ بها هنا، وأما الإطلاق العام فهو يُطلق على كلٍّ من وافق الجهم في أصله في نفي الصفات.

انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (٣٣٨/١) والملل والنحل للشهرستاني (ص/٣٦ - ٣٧) والفرق بين الفرق للبغدادي (ص٢١١ - ٢١٣) ومنهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية (٦٠٣/٢ - ٦٠٤)

(٣) الرافضة: سُمُّوا رافضة؛ لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر. وهم مُجمعون على أن النبي ﷺ نصَّ على استخلاف علي باسمه، وأن الإمامة لا تكون إلا بنصٍّ، وأنه جائز للإمام في حال التقيَّة أن يقول: إنه ليس بإمام.

وقدماءُ الشيعةِ يقولون: بالتجسيم، ومتأخروهم يقولون: بتعطيل الصفات موافقةً لغلاة المعطلة من المعتزلة، واعتمادهم على طريقة المعتزلة كان في أواخر المائة الثالثة، وكثر في المائة الرابعة لما صنف لهم المفيد وأتباعه كالموسوي والطوسي. انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (٨٨/١ - ٨٩) ومنهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٠١/٢ - ١٠٢، ٢٤٣)

لسنة من أهلِ الكلام، مثل الكراميَّةِ[1] والكلابيَّةِ[2] والأشعريَّةِ[3] وغيرهم، وأنَّ كلاًّ منهم له سبيلٌ يخرج به عما عليه الصحابةُ وأهل الحديث، ويدَّعي أنَّ سبيلَه هو الصواب وجدتَ: أَنهم المرادُ بهذا المثالِ الذي ضربه المعصومُ ﷺ الذي لا يَتَكَلَّمُ عن الهوى، إنْ هو إلا وَحْيٌ يوحَى))[4].

ثالثا: الإجماع.

قال ابن القيم- رحمه الله -:((إنه لم يزل أهلُ العلم في كل عصرٍ ومصرٍ يحتجون بما هذا سبيلُه في فتاوى الصحابةِ وأقوالِهم، ولا يُنكرُه مُنكِرٌ منهم، وتصانيفُ العلماء

---

(١) الكرامية: هم أتباع محمد بن كرام. من عقائدهم: زعمهم أن الله لم يزل موصوفا بأسمائه المشتقة من أفعاله مع استحالة وجود الأفعال في الأزل، والكراميةُ توافق المرجئةَ والجهميةَ في أن إيمان الناس كلهم سواء، ولا يستثنون في الإيمان، بل يقولون: هو مؤمن حقا لمن أظهر الإيمان، وإذا كان منافقا فهو مخلد في النار عندهم، فالإيمانُ عندهم هو القولُ الظاهرُ. انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص٢١٥ - ٢٢٥) ومجموع الفتاوى (١٤١/٧)

(٢) الكلابية: هم أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب. من عقائدهم: أن الله سبحانه لم يزل راضيا عمن يعلم أنه يموت مؤمنا وإن كان أكثر عمره كافرا، ساخطا على من يعلم أنه يموت كافرا وإن كان أكثر عمره مؤمنا، ويثبتون الصفات الذاتية في الجملة على طريقة أهل الكلام . انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (٢٤٩/١ -٢٥١) ومجموع الفتاوى (١٤٧/٤)

(٣) الأشاعرة: هم أتباع أبي الحسن الأشعري. والأشاعرة على قسمين: متقدمون ومتأخرون. أما الأشاعرة المتقدمون كأبي الحسن الأشعري والباقلاني فإنهم يثبتون الصفات الذاتية في الجملة، وهم أقربُ إلى السلف من المتأخرين. وأما المتأخرون مثل أبي المعالي الجويني والرازي ومن جاء بعدهما، وسار على نسقهما؛ فإنهم لا يثبتون من الصفات إلا سبعا، ولهم في غيرها مسلكان، التأويل والتفويض. فإن كثيرا من متأخري أصحاب الأشعري خرجوا عن قوله إلى قول المعتزلة أو الجهمية أو الفلاسفة. انظر: الملل والنحل (ص٤٠) ومجموع الفتاوى (٢٠٣/١٢) وشرح الأصبهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٤٥٥)

(٤) مجموع الفتاوى (٥٧/٤)

شاهدةٌ بذلك، ومناظرهم ناطقةٌ به.

قال بعضُ علماءِ المالكية: أهلُ الأعصار مجمعون على الاحتجاج بما هذا سبيلُه، وذلك مشهورٌ في رواياتهم وكتبهم ومناظراتهم واستدلالاتهم، ويمتنع والحالةُ هذه إطباقُ هؤلاء كلِّهم على الاحتجاج بما لم يَشرع اللهُ ورسولُه ﷺ الاحتجاجَ به ولا نصَبَهُ دليلا للأمة، فأيُّ كتابٍ شئتَ من كُتُبِ السلف والخلف المتضمِّنَة للحكمِ والدليلِ وجدتَ فيه الاستدلالَ بأقوالِ الصحابة، ووجدتَ ذلك طرازَها وزينَتَها، ولم تجد فيها قطُّ ليس قول أبي بكر وعمر حجة، ولا يُحتج بأقوال أصحاب رسول الله ﷺ وفتاويهم، ولا ما يدل على ذلك، وكيف يَطيب قلبُ عالمٍ أن يُقدِّم على أقوالِ من وافق ربَّه تعالى في غير حكم، فقال وأفتى بحضرة الرسول ﷺ ونزل القرآن بموافقة ما قال لفظا ومعنى، قولَ مُتأخِّرٍ بعده ليس له هذه الرتبة ولا يدانيها؟))(١).

رابعا: أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم في الاحتجاج بفهم السلف.

وَرَدَ في كلامِ بعضِ الصحابةِ، وفي كلامِ من اتبعهم بإحسان، الاحتجَاجُ على المخالِفين بمن سبَقَهُم من سلَفِ الأمة، وهذا يُؤكِّدُ وجوبَ اتباعِ مذهَبِ السلف، وأنه طريقُ النجاةِ .

أولا: ما جاء عن الصحابة.

عن عمرو بن سلمة قال : ((كُنا نجلسُ على بابِ عبدِ الله بن مسعود رضي الله عنه قبل صلاةِ الغداة، فإذا خرج، مَشيْنا معه إلى المسجد، فجاءنا أبو موسى الأشعري رضي الله عنه فقال: أَخَرجَ إليكم أبو عبد الرحمن بعد. قلنا: لا. فجلس معنا حتى خرج، فلما خرج، قُمنا إليه

---

(١) إعلام الموقعين (٦/٢٩ - ٣٠)

جميعا، فقال له أبو موسى: يا أبا عبد الرحمن إني رأيتُ في المسجد آنفا أمرا أنكرتُه و لم أر - والحمد لله - إلا خيرا. قال: فما هو؟ فقال: إن عِشْتَ فستراه. قال: رأيتُ في المسجد قوما حلقا جلوسا ينتظرون الصلاةَ في كُلِّ حلقَةٍ رجلٌ، وفي أيديهم حصا، فيقول: كبِّرُوا مائة، فيُكبِّرون مائة، فيقول: هللوا مائة، فيهللون مائة، ويقول: سبحوا مائة، فيسبحون مائة، قال: فماذا قلت لهم؟ قال: ما قلتُ لهم شيئا انتظارَ رأيك أو انتظار أمرك. قال: أفلا أمرتَهُم أن يَعُدُّوا سيئاتِهم، وضَمِنْتُ لهم أن لا يَضيع من حسناتهم، ثم مضى ومضيْنا معه حتى أتى حلقةً من تلك الحِلق، فوقف عليهم، فقال: ما هذا الذي أراكم تصنعون؟ قالوا: يا أبا عبد الرحمن حصا نَعُدُّ به التكبيرَ والتهليلَ والتسبيحَ. قال: فعُدُّوا سيئاتكم، فأنا ضامِنٌ أن لا يضيعَ من حسناتِكُم شيءٌ، ويْحَكم يا أمةَ محمدٍ ما أسرعَ هلكَتَكُم؟! هؤلاء صحابةُ نبيِّكم ﷺ متوافرون، وهذه ثيابُه لم تَبْلَ، وآنيته لم تُكسَرْ، والذي نفسي بيده إنكم لعلى مِلةٍ هي أهدى من مِلَّة محمدٍ ﷺ أو مفتتحو باب ضلالةٍ. قالوا: والله يا أبا عبد الرحمن ما أردنا إلا الخير. قال: وكم من مريد للخير لن يصيبَه، إنَّ رسول الله ﷺ حدثَّنا أنَّ قوما يقرؤون القرآنَ لا يجاوز تراقيَهم، وايمُ الله ما أدري لعلَّ أكثرَهم منكم، ثم تولَّى عنهم.

فقال عمرو بن سلمة: رأيْنا عامَّةَ أولئك الحِلق يُطاعِنوننا يومَ النهروان مع الخوارج)) .(١)

(١) أخرجه الدارمي في مسنده باب في كراهية أخذ الرأي (١/٢٨٦ - ٢٨٧) من طريق عمرو بن يحيى بن عمرو بن سلمة، عن أبيه، عن جده به.
وفيه عمرو بن يحيى قال عنه أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (٦/٢٦٩): ((روى عنه ابن أبي شيبة وابن نمير وعبد الله بن عمر وإبراهيم بن موسى وعبد الله بن سعيد الأشج)).
وأما يحيى بن عمرو فقد روى عنه شعبة والثوري والمسعودي وقيس بن الربيع كما في الجرح والتعديل (٩/١٧٦) . وعمرو بن سلمة ثقة ،كما في التقريب (ص٤٩٠) فيكون سند الأثر حسنا.

فهذا الصحابيُّ الجليلُ عبدُ الله بنُ مسعود ﷺ يَحتجُّ على ضلالِ أصحابِ تلك الحلَقِ بمخالفتهم لما عليه أصحابُ رسول الله ﷺ - الذين هم أولى مَن ينطَبِقُ عليهم لفظَةُ السلف- فقد شَهِدوا الرسولَ ﷺ، وعَرَفُوا من أقواله وأفعالِه وأحواله؛ مما يَستدلُّونَ به على مُرادِهِم.

ومما يدلُّ أيضا على وجوبِ اتباع السلف من هذا الأثر: تَوعُّدُ عبدِ الله بن مسعود ﷺ لهم بالهلَكة؛ لمخالفتهم هديَ الصحابةِ، وفهمَهم فقال:((ويحكم ما أسرع هلكتكم هؤلاء صحابة نبيكم متوافرون..))

وعن عبد الله بن عباس ﷺ قال : ((لما خرجت الحَرورية اعتزلوا في دار، وكانوا ستةَ آلاف، فقلتُ لعليٍّ: يا أميرَ المؤمنين، أبْرِدْ بالصلاة؛ لعلي أُكلِّم هؤلاء القوم، قال: إني أَخافُهم عليك، قلتُ: كلا، فلبِسْتُ، وترجَّلتُ، ودخلتُ عليهم في دار نصف النهار، وهم يأكلون، فقالوا: مرحبا بك يا ابنَ عباس، فما جاء بك؟ قلتُ لهم: أتيتُكُم من عند أصحابِ النبيِّ ﷺ المهاجرين والأنصار، ومن عندِ ابنِ عمِّ النبيِّ ﷺ وصهرِه، وعليهم نزل القرآن، فهم أعلمُ بتأويله منكم، وليس فيكم منهم أحد...))(١).

(١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى باب ذكر مناظرة عبد الله بن عباس الحرورية واحتجاجه فيما أنكروه على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ (٤٧٩/٧ ٤٨٠) والحاكم في المستدرك (١٥٠/٢) وقال: ((صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه)). وعبد الرزاق في المصنف باب ما جاء في الحرورية (١٥٧/١٠) كلهم من طريق عكرمة بن عمار عن أبي زميل به.
وعكرمة قال فيه ابن معين:((صدوق ليس به بأس)) . وقال النسائي:((ليس به بأس إلا في حديثه عن يحيى بن أبي كثير)) تهذيب التهذيب (٢٠٨/٥ ٢٠٩)
وأما أبو زمُيل: فهو سماك بن الوليد قال عنه أبو حاتم كما في الكاشف للذهبي (٤٠٢/٢):((صدوق)) فيكون سنده حسنا.

دل أثرُ ابنِ عباس ﷺ على وجوب اتباع السلف من وجوه منها:

١- احتجاجُ ابنِ عباس ﷺ على ضلالِ الخوارج؛ بمخالفتهم فهمَ الصحابةﷺ ، وسلوك غير سبيلهم.

٢- تنويهُه ﷺ وإشارتُه لما يُوجِب تقديمَ فهمِ الصحابة ﷺ على فهمِ غيرِهم؛ بأنَّ القرآنَ نَزَلَ عليهم؛ فكانوا أعلمَ بتأويلِه.

ثانيا: ما جاء عن التابعين.

قال عمرُ بن عبد العزيز[١] رحمه الله : ((سنَّ رسولُ الله ﷺ وولاةُ الأمر من بعده سننا، الأخذ بها اتباعٌ لكتاب الله تعالى، واستكمالٌ لطاعة الله تعالى، وقوةٌ على دين الله ، مَن عمِلَ بها مُهتديا بها هُدي، ومن استنصر بها منصورٌ، ومن خالفها اتبع غيرَ سبيل المؤمنين، وولّاه اللهُ ما تولّى))[٢].

قال الشاطبي- رحمه الله - تعليقا على هذا الأثر:((ما سنَّه ولاةُ الأمر من بعد النبيِّ ﷺ فهو سنةٌ، لا بدعةَ فيه البتة، وإن لم يُعلم في كتاب الله ولا سنةِ نبيه ﷺ نصٌّ عليه على الخصوص؛ فقد جاء ما يدل عليه في الجملة، وذلك نصُّ حديث العرباض بن سارية ﷺ حيث قال فيه : ((فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا

(١) هو: عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أمية أبو حفص. كان ثقةً مأمونا له فقه وعلم وورع، وروى حديثا كثيرا، وكان إمامَ عدلٍ. ولد: ٦٣هـ توفي: ١٠١هـ انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (١٦٠/٥ ٢٠٦)

(٢) أخرجه عبد الله في السنة (٣٥٧/١) من طريق أبيه عن عبد الرحمن بن مهدي، عن مالك بن أنس به، وسنده مسلسل بالأئمة الحفاظ.

بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور))[1] فقَرَنَ ﷺ -كما ترى- سنةَ الخلفاء الراشدين بسنته، وأنَّ مِن اتباعِ سنته اتباعَ سنتهم، وأنَّ المحدثات خلافُ ذلك، ليس منها في شيءٍ؛ لأنهم ﷺ فيما سنُّوه: إما مُتَّبِعُون لسنةِ نبيِّهم ﷺ نفسِها، وإما مُتَّبِعُون لما فهمُوا من سنته ﷺ في الجملة، أو في التفصيل على وجهٍ يَخفى على غيرِهم مثله، لا زائد على ذلك))[2].

ثالثا: ما جاء عن الأئمة.

قال الإمام أحمد بن حنبل- رحمه الله -:((أصُولُ السنَّةِ عندنا التمَسُّكُ بما كان عليه أصحَابُ رسولِ الله ﷺ، والاقتداءُ بهم، وتركُ البدَعِ))[3].

وقال الإمام ابن بطة- رحمه الله -:((فإني أجعَلُ أمامَ القولِ إيعازَ النصيحَةِ إلى إخواني المسلمين، بأنْ يَتَمَسَّكُوا بكتابِ الله، وسنةِ رسوله ﷺ واتباعِ السلَفِ الصالح مِنَ الصحابَةِ والتابعين، ومن بَعدَهُم من علماءِ المسلمين، الذين شَرَحَ اللهُ بالهدى صدورَهُم، وأنطَقَ بالحكمة ألسنتَهُم، وَضَرَبَ عليهم سرادِقَ عصمَتِه، وأعاذَهُم مِن كيد إبليس وفتنته، وجعلهم رحمةً وبرَكَةً على من اتبعَهُم، وأنسا وحياةً لمن سلك طريقَهُم، وحجَّةً وعمى على مَنْ خالفهم))[4].

---

(١) سبق تخريجه ٧٧

(٢) الاعتصام (١/١٤٥)

(٣) أصول السنة للإمام أحمد ضمن كتاب عقائد السلف (ص١٩)

(٤) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (١/٢١٢ - ٢١٣)

وقال قوَّام السنة أبو القاسم التيمي[1]- رحمه الله -:((وشعارُ أهلِ السنة اتباعُهم السلف الصالح، وتركُهم كلَّ ما هو مبتدَعٌ محدثٌ))[2].

(١) هو: إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني الملقب بقوام السنة أبو القاسم. قال يحيى بن منده:((كان حسن الاعتقاد، جميل الطريقة، قليل الكلام، ليس في وقته مثله)) ولد:٤٥٧هـ توفي:٥٣٥هـ انظر: تذكرة الحفاظ (٤/١٢٧٧ - ١٢٨٢)

(٢) الحجة في بيان المحجة (١/٣٩٥)

المبحث الثالث

ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيمية

وبيان موقفه من منهج السلف

وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : اسمه ونسبه و مولده ووفاته .

المطلب الثاني : نشأته العلمية .

المطلب الثالث : ثناء العلماء عليه .

المطلب الرابع : موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من منهج السلف .

المطلب الأول

اسمه ونسبه ومولده ووفاته

أولا: اسمه ونسبه.

هو شيخُ الإسلام، تقيُّ الدين، أبو العباس، أحمدُ بن شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم بن الشيخ الإمام مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله بن تيمية النميري الحراني نزيل دمشق.

وسببُ تسميتِه بابن تيمية أن جدَّه حجَّ على درب تيماء، فرأى هناك طفلـةً فلمـا رجع، وجد امرأته قد وَلدتْ له بنتا، فقال: يا تيمية ! يا تيمية ! فلُقِّب بذلك.

ويقال: إن جدَّه محمدا كانت أمُّه تُسمَّى تيمية، وكانت واعظةً، فنُسب إليها وعُرف بها.

ثانيا: مولده.

وُلد أبو العباس بحرانَ يوم الاثنين عاشر، وقيل ثاني عشر شهر ربيع الأول سنة ٦٦١هـ

سافر به والدُه وبإخوته إلى الشام عند جوْر التتار، وقدِموا دمشق في أثناء سنة ٦٦٧هـ.[1]

ثالثا: وفاته.

وفي ليلة الاثنين لعشرين من ذي القعدة من سنة ٧٢٨هـ تُوفي شيخُ الإسلام تقي

---

(١) انظر: العقود الدرية لابن عبد الهادي (ص١٨ - ١٩) وسير أعلام النبلاء للذهبي (٢٢/٢٨٩) وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٤/٤٩١ - ٤٩٤)

الدين أبو العباس بقلعة دمشق التي كان محبوسا فيها، واجتمع الناسُ بالقلعة، والطريق إلى جامع دمشق، وامتلأ الجامعُ وصحنُه، وحضرت الجنازةُ، وَوُضِعت في الجامع، والجندُ يحفظونها من الناس من شدة الزحام، وصُلِّي عليه أولا بالقلعة، ثم صُلي عليه بجامع دمشق، عقيب صلاة الظهر، وحُمِل، وخَرج الناس من الجامع من أبوابه كلِّها من شدة الزحام، ودُفن وقت العصر أو قبله بيسير، وأَغلق الناس حوانيتَهم، ولم يتخلفْ عن الحضور إلا القليل من الناس، أو مَن أعجزه الزحام، وحضرها نساءٌ كثرٌ حيث يُقدرْن بخمسة عشر ألفا، وأما الرجال فيُقدَّرون بستين ألفا أو أكثر إلى مائتي ألف.

وتردَّد الناسُ إلى قبره أياما كثيرة - ليلا ونهارا -، ورُئِيت له مناماتٌ كثيرةٌ صالحةٌ، ورثاه جماعةٌ بقصائدَ جمة.(١)

أسأل الله جل وعلا أنْ يَغفِرَ له، وأنْ يرحَمَهُ، وأنْ يُكرِمَ نُزُلَه، ويُوَسِّع مدخَلَهُ، كما أسألُهُ سبحانه أنْ يجزيَهُ خيرَ الجزاء، وأنْ يجعلَهُ مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وَحَسُنَ أولئك رفيقا.

---

(١) انظر: العقود الدرية لابن عبد الهادي (ص٣٨٥ - ٣٨٧) والبداية والنهاية لابن كثير (٢٩٥/١٨ - ٢٩٧)

المطلب الثاني
نشأته العلمية

نشأَ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ في بيتِ علمٍ ودينٍ، فجدُّه مجدُ الدين أبو البركات عبد السلام كان من كبار علماء الحنابلة، صاحبَ التصانيف المشهورة النافعة كـــ(المنتقى من أحاديث الأحكام) وغيره، قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية: ((كان جدُّنا عجبا في سرد المتون، وحفظِ مذاهبِ الناس، وإيرادِها بلا كُلفَة))[1]

وقال عنه الذهبي -رحمه الله- : ((كان الشيخُ مجد الدين معدومَ النظير في زمانه، رأساً في الفقه وأصوله، بارعاً في الحديث ومعانيه، له اليد الطولى في معرفة القرآن والتفسير، وصنَّف التصانيف، واشتهر اسمه، وبَعُدَ صيتُه. وكان فردَ زمانِه في معرفة المذهب، مُفْرَطَ الذكاء، متينَ الديانة، كبيرَ الشأن)).[2]

وأما والدُه شهابُ الدِّين عبدُ الحليم، فقد سمع مِن والدِهِ وغيرِهِ. قال عنه الذهبي: ((قرأ المذهبَ حتى أتقنه على والده، ودرس وأفتى وصنف، وصار شيخَ البلد بعد أبيه، وخطيبَه وحاكمه، وكان إماماً محققاً لما ينقله، كثيرَ الفوائد، جيدَ المشاركة في العلوم، له يد طولى في الفرائض، والحساب والهيئة، وكان دَيِّناً متواضعاً، حسنَ الأخلاق جواداً))[3].

وكذلك ممن اشتهر بالعلمِ والعبادة في هذه العائلَةِ إخوةُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية.

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٣/٢٩٢)

(٢) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٤/٥)

(٣) المصدر السابق (٤/١٨٦ – ١٨٧)

فَمِنْ هذه الأسرَةِ الصالحةِ ــ إن شاء الله ــ نَشَأَ شيخُ الإسلام ابن تيمية، وقد بدأ طلبَ العلمِ أولا عن والدِه، فحفظَ القرآن وهو صغيرٌ، وعُنِيَ بالحديث، وقرأ، ونسخ، وتعلَّمَ الخطَّ والحسابَ، وأقبلَ على الفقهِ، وقَرَأَ العربية، هذا كلُّه وهو بعدُ ابنُ بضعَ عشرة سنة، فانبهَرَ أهلُ دمشقٍ من فَرَطِ ذكائِهِ، وسيلانِ ذهنه، وقوَّةِ حافظته، وسُرعَةِ إدراكه.

وتُذكَرُ في ذلك قصَّة وهي: أنَّ بعضَ مشايخِ العلماء بحلب قدِم إلى دمشق، وقال: سمعتُ في البلاد بصبيٍّ يقال له: أحمد بن تيمية، وأنه سريعُ الحفظ، وقد جئتُ قاصدا؛ لعلي أراه، فقال له خياط: هذه طريقُ كُتَّابه، وهو إلى الآن ما جاء، فاقعُدْ عندنا الساعة يجيءُ، يعبُرُ علينا ذاهبا إلى الكتاب، فجلس الشيخُ الحلبيُّ قليلا، فمرَّ صبيانٌ. فقال الخياط للحلبي: هذاك الصبيُّ الذي معه اللوحُ الكبيرُ هو أحمد بنُ تيمية، فناداه الشيخُ، فجاء إليه، فتناول الشيخُ اللوحَ فنظر فيه، ثم قال: يا ولدي امسحْ هذا حتى أُمليَ عليك شيئا تكتبه، ففعل فأملى عليه من متون الأحاديث أحد عشر أو ثلاثة عشر حديثا، وقال له: اقرأ هذا، فلم يزدْ على أن تأمَّله مرةً بعد كتابته إياه، ثم دفعه إليه، وقال: اسمعه علي، فقرأه عليه عرضا كأحسن ما أنت سامع، فقال له: يا ولدي امسحْ هذا، ففعل، فأملى عليه عدَّةَ أسانيدَ انتخبها، ثم قال: اقرأ هذا، فنظَرَ فيه كما فعل أوَّل مرَّة، فقام الشيخ وهو يقول: إن عاش هذا الصبيُّ ليكوننَّ له شأنٌ عظيمٌ .

ثم لم يبرحْ شيخ الإسلام رحمه الله في ازديادٍ من العلوم، وملازمةِ الاشتغال، وبثِّ العلم ونشره، والاجتهادِ في سُبُلِ الخير حتى انتهت إليه الإمامَةُ في العلمِ، والعملِ، والزهدِ، والورعِ، والشجاعةِ، والكرمِ، والتواضعِ، والحلمِ، والمهابة، والأمرِ بالمعروف،

والنهيِ عن المنكر، وسائرِ أنواع الجهاد، مع الصدقِ، والعفَّةِ، والصيانةِ، وحسن القصدِ، والإخلاصِ، والابتهال إلى الله، وكثرةِ الخوف منه، وكثرةِ المراقبة له، وشدة التمسك بالأثر، والدعاءِ إلى الله، وحُسنِ الأخلاق، وَنَفْعِ الخلقِ والإحسان إليهم، والصبرِ على من آذاه، والصفحِ عنه، والدعاءِ له، وسائر أنواع الخير- نحسَبُهُ كذلك .

وكان -رحمه الله- سيفا مسلولا على المخالفين، وشجى في حلوق أهلِ الأهواءِ المبتدعين، وإماما قائما ببيانِ الحقِّ ونُصرَةِ الدِّين، وكان بحرا لا تُكدِّرُه الدِّلاءُ، وحبرا يَقتدي به الأخيارُ الألبَّاءُ، طنَّتْ بذكره الأمصارُ، وضنَّتْ بمثلِه الأعصارُ.[1]

(١) انظر: العقود الدرية لابن عبد الهادي (ص١٩ - ٢٣)

المطلب الثالث

ثناء العلماء عليه

لقد تبوَّأ شيخُ الإسلام ابن تيمية مكانةً عظيمةً، ومنــــزلةً رفيعةً بين العلماء، حتى عند من خالَفَهُ في المذهَبِ والمنهجِ؛ وذلك لعلمِه بالكتاب والسنة، واتباعِه لهما، وتوَسُّعِه في المنقولِ والمعقولِ، واتباعه لمذهب السلف الصالح، ولذكائه، وَسُرعَةِ إدراكه، وَمَن تَأَمَّلَ وَنَظَرَ في سيرته وأقوالِه ظَهَرَ له سَبَبُ تلك المكانَةِ العظيمَةِ، والمنــــزلةِ الرفيعَة.

قال الشيخ الحافظ أبو الفتح ابن سيد الناس[(١)] -رحمه الله- : ((كاد يستوعبُ السننَ والآثارَ حفظا، إن تكلم في التفسير فهو حاملُ رايتِه، أو أفتى في الفقه فهو مُدركُ غايتِه، أو ذاكر بالحديث فهو صاحبُ علمِه وذو روايته، أو حاضَرَ بالنِّحَل والمِلل لم ير أوسع من نحلته في ذلك، ولا أرفع من درايته، برز في كل فنٍّ على أبناء جنسه، ولم تر عينُ من رآه مثلَه، ولا رأت عينُه مثل نفسِه، كان يتكلَّمُ في التفسير فيحضُرُ مجلسَهُ الجمُّ الغفير، ويَرِدُون من بحرِ علمِه العذب النمير، ويرتَعُونَ من ربيع فضلِه في روضةٍ وغديرٍ))[(٢)].

---

(١) هو: محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى بن سيد الناس اليعمرى الأندلسي الإشبيلى أبوبكر. عالم المغرب . ولد: ٥٧٥هـ توفي: ٦٥٩هـ انظر: تذكرة الحفاظ (٤/١٤٥٠- ١٤٥١)

(٢) العقود الدرية لابن عبد الهادي (ص٢٥ - ٢٦) والرد الوافر لابن ناصر (ص٢٦ - ٢٧)

وقال العلامة كمال الدين ابن الزملكاني[١] رحمه الله : ((كان إذا سُئِلَ عن فنٍّ من العلم ظنَّ الرائي والسامع أنه لا يَعرف غيرَ ذلك الفن، وحكم أنَّ أحدا لا يَعرفه مثله، وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جَلَسُوا معه استفادوا في مذاهبهم منه ما لم يكونوا عَرَفُوهُ قبل ذلك، ولا يُعرف أنه ناظَرَ أحدا فانقطع معه، ولا تكلَّم في علمٍ من العلوم سواء أكان من علوم الشرع أم غيرها إلا فاق فيه أهلَه والمنسوبين إليه، وكانت له اليد الطولى في حسن التصنيف، وجودة العبارة، والترتيب، والتقسيم، والتبيين))[٢].

وقال الحافظ أبو الحجاج المزي[٣]-رحمه الله- : ((ما رأيتُ مثلَه، ولا هو رأى مثلَ نفسِه، وما رأيت أحدا أعلمَ بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ولا أتبع لهما منه))[٤].

وقال الإمام الذهبي -رحمه الله- : ((كان آيةً في الذَّكاء وسرعةِ الإدراك، رأسا في معرفة الكتاب والسنة والاختلاف، بحرا في النقليات، هو في زمانه فريدُ عصرِه علما وزهدا، وشجاعةً وسخاء، وأمرا بالمعروف ونهيا عن المنكر، وكثرةَ تصانيف، وقرأ وحصل، وبرع في الحديث والفقه، وتأهل للتدريس والفتوى وهو ابن سبع عشرة

---

(١) هو: محمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد الكريم الأنصاري الدمشقي ابن الزملكاني كمال الدين أبو المعالي. قال ابن كثير: ((انتهت إليه رئاسة المذهب، تدريساً، وإفتاء، ومناظرة، وساد أقرانه بذهنه الوقَّاد، وتحصيله الذي منعه الرقاد، وعبارته الرائقة، وألفاظه الفائقة)) ولد: ٦٦٧هـ توفي: ٧٢٧هـ انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٤/٧٤ ٧٦)

(٢) العقود الدرية لابن عبد الهادي (ص٢٣ - ٢٤) والرد الوافر لابن ناصر (ص٥٨)

(٣) هو: جمال الدين يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف القضاعي ثم الكلبي الدمشقي الشافعي أبو الحجاج. وكان يُقرر طريقةَ السلف في السنة، ويَعضد ذلك بمباحث نظرية، وقواعد كلامية. ولد: ٦٥٤هـ توفي:٧٤٢ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٤/١٤٩٨ -١٥٠٠)

(٤) العقود الدرية لابن عبد الهادي (ص٢٣)

سنة، وتقدَّم في علم التفسير والأصول، وجميع علوم الإسلام: أصولِها وفروعِها، ودقِّها وجلِّها، سوى علم القراءات. فإنْ ذُكِرَ التفسيرُ فهو حامل لوائه، وإنْ عُدَّ الفقهاءُ فهو مجتهِدُهم المطلق، وإنْ حضر الحفاظُ نطق وخرسوا، وسرد وأبلسوا، واستغنى وأفلسوا،... وله يد طولى في معرفة العربية والصرف واللغة، وهو أعظمُ من أن يصفَه كَلِمي، أو يُنبِّه على شأوه قلمي، فإنَّ سيرته وعلومَه ومعارفه، ومحنَه وتنقلاته، تحتمل أن تُرصع في مجلدتين، وهو بَشَرٌ من البشر له ذنوب فالله تعالى يغفر له ويسكنه أعلى جنته، فإنه كان ربانيَّ الأمة، وفريدَ الزمان، وحاملَ لواء الشريعة، وصاحبَ معضلات المسلمين، وكان رأسا في العلم، يبالغ في إطراء قيامه في الحق والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مبالغة ما رأيتُها، ولا شاهدتها من أحد، ولا لحظتُها من فقيه))[(١)].

وقال الإمام ابن عبد الهادي[(٢)] -رحمه الله- : ((هو الشيخُ الإمامُ الربانيُّ، إمامُ الأئمة، ومفتي الأمة، وبحرُ العلوم، سيدُ الحفاظ، وفارسُ المعاني والألفاظ، فريدُ العصر، وقريعُ الدهر، شيخُ الإسلام، بركةُ الأنام وعلامةُ الزمان، وترجمانُ القرآن، عَلَمُ الزهاد وأوحدُ العباد، قامعُ المبتدعين، وآخرُ المجتهدين))[(٣)].

وقال الحافظ ابن حجر -رحمه الله- : ((نَظَرَ في الرجالِ والعلل، وتفقَّه، وتمهَّر وتميَّز، وتقدَّم، وصنَّف ودرَّس وأفتى، وفاق الأقرانَ، وصار عجبا في سُرعة الاستحضار، وقوة

---

(١) العقود الدرية لابن عبد الهادي (ص٣٩ – ٤٠)

(٢) هو: محمد بن أحمد بن عبد الهادي أبو عبد الله . اعتنى بالرجال، وجمع وصنف وتصدر للإفادة والاشتغال في القراءات، والحديث، والفقه، والأصول، والنحو، وله توسعٌ في العلوم وذهن سيال. ولد: ٧٠٥هـ توفي: ٧٤٤هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١٥٠٨/٤)

(٣) العقود الدرية لابن عبد الهادي (ص١٨) والرد الوافر لابن ناصر (ص٣٠)

الجنان، والتوسع في المنقول والمعقول، والإطالة على مذاهب السلف والخلف))[1].

هذه لمحاتٌ يسيرةٌ من ثناءِ العلماء عليه، وما ذكرتُه ما هو إلا نزرٌ يسيرٌ جدا، فإنه كان من العلماء الربانيين، والزُّهَّادِ العاملين، صاحبَ تصانيف نافعة مشهورة، وعلوم غزيرة منثورة.

---

(١) الدرر الكامنة لابن حجر (١/١٤٤ - ١٤٥)

المطلب الرابع

موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من منهج السلف

إنَّ المتأمِّلَ لكلامِ شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - يرى أنَّه كان مُعَظِّماً للسلَفِ، مُقرِّرا لمنهجهم، لم يَخرج فيما يُقرِّره عن هديهِم، ولم يَسلك غيرَ طريقهم، وخيرُ شاهدٍ على ذلك أقوالُه، وما تضمنتْه كتبُه.

وسأُوجزُ الكلامَ عن ذلك في الأمور التالية:

أولا: بيانه رحمه الله أنَّ الفهمَ الصحيحَ للكتاب والسنة هو ما فهِمَهُ الصحابة رضي الله عنهم الذين هم رأسُ السلف.

قال شيخ الإسلام- رحمه الله -: ((وللصحابةِ فهمٌ في القرآن يخفى على أكثر المتأخرين، كما أن لهم معرفةً بأمور من السنة وأحوالِ الرسول ﷺ لا يعرفُها أكثرُ المتأخرين، فإنهم شهِدوا الرسولَ ﷺ والتنــزيلَ، وعاينوا الرسولَ ﷺ، وعَرفوا من أقواله وأفعاله وأحواله مما يستدلون به على مُرَادِهم ما لم يعرفه أكثرُ المتأخرين الذين لم يعرِفُوا ذلك، فطلبوا الحكم مما اعتقدوه من إجماعٍ أو قياسٍ))(١)

وقال- رحمه الله -: ((وقد تأمَّلْتُ من هذا الباب ما شاء الله، فرأيتُ الصحابةَ أفقهَ الأمة وأعلمَها، وأعتبرُ هذا بمسائلِ الأيمانِ بالنذر، والعتق، والطلاق، وغير ذلك، ومسائلِ تعليق الطلاق بالشروط ونحو ذلك، وقد بينتُ فيما كتبتُه أن المنقولَ فيها عن

(١) مجموع الفتاوى (١٩/٢٠٠)

الصحابة هو أصحُّ الأقوالِ قضاءً وقياسا، وعليه يدلُّ الكتابُ والسنةُ، وعليه يدلُّ القياسُ الجليُّ، وكلُّ قولٍ سوى ذلك تناقضٌ في القياس، مخالفٌ للنصوص))[1]

وقال- رحمه الله -:((الواجبُ أنْ تُعرَفَ اللغةُ والعادةُ والعرفُ الذي نَزَلَ في القرآن والسنة، وما كان الصحَابَةُ يفهمون منَ الرسولِ ﷺ عند سماع تلك الألفاظ، فَبِتلكَ اللغةِ والعادَةِ والعُرفِ خاطَبَهُم اللهُ ورسوله ﷺ لا بما حدَث بعد ذلك))[2]

ثانيا- بيانُهُ رحمه الله أنَّ قرنَ الصحابة هو أكملُ القرون، وأنهم الجماعة التي أمرنا الله أن نتبع هديَها، ونقتفيَ أثرها.

قال شيخ الإسلام- رحمه الله -:((كما أنَّه لم يكنْ في القرون أكملُ من قرنِ الصحابة، فليس في الطوائف بعدهم أكملُ من أتباعهم. فكلُّ من كان للحديث والسنة وآثار الصحابة أتبع كان أكمل، وكانت تلك الطائفة أوْلى بالاجتماع، والهدى، والاعتصام بحبل الله، وأبعدَ عن التفرق، والاختلاف، والفتنة. وكل من بَعُدَ عن ذلك كان أبعدَ عن الرحمة، وأدخَلَ في الفتنة))[3].

ثالثا- ذِكرُهُ -رحمه الله- أنَّ الحق لا يخرجُ عن أقوال السلف.

قال شيخ الإسلام- رحمه الله -:((والصوابُ في جميع مسائلِ النِّـــزاعِ ما كان عليه السلفُ من الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، وقولُهم هو الذي يدلُّ عليه الكتابُ

(١) مجموع الفتاوى (٥٨٢/٢٠)

(٢) الإيمان (ص٨٩)

(٣) منهاج السنة النبوية (٣٦٨/٦)

والسنةُ والعقلُ الصريحُ))[1].

رابعا- ذَكَر- رحمه الله- أنَّ من أصولِ أهل السنة والجماعة التي لا يجوز مخالفتها: الإجماعَ. وضبَطَه: بإجماع السلف الصالح.

قال شيخ الإسلام- رحمه الله -:((طريقةُ أهلِ السنة والجماعة اتباعُ آثار رسول الله ﷺ باطنا وظاهرا، واتباعُ سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباعُ وصية رسول الله ﷺ حيث قال:((عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثاتِ الأمور، فإنَّ كُلَّ محدثة بدعَةٌ، وكلَّ بدعة ضلالَةٌ))[2]

ويعلمون أنَّ أصدقَ الكلامِ كلامُ الله، وخيرَ الهدى هُدى محمد ﷺ، ويؤثرون كلامَ الله على كلامِ غيره من كلامِ أصنافِ الناس، ويُقدِّمون هُدى محمد ﷺ على هدى كلِّ أحد، وبهذا سُمُّوا أهلَ الكتاب والسنة .

وسموا أهلَ الجماعة؛ لأنَّ الجماعة هي الاجتماعُ، وضدُّها الفُرقَة، وإن كان لفظُ الجماعة قد صار اسما لنفس القوم المجتمعين. والإجماعُ هو الأصلُ الثالثُ الذي يُعتمد عليه في العلم والدين.

وهم يزنون بهذه الأصولِ الثلاثة جميعَ ما عليه الناس من أقوالٍ وأعمالٍ باطنة أو ظاهرة مما له تعلقٌ بالدين، والإجماعُ الذي ينضبط هو: ما كان عليه السلَفُ الصالح؛ إذ

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/٢٠٥)

(٢) تقدم تخريجه ٧٧.

بَعدَهُم كثُر الاختلاف، وانتشرت الأمة))[1].

خامسا- بيانُهُ -رحمه الله- أنَّ الإعراضَ عن فهمِ الكتاب والسنة كما فهِمَهُ الصحابَةُ والتابعون لهم بإحسان سببٌ للوقوع في الضلالِ والانحرافِ.

قال شيخ الإسلام- رحمه الله -:((وَأَصلُ وُقُوعِ أهلِ الضلال في مثل هذا التحريف، الإعراضُ عن فهمِ كتابِ الله تعالى، كما فهمَهُ الصحابةُ والتابعون، ومعارضةُ ما دَلَّ عليه بما يناقِضُهُ، وهذا هو من أعظمِ المحادَّةِ لله ولرسوله ﷺ، لكن على وجه النفاقِ والخداعِ))[2].

سادسا- بيانُه -رحمه الله- استحالة أنْ تكونَ القرونُ الثلاثةُ لم يعلموا الحق، أو قصَّروا في بيانه.

قال شيخ الإسلام- رحمه الله -:((مُحالٌ مع تعليمِهِم- أي: الصحابة- كلَّ شيءٍ لهم فيه منفعة في الدين، وإن دقَّتْ أن يَترُك تعليمَهم ما يقولونه بألسنتهم، ويعتقدونه بقلوبهم في ربهم ومعبودهم ربِّ العالمين، الذي معرفته غايةُ المعارف، وعبادتُه أشرفُ المقاصد، والوصولُ إليه غايةُ المطالب، بل هذا خلاصةُ الدعوةِ النبويةِ وزبدةُ الرسالةِ الإلهيةِ، فكيف يَتوهم من في قلبه أدنى مُسْكةٍ من إيمانٍ وحكمةٍ أن لا يكون بيانُ هذا البابِ قد وقع من الرسول ﷺ على غاية التمام، إذا كان قد وقع ذلك منه، فمن المحال أن يكونَ خيرُ أمته، وأفضلُ قرونها قصَّروا في هذا الباب، زائدين فيه أو ناقصين عنه.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/١٥٧)

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٥/٣٨٣)

ثم من المحال أيضا أن تكونَ القرونُ الفاضلةُ - القرن الذي بعث فيه رسول الله ﷺ ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم - كانوا غيرَ عالمين، وغيرَ قائلين في هذا الباب بالحق المبين، لأن ضدَّ ذلك إما عدمُ العلم والقول، وإما اعتقاد نقيضِ الحق، وقولُ خلاف الصدق. وكلاهما ممتنع))[1].

سابعا- إخباره -رحمه الله- عن نفسه أنه لم يدْعُ إلا إلى مذهَبِ السلف، بل يتحدَّى مَن خالَفَهُ أن يأتِيَ بحرفٍ واحدٍ عن السلف يخالف ما يُقرِّره.

قال شيخ الإسلام- رحمه الله -:((مع أنِّي في عُمري إلى ساعتي هذه لم أدْعُ أحدا قطُّ في أصول الدين إلى مذهبٍ حنبليٍّ وغيرِ حنبليٍّ، ولا انتصرتُ لذلك، ولا أذكرُهُ في كلامي، ولا أذكرُ إلا ما اتفق عليه سلفُ الأمة وأئمتها. وقد قلتُ لهم غيرَ مرةٍ: أنا أُمهِلُ مَن يخالفني ثلاث سنين إن جاء بحرفٍ واحدٍ عن أحدٍ من أئمة القرون الثلاثة يخالفُ ما قلتُهُ، فأنا أقرُّ بذلك. وأما ما أذكرُهُ فأذكرهُ عن أئمة القرون الثلاثة بألفاظهم، وبألفاظِ مَن نَقَلَ إجماعَهم من عامة الطوائف))[2].

ثامنا- اعتمادُهُ رحمه الله على كلام السلف فيما يُقَرِّرُهُ من مسائل.

قال شيخ الإسلام- رحمه الله -:((لم يجئْ في الكتاب، والسنة، وكلامِ السلف، إطلاقُ القول على الإيمانِ والعمل الصالح: أنه تكليفٌ كما يُطلِقُ ذلك كثيرٌ من المتكلمة والمتفقهة))[3].

(١) الفتوى الحموية الكبرى (ص١٨١- ١٨٣)

(٢) مجموع الفتاوى (٣/٢٢٩)

(٣) مجموع الفتاوى (١/٢٥)

وقال- رحمه الله -:((فمذهبُ السلف رضوان الله عليهم: إثبات الصفات وإجراؤها على ظاهرها، ونفيُ الكيفية عنها؛ لأنَّ الكلامَ في الصفات فرعٌ عن الكلام في الذات، وإثباتُ الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات))[1].

وقال- رحمه الله -:((مذهبُ أهل الحديث وهم السلف من القرون الثلاثة ومن سلك سبيلهم من الخلف: أنَّ هذه الأحاديث تُمَرُّ كما جاءت، ويُؤمَن بها وتُصدَّق، وتُصانُ عن تأويلٍ يُفضي إلى تعطيلٍ، وتكييفٍ يُفضي إلى تمثيل))[2].

تاسعا- ردُّهُ رحمه الله على مخالفيه بمخالفتهم مذهَبِ السلَف.

قال شيخ الإسلام- رحمه الله -: ((لم يُعرَفْ أيضا عن أحدٍ مِنَ السلَفِ أنَّه قال: الاسمُ هو المسَمَّى))[3].

وقال- رحمه الله -:((إنكارُ تَكَلُّمِ الله بالصوت، وجعلُ كلامِه معنى واحدا قائما بالنفسِ بدعةٌ باطلةٌ لم يذهَبْ إليها أحدٌ من السلَفِ والأئمة))[4].

تبين واتضح بما سبق أنَّ شيخَ الإسلام ابن تيمية مُعظمٌ للسلف، متبعٌ لهم، لم يَخرجْ في أقواله عن أقوالهم، ولم يسلُكْ طريقاً غيرَ طريقهم، بل يَذمُّ من خالفَ هديَهُم.

أفيكونُ بعد ذلك مبتدِعا ليس على نهجِ مَن سَبَقَهُ من أئمةِ السلف؟! سبحانك

(١) مجموع الفتاوى (٦/٤)

(٢) مجموع الفتاوى (٣٥٥/٦)

(٣) مجموع الفتاوى (١٨٧/٦)

(٤) مجموع الفتاوى (٥٢٨/٦)

اللهم هذا بهتان عظيم!

قال أبو البركات الآلوسي البغدادي[1] رحمه الله :((اعلمْ أولا أنَّ عقيدةَ الشيخ ابن تيمية - الموافقةَ للكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة - مستفيضةٌ مُفصلَةٌ في تصانيفه، وحبُّه وتعظيمُه للصحابة الكرام لا سيما الشيخين طافحة به عباراته، وذلك أظهرُ من الشمس في رابعة النهار، خصوصا لمن تتبعها في تأليفاته))[2].

(١) هو: نعمان بن محمود بن عبد الله الآلوسي أبوالبركات. واعظ، فقيه، باحث. ولد:١٢٥٢هـ توفي: ١٣١٧هـ انظر: الأعلام للزركلي (٤٢/٨)

(٢) جلاء العينين في المحاكمة بين الأحمدين (ص٧٣)

الباب الأول

قواعد الاستدلال في باب الأسماء والصفات

وفيه عشرة فصول :

الفصل الأول : قاعدة " وُجُوبُ مَعْرِفَةِ اللهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالسَّمْعِ لا بِالْعَقْلِ "

الفصل الثاني : قاعدة " لا يُتَجَاوَزُ القُرْآنُ والحَدِيثُ في بَابِ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ "

الفصل الثالث : قاعدة " أَسْمَاءُ اللهِ وَصِفَاتُهُ تَثْبُتُ بِخَبَرِ الآحَادِ "

الفصل الرابع : قاعدة " وُجُوبُ إِثْبَاتِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَإِجْرَائِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا "

الفصل الخامس : قاعدة " ظَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ ما يَتَبَادَرُ إلى الْعَقْلِ السَّلِيمِ مِنَ المَعَانِي وَهُوَ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ الكَلامُ "

الفصل السادس : قاعدة : " الإِجْمَاعُ حُجَّةٌ في بَابِ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ "

الفصل السابع : قاعدة " الْفِطَرُ السَّلِيمَةُ مُوَافِقَةٌ لِمَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ مِنْ إِثْبَاتِ أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ "

الفصل الثامن : قاعدة " كُلُّ مَا اتَّصَفَ بِهِ المخْلُوقُ مِنْ صِفَاتِ كَمَالٍ لا نَقْصَ فيها فَالْخَالِقُ أَوْلَى بِها ، وَكُلُّ مَا يُنَزَّهُ عَنهُ الْمَخْلُوقُ مِنْ صِفَاتِ نَقْصٍ لا كَمَالَ فِيها فَالْخَالِقُ أَوْلَى بِالتَّنَزُّهِ عنها "

الفصل التاسع : قاعدة " دَلالَةُ الأَثَرِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ حُجَّةٌ في بَابِ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ "

الفصل العاشر : قاعدة " الْمَنْقُولُ الصَّحِيحُ لا يُعَارِضُهُ مَعْقُولٌ صَرِيحٌ "

الفصل الأول

قاعدة - "وُجُوبُ مَعْرِفَةِ اللهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالسَّمْعِ لا بِالْعَقْلِ"

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ وُجُوبُ مَعْرِفَةِ اللهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالسَّمْعِ لا بِالْعَقْلِ }

هذهِ القاعدَةُ مِنَ القواعِدِ المهمَّةِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ، وقد سلك فيها شيخُ الإسلام ابنُ تيمية مسلَكَ غيرِهِ مِنْ أئمَّة أهلِ السنة والجماعة في أنَّ إيجابَ معرفَةِ اللهِ ﷻ تكونُ بالسمعِ لا بالعَقلِ، ويدُلُّ على ذلك ما سأنقلُهُ من أقواله:

قال – رحمه الله –: ((وُجُوبُ اعتقَادِ شيءٍ مُعَيَّنٍ لا يَثبُتُ إلا بالشَّرْعِ بلا نزَاعٍ .

وأما المنازِعُونَ فَهُم يُسَلِّمُونَ أنَّ الوجُوبَ كلَّه لا يَثبُتُ إلا بالشرعِ، وأنَّ العَقْلَ لا يوجِبُ شيئا، وَإِنْ عَرَفَهُ .

وأمَّا من يقولُ: إنَّ الوجُوبَ قد يُعلَمُ بِالعقلِ، فهو يقولُ ذلك فيما يعلمُ وُجُوبهُ بضرُورَةِ العَقلِ أو نَظَرِهِ، واعتقَادُ كَلامٍ مُعَيَّنٍ مِن تفاصِيلِ مَسَائلِ الصفَاتِ لا يُعلَمُ وُجُوبُهُ بِضَرُورَةِ العَقلِ ولا بنَظَرِهِ))[1] .

وقال – رحمه الله –: ((وَمِنَ الوُجُوهِ الصحيحَةِ أنَّ مَعرِفَةَ اللهِ بأسمائه وصفَاته على وَجهِ التَّفصيلِ لا تُعلَمُ إلا مِنْ جِهَةِ الرَّسُولِ ﷺ إما بخبَرِهِ، وإمَّا بخبَرِهِ وَتَنْبِيهِهِ[2] وَدَلالتِهِ

---

(١) التسعينية (١/٢٠٥)

(٢) التنبيه في اللغة: هو الدلالة عما غَفَلَ عنه المخاطَب، وفي الاصطلاح: ما يُفهَم مِن مجمَلٍ بأدنى تأملٍ إعلاما ما في ضمير المتكلم للمخاطَب. انظر: لسان العرب (١٤/٢٩) والتعريفات للجرجاني (ص١٣١)

على الأدلَّة العَقليَّة))[1].

وقال – رحمه الله – : ((وَمِنَ العَجَب قولُ مَنْ يَقُولُ مِنْ أَهلِ الكَلامِ[2] : إنَّ أُصُولَ الدِّينِ[3] التي يكفُرُ مخالِفُهَا هي علمُ الكَلامِ الذي يُعرَفُ بمجرَّدِ العَقْلِ.

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/١٣٧)

(٢) أهل الكلام: هم الذين تأثَّرُوا بعلمِ الكلام، وعلمُ الكلامِ هو: علمٌ يبحَثُ في ذاتِ اللهِ تعالى وصفاته، وأحوالِ الممكنات مِنَ المبدأ والمعاد، وعمدتُهُم: هي تلك القضايا التي يُسمُّونها العقليات، وهي أصولُ دينِهم، وقد بنوْها على مقاييسَ تستلزمُ ردَّ كثيرٍ مما جاءتْ به السنةُ، فَلَحِقَهُمُ الذمُّ من جِهة ضعفِ المقاييسِ التي بنوا عليها، ومن جهَة ردِّهم لما جاءتْ به السنةُ.
وسموا أهل الكلام؛ لكثرة ما عندهم من الكلام الذي لا يُفيد علما. انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/٧)، (٩/٩٠) والتعريفات للجرجاني (ص٢٦٦)

(٣) مصطلَحُ أصُولِ الدِّينِ مُصطَلَحٌ حادِثٌ، ظهرَ مِن جهَةِ المعتزلة، إذ إنَّه لم يُفَرِّقْ أحدٌ مِنَ السلفِ والأئمة بينَ أصولٍ وفروعٍ، بل جَعْلُ الدِّين قسمين أصولا وفروعا لم يكُنْ معروفا في الصحابة والتابعين، والذين فرَّقُوا لم يُفَرِّقُوا بينهما بفَرقٍ صحيحٍ يُميِّزُ بين النوعين، بل ذكرُوا ثلاثَةَ فروقٍ أو أربعة كُلّها باطلَةٌ.
فمنهم مَن قال: مسائلُ الأصُولِ هي العلميَّةُ الاعتقاديَّةُ، ومسائلُ الفروعِ هي العمليةُ، وهذا فرقٌ باطلٌ. فإنَّ المسائلَ العمليَّةَ فيها ما يَكفُرُ جاحِدُهُ مثل: وجوبِ الصلواتِ الخمس، والزكاةِ، وفي المسائلِ العلميَّةِ ما لا يَأثَمُ المتنازعون فيه كتنازعِ الصحابة هل رأى محمدٌ ربَّه؟.
ومنهم مَن قال: المسائلُ الأصوليةُ هي ما كان عليها دليلٌ قطعيٌّ، والفرعيةُ ما ليس عليها دليلٌ قطعيٌّ. وهذا الفرقُ خطأٌ أيضا، فإنَّ كثيرا من المسائل الفرعية عليها أدلَّةٌ قطعيةٌ عند مَن عَرَفَها وفيها ما هو قطعيٌّ بالإجماعِ كتحريم المحرمات، ووجوبِ الواجبات الظاهرة.
ومنهم مَن فرَّق بفرقٍ ثالث، وقال: المسائلُ الأصوليةُ هي المعلومَةُ بالعقلِ، فكلُّ مسألةٍ علميَّة استَقلَّ العقلُ بإدراكها فهي من مسائلِ الأصولِ التي يَكفُرُ أو يفسُقُ مخالفها، والمسائلُ الفرعيةُ هي المعلومَةُ بالشرعِ، قالوا: فالأولُ كمسائلِ الصفاتِ والقدر، والثاني كمسائلِ الشفاعة، وخروجِ أهل الكبائر من النار، فيقال لهم: ما ذكرتموه بالضدِّ أولى، فإنَّ الكفرَ والفسقَ أَحكامٌ شرعيةٌ ليس ذلك من الأحكامِ التي يستقلُّ بها=

وأمَّا مَا لا يُعرفُ بمجَرَّدِ العَقْلِ فهي الشَّرعِيَّاتُ عندهم، وهذهِ طريقَةُ المعتزلَةِ والجهميَّةِ ومن سَلَكَ سبيلَهُم كأتباعِ صَاحِبِ (الإرشاد)[1] وأمثالهم.

فيقال لهم : هذا الكَلامُ تضَمَّنَ شيئين:

أحدهما: أنَّ أُصُولَ الدِّينِ هي التي تُعرَفُ بالعَقلِ المحضِ دُونَ الشرعِ.

والثاني : أنَّ المخالفَ لها كافرٌ، وَكُلٌّ مِنَ المقدمتين وإن كَانَتْ باطلَةً فالجمعُ بينهما مُتَناقضٌ، وذلك أنَّ ما لا يُعرَفُ إلا بالعَقلِ لا يُعلَمُ أنَّ مخالفَهُ كافرٌ الكفرَ الشرعِيَّ، فإنَّه ليس في الشرعِ أنَّ مَن خَالَفَ ما لا يُعلَمُ إلا بالعقلِ يَكفُرُ، وإنما الكُفرُ يَكونُ بتكذيبِ الرسُولِ ﷺ فيما أخبَرَ به، أو الامْتِناعِ عَن مُتَابَعَتِهِ مع العلمِ بِصِدْقِهِ، مثل كُفرِ فِرعَونَ واليهودَ ونحوِهِم.

وفي الجملَةِ فالكُفرُ مُتَعَلِّقٌ بما جاءَ به الرسُولُ ﷺ، وهذا ظاهرٌ على قولِ مَن لا يوجِبُ شيئا ولا يحرِّمُهُ إلا بالشرعِ، فإنَّه لو قُدِّرَ عَدمُ الرسالَةِ لم يَكُنْ كُفرٌ محرمٌ، ولا إيمانٌ واجبٌ عندهم، وَمَن أثبَتَ ذلك بالعقلِ فإنَّه لا يُنازِعُ أنه بعدَ مجيءِ الرسُولِ ﷺ تعَلَّقَ الكفرُ والإيمانُ بما جَاءَ به، لا بمجَرَّدِ ما يُعلَمُ بالعقلِ، فكيف يجوزُ أنْ يكونَ الكفرُ

=العقلُ.

وجماعُ الأمرِ في هذه المصطلحاتِ الحادثَةِ أنها تُنفَى وتُثبَتُ بحسبِ الأحكامِ المتعلقَةِ بها، فلا يجبُ إذا أُثبِتَ أو نُفِيَ في حكمٍ أن يكون كذلك في سائرِ الأحكامِ، ولهذا كان الصحيحُ في التفريقِ بين الأصولِ والفروعِ أنَّ المسائلَ الجليلَةَ سواء كانت من المسائلِ العلميةِ أو العملية تُعَدُّ أصُولا، وأنَّ المسائلَ الدقيقةَ سواء كانت من المسائلِ العلميةِ أو العمليةِ تُعَدُّ فروعا. انظر: مجموع الفتاوى (٤١٨/٧) و(٢٠٧/١٩ - ٢١٢) و(٥٦/٦)

(١) هو: كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لأبي المعالي الجويني. وانظر: (ص٣٥٨)

معلّقا بأمُورٍ لا تُعلَمُ إلا بالعَقلِ؟ إلا أنْ يَدُلَّ الشرعُ على أنَّ تلك الأمورِ التي لا تُعلَمُ إلا بالعقلِ كفرٌ، فيكُونُ حُكمُ الشرعِ مقبولا، لكن مَعلومٌ أنَّ هذا لا يوجَدُ في الشرعِ بل الموجُودُ في الشرعِ تعليقُ الكفرِ بما يَتعلَّقُ به الإيمان، وكلاهما مُتَعَلِّقٌ بالكتابِ والرسَالَة، فلا إيمانَ مع تكذيبِ الرسُولِ ومعاداته، ولا كفرَ مع تَصديقه وطاعته))[1].

وقال – رحمه الله – : ((ليسَ كُلُّ مَن جَهِلَ بعضَ أسماءِ الله وصفَاته يَكُونُ كافرا؛ إذ كثيرٌ مِنَ المؤمنين لم يَسمَعْ كثيرا مما وَصَفَهُ به رسُولُهُ ﷺ، وأخبرَ به عنه))[2].

وقال– رحمه الله – : ((الصَّوابُ أنَّ الجهلَ ببعضِ أسماء الله وصفَاته لا يكونُ صاحبهُ كافرا، إذا كان مُقرًّا بما جاءَ به الرسُولُ ﷺ، ولم يَبلُغهُ ما يوجِبُ العلمَ بما جَهِلَهُ على وَجهٍ يَقتَضِي كفرَهُ إذا لم يَعلَمْهُ))[3].

وقال – رحمه الله – : ((فبمحمد ﷺ تَبَيَّنَ الْكفْرُ مِنْ الْإِيمَان، وَالرِّبْحُ مِنْ الْخُسْرَان، وَالْهُدَى مِنْ الضَّلَال، وَالنَّجَاةُ مِنْ الْوَبَال، وَالْغَيُّ مِنْ الرَّشَاد، وَالزَّيْغُ مِنْ السَّدَاد، وَأَهْلُ الْجَنَّة مِنْ أَهْلِ النَّار، وَالْمُتَّقُونَ مِنْ الْفُجَّارِ، وَإِيثَارُ سَبِيلِ مَنْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ مِنْ سَبِيلِ الْمَغْضُوب عَلَيْهِمْ وَالضَّالِّينَ .

فَالنُّفُوسُ أَحْوَجُ إلَى مَعْرِفَة مَا جَاءَ به وَاتِّبَاعه منْهَا إلَى الطَّعَامِ وَالشَّرَاب، فَإِنَّ هَذَا إذَا فَاتَ حَصَلَ الْمَوْتُ فِي الدُّنْيَا، وَذَاكَ إذَا فَاتَ حَصَلَ الْعَذَابُ.

فَحَقَّ عَلَى كُلِّ أَحَد بَذْلُ جُهْدِهِ وَاسْتِطَاعَتِهِ فِي مَعْرِفَة مَا جَاءَ بِهِ وَطَاعَتِهِ؛ إذْ هَذَا

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/٢٤٢ -٢٤٣)
(٢) مجموع الفتاوى (٧/٥٧٤)
(٣) مجموع الفتاوى (٧/٥٣٨)

طَرِيقُ النَّجَاةِ مِنْ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ وَالسَّعَادَةِ فِي دَارِ النَّعِيمِ، وَالطَّرِيقُ إِلَى ذَلِكَ الرِّوَايَةُ وَالنَّقْلُ؛ إِذْ لا يَكْفِي مِنْ ذَلِكَ مُجَرَّدُ الْعَقْلِ، بَلْ كَمَا أَنَّ نُورَ الْعَيْنِ لَا يرَى إلا مَعَ ظُهُورِ نُورٍ قُدَّامَهُ، فَكَذَلِكَ نُورُ الْعَقْلِ لا يَهْتَدِي إلا إِذَا طَلَعَتْ عَلَيْهِ شَمْسُ الرِّسَالَةِ، فَلِهَذَا كَانَ تَبْلِيغُ الدِّينِ مِنْ أَعْظَمِ فَرَائِضِ الْإِسْلَامِ، وَكَانَ مَعْرِفَةُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ ﷺ وَاجِبًا عَلَى جَمِيعِ الْأَنَامِ))[1].

ومما تقدَّم نقلُهُ يظهَرُ جليا تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدَةِ، وهي قاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ من القواعِدِ التي قرَّرها أئمَّةُ السلفِ في بابِ الأسماءِ والصفات.

ومضمونها: أنَّ تَرَتُّبَ الثوابِ والعقَابِ على اعتقَادِ شيءٍ لا يَثْبُتُ إلا بالكتابِ والسنةِ، فاللهُ سبحانه لا يُعاقبُ إلا بعدَ إرسَالِ الرسُلِ؛ وذلك أنَّ الخلقَ لا يَعلَمُونَ ما يُحبُّهُ اللهُ ويرضاه، ولا يَعرِفُونَ ما يَستحِقُّهُ اللهُ من أسمائِه الحسنى وصفاتِه العليا التي تَعجَزُ العُقُولُ عَنْ مَعرِفَتِها إلا بالرسُلِ الذين أَرسَلَهُمُ اللهُ إلى عباده.

وأما العَقلُ فإنَّه لا يوجِبُ شيئا وإنْ عَرَفَهُ، وَمعرِفَةُ اللهِ وأسمائِه وصفاتِه مِنْ حَيثُ الإجمالُ عَن طريقِ العَقلِ مُمْكِنَةٌ غيرُ واجِبَة، وإنما الوُجوبُ عن طريقِ السمعِ.

فَمَا جاءَ به كتابُ اللهِ أو ما أخبرَ به نبيُّهُ ﷺ فإنه لا يَسَعُ أَحَدا مِنْ خَلقِ اللهِ قامَتْ عليه الحجَّةُ رَدُّهُ؛ لأنَّ القرآنَ نَزَلَ به، وصحَّ عن رسُولِ اللهِ ﷺ القولَ به، فمَنْ خالَفَ ذلك بعدَ ثُبوتِ الحجَّةِ عليه فهو كافِرٌ، وأما قبلَ ثبوتِ الحجَّة عليه فمعذُورٌ بالجهلِ؛ لأنَّ عِلمَ ذلك لا يجبُ إلا بالشرعِ، **وَمخالفَةُ القَضايَا العقليَّة لا يَلزَمُ منها ثُبوتُ العذَابِ إلا ببعثَةِ الرسلِ.**

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٥ - ٦)

فاتضح مما سَبَقَ أنَّ هذه القاعدَةَ مُتعلِّقَةٌ بما قبلَ وُرُودِ الشرعِ، وهي شاملَةٌ لمن لم يَبلُغْهُ الشرعُ مطلقا، أو مَن بَلَغَهُ الشرعُ جملَةً دونَ بعضِ التفاصِيلِ، فإنَّ اللّٰهَ لا يُعذِّبُ من لم يَبلُغْهُ الشرعُ مطلقا، كما أنَّه لا يعذِّبُ من بَلَغَهُ الشرعُ جملَةً دونَ بعضِ التفاصيلِ حتى يَبْلُغَهُ ويُنكِرَهُ؛ وذلك أنَّ مِن حكمَةِ اللهِ وعَدلِهِ أنَّ الشَّرعَ لا يَثبُتُ في حــقِّ المكلَّفِ حتى يبلُغَهُ، ولهذا قال شيـــخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : ((وَأَصْلُ هَذَا: أَنَّ حُكْمَ الْخِطَابِ؛ هَلْ يَثْبُتُ فِي حَقِّ الْمُكَلَّفِ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَهُ ؟

فِيه ثَلاثَةُ أَقْوَالٍ فِي مَذْهَبِ أَحْمَد وَغَيْرِه، قِيلَ : يَثْبُتُ . وَقِيلَ: لا يَثْبُتُ، وَقِيلَ: يَثْبُتُ الْمُبْتَدأُ دُونَ النَّاسِخِ .

وَالأَظْهَرُ أَنَّهُ لا يَجِبُ قَضَاءُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَثْبُتُ الْخِطَابُ إلا بَعْدَ الْبَلَاغِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾[1] وقوله ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ﴾[2] ولقوله ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ ﴾[3]، وَمِثْلُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ مُتَعَدِّدٌ، بَيَّنَ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ لَا يُعَاقِبُ أَحَدًا حَتَّى يَبْلُغَهُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ .

وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَآمَنَ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَعْلَمْ كَثِيرًا مِمَّا جَاءَ بِهِ لَمْ يُعَذِّبْهُ اللهُ عَلَى مَا لَمْ يَبْلُغْهُ، فَإِنَّهُ إذَا لَمْ يُعَذِّبْهُ عَلَى تَرْكِ الإِيمَانِ بَعْدَ الْبُلُوغِ، فَإِنَّهُ لا يُعَذِّبُهُ عَلَى بَعْضِ شَرَائِطِهِ إلَّا بَعْدَ الْبَلَاغِ أَوْلَى وَأَحْرَى))[4].

---

(١) سورة الأنعام آية: ١٩

(٢) سورة الإسراء آية: ١٥

(٣) سورة النساء آية: ١٦٥

(٤) مجموع الفتاوى (٢٢/٤١ - ٤٢)

فأَصْلُ هذه القاعدةِ: هل حُكمُ الشرعِ يثبُتُ في حقِّ المكلَّفِ قبل أنْ يبلُغَهُ، أولا.

والأظهرُ أنَّه لا يَثبُتُ الخطابُ في حقِّ المكلَّفِ إلا بعد بُلُوغِ الحجَّةِ الرساليَّةِ، سواء كان ذلك في المسائِلِ الخبريَّةِ العلميَّةِ أو المسائلِ الطلبيَّةِ العمَليَّةِ.

وإذا ظهَرَ معنى هذه القاعدَةِ واتَّضَحَ فإنه يجدُرُ بي أنْ أُنَبِّهَ على أقوالِ المخالفين لمذهَبِ السلَفِ في هذه القاعدَةِ، حتى يكونَ هناك تصورٌ للحقِّ تَصَوُّرا واضحا، وكما قيل: (وَبِضدِّهَا تتمَيَّزُ الأشيَاء).

فقد خالَفَ هذه القاعدَةَ المعتزلَةُ ومن وافقهم من أتباعِ الأئمَّةِ الأربعةِ - في مسألَةِ التحسينِ والتقبيحِ العقليَّيْنِ - ، حيث زعَمُوا أنَّ معرفَةَ الله تجبُ بالعَقلِ، وَرَتَّبُوا على ذلك استحقَاقَ الثوابِ والعقَابِ، وأمَّا السمعُ فقالوا: إنَّه مُقرِّرٌ لما وَجَبَ بالعقلِ مُؤَكِّدٌ له.

فجَعلُوا وجُوبَهُ والعقابَ على تركِهِ ثابِتَيْنِ بالعقل، والسمعُ مُبيِّنٌ وَمُقرِّرٌ للوجوبِ والعقَابِ.(١)

وممن قالَ به قبلَ المعتزلَةِ الجهمُ بنُ صفوان(٢) حيث حُكيَ عنه أنه قال:

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص٥٦٥) والملل والنحل للشهرستاني (ص٢١)

(٢) هو: جهم بن صفوان أبو محرز الراسبي، مولاهم، السمرقندي، الكاتب المتكلم، أسُّ الضلالة، ورأس الجهمية، وكان ينكر الصفات، ويقول: إن الله في الأمكنة كلها.
قتله مسلم بن أحوز؛ لإنكاره أن الله كلم موسى. توفي: ١٢٨هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٦/٢٦ - ٢٧) والملل والنحل للشهرستاني (ص٣٦)

((وإيجابُ المعارِفِ بالعَقلِ قبلَ وُرُودِ السمعِ))[1].

كما ذَهَبَت الأشعريةُ ومن وافقهم - على نفيِ التحسينِ والتقبيحِ العقليَّيْنِ - إلى أَنَّه لا يَثبتُ بالعَقلِ لا الوجوب ولا استحقاق الثواب والعقاب، بل لا يجبُ بالعقلِ فيها شيءٌ، وإنما الوجوبُ بالشَّرْعِ.[2]

والحقُّ في هذه المسأَلَة أنَّ وجُوبَهُ ثابتٌ بالعقلِ والسمعِ؛ ولا أَعني بوُجوبِهِ عقلا: ما يَترَتَّبُ عليه الثوابُ والعقَابُ، وإنما المرادُ: هو اقتضَاؤُهُ لفعلِهِ، وذَمُّه على تَركِهِ، وتقبيحُهُ لضدِّهِ، ولا يلزم من ذلك إثباتُ العقَابِ على تركه.

والقرآنُ على أن وجوبَه ثابتٌ بالعقل والسمع يَدُلُّ، فإنه يَذكُرُ الأدلَّةَ والبراهينَ العقليَّةَ على التوحيدِ، ويُبيِّنُ حسنَهُ، وعلى الشِّرْكِ وقبحه عقلا وفطرة، ويأْمُرُ بالتوحيدِ وينهى عن الشرك، ولهذا ضَرَبَ اللهُ سبحانه الأمثالَ وهي: الأدلَّةُ العقليةُ، وخاطبَ العبادَ بذلك خطَابَ مَن استَقَرَّ في عقولِهم وفطَرِهم حُسنَ التوحيدِ ووجوبَهُ، وقبحَ الشرك وذمَّه، والقرآن مملوء بالبراهين العقلية الدالة على ذلك.[3]

ولكن ههنا أمرٌ آخر نَبَّهْتُ عليه سابقا وهو: أنَّ العقَابَ على ترك هذا الواجبِ يَتأَخَّرُ إلى حينِ وُرُودِ الشرعِ، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[4] وقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِنَا

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني (ص٣٧)

(٢) انظر: الإرشاد للجويني (ص٢٥٨) وغاية المرام في علم الكلام للآمدي (ص٢٠٥)

(٣) انظر: مدارج السالكين لابن القيم (٤/٥٠٤)

(٤) سورة الإسراء آية: ١٥

﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ ۝٥٩﴾[1]

فهذا يَدُلُّ على أنهم ظالمونَ قبلَ إرسالِ الرُّسلِ، وأنه لا يُهلِكُهُم بهذا الظُّلْمِ قبلَ إقامَةِ الحجَّة عليهم.

فهذه الآيَةُ ردٌّ على الطائفتَيْنِ معا، مَن يقول: إنَّه لا يَثْبُتُ الظلمُ والقبحُ إلا بالسمعِ، ومَنْ يقولُ: إنهم مُعذَّبُونَ على ظلمِهِم بدُونِ السمعِ.

فالقرآنُ يُبطِلُ قولَ هؤلاء وقولَ هؤلاء، كما قال تعالى ﴿وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةُۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٤٧﴾[2].

فأخبَرَ أنَّ ما قَدَّمَتْ أيديهم قبلَ إرسالِ الرسلِ سبَبٌ لإصابتِهِم بالمصيبَةِ، ولكن لم يفعَلْ سبحانه ذلك قبلَ إرسَالِ الرسُولِ الذي يُقيمُ به حجتَهُ عليهم.

والمقصودُ أنَّ الصوابَ أنَّ العقلَ يوجِبُهُ، بمعنى: اقتضَائِهِ لفعلِهِ، وذمِّهِ على تركِهِ وتقبيحِهِ لضدِّهِ.

والسمعُ يوجبُهُ بهذا المعنى، ويزيدُ عليه أمرا آخر وهو: إثباتُ العقَابِ على تركِهِ، والإخبارُ عن مَقتِ الربِّ تعالى لتاركِهِ وبغضِهِ له، وهذا قد يُعلَمُ بالعقلِ، فإنه إذا تقرَّرَ قبح الشيءِ، وفُحشهُ بالعقلِ، وَعلِمَ ثُبوت كمَالِ الربِّ جَلَّ جَلَالُهُ بالعقل أيضا، اقتَضَى ثُبوت هذين الأمرين، **وأما تفاصيلُ العقابِ وما يوجِبُهُ مَقتُ الربِّ منه فإنما يُعلَم بالسمعِ وحده.**[3]

---

(١) سورة القصص آية: ٥٩

(٢) سورة القصص آية: ٤٧

(٣) انظر: مدارج السالكين لابن القيم (٤/٥٠٣ - ٥٠٦)

المبحث الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ وُجُوبُ مَعْرِفَةِ اللهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالسَّمْعِ لا بِالْعَقْلِ }

بعد توضيحِ هذه القاعدَةِ، وبيانِ تقريرِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيمية لها، أَذكُرُ في هذا المبحثِ أقوالَ أئمَّة السلف في تقرير هذه القاعدَة؛ ليظهَرَ التوافقُ بينَ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية وأئمَّة السلف في هذه القاعدة، وفيما يلي عرضٌ لما وقفْتُ عليه من أقوَالِهِم:

[أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤)]

قال الإمامُ الشافعيُّ - رحمه الله - وقد سُئِلَ عن صفات الله وما يُؤمَنُ به فقال: ((لله تعالى أسماءٌ وصفَاتٌ جاءَ بها كتابُهُ، وأخبرَ بها نبيُّهُ ﷺ أمتَهُ لا يَسَعُ أحدا منْ خلقِ الله قامَتْ عليه الحجَّةُ رَدّهَا؛ لأنَّ القرآنَ نَزَلَ بها، وصحَّ عن رسُولِ الله ﷺ القَول بها فيما رَوَى عنه العُدُولُ، فإنْ خالفَ ذلك بعد ثُبوت الحجَّة عليه فهو كافرٌ.

فأمَّا قبلَ ثُبوتِ الحجَّة عليه فمعذُورٌ بالجهلِ؛ لأنَّ علِمَ ذلك لا يُدرَكُ بالعَقلِ، ولا بالرَّوِيَّةِ والفِكرِ، ولا نُكَفِّرُ بالجهلِ بها أحدا إلا بعدَ انتهَاءِ الخبَرِ إليه بها))(١).

فقد قرَّر الإمامُ الشافعيُّ - رحمه الله- أنَّ مَن جَهِلَ شيئا من أسماءِ الله وصفاته بعدَ قيَامِ الحجَّة عليه فإنه لا يكونُ مَعذُورا، وأما قبلَ ثُبُوت الحجَّة عليه فإنه يكُونُ مَعذُورا لجهله، فطريقَةُ إثبات أسماءِ الله وصفاته الشرعُ، وبه يَثْبُتُ الوجُوبُ على المكلَّف.

وأما قوله: ((لأنَّ علِمَ ذلك لا يُدرَكُ بالعَقلِ، ولا بالرَّوِيَّةِ والفِكرِ))، فمرادُهُ:

---

(١) ذكره ابن القيم في كتابه اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٦٥) من طريق ابن أبي حاتم، عن يونس بن عبد الأعلى به. وسنده صحيح

مَعرفَةُ اللهِ بأسمائِه وصفاتِه لا تُدرَكُ بالعقلِ على وَجهِ التفصيلِ، وَيُوَضِّحُ ذلك كلام الإمَامِ السجزِي -رحمه الله- الذي سيأتِي ذِكرُهُ قريبا، فإنَّه قد نَقَلَ اتفاقَ أئمة السلفِ على أنَّ معرفَةَ اللهِ عن طريقِ العقلِ ممكنَةٌ.

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

وقال الإمام الطبري ((للهِ تعالى ذكره أسماءٌ وصفَاتٌ جاءَ بها كتابُهُ، وأخبَرَ بها نبيُّهُ ﷺ أمتَهُ لا يَسَعُ أحدا مِنْ خلقِ اللهِ قامَتْ عليه الحجَّةُ بأنَّ القرآنَ نَزَلَ به، وصحَّ عنده قولُ رسُولِ اللهِ ﷺ فيما رُوِيَ عنه به الخبرُ منه خلافه، فإنْ خالَفَ ذلك بعدَ ثُبوتِ الحجَّة عليه مِن جهَةِ الخَبَرِ على ما بَيَّنْتُ فيما لا سبيلَ إلى إدراكِ حقيقَة علمه إلا حسا، فَمَعذُورٌ بالجهلِ به الجاهلُ؛ لأنَّ عِلمَ ذلك لا يُدرَكُ بالعَقلِ، ولا بالرَّوِيَّةِ والفكرِ))[1].

فقد بيَّن الإمامُ الطبريُّ -رحمه الله- ما بيَّنَهُ الإمامُ الشافعي-رحمه الله- من أنَّ مَن جهِلَ شيئا من أسماءِ اللهِ وصفاتِه بعد قيامِ الحجَّة عليه فإنه لا يكونُ معذورا، وأما قبلَ ثبوتِ الحجَّة عليه فإنه يكون معذورا لجهلِهِ؛ لأنَّ تَرتُّبَ الثوابِ والعقابِ لا يكونُ إلا بعد بلوغِ الرسالَة.

[أبو القاسم هبة الله الطبري اللالكائي (٤١٨هـ)]

وقال الإمام اللالكائي[2]:- رحمه الله - : ((وُجُوبُ معرفَةِ اللهِ تعالى وصفاتِه بالسَّمْعِ

---

(١) التبصير في معالم الدين (ص ١٣٤ - ١٣٥)

(٢) هو: هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي أبو القاسم. الحافظ، الفقيه، الشافعي، محدِّثُ بغداد. توفي: ٤١٨هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/١٠٨٣ - ١٠٨٥)

لا بالعَقلِ))[1].

فقد صرَّحَ الإمامُ اللالكائي- رحمه الله- بأنَّ معرفَةَ اللهِ وأسمائه وصفَاتِهِ وُجُوبُها مُتَعلِّقٌ بالسمعِ لا بالعَقلِ.

[أبو نصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمام السجزي - رحمه الله - : ((ولا خلافَ بينَ المسلمين في أنَّ كتابَ اللهِ لا يجوزُ رَدُّهُ بالعقلِ، بَلْ العَقلُ دلَّ على وجُوبِ قَبُوله والائتمَامِ به، وكذلك قولُ الرَّسُولِ ﷺ إذا ثَبَتَ عنه لا يجوزُ رَدُّهُ، وأنَّ الواجِبَ ردُّ كُلِّ ما خالفهُما أو أحدهما .

واتفقَ السلَفُ على أنَّ معرفَةَ اللهِ من طريقِ العَقلِ ممكنَةٌ غيرُ واجبَةٍ، وأنَّ الوُجُوبَ مِن طريقِ السمعِ؛ لأنَّ الوعيدَ مُقتَرِنٌ بذلك قال تعالى ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾[2] فلمَّا عَلِمْنا بوجُودِ العَقلِ قَبلَ الإرسَالِ، وأنَّ العَذَابَ مُرتَفِعٌ عن أهلِه، وَوَجَدْنا مَن خالَفَ الرُّسُلَ والنصوصَ مُستَحِقًّا للعذابِ بَيَّنَّا أنَّ الحجَّةَ هي ما وَرَدَ به السمعُ لا غيرَ.

وقد اتفقنا أيضاً على أنَّ رجلاً لو قال: العقلُ ليس بحجَّةٍ في نفسِه، وإنما يُعرَفُ به الحجَّةُ لم يَكفُرْ ولم يَفسُقْ، ولو قال رجل: كتابُ اللهِ سبحانه ليس بحجَّةٍ علينا بنفسه كان كافراً مُباحَ الدَّمِ، فَتحَقَّقْنا أنَّ الحجَّةَ القاطعَةَ هي التي يَرِدُ بها السمعُ لا غيرَ))[3].

فقد قرَّر الإمامُ السجزي -رحمه الله- بكلامٍ نفيسٍ - أنَّ معرفَةَ اللهِ جل جلاله بالعقلِ ممكِنَةٌ لكن بيَّن أنَّ الوجوبَ مُتَعَلِّقٌ بالشرعِ لا بالعقلِ، كما بيَّن الحجَجَ على هذه

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/٢١٦)

(٢) سورة الإسراء آية: ١٥

(٣) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص١٣٥ - ١٣٧)

القاعدَة فذَكَرَ منها أنَّ العقلَ موجُودٌ قبل إرسَالِ الرسلِ ومع ذلك فالعَذَابُ مُرتَفِعٌ عن أهلِه أصحَابِ العُقُولِ.

وَمِن خلال ما تقدَّمَ نقلُهُ من آثارٍ عن أئمةِ السلَفِ يتبيَّنُ أنهم مُتَّفقون على أنَّ وُجُوبَ مَعرفَةِ اللهِ وأسمائه وصفاتِه يكونُ بالسمعِ لا بالعقلِ.

وخُلاصةُ كلامِ أئمة السلَفِ في هذه القاعدة يدور على ثلاثة أمور:

١- أنَّ وجوبَ معرفَةِ اللهِ وأسمائه وصفاته بالسمعِ لا بالعقلِ.

٢- أنَّ مَن جَهِلَ شيئا من الأسماءِ والصفات فإنه يكونُ معذُورا قبل قيامِ الحجَّة عليه.

٣- أنَّ معرفَةَ اللهِ بالعقلِ من حيث الإجمالُ ممكنَةٌ، أما علَى وجه التفصيلِ فلا.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابنُ تيمية -رحمه الله- أئمَّةَ السلفِ في تقرير هذه القاعدة، فقرَّر أنَّ وجوبَ اعتقَادِ شيءٍ مُعيَّنٍ لا يثبُتُ إلا بالشرعِ، وأشار إلى أنَّه لا نزاعَ فيه بينَ أهلِ السنة والجماعة.

كما أنكَرَ على مَن زَعَمَ أنَّ أصولَ الدِّينِ - التي يكفُرُ مخالفُها - هي: علمُ الكلامِ الذي يُعرَفُ بمجرَّد العَقلِ، وبيَّنَ أنَّه كلامٌ باطلٌ؛ لأنَّه ليس في الشرعِ أنَّ مَن خالَفَ ما لا يُعلَمُ إلا بالعَقلِ يَكفُرُ.

كما قرر-رحمه الله- أيضا أنَّ مَن جَهِلَ شيئا منَ الأسماءِ والصفاتِ فإنَّه يكونُ مَعذُورا قبلَ قيامِ الحجَّة عليه.

وقرَّر أيضا - متابعا لأئمة السلف - أنَّ معرفَةَ اللهِ بأسمائه وصفاتِه عن طريقِ العَقلِ من حيث الإجمالُ ممكنَةٌ، وأما من جهَةِ التفصيلِ فلا سبيلَ إليها إلا بالشرعِ، ولهذا قال: ((واعتقَادُ كَلامٍ مُعَيَّنٍ مِن تفاصِيلِ مَسَائلِ الصفَاتِ لا يُعلَمُ وُجُوبُه

بِضَرُورَةِ العَقلِ ولا بِنظَرِهِ)). وقال: ((وَمِنَ الوُجُوهِ الصحيحَةِ أنَّ مَعرِفَةَ اللهِ بأسمائِـــهِ وصِفَاتِهِ على وَجهِ التَّفصيلِ لا تُعلَمُ إلا مِنْ جِهَةِ الرَّسُولِ ﷺ)).

وقَرَّر أيضا - موافقا لأئمة السلف - أنَّ معرِفَةَ اللهِ بأسمائه وصفاته عـــن طريـــقِ العَقلِ من حيث الإجمالُ وإن كانت ممكنَةً لكن لا يَترتَّبُ عليها ثوابٌ ولا عقابٌ كما قال عند كلامه عن طريقِ النجاة منَ العـــذابِ الألـــيم، والفـــوزِ بالـــسعادَةِ في دار النعيمِ:((وَالطَّرِيقُ إِلَى ذَلِكَ الرِّوَايَةُ وَالنَّقْلُ؛ إِذْ لا يَكْفِي مِنْ ذَلِكَ مُجَرَّدُ الْعَقْلِ)).

وبهذا تتبَيَّنُ موافقَةُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لأئمَّة السلف في أنَّ وجوبَ معرفَةِ اللهِ وأسمائِه وصفَاتِه تكونُ بالسَّمعِ لا بالعقل، ويتبيَّن أيضا أنه لم يخرجْ عن هـــديهم، ولم يَسلُكْ غيرَ سبيلِهِم.

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ وُجُوبُ مَعْرِفَةِ اللهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ بِالسَّمْعِ لا بِالْعَقْلِ }

إنَّ الكتابَ والسنَّةَ هما المأخذُ الذي يأخُذُ منه أئمةُ السلف وشيخُ الإسلام ابنُ تيمية عقائدَهُم، فإنهم كانُوا على غايَةِ الثقَة بهما، والرَّغْبَة عما عَدَاهُما.

وقد دَلَّتْ الأدلةُ مِنَ الكتاب والسنة على ما قرَّره أئمةُ السلفِ وشيخُ الإسلام ابنُ تيمية من أنَّ وُجوبَ معرفَةِ اللهِ وأسمائه وصفاته يكونُ بالسمعِ لا بالعقلِ:

قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[(1)]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ في هذه الآيةِ الكريمة أنَّ استحقاقَ العَذَابِ إنما يكونُ بعد بُلوغِ الحجَّة الرسَاليَّة، فإذا كان العَذَابُ مُرتَفعا عن الخلقِ قبلَ بُلوغِ الحجَّةِ الرساليَّة مَعُ وُجودِ العَقلِ، دلَّ ذلك على أنَّ الحجَّةَ مُتعَلِّقَةٌ بالسمعِ لا بالعَقلِ، وهذا شاملٌ لبابِ الأسماءِ والصفَاتِ وغيرِه.

قال ابنُ جرير الطبري -رحمه الله- عند تفسيره هذه الآية: ((وَمَا كنا مُهلكِي قومٍ إلا بعدَ الإعذَارِ إليهم بالرُّسُلِ، وإقامَة الحجَّة عليهم بالآياتِ التي تَقطَعُ عُذرهُم))[(2)].

وقال ابن الوزير-رحمه الله- : ((فَلم يَكْتَفِ سبحانه بحجَّة العقلِ، حتى ضَمَّ إليها حُجَّةَ الرسالَةِ مع أنَّ معرفتَهُ سبحانه، ونَفيَ الشركَاءِ عنه مِنْ أوضَحِ المعارِفِ العقليَّةِ، ولذلك قالت الرسُلُ فيما حَكَى اللهُ عنهم ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ

(١) سورة الإسراء آية: ١٥

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٩/٧١)

وَٱلۡأَرۡضِ ﴾[1]))[2].

وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ﴿٢٥﴾ ﴾[3]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبَرَ أنَّ أنبياءَهُ ورسلَهُ عَرَفُوا اللهَ وتوحيدَهُ بالسمعِ والوحيِ لا بالعَقلِ والنظرِ، فإنَّ معرفَةَ أسماءِ اللهِ وصفاتهِ وتوحيدِهِ على سبيل التفصيلِ لا سبيلَ إليها إلا بالوَحيِ.

قال الإمام اللالكائي –رحمه الله– عند كلامه عن هذه الآية: ((فأخبَرَ اللهُ نبيَّهُ ﷺ في هذه الآية أنَّ بالسمعِ والوحيِ عَرَفَ الأنبياءُ قَبْلَهُ التوحِيدَ))[4].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: ((كان رجُلٌ يُسرِفُ على نفسِهِ فلمَّا حَضَرَهُ الموتُ قال لبنيه: إذا أنا مِتُّ فأحرقُوني، ثم اطحَنُوني، ثم ذرُّوني في الريحِ، فو اللهِ لئن قَدَرَ علي ربي ليعذبني عذابا ما عَذَّبَهُ أحدا، فلما مات فُعِلَ به ذلك، فأمَرَ اللهُ الأرضَ فقال: اجمعي ما فيك منه، ففَعَلَتْ. فإذا هو قائمٌ فقال: ما حملك على ما صنعتَ ؟ قال: يا ربِّ خَشيَتكَ حملَتْنِي، فغَفَرَ له))[5].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ عذَرَ هذا الرجُلَ مع جهله صفةً مِن صفاتهِ ﷻ ، فإنه

(١) سورة إبراهيم آية: ١٠

(٢) إيثار الحق على الخلق (ص١٠٦)

(٣) سورة الأنبياء آية: ٢٥

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢١٨/٢)

(٥) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء باب (ص٥٨٧)ح ٣٤٨١ ومسلم في كتاب التوبة باب في سعة رحمة الله وأنها تغلب غضبه (ص١١٩٤)ح ٦٩٨١

قد جهل قُدرَةَ اللهِ سبحانه على جمعه وإعادَتِه، وفي هذا دليلٌ على أنَّ الجهلَ ببعضِ أسماءِ اللهِ وصفاتِه لا يكون صاحِبُهُ كافرا؛ لأنَّ وُجوبَ معرفَةِ اللهِ وأسمائه وصفاته يكون بالسمعِ لا بالعقلِ.

قال الإمام ابن عبد البر -رحمه الله-: ((فقد اختلفَ العلماءُ في معناه، فقال منهم قائلون: هذا رجُلٌ جَهِلَ بعضَ صفات الله عز وجل وهي: القدرَةُ، فَلَم يعلَمْ أنَّ اللهَ على كل ما يشاءُ قديرٌ. قالوا: وَمَن جَهِلَ صفَةً من صفات الله عز وجل، وآمَنَ بسائرِ صفاته وَعَرَفَها، لم يكن بجهلِه بعضَ صفات اللهِ كافرا. ... وهذا قولُ المتقدِّمين من العلماءِ ومن سلك سبيلَهُم من المتأخرين))[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: ((الصَّوَابُ أنَّ الجهلَ ببعضِ أسماءِ اللهِ وصفَاتِه لا يكونُ صاحِبُهُ كافِرا، إذا كان مُقرًّا بما جاءَ به الرسُولُ ﷺ، ولم يَبلُغهُ ما يوجِبُ العلمَ بما جَهِلَهُ على وَجهٍ يَقتَضِي كفرَهُ إذا لم يَعلَمْهُ، كحديث الذي أمَرَ أهلَهُ بتحريقِهِ ثم تذريته))[2].

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: ألا أُحَدِّثُكُم عني وعن رسول الله ﷺ ؟ قلنا بلى. قالت: لَمَّا كانت ليلتي التي كان النبيُّ ﷺ فيها عندي، انقَلَبَ فوضَعَ رِداءَهُ وَخَلَعَ نعْلَيْهِ فَوَضَعَهُما عند رجليه، وبَسَطَ طَرَفَ إزارِهِ على فراشه فاضْطَجَعَ، فلم يَلْبَثْ إلا رَيْثَمَا ظنَّ أنْ قد رَقَدْتُ، فَأَخَذَ رِداءَهُ رويدا، وانتَعَلَ رويدا، وَفَتَحَ البابَ فَخَرَجَ، ثم أجافَهُ[3]

---

(١) التمهيد (٤٢/١٨)

(٢) مجموع الفتاوى (٥٣٨/٧)

(٣) أجافه: بالجيم أي: أغلقه. قال النووي: ((وإنما فعل ذلك ﷺ في خفية؛ لئلا يوقظها ويخرج عنها، فربما لحقها وحشة في انفرادها في ظلمة الليل)). انظر المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي (٤٦/٧ - ٤٧)

رُوَيْدا، فَجَعَلْتُ دِرْعِي في رأسي، واختَمَرْتُ، وتَقَنَّعْتُ إزاري، ثم انطلَقْتُ على إثْرِه حتى جاءَ البقيعَ، فَقامَ فأطالَ القيامَ، ثم رَفَعَ يَدَيْه ثلاث مرات، ثم انحرَفَ فانحرَفْتُ، فأَسرَعَ فأسرَعتُ، فَهَروَلَ فهرولتُ، فَأَحضَرَ[1] فأحضَرتُ، فَسَبَقْتُهُ فدخلتُ، فليس إلا أن اضطَجَعتُ فَدَخَلَ، فقال: ((ما لكِ يا عائش حَشْياً رَابية[2])). قالت: قلت: لا شيء. قال: ((لَتُخْبِرِيني أو لَيُخبِرَنِّي اللطيفُ الخبيرُ)). قالت: قلت: يا رسول الله بأبي أنت وأمي فأخبرتُهُ، قال: ((فأنتِ السوَادُ الذي رأيتُ أمامِي)). قلت: نعم. فَلَهَدَني[3] في صدري لَهْدَةً أَوْجَعَتْني، ثم قال: ((أَظَنَنْت أن يحيفَ اللهُ عليكِ ورَسُولُهُ؟)). قالت: مَهْمَا يَكْتُم الناسُ يَعلَمْهُ اللهُ؟ قال: نعم))[4].

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ عَذَرَ عائشةَ ﵂ لما جهلَتْ كونَ الله ﷻ يعلَمُ كُلَّ ما يَكتُم الناس، فإنها لم تَكُنْ قَبلَ مَعرِفَتِها بأَنَّ اللهَ عَالِمٌ بكلِّ شيءٍ يَكتُمه الناسُ كافِرَة، وفي هذا دليلٌ على أنَّ الجهلَ ببعض أسماءِ اللهِ وصفاته لا يكونُ صَاحِبُهُ كافرا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: ((فهذه عائشَةُ أمُّ المؤمنين: سألت النبيَّ ﷺ هَلْ يَعْلَمُ اللَّهُ كُلَّ مَا يَكْتُمُ النَّاسُ ؟ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ نَعَمْ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَمْ

(١) الإحضار: العَدْوُ. انظر المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي (٤٧/٧)

(٢) حشيا: بفتح الحاء المهملة وإسكان الشين المعجمة مقصور، معناه: قد وقع عليك الحشا وهو الربو والتهيج الذي يعرض للمسرع في مشيه، والمحتد في كلامه من ارتفاع النفس وتواتره. وأما رابية: أي: مرتفعة البطن. انظر المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي (٤٧/٧)

(٣) فلهدني: بفتح الهاء والدال المهملة، وروي فلهزني بالزاي، وهما متقاربان، لهده أي: دفعه، ويقال: لهزه إذا ضربه بجمع كفه في صدره. انظر المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي (٤٧/٧)

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الجنائز باب ما يقال عند دخول القبر والدعاء إلى أهلها (ص٣٩١ - ٣٩٢) ح٢٢٥٦

تَكُنْ تَعْلَمُ ذَلكَ، وَلَمْ تَكُنْ قَبْلَ مَعْرِفَتِهَا بِأَنَّ اللَّهَ عَالِمٌ بِكُلِّ شَيْءٍ يَكْتُمُهُ النَّاسُ كَافِرَةً، وَإِنْ كَانَ الْإِقْرَارُ بِذَلِكَ بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ مِنْ أُصُولِ الْإِيمَانِ، وَإِنْكَار عِلْمِهِ بِكُلِّ شَيْءٍ كَإِنْكَارِ قُدْرَتِهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ))(١).

فاتَّضَحَ بما سَبَقَ نقلُهُ دلالَةَ الكتابِ والسنةِ على هذه القاعدَةِ من قواعدِ الاستدلالِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ، فإنَّ الكتابَ والسنةَ قد دَلَّا على أنَّ وجوبَ معرفَةِ اللهِ وأسمائِهِ وصفاتِهِ يكُونُ بالسمعِ لا بالعقلِ.

(١) مجموع الفتاوى (١١/٤١٢ - ٤١٣)

الفصل الثاني

قاعدة - " لا يُتَجَاوَزُ القُرْآنُ والحَدِيثُ في بَابِ الأسْمَاءِ والصِّفَاتِ "

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ لا يُتَجَاوَزُ القُرْآنُ والحَدِيثُ في بَابِ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ }

هذهِ القاعدَةُ من القواعِدِ التي بنى عليها أهلُ السنةِ والجماعَةِ منهَجَهُم في بابِ الأسماءِ والصفاتِ، وَقبلَ البدْءِ ببسطِ الحديثِ عن هذهِ القاعدَةِ، والخوضِ في تفاصيلِها، يحسُنُ التنبيهُ على الفَرقِ بينها وبينَ القاعدةِ التي قبلها، فأقولُ مستعينا بالله:

إنَّ القاعدَةَ الأولى تُفيدُ أنَّ الذي يجبُ على الإنسانِ منَ الاعتقادِ في بابِ الأسماءِ والصفات هو مَا أوجَبَهُ عليه الشارعُ، وأنَّ العقلَ ليس هو الذي يوجِبُ، ويبنى على ذلك أن من جَهِلَ شيئا منْ أسماءِ الله وصفاته فإنه يكون مَعذُورا.

وأما هذه القاعدَةُ فَتُفيدُ أنَّ طريقَةَ الإثباتِ في بابِ الأسماءِ والصفات تكونُ بالسَّمْعِ، فلا يُثبَتُ لله منَ الأسماءِ والصفاتِ إلا ما أثبته اللهُ لنفسه أو أثبته له رسولُهُ ﷺ، ولا يُنفَى عَنِ اللهِ منَ الأسماءِ والصفاتِ إلا ما نفاه اللهُ عن نفسِهِ أونفاه عنه رسولُهُ ﷺ، لا يُتَجَاوَزُ القرآنُ الكريمُ والسنةُ الصحيحَةُ.

وبهذا يتضح أنَّ القاعدَةَ الأولى مُتَعَلِّقَةٌ بالوجُوبِ أي: بوجُوبِ معرفةِ الله وأسمائه وصفاتِهِ هل تكونُ بالسمعِ أو بالعقلِ؟ وبعبارَةٍ أَعَمّ هل حُكمُ الشرعِ يثبُتُ في حقِّ المكلَّفِ قبل أنْ يبلُغَهُ، أو لا.

وأما هذه القاعدة فَمُتَعَلِّقَةٌ بطريقَةِ إثباتِ أسماءِ الله وصفاته.

ثم إنَّ شيخَ الإسلام ابنَ تيمية كان وقَّافا عندَ النصوصِ الشرعيةِ منَ الكتابِ والسنةِ فيما يُثبتُهُ للهِ من أسماءٍ وصفاتٍ، أو فيما يَنفيهِ عَنِ اللهِ من أسماءٍ وصفاتٍ، دون

أنْ يُقحِمَ عقلَهُ فيما يجِبُ أو يجوزُ أو يمتنعُ في حقِّ اللهِ جل وعلا، ومما يدلُّ على ذلك ما يلي من أقواله:

قال - رحمه الله - :((ثُمَّ الْقَوْلُ الشَّامِلُ فِي جَمِيعِ هَذَا الْبَابِ: أَنْ يُوصَفَ اللهُ بِمَا وَصَفَ بِه نَفْسَهُ، أَوْ وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ، لا يتجَاوَزُ الْقُرْآن وَالْحَدِيث))(١).

وقال- رحمه الله -: ((وَمَنْ فَهِمَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مَا هُوَ مُسْتَلْزِمٌ لِلْحُدُوث، مُجَانِسٌ لصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَنْفِيَ ذَلِكَ عَنِ اللَّهِ فَقَدْ شَبَّهَ(٢) وعَطَّلَ(٣)؛ بَلْ الْوَاجِبُ أَنْ لا يُوصَفَ اللهُ إلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، أَوْ وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ، لا نَتَجَاوَزُ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ))(٤).

وقال - رحمه الله -: ((وَمَذهبُ سَلَفِ الأمةِ وأئمَّتِها: أنهم يَصِفُونَهُ بما وَصَفَ به

---

(١) الفتوى الحموية الكبرى (ص٢٦٥)

(٢) التشبيه : هو إثباتُ مشابهٍ للشيءِ وهو يقتضي المساواة في أكثر الصفات، وأما التمثيل فهو: إثباتُ مثيلٍ للشيءِ، وهو يقتضي المساواة من كلِّ وجه. وقد يُطلَقُ أحدُهما على الآخر.

انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/٢٦٧ - ٢٦٨) وفتح رب البرية للشيخ ابن عثيمين (ص١٩)

(٣) التعطيل: هو التفريغُ في اللغة، وعطَّل الدارَ: أخلاها. أما التعطيل اصطلاحا فيطلق ويراد به: إنكارُ ما يجب لله من الأسماء والصفات، أو إنكار بعضها. فهو نوعان:

١- تعطيل كليٌّ: كتعطيل الجهمية الذين أنكروا الأسماء والصفات.

٢- تعطيل جزئيٌّ: كتعطيل الأشعرية الذين ينكرون بعضَ الصفاتِ دونَ بعضٍ. انظر: لسان العرب لابن منظور (٩/٢٧١) وفتح رب البرية بتلخيص الحموية للشيخ ابن عثيمين (ص١٨ - ١٩)

(٤) مجموع الفتاوى (١٢/٥٧٥)

نفسَهُ، وَوَصَفَهُ به رسُولُهُ ﷺ، في النَّفْيِ والإثبات))[1].

وقال - رحمه الله - : ((فَقُلْت: أَمَّا الاعْتِقَادُ: فَلا يُؤْخَذُ عَنِّي، وَلا عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنِّي؛ بَلْ يُؤْخَذُ عَنْ اللهِ وَرَسُولِه ﷺ، وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْه سَلَفُ الْأُمَّة؛ فَمَا كَانَ فِي الْقُرْآن وَجَبَ اعْتِقَادُهُ، وَكَذَلِكَ مَا ثَبَتَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، مِثْلِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ))[2].

وقال - رحمه الله -:((وَمِنَ الوجُوه الصحيحَة أنَّ معرفَةَ الله بأسمائه وصفاته على وَجه التفصيلِ لا تُعلَمُ إلا من جهَة الرسُول عليه السلام إمَّا بخَبَره، وإما بخبره وتنبيهه ودلالَته على الأدلَّة العقليَّة، ولهذا يقولُون لا نَصِفُ اللهَ إلا بما وَصَفَ به نفسَهُ، أو وصَفَهُ به رسولُهُ ﷺ، قال الله تعالى﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[3]))[4].

وقال - رحمه الله - :((فأمَّا الأوَّلُ وهو التوحيدُ في الصفَات، فالأصلُ في هذا الباب أنْ يوصَفَ اللهُ بما وصَفَ به نفسَهُ، وبما وَصَفَتْهُ به رسُلُهُ، نفيا وإثباتا، فَيُثبَتُ لله ما أثبتَهُ لنفسه، ويُنفَى عنه ما نفاهُ عن نفسه))[5].

وبعدَ هذا البيانِ لأقوالِ شيخِ الإسلام ابن تيمية يظهر جليًّا تقريرُه لهذه القاعدَة العظيمَة من قواعِدِ الاستدلالِ في باب الأسماء والصفات، وهي قد سيقَتْ لبيانِ مَأْخَذِ

---

(١) شرح حديث النـــزول (ص٧٢)

(٢) مجموع الفتاوى (٣/١٦١)

(٣) سورة الصافات آية: ١٨٠ -١٨٢

(٤) بيان تلبيس الجهمية (٢/١٣٧) وانظر (٤/٣٨٩)

(٥) التدمرية (ص٧)

باب الأسماءِ والصفات نفيا وإثباتا، فما وردَ إثباتُهُ للهِ تعالى من أسماء وصفاتٍ في الكتاب والسنة وَجَبَ إثباتُهُ، وما وَرَدَ نفيُهُ عنِ اللهِ من أسماءٍ وصفاتٍ في الكتاب والسنة وَجَبَ نفيُهُ، فلا يُثبَتُ للهِ إلا ما أثبتَهُ اللهُ لنفسه، أو أثبتَهُ له رسولُهُ ﷺ، ولا يُنفَى عنه إلا ما نفاهُ اللهُ عن نفسهِ، أو نفاهُ عنه رسولُهُ ﷺ.

ومما وَرَدَ إثباتُهُ للهِ: السمْعُ والبصَر، وطريقةُ إثباتِهما: الكتابُ والسنةُ، فإنَّ اللهَ سبحانه أثبَتَ لنفسهِ السمعَ والبصَرَ، فقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[1].

ومما وَرَدَ نفيُهُ عن اللهِ: المِثْل، وطريقَةُ نفيِهِ: الكتابُ والسنةُ، فإنَّ اللهَ نَفَى عن نفسهِ المِثْلَ، فقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[2]، فلا يُسمَّى اللهُ ولا يُوصَفُ إلا بما ثَبَتَ في الكتابِ الكريمِ والسنةِ الصحيحة، منْ غيرِ تفريقٍ في الاستدلالِ بينَ القرآنِ والسنةِ؛ إذ إنَّ كليهما وَحيٌ مُنَــزَّلٌ من عندِ اللهِ.

والسلفُ يشهدونَ شهادَةً لا يخالِطُها أدنى رَيْبٍ ولا يُدَاخلُها شكٌّ أنَّ الرسولَ ﷺ عرَّفَ أمتَهُ بابَ الأسماءِ والصفات أتمَّ تعريف، ولم يَترُكْهُم لمجرَّدِ عقُولِهم، ومحضِ آرَائِهِم؛ لأنَّ أسماءَ اللهِ وصفاته مِنَ الأمورِ الغَيْبيَّةِ التي لا تُدرَك إلا مِنْ جِهَةِ الخَبَر، والعقلُ لا مجالَ له في الأمُورِ الغيبيَّةِ على وَجْهِ التفصيلِ، فنحن مثلاً لا نُدْرِكُ ما وَصَفَ اللهُ به نعيمَ الجنَّة على سبيلِ التفصيلِ والحقيقَة، مع أنَّه مخلوقٌ، فإذا كان هذا في المخلُوق، فكيفَ بالأمُورِ الغَيْبيَّة المتعلقَة باللهِ منْ أسمائه وصفاته؟!

فلا يُتجاوَزُ القرآنُ والحديثُ في بابِ الأسماءِ والصفات نفياً وإثباتاً.

وإذا اتَّضح معنى هذه القاعدَةِ فإنه يحسُنُ ذِكرُ مَذاهبِ المخالفين لمذهبِ السلفِ،

(١) سورة الشورى آية: ١١

(٢) سورة الشورى آية: ١١

حتى يكون هناك تصَوُّرٌ واضحٌ للقاعدة.

فإنَّ أهلَ الكلام من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم قد خالفوا هذه القاعدَةَ، فجعلوا مَدارَ إثباتِ الصفاتِ ونَفْيِهَا على العَقلِ، فما اقتضَى العقلُ إثباتَهُ أثبتُوه، ومَا اقتَضَى العقلُ نفيَهُ نفَوْهُ، ومَا لا يقتَضِي العقلُ إثباتَهُ ولا نفيَهُ، فأكثَرُهُم نفاهُ، ومنهم مَن تَوَقَّفَ فيه، فصارَ هؤلاء يُحَكِّمُون العقلَ فيما يجبُ أو يمتنعُ على الله تعالى[1]، فأسقطُوا حرمَةَ الكتابِ والسنةِ، وصارَ الشَّرْعُ عندهم وُجُودُهُ كعدَمِه فيما أثبَتُوهُ أو نَفَوْهُ مِنَ الصفَاتِ[2]، وزعَمُوا أنَّ أدلَّةَ الكتابِ والسنة ظواهر لَفظيَّة ومجازَات، وأطلقوا على شُبَهِهِم الكلاميَّة: قواطِعَ عقليَّة ويقينيات. فأيُّ تَنَقُّصٍ لنصوصِ الوَحْيِ أبلَغُ مِن هذا ؟!

ومما يُبيِّنُ لنا عقيدةَ أهلِ الكلام في هذه المسألة، واستنَادَهُم على العقلِ في باب الأسماءِ والصفاتِ ما ذكره أبو الحسين البصري المعتزلي[3] في العلومِ التي لا يصحُّ أنْ تُعلَمَ إلا بالعقلِ، حيث قال: ((اعلمْ أنَّ الأشياءَ المعلومَةَ بالدليلِ إمَّا أنْ يَصِحَّ أنْ تُعلَمَ بالعقلِ فقط، وإما بالشرْعِ فقط، وإما بالشَّرْعِ وبالعَقلِ. وأما المعلُومَةُ بالعقلِ فقط، فكلُّ ما كان في العَقلِ دليلٌ عليه، وكان العلمُ بصحةِ الشرع موقُوفا على العلمِ به، كالمعرفَةِ بالله وبصفاته، وأنه غنيٌّ لا يفعلُ القبيحَ...))[4].

وأيضا مَا ذَكَرَهُ أبُو المعالي الجُوَيْنِيُّ حيثُ زعَمَ أنَّ العقلَ هو أَصلُ النقلِ، وأنَّ بابَ

---

(١) انظر: شرح الأصبهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٢٥) والصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم (١/٢٢٣ - ٢٢٤) وشرح العقيدة الواسطية للشيخ العثيمين (١/٨٠)

(٢) انظر: التسعينية (٣/٩٠٦)

(٣) هو: محمد بن علي بن الطيب البصري. أبو الحسين شيخ المعتزلة، صاحب التصانيف الكلامية، توفي: ٤٣٦هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/٥٨٧)

(٤) المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري (٢/٣٢٧)

الإلهيات لا يُدركُ إلا بالعقلِ حيث قال: ((بابُ القولِ في السمعيات اعلموا وفقكم الله تعالى، أنَّ أصولَ العقائدِ تَنقَسِمُ إلى ما يُدرَكُ عقلا ولا يَسُوغُ تقديرُ إدراكِهِ سمعا، وإلى ما يُدرَك سمعا ولا يتقدر إدراكُهُ عقلا، وإلى ما يجوز إدراكُهُ سمعا وعقلا.

فأما ما لا يُدرَك إلا عقلا، فكلُّ قاعدَةٍ في الدِّين تَتَقَدَّمُ على العلمِ بكلامِ اللهِ تعالى ووجوبِ اتصافِهِ بكونِهِ صدقا؛ إذ السمعياتُ تستندُ إلى كلامِ اللهِ تعالى، وما يسبقُ ثبوتُهُ في الترتيب ثبوت الكلام وجوبا، فيستحيلُ أن يكونَ مدركُهُ السمع))[1].

وقال الرازي[2]-رحمه الله- : ((بل الواجبُ أنْ يقالَ: إنَّ ما دلَّ العقلُ على ثبوتِهِ: قَضَيْنا بثبوتِهِ، وما لم يَدُلَّ العقلُ على ثبوتِهِ ولا على عدمِهِ: وَجَبَ التوقفُ فيه))[3].

فَلْيَتَدَبَّر المؤمنُ هذا الكلامَ من أئمة أهلِ الكلامِ، ولْيَرُدَّ أوَّلَه على آخرِه، وآخرَهُ على أوَّلِه؛ لِيَتَبَيَّنَ له ما يُقرِّرُونه مِنَ العزلِ التَّامِّ مِنْ أنْ يُستفادَ مِنَ القرآنِ الكريمِ والسنةِ الصحيحَةِ علمٌ أو يقينٌ في بابِ معرفَةِ اللهِ وأسمائِهِ وصفاتِهِ، وأنَّه لا يجوزُ أنْ يُحتجَّ بكلامِ اللهِ ورسولِهِ ﷺ في شيءٍ من هذه المسائِلِ، وأنَّ اللهَ - تعالى عما يقولون - يجوزُ عليه التلبيسُ والتدليسُ على الخلقِ وتوريطُهُم في طُرقِ الضلالِ، وتعريضُهم لاعتقادِ الباطلِ والمحالِ؛ ؛ إذ إنَّ ظاهرَ الكتابِ والسنة ضلالٌ يجبُ أنْ يُؤوَّلَ - على زعمهم -

---

(١) الإرشاد للجويني (ص٣٥٨)

(٢) هو: محمد بن عمر بن الحسين القرشي أبو عبد الله . قال شيخ الإسلام ابن تيمية :((أبو عبد الله الرازي من أعظم الناس في هذا الباب باب الحيرة والشك والاضطراب لكن هو مسرف في هذا الباب بحيث له نهمة في التشكيك دون التحقيق بخلاف غيره)) وقال عنه أيضا: ((الجهمي الجبري)) ولد: ٥٤٤هـ توفي ٦٠٦هـ انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/٤)، (٢١٣/١٦) وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (٢١/٥ -٢٢)

(٣) المطالب العالية للرازي (١٤١/٣)

وأنَّ العبادَ مُقصِّرُون غايَةَ التقصيرِ إذا حملُوا كلامَ اللهِ ورسولِه ﷺ على حقيقتِه؛ إذ قد يكونُ في العقلِ ما يُعارضُهُ ويناقضهُ، وأنَّ مُقدِّمَات أدلةِ القرآنِ والسنة غيرُ معلومَةٍ ولا مُتيَقَّنَة الصحةِ، ومقدماتُ أدلةِ أصحابِ المنطقِ[1] اليوناني قطعيةٌ معلومَةُ الصحة، وأنه لا طريق لنا إلى العلمِ بصحَّةِ الأدلةِ السمعيةِ في بابِ الإيمانِ باللهِ وأسمائه وصفاته البتة؛ لِتَوَقُّفِها على انتفاءِ ما لا طريقَ لنا إلى العلم بانتفائه.

فتأملْ هذا البنيانَ الذي بَنَوْه، والأصلَ الذي أصَّلُوه، هل في قواعدِ الإلحادِ أعظَمُ هَدْما منه لقواعدِ الدِّين، وأشدُّ مناقَضَةً منه لوحيِ ربِّ العالمين؟

وبطلانُ هذا الأصلِ معلومٌ بالاضطرارِ من دينِ جميعِ الرسلِ وعند جميعِ أهلِ المِلَلِ.[2]

قال ابن القيم - رحمه الله - في معرض رَدِّه على من زَعَمَ أنَّ أدلةَ الكتاب والسنة

---

(١) عرفه ابنُ سينا الفيلسوف في الإشارات والتنبيهات (ص١١٧): ((آلةٌ قانونيَّةٌ تعصمُهُ مراعاتُها عن أن يَضِلَّ في فكره)) وليس الأمرُ كما زعم، فإنَّ كثيرا مما ذُكر في المنطق يستلزم السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات، فالمنطقيون جعلوا الصوَرَ الذهنيةَ الخياليةَ حقائقَ موجودَةً في الخارج، حتى آل بهم الأمرُ إلى أن جعلوا لواجبِ الوجود رب العالمين وجودا مطلقا موجودا في أذهانهم، ليس له حقيقةٌ في الخارج ، ويقولون: وجوده معقول لا محسوس.

فالمنطق في نفسِه بعضُه حقٌّ وبعضُهُ باطلٌ، والحقُّ الذي فيه كثيرٌ منه أو أكثره لا يُحتاج إليه، والقدر الذي يُحتاج إليه منه فأكثرُ الفطر السليمة تستقلُّ به، والبليدُ لا ينتفع به، والذكيُّ لا يحتاج إليه، ومضرَّتُهُ على من لم يكن خبيرا بعلوم الأنبياء أكثر من نفعه، فإنَّ فيه من القواعد السلبية الفاسدة ما راجت على كثير من الفضلاء، وكانت سببَ نفاقهم، وفسادِ علومهم. انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/٢١٨) (٥/٩٥) ومجموع الفتاوى (٩/٢٦٩ - ٢٧٠)

(٢) انظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (٣/١١٧٧ - ١١٧٨)

ظواهرُ لفظية:((قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ (١) وكيفَ يَشفِي ما في الصدُورِ كتابٌ لا يَفِي هو وما تُبَيِّنُه السنة بعُشْرِ معْشَارِ الشريعَة ؟ أم كيف يَشفي ما في الصدور كتابٌ لا يُستفَادُ منه اليقينُ في مسألَة واحدَة من مسائلِ معرفة الله وأسمائه وصفاته وأفعاله؟ أو عامتها ظَوَاهر لفظيَّة، دلالَتها موقُوفَة على انتفاءِ عشرَة أمورٍ لا يُعلَمُ انتفاؤُها، سبحانك هذا بهتانٌ عظيمٌ.

ويا للهِ العَجَب! كيفَ كان الصحابةُ ﷺ والتابعون قبلَ وضعِ هذه القوانين التي أتى اللهُ بنيانها مِنَ القواعِدِ، وقبلَ استخراج هذه الآراء والمقاييس والأوضاع؟ أكانوا مهتدينَ مُكتفين بالنصوص أو هل كانوا على خلاف ذلك؟ حتى جاء المتأخِّرُون فكانوا أعلمَ وأهدى وأضبَطَ للشريعة منهم، وأعلمَ بالله وأسمائه وصفاته، وما يجبُ له، وما يمتنعُ عليه منهم؟

فو اللهِ لأَنْ يَلقَى الله عَبدهُ بكلِّ ذنبٍ ما خلا الإشراكَ خيرٌ من أنْ يلقاه بهذا الظنِّ الفاسدِ، والاعتقادِ الباطلِ))(٢) .

والمقصود هنا أنَّ السلف كان اعتصامُهُم بالقرآنِ والإيمان، فلما حَدَثَ في الأمةِ ما حَدَثَ مِنَ التفرقِ والاختلاف، صارَ عُمدَةُ المتكَلِّمينَ في الباطنِ ليستْ على القرآنِ والإيمان، ولكن على أصولٍ ابتَدَعَها شيوخُهُم ونُظَّارُهُم، عليها يَعتمدون في التوحيدِ، والصفاتِ، ثم ما ظنوا أنه يُوافِقُها مِنَ القرآن: احتَجُّوا به، وما خالفَها: تأَوَّلوه، فلهذا تجدهم إذا احتَجُّوا بالقرآنِ والحديثِ: لم يعتَنُوا بتحريرِ دلالَتِهما، ولم يَستَقْصُوا ما في

(١) سورة يونس آية: ٥٧

(٢) إعلام الموقعين لابن القيم (٦/٥١٩)

القرآن من ذلك المعنى؛ إذ كان اعتمادُهُم في نفسِ الأمرِ على غير الكتاب والسُّنَّة.[1]

وللعلامة عبدِ الرحمن المعلِّميِّ -رحمه الله- كلامٌ نفيسٌ - في معرض ردِّه على الرازي عندما منع الاحتجاجَ بالنصوصِ الشرعيةِ في العقائِدِ، وجَعَلَ العبرةَ في الإثباتِ والنفيِ للعقلِ – قال فيه: ((واعلمْ أنَّ مُقتضَى كلامِ الرازيِّ في منعِهِ الاحتجاجَ البتَّةَ بالنصوصِ في العقائِدِ التي لا يجزِمُ العقلُ وحده فيها بالجوازِ، أنه لو كان الرازيُّ في عهدِ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قامت عنده البراهينُ العقليَّةُ اليقينيةُ على أنه نبيٌّ صادقٌ، وآمَنَ به، ثم أخبرَ النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم بخبرٍ يَتَعَلَّقُ بتلك العقائد، لقال الرازيُّ: لا يُمكنني أنْ أعلَمَ أنَّ هذا المعنى الظاهِرَ الواضِحَ من كلامك هو مرادُكَ؛ لاحتمالِ أنْ تكونَ أَرَدْتَ خلافَهُ، فلو قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: لم أُرِدْ إلا هذا المعنى، وهو الظاهرُ الواضِحُ وهو كيت وكيت، لقال الرازي: كلامُكَ هذا الثاني كالأوَّل، فلو أكَّد النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم وأقسمَ بآكَدِ الأقسام، لقال الرازي : لا تَتَعَبْ يا رسول الله فإنَّ ذاك الأمرَ الذي دلَّ عليه خبرُكَ يحتملُ أنْ يكونَ ممتنعاً عقلاً، وما دام كذلك، فلا يمكن أنْ أَثِقَ بمرادك، فلو قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: إنَّه ليس بممتنع عقلاً، بل هو واقعٌ حقاً، لقال الرازي: لا يمكنني أن أثِقَ بما يفهمُهُ كلامك مهما صرَّحْتَ وحقَّقْتَ وأكدَّتَ حتى يَثْبُتَ عندي ببرهانٍ عقليٍّ أنه غيرُ ممتنعٍ عقلاً!

فَلْيتدبَّر العاقلُ هل يصدُرُ مثل هذا ممن يؤمِنُ بأنَّ محمداً رسولُ الله، وأنه صادقٌ في كل ما أخبره به عن الله؟ مع أنَّ مِن هؤلاء من يكتفي في إثباتِ عدمِ الامتناعِ العقلي بأنْ يَرَى في بعض كتبِ ابن سينا عبارةً تُصَرِّح بذلك، وإن لم يكن فيها ذكرُ دليلٍ عليه، فعلى هذا لو كان أحدُهم مكانَ الرازي فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: انظر كتاب

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/٥٨ - ٥٩)

(الشفاء) مثلاً لابن سينا[1] في باب كذا ، فَنَظَرَ فَوَجَدَ تلك العبارة المصرِّحَة بعدمِ الامتناع، لصدَّقَ، وقال: اطمأنَّ قلبي، لكن لو قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: انظر كتابَ اللهِ تعالى في سورة كذا، فنظر فَوَجَدَ آيةً أصرحَ من عبارةِ ابن سينا وأوضحَ، لما اعتَدَّ بها، بل لقال: حالُ هذه الآيةِ كحالِ كلامك يا رسول الله؛ لأنه يحتملُ عندي أنْ يكونَ هذا المعنى ممتنعاً عقلاً !

بل أقول: قضيَّةُ كلامِهِم أنَّه لو وَقَفَ أحدُهُم بينَ يَدَيِ اللهِ تعالى وعَلِمَ يقيناً أنَّ الذي يخاطبُهُ هو اللهُ تعالى غير أنه لا يَراه ولم يكن ثَبَتَ عند هذا الرجل بدليلٍ عقليٍّ جواز رؤيةِ اللهِ عَجَلَ في الآخرة، فقال له اللهُ تعالى: إنَّ المؤمنين سيرونني بأعينهم في الآخرة، لكان عندهم على الرجل أن لا يجزم بذلك مهما تكرَّرَ إخبار الله تعالى بالرؤية وبعدم امتناعها، بل عليه أنْ يُطالبَ اللهَ عَجَلَ بدليلٍ عقليٍّ على الجواز، فلو لم يُسْمِعْهُ اللهُ تعالى دليلاً وَرَجَعَ فَلَقِيَ رَجُلاً آخر فأخبرهُ، فذكر له الرجل قياساً من مقاييسهم يدلُّ على الجواز، فَنَظَرَ فلم يَتَهَيَّأْ له قدحٌ فيه لصدَّقَ حينئذ))[2].

إنَّ ما ذكَرَهُ العلامَّةُ المعلمي -رحمه الله- هو حقيقةُ قولِ كلِّ من قدَّم العقلَ - وهو ما يسمى عندهم بـــ (القواطع العقلية) – على النقل – وهو ما يسمى عندهم بـــ (الظواهر اللفظية) - وهو لازمٌ لهم لا محيدَ لهم عنه ولا محيص، فَلَيْتَ شِعْرِي هل بعد

---

(١) هو: الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا أبو علي. قال الذهبي: ((ما أعلمه روى شيئا من العلم، ولو روى لما حلَّت الرواية عنه؛ لأنه فلسفي النحلة، ضال)). وقال ابن حجر: ((وقد أطلق الغزالي وغيره القول بتكفير ابن سينا)). ولد: ٣٧٠هـــ توفي: ٤٢٨هـــ انظر: ميزان الاعتدال للذهبي (٥٣٩/١) ولسان الميزان لابن حجر (١١٨/٣ - ١٢١)

(٢) التنكيل للمعلمي (٣٢٠/٢ -٣٢١)

هذا البيان يجرُؤُ أحدٌ على عَزْلِ النصوصِ الشرعيَّةِ عن الاحتجاجِ بها في باب الاعتقاد؟! أو هل يَستَمْرِئُ أحَدٌ تقديمَ عقلِه فيما يصحُّ إثباتُهُ أو نفيُهُ عنِ اللهِ جل وعلا؟!

لا يَصدُرُ هذا مِن مؤمنٍ يؤمنُ بالله واليوم الآخر إلا من استَحْكَمَتْ عليه الشبهَةُ، ولم يُمعِنِ النظر في حقيقةِ ما يقولُهُ، وما يؤُولُ إليه كلامُهُ.

ربنا لا تُزِغْ قلوبَنَا بعد إذ هدَيْتَنا، وهبْ لنا مِن لَدُنْكَ رحمةً إنك أنت الوهابُ.

وقبلَ أنْ أَختِمَ هذا المبحثَ فإني أشيرُ إلى مسألتين مُهمَّتَين يجبُ التفطنُ لهما تتعلَّقَان بهذه القاعدَة العظيمة، وبهما يتضحُ الكلام غايَةَ الوضُوحِ.

المسألة الأولى: أنَّ عامَّةَ مسائلِ أصُولِ الدِّينِ الكبار، مثل الإقرارِ بوجودِ الخالقِ، وعلمِه وقدرتِه، وغير ذلك مما يُعلَمُ بالعقلِ، قد دلَّ الشارعُ على أدلته العقليَّة. وهذه الأصولُ التي يُسَمِّيها أهلُ الكلام العقليات وهي ما تُعلَمُ بالعقلِ، فإنها تُعلَمُ بالشرعِ بدلالَته وهدايته.

فإنَّ كثيرا من الغالطين يَظُنُّ أنَّ العلمَ المستفادَ مِنَ الشَّرعِ إنما هو لمجرَّدِ إخبارِهِ تصدِيقا له فقط، وليس كذلك، بَلْ يُستفَادُ منه بالدلالة والتنبيه جميعَ ما يُمكِنُ ذلك فيه مِن علمِ الدِّين.

وبهذا التحريرُ يتبيَّن لك أنَّ عامَّة المتفلسفة(١) وجمهورَ المتكلمة جاهلُونَ بمقدارِ

---

(١) الفلاسفة: هم المنتسبون إلى الفلسفة، والفلسفة كلمةٌ يونانيةٌ ومعناها: محب الحكمة. فالفيلسوف هو: فيلا وسوفا، وفيلا هو المحب، وسوفا: الحكمة. والمقصودُ أنَّ الفلاسفَةَ هم: حكماء اليونان، ومن أشهرِ الفلاسفة أرسطو وهو يُعتَبَرُ المعلمُ الأول والحكيمُ المطلق عندهم، وهو أوَّلُ من عُرِفَ عنه القول بقِدَمِ العالم، وكان أرسطو وأتباعه يُسمُّون الربَّ عقلا، وجوهرا، وهو عندهم لا يَعلَمُ شيئا سوى نفسه، ولا=

العلومِ الشرعيَّةِ، ودلالَةِ الشارعِ عليها.

وجهلُهُم انبنى على مقدمتين:

الأولى: أنَّ الشرعيةَ ما أخبَرَ الشارعُ بها.

الثانية: أنَّ ما يُستفادُ بخبرِه فرعٌ للعقليات التي هي الأصولُ، فلزم من ذلك تشريفُ العقليةِ على الشرعية.

وكلا المقدمتين باطلة؛ فإنَّ الشرعيات: ما أخبَرَ الشارعُ بها وما دلَّ الشارعُ عليها ينتظِمُ جميعَ ما يُحتَاجُ إلى علمِهِ بالعقل، وجميع الأدلةِ والبراهينِ وأصولِ الدِّين ومسائل الاعتقاد.[1]

المسألة الثانية: أنَّ تقسيم الأدلةِ إلى عقليةٍ وسمعيةٍ سليمٌ لا إشكالَ فيه، فإنَّ كونَ الدليلِ عقليا أو سمعيا ليس هو صفَةً تَقتضي مدحا ولا ذما، ولا صحة ولافسادا، بل ذلك يُبَيِّنُ الطريقَ الذي به عُلم، وهو: السمعُ أو العقلُ.

=يريد شيئا، ولا يفعل شيئا، ويسمونه المبدأ، والعلة الأولى.

والفلسفَةُ عند أرسطو ومن سلك مسلكه: هي التشبُّهُ بالإله على قدرِ الطاقة، فجعلوها من جنسِ تحريكِ المعشوقِ لعاشقه، قالوا: وذلك أنَّ الفلك يتحرَّك للتشبه بالعلة الأولى، ولا قوامَ له إلا بالطبيعة، ولا قوامَ لطبيعته إلا بحركته، ولا قوامَ لحركته إلا بالمحبوب الذي يتحرك الفلكُ للتشبه به.

وأما قدماءُ الفلاسفة اليونانيين فكلامُهُم في باب الإلهيات قليلٌ، وعلمهم به ناقِصٌ جدا، وعامَّةُ كلامهم في الطبيعيات، ويسمون هذا العلم: "علم ما قبل الطبيعة"، باعتبارِ وجودِه، أو "علم ما بعد الطبيعة" باعتبار معرفته؛ لكون الأمور الطبيعية يستدل بها عليه. انظر: الملل والنحل للشهرستاني (ص١٥١-١٨٠) و مجموع الفتاوى (٥٣٩/٥)، (٢٧٧/٩) والصفدية لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣٢٥/٢) وشرح الأصبهانية لشيخ الإسلام (ص٨٩ -٩٠)،(ص٩٣)

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٣٠/١٩ - ٢٣٢)

وأمَّا أنْ يُقسَّمَ إلى شرعيٍّ وعقليٍّ فليس بمستقيم؛ لأنَّ كونَهُ شرعيا لايُقَابَلُ بكونِه عقليا، وإنما يقابَلُ بكونِه بدعيا؛ إذ البدعَةُ تقابِلُ الشِّرعَةَ، وكونُهُ شرعيا صفَةَ مَدح، وكونه بدعيا صفَةَ ذَمٍّ، وما خالف الشريعَةَ فهو باطلٌ.

ثم الشرعيُّ قد يكون سمعيا وقد يكون عقليا، فإنَّ كونَ الدليلِ شرعيا يُرَاد به: كونُ الشرعِ أثبَتَهُ ودلَّ عليه، ويراد به: كونُ الشرعِ أباحَهُ وأَذِنَ فيه.

فإذا أُريدَ بالشرعي ما أثبتَهُ الشرعُ، فإمَّا أنْ يكونَ معلوما بالعقل أيضا، ولكنَّ الشرع نَبَّهَ عليه ودلَّ عليه، فيكونُ شَرعيًّا عقليًّا.

وهذا كالأدلَّة التي نَبَّهَ اللهُ تعالى عليها في كتابهِ العزيزِ مِنَ الأمثالِ المضروبَة وغيرها الدالَّة علي توحيده، وَصدقِ رُسُله، وإثبات صفاته، فتلك كلُّها أدلَّةٌ عقلَيَّةٌ يُعلَم صحتُها بالعقل، وهي براهينُ ومقاييسُ عقلية، وهي مع ذلك شرعية.

وإما أنْ يكونَ الدليلُ الشرعي لا يُعلَمُ إلا بمجرَّدِ خبرِ الصادق، فإنه إذا أخبرَ بما لا يُعلَمُ إلا بخَبَرِه كان ذلك شرعيا سمعيا.

وكثيرٌ مِنْ أهلِ الكلام يَظُنُّ أنَّ الأدلةَ الشرعيةَ مُنحَصِرَةٌ في خبرِ الصادقِ فقط، وأن الكتابَ والسنة لا يَدُلَّان إلا من هذا الوجه، ولهذا يجعلونَ أصولَ الدِّينِ نوعين: العقليات والسمعيات، ويجعلونَ القسمَ الأوَّل مما لا يُعلَمُ بالكتاب والسنة، وهذا غلطٌ منهم.

وأما إذا أُريدَ بالشرعي ما أباحَهُ الشرعُ وأَذِنَ فيه، فَيَدخُلُ في ذلك ما أخبَرَ به الصادقُ، وما دلَّ عليه ونبَّهَ عليه القرآن، وما دلَّتْ عليه وشَهِدَت به الموجوداتُ.

وحينئذ فَالدليلُ الشرعيُّ لا يجوزُ أنْ يعارضَهُ دليلٌ غيرُ شرعيٍّ، ويكون مُقَدَّما عليه، بل هذا بمنـــزلة من يقول: إنَّ البدعَةَ التي لم يَشرَعْها اللهُ تعالى تكونُ مُقَدَّمَةً على الشِّرعةِ التي أمَرَ اللهُ بها أو يقول: الكذِبُ مُقَدَّمٌ على الصدقِ ونحو ذلك، وهذا كُلُّهُ ممتنعٌ. (١)

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/١٩٨ - ٢٠٠)

المبحث الثاني

أقوال السلف في تقرير قاعدة

{ لا يُتَجَاوَزُ القُرْآنُ والحَدِيثُ في بَابِ الأسْمَاءِ والصِّفَاتِ }

إنَّ أقوالَ أئمة السلَف في تقرير هذه القاعدة كثيرةٌ جدًّا، وهذا مما يَدُلُّنا على عنايتِهم البالغةِ بها، فهي أَصلٌ مِنَ الأصولِ التي بنى عليها أئمَّةُ السلف منهَجَهُم في بابِ الأسماءِ والصفات، وفيما يلي عرضٌ لأقوال أئمة السلفِ؛ حتى تظهَرَ الموافَقَةُ بينَ أئمة السلفِ وشيخِ الإسلام ابنِ تيمية في تقرير هذه القاعدة، فإليك هذه الأقوال:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال رجُلٌ لابنِ عباس : إني أَجدُ في القرآنِ أشياء تختلفُ عليَّ ؟

قال تعالى ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝٩٦﴾[(١)] فكأنَّهُ كان ثم مَضَى ؟

فقال عبد الله بن عباس رضي الله عنه : ((﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝٩٦﴾ سمَّى نفسَهُ بذلك))[(٢)].

فقد بيَّن الصحابيُّ الجليل ابنُ عباس رضي الله عنه أنَّ اللهَ هو الذي سمَّى نفسه، ولم يُسَمِّه بذلك أحَدٌ مِن خلقه، فدَلَّ على أنَّه يُقَرِّرُ أنَّ أسماءَ الله وصفاته توقيفيَّةٌ؛ إذ إنَّ أسماءَ الله مُتضَمِّنَةٌ لصفاته، فلا يُتَجَاوَزُ القرآنُ والحديثُ في باب الأسماء والصفات.

[عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (١٥٧هـ)]

---

(١) سورة النساء آية: ٩٦

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير باب سورة حم السجدة (ص٨٤٩)

وقال الإمام الأوزاعي[1]- رحمه الله -: ((كنَّا والتابعون مُتَوَافِرون نقول: إنَّ اللهَ عز وجل فوق عرشِه، ونُؤمِنُ بما وَرَدَتْ به السنةُ مِن صفاته))[2].

ذكَرَ الإمامُ الأوزاعيُّ -رحمه الله- أنَّ التابعين مُتوَافِرون على الإيمان بما وَرَدَتْ به السنةُ من الصفاتِ، فكُلُّ ما وَرَدَتْ به الأحاديثُ الصحيحةُ من الصفاتِ يُؤمِنُون به، فلا يَتجَاوَزُون الكتابَ والسنةَ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد - رحمه الله - :((نَعبُدُ اللهَ بصفاته كما وَصَفَ به نفسَهُ، قد أجملَ الصفَةَ لنفسه، ولا نَتَعَدَّى القرآنَ والحديثَ، فنقولُ كما قالَ، ونصفُهُ كما وصَفَ نفسَهُ، ولا نَتَعَدَّى ذلك))[3].

فقد بيَّن الإمامُ أحمدُ -رحمه الله- أننا نصفُ اللهَ بما وصَفَ به نفسَهُ، وما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ إما أنْ يكونَ في القرآنِ، وإمَّا أنْ يكونَ فيما أخبَرَ به النبيُّ ﷺ، ولهذا قال: لا نَتَعَدَّى القرآنَ والحديثَ، وهذا تصريحٌ منه على تقريره هذه القاعدة - لا يُتجَاوَزُ القرآنُ والحديثُ في بابِ الأسماء والصفات - .

---

(١) هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي أبو عمرو. قال سفيان بن عيينة: ((كان الأوزاعي إمام، يعني: أهل زمانه)) ولد: ٨٨هـ توفي: ١٥٧هـ انظر: تهذيب الكمال للمزي (٤/٤٤٧-٤٤٩)

(٢) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ص٥١٥) من طريق أبي عبد الله الحاكم، عن محمد بن علي الجوهري، عن إبراهيم بن الهيثم، عن محمد بن كثير به. وذكره الذهبي في العلو(٢/٩٤٠) من طريق البيهقي. وجوَّد إسناده ابنُ حجر في فتح الباري (١٣/٥٠٠)

(٣) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣/٣٢٦) عن عبد العزيز بن جعفر، عن عبد الله بن أحمد بن غياث، عن حنبل به. وسند ابن بطة صحيح، وذكره ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٣/٧١٠) بمعناه.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي[١]- رحمه الله - :((وَنَصِفُهُ بما وصَفَ به نفسَهُ، ووصَفَهُ به الرسُولُ ﷺ))[٢].

فقد قرَّر الإمامُ الدرامي -رحمه الله- أنَّ اللهَ لا يوصَفُ إلا بما وصَفَ به نفسَهُ ، أو بما وصفَهُ به رسولُهُ ﷺ.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة - رحمه الله - :((نحنُ نُثبتُ لخالقنا جل وعلا صفاتِه التي وصَفَ اللهُ عز وجل بها نفسَهُ في محكَمِ تنــزيلِه، أو على لسانِ نبيِّه المصطفى ﷺ، مما ثَبتَ بنقلِ العَدلِ عَنِ العَدْلِ مَوْصُولا إليه)) [٣].

وقال - رحمه الله -: ((لا نَصِفُ معبودَنا إلا بما وَصَفَ به نفسَهُ، إما في كتابِ اللهِ، أو على لسانِ نبيِّهِ ﷺ بنقلِ العَدْلِ عن العَدلِ مَوصُولا إليه، لا نَحتجُّ بالمراسيلِ[٤]، ولا بالأخبارِ الوَاهيَةِ، ولا نحتجُّ أيضا في صفاتِ معبودِنا بالآراءِ والمقاييسِ))[٥].

فقد بيَّن الإمامُ ابن خزيمة -رحمه الله- ما بيَّنَهُ الإمامان أحمدُ والدارميُّ من أنَّه لا يصح

---

(١) هو: عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي أبو سعيد. كان جذعا في أعين المبتدعة، قال ابن القيم: ((الإمام، حافظ أهل المشرق، وشيخ الأئمة)) ولد: قبل المائتين بيسير توفي:٢٨٠هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٣/٣١٩ - ٣٢٦) واجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٢٨)

(٢) الرد على الجهمية (ص١٨)

(٣) التوحيد (١/٦٩)

(٤) المرسل: ما أضافه التابعيُّ إلى النبي ﷺ مما سمعه من غيره . انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني (٢/٥٤٦)

(٥) التوحيد (١/١٤٣)

أن نَصف معبودَنا إلا بما وصَفَ به نفسَهُ، إما في كتابِ اللهِ، أو على لسانِ نبيِّه ﷺ، كما بيَّن أنه يُشتَرَطُ في السنة أنْ تكونَ صحيحةً، وذلك بنقلِ العَدْلِ عن العَدْلِ مَوصُولا إلى النبيِّ ﷺ، فلا يُحتَجُّ بالمراسيلِ، ولا بالأخبارِ الواهيَةِ الضعيفةِ والموضوعَةِ في إثباتِ أسماءِ اللهِ وصفاته، ونَفَى- رحمه الله- أنْ يكونَ هذا البابُ مما يجوز أخذه من الآراءِ والأقيسَةِ العقليةِ التي تقتضِي المماثَلَةَ بينَ الخالقِ والمخلُوقِ.

[أبو محمد الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ)]

وقال الإمام البربهاري[(١)]- رحمه الله -: ((واعلمْ - رحمك الله -: أنَّ الكلامَ في الربِّ تعالى محدَثٌ، وهو بدعَةٌ وضلالَةٌ، ولا يُتكلَّمُ في الربِّ، إلا بما وَصَفَ به نفسَهُ عز وجل في القرآنِ، وما بيَّن رسولُ اللهِ ﷺ لأصحابِهِ، وهو جلَّ ثناؤه واحدٌ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[(٢)])) [(٣)].

بيَّن الإمامُ البربهاري -رحمه الله- أنَّ وَصفَ اللهِ بما لم يَردْ في الكتاب والسنةِ محدَثٌ وهو بدعَةٌ وضلالَةٌ، كما بيَّن أنَّه لا يُتكلَّمُ في الربِّ ، إلا بما جاء في الكتاب والسنةِ.

[أبو أحمد محمد بن علي الكرجي (توفي قريبا من ٣٦٠هـ)]

وقال الإمامُ محمد الكرجي[(٤)] – رحمه الله – في عقيدته التي أَلَّفَها فكتبها للخليفَةِ

---

(١) هو: الحسن بن علي البربهاري أبو محمد. كان أحد الأئمة العارفين، والحفاظ للأصول المتقنين، والثقات المأمونين. توفي: ٣٢٩هـ انظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣/٣٦ - ٨٠)

(٢) سورة الشورى آية: ١١

(٣) شرح السنة (ص٦٣)

(٤) محمد بن علي بن محمد الكرجي أبو أحمد. عُرف بالقصَّاب لكثرة ما اهْرَاقَ من دماء الكفار في الغزوات قال الذهبي:((الحافظ، الإمام)) وقال: ((لم أظفر بوفاته وكأنه بقي إلى قريب الستين وثلاث مائة)) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/٩٣٨ - ٩٣٩)

القادرِ باللهِ[1] وجمعَ الناسَ عليها ((ولا يوصَفُ إلا ما وَصَفَ به نفسَهُ، أو وصَفَهُ به نبيُّهُ ﷺ، فهي صفَةُ حقيقة لا صفة مجاز))[2].

قرَّر الإمام الكرجي -رحمه الله- أنه لا يُوصَفُ اللهُ ﷻ إلا بما وَصَفَ به نفسَهُ، أو وصفَهُ به نبيُّه ﷺ، فلا يُتجاوَزُ القرآنُ والحديثُ.

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده(٣٩٥هـ)]

وقال الإمام ابن منده[3]- رحمه الله - : ((ذاتُهُ لا توصَفُ إلا بما وَصَفَ، ووصَفَهُ النبيُّ ﷺ لأنَّ المجاوِزَ وَصْفَهُما يوجبُ المماثلَةَ))[4].

بيَّن الإمامُ ابن منده رحمه الله أنَّ تجاوُزَ الكتابِ والسنة في إثبات أسماءِ اللهِ وصفاته يوجبُ المماثلَةَ، فهو يُقرِّرُ أنه لا يُتجاوَزُ القرآنُ والحديثُ في باب أسماء اللهِ وصفاتِه.

[أبو نصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمام السجزي[5]- رحمه الله - :((وقد اتَّفقَت الأئمةُ على أنَّ الصفاتِ لا

---

(١) هو: أحمد بن الأمير إسحاق بن المقتدر جعفر بن المعتضد العباسي البغدادي أبو إسحاق. قال الخطيب: ((كان من الدِّين، وإدامة التهجد، وكثرة الصدقات على صفة اشتهرت عنه)) ولد: ٣٣٦هـ توفي: ٤٢٢هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢٧/١٥)

(٢) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٢٥٤/٦) والذهبي في العلو (١٣٠٣/٢)

(٣) هو: محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده أبو عبد الله. الإمام، الحافظ، الجوال، محدث العصر. ولد: ٣١٠هـ توفي: ٣٩٥هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١٠٣١/٣ - ١٠٣٦)

(٤) كتاب التوحيد و معرفة الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد (٧/٣)

(٥) هو: عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي البكري السجستاني أبو نصر. الإمام، العالم، الحافظ، المجوِّد، شيخ السنة. توفي: ٤٤٤هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٥٤/١١ - ٢٥٧)

تُؤخَذُ إلا توقِيفا))[1].

نقل الإمامُ السجزي -رحمه الله- اتفاقَ الأئمة على أنَّ بابَ الأسماءِ والصفاتِ لا يُتجاوَزُ فيه القرآنُ والحديثُ، فالصفَاتُ لا تؤخَذُ إلا توقيفا.

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣)]

وقال الإمام ابن عبد البر[2]- رحمه الله - : ((فلا يَصِفُهُ ذَوُو العقُولِ إلا بخبَرٍ، ولا خبَرَ في صفَاتِ اللهِ إلا ما وَصَفَ نفسَهُ به في كتابِهِ، أو على لسان رسُولِه ﷺ، فلا نَتَعَدَّى ذلك إلى تشْبِيهٍ أو قياسٍ[3] أو تمثيلٍ أو تنظيرٍ، فإنَّه ليسَ كمثلِهِ شيءٌ وهو السميعُ البصيرُ))[4].

ذكرَ الإمامُ ابنُ عبد البر رحمه الله أنَّ طريقَةَ ذَوِي العقولِ السليمَةِ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ الخبَرُ الصحيحُ فلا يتجاوَزُونَهُ؛ لأنَّ اللهَ غيبٌ، ولا سبيلَ لمعرفَةِ الغَيبِ إلا بالخبَرِ، فلا نَتَعَدَّى ذلك إلى تشبيهٍ أو قياسٍ أو تمثيلٍ.

[أبو عثمان إسماعيل الصابوني (٤٩٩هـ)]

وقال الإمام أبو عثمان الصابوني[5]- رحمه الله -: ((إنَّ أصحابَ الحديثِ المتمسكين بالكتابِ والسنةِ – حفظ الله أحياءهم ورحم أمواتهم – يشهدُونَ للهِ بالوحدانيَّةِ،

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص١٧٨)

(٢) هو: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري أبو عمر. قال الحميدي: ((أبو عمر فقيه، حافظ، مكثر)) ولد: ٣٦٧هـ توفي: ٤٦٣هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/١٥٣ -١٦٣)

(٣) والمراد بنفي القياس هنا هو: القياس الذي يقتضي المماثلة بين الخالق والمخلوق.

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/٤٦٣)

(٥) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد النيسابوري الأصبهاني أبو عثمان. كان من أئمة الأثر. ولد: ٣٧٣هـ توفي: ٤٤٩هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/٤٠ -٤٤)

وللرسُولِ صلى الله عليه وآله وسلم بالرسَالَةِ والنبُوَّةِ، وَيَعرِفُون ربَّهُم بصفاته الذي نطَقَ بها وحيُهُ وتنـــزيلُهُ، أو شَهِدَ له بها رسولُهُ ﷺ على ما وَرَدَت الأخبارُ الصحاحُ به، ونقَلَتْهُ العدولُ الثقاتُ عنه، ويُثبتُون له جل وعلا منها ما أثبَتَ لنفسِهِ في كتابه، وعلى لسانِ رسُولِه ﷺ))[1].

بيَّن الإمام الصابوني -رحمه الله- أنَّ أصحابَ الحديثِ يعرفُونَ رهم بالكتابِ والسنةِ، فَيُثبتونَ له عز وجل من الأسماء والصفات ما أثبَتَ لنفسه في كتابِه، أو على لسانِ رسولِه ﷺ، لا يَتَعدّون ذلك، كما بيَّن ما بيَّنه الإمام ابنُ خزيمة -رحمه الله- من أنه يُشتَرطُ في السنةِ أنْ تكونَ صحيحَةً ثابتَةً عن النبي ﷺ.

[موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)]

وقال الإمام ابن قدامة[2]- رحمه الله -: ((على أنَّ مُعتمَدَنا في صفاتِ اللهِ عز وجل إنما هو الاتِّبَاعُ، نَصِفُ اللهُ تعالى بما وصَفَ به نفسَهُ، ووصفَهُ بها رسولُهُ ﷺ ، ولا نَتَعَدَّى ذلك))[3].

بين الإمام ابن قدامة رحمه الله أنَّ المعتمَدَ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ هو اتِّباعُ ما جاءَ عَنِ اللهِ ورسُولِهِ ﷺ، لا يُتَعَدَّى القرآنُ والحديثُ في وصْفِ اللهِ جل جلاله .

---

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٢٦)

(٢) هو: عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي أبو محمد. قال ابن رجب: ((كان كثيرَ المتابعة للمنقولِ في بابِ الأصول وغيره، لا يَرى إطلاقَ ما لم يؤثر من العبارات، ويأمر بالإقرار والإمرار لما جاء في الكتاب والسنة من الصفات من غير تغييرٍ ولا تكييفٍ ولا تمثيلٍ ولا تحريفٍ ولا تأويلٍ ولا تعطيلٍ)) ولد: ٥٤١هـ توفي: ٦٢٠هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٢/١٦٥-١٧٣) وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (٥/٨٨ - ٩٢)

(٣) حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدع (ص٤٤)

فَعُلِم بما تقدَّمَ نقلُهُ مِن آثارٍ عن سلفِ الأمةِ وأئمتها أنهم مُتَّفقون على أنَّ بابَ الأسماءِ والصفاتِ بابٌ توقيفِيٌّ، لا يُتجاوَزُ فيه الكتابُ والسنةُ.

فكلامُ أئمَّة السلف في تقرير هذه القاعدة يدور على أربعة أمور:

١-أنَّ بابَ الأسماءِ والصفات توقيفيٌّ، لا يُتجاوزُ فيه الكتابُ والسنةُ.

٢-أنَّ بابَ الأسماء والصفات لا يُؤخَذُ إلا من السنةِ الصحيحَة.

٣-أنَّه لا يُحتجُّ في هذا الباب بالآراءِ والأقيسَة العقليَة التي تقتضي المماثلَةَ.

٤-أنَّ وصْفَ اللهِ بما لم يَصِفْ به نفسَهُ، أو بما لم يصِفْهُ به رسولُهُ ﷺ يوجبُ المماثَلَةَ.

وقد وافقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمَّةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فقرَّر أنَّ الاعتقادَ لا يُؤخَذُ مِن أحَد مِنَ الخلقِ، وإنما يُؤخَذُ عنِ اللهِ ورسوله ﷺ، وهذا منه تقريرٌ لما قرَّره أئمةُ السلفِ من أنَّه لا يُتجَاوَزُ القرآنُ والحديثُ في باب الأسماء والصفات.

وأما قوله – رحمه الله – ((وما أجمعَ عليه سلفُ الأمة)) أي: أنَّ الاعتقادَ يُؤخَذُ مِنْ إجماعِ سلفِ الأمة، فهذا لا يُعارِضُ ما سبقَ مِن أنَّ بابَ الاعتقادِ لا يُتجاوَزُ فيه الكتابُ والسنةُ؛ لأنَّ ما أجمعَ عليه سلفُ الأمةِ لابد أنْ يكونَ مُستَندا إلى دليلٍ شرعيٍّ من الكتابِ والسنةِ، فشيخ الإسلام ابنُ تيمية غير مخالفٍ للسلف في كلامه هذا، بل هو موافِقٌ لهم.

وكذلك قوله – رحمه الله – ((وبما وصَفه به السابقون الأوَّلون)) فالكلامُ فيها كالكلامِ فيما تقدَّمها؛ إذ إنَّ ما وصفَهُ به السابقون الأوَّلون مستندٌ ولابُدَّ إلى دليلٍ شرعيٍّ من الكتابِ أو من السنةِ، ولهذا قال – رحمه الله – بعد هذه الجملة: ((لا يُتجاوَزُ القرآنُ والحديثُ)) كما أنه يلاحظ أيضا أن شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – قال:

((وما وصفه به السابقون الأولون)) و لم يقل: بعضهم، فكأنَّه يُشيرُ إلى إجماعِهِم لا قَولَ أفرادِهِم، والإجماعُ حجَّةٌ في باب الأسماء والصفات كما سيأتي توضيحُ ذلك في الفصل السادس من الباب الأول، فلا يكون شيخ الإسلام مخالفا للسلفِ في كلامِهِ هذا.

وهذا الكلامُ كلُّه في هذه القاعدة يَتنَــزَّلُ على الاسمِ والصفةِ، يعني ما يَصِحُّ أنْ يكونَ اسما لله، وما يصحُّ أنْ يكونَ صفةً، وليسَ كلامُنا عما يصحُّ أنْ يكونَ خبرا عن الله؛ لأنَّ بابَ الخبرِ لا يُشتَرَطُ فيه التوقيفُ.

ووافق أيضا شيخُ الإسلام أئمةَ السلف في تقرير أنَّ السنةَ التي يُؤخَذُ بها في باب الأسماءِ والصفات هي السنةُ الصحيحَةُ، فقد صرَّح بذلك في قوله: ((وكذلك ما ثبتَ في الأحاديث الصحيحَةِ)) وزاد المسألةَ توضيحا وتأكيدا فمثَّل بصَحيحَيِ البخاريِّ ومسلم، وتمثيلُه - رحمه الله - بالبخاريِّ ومسلم ليس حصرا للصحيحِ فيهما، ولا حصرا لأخذِ العقيدَةِ منهما، وإنما هو من بابِ التمثيلِ على جنسِ الصحيحِ، كما صرَّح بذلك في قوله: ((مثل صحيح البخاري ومسلم)).

وَمِنَ المسائلِ التي قرَّرها شيخُ الإسلام في هذه القاعدة - موافقا للسلف فيها- : أنَّ بابَ الأسماءِ والصفات نفيا وإثباتا لا يُؤخَذُ من الآراءِ والأقيسَةِ العقليَّةِ التي تقتضِي المماثَلَةَ.

وبعد هذا البيانِ تَتَبَيَّنُ موافقَةُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لأئمةِ السلف في أنَّ بابَ الأسماءِ والصفات بابٌ توقيفيٌّ، لا يُتجاوَزُ فيه الكتابُ والسنةُ، كما أنَّ في هذا البيانِ ردًّا على دَعَاوى المناوئين لشيخِ الإسلام ابنِ تيمية الذين نبزُوهُ بالابتدَاعِ، وأنه قرَّر عقيدَةً ابتدَعَها هُوَ، و لم يَكن مَصدَرُهُ فيها الكتابُ والسنةُ، بل هو بريءٌ من ذلك كما ظهَرَ من خلالِ البحثِ.

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ لا يُتَجَاوَزُ القُرْآنُ والحَدِيثُ في بَابِ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ }

إنَّ هذه القاعدَةَ كشأْن غيرِها من القواعد، مُستَنَدُ أئمة السلف وشيخِ الإسلام ابنِ تيمية فيها القرآنُ الكريمُ، والسنَّةُ الصحيحَةُ؛ إذ إنهم ينطلقُون فيما يستنبطُونَه من قواعدَ مِن نصوصِ الوحيين، وإليك بعض الأدلةِ الدالة على تقرير هذه القاعدَة:

قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[1]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ أنَّه حَرَّم التَّقوُّلَ عليه بلا علمٍ، ووَصْفُ اللهِ تعالى بما لم يَصِفْ به نفسَهُ، أو بما لم يَصِفهُ به رسولُهُ ﷺ، منَ التقوُّلِ عليه بلا عِلم، وهو محرَّمٌ بنصِّ القرآنِ.

قال الشيخ السعدي رحمه الله في تفسيره عند هذه الآية: ((﴿ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ في أسمائِه وصفاتِه، وأفعالِه، وشرعِه، فكلٌّ هذه قد حرَّمَها اللهُ، ونهى العبادَ عن تعاطيها لما فيها مِنَ المفاسِد الخاصَّة والعامَّة، ولما فيها مِنَ الظُّلمِ والتجرِّي على اللهِ، والاستطالَة على عبادِ اللهِ، وتغييرِ دينِ اللهِ وشرعِه))[2].

وقال الشيخ ابن عثيمين- رحمه الله- عند كلامه عن هذه الآية : ((فإذا وَصفْتَ اللهَ

(١) سورة الأعراف آية: ٣٣

(٢) (ص٣٢٣)

بصِفَةٍ لم يَصِف اللهُ بها نفسَهُ فقد قُلتَ عليه ما لم تَعلَمْ، وهذا محرَّمٌ بنصِّ القرآنِ))[1].

وقال تعالى: ﴿ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ الآيةَ فيها استفهامُ إنكارٍ يقتَضِي التقريعَ والتوبيخَ لمن تجاوَزَ الكتابَ والسنةَ في علمِ ما لم يَعلَمْ، وَبابُ الأسماءِ والصفَات منَ الأبواب التي لا يُتجَاوَزُ فيها الكتابُ والسنةُ؛ لأنَّهُ لا يَصِفُ اللهَ أَعلَم باللهِ منَ اللهِ، فاللهُ سبحانه وتعالى أَعلَمُ بنفسه وبصفاتهِ سبحانه، فلذلك لا نُثبتُ للهِ إلا ما أثبَتَهُ لنفسه، وكذلك ما أثبَتَهُ له رسولُهُ ﷺ، لأنَّ خبَرَهُ ﷺ وحيٌ مِنَ اللهِ كما قال تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾[3] فلا أَعلَم باللهِ بعدَ اللهِ من رسولِ اللهِ ﷺ.

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي – رحمه الله – : ((ومعلومٌ أنه لا يَصِفُ اللهَ أعلَمَ باللهِ مِنَ اللهِ، ولا يَصِفُ اللهَ بعدَ اللهِ أعلَمَ به من رسُولِ اللهِ ﷺ ﴿ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ﴾))[4].

وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾[5]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ سبحانه نهى عَن قَفوِ ما ليسَ لنا به عِلمٌ، وَمِن ذلك وَصْفُ اللهِ تعالى بما لم يصِفْ به نفسَهُ، أو يَصِفه به رسولُهُ ﷺ.

قال الشيخ ابن عثيمين – رحمه الله – : ((ولو وَصَفْنا اللهَ بما لم يَصِفْ به نفسَهُ لكنا

(١) شرح العقيدة الواسطية (١/٧٥)

(٢) سورة البقرة آية: ١٤٠

(٣) سورة النجم آية: ٣ – ٤

(٤) منع جواز المجاز (ص٤٤)

(٥) سورة الإسراء آية: ٣٦

قَفَوْنا ما ليس لنا به علمٌ، فوَقَعْنا فيما نهى اللهُ عنه))[1].

فبانَ - بحمد الله - بما تقدَّم نقلُهُ من النصوصِ الشرعيَّة أنَّ الأصلَ في توحيدِ الأسماء والصفات، أنْ يوصَفَ اللهُ بما وَصَفَ به نفسَهُ، وبما وصفَهُ به رسُولُهُ ﷺ، نفيا وإثباتا، فَيُثبَتُ للهِ ما أَثبَتَهُ لنفسه، ويُنفَى عنه ما نفاه عن نفسِهِ.

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (١/٧٥)

الفصل الثالث

قاعدة - " أَسْمَاءُ اللهِ وَصِفَاتُهُ تَثْبُتُ بِخَبَرِ الآحَادِ "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ أَسْمَاءُ اللهِ وَصِفَاتُهُ تَثْبُتُ بِخَبَرِ الآحَادِ }

مِنَ القواعِدِ المقَرَّرَة عند أهلِ السنة والجماعة، والتي سبَقَ بيانُها وتوضيحُها، أنَّ بابَ الأسماء والصفات مبنيٌّ على التوقيف، فلا يُثْبَتُ للهِ إلا ما أثبَتَهُ اللهُ لنفسه، أو أثبتَهُ له رسولُهُ ﷺ، ولا يُنفى عن اللهِ إلا ما نفاهُ اللهُ عن نفسه، أونفاه عنه رسُولُهُ ﷺ، لا فرقَ في ذلك بينَ المتواترِ والآحادِ، ولكنْ أفرَدتُ هذه القاعدَةَ - قاعدة " أسماءُ اللهِ وصفاتُهُ تثبتُ بخبرِ الآحادِ " - في هذا الفصلِ بالذِّكْرِ مع كونها مندرجَةً تحت القاعدَةِ السابِقَة؛ لإنكارِ أهلِ الكلام الاحتجاجَ بأحاديثِ الآحادِ في بابِ الاعتقَاد.

وقد قرَّر شيخ الإسلام ابنُ تيمية تقريرا واضحا هذه القاعدة، ويتجلَّى ذلك مِن خلالِ عرضِ أقواله:

قال - رحمه الله -: ((وَأخبَارُ الآحَادِ مقبُولَةٌ، إذا نَقَلَهَا العُدُولُ، وهي تُوجِبُ العَمَلَ))[1].

وقال - رحمه الله -: ((وهذا مما اتفقَ عليه سَلَفُ الأمَّة وأئمَّةُ الإسلامِ أنَّ الخبَرَ الصحيحَ مَقبُولٌ مُصَدَّقٌ به في جميعِ أبْوَابِ العلمِ، لا يُفرَّقُ بينَ المسَائِلِ العِلْمِيَّة والخبريَّةِ، ولا يُرَدُّ الخبَرُ في بابٍ مِنَ الأبواب سواء كانت أُصُولا أو فُرُوعا بِكَونهِ خَبَرَ وَاحِدٍ، فإنَّ هذا مِن محدَثَاتِ أهلِ البِدَعِ المخالِفَة للسنَّةِ والجمَاعَةِ))[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/١٧٥)

(٢) جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية (ص٥٠)

وقال - رحمه الله -: ((أُصُولُ سائِرِ الأئمَّة وَجميعِ السلَفِ على أنَّ الأخبارَ الصحيحَةَ مَقبولَةٌ في جميعِ أَبوَابِ العلمِ الخَبَرِيَّةِ والعَمَليَّةِ الأصولِ والفروعِ، لم يَكُنْ في السَّلَفِ ولا في الأئمَّةِ مَنْ يَرُدّ الخَبَرَ في بابٍ من أبوابِ العِلمِ بِأنَّهُ خَبَر واحِد، ولم يَنشَأْ ذلك إلا مِن أهلِ البدَعِ))[1].

وقال - رحمه الله -: ((الصَّحيحُ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ قَدْ يُفِيدُ الْعِلْمَ إِذَا احْتَفَتْ بِه قَرَائِنُ تُفِيدُ الْعِلْمَ، وَعَلَى هَذَا فَكَثِيرٌ مِنْ مُتُونِ الصَّحِيحَيْنِ مُتَوَاتِرُ اللَّفْظِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ غَيْرُهُمْ أَنَّهُ مُتَوَاتِرٌ؛ وَلِهَذَا كَانَ أَكْثَرُ مُتُونِ الصَّحِيحَيْنِ مِمَّا يَعْلَمُ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ عِلْمًا قَطْعِيًّا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهُ، تَارَةً لِتَوَاتُرِهِ عِنْدَهُمْ، وَتَارَةً لِتَلَقِّي الْأُمَّةِ لَهُ بِالْقَبُولِ.

وَخَبَرُ الْوَاحِدِ الْمُتَلَقَّى بِالْقَبُولِ يُوجِبُ الْعِلْمَ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَد))[2].

وقال - رحمه الله -: ((فَلَم يَقُلْ أَحَدٌ من العقلاء: إنَّ كُلَّ خبرِ واحدٍ، أو خبرِ كلِّ واحدٍ يكُونُ صدقا، أو يفيدُ العلمَ، ولا أنه يكونُ كَذِبا، بل الناسُ يعلمُونَ أنَّ خبرَ الواحدِ قد يقُومُ دليلٌ على صدقه فيُعلَمُ أنه صدقٌ، وإن كان خبَرَ واحدٍ، وقد يقومُ الدليلُ على كذبِه، فيُعلَمُ أنه كَذِبٌ وإنْ أخبرَ به ألوفٌ، إذا كان خبرُهُم على غيرِ علمٍ منهم بما أخبرُوا به، أو عن تواطُؤٍ منهم على الكذبِ، مثل: إخبارِ أهلِ الاعتقاداتِ الباطلة بالباطلِ الذي يعتقدُونَهُ، وأما إذا أخبرُوا عن علمٍ منهم بما أخبرُوا به، فهؤلاء صادقُونَ في نفسِ الأمرِ، وَيُعلَمُ صدقُهُم تارةً بتوافُقِ أخبارِهم مِن غيرِ مُوَاطَأَةٍ، ولو كانا

(١) جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية (ص٨٥ - ٨٦)

(٢) مجموع الفتاوى (١٨/ ٤٠ - ٤١)

اثنين، فإنَّ الاثنين إذا أخبَرا بخبَرٍ طويلٍ أسنداه إلى علمٍ، وقد عُلِمَ أنهما لم يَتَوَاطَآ عليه، ولا هو مما قد يتَّفق في العادة تماثلهما فيه في الكذب أو الغلط، عُلِمَ أنه صدقٌ.

وقد يُعلَمُ صدقُ الخَبَرِ الواحدِ بأنواعٍ من الدلائِلِ، تدلُّ على صدقِهِ، ويُعلَمُ صدقُ خبَرِ الواحِدِ بقرائِنَ تقترِنُ بخبرِهِ يُعلَمُ بها صدقُهُ.

وتلك الدلائل والقرائن قد تكونُ صفات في المخبِرِ من علمه، ودينه، وتحرِّيه الصدق، بحيث يُعلَم قطعا أنه لا يَتَعَمَّدُ الكذبَ، كما يَعلَمُ علماءُ أهلِ الحديث قطعا أن ابنَ عمر، وعائشة، وأبا سعيد، وجابر بن عبد الله، وأمثالهم، لم يكونوا يتعمَّدُون الكذبَ على رسول الله ﷺ، فضلا عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل ﷺ، وأمثالهم، بل يَعلمُون علما يقينيا أنَّ الثوريَّ، ومالكا، وشعبة، ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبا زرعة، وأبا داود، وأمثالهم، لايتعَمَّدُون الكذبَ في الحديث.

وقد تكون الدلائلُ: صفات في المخبَرِ به مختصَّةٌ بذلك الخَبَرِ، أو بنوعِهِ، يُعلَمُ بها أنَّ ذلك المخبرَ لا يَكذبُ في مثل ذلك الخَبَرِ، كحاجبِ الأمير إذا قال بحضرَتِه لعسكره إنَّ الأميرَ قد أَذِنَ لكم في الانصرافِ، أو أمَرَكُم أن تركَبُوا غدا، أو أَمَّرَ عليكم فلانا، ونحو ذلك، فإنهم يَعلَمُون أنَّه لا يتعَمَّدُ الكذبَ في مثلِ هذا، وإن لم يكن بحضرته، فكيف إذا كان بحضرته، وإن كانوا قد يُكذِّبُونَهُ في غير هذا.

وقد تكونُ الدلائلُ: سماع من شاركَهُ في العلمِ بذلك الخَبَرِ، وإقراره عليه، فإنَّ العادَةَ كما قد تمنعُ التواطُؤ على الكذِبِ، فإنها قد تمنع التواطُؤَ على الكتمانِ، وإقرار الكذب، والسكوت عن إنكاره، فما تَوَافَرَت الهمَمُ والدواعي على ذِكرِهِ والخبر به يمتنعُ أنْ يَتَوَاطَأَ أهلُ التواتر على كتمانه، كما يمتنعُ في العادة أنْ تَحدُثَ حادثَةٌ عظيمةٌ، تتوفَّرُ الهمَمُ والدواعي على نقلها في الحج، أو الجامع، أو العسكر، وحيث توجِبُ

العادة نقل الحاضرين لما عاينوه، ثم لا ينقُلُ ذلك أحَدٌ. وإقرارُ الكذبِ والسكوتُ على ردِّه أعظَمُ امتناعا في العادَةِ من الكتمان، فإنَّ الإنسانَ في العادة قد تدعُوهُ نفسُهُ إلى أنْ يَسكُتَ على ما رآه وسمعه، فلا يُخبِرُ به، ولا تدعوه نفسُهُ إلى أنْ يَكذِبَ عليه، ويُخبِرَ عنه بما يُعلَمُ أنه كَذِبٌ عليه، فيُقِرّه ولا يُنكِره؛ إذ كانت عادةُ الناس إلى تكذيبِ مثلِ هذا أبلغَ من عادهم بالإخبارِ به. وكذلك إذا كَذَبَ في قصةٍ وبلغ ذلك من شَاهَدَها، فَتَوَفُّر الهمَمِ على تكذيب هذا أعظَمُ من تَوَفُّرِها على إخبارِهم بما وَقَعَ ابتدَاءً، فإذا كانت من القضايا التي يمتنع السكُوتُ عن إظهَارِها، فالسكوتُ عن تكذيبِ الكاذبِ فيها أشد امتناعا.

وقد تكونُ الدلائلُ: صفات فيه تَقتَرِنُ بخَبَرِه..))[1].

يُقرِّر شيخُ الإسلام ابنُ تيمية قاعدَةً عظيمَةً من قواعِدِ الاستدلالِ في بابِ الأسماء والصفات، وهي: أنَّ أسماءَ الله وصفاته تثبُتُ بخبَرِ الآحاد.

وخبرُ الآحادِ قد عرَّفه أبو بكر البَاقلاني[2]- وهو يُعَدُّ من متقدمي الأشاعرَة، وَمن أئمَّة أهل الكلام - بقوله: ((فإنْ قال قائل: فما معنى وَصْفكُم للخبَرِ بأنَّه خَبَرُ واحد؟ قيل له: أما حقيقةُ هذه الإضافَة في اللغة فإنَّه خَبَرُ واحد، وأنَّ الرَّاوِيَ له واحدٌ فقط لا اثنان ولا أكثر من ذلك، غير أنَّ الفقهاءَ والمتكلمين قد تَوَاضَعُوا على تسميَةِ كُلِّ خبرٍ قَصُرَ عن إيجابِ العِلمِ بأنه خبرُ واحِدٍ، وسواء عندهم رواه الواحدُ أو الجماعة التي تزيدُ

(١) الجواب الصحيح لشيخ الإسلام ابن تيمية (٥٤٣/٣ - ٥٤٥)

(٢) هو: محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم، البصري، ثم البغدادي، ابن الباقلاني أبو بكر. انتصر لطريقة أبي الحسن الأشعري، وقد يخالفه في مضائق، فإنه من نظرائه، وقد أخذ علم النظر عن أصحابه. ولد: ٣٣٨هـ توفي: ٤٠٣هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٩٠/١٧-١٩٣)

عن الواحد))[1].

كما عرَّفه الحافظ ابنُ حجر العسقلاني بقوله هو: ((كُلُّ خبرٍ لم يَبلُغْ مَبلَغَ التواتُرِ، وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- المشهورُ وهو: ما لَهُ طرقٌ محصُورَةٌ بأكثرَ من اثنين.

٢- العزيزُ وهو: أن لا يَرْوِيه أقلّ مِن اثنين عن اثنين.

٣- الغريبُ وهو: ما يَتَفَرَّدُ بروايَتِهِ شخصٌ واحِدٌ في أيِّ موضِعٍ وَقَعَ التفَرُّدُ به من السنَد))[2].

فأسماءُ اللهِ وصفَاتُهُ تَثبُتُ بالسنَّة الصحيحَة سواءٌ كانت السنةُ متواترةً أو من قبيلِ الآحاد، والتفريقُ بينهما في الاحتجَاجِ قولٌ مُبتدَعٌ مخالفٌ لطريقَة السلف، فإذا صحَّ الخَبَرُ عن رسُولِ اللهِ ﷺ ؛ فإنَّه لا يكونُ إلا حقا، وإن كان من طريقِ الآحاد.

وَسِرُّ **المسألة**: أنَّه لا يجوزُ أنْ يَكونَ الخبَرُ الذي تعبَّدَ اللهُ به الأمَّةَ، وتعرَّفَ به إليهم على لسانِ رسُولِهِ ﷺ في إثباتِ أسمائه وصفاته كَذبا وباطلا في نفسِ الأمرِ، فإنَّه من حُجَجِ اللهِ على عبادِهِ، وَحُجَجُ اللهِ لا تكونُ كَذبا وباطلا، بل لاتكونُ إلا حقًّا في نفسِ الأمرِ.[3]

ولهذا تجدُ أئمةَ السلف ﷺ يُنَزِّلُون أخبارَ الآحادِ الصحيحَةَ منزِلَةَ المتواتِرِ في الاستدلالِ بها على إثباتِ مسائِلِ الاعتقَاد، وعلى حَدٍّ سواء من غيرِ تفريقٍ بينهما في ذلك، فيجعلون كُلَّ واحدٍ منهما حجَّةً في بابِ الأسماءِ والصفاتِ.

---

(١) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني (ص١٢٥)

(٢) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكَر لابن حجر (ص٤٣ - ٤٧)

(٣) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (١٤٨٨/٤)

وقد أنكرَ الاحتجاجَ بخبر الآحاد طوائفُ من أهلِ الكلامِ من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة ومن وافقهم وهم مُتَّفقون على عَدَمِ الاحتجاجِ به في مسائِلِ الاعتقَاد، بشبهَةِ أنها لا تُفيدُ اليقينَ، فلا يُثبَتُ به بابُ الأسماءِ والصفَات، كما قال أبو المعالي الجويني[1] في سياق ردِّه على من زَعَمَ أنهم الحشوية[2]: ((وأمَّا الأحاديثُ التي يَتَمَسَّكُون بها، فآحادٌ لا تُفضِي إلى العِلمِ، ولو أَضْرَبْنا عن جميعِها لكان سائغا، لكنَّا نُومِئُ إلى تأويلِ ما دُوِّنَ منها في الصِّحَاحِ))[3].

وقال الرازيُّ: ((نقول : أمَّا التمسُّكُ بخَبَرِ الواحدِ في معرفَةِ الله تعالى فغَيْرُ جائزٍ . ويدلُّ عليه وجوه: الأوَّل : أنَّ أخبارَ الآحادِ مَظنُونَةٌ . فلا يجوزُ التمسُّكُ بها في معرفَةِ الله تعالى وصفاته ...))[4]

وفي الرَّدِّ على هذه الشبهة يقول ابن القيم: ((هذه الأخبار لو لم تُفِد اليقين فإنَّ الظَّنَّ الغالِبَ حاصِلٌ منها، ولا يمتنعُ إثباتُ الأسماءِ والصفات بها كما لا يمتنعُ إثباتُ

---

(١) هو: عبد الملك ابن الإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيويه الجويني، ثم النيسابوري، أبو المعالي. قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية: ((الجويني ومن سلك طريقته مالوا إلى مذهب المعتزلة، فإن أبا المعالي كان كثيرَ المطالعة لكتب أبي هاشم، قليل المعرفة بالآثار، فأثَّرَ فيه مجموعُ الأمرين)). ولد: ٤١٩هـ توفي: ٤٧٨هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/٤٦٨ ٤٧٧) ومجموع الفتاوى (٦/٥٢)

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((لفظ " الحشوية " قد قيل: إن أوَّل من تكلَّم بهذا اللفظ عمرو بن عبيد، فقال: كان ابنُ عمر ط حشويا. وكان هذا اللفظ في اصطلاح مَن قاله يريد به العامَّة الذين هم حَشْوٌ)). منهاج السنة النبوية (٢/٥٢٠ –٥٢١) بتصرف

(٣) الإرشاد إلى قواطع الأدلة (ص١٦١)

(٤) أساس التقديس (ص ٢١٥)

الأحكامِ الطلبيَّةِ بها، فما الفَرقُ بينَ بابِ الطَّلَبِ وبابِ الخَبَرِ بحيث يحتج في أحدهما دون الآخر؟ وهذا التفريقُ باطلٌ بإجماعِ الأمَّة، فإنها لم تَزَلْ تحتجُّ بهذه الأحاديثِ في الخبريَّات العلميات كما تحتج بها في الطلبيَّات العمليَّات، **ولا سيما والأحكامُ العملية تَتَضَمَّنُ الخَبَرَ عنِ اللهِ بأنه شَرَعَ كذا وأوجَبَهُ ورضِيَهُ دينا**، فَشرْعُهُ ودينُهُ راجعٌ إلى أسمائه وصفاته، ولم تَزَل الصحابَةُ والتابعون وتابعوهم وأهلُ الحديث والسنة يحتَجُّون بهذه الأخبارِ في مسائلِ الصفاتِ والقَدَرِ والأسماءِ والأحكامِ، ولم يُنقَلْ عن أحَدٍ منهم البتةَ أنَّه جوَّزَ الاحتجاجَ بها في مسائلِ الأحكامِ دون الإخبارِ عن اللهِ وأسمائِهِ وصفاتِه.

فأينَ سَلَفُ المفرِّقين بينَ البابَيْن؟ نَعَمْ، سَلَفُهُم بعضُ متأخرِّي المتكلمين الذين لا عنايَةَ لهم بما جاءَ عَنِ اللهِ ورسُولِه ﷺ وأصحابِه ﷺ، بل يَصُدُّون القلوبَ عن الاهتداء في هذا البابِ بالكتابِ والسنةِ وأقوالِ الصحابة، ويُحيلُون على آراءِ المتكلِّمين وقواعد المتكلفين، فهم الذين يُعرَفُ عنهم التفريقُ بينَ الأمرَيْنِ))[1].

ثم لِيُعْلَمْ أنَّ حُصُولَ العلمِ – الذي زعَمَ أهلُ الكلام أنه يُشتَرَطُ في باب الاعتقادِ – ليس محصورا في المتواترِ اللفظيِّ، فإنَّ ظواهرَ النصوصِ إذا تعاضَدَتْ على مدْلُولٍ واحدٍ صارَتْ قطعيَّةً، ومنها أحاديثُ الصفَات، قال الإمام ابن قدامة – رحمه الله – في تقريرِ ذلك : ((واعلمْ رحمك الله أنَّه ليسَ مِن شرطِ صحَّة التواتُرِ الذي يحصُلُ به اليقينُ أنْ يُوجَدَ عددُ التواتُرِ في خبرٍ واحدٍ، بل متى نُقلَت أخبارٌ كثيرةٌ في معنى واحدٍ مِنْ طُرُقٍ يُصَدِّقُ بعضُها بعضا، ولم يَأْتِ ما يُكَذِّبُها ويقدَحُ فيها، حتى استقرَّ ذلك في القلوبِ واستيقَنَتْهُ، فقد حَصَلَ التواتُرُ، وثَبَتَ القطعُ واليقينُ، فإننا نتيقَّنُ جودَ حاتمٍ وإن كان لم يَرِدْ بذلك خبرٌ واحدٌ مرضيُّ الإسناد، لوجود ما ذَكَرْنا، وكذلك عدل عمر،

(١) مختصر الصواعق المرسلة للموصلي (١٥٧٠/٤)

وشجاعة علي وعلمه، وعلم عائشة رضي الله عنها وأنها زوج رسول الله ﷺ وابنة أبي بكر رضي الله عنهما، وأشباه هذا، لا يشك في شيء من ذلك، ولا يكاد يوجَدُ تواتُرٌ إلا على هذا الوجه، فحصولُ التواتُرِ واليقينِ في مسألتنا- أي: مسألة العلو- مع صحةِ الأسانيد، وَنقلِ العُدُولِ المرضيين، وكثرةِ الأخبار وتخريجها فيما لا يحصى عَدَدُهُ، ولا يُمكنُ حصرُهُ مِن دواوين الأئمة والحفاظ، وَتَلَقِّي الأمة لها بالقبول وروايتهم لها، من غير مُعارِضٍ يُعارِضُها، ولا مُنكِرٍ ممن يسمع منه لشيء منها أولى، سيما وقد جاءت على وَفْقِ ما جاء في القرانِ العزيزِ الذي لا يأتيه الباطلُ مِن بينِ يديهِ ولا من خلفه تنـــزيلٌ من حكيمٍ حميدٍ))[1]

وقال – رحمه الله -: ((إنَّ منها ما نُقِلَ مِن طُرُقٍ كثيرةٍ متواطِئَةٍ يُصَدِّقُ بعضُها بعضا، ويَشهَدُ بعضُها لبعض. فهي وإن لم تَتَوَاتَرْ آحادُها لكن حصل من المجموعِ القطعُ واليقينُ بثبوتِ أصلِها، ويكفي ذلك في التواتُرِ. فإننا نقطعُ بسخاءِ حاتم، وشجاعة علي رضي الله عنه ، وعدل عمر رضي الله عنه ، وعلم عائشة رضي الله عنها، وخلافة الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم، ولم يُنقَل إلينا فيها خبرٌ واحدٌ متواتر، لكنْ تَظاهَرَت الأخبارُ بها وصدَّق بعضُها بعضا ولم يوجَد لها مُكَذِّبٌ، فحصل التواتُرُ بالمجموعِ))[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – : ((الظواهرُ إذا تعاضَدَتْ على مَدلُولٍ واحد صار قطعيا كأخبارِ الآحاد إذا تَوَارَدَتْ على معنى واحدٍ صار تواترا، فإنَّ الظنونَ إذا كَثُرَتْ وَتَعَاضَدَتْ صارتْ بحيث تفيدُ العلمَ اليقيني، وهذه النصوصُ كذلك – أي

(١) إثبات صفة العلو (ص٦٣ - ٦٤)

(٢) تحريم النظر في كتب الكلام (ص٥٧)

نصوص الفوقية-))[1].

كما أنَّ خبرَ الواحدِ إذا وَقَعَ الإجماعُ على مضمونِه اقتَضَى العلمَ، قال الشوكاني: ((ولا نزاعَ في أنَّ خبَرَ الواحِدِ إذا وَقَعَ الإجماعُ على العَمَلِ بمقتضاه فإنَّه يُفيدُ العلمَ؛ لأنَّ الإجماعَ عليه قد صَيَّرَهُ مِنَ المعلومِ صدقُهُ، وهكذا خبرُ الواحِدِ إذا تَلَقَّتْه الأمَّةُ بالقبول))[2].

وبهذا يُعلم أنَّ أخبارَ الآحاد حجَّةٌ في بابِ الأسماءِ والصفات لا يجوزُ طَرحُها ولا تركُها، وأنه لا يُسَلَّم للمتكلِّمين زعمُهُم أنَّ أخبارَ الآحادِ المتعلقة بالصفاتِ ظنيةٌ لا تفيدُ اليقينَ.

وإذا سَلَّمْنا جدَلا أنَّ أخبارَ الآحادِ المتعلقَة بالصفاتِ ظَنِّيَّةٌ، فإنه لا يمتنعُ إثباتُ الأسماءِ والصفات بها كما لا يمتنعُ إثباتُ الأحكامِ الطلبيَّةِ بها؛ إذ لا فَرْقَ بين بابِ الطلَبِ وباب الخبرِ في الاحتجاجِ فيهما بخبرِ الآحاد.

---

(١) بيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣١٦/٥)

(٢) إرشاد الفحول (٢٥٥/١)

المبحث الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ أَسْمَاءُ اللهِ وَصِفَاتُهُ تَثْبُتُ بِخَبَرِ الآحَادِ }

تقدَّم معنا أنَّ شيخَ الإسلام ابنَ تيمية يُقرِّرُ أنَّ أسماءَ اللهِ وصفاته تَثْبُتُ بخَبَرِ الآحاد، وعلى ذلك آثارٌ كثيرةٌ عن أئمة السلف، وفيما يلي عرضٌ لما وَقَفْتُ عليه من أقوالهم:

[عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (١٥٧هـ)]

قال الإمام الأوزاعي- رحمه الله -: ((كنا والتابعونَ مُتوافِرونَ نقول: إنَّ اللهَ عز وجل فوقَ عرشِهِ، ونُؤمِنُ بما وَرَدَتْ به السنةُ من صفَاتِه))(١).

بيَّن الإمامُ الأوزاعيُّ رحمه الله أنَّ التابعين متوافرونَ على الإيمانِ بما وَرَدَتْ به السنةُ من الصفَاتِ، فلم يُفرِّقُوا بين المتواترِ والآحادِ، بل كُلُّ ما وَرَدَتْ به الأحاديثُ الصحيحةُ مِنَ الصفاتِ يؤمِنونَ به.

[وكيع بن الجراح ١٩٧هـ)]

وعن يحيى بن معين(٢) قال شهدتُ زكريا بن عدي(٣) وسأل

---

(١) تقدم تخريجه ١٥٢

(٢) هو: يحيى بن معين بن عون بن زياد الغطفاني البغدادي أبو زكريا. قال الخطيب:((كان إماما ربانيا، عالما، حافظا، ثبتا، متقنا)) ولد: ١٥٨هـ توفي: ٢٣٣هـ انظر: تهذيب الكمال للمزي (٨/٨٩ -٩٦)

(٣) هو: زكريا بن عدي بن رزيق الكوفي أبو يحيى. قال عباس الدوري:((حدثنا زكريا بن عدي وكان من خيار خلق الله)) توفي: ٢١٢هـ انظر: تهذيب الكمال للمزي (٣/٢٦ - ٢٧)

وكيعا[1] فقال: يا أبا سفيان هذه الأحاديثُ، مثل حديث ((الكرسيُّ موضعُ القدَمَيْنِ)) [2] ونحو هذا، فقال وكيع: ((إسماعيلُ بن أبي خالد[3]، وسفيانُ الثوري[4]، ومِسْعَرُ بن

---

(١) هو: وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي الكوفي أبو سفيان. قال ابن سعد:((كان ثقة، مأمونا، عاليا، رفيع القدر، كثير الحديث، حجة)) ولد: ١٢٨هـ توفي: ١٥٧هـ انظر:تهذيب التهذيب لابن حجر (٣١١/٤ -٣١٤)

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢٨٢/٢) وقال: ((صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)). والدارقطني في الصفات (ص٤٩) وابن خزيمة في كتاب التوحيد (٢٤١/١) وعبد الله في السنة (٣٠١/١) من طريق سفيان، عن عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به.

وعمار الدهني قال عنه أحمد ويحيى بن معين وأبو حاتم والنسائي:((ثقة)) كما في تهذيب الكمال للمزي (٣١٨/٥) والأثر إسناده صحيح موقوفا.

قال الألباني في مختصر العلو (ص١٠٢):((إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات))

وقد رُوِيَ مرفوعاً كما في كتاب الصفات للدارقطني (ص٤٩) من طريق شجاع عن أبي عاصم عن سفيان به وشجاع بن مخلد الفلاس قال عنه ابن حجر في التقريب (ص٣١٤): ((صدوق وهم في حديث واحد رفعه وهو موقوف، فذكره بسببه العقيلي)) يعني: في الضعفاء، والحديث الذي أشار إليه ابن حجر هو هذا الحديث.

وقال الدارقطني معللا لرواية شجاع:((رفعه شجاع إلى النبي ﷺ ولم يرفعه الرمادي))كما في الصفات (ص٤٩)

وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٥٣/٢): ((رواه الرمادي، والكجي، عن أبي عاصم فلم يرفعاه، وكذا رواه ابن مهدي ووكيع عن سفيان موقوفا.)) فالحديث ضعيف مرفوعا.

(٣) هو: إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي قال الثوري: ((حفاظ الناس ثلاثة: وذكر منهم إسماعيل)) توفي: ١٢٦هـ انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (١٤٧/١ - ١٤٨)

(٤) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي أبو عبد الله. قال الخطيب البغدادي: ((كان إماما=

كِدَام[1]، يَرْوُونَ هذه الأحاديثَ لا يُفسِّرُونَ[2] منها شيئا))[3].

قرَّر هؤلاء الأئمَّةُ عدمَ التفريقِ في الاستدلالِ بينَ الأخبارِ المتواتِرَة وبين أخبارِ الآحادِ، بل يحتَجُّون بكلِّ ما وَرَدَتْ به السنةُ الصَّحيحَةُ مِنْ صفَاتِ اللهِ ﷻ، وَمَثَّلُوا بحديثٍ من أحاديثِ الصفاتِ وهو: ((الكُرسِيُّ مَوضِعُ القدمَيْنِ)).

[محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)]

وقال الإمام الشافعي[4] - رحمه الله - :((وَلو جازَ لأحدٍ مِنَ الناسِ أنْ يقولَ في علمِ الخاصَّة: أَجمَعَ المسلمون قديما وحديثا على تَثبيتِ خبَرِ الواحِدِ والانتهاءِ إليه، بأنه لم يَعلَم مِن فقهاءِ المسلمين أحَدٌ إلا وقد ثَبَّتَهُ، جازَ لي، ولكن أقول: لم أَحفَظْ عن فقهاءِ

=من أئمة المسلمين، وعلما من أعلام الدين، مجمعا على أمانته بحيث يستغني عن تزكيته مع الإتقان والحفظ، والمعرفة والضبط، والورع والزهد)) ولد: ٩٧هـ توفي: ١٦١هـ انظر: تهذيب الكمال للمزي (٢١٧/٣ -٢٢١)

(١) هو: مسعر بن كدام بن ظهيرة الهلالي العامري أبو سلمة. قال ابن عيينة:((كان من معادن الصدق)) توفي: ١٥٥هـ انظر: تهذيب التهذيب (٦٠/٤ - ٦٢)

(٢) مراد أئمة السلف بنفي التفسير هو: التفسير الذي يخالف ظاهر النصوص، وهو تفسير الجهمية والمشبهة ومن وافقهم. انظر ١٦٢

(٣) أخرجه ابن منده في كتاب التوحيد و معرفة الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد (١١٦/٣) من طريق أحمد بن زياد به. وسنده صحيح.

(٤) هو: محمد بن إدريس بن العباس القرشي المطلبي الشافعي أبو عبد الله. قال الإمام أحمد: ((إن الله يقيض للناس في كل رأس مائة سنة من يُعلمِّهُم السننَ وينفي عن رسول الله ﷺ الكذب ، فنظرْنا فإذا في رأس المائة عمر بن عبد العزيز، وفي رأس المائتين الشافعي)) ولد:١٥٠هـ توفي: ٢٠٤هـ انظر: آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (ص٢٣ - ٢٤) وتهذيب التهذيب لابن حجر (٤٩٧/٣ ٥٠٠)

المسلمين أنهم اختَلَفُوا في تثبيتِ خبَرِ الواحِدِ))[1].

فقد ذَكَرَ الإمام الشافعي -رحمه الله- أنَّه لم يحفَظْ عن فُقَهَاءِ المسلمين أنهم اختلَفُوا في حُجِّيَّةِ خبر الآحاد، سواء كان ذلك في بابِ الاعتقَادِ أو في غيرِهِ مِنَ الأبوابِ.

[أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ)]

وعن عبَّاسِ الدُّورِي[2] قال: سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام[3] يقول: ((هذه الأحاديثُ التي تُرْوَى ((ضحِكَ ربُّنا من قُنُوطِ عبادِهِ))[4]

---

(١) الرسالة (ص٤٥٧)

(٢) هو: عباس بن محمد بن حاتم الدوري أبو الفضل. قال يحيى بن معين: ((صديقنا وصاحبنا)) ولد: ١٨٥هـ توفي: ٢٧١هـ انظر: تهذيب التهذيب (٢/٢٦٤)

(٣) هو: القاسم بن سلام البغدادي أبو عبيد. قال إسحاق بن راهويه: ((الله يحبُّ الحق أبو عبيد أعلمُ مني وأفقهُ)) توفي: ٢٢٤هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/٤١٧)

(٤) أخرجه ابن ماجه في مقدمة سننه باب فيما أنكرت الجهمية (ص١٢٧)ح ١٨١ وأحمد في المسند (ص١١٣٠)ح ١٦٢٨٩ و(ص١١٣١)ح ١٦٣٠٢ وعبد الله في السنة (١/٢٤٦) والآجري= =في الشريعة (٢/١٠٥٦) وابن أبي عاصم في السنة (١/٣٨٢) والدارمي في نقضه على بشر المريسي (ص٤٨٨) من طرق عن حماد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حُدُس، عن أبي رزين به.
والحديث رجاله ثقات إلا ما قيل في وكيع بن حدس. قال عنه ابن القطان:((مجهول الحال)) كما في تهذيب التهذيب (٤/٣١٤) وقال ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار (ص٢٠٠): ((من الأثبات)) وقال الحافظ ابن حجر كما في التقريب : ((مقبول)). يعني: عند المتابعة يُقبل حديثه، وقد توبع؛ وذلك فيما أخرجه ابن خزيمة (١/٤٠٩) من طريق دلهم بن الأسود بن عبد الله، عن أبيه، عن عمه لقيط، عن أبي رزين وفيه مرفوعا:((وعلم يوم الغيث يُشرف عليكم أزلين مشفقين، فيظل يضحك، قد علم أن غِيَرِكم قريب)) قال لقيط: فقلت: لن نعدم من رب يضحك خيرا. قال الألباني كما في السلسلة الصحيحة (٦/٧٣٤)ح ٢٨١٠: ((حسنت متنه بمجموع الطريقين)).
وللحديث أيضا شاهدٌ مرسل أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/٨٤)ح ٤٨٩٢ من طريق معمر عن إسماعيل بن أمية يرفعه للنبي ﷺ . فيكون الحديث بمجموع ذلك حسنا.

((وإنَّ جهنَّم لا تمتلئُ حتى يَضَعَ ربُّك قدَمَهُ فيها))[1]

((والكرسِيُّ موضِعُ القدمَيْنِ))[2] وهذه الأحاديثُ التي في الرُّؤْيَةِ[3] عندنا حَقٌّ، حَمَلَها الثقاتُ بعضُهُم عن بعضٍ، ونحن إذا سُئِلْنا عن تفسيرِها لا نُفسِّرُها، وما أدركتُ أَحَدا يُفسِّرُها))[4].

فقد بيَّن الإمامُ أبو عبيد -رحمه الله- أنَّ هذه الأحاديثَ، حديثَ إثباتِ صفَةِ الضحكِ للهِ جل جلاله، وحديثَ إثباتِ صفَةِ القَدَمَيْنِ للهِ عز وجل وإن كانَتْ أحاديث آحادٍ، فإنها حَقٌّ يَثبُتُ بها بابُ الأسماءِ والصفات.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد- رحمه الله - : ((وَمِنَ السنة اللازِمَةِ التي مَن تَرَكَ منها خَصلَةً لم يَقْبَلْها وَيؤْمن بها لم يَكُنْ من أهلِها: الإيمانُ بالقَدَرِ خيرِهِ وشرِّه، والتصديقُ بالأحَاديث فيه، والإيمانُ بها، لا يُقال: لِمَ؟ ولا كيفَ؟ إنما هو التصديقُ والإيمانُ بها. وَمَن لم يعْرِفْ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلامه (ص١١٥٠)ح ٦٦٦١ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء (ص١٢٣٦)ح ٧١٧٧
بلفظ ((لا تزالُ جهنَّم تقولُ: هلْ مِن مزيدٍ؛ حتى يضَع ربُّ العزَّةِ فيها قدمه فتقول: قط قط، وَعِزَّتِك، ويُزوَى بعضُها إلى بعض))

(٢) تقدم تخريجه ١٢٩

(٣) وقد جمع أحاديثَ الرؤيةِ الآجريُّ في كتاب الشريعة الجزء السابع كتاب التصديق بالنظر إلى الله (٩٧٨/٢ ١٠٦٩)

(٤) أخرجه ابن منده في كتاب التوحيد ومعرفة الله لأ وصفاته على الاتفاق والتفرد (١١٦/٣) من طريق أحمد بن زياد عن عباس به. وسنده صحيح

تفسيرَ الحديثِ وَيَبلُغه عقلُهُ فقد كُفِيَ ذلك وأُحكِمَ له، فعليه الإيمانُ به والتسليمُ لــه، مثل حديثِ الصادقِ المصدوق[1]، وما كان مثله في القَدَرِ. ومثل أحاديــثِ الرؤْيَــةِ كلِّها، وإنْ نَبَتْ عن الأسماعِ واستَوْحَشَ منها المستَمِعُ، فإنما عليه الإيمانُ بهــا، وأن لا يَرُدَّ منها حرفا واحدا، وغيرها من الأحاديث المأثوراتِ عن الثقَاتِ))[2].

وَسُئِلَ أبو عبد الله أحمدُ بن حنبل عن الأحاديثِ التي تُرْوى عن الــنبي ﷺ ((إنَّ اللهَ ينــزِلُ إلى السماءِ الدنيا))[3] فقال -رحمه الله- :((نُؤمنُ بها، ونُصَدِّقُ بها، ولا نَرُدُّ شيئا منها، إذا كانتْ أسانيد صحاح، ولا نَرُدُّ على رسولِ اللهِ ﷺ قولَهُ، وَنَعلَمُ أنَّ ما جاءَ به الرسُولُ ﷺ حَقٌّ))[4].

فقد ذَكَرَ الإمامُ أحمد-رحمه الله- أنَّ الأحاديثَ إذا كانت أسانيدُهَا صحيحَةً، فإننــا نُؤمِنُ بها، ونُصدِّقُ بها، ولا نَرُدُّ شيئا منها، ولو كانــت خبَــرَ آحــادٍ، فــالعبرَةُ في الاحتجاجِ عند الإمامِ أحمدَ وغيرِهِ من أئمة السلف بصحَّةِ السندِ، لا لكونِهِ مُتَوَاتِرا أو آحَادا.

[إسحاق بن راهويه (٢٥٦هــ)]

(١) أخرجه مسلم في كتاب القدر باب كيفية خلق آدم في بطن أمه (ص١١٥١)ح٦٧٢٣

(٢) أصول السنة ضمن كتاب عقائد أئمة السلف (ص١٩ - ٢٠)

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التهجد باب الدعاء والصلاة من آخر الليل (ص١٨٣)ح ١١٤٥ ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه (ص٣٠٧)ح ١٧٧٢ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ((ينــزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، يقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟))

(٤) ذكره اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٥٠٢/٣) عن حنبل به.

وقال الإمامُ إسحاقُ بن راهُويَهْ[1] - رحمه الله - :((دَخَلتُ على ابنِ طاهر[2] فقال: ما هذه الأحاديثُ تَرْوُون ((أنَّ اللهَ ينــزلُ إلى السماء الدنيا))[3]؟ قلت: نعم، رواها الثقَاتُ الذين يَرْوُون الأحكامَ، فقال: يَنــزِلُ وَيَدَعُ عَرشَهُ؟ فقلت: يَقدرُ أنْ ينــزِلَ مِن غيرِ أنْ يخلُوَ منه العرش؟ قال: نعم، قُلتُ: فَلِمَ تتكلَّمُ في هذا؟ !))[4].

فقد قرَّر الإمامُ إسحاق رحمه الله أنَّ أحاديثَ الثقات يُحتجُّ بها في بــاب الاعتقــاد، وَأشارَ إلى نُكتةٍ لطيفةٍ وهي: أنَّ الرواةَ الذين اعتُمِدَ عليهم، وقُبلَتْ أحاديثُهُم في بابِ الأحكام هم الذين رَوَوْا أحاديثَ الصفات، فيجبُ أنْ تُقبَــلَ أحــاديثُهُم في بــاب الاعتقادِ؛ إذ لا دليلَ على التفريقِ بينَ بابِ الاعتقادِ وبابِ الأحكامِ.

[شريك بن عبد الله القاضي (٢٧٧هـــ)]

عن عباد بن العوام[5] قال:((قَدِمَ علينا شريكٌ[6] فسألْناه عن الحــديث ((إنَّ اللهَ

---

(١) هو: إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه أبو يعقوب. قال ابن خزيمة:((والله لو كان إسحاق في التابعين لأقرُّوا له بحفظه وفقهه وعلمه)) ولد: ١٦١هـــ توفي: ٢٥٦هـــ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١١/٣٥٨ - ٣٨٣)

(٢) هو: عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب، الأمير العادل، أبو العباس، حاكم خراسان وما وراء النهر. توفي ٢٣٠هـــ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠/٦٨٤)

(٣) تقدم تخريجه ١٨٢

(٤) ذكره ابن تيمية في شرح حديث النــزول (ص١٥٢) والذهبي في العلو (٢/١١٢٥) من طريق النجاد عن أحمد بن علي، عن علي بن خشرم به. وسنده صحيح

(٥) هو: عباد بن العوام بن عمر الواسطي أبو سهل. قال ابن معين، والعجلي، وأبو داود والنسائي، وأبو حاتم:((ثقة)) ولد: ١١٨هـــ توفي: ١٨٥وقيل:١٨٦وقيل:١٨٧هـــ انظر: تهذيب التهذيب (٢/٢٧٩ –٢٨٠)

(٦) هو: شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي أبو عبد الله. قال عيسى بن يونس: ((ما رأيتُ أحدا قط أورعَ في علمه من شريك)) ولد: ٩٠هـــ توفي: ١٧٧هـــ انظر: تهذيب التهذيب (٢/١٦٤ ١٦٦)

ينـــزِلُ ليلَةَ النصفِ من شعبانَ))[1] قلنا: إنَّ قوما يُنكرونَ هذه الأحاديثَ؟ قال: فما

(١) أخرجه الترمذي في جامعه كتاب الصوم باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان (ص١٨٣)ح ٧٣٩ وقال: ((حديث عائشة لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث الحجاج، وسمعت محمدا يُضَعِّفُ هذا الحديث، وقال: يحيى بن أبي كثير لم يسمع من عروة، والحجاج بن أرطاة لم يسمع من يحيى بن أبي كثير)). وابن ماجه في سننه كتاب إقامة الصلوات باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان (ص١٩٨)ح ١٣٨٩ وأحمد في المسند (ص١٩٢٤)ح ٢٦٥٤٦ من طرق عن الحجاج بن أرطاة عن يحيى بن أبي كثير عن عروة عن عائشة ﵂ مرفوعا بلفظ ((إِنَّ اللّٰهَ عز وجل يَنْزِلُ لَيْلَةَ النصف مِن شعبَان إِلى السماء الدُّنيا فيغفر لأَكْثَرَ مِنْ عَدَدِ شَعْرِ غَنَمِ كَلْبٍ))

والحجاج قال فيه ابن حجر كما في التقريب (ص١٨٦): ((صدوق كثير الخطأ والتدليس)) ويحيى بن أبي كثير قال فيه ابن حجر كما في التقريب (ص٦٩١):((ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل)) فالإسناد ضعيف ، كما قال الألباني في تعليقه على جامع الترمذي .

وللحديث شواهد عن اثنين من الصحابة لا تخلو من مقال:

١- من حديث أبي بكر ﵁ أخرجه البزار في البحر الزخار (١٥٧/١) وقال: ((وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أَبي بكر إلا من هذا الْوجه، وَقد رُوي عن غَيرِ أَبي بكرٍ ، وَأَعلى مَنْ رَوَاهُ عن النبي ﷺ أَبو بكْر وإِن كان فِي إِسناده شيء فَجلالة أَبي بكرٍ تُحسِّنه، وعبد المِلك بن عبد الْملك ليس بمعروفٍ ، وقد روى هذا الحديث أَهلُ الْعلمِ وَنقلوه وَاحْتَمَلُوهُ فَذَكَرْنَاهُ لِذَلِكَ)) والدارمي في الرد على الجهمية (ص٨١) وابن أبي عاصم في السنة (٣٥٤/١) .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٢٥/٨): ((فيه عبد الملك بن عبد الملك ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل و لم يضعفه، وبقية رجاله ثقات)).

وعبد الملك بن عبد الملك قال فيه البخاري في التاريخ الكبير (٤٢٤/٥): ((فيه نظر)) وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة مصعب بن أبي ذئب (٣٠٦/٨ ٣٠٧): ((روى عمرو بن الحارث عـــن عبـــد الملك بن عبد الملك عن مصعب بن أبي ذئب هذا. سمعت أبي يقول: لا يعـــرف منـــهم إلا القاسم بن محمد)) =

يقولون؟

قلنا: يطْعَنُونَ فيها، فقال: إنَّ الذينَ جاؤوا بهذه الأحاديثِ هم الذين جَاؤوا بالقرآنِ، وبأَنَّ الصلواتِ خمسٌ، وبحجِّ البيتِ، وَبِصَوْمِ رمضانَ، فما نَعرِفُ اللهَ إلا بهذه الأحاديث))[1].

فقد أَنكَرَ الإمامُ شريك -رحمه الله- على منْ يُنكِر أحاديثَ الصفَاتِ ويطعَنُ فيهـــا، وبيَّن أنَّ الذين جاءُوا بهذه الأحاديثِ هم الذين جاؤوا بالقرآنِ، وبأركانِ الإســـلام، فيجبُ قَبولُ حديثِهم مُتواترا كان أو آحَادا.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة - رحمه الله - : ((فاحْتَسبْتُ في تصنيفِ كتابٍ يجمَعُ هذين الجنسَيْنِ مِنَ العِلمِ بإثباتِ القولِ بالقضاءِ السَّابِقِ، والمقاديرِ النافذَةِ، قبلَ حُدُوثِ كسبِ العباد، والإيمانِ بجميعِ صفَاتِ الرحمنِ الخالقِ جل وعلا مما وَصَفَ اللهُ بـــه نفـــسَهُ في مُحكمِ تنـــزِيلِهِ الذي لا يأتيه الباطِلُ مِن بينِ يَدَيْهِ ولا من خَلفِهِ، تنـــزِيلٌ مِن حكـــيمٍ

٢- من حديث أبي موسى رضي الله عنه أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٣٥٥/١) وإسناده ضعيف، لأن فيه ابن لهيعة وهو ضعيف، وفيه أيضا عبد الرحمن بن عرزب قال فيه ابن حجـــر في التقريـــب (ص٤٠٧): ((مجهول)) والزبير بن سليم قال فيه ابن حجر في التقريب (ص٢٥٦): ((مجهول))

والحديث بشواهده حسن لغيره.

- تنبيه: استشهد بعض أهل العلم لهذا الحديث بلفظ ((يطَّلِعُ اللهُ إلى خلقه ليلَةَ النصف من شعبان..)) والذي يظهر أنَّ هذه اللفظة لا تصلح أن تكون شاهداً لحديثنا؛ لأنه لا يلزم مـــن قولـــه: "يطلـــع" النـــزول . والله أعلم.

(١) أخرجه عبد الله في السنة (٢٧٣/١) من طريق أبي معمر، عن عباد به. وسنده صحيح

حميدٍ، وبما صَحَّ وَثَبتَ عن نبيِّنا ﷺ بالأسانيدِ الثابِتَةِ الصحيحَةِ بنقلِ أهــلِ العَدَالَــةِ مَوصُولا إليه ﷺ))[1].

وقال - رحمه الله - : ((نحنُ نُثبتُ لخالقنا جل وعلا صفاته التي وَصَفَ اللهُ عز وجل بها نفسَهُ في محكَمِ تنــزيلِه، أو على لسانِ نبيِّه المصطفى ﷺ مما ثَبتَ بِنَقْلِ العَــدْلِ عــنِ العَدْلِ موصُولا إليه))[2].

بيَّن الإمامُ ابن خزيمة رحمه الله أنه يُشتَرَطُ في الحديثِ الذي يُحتَجُّ به في العقيدَةِ أنْ يكونَ صحيحا بِنَقلِ أهلِ العدالَةِ موصُولا إلى النبي ﷺ، فمَادَامَ الحديثُ قد صح فإنه يُحتَجُّ به في العقيدَةِ مُتوَاتِرا كان أو آحادا.

[أبو بكر محمد بن الحسين الآجري (٣٦٠هـــ)]

وقال الإمام الآجري[3]- رحمه الله - : ((هذه السُّنَنُ كُلُّها نُؤمِنُ بها، ولا نقولُ فيها: كيف؟ والذين نَقَلُوا هذه السنَنَ: هم الذين نَقَلُوا إلينا السنَنَ في الطهارةِ، وفي الصلاةِ، والزكاةِ، والصيامِ، والحجِّ، والجهادِ، وسائر الأحكامِ من الحلالِ والحرامِ، فَقَبِلَها العلماءُ منهم أحسَنَ قبولٍ، ولا يَرُدُّ هذه السنَنَ إلا مَن يذهَبُ مذهَبَ المعتزلَةِ ، فمَنْ عارَضَ فيها أو رَدَّها، أو قال: كيف ؟ فاتَّهِمُوهُ واحذَرُوهُ))[4].

وقال - رحمه الله - : ((بابُ الإيمانِ والتصديق بأنَّ اللهَ عز وجل ينــزِلُ إلى سماء الدنيا

---

(١) كتاب التوحيد (١/١٠ - ١١)

(٢) كتاب التوحيد (١/٦٩) وانظر(١/١٤٣)

(٣) هو: محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي أبو بكر.كان عالما، عاملا، صاحب سنة واتباع توفي:٣٦٠هـــ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/٩٣٦)

(٤) كتاب الشريعة (٢/١٠٦٨)

كلَّ ليلَةٍ. الإيمانُ بهذا واجِبٌ، ولا يَسَع المسلِم العَاقِل أن يقول: كيف ينــزِلُ ؟ ولا يَرُدُّ هذا إلا المعتزلة، وأمَّا أهلُ الحقِّ فيقولون: الإيمانُ به وَاجِبٌ بلا كيف؛ لأنَّ الأخبارَ قد صَحَّتْ عن رسولِ الله ﷺ: ((أنَّ الله ﷻ ينــزِلُ إلى السماء الدنيا كلَّ ليلةٍ))[1] والذين نقَلُوا إلينا هذه الأخبار هم الذين نَقَلُوا إلينا الأحكامَ مِنَ الحلالِ والحرامِ، وعلم الصلاةِ، والزكاةِ ، والصيامِ ، والحج ، والجهادِ ، فكما قَبِلَ العلماءُ عنهم ذلك كذلك قَبِلُوا منهم هذه السنَنَ، وقالوا : من رَدَّهَا فهو ضالٌّ خبيثٌ، يحذَرُونه ويُحَذِّرُون منه))[2].

فقد قرَّر الإمامُ الآجري رحمه الله أنَّ الأخبارَ إذا صَحَّتْ عن رسولِ الله ﷺ فإنه يجبُ الإيمانُ بها ولو كانَت خبرَ آحادٍ، وبيَّن أنَّ الرواةَ الذين اعتُمِد عليهم، وقُبِلَت أحاديثُهُم في بابِ الأحكامِ هم الذين رَوَوْا أحاديثَ الصفاتِ، فكيف تُقبلُ أحاديثُهُم في الأحكامِ دونَ الصفاتِ، وإذا أَبْطَلْنا قولَهُم في الصفَاتِ وَجَبَ رَدُّ قولِهم في الأحكامِ، فَتَبطُــلُ الشريعَةُ، ويَذهَبُ الدِّين، كما قرَّر أنه لا يَرُدّ هذه السنَنَ إلا مَن يَذهَبُ مذهَبَ المعتزلَةِ الذين يَرُدُّونَ خبَرَ الآحادِ.

[أبو نصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمام السجزي - رحمه الله - : ((إنَّ القولَ بما في الأحاديثِ الثابتَةِ مما أمَرَ اللهُ سبحانه بقَبُولِهِ فقال: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾[3] ولا خلافَ بينَ عُقَلاءِ أهلِ

---

(١) تقدم تخريجه ١٨٢

(٢) كتاب الشريعة (٣/١١٢٥ - ١١٢٦)

(٣) سورة الحشر آية: ٧

الملّة في أنَّ الرسُلَ أعرَف باللهِ سبحانه وبصفاتهِ مِن غيرِهم؛ لأنهم أوفَرُ الناسِ عقلاً، والوحي يَنزِلُ عليهم، والعِصمَة مِنَ الضلالِ تَصْحَبُهُم، وَقَدَ جعلَ اللهُ سبحانه طاعَةَ رسوله محمد ﷺ مَقرُونَةً بطاعَتِه، وَوَعَدَ من أطاعَهُ وأطاع رسُولَهُ ﷺ بالفوزِ العظيمِ.

فَأَمْرُ هذه الأخبارِ التي وَقَعَ الخلافُ فيها لا يخلُو مِن أنْ يكونَ صِدْقاً أو كَذِباً.

فإنْ كانت صدقاً وَجَبَ المصيرُ إليها.

وإن كانتْ كَذِباً لَزِمَ تَركُها.

وَوَجَدْنا رواةَ هذه الأحاديثِ أئمَّةَ المسلمين وصدورَهُم وعلماءَهُم وثقاتهم خَلَفاً عن سَلَفٍ، وهُم مِن أهلِ العدالَةِ الظاهِرَةِ، والمرجُوع إليهم وإلى فتاوِيهم في الدماءِ والفروجِ، كسفيانَ بنِ سعيد الثوري، ومالك بن أنس الأصبحي، وحماد بن زيد الأزدي[1] وسفيان بن عيينة الهلالي[2] وعبد الله بن المبارك المروزي[3] وأمثالهم. وفي طبقَةِ كُلِّ مَن قبلهُم وبعدهُم مَن حَالُهُ في العلمِ والعدالَةِ كحالهم، فغيرُ جائزٍ أنْ يُكَذَّبَ خبرُهُم.

---

(١) هو: حماد بن زيد بن درهم . قال الإمام أحمد: ((هو من أئمة المسلمين من أهل الدين)) ولد: ٩٨هـ توفي: ١٧٩هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١/٢٢٨-٢٢٩)

(٢) هو: سفيان بن عيينة بن أبي عمران واسمه ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي. قال الشافعي:((ما رأيت أحدا أكفأ من الفتيا منه)) ولد: ١٠٧هـ توفي: ١٩٨هـ انظر: تهذيب الكمال للمزي (٣/٢٢٣ - ٢٢٨)

(٣) هو: عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي أبو عبد الرحمن . قال ابن حجر: ((ثقة، ثبت، فقيه، عالم، جواد، مجاهد، جُمِعت فيه خصالُ الخير)) ولد:١١٨ه، توفي: ١٨١هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٢٧٤ - ٢٧٩) وتقريب التهذيب لابن حجر (ص٣٧٨)

وما مِن حديثٍ منها إلا وقد وَرَدَ مِن عدَّةِ طُرُقٍ متساويَةِ الحالِ في تَعَلُّقِ الأسبابِ الموجِبَةِ للقبولِ بها، ومع ذلك فهم الذين رَوَوْا الأحكامَ والسنَنَ، وعليهم مدارُ الشريعَةِ، فمَن صدَّقَهُم في نقلِ الشريعَةِ لَزِمَهُ أنْ يُصدِّقَهُم في نقلِ الصفاتِ، ومَن كذَّبَهُم في أحَدِ النَّوْعَيْنِ وَجَبَ عليه تكذيبهُم في النوعِ الآخَرِ))[1].

فقد قرَّر الإمامُ السجزي -رحمه الله- أنَّ أخبارَ الآحادِ لا تخلُو من حالين: إمَّا أنْ تكونَ صِدْقا، أو تكونَ كَذِبا، فإن كانت صِدقا وَجَبَ الأخذُ بها في العقائد والأحكام، وإنْ كانت كذِبا لَزِمَ تركُها في العقائد والأحكام، كما بيَّن أنَّ روَّاةَ هذه الأحاديثِ هم أئمَّةُ المسلمين، وثقاتُهم، فغيرُ جائزٍ أنْ يُكَذِّبَ خبرُهُم، وبيَّن أيضا أنَّ روَّاةَ أحاديثِ الصفاتِ هم الذين روَوْا الأحكامَ والسنَنَ، وعليهم مدارُ نقل الشريعَةِ، فَمَن صدَّقَهُم في نقلِ الشريعَةِ لَزِمَهُ أنْ يُصَدِّقَهُم في نقلِ الصفَاتِ، ومَن كذَّبهم في أحدِ النوعين: في الصفات أو الشريعة وجَبَ عليه تَكذِيبهُم في النوعِ الآخرِ.

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر(٤٦٣هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر – رحمه الله – : ((ليسَ في الاعتقَادِ في صفاتِ اللهِ وأسمائه إلا ما جاءَ مَنصُوصا في كتابِ اللهِ، أو صَحَّ عن رسُولِ اللهِ ﷺ ، أو أجمَعَت عليه الأمةُ، وما جاءَ مِن أخبارِ الآحَادِ في ذلك كُلِّه أو نحوه يُسَلَّمُ له، ولا يُنَاظَرُ فيه))[2].

فقد صرَّح الإمامُ ابنُ عبد البر -رحمه الله- أنَّ ما جاءَتْ به أخبارُ الآحادِ من أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ فإنَّه يجبُ قبولُه، ولا يُنَاظَرُ فيه.

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص٢٨١ - ٢٨٣)

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٤٣)

[أبو المظفر السمعاني (٤٨٩هـ)]

وقال أبو القاسم التيمي - رحمه الله -: قال لنا أبو المظفر السمعاني[١]- رحمه الله- : ((فصل ونشتغلُ الآن بالجوابِ عن قولِهم فيما سبق: إنَّ أخبارَ الآحادِ لا تُقبَلْ فيما طريقُهُ العلم، وهذا رأسُ شغبِ المبتدِعَةِ في ردِّ الأخبارِ، وَطَلَبِ الدليلِ مِنَ النظرِ، والاعتبارِ، فنقولُ وبالله التوفيق:

إنَّ الخَبَرَ إذا صحَّ عن رسولِ الله ﷺ ورواهُ الثقاتُ والأئمةُ، وأسندُوهُ خَلَفهُم عن سَلَفِهِم إلى رسولِ الله ﷺ وتَلَقَّتْهُ الأمةُ بالقَبُولِ، فإنَّه يوجبُ العلمَ فيما سبيلُهُ العلـمُ. وهذا قولُ عامَّةِ أهلِ الحديث، والمُتقنين مِنَ القائمين على السنة، وإنما هذا القولُ الذي يُذْكَر أنَّ خبَرَ الواحِدِ لا يُفيدُ العلمَ بحالٍ، ولابُدَّ مِن نقلِه بطريقِ التواتُرِ لوُقُوعِ العلـمِ به؛ شيءٌ اختَرَعَتْهُ القدريةُ والمعتزلةُ، وكان قَصدُهُم منه ردّ الأخبارِ))[٢].

فقد قرَّر الإمامُ أبو المظفر -رحمه الله- أنَّ أخبارَ الآحادِ إذا صحَّ سنَدُها وتُلُقِّيَتْ بالقبُولِ فإنها توجبُ العلم، وَمِن هنا أبطَلَ شُبهَةَ المخالفين الذين لا يَحتَجُّون بخَبَرِ الآحاد لَمَّا زَعَمُوا أنَّ خبَرَ الواحِدِ يُفيدُ الظنَّ فلا يُؤخَذُ منه العقيدَةُ.

ولا يَعنِي ذلك: أنَّ أخبارَ الآحادِ إذا لم تُتَلَقَّ بالقبولِ لا يؤخَذُ بها في العقيدَةِ عند أئمَّة السلف، وإنما أئمةُ السلفِ يأخذُونَ بها مُطلقا كما تقدَّم من تقريرِ كلامِهِم.

كما بيَّن الإمام أبو المظفر أنَّ القولَ بأنَّ خبَرَ الواحِدِ لا يُفيدُ العلمَ، إنما هو قولٌ

(١) هو منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني أبو المظفر. تعصَّب لأهل الحديث والسنة والجماعة وكان شوكا في أعين المخالفين، رجحة لأهل السنة. ولد: ٤٢٦هـ توفي: ٤٨٩هـ انظر: سير أعلام النبلاء (١١٤/١٩- ١١٩)

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢٢٧/٢ -٢٢٨)

مبتَدَعٌ اختَرَعتْهُ القدريةُ والمعتزلَةُ، وكان قصدُهم منه رَدّ الأخبارِ.

[موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)]

وقال الإمام ابن قدامة - رحمه الله - : ((بيانُ وجوبِ قبول هذه الأخبارِ- أي أخبار الآحاد- لوجهين:

أحدهما: اتفاقُ الأئمة على نقلِها، وَرِوَايَتِها، وتخريجِها في الصِّحَاحِ والمسانيدِ، وتدوينِها في الدَّوَاوين، وَحكم الحفاظِ المتقنين عليها بالصحةِ، وعلى رُوَّاتِها بالإتقانِ والعدالَةِ، فَطَرْحُهَا مخالفٌ للإجماع خارجٌ عن أهلِ الاتفاق، فلا يُلتَفَتُ إليه ولا يُعَرَّجُ عليه.

والثاني: أنَّ رواةَ هذه الأخبارِ هم نَقَلَةُ الشريعَةِ، ورواةُ الأحكام، وعليهم الاعتمَادُ في بيانِ الحلالِ والحرامِ في الدِّين، وإذا أَبطَلْنَا قولَهُم بتأويلنا وَجَبَ ردُّ قولِهم، ثم فتبطُلُ الشريعَةُ وَيذهبُ الدِّين))[1].

فقد صرَّح الإمامُ ابنُ قدامة رحمه الله أنَّ أخبارَ الآحاد مقبولَةٌ، وَذَكَرَ وَجهيْن لذلك، وهذان الوجهان قد ذَكَرَهُما أئمةُ السلف الذين تقدَّم ذِكرُ كلامِهم.

وبعدَ سردِ ما تقدَّم نقلُهُ من نصوصٍ عن أئمةِ السلف يتضحُ أنهم رضي الله عنهم متفقون على الاحتجاجِ بخبَرِ الآحادِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ.

فالناظرُ في كلام أئمة السلف في هذه القاعدة يجد أنه يدور على ثلاثة أمور:

١-عدمُ التفريقِ في الاستدلالِ بينَ الأخبار المتواتِرَةِ وأخبارِ الآحاد، فكلها حُجَّةٌ.

---

(١) تحريم النظر في كتب الكلام (ص٥٦ - ٥٧)

٢-أنَّ الرواةَ الذين رَوَوْا أحاديثَ الأحكامِ هم الذين رَوَوْا أحاديثَ الصفاتِ، فكيفَ يُقبَلُ أحاديثهُم في الأحكامِ دونَ الصفاتِ.

٣-أنَّ أحاديثَ الآحادِ إذا صَحَّ سنَدُها وتُلُقِّيَتْ بالقبولِ فإنها تفيدُ العِلمَ.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - أئمةَ السلفِ في الاحتجاجِ بخبرِ الآحادِ في بابِ الأسماءِ والصفات، فلم يُفرِّقْ في الاستدلالِ بينَ الأخبارِ المتواترَةِ وبين أخبارِ الآحادِ في باب الأسماءِ والصفاتِ، وإنما يَرَى أنَّ أحاديثَ الآحاد مقبولةٌ مطلقا إذا صحَّتْ سواء كان ذلك في بابِ الصفات أو بابِ الأحكام، ولهذا قال: ((وأخبارُ الآحادِ مقبولَةٌ إذا نقلَهَا العدولُ)).

كما قرر - رحمه الله - متابعا لأئمة السلف أنَّ خبَرَ الواحدِ يُفيدُ العلمَ إذا احتَفَّتْ به القرائنُ، وَمِنَ القرائنِ التي يُفيدُ بها خبرُ الواحدِ العلمَ: تَلَقِّي الأمة له بالقَبُولِ، أو صفات تكونُ في المخبِرِ، أو في المخبَرِ به مختَصَّةٌ بذلك الخبَرِ، أو غير ذلك من القرائنِ التي يفيدُ بها خبَرُ الواحدِ العلم.

ولا يعني ذلك: أنَّ شيخَ الإسلام ابن تيمية لا يَرَى الاحتجاجَ بخبَرِ الآحاد في بابِ الاعتقادِ إلا إذا احتفَّتْ به القرائنُ، وإنما مرادُ شيخ الإسلامِ أنَّ خبَرَ الواحدِ ليس يُفيدُ الظَّنَّ مطلقا، فإنه قد يفيدُ العلم، وذلك إذا احتَفَّت به القرائنُ.

وبهذا يظهَرُ أنَّ شيخَ الإسلام ابن تيمية موافِقٌ لما عليه السلَفُ في هذه القاعدَةِ، مُتَّبِعٌ لأقوالهم، مُهتَدٍ بهديهم.

المبحث الثالث
الأدلة على قاعدة
{ أَسْمَاءُ اللهِ وَصِفَاتُهُ تَثْبُتُ بِخَبَرِ الآحَادِ }

إنَّ هذهِ القاعِدَةَ العظيمَةَ مِن قواعِدِ الاستدلالِ في باب الأسماء والصفات، قد دلَّتْ عليها الأدلةُ الشرعيَّةُ، التي هي مصدرُ أئمةِ السلفِ وشيخِ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة، ومن هذه الأدلة:

قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴾[1]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أمرَ بالاستسلامِ لأمرِهِ وأمرِ رسولِهِ ﷺ، وحذَّرَ من عصيانِهِ وعصيانِ رسُولِهِ ﷺ، ولم يُفرِّقْ في ذلك بينَ متواترٍ وآحادٍ.

وقوله " أمراً " نكرةٌ في سياق الشرطِ، والنكرةُ في سياقِ الشرطِ تَعُمُّ كما هو مُقرَّرٌ عند الأصوليين[2]، فقوله " أمراً " يَعُمُّ كلَّ أمرٍ سواء أكان في العقيدةِ أم في الأحكامِ .

قال ابن كثير- رحمه الله -:((فهذه الآية عامَّةٌ في جميع الأمور، وذلك أنَّه إذا حَكَمَ اللهُ ورسولهُ ﷺ بشيءٍ، فليس لأحد مخالَفَتُهُ، ولا اختيارَ لأحدٍ ههنا، ولا رأيَ ولا

(١) سورة الأحزاب آية: ٣٦

(٢) انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار الفتوحي (٣/١٤١)

قولَ))[1].

وقوله تعالى ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ هذه الآية الكريمة دلت على وجُوبِ الأخذ بما جاءَ به النبيُّ ﷺ، والانتهاءِ عمَّا نهى عنه، وهو شاملٌ لما ثَبتَ عن النبيِّ ﷺ عن طريقِ التواترِ، أو عن طريقِ الآحاد؛ إذ قوله: "وما ءاتاكم" عامٌّ شاملٌ لأخبارِ الآحاد، والتواترِ؛ فإنَّ "ما" منْ ألفاظِ العمومِ عند الأصوليين[3].

قال الإمام السجزي – رحمه الله – : ((إنَّ القولَ بما في الأحاديثِ الثابتَةِ مما أمَرَ اللهُ سبحانه بقَبُولِه فقال: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾))[4].

وقال الشيخ السعدي – رحمه الله – في تفسير هذه الآية:((وهذا شاملٌ لأصولِ الدِّين وفروعه، ظاهرِه وباطنِه، وأنَّ ما جاء به الرسولُ ﷺ يَتَعَيَّنُ على العبادِ الأخذُ به واتباعُهُ، ولا تَحِلُّ مخالَفَتُهُ))[5].

فَتَخصيصُ هذه الأدلةِ بالأحكامِ دونَ العقائِدِ، أو بالمتواترِ دون الآحاد، تحكُّم لا دليلَ عليه.

وعن معاذ رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له:((إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَادْعُهُمْ

(١) تفسير القرآن العظيم (٦/٤٢٣)

(٢) سورة الحشر آية: ٧

(٣) انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار الفتوحي (٣/١١٩ –١٢٠)

(٤) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص٢٨١ –٢٨٣)

(٥) (ص١٠٠٣)

إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّه، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَة، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ))[1].

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يبعثُ الآحاد مِن أصحابه ﷺ إلى أطرافِ البلادِ ليُعَلِّمُوا الناسَ أمورَ العقائدِ والأحكام، ويُقيموا عليهم الحجة، كما أرسَلَ معاذاً في هذا الحديث، وَأمَرَهُ بتقديمِ الدَّعوةِ إلى العقيدةِ والتوحيدِ على أركانِ الإسلامِ، ولم ينقل أنَّ أحداً مِن أولئك الرسل اقتصَرَ على تبليغِ الأحكامِ العمليَّة فقط، وهذا مما يُؤَكِّدُ ثبوتَ أمورِ العقيدة بخَبَرِ الواحدِ وقيامِ الحجة به .

والآياتُ القرآنيةُ والأحاديثُ النبويةُ في الدلالةِ على أنَّ أسماءَ الله وصفاتِهِ تثبُتُ بخَبَرِ الآحاد كثيرة، واكتفيتُ بما ذكرتُ لحصول المقصودِ بها إن شاء الله.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (ص٣١) ح ١٢١

الفصل الرابع

قاعدة "وُجُوبُ إِثْبَاتِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَإِجْرَائِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا"

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ وُجُوبُ إِثْبَاتِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَإِجْرَائِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا }

لما كانَ الكلامُ في الفُصُولِ السابقَةِ عَنِ الكتاب والسنة، وأنهما مصدَرُ التَّلَقِّي عند أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات، ناسَبَ أنْ أذكُرَ في هذا الفصلِ والذي يليه السبيلَ الصَّحيحَ في فهمِ نُصُوصِ الكتابِ والسنة.

وقد سلكَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في نُصُوصِ الصِّفَات مَسْلَكَ أئمَّة السَّلَفِ في إجْرَاءِ النُّصُوصِ الشَّرعيَّةِ على ظاهرِها، ويدُلُّكَ على ذلك أقوالُه، وَمَا تَضمَّنَتهُ كُتُبُهُ:

قال - رحمه الله - : ((فَمَذهَبُ السلَفِ -رضوان الله عليهم- إثباتُ الصفات وإجرَاؤُهَا على ظَاهِرِها، وَنفيُ الكيفيَّة عنها؛ لأنَّ الكلامَ في الصفاتِ فرعٌ عَنِ الكلامِ في الذَّات، وإثباتُ الذَّات إثبات وُجُودٍ لا إثبَات كيفيَّةٍ، فكذلك إثباتُ الصِّفَات. وعلى هذا مَضَى السلَفُ كُلُّهم))[1].

وقال - رحمه الله - لما سئل عن مذهب السلف: ((فَمَنْ سَبِيلُهُمْ فِي الاعْتِقَاد: الْإِيمَانُ بصفَات اللَّه تَعَالَى وَأَسْمَائه الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ وَسَمَّى بِهَا نَفْسَهُ فِي كِتَابه وَتَنْزِيله، أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُوله ﷺ، منْ غَيْرِ زِيَادَة عَلَيْهَا وَلَا نَقْصٍ منْهَا، وَلَا تَجَاوُز لَهَا، وَلَا تَفْسِيرٍ لَهَا، ولا تأويل[2] لها بِمَا يُخَالِفُ ظَاهِرَهَا، وَلَا تَشْبِيهٍ لَهَا بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِين؛

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/٤ - ٧)

(٢) التأويل: هو تفعيلٌ من آل يؤول إلى كذا إذا صار إليه، فالتأويلُ: التصيير، وأَوَّلْتُه تأويلا إذا صيَّرْتُه إليه. والتأويلُ في كتاب الله سبحانه وتعالى المرادُ به حقيقة المعنى الذي يؤول اللفظ إليه، وهي الحقيقة=

وَلَا سمَات المحدثين، بَلْ أَمرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ، وَرَدُّوا عِلْمَهَا إِلَى قَائِلِهَا؛ وَمَعْنَاهَا إِلَى الْمُتَكَلِّمِ بِهَا.

... **وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَهُمْ مَا ذَكَرْنَاهُ:** أَنَّهُمْ نَقَلُوا إِلَيْنَا الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ، وَأَخْبَارَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَقْلَ مُصَدِّقٍ لَهَا مُؤْمِنٍ بِهَا قَابِلٍ لَهَا؛ غَيْرَ مُرْتَابٍ فِيهَا؛ وَلَا شَاكٍّ فِي صِدْقِ قَائِلِهَا، وَلَمْ يُفَسِّرُوا مَا يَتَعَلَّقُ بِالصِّفَاتِ مِنْهَا وَلَا تَأَوَّلُوهُ، وَلَا شَبَّهُوهُ بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ؛ إِذْ لَوْ فَعَلُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَنُقِلَ عَنْهُمْ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُكْتَمَ بِالْكُلِّيَّةِ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ التَّوَاطُؤُ عَلَى كِتْمَانِ مَا يُحْتَاجُ إِلَى نَقْلِهِ وَمَعْرِفَتِهِ؛ لِجَرَيَانِ ذَلِكَ فِي الْقُبْحِ مَجْرَى التَّوَاطُؤِ عَلَى نَقْلِ الْكَذِبِ وَفِعْلِ مَا لَا يَحِلُّ))(١).

وقال - رحمه الله - : ((وأما السلفيَّةُ فَعَلَى ما حكاهُ الخطابي(٢) وأبو بكر الخطيب(٣)

=الموجودَةُ في الخارج، فإنَّ الكلامَ نوعان: خبر وطلب. فتأويلُ الخبر هو الحقيقَةُ، وتأويل الوعدِ والوعيد هو نفسُ الموعود والمتوعَّد به، وتأويل ما أخبر الله به من صفاته وأفعاله نفسُ ما هو عليه سبحانه، وما هو موصوفٌ به من الصفات العلى، وتأويلُ الأمرِ هو نفسُ الأفعالِ المأمور بها وأما التأويلُ في اصطلاح أهلِ التفسير والسلف من أهل الفقه والحديث، فمرادهم به معنى التفسير والبيان. وأما المعتزلةُ والجهمية وغيرُهم من فرق المتكلمين فمرادُهُم بالتأويلِ صرفُ اللفظِ عن ظاهره وحقيقته إلى مجازه، وما يخالف ظاهره، وهذا هو الشائعُ في عرف المتأخرين من أهل الأصول والفقه . انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (١/ ٨٠) والصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ١٧٥ -١٧٨)

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢ -٣)

(٢) هو: حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي أبو سليمان . كان ثقة متثبتا من أوعية العلم، والخطابي ممن يقول بأنه لا يقوم بذات الله ما يتعلق بالمشيئة توفي: ٣٨٨هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ١٠١٨ -١٠٢٠) ومنهاج السنة (٢/ ٣٧٩)

(٣) هو: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبو بكر. قال ابن ماكولا: ((كان الخطيب آخر الأعيان ممن شاهدناه معرفة وحفظا وإتقانا وضبطا لحديث رسول الله ﷺ)) ولد: ٣٩٢هـ توفي: ٤٦٣هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ١١٣٥ -١١٤٦)

وغيرهما، قالوا: مَذْهَبُ السَّلَف إجْرَاءُ أَحَاديث الصِّفَات وَآيَات الصِّفَات عَلَى ظَاهِرِهَا، مَعَ نَفْيِ الْكَيْفِيَّة وَالتَّشْبيه عَنْهَا؛ فَلَا نَقُولُ: إنَّ مَعْنَى الْيَد الْقُدْرَةُ، وَلَا إنَّ مَعْنَى السَّمْعِ الْعلْمُ؛ وَذَلكَ أَنَّ الْكَلَامَ في الصِّفَات فَرْعٌ عَلَى الْكَلَامِ في الذَّات يُحْتَذَى فيه حَذْوُهُ، وَيُتَّبَعُ فيه مثَالُهُ، فَإِذَا كَانَ إثْبَاتُ الذَّات إثْبَاتَ وُجُود لَا إثْبَاتَ كَيْفيَّةٍ فَكَذَلكَ إثْبَاتُ الصِّفَات إثْبَاتُ وُجُود لَا إثْبَاتُ كَيْفيَّة.

فقد أخبرك الخطابي والخطيب - وَهُمَا إمَامَان منْ أَصْحَاب الشَّافعيِّ مُتَّفَقٌ عَلَى علْمهمَا بالنَّقْلِ وَعلْمُ الخطابي بِالْمَعَانِي - أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ إجْرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا مَعَ نَفْيِ الْكَيْفِيَّة وَالتَّشْبيه عَنْهَا.

واللهُ يَعلَمُ أني قد بالَغْتُ في البحْثِ عَن مَذاهِبِ السلَفِ فَمَا عَلِمْتُ أَحَدا منهم خَالَفَ ذلك))[1].

ومما سبَقَ نقلُهُ يتبيَّنُ تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدَة، وهي قاعدَةٌ عظيمَةٌ من القواعِدِ التي بنى عليها أهلُ السنة والجماعة منهَجَهُم في بابِ الأسماء والصفات، وهي من أهمِّ القواعد في باب الأسماءِ والصفات.

ومضمونها: وُجُوبُ إثبات نصوصِ الصفَات على ما يتبادَرُ إلى العَقلِ السَّليمِ مِنَ المعاني، منْ غيرِ تمثيلٍ، ولا صرف لها عن ظاهرِها؛ لأنَّ القرآنَ نَزَلَ بلسان عربيٍّ مبين.

فالواجِبُ أن تُجرَى النصوصُ على ما تقتضيه اللغةُ العربيَّةُ، كما يجبُ حملُ الآياتِ القرآنيَّة والأحاديث النبويَّة على عادَة العَرَبِ في الكلامِ، ومفهُومها في الخطَابِ، فلا يَصِحُّ العدول عن مَعهُودِ العرَبِ في خطابها إلى شَوَاذِّ اللغة، وَوَحْشيِّ الألفاظِ، وغرَائبِ الكلام، بل الواجُبُ إجراءُ النصوصِ على ظاهِرِها.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧٧/٣٣)

ثم إنَّ الظاهرَ لو كان غير مُرَادٍ - كما يدَّعيه أهلُ الكلام - لجاء البيانُ مِن عند النبي ﷺ ؛ إذ تأخيرُ البيانِ عنْ وَقتِ الحاجَة ممتنعٌ، خصوصاً معَ كثرةِ النصوصِ الوارِدَة في باب الأسماءِ والصفَات وَتَنَوُّعِها، و لم يأْت نصٌّ واحدٌ يَصرِفُها عن ظَاهِرِها؛ بل كَانَ الأعرابيُّ يأتي إلى النبيِّ ﷺ فيُخبِرهُ النبيُّ ﷺ بنصُوصِ الصفَات مُعتَمدا في بيانِ معاني تلك النصوص إلى ما يَتَبَادَرُ إلى ذِهنِ ذلك السامعِ مِن لسانِهِ العربيِّ، ولا يَصرِفُها له عن ظاهِرِها.

وهذا مما يَدُلُّ دلالةً قطعيَّةً على أنَّ الواجِبَ هو إجراءُ النصوصِ على ظاهِرِها.

مثالُ هذه القاعدة: وَصَفَ اللهُ نفسَهُ بأنَّ له يدَيْن قال تعالى: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾[1]

فلو قيل: إنَّ المرادَ باليدين النعمَةُ أو القوَّةُ، لكان في ذلك صرفٌ للفْظ عن ظاهره المتبادِرِ منه، مع أنَّ الواجِبَ هو إجراءُ النصوصِ على ظاهِرِها، وذلك بأنْ يُقالَ: لله يدانِ حقيقيَّتانِ

تليقانِ به جل وعلا من غيرِ تحريفٍ[2] ولا تمثيلٍ.

---

(١) سورة المائدة آية: ٦٤

(٢) التحريف: في اللغة هو: التغيير. وفي الاصطلاح: تغيير النص لفظا، أو معنى. والتغيير اللفظي هو العدول به عن جهته إلى غيرها إما بزيادة، أو نقصان، أو تغيير حركة إعرابية، أو غير إعرابية، والتغيير اللفظي قد يتغير معه المعنى وقد لا يتغير.

فهذه ثلاثة أقسام:

١- تحريف لفظي يتغير معه المعنى.

٢- تحريف لفظي لا يتغير معه المعنى.

٣- تحريف معنوي وهو: العدول بالمعنى عن وجهه وحقيقته وإعطاء اللفظ معنى لفظ آخر، كتحريف=

وعلى هذه القاعِدَةِ جرَى إجماعُ الأئمة، وهذا أيضا يدلُّ دلالَةً قطعيَّةً على أنَّ نصوصَ الصفاتِ يجب إجراؤُها على ظاهِرِها.

وبعد أنْ ظهر معنى هذه القاعدة واتَّضَحَ، يجدر التنبيه إلى: أنَّ لفظَ الظاهِرِ في عُرفِ المتأخِّرينَ قد صار فيه اشتراكٌ واشتباهٌ.

فإنَّ الظاهرَ إن أريدَ به: الظاهرُ الذي هو مِن خصائصِ المخلوقين حتى يُشبَّه اللهُ بخلقِه، فهذا ضلالٌ، بل يجب القطعُ بأنَّ اللهَ تعالى ليس كمثلِه شيءٌ لا في ذاته، ولا في صفاتِه، ولا في أفعَالِه.

وأما إنْ أريدَ بإجرائه على ظاهره: الظاهرُ الذي هو الظاهرُ في عُرفِ سلفِ الأمَّة، بحيث لا يُحرَّفُ الكَلِمُ عن مواضِعِه، ولا يُلحَدُ في أسماءِ اللهِ تعالى، ولا يُفَسَّرُ القرآنُ والحديثُ بما يخالفُ تفسيرَ سَلَفِ الأمة وأهلِ السنة، بل يُجرَى ذلك على ما اقتَضَتْهُ النصوصُ، وَتَطَابَقَ عليه دلائلُ الكتابِ والسنة، وأجمعَ عليه سلفُ الأمة، فهذا مصيبٌ في ذلك، وهو الحقُّ .[1]

وقد انقسَمَ المخالفون لهذه القاعدة إلى أربعة أقسامٍ:

القسمُ الأول: مَن جَعَلُوا الظاهِرَ المتبادِرَ مِن نصوصِ الصفاتِ التمثيلَ، وَأَبقَوْا دلالَتَها على ذلك، **وهؤلاء هم المشبهة**[2].

= معنى اليدين إلى القوة والنعمة انظر: لسان العرب لابن منظور (١٢٩/٣) ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١٦٥/٣) ومختصر الصواعق للموصلي (٩٣٦/٣ -٩٣٧) وفتح رب البرية للشيخ ابن عثيمين (ص١٨)

(١) انظر: التسعينية (٥٤٦/٢)

(٢) المشبهة: هم الذين شبَّهوا صفاتِ الله بصفات خلقه، فقالوا: يد الله كيد المخلوقين، وسمعه كسمعهم. وهذا التشبيهُ عندهم هو في الجنسِ، وإن كان المشبه أكبَرَ مقدارا من المشبه به؛ إذ لا يقول أحد إلا أنه=

ولا شكَّ أنَّ مذهَبَهُم باطلٌ؛ وذلك لما فيه من جنايَةٍ على النصوصِ الشرعيَّةِ، وتعطيلٍ لها، وهو خلافُ ما أمَرَ اللهُ به وأرشَدَ إليه في قوله جل ذكره: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[1]

فإن قال المشبه: لا أَعقِلُ علما ويدا إلا من جنسِ علمٍ وَيَدِ المخلوقِ.

قيل له: فكيف تعقلُ ذاتا من غيرِ جنسِ ذواتِ المخلوقين.

وقد أنكَرَ مذهبَهم أئمةُ السلف[2]، **بل كفَّروا مَن يقولُ بهذا القَولِ**[3].

القسمُ الثاني: مَن نَفَوْا الظاهِرَ المتبادِرَ مِن نصوصِ الصفاتِ، **وهؤلاء هم المعطلة.**

ولهم في ذلك مسلكان:

المسلك الأول: التأويل؛ وذلك بِصَرْفِ النصوصِ الشرعيَّة عن ظاهِرِها المتبادِرِ إلى الذِّهْنِ منها مع تعيينِهِم للمعنى الذي صُرِفَ النَّصُّ إليه، فيَتَأَوَّلُون النصوصَ ويُعيِّنُون المرادَ، كتأويلِهِم لمعنى الاستواء الوارِدِ في النصوصِ بالاستيلاء. **وهؤلاء يُعرَفُون بأهل التأويل.**

المسلك الثاني: التفويضُ؛ وذلك بزعمِهِم أنَّ النصوصَ الشرعيَّةَ المتعَلِّقَةَ بالصفاتِ

=أكبر. والمشبهَةُ مفترقون على أصنافٍ شتى، وأولُ ظهورِ التشبيه صادرٌ عن أصناف من الروافض الغلاة. انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص٢٢٥) والصفدية (٣١٣/٢ ٣١٤) وبيان تلبيس الجهمية (٢٨٥/١)

(١) سورة الشورى آية: ١١

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١١٣/٥ -١١٤) وانظر للرد عليهم مجموع الفتاوى (١١٤/٥ -١١٥) والقواعد المثلى للشيخ ابن عثيمين (ص٨١ -٨٢)

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي(٥٨٧/٣)

لا يُعلَمُ معناها مع نفيِهم للظاهِرِ المتبادِرِ منها، فيقولون: اللهُ أعلَمُ بما أرادَ من نُصُوصِ الصفَاتِ، لكنا نعلم أنه لم يُرِدْ بها ظاهِرها. **وهؤلاء يُعرَفُون بالمفوضة.**[1]

والذي جَرَّ المعطلَة لنفيِ الظاهِرِ هو ظَنُّهُم: أنَّ ظواهِرَ نُصُوصِ الصفَاتِ يقتَضِي التمثيلَ، والتمثيلُ لا يليقُ بالله، فَنَفَوْا الظاهِرَ المتبادِرَ من نصوصِ الصفَاتِ لذلك.

قال أبو المعالي الجويني في تقرير أن ظاهر النصوص يقتضي التمثيل: ((فإنْ قيلَ: هَلا أجْرَيْتُم الآية – يعني: قوله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ ﴾[2] – على ظاهِرِها مِن غيرِ تَعَرُّضٍ للتأويل، مصيرا إلى أنها مِنَ المتَشَابهات التي لا يَعلَمُ تأويلَهَا إلا الله. قلنا: إنْ رَامَ السائِلُ إجرَاءَ الاستوَاءِ على ما يُنبِئُ عنه في ظاهِرِ اللسان، وهو: الاستِقرَارُ، فهو التِزَامٌ للتَّجسيم[3]، وإنْ تَشَكَّكَ في ذلك كان في حُكمِ المصَمِّم على اعتقَادِ التجسيمِ، وإنْ قَطَعَ باستحالَة الاستقرارِ، فقد زَالَ الظاهِر، والذي دعا إليه مِن إجرَاءِ الآيةِ على ظاهِرِهَا لم يَستَقِمْ له، وإذا أُزيلَ الظاهِرُ قطعا فلابد بَعدَه في حملِ الآية على محمَلٍ مستقيمٍ في العُقُولِ مُستَقِرٍ في موجب الشرْعِ))[4].

وقال الرازي: ((بيانُ أنَّ جميعَ فِرَقِ الإسلام مُقرُّونَ بأنَّه لابُدَّ مِنَ التأويل في بعضِ ظواهِرِ القرآنِ والأخبَارِ.

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٥/١١٦)

(٢) سورة طه آية: ٥

(٣) هذا مسلكٌ يسلُكُهُ نفاةُ الصفات، فيجعلون كلَّ ما يُذكرُ من صفاتِ الكمال الثبوتية مستلزما لكونه جسما، ولا ينتفي ما يسمونه تجسيما إلا بالتعطيلِ المحض، ولهذا كلُّ مَن نفى شيئا قال لمن أثبته مجسِّما. انظر: منهاج السنة لشيخ الإسلام (٢/٢١٣) وقد ردَّ على هذا المسلك شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته التدمرية (ص ١٣٢– ١٣٦) بكلام لا مزيدَ عليه.

(٤) الإرشاد للجويني (ص٤١ – ٤٢)

أما في القرآنِ فبَيَانُهُ في وجوهٍ :

الأول : هو أنَّه وَرَدَ في القرآنِ ذكرُ الوَجه، وذِكرُ العينِ، وذِكرُ الجنبِ الواحدِ، وذكرُ الأيدِي، وذِكرُ السَّاقِ الواحدَة. فلو أَخَذْنَا بالظَّاهِرِ، يَلزَمُنَا إثبَات شخصٍ له وجهٌ واحِدٌ. وعلى ذلك الوجهِ أَعينٌ كثيرةٌ. وله جَنبٌ واحدٌ، وعليه أيدٍ كثيرة، وله ساقٌ واحِدَةٌ. ولا نرى في الدنيا شخصاً أقبحَ صورةً من هذه الصورةِ المتخيلَةِ، ولا أعتقد أنَّ عاقلاً يرضى بأن يَصِفَ ربَّه بهذه الصفة...))[1].

وقال أيضا: ((واعلم: أنَّ النصُوصَ مِنَ القرآن لا يمكن إجراؤُها على ظاهرهَا لوجوه:

الأول: إنَّ ظاهرَ قوله تعالى : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴿٣٩﴾ ﴾[2] يقتضي أنْ يَكُونَ موسى عليه السلام مُستَقِرًّا على تلك العينِ مُلتَصِقاً بها. مُستَعلِياً عليها. وذلك لا يقولُهُ عاقلٌ...))[3].

وفي الرَّدِّ على المسلكِ الأوَّل من مسالك التعطيل؛ يقول ابن القيم: ((امتازَ المؤوِّلُ بتلاعُبِه بالنُّصُوصِ، وانتهاكِهِ لحُرمَتِها، وإساءَةِ الظنِّ بها، ونسبَةِ قائلها إلى التَّكَلُّمِ بما ظاهِرُهُ الضلالُ والإضلالُ، **فجمَعُوا بين أربعَة محاذير**:

اعتقَادُهُم أنَّ ظاهرَ كلامِ اللهِ ورسُولِه ﷺ المحالُ الباطِلُ، فَفَهِمُوا التشبيهَ أوَّلا ثم انتَقَلُوا عنه إلى **المحذور الثاني**: وهو التعطيلُ فعَطَّلُوا حقائقَها؛ بناءً مِنهم على ذلك

(١) أساس التقديس (ص ١٠٥)

(٢) سورة طه آية: ٣٩

(٣) أساس التقديس (ص ٩٦)

الفَهمِ الذي يليقُ بهم ولا يليقُ بالربِّ جَلَّ جَلالُهُ .

المحذور الثالث: نسبَةُ المتكلِّمِ الكامِلِ العلم، الكامِلِ البيان، التَّامِ النصحِ إلى ضِدِّ البيانِ والهدى والإرشاد، وإنَّ المتحيِّرين المتهوِّكين أجادوا العبارَةَ في هذا الباب وعبَّرُوا بعبارَةٍ لا توهِمُ مِنَ الباطِلِ ما أوهمَتْهُ عبارَةُ المتكلمِ بتلك النصوص، ولا ريبَ عند كلِّ عاقِلٍ أن ذلك يتضمن أنهم كانوا أعلَمَ منه، أو أفصَحَ، أو أنصَحَ للناسِ.

المحذور الرابع: تلاعُبُهُم بالنصوصِ وانتهاكُ حرماتها، فلو رَأَيْتَها وهم يَلُوكُونَها بأفواهِهِم وقد حلَّتْ بها المثلات، وتلاعَبَتْ بها أمواجُ التأويلات، وتقَاذَفَتْ بها رياحُ الآراءِ، واحْتَوَشَتْهَا رماحُ الأهواء، ونادَى عليها أهلُ التأويلِ في سُوقِ مَنْ يزيدُ، فَبَذَلَ كلٌّ واحِدٍ في ثمنها من التأويلات ما يريدُ، فلو شاهَدتَها بينهم وقد تخطَّفَتْها أيدي الاحتمالات، ثم قُيِّدَتْ بعدَ مَا كانت مطلقَةً بأنواع الإشكالات، وَعُزِلَت عن سلطَنَةِ اليقِين، وَجُعِلَت تحت حُكمِ تأويلِ الجاهلين))[1].

وأما في الردِّ على المسلك الثاني من مسالك التعطيل، فيقول شيخ الإسلام ابن تيمية: ((وأما التفويضُ: فإنَّ مِنَ المعلومِ أنَّ اللهَ تعالي أَمَرَنا أنْ نَتدبَّر القرآنَ، وَحَضَّنا على عقلِهِ وفهمِهِ، فكيف يجوزُ مع ذلك أنْ يُراد منا الإعراض عن فهمِهِ ومعرفتِهِ وعقلِهِ ؟

وأيضا فالخطابُ الذي أريدَ به هُدانا والبيان لنا، وإخراجنا من الظلمات إلي النور، إذا كان ما ذكر فيه من النصوص ظاهِرُهُ باطلٌ وكفرٌ، ولم يُرِدْ منا أن نَعرِفَ لا ظاهِرَهُ ولا باطِنَهُ، أو أريدَ منا أنْ نعرِفَ باطِنَهُ من غيرِ بيانٍ في الخطاب لذلك، فعلى التقديرين لم نخاطَبْ بما بُيِّنَ فيه الحقُّ، ولا عَرَفنا أنَّ مدلولَ هذا الخطاب باطلٌ وكفرٌ.

---

(١) الصواعق المرسلة لابن القيم (١/٢٩٦ - ٢٩٧)

وحقيقةُ قولِ هؤلاء في المخاطِب لنا: أنه لم يُبَيِّنْ الحقَّ ولا أوضحه، مع أمرِهِ لنا أنْ نعتقدَهُ، وأنَّ ما خاطَبَنا به وأمَرَنا باتباعِه والردِّ إليه لم يُبَيِّن به الحقَّ ولا كشَفَهُ، بل دلَّ ظاهِرُهُ على الكفرِ والباطِلِ، وأرادَ منا أن لا نفهَمَ منه شيئا، أو أنْ نفهَمَ منه ما لا دليلَ عليه فيه.

وهذا كلُّه مما يُعلَمُ بالاضطرارِ تنـــزيهُ اللهِ ورسولِهِ ﷺ عنه، وأنَّه مِن جنسِ أقوالِ أهلِ التَّحريفِ والإلحادِ))[1].

القسم الثالث: قوم يقولون: يجوزُ أنْ يكونَ ظاهرُها المرادَ اللائق بجلال الله، ويجوزُ أن لا يكون المرادُ صفَةَ اللهِ، ونحو ذلك، **وهذه طريقَةُ كثيرٍ من الفقهاء، وغيرِهم.**

القسم الرابع: قومٌ يُمسِكُونَ عن هذا كلِّه، ولا يزيدونَ على تلاوَةِ القرآنِ، وقراءَةِ الحديثِ مُعرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات.[2]

وأختمُ هذا المبحثَ بكلامٍ رصينٍ ماتعٍ للعلَّامة الأصولي المفسر محمد الأمين الشنقيطي – في سياق ردِّه على المتكلمين الذين جعلوا الظاهرَ المتبادرَ إلى الذِّهنِ مِنَ النصِّ الشَّرعيِّ هو مشابهة صفات المخلوقين، فقالوا: يجبُ علينا أن نصرِفَه عن ظاهِرِه إجماعا، وأن الذي أدَّاهُم إلى هذا القول هو: تَنَجُّسُ قلوبِهم بِقَذَرِ التشبيه بينَ الخالِقِ والمخلوق – حيث قال: ((اعلمْ أولاً : أنَّه غَلِطَ في هذا خلقٌ لا يُحصى كثرة مِنَ المتأخرين، فَزَعَمُوا أنَّ الظاهرَ المتبادرَ السابقَ إلى الفهمِ من معنى الاستواءِ واليدِ مثلا في الآياتِ القرآنية، هو: مشابَهَةُ صفاتِ الحوادِثِ . وقالوا : يجبُ علينا أن نصرِفَهُ عن

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/٢٠١ - ٢٠٢)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/١١٧)

ظاهرِهِ إجماعاً؛ لأنَّ اعتقَادَ ظاهرِه كُفرٌ؛ لأنَّ مَن شبَّهَ الخالقَ بالمخلوق فهو كافِرٌ، ولا يخفى على أدنى عاقِلٍ أنَّ حقيقةَ معنى هذا القولِ أنَّ اللهَ وَصَفَ نفسَهُ في كتابه بما ظاهِرُهُ المتبادر منه السابق إلى الفهم الكفر باللهِ والقول فيه بما لا يليقُ به ﷻ.

والنَّبيُّ ﷺ الــذي قيل له ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[1] لم يُبَيِّنْ حَــرفاً واحداً من ذلك مَعَ إجماعِ مَن يُعتَدُّ به من العلماءِ على أنه ﷺ: لا يجوزُ في حقِّه تأخيرُ البيانِ عـــن وَقت الحاجَة إليه، وَأحرَى في العقائد، ولا سيما ما ظاهِرُهُ المتبادرُ منه الكفرُ والضلالُ المبينُ، حتى جاء هؤلاء الجهلَةُ من المتأخرين، فزَعَمُوا أنَّ اللهَ أطلَقَ عــلى نفسِهِ الوصف بما ظاهِرُهُ المتبادرُ منه لا يليق، والنَّبيُّ ﷺ كتمَ أنَّ ذلك الظاهِرَ المتبادِرَ كفرٌ وضلالٌ يجب صرفُ اللفظ عنه، وكلُّ هذا من تلقاءِ أنفسِهِم مِن غيرِ اعتمَاد على كتابٍ أو سنة، سُبْحَانَكَ هذا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ.

ولا يَخفَى أنَّ هذا القولَ مِن أكبَرِ الضلالِ، وَمِن أعظمِ الافتراءِ على اللهِ جل وعلا ورسولِهِ ﷺ.

والحقُّ الذي لا يشُكُّ فيه أدنى عاقل أنّ كلَّ وَصْفٍ وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ، أووَصَفَهُ به رسولُهُ ﷺ فظاهِرُهُ المتبادِرُ منه السابقُ إلى فهمِ مَن في قلبِهِ شيءٌ من الإيمان، هو التنـــزيهُ التّامُ عن مشابهة شيءٍ من صفات الحوادثِ.

فَبمُجَّرد إضافَة الصفَة إليه جل وعلا يتبادَرُ إلى الفهمِ أنَّه لا مناسَبَةَ بينَ تلك الصفَة الموصوف بها الخالق، وبين شيءٍ من صفات المخلوقين.

وَهَل يُنكرُ عاقِلٌ أنَّ السابِقَ إلى الفَهمِ المتبادِرَ لكلِّ عاقلٍ هو: منافاة الخالقِ للمخلوق في ذاتِهِ، وجميعِ صفاته، لا، واللهِ لا يُنكرُ ذلك إلا مكابرٌ.

---

(١) سورة النحل آية: ٤٤

والجاهلُ المفتري الذي يزعُمُ أنَّ ظاهرَ آياتِ الصفَاتِ لا يليقُ بالله؛ لأنَّه كفرٌ وتشبيهٌ، إنما جرَّ إليه ذلك تنجيسُ قلبه بِقَذَرِ التشبيهِ بينَ الخالق والمخلوق، فأدَّاهُ شؤمُ التشبيهِ إلى نَفيِ صفاتِ الله جل وعلا، وَعَدَمِ الإيمانِ بها مع أنَّه جل وعلا هو الذي وَصَفَ بها نفسَهُ، فكانَ هذا الجاهلُ مُشَبِّها أولا، وَمُعَطلا ثانياً، فارتَكَبَ ما لا يليق بالله ابتداءً وانتهاءً، ولو كان قلبُهُ عارفاً بالله كما ينبغي، مُعَظِّماً لله كما ينبغي، طَاهِراً من أقذارِ التشبيهِ لكانَ المتبادرُ عنده السابقُ إلى فهمه: أنَّ وَصفَ اللهِ جلا وعلا بالغٌ منَ الكمَالِ والجلالِ الثابتَة للهِ في القرآنِ والسنَّةِ الصَّحيحَةِ، مع التنـــزيهِ التَّامِّ عن مشابهةِ صفَاتِ الخلقِ، على نحو قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[1].

فَتحَصَّلَ من جميعِ هذا البحثِ أنَّ الصفاتِ مِن بابٍ واحِدٍ، وأنَّ الحقَّ فيها مُتَركِّبٌ من أمرين :

الأول : تنـــزيهُ الله جل وعلا عن مشابهَة الخلقِ .

والثاني : الإيمانُ بكلِّ ما وَصَفَ به نفسَهُ، أو وَصَفَهُ به رسولُهُ ﷺ إثباتاً أونفياً))[2].

(١) سورة الشورى آية: ١١

(٢) أضواء البيان للشيخ الشنقيطي (٢/٣٧٥ - ٣٧٨)

المبحث الثاني

أقوال السلف في تقرير قاعدة

{ وُجُوبُ إِثْبَاتِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَإِجْرَائِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا }

إنَّ أقوالَ أئمة السلفِ في تقرير هذه القاعِدَة كثيرةٌ جدًّا، حيثُ إنَّ مَن اطَّلَعَ على الآثارِ الوارِدَةِ في هذا البابِ عَلِمَ يقينا أنها كانت مَوضعَ اهتمامٍ كبيرٍ مِن أئمَّة السلف، كيف لا، وهذه القاعِدَةُ تعتَبَرُ مِن أهمِّ القواعِدِ في الفيصَلِ بينَ أهلِ السنة ومخالِفيهم مِن أهلِ الكلامِ.

وفيما يلي عرضٌ لأقوالِ أئمةِ السلفِ في تقريرِ ما قرَّره شيخ الإسلام ابنُ تيمية من وُجوبِ إجراءِ النصوصِ على ظاهِرِها:

[عبد الله بن عمر (٨٤هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عمر ﷺ : ((خَلَقَ اللهُ أربعَةَ أشياء بيده: آدمُ، والعرشُ، والقلمُ، وجناتُ عدن. ثم قال لسائر الخلق: كُن فكان))(١).

فقد أثبَتَ ابنُ عمر ﷺ اليَدَ لله حقيقةً على ما يقتضيه اللسانُ العربيُّ، وَأجرَاها على ظاهِرِها ولم يحمِلْها على المجازِ فَيُؤَوِّلها على غيرِ حقيقَتِها، كما أنَّه أثبَتَ أنه ﷻ خَلَقَ بها حقيقةً أربعَةَ أشياء دون بقيَّةِ خلقِهِ سبحانه، وهذا مما يدلُّ على أنَّه يُقررُ وجوبَ إثباتِ النصوصِ وإجرائها على ظاهِرِها.

---

(١) أخرجه الدارمي في نقض عثمان على المريسي (ص٩٨) والآجري في الشريعة (١١٨٢/٣) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤٧٧/٣) من طرق عن عبيد المكتب عن مجاهد عن ابن عمر به. والأثر صحيح، وقد جود إسناده الذهبي في العلو للعلي العظيم (٦٣٨/١)

[أبو العالية الرياحي (٩٣هـ)]

قال الإمام أبو العالية[١] -رحمه الله- عند قوله تعالى: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[٢]: ((ارتفع))[٣].

[مجاهد بن جبر (١٠٣هـ)]

وقال الإمام مجاهد[٤] -رحمه الله- ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾: ((علا))[٥]

أثبتَ الإمامان أبو العالية ومجاهد نصوصَ الصفَاتِ وأجرَاها على ظاهِرِها، مِن غير تكييفٍ ولا تمثيلٍ، فَفَسَّرا الاستواءَ على ظاهرِهِ بالارتفاعِ والعلُوِّ، وهو مُقتَضَى اللسانِ العربيِّ.

[أبو عبد الله عكرمة مولى ابن عباس (١٠٤هـ)]

---

(١) هو: رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي. قال أبو العالية: ((كان ابن عباس يرفعني على سريره وقريش أسفل منه، ويقول: هكذا العلم يزيد الشريف شرفا، ويجلس المملوك على الأسرَّة)) توفي: ٩٣هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١/٦١ - ٦٢)

(٢) سورة البقرة آية:٢٩

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقا في كتاب التوحيد باب (عَلَى ٱلْمَآءِ) (ص١٢٧٦)

(٤) هو: مجاهد بن جبر المكي أبو الحجاج. قال مجاهد: ((عرضتُ القرآنَ على ابن عباس ثلاث عرضات، أقِفُ عند كل آية، أسأله فيم نزلت؟ وأين نزلت؟ وكيف كانت؟)) توفي: ١٠٣هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١/٩٢ - ٩٣)

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقا في كتاب التوحيد باب (عَلَى ٱلْمَآءِ) (ص١٢٧٦)

وقال الإمام عكرمة[1]- رحمه الله - : ((﴿ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾[2] يعني اليدين))[3].

[عبد الله بن أبي مليكة (١١٧هـ)]

وسئل ابن أبي مليكة[4] عن يَدِ الله: أواحدةٌ أو اثنتان؟ قال: بل اثنتان.[5]

فقد قرَّر الإمامان عكرمة وابن أبي مليكة أنَّ اليَدَ تثبتُ للهِ حقيقَةً، وتُجرَى على ظاهِرِها، ولهذا لما سئل ابن أبي مليكة عن اليَدِ أواحدة أم اثنتان قال: اثنتان.

[حماد بن زيد (١٧٩هـ)]

وسئل الإمام حماد بن زيد عن حديث ((ينــزِلُ اللهُ عز وجل إلى السماء الدنيا)) قال: ((حَقٌّ، كلٌّ ذلك كيفَ شاءَ))[6].

فقد بيَّن الإمام حماد -رحمه الله- أنَّ إثباتَ النــزولِ للهِ عز وجل حقٌّ على ما يقتضيه اللسانُ العربيُّ الذي نزَلَ به القرآنُ، وهذا حقيقَةُ إجراءِ النصوصِ على ظاهِرِها.

---

(١) هو: عكرمة القرشي الهاشمي مولى ابن عباس أبو عبد الله. قال الشعبي: ((ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة)) توفي: ١٠٤هـ انظر: تهذيب الكمال للمزي (٥/٢٠٩ - ٢١٦)

(٢) سورة المائدة آية: ٦٤

(٣) أخرجه الدرامي في نقض عثمان على المريسي (١٢٢) عن نعيم بن حماد عن الفضل بن موسى عن حسين بن واقد عن يزيد النحوي به. ورواته ثقات عدا نعيم قال فيه ابن حجر كما في التقريب (ص٦٥٥): ((صدوق يخطئ كثيرا))

(٤) هو: عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة أبو بكر.قال أبو حاتم: ((ثقة)) وقال ابن أبي مليكة: ((أدركت ثلاثين من الصحابة)) توفي: ١١٧هـ انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٢/٣٧٩)

(٥) أخرجه الدرامي في نقض عثمان على المريسي (١٢٢ - ١٢٣) عن سعيد بن أبي مريم عن نافع الجمحي به. وسنده صحيح

(٦) أخرجه ابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/٢٠٣ - ٢٠٤) وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥/٣٧٦) من طريق ابن بطة بمعناه وصححه

[وكيع بن الجراح ١٩٧هـ)]

قال الإمام وكيع - رحمه الله - : ((نُسَلِّمُ هذه الأحاديثَ كما جاءَتْ، ولا نقولُ فيها مثل كذا، ولا كيف كذا، يعني مثلَ حديثِ ابنِ مسعود رضي الله عنه ((ويجعَلُ السموات على إصبعٍ والجبالَ على إصبعٍ))[1]

وحديثِ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: ((قلب ابن آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن)) [2] ونحوها مِنَ الأحاديثِ))[3].

قرَّر الإمامُ وكيع -رحمه الله- أنَّ أحاديثَ الصفَاتِ تُمَرُّ كما جَاءَت، فَتُجْرَى على ظاهِرها بلا مثل ولا كيف.

[سفيان بن عيينة (١٩٨هـ)]

وسئل الإمام سفيان بن عيينة - رحمه الله - عن هذه الأحاديثِ التي تُرْوَى في الرؤيةِ فقال: ((حقٌّ، نروِيها كما سمعناها))[4].

فقد قرَّر الإمامُ ابن عيينة ما قرَّره الإمام حماد رحمه الله من أنَّ إثباتَ الصفَاتَ لله حقٌّ على ما يقتضيه اللسانُ العربيُّ الذي نَزَلَ به القرآنُ، وهذا يدُلُّ على أنهم يأخذُونَ منْ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير باب قوله تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ﴾ (ص٨٤٨)ح ٤٨١١ ومسلم في كتاب صفات المنافقين باب صفة القيامة والجنة والنار (ص١٢١٤)ح ٧٠٤٧

(٢) أخرجه مسلم في كتاب القدر باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء (ص١١٥٦)ح ٦٧٥٠

(٣) أخرجه عبد الله في السنة (٢٦٧/١) وابن بطة في الإبانة (٢٧٨/٣) من طريق أحمد بن إبراهيم الدورقي به. وأحمد الدورقي ثقة حافظ كما قال عنه ابن حجر في التقريب (ص٩٩) فالأثر صحيح

(٤) أخرجه ابن منده في كتاب التوحيد (٣٠٨/٣) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٥٥٧/٣) والذهبي في العلو (١٠٢٢/٢) جميعهم من طريق محمد بن سليمان المصيصي به. والمصيصي ثقة كما قال ابن حجر في التقريب (ص٥٦١) فالأثر صحيح

مشكاة واحدَة.

[الوليد بن مسلم (١٩٥هـ)]

وعن الوليد بن مسلم[١]- رحمه الله- قال: ((سألتُ الأوزاعيَّ، والثوريَّ، ومالكَ بنَ أنس، والليثَ بن سعد[٢] : عن الأحاديثِ التي فيها الصفات ؟ فَكُلُّهُم قال : أمِرُّوها كما جَاءَتْ بلا كيف))[٣].

نَقَلَ الإمامُ الوليد -رحمه الله- نقلَ المقرِّ عن أئمَّة الدنيا في زمانِهم الأوزاعيِّ، والثوريِّ، ومالك بن أنس، والليث بن سعد أنَّ أحاديثَ الصفاتِ تُجرَى على ظاهِرِها بلا كيف.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد- رحمه الله- : لما سُئِلَ عن قومٍ يقولون لما كلَّم اللهُ عز وجل موسى لم يتكلَّمْ بصوتٍ: ((بلى، إنَّ ربَّك عز وجل تكلَّم بصوتٍ، هذه الأحاديثُ نرويها كما جاءَتْ))[٤] .

---

(١) هو: الوليد بن مسلم القرشي الدمشقي أبو العباس قال أبو مسهر: ((كان من حفاظ أصحابنا)) ولد: ١١٩هـ توفي: ١٩٥هـ انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٤/٣٢٥ - ٣٢٦)

(٢) هو: الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري. قال الإمام أحمد: ((الليث بن سعد كثير العلم، صحيح الحديث)) ولد: ٩٤هـ توفي: ١٧٥هـ انظر: تهذيب الكمال للمزي (٦/١٨٤ -١٨٩)

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/٥٨٢) والبيهقي في الاعتقاد (ص١١٤) والصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٧٠ - ٧١) كلهم من طرق عن الهيثم بن خارجة به. والهيثم قال عنه ابن حجر كما في التقريب (ص٦٧٠): ((صدوق)) فيكون الأثر حسنا
وأخرجه ابن بطة (٣/٢٤١)بلفظ"..بلا تفسير "

(٤) أخرجه عبد الله في السنة(١/٢٨٠) عن أبيه. وسنده صحيح

وقال الإمامُ أحمد أيضا لما سُئِلَ عن أحاديث الصفات:((نُمِرُّها كما جاءَتْ))[1].

صرَّح إمامُ أهلِ السنة والجماعة بأنَّ أحاديثَ الصفاتِ تُمَرُّ كما جَاءَتْ؛ وذلك بإثباتِها على ظاهِرِها بلا كيفَ ولا مِثل.

[محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)]

وقال الإمام الترمذي[2]- رحمه الله- : ((وقد قالَ غيرُ واحدٍ مِن أهلِ العلم في هذا الحديثِ - أي: حديث ((إن الله يقبل الصدقة ويأخذها بيمينه فيربيها..))[3] - وما يشبِهُ هذا من الرواياتِ مِنَ الصفاتِ، و((نزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا))[4]، قالوا: قد تَثبُتُ الروَاياتُ في هذا، ويُؤمَنُ بها ولا يُتوَهَّم، ولا يقال كيف ؟ هكذا رُوِيَ عن مالك، وسفيانَ بنِ عيينة، وعبد الله بن المبارك، أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أَمِرُّوها بلا كيف. وهكذا قولُ أهلِ العلمِ مِن أهلِ السنةِ والجماعَةِ.

وأما الجهميةُ فَأنكَرَت هذه الروايَات، وقالوا: هذا تَشبيهٌ.

وقد ذَكَرَ اللهُ عز وجل في غيرِ موضِعٍ من كتابه: اليدَ والسمعَ والبصَرَ، فَتَأَوَّلَت الجهميةُ هذه الآيات ففسَّرُوها على غيرِ ما فسَّر أهلُ العلم، وقالوا: إنَّ اللهَ لم يخلُق آدمَ بيدِهِ.

---

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣٢٧/٣) من طريق عبد العزيز عن الصيدلاني عن المروذي به. وسند ابن بطة صحيح

(٢) هو: محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي الضرير أبو عيسى. قال الحاكم: سمعت عمر بن علك يقول: ((مات البخاري، فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى، في العلم والحفظ، والورع والزهد)). ولد: ٢١٠هـ توفي: ٢٩٧هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٦٣٣/٢ -٦٣٥)

(٣) أخرجه الترمذي في جامعه كتاب الزكاة عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في فضل الصدقة (ص١٦٦)ح ٦٦٢ وقال الترمذي:((حديث حسن صحيح)).

(٤) تقدم تخريجه ١٨٢

وقالوا: إنَّ معنى اليد ههنا القُوَّة.

وقال إسحاقُ بن إبراهيم : إنما يَكُونُ التشبيهُ إذا قال: يدٌ كيدٍ أو مثل يدٍ، أو سمعٌ كسمعٍ أو مثل سمعٍ، فإذا قال سمعٌ كسمعٍ أو مثل سمعٍ فهذا التشبيهُ. وأما إذا قال كما قال الله تعالى: يدٌ وسمعٌ وبصرٌ، ولا يقول كيف، ولا يقول مثل سمعٍ ولا كسمعٍ، فهذا لا يَكُونُ تَشبيها، وهو كما قال الله تعالى في كتابه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[(١)].))[(٢)]

وقال الإمام الترمذي- رحمه الله- عند ذكره لحديث " يمين الرحمن ملأى "[(٣)] : ((وهذا حديثٌ قد رَوَتْهُ الأئمَّةُ، نُؤمِنُ به كما جَاءَ مِن غيرِ أنْ يُفَسَّرَ أو يتَوَهَّم، هكذا قال غيرُ واحدٍ منَ الأئمة منهم: الثوريُّ، ومالكُ بن أنس، وابنُ عيينة، وابنُ المبارك، أنه تُروَى هذه الأشياءُ وَيُؤْمَنُ بها، فلا يُقَال كيف))[(٤)].

نقلَ الإمامُ الترمذيُّ عن غيرِ واحدٍ من أهلِ العلم أنَّ أحاديثَ الصفَات تُمَرُّ كما جَاءَتْ على ما يقتضيه اللسانُ العربيُّ بلا مثلٍ ولا كيفَ، وهذا هو حقيقَةُ إثباتِ النصوصِ وإجرائها على ظاهرِها، كما بيَّن أنَّ الجهميَّةَ لم يُسلِّمُوا لأحاديثِ الصفات، ولم يجرُوها على ظاهرِها، وزَعَمُوا أنَّ إثباتَ النصوصِ على ظاهرِها تشبيهٌ، فالجهميَّةُ

---

(١) سورة الشورى آية: ١١

(٢) جامع الترمذي (ص١٦٧)

(٣) أخرجه الترمذي في جامعه كتاب التفسير عن رسول الله ﷺ باب ومن سورة المائدة (ص٦٨٢)ح ٣٠٤٥ قال الترمذي: ((حديث حسن صحيح))، وصححه الألباني في تعليقه على جامع الترمذي بنفس الرقم والصفحة

(٤) جامع الترمذي (ص٦٨٢)

هم سَلَفُ كلِّ مَن صَرَفَ النصَّ عن ظاهِرِه بلا دليلٍ شرعيٍّ مُدَّعِيا أنَّ ظاهِرَه التشبيهُ.

وبيَّن الإمام الترمذي أنَّ حقيقَةَ التشبيهِ المذمُومِ ما ذكرَهُ الإمام إسحاق بن راهُويَهْ مِن أنَّ التشبيهَ يكونُ إذا قال: يدٌ كيد أو مثل يد.

كما ذكَرَ الإمامُ الترمذي أنَّ القولَ بما قال اللهُ ورسولُهُ ﷺ بلا كيف لا يُعدُّ ذلك تشبيها.

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده(٣٩٥هـ)]

وقال الإمام ابن منده – رحمه الله – : ((اللهُ تعالى امتَدَحَ نفسَهُ بصفاته تعالى، ودعا عبادَهُ إلى مَدحِه بذلك، وَصَدَّقَ به المصطفى ﷺ، وبيَّنَ مرادَ الله عز وجل فيما أظهَرَ لعباده مِن ذكرِ نفسِهِ وأسمائِهِ وصفاتِهِ، وكان ذلك مفهوما عند العَرَبِ غير محتاجٍ إلى تأوِيلها))[(1)].

بيَّن الإمام ابن منده رحمه الله أنَّ إثباتَ النصوصِ وإجراءَها على ظاهِرِها يكونُ بِفَهمِهِ على ما يقتَضيهِ اللسانُ العربيُّ، كما بيَّن أنها لا تحتاجُ إلى تأويلٍ.

[أبو نصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمام السجزي – رحمه الله – : ((الواجبُ أنْ يُعلَمَ أنَّ اللهَ تعالى إذا وَصَفَ نفسَهُ بصفَةٍ هي معقولَةٌ عند العَرَبِ، والخطابُ وَرَدَ بها عليهم بما يتعارَفُون بينهم، ولم يُبَيِّنْ سبحانه أنها بخلاف ما يَعقلُونَهُ، ولا فسَّرَها النبيُّ ﷺ لما أدَّاها بتفسيرٍ يخالِفُ الظاهِرَ، فهي على ما يعقلُونَهُ ويتعارَفُونَهُ.

والذي يُوَضِّح ذلك: هو أنَّ الله سبحانه قد أثبَتَ لذاتِه علماً، ونطَقَ بذلك كتابُهُ؛

---

(١) كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله لأ وصفاته على الاتفاق والتفرد (٧/٣)

فقال ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾[1] وكان المعقولُ مِنَ العلمِ عند المخاطَبين بـه أنَّـه إدراكُ المعلُومِ على ما هو بِهِ، فكانَ علمُ اللهِ سبحانه إدراكَ المعلومِ على ما هو بـه، وعلـم المحدَث أيضاً إدراك المعلوم على ما هو به))[2].

أشارَ الإمامُ السجزي إلى نكتَة لطيفة وهي أنَّ اللهَ خاطبنا بما نعقلُ ونفهَمُ، ومما أخبَرَنا اللهُ به ما وَصَفَ به نفسَهُ، فَوجَبَ فهمُها على ما يقتَضيه اللسانُ العربيُّ، كما بيَّن أنَّ اللهَ لو لم يُرِدْ منا أنْ نفهَمَها على ظاهِرِها لبيَّن أنها بخلافِ ما نعقِلُ ونفهَمُ، أو فسَّرها النبي ﷺ بتفسيرٍ يخالفُ ظاهِرَها، وعلى هذا فيجِبُ إجراءُ النصوصِ على ظاهِرِها، فتُمَرُّ كما جاءَتْ بلا كيف.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال قوَّام السنة أبو القاسم التيمي- رحمه الله- : ((الكَلامُ في صفَات الله ﷻ ما جَاء منها في كتاب اللهِ، أو رُوِيَ بالأسانيد الصحيحة عَن رسُولِ اللهِ ﷺ، فمَذهَبُ السَّلَفِ - رحمة الله عليهم أجمعين - إثباتُها وإجراؤُها على ظاهِرِهَا، ونفيُ الكيفيَّة عنها))[3].

وقال- رحمه الله- : ((فما صَحَّ من أحاديثِ الصفَات عَن رسُـول الله ﷺ اجتَمَـعَ الأئمَّةُ أنَّ تفسيرَها قراءَتُها، قالوا:" أَمِرُّوها كما جَاءَتْ "ومَا ذَكرَ اللهُ في القرآنِ مثل قولِهِ ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾[4] وقوله ﷻ ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ

(١) سورة النساء آية: ١٦٦

(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص٢٢٧ - ٢٢٨)

(٣) الحجة في بيان المحجة (١/١٨٨)

(٤) سورة البقرة آية: ٢١٠

﴿وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢﴾[1]. كلُّ ذلك بلا كيف، ولا تأويل، نُؤمِنُ بها إيمانَ أهلِ السلامَة))[2].

وقال- رحمه الله- : ((مذهَبُ مالك، والثوريِّ، والأوزاعيِّ، والشافعيِّ، وحماد بن سلمة[3]، وحماد بن زيد، وأحمد، ويحيى بن سعيد القطان[4]، وعبد الرحمن بن مهدي[5]، وإسحاق بن راهويه، أنَّ صفاتِ اللهِ التي وَصَفَ بها نفسَهُ، ووَصَفَهُ بها رسُولُهُ ﷺ مِنَ السمع، والبصر، والوجه، واليدين، وسائر أوصافه، إنما هي على ظاهرِها المعروف المشهور من غيرِ كيف يُتَوَهَّمُ فيها، ولا تشبيه، ولا تأويل، قال ابن عيينة: كلُّ شيءٍ وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ فقراءَتُهُ تفسيرُهُ))[6].

ذكر الإمامُ أبو القاسم -رحمه الله- أنَّ مذهَبَ السلَفِ الذي يجبُ اتباعُهُ هو إثباتُ الصفاتِ وإجراؤُها على ظاهِرِها مع نفيِ الكيفيَّةِ عنها.

---

(١) سورة الفجر آية: ٢٢

(٢) الحجة في بيان المحجة (١/٢٥٩ - ٢٦٠) وانظر (١/٤٧٣)

(٣) هو: حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة. قال عبد الرحمن بن مهدي: ((لو قيل لحماد ابن سلمة إنك تموت غدا ما قدر أن يزيد في العمل شيئا)) توفي: ١٦٧هـ انظر: تهذيب الكمال للمزي ((٢/٢٧٧ -٢٨١))

(٤) هو: يحيى بن سعيد بن فروخ بن قطان التميمي أبو سعيد. قال الإمام أحمد: ((ما رأتْ عيناي مثله)) ولد: ١٢٠هـ توفي: ١٩٨هـ انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٤/٣٥٧ - ٣٥٩)

(٥) هو: عبد الرحمن بن مهدي بن حسان أبو سعيد. قال علي بن المديني: ((لو حلفتُ بين الركن والمقام لحلفت أني لم أر مثل عبد الرحمن)) ولد: ١٣٥هـ توفي: ١٩٨هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١/٣٢٩ - ٣٣٢)

(٦) ذكره الذهبي في العلو للعلي العظيم (٢/١٣٦٣)

فعُلِمَ مما تقدَّم نقلُه من آثارٍ عن سلفِ الأمَّة وأئمتها أهم مجمعُونَ علـى إثبـاتِ الصفَاتِ وإجرائِها على ظاهرِها، فَسَلَّمُوا لأحاديثِ الصفاتِ، وَأَمَرُّوها كما جـاءَتْ، لا يقولونَ فيها مثل، ولا كيف، فإنَّه ليسَ مِن إجرائِها علـى ظاهِرِهـا التمثيـلُ ولا التكييفُ.

ومعنى قولهم: (**أمرُّوها كما جاءت**): إبقاءُ دلالتها على ما جاءَتْ بـه مِـنَ المعاني، ولو كانوا لا يعتقدونَ لها معنى لقالوا: أَمرُّوا لفظَها ولا تَتَعرَّضُوا لمعانيها.

وأما قولهم: (**بلا كيف**) ففيه إثباتُ حقيقَة المعنى؛ لأنهم لو كانوا لا يعتقدُونَ لها معنى ما احتاجُوا إلى نفيِ الكيفيَّة عنها، ولكانَ نفيُ الكيفية مِن لَغْوِ الكلامِ.(١)

ثم إنَّ ما جاء عن بعضهم أنه قال: (**ولا تُفَـسَّر**) **أو** (**قراءتهـا تفـسيرها**) **فمرادهم بنفيِ التفسير:** هو التفسيرُ الذي يخالفُ ظاهرَها، وهـو تفـسيرُ الجهميـةِ والمشبهةِ ومن وافقهم، حيث إن تفسيرَهُم مبنيٌّ على التمثيلِ والتكييف فقد قالوا: يـدُ اللهِ كيدِ المخلوق، وسمعُ اللهِ كسمعِ المخلوق.

ولهذا قال الإمام الترمذي فيما تقدم: ((وأما الجهميَّةُ فَأنكرَتْ هذه الروايـاتُ، وقالوا: هذا تشبيهٌ. وقد ذَكَرَ اللهُ ﷻ في غيرِ موضعٍ من كتابه: اليدَ والسمعَ والبَصَرَ، فَتَأَوَّلَت الجهميةُ هذه الآياتِ فَفَسَّرُوها على غير ما فسَّرَ أهلُ العلمِ))

وقال أبو القاسم التيمي في توضيحِ كلام ابن عيينة: ((إنما هي علـى ظاهِرِهـا المعروف المشهور من غيرِ كيف يُتَوَهَّمُ فيها، ولا تشبيه، ولا تأويل، قال ابن عيينـة: كلُّ شيءٍ وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ فقراءَتُهُ تفسيرُهُ))

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/٤١ – ٤٢) وفتح رب البرية بتلخيص الحموية للشيخ ابن عثيمين (ص٣٥ – ٣٦)

وعليه فإنَّ كلامَ أئمة السلف الذي تقدَّم نقلُهُ يتضمَّن ثلاثة أمور:

١- إثباتُ نصوصِ الصفاتِ وإجراؤُها على ظاهرِها.

٢- نفيُ التمثيلِ والتكييفِ عنْ أنْ يكونَ ظاهرا لنصوصِ الصفَات.

٣- بيانُهم أنَّ معنى إجراءِ النصوصِ على ظاهرِها هو: فَهْمُهَا على ما يقتَضِيه اللسَانُ العربيُّ.

وقد وافقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فقد قرَّر أنَّ الواجِبَ في آياتِ وأحاديثَ الصفَات هو إجراؤُها على ظاهِرها من غير زيادَة ولا نقصٍ، ومن غير تمثيلٍ ولا تكييفٍ، وإنما تُمَرُّ كما جَاءَتْ، وحكَاه مذهبا للسلفِ، وهو كما قالَ.

كما نفى أنْ يكونَ التمثيلُ والتكييفُ مما يَتَضَمَّنُهُ ظاهرُ اللفظ.

وقرَّر أيضا - متابعا للسلف - أنَّ آياتِ وأحاديثَ الصفَات جاءَتْ مُتَضَمِّنَةً لمعاني، فَوَجَبَ إبقاءُ دلالتها على ما هي عليه، فيكونُ معنى إجراءِ النصوصِ على ظاهرِها هو فَهْمهَا على ما يقتضيهِ اللسانُ العربيُّ، ولهذا قال -رحمه الله- موضِّحا لكلام السلف: ((فقولُهُم (أمرُّوها كما جاءت) يقتضي إبقاءَ دلالَتها على ما هي عليه، فإنها جاءَتْ ألفَاظا دالَّةً على معان، فلو كانَتْ دلالَتُها منتفيَةً لكان الواجبُ أنْ يقالَ: أَمرُّوا لفظَهَا مَعَ اعتقَادِ أنَّ المفهُومَ منها غيرُ مُراد، أو أمرُّوا لفظَهَا مَعَ اعتقادِ أنَّ اللهَ لا يوصَفُ بما دَلَّتْ عليه حقيقَةً، وحينئذ فلا تكونُ قد أُمرَّتْ كما جاءَتْ.

ولا يُقَالُ حينئذ (بلا كيف) إذ نفيُ الكيفِ عمَّا ليسَ بثابتٍ لغوٌ منَ القولِ))[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/٤١ - ٤٢)

وأما قولُ شيخ الإسلام ابن تيمية: ((**ولا تفسير لها**)) . فالمرادُ به: تفسيرُ الجهمية والمشبهة الذين خاضُوا في التمثيلِ والتكييفِ.

وقوله: ((**ورَدُّوا علمَها إلى قائلها**)) أي: علم الكيفيَّةِ، وأما المعنى فقد ذكَرْتُ كلامَ شيخِ الإسلام وقبلَهُ أئمة السلف في إثباتِهم لمعاني نصُوصِ الصفَات.

وبهذا تتضحُ مُوافَقَةُ شيخِ الإسلام ابن تيمية لأئمة السلف في إثباتِ الصفَاتِ وإجرائِها على ظاهرِها.

ويتضحُ أيضا أنه مُتَّبِعٌ لهم، مُوَضِّحٌ وشارحٌ لكلامهم، كما أنَّ في تقرير هذه القاعدة ردًّا على مَن يَصِفُ شيخَ الإسلام ابن تيمية بأنه مُشَبِّهٌ، خارجٌ عن منهَجِ السلَفِ.

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ وُجُوبُ إِثْبَاتِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَإِجْرَائِهَا عَلَى ظَاهِرِهَا }

إنَّ النصوصَ الشرعيَّةَ متضافِرَةٌ في الدلالةِ على هذه القاعِدَةِ من قواعِدِ الاستدلالِ، وَمِن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾(1)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ في هذه الآية الكريمةِ أنَّ القرآنَ نَزَلَ بلغَةِ العرَبِ ولسَانِهِم، فَوَجَبَ فهمُهُ على ما يقتضيه الظَّاهِرُ من هذا اللسانِ العربي، وإلا لما كان هناك فرقٌ بينَ أنْ يكونَ باللغَةِ العربيَّةِ أو غيرِها، وَمِنَ الآياتِ القرآنيَّة التي يجبُ إجراؤُها على ما تقتضيه اللغَةُ العربية آياتُ الأسماءِ والصفات.

وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾(2)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ وَصَفَ القرآنَ بالبيانِ والهدى، وأنَّ الرسولَ ﷺ مُبَيِّنٌ للناسِ هذا الكتاب، وهذا يُفيدُ أنَّ النصوصَ مبيَّنَةٌ مفهومَةٌ على ما يقتضيه ظاهِرُها من اللسان العربي، فلو كان الظاهِرُ غيرَ مُرادٍ لجاء البيانُ من عندِ النبيِّ ﷺ بذلك؛ إذ تأخيرُ

---

(١) سورة الشعراء آية: ١٩٣- ١٩٥

(٢) سورة النحل آية: ٦٤

البيانِ عن وقتِ الحاجَةِ غيرُ جائزٍ.

وقال تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾ ﴾[1]

وقال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾ ﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أمَرَ بتدبُّرِ القرآنِ، وَحَضَّنا على تعقُّلِه وتفهُّمِه، ولا يكونُ ذلك إلا بفهمِهِ على ما يقتضيه ظاهِرُ اللسانِ العربي، وهو شاملٌ لآياتِ الصفاتِ وغيرِها، وإلا كيف يجوزُ مَعَ الأمرِ بتدبُّرِ القرآنِ أنْ يُرادَ منا الإعراضُ عن فهمِ آياتِ الصفَاتِ وَتعقُّلِها وتفهُّمِها.

فهذه جملةٌ منَ الأدلةِ التي يمكنُ أنْ يُستدَلَّ بها على هذه القاعدَةِ، وغيرُ ذلك كثيرٌ، وكلُّ هذه الأدلةِ تدلُّ على وجوبِ إجراءِ النصوصِ على ظاهرِها، فظَهَرَ بذلك أنَّ مُستندَ أئمةِ السلفِ وشيخِ الإسلام ابن تيمية في تقريرِ هذه القاعدَةِ الكتابُ والسنةُ.

---

(١) سورة ص آية: ٢٩

(٢) سورة محمد آية: ٢٤

الفصل الخامس

قاعدة " ظَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ ما يَتَبَادَرُ إلى الْعَقْلِ السَّلِيمِ مِنَ المعَانِي وَهوَ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ الكَلامُ "

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ ظَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ مَا يَتَبَادَرُ إلى الْعَقْلِ السَّلِيمِ مِنَ المعَانِي وَهوَ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ الكَلامُ }

لما كان المتقرِّرُ عندَ أهلِ السنة والجماعة وجوبَ إجرَاءِ النُّصُوصِ على ظاهِرِها، وَجَبَ معرفَة مُرادِ أئمَّةِ أهل السنة والجماعة بالظَّاهِرِ الذي يجبُ إجراءُ النصوصِ عليه.

وقد قرَّر ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيمية تقريرا واضحا، ويتجلَّى ذلك من خلالِ عرضِ أقواله:

قال - رحمه الله - : ((فإنَّ ظاهِرَ الكَلامِ هو ما يَسبِقُ إلى العَقلِ السَّليمِ منه لمن يَفهَمُ بتلك اللغَة، ثم قد يَكُونُ ظهُورُهُ بمجَرَّدِ الوَضْعِ[1]، وقد يَكُونُ بسيَاقِ الكَلامِ))[2].

وقال- رحمه الله- : ((وأمَّا لَفظُ الظاهِرِ فينبغي أنْ يُعرَفَ أنَّ الظاهِرَ قد يُرَادُ به نفسُ اللفظ؛ لظُهُورِهِ للسَّمعِ، أو لظهُورِ مَعناهُ للقَلْب، وَقَد يُرادُ به المعنى الذي يَظهَرُ منَ اللفظِ للقَلبِ، وَقَد يُرَادُ به الأمرَانِ، ويعلمُ أنَّ الظُّهُورَ والبُطُونَ منَ الأمُورِ النِّسبيَّة فَقَد يَظهَرُ لشخصٍ أو طائفَة ما لا يَظهَرُ لغَيرِهم، تارَةً لأسبابٍ تَقترِنُ بالكلامِ أو المتكلِّمِ، وَتارَةً لأسبابٍ تكونُ عندَ المستَمِعِ، وتارَةً لأسبابٍ أُخَرَ.

(١) الوضع: هو تعيين اللفظ للمعنى بحيث يدلُّ عليه من غير قرينة.
انظر: الكليات لأبي البقاء (ص٩٣٤)

(٢) مجموع الفتاوى (٦/٣٥٦)

ويعلم أنَّ ظهورَ المعنى منَ اللفظِ لا يجبُ أنْ يكونَ لمجرَّدِ الوَضعِ اللغَوِيِّ المفرَدِ، بل قدْ يكونُ

من جهَةِ الحقيقَةِ اللغويَّةِ[١] أو العُرفيَّةِ[٢] أو الشرعيَّةِ[٣]، وقد يكونُ مِن جهَةِ المجازِ الذي اقترَنَ باللفظِ مِنَ القرائِنِ اللفظيَّةِ والحاليَّةِ ما جعَلَهُ هو ظاهِر اللفظِ عند مَن يُسَمِّيه مجازا، وأما مَن يمنعُ تسميتَهُ مجازا إما في القُرآنِ أو مطلقا فلا يُسَمُّونَ ذلك مجازا .

ويعلم أنَّ وضعَ اللفظِ حال الإفرادِ قد يُخالِفُ وضعَهُ حالَ التركيبِ، بل غَالِبُ الألفاظِ كذلك))[٤]

وقال – رحمه الله – : ((فإنَّ الدلالَةَ في كُلِّ موضعٍ بحسَبِ سياقِهِ، وما يحُفُّ به مِنَ القرائِنِ اللفظيَّةِ والحاليَّةِ))[٥].

وقال– رحمه الله – : ((فَمَنْ تَدَبَّرَ مَا وَرَدَ فِي بَابِ أَسْمَاءِ اللَّه تَعَالَى وَصِفَاتِه، وَأَنَّ دَلَالَةَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ عَلَى ذَاتِ اللَّه، أَوْ بَعْضِ صِفَاتِ ذَاتِه، لَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ هُوَ مَدْلُول اللَّفْظِ حَيْثُ وَرَدَ، حَتَّى يَكُونَ ذَلِكَ طَرْدًا لِلْمُثْبِتِ وَنَقْضًا

---

(١) الحقيقة اللغوية: هي ما أفيد به ما وُضِع له في أصل اللغة .انظر: المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين المعتزلي (٢/٤٠٥) وشرح الأصول من علم الأصول للشيخ العثيمين (ص ١٢١)

(٢) الحقيقة العرفية: هي ما صار اللفظ دالاً فيها على المعنى بالعرف لا باللغة، وذلك المعنى يكون تارة أعم من اللغوي، وتارة أخص، وتارة يكون مباينًا له، لكن بينهما علاقة استعمل لأجلها . انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧/٩٦)

(٣) الحقيقة الشرعية: هي اللفظ الذي استفيد من الشرع . انظر: إرشاد الفحول للشوكاني (١/١٣٦)

(٤) بيان تلبيس الجهمية (٥/٤٥٤ – ٤٥٥) وانظر التسعينية (٢/٥٦٦) وبيان تلبيس الجهمية (٦/٩٥ – ٢٥٢)

(٥) مجموع الفتاوى (٦/١٤)

لِلنَّافي؛ بَلْ يُنْظَرُ فِي كُلِّ آيَةٍ وَحَدِيثٍ بِخُصُوصِهِ وَسِيَاقِهِ، وَمَا يُبَيِّنُ مَعْنَاهُ مِنْ الْقُرْآنِ وَالدَّلَالَاتِ))[1].

وقال- رحمه الله- : ((وَمَا دَلَّ عليه السِّيَاقُ هو ظاهِرُ الخطابِ))[2].

وقال- رحمه الله- : ((وَأَمَّا تَعيينُ المرَادِ فلَيسَ مُستفَادا مِنْ مُجَرَّدِ القياسِ الذي تُسَمِّيه البُرْهَان، إنما يُعْرَفُ مِن حَيثُ يُعرَفُ مُرَادُ المتكَلِّمِ))[3].

وقال- رحمه الله- : ((قوله ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ۝١٦ ﴾[4] مَن تَوَهَّمَ أنَّ مُقتَضَى هذه الآية أنْ يَكُونَ اللهُ في دَاخلِ السموَاتِ فَهوَ جَاهِلٌ ضَالٌّ بالاتفَاق، وإن كنَّا إذا قلنا: إنَّ الشمسَ والقمَرَ في السَّماءِ يَقتَضِي ذلك، فإنَّ حَرفَ "في" مُتَعَلِّقٌ بما قبلَهُ وبما بعدَهُ فهو بحسَبِ المضَافِ والمضَافِ إليه))[5].

وقال – رحمه الله –: ((والإضَافَةُ تَتَنَوَّعُ دلالَتها بحسَبِ المضَافِ إليه))[6].

فقد قرَّر شيخُ الإسلام ابنُ تيمية هذه القاعِدَةَ العظيمَةَ من قواعِدِ الاستدلالِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ تقريرا واضحا، وهذه القاعدَةُ مُكمِّلةٌ للقاعدة التي قبلها، وَمُوَضِّحَةٌ لها؛ إذ إنَّ الظاهِرَ الذي يجبُ إجرَاءُ النُّصُوصِ عليه يُعرَفُ تارَةً من جهَةِ أفرادِ الكلامِ، وتارَةً مِن جهَةِ التركيبِ.

---

(١) المصدر السابق (٦/١٨ – ١٩)

(٢) المصدر السابق (٦/٢٠)

(٣) بيان تلبيس الجهمية (٢/٩٨ – ٩٩)

(٤) سورة الملك آية: ١٦

(٥) التدمرية (ص٨٥)

(٦) بيان تلبيس الجهمية (٦/٥٣١)

والمرادُ بمعرفة الظاهر باعتبار أفراد الكلام: أنْ يُفهَمَ الكلامُ بدلالة ألفاظه مِن غيرِ قَرِينَةٍ، ولا نَظَرٍ في التركيبِ والسِّياقِ.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾(١) **فَيُفهَمُ معنى** الوجهِ على ما يقتضيهِ اللسَانُ العربيُّ، وهذا الفَهمُ مبنيٌّ على فَهمِ الألفَاظِ.

وأما المرادُ بمعرفة الظاهر باعتبار التركيب فهو: أنْ يُفهَمَ الكلامُ بحسَبِ السياقِ، وَتَعَلُّقِ الكلامِ بما قَبلَهُ وبما بعدَهُ.

فإنَّ الكلمَةَ الوَاحِدَةَ قدْ يكونُ لها معنى مُعَيَّن في سياقٍ مُعَيَّنٍ، ومعنى آخر في سياقٍ آخرَ، **والنَّظَرُ في سياق الكَلامِ هو الذي يُعَيِّنُ المعنى المرَاد.**

ومن المعلوم: أنَّ اللهَ تعالى قد أَمَرَنا أنْ نَتدَبَّرَ القرآنَ، وأخبرَ أنَّه أنزَلَهُ لنعقلَهُ وَنَفهمَهُ، ولا يكونُ التَّدبُّرُ والتعقُّلُ إلا لكلامٍ بَيَّنَ المتكلِّمُ مُرادَهُ به، فأمَّا مَن تَكلَّمَ بلَفظٍ يحتمِلُ معانيَ كثيرةً، وَلم يُبيِّنْ مُرادَهُ منها، فهذا لا يُمكنُ أنْ يُتَدبَّرَ كلامُهُ ولا أنْ يُعقَلَ.

فمثلا: لو قال القائل " استوى" يحتملُ خمسةَ عشرَ وجها، كان غالطا، فإنَّ قولَ القائلِ: استوى على كذا له مَعنى، وقولَهُ: استوى إلى كذا له معنى، وقولَهُ: استوى وكذا له معنى، وقولَهُ استوى بلا حرفٍ يَتَّصِلُ به له معنى، فَمَعَانيه تَنوَّعَتْ بِتَنوُّعِ ما يَتَّصِلُ به مِنَ الصِّلاتِ، كحَرفِ الاستعلاءِ، والغايةِ، وَوَاو الجمع، أو ترك تلك الصِّلات.(٢)

فظَاهِرُ نصوصِ الصفَاتِ ما يتبادَرُ إلى العَقلِ السليمِ وهو يختلف بحسَبِ السياقِ

(١) سورة الرحمن آية: ٢٧

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/٢٧٧ - ٢٧٩)

والتركيبِ وما يُضافُ إليه الكلام.

وعلى هذه القاعدةِ فليس هناك نصٌّ على خلافِ ظاهرِه، بل كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله - : ((وَمَا دَلَّ عليه السيَاقُ هو ظاهِرُ الخطَابِ))[1]، فلا تَحتاجُ نصوصُ الأسماءِ والصفاتِ إلى تأويلٍ .

ثم ينبغي أنْ يُعلم: أنَّ دلالَةَ السياقِ مُهِمَّةٌ في فهمِ مُرادِ المتكلِّم، كما قال ابن القيم: ((السيَاقُ يُرشِدُ إلى تَبيينِ المجمَلِ، وَتعيينِ المحتملِ، والقطعِ بعدَمِ احتمالِ غيرِ المرادِ، وتخصيصِ العامِ، وتقييدِ المطلَقِ، وَتَنوُّعِ الدلالة.

وهذا مِن أعظَمِ القَرائنِ الدَّالَّةِ على مُرادِ المتكلِّم، فَمَن أهمَلَهُ غَلطَ في نظَرِهِ، وغالَطَ في مناظَرَتِه))[2]

كما تَضمَّنَت هذه القاعدَةُ: أنَّ الإضَافَةَ تَتنَوَّعُ دلالتها بحسَبِ المضَافِ إليه، فإذا أُضيفَتْ الصفَةُ إلى المخلُوقِ فإنَّهَا تكُونُ مناسِبَةً له، وإذا أُضِيفَتْ إلى الخالِقِ فإنَّها تكونُ لائقَةً به.

فاليَدُ مثلا إذا أُضيفَتْ إلى المخلوقِ فإنها تَكُونُ مناسِبَةً له، وإذا أضِيفَتْ إلى الخالِقِ فإنها تكونُ لائقَة بجلاله سبحانه، فلا يُعتَقَدُ أنَّ يدَ الخالِقِ كيَدِ المخلوقِ أو العكس.

وخالفَ هذه القاعدةَ المعطلة والمشبهة، فأما المعطلة فمخالفتهم للقاعدة من جهتين:

الأولى: أنهم نظرُوا للنُّصُوصِ بحسَبِ أفرَادِ الكَلامِ بقَطعِ الصِّلَةِ عن سياقِ الكَلامِ

(١) مجموع الفتاوى (٦/٢٠)

(٢) بدائع الفوائد (٤/١٣١٤)

وتركيبه، كما أنهم يُعمِلُونَ فيها عُقُولهم دونَ أنْ يَنظُرُوا لمرادِ المتكَلِّمِ وَقصده.

الثانية: تَوَهَّمُوا مِن إضافَةِ الصفَةِ للهِ ما يَكُونُ لائقا بالمخلُوقِ، كما فعَلَ ذلك أيضا المشبهَةُ.

فإنَّ المشبهَةَ لم يَتبادَرْ إلى أَذهانِهِم مِن نُصُوصِ الصِّفَاتِ إلا التَّشبيه، فَشَبَّهُوا صفَاتِ الخالِقِ بصفَاتِ المخلُوق.

قال الرازي: ((واعلم: أنَّ النصُوصَ مِنَ القُرآنِ لا يُمكِنُ إجرَاؤُها على ظَاهِرِها لوجُوهٍ :

الأول : أنَّ ظاهِرَ قوله تعالى : ﴿ وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ﴿٣٩﴾ ﴾[1] يقتَضِي أنْ يَكُونَ موسَى عليه السلام مُستَقِرا على تلك العَينِ مُلتَصِقاً بها، مُستَعْلِياً عليها، وذلك لا يَقُولُهُ عَاقِلٌ...))[2].

(١) سورة طه آية: ٣٩

(٢) أساس التقديس (ص ٩٦)

المبحث الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ ظـــاهرُ نُصُـــوصِ الصِّفَاتِ مـــا يَتَبادَرُ إلى الْعَقْلِ السَّلِيمِ مِنَ المعَانِي وَهوَ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ الكَلامُ }

لقد قرَّر أئمَّةُ السلفِ هذه القاعدَةَ تقريرا واضحا، وممن جاءَ عنهم الإشارَةُ إلى هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال عبد الله بن عباس رضي الله عنه في قوله ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾[(١)]: ((عالِمٌ بِكُم أينَمَا كنتُمْ))[(٢)]

[مالك بن أنس (١٧٩هـ)]

وقال الإمام مالك: ((اللهُ عز وجل في السماءِ، وَعِلمُهُ في كلِّ مكانٍ لا يخلُو منه شيءٌ.

وتلا هذه الآيَةَ ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ﴾[(٣)]))[(٤)]

---

(١) سورة الحديد: آية ٤

(٢) ذكره السيوطي في الدر المنثور (٤٩/٨) والشوكاني في فتح القدير (٢٢١/٥)

(٣) سورة المجادلة: آية ٧

(٤) أخرجه عبد الله في السنة (١٠٧/١) عن أحمد بن حنبل عن سريج بن النعمان عن عبد الله بن نافع به. ومن طريقه أخرجه الآجري في الشريعة (١٠٧٦/٣ - ١٠٧٧) وابن عبد البر في التمهيد (١٣٨/٧) وصححه شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٢٦٢/٦) والألباني في مختصر العلو (ص١٤٠)

[نعيم بن حماد الخزاعي (٢٢٨هـ)]

وقال الإمام نعيم الخزاعي في قوله ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾[(١)]: ((لا يخفَى عليه خافيةٌ بعلمِه))[(٢)]

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد لما سُئلَ عن رجلٍ أنه قال: إنَّ اللهَ مَعَنا، وتلا هذه الآيةَ ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ﴾[(٣)]: ((قد تجهَّمَ هذا؛ يأخذُونَ بآخرِ الآيَةِ ويدَعُون أوَّلَها ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ ﴾ العلم معهم.

وقال في ق: ﴿ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ ﴾[(٤)] فعلمه معهم))[(٥)]

فسَّر الأئمةُ المعيَّةَ في هذه الآية بحسَبِ ما دلَّ عليه سياقُ الآيةِ، فإنَّ الدلالَةَ في كلِّ

---

(١) سورة الحديد: آية ٤

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (١٤٦/٣) عن محمد بن مخلد عن أحمد الرمادي عن نعيم به. وسند ابن بطة صحيح

(٣) سورة المجادلة: آية ٧

(٤) سورة ق: آية ١٦

(٥) أخرجه ابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (١٦٠/٣) عن أبي طالب به. وأبو طالب هو: أحمد ابن حميد المشكاني، قال فيه الخطيب كما في تاريخ بغداد (١٢٢/٤): ((صاحب أبي عبد الله أحمد بن حنبل، روى عن أحمد مسائل تفرد بها، وكان أحمد يكرمه ويعظمه)) فسند ابن بطة صحيح، وصححه الألباني في مختصر العلو (ص١٩٠)

موضعٍ بحسَبِ سياقِهِ، ولا يُقالُ إنَّهم أوَّلوا النصَّ؛ لأنَّ ما دلَّ عليه السيَاقُ هو ظاهِرُ الخطاب.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي - رحمه الله - : ((قد علمتَ أيُّها المريسي أنَّ هذه تفاسير مقلوبَةٌ، خارجَةٌ من كلِّ معقولٍ لا يقبلُهُ إلا كل جهُولٍ، فإذا ادَّعيتَ أنَّ اليَدَ عُرِفَتْ في كلامِ العرَبِ أنها نعمةٌ وقوةٌ، قلنا لك: أجل، ولَسْنا بتفسيرِها منك أجهل، **غير أنَّ تفسيرَ ذلك يستبينُ في سيَاقِ كلامِ المتكلِّم** حتى لا يُحتاجَ له من مثلك إلى تفسير، إذا قال الرجل: لفلان عندي يدٌ أكافِئُهُ عليها، عَلِم كلُّ عالِمٍ بالكلامِ أنَّ يدَ فلانٍ ليست بائنَةً منه موضوعة عند المتكَلِّم، وإنما يرادُ بها النعمَة التي يُشكَرُ عليها، وكذلك إذا قال: فلان لي يدٌ وعضدٌ وناصرٌ، عَلِمْنا أنَّ فلانا لا يمكنُهُ أنْ يكونَ نفس يدِهِ عضوه، ولا عضده، فإنما عنى به النصرة والمعونة والتقوية، فإذا قال: ضربني فلان بيده، وأعطاني الشيءَ بيدِهِ، وكتب لي بيدِهِ، استحالَ أنْ يُقالَ: ضربني بنعمتِهِ، وَعَلِمَ كلُّ عالمٍ بالكلام أنها اليدُ التي بها يَضرِبُ، وبها يكتُبُ، وبها يُعطي، لا النعمة؛ كما قال الله تعالى ﴿أُوْلِي ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾(١) أي أولي البصَرِ والعقولِ بدينِ الله؛ لأنَّ كلَّ الناسِ أولي أيدي وأبصارٍ، فلما خصَّ هؤلاء الأنبياء بها علمَ كلُّ عالمٍ أنها ليسَتْ بالأيدي التي يضربُ بها، ويكتبُ بها لما أنَّ الناسَ كلَّهم أولو أيدي وأبصار التي هي الجوارح، **ولا يجوزُ الكلامُ في آياتِ الصفاتِ وأحاديث الإثباتِ لها، ونفي المثليَّة عنها، والإيمان بها إلا بما يُعرَفُ مِنَ اللغةِ العربية على سياقِ الكلامِ وملازمته**، والله أعلم))(٢).

---

(١) سورة ص آية: ٤٥

(٢) نقض عثمان على المريسي (ص١٢٤ - ١٢٥)

قال- رحمه الله - : ((وادَّعيتَ أيها المريسي في قول الله تعالى ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ ﴾[1] وفي قوله ﴿ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾[2] فادَّعيتَ أنَّ هذا ليس منه بإتيان، لما أنه غير متحرك عندك، ولكنْ يأتي بالقيامة بزعمك، وقوله ﴿ يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾ يأتي اللهُ بأمرِه في ظُلَلٍ منَ الغَمَامِ، ولا يأتي هو بنفسه، ثم زعمتَ أنَّ معناه كمعنى قوله: ﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾[3] و﴿ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟ ﴾[4].

فيقال لهذا المريسي قاتلك اللهُ مَا أجرَأَكَ على اللهِ وعلى كتَابه بلا علمٍ ولا بَصَرٍ، أنبأَكَ اللهُ أنه إتيانٌ، وتقول: ليسَ إتيانا، إنما هو قوله: ﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾ لقد ميَّزْتَ بينَ ما جمعَ اللهُ، وجَمعْتَ بينَ ما ميَّزَ اللهُ، ولا يجمع بين هذين في التأويل إلا كلُّ جاهلٍ بالكتابِ والسنة؛ **لأنَّ تأويلَ كُلِّ واحدٍ منهما مَقرُونٌ به في سياقِ القراءَةِ لا يجهَلُهُ إلا مثلك**، وقد اتَّفقَت الكلمَةُ مِن المسلمين أنَّ الله تعالى فوقَ عرشه فوقَ سمواته، وأنه لا يَنْزلُ قبلَ يوم القيامة لعقوبَة أحدٍ مِن خلقه، و لم يَشُكُّوا أنه يَنـزِلُ يومَ القيامة لِيفصلَ بين عباده، ويحاسبَهُم ويثيبَهُم، وتشقق السموات يومئذ لنـزوله، ونزّل الملائكة تنـزيلا ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴾[5] كما قال اللهُ

(١) سورة الأنعام آية: ١٥٨

(٢) سورة البقرة آية: ٢١٠

(٣) سورة النحل آية: ٢٦

(٤) سورة الحشر آية: ٢

(٥) سورة الحاقة آية: ١٧

ورسولُهُ ﷺ، فلما لم يَشُك المسلمون أن الله لا ينْزِلُ إلى الأرض قبلَ يوم القيامة لشيءٍ من أمورِ الدنيا، عَلِمُوا يقينا أنَّ ما يأتي الناس من العقوبات إنما هو أمرُهُ وعذابُهُ، فقوله ﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾ يعني: مكره من قبلِ قواعدِ بُنيانهم ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ ﴾ فتفسير هذا الإتيان: خرورُ السقفِ عليهم مِن فوقِهم، وقوله ﴿ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟ ﴾ مكر بهم ﴿ وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ ۚ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[1] وهم بنو النضير فتفسيرُ الإتيانِ مقرونٌ بهما: خرورُ السقف والرعبُ، وتفسيرُ إتيانِ اللهِ يوم القيامة منصوصٌ في الكتابِ مُفَسَّرٌ، قال الله تعالى ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴿١٤﴾ فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴿١٥﴾ وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِىَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴿١٦﴾ وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا ۚ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَـٰنِيَةٌ ﴿١٧﴾ يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ ﴿١٨﴾ ﴾ إلى قوله ﴿ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَـٰنِيَهْ ﴿٢٩﴾ ﴾[2] فقد فسَّرَ اللهُ تعالى المعنَيَيْنِ تفسيرا لا لبسَ فيه، ولا يَشتبهُ على ذي عقل، فقال فيما يُصيبُ به من العُقُوبات في الدنيا ﴿ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَـٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ ﴾[3] فحين قال ﴿ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا ﴾ عَلِمَ أهلُ العلم أنَّ أمرَهُ يَنْزِلُ من عنده منَ السماء وهو على عرشِهِ، فلما قال ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾ ﴾ الآيات التي ذكرنا وقال أيضا ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَـٰمِ

---

(١) سورة الحشر آية: ٢

(٢) سورة الحاقة آية: ١٣- ٢٩

(٣) سورة يونس آية: ٢٤

وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴿٢٥﴾ ﴾[1] و﴿ يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٢١٠﴾ ﴾[2] و﴿ دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾ ﴾[3] علم بما قصَّ اللهُ مِنَ الدليلِ، وبما حَدَّ لنُزُولِ الملائكة يومئذ أنَّ هذا إتيانُ اللهِ بنفسهِ يوم القيامة لِيَلِيَ محاسبَةَ خلقهِ بنفسه، لا يلي ذلك أحدٌ غيره، وأنَّ معناه مخالفٌ لمعنى إتيانِ القواعدِ، لاختلاف القضيتين.

ألا ترى أَيُّها المريسِيُّ أنه حين قـــال: ﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾[4] لم يَذكُرْ عندها نفخَ الصورِ ولا تشقُّقَ السماءِ، ولا تَنَزُّلَ الملائكة، ولا حملَ العرش، ولا إتيانَ الملك صفا صفا، ولا يومَ العـــرض، ولكـــن قـــال: ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ ﴾ في دنياهم ﴿ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ فَرَدَّ الإتيـــانَ إلى العذابِ، **ففرْقٌ بين المعنيين ما قُرِنَ بهما من الدلائلِ والتفسيرِ، وإنما يُصرفُ كلٌّ معنى إلى المعنى الذي يَنصَرِفُ إليه ويحتَمِلُهُ في سياق القول**))[5].

فقد قرَّر الإمامُ الدارميُّ -رحمه الله- أنَّ تفسيرَ الكلامِ إنما يَتَّضِحُ في سِيَاقِ كلامِ المتكلِّمِ، فإنَّ الكلمَةَ الواحدَةَ قد يكونُ لها معنى في سياقٍ وتركيبٍ، ويكونُ لها معنى آخر في سياقٍ وتركيبٍ آخرَيْنِ، ومثَّلَ على ذلك باليَد.

كما قرَّر أنه لا يجوزُ الكلامُ في آياتِ وأحاديثِ الصفاتِ إلا بما يُعرفُ مِنَ اللغةِ

(١) سورة الفرقان آية: ٢٥

(٢) سورة البقرة آية: ٢١٠

(٣) سورة الفجر آية: ٢١ - ٢٢

(٤) سورة النحل آية: ٢٦

(٥) نقض عثمان على المريسي (ص١٥٤ - ١٥٧)

العربية على سياقِ الكلامِ وتركيبه.

وبيَّن أنَّ الإتيانَ في قول الله تعالى ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ ﴾[1] ليس هو الإتيان في قوله تعالى ﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ ﴾[2]، وذلك لاختلافِ السيّاقَيْنِ والتركيبَيْنِ.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة : ((فالنورُ وإن كَانَ اسما لله، فَقَدْ يَقَعُ اسمُ النُّورِ على بعضِ المخلوقين، فَلَيسَ معنى النُّورِ الذي هو اسمٌ للهِ في المعنى مثل النُّورِ الذي هو خَلْقٌ للهِ))[3].

فقد بيَّن الإمامُ ابنُ خزيمة أنَّ الصفَةَ تَتَنَوَّعُ دلالَتُها بحسَبِ المضافِ إليه، فَالنُّورُ إذا أُضِيفَ للهِ فإنه يليقُ به، وإذا أضيفَ للمخلُوقِ فإنَّه يُنَاسبُهُ.

[محمد بن الحسين الآجري (٣٦٠هـ)]

وقال الإمام الآجري: ((والذي يَذهَبُ إليه أهلُ العلم: أنَّ اللهَ عزّ وجلّ على عرشِهِ فوقَ سمواتِهِ، وعلمُه محيطٌ بكُلِّ شيءٍ، قد أحاطَ علمُهُ بجميعِ ما خَلَقَ في السموات العُلَا، وبجميعِ ما في سبعِ أرضين وما بينهما وما تحت الثَّرَى، يعلَمُ السرَّ وأخفى، ويَعلَمُ خائنَةَ الأعيُنِ وما تخفي الصدورُ، وَيعلَمُ الخطْرَةَ والهمَّةَ، ويعلَمُ ما تُوَسْوِسُ به النفوسُ، يَسمَعُ وَيَرَى، لا يَعزُبُ عنِ اللهِ عزّ وجلّ مثقالُ ذرَّةٍ في السموات والأرضين وما بينهن إلا وقد أحاطَ علمُهُ به، وهو على عرشِهِ سبحانه العلي الأعلى، تُرفَعُ إليه أعمالُ العبادِ،

(١) سورة الأنعام آية: ١٥٨

(٢) سورة النحل آية: ٢٦

(٣) كتاب التوحيد (٩٠/١)

وهو أعلَمُ بها منَ الملائكة الذين يرفعونها بالليل والنهار .

فإن قال قائل : فأيش معنى قوله : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾[(١)] الآية، التي بها يحتجون ؟

قيل له: علمُهُ ﷻ، واللهُ على عرشِه وعلمُهُ محيطٌ بهم، وبكلِّ شيءٍ من خلقِه، كذا فسَّرَهُ أهلُ العلم، والآيةُ يَدُلُّ أوَّلها وآخِرُها على أنه العلمُ .

فإن قال قائل : كيف ؟

قيل : قال الله ﷻ : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَٰمَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧﴾ ﴾

فابتدَأَ اللهُ ﷻ الآيةَ بالعلمِ، وَختَمَها بالعلمِ، فَعِلمُهُ ﷻ محيطٌ بجميعِ خلقِه، وهو على عرشِه، وهذا قولُ المسلمين))[(٢)].

بيَّن الإمام الآجري -رحمه الله- أنَّ المعيَّةَ في هذه الآية مقتضاها العلمُ؛ لدلالَة السياق، فإنَّ اللهَ ابتدَأَ الآيةَ بالعلمِ وَختَمَها بالعلمِ، وهذا تقريرٌ منه أنَّ ظاهِرَ النصِّ يُفهَمُ بحسبِ سياقِه، وما احتفى به مِن قرائِنَ.

وبعد هذا العرضِ لأقوالِ أئمَّة السلف يتضح أنهم يُقرِّرُون أنَّ ظاهِرَ النصوصِ يكونُ بحسب سياقِ الكلامِ وتركيبِه، وما يُضَافُ إليه الكلام.

وخلاصةُ كلامِ أئمة السلف في هذه القاعدة يدور على أمرين:

---

(١) سورة المجادلة: آية ٧

(٢) الشريعة (٣/١٠٧٤ - ١٠٧٦)

١- أنَّ ظاهرَ النصوصِ هو ما يُفهَمُ من سياقِ الكلامِ وتركيبِه.

٢- أنَّ الإضافَةَ تَتَنوَّعُ دلالتها بحسبِ المضافِ إليه.

وقد وافَقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمَّةَ السلف في أنَّ ظاهرَ النصوصِ يكون بحسَبِ سياقِ الكلامِ وتركيبه، فبيَّن أنَّ الدلالة في كلِّ موضعٍ تكونُ بحسَبِ سياقِه، وما يحفُّ بها من القرائنِ اللفظية والحالية، كما بيَّن أنَّ مَن تَدَبَّرَ ما وَرَدَ في باب أسماء الله تعالى وصفاته يجد أنَّ دلالَةَ اللفظ على ذات الله أو بعض صفات ذاته في بعضِ المواضِعِ، لا يوجِبُ أنْ يكون ذلك هو مدلولُ اللفظِ حيثُ وَرَدَ؛ بل يُنظَر في كلِّ آيةٍ وحديث بخصوصِه وسياقه وما يُبيِّنُ معناه من القرائنِ والدلالات.

وبيَّن أيضا -رحمه الله- أنَّ الإضافَةَ تتنوَّعُ دلالتها بحسَبِ مَن أُضيفَتْ إليه.

وبهذا تُعْلَمُ مُوافَقَةُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لأئمةِ السلفِ في أن ظَاهِر نُصُوصِ الصِّفَات ما يَتَبادَرُ إلى الْعَقْلِ السَّلِيمِ مِنَ المعَانِي وَهوَ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ الكَلامُ.

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ ظَاهِرُ نُصُوصِ الصِّفَاتِ مَا يَتَبَادَرُ إلى الْعَقْلِ السَّلِيمِ مِنَ المعَانِي وَهوَ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ الكَلامُ }

إنَّ الأدلةَ الدالةَ على هذه القاعدة كثيرةٌ في الكتابِ والسنة، وسأقتصرُ هنا على ذكر بعضِ الآيات الدالةِ على هذه القاعدة:

قال تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٢٩ ﴾[1]

وقال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ٢٤ ﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ تعالى أَمَرنا أنْ نَتَدبَّرَ القرآنَ، وأخبرَ أنَّه أنزَلَهُ لنعقلَهُ ونفهمَهُ، ولا يكونُ التَّدبُّرُ والتعقُّلُ إلا لكلامٍ بَيَّنَ المتكلِّمُ مُرادَهُ به، فأمَّا مَن تَكَلَّمَ بلفظ يحتملُ معانيَ كثيرةً، ولَم يُبيِّنْ مُرادَهُ منها، فهذا لا يُمكِنُ أنْ يُتَدبَّرَ كلامُهُ ولا أنْ يُعقَلَ.[3]

وقال تعالى: ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَاۖ ﴾[4]

وقال تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّا مُهۡلِكُوٓاْ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِۖ ﴾[5]

---

(١) سورة ص آية: ٢٩

(٢) سورة محمد آية: ٢٤

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/٢٧٧ - ٢٧٩)

(٤) سورة يوسف آية: ٨٢

(٥) سورة العنكبوت آية: ٣١

وجه الدلالة: أنَّ لفظَ القريةِ يكونُ له معنى في سياقٍ وتركيبٍ، ويكون له معنى آخر في سياقٍ وتركيبٍ آخَرَيْن، وبيانُ ذلك أنَّ القريةَ في الآية الأولى يُرادُ بها أهلُها، لدلالةِ السِّياقِ على ذلك، فأهلُ القرية هم الذين يُسألونَ لا المساكِنِ والأبنيَة.

وأما الآيةُ الثانيةُ فالمرادُ بالقريةِ فيها المساكِن؛ لأنها ذكرت مضافة إلى أهلها.

وقال تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[1]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ جَلَّ جَلَالُهُ أضافَ اليَدَ في الآية تارَةً إلى نفسه وتارَةً إلى المخلوقين، فلا تكونُ اليَدُ كاليدِ، لأنَّ اليدَ المضافَةَ إلى المخلوقِ تكون مناسبَةً له، واليدَ المضافَةَ إلى الخالقِ تكونُ لائقَةً به، فالإضافَةُ تتنَوَّعُ دلالتُها بحسب المضافِ إليه، ولهذا قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[2] فنَفَى المثليَّةَ مع إثباتِ السمعِ والبَصَرِ، وهذا يدلُّ على أنَّ إثباتَ السمعِ والبصَرِ للهِ يكونُ على وجهِ الاختصَاصِ والمناسبَة.

فظهَرَ - بحمد الله - بما سبَقَ نقلُهُ مِن آياتِ الكتابِ العزيزِ أنَّ ظَاهِرَ نُصُوصِ الصِّفَاتِ ما يَتَبَادَرُ إلى الْعَقْلِ السَّلِيمِ مِنَ المعَانِي وَهوَ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، وَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ الكَلَامُ.

(١) سورة الفتح آية: ١٠

(٢) سورة الشورى آية: ١١

الفصل السادس

قاعدة - "الإجْمَاعُ حُجَّةٌ في بَابِ الأسْمَاءِ والصِّفَاتِ"

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ الإِجْمَاعُ حُجَّةٌ في بَابِ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ }

إنَّ الإجماعَ يُعَدُّ المصدَر الثاني مِن مصَادرِ التَّلَقِّي عندَ أهلِ السنةِ والجماعَةِ، تَثبُتُ به العَقَائدُ كما تثبُتُ به الأحكَامُ، ولما كانَ الأمرُ كذلك ناسَبَ ذِكرُهُ بعد المصدَرِ الأوَّل الكتابِ والسنةِ.

ثم إنَّ شيخَ الإسلام ابنَ تيمية قد اعتَمَدَ في تقريره لمسائِلِ الاعتقَادِ على الإجماعِ، وجَعَلَهُ حجةً في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ.

وَيَتَّضِحُ ذلك من خلال عرضِ أقواله:

قال - رحمه الله -: ((فَقُلتُ: أمَّا الاعتقَادُ فلا يُؤْخَذُ عَنِّي ولا عَمَّنْ هوَ أكبَرُ مِنِّي؛ بَلْ يُؤْخَذُ عَنِ اللهِ، وَرَسُولِهِ ﷺ، وما أجمعَ عليه سَلَفُ الأمَّة))(١).

وقال - رحمه الله - ((وَثَبَتَ أيضا بالكتَابِ، والسنةِ، والإجماعِ، أنَّه استوَى على عرشِهِ))(٢).

بيَّنَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أنَّ مِنَ الأصُولِ التي يُستَدَلُّ بها في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ الإجماعَ.

ومضمونُ هذه القاعدة: أنَّ الإجماعَ يُحتَجُّ به في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ نَفْيا وإثبَاتا، فَيُثبَتُ للهِ عز وجل صفَاتُ الكَمَالِ عن طريقِ الإجماعِ، كما يُنفَى عَنِ اللهِ عز وجل

(١) مجموع الفتاوى (٣/١٦١)

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢/٤٥٤)

صفَاتُ النَّقْصِ عنِ طريقِ الإجماعِ.

والإجماعُ هو: اتفاقُ مُجتَهِدِي الأمَّةِ في عَصرٍ على أَمرٍ، ولو كانَ الأمْرُ فِعلا اتفَاقا كائنا بعدَ النبيِّ ﷺ.[1]

وهذه القَاعِدَةُ المُهِمَّةُ فرْعٌ عَنِ القَاعِدَةِ الثانية وهي: "لا يُتجاوَزُ القرآنُ والحديثُ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ"، ومُندَرِجَة تحتها؛ وذلك أنَّ الإجماعَ لابُدَّ أنْ يكونَ مُستَنداً إلى دليلٍ مِنَ الكتابِ والسنة[2]، وإلا كان قولا في الدِّينِ من غيرِ دَليلٍ، وهذا يقتَضِي إثباتَ شَرعٍ مُستَأْنَف بعدَ النبيِّ ﷺ.[3]

وَأفرَدْتُ هذه القاعِدَةَ عن القَاعِدَةِ الثانية مع كونها مُندَرِجَةً تحتها؛ لأنَّ الإجماعَ قد ينْعَقِدُ مع عَدَمِ عِلمِنَا بالدَّليلِ الذي استَنَدَ عليه الإجماعُ، أو ضعفهِ، فيكونُ الإجماعُ حُجَّةً بنفسه.

وكذلك أفرَدتُها: مِن بابِ تَنَوُّعِ طُرُقِ الاستدلالِ التي أثبتَ بها أهلُ السنَّة بابَ الأسماءِ والصفَات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((فَلا يُوجَدُ قَطُّ مَسْأَلَةٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا إلا وَفيهَا بَيَانٌ مِن الرَّسُولِ ﷺ، وَلَكِنْ قَدْ يَخْفَى ذَلِكَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ وَيَعْلَمُ الإِجْمَاعَ فَيَسْتَدِلّ به،

---

(١) انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار الفتوحي (٢/٢١١)

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((والناسُ قد اختلفوا في جوازِ الإجماعِ عن اجتهادٍ، ونحن نُجَوِّزُ أنْ يكونَ بعضُ المجمعين قال عن اجتهادٍ، لكن لا يكونُ النصُّ خافيا على جميعِ المجتهدين، وما مِن حُكمٍ يُعلمُ أنَّ فيه إجماعا إلا وفي الأمة مَن يَعلَمُ أنَّ فيه نصا، وحينئذ فالإجماعُ دليلٌ على النصِّ)) منهاج السنة (٨/٣٤٤)

(٣) انظر: منهاج السنة (٨/٣٤٤) وشرح الكوكب المنير (٢/٢٥٩)

كَمَا أَنَّهُ يَسْتَدِلُّ بِالنَّصِّ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ دَلالَةَ النَّصِّ، وَهُوَ دَلِيلٌ ثَانٍ مَعَ النَّصِّ، كَالأَمْثَالِ الْمَضْرُوبَةِ فِي الْقُرْآنِ.

وَكَذَلِكَ الإِجْمَاعُ دَلِيلٌ آخَرُ كَمَا يُقَالُ: قَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالإِجْمَاعُ، وَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ الْأُصُولِ يَدُلُّ عَلَى الْحَقِّ مَعَ تَلازُمِهَا؛ فَإِنَّ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الإِجْمَاعُ فَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ فَعَنِ الرَّسُولِ ﷺ أُخِذَ، فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ كِلاهُمَا مَأْخُوذٌ عَنْهُ، وَلا يُوجَدُ مَسْأَلَةٌ يَتَّفِقُ الإِجْمَاعُ عَلَيْهَا إلا وَفِيهَا نَصٌّ))[1].

ويجبُ أنْ يُعلَمَ: أنَّ كلَّ ما أجمَعَ عليه المسلمُون فإنَّه يكونُ مَنصُوصا عنِ الرسُولِ ﷺ، فالمخَالفُ لما أجمعَ عليه المسلمون مخالِفٌ للرسولِ ﷺ، كما أنَّ المخالفَ للرسولِ ﷺ مخالفٌ لله ﷻ.[2]

وقد استَدَلَّ السلَفُ ﷺ بالإجماعِ على إثباتِ أسماءِ اللهِ وصفَاتِه، وَمِنَ المسائِلِ التي استَدَلَّ السلَفُ عليها بالإجماعِ:

١- مسألةُ العُلُوِّ وأنَّ اللهَ مُستَوٍ على عرشِه.

٢- مسألةُ القرآنِ وأنَّه كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ.

٣- مسألةُ إثباتِ رُؤيَةِ اللهِ يومَ القيامة بالأبصار.

وغير ذلك منَ المسائِلِ التي وَقَعَ عليها إجماعُ السلف، مما يَدُلُّ دلالَةً قطعيَّةً على اعتبارِ الإجماعِ حُجَّة يُحتَجُّ به في بابِ الأسماءِ والصفَات.

ثم إنَّ مما يُنَبَّهُ عليه أنَّ الانحرافاتِ الواقِعَةَ مِنَ الطوائِفِ المخالفَةِ لأهلِ السنة

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/١٩٥)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/١٩٤)

والجماعة في هذا الباب - باب الأسماء والصفات - لا تَقدحُ في ثُبوت الإجماع؛ إذ إنَّ إجماعَ السلَفِ واقِعٌ قبلَ ظهُورِ المخالفِ، وعليه فهم محجُوجُونَ بالإجماعِ، فإنَّ النِّــزَاعَ الحادثَ بعدَ إجماعِ السَّلَفِ خطَأٌ قطعا، كما أنَّ غايَةَ ما يَستَدلُّ به المخالفُ: العَقل، وعَقْلُ فِرقَة منَ الفِرَقِ لا يَقدَحُ في الإجماعِ، ولا حُجَّةَ فيه.

ومما ينبغي أنْ يُعلَمَ: أنه ليسَ المرادُ بإجماعِ السلفِ أنْ يَنُصَّ كلّ واحدٍ منَ السلَفِ على قولِهِ في المسألَةِ التي استُدلَّ بالإجماعِ عليها، بل المقصودُ من ذلك كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((أَنَّهُمْ نَقَلُوا إِلَيْنَا الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ، وَأَخْبَارَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَقْلَ مُصَدِّقٍ لَهَا مُؤْمِنٍ بِهَا قَابِلٍ لَهَا؛ غَيْرِ مُرْتَابٍ فِيهَا؛ وَلا شَاكٍّ فِي صِدْقِ قَائِلِهَا، وَلَمْ يُفَسِّرُوا مَا يَتَعَلَّقُ بِالصِّفَاتِ مِنْهَا وَلا تَأَوَّلُوهُ، وَلا شَبَّهُوهُ بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ؛ إِذْ لَوْ فَعَلُوا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَنُقِلَ عَنْهُمْ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُكْتَمَ بِالْكُلِّيَّةِ؛ إِذْ لا يَجُوزُ التَّوَاطُؤُ عَلَى كِتْمَانِ مَا يُحْتَاجُ إِلَى نَقْلِهِ وَمَعْرِفَتِهِ؛ لِجَرَيَانِ ذَلِكَ فِي الْقُبْحِ مَجْرَى التَّوَاطُؤِ عَلَى نَقْلِ الْكَذِبِ وَفِعْلِ مَا لا يَحِلُّ))(١) .

وخالفَ هذه القاعدَةَ قومٌ من غَالِيَةِ المتكلِّمين، حيث زَعَمُوا أنه لا يُستَدَلُّ بالإجماعِ على شيءٍ، ومنهم مَن يقولُ: لا يَصِحُّ الاستدلالُ به على الأمورِ العِلميَّةِ؛ لأنَّه ظَنِّيٌّ.(٢)

كما أنَّ كثيرا من أهل الكلام تجدُ عُمدَتَهُم في مسائلِ أسماءِ الله وصفَاتِه وغيرها على ما يَظُنُّونَهُ منَ الإجماعِ، وهم لا يعرِفُونَ في ذلك أقوالَ السَّلَفِ البتةَ، أو عَرَفُوا بعضَها ولم يَعرِفُوا سائِرَها، فتارَةً يحكونَ الإجماعَ ولا يعلَمُونَ إلا قولَهُم وقولَ مَن

(١) مجموع الفتاوى (٤/٣)

(٢) مجموع الفتاوى (١١/٣٣٨)

يُنازِعُهُم مِنَ الطوائفِ المتأخرين: طائفة، أو طائفتين، أو ثلاث، فلا يَعرِفُونَ ما قالَ السلَفُ في ذلك البَتَّةَ، بلْ قد يكونُ قولُ السَّلَفِ خارجا عَن أقوالِهِم.[1]

وَمِنَ الأمثلَة على ذلك: مَا جَاءَ عن أبي المَعَالي الجويني حيثُ قال: ((الرَّبُّ سبحانه وتعالى يَتَقَدَّسُ عَن قَبُولِ الحوَادِث، واتَّفَقَ على ذلك أَهلُ المللِ والنِّحَلِ، وَخَالَفَ إجماعَ الأمَّةِ طائفَةٌ نَبَغُوا من سِجستَان لُقِّبُوا بالكرَّامِيَّة، فَزَعَمُوا أنَّ الحوادِثَ تَطرَأُ على ذَاتِ البارِئ تعالى عن قولهم))[2]

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/٢٥)

(٢) لمع الأدلة (ص١٠٩)

المبحث الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ الإجْمَاعُ حُجَّةٌ في بَابِ الأسْمَاءِ والصِّفَاتِ }

إنَّ الناظِرَ في أقوالِ وصنيعِ أئمةِ السلف التي أُثِرَتْ عنهم يجدُ أنَّ مِن مَنهَجِهِم في بابِ الأسماء والصفات الاحتجَاجَ بالإجماعِ، فالإجماعُ عندهم حُجَّةٌ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ، وَمن هنا يظهَرُ التوافُقُ بينَ شيخ الإسلام ابنِ تيمية وأئمة السلف؛ إذ الإجماعُ عندهم مَصدَرٌ مِن مَصَادِرِ التَّلَقِّي في بابِ الأسماء والصفاتِ.

وفيما يلي عرضٌ لأقوالِ أئمةِ السلف:

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

قال الإمام أحمدُ لما سُئِل عَمَّن يقول أنا أَقِفُ في القرآن تَوَرُّعاً:((ذاكَ شاكٌّ في الدِّينِ.

إجماعُ العلماءِ والأئمَّةِ المتقدِّمين على أنَّ القرآنَ كلامُ اللهُ غيرُ مخلُوق، هذا الدِّينُ الذي أدركْتُ عليه الشيوخَ، وأدركَ الشُّيُوخُ مَن كان قبلَهُم على هذا))(١).

فقد استَدَلَّ الإمامُ أحمد -رحمه الله- على أنَّ القُرآنَ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ بالإجماعِ، وهذا مما يَدُلُّ على أنَّه يُقرِّرُ أنَّ الإجماعَ حجَّةٌ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ.

[إسحاق بن راهويه (٢٥٦هـ)]

وقال الإمام إسحاق بن راهُويَهْ - رحمه الله - : ((الرحمنُ على العَرشِ استوى، إجماعُ أهلِ العلمِ أنَّه فَوقَ العرشِ استَوَى، وَيَعلَمُ كُلَّ شيءٍ في أسفلِ الأرضِ

(١) أخرجه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/٤٦٠)

السابِعَة))[1].

فقد استدَلَّ الإمامُ إسحاق رحمه الله على أنَّ اللهَ فوقَ العرشِ استوى، ويعلمُ كلَّ شيءٍ في أسفَلِ الأرضِ السابعَةِ بالإجماع، وهذا مما يَدُلُّ على أنَّه يُقَرِّرُ أنَّ الإجماعَ حُجَّةٌ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي - رحمه الله - في رَدِّه على من قال: إنَّ اللهَ في كُلِّ مكانٍ: ((لَقَدْ شَوَّهْتُم معبودَكُم إذ كانت هذه صفَتَهُ، واللهُ أَعلَى وَأَجَلُّ من أنْ تكونَ هذه صـفتَهُ، فلابُدَّ لكم مِن أنْ تأتُوا بِبُرهانٍ بيِّنٍ على دعواكم مِن كتابٍ ناطقٍ، أو سُنَّةٍ ماضيَةٍ، أو إجماعٍ مِنَ المسلمين، ولنْ تَأتُوا بشيءٍ منه أبدا))[2].

فقد احتَجَّ أيضا الإمامُ الدارمي -رحمه الله- على الجهميَّةِ ومَنْ وافَقَهُم أنَّـه لـيس عندهم إجماعٌ يحتَجُّون به على دعواهم، هذا مما يَدُلُّ على أنَّ الإجماعَ عنده حُجَّـةٌ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ.

[أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي الطلمنكي المالكي (٤٢٩هـ)]

وقال الإمام أبو عمر الطلمنكي[3]- رحمه الله - : ((أجمعَ المسلمُونَ مِن أهلِ الـسنَّةِ

---

(١) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٦/٢٦٠) والذهبي في العلو (٢/١١٢٨) من طريق الخلال في كتابه السنة عن المروذي عن محمد بن الصباح عن سليمان بن داود به.

(٢) الرد على الجهمية (ص٤٢)

(٣) أحمد بن محمد بن عبد الله الأندلسي أبو عمر. كان حافظاً للسنن، إماماً عارفاً بأصول الديانة، عالي الإسناد، ذا هدي وسمت واستقامة. ولد: ٣٤٠هـ توفي: ٤٢٩هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/١٠٩٨ - ١١٠٠)

على أنَّ معنى قوله ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾[1]، ونحو ذلك من القرآن: أنه عِلمُهُ، وأنَّ اللهَ تعالى فوقَ السموات بذاته، مُستوٍ على عرشِه كيف شاءَ))[2].

فقد احتَجَّ الإمامُ الطلمنكيُّ رحمه الله بالإجماعِ كما احتَجَّ الأئمَّةُ قبله بالإجماعِ في الاستدلالِ به على بابِ الأسماءِ والصفاتِ.

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر(٤٦٣هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر - رحمه الله - : ((اللهُ عز وجل لا يُوصَفُ عند الجماعَة أهلِ السنةِ إلا بما وَصَفَ به نفسَهُ، أو وَصَفَ به رسولُ الله ﷺ ، أو أجمعَت الأمةُ عليه، وليس كمثلِه شيءٌ فيُدرَكَ بقياسٍ، أو بإنعام نَظَرٍ))[3].

وقال- رحمه الله - : ((ليسَ في الاعتقَاد في صفَاتِ الله وأسمائه إلا ما جَاءَ مَنصُوصا في كتابِ الله، أو صَحَّ عن رسُول الله ﷺ، أو أجمعَتْ عليه الأمةُ، وما جَاءَ مِن أخبارِ الآحادِ في ذلك كلِّه أو نحوِه يُسَلَّمُ له، ولا يُنَاظَرُ فيه))[4].

بيَّن الإمامُ ابنُ عبد البر رحمه الله أنَّ اللهَ يُوصَفُ بما ثبتَ في الكتاب، وبما ثَبتَ في السنة، ويُوصَفُ بما انعَقَدَ عليه إجماعُ الأمَّة.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال أبو القاسم التيمي - رحمه الله - : ((قال بعضُ العلماءِ: الأصُولُ التي ضَلَّ بها

(١) سورة الحديد آية: ٤

(٢) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٦/٢٥٠) وابن القيم في الصواعق المرسلة (١٢٨٤/٤) والذهبي في كتابه العلو للعلي العظيم (١٣١٥/٢)

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٩٢٩/٢)

(٤) جامع بيان العلم وفضله (٩٣٤/٢)

الفرَقُ سبعةُ أصُول: القَولُ في ذات الله سبحانه، والقولُ في صفَاته، والقَولُ في أفعَاله، والقَولُ في الوعيدِ، والقَولُ في الإيمان، والقَولُ في القرآنِ، والقَولُ في الإمامَة...والدليلُ على أنَّ الفرقَةَ الناجيَةَ هو أهلُ السنة والجماعة أنَّ أحدا لا يَشُكُّ أنَّ الفرقَةَ الناجيَةَ هي المتمَسِّكَةُ بدينِ الله، ودينُ الله الذي نَزَلَ به كتابٌ، وَبَيَّنَتْهُ سنةُ رسولِ الله ﷺ، وهم القائلون: إنَّ الله واحدٌ: ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[1]... فلا يُسمَّى اللهُ إلا بما سمَّى به نفسَهُ في كتابه، أوسماهُ به رسولُهُ ﷺ، وأجمعَتْ عليه الأمةُ، أو أجمعَتْ الأمةُ على تسميَته به، ولا يوصَفُ إلا بما وَصَفَ به نفسَهُ، أو وَصَفَهُ به رسولُهُ ﷺ، أو أجمعَ عليه المسلمُونَ))[2] .

فقد ذَكَرَ الإمامُ أبو القاسم رحمه الله أنَّ اللهَ لا يُسَمَّى إلا بما سمَّى به نفسَهُ في كتابه، أوسماه به رسولُهُ ﷺ، أو أجمعَتْ الأمةُ على تسميَته به، ولا يوصَفُ إلا بما وَصَفَ به نفسَهُ، أو وصفه به رسُولُهُ ﷺ، أو أجمَعَ عليه المسلمون، فاستدَلَّ بالإجماعِ في إثباتِ الأسماءِ والصفَاتِ.

[موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)]

وقال الإمام ابن قدامة – رحمه الله – : ((والحجَّةُ إنما هو قَولُ اللهِ، أو قَولُ رسولِهِ ﷺ، أو الإجماعُ))[3].

بيَّن –رحمه الله– أنَّ الحجةَ تكونُ بالإجماعِ في الأبوابِ كُلِّها؛ لأنه قد أطلق الإجماع

(١) سورة الشورى آية: ١١

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/٤٠٩ –٤١٠)

(٣) الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم (ص٢٢)

ولم يُقَيِّدْهُ بباب مُعَيَّنٍ.

ومن خلال ما سَبَقَ من نقلِ كلام أئمَّةِ السلف يَتَّضِحُ جَلِيًّا احتجَاج أئمة السلفِ بالإجماعِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ، وأنه لا يجوزُ مخالَفَتُهُ، والخروجُ عنه.

وقد وافَقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمَّةَ السلف في تقريرِ هذه القاعدَة، فقد قرَّر أنَّ الإجماعَ حجَّةٌ في بابِ الاعتقَاد، لا يجوزُ مخالفَتُهُ، وأنَّهُ مِنَ الأصولِ التي يُستَدل بهـــا في بابُ الأسماءِ والصفات، كما احتَجَّ على استواءِ الله على عرشِهِ بإجماعِ العلماء.

وبهذا تُعلم مُوَافقةُ شيخِ الإسلام ابن تيمية لأئمة السلف في احتجَاجِهِم بالإجماعِ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ، وأنَّه بريءٌ كلَّ البراءَةِ مما نُسِبَ إليه مِن مخالَفَتِهِم، والخروجِ عن هديهِم.

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ الإجْمَاعُ حُجَّةٌ في بَابِ الأسْمَاءِ والصِّفَاتِ }

لقد دلَّتْ على هذه القاعدَةِ العظيمة من قواعِدِ الاستدلال في بَاب الأسماءِ والصفاتِ أدلَّةٌ كثيرةٌ مِنَ الكتابِ والسنة، ومن تلك الأدلة ما يلي:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾[1]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ تَوَعَّدَ على مُتابعَةِ غيرِ سبيلِ المؤمنين، كما تَوَعَّدَ على مُشَاقَّةِ الرسُولِ ﷺ، فإذا حَرَّمَ اللهُ اتباعَ غيرِ سبيلِ المؤمنين، دلَّ ذلك على وُجُوبِ اتِّباعِ سبيلِهِم فيكونُ الإجماعُ حجَّةً، وذلك شاملٌ لمسائِلِ الاعتقادِ ومسائِلِ الأحكامِ؛ فإنَّ قولَهُ تعالى: "وَيَتَّبِع" معطوفَةٌ على قوله:"يشاقق" وكلاهما في سياق الشَّرطِ، والمقرَّرُ في علمِ أصولِ الفقه: أنَّ الفعلَ إذا كانَ في سِيَاقِ الشَّرطِ فإنه يُفيدُ العُمُوم[2]، فتكونُ الآيةُ عامَّةً شاملَةً لبابَيِ الاعتقادِ والأحكامِ.

وقال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدًا ﴾[3]

---

(١) سورة النساء آية: ١١٥

(٢) انظر: غمز عيون البصائر للحموي (١٤٨/٢)

(٣) سورة البقرة آية: ١٤٣

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ جل جلاله وَصَفَ هذه الأمةَ بأنها وَسَطٌ، وَجَعَلَهُم شُهُودا، والوَسَطُ هم: العُدُولُ الخيارُ، وفي هذا ثناءٌ عليهم وَمدحٌ لهم، والعُدُولُ الخيارُ لا يَتفقونَ على باطِلٍ، كما أنَّ كونَهُم شُهُودا يقتضي أنَّ إجماعَهُم حجَّةٌ.

قال ابن كثير -رحمه الله- في بيان معنى الوسط: ((والوسَطُ ههنا: الخيارُ والأجوَدُ، كما يقال: قريشٌ أوسَطُ العربِ نسبا ودارا، أي: خيرُها))[١]

وقال الشيخ السعدي -رحمه الله- عند تفسيره لهذه الآية: ((وفي الآيةِ دليلٌ على أنَّ إجماعَ هذه الأمة حُجَّةٌ قاطعَةٌ، وأنهم مَعصُومونَ عنِ الخطَأ؛ لإطلاقِ قوله: {وَسَطًا} فَلَو قُدِّرَ اتفاقُهُم على الخطأِ، لم يكونوا وسطا، إلا في بعضِ الأمُورِ، ولقوله: ﴿لِتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ يقتضي أنهم إذا شَهِدُوا على حكمٍ أنَّ اللهَ أحلَّهُ أو حرَّمَهُ أو أوجَبَهُ، فإنها معصومَةٌ في ذلك))[٢]

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾[٣]

وجه الاستدلال : أنَّ اللهَ عز وجل أَمَرَ بالردِّ إلى الكتابِ والسنة في حالِ التَّنازُعِ، فَيُفهَمُ منه أنه إذا لم يوجَد التنازُعُ وَحَصَلَ الاتِّفَاقُ فإنه يكفي ويكونُ حجَّةً ، فتكونُ الآيةُ قد دَلَّتْ على حجِّيَّةِ الإجماعِ .

وعن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((إنَّ اللهَ لا يجمعُ أمتي أو قال أمَّـــة

(١) تفسير القرآن العظيم (٤٥٨/١)

(٢) (ص ٦٦)

(٣) سورة النساء آية: ٥٩

محمد ﷺ على ضلالَة، وَيَدُ الله مَعَ الجماعَة))[1].

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ نَفى جميعَ وُجُوهِ الضلالة عَن مجموعِ الأمــة، فيكــونُ إجماعُ الأمةِ حجَّةً فيجِبُ اتباعُهُ، وقوله: "ضلالة" نكرةٌ في سياقِ النَّفيِ فَتعُمُّ مــسائِلَ الاعتقَادِ وغيرها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:((فَإِنَّ اللَّهَ عَصَمَ هَــذِهِ الْأُمَّــةَ أَنْ تَجْتَمِــعَ عَلَــى ضَلَالَة))[2]

فهذه النصوصُ وأمثالُها صريحةٌ في أنَّ الإجماعَ حجَّةٌ في باب الأسماءِ والــصفات، فكما يُحتَجُّ بالإجماعِ في بابِ الأحكامِ يُحتَجُّ به في بابِ الأسماءِ والصفاتِ.

---

(١) أخرجه الترمذي في جامعه كتاب الفتن عن رسول الله ﷺ باب ما جاء في لزوم الجماعة (ص٤٩٠)ح ٢١٦٧وقال: ((هذا حديث غريب من هذا الوجه)). والحاكم في المستدرك كتاب العلم (١١٥/١) من طرق عن المعتمر بن سليمان عن سليمان المدني عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر به.
وفيه سليمان المدني قال فيه ابن حجر في التقريب (ص٢٩٨): ((ضعيف)).
وقد تابعه سليمان بن طرخان، فيما أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١١٨/١) وسنده حسن. وسليمان بن طرخان ثقة. فالحديث بمجموع طرقه حسن وقد صححه الألباني في تعليقه على سنن الترمذي ح ٢١٦٧

(٢) مجموع الفتاوى (٥١/١٨)

الفصل السابع

قاعدة - " الْفِطَرُ السَّلِيمَةُ مُوَافِقَةٌ لِمَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ مِنْ إِثْبَاتِ أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ "

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة { الْفِطَرُ السَّلِيمَةُ مُوَافِقَةٌ لِمَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ مِنْ إِثْبَاتِ أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ }

إنَّ مِنَ القَوَاعِدِ التي قرَّرها أئمَّةُ أهلِ السنة والجماعة الاحتجَاجَ بالفِطرَةِ السليمَةِ في بابِ الأسماءِ والصفات على سَبيلِ الإجمالِ، وأنَّها مُوَافِقَةٌ لما جَاءَتْ به الشريعَةُ في هذا البابِ، فإنَّ الشريعَةَ مُكَمِّلَةٌ للفطرَةِ السليمَةِ، مُوافِقَةٌ لها فيما أَثبَتَتْهُ، وَقد تَنوَّعَ بيانُ شيخِ الإسلام ابن تيمية لهذه القاعدَةِ وتقريرُه لها، وهذه أقوالُهُ في ذلك:

قال – رحمه الله – : ((فالفطرَةُ مُكَمَّلَةٌ بالفطرَةِ المنـــزَّلَة، فإنَّ الفطرَةَ تَعلَمُ الأمرَ مُجمَلا، والشَّريعَةُ تُفَصِّلُهُ وتُبَيِّنُهُ، وَتشهَدُ بما لا تَستَقِلُّ الفِطرَةُ به))[1].

وقال– رحمه الله – : ((واللهُ قَدْ فَطَرَ العبادَ – عربهم وعجمهم– على أَنَّهُم إذا دَعَوُا اللهَ تَوَجَّهَتْ قُلُوبُهُم إلى العُلُوِّ، ولا يَقصدُونَهُ تحتَ أرْجُلِهم))[2]

وقال– رحمه الله – : ((فإنَّ اللهَ فَطَرَ عبادَهُ على الحقِّ، والرُّسُلُ بُعِثُوا بتكميلِ الفِطرَةِ وَتقريرها لا بتَحْويلِ الفِطرَةِ وَتَغْييرهَا))[3]

وقال– رحمه الله – : ((فإنَّ اللهَ سبحانه وتعالى خَلَقَ عبادَهُ على الفِطرَةِ، وَكَمَّلَ فِطرَتَهُم بالنُّبُوَّةِ، واصطَفَى مِنَ الملائكَةِ رُسُلا وَمِنَ النَّاسِ، لِيُعَلِّمُوا الأمَمَ ما لم يكُونُوا

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/٤٥)

(٢) المصدر السابق (٥/ ٢٥٩)

(٣) مجموع الفتاوى (٥/٢٧٠)

يعلمُونَهُ؛ كما قال سبحانه وتعالى ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴾[1] ولَمْ يَبعَثْ رُسُلَهُ بغيرِ فطرَتِه التي فَطَرَ عبادَهُ عليها))[2]

وقال- رحمه الله - : ((العُلومُ الفِطرِيَّةُ الضَّرُورِيَّةُ تُوافِقُ ما أخبرَتْ به الرُّسُلُ لا تخالِفُهُ))[3]

وقال- رحمه الله - : ((وهؤلاء المحرِّفَةُ المبَدِّلَةُ في هذه الأمَّة منَ الجهميَّة وغيرهم اتَّبعُوا سُنَنَ مَن كانَ قَبلَهُم منَ اليَهُود، والنَّصارَى، وفَارِسَ، والرُّوم، فَغَيَّرُوا فطرَةَ الله تعالى، وَبَدَّلُوا كتابَ الله، واللهُ سبحانه وتعالى خَلَقَ عبادَهُ على الفطرَةِ التي فَطَرَهُم عليها، وَبَعَثَ إليهم رُسُلَهُ، وأنزلَ عليهم كُتُبَهُ، فصلاحُ العبَاد وقوامُهُم بالفطرَةِ المكَمَّلَة بالشِّرعَة المنَــزَّلَة، وهؤلاءِ بَدَّلُوا وَغَيَّرُوا فطرَةَ الله وَشرعَتَهُ))[4].

ومما تقدَّمَ مِن نقلٍ يَتَبَيَّنُ تقريرُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيمية لهذه القاعدَة الجليلة، وهذه القاعدَةُ تَتَضَمَّنُ أَصلا عظيما وَمَسأَلَةً مُهمَّةً وهي: أنَّ الفطرَةَ التي فَطَرَ اللهُ عليها عبادَهُ مُوَافقَة لما جاءَتْ به الشريعَةُ، فإنَّ مَثَلَ الفطرَةِ مع الشريعَةِ مَثَلُ ضوءِ العَينِ معَ الشمسِ، والرُّسُلُ بُعِثُوا بتكميلِ الفطرَةِ لا بتَحوِيلِها وتَغيِيرِها.

فمثلا: الفطرَةُ تُدرِكُ عُلُوَّ الله، أما تعيينُ استوَاءِ الله على عرشِه، فهذا مما لا يُدرَك

---

(١) سورة البقرة آية: ١٥١

(٢) ضابط التأويل ضمن جامع المسائل (ص٤٥)

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/١٣٣)

(٤) بيان تلبيس الجهمية (٢/٤٧١) وانظر الفتوى الحموية الكبرى (ص٢١٩ - ٣٢٣) ومجموع الفتاوى (٨/٣١٢) وقاعدة في المحبة (ص١٢٦) وجامع الرسائل (٢/٨٥)

إلا بالشَّرعِ، فهنا تأتي الشريعةُ لتَكميلِ وتتميمِ الفطرَةِ، لا لتحوِيلِها وتغييرِها.

ومعنى الفطرة هو: ما جَبَلَ اللهُ عليه العبادَ مِنَ الإقرارِ به، وبأسمائِه وصفاتِه، وأنَّه العليُّ الأعلى.

فنفسُ الفطرَةِ تَستلْزِمُ الإقرارَ بالخالقِ ومحبته، **وَمُوجباتُ الفطرَةِ ومقتضاها** يحصُلُ شيئا بعدَ شيءٍ بحسَبِ كَمالِ الفطرَةِ إذا سَلِمَتْ عَنِ الْمُعارِضِ.[1]

فَعُلِمَ مِن ذلك أنَّ الفطرَةَ السليمَةَ إذا لم يَحصُلْ لها ما يُفسدُها كانتَ مُقِرَّةً بالصَّانِعِ عابِدَةً له، خلافا لمن زَعَمَ مِنَ الفِرَقِ المنحرفَةِ أنَّ المولودَ يُولَدُ سَاذجا لا يَعرِفُ تَوحيدا ولا شركا.

وقد كذَّبَهُمُ الله بقوله: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾

وكذلك نبيه ﷺ بنَصِّ الحديثِ الذي قال فيه: ((ما مِن مَوْلُودٍ إلا يولَدُ على الفِطرَةِ، فأبواهُ يُهَوِّدَانه، أو يُنَصِّرانِه، أو يمجسانه))[2]

فالكتابُ والسنَّةُ دَلَّا على كونِ الخلقِ مَفطُورِينَ على دينِ الله الذي هو مَعرِفَةُ الله والإقرار به، بمعنى: أنَّ ذلك مُوجِبُ فطرَتِهِم، وبمقتضاها يجبُ حُصُولُهُ فيهم إذا لم يحصُلْ ما يعوقُها، فحصولُهُ فيهم لا يَقِفُ على وُجُودِ شرطٍ، بل على انتفَاءِ مانِعٍ، ولهذا لم يَذْكُر النبيُّ ﷺ لموجِبِ الفِطرَةِ شرطا، بل ذَكَرَ ما يمنَعُ مُوجَبَها.[3]

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (٨/٣٨٣ ٣٨٤)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز باب إذا أسلم الصبي فمات، هل يصلى عليه؟ وهل يعرض على الصبي الإسلام (ص٢١٦) ح ١٣٥٩ ومسلم في كتاب القدر باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، وحكم موتى أطفال الكفار وأطفال المسلمين (ص١١٥٧)ح ٦٧٥٥

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (٨/٤٥٤) وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص٨٣ - ٨٤)

ومعلومٌ أنَّ قوله ﷺ : ((كُلُّ مولُودٍ يولَدُ على الفطرَةِ)) ليس المرادُ به أنَّه حين وَلَدتْهُ أمُّهُ يكونُ عارفا باللهِ مُوَحِّدا له بحيث يَعقِلُ ذلك، فإنَّ اللهَ يقول : ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾[1] ونحن نعلَمُ بالاضطرارِ أنَّ الطفلَ ليس عنده معرفَةٌ بهذا الأمرِ، ولكن ولادَتُهُ على الفِطرَةِ تَقتَضِي أنَّ الفطرَةَ تقتَضِي ذلك، وتَستَوْجبُهُ بحسَبِها، فَكُلَّما حَصَلَ فيه قوةُ العلمِ والإرادَةِ حَصَلَ من معرفَتِها بربِّها ومحبتها له ما يُناسِبُ ذلك، كما أنَّه وُلِدَ على أنه يحبُّ جلبَ المنافعِ ودفْعَ المضَارِّ بحسبه.[2]

وبعدَ توضيحِ معنى الفطرَةِ، وبيانِ أنَّ الرسُلَ جاؤوا بتكميلِها وتقريرِها أذكُــرُ هنا بعضَ المسائِلِ التي استَدَلَّ عليها أهلُ السنة والجماعة بالفِطرَةِ، وَمن أهمها : عُلُوُّ اللهِ وأنَّه في السماءِ، فإنَّ القُلوبَ مفطورَةٌ على هذا، تجدُ بني آدم إذا كَرَبَهُم أمـــرٌ، أو نَزَلَتْ بهم شدَّةٌ، رَفَعُوا وجوهَهُم إلى السماءِ، يستغيثُونَ ربَّهُم تبارك وتعالى.

وبعد تقريرِ ما سبَقَ يتَّضحُ لنا أنَّ عقيدَةَ السلَفِ هي العقيدَةُ الصَّحيحَةُ الموافقَةُ للفطرَةِ المكمَّلة بالشريعَة، وأما الفِرَقُ المخالفَةُ لما عليه السلفُ مِنَ الجهميَّةِ والمعتزلةِ وغيرِهم، فَعَقَائِدُهُم مخالفَةٌ للفطرةِ مُناقضَةٌ لها؛ وذلك لتغييرِهم الفطرَةَ وتحريفِها.

ومن أمثلة تحريفهم للفطرة وتغييرها: زَعمُهُم أنَّ اللهَ في كلِّ مكانٍ، وهذا مخالفٌ لما فَطَرَ اللهُ عليه العبَادَ من عُلُوِّه جل وعلا.

والسلفُ ﷺ قد احتجُّوا على المعطلةِ بهذه القاعِدَةِ فيما أنكرَتْهُ المعطلةُ مِن آياتِ

---

(١) سورة النحل آية: ٧٨

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٦٠ - ٤٦١)

الصفَات، وجعَلُوا الفطرةَ التي لم تُغيَّرْ إحدى طُرُق الاستدلالِ التي يُستَدَلُّ بها على إثباتِ الصفَاتِ في الجملَة، فإنَّ الفطرَةَ تُدرِكُ الكمالَ المطلَقَ لله ﷻ من حيثُ الإجمالُ، ومع ذلك فهي لا تَستَغنِي عن الوَحيِ؛ فإنَّ معرفَةَ الكمالِ على وَجْهِ التفصيلِ مما يُتوَقَّفُ فيه على الرسُلِ.

واحتجاجُ أهلِ السنة والجماعة بالفطرَة السليمة هو من باب تَنَوُّعِ الأدلة التي أَثبَتَ بها أهلُ السنة والجماعة بابَ الأسماء والصفات وتَعَدُّدِها، وتَنَوُّعُ الدلائلِ في بابٍ مِنَ الأبوابِ يَدُلُّ على توكيد صحَّة ما تَضَمَّنَهُ من المسائلِ.

وقد نازعَ أهلَ السنة المتكلِّمُون في أصلِ معرفَةِ اللهِ وأسمائِهِ وصفاتِهِ هل هي ضرورةٌ في قَلبِ العَبدِ فطريَّةٌ أو لا تحصُلُ إلا بالنَّظَرِ.

فذهب كثيرٌ من أهلِ الكلام مِنَ المعتزلة والأشاعرة ومن وَافقهم مِنَ الطوائِفِ أنها لا تحصُلُ إلا بالنَّظَرِ.(1)

قال أبو المعالي الجويني: ((فإنْ قيل: ما الدليلُ على وُجُوبِ النظَرِ والاستدلالِ منْ جِهَةِ الشرعِ؟ قلنا: أجمعَتْ الأمَّةُ على وجوبِ مَعرفَةِ البارئ تعالى، واستبَانَ بالعَقلِ أنه لا يَتَأَتَّى الوُصُولُ إلى اكتسابِ المعارِفِ إلا بالنَّظَرِ، وما لا يُتَوَصَّلُ إلى الواجِبِ إلا بِهِ فهو واجِبٌ))(2).

ورتَّبُوا على هذه المسألة: مَسألَة أَوَّل واجبٍ على المكَلَّف، فالذين قالوا بأنَّ المعرفَةَ لا تحصل إلا بالنَّظَرِ تَنَوَّعَتْ أقوالُهُم في أوَّلِ واجبٍ على المكلَّفِ:

- فمنهم من قال: أولُ واجبٍ النظَرُ الصحيحُ المُفْضِي إلى العلمِ بحدوثِ العَالَم.

---

(1) انظر: درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧/٣٥٢ - ٣٥٣)

(2) الإرشاد (ص١١)

- وقالت طائفة: أوَّلُ واجبٍ القَصدُ إلى النَّظرِ الصحيحِ.
- وقالت طائفة ثالثة: أوَّلُ واجبٍ الشكُّ.
- وقالت طائفة رابعة: أوَّلُ واجبٍ المعرِفَةُ بالله.

والنِّزَاعُ بينهم لفظيٌّ، فإنَّ النظرَ واجبٌ وجوبَ الوسيلَة، من بابِ ما لا يَتمُّ الواجبُ إلا به فهو واجبٌ، والمعرفَةُ واجبَةٌ وجوبَ المقَاصد. فأوَّلُ واجبٍ وجوبَ الوسائِلِ هو النَّظَرُ، وأوَّلُ واجبٍ وجوبَ المقاصِد هو المعرِفَةُ.

وأما من يقول: أوَّلُ واجبٍ هو القصدُ إلى النظر، فهو أيضا نزاعهُ لفظيٌّ، فإنَّ العَمَلَ الاختياريَّ مطلقا مشروطٌ بالإرادَة.[1]

وكذلك من قال: أوَّلُ واجبٍ هو الشكُّ ، فإنَّ نزاعَهُ لفظيٌّ؛ لأنَّ الناظِرَ طالبٌ للعلمِ، فلا يكونُ في حالِ النَّظَرِ عالمًا.[2]

فإثباتُ الصانِعِ لا يُعرَفُ عند المتكلمين إلا بالنَّظَرِ[3].

والمقصودُ بالنظر: هو النَّظَرُ في الأعرَاضِ، وأنها لازِمَةٌ للأجسامِ، فيمتنعُ وجودُ الأجسَامِ بدُونِها.[4]

فإثباتُ الصَّانِعِ لا يمكن عندهم إلا بإثباتِ حُدُوثِ الأجسامِ وأنَّها مُستَلزِمَةٌ للأعراض التي هي الصفَات، كالحركة والسكون والاجتماع والافتراق، ثم إنَّ هذه الأعراضَ أو بعضَها حادِثٌ، وما لا يخلُو مِنَ الحوادث فهو حادِثٌ، فاحتاجُوا في هذه

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٣٥٣/٧)

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٤١٩/٧)

(٣) المواقف للإيجي (٢٠٨/١)

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٣٢٩/١٦)

الطريقِ إلى إثبات الأعراضِ أولا، ثم إثبات لزومِها للجسمِ.(١)

ثم إنهم رتَّبُوا على مسألة إيجابِهِم النَّظَر على المكلفين: اختلافهم في حُكْمِ التَّقليدِ في العقائِد، وحاصِلُ الخلافِ فيه عندهم على أقوالٍ منها:

١- عدمُ صحَّة إيمانِ المقلِّد، فيكونُ المقلِّدُ كافراً.

٢- الاكتفاءُ بالتقليدِ مَعَ العصيانِ - إن كانَ فيه أهليَّةٌ للنظر - وإلا فلا عصيان.

٣- إنَّ مَن قَلَّدَ القُرآنَ والسنةَ القطعيَّةَ صحَّ إيمانُهُ لاتباعِهِ القطعيَّ، وَمَن قَلَّدَ غيرَ ذلك لم يصحَّ إيمانُهُ لعدم أَمْنِ الخطأ على غيرِ المعصُومِ.

٤- الاكتفاءُ به مِن غيرِ عصيان مطلقاً؛ لأنَّ النظرَ شرطُ كمالٍ، فمن كانَ فيه أهليَّةُ النظَرِ ولم يَنظُرْ، فقد تَرَكَ الأَوْلَى.(٢)

وهذه الأقوالُ والمسائِلُ كلُّها مبنِيَّةٌ على جدارٍ قد انقَضَّ، وهو أنَّ المعرفَةَ نظرِيَّةٌ لا فطرِيَّةٌ.

والقولُ بأنَّ المعرفَةَ نظريَّةٌ لا فطريَّةٌ هو في الأصلِ معروفٌ عن المعتزلَة(٣)، وإنما قالَهُ مَنْ قالَهُ مِنَ الأشعريَّة موافقَة لهم، فالقولُ بإيجاب النَّظَرِ بقيَّةٌ بَقِيَتْ في المذهبِ الأشعريِّ من أقوالِ المعتزلَةِ، فالمعتزلَةُ الموجبونَ للنَّظَرِ يمنعون أنْ يُثابَ العبادُ على ما يخلَقُ فيهم من العُلُومِ الضروريَّةِ، وليس إيجاب النَّظَرِ على الناسِ هو قول الأشعريَّةِ كلِّهم.(٤)

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٣٠٢/١)

(٢) انظر: تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجوري (ص٤٣ - ٤٤) وقال البيجوري (ص ٣٠): ((والأصحُّ أنه مؤمنٌ عاصٍ إن قَدرَ على النظر، وغير عاص إن لم يقدر على النظر)).

(٣) قال القاضي عبد الجبار : ((فإن قيل: فأولُ ما يجبُ على الإنسان أن يفعَلَهُ ما هو؟ قيل له: النظرُ والتفكيرُ في طريقِ معرفَةِ اللهِ تعالى)) المختصر في أصول الدين في ضمن رسائل العدل والتوحيد (ص٣١٩)

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٤٠٧/٧)

والصحيحُ أنَّ معرفَةَ اللهِ يمكِنُ أنْ تقعَ ضرورةً، ويمكن أنْ تَقعَ بـالنَّظَرِ عند بعضِ الناس، وهو قولُ جمهورِ طوائفِ المسلمين.[1] فالإقرارُ والاعترافُ بالخالقِ فطريٌّ ضروريٌّ في نفوسِ الناسِ، وإنْ كانَ بعضُ الناسِ قد يحصُلُ له ما يُفسِدُ فطرتَهُ حتى يحتاجَ إلى نَظَرٍ تحصلُ له به المعرفة، وهذا قولُ جمهورِ الناسِ.[2]

كما أنَّ الصحيحَ في مسألَةِ أوَّلِ واجبٍ على المكلَّفِ هو: أنَّ أوَّلَ واجِبٍ على المكلَّف هو: الشهادتان، فإنَّ النبيَّ ﷺ لم يَدْعُ أحدا منَ الخلقِ إلى النَّظَرِ ابتـداءً، ولا إلى مجرَّدِ إثباتِ الصانعِ، بلْ أولُ ما دعاهُم إليه الشهادتان، وبذلك أمَرَ ﷺ أصحابَهُ ﷺ، كما قال في الحديثِ الصَّحيحِ عَن مُعَاذ بنِ جَبَلٍ رضي الله عنه لما بعَثَهُ إلى اليمن: ((إنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إلاَّ اللَّـهُ وَأَنِّـي رَسُولُ اللَّهِ...))[3] وكذلك سائر الأحاديث عن النبيِّ ﷺ موافقة لهذا.

وهذا مما اتفقَ عليه أئمَّةُ الدِّين، وعلماءُ المسلمين، فإنهم مُجمعُونَ على ما عُلِمَ بالاضطرارِ من دينِ الرسولِ ﷺ، أنَّ كُلَّ كافرٍ فإنه يُدْعَى إلى الشهادَتَيْن، سواء كـان مُعَطِّلا، أو مُشْرِكا، أو كتابيا، وبذلك يصيرُ الكافرُ مسلما، ولا يصيرُ مُسْلِما بـدونِ ذلك.[4]

وقد جاءَتْ لفظَةٌ في حديث معاذ رضي الله عنه تمسَّكَ بها من قال: إنَّ أوَّلَ واجبٍ هـو

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٣٥٤/٧)

(٢) مجموع الفتاوى (٣٢٨/١٦)

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (ص٣١)ح ١٢١

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٦/٨ - ٧)

النَّظَرُ، وهي قوله ﷺ ((فإذا عَرَفُوا اللهَ))[١]

والجواب عن هذا: ما ذَكَرَهُ الحافظ ابنُ حجر حيث قال: ((وقولـه: ((فـإذا عَرَفُوا اللهَ)) أي: عَرَفُوا توحيدَ اللهِ، والمرادُ بالمعرفة: الإقرارُ والطَّوَاعيَةُ)).[٢]

ومما ينبغي أن يُعلَمَ: أنَّ المسلمينَ أَوَّل مَا يُؤمَرُون به إذَا بَلَغُوا، أَوْ مَيَّزُوا: الصَّلاة؛ كَمَا قَالَ النبي ﷺ: ((مُرُوا أَولادَكُم بالصَّلاةِ وَهُم أَبنَاءُ سَبعِ سنينَ))[٣]

فَلا يَجبُ عَلَى وَلِيِّه أنْ يُخَاطِبَهُ حينئذ بتجديد الشَّهَادَتَيْنِ، وَإن كـانَ الإقـرَارُ بالشَّهادَتَينِ وَاجِبا بإجماعِ المسلمينَ، وَوُجُوب ذلك يَسْبقُ وُجُوب الصَّلاة، لَكنْ هُوَ قَد أَدَّى هَذَا الوَاجِبَ قبلَ ذلكَ: إمَّا بِلَفْظِه، وَإمَّا بمعناهُ، فَإنَّ نفسَ الإسلامِ والدُّخُول فيـه التزَامٌ لذلكَ[٤]

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى (ص١٢٦٧)ح ٧٣٧٢

(٢) فتح الباري (١٣/٤٣٤)

(٣) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة باب متى يؤمر الغلام بالصلاة (ص٨٢)ح٤٩٥) قال الألباني في تعليقه على السنن بنفس الرقم والصفحة: ((حسن صحيح))

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٨/١٣)

المبحث الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ الْفِطَرُ السَّلِيمَةُ مُوَافِقَةٌ لِمَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ مِنْ إِثْبَاتِ أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ }

بعدَ بيانِ تقريرِ شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ لقاعدَة الفطرَة، أذكرُ في هذا المبحَثِ أقوالَ أئمَّة السلفِ في تقرير هذه القاعدَة؛ ليظهَرَ التوافُقُ بينَ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية وأئمَّةِ السلفِ في هذا الباب، وفيما يلي عرضٌ لأقوالهم:

[يزيد بن هارون الواسطي (٢٠٦هـ)]

قال الإمام يزيد بن هارون[١] - رحمه الله - : ((مَن زَعَمَ أنَّ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[٢] على خِلافِ ما يَقرُّ[٣] في قُلُوبِ العامَّة فهو جَهميٌّ))[٤].

(١) هو: يزيد بن هارون بن زاذي الواسطي أبوخالد. قال ابن حبان: ((كان من خيار عباد الله تعالى ممن يحفظ حديثه)) . ولد: ١١٧هـ توفي: ٢٠٦هـ انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٤٣١٠٤٣٣/٤)

(٢) سورة طه آية: ٥

(٣) قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية تعليقا على قول الإمامِ يزيدَ كما في اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم (ص٢١٤) : ((والذي تقرَّر في قلوبِ العامَّة هو ما فَطَرَ اللهُ عليه الخليقَةَ من توَجُّهها إلى رها عند النوازلِ والشدائدِ والدعاء والرغبات إليه تعالى نحو العُلُوِّ لا يلتفِتُ يمنة ولا يسرة من غير موقف وقفهم الله عليه ولكن فطرةُ اللهِ التي فطرَ الناسَ عليها)).

(٤) أخرجه عبد الله في السنة (١٢٣/١)، (٤٨٢/٢) وذكره الذهبي في العرش (٢٠٥/٢ - ٢٠٦) والعلو(١٠٣١/٢) من طريق عباس العنبري عن شاذ بن يحيى عن يزيد بن هارون به.

وفيه شاذ بن يحيى قال عنه أبو داود كما في تهذيب التهذيب (١٤٧/٢): ((سمعت أحمد قيل له: شاذ=

فقد قرَّر الإمامُ يزيدُ بنُ هارون رحمه الله أنَّ عُلُوَّ اللهِ عز وجل على عرشه مما تُقرُّ به الفطرُ السليمَةُ، وهي موافِقَةٌ لما جاءَتْ به الشريعَةُ، فالقُلوبُ السليمَةُ لا تُنكرُ عُلُوَّ اللهِ جل جلاله، بل هي مفطُورَةٌ على ذلك، ومُدركَةٌ له على سبيلِ الإجمالِ، ثم جاءَتْ الشريعَةُ لتُبَيِّنَ وتُفَصِّلَ ما أدركَتْهُ الفِطرَةُ، فبيَّنتْ أنَّ للهِ عُلُوًّا خاصا وهو استوَاؤُهُ على العَرشِ.

[عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)]

وقال الإمام ابن قتيبة[١] - رحمه الله - : ((وأما قوله ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾[٢] وكيفَ يَصعَدُ إليه شيءٌ هو معَهُ؟ أو يرفَعُ إليه عَمَلٌ وهو عندَهُ؟ وكيفَ تَعرُجُ الملائكَةُ والروحُ إليه يومَ القيامة ؟

... ولو أنَّ هؤلاء رَجعُوا إلى فِطَرِهِم، وما رُكِّبَتْ عليه خلقَتُهُم من مَعرفَة الخالقِ سبحانه، لَعَلمُوا أنَّ اللهَ هو العليُّ، وهو الأعلى، وهو بالمكان الرفيعِ، وأنَّ القلُوبَ عند الذِّكْرِ تسمُو نحوه، والأيدي تُرفَعُ بالدعاءِ إليه،... وَالأمَمُ كُلُّها - عربيها وعجميها - تقول: إنَّ اللهَ في السماءِ ما تُرِكَتْ على فِطَرِها و لم تُنقَل عن ذلك بالتَّعلِيمِ))[٣].

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر(٤٦٣هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر- رحمه الله - : ((وَمِنَ الحجَّةِ أيضا في أنَّهُ عز وجل على العَرشِ

=ابن يحيى؟ قال: عرفته، وذكره بخير)).

وقد تابعه أحمد بن محمد المروزي فيما أخرجه ابن بطة في الإبانة (١٦٥/٣) فالأثر بمجموع طرقه صحيح.

(١) هو: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد. قال السِّلفي: ((ابن قتيبة من الثقات وأهل السنة)) ولد: ٢١٣هـ توفي: ٢٧٦هـ انظر: سير أعلام النبلاء (٢٩٦/١٣ - ٣٠٢)

(٢) سورة فاطر آية: ١٠

(٣) تأويل مختلف الحديث (ص٣٩٤ - ٣٩٥)

فوقَ السموات السبعِ: أنَّ الموَحِّدِينَ أجمعين مِنَ العَرَبِ والعَجَمِ إذا كَرَبَهُم أمرٌ، أو نَزَلَتْ بهم شدةٌ، رَفَعُوا وجوهَهُم إلى السماء، يَستَغيثُون ربَّهُم تبارك وتعالى، وهذا أشهَرُ وأعرَفُ عند الخاصَّة والعَامَّة من أنْ يُحتاجَ فيه إلى أكثر مِن حكَايَتِه؛ لأنَّه اضطرارٌ لم يُؤَنِّبهُم عليه أحَدٌ، ولا أَنكَرَهُ عليهم مُسلِمٌ))[1].

فقد احتَجَّ الإمامان ابنُ قتيبة وابنُ عبد البر بالفطرَةِ السليمَةِ على عُلُوِّ الله عَجَّلَّ، فقدْ بَيَّنَا أنَّ الخلقَ لو رَجَعُوا إلى فِطرِهِم، ولم يُنقَلُوا عنها بالتعليم، لعلمُوا أنَّ اللهَ هو العلِيُّ الأعلَى. كما بينا أنَّ العَرَبَ والعَجَمَ إذا كَرَبَهم أمرٌ رَفعُوا وُجُوهَهُم إلى السمَاءِ، يَستَغيثُونَ ربَّهُم تبارك وتعالى؛ لأنَّه اضطرارٌ يجدونَهُ في قُلُوبِهِم.

وَمُرَادُ ابنِ قتيبَةَ بالتَّعليمِ؛ في قَولِه: ((ولم تُنقَل عن ذلك بالتَّعليمِ)) هُو التَّعليمُ المبتَدَعُ المخَالِفُ لِنُصُوصِ الكِتَابِ والسُّنَّة، فَإِنَّ الفِطْرَةَ تتغيرُ بالتَّعليمِ المبتَدعِ؛ كما في الحديث السَّابِقِ: ((فَأَبَواهُ يُهَوِّدَانه، أو يُنصِّرَانه، أو يمجسَانه))

بناءً على ما سبَقَ نقلُهُ مِن أقوالِ أئمَّة السلف تجد أنَّهم ﷺ يُقَرِّرونَ أنَّ الفطرَةَ السليمَةَ يُستَدَلُّ بها في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ.

وخلاصَةُ كلامِ السلف في هذه القاعدة يدور على أمرين:

١-أنَّ الفِطَرَ السليمَةَ موافِقَةٌ لما جَاءَتْ به الشريعَة.

٢-أنَّ الفِطَرَ السليمةَ يُحتجُّ بها في إثباتِ الأسماءِ والصفَاتِ من حيثُ الإجمالُ.

وقد وافَقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمَّةَ السلفِ في تقريرِ هذه القاعدَة، فقرَّرَ أنَّ الفطَرَ السليمَةَ موَافِقَةٌ لما جاءَتْ به الشريعَةُ، فإنَّ الفطرَةَ تَعلَمُ الأمرَ مُجمَلا والشريعَةُ تُفَصِّلُهُ وتُبيِّنُهُ.

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٣٤/٧)

كما احتج - رحمه الله - على المخالفينَ بتَغييرِهم للفطرَةِ وتبديلِها، واللهُ سبحانه وتعالى خَلَقَ عبادَهُ على الفِطرَةِ التي فَطَرَهُم عليها.

وبيَّن أنَّ صلاحَ العبادِ وَقوامَهُم بالفطرَةِ المكَمَّلَة بالشِّرْعَة المُنَزَّلَة.

كما نبَّه على مَا نَبَّهَ عليه أئمةُ السلَفِ في مسأَلَة عُلُوِّ الله، فَذَكَرَ أنَّ اللهَ قَدْ فَطَرَ العبادَ على أَنَّهُم إذا دَعَوُا اللهَ تَوَجَّهَتْ قُلُوبُهُم إلى العُلُوِّ، ولا يَقصدُونَهُ تحتَ أرْجُلِهِم.

وبعد هذا البيانِ يَظهرُ أنَّ ما خلُصَتْ إليه أقوالُ أئمَّة السلف هو ما أفادَهُ كلامُ شيخِ الإسلام ابن تيمية، فيكونُ بحمدِ اللهِ مُوَافقا لهم، مُهتَديا بهديهم، مُتَّبِعا لأقوالهم.

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ الْفِطَرُ السَّلِيمَةُ مُوَافِقَةٌ لِمَا جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ مِنْ إِثْبَاتِ أَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ }

كما هو شأنُ أهلِ السنة والجماعَةِ دائما ينطَلِقُونَ في جميعِ ما يَستَنبطُونَهُ مِنْ قواعِدَ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ وغيرِه على نصوصِ الكتابِ والسنة، وقد دلَّت على هذه القاعِدَةِ أدلةٌ مِنَ الكتاب والسنة، وَسَأَقتصِرُ هنا على ذكرِ بعضِ الأدلةِ مِنَ السنةِ في تقرير هذه القاعدَة:

عن أبي هريرة ﷺ قال قال رسول الله ﷺ ((ما مِنْ مولُود إلا يُولَدُ على الفطرَة، فَأَبَواهُ يُهَوِّدَانه، أو يُنَصِّرَانه، أو يمجسَانِه، كما تَنتُجُ البهيمَةُ بَهيمَةً جمعَاءَ هل تُحسُّونَ فيها مِنْ جدعَاء؟)). ثم يقُولُ أبو هريرة ﷺ وَاقْرَؤُا إن شئتم ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ﴾[1] [2]

وجه الدلالة: أنَّ المرادَ بالفطرَةِ في هذا الحديثِ هو فطرَةُ الإسلامِ، وهذه الفطـرَةُ مُقتَضِيَةٌ ومُوجِبَةٌ لدينِ الإسلامِ، ولمعرفة الخالقِ ، ومعرفَة أسمائه وصفاته، والإقرارِ به[3]، فَكُلُّ مولُودٍ مجبُولٌ على إدراكِ صِفَاتِ الله على وجْهِ الإجمالِ، والشريعَةُ جاءَتْ مُكمِّلةً لهذه الفطرَةِ.

---

(١) سورة الروم آية: ٣٠

(٢) تقدم تخريجه ١٩٨

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣٧٣/٨)

وعن معاوية بنِ الحكَمِ السلمي ﷺ قال كَانت لي جَارِيَةٌ تَرْعى غَنمًا لي قِبَلَ أُحُد وَالْجَوَّانِيَّة[1]، فَاطَّلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فإِذَا الذِّيبُ قَدْ ذَهبَ بشَاة من غَنمهَا، وَأَنَا رَجُلٌ منْ بَنِي آدَمَ، آسَفُ كَمَا يَأْسَفُون، لَكِني صَككْتُهَا صَكَّةً. فَأَتَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ فعَظَّمَ ذَلكَ علي قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله أَفَلا أُعْتقُهَا، قَالَ: ائْتني بهَا، فَأَتَيْتُهُ بهَا، فقَالَ لَهَا: أَيْــنَ اللهُ؟ قَالَتْ: في السماء. قال: من أنا؟ قالتْ: أَنْتَ رَسُولُ الله. قَالَ: اعتقْهَا فإِنَّهَا مُؤْمنَةٌ))[2]

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ أقرَّ الجاريَةَ، وَشَهدَ لها بالإيمان، لَمَّا أخبرَتْهُ بالفطرَة التي فَطَرَ اللهُ عليها عبادَهُ، عند سُؤَاله ﷺ لها بقَوله: ((أين الله)) فأجابت: في السماءِ.

فاتَّضحَ بما سبَقَ نقلُهُ دلالَة النصُوصِ الشرعيَّة على هذه القاعدَة من قواعد بــاب الاستدلالِ، فإنَّ الكتابَ والسنَّةَ قد دَلَّا على أنَّ الفطرَةَ السليمَةَ مُوَافقَةٌ لما جاءَتْ بــه الشريعَةُ مِن إثباتِ أسماءِ اللهِ وصفَاته.

(١) الجوانية: موضعٌ بقرب أُحُدٍ في شمالي المدينة. انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم (٥/٢٦)

(٢) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته (ص٢١٨)ح ١١٩٩

الفصل الثامن

قاعدة- " كُلُّ مَا اتَّصَفَ بِهِ المخْلُوقُ مِنْ صفات كَمَالٍ لا نَقْصَ فيها فَالْخَالِقُ أَوْلَى بِها ، وَكُلُّ ما يُنَـزَّهُ عَنهُ الْمَخْلُوقُ مِنْ صفات نَقْصٍ لا كَمَالَ فِيها فَالْخَالِقُ أَوْلَى بِالتَّنَـزُّهِ عنها "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ كُلُّ مَـا اتَّصَفَ بِـهِ المخْلُوقُ مِـنْ صِفَاتِ كَمَالٍ لا نَقْـصَ فيهـا فَالْخَالِقُ أَوْلَى بِهـا، وَكُلُّ مَا يُنَـزَّهُ عَنهُ الْمَخْلُوقُ مِنْ صِفَاتِ نَقْصٍ لا كَمَالَ فِيها فَالْخَالِقُ أَوْلَى بِالتَّنَـزُّهِ عنها }

بعدَ ذكرِ القواعِدِ المتعلقَة بالكتابِ والسنَّة والإجماعِ والفطرَة في الفصُولِ السابقَة، أختمُ هذه الفصولَ المتعلقَة بقواعِدِ الاستدلال في بابِ الأسماءِ والصفات بِذكرِ الأدلَّة العقليَّة في هذا الباب.

وهذه الأدلةُ العقليَّةُ قد دلَّ عليها الشرعُ؛ إذ لا يجوزُ الاعتمَادُ على العَقلِ وَحدَهُ في الأمورِ الغَيْبيَّةِ، ومن تلك القواعد العقلية التي ذكرَها أئمَّةُ أهلِ السنة والجماعة في هذا البابِ - بابِ الأسماءِ والصفات - هذه القاعِدَة، وقد بيَّنَها شيخ الإسلام ابن تيمية غايَةَ البيانِ، وفيما يلي عرضٌ لأقواله:

قال - رحمه الله - : ((ولما كانَ القياسُ الكُلِّيُّ[1] فائدَتُهُ أَمْرٌ مُطْلَقٌ لَا مُعَيَّنٌ: كَانَ

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل توضيحا للقياس الكلي (٣٢٢/٧ -٣٢٣): ((والمقصودُ هنا التنبيهُ على أنَّ كلَّ واحدٍ من قياسِ التمثيلِ والشمولِ يفيدُ أمرا كليا مطلقا بواسطته يحصلُ العلمُ بالمعيَّنات الموجودة في الخارجِ، ثم قد يكونُ العلمُ بتلك المعينات غَنيًّا عن ذَينك القياسين، والمعيَّنُ الذي لا نظيرَ له لا يعلَمُ لا بهذا القياسِ ولا بهذا القياس، وقد تكون الكليةُ منتقضَةً، فالقياسُ لا يُحصِّل بنفسه العلم بالمعينات، وقد لا يحصل العلم به مطلقا، وقد يكون كثيرَ الانتقاض، بخلاف النصوص النبوية فإنها لا تكون إلا حقا، وهي تُخبرُ عن المعيَّنات على ما هي عليه. وأعظم المطالبِ العلمُ بالله تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله وأمره ونهيه. وهذا كُلُّه لا تنالُ خصائصه لا بقياس الشمولِ ولا بقياسِ التمثيل، فإنَّ اللهَ تعالى لا مثلَ له فيُقاسُ به، ولا يَدخُل هو وغيره تحت قضيةٍ كليةٍ تستوي أفرادُها)).

إِثْبَاتُ الصَّانِعِ بِطَرِيقِ الْآيَاتِ هُوَ الْوَاجِبَ. كَمَا نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ، وَفَطَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ عِبَادَهُ، وَإِنْ كَانَتْ الطَّرِيقَةُ الْقِيَاسِيَّةُ صَحِيحَةً، لَكِنَّ فَائِدَتَهَا نَاقِصَةٌ.

وَالْقُرْآنُ إِذَا اسْتَعْمَلَ فِي الْآيَاتِ الْإِلَهِيَّاتِ: اسْتَعْمَلَ قِيَاسَ الْأَوْلَى لَا الْقِيَاسَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْمُشْتَرَك، **فَإِنَّهُ مَا وَجَبَ تَنْزِيهُ مَخْلُوق عَنْهُ مِنْ النَّقَائِصِ وَالْعُيُوب الَّتِي لَا كَمَالَ فِيهَا. فَالْبَارِي تَعَالَى أَوْلَى بِتَنْزِيهِه عَنْ ذَلِكَ، وَمَا ثَبَتَ لِلْمَخْلُوقِ مِنْ الْكَمَال الَّذِي لَا نَقْصَ فِيهِ، كَالْحَيَاة، وَالْعِلْمِ، وَالْقُدْرَة: فَالْخَالِقُ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْهُ**))(١).

وقال- رحمه الله - : ((واللهُ سبحانه لا يَنبَغِي أنْ يُستَعمَلَ في ذاته وصفاته وأفعَاله قِياسُ التمثيلِ الذي يستَوي أفرادُهُ، فإنَّه سبحانه لا مِثْلَ له، ولا القيَاسُ الشمُوليُّ الكليُّ الذي يستَوي أفرادُهُ، فإنه لا يُسَاوِيه شيءٌ مِنَ الأشياءِ في أمرٍ مِنَ الأمورِ، بل إنما يُستَعمَلُ قياسُ الأَوْلَى، مثل أنَ يُبيِّنَ أنَّ **ما اتَّصفَ به غيرهُ من صِفَاتِ الكَمَالِ التي لا نَقصَ فيها بوَجهٍ مِنَ الوجُوهِ فهو أَحَقُّ به، وَمَا نُفِيَ عن غيرِهِ من صفَاتِ النقصِ فهو أحَقُّ بتنــــزِيهِه عنهُ**))(٢).

وقال- رحمه الله - : ((العِلمُ الإلهيُّ لا يجوزُ أنْ يُستَدَلَّ فيه بقياسِ تمثيلٍ(٣) يستوي فيه الأصلُ والفرعُ، ولا بقياسٍ شموليٍّ(٤) تستَوي أفرادُهُ؛ فَإِنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيسَ

---

(١) مجموع الفتاوى (١/٤٨)

(٢) شرح الأصبهانية (ص١٥٩)

(٣) قياس التمثيل: هو الحكم على جزئيٍّ بما حكم به على غيره. انظر: الكليات للكفوي (ص٧١٧)

(٤) قياس الشمول: هو المعروف عند المناطقة بالقياس الاقتراني كما ذكر ذلك الشنقيطي في آداب البحث والمناظرة (ص١٠٥) حيث قال : ((ويسمى شموليا؛ لأن الحد الأصغر، إذا اندرج في الأوسط، واندرج الأوسط في الأكبر، لزم اندراج الأصغر في الأكبر وشموله له)). وقد عرفه الكفوي في الكليات (ص٧١٥) بقوله:((هو ما كان مشتملا على النتيجة أو نقيضها بالقوة نحو(العالم متغير وكل متغير حادث))). والمراد بالقوة كما في كتاب الكليات (ص٧١٧): ((هو كون الشيء مستعدا لأن يوجد و لم يوجد)).

كَمثْله شَيْءٌ، فَلا يَجُوزُ أَنْ يُمَثلَ بغَيْرِه، وَلا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ هُوَ وَغَيْرُهُ تَحْتَ قَضيَّة كُلِّيَّة تَسْتَوي أَفْرَادُهَا، وَلهَذَا لَمَّا سَلَكَ طَوَائفُ منَ الْمُتَفَلْسفَة وَالْمُتَكَلِّمَة مثْلَ هَذه الأَقْيِسَة في الْمَطَالب الإلَهيَّة لَمْ يَصلُوا بهَا إلَى يَقين، بَلْ تَنَاقَضَتْ أَدلَّتُهُمْ، وَغَلَبَ عَلَيْهِمْ بَعْدَ التَّنَاهي الْحَيْرَةُ وَالاضْطرَابُ؛ لمَا يَرَوْنَهُ منْ فَسَاد أَدلَّتهمْ أَوْ تَكَافُئهَا .

وَلَكنْ يُسْتَعْمَلُ في ذَلكَ قيَاسُ الْأَوْلَى، سَوَاءٌ كَانَ تَمْثيلًا أَوْ شُمُولًا كَمَا قَالَ تَعَالَى﴿ وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰۚ ﴾[١] مثْلَ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ **كُلَّ كَمَال ثَبتَ للْمُمْكنِ أَوْ الْمُحْدث لَا نَقْصَ فيه بوَجْه منْ الْوُجُوه: وَهُوَ مَا كَانَ كَمَالًا للْمَوْجُود غَيْر مُسْتَلْزمٍ للْعَدَمِ فَالْوَاجبُ الْقَديمُ أَوْلَى به))**[٢].

وقال- رحمه الله - : ((العلمُ والقُدرَةُ والسمعُ والبصَرُ والكَلامُ ونحوُ ذلك صفاتُ كمَال، فَلَو لم يَتّصف الربُّ بها اتَّصَفَ بنَقَائضها كالجهلِ والعَجز والصَّمَمِ والبُكمِ والخرسِ، وهذه صفَاتُ نَقص، واللهُ مُنَــزَّهٌ عن ذلك، فيجبُ اتصَافُهُ بصفَات الكَمال، وَيُقالُ: **كُلُّ كمَال يَثبتُ لمخلُوق من غيرِ أنْ يكونَ فيه نقصٌ بوجْه منَ الوُجُوهِ فالخالقُ تعالى أولَى به، وَكُلُّ نَقصٍ تَنَــزَّه عنه مخلوق فالخالقُ سبحانه أولى بتنَــزيههِ عنه،** بل كُلُّ كَمَالٍ يكونُ للموجُودِ لا يَستلزمُ نَقصا فالواجبُ الوجُود أولى به مِن كُلّ موجُودٍ))[٣].

وقال- رحمه الله - : ((لابُدَّ - يعني في قياس الأولى - منْ اعتبارِ أمرَيْن :

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْكَمَالُ مُمْكنَ الْوُجُود .

---

(١) سورة النحل آية: ٦٠

(٢) مجموع الفتاوى (٣/٢٩٧)

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٢/٢٢٢)

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ سَلِيمًا عَنْ النَّقْصِ؛ فَإِنَّ النَّقْصَ مُمْتَنِعٌ عَلَى اللهِ، لَكِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ يُسَمِّي مَا لَيْسَ بِنَقْصٍ نَقْصًا؛ فَهَذَا يُقَالُ لَهُ إِنَّمَا الْوَاجِبُ إِثْبَاتُ مَا أَمْكَنَ ثُبُوتُهُ مِنْ الْكَمَالِ السَّلِيمِ عَنْ النَّقْصِ، فَإِذَا سَمَّيْت أَنْتَ هَذَا نَقْصًا وَقُدِّرَ أَنَّ انْتِفَاءَهُ يَمْتَنِعُ لَمْ يَكُنْ نَقْصُهُ مِنْ الْكَمَالِ الْمُمْكِنِ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا عِنْدَ مَنْ سَمَّاهُ نَقْصًا مِنْ النَّقْصِ الْمُمْكِنِ انْتِفَاؤُهُ))[1].

وقال - رحمه الله - : ((وَأَمَّا قَوْلُ السَّائِلِ: فَإِنْ قُلْتُمْ نَحْنُ نَقْطَعُ النَّظَرَ عَنْ مُتَعَلِّقِ الصِّفَةِ وَنَنْظُرُ فِيهَا هَلْ هِيَ كَمَالٌ أَمْ نَقْصٌ؟ وَكَذَلِكَ نُحِيلُ الْحُكْمَ عَلَيْهَا بِأَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ كَمَالًا لِذَاتٍ نَقْصًا لِأُخْرَى عَلَى مَا ذَكَرَ.

فَيُقَالُ : بَلْ نَحْنُ نَقُولُ الْكَمَالُ الَّذِي لَا نَقْصَ فِيهِ لِلْمُمْكِنِ الْوُجُود هُوَ كَمَالٌ مُطْلَقٌ لِكُلِّ مَا يَتَّصِفُ بِهِ .

وَأَيْضًا فَالْكَمَالُ الَّذِي هُوَ كَمَالٌ لِلْمَوْجُود - مِنْ حَيْثُ هُوَ مَوْجُودٌ - يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ نَقْصًا فِي بَعْضِ الصُّوَرِ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ نَقْصًا فِي بَعْضِ الصُّوَرِ تَامًّا فِي بَعْضٍ: هُوَ كَمَالٌ لِنَوْعٍ مِنْ الْمَوْجُودَاتِ دُونَ نَوْعٍ، فَلَا يَكُونُ كَمَالًا لِلْمَوْجُودِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَوْجُودٌ .

وَمِنْ الطُّرُقِ الَّتِي بِهَا يُعْرَفُ ذَلِكَ: أَنْ نُقَدِّرَ مَوْجُودَيْنِ: أَحَدُهُمَا مُتَّصِفٌ بِهَذَا وَالْآخَرُ بِنَقِيضِهِ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ مِنْ ذَلِكَ أَيُّهُمَا أَكْمَلُ، وَإِذَا قِيلَ هَذَا أَكْمَلُ مِنْ وَجْهٍ وَهَذَا أَنْقَصُ مِنْ وَجْهٍ لَمْ يَكُنْ كَمَالًا مُطْلَقًا))[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (٨٥/٦)

(٢) مجموع الفتاوى (١٤٠/٦) وانظر مجموع الفتاوى (٢٠١/٥)، (٧٦/٦ -٨٠ - ٢٩٤ -٥٣٧)، (١٤٩/٨)، (٣٤٧/١٢،٣٥٠) ودرء تعارض العقل والنقل (٢٩/١)، (٣٤١/٢)، (٧/٤) وبيان=

فتبيَّن مما سَبَقَ نقلُه عن شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ تقريرُه لهذا القاعِدَة، وهذه القَاعِدَةُ لها تَعَلُّقٌ بالقَاعِدَة الثانيَة؛ لأنَّه يُشتَرَطُ في الكمَال أنْ يكُونَ قد دَلَّ عليه النَّقْلُ.

وإفرادُ هذه القاعِدَةِ مِن بابِ التَّنَوُّعِ في الاستدلالِ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ تَعضِيدا وتعزيزا.

ومضمون هذه القاعدة: أنَّ المخلُوقَ إذا اتَّصَفَ بصفات الكَمَالِ التي لا نقصَ فيها فالخالقُ أولَى أن يَتَّصِفَ بها؛ لأنَّ الخالقَ الواجبَ الوجُودِ أكمَلُ مِنَ المخلُوقِ المحدَثِ الممكنِ الوجُود، فلو لم يَتَّصِف الخالقُ بصِفَاتِ الكَمَالِ لكانت مخلوقاتُهُ أكمَلَ منه، وكذلك لو لم يَتَّصِفْ بصفَاتِ الكمال لاتَّصَفَ بصفَاتِ النَّقصِ، **ولهذا صارَ الكمَالُ الجائِزُ في حقِّ المخلوقِ واجِبا في حقِّه جل وعلا.**

والمراد بالكمالِ الذي لا نقص فيه هو: الكمَالُ المطلَقُ. أعني: الكمَالَ للموجُودِ من حيثُ هو موجودٌ، لا أنْ يكونَ كمالٌ لنوعٍ مِنَ الموجودات دونَ نوعٍ.

فلابُدَّ في الكمالِ من اعتبار أمريْن :

أحدهما: أنْ يكونَ الكمالُ ممكَنَ الوجودِ .

الثاني: أنْ يكونَ سليما مِنَ النقصِ.

وَمِنَ الطُّرُقِ التي يُعرف بها ذلك: أنْ يُقَدَّرَ موجودان: أحدُهُما مُتَّصِفٌ بهذا النوعِ مِنَ الكمالات، والآخَرُ بنقيضه، فإنه يَظهَرُ مِن ذلك أَيُّهما أكمَلُ.

مثال ذلك: صفَةُ العلمِ؛ فلو قَدَّرْتَ موجودين: أحدهما: مُتَّصِفٌ بالعلمِ، والآخر: مُتَّصِفٌ بنقيضِهِ وهو: الجهلُ، فإنَّ المتصِفَ بالعلمِ أكمَلُ، فيكونُ العلمُ مِنَ الكمَالِ المطلَقِ.

=تلبيس الجهمية (٢/٣٤٨)، (٣/٦٥٧)، (٤/١٥٧ - ١٥٨)

وهذا النوعُ مِنَ القياسِ هو وَحدَهُ المستعمَلُ في حقِّ اللهِ أعني: قياسَ الأَوْلَى، فالعِلمُ الإلهيُّ لا يجوزُ أن يُستدَلَّ فيه بقياسِ تمثيلٍ؛ لأنَّ قياسَ التمثيلِ يقتضِي استواءَ الأصلِ والفَرعِ، ولا بقياسِ شمولٍ؛ لأنَّ قياسَ الشمولِ يقتَضِي أنْ يَستَوِيَ هو وغيره تحتَ قضيَّة كليَّة تستوِي أفرَادُها.

ثم إنَّ القولَ في تنـــزيهِ اللهِ عَنِ النقائصِ كالقولِ في إثباتِ الكَمَال، فَكُلُّ ما تنـــزَّهَ عنه المخلُوقُ مِن صفات النَقصِ التي لا كَمَالَ فيها فالخالق أولى بالتنَـــزُّهِ عنها.

وفي قولنا" لا كمال فيها" صفَةٌ كاشفَةٌ، تُبَيِّنُ أنَّ المرادَ بالنقصِ هو النقصُ المطلَقُ، بخلاف ما يكونُ كَمَالا في حقِّ الخالِقِ، نَقصا في حقِّ المخلوقِ كالتَّكبُّرِ والتعَالي وغيرها.

ومن الأمثلة على تَنَـــزُّه اللهِ عَن صفات النقص: الظلمُ والكذبُ، فإذا كان التَّنَـــزُّهُ عَنِ الظلم والكذب كمالا في حقِّ المخلوقِ فالخالقُ من باب أولى.

ومما يزيد هذه القاعدة توضيحا أنْ يُقال: كيفَ يكونُ المخلُوقُ يَتكَلَّمُ، وخالقُهُ لا يتكَلَّم؟ وكيف يكونُ سميعا بصيرا، وخالقُهُ لا يسمعُ ولا يُبصرُ؟ وكيف يكون حيًّا عليما قديرا حكيما، وخالِقُهُ ليس كذلك؟ وكيف يكونُ ملكا آمرا ناهيا، وخالقُهُ ليس كذلك؟ وكيف يكون فاعلا باختياره ومشيئته، وخالقُهُ ليس كذلك؟ وكيف يكونُ قويًّا، وخالقُهُ ليس له قوةٌ؟ وكيف يكون رحيما، وخالقُهُ لم تقم به صفَةُ رحمةٍ؟ وكيف يكونُ كريما حليما جوادا، وخالقُهُ ليس كذلك؟

هذا وَمِنَ المعلومِ بالضرورة أنَّ ما يُرى أكمل ممن لا يمكِنُ أنْ يُرى، وما يَتَكَلَّم أكمل ممن لا يتكلم، وما له سمعٌ وبصرٌ ووجهٌ ويدان أكمل من الفاقدِ لذلك

بالضرورةِ، وهكذا سائرُ صفاتِ الكمالِ.[1]

وخالف هذه القاعدَةَ المعطِّلةُ لصفاتِ الله تعالى مِنَ الجهمية والمعتزلـة ومـن وافقهم، حيث استعمَلُوا قياسَ التمثيلِ والشمولِ في باب الأسماء والصفات، فـأدَّاهُم ذلك إلى نفيِ صفَاتِ اللهِ.

وقياسُ التمثيل: هو المعروفُ عند الأصوليين وهو: حملُ فَرعٍ على أصلٍ في حُكمٍ بجامعٍ بينها.[2]

قال الشيخ الشنقيطي -رحمه الله-: ((والمراد بالحمل هنا: الإلحاقُ))[3].

وهذا القياسُ ممتنعٌ في حقِّ اللهِ تعالى؛ لأنه يلزَمُ منه التمثيلُ بينَ الخالق والمخلـوقِ؛ للتَّسوِيَةِ بينَ المقيسِ والمقيس عليه كما هو ظاهِرٌ من تعريفِ قياسِ التمثيلِ.

مثالُ استعمالِ المعطلة لقياس التمثيل في نفيهم الصفات: قولُهم استواءُ اللهِ على العرشِ يلزَمُ منه احتياجُ اللهِ جل وعلا إلى العرشِ، كحاجَةِ المـستَوِي علـى الفلـك والأنعام، فنَفَوْا استواءَ اللهِ على عرشِه.

وأما قياس الشمول: وهو القياسُ المنطقيُّ وهو: ما كان مُركَّبا مِـن مُقَـدِّمَتَين فأكثر ونتيجَة بحيث تستَوِي الأفرادُ في كُلِّيٍّ يشمَلهُما.[4]

ومثالُ استعمال المعطلة لقياس الشمول في نفيهم الصفات: قولُهم الجـسمُ لا يخلُو عن الأعراضِ التي هي الصفات، وأنَّ ما لا يخلو عن الصفاتِ التي هي الأعـراضُ

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (٣/١٠١٨ - ١٠١٩)

(٢) روضة الناظر لابن قدامة (ص٢٨٢)

(٣) مذكرة في أصول الفقه للشيخ الشنقيطي (ص٢٩١)

(٤) شرح الرسالة التدمرية للشيخ الخميس (ص١٩٩)

فهو محدَثٌ؛ لأنَّ الصفاتِ التي هي الأعراض لا تكون إلا محدَثَة، فَنَفَوْا الصفاتِ بناءً على هذا القياسِ.

كما زعَمَت طائفَة من أهلِ الكلام كالرازي وغيره أنَّ ثبوتَ الكَمَالِ لله وَنَفيَ النقائصِ عنه لا يُعلَمُ إلا بالسَّمعِ الذي هو الإجماعُ، وَجَعَلُوا الطريقَ التي بها نَفَوْا عنه ما نفَوْهُ إنما هو نَفيُ مُسَمَّى الجسمِ ونحو ذلك.

وخالفوا بذلك ما كانَ عليه شيوخُ متكلمةِ الصفاتيةِ كالأشعري وغيرِه، وَمَن قبلَهُم مِنَ السلفِ والأئمة في إثباتِ السمعِ والبَصَرِ والكلامِ لَهُ بالأدلَّةِ العقليَّةِ، وتنـزيهِهِ عن النقائِصِ بالأدلة العقليَّة.(١)

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٧٣)

المبحث الثاني

أقوال السلف في تقرير قاعدة

{ كُلُّ مَا اتَّصَفَ بِهِ المخْلُوقُ مِنْ صِفَاتِ كَمَالٍ لا نَقْصَ فيها فَالْخَالِقُ أَوْلَى بِها ، وَكُلُّ مَا يُنَزَّهُ عَنهُ الْمَخْلُوقُ مِنْ صِفَاتِ نَقْصٍ لا كَمَالَ فِيهَا فَالْخَالِقُ أَوْلَى بِالتَّنَزُّهِ عنها }

بعد أنْ ذَكرْتُ أقوالَ شيخِ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدَة، أشرَعُ هنا في ذِكْرِ أقوالِ أئمَّة السلف في تقرير قياسِ الأَوْلى؛ ليظَهَرَ التوافُقُ بينهما في ذلك، فإليك هذه الأقوال:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنه : ((ما السَّمَواتُ السَّبعُ، والأرضُونَ السَّبعُ في يَدِ الله إلا كَخَرْدَلَةٍ في يَدِ أَحَدِكُم))[1].

فقد بيَّن الصحابي الجليل ابن عباس رضي الله عنه أنَّ السموات السَّبعَ، والأرضين السَّبعَ في يَدِ الله كخَردلَةٍ في يدِ الإنسان، وهذا منه بيانٌ لعَظَمَة الله جل وعلا، وأنَّه يجبُ أنْ يكونَ أعظمَ من مخلوقاته بكُلِّ وجه، فهذه السمَواتُ وهذه الأرضُ مع عَظَمَتِها فهي في عَظَمَةِ الله لا تُساوِي شيئا، كما أنَّ الخردلَةَ بالنسبةِ للإنسانِ لا تُساوِي شيئا، فهو

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣٣/١٢) وعبد الله في السنة (٤٧٦/٢) من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عباس به. ومعاذ بن هشام الدستوائي قال فيه ابن حجر في التقريب (ص٦٢٣): ((صدوق ربما وهم)). وأما عمرو بن مالك فهو: النُّكري صدوق له أوهام كما في التقريب (ص٤٩٥). وأبو الجوزاء هو: أوس بن عبد الله الربَعي يرسل كثيرا ثقة كما في التقريب (ص١٤٥) وقد احتج بهذا الأثر شيخُ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥٦١/٦)

سبحانه بيَّن لنا من عظمَتِه بقدرِ ما نعقلُهُ.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد - رحمه الله - : ((اعلَمْ أنَّ الشيئين إذا اجتمَعَا في اسمٍ يجمَعهُما فكانَ أحَدُهُما أعلَى مِنَ الآخَرِ، ثم جَرَى عليهما اسمُ مَدحٍ فكان أعلاهما أولى بالمدحِ وَأَغلَبَ عليه، وإنْ جَرَى عليه اسمُ ذَمٍّ، أو اسمٌ دنِيءٌ فأدناهما أولى به))[1].

وقال- رحمه الله - : ((نحن نقولُ: قد كانَ اللهُ ولا شيء، ولكن إذا قُلنا إنَّ اللهَ لم يَزَلْ بصفَاتِهِ كُلِّها أليس إنما نَصِفُ إلها واحدا بجميعِ صفاته؟!

وضَرَبْنَا لهم في ذلك مَثَلا، فقلنا: أَخبِرُونا عن هذه النخلَةِ أليسَ لها جذعٌ[2]، وكربٌ[3]، وليفٌ[4]، وسعفٌ[5]، وخوصٌ[6]، وجمارٌ[7]، واسمها اسمُ شيءٍ واحدٍ، وَسُمِّيَتْ نخلَةً بجميعِ صفاتها؟! فكذلك اللهُ- وله المثلُ الأعلى- بجميعِ صفاتِهِ إلهٌ واحدٌ))[8].

وقال- رحمه الله - : ((وَمِنَ الاعتبارِ في ذلك: لو أنَّ رَجُلا كان في يدَيْه قدحٌ مِن قواريرَ صافٍ، وفيه شرابٌ صافٍ، كان بصَرُ ابنِ آدم قد أحاطَ بالقَدحِ مِن غيرِ أنْ

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٢٤٣)

(٢) الجذع: هو ساق النخلة. انظر: لسان العرب لابن منظور (٢/٢٢٠)

(٣) الكَرب: هو أصول السعف الغلاظ التي تيبس فتصير مثل الكتف. انظر: القاموس المحيط للفيروز آبادي (٤/٢٩)

(٤) الليف: هو ليف النخل معروف، والقطعة منه ليفة. انظر: لسان العرب لابن منظور(١٢/٣٧٦)

(٥) السعف: جمع سَعَفة، وهي أغصان النخلة إذا يبست. انظر: معجم مقاييس اللغة (٣/٧٣)

(٦) الخُوص: هو ورق النخل. انظر: لسان العرب لابن منظور (٤/٢٤٥)

(٧) الجمَّار: هو قلب النخلة وشحمتها. انظر: لسان العرب لابن منظور (٢/٣٥٢)

(٨) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٢٨٢)

يكونَ ابنُ آدم في القدحِ، فاللهُ سبحانه - وله المثل الأعلى - قد أَحَاطَ بجميعِ خلقه، مِن غيرِ أنْ يكونَ في شيءٍ من خلقه.

وخصلَةٌ أخرى: لو أنَّ رَجُلا بنى دارا بجميعِ مَرَافِقِها، ثم أغلَقَ بابَها وخرَجَ منها، كان ابنُ آدم لا يخفَى عليه كم بيت في دارِهِ، وكم سِعَة كلِّ بيت، مِن غيرِ أنْ يكونَ صاحبُ الدَّارِ في جوفِ الدَّارِ. فاللهُ سبحانه - وله المثل الأعلى - قد أحاطَ بجميعِ ما خَلقَ، وقد عَلِمَ كيف هو، وما هو، مِن غيرِ أنْ يكونَ في شيءٍ مما خَلَقَ))(١).

فقد قرَّر الإمام أحمد -رحمه الله- أنَّه ما من شيئين اجتَمَعا في اسمٍ يجمَعُهُما، إذا وُصِف أحدُهُما بصفَةِ مَدحٍ وكمالٍ إلا كان أعلاهُما أولى بالمدحِ والكمال مِنْ أدناهما، وهذا تقريرٌ منه لقاعدة " كُلُّ ما اتصَفَ به المخلُوقُ مِن صفات كمالٍ لا نقصَ فيها فالخالقُ أولى بها"

كما قرَّر أنَّه إذا كان هناك صفَة أو اسمُ ذَمٍّ فالأدنى أحَقُّ بها، فإذا تَنَزَّهَ عنها الأدنى فالأعلَى من باب أولى، وهذا منه إشارةٌ إلى قاعدة " وكلُّ ما يُنَزَّهُ عنه المخلُوقُ مِن صفات نقصٍ لا كمالَ فيها فالخالقُ أولى بالتنزهِ عنها ".

وأيضا مما ذكرهُ الإمام أحمد - تقريرا لهذه القاعدة في سياقِ رَدِّه على الجهمية - أنَّ النخلَةَ سُمِّيت نخلَةً بجميعِ صفاها، فإذا جُرِّدَت عن هذه الصفَاتِ لم تكن نخلَةً بل تكون عَدَما، وكذلك اللهُ جل وعلا لو عَطَّلْناه عن صفَاتِ كماله ونعُوتِ جلاله لكان في هذا تعطيلٌ له، ونفيٌ لوجُودِهِ؛ إذ لا يُعقَلُ وُجودُ موجُودٍ لا صفَةَ له - ولله المثلُ الأعلى - .

وكذلك مِن بديعِ التمثيلِ لهذه القاعدَةِ ما مثَّل به إمامُ أهل السنة والجماعة الإمامُ

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٢٩٣ - ٢٩٥)

أحمدُ لإحاطةِ عِلمِ اللهِ بهذه الموجُوداتِ مع كونه غيرَ ممازِجٍ لها، حيث مَثَّلَ بالرجلِ وقد أحاطَ بالقدحِ من غيرِ أن يكونَ فيه، فإذا كان هذا في المخلوقِ ففي الخالِقِ مِن بـــابِ أولى.

وكذا لو أنَّ رجلا بنى دارا ثم خَرَجَ منها فإنه يعلَمُ ما فيها من غــيرِ أنْ يكــونَ صاحبُ الدَّار فيها، فاللهُ سبحانه أولى بالكَمالِ مِنَ المخلوقِ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـــ)]

وقال الإمام الدارمي - رحمه الله - : ((قالَ اللهُ لقومِ موسى حين اتخذُوا العجلَ: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٩﴾ ﴾[1] وقال: ﴿ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ ﴾[2]

ففي كُلِّ ما ذكرْنا تحقيق كلامِ اللهِ وتثبيته نصًّا بلا تأويلٍ، ففيما عــابَ اللهُ بــه العِجلَ في عَجزِه عنِ القَولِ والكلامِ بيانٌ بَيِّنٌ أنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ غيرُ عاجزٍ عنه، وأنه مُــتكَلِّمٌ وقائِلٌ، لأنَّه لم يكن يعيب العجلَ بشيءٍ هو موجودٌ به.

وقال إبــراهيم ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ ﴾[3] إلى قوله﴿ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ فلم يعب إبراهيمُ أصنامَهُم وآلهتَهُم التي يعبدونَ بالعَجزِ عَنِ الكلامِ إلا وأنَّ إلهَهُ مُتكلِّمٌ قائِلٌ))[4].

---

(١) سورة طه آية: ٨٩

(٢) سورة الأعراف آية: ١٤٨

(٣) سورة الأنبياء آية: ٦٣ - ٦٧

(٤) الرد على الجهمية للدارمي (ص١٥٦ - ١٥٧)

وقال - رحمه الله - : ((ومما يزيدُك بيانا: قولُ إبراهيمَ الخليل خليل الله صلوات الله عليه حينَ قال لأبيه: ﴿ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا ﴾[(١)] يعني إبراهيمَ أنَّ إلهَهُ بخلافِ الصنَمِ يسمَعُ بسمعٍ، ويُبصرُ ببصَرٍ، ولو كان على ما أوَّلتَ أيها المريسي[(٢)] لقال أبو إبراهيم لإبراهيم: فإلهك أيضا لا يَسمَعُ بسمعٍ، ولا يُبصرُ ببصَرٍ، وكذلك قال في أصنام العرب: ﴿ أَمۡ لَهُمۡ أَيۡدٖ يَبۡطِشُونَ بِهَآۖ أَمۡ لَهُمۡ أَعۡيُنٞ يُبۡصِرُونَ بِهَآۖ أَمۡ لَهُمۡ ءَاذَانٞ يَسۡمَعُونَ بِهَا ﴾[(٣)] يعني أنَّ اللهَ بخلافهم، له يدٌ يبطشُ بها، وله أعينٌ يُبصرُ بها، وسمعٌ يسمَعُ به))[(٤)].

فقد بيَّن الإمام الدارمي - رحمه الله - أنَّ اللهَ لما عابَ العجلَ بعَجزِه عن الكلامِ والقَولِ، دلَّ على أنَّ اللهَ بخلافه؛ لأنَّ المتكلمَ القائلَ أكملُ من العاجزِ عنِ الكلامِ، فعُلِمَ أنَّ اللهَ أولى بالاتصافِ به، وهذا منه إشارةٌ إلى قاعدة أن " كلَّ كمالٍ اتصفَ به المخلُوقُ لا نقص فيه فالخالق أولى به "

وكذلك السمعُ والبصَرُ فإنَّ اللهَ لما عابَ الآلهة بعَدَمِ السمعِ والبصَرِ، دلَّ على أنَّ اللهَ بخلافهم، له سمعٌ يسمَعُ به، وبصرٌ يُبصرُ به.

[عبد الله بن مسلم بن قتيبة(٢٧٦هـ)]

---

(١) سورة مريم آية: ٤٢

(٢) هو: بشر بن غياث بن أبي كريمة العدوي مولاهم البغدادي المريسي أبو عبد الرحمن . نظر في الكلام، فغلب عليه، وانسلخ من الورع والتقوى، وجرد القول بخلق القرآن، ودعا إليه، حتى كان عين الجهمية في عصره وعالمهم، فمقته أهل العلم، وكفره عدة، ولم يدرك جهم بن صفوان، بل تلقف مقالاته من أتباعه. توفي: ٢١٨هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠/١٩٩)

(٣) سورة الأعراف آية: ١٩٥

(٤) نقض عثمان على المريسي (ص١٣٠)

وقال الإمام ابن قتيبة - رحمه الله - : ((ونحنُ نقولُ في قوله ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ﴾[1] إنه مَعَهُم بالعلمِ بما هُم عليه، كما تقولُ للرجلِ وَجَّهتَهُ إلى بلَدٍ شاسعٍ، وَوَكَّلْتَهُ بأمرٍ من أمورك: احذَرْ التقصيرَ والإغفَالَ لشيءٍ مما تقَدَّمت فيه إليك فإني مَعَكَ. تريدُ أنه لا يخفَى عليَّ تقصيرك أو جِدك للإشراف عليك، والبحث عن أمورك. وإذا جازَ هذا في المخلُوقِ الذي لا يعلمُ الغيبَ، فهو في الخالِقِ الذي يعلَمُ الغيبَ أجوَزُ))[2].

فقد قرَّر الإمام ابن قتيبة -رحمه الله- هذه القاعِدَة أيضا فإنه ذَكَرَ أنَّ الرجلَ قد يكونُ مع غيرِهِ بعلمِهِ ولا يلزَمُ من ذلك أنْ يكونَ مختلِطا به، فإذا جازَ هذا في المخلُوقِ فالخالقُ من باب أولى.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة - رحمه الله - : ((أفلا يعقل - يا ذوي الحجا - مَن فَهِمَ عنِ اللهِ تبارك وتعالى هذا أنَّ خليلَ الله صلوات الله عليه وسلامه لا يُوَبِّخُ أباه على عبادَةِ ما لا يسمَعُ ولا يُبصِرُ! ولو قال الخليل صلوات الله عليه لأبيه: أدعوكَ إلى ربي الذي لا يسمَعُ ولا يُبصِرُ، لأشبه أنْ يقول: فما الفرقُ بين معبُودِك ومعبودي؟))[3].

وقال- رحمه الله - : ((أفليسَ من المحال -يا ذوى الحجا- أن يقولَ خليلُ الرحمن

(١) سورة المجادلة آية: ٧

(٢) تأويل مختلف الحديث (ص٣٩٣ - ٣٩٤)

(٣) التوحيد (١/٧٠)

لأبيه آزر: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا ﴿٤٢﴾﴾[1] ويَعيبهُ بعبادَةِ ما لا يسمَعُ ولا يُبصِرُ، ثم يدعوه إلى عبادَةِ مَن لا يسمَعُ ولا يبصِرُ، كالأصنام التي هي من الموَتَانِ، لا من الحيوان أيضا.

فكيف يكونُ ربُّنا الخالِقُ البارئ، السميعُ البصيرُ، كما يصِفُهُ هؤلاء الجهال المعطلة؟!

عز ربنا وجل عن أنْ يكونَ غير سميعٍ ولا بصيرٍ، فهو كعابدِ الأوثان والأصنام لا يسمَعُ ولا يبصِرُ، أو كعابد الأنعام))[2].

فقد ذكر الإمام ابن خزيمة -رحمه الله- نظير ما ذكره الإمام الدارمي -رحمه الله-، فقرَّر أنَّ إبراهيمَ الخليل لما عابَ على أبيهِ عبادَةَ الأصنامِ التي لا تسمَعُ ولا تُبصِرُ دلَّ على أنَّ اللهَ مُتَّصِفٌ بالسمعِ والبصَرِ؛ لأنَّ السمع والبصرَ صفَاتُ كمَالٍ في المخلوقِ فاللهُ أحقُّ بالاتصاف بها.

كما أنَّ المخلوقَ إذا تَنَزَّه عن صفَاتِ النقصِ كالعَمَى والصَّمَمِ فَتَنَزُّه الخالقِ عنها من بابِ أولى.

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة العكبري - رحمه الله - : ((وإنَّكَ لتَجِدُ في الصغيرِ من خَلقِ اللهِ إنَّه ليَرَى الشيءَ، وليس هو فيه، وبينه وبينه حائِلٌ؛ فاللهُ تعالى بعَظَمَتِهِ وقُدرتِهِ على خلقِهِ أعظَمُ.

ألا ترَى أنَّه يأخُذُ الرجُلُ القدحَ بيدِهِ وفيه الشرابُ، أو الطعَامُ، فينظر إليه الناظِرُ،

---

(١) سورة مريم آية: ٤٢

(٢) التوحيد (١/١٢١ - ١٢٢)

فَيعلَمُ ما في القَدحِ، واللهُ على عرشِهِ وهو محيطٌ بخلقِهِ بعلمِهِ فيهم، ورؤيَتِهِ إياهم، وقدرَتِهِ عليهم، وإنما دَلَّ ربنا تعالى على فضلِ عظمَتِهِ وقدرتِهِ: أنه في أعلى علِّيِّينَ، وهو يعلمُ الصغيرَ التافهَ الحقيرَ الذي هو في أسفلِ السافلين، أي: فليسَ علمُهُ كعلمِهِم؛ لأنَّ الخلقَ لا يعلَمُون إلا ما يُشاهِدُونَ، واللهُ ﷻ يتعالى عن ذلك، وقد بيَّن ذلك في كتابه فقال ﴿ لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا ﴿١٢﴾ ﴾[1]))[2].

فقد ذَكرَ الإمامُ ابنُ بطة رحمه الله نحواً مما ذكره الإمامُ أحمد رحمه الله من بيانِ عظمَةِ اللهِ وقدرَتِهِ على الخلقِ، فإنك لتجدُ في الصغيرِ من خلقِ اللهِ أنه يَرى الشيءَ ويبصرُهُ، وليس هو فيهِ، وبينه وبينه حائلٌ؛ فاللهُ تعالى بعظمَتِهِ وقدرَتِهِ على خلقه أعظمُ وأولى. وهو بهذا يشير إلى قاعدة " كلُّ كمالٍ اتصفَ به المخلُوقُ لا نقصَ فيه فالخالِقُ أولى به ".

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده(٣٩٥هـ)]

وقال الإمام ابن منده – رحمه الله – : ((ذِكْرُ معرفَةِ صفاتِ اللهِ ﷻ التي وَصَفَ بها نفسَهُ وأنزَلَ بها الكتابَ، ونَطَقَ بها الرسولُ ﷺ ، مباينَة للأضدادِ والأندادِ والأوثانِ والآلهةِ التي تُعبَدُ من دونِهِ.

قال الله ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ فَٱدۡعُوهُمۡ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿١٩٤﴾ ﴾[3]إلى قوله: ﴿ خُذِ ٱلۡعَفۡوَ ﴾ وقال: ﴿ أَيُشۡرِكُونَ مَا لَا يَخۡلُقُ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ﴿١٩١﴾ ﴾[4] وقال في قصة إبراهيم عليه السلام : ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ

(١) سورة الطلاق آية: ١٢

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/ ١٤٧)

(٣) سورة الأعراف آية: ١٩٤ ١٩٩

(٤) سورة الأعراف آية: ١٩١

تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا ﴿٤٢﴾ ﴾[1] وقال: ﴿ فَسۡـَٔلُوهُمۡ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ ﴿٦٣﴾ ﴾[2] وقال: ﴿ وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّن يَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسۡتَجِيبُ لَهُۥٓ ﴾[3] وقال في قصة موسى عليه السلام ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِنۡ حُلِيِّهِمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٌۚ ﴾[4] ففي هذه الآيات دليلٌ على أنَّ اللهَ عز وجل بخلاف الأصنامِ التي عُبِدَت من دونِه))[5].

فقد ذكر الإمام ابن منده -رحمه الله- نظير ما ذكره الإمام الدارمي وابن خزيمة .

ومن خلال عرضِ ما سبَقَ من أقوالِ أئمَّةِ السلفِ يتبين أنهم يُقرِّرون هذه القاعدَةَ العقليَّةَ العظيمَةَ في الاستدلال في بابِ الأسماءِ والصفَات.

وخلاصةُ كلام أئمة السلف في هذه القاعدة يدور على أمرين:

١- كلُّ ما اتصَفَ به المخلوقُ من صفات كمالٍ فالخالقُ أولى بها.

٢- كلُّ ما يُنَزَّه عنه المخلوق من صفات نقصٍ فالخالقُ أولى بالتنَزُّهِ عنها.

وقد وافقَ شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمَّةَ السلف في تقريرِ هذه القاعدة، فقرَّر أن الذي يُستعمَلُ في حقِّ اللهِ من الأقيسَةِ قياسُ الأولى، فما وَجَبَ تنزيهُ المخلوقِ عنه منَ النقائصِ والعيوبِ التي لا كمَالَ فيها، فالباري تعالى أولى بتنزِيهِه عن ذلك، وما ثَبتَ للمخلوقِ منَ الكمالِ الذي لا نقصَ فيه، كالحياةِ، والعلمِ، والقدرَةِ، فالخالق أولى

---

(١) سورة مريم آية: ٤٢

(٢) سورة الأنبياء آية: ٦٣

(٣) سورة الأحقاف آية: ٥

(٤) سورة الأعراف آية: ١٤٨

(٥) كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد (٣/٢٤)

بذلك منه.

كما أنه -رحمه الله- شرحَ ما أجملَهُ أئمة السلف في مسألة الكمَالِ الذي إذا اتَّصَفَ به المخلوقُ كان الخالقُ أولى بالاتصافِ به، فبيَّن أنه لابُدَّ في الكمَالِ أنْ يكونَ ممكِـنَ الوجودِ، وأنْ يكونَ سليما منَ النقصِ.

كما بيَّن أنَّ الكمالَ الذي لا نقصَ فيه هو الكمالُ المطلَقُ، وهو الكمالُ للموجُودِ مِن حيثُ هو موجودٌ.

وبيَّن أيضا الطريقة التي يُعرَفُ بها الكمَالُ المطلَقُ وهي: أنْ نُقـدِّرَ موجُـودَينِ: أحدُهما مُتَّصفٌ بهذا والآخرُ بنقيضه، فإنه يظهَرُ من ذلك أيهُما أكمَلُ.

وذكَرَ أنَّ المقصودَ من صفات النَّقصِ التي إذا تنَـزَّه عنها المخلوقُ فالخـالِقُ أولى هو: التي لا كَمَالَ فيها.

والحاصِلُ أنَّ شيخَ الإسلام ابنَ تيمية قرَّر ما قرَّره أئمَّةُ السلفِ، وَشَرَحَ مذهَبَهُم، وَلخَّصَ كلامَهُم في عباراتٍ مُوجَزَةٍ، مما يَدُلُّ على قُوَّةِ فهمِهِ، وَدِقَّةِ استنباطِهِ.

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ كُلُّ مَا اتَّصَفَ بِهِ المَخْلُوقُ مِنْ صِفَاتِ كَمَالٍ لا نَقْصَ فيها فَالْخَالِقُ أَوْلَى بِها ، وَكُلُّ مَا يُنَزَّهُ عَنهُ المَخْلُوقُ مِنْ صِفَاتِ نَقْصٍ لا كَمَالَ فِيها فَالْخَالِقُ أَوْلَى بِالتَّنَزُّهِ عنها }

إنَّ الأدلَّةَ الشرعيَّةَ مِنَ الكتابِ والسنة التي منها استَنبَطَ أئمَّةُ السلفِ هذه القاعِدَة كثيرةٌ جدًّا، وسأقتَصِرُ هنا على ذِكْرِ بعضِ الآيات والأحاديث الدالةِ على هذه القاعِدَة:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾(١)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ أخبَرَ أنَّ له المَثَلَ الأعلَى، والمرادُ بالمثلِ الأعلى هو: الوَصفُ الأعْلَى، أي: الكمالُ مِن تلكَ الصفَةِ؛ فَكُلُّ كَمَالٍ جازَ اتصَافُ المخلوقِ به فَللهِ منه الوَصفُ الأعلَى.

قال ابن جرير الطبري -رحمه الله- : ((ولله المَثَلُ الأعلى، وَهو الأفضَلُ والأطْيَبُ، والأحسَنُ، والأجملُ))(٢)

وقال ابن كثير: ((ولله المثل الأعلى أي: الكمَالُ المطلَقُ مِن كُلِّ وجهٍ، وهو منسُوبٌ إليه))(٣).

وقال ابن القيم -رحمه الله- في كلامه عن هذه الآية: ((فَجَعَلَ مَثَلَ السوءِ المتضَمِّن

---

(١) سورة النحل آية: ٦٠

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١٥٤/٨)

(٣) تفسير القرآن العظيم (٥٧٨/٤)

للعُيوبِ والنقائِص، وَسَلْبِ الكمَالِ للمشركين وأربَابِهم، وأخبَرَ أنَّ المثلَ الأعلَى المتضَمِّن لإثباتِ الكَمالات كُلها له وَحدَهُ، ولهذا كان المثلُ الأعلى وهو: أَفعَلُ تفضيلٍ أي: أعلَى مِن غيرِه))[1].

و قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ۚ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ لما عابَ العجلَ بعَجزِهِ عن الكَلامِ والقَوْلِ، دلَّ على أنَّ اللهَ بخلافِه، والكلامُ صِفَةُ كمَالٍ، فالمتكَلِّمُ القائلُ أكمَلُ مِنَ العاجِزِ عَنِ الكلامِ، وقد اتَّصَفَ بالكلام بعضُ المخلوقات، فاللهُ أولى بالاتصَاف به.

قال الدارمي: ((ففيما عابَ اللهُ به العِجلَ في عَجزِهِ عنِ القَولِ والكلامِ بيانٌ بَيِّنٌ أنَّ اللهَ ﷻ غيرُ عاجزٍ عنه، وأنه مُتكَلِّمٌ وقائِلٌ، لأنَّه لم يكن يُعيب العجلَ بشيءٍ هـو موجودٌ به))[3].

وعن ابن عمر ﷺ قال قام النبي ﷺ في الناسِ فأثنى على اللهِ بما هو أهلُهُ ثم ذَكَرَ الدجَّالَ فقال: ((إني أُنذِرُكمُوهُ، وما من نبيٍّ إلا قد أَنذَرَ قومَهُ، لقد أنذَرَهُ نوحٌ قومَهُ، ولكن سأَقولُ لكم فيه قولا لم يَقُلْهُ نبيٌّ لقومِهِ: تعلمُونَ أنَّه أَعوَر، وأنَّ اللهَ ليسَ بأَعْوَر))[4] .

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/١٠٣٠)

(٢) سورة الأعراف آية: ١٤٨

(٣) الرد على الجهمية للدرامي (ص١٥٦ – ١٥٧)

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير باب كيف يعرض الإسلام على الصبي (ص٥٠٥ – ٥٠٦)ح٣٠٥٧ ومسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة باب ذكر ابن صياد (ص١٢٦٧)ح ٧٣٥٦

وجه الدلالة: أنَّ النبي ﷺ لما أنذرَ قومَهُ الدجَّالَ ذكَرَ فيه صفَةَ نقصٍ وَعيبٍ وهي العَوَرُ، وهذه الصفَةُ لما كانت صفَةَ نقصٍ في حقِّ المخلُوق يَتَنَــزَّهُ عنها، كان الخالقُ أولى بالتَّنَــزُّه عنها، ولهذا نزَّهَهُ النبيُّ ﷺ عنها فقال: ((وأنَّ اللهَ ليس بأعوَر)).

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : قَدِمَ على رسول الله ﷺ سبْيٌ، فإذا امرَأَةٌ منَ السَّبْيِ تحلُبُ ثَدْيَها تَسقِي، إذا وَجَدَتْ صَبيًّا في السبيِ أَخذَتْهُ، فَأَلْصَقَتْهُ ببطنها وَأَرضعَتْهُ، فقال لنا رسولُ الله ﷺ : أترونَ هذه المرأَة طارحَةً وَلَدَها في النار ؟ قلنا: لا، واللهِ وهي تقدِرُ على أنْ تَطرَحَهُ، فقال رسول الله ﷺ: ((للهُ أَرحَمُ بعبادِهِ مِنْ هذهِ بوَلَدِهَا))[1].

وجه الدلالة: أنَّ هذا الحديثَ دلَّ على إثباتِ الرحمةِ لله جل جلاله، وذلك إذا كانــت المرأةُ ترحَمُ ابنَها فلا تطْرحهُ في النار، فاللهُ جل جلاله أحَقُّ بالرحمةِ منها، فَكُلُّ كمَالٍ جــازَ اتصَافُ المخلُوقِ به فالله أحَقُّ بالاتصاف به منه.

فظهَرَ – بحمد الله – مِن النصوصِ السابقَة أنَّ كُلَّ كمَالٍ لا نَقصَ فيه اتَّصَفَ به المخلُوقُ فالخالقُ أولى أن يتصِفَ به، وأنَّ كُلَّ نقصٍ لا كمَالَ فيه تَنَــزَّهَ عنه المخلُوقُ فالخالقُ أولى بالتنَــزُّهِ عنه.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته (ص١٠٥٠)ح ٥٩٩٩- واللفظ له، ومسلم في كتاب التوبة باب في سعة رحمة الله وأنها تغلب غضبه (ص١١٩٣)ح ٦٩٧٨

الفصل التاسع

قاعدة " دَلالَةُ الأثَرِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ حُجَّةٌ في بَابِ الأسْمَاءِ والصِّفَاتِ "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ دَلالَةُ الأثَرِ عَلَى الْمُؤَثِّرِ حُجَّةٌ في بَابِ الأسْمَاءِ والصِّفَاتِ }

هذِه القاعِدَةُ العقليَّةُ تُعتَبَرُ من القواعِدِ المهمَّةِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ، وقبلَ البدءِ ببسطِ هذه القاعدة، والخوضِ في تفاصيلها، يحسُنُ التنبيهُ إلى الفرقِ بينها وبينَ القاعدَةِ التي قبلها، فأقول مستعينا بالله:

إنَّ الفرقَ بينَ هذه القاعدَةِ والتي قبلها هو أنَّ الاستدلالَ بالأثَرِ على المؤثِّرِ أكملُ منَ الاستدلالِ بقياسِ الأَوْلَى؛ وذلك أنَّ كُلَّ ما في المخلوقات مِن قُوَّةٍ وشدَّةٍ تدلُّ على أنَّ اللهَ أقوى وَأشَدُّ، فهو استدلالٌ بما في المخلوقِ مِن كمالٍ على أنَّ الخالقَ أحقُّ به، وأنه يمتَنعُ أنْ يكونَ مُضَاهيا للناقصِ.

وهذه طريقَةٌ يُقِرُّ بها عامَّةُ العقلاء، حتى الفلاسفة يقولون: كلُّ كمَالٍ في المعلُولِ فهو مِنَ العلَّة.

وأما الاستدلالُ بطريقِ الأَوْلَى، وهي القاعدَةُ السابقَةُ، فإنها يدلُّ على أنَّ اللهَ مُستَحقٌّ لصفاتِ الكمالِ من حيثُ هي هي مع قطعِ النَّظَرِ عن كونها ثابتَةً في المخلوقات؛ لامتناعِ النَّقْصِ عليه بوجه مِنَ الوجوه.

وكونُهُ أَوْلَى هو من جِهَةِ أنه أحَقُّ بالكمَالِ لأنه أفضَلُ، وأما هذه القاعدَةِ فهي مِن جِهَةِ أنَّه هو الذي جَعَلَهُ كاملا وأعطاه تلك الصفات.(١)

ولقد عُنِيَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية بتقرير هذه القاعدة عنايةً فائقَةً، وهذه أقوالُه في

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/٣٥٧ - ٣٥٨) وشرح الأصبهانية (ص٤٤٥)

ذلك:

قال - رحمه الله - :((وأما الطَّريقُ الأخرى في إثباتِ الصِّفَاتِ وهي: الاستدلالُ بالأثَرِ علَى المؤَثِّرِ، وأنَّ مَن فَعَلَ الكاملَ فَهوَ أحَقُّ بالكَمَالِ))[1].

وقال- رحمه الله - : ((الكَمَالُ إنما استفَادَهُ المخلُوقُ مِنَ الخالقِ، والذي جَعَلَ غيرَهُ كاملا هو أحَقُّ بالكمَالِ منه، فالذي جَعَلَ غيرَهُ قادرا أولى بالقُدرَةِ، والذي عَلَّمَ غيرَهُ أوْلَى بالعلمِ، والذي أَحْيَا غيرَهُ أَوْلى بالحياةِ))[2].

وقال- رحمه الله - : ((وَكُلُّ كمالٍ هو في المخلُوقِ فَهوَ مُستَفَادٌ مِنَ الخالقِ، فالخالقُ به أَحَقُّ وأَوْلَى))[3].

وقال- رحمه الله - : ((كُلُّ كَمَالٍ في المخلُوق فَمنْ أَثَرِ كَمَالِه))[4].

وقال- رحمه الله - : ((كُلّ كَمَالٍ ثَبَتَ للْمَخْلُوق فَإِنَّمَا هُوَ منْ الْخَالق، وَمَا جَازَ اتِّصَافُهُ به منْ الْكَمَالِ وَجَبَ لَهُ، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَجبْ لَهُ لَكَانَ إمَّا مُمْتَنعًا[5] وَهُوَ مُحَالٌ بخلَاف الْفَرْضِ، وَإِمَّا مُمْكنًا[6]، فَيَتوَقَّفُ ثُبوتُهُ لَهُ عَلَى غَيْره، وَالرَّبُّ لَا يَحْتَاجُ فِي ثُبُوتِ كَمَالِهِ إلَى غَيْرِه، فَإِنَّ مُعْطِي الْكَمَالِ أَحَقُّ بِالْكَمَالِ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ أَكْمَلَ

(١) مجموع الفتاوى (١٦/٣٥٧)

(٢) مجموع الفتاوى (٦/٧٧)

(٣) شرح الأصبهانية (ص٤٤٤)

(٤) شرح حديث جبريل (ص٤٦٩)

(٥) الممتنع: هو ما يقتضي لذاته عدمه انظر: التعريفات للجرجاني (ص٣١٩)

(٦) الممكن: كل ما يجب أو يمتنع بالغير فهو ممكن في نفسه؛ لأن الوجوب بالغير ينافي الوجوب بالذات.انظر: الكليات للكفوي (ص٨٠٤) وفي المعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربية (ص١٩٣): ((هو: ما يجوز وجوده وعدمه))

مِنْهُ لَوْ كَانَ غَيْرُهُ مُعْطِيًا لَهُ الْكَمَالَ، وَهَذَا مُمْتَنِعٌ؛ بَلْ هُوَ بِنَفْسِهِ الْمُقَدَّسَةِ مُسْتَحِقٌّ لِصِفَاتِ الْكَمَالِ))[1].

وقال- رحمه الله - : ((وَمِنَ المعلومِ أنَّ كُلَّ كمالٍ ثَبتَ للمخلوقِ فهو مِنَ الخالقِ، وَالمعطِي لغيْرِهِ الكَمَالَ أَحَقُّ بالكَمَالِ في صَرَائِحِ العقُولِ))[2].

وقال- رحمه الله - : ((يَمْتَنِعُ أَنْ يَخْلُوَ عَنْ صفَاتِ الْكَمَالِ مِنْ الْحَيَاةِ، وَالْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةِ، وَالْكَلَامِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ، مَعَ أَنَّهُ يَتَّصِفُ بِهَا بَعْضُ مَخْلُوقَاتِه، فَالْمَوْصُوفُ الْوَاجِبُ الوجود[3] القديم[4] الأزلي[5] أَحَقُّ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ مِنْ الْمَخْلُوقَاتِ، وَكُلُّ كَمَالٍ ثَبَتَ لِمَخْلُوقٍ فَمِنْ الْخَالِقِ اسْتَفَادَهُ، وَالْخَالِقُ

(١) مجموع الفتاوى (١٢/١٥٧ - ١٥٨)

(٢) شرح الأصبهانية (ص٣١٣)

(٣) واجب الوجود: هو الذي يكون وجودُه من ذاته ولا يحتاج إلى شيء أصلا. انظر: التعريفات للجرجاني (ص٣٤٣)

(٤) القديمُ في لغة العرب التي نَزَلَ بها القرآنُ: هو المتقَدِّمُ على غيرِه فيقال: هذا قديمٌ للعتيقِ، وهذا حديثٌ للجديدِ، ولم يستعملُوا هذا الاسمَ إلا في المتقدِّم على غيرِه لا فيما لم يَسبِقْهُ عَدَمٌ، وليس القديمُ من أسماءِ الله، وإنما أَدخَلَهُ المتكلِّمُون في أسماءِ الله تعالى، وليس هو من الأسماءِ الحسنى، وإنما جاءَ الشرعُ باسمه الأوَّل، وهو أحسَنُ مِنَ القديم؛ لأنه يُشعِرُ بأنَّ ما بعدَهُ آيلٌ إليه وتابعٌ له بخلافِ القديم.
وَقد وَضَعَ المتكلمُون لهذا اللفظِ وضعا مبتدعا، فزعَمُوا أنَّ القديمَ يُطلَقُ على الموجودِ الذي لا يكونُ وجُودُهُ من غيره، وهو القديمُ بالذَّات، ويُطلَقُ على الموجودِ الذي ليس وجودُهُ مسبوقا بالعَدَمِ، وهو القديمُ بالزمان، والقديمُ بالذَّات يقابلُه المحدَثُ بالذَّات، وهو الذي يكون وجودُهُ من غيره. انظر: منهاج السنة (١/٢٧٦) وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص١١٢ - ١١٣)
والتعريفات للجرجاني (ص٢٥٢).

(٥) الأزلي: هو ما لا يكون مسبوقا بالعدم . انظر: التعريفات للجرجاني (ص٧٤)

أَوْهَبَهُ إِيَّاهُ وَأَعْطَاهُ، فَوَاهِبُ الْكَمَالِ وَمُعْطِيهِ أَحَقُّ بِهِ وَأَوْلَى))[١].

وقال- رحمه الله - : ((فَجَمِيعُ الأمورِ الوُجُوديَّة المحضَة يَكونُ الربُّ أَحَقَّ بها؛ لأنَّ وُجودَهُ أكمَل، وَلأَنَّهُ هو الوَاهِب لها فَهوَ أَحَق باتِّصافِهِ بها، وجميعُ الأُمورِ العَدَميَّةِ المحضَة يكونُ الربُّ أحقَّ بالتنـــزيهِ عنها))[٢].

فقد قرَّر شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ هذه القاعدَةَ العظيمَةَ من قَوَاعِد الاستدلالِ في بابِ الأسماءِ والصفَات، وهي مِنَ الطرُق العقليَّة التي دلَّ عليها الكتابُ والسنةُ.

ومعناها: الاستدلالُ بما وَهَبَهُ وَأعطاهُ اللهُ جل وعلا لمخلُوقَاته من صفَات الكَمَالِ على ما يجبُ له سبحانه مِن صفَاتِ الكَمَال؛ إذ إنَّ مُعطِي الكَمَال أَحَقُّ به، فالذي جَعَلَ غيرَهُ كاملا هو أَحَقّ بالكَمَال منه، بل إنَّ كُلَّ كمَال في المخلُوق فَمِنْ أَثَرِ كَمَالِه سبحانه، فَإِنَّهُ يمتَنِعُ أنْ يَكُونَ كمَالُهُ جل وعلا قد استَفَادَهُ من مخلُوقَاته؛ لأنَّ الذي جَعَلَ غيرَهُ كاملا هو أَحَقّ بالكَمَال منه، كما يمتنع أيضا أنْ يكونَ كَمَالُهُ قد استفادهُ مِن مُسَاوٍ له؛ لأنه يلزَمُ أنْ يكونَ كلٌّ منهما أكمَلَ من الآخر، وهذا ممتنعٌ، فإنَّ كونَ هذا أكمل يقتضي أنَّ هذا أفضَلُ من هذا، وهذا أفضَلُ مِن هذا، وَفضلُ أحدِهما يمنعُ مساواة الآخَرِ له.

كما يمتنع أيضا أنْ يكونَ كلٌّ مِنَ الخالقِ والمخلوق قد استفَادَا صفَاتِ الكمَالِ من غيرهما؛ إذ يلزَمُ مِن هذا أنْ يكونَ مُعطِي الكمَال هُوَ الربّ والآخَرُ المكتَسِبُ للصفاتِ عَبدُهُ.

ولا يقال: بلْ كُلٌّ منهما يعطِي للآخَرِ الكمَال؛ لأنه يلزَمُ منه (الدور في التأثير)

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩٢/١٢)

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٣٥٠/٢) وانظر: مجموع الفتاوى (٤٤٧/١٦) و (٢٠١/٥)

وهو باطلٌ؛ لأنَّه لا يكونُ هذا كاملا حتى يجعَلَهُ الآخَرُ كاملا، والآخَرُ لا يجعله كاملا حتى يكونَ في نفسهِ كاملا؛ لأنَّ جاعِلَ الكامِلِ كامِلا أحق بالكمَالِ، ولا يكونُ الآخر كاملا حتى يجعلَهُ كاملا، فلا يكونُ واحدٌ منهما كاملا بالضرورة.

ولا يقال أيضا: كلُّ واحدٍ له آخر يُكَمِّلُهُ إلى غيرِ نهاية، فإنه يلزم (التسلل في المؤثرات) وهو باطلٌ بالضرورةِ وباتفاقِ العقلاء، فإنَّ تقديرَ مُؤَثِّرات لا تتناهَى ليس فيها مؤثِّرٌ بنفسهِ لا يقتضي وجودَ شيءٍ منها، ولا وجودَ جميعها، ولا وجودَ اجتماعها، والمبدِعُ للموجودات لأبُدَّ أنْ يكونَ موجودا بالضرورة.

فإنه لو قدر أنَّه كامِلٌ فكمَالُهُ ليس من نفسه، بل من آخَرَ وَهَلُمَّ جرا، فيلزَمُ أن لا يكونَ لشيءٍ من هذه الأمورِ كمالٌ، ولو قُدِّرَ أنَّ الأوَّل كامل لزِمَ الجمع بين النقيضين، وإذا كان كمالُهُ بنفسهِ لا يَتوَقَّفُ على غيرِهِ كان الكمالُ له واجبا بنفسهِ، وامتنعَ تخلُّفُ شيءٍ من الكمالِ الممكنِ عنه.[1]

فَيتَلَخَّصُ مما سبق: أنَّ ما جازَ اتصافُ اللهِ ﷻ به منَ الكَمَالِ فإنه يجبُ له، فلا يحتاجُ في ثُبوتِ كمالهِ إلى غيرِهِ؛ لأنَّه لو احتاجَ في ثُبوتِ كمالهِ إلى غيره للزِمَ أنْ يكونَ غيرُهُ أكمَلَ منه لو كانَ غيرُهُ معطيا له الكَمَال، وهذا ممتنعٌ، بل هو بنفسه المقدَّسَةِ مُستحِقٌّ لصِفَاتِ الكمالِ، وهو سبحانه قد جعَلَ غيرَهُ كامِلا فهو أحَقُّ بالكمَالِ منه.

ومن الأمثلة على هذه القاعدة: أنَّ اللهَ ﷻ جَعَلَ المخلُوقَ قادرا، فهو جل وعلا أحَقُّ بالقُدرَةِ، وهو الذي علَّمَ غيرَهُ فهو جل وعلا أحقُّ بالعلمِ، وهو الذي أحيا غَيرَهُ فهو أوْلَى بالحياةِ؛ إذ إنَّ مُعطِي الكمَال أحقُّ به.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٧٧ - ٧٩)

بعد أن اتضحَ معنى هذه القاعدة، فإني أُنَبِّهُ على مسألة، ألا وهي: أنَّه لا يُعتَرَضُ على هذه القاعدة فيقال: مَن جَعَلَ غيرَهُ ظالما أو كاذبا فهو أيضا ظالمٌ كاذبٌ، فإن هذا باطلٌ؛ لأنَّه ليس كُلُّ مَن جَعَلَ غيرَهُ على صفَةٍ - أيّ صفَةٍ كانت - كان متَّصفا بها، بل مَن جَعَلَ غيرَهُ على صفَةٍ مِن صفاتِ الكمَالِ فهو أولى باتصافِه بصفَةِ الكمَالِ مِن مفعُولِه.

فَمَدارُ هذه القاعدة – الاستدلالِ بالأثر على المؤثِّر – على صفَات الكمَال، وأما صفَاتُ النَّقصِ فلا يلزَمُ إذا جَعَلَ الجاعِلُ غيرَهُ ناقصا أنْ يكونَ هو ناقصا، فالقادرُ يقْدِرُ أنْ يُعجزَ غيرَهُ ولا يكونُ عاجزا، والحيُّ يمكنُهُ أنْ يَقتُلَ غيرَهُ ويميتَهُ ولا يكونُ ميتا، والعالِمُ يمكنُهُ أن يُجهِّلَ غيرَهُ ولا يكونُ جَاهلا، والسميعُ والبصيرُ والناطقُ يمكنه أنْ يُعمِيَ غيرَهُ ويصمَّهُ ويخرسَهُ ولا يكونُ هو كذلك، فلا يلزَمُ حينئذ أنَّ مَن جَعَلَ غيرَهُ ظالما وكاذبا أنْ يكونَ كاذبا وظالما؛ لأنَّ هذه صفَةُ نقصٍ[1].

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/٤٤٩ - ٤٥٠)

المبحث الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ دَلالَةُ الأثَرِ عَلَى المُؤَثِّرِ حُجَّةٌ في بَابِ الأسْمَاءِ والصِّفَاتِ }

تقدَّم معنا أنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية يُقَرِّر أنَّ الاستدلالَ بالأثَرِ على المؤثِّرِ منَ الطُّرُقِ العقليَّةِ التي يُستدَلُّ بها في بابِ الأسماء والصفات، وعلى ذلك آثارٌ عن أئمَّةِ السلف، وفيما يلي عرضٌ لما وقفتُ عليه من أقوالهم:

[محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)]

عن المزني[1]، قال: ((قلت: إنْ كان أحدٌ يُخرِجُ ما في ضميري، وَمَا تَعَلَّقَ به خاطِري من أمرِ التوحيدِ فالشافعيُّ، فَصِرْتُ إليه، وهو في مَسجد مصرَ، فلمَّا جَثَوْتُ بينَ يديْه، قلت: هَجَسَ في ضميرِي مسألة في التوحيد، فَعَلِمْتُ أنَّ أحدا لا يعلَمُ علمَكَ، فما الذي عندك ؟ فغَضِبَ، ثم قال: أتدرِي أين أنت ؟ قلت: نعم، قال: هذا الموضعُ الذي أغرَقَ اللهُ فيه فرعونَ.

أَبَلَغَكَ أنَّ رسول الله ﷺ أمَرَ بالسؤالِ عن ذلك ؟ قلت: لا، قال: هل تكَلَّمَ فيه الصحابَةُ ؟ قلت: لا، قال: تدري كم نجما في السَّمَاءِ ؟ قلت: لا، قال: فَكَوكَبٌ منها: تَعرِفُ جنسَه، طلوعَهُ، أفولَه، مِمَّ خُلِقَ ؟ قلت: لا، قال: فشيءٌ تراهُ بعَينِكَ مِنَ

(١) هو: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن مسلم المزني المصري، تلميذ الشافعي. أبوإبراهيم. كان زاهدا، عالما، مناظرا، محجاجا، غواصا على المعاني الدقيقة. ولد: ١٧٥هـ توفي: ٢٦٤

انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/٤٩٢ - ٤٩٧)

الخلقِ لَستَ تَعرِفُهُ، تَتَكَلَّمُ في علمِ خالقه؟! ثم سألني عن مسألةٍ في الوضوء، فَأَخْطَأْتُ فيها، فَفَرَّعَها عليَّ أربعَةَ أوجُه، فَلَم أُصِبْ في شيءٍ منه، فقال: شيءٌ تحتاجُ إليه في اليومِ خمسَ مرات، تَدَعُ علمَهُ، وَتَتَكَلَّفُ علمَ الخالقِ، إذا هَجَسَ في ضميرك ذلك فارجعْ إلى اللهِ، وإلى قوله تعالى: ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾[1] فاستَدِلَّ بالمخلوقِ على الخالِقِ، ولا تتكلَّفْ علمَ ما لم يَبلُغْهُ عقلُكَ. قال: فَتُبْتُ))[2].

فَقَدْ أرشَدَ الإمامُ الشافعيُّ رحمه الله تلميذَهُ المزنيَّ رحمه الله إلى أنْ يَستَدِلَّ بالمخلُوقِ على الخالِقِ، وهو استدلالٌ بالأثرِ على المؤَثِّر.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي – رحمه الله – : ((اللهُ المتكلِّمُ أوَّلا وآخِرا، لم يَزَلْ له الكلامُ؛ إذ لا مُتَكَلِّم غيرُهُ، ولا يزالُ له الكلامُ إذا لا يبقَى مُتَكَلِّمٌ غيرَهُ فيقول تعالَى: ﴿ لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ﴾[3] أنا الملكُ، أين ملُوكُ الأرضِ؟ فلا يُنكِرُ كلامَ اللهِ عز وجل إلا مَن يريدُ إبطَالَ مَا أنزلَ اللهُ عز وجل، وكيف يَعجزُ عَنِ الكلامِ مَن عَلَّمَ العبادَ الكلامَ، وأنطَقَ الأنامَ؟!))[4]

فقد بيَّن الإمامُ الدارمي – رحمه الله – أنَّ اللهَ جل جلاله علَّم العبادَ الكلامَ، وَأنطَقَ الأنامَ، فكيفَ يكونُ سبحانه عاجِزا عن الكلام، فإنَّ مُعطِي غيره الكمَالَ أحقُّ به، فيتضحُ من

(١) سورة البقرة آية: ١٦٣ ١٦٤

(٢) ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣١ – ٣٢) وفي تاريخ الإسلام (١٥٦٤/١) وقال الذهبي في تاريخ الإسلام: ((مدارها على أبي علي بن حمكان، وهو ضعيف)).

(٣) سورة غافر آية: ١٦

(٤) الرد على الجهمية (ص١٥٥)

ذلك أنَّ الإمامَ الدارميَّ جَعَلَ مِن أَوْجُه الاستدلالِ على صفَةِ الكلامِ أنَّ اللهَ أعطاها ووهَبَهَا لغيرِه، وما كان كذلك مِن صفَاتِ الكمالِ فهو أحقُّ به.

وبما تقدَّم من نقلِ كلامِ أئمة السلف يظهر تقريرُهم لهذه القاعِدَةِ، فالذي أعطَى غيرهُ صفاتِ الكمَالِ كان هو أحقَّ بها.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمَّةَ السلفِ في تقرير هذه القاعدَة، فقرَّر أنَّ كلَّ كمالٍ حَصَلَ للمخلوقِ فهو مِنَ الربِّ سبحانه، فالكمالُ إنما استفَادَهُ المخلوقُ مِن الخالقِ، والذي جعلَ غيرَهُ كاملا فهو أحقُّ بالكَمَال.

كما شَرَحَ ما أجملَهُ أئمَّةُ السلف، فذكر أنَّ كلَّ كمالٍ ثبتَ للمخلُوق فإنما هو مِنَ الخالِقِ، وما جازَ اتصافُهُ به مِنَ الكمَالِ وَجَبَ له، فإنه لو لم يجبْ له لكانَ إما ممتنعا وهو محالٌ، أو ممكنا، فَيَتَوَقَّفُ ثبوتُهُ له على غيرِه، والربُّ لا يحتاجُ في ثبوتِ كَمَالِه إلى غيره.

وبهذا يُعلَمُ أنَّ شيخَ الإسلام موافقٌ للسلف في تقريرِ أنَّ مُعطِي الكمال أولى به، ويُعلم أيضا أنه متابعٌ لهم، شارحٌ وموَضِّحٌ لمنهجهم، لم يسلك غيرَ سبيلِهِم، ولم يخرجْ عن هديهم.

* * *

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ دَلالَةُ الأثَرِ عَلَى المُؤَثِّرِ حُجَّةٌ في بَابِ الأسْمَاءِ والصِّفَاتِ }

لقَدْ كانَ المصدَرُ في جميعِ ما يَستنبطُهُ أئمةُ السلفِ من قواعِد في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ وَيُتَابِعُهُم عليه شيخُ الإسلام ابن تيمية: الكتابَ والسنةَ، وَمن تلك القواعِدِ هذه القاعدة، فإنَّه قد دلَّت عليها أدلة مِنَ الكتابِ والسنة، وَسَأقتصِرُ هنا على ذكرِ بعضِ الآيات والأحاديث الدالةِ عليها، فأقول مستعينا بالله:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَمَّا عَادٌ فَٱسْتَكْبَرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَقَالُواْ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ ﴾[1]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ عن قومِ عاد أنهم أَعجَبَتْهُم قُوَّهم، فاستكبَرُوا في الأرضِ، وقالوا مَن أشَدُّ منا قُوَّةً، فَرَدَّ اللهُ عليهم بأنَّ الذي خلَقَهُم وأعطاهُم هذه القُوَّة أَحَقُّ بكمَالِ القُوَّةِ منهم، فَمُعطِي الكمَال أحقُّ بِهِ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عند كلامه عن هذه الآية: ((كُلُّ ما في المخلُوقَاتِ مِن قُوَّةٍ وَشِدَّةٍ تدلُّ على أنَّ اللهَ أَقوَى وَأَشَدُّ))[2]

وعن أَبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه قال: كنتُ أضرِبُ غُلاما لي فَسَمعتُ من خلفِي صوْتا ((اعْلَمْ أبا مسعود للهُ أَقدَرُ عليك مِنكَ عليه)) فَالتَفَتُّ فإذا هو رسولُ اللهِ ﷺ

---

(١) سورة فصلت آية: ١٥

(٢) مجموع الفتاوى (١٦/٣٥٧)

فقلت: يا رسول الله هو حُرٌّ لِوَجْهِ اللهِ، فقال: ((أما لو لم تَفعَلْ لَلَفحَتْكَ النارُ أو لَمَسَّتْكَ النارُ))[1].

وجه الدلالة: أنَّ النبي ﷺ أخبَرَ أن الله هو الذي أعطَى القدرَةَ لأبي مسعود رضي الله عنه، وعليه فاللهُ أحقُّ بها، فيكون الحديثُ قد دلَّ على إثباتِ القُدرَةِ لله جل جلاله عن طريقِ الاستدلالِ بالأثرِ على المؤثِّر؛ وذلك أنَّ مُعطِي الكَمَال أحقُّ به.

فعُلِم بما تقدَّم أنَّ النصوصَ الشرعيَّةَ مِنَ الكتاب والسنة قد دلَّتْ على أنَّ مِنَ الطُرُقِ العقليَّةِ التي يُستَدَلُّ بها على اللهِ وأسمائِه وصفاته، الاستدلالَ بالأثَرِ على المؤثِّرِ.

(١) أخرجه مسلم في كتاب الأيمان باب صحبة المماليك وكفارة من لطم عبده (ص٧٣١) ح٤٣٠٦

الفصل العاشر

قاعدة - " الْمَنْقُولُ الصَّحِيحُ لا يُعَارِضُهُ مَعْقُولٌ صَرِيحٌ "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ الْمَنْقُولُ الصَّحِيحُ لا يُعَارِضُهُ مَعْقُولٌ صَرِيحٌ }

لما جَعَلَ اللهُ ﷻ الحجَّةَ على الناس في هذا البابِ العظيمِ - باب الأسماءِ والصفاتِ - الأدلَّةَ السمعيَّةَ والأدلَّةَ العقليَّةَ، وقد تَقَدَّم في الفصولِ السابقَة ذِكرُ الأدلة السمعيَّة والأدلَّة العقليَّة، نَاسَبَ في هذا الفَصلِ أنْ أَذكُرَ قاعدَةً في نَفيِ التعارُضِ بينَ الأدلَّةِ السمعيَّةِ والأدلَّة العقليَّة، حيث إنَّ هذه القاعدَةَ تُعدُّ من أَجَلِّ القواعدِ وأهمِّها؛ وذلك أنَّ هذه القاعدَةَ تبطل أَصلَ مَذهَبِ الفَلاسفَةِ والمتكلِّمينَ، وتهدمُ بنيانَهُ؛ فإنَّ مذاهبَ القومِ مَبنيَّةٌ على ما يزعمونَ أنَّه عَقلٌ، وذلك العقلُ مخالِفٌ عندهم لما جاءَ به الرسولُ ﷺ.

والرسُولُ ﷺ عند أهلِ الحقِّ لم يَأْتِ بشيءٍ يستَحيلُهُ العقلُ، ويُحيلُ فهمَهُ وقبولَهُ، بل جَاءَ بما تقبَلُهُ العقولُ الصريحةُ وتَستَحسنُهُ وتنقادُ له.

وقد أفاضَ في تقريرِ هذه القاعدَةِ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، فإنَّه قد ناقَشَ الفلاسفَةَ والمتكلِّمين في ذلك نقاشا لا مزيدَ عليه؛ لكونِه قد خَبَرَ أقوالَهُم، وعَرَفَ مذاهِبَهُم، وهذه أقوالُهُ أُسَطِّرُها بين يديك:

قال - رحمه الله - : ((ويمتنعُ أنْ يَكونَ في أخبارِ الرَّسُولِ ﷺ ما يُنَاقِضُ صريحَ العُقُولِ))[1].

---

(١) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص٢٣٥)

وقال- رحمه الله - : ((العَقلُ الصَّريحُ يُوافِقُ ما جاءَتْ به النُّصُوصُ))[1].

وقال - رحمه الله - : ((العَقلُ الصَّريحُ إنما يُوافِقُ ما أثْبَتَهُ الرَّسُولُ ﷺ، وليسَ بَينَ المعقُولِ الصَّريحِ والمنقُولِ الصَّحيحِ تَناقُضٌ أصلا. وقد بَسَطْنا هذا في مَواضِعِ، وبَيَّنَّا أنَّ ما يَذكُرُونَ مِنَ المعقُولِ المخالفِ لما جاءَ به الرسُولُ ﷺ؛ إنما هو جَهْلٌ وضلالٌ تَقَلَّدَهُ مُتَأخِّرُوهُم عن مُتَقَدِّميهم، وَسَمُّوا ذلك عَقليات وإنما هي جَهليَّاتٌ))[2].

وقال- رحمه الله - : ((مَا عُلِمَ بصريحِ العَقْلِ لا يُتَصَوَّرُ أنْ يعارِضَهُ الشَّرْعُ البتَّةَ؛ بل المنقُولُ الصَّحيحُ لا يُعارِضُهُ مَعقُولٌ صريحٌ قطٌّ، وَقد تَأَمَّلْتُ ذلك في عَامَّة ما تَنازَعَ الناسُ فيه فَوَجَدتُ ما خَالَفَ النصُوصَ الصحيحَةَ الصريحَةَ شبهات فاسدَةً يُعلَمُ بالعَقلِ بطْلانُها؛ بلْ يُعلَمُ بالعَقلِ ثُبوتُ نقيضِها الموافق للشَّرْعِ، وهذا تَأَمَّلْتُهُ في مسائلِ الأصُولِ الكبارِ كمسَائلِ التوحيدِ، والصفَاتِ، وَمَسَائلِ القَدَرِ، والنبوَّات، والمعَاد، وغير ذلك، وَوَجَدتُ ما يُعلَمُ بصريحِ العَقلِ لم يخالفْهُ سمعٌ قطٌّ؛ بلْ السمْعُ الذي يُقَالُ إنه يخالفُهُ: إما حديثٌ مَوضُوعٌ، أو دلالَةٌ ضعيفَةٌ فلا يَصلُحُ أنْ يكونَ دليلا لو تجرَّدَ عن مُعَارضَةِ العقلِ الصريحِ، فكيف إذا خَالَفَهُ صريحُ المعقُول))[3].

وقال- رحمه الله - : ((فَالعَقلُ الصَّريحُ قليلٌ في بَني آدَمَ، ولكنْ علامَتُهُ مُتابعَةُ ما جاءَتْ به الرُّسُلُ عَنِ اللهِ تعالى؛ فإنَّ العَقلَ الصَّريحَ لا يخالفُ ذلك قَطٌّ؛ بَلْ لَو وحَّدَهُ لَوَجَدَ الإيمانَ، ولهذا قال أهلُ النار ﴿ وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ

(١) الفتوى الحموية الكبرى (ص٢٧٤)

(٢) القاعدة المراكشية (ص٥٢) وانظر مجموع الفتاوى (٦/٥٢٥)

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/١٤٧) وانظر: (١/١٣٣)

ٱلسَّعِيرِ﴾[1] فأخبَرُوا أنَّهُ أيُّ الأمرَيْنِ وُجِدَ مَنَعَهُم العَذَابُ، وقد قال تعالى ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾ ﴾[2]))[3].

مِن خلالِ ما تقدَّم مِن أقوالِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية يَظهَرُ تقريرُه لهذه القاعــدَةِ العظيمَة.

ومضمونُها: عَدَمُ التعارُضِ بينَ النقلِ الصحيحِ والعَقلِ الصَّريحِ، فالعَقلُ الــصَّرِيحُ عندَ أهلِ السنة والجماعة مَعَ النَّقلِ الصَّحيحِ شاهِدٌ ومُصَدِّقٌ له فيما أدرَكَهُ، ومَــا لم يُدرِكْهُ؛ لعَجْزِهِ وقُصُورِهِ فإنه لا يمنَعُهُ ولا يُحيلُهُ.

وقَد ثَبتَ بالعقلِ الصَّريحِ والنَّقلِ الصحيحِ ثُبوتُ صفَاتِ الكمَالِ للربِّ سبحانه، وأنَّه أحقُّ بالكمَالِ من كُلِّ ما سِواهُ.

ولما كان الكلامُ في هذه القاعدَةِ عنِ العقلِ الصَّريحِ فإنه يجدرُ أنْ أذكُرَ في هذا المبحَثِ مَاهيَّةَ العَقلِ عند السلَفِ وعند المتكلمين، كما يجدُر أيضا أنْ أذكُرَ مَنــزِلَتَهُ عندَ أهلِ السنة والمخالفينَ لهم؛ فأقولُ مستلهما الإعانةَ منَ اللهِ جل وعلا:

إنَّ اسمَ العَقلِ عند المسلمين وجمهورِ العقلاء إنما هو صِفَةٌ، وهو الذي يُسَمَّى

---

(١) سورة الملك آية: ٨

(٢) سورة الحج آية: ٤٦

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٥/١٥٩) وانظر: مجموع الفتاوى (١٢/٨٠ -٨٢) وشرح حديث النــزول (ص٣٨٨) والتسعينية (٢/٥٥١) ودرء تعارض العقل والنقل (١/١٥٥ - ٣٦٧)، (٢/١٤٩ - ٣٦٤) وبيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٨/٥٣٥) وجامع المسائل (ص٢٨٧ - ٢٨٨)

عَرَضا قائما بالعَاقِلِ، وعلى هذا دَلَّ القرآنُ في قوله تعالى ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٧٣﴾ ﴾[1] وقوله ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا ﴾[2] ونحو ذلك، مما يدُلُّ على أنَّ العقلَ مصدرُ عَقلَ يَعقِلُ عَقلا.

فاسمُ العقلِ عند أهل السنة والجماعة يتناوَلُ أربعةَ معان:

١- العلومُ الضروريَّةُ.

٢- العلومُ المكتسَبَةُ، فإنها تَدعُو الإنسان إلى فعلِ ما ينفَعُهُ وتركِ ما يَضُرُّهُ.

٣- العملُ بموجبِ تلك العلومِ، فالعَقلُ لا يُسَمَّى به مجرَّدُ العلمِ الذي لم يَعمَلْ به صاحِبُهُ، ولا العَمَل بلا عِلمٍ، بل إنما يُسَمَّى به العلمُ الذي يَعمَلُ به، والعَمَلُ بالعِلمِ، ولهذا قال أهل النار ﴿ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١٠﴾ ﴾[3].

٤- نفسُ الغريزَةِ التي في الإنسانِ التي بها يَعلَمُ ويُميِّزُ ويَقصِدُ المنافعَ دونَ المضارِّ، وهذه الغريزَةُ ثابتَةٌ عند جمهورِ العقلاء، كما أنَّ في العينِ قُوَّةً بها يُبصِرُ، وفي اللسان قُوّةً بها يذُوقُ، وفي الجلد قوةً بها يَلمَسُ[4].

وأما أهلُ الكلام كالقاضي أبي بكر الباقلاني، وأبي المعالي الجويني[5]، ومن

(١) سورة البقرة آية: ٧٣

(٢) سورة الحج آية: ٤٦

(٣) سورة الملك آية: ١٠

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢٨٦/٩ - ٢٨٧) وبغية المرتاد لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٢٦٠)

(٥) يقول الجويني: ((العقلُ علومٌ ضروريةٌ، والدليل على أنه مِنَ العلوم الضرورية: استحالَةُ الاتصافِ به مع تقديرِ الخلوِّ عن جميعِ العلوم ... وليس العقلُ مِنَ العلوم النظرية؛ إذ شرطُ ابتداءِ النظرِ تقدُّمُ العقلِ.

وافقهما، فإنهم يختارون أنَّ العقلَ هو: ضَربٌ مِنَ العُلُومِ الضرورِيَّةِ، كالعلمِ باستحالةِ اجتماعِ الضِّدَّيْنِ، وَكونِ الجسمِ في مَكَانَيْن، وَنُقصَانِ الواحِدِ عنِ الاثنين، فإذا أخبَرَهُ مخبرٌ بأنَّ النِّيلَ يجري ذهبا لا يجوز صدقُهُ، فإذا حَصَلَ له العلمُ بذلك كان عاقِلا، وَلَزِمَه التكليفُ.[1]

فهؤلاء لما تكَلَّمُوا في العَقلِ لم يجعَلُوهُ غريزةً؛ **لأنَّ أصلَ شُبهَتِهِم في ذلك** أنه ليسَ في الوجودِ غريزَةٌ ولا طبيعَةٌ ولا قوَّةٌ يكون لها أثَرٌ، أو تكون سببا في غيرِها، لا قدرَةَ ابنِ آدَمَ ولا غيرَها، فاحتاجُوا إلى أن جَعلُوهُ نوعا مِنَ العُلومِ الضرُورِيَّةِ؛ وذلك لأنَّ اللهَ عندهم لا يَخلُقُ لحكمَةٍ ولا يأمُرُ لحكمَةٍ، بل ليس عندهم في القرآنِ (لام كي) في خلقِهِ وأمرِهِ، وإنما يُحيلُون جميعَ ذلك على مجرَّدِ ترجيحِ القادرِ بلا سبَبٍ، وأن ما وُجِدَ مِنَ الاقتران فهو عادةٌ محضَةٌ، لا لارتباطِ بينَ هذا وهذا.[2]

والسلفُ والأئمَّةُ مُتفقون على إثباتِ هذه القوَى، فالقوَى التي بها يَعقل كالقوَى التي بها يُبصرُ، والله تعالى خالقُ ذلك كلِّه، كما أنَّ العبدَ يَفعَلُ ذلك بقُدرَتِهِ بلا نزاعٍ منهم، والله تعالى خالقُهُ، وخالِقُ قدرتِهِ، **وَأصلُ المسألة: النـــزاعُ في قُدرَةِ العبدِ هل**

وليس العقلُ جملة العلومِ الضرورية، فإنَّ الضريرَ وَمَن لا يدركُ يَتصفُ بالعَقلِ مع انتفاءِ علوم ضرورية عنه، فاستبان بذلك أن العقلَ بعضٌ مِن العلوم الضرورية، وليس كلها. وسبيلُ تعيينِهِ والتنصيص عليه=

=أن يقال: كل علم لا يخلو العاقل منه عند الذكر فيه، ولا يشاركه فيه من ليس بعاقل فهو العقل. ويخرج من مقتضى السبر أن العقل علوم ضرورية بتجويز الجائزات، واستحالة المستحيلات، كالعلم باستحالة اجتماع المتضادات، والعلم بأن المعلوم لا يخلو عن النفي والإثبات، والعلم بأن الموجود لا يخلو عن الحدوث والقدم)). الإرشاد (ص ١٥ – ١٦)

(١) انظر: بغية المرتاد لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٢٥٥ – ٢٥٧)

(٢) انظر: الصفدية لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/٣٣١)

هي مُؤَثِّرةٌ في الفعلِ أو في بعض صفاته؟ أو غيرُ مؤثِّرة بحال.[1]

وأما منـــزِلَةُ العقلِ عند الناسِ، فإنَّ العقلَ على طَرِيقَة كثيرٍ من المتكلمة كالمعتزلَة ومَن وافقهم، يجعلونه وَحدَهُ أَصلَ علمهم، ويجعلونَ القرآنَ والسنةَ تابعين لَهُ.

والمعقولاتُ عندهم هي الأصولُ الكُليَّةُ الأوليَّةُ المستغنِيَةُ بنفسِها عن القرآنِ والسنةِ.

وفي مقابل هؤلاء المتصوِّفَة[2]، فإنَّ كثيرا منهم يذُمُّونَ العقلَ وَيعيبونَهُ، وَيَرَوْن أنَّ

---

(١) انظر: بغية المرتاد لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٢٦٣)

(٢) الصوفية: لَفْظُ " الصُّوفِيَّة " لَمْ يَكُنْ مَشْهُورًا في الْقُرُون الثَّلَاثَة المفضلة، وَإِنَّمَا اُشْتُهِرَ التَّكَلُّمُ به بَعْدَ ذَلكَ. وهو نِسْبَةٌ إِلَى لُبْسِ الصُّوف؛ فَإِنَّ أَوَّلَ مَا ظَهَرَتْ الصُّوفِيَّةُ في الْبَصْرَة، وَكَانَ فِي الْبَصْرَةِ مِنْ الْمُبَالَغَة فِي الزُّهْدِ وَالْعبَادَة وَالْخَوْف وَنَحْو ذَلكَ مَا لَمْ يَكُنْ فِي سَائِرِ أَهْلِ الْأَمْصَار.

والمتقدمُونَ الذين وَضَعُوا التصوُّفَ كانوا يخلطُونها بأصُول منَ الكتاب والسنة وآثارِ الصحابَة، أمَّا المتأخِّرُونَ فَجَعَلُوا الأصلَ ما رُوِي عن متأخِّري الزُّهَّاد، وأعرَضُوا عن طريقِ الصحَابَة والتابعين كما فَعَلَ ذلك القشيري، وأبو عبد الرحمن السلمي وغيرهما.

وتَنَازَعَ النَّاسُ فِي طَرِيقة المتصوفة؛ فَطَائِفَةٌ ذَمَّتْ " الصُّوفِيَّةَ وَالتَّصوُّفَ". وَقَالُوا: إنَّهُمْ مُبْتَدِعُونَ خَارِجُونَ عَنْ السُّنَّة، وَطَائفَةٌ غَلَتْ فيهِمْ، وَادَّعَوْا أَنَّهُمْ أَفْضَلُ الْخَلْق، وَأَكْمَلُهُمْ بَعْدَ الْأَنْبِياء.

والصواب أنَّ فيهم السابقَ والمقتصدَ والظالمَ لنفسه.

وَقَدْ انْتَسَبَ إِلَيْهِمْ طَوَائفُ منْ أَهْلِ الْبِدَعِ وَالزَّنْدَقَة كالحلاج مثلا؛ لَكنْ عِنْدَ الْمُحَقِّقينَ منْ أَهْلِ التَّصوُّف لَيْسُوا مِنْهُمْ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ مَشَايخِ الطَّرِيقِ أَنْكَرُوهُ وَأَخْرَجُوهُ عَنْ الطَّرِيقِ . مِثْلُ : الْجُنَيْد بْنِ مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الطَّائِفَة وَغَيْرِه. فَهَذَا أَصْلُ التَّصوُّف.

ثُمَّ إِنَّهُ بَعْدَ ذَلكَ تَشَعَّبَ وَتَنَوَّعَ وَصَارَتْ الصُّوفِيَّةُ " ثَلَاثَةَ أَصْنَاف " صُوفِيَّةُ الْحَقَائق، وَصُوفِيَّةُ الْأَرْزَاق، وَصُوفِيَّةُ الرَّسْم. فَأَمَّا " صُوفِيَّةُ الْحَقَائق ": فَهُمْ الَّذينَ وَصَفْنَاهُمْ فِيما تقدم. وَأَمَّا " صُوفِيَّةُ الْأَرْزَاق " فَهُمْ الَّذينَ وُقفَتْ عَلَيْهِمْ الْوُقُوفُ. وَأَمَّا " صُوفِيَّةُ الرَّسْم " فَهُمْ الْمُقْتَصِرُونَ عَلَى النِّسْبَة، فَهَمُّهُمْ في اللِّبَاسِ وَالْآدَاب الْوَضْعِيَّة وَنَحْوِ ذَلكَ، فَهَؤُلَاءِ فِي الصُّوفِيَّة بِمَنْزِلَة الَّذي يَقْتَصِرُ عَلَى زِيِّ أَهْلِ الْعِلْمِ بِحَيْثُ يَظُنُّ الْجَاهِلُ حَقِيقَةَ أَمْرِه أَنَّهُ مِنْهُمْ وَلَيْسَ مِنهُمْ. انظر: مجموع الفتاوى (٣٦٦/١٠ -٣٧٠) (١١/ ٥ -٢٠)=

الأحوالَ[1] العاليةَ، والمقامَاتِ[2] الرفيعَةَ، لا تحصُلُ إلا مع عَدَمِ العَقلِ، وَيُقِرُّون من الأمورِ بما يُكَذِّبُ به صريحُ العَقلِ، كما أنهم يمدَحُونَ السُّكرَ[3] والجنونَ، وأمورا من المعارفِ التي لا تكونُ إلا مَعَ زَوَالِ العَقلِ والتمييزِ، كما يُصَدِّقُون بأمورٍ يُعلَمُ بالعقلِ الصريحِ بطلانُها، ممن لم يُعلَم صدقُهُ.

وكلا الطَّرَفَيْنِ مَذمُومٌ.

فإنَّ الحقَّ في منـــزلة العقل: أنَّ العقلَ شرطٌ في معرفَةِ العلُومِ، وبه يكمُلُ العلم والعمل، لكنه ليسَ مُستَقِلا بذلك، بل هو غريزَةٌ في النفسِ، وَقُوَّةٌ فيها بمنـــزِلَةِ قوَّةِ البَصَرِ التي في العَيْنِ، فإن اتَّصَلَ به نورُ الإيمانِ والقرآن، كان كنُورِ العينِ إذا اتَّصَلَ به نورُ الشمسِ والنَّارِ.

وإن انفَرَدَ بنفسِه لم يُبصِر الأمورَ التي يعجَزُ وحدَهُ عن إدرَاكِها.

فالأحوالُ الحاصِلَةُ مع عدَمِ العَقلِ ناقِصَةٌ، والأقوالُ المخالِفَةُ للعَقلِ باطلةٌ.

=ومقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (٨١/١) وطبقات الصوفية لأبي عبد الرحمن السلمي (ص٣٠٧)

(١) الحال عند المتصوفة: معنى يَرِدُ على القلبِ من غير تصنع ولا اجتلاب ولا اكتساب: من طرب، أو حزن، أو قبض، أو بسط، أو هيئة، ويزول بظهور صفات النفس سواء يعقبه المثل أو لا. انظر: التعريفات للجرجاني (ص١٤٥)

(٢) المقام عند أهل التصوف: عبارة عما يوصل إليه بنوع تصرف، ويتحقق به بضرب تطلب ومقاساة تكلف.

فالأحوال عندهم مواهب، والمقامات مكاسب.انظر التعريفات للجرجاني (ص١٤٥)، (ص ٣١٤ - ٣١٥)

(٣) السكر عند الصوفية: هو غيبة بوارِدٍ قويٍّ. انظر التعريفات للجرجاني (ص١٩٢)

وبعد هذا التوضيحِ والبيانِ لمعنى العَقلِ ومنزلته عند السلَفِ وَمَن خالَفَهُم مِنَ المتكلِّمين وغيرِهم، أَرجعُ إلى شرح هذه القاعِدَةِ: قاعدَةِ "الْمَنْقُولُ الصَّحِيحُ لا يُعَارِضُهُ مَعْقُولٌ صَرِيحٌ قَطُّ"

فالمرادُ بالعقلِ الذي لا يُعارِضُ النقلَ الصحيحَ هو: العقلُ الصَّرِيحُ، وهو: ما كانَتْ مُقدِّمَاتُهُ صحيحَةً. وعلامتُهُ: مُتابَعَةُ ما جاءَتْ به الرسُلُ عَنِ اللهِ تعالى.

وما كانَ هذا سبيلَهُ فلا يمكنُ فيه التعارُضُ بينه وبينَ النقلِ الصَّحيحِ، فإنَّ العَقلَ الصريحَ لم يخالف النَّقلَ الصحيحَ قطُّ.

وأما النَّقلُ الصحيحُ فالمرادُ به: هو القَولُ الصَّادِرُ مِن المعصُومِ الذي لا يجوزُ أنْ يكونَ في خبَرِهِ كذبٌ لا عمدا ولا خطأ.

فالمعقولُ الصريحُ هو: ما كان ثابِتا أو مُنتَفِيا في نفسِ الأمرِ، لا بحسَبِ إدرَاكِ شخصٍ مُعَيَّنٍ، وما كان ثابتا أو منتفيا في نفسِ الأمرِ لا يجوزُ أنْ يُخبرَ عنه الصادقُ بنقيضِ ذلك.(١)

وبالتالي لا يمكنُ التعارُضُ بينهما بوَجهٍ مِنَ الوُجوهِ، وإنما يحصُلُ التعارضُ في غيرِ النقلِ الصحيحِ والعقلِ الصريحِ، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: ((ومتى تَعارَضَ في ظنِّ الظَّانِّ الكتاب والميزَان، فَأَحَدُ الأمرَيْنِ لازِمٌ: إما فسادُ دَلالَة ما احتجَّ به مِنَ النصِّ: بأن لا يكُونَ ثَابِتا مِنَ المعصُومِ، أو لا يكونَ دالًّا على ما ظَنَّهُ، أو فَسَادُ دلالَة ما احتَجَّ به مِنَ القياسِ - سواء كان شرعيا أو عقليا - بفسَادِ بعضِ مُقدِّماتِهِ أو كلِّها لما يَقَعُ مِنَ الألفاظِ المجمَلَة المشتبهَة))(٢).

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/٤٠)

(٢) الرد على المنطقيين لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٤١٨)

فاعتقادُ التعارُضِ بينَ النقلِ والعَقلِ مَبنيٌّ على مقدمات:

المقدمة الأولى: أنْ يكونَ المعقُولُ غيرَ صحيحٍ، أو يكونَ صحيحا لكنَّه ليسَ بصريحٍ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الكلام : ((المَنقُولُ الصحيحُ لا يُعارِضُهُ مَعقُولٌ صَريحٌ قطُّ، وَقَد تَأَمَّلتُ ذلك في عَامَّة ما تَنَازَعَ الناسُ فيه، فَوَجدتُ ما خالَفَ النصُوصَ الصحيحةَ الصَّريحةَ شبهَات فاسِدَةً يُعلَمُ بالعَقلِ بُطلانُها))[1]

فَمَن احتَجَّ بالعَقلِ مثلا على إنكارِ الصِفات، مُدَّعيا أنه يَلزَمُ مِن إثباتِها تَعَدُّد القُدمَاء، فقد احتَجَّ بعَقلٍ غيرِ صحيحٍ، بل لا يجوزُ في العَقلِ وُجُودُ ذات مجرَّدَة عَنِ الصفات[2]، فعُلِمَ من ذلك أنَّ قولهم: إنَّ إثباتَ الصفَات يَستَلزِمُ تعدُّد القدمَاء مبنيٌّ على مُقدِّمَة باطلَة وهي: أنَّ الصفات قائمَةٌ بذاتها مُبَاينَةٌ للموصوف، وأنَّ أخصَّ أوصَاف الإله القدَم، وعليه عندهم فَمَن أثبَتَ لله صفةً قديمَةً فقد جعَلَ له شريكا يماثلُهُ في القِدَمِ،[3] وهذا كما هو مَعلُوم لا يقولُهُ عاقِلٌ، فكيف يُدَّعَى أنَّه مُعارِضٌ للنقلِ؟! بل هي شبهَاتٌ فاسِدَةٌ يُعلَمُ بالعقلِ بُطلانُها.

المقدمة الثانية: أنْ يكونَ العقلُ صحيحا صريحا، لكن يكونُ النَّقلُ مَكذُوبا، والدليلُ الفاسدُ لا يصلُحُ أنْ يكونَ دليلا فضلا عَن أنْ يُعَارَضَ به الدَّليل الصَّحيح، بل الواجِبُ تقديمُ الدَّليلِ الصحيحِ سمعيًّا كان أو عقليا[4].

ومثالُ ذلك: ما رُوي مَكذُوبا عن أسماء ﷺ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: ((رأيتُ ربي على جملٍ أحمر عليه إزارَان وهو يقول: سمحت، قد غَفَرتُ إلا المظالِمَ، فإذا كانت ليلَةُ

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/١٤٧)

(٢) مجموع الفتاوى (٥/٢٤٨)

(٣) انظر: شرح العقيدة التدمرية للشيخ محمد الخميس (ص٣٢٥)

(٤) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد للشيخ عثمان علي (١/٣٦٤)

المزدلفَة ثم يَصعَدُ إلى السمَاءِ، وَينصَرِفُ الناسُ إلى منى))[1].

قال ابن الجوزي[2]- رحمه الله - :((هذا حديثٌ لا يَشُكُّ أحدٌ في أنه موضوعٌ محالٌ، لا يُحتاجُ لاستحالته أنْ يُنظَرَ في رجاله...))[3].

فهذه الأحاديثُ المكذوبَةُ لا يُقال إنها تُعارضُ العَقلَ، إذ لا عِبرَةَ بالأحاديثِ المكذُوبَة، فضلا أنْ تُعارِضَ الأدلةَ العقليَّةَ الصريحَةَ.

المقدمة الثالثة: أنْ يكونَ النقلُ صحيحا، لكنَّ الخطَأَ مِن جهَةِ الاستدْلالِ.

ومن ذلك: ما ثبَتَ عن عبدِ الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه سمعَ النبي ﷺ يقول: ((إنَّ قُلُوبَ بني آدم بينَ أصبعَيْنِ من أصابعِ الرحمن كقَلْبٍ واحدٍ يصرفُهُ حيث يشاءُ...))[4]

فَمَن قال: إنَّ هذا الحديثَ مخالفٌ لدلالَة العَقلِ؛ لأنَّه يقتَضي المَاسَّةَ، وهذا يُوهِمُ الحُلولَ، وَيظُنُّ أن هذا هو ظاهِرُ النصِّ، فهذا لم يفهَمْ معنى الحديث، فَغَلَطُهُ من جهَةِ الاستدلالِ، فإنَّ هذا الحديثَ على ظاهِرِه، ولا يلزَمُ مِن كونِ قُلُوبِ بني آدم بين أصبعين من أصابعِ الرحمن أنْ تكونَ مماسَّة لها، فهذا السحَابُ مثلا مُسَخَّرٌ بينَ السماءِ والأرضِ من غيرِ مماسَّة لأحدهما، ويُقال: بدرٌ بينَ مكةَ والمدينة مع تباعُدِ ما بينهما.

فقلوبُ بني آدم بين أصبعين مِن أصابعِ الرحمن حقيقَةً ولا يلزمُ من ذلك مماسةٌ ولا

(١) أخرجه ابن الجوزي في كتابه الموضوعات (١/١٨٠)ح ٢٦٣

(٢) هو: عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد بن علي البغدادي الحنبلي أبو الفرج. متناقض في باب الصفات لم يثبت على قدم النفي ولا على قدم الإثبات. ولد:٥١٠هـ توفي: ٥٩٧هـ انظر : تذكرة الحفاظ للذهبي (١٣٤٢/٤ - ١٣٤٨) ومجموع الفتاوى (١٦٩/٤)

(٣) كتاب الموضوعات (١/١٨٠)

(٤) أخرجه مسلم في كتاب القدر باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء (ص١١٥٦)ح ٦٧٥٠

حلولٌ.(١)

والمقصودُ هنا أنه لا تعارُضَ بينَ النقلِ الصحيحِ والعَقلِ الصريحِ، والمعارَضَةُ بينَ العَقلِ ونصوصِ الوَحْيِ، لا تَتَأَتّى على قواعدِ المسلمينَ المؤمنين بالنبُوَّة حقا، ولا على أُصُولِ أحَدٍ من أهلِ المِلَلِ المصدِّقين بحقيقَة النُبُوَّة، وليست هذه المعارَضَةُ من الإيمانِ بالنبوة في شيءٍ، وإنما تتأَتّى هذه المعارَضَةُ ممن يُقِرُّ بالنبوة على قواعِدِ الفلسَفَةِ، ويُجريها على أوضاعِهِم، فإنَّ الإيمانَ بالنبوَّة عندهم هو: الاعترافُ بموجُودٍ حكيمٍ، له طالعٌ مخصوصٌ يقتضي طالعهُ أنْ يكونَ متبوعا، فإذا أخبَرَهُم بما لا تُدرِكُهُ عقُولُهم عارضُوا خبَرَهُ بعُقُولِهم، وقدَّمُوها على خبَرِهِ، فهؤلاء هم الذين عارَضُوا بينَ العقلِ ونصوصِ الأنبياء.(٢)

ويجبُ أن يُعلَمَ: أنَّ سلَفَ مَن قدَّم العَقلَ على النقلِ حقيقَةً هو إبليسُ اللعينُ، فهو أوَّلُ مَن عَارَضَ النصَّ بالقياسِ العقليِّ وَقَدَّمَهُ عليه؛ وذلك لما أمَرَهُ اللهُ بالسجودِ لآدم فقال ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ۝٧٦﴾(٣)

فعارَضَ أمْرَ الله بقياسٍ عقليٍ مركَّبٍ من مقدمتين:

إحداهما قوله: أنا خيرٌ منه، فهذه هي المقدمة الصغرى، والكبرى محذوفَةٌ تقديرُها: والفاضِلُ لا يسجدُ للمفضُولِ، وذَكَرَ مُستنَدَ المقدِّمة الأولى فقال ﴿خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾.

والمقدمة الثانية كأنها معلومَةٌ، وهي: أنَّ مَن خُلِقَ مِن نارٍ خيرٌ ممن خُلِقَ من طينٍ،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/٤٥) والقواعد المثلى للشيخ ابن عثيمين (ص٩٩)

(٢) انظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (٣/٩٥٥)

(٣) سورة ص آية: ٧٦

فنتيجةُ هذا القياسِ العقليِّ: أنا خيرٌ منه، فلا ينبغي أنْ أسجُدَ له.[1]

قال الإمام محمد بن سيرين[2] -رحمه الله-: ((أوَّلُ مَن قاسَ إبليسُ، وَمَا عُبِدَت الشمسُ والقمرُ إلا بالمقاييسِ))[3]

وقال ابن القيم -رحمه الله-: ((القائل: إذا تعارَضَ العقلُ والنقلُ قدَّمْنا العَقلَ، مِن هنا اشتَقَّ هذه القاعِدَةَ، وجَعَلَها أصلا لرَدِّ نصوصِ الوَحيِ التي يزعُمُ أنَّ العقلَ يخالِفُها، وَعَرَضَتْ هذه الشبهَةُ لعَدُوِّ اللهِ من جهَةِ كِبْرِه الذي مَنَعَهُ من الانقيادِ المحضِ لنصِّ الوحيِ، وهكذا تجدُ كُلَّ مجادِلٍ في نصوصِ الوحيِ إنما يحمِلُهُ على ذلك كِبْرٌ في صدرِهِ ما هو ببالِغِه))[4]

وقال الشَّهرستاني[5] رحمه الله: ((اعلَمْ أنَّ أوَّلَ شُبهَةٍ وَقَعَتْ في الخليقَةِ: شبهةُ إبليس

---

(١) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٢/٣٧٣)

(٢) هو : محمد بن سيرين الأنسي البصري، مولى أنس بن مالك خادم رسول الله ﷺ أبو بكر الأنصاري. قال هشام بن حسان: ((أدرك محمد ثلاثين صحابيا)) وقال الطبري: ((كان ابن سيرين فقيها، عالما، ورعا أديبا، كثير الحديث، صدوقا، شهد له أهل العلم والفضل بذلك، وهو حجة)). ولد: لسنتين بقيتا من خلافة عمر. توفي ١١٠هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤/٦٠٦ -٦٢١)

(٣) أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله (٢/٢٨١)

(٤) مختصر الصواعق للموصلي (١/١٢٦)

(٥) هو: محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، أبو الفتح. شيخ أهل الكلام. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((فالشهرستاني يُظهِر الميل إلى الشيعة: إما بباطنه وإما مداهنة لهم، فإن هذا الكتاب كتاب الملل والنحل صنَّفه لرئيس من رؤسائهم، وكانت له ولاية ديوانية. وكان للشهرستاني مقصود في استعطافه له، وكذلك صنف له كتاب "المصارعة" بينه وبين ابن سينا، لميله إلى التشيع والفلسفة. وأحسن أحواله أن يكون من الشيعة، إن لم يكن من الإسماعيلية، أعني: المصنَّف له، ولهذا تحامل فيه للشيعة تحاملا بينا، وإذا كان في غير ذلك من كتبه يبطل مذهب الإمامية، فهذا يدل على المداهنة لهم في هذا الكتاب لأجل من صنَّفه له)).ولد: ٤٦٧هـ. توفي: ٥٤٨هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠/٢٨٦ - ٢٨٩) ومنهاج السنة (٦/٣٠٦ - ٣٠٧)

لَعَنَهُ اللهُ، وَمَصدَرُها استبدَادُهُ بالرَّأْيِ في مُقابَلَةِ النصِّ، واختيارُهُ الهوَى في معارَضَةِ الأمرِ، واستكباره بالمادّةِ التي خُلِقَ منها وهي النارُ على مادَّةِ آدَمَ عليه السلام وهي الطينُ))[1].

وَخالَفَ هذه القاعدةَ أهلُ الكلامِ مِنَ الجهميةِ والمعتزلة ومن وافقهم حيث اعتمدُوا على الدليلِ العقليِّ وَقَدَّمُوه على الدليلِ النقليِّ، وجعلوا الدليلَ العقليَّ قطعيا لا يجوزُ مخالفَتُهُ، ولا يَقوَى شيءٌ على معارَضَته.

يقول الغزالي في تقرير ذلك: ((كلُّ ما دَلَّ العقلُ فيه على أَحَدِ الجانِبَيْنِ، فليسَ للتعارُضِ فيه مجالٌ؛ إذ الأدلَّةُ العقليَّةُ يستحيلُ نسخُها وتكاذُبُها))[2].

وَقَنَّن هذا مِن أئمَّة أهلِ الكلام الرازيُّ في كتابه " أساس التقديس"، حيث قال: ((اعلمْ: أنَّ الدلائلَ القطعيَّةَ العقليَّةَ إذا قامَتْ على ثُبوتِ شيءٍ، ثم وَجَدْنا أدلةً نقليَّةً يُشعرُ ظاهرُها بخلاف ذلك. فهنا لا يخلُو الحالُ من أحدِ أمورٍ أربعة :

إما أنْ يُصَدَّقَ مُقتَضَى العقلِ والنقلِ، فَيَلزَمُ تصديقُ النقيضين، وهو محالٌ.

وإما أن نُبطلَهُما، فيلزَمُ تكذيبُ النقيضين، وهو محالٌ .

وإما أنْ تُكَذَّبَ الظواهرُ النقليَّة، وَتُصَدَّقَ الظواهرُ العقليَّة.

وإما أنْ تُصدَّقَ الظواهرُ النقليَّة وَتُكَذَّبَ الظواهرُ العقلية، وذلك باطلٌ؛ لأنه لا يمكننا أنْ نَعرِفَ صِحَّةَ الظواهرِ النقليةِ إلا إذا عَرَفْنا بالدلائلِ العقلية: إثباتَ الصانعِ ، وصفاتِه، وكيفية دلالة المعجزةِ على صدقِ الرسول، وظهورِ المعجزات على يد محمَّد، ولو صار القدْحُ في الدلائلِ العقليةِ القطعيةِ، صارَ العقلُ مُتَّهَماً، غيرَ مقبولِ القولِ، ولو

(١) الملل والنحل (ص٣)

(٢) المستصفى للغزالي (٣/٣٥٣)

كان كذلك لخرَجَ عن أنْ يكونَ مقبول القول في هذه الأصولِ. وإذا لم تَثبُتْ هذه الأصُولُ، خرَجَتْ الدلائِلُ النقليَّةُ عن كونها مفيدَةً. فثبت: أنَّ القدحَ في العقلِ لتَصحيحِ النقلِ يُفضي إلى القدحِ في العَقلِ والنقلِ معاً. وأنه باطِلٌ. ولما بَطَلَت الأقسامُ الأربعة: لم يَبقَ إلا أنْ يُقطَعَ بمقتضى الدلائِلِ العقلية القاطعَة: بأنَّ هذه الدلائلَ النقلية إمَّا أنْ يقالَ إنها غيرُ صحيحة، أو يقال: إنها صحيحَةٌ إلا أنَّ المرادَ منها غير ظواهِرِها. ثم إنْ جوَّزْنا التأويلَ: اشتغَلْنا على سبيلِ التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيلِ. وإن لم نُجَوِّز التأويلَ فوَّضْنا العلمَ بها إلى الله تعالى. فهذا هو القانُونُ الكُليُّ المرجوعُ إليه في جميعِ المتشابهات))(١).

وقد تَصَدَّى للردِّ عليه شيخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه العظيم "درء تعارض العقل والنقل" وكتابه الآخر " بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ".

قال عنه تلميذُهُ ابنُ القيم -رحمه الله- في الصواعق المرسلة: ((وقد أشفَى شيخُ الإسلام في هذا البابِ بما لا مزيدَ عليه، وبَيَّنَ بطلانَ هذه الشبهَةِ، وكَسَرَ هذا الطاغُوتَ في كتابه الكبيرِ - يعني: درء تعارض العقل والنقل - ، ونحنُ نشيرُ إلى كلمات يسيرَةٍ هي قَطرَةٌ مِن بحرِه تتضمَّنُ كسرَهُ ودحضَهُ...))(٢).

وَأبدأُ هنا بنقضِ هذا القانونِ الفاسد الذي ذَكَرَهُ الرازيُّ، فإنَّ هذا القانونَ الفاسدَ مبنيٌّ على ثلاثِ مُقدِّمات كلها باطلَةٌ:

المقدمة الأولى: ثبوتُ التعارُضِ بينَ العقلِ والنقلِ.

---

(١) أساس التقديس (ص٢٢٠ - ٢٢١)

(٢) (٧٩٦/٣ - ٧٩٧)

المقدمة الثانية: انحصارُ التقسيمِ في الأقسامِ الأربعَةِ التي ذُكِرَتْ فيه.

المقدمة الثالثة: بُطلانُ الأقسامِ الثلاثةِ ليتعَيَّن ثبوتُ الرابعِ.

أولا: المقدمة الأولى وهي: دَعوَى ثبوت التعارُضِ بينَ العقلِ والنقلِ، فَهَذه مُنتقِضَةٌ من وجوهٍ منها:

الوجه الأول: هذه النتيجَةُ مبنيَّةٌ على مُقدِّمَةٍ ذَكَرَها الرازيُّ وهي: أنَّ العقلَ أَصلُ النَّقلِ وأساسُهُ.

وهذا المقدمة وهي: أنَّ العقلَ أصلُ النقلِ: إما أنْ يُريدَ به أنَّ العقلَ أصلٌ في ثبوتِ النقلِ في نفسِ الأمرِ.

أو أنَّه أَصلٌ في علمنا بصحته.

فالأوَّلُ لا يقولُهُ عاقلٌ، فإنَّ ما هو ثابتٌ في نفسِ الأمر ليس مَوقُوفا على عِلمِنَا به، فَعَدَمُ عِلمِنَا بالحقائِقِ لا يَنفِي ثبوتَها في نفسِ الأمرِ.

فما أخبَرَ به الصادقُ المصدوقُ، هو ثابتٌ في نفسه، سواءٌ علمْنَاهُ بعقُولنَا أو لم نعلَمْهُ، وسواء صدَّقَهُ الناسُ أو لم يُصَدِّقُوه، كما أنَّ رسولَ الله ﷺ حقٌّ وإن كذَّبَهُ مَن كذَّبَهُ، كما أن وجودَ الربِّ تعالى وثبوتَ أسمائِهِ وصفاته حقٌّ، سواءٌ علمناه بعقولنا أو لم نعلمْهُ.

وإما أنْ يريدَ به أنَّ العقلَ أصلٌ في معرِفَتِنَا بالسمعِ ودليلٌ على صحَّتِهِ، وهذا هو مُرَادُهُ ومقصودُهُ.

كما أنَّ مرادَهُ بالعقلِ هو: العلمُ والمعرفَةُ الحاصلُ بالعقلِ.

فجوابه: أنه ليس كلُّ ما يُعرَفُ بالعَقلِ يكونُ أصلا للسمعِ ودليلا على صحتهِ، فإنَّ المعارِفَ العقليةَ أكثرُ مِن أن تحصَرَ.

والعلمُ بصحَّةِ السمعِ غايَتُهُ أنْ يَتوقَّفَ على ما به يُعلَمُ صدقُ الرسولِ مِنَ العقلياتِ، وليس كلُّ العلومِ العقليةِ يُعلَمُ بها صدقُ الرسولِ، بل ذلك يُعلَمُ بالآياتِ والبراهينِ الدَّالَّة على صدْقه.

فما يُتَوَقَّفُ عليه العلمُ بصدقِ الرسولِ مِنَ العلمِ العقليِّ سهلٌ يسيرٌ، مع أنَّ العلمَ بصدْقه له طُرُقٌ كثيرةٌ مُتنوعَةٌ.

وحينئذ فإذا كانَ المعارِضُ للسمع من المعقولات ما لا يَتَوَقَّفُ العلمُ بصحةِ السمعِ عليه، لم يكن القَدحُ فيه قَدْحا في أصلِ السمعِ، وهذا بحمد الله بَيِّنٌ واضِحٌ، وليسَ القَدحُ في بعضِ العقليات قدحا في جميعها، كما أنه ليس القدحُ في بعضِ السمعياتِ قدحا في جميعها، فلا يلزَمُ مِن صحةِ المعقولات التي يُبْنَى عليها مَعرِفَتُنَا بالسمع صحَّةُ غيرها من المعقولات، ولا من فسَادِ هذه فسادُ تلك، فلا يلزَمُ من تقديمِ السمعِ على ما يُقال: إنه معقولٌ في الجملة القدحُ في أصله.

الوجه الثاني: أنْ يقال: لو قُدِّرَ تعارضُ الشرعِ والعقلِ لوجَبَ تقديمُ الشرعِ؛ لأنَّ العَقلَ قد صَدَّقَ الشرعَ، وَمِن ضرورةِ تصديقِهِ له قبولُ خبَرِه، والشرعُ لم يُصدِّقِ العقلَ في كلِّ ما أخبَرَ به، ولا العلم بِصِدقِ الشرعِ موقُوفٌ على كل ما يُخبِرُ به العقلُ.

ومعلومٌ أنَّ هذا المسلكَ إذا سُلِكَ كان أصح مِن مسلكهم، كما قال بعضُ أهلِ الإيمان: يكفيكَ مِنَ العقلِ أنْ يُعَرِّفَكَ صدقَ الرسولِ ومعاني كلامِهِ ثم يُخَلِّي بينكَ وبينَهُ.

وقال آخر: العقلُ سلطانٌ وَلَّى الرسولَ، ثم عَزَلَ نفسَهُ.

ثم إنَّ العقلَ يغلطُ كما يغلطُ الحسّ، وأكثرُ مِن غلطِهِ بكثيرٍ، فإذا كان حكمُ

الحسِّ مِن أقوى الأحكامِ، وَيعرِضُ فيه مِنَ الغلطِ ما يعرِضُ، فما الظنُّ بالعقلِ ؟!.

الوجه الثالث: أنْ يقال: القولُ بتقديمِ الإنسان لمعقولِه على النصوصِ الشرعية لا ينضبطُ، وذلك أنَّ أهل الكلامِ والفلسفةِ الخائضين المتنازعين فيما يُسَمُّونه عقليات، كلٌّ منهم يقول: إنه يعلَمُ بضرورَةِ العقلِ، أو بنَظَرِهِ ما يَدَّعِي الآخر أنَّ المعلومَ بضرورَةِ العقلِ أو بنَظَرِهِ نقيضُهُ، فيزعمون أنَّ ما تكلَّمُوا فيه من مسائلِ الكلام هي مسائلُ قطعية يقينية، وليس في طوائفِ العلماء من المسلمين أكثَرُ تَفرُّقا واختلافا منهم، ودعوى كلِّ فريقٍ في دعوى خصمِه، الذي يقول: إنه قطعي، بل الشخصُ الواحدُ منهم يناقِضُ نفسَهُ، حتى إنهم يَدَّعُون العلمَ الضروريَّ بالشيءِ ونقيضِه.(١)

ثانيا: المقدمة الثانية والثالثة وهي: دعوى انحصار التقسيم في الأقسامِ الأربعةِ التي ذُكِرَتْ فيه، ثم إبطال الأقسام الثلاثة ليتعين ثبوتُ الرابع. فباطلَةٌ من وجوهٍ منها:

الوجه الأول: أنَّ هذا التقسيمَ باطلٌ مِن أصلِه، والتقسيمُ الصحيحُ أن يقال: إذا تعارَضَ دليلان سمعيَّان، أو عقليَّان، أو سمعيٌّ وعقليٌّ، فإما أنْ يكونا قطعيَّيْن، وإما أنْ يكونا ظنيَّيْن، وإما أنْ يكون أحدُهما قطعيا والآخرُ ظنيا.

فأما القطعيَّان فلا يمكن تعارُضُهُما في الأقسام الثلاثة؛ لأنَّ الدليلَ القطعيَّ هو الذي يستلزم مدلُولَهُ قطعا، فلو تعارَضَا لزم الجمعُ بين النقيضين، وهذا لا يشكُّ فيه أحدٌ من العقلاء.

وإن كان أحدُهما قطعيا والآخرُ ظنيا، تَعَيَّنَ تقديمُ القطعي، سواء كان عقليا أو سمعيا.

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١٥٦/١) والاستقامة لشيخ الإسلام ابن تيمية (٥٠/١)

وإن كانا جميعا ظنيّين صِرْنا إلى الترجيحِ، ووجَبَ تقديمُ الراجحِ منهما سمعيا كان أو عقليا.

فهذا تقسيمٌ واضحٌ متفقٌ على مضمونه بينَ العقلاء.

فأما إثباتُ التعارضِ بين الدليل العقلي والسمعي، والجزم بتقديمِ العقليِّ مطلقا، فخطأٌ واضحٌ معلوم الفَسَاد عند العقلاء.

الوجه الثاني: أنّا لا نُسلِّمُ انحصارَ القِسمَةِ فيما ذَكَرَهُ من الأقسام الأربعة؛ إذ من الممكنِ أن يُقال: نُقَدِّمُ العقليَّ تارةً والسمعيَّ تارةً، فأيهما كان قطعيا قُدِّمَ، فدعواه أنه لابُدَّ من تقديمِ العقلِ مطلقا، أو السمعِ مطلقا، أو اعتبارِ الدليلين معا، أو إلغائهما معا، دعوى كاذبة، بل ههنا قسمٌ غيرُ هذه الأقسامِ.(1)

فهذه بعضُ الوجوه في الردِّ على هذا الطاغوت، ومَنْ أرادَ المزيدَ فَلْيُطَالِع السِّفْرَيْنِ العظيمين: "درء تعارض العقل والنقل"، و"الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة"، فإنهما قد حَوَيَا وُجُوها عظيمةً في الرَّدِّ على هذا القانونِ الباطِلِ، ونقضه من أصله.

ومما يحسنُ أنْ أُنَبِّهَ عليه قبل أنْ أختمَ الكلام عن هذه المسألة المهمَّة أنَّ غايَةَ ما ينتهي إليه مَن ادَّعَى معارَضَةَ العقلِ للوحيِ في باب معرفة الله وأسمائه وصفاته أحدُ أمورٍ أربعة لابُدَّ له منها:

١- تكذيبُها وجَحْدُها.

٢- اعتقادُ أنَّ الرسلَ خاطَبُوا الخلقَ بها خطابا جُمهُورِيا لا حقيقَةَ له، وإنما أرادُوا منهم التخييلَ، وضربَ الأمثالِ.

(١) انظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (٧٩٨/٢)

٣- اعتقادُ أنَّ المرادَ تأويلُها، وصَرفُها عن حقائقِها، وما تدلُّ عليه إلى المجازاتِ والاستعاراتِ.

٤- الإعراضُ عنها وعَن فهمِها وتَدبُّرِها، واعتقادُ أنه لا يَعلَمُ ما أُريدَ بها إلا اللهُ.

فهذه أربعُ مقاماتٍ وقد ذَهَبَ إلى كُلِّ مقامٍ منها طوائفُ من بني آدم:

المقام الأول: مقامُ التكذيبِ والجحدِ، وهؤلاء استراحُوا مِن كُلفَةِ النـــصوصِ، والوقوعِ في التجسيمِ والتشبيه على زَعمِهِم، وخَلَعُوا رِبقَةَ الإيمانِ من أعناقِهِم.

المقام الثاني: مقامُ أهلِ التخييل، قالوا: إنَّ الرسلَ لم يمكنْهُم مخاطبَةُ الخلقِ بالحقِّ في نفسِ الأمرِ، فخاطَبُوهُم بما يُخَيلُ إليهم، وضربُوا لهم الأمثَالَ، وعبَّرُوا عن المعاني المعقولَةِ بالأمُورِ القريبةِ مِنَ الحسِّ، وسَلَكُوا ذلك في بابِ الإخبارِ عنِ اللهِ وأسمائِهِ وصفاتِه واليومِ الآخرِ.

وأقرُّوا بابَ الطلَبِ على حقيقَتِهِ، ومنهم مَن سلك هذا المسلك في الطلب أيضا، وجعلَ الأمرَ والنهيَ أمثالاً وإشارَاتٍ.

المقام الثالث: مقامُ أهلِ التأويلِ، قالوا: لم يُردْ منا اعتقادُ حقائقِها، وإنما أُريدَ منا تأويلُها بما يُخرجُها عن ظاهرِها وحقيقَتِها، فَتَكَلَّفُوا لها وجُوهَ التأويلاتِ المستكرهَةِ، والمجازاتِ المستنكَرَةِ التي يَعلَمُ العقلاءُ أنها أبعَدُ شيءٍ عن احتمالِ ألفاظِ النصوصِ لها، وأنها بالتحريفِ أشبَهُ منها بالتفسيرِ.

والطائفتان - أهلُ التخييل وأهلُ التأويل - اتفقَتَا على أنَّ الرسولَ لم يُبيِّن الحقَّ للأمةِ في خطابِهِ لهم ولا أوضحَهُ، بل خاطَبَهُم بما ظاهرُهُ باطلٌ ومحالٌ.

ثم اختلفوا:

فقال أصحابُ التخييلِ: أرادَ منهم اعتقادَ خلافِ الحقِّ والصوَابِ، وإن كان في

ذلك مفسدَةٌ، فالمصلحَةُ المترتِّبَة عليه أعظمُ من المفسدَةِ التي فيه.

وقال أصحابُ التأويل: بل أرادَ منا أن نعتَقِدَ خلافَ ظاهرِه وحقيقَتِه، ولم يُبَيِّن لنا المرادَ؛ تعريضا لنا إلى حصُولِ الثوابِ بالاجتهَادِ والبَحثِ والنظَرِ وإعمالِ الفِكرِ في معرفة الحقِّ بعقُولنا.

المقام الرابع: مقامُ اللاأدرية، الذين يقولون لا ندرِي معانِي هذه الألفاظ، ولا ما أُرِيدَ منها، ولا ما دَلَّتْ عليه، ويحتجُّون عليها بقوله تعالى: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ**﴾(١)

ويقولون: هذا هو الوقفُ التامُّ عند جمهورِ السلف، وهذا الوقفُ هو قولُ أبيٍّ بن كعب وعبدِ الله بن مسعود وعبدِ الله بن عباس وعائشةَ وعروةَ بن الزبير، وغيرِهِم من السلف والخلف.

وعلى قول اللاأدرية يكونُ الأنبياءُ والمرسلونَ لا يَعلَمُون معانِيَ ما أنزلَ اللهُ عليهم من هذه النصوصِ، ولا الصحابةُ، والتابعونَ لهم بإحسان، بل يقرؤونَ كلاما لا يَعقِلُونَ معناه، ولا يفهَمُونَه.

ثم هم مُتناقضون أفحَش تناقُضٍ، فإنهم يقولون تُجرَى على ظاهرِها، وتأويلُها باطِلٌ، ثم يقولون: لها تأويلٌ لا يعلَمُهُ إلا الله.

وقولُ هؤلاء أيضا باطل؛ فإنَّ الله سبحانه أَمَرَ بتَدَبُّرِ كتابِهِ، وتفهُّمِه، وتعقُّلِه، وأخبر أنَّه بيانٌ وهُدى وشفاءٌ لما في الصدور، وحاكمٌ بينَ الناس فيما اختَلَفُوا فيه، ومن أعظمِ الاختلافِ اختلافُهُم في باب الصفاتِ، واللفظُ الذي لا يُعلَمُ ما أرادَ به المتكلمُ

---

(١) سورة آل عمران آية: ٧

لا يحصُلُ به حكمٌ، ولا هُدى، ولا شفاءٌ، ولا بيانٌ، وهؤلاء تركُوا لأهلِ الإلحاد والزندقَةِ والبدَعِ أن يَستَنبطُوا الحقَّ من عقولهم وآرائهم، فإنَّ النفوسَ طالبةٌ لمعرفة هذا الأمرِ أعظم طَلَبٍ، فإذا قيل لها: إنَّ ألفاظَ القرآنِ والسنة في ذلك لها تأويلٌ لا يعلَمُهُ إلا الله، ولا يَعلَمُ أحدٌ معناها فَسَدَّ هؤلاء باب الهدى والرشاد، وَفَتَحَ أولئك باب الزندقة والبدعة والإلحاد.[1]

وبعد هذا البيانِ يَتَبَيَّنُ أنَّ المنقولَ الصحيحَ لا يُعارِضُهُ معقولٌ صريحٌ، فكلُّ صفةٍ ثَبَتَتْ بالنقلِ الصحيحِ وافَقَتْ العقلَ الصريحَ ولابُدَّ.

كما يتبينُ أنَّ السمعَ والعقلَ مُتلازِمانِ، فإنَّ مَن سَلَكَ الطريقَ العقليَّ دَلَّهُ على الطريقِ السمعيِّ، وهو صِدقُ الرسُولِ، وَمَن سلكَ الطريقَ السمعيَّ بَيَّن له الأدلَّة العقليَّة كما بيَّنَ ذلك القرآنُ.[2]

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (٣/٩١٧ - ٩٢٢)

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧/٣٩٤)

المبحث الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ الْمَنْقُولُ الصَّحِيحُ لا يُعَارِضُهُ مَعْقُولٌ صَرِيحٌ }

تبيَّن فيما مَرَّ معَنا تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدَة، وفي هذا المبحثِ سأُبَيِّنُ الآثارَ الوارِدَةَ عن أئمةِ السلف في تقريرِ هذه القاعدَة، لتظهَرَ الموافَقَةُ بينَ ما قرَّره شيخُ الإسلام وبينَ ما قرَّره أئمةُ السلف، وفيما يلي عرضٌ لأقوالِ أئمة السلف:

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

قال الإمام الطبري- رحمه الله - : ((فإنْ قالوا: إنما أَجَزْنا ما أَجَزْنا من بقاءِ الحياةِ في الجسمِ الذي تَحرقُهُ النار في حالِ إحراقِه بالنَّار تَصْديقا منا بخبَرِ الله جلَّ ثناؤُهُ.

قيل لهم: فَصَدَّقْتُم بخبَرِ الله جلَّ ثناؤُهُ بما هو مُمكِنٌ في العقولِ كونُهُ، أو بما هو غيرُ ممكنٍ فيها كونُهُ؟.

فإنْ زَعَمُوا أنهم أجازُوا ما هو غيرُ ممكنٍ في العُقُولِ كونُهُ، زَعَمُوا أنَّ خبَرَ الله عز وجل بذلك تُكذِّبُ به العقُولُ، وترفع صحَّتَهُ، وذلك باللهِ كُفرٌ عندنا وعندهم، ولا إخالهم يقولون ذلك))(١).

فقد ذكر الإمام الطبري - رحمه الله - أنَّ العُقُولَ لا تُكَذِّبُ ما أخبَرَ اللهُ جل وعلا به؛ لأنه لا تَعارُضَ بينَ العَقلِ والنَّقلِ، بل كُلٌّ منهُما مؤَيِّدٌ للآخَرِ مصدِّقٌ له، كما ذَكَرَ أنَّ زَعمَهُم أنَّ خبَرَ اللهِ عز وجل تُكذِّبُهُ العقولُ كفرٌ باللهِ العظيمِ.

---

(١) التبصير في معالم الدين (ص٢٠٩)

[أبو بكر محمد بن الحسين الآجري (٣٦٠هـ)]

وقال الإمام الآجري- رحمه الله - : ((بابُ ذِكْرِ السُّنَنِ التي دلَّتْ العقلاء على أنَّ الله عز وجل على عَرشِهِ، فوق سبع سماواته، وَعِلمُهُ محيطٌ بكلِّ شيءٍ، لا يخفَى عليه شيءٌ في الأرضِ ولا في السماءِ))[١].

فقد قرَّر الإمامُ الآجري رحمه الله أنَّ عُلُوَّ اللهِ على خلقهِ، وإحاطَةَ علمهِ بكُلِّ شيءٍ لا يُنكِرُهُ العقلاء؛ لأنَّ العقلاءَ يَعتَمِدُونَ على العقلِ الصَّريحِ السليمِ، وما كان هذا سبيلُهُ فلا يمكِنُ أنْ يعارضَ النقلَ الصحيحَ؛ فإنه لا تعارُضَ بينَ العقلِ الصريحِ والنقلِ الصحيحِ.

[أبو نصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمام السجزي- رحمه الله - : ((والعَقْلُ والسمْعُ معاً يُؤَيِّدَانِ ما نقولُهُ))[٢].

فقد صرَّح الإمام السجزي- رحمه الله- أنه لا تعارُضَ بينَ العقلِ والنقلِ، بلْ يُؤَيِّدُ كلٌّ واحدٍ منها الآخَر، وهذا محمولٌ على العقلِ الصريحِ والنقلِ الصحيحِ.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال أبو القاسم التيمي- رحمه الله - : ((ولا نُعَارِض سنَّةَ النبيِّ صلى الله عليه وسلم بالمعقولِ؛ لأنَّ الدِّينَ إنما هو الانقيَادُ والتسليمُ دونَ الرّدِّ إلى ما يوجبُهُ العقل؛ لأنَّ العقلَ ما يُؤَدِّي إلى قبولِ السنةِ، فأما ما يُؤَدِّي إلى إبطالها فهو جَهْلٌ لا عَقْلٌ))[٣].

فقد بيَّن الإمام التيمي أنَّ السنَّةَ الصحيحَةَ لا تُعارِضُ المعقُول، وَذَكَرَ أنَّ العقلَ

---

(١) كتاب الشريعة (١٠٨١/٣)

(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص٢١٦)

(٣) الحجة في بيان المحجة (٥٤٩/٢)

الذي لا يُعارِضُ السنَّةَ الصحيحةَ هو ما يُؤَدِّي إلى قبولِ السنّة، وهذا هو علامَةُ العقلِ الصريحِ، وأمَّا ما يُؤَدِّي إلى إبطال السنةِ فهو جهلٌ وليس بعقْلٍ.

وبعد هذا العرضِ لأقوالِ أئمَّة السلف يتبين أنهم يُقرِّرُون أنه لا تعارضَ بينَ العَقلِ الصريحِ والنقلِ الصحيحِ.

وخلاصةُ كلام أئمة السلف في هذه القاعدة يدور على أمرين:

١-أنه لا تعارُضَ بينَ العقلِ والنقلِ.

٢-أنَّ المعقولَ الذي يُعارِضُ المنقولَ هو في الحقيقَةِ جَهلٌ وليسَ بعقلٍ.

وقد وافقَ شيخُ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- أئمَّةَ السلفِ في تقرير هذه القاعدة، فقرَّر أنَّه يمتنعُ أنْ يكونَ في أخبارِ الرسُولِ ﷺ ما يناقضُ صريحَ العقُولِ.

وبيَّن أنَّ ما يُذكَر منَ المعقُولِ المخالفِ لما جاءَ به الرسولُ ﷺ، إنما هو جهلٌ وضلالٌ، وهذا هو ما قرَّره أئمةُ السلَفِ.

كما وضَّحَ -رحمه الله- ما ذَكَرَهُ أئمةُ السلف في أنَّه لا تعارُضَ بينَ العقلِ والنقلِ، فبيَّن أنَّ المرادَ بالعقلِ هو: العقلُ الصريحُ وهو: ما كانت مُقَدِّمَاتُه صحيحَةً، وعلامتُهُ مُتَابَعَةُ ما جاءَتْ به الرسُلُ.

وَتَأَمَّلْ في هذا الكلامَ من شيخِ الإسلام ثم قَارِنْ بينَهُ وبينَ كلام الإمامِ التيمي تظهر لك الموافقة بين كلامه وكلامِ أئمَّة السلف، حيث إنَّ الإمامَ التيمي جعَلَ علامَةَ العقلِ الذي لا يُعارِضُ السنَّةَ هو: العقلُ الذي يُؤَدِّي إلى قبولِ السنة.

كما بيَّن شيخُ الإسلام أنَّ المراد بالنقلِ: النقلُ الصحيحُ وهو: ما ثَبَتَت صحَّته عن النبي ﷺ ، وأمَّا ما وُجِدَ فيه مخالفة فإنما هو راجعٌ إما إلى عَدَمِ صحتِهِ من جِهَةِ إسنادِهِ، وإما لعدَمِ صحتِهِ من جهة دلالَتِهِ.

وبهذا تظهَرُ موافقَةُ شيخِ الإسلام ابن تيمية لأئمةِ السلف في أنَّه لا تعارُضَ بينَ العقلِ الصريحِ والنقلِ الصحيحِ، كما يظهَرُ اتباعُهُ لهم، وَعَدَمُ خروجِهِ عن هديِهِم، خلافا لمن زَعَمَ غيرَ ذلك.

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ المَنْقُولُ الصَّحِيحُ لا يُعَارِضُهُ مَعْقُولٌ صَرِيحٌ }

إنَّ هذه القاعدَةَ العظيمَةَ من قواعِدِ بابِ الأسماء والصفات، قد دَلَّتْ عليها الأدلةُ الشرعيَّةُ، التي هي مصدرُ أئمةِ السلف وشيخِ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعِدَةِ، ومن هذه الأدلة ما يلي:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾﴾[1]

وقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَاۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾[2]

وقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾﴾[3]

﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿٦﴾﴾[4]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ في هذه الآياتِ الكريماتِ أنَّ كُلًّا مِنَ العقلِ والنقلِ

(١) سورة الملك آية: ١٠

(٢) سورة الحج آية: ٤٦

(٣) سورة ق آية: ٣٧

(٤) سورة سبأ آية: ٦

يوجِبُ النجاةَ، فقد جمَعَ اللهُ بينهما، وأقام بهما حُجَّتَهُ على عبادِهِ، فَيمتَنِعُ التعارضُ بينهما.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-:((أخبرَ اللهُ في كتابِهِ بما دَلَّ على أنَّ كُلًّا مِنَ العقلِ والسمعِ يوجِبُ النجاةَ - ثم ساق هذه الآيات ثم قال: - فدلَّ على أنَّ مُجَـرَّدَ العقلِ يوجِبُ النجاةَ وكذلك مجرَّدُ السمعِ، ومعلُومٌ أنَّ السمعَ لا يفيدُ دونَ العقلِ، فإنَّ مجرَّدَ إخبارِ المخبرِ لا يدلُّ إن لم يُعلَم صدقُهُ، وإنما يُعلَمُ صدقُ الأنبياءِ بالعَقلِ))[1] .

وقال تعـالى: ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ ﴿٩﴾ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١٠﴾ فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِّأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿١١﴾ ﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ أخبرَ في هذه الآياتِ عن أهلِ النارِ أنَّهُم لما قيل لهـم ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴾ وقالوا: ﴿ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ ، فدلَّ على أنَّ سبَبَ تكذيبِهِم للرسلِ كونُهُم لا يعقلون، وذلك أنَّ الأدلَّةَ العقليةَ لا يكونُ الناظرُ قد أعطاها حَقَّها حتى تَدُلَّهُ على صدقِ الرسولِ، فالأدلَّةُ العقليَّةُ والسمعيَّةُ متلازِمَةٌ لـيس بينـها تنازُعٌ ولا تعارُضٌ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: ((فدلَّ ذلك على أنهم كَـذَّبُوا الرسُـلَ فاستَحَقُّوا العَذَابَ، وَدَلَّ على أنهم لم يكونوا يَعقِلُونَ، وأنهـم لَـو عَقِلُـوا لـصَدَّقُوا

(١) رسالة إلى السلطان الملك المؤيد ضمن جامع المسائل (ص٢٨٨- ٢٨٩)

(٢) سورة الملك آية: ٨ ١١

الرسُلَ))[1].

وقال تعالى ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ (٢٥) ﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أنزلَ الكتابَ والميزانَ ليقُومَ الناسُ بالقسطِ، والمرادُ بالميزانِ هو: القياسُ العقليُّ الصحيحُ، وعليه فيمتَنِعُ التعارُض بينَ الميزانِ العقليِّ والكتابِ؛ لأنَّ كُلا منهما مُنزَلٌ من عند الله ﷻ.

قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: ((الميزانُ العقليُّ يُطابِقُ الكتابَ المنزَّل، فإنَّ اللهَ أنزلَ الكتابَ والميزانَ ليقُومَ الناسُ بالقِسطِ))[3].

وقال ابن كثير -رحمه الله-: ((يقول تعالى: { لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ } أي: بالمعجزاتِ، والحجَجِ الباهرَاتِ، والدلائلِ القاطعَاتِ، {وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ} وهو: النقلُ المصدَّق {وَالْمِيزَانَ} وهو: العدلُ. قاله مجاهد، وقتادة[4]، وغيرهما. وهو الحقُّ الذي تشهدُ به العُقُولُ الصحيحَةُ المستقيمَةُ المخالِفَةُ للآراءِ السقيمَةِ، كما قال: ﴿ أَفَمَن

(١) رسالة إلى السلطان الملك المؤيد ضمن جامع المسائل (ص٢٨٩ – ٢٩٠)

(٢) سورة الحديد آية: ٢٥

(٣) جامع الرسائل (٢/٩٩)

(٤) هو: قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي البصري أبو الخطاب. قال الإمام أحمد: ((قتادة عالم بالتفسير، وباختلاف العلماء)) توفي: ١١٨هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١/١٢٢ -١٢٤)

كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ ﴾[1] ، وقال: ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ﴾[2] وقال: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ﴿٧﴾ ﴾[3]؛ ولهذا قال في هذه الآية: { لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ } أي: بالحقِّ والعدلِ وهو: اتباعُ الرسُلِ فيما أخبَرُوا به، وطاعَتُهُم فيما أَمَرُوا به، فإن الذي جاؤوا به هو الحقّ الذي ليس وَرَاءهُ حَقٌّ، كما قال: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾[4] أي: صدقًا في الإخبارِ، وعدلا في الأوامرِ والنواهِي. ولهذا يقولُ المؤمنون إذا تَبَوَّؤُوا غُرَفَ الجنَّات، والمنازِلَ العاليات، والسُّرر المصفُوفَات: ﴿ وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ ﴾[5].))[6]

فبانَ - بحمد الله - بما سَبَقَ نقلُهُ دلالَة النصوصِ الشرعيَّةِ على عَدَمِ التعارُضِ بين النَّقلِ الصَّحيحِ والعَقلِ الصَّريحِ، وأنَّه قد ثَبتَ بالعقلِ الصريحِ والنقلِ الصحيحِ صفات الكَمَال للربِّ سبحانه، وأنه أَحَقُّ بالكمَالِ مِن كُلِّ ما سِوَاهُ.

---

(١) سورة هود آية: ١٧

(٢) سورة الروم آية: ٣٠

(٣) سورة الرحمن آية: ٧

(٤) سورة الأنعام آية: ١١٥

(٥) سورة الأعراف آية: ٤٣

(٦) تفسير القرآن العظيم (٨/٢٧)

الباب الثاني

القواعد المتعلقة بباب الأسماء

وفيه فصلان :

الفصل الأول : القواعد المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنى وحصرها

الفصل الثاني : القواعد المتعلقة بأحكام الأسماء الحسنى

الفصل الأول

القواعد المتعلقة بإثبات الأسماء الحسنى وحصرها

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : قاعدة " أسماءُ الله توقيفيةٌ "

المبحث الثاني : قاعدة " أسماءُ الله غيرُ محصورةٍ "

المبحث الأول

قاعدة " أسماءُ الله توقيفيةٌ "

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المطلب الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ أسماءُ الله توقيفيةٌ }

إنَّ الناظرَ في أقوالِ شيخ الإسلام ابن تيمية في باب الأسماء يجدُ أنه قد انتهج فيه ما انتهجه في البابِ المتقدِّم، فقرَّر أنَّ بابَ الأسماء مبنيٌّ على التوقيف، وهذا توكيدٌ لما ذكرتُه سابقا في الباب الأول من أنه لا يُتجاوز القرآنُ والحديثُ في باب الأسماء والصفات، وإليك أقوال شيخ الإسلام في تقرير هذه القاعدة:

قال - رحمه الله - : ((بابُ الأسماءِ والصِّفَاتِ يُتَّبَعُ فيه الألفاظ الشرعية، فلا نُطلِقُ إلا ما يَرِدُ به الأثرُ))[1].

وقال- رحمه الله - ((فما يُوصَفُ به البارئ نفيا وإثباتا مِنَ الأسماءِ والصفَاتِ فالُمتَّبعُ فيه الشريعةُ، فلا يوصَفُ اللهُ إلا بما وَصَفَ به نفسَه أو وصفَه به رسولُه ﷺ لا مِنَ الإثبَاتِ ولا من النَّفْيِ))[2].

وقال- رحمه الله - : ((اللهُ سبحانه له الأسماءُ الحسنى كما سمَّى نفْسَه بذلك، وأنزَلَ به كُتُبَهُ، وعلَّمَهُ مَن شاءَ مِن خَلقِهِ، كاسمِهِ الحق، والعليم، والرحيم، والحكيم، والأول، والآخر، والعلي، والعظيم، والكبير، ونحوِ ذلك))[3].

وقال - رحمه الله - : ((وللهِ أسماءٌ سَمَّى بها نفسَهُ، واستَأْثَرَ بها في عِلمِ الغيبِ

---

(١) قاعدة في المحبة (ص١١٧ -١١٨)

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٤/٣٨٩)

(٣) بيان تلبيس الجهمية (٣/٢٩٨)

عندَهُ))[١].

وقال- رحمه الله - : ((فهو الْمُسَمِّي نَفسَهُ بأسمائِه الحسْنَى))[٢].

فهذه قاعدةٌ جليلةٌ من القواعد التي قرَّرها شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في بابِ الأسماءِ، وهي تُبيِّن منهجَ أهلِ السنة والجماعة في هذا البابِ.

وقبل الحديث عن معنى هذه القاعدة، وما تضمنتْه من مسائلَ فإنه يحسُنُ أنْ أشيرَ إلى المعنى اللغوي والاصطلاحي للاسم، وأشيرَ أيضا إلى ضابِطِ الأسماء الحسنى؛ لِتَــتِمَّ الفائدة بإذن الله، فأقول مستعينا بالله:

تعريف الاسم لغة: الاسمُ مُشتَقٌّ من السُّموِّ ، فألفُ الاسم زائدة،ونقصانُه الواو، فإذا صَغَّرْتَ قلت: سُمَيّ.[٣]

والسينُ والميم والواو أصلٌ يدلُّ على العُلوِّ، يقال: سموْتَ، إذا علوْتَ. وسما بصرُه: علا. وسما لي شخص: ارتفع حتى استثبته.[٤]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ((وهو مُشتَقٌّ من (السُّمُوّ) وهو العلوُّ، كما قال النحاةُ البصريون، وقال النحاةُ الكوفيون هو: مُشتَقٌّ من (السِّمة) وهي: العلامة، وهذا صحيحٌ في (الاشتقاق الأوسط) وهو: ما يَتَّفِقُ فيه حروفُ اللفظين دون ترتيبهما، فإنه في كليهما (السين والميم والواو)، والمعنى صحيح، فإنَّ السِّمَةَ والسيما: العلامة.

(١) مجموع الفتاوى (١٦/٤٣١)

(٢) مجموع الفتاوى (٦/٢٠٥)

(٣) انظر: العين للخليل الفراهيدي (٧/٣١٨)

(٤) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣/٩٨)

ومنه يقال: وسمْتُه أسِمُه كقوله: ﴿سَنَسِمُهُۥ عَلَى ٱلْخُرْطُومِ ﴿١٦﴾﴾[1]، ومنه التوسُّم كقوله: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَـٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴿٧٥﴾﴾[2]، لكن اشتقاقُه من (السُّموِّ) هو الاشتِقَاقُ الخاصُّ الذي يتَّفِقُ فيه اللفظان في الحروفِ وترتيبها، ومعناه أخصُّ وأتمُّ، فإنهم يقولون في تصرِيفِهِ، سميت، ولا يقولون وَسَمْت، وفى جمعه أسماء لا أوسام، وفى تصغيره سُمَيّ لا وُسَيْم. ويقال لصاحبه: مُسَمَّى، لا يقال موسُوم، وهذا المعنى أخص .

فإنَّ العُلوَّ مقارنٌ للظهُورِ، كُلَّما كانَ الشَّيءُ أعلى كان أظهَرَ، وكلُّ وَاحِدٍ مِنَ العُلُوِّ والظهُورِ يتضَمَّنُ المعنى الآخر))[3].

ووجهُ علاقة الاشتقاق بأسماء الله أنَّ: أهلَ الإسلام والسنة الذين يَذكُرُونَ أسماءَ اللهِ، يَعرِفُونَهُ، ويعبدُونَهُ، ويُظهِرون اسمَه؛ إذ إنَّ الاسمَ يَظهَرُ به المُسَمَّى وَيعلُو، فيقال: سمِّه، أي: أظهرْه، وأعْلِ ذِكْرَهُ بالاسم الذي يُذكَرُ به.[4]

وأما تعريف الاسم اصطلاحا: فهو اللفظُ الدَّالُّ على المسمَّى.[5]

وضابط الأسماء الحسنى هو: الأسماءُ التي يُدعى اللهُ بها، وجـاءت في الكتَـابِ والسنَّةِ، وَتَقتَضِي المدحَ والثناءَ بنفسِهَا.[6]

وبعد أنْ ظَهَرَ لنا تعريفُ الاسمِ في اللغة والاصطلاح، فإنَّ معنى هذه القاعدة: أنَّ

---

(١) سورة القلم آية: ١٦

(٢) سورة الحجر آية: ٧٥

(٣) مجموع الفتاوى (٦/٢٠٧ - ٢٠٨)

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٢٠٨ - ٢٠٩)

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٦/١٩٢)

(٦) شرح العقيدة الأصبهانية (ص ٥)

أسماءَ اللهِ ﷻ مبنيةٌ على التوقيف[1]، ومعنى التوقيف: الحبْسُ على الكتَابِ والسنَّة.

فلا يُسمَّى اللهُ إلا بما سمَّى به نفسَه، أو سمَّاه به رسُولُه ﷺ ؛ لأنها من الأمُورِ الغَيْبيَّة التي يجب الوُقُوفُ فيها على ما جاءَ في الكتابِ والسنَّة، والعَقلُ لا يُمكِنُهُ إدراكُ ما يَستَحقُّهُ اللهُ من الأسماء، فتسْمِيَةُ اللهِ بما لم يُسمِّ به نفسه إلحادٌ، وتجاوزٌ في حقِّ اللهِ ﷻ ، وكذلك نفيُ أسماءِ اللهِ ﷻ يحتاج إلى توقيفٍ، فإنَّ تسميةَ اللهِ بما لم يُسمِّ به نفسَه، أو نفيَ ما سمَّى به نفسَه تَقوُّلٌ على اللهِ بلا علمٍ، وهو محرمٌ لا يجوز.

ومما ينبغي أن يُعلم: أنه لا يَلزمُ من عَدَمِ العلمِ بثبوتِ الاسمِ نَفْيُه، فأسماءُ اللهِ إذا لم يَكُنْ عندنا ما يدلُّنا عليها لم يكن ذلك مستَلزِما لانتفائها؛ إذ ليس في الشَّرعِ ولا في العَقلِ ما يَدُلُّ على أنا لابدَّ أنْ نعلمَ كلَّ ما هو ثابتٌ له تعالى من الأسماء.[2]

فَعُلمَ مِنْ ذلك: أنَّ بابَ الأسماءِ يُشتَرَطُ فيه الاقتصَارُ على الكتابِ والسنَّة، وأما ما يأتي في بابِ الإخبارِ عَنِ اللهِ ﷻ، فهذا لا يُشتَرَطُ فيه التوقيفُ؛ إذ إنَّ المتقررَ عند أهلِ السنةِ والجماعة أنَّ بابَ الإخبار أوسَعُ مِن بابِ الأسماءِ والصفات، فيجوزُ أنْ يُخبرَ عنِ اللهِ بما هو اسمٌ، ويجوز أنْ يُخبَرَ عَنِ اللهِ بما هو صفةٌ، ويجوز أن يُخبرَ عَنِ اللهِ بما ليس باسمٍ ولا صفة.

وشرطُ الإخبارِ عَنِ اللهِ بما ليس باسمٍ ولا صفَةٍ ألا يكون معناه سَيِّئا، ولا يُشتَرَطُ في باب الإخبارِ التوقيف، وإنما يُشترَطُ فيه الحاجَةُ، فإذا احتيجَ في تفهيمِ الغيرِ المرادَ إلى أنْ تُترجَمَ أسماؤه ﷻ بغير العربية، أو يُعبَّرَ عنه باسم له معنى صحيح لم

(١) تقول: وقف الأرض على المساكين وقفا، أي: حبسها. لسان العرب لابن منظور (١٥/٢٧٤)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٧/٥٧٣)

يكن ذلك محرَّما[1].

والإخبارُ عن الله ﷻ يكون لتحقيق أمور منها:

١- إثباتُ معنى يستَحِقّه نَفَاهُ عنه ناف، فَمَن نازَعَكَ مثلا في قِدَمه أو وجـــوبِ ذاته، قلتَ مخبرا عنه بما يستحقه: قديمٌ، وواجبُ الوجود.

٢- نفيُ ما تنـــزَّه عنه اللهُ من العيوب والنقائص، مثل: بائِن مِن خلقه.[2]

ومما يزيد القاعدَة وضوحا ذِكْرُ من خالف في تقرير هذه القاعدة، **فإنَّ أبا علي الجبائي[3] وهو من أئمة المعتزلة، خالف هذه القاعدة**، فَزَعَمَ أنَّ العقلَ إذا دلَّ على أنَّ البارئَ عالمٌ فواجِبٌ أن نُسمِّيه عالما وإن لم يُسمِّ نفسه بذلك إذا دَلَّ العقلُ على المعنى، وكذلك في سائر الأسماء، بل هذه هي عقيدة المعتزلة.[4]

وأما الأشاعرةُ فقد اختَلَفُوا فيما بينهم واضطرَبُوا، قال الغزالي: ((الفصل الثالث في أنَّ الأسامي والصفات المطلقَة على اللهِ عز وجل هَلْ تَقِفُ على التوقيفِ أو تجوزُ بطريقِ العَقلِ؟

والذي مَالَ إليه القاضي أبو بكر أنَّ ذلك جائزٌ إلا ما مَنَعَ منه الشرعُ، أو أشعَرَ بما

---

(١) انظر: الجواب الصحيح لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/٧)

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٤/١٤٠) ومجموع الفتاوى (٦/١٤٢) ومنهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله للشيخ خالد عبد اللطيف (٢/٣٨٦)

(٣) هو: محمد بن عبد الوهاب البصري أبو علي. شيخ المعتزلة توفي: ٣٠٣هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٤/١٨٣ - ١٨٤)

(٤) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار (٥/١٧٩ -١٨٢) ومقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (٢/٢٠٧) والجواب الصحيح لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/٦)

يستحيلُ معناه على اللهِ سبحانه وتعالى، فأما ما لا مَانِعَ فيه فإنَّه جائزٌ. والذي ذَهَبَ إليه الأشعريُّ أنَّ ذلك مَوقُوفٌ على التوقيفِ، فلا يجوزُ أنْ يُطلَق في حقِّ الله تعالى ما هو موصوفٌ بمعناه إلا إذا أُذنَ فيه.

والمختار عندنا أن نُفصِّلَ ونقول: كلُّ ما يَرجِعُ إلى الاسم فذلك موقُوفٌ على الإذن، وما يرجع إلى الوصفِ فذلك لا يَقِفُ على الإذنِ، بل الصادقُ منه مباحٌ دون الكاذِب، ولا يُفهم هذا إلا بعد فهمِ الفرقِ بينَ الاسمِ والوصفِ.

فنقول: الاسم هو: اللفظُ الموضوعُ للدلالةِ على المسَمَّى، فزَيدٌ مثلا: اسمه زيد، وهو في نفسه أبيض وطويل. فلو قال له قائل: يا طويل، يا أبيض فقد دعاهُ بما هو موصُوفٌ به وصَدَقَ، ولكنه عَدَلَ عن اسمه؛ إذ اسمه زيدٌ دون الطويل والأبيض، وكونه طويلا أبيض لا يدل على أن الطويل اسمه، ... وإذا فَهِمْت معنى الاسم، فاسمُ كلِّ أحد ما سُمِّي به نفسَه، أو سماه به وليُّه من أبيه أو سيده، والتسميةُ أعني: وضعَ الاسمِ تصرُّفٌ في المسمَّى، ويَستَدعِي ذلك ولايَة، والولايةُ للإنسان على نفسِهِ، أو على عبده، أو على ولده، فلذلك تكون التسمياتُ إلى هؤلاء. ولذلك لو وضعَ غيرُ هؤلاء اسما على مُسَمَّى ربما أنكره المسمَّى، وغضب على المسمِّي، وإذا لم يكن لنا أن نسميَ إنسانا، أي: لا نضع له اسما، فكيف نَضَعُ لله تعالى اسما. وكذلك أسماءُ رسول الله ﷺ معدودةٌ، وقد عدَّها، وقال إن لي أسماء: أحمد، ومحمد، والمُقفِّي، والماحي، والعاقب، ونبي التوبة، ونبي الرحمة، ونبي الملحمة، وليس لنا أن نزيدَ على ذلك في معرض التسمية، بل في معرضِ الإخبارِ عن وَصفِهِ، فيجوزُ أن نقول: إنه عالم، ومرشدٌ، ورشيدٌ، وهادٍ، وما يجري مجراه، كما نقول لزيد: إنه أبيض طويل، لا في معرض التسمية، بل في معرضِ الإخبارِ عن وصفِهِ، وعلى الجملة فهذه مسألةٌ فقهيةٌ؛ إذ هو

نظر في إباحة لفظ وتحريمه))[1]

وقال التفتازاني[2] - وهو من أئمة الأشاعرة -: ((لا خلافَ في جوازِ إطلاقِ الأسماءِ والصفَاتِ على البارئ إذا وَرَدَ إذنُ الشرعِ، وعدمِ جوازه إذا ورد منعُه، وإنما الخلافُ فيما لم يَرِدْ به إذنٌ ولا منعٌ، وكان هو موصوفا بمعناه، ولم يكن إطلاقُه موهما ما يَستَحيلُ في حقِّه، فعندنا لا يجوزُ، وعند المعتزلةِ يجوزُ، وإليه مالَ القاضي أبو بكر [الباقلاني] منا، وتوقّف إمامُ الحرمين))[3].

وقد ذكر شيخُ الإسلام ابن تيمية اختلافَ الناسِ في كونِ أسماءِ الله توقيفية أو لا؟ كما فرَّق بينَ بابِ الأسماءِ وباب الإخبار فقال : ((..أنَّ المسلمين في أسماءِ الله تعالى على طريقتين:

فكثيرٌ منهم يقول: إنَّ أسماءَهُ سمعيةٌ شرعيةٌ؛ فلا يُسمَّى إلا بالأسماء التي جاءَتْ بها الشريعةُ، فإن هذه عبادةٌ، والعباداتُ مبناها على التوقيفِ والاتبَاعِ.

ومنهم من يقول: ما صَحَّ معناهُ في اللغةِ، وكان معناه ثابتا، لم يَحرُمْ تسميتُه به، فإن الشارعَ لم يُحرِّم علينا ذلك، فيكون عفوا.

والصوابُ القولُ الثالث؛ وهو أن يُفرَّق بين أن يُدعى بالأسماء أو يُخبَر بها عنه؛ فإذا دُعيَ لم يُدْعَ إلا بالأسماء الحسنى؛ كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾

---

(١) المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (ص١٣٩ - ١٤٠)

(٢) هو: مسعود بن عمر التفتازاني ولد: ٧١٢هـ توفي: ٧٩٢هـ انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٣٥٠/٤)

(٣) شرح المقاصد للتفتازاني (٢/ ١٧١)

وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ أَسْمَٰٓئِهِۦۚ ﴾[1] وأما الإخبارُ عنه، فهو بحسب الحاجة؛ فإذا احتيج في تفهيم الغير المراد إلى أن يُترجم أسماؤه بغير العربية، أو يُعبرَ عنه باسم له معنى صحيح، لم يكن ذلك محرما))[2].

(١) سورة الأعراف آية: ١٨٠

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣/٦ - ٧)

المطلب الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ أسماءُ الله توقيفيةٌ }

بعد توضيح هذه القاعدة، وبيان تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لها، أذكرُ في هذا المطلب أقوالَ أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة؛ ليظهر التوافقُ بين شيخ الإسلام ابن تيمية وأئمة السلف في هذا الباب العظيم – باب الأسماء – وفيما يلي عرض لأقوالهم:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال رجلٌ لابن عباس : إني أجدُ في القرآن أشياءَ تختلف عليَّ ؟

قال تعالى ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾ ﴾[١] فكأنَّه كان ثم مضى ؟

فقال عبدُ الله بن عباس رضي الله عنهما : ((﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾ ﴾ سمَّى نفسَه بذلك))[٢].

فقد قرَّر ابن عباس رضي الله عنه أنَّ اللهَ هو الذي سمَّى نفسَهُ، فدلَّ على أنه يُقرِّرُ أنَّ أسماءَ اللهِ توقيفيَّةٌ.

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده(٣٩٥هـ)]

وقال الإمام ابن منده- رحمه الله - : ((ذِكْر معرفةِ أسماء الله عز وجل الحسنة التي تسمَّى

(١) سورة النساء آية: ٩٦

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير باب سورة حم السجدة (ص٨٤٩)

بها، وأظهرها لعبادِه للمعرِفَةِ، والدعاءِ، والذكرِ))[1].

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر(٤٦٣هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر- رحمه الله - : ((لا نُسمِّيه، ولا نَصفُهُ، ولا نُطلقُ عليه إلا ما سمَّى به نفسَهُ))[2].

فقد بيَّن الإمامان ابنُ منده وابنُ عبد البر ما بيَّنه الصحابي الجليل ابن عباس رضي الله عنه من أنَّ اللهَ هو الذي سمَّى نفسه، فلم يجعل اللهُ ذلك لخلقه؛ وذلك لعَجزِ العَقلِ عَن إدرَاكِ ما يستَحِقُّهُ اللهُ مِنَ الأسماءِ.

[أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني (٤٧٩هـ)]

وقال الإمام أبو المظفر السمعاني- رحمه الله - : ((الأصلُ في أَسَامِي الربِّ تعالى هو التوقيفُ))[3].

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال قوام السنة أبو القاسم التيمي- رحمه الله - : ((فلا يُسمَّى إلا بما سمَّى به نفسَهُ في كتابِهِ، أو سمَّاه به رَسُولُه ﷺ، وأجمعَتْ عليه الأمَّةُ))[4] .

وقال- رحمه الله - : ((قال بعضُ أهلِ النظر : لا يوصَفُ اللهُ بالصبر، ولا يُقال صبَورٌ وقال: الصبرُ تحمُّل الشيءِ، ولا وَجْهَ لإنكارِ هذا الاسم؛ لأنَّ الحديثَ قد وَرَدَ

---

(١) كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد (١٤/٢)

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٣٧/٧)

(٣) قواطع الأدلة في أصول الفقه (٢٩/١)

(٤) الحجة في بيان المحجة (٤١٠/٢)

به، ولولا التوقيفُ لم نَقُلْهُ))[1].

[موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)]

وقال الإمام ابن قدامة- رحمه الله -: ((وأسماءُ اللهِ وصفَاتُهُ إنما توجَدُ مِنَ الشَّرْعِ))[2].

فقد صرَّح الأئمة أبو المظفر وأبو القاسم وابن قدامة على أنَّ أسماءَ اللهِ الأصلُ فيها التوقيفُ، فهي إنما توجَدُ مِنَ الشرعِ، فلا يُسَمَّى اللهُ إلا بما سَمَّى به نفسَهُ في كتابه، أو سماهُ به رسُوله ﷺ، فلا وَجه لإدخالِ العَقلِ في تسمِيَةِ اللهِ جل وعلا؛ لأنَّها من الأمُورِ الغَيْبيَّة، وإنما العبرةُ فيها بما وَرَدَ في الكتابِ والسنةِ.

وأما قول الإمام أبي القاسم التيمي: ((وأجمعت عليه الأمة)) فلا يُنافي ما تقدَّم من أن أسماءَ الله توقيفيةٌ، كما تقدَّمت الإشارةُ إليه في القاعدة الثانية من قواعد الاستدلال؛ لأن الإجماعَ لابد أن يكون مستندا إلى دليلٍ من الكتاب والسنة.

وبعد سرْدِ ما تقدم من أقوال أئمة السلف تجد أنهم متفقون على أنَّ أسماءَ اللهِ توقيفيةٌ، فلا يُسمَّى اللهُ إلا بما سمَّى به نفسَهُ في كتابِهِ، أو سمَّاه به رسُولُهُ ﷺ

وخلاصةُ كلام أئمة السلف في هذه القاعدة يدور على أمرين:

١- أن أسماءَ الله توقيفيةٌ.

٢- أنه لا وجه لإدخال العقل في تسمية الله سبحانه.

وقد وافَق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمَّةَ السلف في تقريرِ هذه القاعدَة، فبيَّن أنَّ بابَ الأسماءِ مُتَوَقِّفٌ على ما ثبتَ في الكتابِ والسنةِ، كما بيَّن أنه لا وَجْهَ لإدخالِ

---

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/٤٨٩)

(٢) تحريم النظر في كتب الكلام (ص٦٣)

العَقلِ فيه، فاللهُ سبحانه له الأسماء الحسنى كما سَمَّى نفسَهُ بذلك، وأنزَلَ بــه كتبــه، وعلَّمه من شاء من خلقه.

وعليه يكون شيخ الإسلام ابن تيمية موافقا لأئمة السلف في تقرير أنَّ أسمــاءَ اللهِ توقيفيةٌ، فلا يُسمَّى اللهُ إلا بما سَمَّى به نفسَهُ في كتابه، أو سماه به رسولُهُ ﷺ.

المطلب الثالث
الأدلة على قاعدة
{ أسماءُ الله توقيفيةٌ }

إنَّ الأدلَّةَ التي منها استنبط أئمةُ السلف هذه القاعدةَ كثيرة من الكتاب والسنة، وسأقتصرُ هنا على ذكر بعض الآيات والأحاديث الدالة على هذه القاعدة:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾(1)

وجه الدلالة: أنَّ هذه الآيةَ الكريمةَ قد دلَّتْ على أنَّ أسماءَ الله توقيفيةٌ من وجوهٍ منها:

١- قوله تعالى: ﴿ ٱلْأَسْمَآءُ ﴾ فأل هنا في "الأسماء" للعهد، بمعنى: أنها معهودةٌ، ولا معهودَ في ذلك إلا ما جاء في الكتَابِ والسنة.

٢-أمَرَ اللهُ سبحانه باجتناب الإلحادِ في أسمائه، وَمِنَ الإلحادِ فيها تسميةُ اللهِ بما لم يسمِّ به نفسَهُ، أو بما لم يُسَمِّه به رسوله ﷺ .

٣- قوله ﴿ وَلِلَّهِ ﴾ دلَّ على أنَّ الأسماءَ مختصةٌ به، ولا سبيلَ لمعرفة ذلك إلا بخبرِ اللهِ ﷻ عن نفسهِ، أو بخبَرِ رسولهِ ﷺ عنه.

(١) سورة الأعراف آية: ١٨٠

قال ابن حزم[1] – رحمه الله – : ((قـال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ ﴾ فمنع تعالى أن يُسمَّى إلا بأسمائه الحسني، وأخبرَ أنَّ من سماه بغيرها فقد ألحد، والأسماءُ الحسنى بالألف والـلام لا تكـون إلا معهـودة، ولا معروفَ في ذلك إلا ما نصَّ اللهُ تعالى عليه، ومن ادَّعَى زيادةً على ذلك كُلِّف البرهان على ما ادَّعَى، ولا سبيلَ له إليه، ومن لا برهانَ له فهو كاذبٌ في قوله ودعواه))[2].

وعن عبدِ الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((ما أصابَ أحدا قـطُّ همٌّ ولا حزنٌ، فقال: اللهم إني عبدُك بن عبدك بن أمتك، ناصيتي بيـدك، مـاضٍ فيَّ حكمُك، عدلٌ في قضاؤك، أسألُك بكل اسمٍ هو لك، سميْتَ به نفسَك، أو علمتَـه أحدا من خلقك، أو أنزلتَه في كتابك، أو استأثرتَ به في علم الغيب عندك، أن تجعلَ القرآنَ ربيعَ قلبي، ونورَ صدري وجلاءَ حزني، وذهابَ همـي، إلا أذهـبَ اللهُ همَّـه وحزنه، وأبدله مكانه فرجا، قال: فقيل: يا رسول الله ألا نتعلمها. فقال: بلى ينبغـي لمن سمعها أن يتعلمها))[3].

---

(١) هو: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم أبو محمد. قال أبو عبد الله الحميدي: ((كان ابن حزم حافظا للحديث وفقهه)) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية موضحا لعقيدة ابن حزم: ((فإنه من نفاة الصفات مع تعظيمه للحديث والسنة)) ولد: ٣٨٤هـ توفي: ٤٥٩هـ انظر: منهاج السنة (٥٨٤/٢) وسير أعلام النبلاء للذهبي (١٨٤/١٨ - ٢١٤)

(٢) المحلى (٢٩/١)

(٣) أخرجه أحمد في المسند (ص٢٩٦)ح ٣٧١٢ وابن حبان في صحيحه (٢٥٣/٣)ح ٩٧٢ والحاكم في مستدركه (١/ ٦٠٩) من طريق فُضيل بن مرزوق عن أبي سلمة الجهني عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله به. وصححه ابن القيم كما في جلاء الأفهام (ص٢٤٨) والألباني في السلسة الصحيحة (٣٨٣/١ ٣٨٧)ح ١٩٩

وجه الدلالة: قوله: ((سميْتَ به نفسَكَ)) فالحديثُ صريحٌ في أنَّ اللهَ هو الـــذي سمَّى نفسَهُ، وأنها ليسَتْ مِن تسمياتِ المخلوقين، فَدَلَّ على أنَّ أسماءَ اللهِ توقيفيةٌ.

فبان بحمد الله بما تقدم نقلُه دلالة النصوص الشرعية من الكتاب والسنة على أنــه لا يُسَمَّى اللهُ إلا بما سمَّى به نفسَهُ في كتابه، أو سماه به رسُولُهُ ﷺ ، فلا يُتجاوَزُ القرآنُ والسنةُ في إثباتِ أسماءِ اللهِ جل وعلا.

المبحث الثاني

قاعدة - "أسماءُ اللهِ غيرُ محصورةٍ"

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ أسماءُ اللهِ غيرُ محصورةٍ }

إن الإمامَ ابنَ تيمية قد قرَّر أن أسماءَ اللهِ غيرُ محصورة بعددٍ مُعين تقريرا واضحا، واعتمد في تقرير ذلك على أدلةٍ واضحةٍ، وحُججٍ ساطعةٍ، وها أنا ذا أذكرُ أقوالَه في تقرير هذه القاعدة:

قال - رحمه الله -: ((ولله أسماءٌ سمَّى بها نفسَهُ، واستَأثرَ بها في علمِ الغيب عندَهُ))[1].

وقال - رحمه الله - ((فإنَّ الذي عليه جماهيرُ المسلمين أنَّ أسماءَ اللهِ أكثرُ من تسعةٍ وتسعين، قالوا: - ومنهم الخطابي - قوله:((إنَّ لله تسعَةً وتسعين اسما من أحصاها))[2] التقييدُ بالعدَدِ عائدٌ إلى الأسماءِ الموصوفَةِ بأنها هي هذه الأسماءُ.

فهذه الجملةُ وهي قولِه: ((من أحصاها دخل الجنة)) صفَةٌ للتسعة والتسعين ليست جملَةً مبتدأةً، ولكن موضِعُها النصبُ، ويجوزُ أنْ تكونَ مبتدأةً والمعنى لا يختَلفُ، والتقديرُ أنَّ لله أسماء بقدرِ هذا العددِ مَن أحصَاها دَخَلَ الجنَّةَ، كما يقول القائل: إنَّ لي مائةَ غلامٍ أعددتُهم للعِتقِ، وألفَ دِرهَمٍ أعددتُها للحجِّ، فالتقييدُ بالعَدَدِ هو في

(١) مجموع الفتاوى (٤٣١/١٦)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الشروط باب ما يجوز من الاشتراط، والثنيا في الإقرار (ص٤٥١)ح ٢٧٣٦ ومسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها (ص١١٦٦)ح ٦٨١٠

الموصُوفِ بهذه الصفةِ لا في أَصلِ استحقَاقه لذلك العدَد، فإنَّه لم يَقُلْ إنَّ أسماءَ الله تسعَةٌ وتسعون.

قال: ويَدُلُّ على ذلك قولُهُ في الحديثِ الذي رواه أحمد في المسند[1]((اللـــهم إني أسألك بكُلِّ اسمٍ هُوَ لكَ سَمَّيْتَ به نفسَكَ، أو أَنزلتَهُ في كتابِكَ، أو عَلَّمْتَهُ أحدا من خَلقِكَ، أو استَأثَرتَ به في علمِ الغيبِ عندك)) فهذا يَدُلُّ على أنَّ لله أسماءَ فوقَ تسعَةٍ وتسعين يُحصيها بعضُ المؤمنين.

وأيضا فقوله: ((إنَّ لله تسعَةً وتسعين)) تَقييدُهُ بهـــذا العـــدَدِ بمنـــزلَةِ قولِـــهِ تعالى﴿ عَلَيۡهَا تِسۡعَةَ عَشَرَ ﴾[2] فلما استَقَلُّوهم قال ﴿ وَمَا يَعۡلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَۚ ﴾[3] فأَن لا يَعلَمَ أسماءَهُ إلا هو أَوْلَى))[4].

وقال – رحمه الله – لما سُئلَ عمَّن قال: لا يجوزُ الدعاءُ إلا بالتسعة والتسعين اسمـــا: ((هَذَا القَولُ وَإِنْ كان قد قَالَهُ طائفَةٌ مِنَ المتأخرين كأبي محمد ابن حزم وغيرِهِ، فـــإنَّ جمهُورَ العلماءِ على خلافِهِ، وعلى ذلك مضى سلفُ الأمة وأئمتها))[5].

وقال – رحمه الله –: ((والصَّوَابُ الذي عليه جمهورُ العلمَاءِ أنَّ قول النبي ﷺ ((إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة))[6] معناه: أن من أحـــصى التـــسعة

---

(١) (ص٢٩٦)ح ٣٧١٢ وقد تقدم تخرجه ٢٧٥

(٢) سورة المدثر آية: ٣٠

(٣) سورة المدثر آية: ٣١

(٤) مجموع الفتاوى (٣٨١/٦)

(٥) مجموع الفتاوى (٤٨١/٢٢ – ٤٨٢)

(٦) تقدم تخريجه ٢٧٧

والتسعين من أسمائه دخل الجنة، ليس مرادُه أنه ليس له إلا تسعة وتسعون اسما، فإنه في الحديث الآخر الذي رواه أحمد وأبو حاتم في صحيحه ((أسألك بكل اسم هو لـــك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حـــزني، وذهاب غمي وهمي))[1].

وثبت في الصحيح أن النبيَّ ﷺ كان يقول في سجوده: ((اللهم إني أعُوذُ بِرضاكَ مِن سَخَطِكَ، وبمعافاتكَ مِن عُقُوبَتكَ، وبك منك، لا أُحصِي ثناءً عليكَ، أَنتَ كَمَا أَثنَيْتَ على نفسك))[2] فأخبَرَ أنَّه ﷺ لا يُحصِي ثناءً عليه، ولو أَحصَى جميعَ أسمائـــهِ لأحصى صفاتِه كلَّها، فكان يُحصي الثناءَ عليه؛ لأنَّ صفَاتِه إنما يُعبَّر عنها بأسمائِه))[3].

فعُلم مما تقدَّم من نقلِ أقوال شيخِ الإسلام ابنِ تيمية تقريرُه لهذه القاعدَة العظيمة من قواعدِ باب الأسماء، وهي تَدُلُّ على أنَّ أسماءَ الله لا تدخُلُ تحتَ الحصرِ بعَدَد معيَّن؛ لأنَّ لله أسماء استأثَرَ بها في علمِ الغيبِ عنده، لم يطَّلِع عليها ملـــكٌ مقـــربٌ ولاَ نـــبيٌّ مرسلٌ، وما استأثَرَ اللهُ به في علمِ الغيبِ عنده لا يُمكنُ لأحد حَصره ولا الإحاطة به؛ إذ إنَّ عقلَ الإنسانِ قاصرٌ لا يمكنُهُ إدراك ما يَستَحِقُّهُ اللهُ تعالى مِنَ الأسماءِ، قال تعالى : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾[4].

---

(١) تقدم تخريجه ٢٧٥

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة باب ما يقال في الركوع والسجود (ص٢٠١ - ٢٠٢)ح ١٠٩٠

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٣/٣٣٢ - ٣٣٣)

(٤) سورة طه آية: ١١٠

وأما حديثُ ((إنَّ لله تسعَةً وتسعين اسما من أَحصَاهَا دَخَلَ الجنةَ))[1] ، فليس فيه ما يدلُّ على الحصر بعددٍ معيَّنٍ، وإنما المقصودُ بالحديث أنَّ هذه التسعَةَ والتسعين مَن أحصَاها دخلَ الجنةَ، فالمرادُ الإخبارُ عن دخُولِ الجنة بإحصائها لا الإخبار بحصرِ الأسماءِ[2]، كما يقول القائلُ: إنَّ لي مائةَ غلام أعددتُهم للعتقِ، وألفَ درهَمٍ أعددتُها للحجِّ، فالتقييدُ بالعدَدِ هو في الموصُوفِ بهذه الصفَةِ لا في أَصلِ استحقاقِهِ لذلك العَدَد[3].

ثم إنَّ هذه التسعةَ والتسعين لم يَرِدْ تعيينُها في حديثٍ صحيحٍ عن النبيِّ ﷺ

وخالف هذه القاعدةَ من قال: إن أسماءَ الله محصورةٌ بعددٍ معين، واختلفوا في عددها على أقوال منها:

القول الأول: لله ألفُ اسمٍ.

القول الثاني: أربعةُ آلاف اسمٍ[4].

القول الثالث: أسماءُ اللهِ لا تزيدُ على تسعةٍ وتسعين اسما، وذهَبَ إليه ابنُ حزمٍ[5]

---

(١) تقدم تخريجه ٢٧٨

(٢) انظر المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي (٧/١٧)

(٣) مجموع الفتاوى (٣٨١/٦)

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر (٢٦٤/١١)

(٥) المحلى (٣١/٨)

المبحث الثاني

أقوال السلف في تقرير قاعدة

{ أسماءُ الله غيرُ محصورةٍ }

إنَّ تقريرَ هذه القاعدة عند أئمَّة السلف قد تنوَّع، فمِن أئمةِ السلف من قَرَّر هذه القاعدةَ في أقوالِه، ومنهم من عُرِفَ هذا عنه من صنيعِه عند إحصائِه وعدِّه لأسماءِ الله ﷻ، وفيما يلي عرضٌ لأقوالِ أئمة السلف وصنيعهم:

[كعب الأحبار]

قال كعبُ الأحبار[1] – رحمه الله –: ((لولا كلماتٌ أقولُهن لجعلتني يهود حمارا[2]، فقيل له: وما هن، فقال: أعوذُ بوجه الله العظيم الذي ليس شيءٌ أعظمَ منه، وبكلمات الله التَّامَّات التي لا يجاوزُهُنَّ برٌّ ولا فاجرٌ، وبأسماءِ الله الحسنى كلِّها ما علِمْتُ منها وما لم أعلَمْ[3] مِن شرِّ ما خلَقَ وبرَأَ وذَرَأَ))[4].

---

(١) هو: كعب بن ماتع الحميري اليماني العلامة الحبر، الذي كان يهوديا فأسلم بعد وفاة النبي ﷺ، وقدم المدينة من اليمن في أيام عمر ط ، فجالس أصحاب محمد ﷺ. توفي كعب بحمص ذاهبا للغزو في أواخر خلافة عثمان ط ، كان من أوعية العلم. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٣/٤٨٩ ٤٩٤)

(٢) قال الباجيُّ: ((يحتَمِلُ أَنْ يُريدَ به – وَاللهُ أَعْلَمُ – لَبَلَّدَتْني وَأَضَلَّتْني عَنْ رُشْدِي حَتَّى أَكُونَ كَالْحِمَارِ الَّذي لا يَفْقَهُ شَيْئًا وَلا يَفْهَمُهُ، وَبِهِ يُضْرَبُ الْمَثَلُ فِي الْبَلادَةِ، وَقِلَّةِ الْمَعْرِفَةِ)) المنتقى شرح الموطأ ( )

(٣) قال الحافظُ ابنُ حجر في بَيَانِ معنى قولِ كَعْب بَعد نقله لكلامِ النَّوويِّ في كَوْن أسماءِ الله غيرَ محصُورَة بعَدَد : ((وَيُؤَيِّدُهُ قَولُهُ ﷺ في حديث ابنِ مَسْعُود الذي أخرجَهُ أحمدُ وَصَحَّحَهُ ابنُ حبان ((أسألك بكُلِّ اسمٍ هُوَ لك سميتَ به نفسَكَ، أو أنزلتَهُ في كتابِكَ، أو علَّمتَهُ أحدا من خلقكَ، أو استأثرتَ به في علمِ الغيبِ عندَكَ)) وعندَ مالكٍ عَن كعبِ الأحبارِ في دعاءٍ: وَأسألك بأسمائكَ الحسنى مَا عَلِمْتُ منها وَمَا لم أعلَمْ)). فتح الباري (١١/٢٦٣ – ٢٦٤)

(٤) أخرجه مالك في الموطأ كتاب الجامع باب ما يُؤمر به من التعوذ (٢/١٣٠) عن سُمَي مولى أبي بكر بن=

فقد قرَّر كعبُ الأحبار رحمه الله أن هناك أسماءَ لا تُعلم؛ لأن لله أسماءَ استأثر بها في علم الغيب عنده لم يطَّلع عليها أحدٌ من خلقه، ومن هنا ظَهَرَ تقريرُه لهذه القاعدة.

وممن عُرِف عنه ذلك من صنيعه عند إحصائه وعدِّه لأسماء الله جل وعلا الإمامُ ابنُ منده، حيث عدَّ في " كتاب التوحيد " أكثرَ من تسعة وتسعين اسما.(١)

وبناءً على ما تقدم نقلُه عن أئمةِ السلَفِ يظهَرُ أنهم يُقررون أنَّ أسماءَ الله غيرُ محصورةٍ بعددٍ معين.

وقد حكَى النوويُّ -رحمه الله- الاتفاقَ على أنَّ أسماءَ اللهِ غيرُ محصورَةٍ حيث قال: ((واتفَقَ العلماءُ على أنَّ هذا الحديث - يعني: حديث ((إن لله تسعة وتسعين اسما..)) - ليس فيه حصرٌ لأسمائه سبحانه وتعالى))(٢)

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فبيَّن أنَّ أسماءَ الله لا تدخُلُ تحت الحصرِ بعدَدٍ معيَّنٍ؛ لأنَّ لله أسماء استأثر بها في علمِ الغيبِ عنده، وما استأثَرَ الله به في علمِ الغيب عنده لا يمكن لأحدٌ حصره، وَدَلَّل على ذلك بأدلةٍ من السنة.

كما ذكرَ شيخ الإسلام ابن تيمية أنَّ القولَ بعدم الحصرِ مضى عليه سلفُ الأمة وأئمتُها.

= عبد الرحمن عن القعقاع بن حكيم عن كعب به. وسُمي وثَّقه أحمد وأبو حاتم كما في إسعاف المبطأ برجال الموطأ للسيوطي وهو ملحق في ضمن الموطأ (ص٧٨٤)، وأما القعقاع فهو ثقة كما في التقريب لابن حجر (ص ٥٣١) فيكون الأثر صحيحا

(١) انظر: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى للدكتور التميمي (ص١٢٤)

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي (٧/١٧)

وبيَّن أن قولَ النبي ﷺ ((إنَّ لله تسعةً وتسعين اسما مَن أحصاها دخل الجنـــة))[1] معناه: أنَّ من أحصَى التسعَةَ والتسعين من أسمائه دَخَلَ الجنة، وليس مراده أنه ليس له إلا تسعة وتسعون اسما.

وبهذا تتضح موافقةُ شيخ الإسلام ابن تيمية لأئمة السلف فيما قرروه، وأنه وإياهم يأخذون من مصدرٍ واحدٍ وهو: الكتاب والسنة.

---

(١) تقدم تخريجه ٢٧٧

المبحث الثالث
الأدلة على قاعدة
{ أسماءُ اللهِ غيرُ محصورةٍ }

إنَّ هذه القاعِدَةَ التي قرَّرَها أئمَّةُ السلَفِ وشيخُ الإسلام ابن تيمية قد دلَّتْ عليها الأدلَّةُ الشرعيةُ، ومن هذه الأدلة التي دَلَّتْ على هذه القاعدة ما يلي:

عن عبدِ الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: ((ما أصابَ أحدا قطُّ همٌّ ولا حزنٌ، فقال: اللهم إني عبدُك بن عبدك بن أمتك، ناصيتي بيدك، ماضٍ فيَّ حكمُك، عدلٌ في قضاؤك، أسألُك بكل اسمٍ هو لك، سميْتَ به نفسَك، أو علمتَه أحدا من خلقك، أو أنزلتَه في كتابك، أو استأثرتَ به في علم الغيب عندك، أن تجعلَ القرآنَ ربيعَ قلبي، ونورَ صدري وجلاءَ حزني، وذهابَ همي، إلا أذهبَ الله همَّه وحزنه، وأبدله مكانه فرجا، قال: فقيل: يا رسول الله ألا نتعلمها. فقال: بلى ينبغي لمن سمعها أن يتعلمها))(١).

وجه الدلالة: قوله: ((استأثرتَ به في علم الغيب عندك)) فهذا بيانٌ من النبيِّ ﷺ أنَّ مِنْ أسماءِ الله ما استأثرَ اللهُ به، وهذا دليلٌ على أنَّ أسماءَ الله أكثرُ من تسعةٍ وتسعين اسما.

قال ابن القيم - رحمه الله -: ((وقوله (أو استأثرتَ به في علمِ الغَيبِ عندَكَ) دليلٌ على أنَّ أسماءَ الله أكثرُ من تسعَةٍ وتسعين، وأنَّ له أسماءً وصفاتٍ استأثَرَ بها في علمِ

(١) تقدم تخريجه ٣٧٢

الغيب عنده لا يعلمُها غيرُه))[1].

وقال - رحمه الله -: ((فجعل أسماءَه ثلاثةَ أقسام:

قسم: سمَّى به نفسَهُ، فأظهَرَهُ لمن شاءَ من ملائكته أو غيرهم، و لم يُنْزِلْ به كتابه.

وقسم: أنزَلَ به كتابَهُ فتعرَّف به إلى عباده.

وقسم: استأثَرَ به في علمِ غَيْبِهِ، فلم يَطَّلِعْ عليه أحدٌ من خلقِهِ، ولهذا قال: ((استأثرت به)) أي: انفرَدْتَ بعلمه، وليس المرادُ انفرادَه بالتسَمِّي به؛ لأنَّ هذا الانفرادَ ثابتٌ في الأسماءِ التي أنزَلَ اللهُ بها كتابَهُ))[2].

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: فقدتُ رسولَ الله ﷺ ليلةً من الفـرَاشِ، فالْتَمَستُه، فوقعتْ يدي على بطنِ قدمِهِ، وهو في المسجدِ، وهما منصوبتان، وهو يقول: ((اللهم إني أَعُوذُ برضاك مِن سخَطِكَ، وبمعافاتك من عقوبَتِكَ، وأعوذ بك منك، لا أُحصِي ثناءً عليك، أنت كما أثنيتَ على نفسكَ))[3].

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ بيَّن أنه لا يُحصي ثناءً على الله؛ إذ لو أحصَى أسماءَه لأحصَى الثناءَ عليه، فدَلَّ على أنَّ أسماءَ الله غيرُ محصورة بعدد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: ((فأخبَرَ أنَّه ﷺ لا يُحصِي ثناءً عليه، ولو أَحصَى جميعَ أسمائِهِ لأحصى صفاتِهِ كلِّها، فكان يُحصِي الثناءَ عليه؛ لأنَّ صفَاتِهِ إنما يُعبَّر عنها بأسمائِهِ))[4].

---

(١) شفاء العليل (٢/٧٥٨)

(٢) بدائع الفوائد (١/٢٩٣)

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة باب ما يقال في الركوع والسجود (ص٢٠١)ح ١٠٩٠

(٤) درء تعارض العقل والنقل (٣/٣٣٢ - ٣٣٣)

وقال ﷺ في حديث الشفاعة: ((فيَفتحُ عليَّ من محامِدِه بما لا أُحسِنُهُ الآن))[1].

وجه الدلالة: أنَّ تلك المحامِدِ التي لا يُحسِنها الآن ﷺ هي بأسمائِه وصفَاتِه تبارك وتعالى.[2]

ومن خلال ما تقدَّم عرضُه تَتَبَيَّنُ دلالةَ هذه النصوصِ على أنَّ أسماءَ الله غيرُ محصورةٍ بعدد مُعيَّنٍ، وأنَّ لله أسماءَ استأثَرَ بها في علمِ الغيب عنده، كما يَظهرُ من هذه النصوصِ خطأُ مَن زَعَمَ أنَّ أسماءَ الله محصورةٌ بعددٍ مُعيَّنٍ.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير باب ﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾ (ص٨١٥ - ٨١٦)ح ٤٨١٢ ومسلم في كتاب الإيمان باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (ص١٠٢)ح ٤٧٩

(٢) بدائع الفوائد لابن القيم (١/٢٩٤)

الفصل الثاني

القواعد المتعلقة بأحكام الأسماء الحسنى

وفيه سبعة مباحث :

المبحث الأول : قاعدة " أسماءُ اللهِ كلُّها حُسْنَى "

المبحث الثاني : قاعدة " أسماءُ الله أعلامٌ وأوصافٌ "

المبحث الثالث : قاعدة " كلُّ ما كانَ مُسمَّاهُ مُنقَسِماً إلى كمالٍ ونقصٍ لم يَدخُل اسمُهُ في الأسماءِ الحسْنَى "

المبحث الرابع : قاعدة " لا يُدعى اللهُ بالأسماءِ التي ليس فيها ما يدلُّ على المدْحِ "

المبحث الخامس : قاعدة " أسماءُ اللهِ لا تتضمَّنُ الشرَّ بوجهٍ من الوُجُوهِ "

المبحث السادس : قاعدة " وُجُوبُ إجراءِ الأسمَاءِ الْمُزْدَوَجَةِ مجرَى الاسْمِ الوَاحِدِ "

المبحث السابع : قاعدة " أسماءُ اللهِ غَيْرُ مخلُوقَةٍ "

المبحث الأول

قاعدة - " أسماءُ اللهِ كلُّها حُسنَى "

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المطلب الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ أسماءُ اللهِ كلُّها حُسْنى }

لقد سَلَكَ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ في بابِ الأسماءِ مسلكَ أئمة أهلِ السنة والجماعة من الصحابَةِ وَمَن اتَّبَعَهُم بإحسَانٍ في تقرير أنَّ أسماءَ الله كلَّها حُسنى ليس فيها نَقْصٌ بوَجْهٍ من الوُجُوهِ، وَيدُلُّ على هذا أقوالُه، وفيما يلي عرض لهذه الأقوال:

قال – رحمه الله –: ((إنَّ اللهَ سبحانه له الأسماءُ الحسنى، كما سمَّى نفسَه بذلك، وَأنزَلَ كُتُبَهُ، وعلَّمَهُ مَن شاءَ مِن خلقه، كاسمه الحقِّ، والعليمِ، والرحيمِ، والحكيمُ، والأوَّلِ، والآخرِ، والعليِّ، والعظيمِ، والكبيرِ، ونحوِ ذلك، وهذه الأسماءُ كلُّها أسماءُ مدحٍ وحمدٍ تدلُّ على ما يُحمَدُ به، ولا يَكُونُ معناها مَذمُوما))[١].

وقال– رحمه الله –: ((وأسماءُ اللهِ ليس فيها ما يَدُلُّ على نقصٍ ولا حدوثٍ، بل فيها الأحسنُ الذي يَدُلُّ على الكَمالِ، وهي التي يُدْعَى بها))[٢].

وقال– رحمه الله – : ((فاللهُ له الأسماءُ الحسنى دونَ السَّوْآى، وإنما يتميَّز الاسمُ الحسنُ عن الاسم السيِّئ بمعناه، فلو كَانَتْ الأسماءُ كلُّها بمنزِلَةِ الأعلامِ الجامِدَاتِ التي لا تَدُلُّ على معنى لم تنقسِمْ إلى حُسنى وسوآى))[٣]

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢٩٨/٣)

(٢) مجموع الفتاوى (١٤٣/٦)

(٣) شرح الأصبهانية (ص٤٥٢)

وقال- رحمه الله -: ((وَليسَ في أسمائه الحسنى إلا اسمٌ يُمدَحُ به، ولهذا كانَتْ كلُّها حُسنى، والحسنى خلافُ السوأى، فكُلُّها حسنى، والحسَنُ محبوبٌ ممدوحٌ))[1].

وقال- رحمه الله -: ((ولهذا كانَ للهِ الأسماءُ الحسنى، فسَمَّى نفسَه بالأسماءِ الحسنى المقتَضِيَة للخيرِ، وإنما يُذكَرُ الشَّرُّ في المفعولات))[2].

وقال- رحمه الله - : ((ولما كانَ للهِ الأسماءُ الحسنى كانتْ أسماؤُهُ متضمِّنَةً لحكمَتِه ورحمتِهِ وعدلِهِ، ولم يَكُنْ له سبحانه اسمٌ يُذكرُ وحدَه يَتَضَمَّنُ الشَّرَّ))[3]

فهذه قاعدةٌ جليلةٌ من القواعد التي قرَّرها شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في باب الأسماءِ.

والحسنى: فُعلى، تأنيثُ الأحسَنِ، يُقَال: الاسمُ الأحسَنُ، كالكبرى تأنيثُ الأكبرِ، والصُّغرى تأنيثُ الأصغر.[4]

قال ابن الوزير -رحمه الله- ((أما الأصلُ العظيمُ فهو تفسيرُ الحسنى جملة؛ وذلك أنها جمعُ الأحسن[5] لا جمع الحسن، وتحت هذا سرٌّ نفيسٌ؛ وذلك أنَّ الحسنَ من صفات الألفاظ، ومن صفاتِ المعاني، فكلُّ لفظٍ له معنيان حسنٌ وأحسن، فالمرادُ الأحسَنُ منهما حتى يَصِحَّ جمعه على حسنى، ولا يُفسَّرُ بالحسنِ منهما إلا الأحسن لهذا

(١) منهاج السنة النبوية (٥/٤٠٩)

(٢) منهاج السنة النبوية (٣/١٤٣)

(٣) شرح الأصبهانية (ص٣٧٤)

(٤) انظر لسان العرب لابن منظور (٣/١٧٩) والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٩/٣٩٣)

(٥) الحسنى مُؤَنَّثُ الأحسن، يقول القرطبي: ((الحسنى: مصدر وُصف به، ويجوز أن يقدر الحسنى فُعْلَى، مؤنث الأحسن، كالكبرى تأنيث الأكبر، والجمع الكُبَر والحُسَن)) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٩/٣٩٣)

الوجه))[1].

فأسماءُ الله ليس هناك من الأسماء أحسنُ منها بوجهٍ من الوجوه، بل لها الحسنُ التامُّ المطلق، لكونها دالةً على صفات كمال، فلو لم تكن دالةً على صفاتِ كمالٍ لم تكن حسنى، فإنَّ كلَّ اسم منها يدلُّ على معنًى، فالرحيمُ مثلا متضمِّنٌ لصفة الرحمة، والعليم متضمنٌ لصفة العلم، وهكذا، فأسماءُ الله مشتقةٌ من صفاته، وليست جامدةً.

قال ابن القيم رحمه الله: ((أسماءُ الربِّ تبارك وتعالى دالةٌ على صفاتِ كماله، فهي مشتقَّةٌ من الصفات، فهي أسماءٌ وهي أوصافٌ، وبذلك كانت حسنى؛ إذ لو كانت ألفاظا لا معاني فيها لم تكن حسنى، ولا كانت دالةً على مدحٍ ولا كمالٍ، ولساغَ وقوعُ أسماءِ الانتقام والغضب في مقام الرحمة والإحسان، وبالعكس))[2].

فتبين مما سبق أنَّ الأسماءَ الحسنى لا تكونُ حسنى إلا إذا كانت متضمِّنةً لصفَاتِ كمالٍ، أما الأسماءُ المحضَةُ التي لا معنى لها فلا توصَفُ بحُسْنٍ؛ فضلا عن كونها أحسَنَ من غيرها.

وخالف هذه القاعدةَ المعتزلةُ الذين زعموا أنَّ أسماءَ الله أعلامٌ محضةٌ ليس لها حقائق، وبناء على زعمهم لا تكون أسماءُ الله حسنى.

قال الرازي في بيان مذهب المعتزلة: ((اتَّفق أصحابُنا على أنه تعالى عالمٌ بالعلم، قادرٌ بالقدرة، حيٌّ بالحياة، خلافا للفلاسفة والمعتزلة))[3].

كما خالف أيضا الأشاعرةُ حيث إنَّ الأسماءَ عندهم بعضُها أعلامٌ محضةٌ ليست

(١) إيثار الحق على الخلق (ص١٦٦)

(٢) مدارج السالكين (١/٨٢)

(٣) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين (ص١٨٠)

متضمنةً لمعان، وإنما ترجعُ إلى الذَّات، وبعضُها أعلامٌ وأوصافٌ، وهي الأسماءُ المتضمنةُ لما يُثبتونه هم من الصِّفاتِ، وأما إذا لم تتضمَّن الأسماءُ ما يُثبِتُونَه من الصفات فإنهم يُعطِّلُون معانِيَها عن جميعِ ما دلَّتْ عليه من معنى.

قال أبو المعالي الجويني: ((جميعُ أسماءِ الرب سبحانه تنقسم إلى ما يدلُّ على الذات، أو يدلُّ على الصفات القديمة، وإلى ما يدلُّ على الأفعال، أو ما يدلُّ على النَّفي فيما يتقدَّس الباري سبحانه عنه))[1].

وقال: ((فإذا قلنا: اللهُ الخالقُ، وجب صرفُ ذلك إلى ثبوتٍ وهو الخلق، وكان معنى الخالق من له الخلقُ، ولا ترجع من الخلقِ صفةٌ متحققةٌ إلى الذَّات، فلا يدلُّ الخالق إلا على إثباتِ الخلق. ولذلك قال أئمتنا: لا يتصفُ الباري تعالى في أزلِه بكونه خالقا؛ إذ لا خلق في الأزل))[2].

وقال: ((الرحمنُ الرحيمُ: هما اسمان مأخوذان من الرحمة، ومعناهما واحدٌ عند المحققين، كالندمان والنديم، وإن كان الرحمنُ يختصُّ به اللهُ تعالى ولا يوصف به غيرُه. ثم الرحمة مصروفَةٌ عند المحققين إلى إرادةِ الباري تعالى إنعاما على عبده، فيكونُ الاسمان من صفات الذات. وحملَ بعضُ العلماءِ الرحمةَ على نفس الإنعام، فيعودُ الرحمنُ الرحيمُ إلى صفات الأفعال))[3].

فعُلم من هذا أنَّ الأشاعرةَ لا يُثبتون بابَ الأسماءِ الحسنى كما يُثبته أهلُ السنة والجماعة.

---

(١) الإرشاد (ص١٤٤)

(٢) الإرشاد (ص١٤٤)

(٣) الإرشاد (ص١٤٥)

المطلب الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ أسماءُ اللهِ كلُّها حُسنى }

إنَّ الناظرَ في أقوالِ وصنيعِ أئمةِ السلف التي أُثِرت عنهم يجد أَنَّهم مُتَّفقُونَ على إثباتِ أنَّ أسماءَ الله كلَّها حُسنى، لا نقصَ فيها بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، ومِن هُنَا يظهَرُ التوافقُ بين شيخِ الإسلام ابنِ تيمية وأئمَّة السلف.

وفيما يلي عرضٌ لأقوال أئمة السلف:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: ((السيدُ الذي قد كَمُلَ في سُؤدَده، والشريفُ الذي قد كَمُلَ في شَرَفِهِ، والعظيمُ الذي قد عَظُمَ في عظَمته، والحليمُ الذي قد كَمُلَ في حلمه، والغنيُّ الذي قد كَمُلَ في غناه، والجبَّارُ الذي قد كَمُلَ في جبروته، والعالمُ الذي قد كَمُلَ في علمه، والحكيمُ الذي قد كمُلَ في حكمَته، وهو الذي قد كَمُلَ في أنواعِ الشَّرَفِ والسؤددِ، وهو اللهُ سبحانه هذه صفَتُهُ، لا تنبغي إلا له))[1] .

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٤٤٤/١٥) عن علي عن أبي صالح عن معاوية عن علي عن ابن عباس به. وذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٢٥/١٧) من طريق ابن أبي حاتم عن أبي صالح به. وعلي شيخ الطبري هو: علي بن داود بن يزيد القنطري، وثَّقه الخطيب في تاريخ بغداد (٤٢٤/١١)، وقال عنه ابن حجر في التقريب (ص٤٦٧): ((صدوق)). وأما أبو صالح فهو: عبد الله بن صالح كاتب الليث قال عنه ابن حجر في التقريب (ص٣٦٥) : ((صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة)). وأما معاوية فهو: ابن صالح بن حُدير الحضرمي وثقه أحمد وأبو زرعة والنسائي وقال ابن عدي صدوق=

وقال ﷺ : ((اللهُ: ذو الألوهيةِ والمَعْبوديةِ على خلقه أجمعين))[1].

فقد قرَّر الصحابيُّ الجليل عبدُ الله بن عباس رضي الله عنهما أن الله الحليم الكامل في حلمه، والعظيم الكامل في عَظَمَتِه إلى آخر ما ذكر منْ أسماءٍ وصفَات، وهذا تقريرٌ منه أنَّ أسماءَ الله دالةٌ على صفاتِ كماله، وبذلك كانت حسنى؛ إذ لو كانت ألفاظا لا معاني لها لم تَكُنْ حُسْنَى، ولا كانت دالةً على مَدحٍ ولا كَمَالٍ، كما قرَّر أنَّ اسمَ اللهِ له معنى وهو الألوهية.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

=إلا أنه يقع في أحاديثه أفرادات. انظر تهذيب الكمال للمزي (٧/١٥٦ - ١٥٧). وعلي هو: ابن أبي طلحة صدوق قد يخطئ كما في التقريب (ص٤٦٩).

بقي بيان أنَّ رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس منقطعة، لكن احتمل الأئمة هذا الانقطاع؛ لأنَّ الواسطة معلومةٌ وهي ثقة، ولهذا قال فيها الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٦/٢٨٣):

((واحتملنا حديثَ علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما وإن كان لم يلقه؛ لأنه عند أهلِ العلم بالأسانيدِ إنما أخذ الكتاب الذي فيه هذه الأحاديث عن مجاهد وعن عكرمة)). وقال ابن حجر في الفتح (٨/٥٥٧) : ((وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه هذا كثيرا على ما بيناه في أماكنه، وهي عند الطبري وابن أبي حاتم وابن المنذر بوسائط بينهم وبين أبي صالح)). وقال في العجاب في بيان الأسباب (ص ٥٨): ((وعليٌّ صدوقٌ لم يلقَ ابن عباس رضي الله عنه، لكنه إنما حمل عن ثقات أصحابه، فلذلك كان البخاريُّ وابن أبي حاتم وغيرهما يعتمدون على هذه النسخة)). فالأثر مما يُحتجُّ به إن شاء الله، فإنه قد اعتمد على طريق أبي صالح: البخاري وابن أبي حاتم وغيرهما.

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١/٦٨) عن أبي كُريب عن عثمان بن سعيد عن بِشر بن عمارة عن أبي روق عن الضحاك عن ابن عباس به. وفيه عثمان بن سعيد قال عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/١٥٢): ((كتب عنه أبي بالكوفة وكتب عنه إسماعيل بن يزيد خال أبي بالري ومحمد بن عمار بالري)). وقال عنه ابن حجر في التقريب (ص٤٤٧): ((مقبول)). وأما بشر بن عمارة فقال عنه ابن حجر (ص١٥٤): ((ضعيف)). وأبو روق هو: عطية بن الحارث، قال عنه ابن حجر في التقريب (ص٤٥٨): ((صدوق)). فيكون الأثر بهذا السند ضعيفا

وقال الإمام الدارمي -رحمه الله-: ((فهو اللهُ، الرحمنُ الرحيمُ، قريبٌ مجيبٌ، متكلمٌ قائلٌ، وشاءٍ مريد، فعالٌ لما يريد، الأولُ قبل كل شيء، والآخرُ بعد كل شيء، له الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ، وله الخلقُ والأمرُ، تبارك الله ربُّ العالمين، وله الأسماءُ الحسنى))[1].

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

وقال الإمام الطبري -رحمه الله- عند تفسير قوله تعالى ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾[2] : ((بأيِّ أسمائه جل جلاله تدعُونَ ربَّكُم، فإنما تدعُونَ واحِداً، وله الأسماءُ الحُسْنَى))[3].

وقال -رحمه الله-: ((﴿ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴿٨﴾ ﴾[4]

يقول جلّ ثناؤه: لمعبودكم أيها الناس الأسماءُ الحسنى، فقال: الحسنى، فَوَحَّد، وهو نَعْتٌ للأسماء، ولم يَقُل الأحاسِن؛ لأنَّ الأسماءَ تَقَعُ عليها هذه، فيقال: هذه أسماء، و"هذه" لَفَظَةٌ واحدَةٌ))[5].

فقد وَصَفَ الإمامُ الدارمي والطبري أسماءَ الله بأنها حسنى، كما أشار الإمامُ الطبري إلى نكتةٍ لطيفَةٍ وهي: أنَّ الله وحَّد الحسنى ولم يقل: الأحَاسِن؛ لأنَّ الأسماء يقَعُ عليها اسمُ الإشارة"هذه"، وهي لفظَةٌ واحِدَةٌ.

---

(١) الرد على الجهمية (ص١٨)

(٢) سورة الإسراء آية: ١١٠

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٩/٢٢٣)

(٤) سورة طه آية: ٨

(٥) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٩/١٨١)

ومما سبق نقلُهُ من كلام أئمة السلف يتبيَّنُ أنهم يُقرِّرون أنَّ أسماءَ الله كلَّها حسنى.

وخلاصة كلام أئمة السلف في هذه القاعدة يدور على أمرين:

١- أنَّ أسماءَ الله كلَّها حسنى، لا نقصَ فيها بوجهٍ من الوجوه.

٢- أنَّ أسماءَ الله دالةٌ على صفاتِ كمالٍ؛ ولذلك كانت حسنى.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمة السلف في تقرير هذا الضابط، فبيَّن أن أسماءَ الله كلَّها حسنى، كما بيَّن أنَّ أسماءَ الله ليس فيها ما يدلُّ على نقصٍ ولا حدوث، بل فيها الأحسنُ الذي يدلُّ على الكمال، وهي التي يُدعَى بها ، والحسنى ذَكَرَ أنها خلافُ السَّوْآى، والحسَنُ محبوبٌ ممدوحٌ.

وفي ضوءِ ما سَبَقَ يظهَرُ جَلِيًّا أنَّ شيخَ الإسلام ابن تيمية قد وافق أئمةَ السلف في معتقدهم، واتَّبَعَ منهَجَهُم ، وأخَذَ بأقوالهم.

المطلب الثالث
الأدلة على قاعدة
{ أسماءُ اللهِ كلُّها حُسنى }

إنَّ النصوصَ الشرعيةَ متضافرةٌ في الدلالة على هذه القاعدة، وإليك بعض هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾ ﴾[1]

وقال تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١١٠﴾ ﴾[2]

وقال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴿٨﴾ ﴾[3]

وقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾ ﴾[4]

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ وَصَفَ أسماءَه بأنها حسنى، أي: أحسَنُ الأسماء، فأسماءُ اللهِ ليس فيها ما يَدُلُّ على نقصٍ بوجهٍ مِنَ الوجوه، بل فيها الأحسنُ الذي يدُلُّ على

---

(١) سورة الأعراف: ١٨٠

(٢) سورة الإسراء: ١١٠

(٣) سورة طه: ٨

(٤) سورة الحشر: ٢٤

الكمَالِ.

قال الشيخ السعدي رحمه الله في تفسيره: ((هذا بيانٌ لعظيمِ جلاله، وسعة أوصافه، بأنَّ له الأسماء الحسنى، أي: له كلُّ اسمٍ حسنٍ، وضابطه: أنَّه كلُّ اسمٍ دالٍّ على صفةِ كمالٍ عظيمة، وبذلك كانت حسنى، فإنها لو دَلَّت على غيرِ صفة، بل كانت عَلَما محضا لم تكن حسنى))[1].

(١) (ص٣٥١)

المبحث الثاني

قاعدة - "أسماءُ اللهِ أعلامٌ وأوصافٌ"

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المطلب الأول
أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة
{ أسماءُ اللهِ أعلامٌ وأوصافٌ }

إنَّ شيخَ الإسلام ابن تيمية قد قرَّر أنَّ أسماءَ الله أعلامٌ وأوصافٌ، أعلامٌ باعتبار دلالتها على الذات، وأوصافٌ باعتبار دلالتها على المعنى، ويتجلَّى ذلك من خلال عرض أقواله:

قال – رحمه الله – : ((واللهُ سبحانه أخبرنا أنه عليمٌ، قديرٌ، سميعٌ، بصيرٌ، غفورٌ، رحيمٌ، إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته، فنحن نفهَمُ معنى ذلك، ونُميِّز بينَ العلمِ والقدرةِ، وبينَ الرحمَةِ والسمعِ والبصَرِ، ونعلَمُ أنَّ الأسماءَ كلَّها اتفقَتْ في دلالتها على ذاتِ اللهِ مع تنوُّعِ معانيها))[1].

وقال– رحمه الله – : ((وأسماءُ الله متضمنةٌ لصفاته، ليست أسماءَ أعلامٍ محضة، بل أسماؤه تعالى كالعليم، والقدير، والسميع، والبصير، والرحيم، والحكيم، ونحو ذلك، كُلُّ اسمٍ يدُلُّ على معاني صفاتِهِ على ما لم يَدُلَّ عليه الاسمُ الآخرُ مع اشتراكِها كلِّها في الدلالَةِ على ذاتِهِ سبحانه وتعالى))[2].

وقال– رحمه الله – : ((فأسماؤُهُ كُلُّها متفقَةٌ في الدلالة على نفسه المقدَّسَة، ثم كلُّ اسمٍ يدُلُّ على معنى من صفَاتِهِ ليس هو المعنى الذي دلَّ عليه الاسمُ الآخرُ، فالعزيزُ

---

(١) التدمرية (ص١٠٠ – ١٠١)

(٢) شرح حديث جبريل (ص٤٧١)

يدُلُّ على نفسه مع عزته، والخالقُ يدُلُّ على نفسه مع خلقه، والرحيمُ يدُلُّ على نفسه مع رحمته، ونفسُه تستلزِمُ جميعَ صفَاتِه، فَصَارَ كلُّ اسمٍ يدُلُّ على ذاته والصفة المختصة به بطريق المطابَقَة، وعلى أحدهما بطريق التضمُّن، وعلى الصفة الأخرى بطريق اللزوم))[١].

وقال- رحمه الله - : ((أسماءُ الله الحسنى لَيسَتْ مترادفَةً[٢] بحيث يكونُ معنى كلِّ اسمٍ هو معنى الاسمِ الآخر، ولا هي أيضا متباينَة[٣] التبَايُن في المسمَّى وفي صفته، بل هي من جهَةِ دلالَتِها على المسمَّى كالمترادِفَة، ومن جهة دلالَتِها على صفَاتِه كالمتباينة))[٤].

وقال- رحمه الله - : ((فإذا قيل: الرحمنُ الرحيمُ، الملكُ، القدُّوسُ، السَّلامُ، فهي كُلُّها أسماءٌ لمسمَّى واحدٍ سبحانه وتعالى، وإنْ كانَ كلُّ اسمٍ يدلُّ على نعتٍ لله تعالى لا يدلُّ عليه الاسمُ الآخَر))[٥].

ومن خلال ما سبق نقلُه يتبين تقريرُ شيخ الإسلام ابن تيمية لهذه القاعدة العظيمة من قواعد باب الأسماء.

ومضمون هذه القاعدة : أنَّ أسماءَ الله لها نوعان من الدلالة: دلالةٌ على الذات،

---

(١) الإيمان (ص١٤٨)

(٢) الترادف هو: التعدد في اللفظ فقط دون أن يتعدد معناه. انظر: شرح الكوكب المنير للفتوحي (١/١٣٦)

(٣) التباين هو: أن يتعدد اللفظ والمعنى، فتكون ألفاظ متغايرة لمعان متغايرة. انظر: شرح الكوكب المنير للفتوحي (١/١٣٧)

(٤) التسعينية (٣/٨٠٨) وانظر قاعدة في المحبة (ص٧٩)

(٥) القاعدة المراكشية (ص٣٩)

ودلالةً على المعاني.

فهي أعلامٌ باعتبار دلالتها على الذات، فالسميعُ هو الله، والبصيرُ هو الله، والحكيم هو الله، والعزيزُ هو اللهُ، فهي أعلامٌ دالةٌ على ذاتِ الله سبحانه وتعالى فتكونُ مترادفةً بهذا الاعتبار؛ لدلالتها على مُسَمّى واحدٍ.

وهي أوصافٌ باعتبار دلالةِ كلِّ اسمٍ منها على وصفٍ لله ﷻ يليق به، فتكون متباينةً بهذا الاعتبار؛ لدلالةِ كل اسمٍ على معنى غيرِ المعنى الذي دلَّ عليه الاسمُ الآخر.

فأسماءُ الله أعلامٌ وأوصافٌ، أعلامٌ باعتبار الدلالة على الذات، وأوصافٌ باعتبار الدلالة على الصفَات.

والوصفُ بها لا يُنَافي العلميَّة في حَقِّ الله ، بخلافِ أوصَافِ العبادِ فإنها تُنَافي عَلَميَّتَهم؛ لأنَّ أوصافَهم مشتركةٌ، فنافتْها العلميَّةُ المختصةُ، بخلاف أوصافه تعالى[1].

ودلالةُ الأسماء الحسنى على الصفات تكونُ إما بالمطابقَةِ، أو بالتضمُّنِ، أو بالالتزَامِ، **ودلالةُ المطابقة هي**: دلالةُ اللفظِ على كاملِ معناه، وسُمِّيت مطابقةً للتطابُقِ الحاصلِ بين معنى اللفظ وبين الفهم الذي استُفيد منها.

وأما دلالةُ التضمن فهي: دلالةُ اللفظِ على بعضِ معناه، وسميت تضمنا؛ لأنَّ اللفظَ قد تضَمَّن معنى آخر إضافةً إلى المعنى الذي فُهِمَ منه.

بقي بيانُ دلالةِ الالتزام وهي: دلالةُ اللفظِ على أمرٍ خارجِ معناه، وسميت دلالةَ التزامٍ؛ لأنَّ المعنى المستفاد منه لم يدلّ عليه اللفظُ مباشرةً، ولكن معناه يلزَمُ منه هذا

(١) بدائع الفوائد لابن القيم (١/٢٨٥)

المعنى.[1]

مثال ذلك: "الخالق" يدلُّ على ذات الله، وعلى صفة الخلق بالمطابقة، ويدلُّ على الذات وحدها وعلى صفة الخلق وحدها بالتضمُّن، ويدلُّ على صفتي العلم والقدرة بالالتزام[2]

وإذا ظهر معنى هذه القاعدة واتَّضَحَ فإنه يحسُنُ التنبيهُ على أقوالِ المخالفين لمذهب السلف في هذه القاعدة، حتى يكون هناك تصورٌ للحق تصورا واضحا.

خالف هذه القاعدةَ المعتزلةُ الذين زعموا أنَّ أسماءَ الله أعلامٌ محضةٌ لا معاني لها، ومنهم من قال: عليمٌ بلا علم، قديرٌ بلا قدرة، سميعٌ بصيرٌ بلا سمع ولا بصر، فأثبتوا الاسمَ دون ما تضمَّنَهُ من الصفات.[3]

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: ((مسألة: فإن قال: أتقولُون إنَّه عَجَّلَ عالمٌ بعلم، وقادرٌ بقدرة، على ما يُحكى عن الكلابية، وهشام بن الحكم[4] في العلم المحدَث؟ قيل له: لا، بل نقول: هو عالمٌ، قادرٌ، حيٌّ، سميعٌ، بصيرٌ، قديم لذاته))[5].

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١٠/١٢) ومجموع الفتاوى (١٠/٢٥٤) وآداب البحث والمناظرة للشنقيطي (ص٢٠) ومعتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله للشيخ محمد التميمي (ص٣٣٧)

(٢) القواعد المثلى للشيخ ابن عثيمين (ص٣٠)

(٣) التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٨)

(٤) هو: هشام بن الحكم الكوفي الرافضي المشبِّه، له نظر وجدل، وَهو أَوَّلُ مَنْ قَالَ إنَّ اللَّهَ جِسْمٌ توفي ١٩٠هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠/٥٤٤ - ٥٤٥) ومجموع الفتاوى (٣/١٩٦) ومقالات الإسلاميين (١/١٠٦) والأعلام للزركلي (٨/٨٥)

(٥) المختصر في أصول الدين في ضمن رسائل العدل والتوحيد (ص٣٢٩)

وقال الرازي في بيان مذهب المعتزلة: ((اتفق أصحابُنا على أنه تعالى عالمٌ بالعلم، قادر بالقدرة، حيٌّ بالحياة، خلافا للفلاسفة والمعتزلة))(١).

كما خالف هذه القاعدةَ الأشاعرةُ ومن وافقهم حيث إنَّ بعضَ الأسماءِ عندهم أعلامٌ محضةٌ ليست متضمنةً لمعان، وإنما ترجعُ إلى الذَّات.

قال الجويني: ((جميعُ أسماءِ الربِّ سبحانه تنقسم إلى ما يَدُلُّ على الذاتِ، أو يدُلُّ على الصفاتِ القديمة، وإلى ما يدُلُّ على الأفعالِ، أو ما يدُلُّ على النفي فيما يتقدَّسُ البارئ سبحانه عنه))(٢).

ومن أمثلة الأسماء التي هي أعلامٌ محضةٌ عند الأشاعرة: اسمُ "الله"

قال الجويني: (("الله" فالصحيحُ أنه بمثابة الاسمِ العلمِ للبارئ سبحانه، ولا اشتقَاقَ له))(٣).

وقال الغزالي: ((ما يدلُّ على الذاتِ كقولك "الله"، وَيقرُبُ منه اسمُ" الحق " إذا أريدَ به الذات من حيث هي واجبةُ الوجود))(٤).

(١) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين (ص١٨٠)

(٢) الإرشاد (ص١٤٤)

(٣) الإرشاد (ص١٤٤)

(٤) المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (ص ١٢٦)

المطلب الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ أسماءُ اللهِ أعلامٌ وأوصافٌ }

بعد توضيح هذه القاعدة، وبيان تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لها، أذكرُ في هذا المطلب أقوالَ أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة؛ ليظهر التوافقُ بين شيخ الإسلام ابن تيمية وأئمة السلف في هذا الباب العظيم - باب الأسماء - وفيما يلي عرضٌ لأقوالهم:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: ((السيدُ الذي قد كَمُلَ في سُؤدَده، والشريفُ الذي قد كَمُلَ في شَرَفه، والعظيمُ الذي قد عَظُمَ في عظَمته، والحليمُ الذي قد كَمُلَ في حلمه، والغنيُّ الذي قد كَمُلَ في غناه، والجبَّارُ الذي قد كَمُلَ في جبروته، والعالِمُ الذي قد كَمُلَ في علمه، والحكيمُ الذي قد كَمُلَ في حكمَته، وهو الذي قد كَمُلَ في أنواعِ الشَّرَفِ والسؤددِ، وهو اللهُ سبحانه هذه صفتُهُ، لا تنبغي إلا له))(١).

وقال رضي الله عنه: ((اللهُ: ذو الألوهيةِ والمَعْبوديةِ على خلقه أجمعين))(٢).

فقد قرَّر الصحابيُّ الجليلُ عبدُ الله بن عباس رضي الله عنهما أنَّ اللهَ الحليم الكامل في حلمه، والعظيم الكامل في عظمَته إلى آخر ما ذَكَرَ من أسماءٍ وصفَات، وهذا تقريرٌ منه أنَّ أسماءَ الله ليست أعلاما محضةً، وإنما هي أسماءٌ دَلَّت على صفاتٍ، وله من تلك

---

(١) تقدم تخريجه ٣٩٧

(٢) تقدم تخريجه ٣٩٨

الصفَاتِ أكملُها، وكلُّها تدلُّ على مُسَمّى واحِد، كما قرَّر أنَّ اسمَ اللهِ له معنى وهو الألوهية، وهذا تقريرٌ منه أيضا أنَّ أسماءَ الله دلت على صفَاتٍ.

[مجاهد بن جبر (١٠٣هـ)]

وقال الإمام مجاهد - رحمه الله - : في قوله تعـالى ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[1] ((بشيءٍ من أسمائه))[2].

فقد بيَّن الإمامُ مجاهد - رحمه الله - أنك سواءٌ دعوْتَ اللهَ باسمه الرحمن أو بغيرِه مِنَ الأسماءِ الحسنى فإنك تدعُو اللهَ عز وجل؛ لأنَّ أسماءَ الله كلَّها دالةٌ على مُسَمًّى واحدٍ وهـو اللهُ.

[عبد العزيز الكناني المكي (٢٤٠هـ)]

وقال الإمامُ عبد العزيز الكناني[3]- رحمه الله - : ((كلُّ ما ذَكرَ اللهُ عز وجل أنه خَلَـق

---

(١) سورة الإسراء آية: ١١٠

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٩/٢٢٤) عن محمد بن عمرو عن أبي عاصم عن عيسى ، ومن طريق أخرى عن الحارث عن الحسن عن ورقاء جميعا عن ابن أبي نجيح عن مجاهد به. والأثر صحيح. قال ابن حجر في العجاب في بيان الأسباب (ص٥٧ - ٥٨): ((مجاهد: يروى التفسير عنه من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد، والطرق إلى ابن أبي نجيح قوية)). وأما ابن أبي نجيح، فقد قال فيه الذهبي في السير (٦/١٢٦): ((هو من أخص الناس بمجاهد)). وقال ابن حجر في التقريب (ص٣٨٥): ((ثقة))، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٧/٤٠٩): ((وقول القائل لا تصح رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد. جوابه: أن تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد من أصح التفاسير، بل ليس بأيدي أهل التفسير كتاب في التفسير أصح من تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد إلا أن يكون نظيره في الصحة)).

(٣) هو: عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز الكناني المكي أبو الحسن. قال الخطيب: ((قدم بغداد في أيام المأمون، وجرت بينه وبين بشر المريسي مناظرة في القرآن، وهو صاحب كتاب الحيدة، وكان من أهل=

ويخلق به الأشياء فهو شيءٌ واحدٌ له أسماء، هو كلامُ الله، هو قولُ الله، هو أمـــرُ الله، وهو الحقُّ، فقولُ الله هو كلامُه، وكلامُه هو الحق، والحقُّ هو أمرُه، وأمرُه هو قولُــه، وقولُه هو الحق، وهي أسماءٌ شتى لشيءٍ واحد، كما سمَّى كلامَه نورا، وهدى، وشفاء، ورحمة، وقرآنا، وفرقانا، فهذا مثل ذلك، وذلك مثل هذا، وإنما أجْرَى الله ﷻ مثــلَ هذا على كلامه، **كما أجراه على نفسه؛ لأنَّه من ذاته، فسمَّى كلامَه بأسماء كثيرةٍ، وهي شيءٌ واحدٌ كما سمى نفسَه بأسماء كثيرة، وهو واحدٌ أحدٌ صمدٌ**))[1].

فقد ذكر الإمامُ عبد العزيز الكناني رحمه الله أنَّ اللهَ قد سمَّى نفسَه بأسماء كثيرةٍ وهـــو واحدٌ، وهذا تقريرٌ منه لكون أسماءِ الله أعلاماً باعتبار دلالتها على الــذات، وهـــذه الأسماءُ كلُّ اسمٍ منها دَلَّ على معنى لم يدُلَّ عليه الاسمُ الآخَرُ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـــ)]

وقال الإمام الدارمي- رحمه الله - : ((أسماء الله هي تحقيقُ صفاته، ســواء عليــك قلت: عبدتُ اللهَ، أو عبدتُ الرحمنَ أو الرحيم، أو الملكَ، العزيزَ، الحكيم، وسواء على الرجل قال: كفرتُ بالله، أو قال: كفرت بالرحمن الرحيم، أو بالخالق العزيز الحكيم، وسواء عليك قلت: عبد الله، أو عبد الرحمن، أو عبد العزيز، أو عبد المجيد، وســـواء عليك قلت: يا الله، يا رحمن، أو يا رحيم، أو يا ملك يا عزيز يا جبار، بــأيِّ اســمٍ دعوتَه من هذه الأسماءِ، أو أَضَفتَهُ إليه، فإنما تدعُو اللهَ نفسَه، مَنْ شــكَّ فيــه فقــد

=العلم والفضل، وله مصنفات عديدة، وكان ممن تفقه على الشافعي واشتهر بصحبته)) انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٥٩٨/٢)

(١) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن (ص٣٩ -٤٠)

كَفَرَ))[1].

وقال - رحمه الله -: ((وأسماءُ الله صفاتُه ليس شيءٌ منها مخالفا لصفَاته، ولا شيءٌ من صفاته مخالفا للأسماء. فمن ادَّعى أنَّ صفةً من صفَاتِ الله تعالى مخلوقَةٌ، أو مستعارةٌ فقد كَفَرَ وفجر؛ لأنك إذا قلت: الله فهو الله، وإذا قلت: الرحمنُ فهو الرحمنُ، وهو اللهُ، وإذ قلت: الرحيمُ فهو كذلك، وإذا قلت: حكيمٌ، عليمٌ، حميدٌ، مجيدٌ، جبارٌ، متكبرٌ، قاهرٌ، قادرٌ فهو كذلك، وهو اللهُ سواء، لا يخالف اسمٌ له صفتَه، ولا صفتُه اسما))[2].

فقد قرر الإمام الدارمي -رحمه الله- ما قرره الإمامُ الكناني من أنَّ الله قد سمَّى نفسَه بأسماءٍ كثيرةٍ وهو واحدٌ، فبأيِّ اسمٍ منْ أسماءِ اللهِ دعوتَهُ فإنما تدعُوا اللهَ؛ لأنَّ أسماءَهُ كلَّها مترادفَةٌ باعتبارِ دلالَتها على الذَّات.

كما قرر أيضا أنَّ أسماءَ الله متباينةٌ باعتبارِ ما دلَّت عليه من صفات، فكلُّ اسم يَحمل صفةً ليست هي الصفَةُ الأخرى، وبيَّن أنَّ أسماءَ اللهِ لا تخالفُ صفاتِه، ولا صفاته تخالفُ أسماءَهُ.

فهذه النقولُ عن أئمة السلف تَبيَّن منها أنهم يقررون أنَّ أسماءَ الله أعلامٌ وأوصافٌ.

وخلاصةُ كلام أئمة السلف في هذه القاعدة يدور على أمرين:

١- أسماءُ الله مترادفةٌ باعتبار دلالتها على الذات.

٢- أسماءُ الله متباينةٌ باعتبار دلالتها على الصفات.

---

(١) نقض عثمان على المريسي (ص١١ - ١٢)

(٢) نقض عثمان على المريسي (ص١٣)

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقريــر أن أسمــاءَ الله أعــلامٌ وأوصافٌ،

فقد قرر أن أسماءَ الله كلَّها لمسمى واحد، وإن كان كلٌّ اسم منها يدل على نعتٍ ووصفٍ لا يدل عليه الاسمُ الآخر، فتكون متفقةً مترادفةً باعتبار دلالتها على الذات، متباينةً باعتبار دلالتها على الصفات.

كما وضَّحَ كلام السلف، فذكر أنَّ أسماء الله الحسنى لَيسَتْ مترادفَةً بحيث يكونُ معنى كلِّ اسمٍ هو معنى الاسمِ الآخر، ولا هي أيضا متباينَة التبَــايُن في المــسمَّى وفي صفتِه، بل هي من جهَةِ دلالَتِها على المسمَّى كالمترادِفَة، ومن جهة دلالَتِها على صفَاتِه كالمتباينة.

فاتضح بما سبق أن شيخَ الإسلام ابن تيمية موافقٌ لأئمة السلف، مُوَضِّحٌ لمذهبهم، لم يخرجْ عن هديهم، ولم يسلكْ غير طريقهم.

المطلب الثالث

الأدلة على قاعدة

{ أسماءُ اللهِ أعلامٌ وأوصافٌ }

إنَّ مستندَ أئمةِ السلف وشيخِ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدةِ: القرآنُ الكريمُ، والسنةُ الصحيحةُ،فلم تخرج أقوالُهم في تقرير هذه القاعدة وغيرها من قواعدِ باب الأسماء عن الكتاب والسنة، وإليك بعض الأدلةِ الدالةِ على تقرير هذه القاعدة:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[1]

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أخبر في هذه الآيةِ الكريمة أن الإنسانَ سواءٌ دعا باسم الله، أو باسم الرحمن، فهو إنما يدعُو اللهَ، فإذا قلت الله: فهو الله، وإذا قلت: الرحمن فهو الرحمن، فلا يخالف كلٌّ واحدٍ منهما الآخَرَ في دلالَتِه على مُسَمًّى واحدٍ،كما أنَّ اسمَ الله من حيث المعنى ليس هو كاسمِ الرحمن، وهكذا سائرُ أسمائه الحسنى كلُّها تدلُّ على مسمًّى واحدٍ، وهي من حيث المعنى يختلِفُ كلُّ اسمٍ منها عن الآخَرِ، فتكونُ أسماءُ الله مترادفةً باعتبار دلالتها على الذات، متباينةً باعتبار دلالتها على المعنى.

قال الإمام الدارمي: ((وسواء عليك قلت: يا الله، يا رحمن، أو يا رحيم، أو يا ملك يا عزيز يا جبار، بأيِّ اسمٍ دعوتَه من هذه الأسماءِ، أو أَضَفتَهُ إليه، فإنما تدعُو اللهَ نفسَه))[2].

وقال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ

---

(١) سورة الإسراء آية: ١١٠

(٢) نقض عثمان على المريسي (ص١١ - ١٢)

سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾[1]

وقال تعالى: ﴿ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ وصَف أسماءَه بأنها حسنى، فهي لم تكن حُسنى بمجـرَّدِ اللفظ، ولكن لدلالَتِها على المعاني، ومعلومٌ أنَّ معنى اسمِ اللهِ العليم هو غيرُ معنى اسم اللهِ الرحيم، وهكذا بَقِيَّةُ أسمائه سبحانه، فإنها متباينةٌ باعتبار دلالتها على المعنى.

قال ابن القيم: ((أسماءُ الرب تعالى كلّها أسماءُ مدحٍ، ولو كانت ألفاظا مجردةً لا معاني لها، لم تدلَّ على المدح، وقد وَصَفَهَا اللهُ سبحانه بأنها حسنى كُلُّها، فقال: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾[3] فهي لم تكن حسنى لمجرد اللفظ، بل لدلالَتِها على أوصافِ الكمالِ))[4].

وقال تعالى: ﴿ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ ﴾[5]

وقال تعـالى: ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ۖ فَإِن فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢٦﴾ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[6]

وجه الدلالة: أن اللهَ علَّلَ ﷻ أحكامَه وأفعالَه بأسمائِه، وهذا فيه دلالةٌ على أنَّ لها

---

(١) سورة الأعراف آية:١٨٠

(٢) سورة طه آية: ٨

(٣) سورة الأعراف آية: ١٨٠

(٤) جلاء الأفهام (ص١٨٥)

(٥) سورة نوح آية: ١٠

(٦) سورة البقرة آية:٢٢٦ - ٢٢٧

معنى، فلو لم يكن لها معنى لما كانَ التعليلُ صحيحا.[1]

وقال تعالى: ﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴾[2]

وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا إِلَٰهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾[3]

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِن قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِ ۖ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَٰنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي ﴾[4]

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ يستدلُّ بأسمائه على توحيده ونفيِ الشريك عنه، ولو كانت أسماءً لا معنى لها لم تدلَّ على ذلك.[5]

فعُلم مما تقدم ذكرُه من النصوصِ الشرعية أنَّ أسماءَ الله جل وعلا كلَّها تدلُّ على مسمًّى واحد، فإذا قلت الله: فهو الله، وإذا قلت الرحمن: فهو الرحمن، كما دلت النصوصُ الشرعيةُ أيضا على أنَّ أسماءَ الله من حيث المعنى تختلفُ، فليسَ اسمُ الله من حيث المعنى كاسم الرحمن، وهكذا.

وعلى هذا تكونُ النصوصُ الشرعيةُ قد دَلَّتْ على أن أسماءَ الله مترادفةٌ باعتبار دلالتها على الذات، متباينةٌ باعتبار دلالتها على المعنى.

---

(١) انظر: جلاء الأفهام لابن القيم (ص١٨٦)

(٢) سورة البقرة آية:١٦٣

(٣) سورة طه آية:٩٨

(٤) سورة طه آية:٩٠

(٥) جلاء الأفهام لابن القيم (ص١٨٩)

المبحث الثالث

قاعدة - "كلُّ ما كان مُسمَّاهُ مُنقسِما إلى كمالٍ ونقصٍ لم يَدخلْ اسمُه في الأسماءِ الحسنى"

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المطلب الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ كلُّ ما كان مُسمَّاهُ مُنقسِما إلى كمالٍ ونقصٍ لم يَدخلْ اسمُه في الأسماءِ الحسنى }

هذه القاعدةُ من القواعدِ المهمَّةِ في باب الأسماء، وقد سلك فيها شيخُ الإسلام ابن تيمية مسلَك أئمة أهل السنة والجماعة في أنَّ ما كان مُسمَّاه منقسما إلى كمالٍ ونقصٍ لم يدخل اسمُه في الأسماءِ الحسنى، ويدلُّ على ذلك ما سأنقله من أقواله:

قال - رحمه الله -: ((وأما تسميتُه سبحانه بأنه مريدٌ، وأنَّه مُتكلمٌ، فإنَّ هذين الاسمين لم يَرِدا في القرآن، ولا في الأسماءِ الحسنى المعروفة، ومعناهما حقٌّ، ولكنَّ الأسماءَ الحسنى المعروفة: هي التي يُدعى اللهُ بها، وهي التي جاءَتْ في الكتاب والسنة، **وهي التي تقتضي المدحَ والثناءَ بنفسها.**

والعلم والقدرة والرحمة ونحو ذلك وهي في نفسِها صفاتُ مدحٍ، والأسماءُ الدَّالَّةُ عليها أسماءُ مدحٍ.

وأما الكلامُ والإرادةُ، فلما كان جنسُه ينقسم إلى محمودٍ كالصدق والعدل، وإلى مذمومٍ كالظلم والكذب، واللهُ تعالى لا يوصَفُ إلا بالمحمود دونَ المذمُومِ، جاءَ ما يوصَفُ به من الكلامِ والإرادةِ في أسماءٍ تخصُّ المحمود. كاسمه: الحكيم، والرحيم، والصادق، والمؤمن، والشهيد، والرؤوف، والحليم، والفتاح، ونحو ذلك مما يتضمن معنى الكلام ومعنى الإرادة.

فإنَّ الكلامَ نوعان: إنشاء وإخبار، والإخبارُ ينقسم إلى صدقٍ وكذبٍ، والله تعالى يوصَفُ بالصِّدقِ دون الكذِبِ. والإنشاءُ نوعان: إنشاءُ تكوينٍ، وإنشاءُ تشريعٍ، فإنه سبحانه له الخلقُ والأمرُ، وإنما أمرُهُ إذا أرادَ شيئا أن يقولَ له: كُنْ فيكونُ. والتكوينُ يستلزمُ الإرادَةَ عند جماهيرِ الخلائق، وكذلك يستلزم الكلامَ عند أكثرِ أهلِ الإثبات. وأما التشريعُ فيستلزم الكلامَ، وفي استلزامه الإرادة نزاعٌ، والصوابُ أنه يستلزم أحدَ نوعي الإرادة كما سنبين إن شاء الله، والإنشاءُ يتضمن الأمرَ والنهيَ والإباحةَ، والله تعالى يوصف بأنه يأمر بالخير، وينهى عن الشر، فهو سبحانه لا يأمر بالفحشاء. وكذلك الإرادة قد نزه نفسه عن بعض أنواعها: كقوله تعالى ﴿ **وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ** ﴿١٠٨﴾ ﴾[1] وقوله ﴿ **يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ** ﴾[2] **فلهذا لم يجيءْ في أسمائه الحسنى المأثورة المتكلمُ والمريدُ**))[3].

وقال- رحمه الله -: ((والله له الأسماءُ الحسْنَى ليسَ له مَثلُ السَّوْءِ قطُّ، فكذلك أيضا الأسماءُ التي فيها عمومٌ وإطلاقٌ لما يُحمَدُ ويُذَمُّ لا توجَد في أسماءِ الله الحسنى؛ لأنها لا تَدُلُّ على ما يُحمَدُ الربُّ به ويمدَحُ))[4].

ومما تقدم نقلُه يظهر جليا تقريرُ شيخ الإسلام ابن تيمية لهذه القاعدة، وهي قاعدةٌ مهمةٌ من القواعد التي قررها أئمة السلف في باب الأسماء؛ لبيان ما يَصلُح أنْ يكونَ اسما لله عز وجل وما لا يَصلُحُ أنْ يكونَ اسما.

---

(١) سورة آل عمران آية: ١٠٨

(٢) سورة البقرة آية: ١٨٥

(٣) شرح الأصبهانية (ص٥ – ٧)

(٤) بيان تلبيس الجهمية (٣/٣٠٠ – ٣٠١)

ومضمون هذه القاعدة: أنَّ الصفةَ التي يُشتقُّ منها الاسم إذا كان جنسُها مُنقَسِما إلى مدحٍ وذمٍ، لا يكون اسمُها داخلا في أسماءِ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ؛ لأنها لا تدُلُّ على ما يُحمَدُ الربُّ به ويُمدَحُ.

فإنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لم يتَسَمَّ بالمتكلم ولا بالمريد؛ وذلك أنَّ جنسَ الكلام والإرادة ينقسم إلى محمودٍ ومذمومٍ، فالمتكلمُ قد يتكَلَّمُ بصدقٍ وعدلٍ، وقد يتكلمُ بكَذِبٍ وظلمٍ. وأما المريدُ فإنَّه قد يريدُ خيرا، وقد يريد شرا.

فلما كانَ الاسمُ يَشترك فيه المحمودُ والمذمومُ لم يصحَّ إطلاقُ ما كان مُسَمَّاه منقسما إلى كمالٍ ونقصٍ اسما لله عَزَّ وَجَلَّ .

وبهذه القاعدَةِ يَتَّضِحُ خطَأُ مَن اشتقَّ للهِ عَزَّ وَجَلَّ أسماء من كُلِّ فعلٍ أخبَرَ اللهُ به عن نفسِه، كمن اشتقَّ للهِ منها اسم الماكرِ والخادعِ والمنتقم.

قال شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ((واسم " المنتقم " ليسَ مِن أسماءِ اللهِ الحسنى الثابتَةِ عن النبي ﷺ، وإنما جاء في القرآنِ مُقَيَّدا، كقوله تعالى ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ۝٢٢﴾[1]

وقوله ﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ۝٤﴾[2]))[3].

وقال ابن القيم - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ((إنَّ اللهَ تعالى لم يَصفْ نفسَه بالكيد والمكرِ والخداعِ والاستهزاءِ مطلقا، ولا ذلك داخلٌ في أسمائِه الحسنى، وَمَن ظَنَّ مِن الجُهَّال المصنِّفين في

(١) سورة السجدة آية: ٢٢

(٢) سورة آل عمران آية: ٤

(٣) مجموع الفتاوى (٨/٩٦)

شرح الأسماء الحسنى أنَّ من أسمائه تعالى الماكرَ، المخادعَ، المستهزىءَ، الكائدَ، فقد فاهَ بأمرٍ عظيمٍ تقْشعرُّ منه الجلودُ، وتكاد الأسماعُ تَصمُّ عند سماعه، وغرَّ هذا الجاهل أنه سبحانه وتعالى أطلَقَ على نفسِهِ هذه الأفعالَ، فاشتق له منها أسماء، وأسماؤه تعالى كلُّها حسنى فأدخَلَها في الأسماءِ الحسنى، وأدخلَها وقَرَنَها بالرحيم، الودود، الحكيم، الكريم، وهذا جهلٌ عظيمٌ، فإن هذه الأفعالَ ليست ممدوحةً مطلقا، بل تُمدَحُ في موضعٍ، وتُذَمُّ في موضع، فلا يجوزُ إطلاقُ أفعالها على اللهِ تعالى مطلقا، فلا يُقال إنه تعالى يمكرُ ويُخادعُ ويَستهزئ ويكيد، فكذلك بطريق الأولى لا يُشتَقُّ له منها أسماء يُسمَّى بها، بل إذا كان لم يأتِ في أسمائه الحسنى المريدُ والمتكلمُ ولا الفاعل ولا الصانع؛ لأنَّ مُسَمَّياتها تنقسِمُ إلى ممدوحٍ ومذمومٍ، وإنما يوصف بالأنواع المحمودة منها، كالحليم والحكيم والعزيز والفعال لما يريد، فكيف يكونُ منها الماكر والمخادع والمستهزىء؟.

ثم يلزم هذا الغالطَ أنْ يجعَلَ من أسمائه الحسنى الداعي، والآتي، والجائي، والذاهب، والقادم، والرائد، والناسي، والقاسم، والساخط، والغضبان، واللاعن، إلى أضعاف أضعافِ ذلكَ من الأسماءِ التي أطلق تعالى على نفسِهِ أفعالها في القرآن، وهذا لا يقولُه مسلمٌ ولا عاقِلٌ.

والمقصودُ أنَّ اللهَ سبحانه لم يصِف نفسَه بالكيد والمكر والخداع إلا على وَجهِ الجزاءِ لمن فَعَلَ ذلك بغير حقٍّ، وقد عُلم أنَّ المجازاة على ذلك حسنةٌ من المخلُوقِ، فكيفَ مِنَ الخالق سبحانه وتعالى؟))[1].

(١) مختصر الصواعق للموصلي (٢/٧٤٥ ٧٤٦)

المطلب الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ كلُّ ما كان مُسمَّاهُ مُنقسِما إلى كمالٍ ونقصٍ لم يَدخلْ اسمُه في الأسماءِ الحسنى }

بعد توضيحِ هذه القاعدة، وبيانِ تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لها، أذكرُ في هذا المطلب أقوالَ أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة، فإليك هذه الأقوال:

[مالك بن دينار (١٣٠هـ)]

قال الإمام مالك بن دينار[١] -رحمه الله- : ((تباركْتَ يا ربَّ العالمين، يُسبِّحك الليل والنهار، ويُسبحك الثلجُ، ويُسبحك الرعدُ، ويُسبحك المطرُ، ويُسبحك الندى، وتُسبح لك السماءُ، وتُسبح لك الأرضُ، وتُسبحكَ النجومُ، وتُسبحك جنودُك كلُّهم، تباركتْ أسماؤُك المبارَكَةُ المقدَّسَة التي لك بهن نُسبِّح ونُقدسُ ونُهلِّلُ، لا إله إلا أنت))[٢].

فقد بيَّن الإمام مالك -رحمه الله- أن أسماءَ الله مباركةٌ مقدَّسةٌ ، وهذا يعني أنه يقررُ أنَّ أسماءَ الله ليس فيها نقصٌ ولا عيبٌ بوجهٍ مِنَ الوجوهِ، فهي كلُّها حُسنى؛ لأنَّ هذا

---

(١) هو: مالك بن دينار، علم العلماء الأبرار، معدود في ثقات التابعين، ومن أعيان كتبة المصاحف، ولد في أيام ابن عباس توفي: ١٣٠هـ انظر سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٦٢/٥ - ٣٦٩)

(٢) أخرجه أبو الشيخ في كتاب العظمة (١٧٥٢/٥) عن جعفر بن أحمد عن إبراهيم بن الجنيد عن عيسى بن عبد العزيز العمي عن أبيه عن مالك به. وعبد العزيز قال فيه الذهبي في السير (٣٦٩/٨) : ((المحدث الحافظ الثبت)) وأما ابنه فلم أقف على من ذكر فيه جرحا أو تعديلا.

هو مقتضى وصفه لأسماء الله بأنها مقدسة.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي - رحمه الله -: ((فهو الله، الرحمنُ الرحيمُ، قريبٌ مجيبٌ، مُتَكلمٌ قائلٌ، وشاءٍ مريد، فعالٌ لما يريدُ، الأوَّلُ قبلَ كلِّ شيءٍ، والآخرُ بعدَ كلِّ شيءٍ، له الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ، وله الخلقُ والأمرُ، تبارك اللهُ ربُّ العالمين، وله الأسماءُ الحسنى، يسبحُ له ما في السموات والأرض وهو العزيزُ الحكيمُ))[1].

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

وقال الإمام الطبري- رحمه الله -: ((قوله ﴿ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[2] يقول تعالى ذكره: لله الأسماءُ الحسنى، وهي هذه الأسماءُ التي سمَّى الله بها نفسَه))[3].

فقد بيَّن الإمامان الدارمي والطبري أنَّ الله سمَّى نفسَه بالأسماء الحسنى، ولم يُسمِّ نفسَه بما مُسمَّاه ينقسمُ إلى كمالٍ ونقصٍ، فأسماءُ الله ليس فيها نقصٌ بوجهٍ مِنَ الوجوه، فإذا كانت الصفةُ جنسها منقسم إلى مدحٍ وذمٍّ، وتَسمَّى الله باسمها المطلق، لم تكن أسماءُ الله حسنى.

ومن خلال ما تقدم من نقل أقوالِ أئمة السلف يظهر تقريرُهم لهذه القاعدةِ من قواعد باب الأسماء.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمة السلف في تقرير أنَّ ما كان مُسمَّاه منقسما إلى كمالٍ ونقصٍ لم يدخل اسْمُهُ في الأسماء الحسنى.

---

(١) الرد على الجهمية (ص١٨)

(٢) سورة الحشر آية: ٢٤

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١٤/٧٠)

فبيَّن أنَّ اللهَ لا يَتسمَّى بأنه مريدٌ، وأنه متكلمٌ ؛ لأنَّ الأسماءَ الحسنى هي التي تقتضي المدحَ والثناءَ بنفسها،كالعلم، والقدرة، والرحمة، ونحو ذلك، فهي في نفسها صفاتُ مدحٍ، والأسماءُ الدالةُ عليها أسماءُ مدحٍ.

وأما الكلامُ والإرادة، فلما كان جنسُه ينقسم إلى محمودٍ كالصدق والعدل، وإلى مذمومٍ كالظلم والكذب، لم يدخل اسمُهُ في الأسماء الحسنى.

وبعد هذا البيان يظهرُ أنَّ ما خلُصَت إليه أقوالُ أئمة السلف هو ما أفاده كلامُ شيخ الإسلام ابن تيمية، فيكون بحمد الله مُوَافقا لهم، مقتديا بهم.

المطلب الثالث

الأدلة على قاعدة

{ كلُّ ما كان مُسمَّاهُ مُنقسِما إلى كمالٍ ونقصٍ لم يَدخلْ اسمُه في الأسماءِ الحسنى }

إن هذه القاعدةَ العظيمةَ من قواعد باب الأسماء، قد دلَّت عليها الأدلةُ الشرعيةُ، التي هي مصدرُ أئمة السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة، ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾(١)

وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا ٱلرَّحْمَـٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١١٠﴾﴾(٢)

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴿٨﴾﴾(٣)

وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَـٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾(٤)

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ وصَف أسماءَه بأنها حسنى، فإذا كانت الصفةُ جنسها

---

(١) سورة الأعراف: ١٨٠

(٢) سورة الإسراء: ١١٠

(٣) سورة طه: ٨

(٤) سورة الحشر: ٢٤

مُنقَسِمٍ إلى مَدحٍ وذمٍّ، وتسمَّى الله باسمها المطلَقِ، لم تكن أسماءُ اللهِ حُسنى.

قال الشيخ السعدي -رحمه الله- في تفسيره: ((هذا بيانٌ لعظيم جلاله وسعَةِ أوصافِه، بأنَّ له الأسماءَ الحسنى، أي: له كل اسمٍ حسنٍ، وضابطه: أنه كلُّ اسم دالّ على صفة كمال عظيمة، وبذلك كانت حسنى، فإنها لو دَلَّت على غيرِ صفة، بل كانت علَما محْضا لم تكن حسنى، وكذلك لو دلَّت على صفةٍ ليستْ بصفَةِ كمالٍ، بل إما صفة نقصٍ، أو صِفَة منقسِمَة إلى المدحِ والقدح، لم تكن حسنى))[1].

وبعد عرض هذه النصوص تتضحُ دلالةُ الآياتِ القرآنيةِ على أنَّ ما كان مُسماه منقسما إلى كمالٍ ونقصٍ لم يدخل اسمُه في الأسماء الحسنى.

(١) (ص٣٥١)

المبحث الرابع

قاعدة - " لا يُدعَى اللهُ بالأسماءِ التي ليس فيها ما يدلُّ على المدحِ "

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المطلب الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ لا يُدعَى اللهُ بالأسماءِ التي ليس فيها ما يدلُّ على المدحِ }

مِنَ القواعدِ التي قرَّرها شيخُ الإسلام ابن تيمية أنَّ اللهَ يُدعى بأسمائِه الحسنى، ولا يُدعى بما يُخبَرُ به عن اللهِ من الأسماء، وهذا مما اتفق عليه سلفُ الأمة وأئمتُها، ويتجلَّى ذلك من خلال عرض أقواله:

قال- رحمه الله -: ((وأما تسميتُه سبحانه بأنه مريدٌ، وأنه متكلمٌ فإن هذين الاسمين لم يَردا في القرآن، ولا في الأسماءِ الحسنى المعروفة، ومعناهما حقٌّ، ولكنَّ الأسماءَ الحسنى المعروفَةَ هي: التي يُدعى اللهُ بها، وهي التي جاءَتْ في الكتابِ والسنةِ، وهي التي تقتضي المدحَ والثناءَ بنفسها))[1].

وقال- رحمه الله -: ((فهو سبحانه إنما يُدْعَى بالأسماءِ الحسنى كما قال : ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾[2]، وأما إذا احتيجَ إلى الإخبَارِ عنه مثل أن يقال: ليس هو بقديمٍ ولا موجودٍ، ولا ذاتٍ قائمَةٍ بنفسها ونحو ذلك، فقيل في تحقيق الإثباتِ بل هو سبحانه قديمٌ موجودٌ وهو ذاتٌ قائمةٌ بنفسها، وقيل: ليس بشيءٍ، فقيل: بل هو شيءٌ، فهذا سائغٌ، وإن كان لا يُدعى بمثلِ هذه الأسماءِ التي ليس فيها ما يَدُلُّ على المدحِ،

---

(١) شرح الأصبهانية (ص٥ - ٦)

(٢) سورة الأعراف آية: ١٨٠

كقول القائل: يا شيء؛ إذ كان هذا لفظا يَعُمُّ كلّ موجُودٍ، وكذلك لفظ " ذات وموجود " ونحو ذلك))[1].

وقال- رحمه الله -: ((واللهُ تعالى قد أَمَرَ بتسبيحِ اسمِهِ، وأَمَرَ بالتسبيحِ باسمِهِ، كما أَمَرَ بدُعَائهِ بأسمائه الحسنى، فيُدعَى بأسمائِه الحسنى))[2].

وقال- رحمه الله -: ((ويُفرَّق بينَ دعائِه والإخبار عنه، فلا يُدْعَى إلا بالأسماءِ الحسنى، وأما الإخبارُ عنه: فلا يكونُ باسمٍ سيِّئٍ، لكن قد يكونُ باسمٍ حَسَنٍ، أو باسمٍ ليس بسيئٍ، وإن لم يُحكَم بحسنه))[3].

وقال- رحمه الله -: ((وأسماءُ الله ليس فيها ما يَدُلُّ على نقصٍ ولا حدوثٍ، بل فيها الأحسنُ الذي يدلُّ على الكمَالِ، وهي التي يُدعَى بها))[4].

وبعد هذا العرض يتبين تقريرُ شيخ الإسلام ابن تيمية لهذه القاعدة، وهي قاعدةٌ عظيمةٌ من القواعد المتعلقةِ بأسماء الله جل جلاله.

فاللهُ سبحانه لا يُدعى إلا بأسمائه الحسنى، وأما الأسماءُ التي ليس فيها ما يدلُّ على المدح، كلفظ شيء، وموجود، وذات فإنه لا يَجوز دعاءُ الله بها، فيُفرَّق بين باب الدعاء وبين باب الإخبار، فلا يُدعى إلا بالأسماء الحسنى، وأما الإخبارُ عنه: فيُخبَر عن الله بالاسمِ الحسنِ أو بما ليس بسيئ وإن لم نحكم بحسنه.

---

(١) مجموع الفتاوى (٩/٣٠١)

(٢) مجموع الفتاوى (٦/٢١٠)

(٣) مجموع الفتاوى (٦/١٤٢)

(٤) مجموع الفتاوى (٦/١٤٣)

فاتضح بما سبق: أنه يُفرَّق بين اللفظ الذي يُدعى الله به، وبين اللفظ الذي يُخبر به عنه، فإنه لا يُدعى الله إلا بالأسماء الحسنى، وأما الإخبارُ عنه فشرطه: ألا يكون باسم سيئ.

وإذا كنا في العبارة عن النبيِّ ﷺ علينا أن نُفرقَ بين مخاطبته والإخبارِ عنه، فإذا خاطبْناه كان علينا أن نَتأدَّب بآداب الله حيث قال ﴿ لَّا تَجْعَلُوٓاْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ﴾[1]، فأمرَهم اللهُ أن يقولوا: يا رسول الله، بخلاف الإخبار عنه فيقال: محمد.

فالفرقُ بين مقامِ المخاطبةِ ومقامِ الإخبار فرقٌ ثابتٌ بالشرع والعقل، وبه يظهرُ الفرق بين ما يُدعى الله به من الأسماء الحسنى، وبين ما يُخبر به عنه مما هو حقٌّ ثابتٌ.[2]

(١) سورة النور آية: ٦٣

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/٢٩٧ - ٢٩٨) ومجموع الفتاوى (٦/١٤٢ - ١٤٣)

المطلب الثاني

أقوال السلف في تقرير قاعدة

{ لا يُدعَى اللهُ بالأسماءِ التي ليس فيها ما يدلُّ على المدحِ }

بعد أن وقفْنا على تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لهذه القاعدة، أستعرضُ هنا ما وقفتُ عليه من أقوالِ أئمة السلف في تقرير أنَّ اللهَ لا يُدعى إلا بالأسماءِ الحسنى:

[أبو بكر الإسماعيلي (٣٧١هـ)]

قال الإمام أبو بكر الإسماعيلي[1]- رحمه الله -: ((اعلمُوا ــ رحمكم الله ــ أنَّ مذاهبَ أهلِ الحديث أهلِ السنة والجماعة الإقرارُ باللهِ، وملائكته، وكتبِهِ، ورسلِهِ، وقبُول ما نَطَقَ به كتابُ اللهِ، وما صَحَّتْ به الروايةُ عن رسولِ اللهِ ﷺ، لا مَعدل عما وَرَدَا به، ويعتقدونَ أنَّ اللهَ تعالى مَدعُوٌّ بأسمائِهِ الحسنى، موصوفٌ بصفاته التي وَصَفَ بها نفسَهُ، ووصفَهُ بها نبيُّه ﷺ))[2].

فقد قرر الإمامُ الإسماعيليُّ رحمه الله أنَّ أهلَ الحديث أهلَ السنة والجماعة يعتقدونَ أنَّ اللهَ يُدعَى بأسمائِهِ الحسنى، فلا يُدعَى بغيرِها، وهذا إشارةٌ منه لإجماعِهِم.

فعُلم بذلك أنَّ أئمةَ السلف يُقرِّرُون هذه القاعدَةَ من قواعدِ باب الأسماء.

---

(١) هو: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الجرجاني الإسماعيلي الشافعي أبو بكر. قال الحاكم: ((كان الإسماعيلي واحد عصره، وشيخ المحدثين والفقهاء، وأجلهم في الرئاسة والمروءة والسخاء، ولا خلاف بين العلماء من الفريقين وعقلائهم في أبي بكر)) ولد ٢٧٧هـ توفي: ٣٧١هـ انظر سير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/٢٩٢ - ٢٩٦)

(٢) اعتقاد أهل السنة (ص٣٥)

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمة السلف في تقريرها، فَذَكَرَ أنَّ اللهَ إنما يُدعى بالأسماءِ الحسنى.

كما فرَّق بين دعاء الله والإخبار عنه، فقرر أنه لا يُدعى إلا بالأسماء الحسنى، وأما الإخبار عنه: فلا يكونُ باسم سيئٍ، لكن قد يكونُ باسمٍ حسنٍ، أو باسم ليس بسيئٍ وإن لم يُحكم بحسنه.

وبهذا يكون شيخ الإسلام ابن تيمية مُوافقا للسلف فيما قرَّرُوه، فلم يخرجْ في هديِهِ عن هديهم، و لم يسلك طريقًا غير طريقِهِم.

المطلب الثالث

الأدلة على قاعدة

{ لا يُدعَى اللهُ بالأسماءِ التي ليس فيها ما يدلُّ على المدحِ }

إنَّ هذه القاعدةَ الذي قررها أئمةُ السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية قد دلَّت عليه الأدلةُ مِنَ الكتاب والسنَّةِ، ومن هذه الأدلةِ ما يلي:

قال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾ ﴾[1]

وقال تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١١٠﴾ ﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ الله جلّ جلاله وصَف أسماءَه بأنها حسنى، وأمر أنْ نَدعُوَهُ بتلك الأسماءِ التي وَصفَها بأنها حُسنى، فَدلَّ على أنَّه لا يجوزُ دعاءُ الله إلا بالأسماءِ الحسنى.

قال الشيخ السعدي -رحمه الله- في تفسيره: ((وَمِن تمامِ كونِها حسنى أنه لا يُدعَى اللهُ إلا بها، ولذلك قال: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ ﴾ وهذا شاملٌ لدعاء العبادة، ودعاء المسألة، فيُدعَى في كلِّ مطلوبٍ بما يناسِبُ ذلك المطلوبَ، فيقول

---

(١) سورة الأعراف: ١٨٠

(٢) سورة الإسراء: ١١٠

الداعي مثلا: اللهم اغفر لي وارحمني، إنك أنت الغفور الرحيم))[1].

وبعد هذا العرضِ لهذه النصوصِ الشرعيةِ يظهر أنها قد دلَّتْ على أنَّ اللهَ لا يُدعى بالأسماء التي ليس فيها ما يدلُّ على المدح، وإنما يُدعى بأسمائهِ الحسنى.

(١) (ص٣٥٢)

المبحث الخامس

قاعدة - " أسماءُ اللهِ لا تتضمَّنُ الشرَّ بوجهٍ من الوجوه "

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المطلب الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ أسماءُ اللهِ لا تتضمَّنُ الشرَّ بوجهٍ من الوجوه }

إنَّ الإمامَ ابنَ تيمية قد قرَّر أنَّ أسماءَ الله لا تتضمنُ شرا بوجهٍ من الوجوه، ووضَّح ذلك توضيحا ظاهرا، ويتجلَّى ذلك من خلال عرض أقواله:

قال- رحمه الله -: ((واللهُ له الأسماءُ الحسنى ليس له مثلُ السوءِ قطُّ، فكذلك أيضا الأسماءُ التي فيها عمومٌ وإطلاقٌ لما يُحمَدُ ويُذم لا توجَد في أسماءِ الله الحسنى؛ لأنَّها لا تدلُّ على ما يُحمد الربُّ به ويمدح))[(١)].

وقال- رحمه الله - : ((ولما كان لله الأسماءُ الحسنى كانت أسماؤُهُ متضَمِّنَةً لحكمته ورحمته وعدله، و لم يكن له سبحانه اسمٌ يُذكَر وحدَه يتضمَّنُ الشرَّ))[(٢)]

وقال- رحمه الله -: ((ليس من أسماءِ الله الحسنى اسمٌ يتضمن الشرَّ، وإنما يُذكر الشرُّ في مفعولاته))[(٣)].

وقال- رحمه الله -: ((والكلامُ على أنَّ أسماءَ الله الحسنى لابُدَّ أنْ تتضَمَّن إضافَةَ الخير، والشرُّ داخلٌ في مفعولاته))[(٤)].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٣/٣٠٠ - ٣٠١)

(٢) شرح الأصبهانية (ص٣٧٤)

(٣) مجموع الفتاوى (٨/٩٦)

(٤) مجموع الفتاوى (٨/٤٤٧)

وقال- رحمه الله -: ((ولهذا كان لله الأسماءُ الحسنى، فسَمَّى نفسَهُ بالأسماءِ الحسنى المقتضيةِ للخير، وإنما يُذكَرُ الشرُّ في المفعولات))[1].

فعُلم مما تقدَّم من نقل أقوالِ شيخِ الإسلام ابن تيمية تقريرُه لهذه القاعدة، وهذه القاعدةُ من القواعدِ التي قرَّرها أهل السنة والجماعة في باب الأسماء، فإنَّ الشرَّ لا يدخُلُ في شيءٍ من أسماءِ الله ولا صفاتهِ ولا في أفعاله كما لا يلحَقُ ذاتَهُ تبارك وتعالى، فإنَّ ذاتَه لها الكمالُ المطلقُ الذي لا نقصَ فيه بوجهٍ من الوجوه وكذلك أسماؤه وأوصافُهُ لها الكمالُ المطلقُ من كُلِّ وجْهٍ.

فأسماءُ الله لا عيبَ فيها ولا نقصَ بوجهٍ ما، وكذلك أفعالُه كلُّها خيراتٌ محضَةٌ لا شرَّ فيها أصلاً.

ولو فعلَ الشرَّ سبحانه لاشتُقَّ له منه اسمٌ، ولم تكن أسماؤه كلُّها حسنى، ولعادَ إليه منه حكمٌ تعالى وتقدَّس عن ذلك.

وما يفعَلُهُ مِن العَدلِ بعباده وعقوبَة من يستحقُّ العقوبَةَ منهم هو خيرٌ محضٌ؛ إذ هو محضُ عدلِه وحكمَته، وإنما يَكُونُ شرا بالنسبَةِ إلى العبادِ، فالشرُّ وَقَعَ في تَعلُّقه بهم، وقيامِه بهم لا في فِعلِه القَائمِ به تعالى.

والشرُّ في مفعولاته المنفصلةِ عنه لا يُنكَرُ؛ لأنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ خالقُ الخيرِ والشرِّ.[2]

---

(١) منهاج السنة النبوية (١٤٣/٣)

(٢) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (٧١٨/٢ - ٧١٩)

المطلب الثاني

أقوال السلف في تقرير قاعدة

{ أسماءُ اللهِ لا تتضمَّنُ الشرَّ بوجهٍ من الوجوه }

بعد أن وقفْنا على تقريرِ شيخ الإسلام ابن تيمية لهذه القاعدة، أستعرضُ هنا ما وقفتُ عليه من أقوال أئمة السلف في تقرير أنَّ أسماءَ الله لا تتضمن الشرَّ بوجهٍ من الوجوه، وهي كما يلي:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله ﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ ﴾[1]: ((تنْـزيه الله نفسَه عن السوء))[2]

فقد بيَّن الصحابيُّ الجليل رضي الله عنهما أن الله نـزَّه نفسَه عن كل سوءٍ وشرٍّ، وهذا شاملٌ لأسماء الله وصفاته وأفعاله.

[ميمون بن مهران (١١٧هـ)]

وعن ميمون بنِ مهران[3] -رحمه الله- أنه سئل عن ﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ ﴾ فقال : ((اسمٌ يُعظِّمُ اللهُ به، ويُحاشى عن السُّوءِ))[4].

فقد بيَّن الإمامُ ميمون -رحمه الله- أن أسماءَ الله يُعَظِّمُ اللهُ بها، وهي مُنـزَّهةٌ عن

---

(١) سورة القصص آية : ٦٨

(٢) ذكره السيوطي في الدر المنثور(١/٢٦٩)

(٣) هو: ميمون بن مهران، أبو أيوب الجزري الرقي، الإمام الحجة، عالم الجزيرة ومفتيها، ولد:٤٠هـ توفي ١١٧هـ انظر سير أعلام النبلاء للذهبي (٥/٧١ - ٧٨)

(٤) ذكره السيوطي في الدر المنثور (١/٢٦٩)

السُّوءِ والشَّرِّ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي رحمه الله: ((فهو اللهُ، الرحمنُ الرحيمُ، قريبٌ مجيبٌ، مُتَكلمٌ قائلٌ، وشاء مريد، فعالٌ لما يريد، الأوَّلُ قبلَ كلِّ شيء، والآخر بعدَ كل شيءٍ، له الأمرُ مِن قبلٍ ومن بعدُ، وله الخلقُ والأمرُ، تبارك الله رب العالمين، وله الأسماءُ الحسنى، يُسَبِّحُ له ما في السموات والأرض وهو العزيزُ الحكيمُ))(١).

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

وقال الإمام الطبري -رحمه الله- عند تفسير قوله تعالى ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾(٢) : ((بأيّ أسمائه جل جلاله تدعونَ ربَّكُم، فإنما تدعُونَ واحدا، وله الأسماءُ الحُسنَى))(٣).

فقد بيَّن الإمامان الدارمي والطبري أنَّ أسماءَ الله كلَّها حسنى، وإذا كانت حُسنى فإنها لا تَتَضَمَّنُ الشرَّ بوجهٍ من الوجُوهِ

فبان بحمد الله بهذه النقول عن هؤلاء الأئمة الأعلامِ أنهم مُتفقون على أنَّ أسماءَ الله لا تتضَمَّنُ شرًّا بوجهٍ من الوجُوهِ.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فبيَّن أنَّ الله له الأسماءُ الحسنى، وليس في أسماءِ الله الحسنى اسمٌ يَتَضَمَّنُ الشرَّ، فإنَّ اللهَ ليس له مَثَلُ السّوء قط.

(١) الرد على الجهمية (ص١٨)

(٢) سورة الإسراء آية: ١١٠

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٩/٢٢٣)

كما بيَّن أنَّ الشرَّ إنما يَدخُلُ في مفعولاته ﷻ.

وفي ضوء ما سَبَقَ يظهَرُ جَلِيًّا أنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية قد وافقَ أئمةَ السلف في تقرير أنَّ أسماءَ اللهِ لا تتضمَّنُ الشَّرَّ بوجهٍ مِنَ الوُجُوهِ.

المطلب الثالث

الأدلة على قاعدة

{ أسماءُ اللهِ لا تتضمن الشرَّ بوجهٍ من الوجوه }

إنَّ هذه القاعدةَ التي قررها أئمة السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية قد دلت عليها الأدلةُ من الكتاب والسنة، ومن هذه الأدلةِ التي دلت على هذه القاعدة ما يلي:

قال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾ ﴾[1]

وقال تعالى: ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١١٠﴾ ﴾[2]

وقال تعالى: ﴿ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴿٨﴾ ﴾[3]

وقال تعالى: ﴿ هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾ ﴾[4]

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ وصَف أسماءَه بأنها حسنى، وإذا كانت حسنى فإنها لا تتضمَّنُ الشرَّ بوجهٍ من الوجوه؛ إذ إنَّ أسماءَ الله ليس فيها اسمُ ذمٍّ ولا عيبٍ.

وعن عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال:

---

(١) سورة الأعراف: ١٨٠

(٢) سورة الإسراء: ١١٠

(٣) سورة طه: ٨

(٤) سورة الحشر: ٢٤

((وجهْتُ وجهيَ للذي فطر السموات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين، إنَّ صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريكَ له، وبذلك أمرتُ، وأنا من المسلمين، اللهم أنت الملكُ لا إله إلا أنت، أنت ربي وأنا عبدُك، ظلمتُ نفسي واعترفتُ بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا، إنه لا يغفرُ الذُّنوبَ إلا أنت، واهدني لأحسَنِ الأخلاق لا يهدِي لأحسَنِها إلا أنت، واصرِفْ عني سيئَها لا يصرِفُ عني سيئها إلا أنت، لَبَّيْك وسعديك، والخيرُ كلُّه في يديك، **والشرُّ ليسَ إليكَ**، أنا بك وإليك تبارَكتَ وتعاليتَ، أستغفِرُكَ وأتوبُ إليك))[1].

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ أخبر أن الشرَّ ليسَ إلى الله ﷻ، وهذا يَقتَضِي امتناعَ إضافة الشرِّ إلى الله مطلقا، سواء كان ذلك في أسمائِه، أو صفاتِه، أو أفعاله، فإنَّ ذاتَ الله مُنَـــزَّهَةٌ عن كلِّ شرٍّ، وكذلك أسماؤُهُ وصفاته.

قال ابن القيم- رحمه الله -: ((والشرُّ ليس إليك، فهذا النفيُ يقتضي امتناعَ إضافة الشر إليه تعالى بوجه، فلا يُضاف إلى ذاته ولا صفاته ولا أسمائه ولا أفعاله، فإنَّ ذاته منـــزهةٌ عن كل شرٍّ، وصفاته كذلك؛ إذ كلُّها صفَاتُ كمالٍ ونعوتُ جلالٍ لا نقصَ فيها بوجهٍ من الوجُوهِ، وأسماؤُهُ كلها حُسنى، ليس فيها اسمُ ذمٍّ ولا عيبٍ، وأفعاله كلها حكمةٌ ورحمة مصلحة وإحسان وعدل لا تخرج عن ذلك البتة، وهو المحمودُ على ذلك كلِّه، فيستحيلُ إضافةُ الشرِّ إليه))[2].

فبهذه النصوصِ ثَبَتَتْ هذه القاعدة، وانطلاقا من هذه النُّصوصِ قرَّرها أئمةُ السلف وتابَعَهُم على ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، فللهِ الحمدُ من قبلُ ومن بعدُ.

(١) أخرجه مسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة النبي ﷺ ودعائه بالليل (ص٣١٤ -٣١٥) ح١٨١٢

(٢) طريق الهجرتين (ص١٢٣)

المبحث السادس

قاعدة - " وُجوبُ إجراءِ الأسماءِ المزدوجةِ مجرى الاسمِ الواحدِ "

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المطلب الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ وُجوبُ إجراءِ الأسماءِ المزدوجةِ مجرى الاسمِ الواحدِ }

هذه القاعدةُ من القواعدِ المهمةِ في باب الأسماء، وقد سلك فيها شيخُ الإسلام ابن تيمية مسلَك غيره من أئمة أهل السنة والجماعة في أنَّ الأسماءَ المزدوجةَ تُجرى مجرى الاسمِ الواحد، ويدلُّ على ذلك ما سأنقله من أقواله:

قال- رحمه الله -: ((ومن هذا الباب أسماءُ الله المقترنةُ، كالمعطي المانعِ، والضارِّ النافِعِ، المعزِّ المذلِّ، الخافضِ الرَّافع، فلا يُفردُ الاسمُ المانعُ عن قرينِهِ، ولا الضارُّ عن قرينِهِ؛ لأنَّ اقترانَهُما يدلُّ على العُمُومِ))[(١)].

وقال- رحمه الله - : ((ولم يجئْ في أسمائه ذِكْرُ الضارِّ والمانعِ والمذلِّ إلا مقرونا، فيقال: الضارُّ النافِعُ، المعطي المانعُ، المعِزُّ المذلُّ، فإنَّ الجمعَ بينهما يُبيِّن عمومَ القدرَةِ والخلقِ))[(٢)]

فهذه قاعدةٌ جليلةٌ من القواعدِ التي قرَّرها شيخُ الإسلام ابن تيمية في باب الأسماء.

والأسماءُ المزدوجةُ هي: الأسماءُ التي لا تُطلق على اللهِ بمفرَدِها، وإنما مقرونة بمقابلها.

ومن أمثلتها: المعطي المانعُ، الضَّارُّ النافِعُ، المعزُّ المذلُّ، القابضُ الباسِطُ، المضلُّ الهادي.

ومضمون هذه القاعدة: أنَّ الأسماءَ المزدوجةَ تُجرى مجرى الاسمِ الواحِدِ، ويمتنع فصلُ بعضِ حروفِها عن بعضٍ، فهي وإن تعدَّدتْ جارية مجرى الاسمِ الواحد؛ لأنَّ

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/٩٤ - ٩٥)

(٢) شرح الأصبهانية (ص٣٧٥)

كمالَها في اقترانِ كلٍّ اسمٍ بالآخر، ولذلك لم تجيءْ مفردةً، ولم تُطلَقْ على الله إلا مقترنةً.

فلو قلتَ: يا مُذل، يا ضار، يا مانع، وأخبرتَ بذلك لم تكن مُثنيا على الله، ولا حامدا له حتى تَذكرَ مقابلَها .[1]

قال الخطابي- رحمه الله -: ((القابض الباسط: قد يحسُنُ في مثلِ هذين الاسمين أن يُقرَنَ أحدُهما في الذكر بالآخر، وأن يوصَلَ به؛ ليكون ذلك أنبأَ عن القُدرَةِ، وأدلَّ على الحكمَةِ، كقوله تعالى ﴿ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴿٢٤٥﴾ ﴾[2] وإذا ذكرتَ القابضَ مُفردا عن الباسطِ كنتَ قد قصرتَ بالصفة على المنعِ والحرمان، وإذا أوصلتَ أحدهما بالآخر فقد جمعتَ بين الصفتين مُنبِئا عن وجه الحكمة فيهما))[3].

وقال ابن الوزير- رحمه الله -: ((اسمُ الضار لا يجوز إفرادُه على النافع، فحين لم يَجز إفرادُه لم يكن مُفردا من أسماء الله تعالى، وإذا وجب ضمُّه إلى النافع كانا معا كالاسم الواحد المركَّب من كلمتين، مثل عبد الله، وبعلبك، فلو نطقت بالضَّارِّ وَحدَهُ لم يَكُن اسما لذلك المسمَّى به، ومتى كان الاسمُ هو الضارّ النافع معا كان في معنى مالك الضُرِّ والنفعِ، وذلك في معنى مالك الأمر كله، ومالك الملك، وهذا المعنى من الأسماء الحسنى، وهو في معنى قوله تعالى ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ ﴾[4] الآية، وهو في معنى القدير على كل شيء))[5].

---

(١) انظر: بدائع الفوائد (١/٢٩٤ - ٢٩٥)

(٢) سورة البقرة آية: ٢٤٥

(٣) شأن الدعاء (ص٥٧ ٥٨)

(٤) سورة آل عمران آية: ٢٦

(٥) إيثار الحق على الخلق (ص١٧٤)

المطلب الثاني

أقوال السلف في تقرير قاعدة

{ وُجوبُ إجراءِ الأسماءِ المزدوجةِ مجرى الاسمِ الواحدِ }

تقدَّم معنا أنَّ شيخَ الإسلام ابن تيمية يُقرِّر أنَّ الأسماءَ المزدوجةَ تُجرى مجرى الاسم الواحد، وعلى ذلك آثارٌ عن أئمة السلف، وفيما يلي عرضٌ لما وقفتُ عليه من أقوالهم:

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

قال الإمام الدارمي- رحمه الله -: ((فاللهُ الحيُّ القيومُ، القابِضُ الباسطُ، يتحرَّكُ إذا شاء، ويفعَلُ ما يشاء))[(١)].

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة- رحمه الله -: ((فاللهُ الضارُّ النافعُ، المُضلُّ الهادي، يفعَلُ ما يشاء ويحكم ما يريدُ، لا مُعقِّبَ لحكمِهِ، ولا رادَّ لقضائه، ولا مُنَازِعَ له في أمره، ولا شريكَ له في مُلكه، ولا غالب له في سلطانه))[(٢)].

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال الإمام أبو القاسم التيمي- رحمه الله -: ((ومن أسماءِ الله: القابضُ الباسِطُ: قال الله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ ﴾[(١)] ومعناه: يُوسِّع الرزقَ، ويقترُهُ، ويبسطهُ

---

(١) نقض عثمان على المريسي (ص ١٦٤)

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/٤٥)

بجودِهِ، ويقبضُهُ بعدلِه على النظَرِ لعبدِهِ، قال الله تعالى: ﴿ وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[2].

ومن أسمائه: الخافضُ الرافعُ: قيل الخافض هو: الذي يخفض الجبارين، ويُذل الفراعنة، والرافِعُ هو الذي يَرفَعُ أولياءَه وينصرُهُم على أعدائهم، يخفضُ مَن يشاءُ من عبادِهِ فَيَضَع قدره، ويُخملُ ذكرَهُ، ويرفَعُ من يشاءُ فيُعلِي مَكَانَهُ ويرفَعُ شأنَهُ، لا يَعلُو إلا مَن رَفَعَهُ، ولا يَتَّضِعِ إلا مَن وَضَعه، وقيل: يخفضُ القسطَ ويرفعُهُ))[3].

ومن هذه النقولِ يتبين أنَّ أئمةَ السلف قد أَجْرَوْا الأسماءَ المزدوجةَ مجرى الاسمِ الواحِدِ، ولم يَفصِلُوا بينها، فقد ذكر الإمامان الدارمي والتيمي القابضَ الباسطَ، ولم يفصلا بينها، كما ذكر الإمامُ ابن بطة الضارَّ النافعَ، المضلَّ الهادي ولم يفصلْ بينها.

وقد وافق شيخ الإسلام ابن تيمية أئمَّة السلف في تقرير هذه القاعدة، فَذَكَرَ أنَّ أسماءَ الله المقترنةَ كالمعطي المانعِ، والضارِّ النافِعِ، المعزِّ المذلِّ، الخافضِ الرافعِ، لا تُفْرَدْ، وإنما تُذكر مع مُقَابلِها، فلا يُفرَدُ الاسمُ المانِع عن قرينِهِ، ولا الضار عن قرينِهِ؛ لأنَّ اقترانهما يدلُّ على العُمُومِ.

وبعد هذا البيان يتبيَّنُ أنَّ ما خلُصت إليه أقوالُ أئمةِ السلف هو ما أفادَهُ كلامُ شيخ الإسلام ابن تيمية، فيكونُ بحمدِ الله مُوَافقا لهم، مُوَضِّحا لمذهبِهِم.

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٤٥

(٢) سورة الشورى آية: ٢٧

(٣) الحجة في بيان المحجة (١٥٢/١)

المطلب الثالث
الأدلة على قاعدة
{ وُجوبُ إجراءِ الأسماءِ المزدوجةِ مَجْرى الاسمِ الواحدِ }

إنَّ هذه القاعدةَ العظيمةَ من قواعدِ باب الأسماء قد دلتْ عليها الأدلةُ الشرعيةُ، التي هي مصدر أئمة السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة، ومن هذه الأدلة ما يلي:

قال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾ ﴾[1]

وقال تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١١٠﴾ ﴾[2]

وقال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴿٨﴾ ﴾[3]

وقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾ ﴾[4]

وجه الدلالة: أن الله ﷻ وصَف أسماءَه بأنها حسنى، فليس فيها ما يدلُّ على

---

(١) سورة الأعراف: ١٨٠

(٢) سورة الإسراء: ١١٠

(٣) سورة طه: ٨

(٤) سورة الحشر: ٢٤

النقصِ والعيبِ بوجهٍ من الوجوهِ، وكَمَالُ الأسماءِ المزدوجة في اقترانِ كلِّ اسمٍ منها بالآخر، ولذلك لم تجيءْ مُفرَدَةً، ولم تُطلَق على اللهِ إلا مقترِنَةً.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: غلا السعرُ على عهد رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله قد غلا السعرُ، فسعِّرْ لنا فقال: ((إنَّ اللهَ هو المسعِّرُ، القابضُ الباسط، الرازق، إني لأرجو أنْ ألقَى ربي وليس أحدٌ يَطلُبُني بمظلمَةٍ في دمٍ ولا مالٍ))[1].

وجه الدلالة: أنَّ النبي ﷺ أجرى الأسماءَ المزدوجةَ مجرى الاسمِ الواحد، ولم يَفصِل بينها؛ لأنَّ كمالَها في اقترانِ كُلِّ اسمٍ منها بالآخر، فدلَّ على أنَّ الأسماءَ المزدوجة تُجرى مجرى الاسم الواحِدِ.

ومن خلال ما تقدَّم عرضُه من آياتٍ قرآنيةٍ وأحاديثَ نبويةٍ تتبيَّنُ دلالة هذه النصوصِ على أنَّ الأسماءَ المزدوجة تُجرى مجرى الاسمِ الواحدِ ؛ لأنَّ كمالها في اقترانها.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب البيوع باب في التسعير (ص٥٢٦)ح ٣٤٥١ والترمذي في جامعه كتاب البيوع باب ما جاء في التسعير (ص٣١١)ح ١٣١٤ وقال: ((حديث حسن صحيح)) وابن ماجه في سننه في أبواب التجارات باب من كره أن يسعر (ص٣١٥)ح ٢٢٠٠ قال ابن حجر في التلخيص الحبير (٩٦٢/٣): ((إسناده على شرط مسلم)) وقال الألباني في غاية المرام (ص١٥٦): ((إسناده صحيح، وهو على شرط مسلم، كما قال الحافظ في التلخيص))

المبحث السابع

قاعدة - "أسماءُ اللهِ غيرُ مخلوقةٍ"

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المطلب الأول
أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة
{ أسماءُ اللهِ غيرُ مخلوقةٍ }

هذه القاعدةُ من القواعد المهمَّةِ في باب الأسماء، وقد سلك فيها شيخُ الإسلام ابنُ تيمية مسلك غيرِهِ من أئمَّةِ أهلِ السنةِ والجماعَةِ في أنَّ أسماءَ الله غيرُ مخلوقة، وَيَدُلُّ على ذلك ما سأنقلُهُ مِن أقواله:

قال -رحمه الله-: ((فإنَّ أسماءَ الله من كلامه، وكلامُه غيرُ مخلوق، وما اشتَقَّهُ هو من أسمائه فَتَكَلَّم به، فكلامُهُ به غيرُ مخلوقٍ))[1].

وقال - رحمه الله - : ((فصل في الاسم والمسمَّى هل هو هو، أو غيره؟ أو لا يقال هو هو، ولا يقال هو غيره؟ أو هو له؟ أو يُفصَّل في ذلك؟. فإنَّ الناسَ قد تنازَعُوا في ذلك، والنـــزاعُ اشتهَرَ في ذلك بعد الأئمةِ، بعدَ أحمدَ وغيرِهِ، والذي كان معروفا عند أئمَّة السنة - أحمد وغيره-: الإنكار على الجهميَّةِ الذين يقولون: أسماءُ الله مخلوقةٌ، فيقولون: الاسم غيرُ المسَمَّى، وأسماءُ الله غيرُه وما كان غيرُه فهو مخلُوقٌ، وهؤلاء هم الذين ذمَّهمُ السلَفُ، وغلَّظوا فيهم القولَ؛ لأنَّ أسماءَ اللهِ مِن كلامه، وكلامُ اللهِ غيرُ مخلوق؛ بل هو المتكلِّمُ به، وهو المسمِّي لنفسه بما فيه مِنَ الأسماءِ))[2].

ومضمونُ هذه القاعدَةِ العظيمَةِ التي قَرَّرَها شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ أنَّ اللهَ لم يَزَلْ

(١) مجموع الفتاوى (١٢/٤٥٠)
(٢) مجموع الفتاوى (٦/١٨٥ - ١٨٦)

بأسمائه، فَلَم يَستفد اسمَ الخالقِ منَ الخلقِ، فإنَّ اللهَ هو الذي سمَّى نَفسَه بأسمائِهِ الحسنى، وليسَتْ أسماؤُهُ مِن فِعلِ الآدَميِّين وتسميَاتِهم فتكونَ مخلُوقَةً.

ثم إنَّه لما كانَتْ أسماؤُه مُشتقَّةً من صفَاته، وَصفاتُه أَزَليَّةٌ،كانت أسماؤُهُ أزليَّةً غيرَ مخلوقَةٍ، فالربُّ يُشْتَقُّ له من صِفَاتِهِ أسماءٌ، ولا يُشتَقُّ له من مخلوقاتِهِ.

وإذا اتَّضح معنى هذه القاعدة فإنه يحسنُ ذكرُ مذاهبِ المخالفين لمذهَبِ السلف، حتى يكون هناك تصورٌ واضحٌ للقاعدة.

فإنه قد خالف هذه القاعدةَ الجهميةُ،والمعتـزلةُ، والكلابيةُ، والأشاعرةُ ومَن وافقهم.

فالجهميةُ والمعتزلةُ: زعموا أنَّ أسماءَ اللهِ مخلوقةٌ، وأنَّ اللهَ ليس هو الذي سمَّى نفسَه، وقد يقولون: إنَّ الله تكلَّم بها، وسمَّى نفسَه بهذه الأسماءِ، بمعنى أنَّه خَلقَهَا في غيرِهِ، لا بمعنى أَنَّهُ تكلَّم بها الكلامَ القَائمَ به، فالاسمُ عندَهُم غيرُ المسَمَّى.[(١)]

وكلامُهم هذا مبنيٌّ على القَولِ بخلقِ القُرآنِ؛ لأنَّ أسماءَ اللهِ من كلامِ اللهِ، فإذا كان كلامُه مخلوقا كانت أسماؤُه مخلوقةً، فلما قالوا: أسماءُ اللهِ مخلوقةٌ كان لابُدَّ لهم من أنْ يقولوا الاسمُ غيرُ المسمَّى، وأسماءُ اللهِ غيرُه، وما كان غيرُهُ فهو مخلوقٌ[(٢)].

وأما الكلابيةُ والأشاعرةُ: فهؤلاء وَافقُوا أهلَ السُّنةِ والجماعة في اللفظِ، ووافقوا الجهميةَ والمعتـزلةَ في المعنى، فقالوا بقول أهلِ السنة والجماعة: إنَّ أسماءَ اللهِ غيرُ مخلوقة، ولم يَكُنْ مُرَادُهُم هو مراد أهلِ السنة والجماعة؛ لأنَّ مُرَادَهم أنَّ الاسمَ هو عينُ

(١) انظر: الكشاف للزمخشري (٢/٦٥٤) ومجموع الفتاوى (٦/١٨٦)

(٢) انظر: المصدر السابق (٦/١٨٦)

المسمَّى، فالله بذاته غيرُ مخلوق، فاسْمُ اللهِ عندهم هُوَ اللهُ، وهذا مما لا تُنازِع فيه الجهميةُ والمعتــزلةُ [(١)]، فقولُ الكلابيةِ والأشاعرةِ هذا هو بَقيَّةٌ بَقِيَتْ لهم من مذهبِ المعتزلةِ؛ وقد اعتَرَفَ بهذا البيْجوري في تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد عند كلامه عن هذه المسألة فقال: ((وبالجملة فهذا المبحثُ لم يَصْفُ))[(٢)].

قال أبو المعالي الجويني: ((وذكَر بعضُ أئمتنا أنَّ كلَّ اسمٍ هو المسمَّى بعينه، وصار إلى أن الربَّ سبحانه وتعالى إذا سُمِّي خالقا، فالخالق هو الاسْمُ، وهو الربُّ تعالى))[(٣)].

وقال البغداديُّ[(٤)]: ((اختلفوا في الاسم؛ فقال أكثرُ أصحابِنا: إنَّه المسمَّى، والعباراتُ عنه تسمياتٌ له، وقد نصَّ أبو الحسن الأشعري على هذا القولِ في كتاب تفسير القرآن))[(٥)].

كما أنَّ الأشاعرةَ يُفرِّقون بين التسميةِ والاسمِ، فالتسميةُ ــ التي هي الأسماءُ الحسنى[(٦)]، وإنما عُبِّر عنها بالأسماءِ تَوَسُّعا ــ عندهم مخلوقةٌ، ومرادُهم بالتسمية: اللفظُ الدالُّ على الاسمِ، فقولُ القائل: زيد، هو التسميةُ، والمفهومُ من قوله هو: الاسم.

قال أبو المعالي الجويني: ((التسميةُ تَرجع عند أهلِ الحقِّ إلى لفظِ المسمَّى الدالِّ

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/١٩٢)

(٢) (ص١٠٠)

(٣) الإرشاد للجويني (ص١٤٣ - ١٤٤)

(٤) هو: عبد القاهر بن طاهر أبو منصور البغدادي، نزيل خراسان. من أئمة الأصول والكلام. توفي:٤٢٩هـ انظر:سير أعلام النبلاء للذهبي (١٧/٥٧٢ - ٥٧٣)

(٥) أصول الدين (ص١٣٧- ١٣٨)

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٢٠١)

على الاسم، والاسمُ لا يرجعُ إلى لفظه، بل هو مدلولُ التسميَة.

فإذا قال القائل: زيد، كان قولُه تسميةً، وكان المفهومُ منه اسما، والاسمُ هو المسمَّى في هذه الحالة))[1].

واحتج الأشاعرةُ ومن وافقهم على أنَّ الاسمَ هو المسمَّى بحجَجٍ منها:

قال الجويني: ((ثم الدليلُّ على أنَّ الاسمَ يُفارق التسميةَ، ويُراد به المسمَّى: آيٌ من كتابِ اللهِ تعالى، منها قوله تعالى ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ﴾[2]، وإنما المسبَّح وجودُ البارئ تعالى دون ألفاظِ الذاكرين، وقال عز وجل ﴿ تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ﴾[3] وقال ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم ﴾[4]

ومعلومٌ أنَّ عبدةَ الأصنام ما عبدُوا اللفظَ والكلامَ، وإنما عبدُوا المسمَّيات لا التسميات))[5]

والجواب: أنَّ للناس في قوله تعالى ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ﴾، وقوله ﴿ تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ﴾ قولين:

منهم من قال: "الاسم" صِلَة، والمراد سبِّح ربَّك، وتبارَكَ ربُّك. وإذا قيل هو صلة فهو زائدٌ لا معنى له؛ فيبطلُ قولُ الأشاعرةِ إنَّ مدلولَ لفظ اسم " ألف سين ميم" هو

---

(١) الإرشاد للجويني (ص١٤١)

(٢) سورة الأعلى:آية ١

(٣) سورة الرحمن: آية ٧٨

(٤) سورة النجم آية: ٢٣

(٥) الإرشاد للجويني (ص١٤٢)

المسمَّى، فإنَّه لو كان له مدلُولٌ مرادٌ لم يكن صلةً.

ومنهم من قال: ليس بصلةٍ، وهو الصَّحيحُ، فإنَّ اللهَ أمرَ بتسبيح اسمِه، كما أمَر بذكر اسمه، والمقصودُ بتسبيحه وذكرِه هو تسبيحُ المسمَّى وذكْرُه، فإنَّ المسبِّح والذاكرَ إنما يسبِّح اسمَه ويذكُرُ اسمَه؛ فيقول: سبحان ربي الأعلى، فهو نطقَ بلفظ ربي الأعلى.

لكن هذا لا يدلُّ على أنَّ لفظَ اسمٍ الذي هو " ألف سين ميم" المرادُ به المسمَّى، وإنما يدلُّ على أنَّ أسماءَ الله يراد بها المسمَّى مع أنها هي في نفسِها ليست هي المسمَّى، لكن يراد بها المسمَّى.[1]

وأما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم ﴾[2]

فالجواب: أن الربَّ تعالى نفَى ما كان يعتقدُه المشركون، وأثبت ضدَّه، فإنهم سموها آلهةً، واعتقدوا ثبوتَ الإلهيةِ فيها؛ وليس فيها شيءٌ من الإلهية. فإذا عبدُوها معتقدين إلهيتها مُسمِّين لها آلهة لم يكونوا قد عبدُوا إلا أسماءً ابتدعوها هُم، ما أنزَلَ اللهُ بها من سلطانٍ؛ لأنَّ اللهَ لم يأمرْ بعبادة هذه، ولا جعلَها آلهةً، كما قال : ﴿ وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾[3] فتكون عبادتُهم لما تصوَّروه في أنفسهم من معنى الإلهيةِ، وعبَّروا عنه بألسنتهم، وذلك أمرٌ موجودٌ في أذهانهم وألسنتهم لا حقيقةَ له في الخارجِ.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/١٩٨ -١٩٩)

(٢) سورة النجم:آية ٢٣

(٣) سورة الزخرف:آية ٤٥

فليس المرادُ مِنَ الآيةِ ما ذَكَرَهُ الأشاعرةُ من أنكم تَعبدُونَ الأوثانَ المُسمَّاةَ.[(١)]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((لو اقتَصَرُوا على أنَّ أسماءَ الشيءِ إذا ذُكِرتْ في الكلامِ فالمراد بها المسمَّيات - كما ذكروهُ في قوله : { يا يحيى } ونحو ذلك - لكان ذلك معنى واضحا لا يُنازِعُهُ فيه مَن فَهِمَه، لكن لم يقتَصِرُوا على ذلك؛ ولهذا أنكر قولَهم جمهورُ الناس من أهل السنة وغيرهم؛ لما في قولِهم مِنَ الأمُورِ الباطلةِ، مثل دعواهم أنَّ لفظَ اسمٍ الذي هو " ا س م " معناه: ذاتُ الشيءِ ونفسُه، وأنَّ الأسماءَ - التي هي الأسماء - مثل زيد وعمرو هي التسميات؛ ليسَتْ هي أسماء المسَمَّيَات، وكلاهما باطلٌ مخالفٌ لما يعلَمهُ جميعُ الناس من جميعِ الأمَمِ ولما يقولونه .

فإنهم يقولون: إنَّ زيدا وعمرا ونحوَ ذلك هي أسماءُ الناس، والتسميةُ جعْلُ الشيءِ اسما لغيره، هي: مصدر سَمَّيْتُهُ تَسمِيَةً إذا جَعلْتَ له اسما، و" الاسم " هو القولُ الدالُّ على المسمَّى، ليس الاسمُ الذي هو لفظ "اسم" هو المسمَّى؛ بل قد يُرادُ به المسمَّى؛ لأنه حُكمٌ عليه، ودليلٌ عليه)).[(٢)]

والصَّحيحُ الذي دلَّتْ عليه النصوصُ، وهو قولُ أكثرِ المنتسبين إلى السُّنَّة: أنَّ الاسمَ للمُسمَّى؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾[(٣)]، وقوله تعالى: ﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾[(٤)]

ولما ثبت عن الصحابي الجليل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: ((إنَّ اسمَ اللهِ هُوَ

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٩٤/٦)

(٢) مجموع الفتاوى (١٩١/٦ ١٩٢)

(٣) سورة الأعراف:آية ١٨٠

(٤) سورة الإسراء:آية ١١٠

لَهُ))[1]

وقبلَ أن أختمَ هذه المسألةَ أشيرُ إلى أقوالِ أهل السنة في هذه المسألة، فإنَّ أهلَ السنة والجماعة انقسمت أقوالُهم في مسألةِ الاسم والمسمَّى إلى ثلاثة أقوال:

١- الإمساكُ عن القولِ في هذه المسألة نفيا وإثباتا؛ إذ كلٌّ من الإطلاقين بدعةٌ كما ذكر ذلك ابنُ جرير الطبريُّ في كتابه صريح السنة[2].

٢-الاسمُ هو المسمَّى، وهو قولُ كثيرٍ من المنتسبين للسنة، كاللالكائيِّ[3] والبغوي[4] وغيرهم، وهؤلاء لم يُريدوا بقولهم: إن الاسمَ هو المسمَّى أنَّ اللفظَ المؤلَّفَ من الحروف هو نفسُ الشخصِ المسمَّى به، فإنَّ هذا لا يقولُه عاقلٌ، ولهذا يقال: لو كان الاسمُ هو المسمَّى لكان مَن قال (نار) احترقَ لسانُه. وإنما هؤلاء يقولون: اللفظ هو التسميةُ، والاسمُ ليس هو اللفظ، بل هو المرادُ باللفظ، فإنك إذا قلت: يا زيد، فليس مرادُك دعاءَ اللفظ، بل مرادُك دعاء المسمى باللفظ، وذَكَرْت الاسمَ فصار المرادُ بالاسمِ هو المسمَّى، فلما كانت أسماءُ الأشياء إذا ذُكِرت في الكلام المؤَلَّفِ فإنما المقصودُ هنا

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٥/٢٥٧) والبخاري في الأدب المفرد(ص٤٠٨) من طريق ابن عون عن أنس بن سيرين عن ابن عمر به.وسنده صحيح. قال عنه الألباني في الأدب المفرد بنفس الرقم والصفحة: ((صحيح الإسناد))

(٢) (ص٤٨)

(٣) قال الإمام اللالكائي: ((سياقُ ما فسر من كتاب الله تعالى، وما روي عن رسول الله ﷺ، وورد من لغة العرب على أن الاسم والمسمى واحد وأنه هو هو لا غير)). شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/٢٢٨)

(٤) قال الإمام البغوي: ((والاسم : هو المسمى وذاتُه)) شرح السنة (٥/٢٩)

المسمَّيات، قال هؤلاء: الاسمُ هو المسمَّى.

لكن القولُ بأنَّ الاسمَ هو المسمَّى فيه أمورٌ باطلةٌ، منها: دعوى أنَّ لفظَ اسمٍ الذي هو (ا س م) معناه: ذاتُ الشيء ونفسُه.

٣- الاسمُ للمسمَّى، وهذا يقولُه أكثرُ أهلِ السنة والجماعة.[١]

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/١٨٧- ٢٠٧)

المطلب الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ أسماءُ اللهِ غيرُ مخلوقةٍ }

تقدَّم معنا أن شيخَ الإسلام ابن تيمية يُقرر أنَّ أسماءَ الله غيرُ مخلوقةٍ، وعلى ذلك آثارٌ كثيرةٌ عن أئمة السلف، وفيما يلي عرضٌ لما وقفتُ عليه من أقوالهم:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: ((﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾﴾ [١] سمَّى نفسَه بذلك))[٢].

فقد بيَّن الصحابي الجليل ابن عباس رضي الله عنهما أنَّ الله هو الذي سمَّى نفسه، وعليه فلا تكونُ أسماءُ اللهِ مخلوقةً.

[محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)]

وقال الإمام الشافعي- رحمه الله - : ((مَن حلَف باسمٍ من أسماء الله فَحَنَثَ فعليه الكفارةُ؛ لأنَّ اسمَ الله غيرُ مخلوق، ومَن حَلَفَ بالكعبة، أو بالصفا والمروة، فليس عليه الكفارةُ؛ لأنَّه مخلوقٌ، وذلك غيرُ مخلوقٍ))[٣].

---

(١) سورة النساء آية: ٩٦

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التفسير باب سورة حم السجدة (ص٨٣٩)

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي ومناقبه (ص١٩٣) عن الربيع بن سليمان به. ومن طريق ابن أبي حاتم أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/٢٣٦) والذهبي في العلو للعلي العظيم (٢/١٠٦٣) وإسناده صحيح

فقد قرر الإمام الشافعي -رحمه الله- وجوبَ الكفارةِ على مَن حَلَفَ باسمٍ من أسماء الله فَحَنَثَ، وعلّل ذلك بكونِ أسماءِ الله غيرَ مخلوقة.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد- رحمه الله -لما سُئل ما تقول فيمَن قال أسماءُ الله مخلوقةٌ ؟قال: ((كافرٌ. ثم قال (الله) مِن أسمائه فَمَن قال إنها مُحدَثةٌ فَقَدَ زعَمَ أنَّ اللهَ تعالى مخلوقٌ))[1].

فقد قرَّر الإمامُ أحمد تكفيرَ مَن زَعَمَ أن أسماءَ الله مخلوقةٌ، وعلل ذلك بعلّة دقيقة وهي: أنَّ من زَعَمَ أنَّ أسماءَ الله مخلوقةٌ فقد زَعَمَ أنَّ اللهَ مخلوقٌ محدَثٌ، وهذا كفرٌ لا شكَّ فيه، فإنَّ اللهَ لم يزلْ بأسمائِه وصفاتِه.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي- رحمه الله - :((ثم اعترض المعارضُ أسماء الله المقدسة، فذهب في تأويلها مَذهبَ إمامِه المريسي، فادَّعى أنَّ أسماءَ الله غيرُ الله، وأنها مُستَعَارَةٌ مخلوقةٌ، كما أنَّه قد يكونُ شَخصٌ بلا اسمٍ، فتسميتُهُ لا تزيدُ في الشخصِ ولا تنقصُ، يعني: أنَّ اللهَ كانَ مجهولا كشخصٍ مجهولٍ، لا يُهتدى لاسمِهِ، ولا يُدرى ما هو، حتى خلَقَ الخلقَ فابتَدَعُوا له أسماء من مخلوقِ كلامِهِم، فأعَارُوها إياه من غير أن يُعرفَ له اسمٌ قبلَ الخلقِ.

---

(١) أخرجه الخلال في السنة (٦/١٨) عن عبد الملك الميموني به. وعبد الملك قال عنه الخلال كما في طبقات الحنابلة (٢/٩٢): ((الإمام في أصحاب أحمد، جليل القدر)) فيكون سنده صحيحا

وانظر: أقوالَ الإمام أحمد في أن أسماءَ الله غيرُ مخلوقة في السنة للخلال (٦/٢٩ - ٣٠ - ٣٢ -٣٤ - ٨٠) والإبانة لابن بطة (٢/١٧) و (٣/٣٢٦ - ٣٢٧)

ومن ادَّعى هذا التأويلَ في أسماءِ اللهِ فقد نَسَبَ اللهَ تعالى إلى العَجزِ والوهنِ، والضرورةِ والحاجة إلى الخلق؛ لأنَّ المستعيرَ محتاجٌ مضطرٌ، والمعيرُ أبدا أعلى منه وأغنى، ففي هذه الدعوى استجهالُ الخالقِ؛ إذ كان بزعمِهِ هملا لا يُدرى ما اسمُهُ، وما هو، وما صفتُهُ، والله المتعالي عن هذا الوصفِ المنـزَّه عنه))[1].

وقال- رحمه الله - : ((لقد سَبَبْتُمُ اللهَ – يعني الجهمية – بأقبح مما سبَّتْه اليهود ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾[2] وقلتم أنتم: يدُ الله مخلوقةٌ، لما ادَّعَيتُم أنها نعمتُهُ، ورزقُهُ؛ لأنَّ النعمةَ والأرزاقَ مخلوقةٌ كلها، ثم زدتم على اليهُودِ فادَّعيتُم أنَّ وجهَ اللهِ مخلُوقٌ؛ إذ ادعيتم أنه وجهُ القبلة، ووجوهُ الأعمال الصالحة، وكوجه الثوب والحائط، وهذه كلُّها مخلوقةٌ، فادعيتم أنَّ علمَهُ، وكلامَهُ، وأسماءَهُ محدثَةٌ مخلوقَةٌ، كما هي لكم، فما بَقِي إلا أن تقولوا: هو بكَمَالِه مخلوقٌ، فلذلك قلنا: إنكم سببتم الله بأقبح مما سبته اليهود))[3].

بيَّن الإمام الدارمي -رحمه الله- أنَّ الجهميَّةَ ادَّعَوْا أنَّ أسماءَ الله غيرُ الله، وما كان غيرُهُ فهو مخلوقٌ، كما بيَّن أنه يلزَمُ مِن قولهم هذا أنَّ اللهَ جَلَّ ذكرُهُ كان مجهُولا، لا يُهتَدَى لاسمه، ولا يُدرَى ما هو حتى خَلَقَ الخلقَ فَسَمَّوهُ، ـــ تعالى الله عن قولهم علوا كبيراـــ وَذَكَرَ أنَّ مَن ادَّعى هذا التأويلَ في أسماءِ الله فقد نسبَ اللهَ تعالى إلى العَجزِ والوَهنِ، والضرورَةِ والحاجَةِ إلى الخلق؛ ويلزَمُ مِن ذلك أنْ يكونَ المخلُوقُ المسمِّي

(١) نقض عثمان على المريسي (ص١١) وانظر: (ص١٢ – ١٣)

(٢) سورة المائدة آية:٦٤

(٣) نقض عثمان على المريسي (ص٤٣٧)

أعلى وأغنى، سبحانك هذا بهتانٌ عظيمٌ.

كما ذَكَرَ أنَّ في ادِّعاءِهم أنَّ أسماء الله وصفاته مخلوقَةٌ سبّا لله هو أعظَمُ مِن سَبِّ اليهود، فإنَّ اليهُودَ ادَّعَوْا أنَّ يَدَ اللهِ مَغْلُولَةٌ، وهؤلاء ادَّعَوْا أنَّ اللهَ بكمالِه مخلوقٌ.

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة – رحمه الله – : ((وأُحذرُهم مقالةَ جهمِ بنِ صفوان وشيعته الذين أزاغَ اللهُ قلوبَهم، وحَجَبَ عن سبيلِ الهدى أبصارَهم ، حتى افتَرَوْا على الله عز وجل بما تَقشَعِرُّ منه الجلودُ ، وأَورَثَ القائلين به نارَ الخُلود ، فَزَعَمُوا أنَّ القرآنَ مخلوقٌ ، والقرآنُ مِن علمِ اللهِ تعالى ، وفيه صفاتُه العليا وأسماؤُهُ الحسنى، فَمَن زَعَمَ أنَّ القرآن مخلوقٌ فقد زَعَمَ أنَّ اللهَ كان ولا علم، ومَن زَعَمَ أنَّ أسماءَ الله وصفاته مخلوقَةٌ، فقد زَعَمَ أنَّ اللهَ مخلوقٌ محدَثٌ، وأنه لم يَكُن ثم كان ، تعالى اللهُ عما تقولُهُ الجهميةُ الملحدةُ عُلوا كبيرا ، وكلما تقولُه وتنتحِله ، فقد أكذَبَهُم اللهُ عز وجل في كتابه، وفي سنة رسوله ﷺ، وفي أقوالِ أصحابه، وإجماعِ المسلمين في السابقين والغابرين؛ لأنَّ الله عز وجل لم يزلْ عالما سميعا بصيرا متكلما ، تامًّا بصفاته العليا وأسمائه الحسنى، قبل كونِ الكون، وقبل خلقِ الأشياء، لا يَدفع ذلك ولا يُنكره إلا الضالُّ الجحودُ الجهميُّ المكذِّبُ بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ))(١).

وقال – رحمه الله –: ((مَن زَعَمَ أنَّ أسماءَ الله مخلوقةٌ فقد كفَرَ، لم يزل اللهُ قديرا عليما حكيما سميعا بصيرا، فلسْنا نشكُّ أنَّ أسماءَ الله غيرُ مخلوقة، ولسنَا نَشُكُّ أنَّ علمَ اللهِ غيرُ مخلُوقٍ ، فالقرآنُ مِن علمِ اللهِ، وفيه أسماءُ الله لا نَشُكُّ أنه غيرُ مخلوق، وهو

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (١/٢١٣ - ٢١٥)

كلامُ اللهِ، و لم يزل الله متكلما))[1].

فقد قرر الإمامُ ابن بطة تكفيرَ من زعم أن أسماءَ الله مخلوقةٌ، وَذَكَرَ أنَّ مَن زَعَمَ ذلك فَقَد زعَمَ أنَّ اللهَ مخلوقٌ محدَثٌ كان بعد أن لم يكُن، وهذا كفرٌ لا شكَّ فيه.

كما حَكَى الإمام ابن بطة -رحمه الله- الإجماعَ على أنَّ الله لم يزل عالما سميعا بصيرا متكلما ، تامًّا بصفاته العليا وأسمائه الحسنى، وَذَكَرَ أنه لا يَدفَعُ ذلك ولا يُنكرُهُ إلا الضالُّ الجحودُ الجهميُّ المكذِّبُ بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

وأشار إلى أنَّ القرآن كلامُ الله غيرُ مخلوق، وفيه أسماؤُهُ، فدل ذلك على أنها لا تكون مخلوقةً.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال قوَّام السنة أبو القاسم التيمي- رحمه الله - : ((قال علماءُ السلف: والصوابُ أن تقول : صفاتُ الله، وعلمُ الله، و كلامُ الله، وأسماءُ الله، غيرُ مخلوقةٍ))[2].

[أبو عبد الله ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ)]

وقال الإمام ابن أبي زَمَنِين[3]- رحمه الله - : ((فأسماءُ ربِّنا وصفاتُه قائمةٌ في التنـــزيل، محفوظةٌ عن الرسول ﷺ ، وهي كلُّها غيرُ مخلوقةٍ، ولا مستحدثةٍ))[4].

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (١/٢٩٣)

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/٢٨٠)

(٣) هو: محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد، المري الأندلسي الألبيري أبو عبد الله. تفنَّن واستبحر من العلم، وصنَّف في الزهد والرقائق. ولد: ٣٢٤هـ توفي: ٣٩٩هـ. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨٨/١٧ - ١٨٩)

(٤) أصول السنة (ص٧٦)

فقد صرَّح الإمامان أبو القاسم التيمي وابن أبي زمنين بأنَّ أسماءَ الله غيرُ مخلوقة، ونسب ذلك أبو القاسم لعلماء السلف.

وبعد هذا العرضِ لأقوال أئمة السلف يتضحُ أنهم متفقون على أن أسماءَ الله غيرُ مخلوقة.

وخلاصةُ كلام أئمة السلف في هذه القاعدة يدور على خمسة أمور:

١- أنَّ أسماءَ الله غيرُ مخلوقة.

٢- أنَّ مَن زَعَمَ أنَّ أسماءَ الله مخلوقةٌ فهو كافرٌ.

٣- أنَّ دعوى أنَّ أسماءَ الله مخلوقةٌ فيها استجهالٌ لله - تعالى الله عن ذلك - .

٤- أنَّ الله لم يزل بأسمائه قبلَ خلقِ الخلق.

٥- أنَّ القرآنَ كلامُ الله وفيه أسماؤهُ فلا تكونُ مخلوقَةً.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فبيَّن أن أسماءَ الله من كلامه، وكلامُ الله غيرُ مخلوق؛ بل هو المتكلِّم به.

كما بيَّن أنَّ الله هو المسمِّي نفسه بما له من الأسماء، ولم يجعَلْ ذلك لخلقِهِ؛ حتى يُدَّعَى فيها أنها مخلوقَةٌ.

وذكر -رحمه الله- أن الذي كان معروفا عند أئمة السنة أحمد وغيره: الإنكارُ على الجهمية الذين يقولون: أسماءُ الله مخلوقةٌ. فيقولون: الاسمُ غيرُ المسمَّى، وأسماءُ الله غيرُه وما كان غيره فهو مخلوق.

وبهذا يتبين أنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية يقول بما قال به سلفُ الأمة وأئمتُها، فلم يخالفْ نهجَهُم، ولم يخرجْ عن هديهِم.

المطلب الثالث
الأدلة على قاعدة
{ أسماءُ الله غيرُ مخلوقةٍ }

إنَّ هذه القاعدةَ العظيمةَ من قواعد باب الأسماء، قد دلَّتْ عليها الأدلةُ الشرعيةُ، التي هي مصدرُ أئمة السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة، فإنَّ مصدرَهُما في تقرير هذه القاعدة وغيرها من قواعد باب الأسماء واحدٌ، ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ (١)

وجه الدلالة: أنَّ الله عَجَلَّ أمر أن يسبِّح اسمُه، فلو كان اسمُ الله مخلوقا مستعارا لم يأمر الله أن يسبِّح مخلوق، فدلَّ على أنَّ أسماءَ الله غيرُ مخلوقةٍ.

قال الإمام الدارمي: ((ولو كانَ مخلُوقا مُستَعَارا، غيرَ اللهِ لم يَأمُرْ أنْ يُسَبَّحَ مخلوقٌ)) (٢)

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : ((ما أصابَ أحدا قطٌّ همٌّ ولا حزنٌ، فقال: اللهم إني عبدُك بنُ عبدِك بن أمتك، ناصيتي بيدك، ماضٍ فيَّ حكمُك، عدلٌ فيَّ قضاؤُك، أسألك بكل اسمٍ هو لك، سميتَ به نفسَك، أو علمتَه أحدا من خلقك، أو أنزلتَه في كتابك، أو استأثرتَ به في علم الغيب عندك، أن تجعلَ

---

(١) سورة الأعلى آية:١

(٢) نقض عثمان على المريسي (ص١٢)

القرآنَ ربيعَ قلبي، ونورَ صدري وجلاءَ حزني، وذهابَ همِّي، إلا أذهبَ اللهُ همَّه وحزنَه، وأبدلَه مكانَه فرجا، قال: فقيل: يا رسول الله ألا نتعلمُها. فقال: بلى ينبغي لمن سمِعَها أن يتعلَّمها)) [1].

وجه الدلالة: قوله: ((سمَّيتَ به نفسك)) دلَّ على أنَّ أسماءَ الله غيرُ مخلوقة، فاللهُ هو الذي سمَّى نفسَه بأسمائه الحسنى، وليست أسماؤه مِن فعلِ الآدميين وتسمياتِهم، ولهذا لم يقل: أسألُكَ بكل اسمٍ خَلقْتَه لنفسِك، ثم لو كانت مخلوقةً لم يَسْألْهُ بها.

قال ابن القيم -رحمه الله- في معرض كلامه على هذا الحديث: ((وقد دلَّ الحديثُ على أنَّ أسماءَ الله غيرُ مخلوقة، بل هو الذي تكلَّم بها، وسمَّى بها نفسَه، ولهذا لم يقل: بكلِّ اسمٍ خلقتَه لنفسك، ولو كانت مخلوقةً لم يسألْه بها، فإنَّ الله لا يُقسَمُ عليه بشيءٍ مِن خلقِه، فالحديث صريحٌ في أنَّ أسماءَه ليسَتْ مِن فعلِ الآدميِّين وتسمياتهم)) [2].

فظهَرَ بحمد الله من هذه النصوصِ دلالةُ الكتابِ والسنة على أنَّ أسماءَ الله غيرُ مخلوقة، وأنَّ اللهَ هو الذي تكلَّم بها وسمَّى بها نفسَه، كما ظهَرَ أيضا من هذه النصوصِ ضلالُ من زَعَمَ أنَّ أسماءَ الله من تسمياتِ المخلوقينَ.

---

(١) تقدم تخريجه ٢٧٥

(٢) شفاء العليل (٢/٧٥٧)

الباب الثالث

القواعد والضوابط المتعلقة بباب الصفات

وفيه فصلان :

الفصل الأول : القواعد المتعلقة بالصفات.

الفصل الثاني : الضوابط المتعلقة بالصفات.

الفصل الأول

القواعد المتعلقة بباب الصفات

وفيه اثنا عشر مبحثاً:

المبحث الأول: قاعدة "الرَّبُّ موصُوفٌ بالصِّفَاتِ الثُّبُوتيَّةِ المتَضَمِّنَةِ لكَمَالِهِ وَمَوصُوفٌ بالصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ المسْتَلْزِمَةِ لِكَمَالِهِ"

المبحث الثاني: قاعدة "طَرِيقَةُ الكِتَابِ والسُّنَّةِ في أَسمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ الإثْبَاتُ المفَصَّل والنَّفْيُ الْمُجْمَل"

المبحث الثالث: قاعدة "صِفَاتُ الكَمَالِ تَثْبُتُ للهِ عَلَى وَجْهٍ لا يُمَاثِلُهُ فِيهَا مَخْلُوقٌ"

المبحث الرابع: قاعدة "نَفْيُ مَا نَفَاهُ اللهُ عَنْ نفسِهِ أَوْ نَفَاهُ عنه رَسُولُهُ ﷺ مَعَ اعْتِقَادِ ثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ للهِ ﷻ"

المبحث الخامس: قاعدة "ثُبُوتُ الكَمَالِ للهِ ﷻ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ نَقِيضِهِ"

المبحث السادس: قاعدة "لَمْ يَزَل اللهُ بِأَسْمَائِهِ وصِفَاتِهِ وَلَا يَزَالُ كذلكَ"

المبحث السابع: قاعدة "الإقْرَارُ بِالصِّفَاتِ وَحَمْلُهَا عَلَى الحَقِيقَةِ لا عَلَى الْمَجَازِ"

المبحث الثامن: قاعدة "الصِّفَاتُ مَعْلُومَةٌ لَنَا بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى مَجْهُولَةٌ لَنَا بِاعْتِبَارِ الْكَيْفِيَّةِ"

المبحث التاسع: قاعدة "وُجُوبُ الإيمَانِ بِنُصُوصِ الصِّفَاتِ سَوَاء عَرَفْنَا مَعْنَاهَا أَمْ لَمْ نَعْرِفْ مَعْنَاهَا"

المبحث العاشر: قاعدة "صِفَاتُ اللهِ ذَاتِيَّةٌ وفِعْلِيَّةٌ"

المبحث الحادي عشر: قاعدة "أَفْعَالُ اللهِ تَقُومُ بِذَاتِهِ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ"

المبحث الثاني عشر: قاعدة "اللهُ مَوصُوفٌ بِالفِعْلِ اللازِمِ وَ الْمُتَعَدِّي"

المبحث الأول

قاعدة " الرَّبُّ مَوصُوفٌ بالصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّةِ المتَضَمِّنَةِ لكَمَالِهِ وَمَوصُوفٌ بالصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ المسْتَلْزِمَةِ لِكَمَالِهِ "

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة { الرَّبُّ مَوصُوفٌ بالصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّةِ المتَضَمِّنَة لكَمَالِهِ وَمَوصُوفٌ بالصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ المسْتَلْزِمَةِ لِكَمَالِهِ }

لقد بيَّن شيخُ الإسلام ابن تيمية أن الربَّ جل جلاله موصوفٌ بالصفات الثبوتية، وموصوفٌ بالصفات السلبية، وقرَّر ذلك تقريراً واضحاً، ويتجلَّى ذلك من خلال عرضِ أقواله:

قال - رحمه الله -: ((ولهذا كانَ الربُّ تعالى مَوصُوفاً بالصِّفَاتِ الثبوتِيَّةِ المتضَمِّنةِ لكَمَاله، وَمَوصُوفا بالصِّفَات السَّلبيَّة المستَلزِمَة لكَمَاله أيضا))[1].

وقال - رحمه الله - : ((فإنَّ اللهَ موصُوفٌ بصِفاتِ الكَمَالِ الثبُوتِيَّة، كالحياة والعلمِ والقدرةِ، فَيلزَمُ مِنْ ثُبوتها سَلبُ صِفَاتِ النَّقْصِ، وهو سبحانه لا يُمدَحُ بالصفَاتِ السَّلبيَّة إلا لتَضَمُّنِها مَعاني الثبُوتِيةِ))[2].

وقال - رحمه الله - : ((هو- أي الله جل جلاله - أحَقُّ مِن كُلِّ مَوجُود، وكاملٍ بكُلِّ وَصفٍ له وُجُوديَّة وكَماليَّة، وَبنَفي كُلِّ صِفَة سَلْبِيَّة وَنقصِيَّة، وهو أَحَقُّ بمُنَاقَضَة المعدُومِ النَّاقصِ ومُنَافَاته ومُبَايَنَته مِنْ كُلِّ شيء، فَإذَا ثَبَتَ لغيرِه صِفَة وُجُوديَّة كَماليَّة كان له من ذلك ما هو أكمَلُ وَأعلَى وَأَرفَعُ، فإنَّه سبحانه وتعالى له المثلُ الأعلَى، وإذا

---

(١) مجموع الفتاوى (١٤٧/٨)

(٢) الجواب الصحيح (١٢٢/٢ - ١٢٣)

نزَّه غيرَهُ عن عدمٍ أو نقصٍ كان له من التنـــزيهِ ما هو أكملُ وأعلى وأرفَعُ))[1].

وقال – رحمه الله – : ((وأَصْلُ دينِ المسلمين أنهم يَصِفُونَ اللهَ بما وَصَفَ به نفسَهُ في كتَابه، وبما وَصَفَتْهُ به رُسُلُهُ من غيرِ تحريفٍ ولا تعطيلٍ، وَمِنْ غيرِ تَكييفٍ ولا تمثيلٍ، بل يُثبِتُونَ له تعالى ما أَثبَتَهُ لنفسه، ويَنفُون عنه ما نفاه عن نفسه))[2].

وقال– رحمه الله – ((اللهُ سبحانه مَوصُوفٌ بالإثبَات والنَّفي.

فَالإثبَاتُ كإخبارِهِ بأنَّه بكلِّ شيءٍ عليمٌ، وعلى كُلِّ شيء قديرٌ، وأنَّه سميعٌ بصيرٌ، ونحو ذلك، والنفيُ كقوله: ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾[3]))[4].

ومما تقدَّم عرضُهُ يتبيَّنُ تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدة، وَقبلَ الدُّخُولِ في تفاصيلِ هذه القاعدة أُشيرُ هنا إلى تعريفِ الصفَة لغةً واصطلاحا، وَبَيَانِ هل هناك فرقٌ بين الوصفِ والصفَةِ؟ وهل الصفاتُ أعراضٌ؟ فأقول مستعينا بالله:

تعريف الصفة لغة: هي الأَمَارَةُ اللازِمَةُ للشيءِ، فالواو والصاد والفاء: أَصلٌ وَاحدٌ هو: تَحْلِيَةُ الشيءِ[5].

وأما تعريفُ الصفة اصطلاحا: فهي مَعنى قَائمٌ بالذَّاتِ.

كما قال ابنُ القيم في نونيته:

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٥/٤٣٨ -٤٣٩)

(٢) الجواب الصحيح (٢/٥٤٢)

(٣) سورة البقرة آية:٢٥٥

(٤) التدمرية (ص٥٧)

(٥) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٦/١١٥)

والوَصْفُ معنى قَائمٌ بالذَّاتِ والأسماءُ إعلامٌ له بِوزَان.[1]

وهل هناك فرقٌ بين الوصف والصفة؟

فالجواب: أنَّ الصفَةَ والوصْفَ يُطلقَانِ على أمرين:

١- الكَلامُ الذي يُوصَفُ به الموصُوفُ كقولِ الصحابي في قُل هو اللهُ أحدٌ: ((لأنها صفَةُ الرحمنِ، وأنا أُحبُّ أنْ أقرأَ بها)).[2]

٢-المعَاني التي دَلَّ عليها الكلامُ، كالعلمِ والقدرَة.

بينَما نجدُ الجهميةَ والمعتزلةَ وغيرَهم يُنكِرُون أنْ يُرادَ بها المعاني، ويقولون: إنما الصفَاتُ مُجرَّدُ العبارَةِ التي يُعبَّرُ بها عن الموصُوفِ.

ونجد الكلابيَّةَ ومن اتبعهم يُفرِّقُون بينَ الصفةِ والوصفِ، فيجعلون الوصفَ هو: القول، والصفة هي: المعنى القائم بالموصُوف.

وأما جماهيرُ الناسِ فيعلمون أنَّ كُلَّ واحد من لفظ الصفَة والوصفِ مَصدَرٌ في الأصلِ، كالوَعْدِ والعِدَةِ، والوزْنِ والزِّنَة، وأنَّه يُرادُ به تارةً هذا، وتارةً هذا .[3]

بقِيَتْ مسألة وهي: هل الصفاتُ أعراضٌ؟

والجواب: أنَّ الناسَ اختلفوا في ذلك على أقوال:

١- مَن سمَّى الصفات أعرَاضا، **وهم الجهميةُ والمعتزلةُ** ومن وافقهم الذين يَنفُونَ الصفَاتِ[4]؛ وذلك لَمَّا رَأَوْا أنَّ الصفات تقومُ بالأجسَامِ، وهي الأعراضُ

---

(١) شرح قصيدة ابن القيم للشيخ أحمد بن عيسى (٢/١٢٧)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى (ص١٢٦٩) ح ٧٣٧٤

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣/٣٣٥)

(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي (٢٠٠ - ٢٠١)

أيضا، وبها أو ببعضها احتَجُّوا على حُدُوثِ الموصُوف الذي قامَتْ به، وقالوا: إنها لا تَقُومُ إلا بمتَحيِّزٍ، ولا تَقُومُ إلا بمحْدَثٍ، ونَفَوْهَا عنِ الله تعالى، وقالوا: مَن أثبَتَهَا فقد قال إنه تَقُومُ به الأعرَاضُ، وهي لا تقُومُ إلا بمتحيزٍ، فيكون متحيِّزا محدَثا.

٢- مَن لا يُسمِّي الصفَات أعراضا، لكن يقول: له صفَاتٌ؛ لأنَّ العرَضَ ما يَعرِضُ لمحله ويَزُولُ عنه، وصفَاتُهُ لازمَةٌ لذاته، ليست زائلَةً عنها، وهذا مما قوَّى عند هؤلاء أن يقولوا: الأعرَاضُ لا تَبقَى زَمَانَيْنِ أصلا؛ ليكُونَ هذا فرقا بينَ صفَاتِ الله تعالى وصفات المخلوقين مِن تَسمِيَة صفات المخلوقين أعرَاضا دونَ صفَاتِ الخالقِ، **وهذه طريقَةُ الكلابيةِ والأشعريةِ ومن وافقهم**.(١)

٣- مَن لا يُنازِع في تسمِيَة صفات الله تعالى أعراضا، كما لا يُنَازِعُ في تَسمِيَةِ مَن قامَتْ به الصفَاتُ جِسما، ولا يَقُول أيضا بأنَّ الأعراضَ لا تَبقَى، بل الأعرَاضُ التي في الحسِّ هي باقِيَةٌ كالألوان وغيرها، بخلاف ما ليسَ باقيا كالحركة، وهؤلاء يقولون: هَبْ أنَّ الأعراضَ قامَتْ به، وهَبْ أنه جِسمٌ فليسَ يَلزَمُ من ذلك محذُورٌ، **وهذا قولُ الكراميَّةِ ومن وافقهم** .

٤- مَن لا يَقُول صِفَاتُ الله أعراضٌ، أو ليست أعرَاضا، كما لا يقول إنَّه جِسمٌ، أو ليس بجسمٍ؛ لأنَّ ذلك كلَّه بدعَةٌ مذمومَةٌ عند سلفِ الأمة وأئمتها، وإنما يُستَفْصَلُ في المعنى، فإنْ أُريدَ بالعرضِ أنه صفةٌ قائمةٌ بالموصوفِ، فهذا حَقٌّ، وإنْ أُريدَ بالعرضِ أنَّه يَعرِضُ ثم يزُولُ، فهذا باطِلٌ.(٢)

---

(١) انظر: الإرشاد للجويني (ص٤٤) حيث قال: ((فصل، في عدم قبول الله للأعراض...))

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣٨٦/٤ - ٣٩٣)

ثم إنَّ مما ينبغي أن يُعلم في باب الصفات: أنَّ الدَّالَّ على النَّوعِ دالٌّ على الجنسِ بالضَّرُورَةِ، يعني: إذا دَلَّ القرآنُ على النوعِ فإنَّه دالٌّ على الجنسِ بالضرورَةِ، فمثلا: إذا أخبرَ اللهُ عن نفسه أنَّ له علما وقدرةً فهذا نوعٌ، وهو يَدُلُّ على جنسٍ، وهو أنَّ له صفات، وإنْ لم يُذكَرْ في القرآنِ أنَّ العلمَ صفَةٌ، ولا أن القدرةَ صفةٌ، وكذلك إذا أخبرَ في القرآنِ أنَّه يستوي، وينــزلُ، ويخلقُ دلَّ ذلك على أنَّ له فعلا، فهذه قاعدةٌ مهمَّةٌ، وهي من المسائلِ الدقيقَة. [1]

وبعد هذا البيان أعودُ لشرحِ قاعدة: " الرَّبُّ مَوصُوفٌ بالصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّة المَتضَمِّنَة لكَمَاله وَمَوصُوفٌ بالصِّفَات السَّلْبِيَّة المستَلْزِمَة لكَمَاله "، فهذه القاعدةُ من القواعدِ المتعلقَةِ بتقسيم الصفَاتِ، فالصفَاتُ تنقسِمُ بحسب وُرُودِها في النُّصوصِ إلى قسمين:

١- صفات ثبوتية.

٢- صفات سلبية.

والمرادُ بالصفات الثبوتية: مَا أثبتَهُ اللهُ لنفسهِ في كتابه، أو أثبَتَهُ له رسُولُهُ ﷺ من صفَات الكمَالِ كالحياة، والعلمِ، والاستواءِ على العرش، وغيرِ ذلك.

والصفاتُ الثبوتِيَّةُ صفَاتُ مدحٍ وكمالٍ، فَكُلَّما كَثُرتْ وَتَنَوَّعَتْ ظَهَرَ من كَمَالِ الموصُوفِ بها مَا هو أكثَرُ[2]، فالصفَاتُ الثبوتِيَّةُ متضَمِّنَةٌ لكمَالِ الله جَلَّ جَلالُهُ.

وأما الصفاتُ السلبيةُ فالمراد بها: ما نَفَاهَا اللهُ عن نفسهِ في كتابه، أو نفاها عنه رَسُولُهُ ﷺ كالموتِ، والجهلِ، والنومِ، وغيرِ ذلك.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥٣١/٦)

(٢) انظر: شرح العقيدة الواسطية للشيخ العثيمين (١٤٥/٢)

وكَونُها مُستَلزِمَةً لِكَمَالِه؛ لأنه يجبُ نَفيُهَا مع ثُبُوت كَمَال ضدِّها لله ﷻ.(١)

والله ﷻ قد جَمَعَ فيما وَصَفَ به نفسَهُ بينَ النَّفْيِ والإثبَات؛ وذلك لأنَّ تمامَ الكَمَالِ لا يَكُونُ إلا بثُبُوتِ صفَاتِ الكَمَالِ، ونَفيِ ما يُضَادُّها من صفَاتِ النَّقْصِ.(٢)

---

(١) انظر: القواعد المثلى للشيخ ابن عثيمين (ص٥٩ - ٦٢)

(٢) انظر: شرح العقيدة الواسطية للشيخ العثيمين (ص١٤١)

المبحث الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ الرَّبُّ موصُوفٌ بالصِّفَاتِ الثُّبُوتيَّةِ المتضَمِّنَةِ لكَمَالِهِ وَمَوصُوفٌ بالصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ المسْتَلْزِمَةِ لِكَمَالِهِ }

بعدَ بيانِ تقريرِ شيخ الإسلام ابنِ تيمية لِكونِ اللهِ موصُوفا بالصفَاتِ الثبوتيَّةِ والصفَاتِ السلبِيَّةِ، أَذكُرُ في هذا المبحثِ أقوالَ أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة؛ ليظهَرَ التوافُقُ بين شيخ الإسلام ابنِ تيمية وأئمةِ السلف في هذا البابِ العظيمِ - باب الصفات - وفيما يلي عرضٌ لأقوالهم:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: ((السيدُ الذي قد كمُل في سُؤدَده، والشريفُ الذي قد كمُل في شرفه، والعظيمُ الذي قد عظُم في عظمته، والحليمُ الذي قد كمُل في حلمه، والغنيُّ الذي قد كمُل في غناه، والجبَّار الذي قد كمُل في جبروته، والعالم الذي قد كمُل في علمه، والحكيمُ الذي قد كمُل في حكمته، وهو الذي قد كمُل في أنواع الشرَف والسؤدد، وهو اللهُ سبحانه هذه صفتُه، لا تنبغي إلا له))(١) .

وقال رضي الله عنه في قوله تعالى:﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾(٢): ((السِّنَةُ: النُّعَاسُ، والنومُ:

(١) تقدم تخريجه ٣٩٧

(٢) سورة البقرة آية: ٢٥٥

هو النَّومُ))[1]

فقد أَثبَتَ ابنُ عباس ﷺ ما أَثبَتَ اللهُ لنفسه مِنَ الأسماءِ والصفَاتِ، وهذا هو معنى الصفَاتِ الثُبوتيَّة.

كما أنه ﷺ نفَى مَا نفَاهُ اللهُ عن نفسِهِ من السِّنةِ والنوم، وهذا هو معنى الصفَاتِ السلْبِيَّة.

[عبد العزيز الكناني المكي (٢٤٠هـ)]

قال الإمام عبد العزيز الكناني – رحمه الله – : ((إنَّ عَلى النَّاسِ كلِّهم جميعا أنْ يُثبتُوا ما أثبَتَ اللهُ، ويَنفُوا ما نَفَى اللهُ، ويُمسِكُوا عمَّا أمسَكَ الله عنه، فأخبَرَنَا اللهُ عز وجل أنَّ له علما بقوله ﴿ فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلۡمِ ٱللَّهِ ﴾[2] فقلت: إنَّ له علما))[3].

فقد بيَّن الإمامُ الكناني رحمه الله أنَّ على الناسِ أنْ يُثبتُوا ما أثبَتَهُ اللهُ لنفسِهِ، وهذه هي الصفَاتُ الثبُوتيَّة، كما بيَّن أنَّ على الناسِ أنْ يَنفُوا ما نفاه اللهُ عن نفسِهِ، وهذه هي الصفاتُ السلْبِيَّة.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة رحمه الله: ((فَأثبَت اللهُ لنفسِهِ وجها، وَصَفَهُ بالجلالِ والإكرامِ، وحَكَمَ لوجهِهِ بالبقَاءِ، ونفَى الهلاكَ عنه، فنحنُ وجميعُ علمائنَا من أهلِ الحجازِ وتهامَةَ واليمنِ والعراقِ والشامِ ومصرَ مذهَبُنا: أنَّا نُثبتُ للهِ مَا أثبَتَهُ اللهُ لنفسِهِ، نُقرُّ بذلك

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥/٤٤٤) عن المثنى عن أبي صالح عن معاوية عن علي عن ابن عباس به. وقد تقدم الكلام على هذا السند ٢٩١

(٢) سورة هود آية: ١٤

(٣) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن (ص٤٧)

بألسنَتنا، ونُصَدِّقُ ذلك بقُلُوبنا مِن غيرِ أنْ نُشبِّهَ وَجهَ خالِقنا بوجهِ أحدٍ من المخلُوقينَ)) [1]

فقد أثبتَ الإمام ابنُ خزيمةَ ﷺ ما أَثبَتَ اللهُ لنفسه مِنَ الصفات، ونَفَى ما نَفَى اللهُ عن نفسِه من صفاتِ النقصِ، فَأثبَتَ الوَجهَ لله، ونَفَى عنه الهلاكَ، كما ذَكَرَ أنَّ الذي عليه جميع العلماءِ هُوَ: إثباتُ مَا أثبَتَهُ اللهُ لنفسه.

وقد وافقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فبيَّن أنَّ الربَّ تعالى مَوصُوفٌ بالصِّفَات الثُّبُوتيَّة المتَضَمِّنَة لكَمَاله وَمَوصُوفٌ بالصِّفَات السَّلْبيَّة المستَلْزِمَة لكَمَاله أيضا، فقد لَخَّصَ ما جاءَ منقُولا منْ كَلامِ أئمة السلف في جملتين:

الأولى: قوله: الثُّبوتِيَّة، وهي تعني: ما قرَّره أئمةُ السلف من إثباتِ مَا أثبَتَهُ اللهُ لنفسه.

الثانية: قوله: السلبية، وهي تعني: ما قرَّره أئمةُ السلف مِن نفيِ ما نفاه اللهُ عن نفسه.

ومن هنا تظهرُ موافَقَةُ شيخ الإسلام ابنِ تيمية لأئمةِ السلف، وتوضيحُه لمنهجهم، كما بيَّن بعبارات مختصَرَةٍ ما ذكرَهُ أئمة السلف، بحيث يظهَرُ جليًّا لكلِ منصِفٍ أنه لم يسلك غيرَ سبيلهم في تقرير مسائلِ هذا البابِ العظيمِ.

(١) كتاب التوحيد (١/٣١ - ٣٢)

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ الرَّبُّ مَوصُوفٌ بالصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّةِ المتَضَمِّنَةِ لكَمَالِه وَمَوصُــوفٌ بــالصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ المسْتَلْزِمَةِ لِكَمَالِه }

إنَّ النصُوصَ الشرعيَّةَ متضافِرَةٌ في الدلالة على هذه القاعدة، ومن هذهِ الأدلَّةِ ما يلي:

قال تعالى: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾[1]

وقال تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَنِىُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ﴾[2]

وقال تعالى: ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾[3]

وقال تعالى: ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِهِۦ بِذُنُوبِ عِبَادِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٨﴾ ﴾[4]

وقال تعالى: ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾[5]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أثبتَ لنفسِهِ العلمَ والغنى والخلقَ والرحمةَ، وغيرَها من

---

(١) سورة البقرة آية: ٢٥٥

(٢) سورة الأنعام آية: ١٣٣

(٣) سورة الكهف آية: ٤٩

(٤) سورة الفرقان آية: ٥٨

(٥) سورة البقرة آية: ٢٥٥

صفَاتِ الكمَالِ، وَنَفَى عن نفسِهِ الظُلمَ والموتَ والنومَ والسِّنَةَ ونحوَها من صفاتِ النقصِ، فدلَّ هذا على أنَّ مِنَ الصفاتِ ما أثبتَهُ اللهُ لنفسِهِ وهي الصفَاتُ الثبوتِيَّةُ، ومنها ما نفَاهُ اللهُ عن نفسِهِ وهي الصفَاتُ السلبيَّةُ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- ((اللهُ سبحانه مَوصُوفٌ بالإثبَاتِ والنَّفيِ. فَالإثبَاتُ كإخبارِهِ بأنَّه بكلِّ شيءٍ عليمٌ، وعلى كُلِّ شيءٍ قديرٌ، وأنَّه سميعٌ بصيرٌ، ونحو ذلك، والنفيُ كقوله: ﴿لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞ﴾[1]))[2].

وبهذا بانَ بحمد الله أن الرَّبّ مَوصُوفٌ بالصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّةِ المتَضَمِّنَةِ لكَمَالِهِ وَمَوصُوفٌ بالصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ المستَلْزِمَةِ لكَمَالِه.

---

(١) سورة البقرة آية:٢٥٥

(٢) التدمرية (ص٥٧)

المبحث الثاني

قاعدة " طَرِيقَةُ الكِتَابِ والسُّنَّةِ في أَسمَاءِ اللهِ وصِفَاتِهِ الإثْبَاتُ المفَصَّل والنَّفْيُ المُجْمَل "

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المطلب الأول
أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة
{ طَرِيقَةُ الكِتَابِ والسُّنَّةِ في أسماءِ الله وصِفَاتِهِ الإثْبَاتُ المفصَّل والنَّفْيُ المُجْمَل }

لقد سَلكَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في باب الأسماءِ والصفَاتِ طريقةَ أنبياءِ اللهِ ورسلِهِ مِنَ الإثباتِ المفَصَّلِ والنفيِ المجمَلِ، ويدُلُّ على هذا أقوالُه – رحمه الله –، وفيما يلي عرضٌ لهذه الأقوال:

قال – رحمه الله – : ((واللهُ سبحانه بَعَثَ أنبياءَهُ بإثبَاتٍ مُفَصَّلٍ ونفيٍ مجمَلٍ، فأثبَتُوا لَهُ الأسماءَ والصفَاتِ، وَنَفَوْا عنه مماثَلَةَ المخلوقَاتِ، وَمَنْ خَالَفَهُم مِنَ المعطلَة المتفلسفَة وغيرِهِم عَكَسُوا القضيَّةَ فجَاؤوا بِنَفيٍ مُفصَّلٍ وإثبَاتٍ مجمَلٍ، يقولون: ليس كذا ليس كذا ليس كذا))[1].

وقال– رحمه الله – : ((الرُّسلُ صَلَواتُ اللهُ عليهم جَاؤُوا بِنَفيٍ مجمَلٍ وَإِثبَاتٍ مُفصَّلٍ، ولهذا قَالَ سبحانه وتعالى﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٨٢﴾ ﴾[2] فَسَبَّحَ نَفْسَهُ عَمَّا وَصَفَهُ بِهِ الْمُخَالِفُونَ للرُّسُلِ، وَسَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ لِسَلَامَةِ مَا قَالُوهُ مِنْ النَّقْصِ وَالْعَيْبِ.

وَطَرِيقَةُ الرُّسُلِ هِيَ مَا جَاءَ بِهَا الْقُرْآنُ، وَاللهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ يُثْبِتُ الصِّفَاتِ عَلَى

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٢٩٥)

(٢) سورة الصافات آية: ١٨٠ -١٨٢

وَجْه التَّفْصيلِ، وَيَنْفي عَنْهُ عَلَى طَرِيقِ الْإِجْمَالِ التَّشْبيهَ وَالتَّمْثيلَ .

فَهُوَ فِي الْقُرْآن يُخبِرُ أَنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَعَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَديرٌ، وَأَنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ، غَفُورٌ رَحِيمٌ، وَأَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، وَأَنَّهُ غَفُورٌ وَدُودٌ، وَأَنَّهُ تَعَالَى عَلَى عِظَمِ ذَاته يُحِبُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَرْضَى عَنْهُمْ، وَيَغْضَبُ عَلَى الْكُفَّارِ، وَيَسْخَطُ عَلَيْهِمْ، وَأَنَّهُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّة أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، وَأَنَّهُ كَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا، وَأَنَّهُ تَجَلَّى لِلْجَبَلِ فَجَعَلَهُ دَكًّا؛ وَأَمْثَالُ ذَلِكَ .

ويقُولُ فِي النَّفيِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[1] ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾[2] ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾[3] ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[4] فَيُثْبِتُ الصِّفَاتِ وَيَنْفِي مُمَاثَلَةَ الْمَخْلُوقَاتِ))[5].

وقال- رحمه الله -: ((واللهُ سبحانه بَعَثَ رسلَهُ بإِثْبَات مُفصَّلٍ وَنَفيٍ مجملٍ، فَأثبَتُوا للهِ الصِّفَاتِ على وَجهِ التَّفصيلِ، وَنَفَوْا عنه ما لا يَصلُحُ له مِنَ التَّشبيهِ والتمثِيلِ كما قال تعالى ﴿فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَـٰدَتِهِۦ ۚ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾[6]))[7].

---

(١) سورة الشورى آية: ١١

(٢) سورة مريم آية: ٦٥

(٣) سورة النحل آية: ٧٤

(٤) سورة الإخلاص آية: ١ -٤

(٥) مجموع الفتاوى (٦/٣٧)

(٦) سورة مريم آية: ٦٥

(٧) التدمرية (ص٨)

وقال- رحمه الله -: ((وَمِن أبلَغِ العُلومِ الضَّرُوريَّةِ أنَّ الطَّريقَةَ التي بَعَثَ اللهُ بها أنبياءَهُ ورسلَهُ، وَأنزلَ بها كتَابَهُ، مُشتَمِلَةٌ على الإثبَاتِ المفصَّلِ والنَّفيِ المجمَلِ، كما يُقَرِّرُ في كتابِهِ علمَهُ، وقدرتَهُ، وسمعهُ، وبصرَهُ، ومشيئتَهُ،ورحمته، وغيرَ ذلك، ويقولُ في النَّفي : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾[1]﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾ ﴾ وعلى هذا أهلُ العلمِ والإيمانِ أتباعُ المرسلينَ مِنَ الأوَّلينَ والآخرين))[2].

فَعُلم مما تقدَّم مِن نقْلِ أقوالِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية تقريرُه لهذه القاعدة، وهذه القاعدَةُ من القواعِدِ التي قرَّرها أهلُ السنة والجماعة في بابِ الصفَات، فإنَّ النصوصَ مِنَ الوحْيَيْنِ تأتي بنَفيٍ مجملٍ للنَّقائصِ والعُيُوبِ، وإثباتٍ مُفصَّلٍ لصفَات الكَمَال، واللهُ جل جلاله قد جَمَعَ فيما وَصَفَ به نفسَهُ بينَ النَّفْيِ والإثبَات؛ وذلك لأنَّ تمامَ الكَمَال لا يَكُونُ إلا بثُبُوتِ صفَاتِ الكَمَالِ، ونَفيِ ما يُضَادُّها من صفَاتِ النَّقْصِ[3]، والإجمالُ في النَّفْيِ والتفصيل في الإثبات هو: طريقة الرسل التي جاء بها القرآن.

والمرادُ بقولنا إنَّ الإثبَاتَ يَكونُ مُفَصَّلا: تَعيينُ الصفَات وَتخصيصُها وتحديدُها، فَطريقَةُ الكتابِ والسنةِ ذِكرُ الصفَاتِ مُعَيَّنةً مخصَّصَةً لا مُجملَةً في لفظٍ عامٍّ كقوله

(١) سورة الشورى آية: ١١

(٢) التسعينية (١/١٧١)وانظر مجموع الفتاوى (٢/٤٧٩)،(٦/٦٦ - ٥١٥)، (١٢/٤٣٢)، (١١/٤٨٠) وبيان تلبيس الجهمية (١/٢٢٠)

(٣) انظر: شرح العقيدة الواسطية للشيخ العثيمين (ص١٤١)

تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣﴾﴾[1] وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ إلى غيرِ ذلك مِنَ الآيَاتِ التي جاءَتْ مُفصَّلةً في بابِ الإثباتِ.

وأمَّا النفيُ المجمَلُ فإنَّ المرادَ منه: أنْ يُنفى عنِ اللهِ ﷻ كُلّ ما يُضادُّ كمَالَهُ مِن أنواعِ العُيُوبِ والنَّقائِصِ[2] على سبيلِ الإجمالِ فَلا يُتعَرَّضُ فيه لِنَفيِ عُيُوب ونَقَائِص محدَّدَة، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[3] فإنَّه نَفيٌ مجمَلٌ لم يُعَيِّنْ شيئا مُعَيَّنا، فَلَم يَقُلْ ليس كمثلِه شيءٌ في سمعِه، أو في بصرِه.

والنَّفيُ المجمَلُ هو غالِبُ طريقَةِ القرآنِ، وقد يَأْتي النفيُ مُفَصَّلا أحيانا، **ولا يكونُ النفيُ مُفصَّلا غالبا إلا في الأحوال الآتية:**

الأولى: نفيُ ما ادَّعاهُ في حَقِّهِ الكاذبون كقوله: ﴿أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴿٩١﴾ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾[4]

الثانية: دَفعُ تَوَهُّمِ نقصٍ مِن كمَالِه فيما يَتعَلَّقُ بأمرٍ معيَّنٍ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴿٣٨﴾﴾[5] [6]

والصفَاتُ الثبوتيَّةُ التي وَصَفَ اللهُ بها نفسَهُ كلُّها صفَاتُ كمَالٍ، والغالِبُ فيها

---

(١) سورة الأنعام آية: ١٣

(٢) شرح العقيدة الواسطية للشيخ الهراس (ص١٠٩)

(٣) سورة الشورى آية: ١١

(٤) سورة مريم آية: ٩١ - ٩٢

(٥) سورة ق آية: ٣٨

(٦) انظر: القواعد المثلى للشيخ ابن عثيمين (ص٦٢)

التفصيلُ؛ لأنَّه كلَّمَا كَثُرَ الإخبارُ عنها وتَنوَّعَتْ أدلَّتها ظَهَرَ مِن كمَالِ الموصُوفِ بها ما لم يكنْ مَعلُوما من قبل، **ولهذا كانت الصفاتُ الثبوتيةُ التي أخبر اللهُ بها عن نفسه أكثَرَ مِنَ الصفات المنفيَّة التي نفاها اللهُ عن نفسه.**

وأما الصفاتُ المنفيَّةُ التي نفاها اللهُ عن نفسِه فكلُّها صفاتُ نقصٍ لا تليقُ به كالعجزِ، والتعبِ، والظلمِ، ومماثلة المخلوقين.

والغالبُ فيها الإجمالُ؛ لأنَّ ذلك أبلَغُ في تعظيمِ الموصُوفِ، وأكملُ في التنـــزِيهِ، فإنَّ تفصيلَها لغيرِ سببٍ تقتَضيه فيه سخريَةٌ وتَنقُّصٌ للموصُوفِ.

ألا تَرَى أنَّك لو مَدَحْتَ مَلِكا فقلت له: أنت كريمٌ، شجاعٌ، إلى غير ذلك من صفَاتِ المدحِ، لكان هذا من أعظمِ الثناءِ.

ولو قلت: أنت ملكٌ لا يُسَاميكَ أحدٌ في عصرك لكان ذلك مدحا؛ لأنَّك أَجمَلْتَ في النَّفيِ.

ولو قلت: أنت مَلك غيرُ بخيلٍ، ولا جبَانٍ، ولا كنَّاسٍ، وما أشبه ذلك من التفصيل لَعُدَّ ذلك استهزاءً وتنقصا.(١)

وخالف هذه القاعدةَ المتفلسفةُ والجهميةُ ومن وافقهم حيث وَصفُوا اللهَ بضِدِّ هذه القاعدَةِ، فيصفُونَهُ بالصفاتِ السلبيَّةِ على وجهِ التفصيلِ، فغاليتُهُم يَسلبُونَ عنه النقيضين فيقولون: لا موجُودٌ ولا مَعدُومٌ، ولا حيٌّ ولا ميتٌ، فرارا بزعمهم مِن وُقوعهِم في تشبيههِ بالموجودَاتِ إذا أَثبَتُوا، وبالمعدومَات إذا نَفوْا، فَوقَعُوا في شرٍّ مما فَرُّوا منه وهو تَشبِيهُهُ بالممتَنِعَاتِ تعالى اللهُ عن قولهم عُلُوًّا كبيرا.

---

(١) تقريب التدمرية للشيخ ابن عثيمين (ص٢٠ - ٢١)

وقاربهم طائفةٌ فوصَفُوهُ بالسُّلوب[1] والإضافات[2] دون صفاتِ الإثبَات.

فالمعطِّلَةُ يَصفُون اللهَ بالسُّلُوبِ على وَجه التَّفصيلِ فيقولون: ليس بكذا وليس بكذا، ولا يُثبِتُونَ إلا إثبَاتا مجمَلا خلافا لطريقَة القُرآن.[3]

فهم في الحقيقة يُبَالِغُونَ أعظَمَ المبالَغَة في تنــزيهِ اللهِ عمَّا وصَفَ به نفسَهُ، كَعُلُوِّه على عرشِهِ، وتَكلُّمِهِ بالقرآنِ حقيقَة، وإثباتِ الوجهِ واليدينِ له، مَا لا يُبَالِغُونَ مثلَهُ ولا قريبا منه في تَنــزيهِهِ عن الظلمِ والعبثِ، وتَراهُم إذا أثبَتُوا أثبتُوا مجملا لا تَعرِفُهُ القُلُوبُ، ولا تُميِّز بينه وبين العَدَمِ، وإذا نَفَوْا نفَوْا نَفيا مفَصَّلا يَتَضَمَّن تعطيلَ ما أثبَتَهُ الرسُولُ ﷺ حقيقةً.[4]

---

(١) السلوب العائدة إلى الله كقول: الله تعالى ليس كذا، ليس كذا. انظر: الكليات للكفوي (ص٥١٢)

(٢) هي: النسبة العارضة للشيء بالقياس إلى نسبةٍ أخرى كالأبوة والبنوة. انظر: التعريفات للجرجاني (ص٨٥)

(٣) انظر: التدمرية (ص١٢ - ١٨) ومجموع الفتاوى (٦/٦٦)

(٤) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٢/٤٦٥-٤٦٤)

المطلب الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ طَرِيقَةُ الكِتَابِ والسُّنَّةِ في أَسمَاءِ الله وصِفَاتِهِ الإثْبَاتُ المفَصَّل والنَّفْيُ المُجْمَل }

إنَّ الناظرَ في أقوالِ أئمَّة السلفِ التي أُثِرَتْ عنهم يجدُ أنَّ مِن مَنهجهم في بابِ الأسماء والصفات الإثبَاتَ المفَصَّلَ والنفيَ المجمَلَ، ومن هنا يظهَرُ التوافُقُ بين شيخ الإسلام ابن تيمية وأئمة السلف.

وفيما يلي عرضٌ لأقوالِ أئمة السلف:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس ﷺ: ((ليسَ كمثلِهِ شيءٌ، فَسُبحانَ اللهِ الواحِدِ القَهَّار))(١).

وقال ﷺ: ((هل تَعلَمُ للرَّبِّ مثلا أو شَبيها))(٢).

فقد نفَى عبد الله بن عباس ﷺ المثلَ والشبيهَ عن الله إجمالا و لم يُفَصِّل في ذلــك، وَأَثبَتَ أسماءَ اللهِ على وَجهِ التَّفصِيلِ.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد- رحمه الله - : ((ليسَ كمثلِهِ شيءٌ في ذاته كما وَصَفَ به نفسَهُ،

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٤٤٥/١٥) عن علي عن أبي صالح عن معاوية عن علي عن ابن عباس به، وقد تقدم تخريج هذا السند ٣٩٧

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٣٩/٩) بنفس السند المتقدم

قَد أجْمَلَ اللهُ الصِّفَةَ لنفسه))[1].

فقد بيّن الإمامُ أحمد -رحمه الله- أنَّ اللهَ أجمَلَ نَفيَ صِفةِ النَّقصِ عن نفسِهِ؛ وذلك عند قوله ((ليس كمثله شيءٌ)).

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده(٣٩٥هـ)]

وقال الإمام ابن منده- رحمه الله -: ((فوصَفَ نفسَهُ بالسميعِ، والبصيرِ، واليمينِ، وانتَفَى منَ التمثيلِ، والتقديرِ))[2].

فقد أثبتَ الإمام ابنُ منده -رحمه الله- الصفاتِ لله عز وجل على وَجْهِ التَّفصيلِ، ولما جَاءَ للنَّفْيِ اكتَفَى بالإجمالِ، فنَفَى عن اللهِ التمثيلَ والتقديرَ.

ومما سبق نقلُهُ من كلام أئمة السلف يتبين أنهم يُقررونَ أنَّ اللهَ قد أجملَ نَفيَ النَّقَائصِ عن نفسِهِ، كما نَفَوا عن اللهِ التمثيلَ من غيرِ تحديدٍ وتعيينٍ، وأثبتُوا لله جل جلاله صفاتِ الكمالِ تعيينا وتخصيصا، فأثبَتُوا له السمعَ والبصرَ واليمينَ، وفي هذا دليلٌ على أنَّ طريقتَهُم هي طريقةُ القرآنِ، وهي: الإثباتُ المفصَّلُ والنفيُ المجمَلُ.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة، فبيَّن أنَّ اللهَ سبحانه بَعَثَ أنبياءَهُ بإثباتٍ مُفصَّلٍ ونفيٍ مجمَلٍ، فَأثبَتُوا له الأسماءَ والصفَاتِ، ونَفَوا عنه مماثلة المخلوقات.

كما بين -رحمه الله- أنَّ المعطلَةَ المتفلسفة وغيرَهم عَكسُوا القضيَّةَ فجاؤوا بنفيٍ

---

(١) ذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية بلفظه (ص٢١٢) عن حنبل به. وأخرجه ابن بطة في الإبانة بنحوه (٣/٣٢٦) من طريق عبد العزيز بن جعفر عن عبد الله بن أحمد بن غياث عن حنبل به. وسند ابن بطة صحيح

(٢) التوحيد لابن منده (٢/١٦)

مُفصَّلٍ وإثباتٍ مجملٍ، يقولون: ليس كذا ليس كذا ليس كذا.

فاتَّضحَ بما سبق أنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية موافقٌ لأئمة السلف في تقرير أنَّ اللهَ قد أجملَ نَفيَ النقائِصِ والعيوبِ عنه، وَأَثبَتَ لنفسِهِ صفاتِ الكمَالِ على وجه التفصيلِ.

المطلب الثالث

الأدلة على قاعدة

{ طَرِيقَةُ الكِتَابِ والسُّنَّةِ في أسماءِ اللهِ وصِفَاتِهِ الإثْبَاتُ المفصَّل والنَّفْيُ المُجْمَل }

لقد دلَّت على هذه القاعدةِ العظيمةِ من قواعدِ بابِ الصفات أدلَّةٌ كثيرةٌ من الكتاب والسنة، ومن تلك الأدلة:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ۖ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۞ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾(٢)

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾(٣)

قَالَ تَعَالَى: ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾(٤)

---

(١) سورة البقرة آية: ٢٥٥

(٢) سورة الإخلاص آية: ١ – ٢

(٣) سورة التحريم آية: ٢

(٤) سورة الحديد آية: ٣

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾[1]

وجه الدلالة: أنَّ هذه الآيات الكريمات قد جاءَتْ بالتَّنصيصِ على الأسماءِ والصفَاتِ، وتعيينها وتخصيصها، دُونَ إجمالِها وإبهامها، مما يدُلُّ على أنَّ هذه هي طريقَةُ القرآن، فإنَّ الله قد أثبَتَ لنفسه السمعَ، والبصَرَ، والعلمَ، والحكمَةَ، وأنَّه الحيُّ القيومُ، إلى آخر ما ذكرَهُ الله ﷻ من الأسماءِ والصفات على سبيلِ التفصيلِ.

وقال تعالى: ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ﴾[2]

وقال تعالى: ﴿ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ۝٤ ﴾[3]

وقال تعالى: ﴿ هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ﴾[4]

وقال تعالى: ﴿ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾[5]

وقال تعالى: ﴿ سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلۡمُرۡسَلِينَ وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[6]

وجه الدلالة: أنَّ هذه الآيات الكريمات جاءَتْ بالنَّفْيِ والتَّنْزيهِ على سَبيلِ الإجمَالِ، فَنَفَى اللهُ عن نفسهِ المماثَلَةَ مطلقا، ونَفَى الكفْؤَ والندَّ مطلقا، ونَزَّهَ نفسَهُ

---

(١) سورة النساء آية: ١٦٤

(٢) سورة الشورى آية: ١١

(٣) سورة الإخلاص آية: ٤

(٤) سورة مريم آية: ٦٥

(٥) سورة البقرة آية: ٢٢

(٦) سورة الصافات آية: ١٨٠ -١٨٢

عما يَصِفُهُ به المخالِفُونَ للرسُلِ مطلقا، دون تَعَرُّضٍ لنفيِ عيوبٍ ونقائصَ معَيَّنَة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله -: ((وَاَللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ يُثْبِتُ الصِّفَاتِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ، وَيَنْفِي عَنْهُ عَلَى طَرِيقِ الْإِجْمَالِ التَّشْبِيهَ وَالتَّمْثِيلَ))(١).

فاتضح بما سبق نقلُهُ دلالة النصوصِ الشرعية على هذه القاعدة من قواعدِ بابِ الصفَاتِ، فإنَّ النصوصَ الشرعيةَ قد دلَّت على أنَّ طريقة الكتاب والسنة في أسماءِ الله وصفاتِهِ الإثباتُ المفَصَّلُ والنَّفيُ المجمَلُ.

(١) مجموع الفتاوى (٦/٣٧)

المبحث الثالث

قاعدة " صِفَاتُ الكَمَالِ تَثْبُتُ للهِ عَلَى وَجْهٍ لا يُمَاثِلُهُ فِيهَا مَخْلُوقٌ "

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المطلب الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ صِفَاتُ الكَمَالِ تَثْبُتُ للهِ عَلَى وَجْهٍ لا يُمَاثِلُهُ فِيهَا مَخْلُوقٌ }

بَعدَ ما عَرَفْنا في المبحث الأوَّل أنَّ اللهَ موصُوفٌ بالصفَات الثبوتيَّة، وهي ما أثبَتَهُ اللهُ لنفسه، أو أثبتَهُ له رسُولُهُ ﷺ، ناسَبَ أنْ أذكُرَ في هذا المبحث ضابطَ الإثبَات عند أهلِ السنة والجماعة؛ ليتَّضحَ المقصودُ من تلك القاعدَة، وقد بيَّن ذلك شيخ الإسلام ابنُ تيمية غايةَ البيان، ويتبيَّنُ ذلك من خلال عرضِ أقواله:

قال – رحمه الله –: ((فَالرَّبُّ تَعَالَى مُسْتَحقٌّ للْكَمَال مُخْتَصٌّ به عَلَى وَجْه لا يُمَاثلُهُ فيه شَيْءٌ، فَلَيْس لَهُ سَمِيٌّ وَلَا كُفُؤٌ، سَوَاءٌ كَانَ الْكَمَالُ ممَّا لا يَثْبُتُ منْهُ شَيْءٌ للْمَخْلُوق، كَرُبُوبيَّة الْعباد، وَالْغنَى الْمُطْلَق، وَنَحْو ذَلكَ، أَوْ كَانَ ممَّا يَثْبُتُ منْهُ نَوْعٌ للْمَخْلُوق؛ فَالَّذي يَثْبُتُ للْخَالق منْهُ نَوْعٌ هُوَ أَعْظَمُ ممَّا يَثْبُتُ منْ ذَلكَ للْمَخْلُوق: عَظَمَةٌ هيَ أَعْظَمُ منْ فَضْلِ أَعْلَى الْمَخْلُوقَات عَلَى أَدْنَاهَا))(١).

وقال– رحمه الله – : ((وهو المنْعُوتُ بنعُوت الكمَال، وصفَات الجلالِ التي لا يماثلُهُ فيها شيءٌ منَ الموجُودَات))(٢).

وقال– رحمه الله –: ((فَطَريقتهُم تَتضَمَّنُ إثبَاتَ الأسماءِ والصفَات مَعَ نَفْيِ مماثَلَة المخلُوقات إثباتا بلا تَشبيهٍ، وتَنْزيها بلا تَعطيلٍ كما قال تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ

(١) مجموع الفتاوى (٦/١٣٩ – ١٤٠)

(٢) مجموع الفتاوى (١/١)

﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ ففي قوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ ردٌّ للتشبيهِ والتمثيلِ، وقوله ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ رَدٌّ للإلحادِ والتعطيلِ))(١).

وقال- رحمه الله -: ((وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذه الصِّفَات الثَّابتَةَ لله لَا تَثْبُتُ لَهُ عَلَى حَدِّ مَا يَثْبُتُ لمَخْلُوق أَصْلًا، وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَ كَمثْله شَيْءٌ لا في ذَاته، وَلا في صفَاته، وَلا في أَفْعَاله، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ إثْبَات الذَّات وَإِثْبَات الصِّفَات؛ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ في إثْبَات الذَّات إثْبَاتُ مُمَاثَلَة للذَّوَات: لَمْ يَكُنْ في إثْبَات الصِّفَات إثْبَاتُ مُمَاثَلَة لَهُ في ذَلكَ، فَصَارَ هَؤُلاء الْجَهْميَّة الْمُعَطِّلَةُ يَجْعَلُونَ هَذَا تَوْحيدًا؛ وَيَجْعَلُونَ مُقَابلَ ذَلكَ التَّشْبيهَ، وَيُسَمُّونَ أَنْفُسَهُمْ الْمُوَحِّدينَ))(٢).

وقال- رحمه الله -: ((وَأَجْمَعَ سَلَفُ الْأُمَّة وَأَئمَّتُها عَلَى أَنَّ الرَّبَّ تَعَالَى بَائنٌ منْ مَخْلُوقَاته، يُوصَفُ بمَا وَصَفَ به نَفْسَهُ، وَبمَا وَصَفَهُ به رَسُولُهُ ﷺ ، منْ غَيْر تَحْريف وَلَا تَعْطيلٍ، وَمنْ غَيْر تَكْييف وَلَا تَمْثيلٍ، يُوصَفُ بصفَات الْكَمَال دُونَ صفات النَّقْص، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْس كَمثْله شَيْءٌ في صفَات الْكَمَال، ولا كقَوله في شيءٍ من صفات الكمال))(٣).

وقال- رحمه الله - : ((واللهُ تعالى يخبرُ في كتابه أنَّه حيٌّ قيومٌ، عليمٌ حكيمٌ، غفورٌ رحيمٌ، سميعٌ بصيرٌ، عليٌّ عظيمٌ، خلقَ السموات والأرضَ وما بينهما في ستة أيَّام ثم استوَى على العَرْشِ، وكَلَّم موسى تكليما، وتجلَّى للجبَلِ فجعَلَهُ دَكًّا، يرضى عن

---

(١) التدمرية (ص٨)

(٢) التدمرية (ص١٨٤)

(٣) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (ص٢٤٨)

المؤمنين، ويغضبُ على الكافرين، إلى أمثالِ ذلك منَ الأسماءِ والصفَات.

ويقولُ في النفي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[1] ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾[2] ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾[3] ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾[4] فنَفَى بذلك أنْ تَكُونَ صفَاتُهُ كصفَاتِ المخلوقين، وأنَّهُ ليس كمثله شيءٌ لا في نفسهِ المقدَّسَة المذكُورَة بأسمائه وصفَاتِه، ولا في شيءٍ من صفَاتِه، ولا أفعَالِه ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤٣﴾ تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبْعُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۗ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴿٤٤﴾﴾[5]))[6].

وقال- رحمه الله - في وصف عقيدة أهل السنة : ((فَلا يَنْفُونَ عَنْهُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَلا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضعه، وَلا يُلْحدُونَ في أَسْمَاءِ اللَّه وَآيَاته، وَلا يُكَيِّفُونَ، وَلا يُمَثِّلُونَ صفَاته بصفَات خَلْقه؛ لأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا سَميَّ لَهُ، وَلَا كُفُوَ لَهُ، وَلَا ندَّ لَهُ، وَلَا يُقَاسُ بخَلْقه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ بِنَفْسه وَبِغَيْرِه، وَأَصْدَقُ قيلًا، وَأَحْسَنُ حَديثًا منْ خَلْقه))[7].

وقال- رحمه الله - : ((فَاللَّهُ تعالى إذَا وُصِفَ أَنّه وَاحِدٌ، صمدٌ، عالمٌ، قادرٌ، كان في

---

(١) سورة الشورى آية: ١١

(٢) سورة الإخلاص آية: ٤

(٣) سورة مريم آية: ٦٥

(٤) سورة البقرة آية: ٢٢

(٥) سورة الإسراء آية: ٤٣ -٤٤

(٦) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٣٩٧)

(٧) مجموع الفتاوى (٣/١٣٠)

ذلك على غايَةِ الكَمَالِ الذي لا يُمَاثلُهُ في شيءٍ منه شيءٌ مِنَ الأشياء))[1].

وقال- رحمه الله -: ((مَذهَبُ الأئمَّة والسلف إثبَاتُ الصِّفَاتِ، ونَفيُ التَّشْبِيهِ بالمخلوقات إثباتٌ بلا تَشبيه، وتَنزيهٌ بلا تعطيلٍ))[2].

ومِن خلال ما سَبَق نقلُهُ يَتبيَّنُ تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدَةَ العظيمة، وهذه القاعدَةُ مِن القواعدِ المهمَّة التي بنى عليها أهلُ السنة مَنهجَهُم في بابِ الصفَاتِ، وهي تُوَضِّحُ الطريقَةَ الصحيحَةَ في إثبَاتِ الصفَات لله عز وجل.

ومضمونها: أنَّ اللهَ جل جلاله مَنعُوتٌ بنُعُوت الكَمَال، وصفَاتِ الجلال التي لا يُمَاثلُهُ فيها شيءٌ مِنَ الموجُوداتِ، فَيُوصَفُ اللهُ بما وصفَ به نفسَهُ، وبما وصفَهُ به رسولُهُ صلى الله عليه وسلم من غيرِ تمثيلٍ، فاللهُ يُخبرُ في كتابهِ بأنَّه سميعٌ بصيرٌ، عليمٌ قديرٌ، مُستوٍ على عرشهِ، ويقول في النفي ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ﴾[3]، فَنَفَى بذلك أنْ تكونَ صفاتُهُ التي أثبتَها لنفسهِ تُماثِلُ صفَاتِ المخلوقين، فاللهُ جل جلاله ليس كمثله شيءٌ لا في ذاتهِ، ولا في أسمائه، ولا في صفاته.

فإثبَاتُ صفاتِ الكمَالِ لله جل جلاله يكونُ على وجهِ الاختصَاصِ، سواء كان الكمَالُ مما لا يَثبُتُ منه شيءٌ للمخلوقين، أو كان مما يَثبُتُ منه نوعٌ للمخلوق، فالذي يَثبُتُ للخالقِ منه نوعٌ هو أعظمُ مما يَثبُتُ من ذلك للمخلوق.

وَنفيُ المثلِ عن اللهِ جل جلاله مُتَضَمِّنٌ لإثباتِ جميعِ صفَاتِ الكمالِ على وَجهِ

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٣/٤٩٠)

(٢) مجموع الفتاوى (١١/٤٨٢) وانظر مجموع الفتاوى (٥/١٩٥ - ٢٠٢ - ٢٦٣)، (٦/٥١٥) (٨/٤٣١) وشرح حديث النزول (ص٧٨)

(٣) سورة الشورى آية: ١١

الإجمال، وهذا هو المعقولُ في فِطَرِ الناسِ، فإنهم إذا قالوا: فلانٌ لا مِثْلَ له، فإنما يريدون بذلك أنَّه تفرَّدَ منَ الصفَات والأفعَال بما لا يَلحَقُهُ فيه غيرُهُ، فَصارَ وَاحدا لا مَثيلَ له، ولا يقولُ عاقلٌ لمن لا عِلمَ له، ولا قدرةَ، ولا سمعَ، ولا بصرَ، ولا يَفعَلُ شيئا، ولا له وَجهٌ، ولا يدٌ: لا مثْلَ له، فلو لم يكُن اللهُ له صفَاتُ الكمَالِ ونعوتُ الجـلالِ لكـانَ العَدَمُ المحضُ كُفُوا له، فإنَّ هذه الصفَةَ مُنطَبقَةٌ على المعدومِ.

ولْيُعلَم أنَّ الْمُثبتَ لصفات الكمَال لله ﷻ هو الذي يَصِفُهُ بأنَّه ليس كمثلـه شيءٌ، وأما المعَطِّلُ النافي لصفَاتِ الله ﷻ وحقائِقِ أسمائه فإنَّ وَصْفَهُ لله بأنَّـه لـيس كمثله شيءٌ لا حقيقَةَ له.(١)

والسببُ في امتناعِ الْمِثْلِ لله ﷻ: أنَّ المثلين اللذيْنِ يَسُدُّ أحدُهُما مَسَدَّ الآخر، يجبُ لأحدهما ما يجبُ للآخرِ، ويمتَنعُ عليه ما يمتَنعُ عليه، ويجوزُ عليه ما يجوزُ عليه. فَلو كَانَ للخالقِ مثلٌ لَلَزِمَ أنْ يَشتَرِكا فيما يجبُ، ويجوزُ، ويمتنعُ.

والخالقُ يجبُ له الوجُودُ والقِدَمُ، ويمتنع عليه العدَمُ، فَيلزَمُ أنْ يكونَ المخلُوقُ واجِبَ الوجودِ، قديما أزليا، لم يُعدَمْ قطُّ، وكونُهُ مُحدَثا مخلُوقا يَستَلْزِمُ أنْ يكونَ كانَ معدُوما، فيلزَمُ أن يكونَ موجودا مَعدُوما، قديما محدَثا، وهو جمعٌ بين النقيضين، يمتَنِعُ في بدايَةِ العُقُولِ. وأيضا فالمخلُوقُ يمتَنِعُ عليه القِدَمُ، ويجب له سابِقَةُ العَدَمِ، فلو وَجَبَ للخالق القديمِ ما يجبُ له، لوجَبَ كونُ الواجبِ للقدَمِ واجبَ الحدُوث بَعدَ العَدَمِ، وهذا جمعٌ بين النقيضين، فَالعَقلُ الصريحُ يجزِمُ بأنَّ اللهَ ليس كمثله شيءٌ.(٢)

---

(١) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٢/٣٨٨ - ٣٩٤)

(٢) انظر: الجواب الصحيح لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/١٢٠) وشرح العقيدة الأصبهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٢٦)

ومما يجدُرُ أنْ أُنبهَ عليه: أنَّ الأوْلَى ذكرُ نفيِ التَّمثيلِ لا نَفْيِ التشبيهِ؛ وذلك أنَّ التمثيلَ نَفَاهُ اللهُ بِنَصٍّ كتابِهِ حيث قال ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾، وأما التشبيهُ فلم يَأْتِ نصٌّ بنفيه، واتباعُ الألفاظِ التي جاء النصُّ بها هو الأوْلى.(١)

كما أنَّ الناسَ تنازَعُوا هل لفظُ الشبه والمثل بمعنى واحدٍ أو بمعنيين، على قولين:

أحدهما: أنهما بمعنى، فما دلَّ عليه لفظُ المِثلِ مطلقا ومقيدا يدُلُّ عليه لفظُ الشبهِ، وهذا قولُ طائفَة من النُّظَّار.

والثاني: أنَّ معنييهما مختلِفَانِ عند الإطلاق لغةً وشرعا وعقلا، وإنْ كانَ مع التقييدِ والقرينَةِ يُرادُ بأحدهما ما يُرادُ بالآخَرِ، وهذا قولُ أكثرِ الناسِ.

وهذا الاختلافُ مبنيٌّ على مسألَةٍ عقليَّةٍ، وهي أنَّه هل يجوزُ أنْ يُشبِهَ الشيءُ الشيءَ من وجهٍ دونَ وجه؟

للنَّاس في ذلك قولان:

الأول: المنعُ، فَيمتَنِعُ أنْ يُشبِهَ الشيءُ الشيءَ من وجهٍ دونَ وجهٍ، فيكونُ المثلُ والشبَهُ واحدا.

الثاني: الجوازُ، فقد يُشبِهُ الشيءُ الشيءَ من وجه دونَ وجه، فهناك فرقٌ بينهما عند الإطلاقِ، وهذا قولُ جمهورِ الناسِ، فإنَّ العقلَ يَعلَمُ أنَّ الأعراضَ مثلُ الألوانِ تَشتَبِهُ في كونها ألوانا مع أنَّ السوَادَ ليس مثل البيَاضِ، وكذلك الأجسَامُ عند جمهورِ العقلاءِ تَشتَبِهُ في مُسَمَّى الجسم، وإن كانت حقَائِقها ليسَت مُتَماثِلَة، فليسَتْ حقيقَةُ

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/١٦٦)

الماءِ مماثِلَةً لحقيقَةِ الترَابِ، ولا حقيقَةُ النباتِ مماثِلَةً لحقيقة الحيوانِ، ولا حقيقةُ النارِ مماثِلَةً لحقيقةِ الماءِ، وإن اشتَرَكَا في أنَّ كلا منهما جسمٌ، وقائمٌ بنفسه.

وأيضا فمعلومٌ في اللغة أنَّه يُقال: هذا يُشبِهُ هذا، وفيه شَبَهٌ من هذا، إذا أَشبَهَهُ من بعضِ الوُجوهِ، وإن كان مخالفا له في الحقيقَةِ، قال الله تعالى ﴿ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ﴾[1]

وقال الله ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ ۘ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ ۗ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿١١٨﴾ ﴾[2]

فَوَصَفَ القَولَيْنِ بالتمَاثُلِ، والقُلُوبَ بالتشَابُه لا بالتمَاثُلِ، فإنَّ القُلُوبَ وإنْ اشتَرَكَتْ في هذا القَولِ فَهيَ مُختَلِفَةٌ لا مُتَمَاثِلَةٌ.[3]

وخالف هذه القاعدَةَ المعطلةُ والمشبهةُ، فإنَّ كلتا الفرقَتَينِ مَثَّلَتْ ما أَثبَتَهُ اللهُ لنفسهِ في كتابِه، أو على لسَانِ رسولِهِ ﷺ، بصفَاتِ المخلوقين، فَفهِمُوا أنَّ مدلُولَ النصوصِ هو: التَّمثيلُ بالمخلوقات.

وبيانُ ذلك: أنَّ المعطلَةَ اعتَقَدُوا أنَّ إثباتَ ما أثبَتَهُ اللهُ لنفسهِ من صفَاتِ الكمَالِ يَقتَضِي تمثيلَهَا بصفَاتِ المخلوقين، وَرَتَّبُوا على ذلك تعطيلَهُم لصفَاتِ الكمَالِ للهِ ﷻ.

قال أبو المعالي الجويني في تقرير أنَّ ظاهرَ النصُوصِ يقتَضِي التمثيلَ: ((فإنْ قيلَ:

---

(١) سورة البقرة آية: ٢٥

(٢) سورة البقرة آية: ١١٨

(٣) انظر: الجواب الصحيح لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/٢٦٧ - ٢٦٨)

هَلا أجْرَيْتُم الآية – يعني: قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[(١)] – على ظاهِرِها مِن غيرِ تَعَرُّضٍ للتأويل، مصيرا إلى أنها مِنَ المتَشَابهات التي لا يَعلَمُ تأويلَها إلا الله. قلنا: إنْ رَامَ السائلُ إجرَاءَ الاستوَاءِ على ما يُنبئُ عنه في ظاهِرِ اللسان، وهو: الاستِقرَارُ، فهو التِزَامٌ للتَّجسيم، وإنْ تَشَكَّكَ في ذلك كان في حُكمِ المصَمِّم على اعتِقَادِ التجسيمِ، وإنْ قَطَعَ باستحالَةِ الاستقرارِ، فقد زَالَ الظاهِر، والذي دعا إليه من إجرَاءِ الآيةِ على ظاهِرِهَا لم يَستَقِمْ له، وإذا أُزيلَ الظاهِرُ قطعا فلابد بَعدَه في حملِ الآية على محمَلٍ مستقيمٍ في العُقُولِ مُستَقِرٍ في موجب الشرْعِ))[(٢)].

وقال الرازي: ((بيانُ أنَّ جميعَ فِرَقِ الإسلام مُقِرُّونَ بأنَّه لابُدَّ مِنَ التأويل في بعضِ ظواهِرِ القرآنِ والأخبَارِ.

أما في القرآنِ فبَيَانُهُ في وجوهٍ :

الأول : هو أنَّه وَرَدَ في القرآنِ ذكرُ الوَجه، وذِكرُ العينِ، وذِكرُ الجنبِ الواحِدِ، وذِكرُ الأيدِي، وذِكرُ السَّاقِ الواحِدَةِ. فلو أَخَذْنَا بالظَّاهِرِ، يَلزَمُنَا إثبَات شخصٍ له وجهٌ واحِدٌ. وعلى ذلك الوجه أَعينٌ كثيرةٌ. وله جَنبٌ واحدٌ، وعليه أيدٍ كثيرة، وله ساقٌ واحِدَةٌ. ولا نرى في الدنيا شخصاً أقبحَ صورةً من هذه الصورةِ المتخيلَةِ، ولا أعتقد أنَّ عاقلاً يرضى بأن يَصِفَ ربَّه بهذه الصفة...))[(٣)].

وقال أيضا: ((واعلم: أنَّ النصُوصَ مِنَ القرآن لا يمكن إجراؤُها على ظاهرِهَا

---

(١) سورة طه آية: ٥

(٢) الإرشاد للجويني (ص٤١ – ٤٢)

(٣) أساس التقديس (ص ١٠٥)

لوجوه:

الأول: إنَّ ظاهرَ قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴿٣٩﴾﴾[1] يقتضي أنْ يَكُونَ موسى عليه السلام مُستَقِرًّا على تلك العينِ مُلتَصِقاً بها. مُستَعلياً عليها. وذلك لا يقولُهُ عاقلٌ...))[2].

وأما المشبهةُ فاعتقَدُوا أنَّ ما أثبتَهُ اللهُ لنفسه منْ صفَات الكمَال مماثِلٌ لصفَات المخلوقين، فقالوا: يَدٌ كيد المخلُوق، ووجهٌ كوجْهِ المخلوقِ - تعالى اللهُ عن قولهم عُلُوًّا كبيرا- فَمَثَّلُوا صفات الخالقِ بصفَاتِ المخلوقين.

فالمعطلةُ والمشبهةُ كلاهما أهلُ تمثيلٍ، إلا أنَّ الممثلَةَ تمثيلهم ظاهِرٌ حيث اعتَقَدُوا أنَّ صفَات الخالق مثلُ صفَات المخلوقين.

وأما المعطلةُ فَتمثيلُهُم كانَ قَبلَ التَّعْطيلِ[3]؛ لأنهم إنما عَطَّلُوا لاعتقَادهم أنَّ إثباتَ صفَات الكمَالِ لله جل جلاله يستلزمُ التمثيلَ، فَمَثَّلُوا أَوَّلا وعَطَّلُوا ثانيا، **بل إنَّ تعطيلَهُم محفُوفٌ بتمثيلين:**

تمثيلٌ قبلَ التعطِيلِ وهو: اعتِقادُهُم أنَّ ظاهرَ نصوصِ الصفَاتِ مُستَلزِمٌ للتمثيلِ بصفات المخلوقين.

وتمثيلٌ بعد التعطيلِ: حيث شَبَّهُوهُ بالمعدُومَاتِ والممتَنعَات.

والواجِبُ إثباتُ الصفَاتِ لله ونفيُ مماثلتِها لصفاتِ المخلوقين، إثباتٌ بلا

(١) سورة طه آية: ٣٩

(٢) أساس التقديس (ص ٩٦)

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢١١/١٦)

تشبيهٍ،وتنـــزيهٌ بلا تعطيلٍ كما قال تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[(١)]

ففي قوله ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ ردٌّ على المشبهة؛ لأنهم مَثَّلُوا صفاتِ اللهِ بصفَاتِ خلقِهِ.

وفي قوله ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ ردٌّ على المعطلَةِ، لأَنَّهُم عطَّلُوا اللهَ عن كمالِهِ.

ومما ينبغي أن يُعلمَ: أنَّ إنكَارَ أئمةِ السلف على المعطلَةِ أعظَمُ مِن إنكَارِهِم على المشبِّهَةِ؛ لأنَّ مرَضَ التعطيلِ أعظَمُ من مَرَضِ التشبيهِ؛ وذلك أنَّ مَن يَعبُدُ إلها موجودا موصُوفا بما يَعتَقِدُهُ هو من صفَاتِ الكمَالِ، وإن كان ضالا مُخطئا في ذلك، خيرٌ ممن لا يَعبُدُ شيئا، أو يعبُدُ من لا يُوصَفُ إلا بالسُّلوبِ والإضافَاتِ.[(٢)]

---

(١) سورة الشورى آية: ١١

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٠/٣٠٦)

المطلب الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ صِفَاتُ الكَمَالِ تَثْبُتُ للهِ عَلَى وَجْهٍ لا يُمَاثِلُهُ فِيهَا مَخْلُوقٌ }

بعد توضيحِ هذه القاعدة، وبيانِ تقريرِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لها، أَذْكُرُ في هذا المطلبِ أقوالَ أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة:

[عبد الله بن مسعود (٣٢هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن مسعود ﷺ : ((الصمد : السيِّدُ الذي قد انتَهَى سُؤْدُدُهُ))(١).

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

وقال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس ﷺ : ((السيدُ الذي قد كمُل في سُؤدَده، والشريفُ الذي قد كمُل في شرفه، والعظيمُ الذي قد عظُم في عظمته، والحليمُ الذي قد كمُل في حلمه، والغنيُّ الذي قد كمُل في غناه، والجبَّارُ الذي قد كمُل في جبروته، والعالمُ الذي قد كمُل في علمه، والحكيمُ الذي قد كمُل في حكمته، وهو الذي قد كمُل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو اللهُ سبحانه هذه صفته، لا تنبغي إلا له))(٢) .

فقد أثبت الصحابيان الجليلان ابنُ مسعود وابنُ عباس ﷺ للهِ الصفَات، فَوَصَفَهُ ابنُ مسعود ﷺ بالسيِّدِ الذي قد انتَهَى سُؤْددُهُ، ووصفَهُ ابنُ عباس ﷺ بالحلمِ

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٤٦٢/١) رقم٦٧٨ وقال الألباني في ظلال الجنة إسناده حسن (ص٣٥٦)

(٢) تقدم تخريجه ٣٩٧

والعَظَمَة والعلم والحكمة وغيرِها من صفَات الكمَال، وبيَّنَا أنَّ لله أكملَ الصفات فلا يماثِلُ اللهَ أحدٌ في صفاتِه، فالله العظيمُ الذي قد عظُم في عظمته، والحليمُ الذي قد كمُل في حلمه، والغنيُّ الذي قد كمُل في غناه، والجبَّارُ الذي قد كمُل في جبروته، فلا يُدانيه ولا يماثلُهُ أحَدٌ في صفاتِ كماله ﷻ.

[نعيم بن حماد الخزاعي (٢٢٨هـ)]

وقال نُعَيْمُ بنُ حماد[(١)]- رحمه الله - : ((مَن شَبَّهَ اللهَ بشيءٍ مِن خَلقه فقد كَفَرَ، وَمَن أنكَرَ ما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ فقد كفَرَ، فَليسَ ما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ ورسُولُهُ ﷺ تشبيهٌ))[(٢)].

فقد بيَّن الإمامُ نعيم -رحمه الله- أنَّه ليسَ فيما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ، ووصفه به رسُولُهُ ﷺ تشبيهٌ، لأنَّ إثباتَ الصفَاتِ للهِ ﷻ يكون على وجهٍ لا يماثلُهُ فيه مخلُوقٌ،

---

(١) هو: نُعيم بن حماد بن معاوية الخزاعي أبو عبد الله . قال الإمام أحمد: ((لقد كان من الثقات)) وكان نُعيم يقول: ((كنتُ جهميا فلذلك عرفتُ كلامَهم، فلما طلبتُ الحديثَ عرفتُ أنَّ أمرهم يرجع إلى التعطيل)) توفي: ٢٢٨هـ انظر: تهذيب الكمال للمزي (٧/٣٥٠ ٣٥٣)

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٢/١٦٣) وأبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله (٤/٢٦٤) والذهبي في العلو (٢/١٠٩٣) كلهم من طرق عن محمد بن إسماعيل الترمذي عن نعيم به .
ومحمد بن إسماعيل قال فيه ابن حجر في التقريب (ص٥٤٧): ((ثقة حافظ))
وذكره اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/٥٨٧) من طريق ابن أبي حاتم عن عبد الله بن محمد بن الفضل الصيداوي عن نعيم به.
وعبد الله بن محمد قال عنه ابن أبي حاتم كما في الجرح والتعديل (٣/٥٢٥): ((كان من أجلّة أصحاب أحمد بن حنبل ممن كتب عنه أبي وأبو زرعة)) فيكون الأثر صحيحا.
قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٣/٢٩٩): ((وما أحسن قول نعيم بن حماد، الذي سمعناه بأصح إسناد))، وصححه الألباني في مختصر العلو (ص١٨٤)

كما بيَّن أنَّ مَن شبَّه الله بخلقه فقد كفرَ، فالتمثيلُ صفةُ نقصٍ يُنزِّهُ اللهُ عنها.

[محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)]

وقال الإمام البخاري - رحمه الله - : ((وأنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُنادِي بصَوتٍ يَسمَعُهُ مَن بَعُدَ كما يَسمَعُهُ مَن قَرُبَ، فليس هذا لغيرِ اللهِ جَلَّ ذكرُهُ.

وفي هذا دليلٌ أنَّ صَوتَ اللهِ لا يُشبهُ أصوَاتَ الخلقِ؛ لأنَّ صَوتَ اللهِ جَلَّ ذكره يُسمَعُ مِن بُعْدٍ كما يُسمَعُ مِن قُرْبٍ، وأنَّ الملائكة يُصعَقُونَ مِن صوتِه، فإذا تَنَادَى الملائكةُ لم يُصعَقُوا. وقال عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا﴾[1] فليسَ لصِفَةِ اللهِ ندٌّ ولا مِثلٌ، ولا يوجَدُ شيءٌ من صفاتِه بالمخلوقين))[2].

فقد بيَّن الإمامُ البخاري -رحمه الله- أنَّ الصفاتِ المثبتَةَ للهِ عَزَّ وَجَلَّ لا تُشبهُ صفَاتِ المخلوقين، وإنما هي صفَاتٌ لائقَةٌ باللهِ، تُثبَتُ له على وجه الاختصَاصِ، فليس لصِفَةِ اللهِ ندٌّ ولا مثلٌ، ولا يوجَدُ شيءٌ من صفاته بالمخلوقين، وَمَثَّل على ذلك بصَوتِ اللهِ، وأنه على خلاف صوتِ المخلوق، فبيَّن أنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُنادي بصَوت يَسمَعُهُ مَن بَعُدَ كما يَسمَعُهُ مَن قَرُبَ، وهذا تقريرٌ منه لكون صفات الله عَزَّ وَجَلَّ لا تماثِلُ صفات المخلوقين.

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

وقال الإمام الطبري - رحمه الله - :((فَنُثبتُ كلَّ هذه المعاني التي ذَكَرْنا أَنها جَاءَتْ بها الأخبَارُ، والكتابُ، والتنزيلُ، على ما يُعقَلُ مِن حقيقَةِ الإثباتِ، وَنَنفِي عنه التشبيهَ))[3].

---

(١) سورة البقرة آية: ٢٢

(٢) خلق أفعال العباد(ص١٨٢)

(٣) التبصير في معالم الدين (ص١٤٤)

بيَّن الإمامُ الطبري -رحمه الله- أنَّ إثباتَ الصفاتِ لله عز وجل يكون بشرطين:

الأول: على ما يُعقَلُ من حقيقةِ الإثباتِ.

الثاني: أنْ نَنفيَ عن صفاتِ الله التشبيهَ.

فهو يُقرِّر أنَّ إثباتَ الصفاتِ لله جل جلاله يكون على وجهٍ لا يماثِلُهُ فيه مخلوقٌ.

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده(٣٩٥هـ)]

وقال الإمام ابن منده - رحمه الله - : ((إنَّ الأخبارَ في صفاتِ الله عز وجل جاءَتْ مُتَوَاتِرةً عن نبيِّ الله ﷺ، موافِقَةً لكتابِ الله عز وجل، نَقَلَها الخلفُ عن السلف، قرنا بعد قرن، مِن لَدُن الصحابة والتابعين إلى عصرنا هذا، على سبيلِ إثباتِ الصفَاتِ لله عز وجل، والمعرفة، والإيمان به، والتسليم لما أخبر اللهُ عز وجل في تنزيله، وبيَّنَهُ الرسولُ ﷺ عن كتابِهِ، مع اجتنابِ التأويلِ، والجحُودِ، وتركِ التمثيلِ، والتكييف))[(١)].

وقال- رحمه الله -: ((ذِكْرُ ما مَدَحَ اللهُ عز وجل به نفسَهُ مِنَ الوحدانيَّة، وانتفائه مِنَ المِثْلِ، والتقديرِ، واستِدْرَاك صفاته عز وجل بالمعقُولِ، قال الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[(٢)]وقال﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ ﴾[(٣)]

فوصَفَ نفسَهُ بالسميعِ، والبصيرِ، واليمينِ، وانتَفَى مِنَ التمثيلِ، والتقديرِ))[(٤)].

وقال- رحمه الله -: ((ذِكْرُ بيانِ النَّهيِ عن تقديرِ كيفيَّة صفاتِ الله عز وجل، والدليل على إثبَاتِ صفاتِهِ. وأنَّ اللهَ وَصَفَ نفسَهُ بالسمعِ، والبصرِ، واليمينِ، بتركِ التشبيهِ،

(١) التوحيد لابن منده (٢/٧)

(٢) سورة الشورى آية: ١١

(٣) سورة الزمر آية: ٦٧

(٤) التوحيد لابن منده (٢/١٦)

والتمثيل))[1].

فقد نَفَى الإمامُ ابنُ منده التمثيلَ والتشبيهَ عمَّا أَثبَتَهُ مِن صفَاتِ الكمَالِ، فَذَكَرَ أنَّ اللهَ ﷻ وصف نفسَهُ بالسميعِ، والبصيرِ، واليمينِ، وانتفَى مِنَ التمثيلِ، والتقديرِ.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـــ)]

وقال الإمام قوَّام السنة أبو القاسم التيمي- رحمه الله -: ((قال أهلُ السنة: نَصِفُ اللهَ بما وَصَفَ به نفسَهُ، ونُؤمنُ بذلك؛ إذ كان طريقُ الشرعِ الاتباعَ لا الابتداع، مع تحقيقِنَا أنَّ صفاته لا يُشبِهُها صفات، وذاتَهُ لا يُشبِهُها ذاتٌ، وقد نفى اللهُ تعالى عن نفسِهِ التشبيهَ بقوله ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾، فَمَن شبَّهَ اللهَ بخلقهِ فقد كَفَرَ.

وأثبتَ لنفسهِ الصفات ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ وليس في إثبات الصفَاتِ ما يُفضِي إلى التشبيهِ، كما أنَّه ليس في إثباتِ الذَّاتِ ما يُفضِي إلى التشبيه))[2].

فقد قرر الإمام أبو القاسم التيمي رحمه الله أنَّ قولَ أهلِ السنة في صفاتِ اللهِ: إثباتُهَا مِن غيرِ تمثيلٍ، وأشارَ إلى نُكتَةٍ وهي: أنَّه ليس في إثباتِ الصفَاتِ ما يُفضِي إلى التشبيه، كما أنه ليس في إثباتِ الذَّاتِ ما يُفضي إلى التشبيهِ، كما بيَّن أنَّ مَن شبَّه اللهَ بخلقه فقد كَفَرَ.

فبانَ – بحمد الله – بهذه النقولِ عن هؤلاء الأئمَّةِ الأعلام أنهم مُتفقون على أنَّ إثباتَ الصفَاتِ للهِ يكونُ على وجهٍ لا يماثِلُهُ فيه مخلوقٌ.

وخلاصةُ كلامِ أئمة السلف في هذه القاعدة يدور على ثلاثة أمور:

---

(١) التوحيد لابن منده (٢/٢١)

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/١٩٥)

١- أنَّ إثباتَ الصفاتِ لله يكونُ على وجهٍ لا يماثلُهُ فيه مخلوقٌ.

٢- أنَّه ليسَ في إثباتِ الصفَاتِ ما يُفضِي إلى التشبيهِ كما أنَّه ليسَ في إثباتِ الذاتِ ما يُفضي إلى التشبيه.

٣- أنَّ مَن شبَّه اللهَ بخلقه فقد كَفَرَ.

ووجهُ كونِ التمثيلِ كفرا: أنَّ مَن مَثَّلَ اللهَ بخلقه؛ فقد كذَّبَ الخبَرَ، وعَصَى الأمرَ.

أما الخبر؛ ففي قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[1] إذ الآيَةُ صريحَةٌ في نفيِ المثلِ، فدل ذلك على عدم جواز التمثيل.

وأما الطلب؛ ففي قوله تعالى ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾[2] أي: نظراء مماثلين[3].

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في أنَّ إثباتَ الصفَاتِ لله يكونُ على وجهٍ لا يماثلُهُ فيه مخلوقٌ، فبيَّن أنَّ الله هو المنعُوتُ بنعوتِ الكمَالِ، وصفاتِ الجلال التي لا يماثلُهُ فيها شيءٌ من الموجودات، وأنَّه سبحانه مستحقٌّ للكمالِ مختصٌّ به على وجهٍ لا يماثلُهُ فيه شيءٌ، كما نَقَلَ إجماعَ أئمة السلف على ذلك.

وبيَّن أيضا - موافقا لأئمة السلف - أنَّه إذا لم يكن في إثباتِ الذَّاتِ إثباتُ مماثلَةٍ للذَّوَات، فكذلك لم يَكُن في إثباتِ الصفات إثباتُ مماثلَةٍ له في ذلك.

وفي ضوء ما سبَقَ يظهَرُ جليا أنَّ شيخَ الإسلام ابن تيمية قد وَافَقَ أئمةَ السلف في معتَقدهم، واتَّبع منهَجَهُم، وأخذَ بأقوالِهم.

---

(١) سورة الشورى آية: ١١

(٢) سورة البقرة آية: ٢٢

(٣) انظر: شرح العقيدة الواسطية للشيخ العثيمين (١٠٣/١)

المطلب الثالث

الأدلة على قاعدة

{ صِفَاتُ الكَمَالِ تَثْبُتُ للهِ عَلَى وَجْهٍ لا يُمَاثِلُهُ فِيهَا مَخْلُوقٌ }

إنَّ النصوصَ الشرعيةَ من الكتاب والسنة متضافِرَةٌ في الدلالَةِ على هذه القاعـــدة، ومن تلك الأدلة:

قول الله تَعَالَىٰ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾(١)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ جَلَّ جَلَالُهُ أثبتَ لنفسِه السمعَ والبصَرَ مع نفيِ المماثَلَة، فدلَّ على أنَّ إثباتَ صفَاتِ الكمالِ للهِ عَزَّ وَجَلَّ يكونُ على وجهٍ لا يماثِلُهُ فيه المخلوقُ.

قال الشيخ السعدي -رَحِمَهُ اللَّهُ- في تفسيره لهذه الآية: ((أي: ليسَ يُشبِهُهُ تعالى ولا يماثِلُهُ شيءٌ من مخلوقاتِه، لا في ذاتِه، ولا في أسمائِه، ولا في صفاتِه، ولا في أفعاله، لأنَّ أسماءَهُ كلَّها حسنى، وصفاتِه صفة كمالٍ وعظمَة، وأفعالَهُ تعالى أوجَدَ بها المخلوقـــات العظيمة مِن غيرِ مشَارِكٍ، فليس كمثله شيءٌ، لانفرَادِه وتوحُّدِه بالكمالِ من كلِّ وجهٍ.
﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ﴾ لجميعِ الأصواتِ، باختلافِ اللغَـــاتِ، علـــى تَفَـــنُّنِ الحاجـــات.
﴿ ٱلْبَصِيرُ ﴾ يرى دبيبَ النملَةِ السوداء، في الليلة الظَّلْمَاء، على الصَّخْرَة الـــصَّمَّاء، ويرى سَرَيانَ القُوت في أعضاءِ الحيوانات الصغيرةِ جدا، وسَرَيَان المـــاءِ في الأغـــصَانِ الدقيقَة.

(١) سورة الشورى آية: ١١

وهذه الآيةُ ونحوُها، دليلٌ لمذهبِ أهلِ السنة والجماعة، مِن إثباتِ الصفَاتِ، ونفيِ مماثلَةِ المخلوقات))[1] .

وقالَ تعَالَى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤ ﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أثبَتَ لنفسِه الأحديَّةَ والصمديَّةَ مع نفيِ الوَلَدِ والوالدِ والكفؤِ، فدلَّ على أنَّ إثباتَ صفات الكمَالِ يَكونُ على وجْهٍ لا يماثلُهُ فيه المخلوقُ، كما أنَّ اسمَ اللهِ "الأحد" يدلُّ على أنَّه ليس كمثله شيءٌ في صفَاتِ كمَاله، واسم اللهِ "الصمد" يدلُّ على الكمَالِ التَّام الذي ينتفِي معه النقصَانُ المضادُّ له، فتَضمَّن هذان الاسمان العظيمان تنـــزيهَ اللهِ في صفاتِ كمَالِهِ أن يكونَ له فيها مماثلٌ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في تفسيره لهذه السورة: ((وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ صِفَاتِ التَّنْزِيه يَجْمَعُهَا هَذَانِ الْمَعْنَيَانِ الْمَذْكُورَانِ فِي هَذه السُّورَة:

أَحَدُهُمَا: نَفْيُ النَّقَائِصِ عَنْهُ وَذَلكَ منْ لَوَازِمِ إِثْبَات صفَات الْكَمَال، فَمَنْ ثَبتَ لَهُ الْكَمَالُ التَّامُّ انْتفَى النُّقْصَانُ الْمُضَادُّ لَهُ، وَالْكَمَالُ منْ مَدْلُولِ اسْمه الصَّمَد .

وَالثَّاني: أَنَّهُ لَيسَ كَمثْله شَيْءٌ في صفَات الْكَمَال الثَّابتَة، وَهَذَا منْ مَدْلُول اسْمه الأَحَد . فَهَذَان الاسْمَان الْعَظِيمَان - الأَحَدُ الصَّمَدُ - يَتَضَمَّنَان تَنْزِيهَهُ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ وَعَيْبٍ، وَتَنْزِيهه في صفَاتِ الْكَمَالِ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ مُمَاثلٌ في شَيْءٍ منْهَا.

---

(١) (ص٨٨٨)

(٢) سورة الإخلاص آية: ١- ٤

وَاسْمُهُ الصَّمَدُ يَتَضَمَّنُ إِثْبَاتَ جَمِيعِ صِفَاتِ الْكَمَالِ، فَتَضَمَّنَ ذَلِكَ إِثْبَاتَ جَمِيعِ صِفَاتِ الْكَمَالِ وَنَفْيَ جَمِيعِ صِفَاتِ النَّقْصِ.

فَالسُّورَةُ تَضَمَّنَتْ كُلَّ مَا يَجِبُ نَفْيُهُ عَنْ اللهِ، وَتَضَمَّنَتْ أَيْضًا كُلَّ مَا يَجِبُ إِثْبَاتُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ: مِنْ اسْمِهِ الصَّمَدِ، وَمِنْ جِهَةِ أَنَّ مَا نُفِيَ عَنْهُ مِنْ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ وَالنُّظَرَاءِ مُسْتَلْزِمٌ ثُبُوتَ صِفَاتِ الْكَمَالِ أَيْضًا))(١).

وقال عَزَّ وَجَلَّ ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا ﴾(٢)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ جَلَّ جَلَالُهُ نهى أنْ نجعلَ له أندادا ونظراءَ، فَدَلَّ على أنَّه ليس لصفةِ اللهِ ندٌّ ولا مثلٌ.

قال الإمام البخاري عند هذه الآية: ((فليسَ لصفةِ الله ندٌّ ولا مثلٌ، ولا يوجد شيءٌ من صفاتِه بالمخلوقين))(٣).

وعن عبد الله بن أُنيس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : ((يُحشَرُ الناسُ يومَ القيامة أو قال العباد عُراةً غرلا بهمًا. قال: قلنا وما بهما؟ قال: ليسَ مَعهُم شــيءٌ، ثم يُنَادِيهِم بصَوتٍ يَسمَعُهُ مَن قَرُبَ كما يَسمَعُه مَن بَعُدَ أنا الملك أنا الديان))(٤).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/١٠٨ - ١٠٩)

(٢) سورة البقرة آية: ٢٢

(٣) خلق أفعال العباد(ص١٨٢)

(٤) ذكره البخاري تعليقا في كتاب التوحيد باب (ولا تنفع الشفاعة عنده..) (ص١٢٨٩) وأخرجه موصولا أحمد في المسند (ص١١١٧)ح ١٦١٣٨ والحاكم في المستدرك (٢/٤٣٨) والبخاري في الأدب المفرد باب المعانقة (ص٣٤٨ ٣٤٩)ح ٩٨٠ وابن أبي عاصم في السنة (١/٣٥٨)ح ١١٠ من طريق همام عن القاسم بن عبد الواحد عن عبد الله بن عقيل عن جابر به. =

وجه الدلالة: أنَّ في هذا الحديث دليلا على أنَّ صوت الله لا يشبهُ أصوات المخلوقين؛ لأنَّ صوتَ الله ﷻ يَسمَعُهُ مَن بَعُدَ كما يَسمَعُهُ مَن قَرُبَ، بخلاف صوت المخلوقين، وكذلك جميعُ الصفَاتِ هي مِن بابٍ واحدٍ، فيكونُ إثباتُ صفَاتِ الكمالِ للهِ ﷻ على وجهٍ لا يماثلُهُ فيه المخلوقون.

قال الإمام البخاري - رحمه الله - : ((وفي هذا دليلٌ أن صوتَ الله لا يُشبه أصواتَ الخلق؛ لأنَّ صوتَ الله جلَّ ذكرُه يُسمَعُ من بُعْدٍ كما يُسمَعُ من قُرْبٍ، وأنَّ الملائكةَ يُصعقُون من صوته، فإذا تنادى الملائكة لم يصعقوا))(١).

ثم إنَّه قد عُلم بالضرورةِ أنَّ بينَ الخالقِ والمخلوقِ تباينا في الذَّوَاتِ، وهذا يستلزِمُ تباينا في الصفات.

وبما تقدم نقلُهُ مِنَ النصوص الشرعية يتبين أنَّ الأصلَ في توحيد الأسماءِ والصفاتِ أنْ يُثبتَ للهِ ما أثبَتَهُ الله لنفسِهِ، أو أثبَتَهُ له رسُولُهُ ﷺ ، ويكون ذلك على وجهٍ لا يُماثِلُهُ فيه مخلوقٌ.

- وفيه القاسم بن عبد الواحد و عبد الله بن عقيل، فالقاسم بن عبد الواحد قال عنه أبو حاتم كما في تهذيب الكمال للمزي (٧٥/٦): ((يُكتب حديثه)) وقال عنه ابن حجر كما في تقريب التهذيب (ص٥٢٥): ((مقبول))

وأما عبد الله بن عقيل فقال عنه ابن حجر في التقريب (ص٣٧٢): ((صدوق))

وقد توبع القاسم بن محمد وعبد الله بن عقيل كما في مسند الشاميين للطبراني (١٠٤/١)، فقد تابع القاسمَ الحجاجُ بن دينار، والحجاج قال عنه ابن حجر في التقريب (ص١٧٨): ((لا بأس به))

وتابع عبد الله محمدُ بن المنكدر، ومحمد بن المنكدر قال عنه ابن حجر في التقريب (ص٥٩٣): ((ثقة فاضل)) فيكون الحديث حسنا، وقد حسنه الألباني في تعليقه على الأدب المفرد (ص ٣٤٩)

(١) خلق أفعال العباد(ص١٨٢)

المبحث الرابع

قاعدة " نَفْيُ مَا نَفَاهُ اللهُ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ نَفَاهُ عنه رَسُولُهُ ﷺ مَعَ اعْتِقَادِ ثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ للهِ ﷻ "

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المطلب الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ نَفْيُ مَا نَفَاهُ اللهُ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ نَفَاهُ عنه رَسُولُهُ ﷺ مَعَ اعْتِقَادِ ثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ للهِ ﷻ }

بعدَ ما عَرَفْنا في المبحثِ الأوَّل أنَّ اللهَ موصُوفٌ بالصفاتِ السلبيَّة، وهي ما نَفاهَا اللهُ عن نفسِهِ، أو نفاها عنه رَسُولُه ﷺ، ناسَبَ أن أذْكُرَ في هذا المبحَثِ ضابطَ النَّفيِ عندَ أهلِ السنة والجماعة؛ ليتضِحَ المقصودُ مِنَ النفيِ عندَهم، وقد بيَّن ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيمية غايةَ البيانِ، ويتَّضِحُ ذلك من خلال عرضِ أقواله:

قال - رحمه الله - : ((والمنفيُّ عنه لابُدَّ أنْ يَستَلزِمَ وصْفا ثُبوتيا))(١).

وقال - رحمه الله - : ((وقد قدَّمْنا فيما مضى أنَّ اللهَ سبحانه لا يُوصَفُ بصِفَةِ سلبٍ إن لم تَتَضَمَّنْ معنى ثُبُوتيًّا، وأما الصفَةُ السلبيةُ التي لا تتضَمَّنُ ثبوتا فلا يوصَفُ بها إلا المعدُومُ. وبيَّنَّا أيضا أنَّ كلَّ صفَةٍ تصلُحُ للمعدُومِ المحضِ فإنها لا تَصلُحُ للهِ تعالى؛ لأنَّ تلك الصفَةِ لا مَدحَ فيها بحالٍ؛ إذ المعدومُ المحضُ لا يُمدَحُ بحالٍ، وما ليس فيه مدحٌ فإنَّ اللهَ لا يوصَفُ به سبحانه وتعالى، بل له الأسماءُ الحسنى، والمَثَلُ الأعلَى))(٢).

وقال - رحمه الله - ((اللهُ سبحانه موصوفٌ بالإثبات والنَّفيِ.

فَالْإِثْبَاتُ كَإِخْبَارِهِ بِأَنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَعَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ،

---

(١) مجموع الفتاوى (٤٩٠/٦)

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٥٦٣/٣)

وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَالنَّفْيُ كقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[1] وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ النَّفْيَ لَيْسَ فِيه مَدْحٌ وَلَا كَمَالٌ، إِلَّا إِذَا تَضَمَّنَ إِثْبَاتًا، وَإِلَّا فَمُجَرَّدُ النَّفْيِ لَيْس فِيه مَدْحٌ وَلَا كَمَالٌ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ الْمَحْضَ عَدَمٌ مَحْضٌ؛ وَالْعَدَمُ الْمَحْضُ لَيْس بِشَيْءٍ، وَمَا لَيْسَ بِشَيْءٍ فَهُوَ كَمَا قِيلَ: لَيْس بِشَيْءٍ؛ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ مَدْحًا أَوْ كَمَالًا. وَلِأَنَّ النَّفْيَ الْمَحْضَ يُوصَفُ بِه الْمَعْدُومُ وَالْمُمْتَنِعُ، وَالْمَعْدُومُ وَالْمُمْتَنِعُ لَا يُوصَفُ بِمَدْحٍ وَلَا كَمَالٍ .

فَلِهَذَا كَانَ عَامَّةُ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ مِنْ النَّفْيِ مُتَضَمِّنًا لِإِثْبَاتِ مَدْحٍ كَقَوْلِهِ ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌۚ﴾[2] إلى قوله ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَاۚ﴾[3]

فَنَفْيُ السِّنَةِ وَالنَّوْمِ: يَتَضَمَّنُ كَمَالَ الْحَيَاةِ وَالْقِيَامِ؛ فَهُوَ مُبَيِّنٌ لِكَمَالِ أَنَّهُ الْحَيُّ الْقَيُّومُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَاۚ﴾ أَيْ: لَا يُكْرِثُهُ وَلَا يُثْقِلُهُ، وَذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ لِكَمَالِ قُدْرَتِهِ وَتَمَامِهَا، بِخِلَافِ الْمَخْلُوقِ الْقَادِرِ إذَا كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الشَّيْءِ بِنَوْعِ كُلْفَةٍ وَمَشَقَّةٍ، فَإِنَّ هَذَا نَقْصٌ فِي قُدْرَتِهِ، وَعَيْبٌ فِي قُوَّتِهِ.

وكذلك قوله ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[4] فَإِنَّ نَفْيَ الْعُزُوبِ مُسْتَلْزِمٌ لِعِلْمِهِ بِكُلِّ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ.

وكذلك قوله ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا

(١) سورة البقرة آية:٢٥٥

(٢) سورة البقرة آية: ٢٥٥

(٣) سورة البقرة آية: ٢٥٥

(٤) سورة سبأ آية: ٣

مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾[(١)] فَإِنَّ نَفْيَ مَسِّ اللُّغُوبِ الَّذِي هُوَ التَّعَبُ وَالْإِعْيَاءُ دَلَّ عَلَى كَمَالِ الْقُدْرَةِ وَنِهَايَةِ الْقُوَّةِ، بِخِلَافِ الْمَخْلُوقِ الَّذِي يَلْحَقُهُ مِنْ التَّعَبِ والكلال مَا يَلْحَقُهُ))[(٢)].

فَالمتأَمِّل فيما سبق نقلُهُ من أقوالِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية يتبيَّن له تقريرُه لهذه القاعدَة، وهي قاعدةٌ عظيمةٌ منَ القواعدِ التي بنى عليها أهلُ السنة منهَجَهُم في بابِ الصفَاتِ، وهذه القاعدَةُ تُوضِّحُ الطريقَةَ الصحيحَةَ في تنــزيهِ اللهِ جَلَّ جَلَالُهُ عن العيُوبِ والنقائصِ.

ومضمونُ هذه القاعدة: أنَّ كُلَّ صفةٍ نفاهَا اللهُ عن نفسهِ فإنها مُتَضَمِّنَةٌ لشيئين:

أحدهما: انتفَاءُ تلك الصفَة.

الثاني: ثبوتُ كمَالِ ضِدّها.[(٣)]

فمَا نفَاهُ اللهُ عن نفسِهِ، أو نفاهُ عنه رسولُهُ ﷺ فإنَّه مُتضمِّنٌ ثبوتَ كمَالِ الضِّدِّ للهِ عَزَّ وَجَلَّ ، ألا ترَى إلى قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾[(٤)] فإنَّ اللهَ نفَى عن نفسِهِ العَجزَ؛ وذلك لكَمَالِ علمِهِ وقدرتِهِ؛ إذ إنَّ العجزَ إنما يَلحَقُ العاجز إمَّا من جهَةِ عدمِ العلمِ، وإما من جهةِ عدم القدرَةِ، وإما لمجموعِ الأمرين، ولذلك ختَمَ اللهُ الآيةَ بقوله: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا

---

(١) سورة ق آية: ٣٨

(٢) التدمرية (ص٥٧ – ٦٠)

(٣) تقريب التدمرية للشيخ ابن عثيمين (ص٤٨)

(٤) سورة فاطر آية: ٤٤

قَدِيرًا ﴾.

فالنفيُ الواردُ في الكتابِ والسنة ليسَ نَفْيا محضا؛ لأنَّ النَّفيَ المحضَ ليس فيه مدحٌ ولا كمالٌ، بل هو عَدمٌ محضٌ، والعَدمُ المحضُ ليس بشيءٍ، وما ليس بشيءٍ لا يكونُ مدحا ولا كمالا.

ولأنَّ النفيَ المحضَ يوصَفُ به المعدومُ والممتنعُ والعاجزُ فكيفَ يَكُونُ كمالا ومدحا؟!

ثم إنَّ اللهَ سبحانه إنما نَفَى عن نفسهِ ما يُناقِضُ الإثباتَ، فلم يَنفِ إلا أَمْرا عَدَميا أو ما يستلزِمُ العَدَمَ، وإذا كان إنما نَفَى عن نفسِه العَدَمَ أو ما يستلزِمُ العَدَم عُلِم أنَّه أحقُّ بكلِّ وجودٍ وثبوتٍ لا يَستلزِمُ عدَما ولا نقصا، وهذا هو الذي دلَّ عليه صريحُ العقلِ، فإنَّه سبحانه له الوجُودُ الدَّائم الواجبُ بنفسه، فَالكمَالُ وجُودٌ كلُّه، والعَدَمُ نقصٌ كلُّه، فإنَّ العدمَ كاسمه لا شيء، فحقيقَةُ النَّفْيِ الصحيحِ نفيُ العَدَمِ أو ما يَستَلزِمُ العَدَم.(١)

والنفيُ الصحيحُ في بابِ أسماء الله وصفاته يرجِعُ إلى أمرين:

الأول: نفيُ النقائِصِ والعُيوبِ عنِ الله ﷻ.

الثاني: نفيُ المماثَلَة في شيءٍ من صفَات الكمَال لله ﷻ.(٢)

إذا تقرَّر ذلك فإنَّ النَّفيَ في صفَاتِ اللهِ لابُدَّ أنْ يكونَ مَعَ إثباتِ كمَالِ الضدِّ وذلك للوجوه التالية:

---

(١) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٢/٣٨٩ - ٣٩٠)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/٤٢٥ - ٤٢٦) والصواعق المرسلة لابن القيم (٣/١٠٢٤)

الوجه الأول: أنَّ اللهَ تعالى قال: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[1] وهذا مَعدُومٌ في النفيِ المحضِ.

الوجه الثاني: أنَّ نفيَ المثلِ والنظيرِ ليسَ في نفسِه صفَة مدحٍ وكمالٍ، فإنَّ العَدَمَ المحضَ الذي هو أنقصُ المعلوماتِ يُنفَى عنه المثلُ والنظيرُ، فلا يكونُ نفيُ المثلِ والنظيرِ كمالا إلا إذا تضمَّنَ كون مَن نُفِيَ عنه ذلك قد اختصَّ مِن صفَاتِ الكمَالِ بأوصَافٍ بايَنَ بها غيرَهُ، وخَرجَ بها عن أنْ يكونَ له نظيرٌ أو مثلٌ.

الوجه الثالث: أنَّ النفيَ إن لم يتَضَمَّن كمالا فقد يكُونُ لعدَمِ قَابليَّةِ الموصوفِ لذلك المنفِيّ أو ضده، لا لكمَالِ الموصوفِ، كما إذا قيل: الجدارُ لا يَظلم، فنفْيُ الظلمِ عنِ الجدارِ ليس لكمَالِ الجدارِ، ولكن لعَدَمِ قابلِيَّة اتصافه بالظلمِ أو العدلِ.

الوجه الرابع: أنَّ النفيَ إن لم يتضمَّن كمالا فقد يكون لنقصِ الموصوفِ وعجزِهِ عنه، كما لو قيل عن شخصٍ عاجزٍ عن الانتصَارِ لنفسِه ممن ظَلَمَهُ (إنَّه لا يُجزِئ السيئة بالسيئة) فإنَّ نفيَ مجازاته السيِّئَةَ بمثلِها ليس لكَمَالِ عَفوِه، ولكن لعجزِهِ عن الانتصَارِ لنفسه، وحينئذ يكونُ نفيُ ذلك عنه نقصا وذمًّا لا كمالا ومدحا[2]

ومما يحسنُ أنْ يُنبَّهَ عليه عند شرحِ هذه القاعدة: أنَّ معرفَةَ اللهِ لا تكونُ بصفَاتِ النفيِ، وإنما الأصلُ في معرفَةِ اللهِ أنْ يُعرفَ بصفات الإثبَات، وصفَاتُ النفيِ المقصُودُ بها تكميلُ الإثباتِ، ولهذا كُلُّ تنزيهٍ مُدِحَ فيه الربُّ ففيه إثبَاتٌ.[3]

---

(١) سورة النحل آية: ٦٠

(٢) انظر: التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٥٧ – ٥٨) ومختصر الصواعق للموصلي (٢/٥٣٣) وتقريب التدمرية للشيخ ابن عثيمين (ص٤٨ – ٤٩)

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/١١٢)

ثم إنَّ مِنَ المناسِبِ بعد تقريرِ هذه القاعدة أَنْ أُعَرِّجَ بالرَّدِّ على مَسلَكَيْن مِن المسالِكِ الباطلةِ التي سلكَها نُفاةُ الصفاتِ في بابِ النَّفْيِ:

المسلك الأول: الاعتمَادُ في النفيِ على مجرَّدِ نفيِ التشبيهِ، فيقولون: يَلزَمُ مِن إثباتِ هذه الصفَةِ التشبيهُ.

قال الآمِدي[1] في تقرير هذا المسلك: ((واعلمْ أنَّ هذه الظواهِرَ - يعني: آيات وأحاديث الصفات - وإنْ وَقَعَ الاغترَارُ بها بحيثُ يُقالُ بمدلولاتها ظاهر - من جهةِ الوضعِ اللغويِّ والعُرفِ الاصطلاحيِّ - فذلك لا محالَةَ انخراطٌ في سِلكِ نظامِ التجسيمِ، ودُخُول في طرفِ دائرَةِ التشبيه))[2]

وقال التفتازاني: ((وفي كلامِ المحققين مِن عُلماءِ البيانِ أنَّ قولَنا: الاستواءُ مجازٌ عنِ الاستيلاءِ، واليدُ واليمينُ عن القدرةِ، والعينُ عن البصَرِ، ونحو ذلك، إنما هو: لنفيِ وهمِ التشبيهِ والتجسيمِ))[3]

والجوابُ عن هذا المسلك من وجوه منها:

الوجه الأول: أنْ يُقال لهم: ما الذي تعنُونَهُ بالتشبيه؟

---

(١) هو: سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي الآمدي، قال الذهبي: ((قال لي شيخنا ابن تيمية: يغلبُ على الآمدي الحيرة والوقف، حتى إنَّه أورَدَ على نفسِه سؤالا في تسلسل العلل، وزعَمَ أنه لا يعرفُ عنه جوابا، وبنى إثباتَ الصانعِ على ذلك، فلا يُقرِّرُ في كتبه إثبات الصانع، ولا حدوث العالم، ولا وحدانية الله، ولا النبوات، ولا شيئا من الأصول الكبار)). ولد سنة نيف وخمسين. توفي ٦٣١هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٢/٣٦٤ -٣٦٧)

(٢) غاية المرام في علم الكلام (ص ١٣٨)

(٣) شرح المقاصد (٢/١١٠)

فإنْ أردتُم إثباتَ مماثلٍ للهِ ﷻ من كلِّ وجهٍ، فهذا باطلٌ.

وإنْ أردتم أنَّه مُشابهٌ له من وجهٍ دونَ وجهٍ، أو مشَارِكٌ له في الاسمِ، لزمَكَ في سائرِ ما تُثبتهُ أيُّها النافي منَ الصفَاتِ. ومَعلُومٌ أنَّ إثباتَ التشبيه بهذا التفسيرِ مما لا يقُولُهُ عاقلٌ يَتصَورُ ما يقولُ، بل إنَّ نفيَ ذلك القدرِ المشترَكِ ليس هو نَفْي التمثيلِ والتشبيهِ الذي قامَ الدليلُ العقليُّ والسمعيُّ على نفيِهِ، وإنما التشبيهُ الذي قامَ الدليلُ على نفيِهِ ما يستلزمُ ثبوتَ شيءٍ من خصائصِ المخلوقينَ للهِ سبحانه وتعالى.

الوجه الثاني: أنَّ المثبتَ لا يكفِي في إثباتِهِ مجرَّد نفيِ التشبيه؛ إذ لو كفَى في إثباتهِ مُجَرَّدَ نفيِ التشبيهِ لجازَ أنْ يوصَفَ اللهُ ﷻ منَ الأعضاءِ والأفعالِ بما لا يَكادُ يُحصَى مما هو ممتَنعٌ عليه مع نفيِ التشبيه، كما لو وَصَفَهُ مُفتَرٍ عليه بالبُكاءِ والحزنِ والجوعِ مع نفيِ التشبيه، وكما لو قيل: يأكُلُ لا كأكلِ العبادِ، ويحزَنُ لا كحُزنِهم، تعالى اللهُ ﷻ عما يقولُهُ الظالمون علُوًّا كبيرا[1].

المسلك الثاني: الاعتمادُ في النفيِ على مجردِ نفيِ التجسيمِ، فجعلُوا عمدَهم في نفيِ النقائصِ عنِ اللهِ ﷻ نفيَ الجسمِ.

قال أبو المعالي الجويني في تقرير هذا المسلك: ((فإنْ قيلَ: هَلا أجْرَيْتُم الآيَةَ — يعني: قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[2] — على ظاهرِها من غيرِ تَعَرُّضٍ للتأويل، مصيرا إلى أنها منَ المتَشَابهات التي لا يَعلَمُ تأويلَهَا إلا الله. قلنا: إنْ رَامَ السائلُ إجرَاءَ الاستِوَاءِ على ما يُنبِئُ عنه في ظاهرِ اللسانِ، وهو: الاستِقرَارُ، فهو التِزَامٌ

(١) ومن أراد التوسع في الرد فلينظر: التدمرية (ص ١١٦ - ١٤٦) ودرء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (٥/٣٢٧)

(٢) سورة طه آية: ٥

للتَّجسيم، وإنْ تَشَكَّك في ذلك كان في حُكمِ المصَمِّم على اعتِقَادِ التجسيمِ))[1].

والجواب عن هذا المسلك من وجوه منها:

الوجه الأول: أنَّه لم يَرِدْ هذا المسلَك في الكتابِ والسنة، و لم يَنطِقْ به أحدٌ من السلفِ والأئمة، فلم يَتَكلَّم أحدٌ منهم في حقِّ الله ﷻ بالجسمِ نَفْيا ولا إثباتا؛ لأنَّه لفظُ مجمَلٌ يحتملُ حقًّا وباطلا.

الوجه الثاني: أنَّه يَترَتَّبُ على هذا المسلَكِ نفْيُ صفَاتِ الكَمَالِ لله ﷻ التي دلَّ عليها النقلُ والعقلُ، وهذا ما دَرَجَ عليه نُفاةُ الصفَات.

الوجه الثالث: أنَّ سالكي هذا المسلك مُتناقضُون، فإنَّ كلَّ من أَثبَتَ صفَةً أَلزمَهُ الآخر بما يُوافِقُهُ فيه من الإثبات، كما أنَّ مَن نفَى صفَةً أَلزمَهُ الآخر بما يُوافِقُهُ فيه مِن النفيِ.

فمثلا الأشعريُّ الذي يُثبتُ سبعَ صفات، إذا قال له المعتزلي الذي يَنفِي الصفات: ما أَثْبَتَّه منَ الصفات السبعِ تجسيمٌ؛ لأنَّ هذه الصفات أعرَاضٌ، والعرضُ لا يقُومُ إلا بالجسمِ.

فيقول الأشعريُّ للمعتزلي: وأنتم قد قلتم: إنه حيٌّ عليمٌ قديرٌ، وقلتم: ليس بجسمٍ، وأنتم لا تعلمون موجودا حيًّا عالما قادرا إلا جسما.

فلهذا لما كانَ الردُّ على مَن وَصَفَ اللهَ بالنقائِصِ بهذا المسلَكِ طريقا فاسدا لم يَسلُكْهُ أحدٌ من الأئمةِ، بل هذا المسلك مِنَ الكلامِ المبتدَعِ الذي أنكرَهُ السلفُ والأئمة.

---

(١) الإرشاد للجويني (ص٤١ - ٤٢)

الوجه الرابع: الذينَ يصفُونَ اللهَ بالنقائِصِ والعيوبِ يُمكنُهُم أن يَقولوا: نحن لا نَقُولُ بالتجسيمِ، فيصفونَ اللهَ ﷻ بما يمتنعُ عليه مع نفيِ التجسيمِ، فيكونُ الردُّ عليهم بهذا المسلكِ فاسدا[1]

وخالفَ هذه القاعدةَ المعطلةُ الذينَ وصفوا اللهَ بالنَّفيِ المحضِ الذي لا يَتَضَمَّن إثباتا، وجعلُوهُ هو الأصل في معرفةِ اللهِ، كالذينَ يقولون: ليس بداخِلِ العالَم ولا خارجه، ولا متصلٍ ولا منفصلٍ، ولا يرى ولا ينزلُ، وليس بجسمٍ، ولا بذي لونٍ، ولا طعمٍ إلى غير ذلك من النفيِ المحضِ.

قال أبو الحسن الأشعري: ((أجمعَت المعتزلَةُ على أنَّ اللهَ واحدٌ، ليس كمثله شيءٌ وهو السميعُ البصيرُ، وليس بجسمٍ، ولا شبحٍ، ولا جُثَّةٍ، ولا صورةٍ، ولا لحمٍ، ولا دمٍ، ولا شخصٍ، ولا جوهرٍ، ولا عرضٍ، ولا بذي لونٍ، ولا طعمٍ، ولا رائحةٍ، ولا مجسةٍ، ولا بذي حرارة، ولا برودةٍ، ولا رطوبةٍ، ولا يبوسةٍ، ولا طولٍ، ولا عرضٍ، ولا عمقٍ، ولا اجتماعٍ، ولا افتراق، ولا يتحرك، ولا يسكن، ولا يتبعض، وليس بذي أبعاضٍ وأجزاءٍ وجوارحَ...))[2] . إلى آخر ما ذكروه من النفي المحض.

(١) انظر: التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ١٣٢ - ١٣٦)

(٢) مقالات الإسلاميين (١/٢٣٥)

المطلب الثاني

أقوال السلف في تقرير قاعدة

{ نَفْيُ مَا نَفَاهُ اللهُ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ نَفَاهُ عنه رَسُولُهُ ﷺ مَعَ اعْتِقَادِ ثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ لله ﷻ }

بعد أن وقفْنا على تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لهذه القاعدة، أستعرضُ هنا ما وقفتُ عليه من أقوالِ أئمة السلف في تقريرِ أنَّ كلَّ صِفَةٍ نفاها اللهُ عن نفسِهِ فإنها مُتَضَمِّنَةٌ لانتفاءِ تلك الصفَةِ وثُبوتِ كمَالِ ضِدِّها، وهي كما يلي:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾[1]: ((السِّنَةُ: النُّعَاسُ، والنومُ: هو النَّومُ))[2]

فقد نَفَى الصحابيُّ الجليلُ ما نَفَاهُ اللهُ عن نفسِهِ مما يُضَادُّ صفَةَ الحياةِ والقيومية؛ إذْ إنَّ حياتَهُ ﷻ لما كانت كامِلَةً لا يعتَرِيها نقصٌ بوجهٍ من الوُجوهِ تَنَـزَّهَ عن السِّنَةِ والنومِ.

[عبد العزيز الكناني المكي (٢٤٠هـ)]

قال الإمام عبد العزيز الكناني رحمه الله - في معرِضِ رَدِّهِ على بشرِ المريسي لما نَفَى الجهلَ عَنِ اللهِ و لم يَقُل إنَّ للهِ علما -: ((إنَّ نَفيَ السوءِ لا تَثبُتُ به المِدْحَة. قال بشر:

---

(١) سورة البقرة آية: ٢٥٥

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٥/٤٤٤) عن المثنى عن أبي صالح عن معاوية عن علي عن ابن عباس به. وقد تقدم الكلام على هذا السند ٣٩٧

وَكيفَ ذلك ؟ قلت: إنَّ قَولي هذه الاسطِوَانَة لا تَجْهَلُ ليسَ هو إثْبَات العلمِ لها))[1].

فَعُلِم مما تقدَّم نقلُهُ أنَّ الإمامَ عبد العزيز الكناني -رحمه الله- يُقرِّر أنَّ نَفيَ العَيب لا يَثْبُتُ به الكَمَال، إذا كانَ النَّفيُ محضا مِنْ غَيرِ إثبَات ما يُضادُّهُ مِنَ الكمَال، ولهذا قال مُمَثِّلا على ذلك: ((إنَّ قَولي هذه الاسطِوَانَة لا تَجْهَلُ ليسَ هو إثْبَات العلمِ لها))

فنَفْي الجهلِ عن الاسطِوَانة ليسَ هو إثبَاتا للعلمِ؛ لأنَّ النَّفيَ قد يَكُونُ لِعَدمِ القَابليَّةِ كما في الاسطوانَة، فلا يَكونُ النَّفيُ مدحا ولا كمالا إلا إذا تَضَمَّنَ إثباتا.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلف في تقريرِ هذه القاعدة، فقــرَّر أنَّ النَّفيَ ليس فيه مَدحٌ ولا كمَالٌ إلا إذا تضَمَّن إثباتا، وبيَّن أنه لهذا كان عَامَّةُ ما وصفَ اللهُ به نفسَهُ مِنَ النفيِ مُتَضَمِّنا لإثباتِ مَدحٍ، ومَثَّل على ذلك بأمثلَة مِنَ القرآن.

كما وَضَّح ما أجملَهُ أئمةُ السلف من أنَّ النفي المحض لا يوصَفُ به اللهُ، فذَكَرَ أنَّ مُجرَّدَ النفيِ ليس فيه مدحٌ ولا كمَالٌ؛ لأنَّ النفيَ المحضَ عَدَمٌ محضٌ، والعَدَمُ المحـضُ ليس بشيءٍ.

وبيَّن -رحمه الله- أنَّ النَّفيَ المحضَ يوصفُ به المعدومُ والممتَنِعُ، والمعدُومُ والممتنــعُ لا يوصفان بمدحٍ ولا كمالٍ.

وَذَكَرَ أنَّ كلَّ صفَةٍ تصلُحُ للمعدُومِ المحضِ فإنها لا تَصلُحُ للهِ تعالى؛ لأنَّ المعــدوم المحض لا يُمدَحُ بحالٍ.

وفيما ذَكَرتُهُ وبيَّنْتُهُ تَظهَرُ به مُوافقةُ شيخِ الإسلام ابن تيمية لأئمة السلف فيمــا قرَّرُوهُ وذكروهُ، كما يَظهَرُ توضيحهُ وبيانهُ لمذهبِ أئمة السلف، مما يدلُّ على عُمــقِ فهمِهِ، وَسعَةِ اطلاعِهِ، وشدَّة اتباعِه.

---

(١) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن (ص٤٦)

المطلب الثالث

الأدلة على قاعدة

{ نَفْيُ مَا نَفَاهُ اللهُ عَنْ نَفْسِه أَوْ نَفَاهُ عنه رَسُولُهُ ﷺ مَعَ اعْتِقَادِ ثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّه لله عز وجل }

لقد كان المصدرُ في جميعِ ما يستنبطُهُ أئمةُ السلفِ من قواعِدَ في بابِ الصفَاتِ ويُتَابِعُهُم عليه شيخُ الإسلام ابن تيمية الكتاب والسنة، ومن تلك القواعِدِ هذه القاعدة، فإنَّه قد دلَّت عليها أدلةٌ من الكتاب والسنة، وَسَأقتَصِرُ هنا على ذكرِ بعضِ الآيات الدالةِ عليها، فأقول مستعينا بالله:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾ ﴾(١)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ عز وجل نفَى عن نفسِهِ السِّنَةَ والنومَ، وذلك متَضَمِّنٌ لكمالِ حياته وقيُّوميته، ولهذا ابْتَدأَ الآيةَ بهذين الاسمين﴿ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ فلمَّا كانَتْ حياتُهُ كاملَةً لا يعتَرِيها نقصٌ بوجهٍ من الوُجوهِ تَنَزَّهَ عن السِّنَةِ والنومِ.

وكذلك نَفَى عن نفسِهِ أنْ يُثقِلَهُ حِفظُ السموات والأرضِ؛ لكمَالِ قُدرَتِهِ.

---

(١) سورة البقرة آية: ٢٥٥

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ ﴾ فَنَفْيُ أَخْذِ السِّنَةِ وَالنَّوْمِ لَهُ مُسْتَلْزِمٌ لِكَمَالِ حَيَاتِه وقيوميته، فَإِنَّ النَّـومَ يُنَـافِي القيومية، وَالنَّوْمُ أَخُو الْمَوْتِ، وَلِهَذَا كَانَ أَهْلُ الْجَنَّةِ لَا يَنَامُونَ.

ثم قال تعالى: ﴿ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ ﴾ فَنَفْيُ الشَّفَاعَةِ بِدُونِ إِذْنِه مُسْتَلْزِمٌ لِكَمَالِ مُلْكِه؛ إِذْ كُلُّ مَنْ شَفَعَ إِلَيْهِ شَافِعٌ بِلَا إِذْنِه فَقَبِلَ شَفَاعَتَهُ كَانَ مُنْفَعِلًا عَنْ ذَلِكَ الشَّافِعِ، فَقَدْ أَثَّرَتْ شَفَاعَتُهُ فيه فَصَيَّرَتْهُ فَاعِلًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَكَانَ ذَلِكَ الشَّافِعُ شَرِيكًا لِلْمَشْفُوعِ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ الْمَطْلُوبِ بِالشَّفَاعَةِ؛ إِذْ كَانَتْ بِدُونِ إِذْنِه...

ثم قال : ﴿ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ ﴾ أَيْ: لا يُكْرِثُهُ وَلا يُثْقِلُهُ. وَهَذَا النَّفْيُ تَضَمَّنَ كَمَالَ قُدْرَتِه، فَإِنَّهُ مَعَ حِفْظِهِ لِلسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لا يَثْقُلُ ذَلِكَ عَلَيْهِ كَمَا يَثْقُلُ عَلَى مَنْ فِي قُوَّتِه ضَعْفٌ))[1].

وقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمٗا قَدِيرٗا ﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ نفَى عن نفسِه العجز؛ وذلك لكمَالِ علمِه وقدرَتِه؛ إذ إنَّ العجزَ إنما يَلْحَقُ العاجز إمَّا مِن جهَةِ عَدَمِ العلمِ، وإمَّا مِن جهَةِ عَدَمِ القُدرَةِ، وإما لمجمُوعِ الأمرَيْنِ، ولذلك خَتَمَ اللهُ الآيَةَ بقوله: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمٗا قَدِيرٗا ﴾ .

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/١٠٩ – ١١٠)

(٢) سورة فاطر آية: ٤٤

قال الشيخ العثيمين: ((فإنَّ اللّٰه تعالى لما نَفَى عن نفسهِ العجزَ بيَّنَ أنَّ ذلك لكَمَالِ علمه وقدرتِهِ))[1].

فَعُلِم بما تقدَّم عرضُهُ دلالَة الآياتِ القرآنيةِ على أنَّ نَفيَ النقائصِ والعُيُوبِ عَنِ اللّٰهِ ﷻ ليسَ نَفيا مُجرَّدا، وإنما هو نَفْيٌ مع ثُبُوتِ كمَالِ ضدِّ المنفيِّ.

(١) تقريب التدمرية للشيخ ابن عثيمين (ص٤٨)

المبحث الخامس

قاعدة " ثُبُوتُ الكَمَالِ للهِ لا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ نَقِيضِهِ "

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المطلب الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ ثُبُوتُ الكَمَالِ لله ﷻ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ نَقِيضِهِ }

لقد قرَّر أئمَّةُ أهلِ السنة والجماعة أنَّ مِنْ طُرُق تنـــزيهِ الله ﷻ عن النقَائِصِ نَفيَ مَا يُضَادُّ صِفَاتِ الكمَالِ، فثُبُوتُ الكمالِ لله ﷻ مستلزمٌ نفيَ نقيضِه.

وهذه الطريقةُ غيرُ قولنا في القاعدة الثامنة من قواعد الاستدلال " كلُّ ما اتَّصفَ به المخلوقُ من كمالٍ لا نقصَ فيه فالخالقُ أولى به، وكلُّ ما يُنـــزَّه عنه المخلُوقُ من نقصٍ لا كمالَ فيه فالخالق أولى بالتنَـــزُّه عنه "؛ وذلك أنَّ طريقَ إثباتِ صِفَاتِ الكمالِ بأنفُسِها مُغايرٌ لطريقِ إثباتها بنَفيِ ما يُناقِضُها.(١)

وفيما يلي عرضٌ لأقوالِ شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة:

قال- رحمه الله - : ((اللهُ مُنَزَّهٌ عنِ النقَائِصِ شَرعا وَعَقلا، فإنَّ العَقلَ كما دَلَّ على اتصَافِهِ بصِفَاتِ الكمَالِ، منَ العلمِ والقدرَةِ والحياةِ والسمعِ والبصَرِ والكلامِ، دلَّ أيضا على نَفيِ أضدَادِ هذه، فإنَّ إثباتَ الشيءِ يَستَلزِمُ نَفيَ ضِدِّهِ، ولا معنى للنقَائِصِ إلا ما يُنَافِي صِفاتِ الكَمَالِ))(٢).

وقال - رحمه الله -: ((الْكَمَال ثَابتٌ لله، بَلْ الثَّابتُ لَهُ هُوَ أَقْصَى مَا يُمْكِنُ مِن الأكمليَّةِ، بِحَيْثُ لا يَكُونُ وُجُودُ كَمَالٍ لا نَقْصَ فِيهِ إلا وَهُوَ ثَابتٌ لِلرَّبِّ تَعَالَى

---

(١) انظر: التدمرية (ص١٥١)

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٤/٧)

يَسْتَحِقُّهُ بِنَفْسِه الْمُقَدَّسَة، وَثُبُوتُ ذَلكَ مُسْتَلْزِمٌ نَفْيَ نَقيضه؛ فَثُبُوتُ الْحَيَاة يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْمَوْتِ، وَثُبُوتُ الْعِلْمِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْجَهْلِ، وَثُبُوتُ الْقُدْرَة يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْعَجْزِ))(1).

وقال- رحمه الله -: ((اللهُ نَزَّهَ نفسَهُ في كِتَابِهِ عنِ النَّقَائِصِ، تارةً بِنَفيها، وتارةً بإثْبَات أَضْدَادها))(2).

وقال- رحمه الله -: ((العلمُ والقُدرَةُ والسمْعُ والبصَرُ والكلامُ ونحوُ ذلك، صفَاتُ كَمَالٍ، فَلَو لم يَتَّصِف الربُّ بها اتَّصَفَ بِنَقَائضِها كالجهلِ والعَجزِ والصَّمَمِ والبُكمِ والخرسِ، وهذه صِفَاتُ نقصٍ، واللهُ مُنَزَّهٌ عن ذلك، فَيَجبُ اتصَافُهُ بصفَاتِ الكمَالِ))(3).

وبما سَبَقَ عرضُهُ من أقوالِ شيخ الإسلام ابن تيمية يتبيَّنُ تقريرُه لهذه القاعدة، وقد دلَّت هذه القاعدَةُ الجليلَةُ: على أنَّ الكَمَالَ ثَابتٌ لله عز وجل، وثبوتُ الكَمَال لله مُستَلزمٌ نفيَ نقيضِه من صفاتِ النقصِ، فَثُبوتُ الْحَيَاة يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْمَوْت، وَثُبوتُ الْعِلْمِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْجَهْلِ، فالحياةُ والعلمُ لو لم يَتَّصِفْ بها الربُّ لاتَّصفَ بنقَائِضِها، فيجبُ اتصَافُهُ بصفَاتِ الكَمَال.

وطرد ذلك: أنَّه لو لم يوصَفْ بأنَّهُ مُبايِنٌ للعالَم لكان دَاخلا فيه، فَسَلبُ إحدى الصِّفَتَينِ المتقابِلَتين عنه يَستلزِمُ ثُبوت الأخرى، وتلك صِفَةُ نقصٍ يُنَــزَّهُ عنها الكَامِلُ مِنَ المخلوقَاتِ، فَتَنـــزيهُ الخالقِ عنها أولى.

---

(1) مجموع الفتاوى (٦/٧١)

(2) التسعينية (١/١٧٧)

(3) درء تعارض العقل والنقل (٢/٢٢٢)

وقد اعترَضَ طائفَةٌ مِنَ النفاة المعطلة على هذه الطريقة باعتراضٍ مَشهُورٍ لَبَّسُوا به على بعض النَّاس، فقالوا: القولُ بأنَّه لو لم يَكُن مُتَّصِفا بهذه الصفَاتِ كالسمع والبصَرِ والكلامِ مَعَ كونِهِ حيا لكانَ مُتَّصِفا بما يُقابلُها، دعوى في محلِّ النـــزاعِ؛ لأنَّه لا يَلزَمُ مِن نفيِ صفَاتِ الكمَالِ كالسمعِ والبصَرِ تحَقُّق ما يُقابلُها مِنَ الخرس والعمى إلا في محلٍّ يكُونُ قَابلا لهما، ولهذا يصحُّ أن يُقالَ: الحجرُ لا أعمَى ولا بصير، والقولُ بأنَّ البارئ تعالى قابلٌ للبصَرِ والعمَى دعوى في محلِّ النـــزاع، فإنَّ التقابُلَ هنا ليسَ بتقابُلِ النقيضين؛ إذ لا دليل عليه.

وقد أجابَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية عن هذا الاعتِراضِ في الرسالةِ التدمُرِيَّةِ مِن سبعَةِ أوجه.

وسَأذكُرُ هنا من تلك الأوجُه ما يتَّضِحُ به الردُّ - إن شاء الله – على سبيل الاختصَارِ وَبتَصرُّف:

الوجه الأول: أنَّ التقسيمَ الذي يحصُرُ كلَّ الأنواعِ بلا استثناء هو أن يُقالَ:

المتقَابلان إمَّا أنْ يَكُونا: مختلفَيْن: إذْ أحَدُهما سلب والآخر إيجاب وهما النَّقيضَان.

أو غيرَ مُختَلفَين: فيكونان إيجابِيَّيْن (تقابلُ البياضِ مع السَّوادِ) كُلٌّ منها إيجاب، أو يكونان سلْبِيَّيْن، وَقَد يُمكِن خُلُوُّ المحلِّ منهما ويوصَفُ بوصفٍ ثالث، فيكونُ الشيءُ لا أبيضَ ولا أسودَ (كالأحمرِ)، أو لا يُمكُنُ خُلُوُّ المحلِّ منهما، وهما في معنى النقيضين (كَمُمْكِن الوجودِ وواجِبِ الوجود)، فلا يمكِنُ أنْ يكونَ الشيءُ لا واجِبَ الوجُودِ ولا ممكنَ الوجودِ .

ومعلومٌ أنَّ الحياةَ والموتَ، والصممَ والبكمَ والسمعَ، ليسَ مما إذا خَلا الموصُوفُ عنهُ وُصِفَ بوصفٍ ثالثٍ بينهما كالحُمرَةِ بين السوادِ والبياض، فَعُلِمَ أنَّ الموصُوفَ لا

يخلُو عَن أحدهما فإذا انتَفَى تعيَّنَ الآخر .

الوجه الثاني: أنَّ المحلَّ الذي لا يقبَلُ الاتِّصَاف بالحياة، والعلمِ، والقدرَة، والكلامِ، ونحوها، أَنقَص مِنَ المحلِّ الذي يَقبَلُ ذلك ويَخْلُو عنها، ولهذا كانَ الحجَرُ ونحوُه أنقَصَ مِنَ الحيِّ الأعمى.

وحينئذ فإذا كانَ البارئ مُنَــزَّها عن نفيِ هذه الصفَاتِ مع قَبُولِه لها فَتَنــزِيهُهُ عن امتِنَاعِ قَبُولِه لها أولى وأحرى؛ إذ بتقديرِ قَبُولِه لها يمتنع مَنع المتقابلَيْن، واتصَافُهُ بالنقائصِ ممتنعٌ، فيجب اتصافُهُ بصفاتِ الكمَال، وبتقديرِ عدمِ قَبُوله يُمكن اتصافُهُ لا بصفَاتِ الكمال ولا بصفَاتِ النقصِ، وهذا أشَدُّ امتناعا، فَثَبتَ أنَّ اتصافَهُ بذلك ممكِنٌ، وأنه واجِبٌ له، وهو المطلوبُ، وهذا في غايَة الحُسنِ.

الوجه الثالث: أنْ يقال: أنتم جعَلتُم تقابُلَ العَدمِ والملكَة فيما يمكنُ اتصافُهُ بثبوتٍ، فإذا عَنَيْتُم بالإمكان: الإمكان الخارجيّ، وهو أنْ يُعلَمَ ثبوتُ ذلك في الخارِجِ، كان هذا باطلا لوجهين:

أحدهما: أنه يلزَمُكم أن تكونَ الجامدات لا تُوصَفُ بأنها لا حيَّةٌ ولا ميتة، وهو قولُكم، وهذا منقوضٌ؛ لأنَّ هذا اصطلاحٌ محضٌ، وإلا فالعرَبُ يصفُون هذه الجمادات بالموتِ، وقد جاء القرآن بذلك قال تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخۡلُقُونَ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمۡوَٰتٌ غَيۡرُ أَحۡيَآءٖۖ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ﴿٢١﴾ ﴾[1] ، فهذا في الأصنَامِ وهي مِنَ الجمادات، وقد وُصِفَتْ بالموت، والعرب تُقسِّمُ الأرضَ إلى: الحيوان والمَوَتان.

(١) سورة النحل آية: ٢٠ - ٢١

الثاني: أن الجمادات يمكنُ اتصافُها بذلك، فإنَّ الله سبحانه قادرٌ أنْ يخلُقَ في الجمادات حياةً، كما جعَلَ عصَى موسى حيةً تبتَلِعُ الحبالَ والعصِيَّ.

وإذاكانت الجماداتُ يمكنُ اتصافُها بالحياةِ وتوابِعِ الحياة ثَبَتَ أنَّ جميعَ الموجودات يمكنُ اتصافُها بذلك، فيكونُ الخالقُ أولى بهذا الإمكان.

وإنْ عَنَيْتُم بالإمكانِ: الإمكان الذهني، وهو عدمُ العلمِ بالامتناعِ، فهذا حاصِلٌ في حقِّ اللهِ، فإنه لا يُعلَم امتناعُ اتصافِهِ بالسمعِ والبصرِ والكلامِ.[1]

(١) انظر: التدمرية (ص١٤٦ - ١٦٤)

المطلب الثاني

أقوال السلف في تقرير قاعدة

{ ثُبُوتُ الكَمَالِ للهِ ﷻ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ نَقِيضِهِ }

إنَّ هذه القاعدَةَ قد أَصَّلَها أئمةُ السلف بتأصِيلاتٍ واضحَةٍ، ويظهرُ ذلك مِن خلالِ عرضِ أقوالِهِم، وهي كما يلي:

[عبد الله بن عباس (٦٨هــ)]

قال ابن عباس ﷺ في قوله تعالى: ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾[١]: ((السِّنَةُ: النُّعَاسُ، والنومُ: هو النَّومُ))[٢]

فقد نَفَى الصحابيُّ الجليلُ ما نَفَاهُ اللهُ عن نفسه مما يُضَادُّ صفَات الكَمَال؛ إذْ إنَّ ثُبوتَ الكَمالِ مُستلزِمٌ نفيَ نقيضِه، فثبُوتُ الحياةِ والقَيُّوميَّة يَستَلزِمُ نفيَ السِّنَةِ والنومِ.

[عبد العزيز الكناني المكي (٢٤٠هــ)]

قال الإمام عبد العزيز الكناني – ﷺ – : ((لم يَمْدَح اللهُ تعالى في كتابه مَلَكا ولا نبِيًّا ولا مُؤمِنا بنفيِ الجهل؛ لِيَدُلَّ على إثباتِ العلمِ، وإنما مَدَحَهُم بالعِلمِ فقال ﷻ ﴿ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴿١٢﴾ ﴾[٣] وقال ﷻ لنبيه ﷺ : ﴿ عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ

(١) سورة البقرة آية: ٢٥٥

(٢) تقدم تخريجه ٤٩٢

(٣) سورة الانفطار آية: ١١ – ١٢

أَذِنتَ لَهُمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَتَعۡلَمَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾[1] وقال ﷻ: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ ﴾[2] ولم يَقُل الذين لا يجهَلُونَ، فهذا قولُ الله تعالى وَمدْحَتُه للملائكَةِ، وللنبيِّ ﷺ ، وللمؤمنين، فَمَنْ أَثْبَتَ العِلمَ نَفَى الجهلَ، وَمَنْ نَفَى الجهلَ لم يُثْبِت العلمَ))[3].

فقد بيَّن الإمام عبد العزيز رحمه الله أنَّ ثبوت صفَات الكَمَال كالعلمِ فإنه يَستَلزِمُ نَفيَ ما يضادها كالجهلِ؛ وهذا تقريرٌ منه لِكَونِ ثبوتِ الكمَالِ يَستَلزِمُ نَفيَ نقيضِه.

وأما قولُه: ((ومن نفى الجهلَ لم يُثبت العِلْم)) فمُرَادُهُ أنَّ النَّفيَ المحضَ لا يَدلُّ على الكَمَالِ والمدحِ؛ لأنَّ النَّفيَ قد يكونُ لعدمِ القابليةِ أو للعَجزِ، وأما إثباتُ الكمالِ فإنَّ ذلك مُستلزِمٌ نفيَ نقيضِهِ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي- رحمه الله -: ((قد شبَّهتَ- أي المريسي- إلهَكَ في يديْه وسمعِه وبصرِهِ بأعمَى وأقطَعَ، وتوَهَّمْتَ في معبُودِكَ ما توَهَّمتَ في الأعمَى والأقطَعِ، فمعبُودُكَ في دعواك مُخَدَّجٌ منقوصٌ، أعمَى لا بصَرَ له، وأبْكَمُ لا كلامَ له، وأصمُّ لا سمعَ له، وأجذَمُ لا يدان له، ومُقعَد لا حَرَاك به، وليس هذا بصفَةِ إلهِ المصَلِّين))[4].

بيَّن الإمامُ الدارمي -رحمه الله- أنَّ مَن لم يُثبِتْ لله صفَاتِ الكمَالِ لَزِمَ أنْ يُثبتَ أضدادَها، لأنَّ المريسيَّ وأمثالَه - الذينَ ردَّ عليهم الدارميُّ - نفَوْا عنِ اللهِ صفَاتِ

---

(١) سورة التوبة آية: ٤٣

(٢) سورة فاطر آية: ٢٨

(٣) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن (ص٤٦)

(٤) نقض عثمان على الدارمي (ص١٢٩)

الكمَال كالسمعِ والبصَرِ، فيلزَمُ على ذلك أنْ يكونَ معبُودُهُم أعمَى لا بصَرَ له، وأبْكَم لا كلامَ له، وأصمّ لا سمعَ له - تعالى اللهُ عن قولهم عُلُوًّا كبيرا - لأنَّ نفيَ صفاتِ الكمالِ يَلزَمُ منه إثباتُ أضدَادها.

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده(٣٩٥هـ)]

وقال الإمام ابن منده - رحمه الله -: ((وَوصفَ نفسَهُ بالعلمِ والقدرَةِ والرحمةِ، ومَنَحَها عبادَهُ للمعرفَةِ عند الوجُودِ فيهم، والنكرَةِ عند وُجودِ المضَادِّ فيهم، فَجَعَلَ ضدَّ العلمِ في خَلقِهِ الجهْلَ، وضدَّ القدرَةِ العجزَ، وضدَّ الرحمةِ القسوَةَ، فهي مَوجُودَةٌ في الخلق غيرُ جائِزَةٍ على الخالِقِ))[1].

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال أبو القاسم التيمي - رحمه الله - : ((إذا بَطَلَ السمع حَصَلَ الصَّمَم، وإذَا بَطَل البَصَر حَصَلَ العَمَى، فيكونُ اللهُ تعالى في قولِ مَن يُثبِتُ السميعَ ولا يُثبتُ السمعَ، سميعا أصَم، وبصيرا أعمى))[2].

بيَّن الإمامان ابن منده، والتيمي أنَّ اللهَ وصفَ نفسَهُ بالعلم والقدرة والرحمة وغيرِها من صفَاتِ الكمَالِ، فإذا بَطَلَ اتصَافُهُ بصفَاتِ الكمَالِ حَصَلَتْ نقائِضُها، واللهُ مُنَــزَّهٌ عن ذلك.

كما بيَّن الإمام ابن منده أنَّ ما يُضادّ صفات الكَمَالِ كالجهلِ والقسوةِ مَوجُودٌ في الخلق غيرُ جائز على الخالِق.

وبيَّن الإمام التيمي أنَّ من لم يُثبِتْ السمعَ والبصرَ فقد أَثبتَ الصَّمَمَ والعمَى.

---

(١) كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد (٨/٣)

(٢) الحجة في بيان المحجة (١٤٢/٢)

وَمن خلالِ ما تقدَّم من نقلِ أقوالِ أئمةِ السلفِ يظهَرُ تقريرُهم لهذه القاعدَةِ.

وخلاصةُ كلامٍ أئمة السلف حول هذه القاعدة يدورُ على أمرين:

١- ثبُوتُ الكمالِ مُستلزِمٌ نفيَ نقيضه.

٢- لو لم يَتَّصِف اللهُ بصفَاتِ الكمَالِ لاتَّصَفَ بنقَائضها

وقد وافقَ شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فبيَّن أنَّ الكمَالَ ثابتٌ للهِ، بل الثابتُ له هو أقصَى ما يُمكِنُ مِنَ الأكمليَّة، وَثُبوتُ ذلك مُستَلزِمٌ نفيَ نقيضه.

كما بيَّن -رحمه الله- أنَّ اللهَ لو لم يَتَّصف بصفَاتِ الكمَالِ لاتَّصفَ بنقائضها كالجهلِ، والعجزِ، والصممِ، والبكمِ، والخرسِ، وهذه صِفَاتُ نقصٍ، واللهُ مُنَزَّهٌ عن ذلك، فيَجبُ اتصافُهُ بصفَات الكمَال.

وبعد هذا البيانِ يظهَرُ أنَّ ما خَلُصَت إليه أقوالُ أئمَّة السلف هو ما أفادَهُ كلامُ شيخِ الإسلام ابن تيمية، فيكونُ بحمد الله مُوافقا لهم، مُهتديا بهديهم، مُتَّبعا لأقوالهم.

المطلب الثالث

الأدلة على قاعدة

{ ثُبُوتُ الكَمَالِ للهِ ﷻ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ نَقِيضِهِ }

إنَّ النصوصَ الشرعيَّةَ مِنَ الكتاب والسنة متضافرَةٌ في الدلالةِ على هذه القاعدَةِ، وإليك بعض هذه الأدلة:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾ ﴾[1]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ نفى عن نفسِه السِّنَةَ والنومَ، ونفَى أنْ يُثقلَهُ حفظُ السمواتِ والأرض، وأثبتَ لنفسِه صفَاتِ الكمَالِ التي تُضادُّ ما ذكرَهَ مِن صفَاتِ النقصِ مِن كَمَالِ القدرَةِ، وكونِه حَيًّا قيُّوما.

وقال تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾ ﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ إبراهيمَ عليه السلام عابَ على أبيهِ عبَادَةَ مَنِ اتَّصفَ بالصَّمَمِ والبكمِ،

---

(١) سورة البقرة آية: ٢٥٥

(٢) سورة مريم آية: ٤٢

فدلَّ على أنَّ المعبُودَ الحقَّ مُتَّصفٌ بنقيضِها، فاللهُ نزَّهَ نفسَهُ في كتابِهِ عَنِ النقائِصِ، تارةً بنفيها، وتارةً بإثبات أضدَادِها.

قال الشيخ السعدي -رحمه الله- في تفسيره عند هذه الآية: ((أي: لِمَ تَعبُدُ أصناما ناقِصَةً في ذاهًا، وفي أفعالها؟ فلا تَسمَعُ، ولا تُبصِرُ، ولا تملكُ لعابدِها نفعا ولا ضـــرا، بل لا تملِكُ لأنفسها شيئا مِنَ النفعِ، ولا تَقدرُ على شيءٍ من الدَّفعِ، فهذا بُرهانٌ جليٌّ دالٌّ على أنَّ عبادَةَ الناقِصِ في ذاته وأفعاله مُستَقبَحٌ عقلا وشرعا.

ودلَّ بتنبيهِهِ وإشارته أنَّ الذي يجبُ ويحسُنُ عبادَةَ مَن له الكَمَال، الذي لا يَنَـــالُ العبادُ نعمةً إلا منه، ولا يَدفَعُ عنهم نقمةً إلا هو، وهو اللهُ تعالى))(1).

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: كنَّا مع النبي ﷺ فكُنَّا إذا أَشرفْنا على وَادٍ هَلَّلْنا وكبَّرْنا ارتفَعَتْ أصوَاتُنا فقال النبي ﷺ : ((يا أيها الناسُ اربَعُوا على أنفسكم، فإنَّكم لا تَدعُونَ أصَمَّ ولا غائبا، إنَّه معكم، إنه سميعٌ قريبٌ، تبارك اسمه، وتعالى جدّه))(2).

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ نَفَى عنِ اللهِ عز وجل الصمَمَ والغيَابَ، وأثبَتَ له كمَالَ ضِدِّ هذين الوصفينِ، وهو السمعُ والقربُ.

فبان - بحمد الله - بما سبقَ نقله دلالةَ النصوصِ مِنَ القرآنِ الكريمِ والسنَّةِ الصحيحَةِ على أنَّ ثُبوت الكَمَالِ للهِ عز وجل يَستَلْزِمُ نَفْيَ نَقيضِهِ.

---

(1) (ص٥٧٥)

(2) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد باب ما يكره من رفع الصوت (ص٤٩٤)ح ٢٩٩٢ ومسلم في كتاب الذكر والدعاء باب استحباب خفض الصوت بالذكر إلا في المواضع التي ورد الشرع بالرفع فيها (ص١١٧٥) ح٦٨٦٢

المبحث السادس

قاعدة " لَمْ يَزَل اللهُ بِأَسْمَائِهِ وصفَاتِهِ وَلَا يَزَالُ كذلكَ "

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المطلب الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ لَمْ يَزَلِ اللهُ بِأَسْمَائِهِ وصِفَاتِهِ ولَا يَزَالُ كذلكَ }

إنَّ الإمامَ ابنَ تيميَّةَ رحمه الله قَد قرَّر أنَّ الرَّبَّ جل جلاله لم يَزَلْ ولا يَزَالُ موصُوفا بِصِفَاتِ الكَمَالِ، مَنعُوتا بنُعُوتِ الجلال، ليسَ لأوَّلِيَّته ابتِدَاء، ولا لآخِرِيَّتِهِ انتِهَاء، ويتجلَّى ذلك منْ خلالِ عرضِ أقواله:

قال - رحمه الله -: ((إنَّه سبحانه مُستَحِقٌّ في أَزَلِه لصِفَاتِ الكمَالِ، لاَ وزْرَ أنْ يَكونَ شيءٌ مِنَ الكمَالِ الأزَلِيِّ إلا وَهوَ مُتَّصِفٌ به في أَزَلِه، كالحياة، والعلمِ، والقدرَة، وغيرِ ذلك))[1].

وقال- رحمه الله -: ((وَأَمَّا السَّلَفُ فَقَالُوا: لَمْ يَزَلْ اللَّهُ مُتَكَلِّمًا إذَا شَاءَ، وَأَنَّ الْكَلَامَ صِفَةُ كَمَالٍ، وَمَنْ يَتَكَلَّمُ أَكْمَلُ ممَّنْ لَا يَتَكَلَّمُ، كَمَا أَنَّ مَنْ يَعْلَمُ وَيَقْدِرُ أَكْمَلُ ممَّنْ لَا يَعْلَمُ وَلَا يَقْدِرُ، وَمَنْ يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَته وَقُدْرَته أَكْمَلُ ممَّنْ يَكُونُ الْكَلَامُ لَازِمًا لِذَاته، لَيْسَ لَهُ عَلَيْه قُدْرَةٌ وَلَا لَهُ فيه مَشيئَةٌ، وَالْكَمَالُ إنَّمَا يَكُونُ بِالصِّفَات الْقَائِمَة بِالْمَوْصُوف لَا بِالْأُمُورِ الْمُبَايَنَة لَهُ، وَلَا يَكُونُ الْمَوْصُوفُ مُتَكَلِّمًا عَالِمًا قَادِرًا إلَّا بِمَا يَقُومُ بِه مِنْ الْكَلَامِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَة.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمَنْ لَمْ يَزَلْ مَوْصُوفًا بِصِفَات الْكَمَال أَكْمَلُ مِمَّنْ حَدَثَتْ لَهُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّصِفًا بِهَا لَوْ كَانَ حُدُوثُهَا مُمْكِنًا، فَكَيْفَ إذَا كَانَ مُمْتَنِعًا ؟

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/٢٤٣ -٢٤٤)

فَتَبَيَّنَ أَنَّ الرَّبَّ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مَوْصُوفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ، مَنْعُوتًا بِنُعُوتِ الْجَلَالِ ؛ وَمِنْ أَجَلِّهَا الْكَلَامُ . فَلَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إذَا شَاءَ وَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ))[1].

وبما سَبَقَ إيرادُهُ من أقوالِ شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّة رحمه الله يتضح تقريرُه لهذه القاعدة العظيمة.

ومضمونُ هذه القاعدة: أنَّ اللهَ عز وجل مُستَحقٌّ في أَزَلِه لصفَاتِ الكَمَالِ، فلا يَكونَ شيءٌ مِنَ الكمَالِ الأزَليِّ إلا وَهوَ مُتَّصِفٌ به في أَزَلِه.

فلا يجوزُ أنْ يُعتَقَدَ أنَّ اللهَ عز وجل اتصفَ بالصفات بَعدَ أنْ لم يكُن مُتصفاً بها؛ لأنَّ صفَاته سبحانه صفَاتُ كمَالٍ، وفَقدُها نقصٌ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ قد حَصَلَ له الكَمَال بعد أنْ كانَ مُتَّصفاً بضدِّه.

ولما كانت الأزَليَّةُ ثابتَةً لذات الله عز وجل وَجَبَ أنْ تَكونَ أسماؤُهُ وصفاتُهُ كذلك أزَلِيَّة، فأسماءُ الله وصفَاتُه ليستْ مخلوقَةً محدَثَةً حتى يقال: إنّ اللهَ قد اتَّصَفَ بالصفَاتِ بعد خَلقِ الخلق، وإنما أسماءُ اللهِ وصفاتُهُ لم تَزَل كما لم يَزَل اللهُ.

وكما كانَ اللهُ بصفَاته أزَليا كذلك لا يَزالُ عليها أَبَديا، فإنَّ دَوَامَ الأسماءِ والصفاتِ كمالٌ؛ لكونها كَمَالا، وما كانَ كَمَالا فدَوَامُهُ كَمَالٌ.

ولا يَرِدُ على ما تقدَّم تقريرُه مِن أَزَلِيَّة صفاتِ اللهِ وأبَديِّتِها: الصِّفَات الاختِيَارِيَّة، كالخلقِ، والإحياءِ، والإماتَة، والقبضِ، والغضبِ، والرضَا ونحوِ ذلك مما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ، أو وَصَفَهُ به رسُولُهُ صلى الله عليه وسلم، فإنَّه وإنْ كانت هذه الصفَاتُ تَحدُثُ في وَقتٍ دُونَ وَقتٍ، فإنَّ هذا الحدوثَ بهذا الاعتبارِ غيرُ ممتنعٍ، ولا يُطلَقُ عليه أنَّه

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/٥٢)

حَدَثَ بعدَ أنْ لم يَكُنْ.

ألا ترى أنَّ مَن تَكلَّمَ اليومَ وكان مُتَكَلِّماً بالأمس، لا يقال: إنَّه حَدَثَ له الكَلام، وأمَّا لو كانَ غيرَ مُتَكَلِّم لآفَةٍ كالخرس، ثم تَكَلَّم بعد ذلك فإنه يُقال له: حَدَثَ له الكَلام، فالساكتُ لغيرِ آفَة يُسمَّى مُتَكَلماً بالقُوَّة، بمعنى أنَّه يتكَلَّم إذا شاءَ، وفي حالِ تَكلُّمه يُسَمَّى مُتَكَلِّماً بالفعلِ.(١)

فالصفاتُ الفعليَّةُ أفرَادُها وآحادُها هي المتعلقَةُ بالمشيئة، فأفرادُ الإرادَةِ والكلامِ والفعلِ كَمَالُها: وَقْت وُجُودها، أما قبلَ ذلك فَهو نقصٌ، مثل مناداة الله لموسَى كانَت كَمَالا لما جاءَ مُوسَى، وهكذا كُلُّ مَا كانَ مُتَعَلِّقا بالمشيئَة فَكَمَالُهُ وَقتَ وُجُوده.

وأما نوعُ الصفَاتِ الفعلية فهو أَزَليٌّ، فَلَم يزل اللهُ مُتَّصِفا بالكلامِ والإرادةِ وغيرِها من الصفاتِ الفعلية؛ وذلك صفَةُ كمَالٍ، فلم يَزَل مُتصِفا بالكمَالِ ولا يَزَالُ، بخلاف ما إذا قيل: صار مُريدا ومُتكلما بعدَ أنْ لم يَكُنْ.(٢)

فظهر بما تقدَّم: أن الله سبحانه لم يَزَلْ بصفاتِه قبلَ خلقِه - ولا فرقَ في ذلك بينَ صِفَةٍ هي صفةُ ذات، أو صفَةُ فعلٍ مِن جهَةِ كونِها جميعا أزليَّة - فَخلقُ المخلوقاتِ لا يزيدُ في صفاتِ اللهِ شيئا لم يَكُن مِن قبلُ، فهو المسمَّى بالخالقِ قبلَ الخلقِ، كما أنَّه مُنفردٌ بالربوبية قبلَ خلقِ العالمين.

وإذا ظهرَ معنى هذه القاعدة واتَّضحَ فإنَّه يَحسُنُ التنبيهُ على أقوالِ المخالفينَ لمذهَبِ السلف في هذه القاعدة، حتى يكونَ هناك تصورٌ للحق تصورا واضحا، **فإنَّه**

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ص١٢٤ - ١٢٥)

(٢) مجموع الفتاوى (٦/٣٢٦)

قد خالف هذه القاعدةَ الجهميةُ والمعتزلة ومن وافقهم فزعموا أنَّ أسماءَ اللهِ وصفاتِه مخلوقةٌ، وأنَّ اللهَ كان ولا قدرةَ، ولا علمَ، ولا عزةَ، ولا كلامَ حتى خلقَ ذلك كلَّه، فكانَ بعد ما خَلَقَهُ.

كما زعمُوا أنَّ القولَ بأنَّ اللهَ لم يزلْ بصفاتِه هو قولُ النصارى الذين يقولون: بتعَدُّد الآلهة. حيث إنَّ الجهمية والمعتزلة قالوا إذا قلتم: إنَّ للهِ صفَاتٍ أزليَّةً: صفة الرحمةِ أزليَّة، وصِفَة العلم، وصفَة القدرة، وصفة السمع، معناه: قلتم بتَعَدُّدِ القدمَاءِ والخالقينَ، واللهُ واحدٌ لا يَتَعَدَّد.

قال ابن المرتضى المعتزلي: ((نَفَت المعتزلَةُ الصفَات عَنِ اللهِ؛ وذلـك للتوحيـد المطلَقِ، ولقد قال واصل بن عطاء[1] بها، وأرادَ بذلك أن يَرُدَّ أقانيمَ النصَارَى. وعنده: أنَّ مَن أثبَتَ معنى وصفَةً قديمةً، فقد أَثبَتَ إلهيْنِ))[2].

فردَّ الإمامُ أحمد – إمامُ أهلِ السنة والجمـاعة – على هذه الشُّبهَة، فقال– رحمه الله – : ((نحن نقولُ: قد كانَ اللهُ ولا شيءَ، ولكن إذا قلنا إنَّ اللهَ لم يَزَلْ بصفاتِه كلِّها أليس إنما نصِفُ إلها واحدا بجميعِ صفاتِه؟!))[3]

(١) هو: واصل بن عطاء أبو حذيفة المخزومي، مولاهم البصري. رأس الاعتزال قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((أول المعتزلة هو: واصل بن عطاء، وإنما كان شعار المعتزلة أولا هو: المنـزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، وبه اعتزلوا الجماعة، ثم دخلوا بعد ذلك في إنكار القدر، وأما إنكار الصفات فإنما ظهر بعد ذلك)) ولد: ٨٠هـ توفي: ١٣١هـ انظر: بيان تلبيس الجهمية (٢/٥٨٤) وسير أعلام النبلاء للذهبي (٥/٤٦٤ –٤٦٥)

(٢) المنية والأمل (ص١٠٩) وانظر:أيضا شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (ص١٩٥ –١٩٦)

(٣) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٢٨٢)

وقال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله -: ((وهذه العلَّةُ عليلَةٌ بل ميتةٌ؛ لدلالة السمعِ والعقلِ على بُطلانها: أمَّا السمعُ؛ فلأنَّ اللهَ وصَفَ نفسَهُ بأوصَافٍ كثيرةٍ مع أنَّه الواحدُ الأحدُ،...

وأمَّا العقلُ؛ فلأنَّ الصفَات ليسَتْ ذَوَات بائِنَةً مِن الموصوفِ حتى يَلزَمَ مِن ثُبوتها التعَدُّد، وإنما هي مِن صفَاتِ مَنِ اتَّصَفَ بها فهي قائمَةٌ به))[1].

كما خالف أيضا هذه القاعدةَ ابنُ كلاب والأشعريُّ ومن وافقهما، فإنهم وإن كانوا يُثبتُونَ شيئا من الصفَات ويجعلونها أَزَلِيَّةً قديمةً، لكن مُرادهم بكونها أزليَّةً: أنها لا يَتَجَدَّد لها فعلٌ، بناءً على أصلهم في نَفيِ الحوادِثِ عن الله.

فمثلا: لا يُثبِتُونَ إلا إرادَةً واحدَةً تتعلقُ بكل حادِثٍ، وسمعا وَاحِدا يتعلَّقُ بكلِّ مسمُوعٍ، وبَصَرا واحدا مُعَيَّنا يتعَلَّقُ بكلِّ مرئِيٍّ، وكلاما واحِدا بالعَيْنِ يجمَعُ جميعَ أنواعِ الكَلامِ.[2]

يقولُ الجويني موضحا لهذا الكلام: ((والكَلامُ الأزَليُّ يَتعَلَّقُ بجميعِ مُتعَلَّقَاتِ الكلامِ على اتحادِهِ، وهو أَمرٌ بالمأمورَاتِ، نهيٌ عن المنهيَّاتِ، خبرٌ عن المخبرَاتِ، ثم يَتعَلَّقُ بالمتعَلقَاتِ المتجَدِّدَات، ولا يتَجَدَّدُ في نفسِهِ. وسبيلُهُ فيما قرَّرناه سبيلَ العلمِ الأزَليِّ، فإنَّه كان في الأزَلِ متعَلقا بالقدمِ وصفاتِهِ، وعَدمِ العالم وأنه سيَكونُ فيما لا يزالُ، ولما حَدَثَ العالَم تَعَلَّق العلمُ الأزليُّ بوقُوعِ حدوثِهِ، ولم يَتَجَدَّدْ في نفسِهِ))[3].

---

(١) القواعد المثلى (ص٢٥)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٨/٣٤٢ - ٣٤٣)

(٣) الإرشاد للجويني (ص١٢٧)

فالمتجدِّدُ عندهم هو: التعلُّقُ بينَ الأمرِ والمأمورِ، وبينَ الإرادَةِ والمراد، وبينَ السمعِ والبصَرِ والمسمُوعِ والمرئيِّ.

يقول البيجوري[1] – وهو من أئمة الأشاعرة – عند كلامه عن الإرادة: ((لها تَعَلُّقٌ صَلُوحيٌّ قديمٌ: وهو صَلاحِيَّتها في الأزَلِ للتخصيصِ مع ثُبُوتِ التخصيصِ في الفعلِ أَزَلا أيضا، وبعضُهُم جعَلَ لها تَعَلُّقا تنجيزيًّا حادِثا وهو: تخصيصُ اللهِ الشيءَ بما تقدَّم عند إيجادِهِ بالفعل، لكن التحقيقُ أنَّ هذا إظهَارٌ للتعلقِ التنجيزيِّ القديمِ، لا تعلقٌ مُستقلٌ))[2].

ويقول: ((.. أنَّ للقدرَةِ تعلقين: تَعَلُّقا صَلوحِيا قديما، وهو: صَلاحيتُّها في الأزَلِ للإيجاد أو الإعدام فيما لا يَزَال، وتنجيزِيا حادثا، هو الإيجادُ والإعدامُ بها بالفعل))[3].

والجواب عن هذا أنْ يُقال: هذا التعَلُّقُ، إما أن يكون وُجُودا، وإما أن يكــونَ عَدَما، فإنْ كان عَدَما فلم يتَجَدَّدْ شيء، فإنَّ العَدمَ لا شيء، وإنْ كان وُجُودا بَطَــلَ قولُهُم.

وأيضا يُقال لهم: حُدُوثُ تَعَلُّقٍ هو نسبَةٌ وإضافَةٌ، من غيرِ حدوثِ مــا يُوجِــبُ ذلك ممتنعٌ، فلا تحدثُ نسبَةٌ وإضافَةٌ إلا بحدوثِ أمرٍ وجوديٍّ يقتضي ذلك.

والطوائِفُ متفقون على حُدُوثِ نِسَبٍ وإضافَاتٍ وتَعَلُّقاتٍ، لكن حدوثُ النِّسَبِ

(١) هو: إبراهيم بن محمد بن أحمد البيجوري: شيخ الجامع الأزهر. من فقهاء الشافعية وعلماء الكلام. ولد: ١١٩٨هـ توفي: ١٢٧٧ انظر: الأعلام للزركلي (١/٧١)

(٢) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد (ص ٧٦ – ٧٧)

(٣) المصدر السابق (ص ٩٤)

بدونُ حدوثِ ما يُوجِبُها ممتنعٌ، فلا تكونُ نسبةٌ وإضافَةٌ إلا تابعة لصفَة ثبوتية: كالأُبوَّةِ والبُنُوَّة، والفوقيَّة والتحتيَّةِ، والتيامُنِ والتياسُرِ، فإنها لابُدَّ أنْ تَستلزِمَ أمُورا ثبوتيةً.

والمقصود هنا: أنَّه إذا كان يَسمَعُ ويُبصِرُ الأقوالَ والأعمَالَ بعد أنْ وُجِدَتْ، فإمَّا أنْ يُقالَ: إنَّه تجدَّدَ شيءٌ، وإما أن يقال: لم يَتَجَدَّد شيء، فإن كان لم يَتَجَدَّد، وكان لا يَسمَعُها ولا يُبصِرُها، فهو بعد أنْ خَلَقَها لا يسمَعُها ولا يُبصِرُها. وإن تجدَّد شيءٌ: فإمَّا أنْ يكونَ وجودا أو عدما، فإنْ كان عدما فلم يَتَجَدَّدْ شيءٌ، وإن كان وجودا: فإمَّا أن يكونَ قائما بذاتِ الله، أو قائما بذاتِ غيرِه. والثاني: يستلزِمُ أنْ يكونَ ذلك الغيرُ هو الذي يَسمَعُ ويَرَى، فتعيَّنَ أنَّ ذلك السمعُ والرؤيةُ الموجودَيْن قائمان بذاتِ الله، وهذا لا حيلةَ فيه.(١)

وخالف هذه القاعدةَ أيضا الكراميةُ الذين يقولون: إنَّ اللهَ تقومُ به الحوادثُ المتعلقَةُ بمشيئتِه وقدرتِه، لكن ذلك حادثٌ بعدَ أنْ لم يَكُن، وأنَّ اللهَ في الأزَلِ لم يَكُن مُتَكَلِّما إلا بمعنى القدرَةِ على الكلام، وأنه يَصيرُ موصُوفا بما يحدُثُ بقدرته وبمشيئته بعدَ أنْ لم يَكُنْ كذلك.

وهؤلاء رأوا أنهم يوافقون أهلَ السنة والجماعة في أنَّ للهِ أفعالا تَقُومُ به تتعلَّقُ بمشيئته وقدرته، ويقومُ به غيرُ ذلك من الإرادات والكلامِ الذي يتعلَّق بمشيئته وقدرته. لكن قالوا: لا يجوزُ أنْ تتعاقَبَ عليه الحوادِثُ، فإنَّ ما تعاقَبَتْ عليه الحوادِثُ فهو محدَثٌ، ووافَقُوا المعتزلةَ في الاستدلالِ بذلك على حدوثِ العالَمِ. ففرَّقوا في الحوادِثِ

---

(١) انظر: رسالة في الصفات الاختيارية لشيخ الإسلام ابن تيمية في ضمن جامع الرسائل (٢/ ١٧ - ١٨)

بين تجدُّدِها وبينَ لُزُومِها، فقالوا: بنفيِ لُزُومِها له دون نفيِ حُدُوثِها.[1]

وأما مسألة أنَّ أسماءَ اللهِ وصفاتِه لا تزَال، فقد خالف فيها الجهم ومن وافقه، حيث حُكي عن الجهمِ أنه قال: ((لأفعَالِ اللهِ آخرُ)).[2]

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٥٢٤ – ٥٢٥)

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (١/٢٤٤)

المطلب الثاني

أقوال السلف في تقرير قاعدة

{ لَمْ يَزَلِ اللهُ بِأَسْمَائِهِ وصِفَاتِهِ وَلَا يَزَالُ كذلكَ }

بعدَ توضيحِ هذه القاعدَةِ من قواعِدِ الصفَات، وبيانِ تقريرِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لها، أَذكُرُ في هذا المطلبِ أقوالَ أئمةِ السلف في تقرير هذه القاعدة، وفيما يلي عرضٌ لهذه الأقوال:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال رجلٌ لابنِ عباس رضي الله عنهما: إني أَجدُ في القرآنِ أشياء تختَلِفُ عليَّ ؟

قال تعالى ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝٩٦﴾[١] فكأنَّهُ كانَ ثم مَضَى ؟

فقال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: ((﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝٩٦﴾: سَمَّى نفسَهُ بذلك، وذلك قولُهُ، أي: لم يَزَلْ كذلك))[٢].

وفي رواية قال ابنُ عباس رضي الله عنه: ((أما قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ۝٢٧﴾[٣] فإنَّه لم يزَلْ ولا يَزالُ هُوَ الأوَّلُ والآخرُ والظَّاهِرُ والباطِنُ))[٤].

فهذا تصريحٌ من ابنِ عباس رضي الله عنه أنَّ اللهَ لم يَزَلْ ولا يزالُ بأسمائِهِ وصفاتِهِ، كما أنَّ

---

(١) سورة النساء آية: ٩٦

(٢) تقدم تخريجه ١٥١

(٣) سورة الأحزاب آية : ٢٧

(٤) أخرجها الحاكم في المستدرك (٢/٣٩٤ -٣٩٥) وقال: ((صحيح الإسناد ولم يخرجاه)).

كلامَ هذا الصحابيِّ الجليلِ فيه رَدٌّ على مَن زَعَمَ أنَّ أسماءَ الله وصفاته كانتْ ثم مَضَتْ.

ثم إنَّ ابنَ عباس رضي الله عنه لم يُفرِّق بينَ الصفَاتِ الذاتيةِ والصفَاتِ الفعليةِ في كونِ الله لم يَزَلْ مُتَّصِفا بها ولا يزالُ، بل إنَّ مما سأَلَهُ عنه السائِلُ مِنَ الصفاتِ الفعليَّةِ المتعلقَة بالمشيئَة.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد- رحمه الله -: ((نقولُ: إنَّ اللهَ لم يَزَلْ مُتَكلِّما إذا شاء. ولا نقول: إنَّه قد كانَ ولا يَتكَلَّم حتى خلقَ الكَلامَ.

ولا نقولُ: إنَّه قد كَانَ ولا يَعلَمُ حتى خَلَقَ علما فَعَلِمَ.

ولا نقول: إنه قد كَانَ ولا قُدرَةَ له حتى خلَقَ لنفسِهِ القدرَةَ.

ولا نقولُ: إنَّه قد كانَ ولا نُور له حتى خَلَقَ لنفسِهِ نورا.

ولا نقولُ: إنَّه قد كان ولا عظَمَةَ له حتى خَلَقَ لنفسه عظمَةً))(١).

وقال- رحمه الله -: ((نحن نقول: قد كَانَ اللهُ ولا شيءَ، ولكن إذا قلنا: إنَّ اللهَ لم يَزَلْ بصفَاته كلِّها أليس إنما نَصِفُ إلها واحدا بجميعِ صفاته؟!))(٢).

فقد بيَّن الإمامُ أحمدُ -رحمه الله- أنَّ اللهَ لم يَزَلْ بأسمائه وصفاته، ولم يُفرِّقْ بينَ صفَة ذات وصفَة فعلٍ، إلا أنَّ الصفَاتِ الفعليَّةَ مع كونِها أزَليَّةً فإنَّ آحادَها مُتَعلِّقة بالمشيئَة، ومثَّل على أزَليَّة صفات الله جل جلاله بالكلامِ فقال: ((لم يزَل متكلما))، كما مثَّل على أنَّ الصفاتِ الفعليَّةَ آحادُها مُتَعلِّقة بالمشيئَة، ومنها الكلام بقوله: ((إذا شاء))، ونفى

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٢٧٧ - ٢٧٨)

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٢٨٢)

أيضا أن يُقالَ: كان ولا صفةَ حتى خلَقَ لنفسهِ صفَةً.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي - رحمه الله -:((فهو: اللهُ، الرحمنُ الرحيمُ، قريبٌ مجيبٌ، متكلمٌ قائلٌ، وشاء مريد، فعالٌ لما يريد، الأوَّلُ قبلَ كلِّ شيء، والآخرُ بعد كل شيءٍ، له الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ، وله الخلقُ والأمرُ، تبارك اللهُ ربُّ العالمين، وله الأسماءُ الحسنى، يسبِّحُ له ما في السموات والأرض وهو العزيزُ الحكيم، يقبضُ ويبسطُ، ويتكلمُ، ويرضى، ويسخط، ويغضبُ، ويحبُّ، ويبغض، ويكرهُ، ويضحَكُ، ويأمرُ، وينهَى، ذو الوجه الكريم، والسمعِ السميعِ، والبصرِ البصير، والكلامِ المبينِ، واليدين والقبضتين، والقدرةِ والسلطانِ والعظمة، والعلمِ الأزلي، **لم يَزَلْ كذلك ولا يَزَالُ**))[1].

وقال- رحمه الله -: ((واعلموا أنَّ اللهَ عز وجل لم يَزَلْ عالما بالخلقِ وأعمالهم قبل أنْ يخلُقَهُم، ولا يزالُ بهم عالما، لم يَزدَدْ في علمهِ بكينُونَة الخلقِ خردلَةً واحدَةً ولا أقلَّ منها ولا أكثر، ولكن خَلَقَ الخلقَ على ما كان في نفسه قبلَ أنْ يخلُقَهُم))[2].

وقال- رحمه الله -:((أسماءُ الله تعالى لم تَزَلْ كما لم يَزَل اللهُ))[3].

فقد صرَّح الإمامُ الدارمي-رحمه الله- بأنَّ اللهَ لم يَزَلْ بأسمائه وصفاتِهِ ولا يزالُ كذلك، ومثَّل على ذلك بصفَة العلمِ وغيرِها، كما ذكَرَ أنَّ مِنَ الصفَاتِ التي لم يَزَل اللهُ مُتَّصِفا بها ولا يزالُ: الصفَات الفعْليَّة كالقبضِ والبسطِ والرضَا والغضبِ إلى آخر ما ذَكَرَ.

---

(١) الرد على الجهمية (ص١٨)

(٢) الرد على الجهمية (ص١٣٢)

(٣) نقض عثمان على المريسي (ص١٢) وانظر (ص١٤ - ٢٩)

وأشارَ إلى نُكتَة دقيقَة وهي: كما أنَّ اللهَ عَجَّلَ لم يَزَل فَكَذلك أسماؤُه جَلَّلِهِ، وتدخُلُ صفاتُ اللهِ في أسمائه؛ لأنَّ الأسماءَ مُتَضَمِّنَةٌ للصفَات.

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة- رحمه الله -: ((من زَعَمَ أنَّ أسماءَ اللهِ وصفاته مخلوقــةٌ، فقــد زَعَمَ أن اللهَ مخلوقٌ محدثٌ، وأنه لم يكُن ثم كان ، تعالى الله عما تقوله الجهميةُ الملحدةُ علوا كبيرا ، وكلما تقولُه وتنتحله ، فقد أكذبهم اللهُ عَجَّلَ في كتابه، وفي سنة رســوله ﷺ، وفي أقوالِ أصحابِه، وإجماعِ المسلمين في السابقين والغابرين؛ **لأنَّ الله عَجَّلَ لم يزلْ عالما سميعا بصيرا** متكلما ، تاما بصفاته العليا وأسمائه الحسنى، قبلَ كَون الكون، وقبلَ خلقِ الأشياء، لا يَدفع ذلك ولا يُنكره إلا الضالُّ الجحودُ الجهميُّ المكذِّبُ بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ))[(١)].

وقال- رحمه الله -:((اللهُ تعالى لم يَزَلْ بقولِه وعلمِه وقدرتِه وسلطانه وجميعِ صفاته إلها واحدا، وهذه صفاتُهُ قديمَةٌ بقدمه، أزليَّةٌ بأزليَّتِه، دائمَةٌ بدوامِه، باقيَةٌ ببقائه، لم يخْلُ ربُّنا من هذه الصفَاتِ طرفَةَ عَيْنٍ))[(٢)].

فقد بيَّن الإمامُ ابنُ بطة -رحمه الله- أنَّ صفَات الله أزليَّةٌ بأزليته، دائمَةٌ بدوامه، باقيَةٌ ببقائه، وهذا منه بيانٌ لكونها أَزَلِيَّةً أبديَّةً، كما بيَّن أنَّ مَنَ زَعَمَ أنَّ أسماءَ اللهِ وصــفاته مخلوقَةٌ، فقد زعمَ أنَّ اللهَ مخلوقٌ محدَثٌ، وأنَّه لم يَكُن ثم كانَ.

وذكرَ أنَّه لا يُنكرُ أزليةَ أسماءِ الله وصفاتِه إلا الجهمي المكذِّب بكتابِ اللهِ، وسنةِ

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢١٣/١ - ٢١٤)

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (١٧٢/٢) وانظر: (١٧٦/٢) و(١٨٢/٢)

نبيِّه ﷺ، فإنكارُ أزليةِ أسماءِ اللهِ وصفاته هو قولُ الجهمية.

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده(٣٩٥هـ)]

وقال الإمام ابن منده – رحمه الله –: ((وأنَّه عَجَلَّ أزليٌّ بصفَاتِهِ التي وَصَفَ بها نفسَهُ، ووَصَفَهُ بها رسُولُهُ ﷺ))(١).

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر(٤٦٣هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر – رحمه الله –: ((لم يَزَلْ بصفَاتِهِ وأسمائِهِ، ليس لأوَّلِيَّتِهِ ابتدَاء ولا لآخريَّتِهِ انقضَاء))(٢).

[الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠هـ)]

وقال الإمام البغوي – رحمه الله – : ((ولا يعتقدُ في صفَاتِ الله تعالى أنها هو ولا غيرُهُ، بل هي صفَاتٌ له أزَلِيَّةٌ، لم يَزَلْ جلَّ ذِكرُهُ، ولا يزالُ موصُوفا بما وَصَفَ به نفسَهُ))(٣).

فقد صرَّح الأئمةُ ابن منده، وأبو عمر ابن عبد البر، والبغوي بأنَّ اللهَ لم يَزَلْ بأسمائِهِ وصفاتِهِ كلِّها ولا يزالُ كذلك.

ومن خلالِ عرضِ أقوالِ أئمة السلف رحمهم الله يظهَرُ أنهم متفقون على أنَّ اللهَ لم يَزَلْ بأسمائِهِ وصفاته ولا يَزَالُ كذلك.

وخلاصةُ كلام أئمة السلف حول هذه القاعدة يدُورُ على أربعةِ أمور:

١- أنَّ اللهَ لم يَزَلْ بأسمائِهِ وصفاتِهِ.

---

(١) كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد (٧/٣)

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٥٧/١)

(٣) شرح السنة (١٨٠/١)

٢- أنَّ مَن زَعَمَ أنَّ أسماء الله وصفاته مخلوقَةٌ، فقد زعم أنَّ اللهَ مخلوقٌ محدَثٌ.

٣- أن أسماءَ الله وصفاتِه لم تَزَلْ كما لم يَزَلْ اللهُ.

٤- أنَّ اللهَ لا يزالُ بأسمائِه وصفاتِه، ليسَ لآخريَّته انتهَاءٌ.

وقد وافَقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمة السلف في تقرير هذه القاعدة، فقرَّر أنَّ اللهَ لم يزَلْ ولا يَزَالُ موصُوفا بصفَاتِ الكمالِ، مَنعُوتا بنُعُوتِ الجلالِ، كما قـــرَّر -رحمه الله- أنَّ اللهَ سبحانه مُستحقٌّ في أزلِه لصفَاتِ الكمَال.

وبيَّن ما بيَّنه أئمةُ السلف من أنه ليسَ شيءٌ مِن أسماءِ الله وصفاتِه مخلوقا محـــدثا، كما بيَّن أنَّ مَن لم يَزَلْ موصُوفا بصفَاتِ الكمالِ أكمَل ممن حَدَثَتْ له بعدَ أنْ لم يكُن مُتَّصِفا بها.

وبهذا يُعلمُ أنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية مُوافِقٌ للسلف في تقريــر أنَّ اللهَ لم يَــزَلْ بأسمائه وصفَاتِه ولا يزالُ كذلك، كما يُعلَم أيضا من تقريراته أنَّه مُتَّبِعٌ لهم، مُهتَـــديا بهديهِم.

المطلب الثالث

الأدلة على قاعدة

{ لَمْ يَزَلِ اللهُ بِأَسْمَائِهِ وصفَاتِهِ ولَا يَزَالُ كذلكَ }

كما هو شَأْنُ أهلِ السنة والجماعة دائما يَنطَلِقُون في جميعِ ما يستنبطونَهُ من قواعِد في بابِ الأسماء والصفات وغيرِه من نُصوصِ الكتابِ والسنةِ، وقد دَلَّت على هذه القاعدَةَ أدلةٌ مِن الكتابِ والسنة، وسأقتصرُ هنا على ذكرِ بعض الأدلةِ من القرآنِ الكريمِ في تقريرِ هذه القاعدة:

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾(١)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ لما قالَ للملائكةِ إني جاعِلٌ في الأرضِ خليفَةً، سألُوهُ سؤَالَ استِعْلامٍ واستِكشَاف عَنِ الحكمَةِ منْ خَلقِ هؤلاءِ مَعَ أنَّ فيهم مَنْ يُفسِدُ في الأرضِ، ويسفِكُ الدماءَ، فإنْ كانَ المرَادُ عبادَتك، فنحنُ نُسَبِّحُ بحمدِكَ ونُقَدِّسُ لك، فقال اللهُ مجيبا عليهم: إني أَعلَمُ ما لا تَعلَمُون أي: منَ المصلحَةِ الرَّاجحَةِ في خلقِ هذا الخلق(٢)، وهذا فيه دلالةٌ على علمِ اللهِ الأزليِّ، وأنَّ اللهَ لم يَزَلْ بأسمائِهِ وصفاتِه .

وقال تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۙ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ

---

(١) سورة البقرة آية: ٣٠

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/٢١٨ - ٢١٩)

ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[1]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ أنه عَلِمَ أنْ سيكُونُ مِن هذه الأمَّة ذَوُو أعذارٍ في تركِ قيامِ الليلِ، مِن مَرضَى لا يستطيعُون ذلك، ومسافرِين في الأرضِ يَبتغُون من فضلِ اللهِ في المكاسِبِ والمتاجِرِ، وآخرينَ مشغُولين بما هو الأهمُّ في حقِّهِم مِنَ الغزوِ في سبيل الله[2]. وفي هذا دليلٌ على علْمِ اللهِ الأزليِّ، فدلَّ على أنَّ اللهَ لم يَزَلْ بأسمائه وصفاته.

وقال تعالى: ﴿ وَأَمْدَدْنَٰهُم بِفَٰكِهَةٍ وَلَحْمٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾[3]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ أنَّه يمدُّ أهلَ الجنة بفاكهَةٍ ولحمٍ مما يشتَهُونَ، فكُلَّما انقَضَى لأهلِ الجنة نعيمٌ أحدَثَ لهم نعيما آخر لا نفَادَ له، وهذا مما يَدُلُّ على دَوَامِ أفعالِ الربِّ تعالى في الأبدِ، وأنَّه لا يَزالُ بأسمائِه وصفاتِه.

فاتَّضح مِن خلالِ ما سَبَقَ عرضُهُ من النصوصِ الشرعيةِ أنَّ اللهَ لم يزَلْ بأسمائِه وصفاتِه ولا يزالُ، فليسَ لأوليَّته ابتداء، ولا لآخريته انتهاء.

(١) سورة المزمل آية: ٢٠

(٢) تفسير القرآن العظيم (٢٥٨/٨)

(٣) سورة الطور آية: ٢٢

المبحث السابع

قاعدة "الإِقْرَارُ بِالصِّفَاتِ وَحَمْلُهَا عَلَى الحَقِيقَةِ لا عَلَى الْمَجَازِ"

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المطلب الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ الإقْرَارُ بِالصِّفَاتِ وَحَمْلُهَا عَلَى الحَقِيقَةِ لا عَلَى الْمَجَازِ }

إنَّ أهلَ السنة مجمِعُونَ على الإقرارِ بالأسماءِ والصفاتِ الوارِدَةِ في القرآنِ والسنة، والإيمانِ بها، وحملِها على الحقيقَةِ لا على المجاز، وممن قرَّر وجُوبَ حملِ الأسماءِ والصفَاتِ على الحقيقَةِ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، ويتبيَّنُ ذلك من خلالِ عرضِ أقواله:

قال- رحمه الله - : ((لا ريْبَ أنَّ اللهَ حَيٌّ حقيقةً، عَليمٌ حقيقةً، سميعٌ حقيقةً، بصيرٌ حقيقةً، وهذا مُتَّفقٌ عليه بيْنَ أهلِ السنة والصفَاتيَّة[1] من جميعِ الطَّوائف))[2].

وقال- رحمه الله -: ((وَمنْ الْمَعْلُومِ باتِّفَاق الْمُسْلمينَ أَنَّ اللَّهَ حَيٌّ حَقيقَةً، عَليمٌ حَقيقَةً، قَديرٌ حَقيقَةً، سَميعٌ حَقيقَةً، بَصيرٌ حَقيقَةً، إلَى غَيْر ذَلكَ منْ أَسْمَائه وَصفَاته.

وَإنَّمَا يُنْكرُ ذَلكَ الْفَلاسفَةَ الْبَاطنيَّة، فَيَقُولُونَ: نُطْلقُ عَلَيْه هَذه الأَسْمَاءَ وَلا نَقُولُ إنَّهَا حَقيقَةٌ .

وَغَرَضُهُمْ بذَلكَ جَوَازُ نَفْيهَا، فَإنَّهُمْ يَقُولُونَ: لا حَيَّ حَقيقَةً، وَلا مَيِّتَ حَقيقَةً، وَلا عَالمَ، وَلا جَاهلَ، وَلا قَادرَ، وَلا عَاجزَ، وَلا سَميعَ، وَلا أَصَمَّ .

فَإذَا قَالُوا إنَّ هَذه الأَسْمَاءَ مَجَازٌ: أَمْكَنَهُمْ نَفْيُ ذَلكَ؛ لأَنَّ عَلامَةَ الْمَجَاز صحَّةُ نَفْيه، فَكُلُّ مَنْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ حَقيقَةً لَزمَهُ جَوَازُ إطْلَاق نَفْيه، فَمَنْ أَنْكَرَ أَنْ

---

(١) الصفاتية: هم الذين يرون قيام الصفات بالله. ويدخل في ذلك أهل السنة، وطوائف من أهل الكلام كالكلابية، والأشاعرة، وغيرهم ممن يثبت لله صفات. انظر: مجموع الفتاوى (١٤٨/٦)

(٢) مجموع الفتاوى (١٨٨/٣)

يَكُونَ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ حَقِيقَةً، فَإِنَّهُ يَقُولُ لَيْسَ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، كَمَا أَنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ لَفْظَ الأَسَد للرَّجُلِ الشُّجَاعِ، وَالْحِمَارِ لِلْبَلِيد لَيْسَ بِحَقِيقَة، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ صِحَّةُ نَفْيِه، فَيَقُولُ: هَذَا لَيْسَ بِأَسَد، وَلا بِحِمَار، وَلَكِنَّهُ آدَمِيٌّ.

وَهَؤُلاءِ يَقُولُونَ لَهُمْ لا يَسْتَوِي اللهُ عَلَى الْعَرْشِ، كَقَوْلِ إِخْوَانِهِمْ: لَيْسَ هُوَ بِسَمِيعٍ، وَلا بَصِيرٍ، وَلا مُتَكَلِّمٍ؛ لأَنَّ هَذِه الأَلْفَاظَ عِنْدَهُمْ مَجَازٌ.

فَيَأْتُون إِلَى مَحْضِ مَا أَخْبَرَتْ بِه الرُّسُلُ عَنْ الله سُبْحَانَهُ يُقَابِلُونَهُ بِالنَّفْيِ وَالرَّدِّ؛ كَمَا يُقَابِلُهُ الْمُشْرِكُونَ بِالتَّكْذِيبِ؛ لَكِنَّ هَؤُلاءِ لا يَنْفُونَ اللَّفْظَ مُطْلَقًا))[1].

وقال- رحمه الله -: ((وقد اتَّفَقَ جميعُ أهلِ الإثبَاتِ على أنَّ اللهَ حَيٌّ حقيقةً، عليمٌ حقيقةً، قديرٌ حقيقةً، سميعٌ حقيقةً، بصيرٌ حقيقةً، مُريدٌ حقيقةً، مُتَكَلِّمٌ حقيقةً))[2].

ومما سبق إيرادُهُ يتبيَّنُ تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدة، وهذه القاعدةُ مِنَ القواعدِ التي بنى عليها أهلُ السنة والجماعة منهجَهُم في باب الصفَات.

ومضمونُ هذه القاعدة: إثباتُ الأسماء والصفَات لله جل جلاله على الحقيقَة، وَنَفيُ المجاز عنها، فَنُثبتُ أنَّ اللهَ عز وجل حيٌّ حقيقةً، مُتَّصفٌ بصفَة الحياة حقيقَةً، عَليمٌ حقيقَةً، مُتصفٌ بصفةِ العلمِ حقيقَةً، سميعٌ حقيقَةً، مُتصفٌ بصفَةِ السمعِ حقيقَةً، إلى غير ذلك من أسمائِه وصفاتِه.

والمرادُ بالحقيقة: هيَ المعنى المتبَادرُ إلى الذِّهْنِ مِن ظاهرِ اللفْظ.

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله-: ((فإنْ قيلَ: قد منعتُمُ المجازَ في آياتِ الصفَاتِ فما معنى الحقيقَة فيها؟

(١) مجموع الفتاوى (٣/٢١٨ - ٢١٩)

(٢) مجموع الفتاوى (٥/١٩٦) وانظر التدمرية (٧٦ - ٧٧) ومجموع الفتاوى (٥/ ١٩٧- ١٩٨)

فالجواب: أنَّ الصفَات تختَلفُ حقَائقهَا باختلاف موصُوفَاتها، فللخَالق جل وعلا صفَاتٌ حقيقيَّةٌ تليقُ به، وللمخلوقِ صفَاتٌ حقيقيَّةٌ تُنَاسبُهُ وتُلائمُهُ، وَكُلٌّ مِنْ ذلك حقيقَةٌ في محلِّه))[1]

وأما المجازُ الذي جُعلَ قَسيما للحقيقَة، فَقد اختَلفَ فيه القائلُونَ به؛ فَمنهُم مَن جعَلَ مَوردَ التقسيم بينَ الحقيقَةِ والمجاز: اللفظَ، ومنهم مَنْ جَعَلَ مَوردَ التقسيم: المعنى، ومنهم مَن جعل مَوردَ التقسيم: الاستعمَالَ، **وهؤلاء كُلُّهُم على اختلافِ مَوَارِدِهِم مُطالَبُون بثلاثَة أمور:**

أحدها: تَعْيِينُ مَوردِ التقسيم.

الثاني: صِحتهُ بذكرِ ما يَشتَرِكُ فيه الأقسَامُ، وما يَنفَصِلُ وَيَتَمَيَّزُ به.

الثالث: أنْ يَطَّرِدَ التقسيم وَيَنعَكِس، وهو دَوَرَانُ الحُكمِ مَعَ الوصفِ وُجُودا وَعَدَما.

ثم إنَّ تقسيمَهُمُ الألفَاظ ومعَانيها واستعمَالها فيها إلى حقيقَةٍ ومجازٍ، إمَّا أنْ يَكُونَ عَقليًّا، أو شرْعيا، أو لُغَويا، أو اصطلاحيا.

والأقسامُ الثلاثةُ الأولى باطلَةٌ.

فإنَّ العقلَ لا مَدخَلَ له في دَلالَةِ اللفظِ وتخصيصِهِ بالمعنى المدلُولِ عليه، ولو كانَتْ عقليَّةً لما اختَلَفَتْ باختلاف الأمَمِ.

وأما كونها ليسَتْ شرعيَّةً؛ فلأنَّ الشرعَ لم يَرِدْ بهذا التَّقسِيمِ، ولا دَلَّ عليه، ولا أشَارَ إليه.

---

(١) منع جواز المجاز للشيخ الشنقيطي(ص٤٣)

وأما كونها ليستْ لغوية؛ فلأنَّ أهلَ اللغَةِ لم يُصَرِّحْ أحدٌ منهم بأنَّ العربَ قسَّمَتْ لغاتها إلى حقيقَة ومجاز.

فإذا عُلِمَ أنَّ تقسيمَ الألفَاظِ إلى حقيقَة ومجازٍ ليس تقسيما شرعيا ولا عقليا ولا لغويا، فما بَقِيَ إلا أنْ يكونَ اصطلاحا محضا، وهو اصطلاحٌ حادثٌ بعد انقضاءِ القرونِ الثلاثةِ، لم يَتَكَلَّمْ به أحدٌ مِنَ الصحابَةِ ولا التابعينَ لهم بإحسان، ولا أحدٌ من الأئمة المشهورين في العلم، كمالك، والثوري، والأوزاعي، وأبي حنيفة، والشافعي، بل ولا تكلَّمَ به أئمةُ اللغَةِ والنحْوِ، وإنما هذا اصطلاحٌ حادِثٌ، والغالب أنه كانَ مِنَ جهَةِ المعتزلَة ونحوِهم.[1]

وَمِن أشهَرِ تعاريفهِم للمجاز ما سَطَّرَهُ بعضُهُم فقال: استعمَالُ اللفظِ فيما وُضِعَ له ثانيا.[2]

قال أبو الحسين البصري المعتزلي في تعريفه للمجاز: ((ما أُفيدَ به معنى مُصْطَلَح عليه غير ما اصطُلِحَ عليه في أصلِ تلك المواضَعَةِ التي وَقَعَ التخاطُبُ بها؛ لعلاقَةٍ بينه وبين الأول))[3].

وقال الرازي عن تعريف أبي الحسين المعتزلي: ((أَحْسَنُ ما قيلَ فيه – يعني: ما قيلَ في حَدِّ المجاز –))[4].

---

(١) انظر: الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٧٤) ومختصر الصواعق للموصلي (٢/٦٩٠ – ٧٠٠)

(٢) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٢/٦٩٠)

(٣) المعتمد في أصول الفقه (١/ ١١)

(٤) المحصول في علم الأصول للرازي (١/٣٩٧)

ومما يُبطلُ هذا التعريف: أنَّ القولَ بالمجازِ إنما يَصِحُّ على قولِ مَن يجعَل اللغَات اصطلاحيَّةً[1]، وأنَّ العُقَلاء اجتمعوا واصطلحُوا على أنْ يُسَمُّوا هذا بكذا وهذا بكذا.

وهذا مما لا يمكنُ بشرا على وجهِ الأرضِ ولو عُمِّر عُمرَ نوحٍ أنْ يُثبتَ عنِ العرَبِ أنهم اجتَمَعُوا ووضَعُوا جميعَ هذه الأسماءِ المستعملَة في اللغة ثم استعمَلُوها بعد الوضْعِ ثم نَقَلُوها بعدَ الاستعمَالِ، وإنما المعروفُ المنقُولُ بالتَّوَاتُرِ استعمالُ هذه الألفاظِ فيما عَنَوْهُ بها من المعاني، فإن ادَّعَى مُدَّعٍ أنه يَعلَمُ وضعا يتقدَّمُ ذلك فهو مُبطلٌ، فإنَّ هذا لم ينقُلْهُ أحدٌ من الناس.

ولا يقال: نحنُ نعلمُ ذلك بالدَّليلِ، فإنَّه إنْ لم يكن اصطلاحٌ مُتقدِّمٌ لم يمكن الاستعمال؛ وذلك أنَّ الأمرَ ليس كذلك، فنحنُ نجدُ أنَّ اللهَ يُلهِمُ الحيوان مِنَ الأصواتِ ما به يَعرِفُ بعضُها مُرَادَ بعضٍ، وقد سَمَّى الله ذلك مَنطقا وقولا في قولِ سليمان ﴿عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ﴾[2]

وكذلك الآدميون، فالمولودُ إذا ظَهَرَ منه التمييز، سمعَ أبويْه أو مَن يُرَبِّيه يَنطِقُ باللفظِ، ويُشيرُ إلى المعنى، فصَارَ يَفهَمُ أنَّ ذلك اللفظَ يُستَعمَلُ في ذلك المعنى، ثم هذا يَسمَعُ لفظا بعد لفظٍ حتى يَعرِفَ لغَةَ القومِ الذين نَشَأَ بينهم مِنْ غيرِ أنْ يكونوا قد

---

(١) والقول بأن اللغة اصطلاحية لا يُعرف عن أحد من المسلمين قاله قبل أبي هاشم بن الجبائي المعتزلي، فإنه تنازَعَ هو والأشعري في مبدأ اللغات، فقال أبو هاشم: هي اصطلاحية، وقال الأشعري: هي توقيفية، ثم خاض الناس بعدهما في هذه المسألة، فقال آخرون: بعضها توقيفي وبعضها اصطلاحي، وقال فريق رابع: بالوقف. انظر: كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٧٦)

(٢) سورة النمل آية: ٢٦

اصطلَحُوا معه على وضعٍ مُتقدِّمٍ، بل ولا أوقَفُوهُ على معاني الأسماء.[1]

ومما يَرفَعُ المجاز بالكلية، ويجتثُّهُ من جذوره أنهم جعلوا من علامة الحقيقَة: السَّبق إلى الفهمِ، كما قال الآمدي: ((فالمتبادرُ إلى الفهمِ هو الحقيقَةُ، وغيرُهُ هو المجازُ))[2] وشرطوا في كونها حقيقَةً الاستعمال، وعند الاستعمَالِ لا يَسبِقُ إلى الفَهمِ غير المعنى الذي استُعمِلَ اللفظُ فيه فيجب أن يكونَ حقيقَةً، فلا يَفهَمُ أحدٌ من قوله تعالى: ﴿فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾[3] أن الجوعَ والخوفَ طعامٌ يؤكَلُ بالفم.[4]

كما جعَلُوا مِن علامَة المجاز عند القائلين به أنَّ مَا تبَادَرَ غيرُهُ إلى الذهنِ فهو مجازٌ.

وهذا الفرقُ بينَ الحقيقَةِ والمجازِ مبنيٌّ على أصلٍ باطلٍ وهو: تجريدُ اللفظِ عنِ القرائنِ الكليَّةِ، والنطقُ به وحدَهُ، وهذا الفرضُ باطلٌ، فإنَّ اللفظَ بدونِ القيدِ والتركِيبِ بمنـــزلَةِ الأصوَاتِ التي ينعقُ بها لا تفيدُ فائدَةً، وإنما يفيدُ تركيبُهُ معَ غيرِهِ تركيبا إسنَاديا يَصِحُّ السكوتُ عليه.

وعلى هذا فقول القائل: الحقيقَةُ ما تبادَرَ معناها بغيرِ قرينَة، وأما المجازُ فلا يتَبَادَرُ إلا بقرينَةٍ، كما قال أبو الحسين المعتزلي: ((فبِأَنْ يَسبِق إلى أَفهَامِ أهلِ اللغة عند سماعِ اللفظَة مِن دونِ قرينَةٍ معنى منَ المعاني دون آخر فَيعلَمُوا أنها حقيقَةٌ فيما سَبَقَ إلى الفهمِ))[5]

---

(١) انظر: الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٧٦) ومختصر الصواعق للموصلي (٢/٧٩٥ - ٧٩٦)

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (١/٥٦)

(٣) سورة النحل آية: ١١٢

(٤) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٢/٧٨٦ - ٧٨٩)

(٥) المعتمد (١/٢٦)

قولٌ باطلٌ: لأنَّ اللفظَ بغيرِ قرينَةٍ ولا تركيبٍ لا يُفيدُ شيئا، ولا يُستَعمَلُ في كلام العرب.

فإن كانَ المجازُ يحتاجُ اللفظُ المفرَدُ في إفادته المعنى إلى قرينَةٍ لَزِمَ أنْ تكونَ اللغاتُ كلُّها مجازا، والتفريقُ بينَ بعضِ القرائِنِ وبعضٍ تَحَكُّمٌ محضٌ لا معنى له.(١)

ومما يبطل المجاز أيضا أنهم جعلوا من أهم علاماته صحة نفيه، بمعنى: يصحُّ نفيُهُ باعتبارِ الوَضعِ الأوَّل، فمن قال: إنَّ لفظَ الأسَدِ للرجلِ الشجاع، والحمارِ للبليدِ ليس بحقيقَةٍ، فإنَّه يلزمُهُ صحَّة نفيِه، فيقول: هذا ليسَ بأسدٍ، ولا بحمارٍ، ولكنه آدميٌّ.

قال الآمدي في تقرير ذلك: ((ولو كان مجازا في أحدهما لصحَّ نفيُهُ؛ إذ هو أمارَةُ المجازِ))(٢)

وقال: ((وحيث صحَّ نفيُهُ دلَّ على كونِهِ مجازا))(٣)

فيقالُ لهم: أهذه الصحةُ هي الصحةُ عندَ أهلِ اللسان، أو عند أهلِ الاصطلاح، أو عندَ أهلِ العُرفِ؟

فَمَنْ هُم الذين يُستَدَلُّ بصِحَّة نفيِهم ويُجعَل عيارا على كلامِ الله ورسُوله ﷺ؟

فإن كان المعتبَرُ نفيَ أهلِ اللسانِ طُولِبتُم بصحَّةِ النقلِ عنهم بأنَّ هذا يَصِحُّ نفيُهُ وهذا لا يصحُّ نفيُهُ، ولن تجدُوا إلى ذلك سبيلا.

وإنْ كان المعتبَرُ نفيَ أهلِ الاصطلاحِ لم يُفِدْ ذلك شيئا؛ لأنهم هم اصطلَحُوا على أنَّ هذا مجازٌ فيصِحُّ لهم نفيُهُ، وهذا حقيقَةٌ فلا يَصِحُّ لهم نفيُهُ، فكان ماذا؟ وهل

(١) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٧١٨/٢ - ٧٢٥)

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (٤٣/١)

(٣) الإحكام في أصول الأحكام (١١٣/١)

استَفَدْنا بذلك شيئا.

وإنْ كان المعتبرُ نفيَ أهلِ العُرفِ، فنفيُهُم تابعٌ لعُرفِهِم وَفَهمِهِم فلا يكونُ عيارا على أَصْلِ اللغة.[١]

وههنا أمرٌ يجبُ التنبُّهُ له وهو: أنَّ القائلين بالمجازِ في صفاتِ اللهِ تَوَصَّلُوا به إلى نفيِ كثيرٍ مِن صفاتِ اللهِ الثابتَةِ بالكتابِ العزيزِ، والسنةِ الصحيحةِ؛ زَعْماً منهم أنها مجازٌ، والمجازُ يصحُّ نفيُهُ.

فزعمُوا أنَّه لا استواء ولا يد؛ لأنَّ هذه الصفَاتِ لم تُرَدْ بها حقيقَتُها، وإنما هي عندهم مجازَاتٌ، فالاستِواءُ يُرادُ به الاستيلاء، واليدُ يُراد بها النعمة، فنَفَوْا الصفَاتِ بِنَاءً على القولِ بالمجازِ الذي أمارَتُهُ صِحَّةُ نفيِهِ.

قال أبو الحسين المعتزلي في تقريرِ نفيِ صفاتِ اللهِ بالمجاز: ((وأما الدَّلالَةُ على أنَّ في القرآنِ مجازا فقولُ اللهِ عز وجل ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥ ﴾[٢] وقوله ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾[٣] وقوله ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾[٤]))[٥]

وقال أبو حامد الغزالي: ((وأمَّا قولُه ﷺ ((ينـــزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء))[٦]، فَللتأويلِ فيه مجالٌ من وجهين: أحدهما: في إضَافَةِ النـــزُولِ إليه وأنَّه

(١) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٢/٧١٨)

(٢) سورة الكهف آية: ٧٧

(٣) سورة الفجر آية: ٢٢

(٤) سورة القيامة آية: ٢٣

(٥) المعتمد (١/٢٤)

(٦) تقدم تخريجه ١٨٢

مجازٌ ...))[1].

وقال الزمخشري المعتزلي[2]: ((فإنْ قلتَ: ما معنى وصفِ اللهِ تعالى بالرَّحمةِ، ومعناها العطف، والحنو، ومنها الرَّحِم لانعطافِها على ما فيها. قلت: هو مجازٌ عَن إنعَامِهِ على عبادِهِ؛ لأنَّ الملِكَ إذا عَطَفَ على رَعِيَّتِهِ ورَقَّ لهم أصابهم بمعروفِهِ وإنعامِهِ))[3].

وَمِنَ المعلُومِ بالاضطرارِ من دينِ الإسلام: أنَّه لا يجوزُ إطلاقُ النَّفْيِ على ما أثبَتَهُ اللهُ تعالى من الأسماءِ الحسنى والصفَاتِ العُلْيَا.

وهذا هو الغرَضُ مِنَ القولِ بالمجازِ عندَ مَنْ أحدَثَهُ، فالقولُ به ذريعَةٌ لنفيِ صفَاتِ اللهِ تعالى، وبالقولِ به نَفَى المعطِّلُونَ صفَاتِ اللهِ ﷻ، وأبطَلُوا اتصافَ اللهِ بها.

وعلى هذا كانَ القولُ بالمجازِ في صفَاتِ اللهِ تعالى لا يجوزُ، وهو مُنكَرٌ مِنَ القولِ وزورٌ، فالمجازُ طاغوتٌ لَهِجَ به المتكَلِّمُونَ، والتَجأَ إليه المعطلونَ، جعَلُوهُ جُنَّةً يَتَتَرَّسُونَ به مِن إثباتِ حقَائِقِ صفَاتِ ربِّ العالمين.

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد (ص ٥٧)

(٢) هو: محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي النحوي أبو القاسم. وهو على طريقة المعتزلة في إنكار الصفات، والرؤية، والقول بخلق القرآن، وأنكر أن الله مريد للكائنات، وأنه خالق لأفعال العباد، وأما تفسيره الكشاف فهو محشو بالبدعة، ولد: ٤٦٧هـ توفي: ٥٣٨هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥١/٢٠ - ١٥٦) ومجموع الفتاوى (٣٨٦/١٣)

(٣) الكشاف (٥١/١)

وههنا حقيقةٌ يجبُ أنْ تُعلَمَ وهي: أنَّ دَعوَى المجازِ لا تُتصوَّرُ في كلامِ اللهِ ﷻ إلا على أصولِ الجهميةِ المعطلَةِ الذين يقولون: إنَّ كلامَ اللهِ مخلوقٌ مِنْ جُملَةِ المخلوقات، ولم يَقُمْ به سبحانه؛ وذلك أنَّ الألفاظَ التي تكَلَّمَ اللهُ بها لم يَضَعْها سبحانه لمعانٍ ثُمَّ نقَلَها عنها إلى غيرِها، ولا كان تَكَلُّمُه سبحانه بتلك الألفاظِ تابعا لأوضَاعِ المخلوقين، فإنَّ مَن أَقَرَّ أنَّ اللهَ تكلَّمَ بالقرآنِ حقيقةً لا يُتَصوَّرُ على أصلِهِ دُخُولُ المجازِ في كلامِهِ.

بل حتَّى على أصولِ الكلابيَّةِ والأشاعِرَةِ الذين يجعلونَ كلامَ اللهِ معنى واحدا لا تَعَدُّدَ فيه، وهذه العبارَاتُ عندهم دالةٌ على ذلك المعنى، فليس بعضُها أسبَقَ مِن بعضٍ، ولا بَعْض تلك المفهومَاتِ له بالوَضْعِ الأوَّلِ وَبَعضها بالوَضْعِ الثاني.

ولا يُعتَرَضُ على ما تقدَّم فيقال: الربُّ سبحانه خاطَبَهُم بما ألِفُوهُ مِن لُغَاتِهم واعتادُوهُ مِنَ التفاهُمِ منها، فلما كان من خطابِهِم فيما بينهم الحقيقَةُ والمجازُ جاءَ خطَابُ اللهِ لهم بذلك؛ ليحصُلَ لهم الفَهمُ والبيانُ.

لأنَّ هذا إيرادٌ باطلٌ؛ فإنَّ خطابَ اللهِ سابقٌ على مخاطَبَةِ بعضِهِم بعضا، فهل كان في كلامِهِ سبحانه ألفَاظٌ وُضِعَتْ لمعانٍ ثم نَقَلَها سبحانه عنها إلى مَعَانٍ أخر؟ فهل يُتَصوَّرُ هذا القدر في كلامِهِ وإنْ سُلِّمَ جَدَلا أنَّ ذلك ممكنٌ في مخاطَبَةِ بعضِهِم بعضا؟.(1)

وبهذا يُعلَمُ فسادُ مَن حملَ نصوصَ الصفَاتِ على المجازِ، بلْ نقَلَ أئمةُ السلفِ الإجماعَ على وجوبِ الإقرارِ بالصفاتِ وحملِها على الحقيقَةِ لا على المجاز.

---

(١) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٢/٧٥٩ - ٧٦٠)

وأختمُ هذا المبحث بفائدَة عظيمة، وهي: أنَّنا إذا سَلَّمْنا بوُجُود المجازِ في اللغة والقرآنِ، فإنَّ مما يُبطِلُ المجاز من أصلِه في بابِ الأسماءِ والصفَات: أنَّ المجازَ لا يَدخُلُ في المنصُوصِ، وإنما في الظاهرِ المحتَمل له.

وكونُ الألفاظِ نَصًّا يعرَفُ بشيئين:

أحدهما: عَدَمِ احتمَالِه لغيرِ مَعناه وَضْعا، كالعَشَرَة.

والثاني: ما اطَّرَدَ استعمَالُهُ على طريقَة واحدَة في جميع مواردِه، فإنَّه نصٌّ في معناه، لا يَقبَلُ تَأْويلا ولا مجازا، وَإن قُدِّرَ تَطَرُّقُ ذلك إلى بعضِ أفرادِه، وصار هذا بمنــزِلَة خبرِ التواترِ، لا يتَطَرَّقُ احتمالُ الكذب إليه، وإنْ تَطَرَّقَ إلى كلِّ واحدٍ من أفراده بمفرَدِه، وهذه عِصمَةٌ نافعَةٌ، تَدُلُّكَ على خَطَأِ كثيرٍ مِنَ التأويلات في السمعيَّاتِ التي اطَّرَدَ استعمَالها في ظاهرها(١).

ونُصُوصُ الصفَاتِ من هذا البابِ، كما تقدَّم بيانُهُ في القاعدَةِ الثالثَة مِنْ قواعدِ الاستدلالِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ.

---

(١) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (١/٢٦ - ٢٧)

المطلب الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ الإقْرَارُ بِالصِّفَاتِ وَحَمْلُهَا عَلَى الحَقِيقَةِ لا عَلَى المَجَازِ }

بعدَ أنْ وَقَفْنا على تقريرِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدة، أَستَعرِضُ هنا ما وَقَفْتُ عليه مِن أقوالِ أئمة السلف في تقريرِ وُجُوب حملِ الصفَاتِ على الحقيقَةِ لا على المجازِ، وهي كما يلي:

[عبد الله بن عمر (٨٤هـ)]

قال الصحابيُّ الجليلُ عبدُ الله بنُ عمر ﷺ : ((خَلَقَ اللهُ أربعَةَ أشياءَ بيدِه: آدمَ، والعرشَ، والقلمَ، وجنَّاتِ عدنٍ. ثم قال لسائرِ الخلق: كُنْ، فَكانَ))[1].

فقد أَثبَتَ ابنُ عمرَ ﷺ اليدَ لله ﷻ حقيقةً، ولم يَحمْلْها على المجازِ فَيُؤَوِّلها على غيرِ حقيقتها، كما أنَّه أثبتَ أنَّه ﷻ خلقَ بها أربعَةَ أشياءَ دونَ بَقِيّة خلقهِ سبحانه، وهذا مما يُؤَكِّدُ أنَّه يُثبِتُها على حقيقَتِها.

[أبو عبد الله عكرمة مولى ابن عباس (١٠٤هـ)]

وقال الإمام عكرمة- ﷺ - : ((﴿ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾[2] يعني: اليدين))[3].

---

(١) أخرجه الدارمي في نقض عثمان على المريسي (ص٩٨) والآجري في الشريعة (١١٨٢/٣) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤٧٧/٣) من طرق عن عبيد المكتب عن مجاهد عن ابن عمر به. والأثر صحيح، وقد جوَّد إسنادَه الذهبيُّ في العلو للعلي العظيم (٦٣٨/١)

(٢) سورة المائدة آية: ٦٤

(٣) أخرجه الدرامي في نقض عثمان على المريسي (١٢٢) عن نعيم بن حماد عن الفضل بن موسى عن=

[عبد الله بن أبي مليكة (١١٧هـ)]

وسئل ابنُ أبي مليكة عن يَدِ الله: أواحدَةٌ أو اثنتان؟ قال: بل اثنتَان.[١]

فقد قرَّر الإمامان عكرمة وابن أبي مليكة أنَّ اليدَ تَثبُتُ لله حقيقَةً، ولا تُحمَلُ على المجازِ، ولهذا لما سُئِل ابنُ أبي مليكة عن اليَدِ أواحدةٌ هي أم اثنتان قال: اثنَتَانِ.

[حماد بن زيد (١٧٩هـ)]

وسُئِل الإمامُ حمادُ بنُ زيد عن حديث ((ينـــزلُ اللهُ ﷻ إلى السماء الدنيا)) قال: ((حَقٌّ، كُلُّ ذلك كيفَ شَاءَ))[٢].

فقد بيَّن الإمامُ حماد -رحمه الله- أنَّ إثباتَ النـــزُولِ لله ﷻ حقٌّ على حقيقَتِه.

[أبو أحمد محمد بن علي الكرجي (٣٦٠هـ)]

وقال الإمام أبو أحمد الكرجي- رحمه الله - : ((ولا يُوصَفُ إلا ما وَصَفَ به نفسَهُ، أو وصَفَهُ به نبيُّهُ ﷺ فهي صفَةُ حقيقة لا صِفَة مجاز))[٣].

فقد صرَّح الإمامُ الكرجي -رحمه الله- أنَّ الصفاتِ تَثبُتُ لله ﷻ حقيقَةً، ونفَى عنها المجاز.

=حسين بن واقد عن يزيد النحوي به. ورواته ثقات عدا نعيم قال فيه ابن حجر كما في التقريب (ص٥٥٦): ((صدوق يخطئ كثيرا))

(١) أخرجه الدرامي في نقض عثمان على المريسي (١٢٢ - ١٢٣) عن سعيد بن أبي مريم عن نافع الجمحي به. وسنده صحيح

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢٠٣/٣ -٢٠٤) وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣٧٦/٥) من طريق ابن بطة بمعناه وصححه

(٣) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٢٥٤/٦) والذهبي في العلو للعلي العظيم (١٣٠٣/٢) وابن القيم في الصواعق المرسلة (١٢٨٨/٤)

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

وقال الإمام الطبري: ((فإنْ قال لنا قائل:

فما الصَّوَابُ مِنَ القولِ في معاني هذه الصفات التي ذَكَرْتَ، وجاءَ ببعضِها كتابُ اللهِ ﷻ ووحيُهُ، وجاءَ ببعضِها رسولُ اللهِ ﷺ.

قيل: الصوابُ من هذا القول عندنا: أنْ نُثبِتَ حقَائقَهَا على ما نَعرِفُ مِنْ جِهَةِ الإثباتِ وَنَفي التشبيهِ))[1].

فقد ذَكَرَ الإمامُ الطبري رحمه الله أنَّ الصَّوابَ أنْ نُثبِتَ الصفَاتِ للهِ ﷻ على حقِيقَتِها منْ غيرِ أنْ نَدَّعِيَ فيها المجاز مَعَ نَفيِ التشبيهِ.

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده(٣٩٥هـ)]

وقال الإمام ابن منده: ((بابُ ذكرِ قولِ اللهِ ﷻ : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[2] وَذكْرِ ما يُستَدَلُّ به مِن كلامِ النبيِّ ﷺ على أنَّ اللهَ جل وعز خلقَ آدَمَ عليه السلام بيدَيْنِ حقيقةً))[3].

وقال: ((بابُ قولِ اللهِ جل وعز ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾[4] وقال الله ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾ ﴾[5] وذِكْرِ ما ثَبتَ عن النبيِّ ﷺ مما يَدلُّ

(١) التبصير في معالم الدين (ص١٤١ – ٤١٢)

(٢) سورة ص آية: ٧٥

(٣) الرد على الجهمية لابن منده (ص٦٨)

(٤) سورة القصص آية: ٨٨

(٥) سورة الرحمن آية: ٢٧

على حقيقَة ذلك))[١].

فقد أثبَتَ الإمامُ ابن منده -رحمه الله- اليدَيْنِ للهِ عز وجل حقيقَةً، وكذلك الوجه، وهذا مما يَدُلُّ على أنَّه يُثبِتُ الصفَاتِ للهِ حقيقَةً ولا يَدَّعِي فيها المجاز.

[أبو القاسم هبة الله الطبري اللالكائي (٤١٨هـ)]

وقال الإمام أبو القاسم هبة الله اللالكائي - رحمه الله - : ((سياق ما دَلَّ مِن الآيات مِنْ كتابِ اللهِ تعالى، وما رُوِيَ عن رسولِ اللهِ ﷺ، والصحابةِ، والتابعينَ على أنَّ القرآنَ تَكَلَّمَ اللهُ به على الحقيقَة))[٢].

فقد بيَّن -رحمه الله- أنَّ القرآنَ تَكَلَّم اللهُ به حقيقَةً، وهذا مما يدُلُّ على أنَّه يُقرِّرُ أنَّ إثباتَ الصفَاتِ للهِ عز وجل يكون على وَجهِ الحقيقَةِ لا على المجاز.

[القادر بالله أحمد بن إسحاق المقتدر بن جعفر العباسي (٤٢٣هـ)]

وقال القادر بالله - رحمه الله -: ((وَكُلُّ صفَةٍ وَصَفَ بها نفسَهُ، أو وصَفَهُ بها رسُولُهُ ﷺ، فهي صفَةُ حقيقة لا صِفَة مجاز))[٣].

فقد صرَّح -رحمه الله- أن الصفَاتِ تَثبُتُ للهِ عز وجل حقيقَةً، ونفى أن تكون مجازا.

[أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي الطلمنكي المالكي (٤٢٩هـ)]

وقال الإمام أبو عمر الطلمنكي - رحمه الله - : ((وقالَ أهلُ السنة في قوله ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ ﴾[٤] إنَّ الاستواءَ مِنَ اللهِ على عرشِهِ على الحقيقَةِ لا

(١) الرد على الجهمية (ص٩٤)

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢/ ٣٦٤)

(٣) ذكره الذهبي في العلو للعلي العظيم (٢/١٣١٤)

(٤) سورة طه آية: ٥

على المجازِ، فقد قَالَ قومٌ من المعتزلَةِ والجهميَّةِ لا يجوزُ أن يُسَمَّى اللهُ ﷻ بهذه الأسماءِ على الحقيقَةِ، ويُسمَّى بها المخلوقُ، فنَفَوْا عن اللهِ الحقائِقَ مِن أسمائِهِ وَأثبَتُوها لخلقِهِ))[1].

فقد بيَّن الإمامُ المالكيُّ الطلمنكي -رحمه الله- أنَّ قولَ أهلِ السنة في الاستواءِ وسائِرِ الصفات: أنْ يُحمَل على الحقيقَةِ لا على المجازِ، كما بيَّن أنَّ الجهميةَ والمعتزلَةَ هم الذين نَفَوْا عنِ اللهِ الحقائِقَ من أسمائِهِ وصفاتِه وأثبَتُوها لخلقِه.

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر(٤٦٣هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر- رحمه الله -: ((أهلُ السنة مجمعُونَ على الإقرارِ بالصفاتِ الوارِدَة كلِّها في القرآنِ والسنةِ، والإيمانِ بها، وحملِها على الحقيقَةِ لا على المجازِ، إلا أنهم لا يُكيِّفُون شيئا مِن ذلك، ولا يَحُدُّونَ فيه صفَةً محصورَةً، وأما أهلُ البدعِ والجهميةِ والمعتزلةِ كلِّها والخوارج فَكُلُّهُم يُنكِرُها، ولا يَحمِلُ شيئا منها على الحقيقَةِ، ويزعُمُونَ أنَّ مَن أقرَّ بها مُشَبِّهٌ، وهم عند مَن أثبَتَها نافُونَ للمعبودِ، والحقُّ فيما قاله القائلونَ بما نَطَقَ به كتابُ اللهِ، وسنةُ رسولهِ ﷺ، وهم أئمةُ الجماعَةِ، والحمدُ لله))[2].

فقد حَكى الإمامُ ابنُ عبد البر -رحمه الله- إجماعَ أهل السنةِ على الإقرارِ بالصفاتِ وحملِها على الحقيقَةِ لا على المجاز، كما بيَّن أنهم مع إثباتِ الصفاتِ على حقيقَتِها لا يُكيِّفُون شيئا منها.

وذكر أنَّ أهلَ البدع من الجهمية وغيرهم هم الذين يُنكرُونَ الصفَاتِ، ولا

---

(١) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (٦/٢٥١) والذهبي في العلو للعلي العظيم (٢/١٣١٥) وابن القيم في الصواعق المرسلة (٤/١٢٨٤)

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/١٣٥)

يحملوها على حقيقتِها، بل بيَّن أنهم يزعُمُونَ أنَّ مَنْ أقرَّ بالصفاتِ على حقيقتها فهو مُشَبِّهٌ، وبيَّن أيضا الإمام ابنُ عبد البر أنَّ حقيقةَ قولِ الجهميةِ وَمَنْ وافقَهُم هو نَفْيُ المعبُودِ.

ومِن خلالِ ما تقَدَّم من نقلِ أقوَالِ أئمَّة السلف تجد أنهم مُتفقُون على الإقرارِ بالصفَات الوارِدَةِ في الكتابِ والسنةِ وَحملِهَا على الحقيقَةِ لا على المجازِ، فَكُلُّ صفةٍ وَصَفَ اللهُ بها نفسَهُ، أو وصفَهُ بها رسولُهُ ﷺ فهي صفةُ حقيقةٍ لا صفةَ مجازٍ.

وقد وافَقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فبيَّنَ أنَّ اللهَ حيٌّ حقيقَةً، سميعٌ حقيقَةً، بصيرٌ حقيقةً، وأنَّ هذا مُتفقٌ عليه بينَ أهلِ السنة، بل بيَّن أنه مُتفَقٌ عليه بينَ جميعِ أهلِ الإثبات.

كما أنكر -رحمه الله- على مَن قال: إنَّ هذه الأسماءَ والصفات مجازٌ، لأنَّ علامَةَ المجازِ صحَّةُ نفيِه، وذكَرَ أنَّه معلومٌ بالاضطرارِ مِن دينِ الإسلام أنَّه لا يجوزُ إطلاقُ النفيِ على ما أثبَتَهُ اللهُ تعالى من الأسماءِ والصفات، بل ذكَرَ أنَّ هذا جَحدٌ للخالقِ وتمثيلٌ له بالمعدومات .

وبهذا يكونُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية مُتَّبِعا لأئمة السلف، موضِّحا لمذهبهم، مُوافقا لهم فيما قرَّرُوهُ.

المطلب الثالث

الأدلة على قاعدة

{ الإقْرَارُ بِالصِّفَاتِ وَحَمْلُهَا عَلَى الحَقِيقَةِ لا عَلَى المَجَازِ }

إنَّ هذه القاعدَةَ التي قرَّرها أئمةُ السلف وشيخُ الإسلام ابنُ تيمية قد دلَّتْ عليها الأدلةُ مِنَ الكتاب والسنة، ومن هذه الأدلةِ التي دلَّتْ على هذه القاعدة ما يلي:

قال تعالى: ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾(1)

وقال تعالى: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾ ﴾(2)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أضافَ الصفَةَ إلى نفسه، والنصُوصُ قد تضافَرَتْ وَتَواتَرَتْ على وَصْفِ اللهِ بالصفَاتِ، و لم يأْتِ نصٌّ واحِدٌ بِنفيِ أنْ تَكونَ هذه الصفاتُ يُرادُ بها الحقيقَةُ، واللهُ ﷻ قد وَصَفَ القرآنَ بأنَّه نورٌ وهُدى فقال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ ﴾(3) ؛ إذ لو كانَتْ هذه النصُوصُ الدالَّةُ على الصفاتِ على كثرتِها يُرادُ بها غيرُ الحقيقَةِ المتبادِرةِ إلى الذهنِ منها لما كان القرآنُ مصدَرَ نورٍ وهدايَةٍ، وإذا بَطَلَ اللازِمِ بَطَلَ الملزُومُ.

---

(1) سورة الفتح آية:١٠

(2) سورة الرحمن آية:٢٧

(3) سورة الشورى آية:٥٢

وقال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾[1]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أكَّدَ الكلامَ بالمصدَرِ وهو " تكليما "، والتأكيدُ بالمصدَرِ يدلُّ على نَفْيِ المجازِ.

قال الإمام الكرجي: ((والمجازُ لا يُؤَكَّدُ بالمصدَرِ، وقد أكدَّهُ جل وعلا كما ترَى، فجاءَ بالتَّكْلِيمِ))[2].

وكذلك مما يزيدُ الأمرَ وُضُوحا أنَّه لَوْ لم يُردْ بالصفَاتِ حقيقَتَها لكان بَيَانُ ذلك مِنَ النبيِّ ﷺ واجبا؛ إذ تأخيرُ البيَانِ عَن وقْتِ الحاجَةِ لا يجوزُ، فدلَّ هذا كلُّه على وُجوبِ حَمْلِ الصفَاتِ على الحقيقَةِ لا على المجازِ.

يتبين بما سبَقَ نقلُهُ دلالَةَ النصُوصِ الشرعيةِ على هذه القاعِدَةِ من قواعِدِ بابِ الصفَاتِ.

---

(١) سورة النساء آية: ١٦٤

(٢) نكت القرآن (١/٢٨٠)

المبحث التاسع

قاعدة " الصِّفَاتُ مَعْلُومَةٌ لَنَا بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى مَجْهُولَةٌ لَنَا بِاعْتِبَارِ الْكَيْفِيَّةِ "

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المطلب الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ الصِّفَاتُ مَعْلُومَةٌ لَنَا بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى مَجْهُولَةٌ لَنَا بِاعْتِبَارِ الْكَيْفِيَّةِ }

إنَّ اللهَ ﷻ أمَرَ بِتَدَبُّر كتابه ولم يَستَثْنِ منه شيئا، كما أنَّ النبيَّ ﷺ بيَّنَ لأصحابِهِ معَانِيَ كتابِ اللهِ ﷻ ، ومما أَمَرَ اللهُ بتَدَبُّرِه وبيَّنَهُ النبيُّ ﷺ صفَات اللهِ ﷻ ، فهي مَعلُومَةٌ لنا مِنَ جهةِ المعنى.

ثم إنَّه لَمَّا أخبَرَنَا اللهُ عن صفَاتِهِ ولم يُخبِرْنا عن كيفيَّتِها كانَتْ كَيفيَّتُها بالنسبَةِ لنا مجهولَةً، وقد قرَّرَ ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيمية تقريرا واضحا، ويتبَيَّنُ ذلك من خلالِ عَرضِ أقوالِه:

قال - رحمه الله -: ((فَالاستوَاءُ مَعلُومٌ يُعْلَمُ معْنَاهُ، وتفسيرُهُ، ويُتَرجَمُ بلُغَةٍ أخرَى، وأمَّا كيفيَّةُ ذلك الاستوَاءِ، فَهوَ التأْوِيلُ الذي لا يَعلَمُهُ إلا اللهُ تعالى))(١).

وقال- رحمه الله -: ((وَجَوَابُ مَالكٍ في ذلك صرِيحٌ في الإثبَات، فإنَّ السَّائِلَ قال له: يا أبا عَبد اللهِ: الرحمنُ على العَرشِ استَوَى، كيفَ استَوَى؟ فقالَ مالك: الاستوَاءُ مَعلُومٌ، والكَيفُ مجهُولٌ، وفي لفظ: استوَاؤُهُ مَعلُومٌ، أو مَعقُولٌ، والكيفُ غَيرُ مَعقُولٍ، والإيمانُ بِهِ واجِبٌ، والسُّؤَالُ عنه بِدعَةٌ،(٢) فَقَدْ أخبَرَ رحمه الله بأنَّ نَفسَ الاستِوَاءِ مَعلُومٌ،

---

(١) الفتوى الحموية الكبرى (ص٢٩١)

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤٤١/٣) والصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٣٨ - ٣٩) بنحوه وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ص٥١٥) بمعناه والأثر صحيح، قال الذهبي في العلو (٩٥٢/٢) عن إسناد البيهقي: ((صحيح))، وقال ابن حجر في الفتح (٥٠٠/١٣): ((إسناد جيد)).

وَأَنَّ كيفيَّةَ الاستوَاءِ مجهُولَةٌ، وهذا بعَيْنه قولُ أَهلِ الإثبات.

وَأَمَّا النفاةُ فما يُثبتُونَ استواءً حَتَّى تُجهلَ كيفيَّتُهُ؛ بَلْ عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ الشَّاكِّ وَأَمْثَاله أَنَّ الاسْتِوَاءَ مَجْهُولٌ: غَيْرُ مَعْلُومٍ، وَإِذَا كَانَ الاسْتِوَاءُ مَجْهُولًا لَمْ يَحْتَجْ أَنْ يُقَالَ: الْكَيْفُ مَجْهُولٌ، لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الاسْتِوَاءُ مُنْتَفِيًا، فَالْمَنْفِي الْمَعْدُومُ لَا كَيْفِيَّةَ لَهُ، حَتَّى يُقَالَ: هِيَ مَجْهُولَةٌ أَوْ مَعْلُومَةٌ.

وَكَلَامُ مَالِكٍ صَرِيحٌ فِي إِثْبَاتِ الاسْتِوَاءِ، وَأَنَّهُ مَعْلُومٌ، وَأَنَّ لَهُ كَيْفِيَّةً؛ لَكِنَّ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةَ مَجْهُولَةٌ لَنَا لَا نَعْلَمُهَا نَحْنُ.

وَلِهَذَا بَدَّعَ السَّائِلَ الَّذِي سَأَلَهُ عَنْ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ، فَإِنَّ السُّؤَالَ إِنَّمَا يَكُونُ عَنْ أَمْرٍ مَعْلُومٍ لَنَا، وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ اسْتِوَائِهِ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ مَعْلُومًا وَلَهُ كَيْفِيَّةٌ تَكُونُ تِلْكَ الْكَيْفِيَّةُ مَعْلُومَةً لَنَا))(١).

وقال- رحمه الله -: ((وجميعُ أئمَّة الدِّينِ كابنِ الماجشُون،(٢) والأوزَاعيِّ، والليثِ بنِ سعد، وحماد بنِ زيد، والشافعيِّ، وأحمدَ بنِ حنبل، وغيرِهم، كَلَامُهُمْ يَدُلُّ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ مَالِكٍ؛ مِنْ أَنَّ الْعِلْمَ بِكَيْفِيَّةِ الصِّفَاتِ لَيْسَ بِحَاصِلٍ لَنَا؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِكَيْفِيَّةِ الصِّفَةِ فَرْعٌ عَلَى الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ الْمَوْصُوفِ، فَإِذَا كَانَ الْمَوْصُوفُ لَا تُعْلَمُ كَيْفِيَّتُهُ امْتَنَعَ أَنْ تُعْلَمَ كَيْفِيَّةُ الصِّفَةِ))(٣).

---

(١) القاعدة المراكشية (ص٦١ – ٦٣)

(٢) هو: عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون أبو عبد الله. قال ابن حبان: ((كان فقيها، ورعا، متابعا لمذاهب أهل الحرمين، مفرعا على أصولهم، ذابا عنهم)) توفي: ١٦٤هـ انظر: تهذيب الكمال للمزي (٤/٥٢٠ – ٥٢١)

(٣) مجموع الفتاوى (٦/٣٩٩)

وقال - رحمه الله -: ((القَاعِدَةُ الخَامِسَةُ: أَنَّا نَعلَمُ مَا أُخبِرْنَا بِهِ مِنْ وَجْهٍ دُونَ وَجْهٍ))[1].

وبعدَ هذا البَيَانِ الجليِّ يتبيَّنُ تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القَاعِدَة العظيمَةِ في بابِ الصفَاتِ، وَقَد تَضَمَّنَتْ أنَّ مَا أخبَرَنَا اللهُ به عن نفسِهِ مَعلُومٌ لنا مِنْ جِهَةِ المعنى، مجهُولٌ لنا من جِهَةِ الكيفيَّة.

والمرادُ بالتكييف: أنْ يُعتَقَدَ أنَّ صفَاتِهِ تعالى على كَيْفِيَّةِ كذا، أو يُسْأَل عنها بكيف.[2]

وكونُ النصُوصِ في بابِ الصفاتِ معلومَةَ المعنى؛ لأنَّ اللهَ خاطَبَنا باللسَانِ العرَبِيِّ المبينِ، فَوَجَبَ قَبُولُ المعنى على ظَاهِرِهِ اللائقِ باللهِ جل جلاله، ولأنَّ ما أخبَرَ اللهُ به عن نفسه أعْلَى مَرَاتبِ الإخبَارِ، فَمِنَ المحالِ أنْ يكونَ ما أخبَرَ اللهُ به عن نفسِهِ مجهُولَ المعنى مَعَ ضرُورَةِ الخلقِ لِفَهْمِ معنى ما أخبَرَ اللهُ به عن نفسِهِ، كما أنَّ اللهَ عز وجل جعَلَ كتَابَهُ كتَابَ هِدَايَةٍ للخَلقِ فَمِن المحال أيضا مَعَ هذا أنْ يَدَعَ أعظَمَ الأمورِ وأشدَّها ضرُورَةً مجهُولَةَ المعنى لا يُفهَمُ منها شيء.

وأما كونُ النصُوصِ في بابِ الصفَاتِ مجهولَةً لنَا من جِهَةِ الكيفيَّة؛ فلأنَّ اللهَ أخبَرَنَا عن صفَاتِهِ ولم يُخبِرْنا عَن كَيْفيَّتِها، فتكُونُ الكيفِيَّةُ مجهولَةً بالنسبَةِ لنا لا نَعلَمُها، ولأنَّ العلمَ بكَيفِيَّةِ الصفَةِ فرعٌ على العِلمِ بِكيفِيَّةِ الموصُوفِ، فإذا لم تُعلَمْ كيفيَّةُ الموصوفِ لم تُعلَمْ كيفيَّةُ صفاتِهِ.

---

(١) التدمرية (ص٨٩) وانظر الفتوى الحموية الكبرى (ص٣٠٦) ومجموع الفتاوى (٥/٣٦٥)، (٦/١٢٨)

(٢) شرح العقيدة الواسطية للشيخ الهراس (ص١٠١)

كما أنَّ الشيءَ لا تُدرَكُ كيفيَّتُهُ إلا بمشاهَدتِه، فَإنْ أَمكَنَ أنْ يُعرَفَ بعينِه قيل: هذا هو، ونحو ذلك مما يُمَيِّزُهُ عند السائِلِ.

وإنْ لم يُمكِن مَعرِفَتُهُ بعينه عُرِفَ بنظيرِه، ولا يكونُ له نظيرٌ مِن كلِّ وَجه، فإنَّه لو كانَ له نظيرٌ مِن كلِّ وَجهٍ لم يكن المجهول إلا عَينهُ، والذي يُعرَفُ بالنظيرِ نَوعُهُ، فلا يُجَابُ بالنظيرِ إلا إذا كانَ السؤَالُ عن معرِفَةِ نوعِه، وحينئذ فتَحصُلُ المعرفَةُ به بحسَبِ مماثَلَةِ ذلك النظيرِ له؛ لأجلِ القَدرِ المشتَرَك الذي بينَ المتماثلَيْن.

وإذا كانُ تعريفُ عين الشيءِ لا يمكن إلا بمعرِفَتِه أو معرفَةِ نظيرِه، واللهُ لا نظيرَ له، امتنع أنْ يُعرَفَ إلا بما تُعرَفُ به الأعيانُ مِنَ المعارِفِ الخاصَّة بالمعروفِ باطنا وظاهرا، كما يَهدي إليه به عبَادَهُ المؤمنين مِنَ الإيمانِ به في الدنيا، وكما يَتَجَلَّى لهم في الدارِ الآخرَة.

وهذه المعرفَةُ تُطابقُ ما سمِعُوهُ مما وَصَفَ به نفسَهُ، ووصَفَهُ به رسُولُهُ ﷺ، فيَتَطَابَقُ الإيمانُ والقرآنُ، وَيَتَوَافَقُ البرهَانُ والعِيَانُ.(١)

فالشيءُ لا تُدرَكُ كيفيَّتُهُ إلا بمشاهَدَتِه أو بمشاهَدَةِ مثيله، أو بالخَبَرِ الصَّادقِ عنه، وكُلُّ هذه الطرقِ منتفيَةٌ في كيفيةِ صفَاتِ اللهِ فَتَكُونُ الكيفيةُ مجهُولَةً بالنسبةِ لنا لا نَعلَمُها.(٢)

وهاهنا سؤالٌ: كيفَ يقَعُ الإيمانُ بما لا يُحِيطُ مَن يَدَّعِي الإيمانَ به عِلما بحقِيقَتِه؟

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام (١٠/٢٧٥ - ٢٧٨)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٦/٣٩٩) وتقريب التدمرية للشيخ العثيمين (ص٧٣)

وجوابه: أنه يصحُّ كما يَصحُّ الإيمانُ باللهِ، وملائكتِه، واليومِ الآخرِ، والجنَّةِ والنَّارِ. ومَعلُومٌ أنَّا لا نحيطُ عِلما بِكُلِّ شيءٍ من ذلك على جِهَةِ التفصيلِ، وإنما كُلِّفْنَا الإيمانَ بذلك في الجملة.

ألا تَرَى أنَّا لا نَعرِفُ كثيرا مِنَ الملائكَةِ، ولا نحيطُ بصفاتِهِم، ثم لا يَقْدَحُ ذلك في إيمانِنَا بهم.[1]

وممَّا ينبغي أنْ يُعلَمَ: أنَّ لصفَاتِ اللهِ كيفيَّةً، لكن لا نعلَمُها، قال الإمامُ أحمد -رحمه الله- : ((ينـــزِلُ كيفَ شاءَ بعلمِه وقدرَتِه، أحَاطَ بكلِّ شيءٍ علما))[2].

فقد أثبَتَ الإمامُ أحمد أنَّ اللهَ يَنـــزِلُ بالكيفِيَّةِ التي يشاؤها، لَكن اللهُ لم يُخبِرْنا عنها وكذلك الإمام أبو عمر الطلمنكي رحمه الله قد حكى الإجماعَ على أنَّ اللهَ مُستَوٍ على عرشِهِ بالكيفِيَّةِ التي شاءَها، فقال: ((أجمَعَ المسلمُونَ من أهلِ السنةِ على أنَّ معنى قوله: وهو ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[3] ونحو ذلك مِنَ القُرآنِ أنَّه علمُهُ، وأنَّ اللهَ تعالى فوقَ السموَاتِ بذَاتِه، مُستَوٍ على عرشِه، كيفَ شَاءَ))[4].

وخالف هذه القاعدةَ المفوضةُ الذين يزعُمُونَ أنَّ معانيَ نُصُوصِ الصفاتِ غيرُ معلومَةٍ مُطلقا، وأنَّ اللهَ قد استَأثَرَ بعلمِهَا.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/٤٠٩ -٤١٠)

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/٥٠٢) وابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/٢٤٢ - ٢٤٣)

(٣) سورة الحديد آية: ٤

(٤) ذكره الذهبي في العلو للعلي العظيم (٢/١٣١٥)

يقول البيجوري: ((واقصِدْ تَنـزِيها له تعالى عما لا يليقُ بِهِ مَعَ تَفويضِ عِلمِ المعنى المرَاد))[1]

كما خالفَ هذه القاعدَةَ أيضا المشبهَةُ الذين يزعمون أَنَّهُم يعلَمُونَ الكيفيَّةَ، وأنَّ كيفيَّةَ يدِ اللهِ مثلا ككيفيَّةِ يدِ المخلوق – تعالى اللهُ عن قولهم عُلُوًّا كبيرا – .

ويدخل في مخالفَة القاعدَة أيضا المعطلة؛ لأَنَّهم ما عطَّلُوا إلا بعدَ أنْ مثَّلُوا وكيَّفُوا، فلما اعتقدوا أنَّ ظاهِرَ نُصُوصِ الصفَاتِ التكييف فرُّوا من ذلك بالتعطِيلِ.

قال أبو المعالي الجويني: ((إنْ رَامَ السائِلُ إجرَاءَ الاستوَاءِ على ما يُنبِـئُ عنـه في ظاهِرِ اللسانِ، وهو: الاستِقرَارُ، فهو التزَامٌ للتَّجسيم، وإنْ تَشَكَّكَ في ذلك كـان في حُكمِ المصَمِّمِ على اعتِقَادِ التجسيمِ))[2].

وقال الرازي: ((وَرَدَ في القرآنِ ذكرُ الوَجه، وذِكرُ العينِ، وذِكرُ الجنبِ الواحِدِ، وذكرُ الأيدِي، وذِكرُ السَّاقِ الواحِدَةِ. فلو أَخذْنَا بالظَّاهِرِ، يَلزَمُنَا إثبات شخصٍ له وجهٌ واحِدٌ. وعلى ذلك الوجهِ أَعينٌ كثيرةٌ. وله جَنبٌ واحدٌ، وعليه أيد كثيرة، وله ساقٌ واحدَةٌ. ولا نرى في الدنيا شخصاً أقبحَ صورةً من هذه الصورةِ المتخيلَةِ، ولا أعتقد أنَّ عاقلاً يرضى بأن يَصِفَ ربَّه بهذه الصفة...))[3].

---

(١) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد (ص١٠٤)

(٢) الإرشاد للجويني (ص٤١ – ٤٢)

(٣) أساس التقديس (ص ١٠٥)

المطلب الثاني

أقوال السلف في تقرير قاعدة

{ الصِّفَاتُ مَعْلُومَةٌ لَنَا بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى مَجْهُولَةٌ لَنَا بِاعْتِبَارِ الْكَيْفِيَّةِ }

تقدَّمَ مَعَنا أنَّ شيخَ الإسلام ابنَ تيميَّةَ يُقرِّرُ أنَّ صِّفَات الله مَعْلُومَةٌ لَنَا بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى مَجْهُولَةٌ لَنَا بِاعْتِبَارِ الْكَيْفِيَّةِ، وعلى ذلك آثارٌ كثيرةٌ عن أئمَّةِ السلف، وفيما يلي عرضٌ لما وقفتُ عليه مِن أقوَالِهِم:

[عبد الله بن مسعود (٣٢هـ)]

قيل لعبدِ الله بنِ مسعود ﷺ أَبَلَغَكَ أنَّ اللهَ ﷻ يَعجَبُ ممن ذكَرَهُ؟ فقال: ((لا، بلْ يَضحَكُ))[١].

وقال ﷺ : ((الصمد: السيِّدُ الذي قَد انْتَهَى سُؤْددهُ))[٢]

فقد بيَّن الصحابيُّ الجليل ابنُ مسعود ﷺ معَانِيَ الصفَاتِ، فإنَّه قد غايَرَ بينَ العجبِ والضَّحكِ؛ وذلكَ لأنَّ مَعنى الضحكِ غيرُ مَعنى العجبِ، ولم يَقُلِ اللهُ أَعلَمُ بالمرَادِ، أو أنهما وَاحدٌ، كما بيَّن معنى الصمَدِ. وهذا فيه رَدٌّ على المفوضة الذين يزعُمُونَ أنَّ الصفَاتِ لا نَعلَمُ معنَاها، كما فيه رَدًّا على مَن زَعَمَ مِنَ المؤَوِّلَةِ أنَّ مذهَبَ السلفِ هو التفويضُ.

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

---

(١) رواه الدارمي (١١١/٣) عن القافلائي عن محمد بن إسحاق الصاغاني عن داود بن رشيد عن أبي معاوية عن محمد بن أبي إسماعيل عن عبد الله بن أبي الهذيل عن ابن مسعود به. رجاله ثقات، والأثر صحيح

(٢) تقدم تخريجه ٥٢٥

وقال عبدُ الله بنُ عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ ﴾[1] ((أسخَطُونا))[2].

بيَّن الصحابيُّ ابنُ عباس ﷺ معنى الأسفِ، والأسفُ: صفَةٌ من صفَات الله، فدلَّ على أنَّ صفَاتِ اللهِ معلُومَةُ المعاني، كما أنَّه لم يَتَعَرَّضْ لكيفيَّةِ الصفَةِ؛ لأنها مجهولَةٌ بالنسبة لنا.

[أبو العالية الرياحي (٩٣هـ)]

وقال أبو العالية عند قوله تعالى: ﴿ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾[3]: ((ارتَفَعَ))[4]،

[مجاهد بن جبر (١٠٣هـ)]

وقال الإمام مجاهد: ((الصمد: الذي لا جَوْفَ لَهُ))[5].

وقال: ﴿ ٱسۡتَوَىٰ ﴾: ((عَلا))[6]

---

(١) سورة الزخرف آية: ٥٥

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٠١/١٣) عن علي عن أبي صالح عن معاوية عن علي عن ابن عباس به، وقد تقدم الكلام عن هذا السند ٣٩٧

(٣) سورة البقرة آية:٢٩

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقا في كتاب التوحيد باب (عَلَى ٱلۡمَآءِ) (ص١٢٧٦)

(٥) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٤٦٣/١) عن أبي موسى عن ابن مهدي عن سفيان عن منصور عن مجاهد به. والأثر صحيح وقد جاء تفسير الصمد في السنة لابن أبي عاصم في باب نسبة الرب (٤٦٠/١ – ٤٧٢) عن جماعة من السلف منهم: أبو وائل، الحسن، قتادة، الشعبي، سعيد بن جبير، إبراهيم النخعي، الضحاك، وغيرهم. وهذا مما يدلُّ على أنَّ الأئمَّةَ فسَّرُوا نصوصَ الصفَاتِ، فهي معلُومَةُ المعاني عندهم.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقا في كتاب التوحيد باب (عَلَى ٱلۡمَآءِ) (ص١٢٧٦)

فقد بيَّن إمامُ المفسرين مجاهد رحمه الله معنى الصمَدِ، وبيَّن أيضا معنى الاستواءِ. وكذلك الإمامُ أبو العالية قبلَهُ بيَّن رحمه الله معنى الاستواء، ولم يَتَعَرَّضُوا للكيفيَّةِ؛ لأنها مجهُولَةٌ بالنسبةِ لنا.

[ربيعة بن أبي عبد الرحمن (١٣٦هـ)]

وعن سفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ قال: كنتُ عندَ ربيعةَ بنِ أبي عبد الرحمن[١] فسأَلَهُ رَجُلٌ فقال: الرحمنُ على العرشِ استوَى كيف استوَى؟ فقال: الاستوَاءُ غيرُ مجهُولٍ، والكيفُ غيرُ معقولٍ، وَمِنَ اللهِ الرسالَة، وعلى الرسُولِ البلاغُ، وعلينا التَّصْدِيق))[٢].

[مالك بن أنس (١٧٩هـ)]

جاء رجُلٌ إلى مالكِ بنِ أنس فقال: يا أبا عبد الله الرحمنُ على العرشِ استوى كيفَ استوَى؟

فقال مالكٌ وقد عَلاه الرُّحَضَاء - يعني العرق -: الكيفُ غيرُ معقُولٍ، والاستوَاءُ منه غيرُ مجهُولٍ، والإيمانُ به واجِبٌ، والسؤالُ عنه بدعَةٌ، فإني أخَافُ أنْ تكُونَ ضَالا، وَأَمَرَ به فَأُخرِجَ))[٣].

فقد بيَّن الإمامان لما سُئِلا عن معنى الاستواءِ أنَّ الاستواءَ - وهو صفَةٌ مِن صفَاتِ

---

(١) هو: ربيعة بن أبي عبد الرحمن أبو عثمان التيمي.كان إماما، حافظا، فقيها، مجتهدا، بصيرا بالرأي، ولذلك يقال له: ربيعة الرأي. توفي: ١٣٦هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١/١٥٧ - ١٦٠)

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/٤٤٢) والذهبي في العرش (٢/١٦٧) وابن قدامة في العلو (ص/١٦٤) من طريق ابن عيينة به. وسنده صحيح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٥/٣٦٥): ((وهذا الجوابُ ثابتٌ عن ربيعةَ شيخِ مالك))

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/٤٤١) بلفظه.

اللهِ - غيرُ مجهُولٍ، وإنما هو مَعلُومٌ منْ جِهَةِ معناه، بخلاف الكيفية فإنهما قد بَيَّنا أنها غيرُ معقولَةٍ؛ وذلك لأنَّ كيفيَّةَ صفاتِ اللهِ لا تُدرِكُها عقولُنا؛ لضَعْفِنَا، فلهذا لم يخبِرْنَا اللهُ بها، فهي مجهولَةٌ بالنسبةِ لنا.

كما بيَّن الإمامُ مالك -رحمه الله- وجوبَ الإيمانِ بالاستواءِ على ما ظهَرَ لنا مِن معناه، وأمَّا السؤَالُ عن كيفيتهِ فقد بيَّن أنَّه بدعَةٌ لا يجوزُ.

ولْنتَأَمَّلْ ما أصابَ الإمامَ مالكا عندما سَأَلَه السائلُ هذا السؤَال؛ مما يدُلُّ على شدَّةِ كراهيَةِ السلفِ الكلامَ في اللهِ بغيرِ عِلمٍ، وعَلَى ذَمِّهِم الإحدَاثَ في الدِّينِ لاسيَّمَا في بابِ الأسماء والصفات.

[الوليد بن مسلم ١٩٤هـ)]

وعن الوليد بن مسلم- رحمه الله- قال: ((سألْتُ الأوزاعيَّ، والثوريَّ، ومالكَ بنَ أنس والليثَ بنَ سعد: عن الأحاديثِ التي فيها الصفَات ؟ فكلُّهُم قال: أَمِرُّوها كما جاءَتْ بلا كيف))[١].

[وكيع بن الجراح ١٩٧هـ)]

وقال الإمام وكيع - رحمه الله- : ((نُسَلِّمُ هذه الأحاديثَ كما جاءَتْ، ولا نَقولُ فيها: مثل كذا، ولا كيف كذا، يعني: مثلَ حديث ابنِ مسعود رضي الله عنه ((ويجعَلُ السمواتِ على إصبَعٍ والجبالَ على إصبعٍ))[٢] وحديثِ أنَّ النبي ﷺ قال: ((قلب ابن آدَمَ بين

---

(١) تقدم تخريجه ٢١٥

(٢) تقدم تخريجه ٢١٤

إصبعيْنِ مِن أصابعِ الرحمن))[1] ونحوها من الأحاديث))[2].

[محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)]

وقال الإمام الترمذي- رحمه الله- : ((وقد قال غيرُ واحدٍ مِن أهلِ العلمِ في هذا الحديثِ –أي: حديث ((إنَّ اللهَ يقبَلُ الصدقَةَ ويأخُذها بيمينه فيربيها..))[3] – وما يشبه هذا من الروايات من الصفات، و((نزول الربِّ تبارك وتعالى كلَّ ليلةٍ إلى السماء الدنيا))[4]، قالوا: قد تَثبُتُ الرِوَاياتُ في هذا، ويُؤمَنُ بها ولا يُتوَهَّم، ولا يقال كيف ؟ هكذا رُوِيَ عن مالك، وسفيانَ بنِ عيينة، وعبد الله بن المبارك، أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أَمِرُّوها بلا كيف.

وهكذا قولُ أهلِ العلمِ مِن أهلِ السنةِ والجماعَةِ.

وأما الجهميةُ فَأنكَرَت هذه الروايَات، وقالوا: هذا تَشبيهٌ.

وقد ذَكَرَ اللهُ عز وجل في غيرِ موضعٍ من كتابه: اليدَ والسمعَ والبصَرَ، فَتَأَوَّلَت الجهميةُ هذه الآيات ففسَّرُوها على غيرِ ما فسَّر أهلُ العلم، وقالوا: إنَّ اللهَ لم يخلُق آدمَ بيدِهِ. وقالوا: إنَّ معنى اليد ههنا القُوَّة.

وقال إسحاقُ بن إبراهيم : إنما يَكُونُ التشبيهُ إذا قال: يدٌ كيدٍ أو مثل يدٍ، أو سمعٌ

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب القدر باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء (ص١١٥٦)ح ٦٧٥٠

(٢) أخرجه عبد الله في السنة (٢٦٧/١) و ابن بطة في الإبانة (٢٧٨/٣) من طريق أحمد بن إبراهيم الدورقي به. وأحمد الدورقي ثقة حافظ كما قال عنه ابن حجر في التقريب (ص٩٩)

فالأثر صحيح

(٣) تقدم تخريجه ٢١٦

(٤) تقدم تخريجه ١٨٢

كسمعٍ أو مثل سمعٍ، فإذا قال سمعٌ كسمعٍ أو مثل سمعٍ فهذا التشبيهُ. وأما إذا قال كما قال الله تعالى: يدٌ وسمعٌ وبصرٌ، ولا يقول كيف، ولا يقول مثل سمعٍ ولا كسمعٍ، فهذا لا يَكُونُ تَشبِيها، وهو كما قال الله تعالى في كتابه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[(١)])).[(٢)]

فقد قرَّر الأئمةُ إمرَارَ النصُوصِ كما جاءَتْ، والتسليمَ لها مِن غيرِ أنْ نَسأَلَ عَنِ الكيفيةِ، وهذا يقتضِي أنهم يقَرِّرونَ إبقَاءَ دلالَةِ نصوصِ الأسماءِ والصفَاتِ على ما هيَ عليه، فإنها ألفَاظٌ جاءَتْ دالَّةً على معانٍ، فلو كانَتْ دلالَتُها مُنتَفِيَةً لكان الواجبُ أنْ يُقالَ: أَمِرُّوا لفظَهَا معَ اعتقَادِ أنَّ المفهومَ منها غيرُ مراد، أو أَمِرُّوا لفظَها مع اعتقَادِ أنَّ اللهَ لا يُوصَفُ بما دلَّت عليه حقيقَةً، وحينئذ فلا تَكُونُ قد أُمِرَّتْ كما جاءَتْ. ولا يقال حينئذ (بلا كيف) إذ نَفْيُ الكيفِ عما ليس بثَابتٍ لغوٌ مِنَ القولِ.

وكذلك يُفهَمُ مِن كلامِ الأئمَّةِ "بلا كيف " أنَّ كَيفِيَّةَ صفَاتِ اللهِ لا يُسأَلُ عنها؛ لأنها مجهولَةٌ لم يُخبِرْنا اللهُ بها.[(٣)]

كما بيَّن الإمامُ الترمذي -رحمه الله- أنَّ الجهميةَ تَزعُمُ أنَّ إثباتَ كونِ الصفات معلومَةَ المعاني تشبيهٌ، فَتَأَوَّلَت الجهميةُ هذه الآيات، ففسَّرُوها على غيرِ ما فسَّرَها أهلُ العلمِ، وقالوا: إنَّ اللهَ لم يخلقْ آدَمَ بيده. وقالوا: إن معنى اليد: القوة.

---

(١) سورة الشورى آية: ١١

(٢) جامع الترمذي (ص١٦٧)

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٥/٤١ - ٤٢) وفتح رب البرية بتلخيص الحموية للشيخ ابن عثيمين (ص٣٥ - ٣٦)

وذكَرَ الإمامُ الترمذي أنَّ الإمام إسحاقَ بن راهُويَهْ بيَّن المرادَ الصحيحَ من التشبيهِ؛ وذلك إذا قال: يَدٌ كيدٍ أو مثل يدٍ، يعني: إذا كانَ التشبيهُ في الخصَائِصِ. وأما إذا قال: يدٌ وسمعٌ وبصرٌ، ولا يقولُ: كيف، ولا يقول: مثل سمعٍ ولا كسمعٍ، فهذا لا يكُونُ تشبيها، وهذا فيه رَدٌّ على مَن زَعَمَ أنَّ إثباتَ الصفَاتِ على حقائِقِها تشبيهٌ.

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة: ((فَمِن علاماتِ المؤمنين أنْ يَصِفُوا اللهَ بما وَصَفَ به نفسَهُ، وبما وَصَفَهُ به رسولُهُ ﷺ مما نقَلَتْهُ العلمَاءُ، وَرَوَاهُ الثقاتُ مِنْ أهلِ النقلِ الذين هم الحجَّةُ فيما رَوَوْهُ من الحلالِ والحرامِ، والسنَنِ والآثار، ولا يُقالُ فيما صَحَّ عن رسولِ اللهِ ﷺ كيف؟ ولا لم؟ بل يَتَّبِعُون ولا يَبتَدِعُون، وَيُسَلِّمُون ولا يُعارِضُون، وَيَتَيَقَّنُون ولا يَشُكُّون ولا يرتابُون))[1].

[أبو نصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمام السجزي -رحمه الله- : ((وَمِن ذلك الغضب والرضى، وغير ذلك، وَقد نَطَقَ القرآنُ بأكثَرِها.

وعند أهلِ الأثر أنها صِفَاتُ ذاتِهِ لا يُفَسَّرُ منها إلا ما فَسَّرَهُ النبيُّ ﷺ أو الصحابيُّ، بل نُمِرُّ هذه الأحاديثَ كما جاءَتْ بعد قَبُولِها والإيمانِ بها، والاعتقادِ بما فيها بلا كيفيَّةٍ))[2].

فقد قرَّر الإمامُ ابن بطة والسِّجزي إمرارَ النصوصِ على ما جاءَتْ به مِنَ المعاني،

(١) الإبانة (٣/٩١)

(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص٢٦٧ - ٢٦٨)

واعتقادَ ما فيها، من غيرِ أنْ نبحَثَ عن كيفيتِها ، ولا نُفَسِّرُها بتفسيرِ الجهميَّةِ ومَنْ وافقهم، وإنما تُفَسَّرُ بما فسَّرَها به النبيُّ ﷺ وأصحابُهُ.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال قوَّام السنة أبو القاسم التيمي- رحمه الله -: ((قال أهلُ السنة: الاستواءُ هو: العُلوُّ، قال الله تعالى ﴿ فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ ﴾[1] وليس للاستواءِ في كلامِ العربِ معنى إلا ما ذكرْنا، وإذا لم يجُزْ الأوجه الثلاثة لم يَبقَ إلا الاستوَاء الذي هو مَعلُومٌ كَونُهُ مجهُولٌ كيْفِيَّتُهُ، واستوَاءُ نوحٍ على السفينَة مَعلُومٌ كونُهُ مَعلُومٌ كيفيتُهُ؛ لأنَّه صفةٌ له، وصفاتُ المخلوقين مَعلُومَةٌ كيفيَّتُها. واستواءُ اللهِ على العرش غيرُ مَعلُومٍ كيفيتُهُ؛ لأنَّ المخلوقَ لا يَعلَمُ كيفيَّةَ صِفَاتِ الخالِقِ، لأنَّه غيبٌ، ولا يَعلَمُ الغيبَ إلا اللهُ، ولأنَّ الخالِقَ إذا لم يُشبِه ذَاتُه ذَات المخلُوقِ لم يشبه صفَاتُه صفَات المخلُوق))[2].

فقد بيَّن -رحمه الله- معنى الاستواءِ، وهذا مما يَدُلُّ على أنَّه يُقرِّرُ أنَّ صفات اللهِ معلومَةٌ مِن جهَةِ المعنى، كما بيَّن أنَّ كيفيَّةَ الاستواءِ غيرُ معلومَةٍ لنا؛ لأنَّ صفَات اللهِ عَزَّ وَجَلَّ لها كيفيَّةٌ لكن لا نعلَمُها، وأشَارَ إلى مسألةٍ دقيقَةٍ وهي: أنَّه لما كانت ذاتُ المخلُوقِ معلومَةً لنا أدْرَكْنا كيفيَّةَ استوائِه، وأما الخالِقُ فإنه لما كان غَيْبًا لم نَعلَمْ كيفيَّةَ صفاتِه. كمَا أشَارَ إلى مسألَةٍ أخرى وهي: أنَّه إذا كانتْ ذاتُ الخالِقِ لم تُشبهْ ذوَات المخلوقين فكذلك لم تُشبِه صفَاتُهُ صفَاتِ المخلوقين، وبذلك تكونُ كيفيَّةُ صفَاتِ الخالِقِ مجهولَةً بالنسبة لنا.

---

(١) سورة المؤمنون آية: ٢٨

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/٢٧٥)

وبما سبَقَ مِن نقلِ أقوالِ أئمَّةِ السلفِ يظهَرُ ظهُورا واضحا أنهم يُقرِّرُون أنَّ الصفَات معلُومَةٌ لنا باعتبَارِ المعنى مجهولَةٌ لنا باعتبارِ الكيفيَّةِ.

وخلاصَةُ كلام أئمة السلف حول هذه القاعدة يدُورُ على ثلاثة أمور:

١- أنَّ الصفاتِ معلُومَةٌ لنا باعتبار المعني.

٢- أنَّ الصفَاتِ مجهولَةٌ لنا باعتبار الكيفية.

٣- أنَّ سبَبَ كونِ الصفاتِ مجهولَةً لنا باعتبارِ الكيفية هو أنَّ المخلُوقَ لا يَعلَمُ كيفيَّةَ صفات الخالِق؛ لأنه غَيبٌ.

وقد وافَق شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمَّةَ السلفِ في تقرير أنَّ الصفَاتِ معلومَةٌ لنا باعتبارِ المعنى مجهولَةٌ لنا باعتبارِ الكيفيَّة، فقرَّر أنَّ الاستواءَ - وهو صفَةٌ من صفَاتِ الله- معلُومٌ مِن جِهَةِ اللغةِ، وأما كيفيَّةُ ذلك الاستواء، فهوَ التأوِيلُ الذي لا يعلَمُهُ إلا اللهُ تعالى.

كما بيَّن أنَّ العلمَ بكيفيةِ الصفَات ليس بحاصِلٍ لنا؛ لأنَّ العلمَ بكيفيَّة الصفَةِ فرعٌ عن العلمِ بكيفيَّةِ الموصوفِ، وهذا عَينُ ما قرَّره أئمةُ السلَفِ.

وبهذا تُعلَم مُوافقةُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لأئمةِ السلف في تقرِيرِ هذه القاعِـــدَةِ العظيمَةِ.

المطلب الثالث

الأدلة على قاعدة

{ الصِّفَاتُ مَعْلُومَةٌ لَنَا بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى مَجْهُولَةٌ لَنَا بِاعْتِبَارِ الْكَيْفِيَّةِ }

إنَّ هذه القاعدَةَ العظيمَةَ مِنْ قواعِدِ بابِ الصفاتِ، قد دَلَّت عليها الأدلةُ الشرعيةُ، التي هي مصدَرُ أئمةِ السلفِ وشيخِ الإسلام ابنِ تيمية في تقريرِ هذه القاعدة ومن هذه الأدلة ما يلي:

أولا: الأدلةُ على أنَّ نصوصَ الصفاتِ معلومةٌ لنا باعتبارِ المعنى.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ ﴾(١)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ لما حضَّ على تَدَبُّرِ القرآن، دلَّ على أنَّ مَعَانِيَ القــرآن كلَّها مَعلُومَةٌ مفهُومَةٌ؛ لأنَّ التَّدبُّرَ والتعقُّلَ لا يكون إلا لما يمكِنُ فَهمُ معناه، وَمِنْ أجَلِّ ما أمَرَ اللهُ بِتَدَبُّرِهِ أسماءُ اللهِ وصفاتُهُ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: ((فحَضَّ على تَدبُّرِه، وفقهِه، وعَقلِه، والتَّذكُّرِ به، والتَّفكُّرِ فيه، ولم يَستَثنِ مِن ذلك شيئا، بل نُصُوصٌ متَعَدِّدَةٌ تُصرِّحُ بالعمُومِ فيه مثل قوله: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾ ﴾(٢) وقوله: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾(٣) ومَعلُومٌ أنَّ

---

(١) سورة ص آية: ٢٩

(٢) سورة محمد آية: ٢٤

(٣) سورة النساء آية: ٨٢

نفيَ الاختلافِ عنه لا يكُونُ إلا بِتدَبُّرِهِ كلِّه، وإلا فَتدَبُّر بعضه لا يوجِبُ الحُكْم بنفيِ مخالِفِه ما لم يَتدبَّر لما تدبر))[1]

وقال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٢ ﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ أنــزَلَ القرآنَ بلسَانِ عربيٍّ مــبينٍ، وفيــه أسمــاءُ اللهِ وصِفَاتُهُ، وهذا مما يَدُلُّ على أنَّ مَعَانِيها مَفهُومَةٌ على ما يقتضِيهِ اللسَانُ العربيُّ.

قال الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله في تفسيره لهذه الآية: ((يقول تعالى ذِكْرُهُ: إنَّا أنــزَلْنا هذا الكتَابَ المبينَ قُرْآنا عَرَبيًّا على العَرَبِ؛ لأنَّ لسَانَهُم وكلامَهُم عربيٌّ، فَأنــزَلْنا هذا الكتَابَ بلسَانِهم ليَعقِلُوهُ، وَيَفقَهُوا منه، وذلك قوله ﷻ: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾))[3]

ثانيا: الأدلة على أنَّ نصوصَ الصفَاتِ مجهولةٌ باعتبارِ الكيفية.

قال تعالى: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾[4]

وقال تعالى: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾[5]

وجه الدلالة: أنَّ هاتين الآيتَيْنِ تُفيدان أنَّه لا أَحَد يَطَّلِعُ على علــمِ اللهِ، وذاتِــهِ، وصِفَاتِهِ، إلا بما أعْلَمَنا اللهُ، واللهُ لم يُعلِمْنا بكيفِيَّةِ ذاتِهِ، وأسمائِهِ وصفاته، فَبَقِــيَ عِلــمُ

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٠٧/١٣)
(٢) سورة يوسف آية: ٢
(٣) (١٨٦/٧)
(٤) سورة البقرة آية: ٢٥٥
(٥) سورة طه آية: ١١٠

الكيفيةِ مجهُولا بالنسبَةِ لنا.

قال الإمام ابن كثير -رحمه الله- عند تفسيره لآية البقرة: ((لا يَطَّلِعُ أحدٌ مِن علمِ اللهِ على شيءٍ إلا بما أعلَمَهُ اللهُ عز وجل، وأطلعَهُ عليه.

ويحتمل أنْ يكونَ المراد: لا يَطَّلِعُون على شيءٍ مِن علمِ ذاتِـهِ وصِـفاتِهِ إلا بمـا أطلعَهُمُ اللهُ عليه كقوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾))[1]

وقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ عز وجل أخبرَ أنَّ فيما أنـزَلَهُ مَا لا يَعلَمُ تأويلَهُ إلا هو سبحانه، وهو مَا يَتعلَّقُ بِعلمِ الكيفيَّةِ، وهذا عند قِراءَةِ مَنْ يَقِف على قوله﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: ((أَخْبَرَ اللهُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ، وَإِنَّمَا هَذَا كَمَا يُشْكِلُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ النَّاسِ آيَاتٌ لَا يَفْهَمُونَ مَعْنَاهَا، وَغَيْرُهُمْ مِنْ النَّاسِ يَعْرِفُ مَعْنَاهَا، وَعَلَى هَذَا فَقَدْ يُجَابُ بِجَوَابَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ فِي الْآيَةِ قِرَاءَتَانِ: قِرَاءَةُ مَنْ يَقِفُ عَلَى قَوْلِهِ ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾، وَقِرَاءَةُ مَنْ يَقِفُ عِنْدَ قَوْلِهِ ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾ وَكِلْتَا الْقِرَاءَتَيْنِ حَقٌّ.

وَيُرَادُ بِالْأُولَى: الْمُتَشَابِهُ فِي نَفْسِهِ الَّذِي اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِ تَأْوِيلِه.

---

(١) تفسير القرآن العظيم (١/٦٨٣ - ٦٨٤)

(٢) سورة آل عمران آية: ٧

وَيُرَادُ بالثَّانِيَةِ: الْمُتَشَابِهُ الْإِضَافِيُّ الَّذِي يَعْرِفُ الرَّاسِخُونَ تَفْسِيرَهُ وَهُوَ تَأْوِيلُهُ...))[1]

فهذه النصوصُ وأمثالُها صريحةٌ في الدلالَةِ على أنَّ الصفَاتِ معلُومَةٌ لنا مِن جهَةِ المعنى، مجهولَةٌ لنا مِن جِهَةِ الكيفيَّةِ.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٨١/١٧)

المبحث التاسع

قاعدة " وُجُوبُ الإِيمَانِ بِنُصُوصِ الصِّفَاتِ سَوَاء عَرَفْنَا مَعْنَاهَا أَمْ لَمْ نَعْرِفْ مَعْنَاهَا "

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المطلب الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ وُجُوبُ الإيمَانِ بِنُصُوصِ الصِّفَاتِ سَوَاء عَرَفْنَا مَعْنَاهَا أَمْ لَمْ نَعْرِفْ مَعْنَاهَا }

هذه القاعدَةُ من القواعدِ الإيمانية العظيمَة المتعلقَة بباب الأسماءِ والصفَات، فَالمؤمنُ يؤمِنُ بكلِّ ما أخبَرَ اللهُ به، أو أخبَرَ به رسولُهُ ﷺ، سواءٌ أدرَكَهُ، أو لم يُدرِكْهُ، وسواءٌ فهمَهُ وعقلَهُ، أو لم يهْتَدِ إليه عقلُهُ وفهمُهُ.

وقد قرَّر ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيمية تقريرا واضحا، ويتَّضحُ ذلك مِنْ خلال عرضِ أقواله:

قال – رحمه الله – : ((مَا أخبَرَ به الرسُولُ ﷺ عن ربِّه فإنَّه يجبُ الإيمانُ به سواءٌ عرَفْنا معناه أو لم نَعرِف، لأنَّه الصادقُ المصدوقُ، فما جاءَ في الكتابِ والسنةِ وَجَبَ على كُلِّ مؤمِنٍ الإيمانُ به وإن لم يفهَمْ معناه))(١).

وقال – رحمه الله –: ((لَفْظٌ وَرَدَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّة أَوْ الإِجْمَاعِ؛ فَهَذَا اللَّفْظُ يَجبُ الْقَوْلُ بِمُوجَبِه سَوَاءٌ فَهِمْنَا مَعْنَاهُ أَوْ لَمْ نَفْهَمْهُ؛ لأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لا يَقُولُ إلا حَقًّا، وَالأُمَّةُ لا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلالَة))(٢).

وقال– رحمه الله –: ((وَأَمَّا السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ فَلَمْ يَدْخُلُوا مَعَ طَائِفَة مِنْ الطَّوَائِف فِيمَا ابْتَدَعُوهُ مِنْ نَفْيٍ أَوْ إِثْبَات، بَلْ اعْتَصَمُوا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَرَأَوْا ذَلِكَ هُوَ الْمُوَافِق

(١) التدمرية (ص٦٥)

(٢) مجموع الفتاوى (٥/٢٩٩)

لِصَرِيحِ الْعَقْلِ، **فَجَعَلُوا كُلَّ لَفْظٍ جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ حَقًّا يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ وَإِنْ لَمْ تُعْرَفْ حَقِيقَةُ مَعْنَاهُ**))(١).

وقال- رحمه الله - : ((إنَّ النَّاسَ عليهم أنْ يجعَلُوا كَلامَ اللهِ وَرَسُولِه ﷺ هو الأصْلَ المتَّبَعَ، والإمَامَ المقتَدَى به، سواء علِمُوا معناه أو لم يعلموه، **فيُؤمِنُونَ بِلَفظِ النصُوصِ وإن لم يعرِفُوا حقيقةَ معناهَا**))(٢).

وقال- رحمه الله -: ((فَمَنْ سَبِيلُهُمْ فِي الاعْتِقَاد - أي: السلف -: " الإِيمَانُ بِصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ " الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ، وَسَمَّى بِهَا نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ وَتَنْزِيلِهِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهَا وَلا نَقْصٍ مِنْهَا، وَلا تَجَاوُزٍ لَهَا وَلا تَفْسِيرٍ لَهَا، وَلا تَأْوِيلٍ لَهَا بِمَا يُخَالِفُ ظَاهِرَهَا، وَلَا تَشْبِيهٍ لَهَا بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ؛ وَلا سِمَاتِ المحدثين، بَلْ أَمَرُّوهَا كَمَا جَاءَتْ، وَرَدُّوا عِلْمَهَا إلَى قَائِلِهَا؛ وَمَعْنَاهَا إلَى الْمُتَكَلِّمِ بِهَا . وَقَالَ بَعْضُهُمْ - وَيُرْوَى عَنْ الشَّافِعِيِّ -:" آمَنْت بِمَا جَاءَ عَنْ اللهِ، وَبِمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مُرَادِ رَسُولِ اللهِ ﷺ،(٣) **وَعَلِمُوا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهَا صَادِقٌ لَا شَكَّ فِي صِدْقِهِ فَصَدَّقُوهُ، وَلَمْ يَعْلَمُوا حَقِيقَةَ مَعْنَاهَا فَسَكَتُوا عَمَّا لَمْ يَعْلَمُوهُ**))(٤).

وفيما ذكَرَهُ شيخ الإسلام ابنُ تيمية وأبانَهُ يتبيَّنُ تقريرُه لهذه القاعدةِ الإيمانية الجليلة.

ومضمونُ هذه القاعدة: وجوبُ الإيمانِ بما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ، أو وَصفَهُ به

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/٣٦)

(٢) التسعينية (١/١٧٥)

(٣) ذكره ابن قدامة في لمعة الاعتقاد (ص١٦)

(٤) مجموع الفتاوى (٤/٢ - ٣)

رسُولُهُ ﷺ سواء عُرفَ مَعناهُ أو لم يُعرَف؛ وذلك لأنَّ خبرَ الله ﷻ صادرٌ عن علمٍ تامٍّ، والمتكلمُ به صادقٌ لا شكَّ في صدقِه، ويُريدُ من العبادِ الهدايَةَ، وكذلك النبيُّ ﷺ خبرُهُ صادرٌ عن علمٍ تامٍّ، فإنَّه أعلمُ الناس بربِّه وأسمائِه وصفاته،كما أنَّ خبَرَهُ أصدقُ أخبارِ البشَرِ، وهو أنصحُ الخلقِ للخلقِ، فاجتَمَعَتْ في خبَرِ اللهِ ورسوله ﷺ هذه الأمور، **والمتكَلِّمُ إذا كَمُلَ علمُهُ وصدقُهُ وإرادَتُهُ وجَبَ قبولُ خبرِه.**

فكلُّ لفظٍ جاء به الكتابُ العزيزُ والسنةُ الصحيحَةُ مِن أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ يجبُ الإيمانُ به وإن لم تُعرَفْ حقيقَةُ معناهُ.

فما أخبَرَ به الصادقُ المصدوقُ، هو ثابتٌ في نفسه، سواءٌ علمناهُ بعُقُولنا أو لم نعلَمْهُ، وسواءٌ صَدَّقَهُ الناسُ أو لم يُصدِّقوه، كما أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ حَقٌّ وإن كذَّبَهُ مَن كذَّبَهُ.

فلا يُتَوَقَّفُ خبَرُ الله ﷻ وخبَرُ رسوله ﷺ على وجُودنا فضلا عن عُلومنا وعُقُولنا، فالشرعُ المنَـــزَّلُ مِن عندِ الله مُستَغْنٍ في نفسِه عن علمنا وعَقْلنا، ولكن نحن محتاجُون إليه وإلى أنْ نعلَمَهُ بعُقُولنا، فإذا عَلِمَ العقلُ ذلك حَصَلَ له كمالٌ لم يَكُنْ قبلَ ذلك، وإذا فَقَدَهُ كان ناقصا جَاهلا.(١)

ولا ريبَ أنه يجبُ الإيمانُ بكلِّ ما أخبَرَ به الرسُولُ ﷺ وتصديقُهُ فيما أخبَرَ بِهِ، وإن لم يعلَمْ معناه؛ **لأنَّه لا يُشتَرَطُ في الإيمانِ المجمَلِ: العلمُ بمعنى كُلِّ ما أخبَرَ اللهُ به.**

فَكلُّ من اشتَبَهَ عليه آيَةٌ من القرآنِ ولم يَعرِفْ معناهَا وَجبَ عليه الإيمانُ بها، ووجبَ عليه أنْ يَكِلَ عِلمَها إلى اللهِ فيقولُ: " اللهُ أعلمُ ".

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (٣/٧٩٩)

لكن هَلْ يَكُونُ في القرآنِ ما لا يفهَمُهُ أحدٌ منَ الناسِ، بل ولا الرسُول ﷺ عند مَن يجعَلُ التأويلَ هو " معنى الآية " ويقولُ: إنه لا يعلَمُهُ إلا الله ؟

والجواب: لا يكونُ هذا؛ لأنه يَلزَمُ أنْ يَكونَ في القرآنِ كلامٌ لا يفهَمُهُ لا الرسولُ ﷺ ولا أحدٌ منَ الأمةِ، بل ولا جبريلُ عليه السلام.

ثم إنّهُ لو كانَ في الشريعَةِ شيءٌ لا يُعرف معْنَاهُ لكانَ بعضُ الشريعَةِ مجهولا، واللهُ قَدْ أمَرَنَا بتَدبُّرِ القرآن كُله، فَكيفَ نُؤمَرُ بتدبُّرِ ما لا يَعرِفُ أحدٌ معناه؟!.

فإذنْ لا يُفهَم مِنْ تقريرِ هذه القاعدَةِ أنَّ في كلامِ الله ﷻ وكلامِ رسوله ﷺ شيئا لا تَعرفُ معناهُ جميعُ الأمة، فإنَّه ليس في كلامِ اللهِ وكلامِ رسُولِه ﷺ شيءٌ لا تَعرِفُ معناهُ جميعُ الأمة، وإنما قَدْ يخفَى على بعضِ الأمةِ دونَ بعضٍ، فالمعرفةُ والخفاءُ أمران نسبيَّان، فقد يكونُ معْرُوفا لشخصٍ ما يكونُ خفيًّا لغيرِه.

فإنَّ التشابُهَ في المعنى أمرٌ نسبيٌّ، فقد يَتَشَابَهُ عند هذا ما لا يَتَشَابَهُ عند غـيرِه، لكنْ ثَمَّ آياتٌ محكماتٌ لا تشابُهَ فيها على أحَدٍ، وتلك المتَشَابهات إذا عُرِفَ معناهـا صَارَتْ غيرَ متشابِهَةٍ .

ومَنْ قال من السلف: إنَّ المتشابِهَ لا يَعلَمُ تأويلَهُ إلا الله، فمرادُهُ بالتأويل: مـا استَأْثَرَ اللهُ بعلمِهِ، مثل: كيْفيَّة نفسِهِ ﷻ، وَوَقتِ السَّاعَة، ومـا أعَـدَّهُ اللهُ في الجنـةِ لأوليَائه.(١)

ومما ينبغي أنْ يُعلَمَ: أنَّ المتشابِهَ نوعان:

أحدهما: ما يَكُونُ الاشتبَاهُ فيه بسببِ المستَمعِ؛ لقصُورٍ منه أو تقصير، وصاحبُ

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/١٤٤)

هذا المقامِ هو مأمُورٌ أنْ يعمَلَ بما تبَيَّنَ له معناه، ويُؤمن بما اشتَبَه عليه.

الثاني: التشابُهُ الذي يكونُ في نفسِ الآيَةِ، فهذا لا يكونُ إلا مَقرُونا بالإحكـامِ والبَيَانِ والهُدَى، فإنَّ اللهَ قد أحكَمَ كتابَهُ كلَّهُ، وبيَّنَهُ، وجعلَهُ هُدى، وأمَرَ بتَدَبُّرِه، لكن مِنَ الآياتِ ما لا اشتبَاهَ فيه بوَجه، ومنها ما فيه اشتبَاهٌ من بعضِ الوجُوه.(١)

فإذا اتَّضحَ معنى هذه القاعدَةِ فإنه يحسُنُ أنْ أذكُرَ مذاهبَ المخالفينَ لهذه القاعدة، **فإنَّه قد خالفَ هذه القاعدةَ نفاةُ الصفاتِ من الجهميةِ والمعتزلةِ ومن وافقهم** حيث جعَلُوا كلامَ اللهِ ﷻ وكلامَ رسولِهِ ﷺ من المتشَابهِ الحقيقيِّ الذي لا يَعرِفُ معناهُ إلا اللهُ، أو لا يَعرِفُ مَعناهُ إلا الراسِخُونَ في العلمِ، **والراسخُونَ عندهم مَن كانَ مُوافقا لهم على أصُولِهِم**.

وهؤلاءِ أَضَلُّ ممن تمسَّكَ بما تشَابَهَ عليه من آياتِ القرآنِ الكريمِ،وتَرَكَ المحكَمِ،كالخوَارجِ وغيرهم؛ فإنَّ هؤلاءِ أخذُوا بالمتشابهِ مِنْ كلامِ اللهِ وَجَعَلُوهُ محكما، وَجَعَلُوا المحكمَ متشابها.

وأمَّا أولئك النفاة المعطلةُ فيجعلُونَ المحكَمَ الذي يجبُ اتباعُهُ هو ما ابتدعُوه هم برَأيِهم، وإن لم يكن مَعَهُم مِنَ الكتاب والسنة ما يوَافِقُهُ، ويجعلونَ ما جَاءَتْ به الأنبياءُ مِنَ المتشَابهِ؛ ولهذا كان هؤلاء أعظَمَ مخالفَةً للأنبياءِ مِن جميعِ أهلِ البدَعِ.(٢)

قال أبو المعالي الجويني في تسميته لنصوصِ الصفاتِ بالمتشابِه: ((والدليل عليه: أنَّ أئمَّةَ السنةِ، وأحبارَ الأمةِ بعد صَحبِ رسولِ اللهِ ﷺ ورضيَ عنهم، لم يُودَعْ أحدٌ منهم

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام ابن تيمية (٨/٤٩٤ – ٤٩٧)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/١٤٣ – ١٤٤)

كتَابَهُ الأخبَارَ المتشابهةَ، فلم يُورِدْ مالكٌ ﷺ في الموطأ منها شيئا مما أَورَدَهُ الآجريُّ وأمثالُهُ، وكذلك الشافعيُّ وأبو حنيفة وسفيانُ والليثُ والثوري، ولم يَعتَنُوا بِنَقْلِ المشكلات.

ونبغَتْ ناشِئَةٌ ضَرّوا بنقلِ المشكلاتِ، وتدوينِ المتشابهات، وتبويبِ أبوابٍ، ورسمِ تراجم على ترتيب فطرة المخلوقات، ورَسموا بابا في ضَحك البارئ، وبابا في نُزولِهِ وانتقالِهِ وعروجِهِ ودخولِهِ وخروجِهِ، وبابا في إثباتِ الأضراسِ، وبابا في خلقِ الله آدمَ على صورةِ الرحمن، وبابا في إثباتِ القَدَمِ والشَّعْرِ والقطَطِ، وبابا في إثبات الأصوَاتِ والنغمَاتِ تعالى اللهُ عن قولِ الزائغينَ))[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في رده على كلام الجويني -رحمه الله-: ((تسميةُ الأخبَارِ التي أخبَرَ بها الرسُولُ ﷺ عن ربِّه أخبَارا متشابهة، كما يُسمُّون آيات الصفَات متشابهة، وهذا كما يُسَمِّي المعتزلَةُ الأخبَارَ المثبتَةَ للقَدَرِ مُتَشابهةً، وهذه حالُ أهلِ البدَعِ والأهواءِ، الذين يُسمُّونَ ما وَافَقَ آراءَهُم مِنَ الكتابِ والسنةِ محكما، وما خالَفَ آراءَهُم متشابها))[2].

وقال-رحمه الله-: ((قوله: لم يُورِدْ مالك في الموطأ منها شيئا، وقد ذَكَرَ أحاديثَ النـــزُولِ، وأحاديثَ الضَّحكِ فما أَنكَرَهُ)).[3]

وبهذا يُعلَم تلاعُبُهُم بالنصوصِ الشرعيَّةِ مُتَستِّرِينَ وَمُتَتَرِّسينَ بهذه المصطلَحات؛ لترْوِيجِ تحريفاتِهِم لنصوصِ الصفَاتِ.

---

(١) الأسنى في شرح الأسماء الحسنى للقرطبي (٢/٢٠٠)
(٢) التسعينية لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/٩١٠)
(٣) التسعينية (٣/٩١٣)

ثم إنَّ دعوَاهُم أنَّ نصُوصَ الصفَات مِنَ المتشَابه غرضُهُم منه: الإعراضُ عَن ذكرِهَا، وعَدَمُ الاشتِغَالِ بها، وحاشا لله أنْ يكونَ في كتابِ الله ﷻ ما أُمِرَ المسلمونَ بالإعراضِ عنه وعدمِ التشَاغُلِ به، أو أنْ يكونَ سلفُ الأمة وأئمتها أَعرَضُوا عن شيءٍ مِن كتَابِ الله، لا سيما الآيات المتضَمنَة لذكرِ أسماءِ الله وصفاته، فما منها آيةٌ إلا وقَد رَوَى الصحابَةُ فيما يُوافقُ معناها، ويُفَسِّرُهُ عَن النبيِّ ﷺ، وتَكَلَّمُوا في ذلك بما لا يُحتَاجُ معه إلى مزيدٍ.(١)

(١) انظر: التسعينية (٣/٩١٠ - ٩١١)

المطلب الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ وُجُوبُ الإِيمَانِ بِنُصُوصِ الصِّفَاتِ سَوَاء عَرَفْنَا مَعْنَاهَا أَمْ لَمْ نَعْرِفْ مَعْنَاهَا }

بعدَ أنْ ذكرْتُ أقوالَ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية في تقريرِ هذه القاعدة، أشرَعُ هنا في ذِكرِ أقوالِ أئمة السلفِ في تقريرِ وُجُوبِ الإيمانِ بِنُصُوصِ الصفَاتِ سواءٌ عُرِفَ معناها أو لا؛ ليظهَرَ التوافُقُ بينهما في ذلك، فإليك هذه الأقوال:

[محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ)]

قال الإمام الشافعي - رحمه الله -: ((آمَنتُ بما جَاءَ عنِ اللهِ، وبما جاءَ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ على مُرادِ رَسُولِ اللهِ ﷺ))[(١)]

فقد قرَّر الإمامُ الشافعيُّ رحمه الله وجُوبَ الإيمانِ بما جاءَ عَنِ اللهِ وبما جاءَ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ، وأنْ يَكونَ ذلك الإيمانُ على مُرادِ اللهِ وَرَسُولِه ﷺ، فيُفَوَّضُ المعنى إلى اللهِ وَرَسولِهِ ﷺ إذا لم تُعرَفْ حقيقَةُ المعنى، ولا يُفهَمُ من كلامِهِ رحمه الله التفويضُ المطلَقُ، وأنَّ في الشريعَةِ ما لا يَعرِفُ معناه أحَدٌ، وإنما مُرادُهُ أن يُؤمِنَ الإنسانُ بما جاءَ عَنِ اللهِ وعن رسولِهِ ﷺ وإن لم يَبلُغْهُ عَقلُهُ.

[علي بن المديني (٢٣٤هـ)]

وقال الإمام علي بن المديني- رحمه الله - : ((ثُمَّ التصديقُ بالأحاديثِ والإيمانُ بها، لا يُقال لِمَ؟ ولا كيف؟ إنما هو التَّصديقُ بها، والإيمانُ بها وإن لم يُعلَمْ تَفسِيرِ الحديث،

(١) ذكره ابن قدامة في لمعة الاعتقاد (ص١٦)

ويَبلُغهُ عقلُهُ، فقد كُفِيَ ذلك، وأُحكِمَ عليه الإيمانُ به والتسليمُ))[١].

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد- رحمه الله -: ((وَمِنَ السنة اللازِمَة التي مَن تَرَكَ منها خَصلَةً لم يَقبَلْها ويؤمِن بها لم يَكُنْ من أهلِها: الإيمانُ بالقَدَرِ خيرِه وشرِّه، والتصديقُ بالأحاديث فيه، والإيمانُ بها، لا يُقال: لِمَ؟ ولا كيفَ؟ إنما هو التصديقُ والإيمانُ بها. وَمَن لم يعْرِفْ تفسيرَ الحديثِ وَيَبلُغه عقلُهُ فقد كُفِيَ ذلك وأُحكِمَ له، فعليه الإيمانُ به والتسليمُ له، مثل حديثِ الصادقِ المصدوق[٢]، و ما كان مثله في القَدَرِ. ومثل أحاديثِ الرؤْيَة كلِّها، وإنْ نَبَتْ عن الأسماعِ واستَوْحَشَ منها المستَمِعُ، فإنما عليه الإيمانُ بها، وأن لا يَرُدَّ منها حرفا واحدا، وغيرها من الأحاديث المأثورَاتِ عن الثقَات))[٣].

فقد قرَّر الإمامان ابن المديني وأحمد أنَّ مَن لم يَعلَمْ مَعنى ما أخبَرَ به النبيُّ ﷺ مِن نُصُوصِ الصفَاتِ وغيرِها، فإنَّه يجبُ عليه الإيمانُ والتصديقُ بها، لا يَقُول لِمَ؟ ولا كيفَ؟ .

كما أشار الإمام أحمد أنَّ أحادِيثَ الصفَات إنما رَدَّها مَنْ نَبَتْ عن سمعِهِ واستَوْحَشَ منها قلبُهُ.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال الإمام أبو القاسم التيمي -رحمه الله-: ((نحنُ إذا تَدَبَّرْنا عامَّةَ ما جاء في أمرِ

(١) ذكر عقيدته اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/١٨٦)

(٢) سبق تخريجه ١٨٢

(٣) أصول السنة ضمن كتاب عقائد السلف (ص١٩ -٢١)

الدِّينِ من ذِكرِ صِفَاتِ اللهِ، وما تَعَبَّدَ الناسُ به من اعتقَادِه، وكذلك ما ظَهَرَ بينَ المسلمينَ، وتَدَاوَلُوهُ بينهم، وَنَقَلُوه عن سَلَفِهِم، إلى أنْ أَسنَدُوهُ إلى رسولِ اللهِ ﷺ من ذِكرِ عذابِ القبرِ، وَسُؤَالِ مُنكَرٍ ونكيرٍ، والحوضِ والميزانِ، والصراطِ، وصفاتِ الجنةِ، وصفاتِ النارِ، وتخليدِ الفريقين فيهما، أمورٌ لا نُدرِكُ حقائقَها بعقولِنَا، وإنما وَرَدَ الأمرُ بقبُولِها والإيمانِ بها، فإذا سمِعْنا شيئا مِن أمورِ الدِّينِ، وَعَقلنَاه، وَفَهِمنَاه، فلله الحمدُ في ذلك والشكرُ، ومنه التوفيقُ، وما لا يمكِنُنَا إدرَاكُهُ وفهمُهُ، ولم تَبْلُغْه عقولُنا آمنَّا به، وصدَّقْناه، واعتَقَدْنا أنَّ هذا مِن قِبَلِ رُبُوبِيتِه وقدرَتِه، واكتفَيْنا في ذلك بعلمِهِ ومشيئتِه))[(١)]

فقد بيَّن الإمامُ التيمي -رحمه الله- أنَّ المؤمنَ إذا سَمِعَ شيئا مِن أُمُورِ الدِّين في باب الأسماء والصفات أو غيره، فعَقلَهُ، وَفَهِمَهُ، فهذا من توفيق الله، وَأَمَّا ما لا يُمْكِنُهُ إدرَاكُهُ وَفَهمُهُ، ولم يَبْلُغْهُ عقْلُهُ فإنَّه يجبُ عليه الإيمانُ به وتَصديقُهُ.

فَعُلِم بما تقدَّم نقلهُ من أقوالِ أئمة السلفِ رضي الله عنهم أنهم يُقَرِّرُون وجوبَ الإيمانِ والتصديقِ بالأحاديثِ والآياتِ وإنْ لم يُعلَمْ تفسيرُها، أو لم تَبْلُغْها العقولُ، وأنْ لا يُردَّ منها حرفا واحدا.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فقرَّر أنَّ مَا أخبَرَ به الرسُولُ ﷺ عن ربهِ فإنه يجبُ الإيمانُ به سواءٌ عَرَفْنَا معناهُ أو لم نَعرِفْهُ، وأشار إلى نكتة ذلك وهي: أنَّه الصادقُ المصدوقُ، فالرَّسُولَ ﷺ لا يَقُولُ إلا حَقًّا.

كما بيَّن -رحمه الله- أنَّ مِن سبيلِ أئمةِ السلفِ الإيمانَ بالصفاتِ والتصديقَ بها وإن

---

(١) الحجة في بيان المحجة (١/٣٤٧ - ٣٤٨)

لم يَعلَمُوا معناها.

وبهذا يتضحُ أنَّ شيخ الإسلام ابنَ تيمية مُوافقٌ لما عليه أئمةُ السلف في وجوبِ الإيمانِ والتصديقِ بالأحاديثِ والآياتِ وإن لم يُعلَم تَفسِيرُها، وأنه وإيَّاهم على سبيلٍ واضحٍ قويمٍ وهو: الكتابُ والسنةُ.

المطلب الثالث

الأدلة على قاعدة

{ وُجُوبُ الإيمَانِ بِنُصُوصِ الصِّفَاتِ سَوَاء عَرَفْنَا مَعْنَاهَا أَمْ لَمْ نَعْرِفْ مَعْنَاهَا }

إنَّ هذه القاعِدَةَ العظيمةَ من قواعِدِ بابِ الصفات قد دَلَّتْ عليها الأدلةُ الشرعيةُ، التي هي مصدرُ أئمةِ السلف وشيخِ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة، ومن هذه الأدلةِ ما يلي:

قال تعالى: ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ ﴾(١)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ أنَّ من صفَاتِ المتقين أنهم يُؤْمنونَ بالغيبِ سواءٌ فَهِمُوهُ وعَقلُوه أو لم يَفهَمُوهُ ويعقلُوهُ، فإنَّ مَن لم يُؤمِنْ بذلك لم يكُنْ منَ المؤمنين المتقين، وَيَدخُلُ في الإيمانِ بالغيب: الإيمانُ بأسماءِ اللهِ وصفاته؛ إذ إنَّ " أل" في الغيب للاستغراق، وهي: تفيد العموم.(٢)

قال الشيخ السعدي -رحمه الله- في تفسيره: ((م وَصَفَ المتقين بالعقَائِدِ، والأعمَالِ الباطنَةِ، والأعمَالِ الظَّاهِرَةِ، لِتَضَمُّنِ التقوَى لذلك فقال: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾ حقيقةُ الإيمان: هو التَّصديقُ التامُّ بما أخبرَتْ به الرسُلُ، المتضمن لانقيَادِ الجوارِحِ، وليسَ الشأنُ في الإيمانِ بالأشياءِ المشاهَدَةِ بالحسِّ، فإنَّه لا يَتَميَّز بها المسلِمُ من الكافِرِ. إنما

---

(١) سورة البقرة آية: ١ - ٣

(٢) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني (١/٥٣٦)

الشأنُ في الإيمانِ بالغيبِ، الذي لم نَرَهُ ولم نشاهدهُ، وإنما نُؤمنُ به لخبَرِ اللهِ وخبَرِ رسولِهِ ﷺ. فهذا الإيمانُ الذي يُميَّزُ به المسلم مِنَ الكافرِ، لأنَّه تصديقٌ مجرَّدٌ للهِ ورسُلِه. **فالمؤمنُ يؤمنُ بكلِّ ما أخبرَ اللهُ به، أو أخبَرَ به رسولُهُ ﷺ، سواء شاهَدَهُ، أو لم يشاهِدهُ، وسواءٌ فَهِمَه وعَقلَهُ، أو لم يَهتدِ إليه عقلُهُ** وفهمُهُ))[1].

وقال تعالى: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ١٣٦ ﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ جَلَّ جَلَالُهُ أمَرَ بالإيمانِ بجميعِ ما أنــزَلَهُ، ولم يشترطْ في الإيمانِ به أنْ يُعلَمَ معناه، ثم ختَمَ اللهُ الآيةَ بقوله: ﴿ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴾ أي: مُنقَادُون لطاعَتِه، مُصَدِّقُون لأخبارِهِ، وَمِن جُملَةِ ذلك أسماءُ اللهِ الحسنى وصفاتُهُ العليا .

وقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧ ﴾[3]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ جَلَّ جَلَالُهُ امتدحَ وأثنى على الرَّاسخينَ في العلمِ أنهم يُؤمِنُونَ ويصَدِّقُونَ بكلِّ ما جاءَ عَنِ اللهِ عَرَفُوا معناه أو لم يَعرِفُوا معناه.

---

(١) (ص٢٩ – ٣٠)

(٢) سورة البقرة آية: ١٣٦

(٣) سورة آل عمران آية: ٧

قال الإمام ابن جرير الطبري - رحمه الله -: ((وأما تأويلُ قولِه: ﴿ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ فإنه يعني: أنَّ الراسخينَ في العلمِ يقولون: صدَّقْنا بما تَشَابَهَ مِن آيِ الكتَابِ، وأنَّه حقٌّ، وإنْ لم نَعلَمْ تَأْويلَهُ))[1]

وقال الإمام ابن كثير - رحمه الله - : ((﴿ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ أي: بالمتشَابِهِ ﴿ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ أي: الجميعُ مِنَ المحكَم والمتشَابِهِ حَقٌّ وصدْقٌ، وكلٌّ وَاحدٍ منهما يُصَدِّقُ الآخَرَ ويَشهَدُ له؛ لأنَّ الجميعَ مِن عندِ الله))[2].

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه : أنَّ رَجُلا قال: يا نبيَّ الله كيفَ يُحشَرُ الكافِرُ على وَجهِهِ يومَ القيامة ؟ قال: ((أليسَ الذي أَمشَاهُ على الرِّجْلَيْن في الدنيا، قَادِرا على أنْ يُمْشِيَهُ على وجهِهِ يومَ القيامة)) . قال قتادة: بلى، وَعِزَّةِ رِبِّنا.[3]

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ لما أخبرَ عَن أَمرٍ غَيْبِيٍّ لا تَبلُغُهُ العقُولُ، وجَّه أصحابَهُ رضي الله عنهم للإيمان به، وتصديقِه سواء بَلَغَتْهُ عُقُولُهُم أو لا، وسواء عَرَفُوا معناه أوْ لا، وهذا الحديثُ مُتَعَلِّقٌ بصفَةٍ من صفَاتِ الله وهي: القدرَةُ، فدلَّ ذلك على وُجُوبِ الإيمانِ بنصُوصِ الصفَاتِ سواء عُرِفَ معناها أم لم يُعْرَفْ.

فبانَ - بحمد الله - بما تقدَّم نقلُهُ من نصوصِ الوحْيَيْن - الكتابِ والسنةِ - أنَّ ما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ، أو وَصَفَهُ به رسولُهُ ﷺ يجبُ الإيمانُ به سواء عُرِف معناه أو لم يُعرَف.

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٣/٢٤١)

(٢) تفسير القرآن العظيم (٢/١٢)

(٣) أخرجه البخاري في كتاب التفسير باب سورة الفرقان (ص٨٣٥)ح ٤٧٦٠ ومسلم في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم باب يحشر الكافر على وجهه (ص١٢٢٢)ح ٧٠٨٧

المبحث العاشر

قاعدة - "صِفَاتُ اللهِ ذَاتِيَّةٌ وَفِعْلِيَّةٌ"

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المطلب الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ صِفَاتُ اللهِ ذَاتِيَّةٌ وَفِعْلِيَّةٌ }

لما خَاضَ المتكلمُونَ في تقسِيمِ الصفَاتِ، وَتَوَصَّلُوا بسبَبِ ذلك إلى نَفيِ بعضِ الصفَاتِ التي أَثبَتهَا اللهُ لنفسه، أو إثبَاتِ ما لم يُثبتْهُ اللهُ لنفسه، اقتَضَى ذلك مِنْ أهلِ السنة أنْ يُقَسِّمُوا الصفَات تقسِيما صحيحا مَبْنِيًّا على دلالَةِ الكتابِ والسنَّة، كما اقتَضَى أنْ يُبَيِّنُوا ما اشتَمَلَ عليه تقسِيمُ المتكَلِّمينَ مِن باطِلٍ، وَمِن هذه التقاسيمِ التي ذَكَرَها أهلُ السنة والجماعة: تقسيمُ الصفَاتِ إلى ذَاتِيَّةٍ وفعليَّةٍ، وهذه أقوالُ شيخِ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا التقسيمِ:

قال - رحمه الله -: ((وَمذهَبُ السَّلَفِ أَنَّه - أي: الكلام - صِفَةُ ذاتٍ وفِعلٍ معًا))(1).

وقال - رحمه الله - : ((قالَ الإمامُ أحمدُ في روَايَة حنبلٍ في كتَابِ المحنَة: لم يَزَل اللهُ عَالما، مُتَكلِّما، غَفُورا، فبيَّن اتصَافَهُ بالعِلمِ وهو صفَةٌ ذاتيَّةٌ محضَةٌ، وبالمغفِرَةِ وهي مِنَ الصفَات الفعليَّة))(2).

وقال- رحمه الله - : ((اتَّفَقَ الأَنْبيَاءُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ، وَمَنْ لَمْ يَقُلْ إنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ كَلَامًا يَقُومُ بِذَاتِهِ لَمْ يَقُلْ إنَّهُ يَتَكَلَّمُ، والنُّفَاة مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الْكَلَامُ

(1) البعلبكية (ص١٧٩)

(2) مجموع الفتاوى (١٢/٤٣٨)

صِفَةُ فِعْلٍ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ مَخْلُوقٌ بَائِنٌ عَنْهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ صِفَةُ ذَاتٍ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ كَالْحَيَاةِ يَقُومُ بِذَاتِهِ، وَهُوَ لَا يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ وَكُلُّ طَائِفَةٍ مُصِيبَةٌ فِي إِبْطَالِ بَاطِلِ الْأُخْرَى .

وَالدَّلِيلُ يَقُومُ عَلَى أَنَّهُ صِفَةُ ذَاتٍ وَفِعْلٍ تَقُومُ بِذَاتِ الرَّبِّ، وَالرَّبُّ يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ))[1].

تضَمَّن ما سبق نقلُهُ تقريرَ شيخِ الإسلام ابن تيمية لهذه القاعدة، وهذه القاعدةُ مِنَ القواعِدِ المتعلقَةِ بتقسيمِ الصفَاتِ مِن جهَةِ تَعَلُّقِها بالله ﷻ.

ومعنى الصفات الذاتية: الصفات التي لا تَنفَكُّ عنِ الذَّاتِ[2].

مثالها: الوجهُ، والعينان، والقدمان، واليدان، والعلم.

وأما الصفات الفعلية فمعناها: الصفات التي تقُومُ بذَاتِ اللهِ بمشيئَتِهِ وقدرته[3].

مثالها: الاستواءُ، والمجيءُ، والنـــزولُ، والإتيان، والخلق، والرضى، والغضب.

وَكِلا النَّوعَيْن لم يَزَل اللهُ مُتَّصِفا بهما: صِفَاتُ الذَّات، وصِفَاتُ الفعلِ، فلا يجوزُ أنْ يُعتَقَدَ أنَّ اللهَ وُصِفَ بصفَةٍ بعد أنْ لم يكُنْ مُتَّصِفا بها؛ لأنَّ صفاته سبحانه صـــفاتُ كَمَالَ لا نقصَ فيها، وفَقدَها صِفَةُ نقصٍ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ قد حَصَلَ له الكَمَال بعد أنْ كانَ مُتَّصِفا بضِدِّه.[4]

وخالف هذه القاعدَةَ الجهميةُ والمعتـــزلةُ ومن وافقهم، فنَفَوْا الصفَاتِ الذَّاتيَّـــة

(١) مجموع الفتاوى (١٣/١٦٩) وانظر (١٢/٤٣٦)

(٢) انظر: حادي الأرواح لابن القيم (ص٤٥٣)

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٢١٧)

(٤) انظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص١٢٤)

والصفَات الفعليَّةَ، بناءً على أصلِهم أنَّ اللهَ لا تقُومُ به صفَةٌ؛ لأنَّ ذلك بزعمِهم يستلزِمُ التجسيمَ والتشبيهَ، فالصفَةُ عرَضٌ، والعَرضُ لا يقُومُ إلا بجِسمٍ، كما زَعَمُوا أنَّ الحوادِثَ لو قامَتْ بذاتِ البارِي لاتَّصَفَ بها بعدَ أنْ لم يَكُن مُتَّصِفا بها، وذلك يَلزَمُ منه التغيُّرُ، والتغيرُ دليلُ الحدُوث.

قال ابن المرتضى المعتزلي: ((نَفَتْ المعتزِلَةُ الصفَات عَنِ اللهِ؛ وذلك للتوحيد المطلَقِ، ولقد قالَ واصلُ بنُ عطاء بها، وأرادَ بذلك أنْ يَرُدَّ أقانيمَ النَّصارَى. وعنده: أنَّ مَن أَثبَتَ معنى وصِفَةً قديمةً، فقد أَثبَتَ إلهيْن.

وَمِن ناحيَةٍ أخرى فقد ردَّ المعتزِلَةُ الصِّفَات لاعتبارات ذهنيَّة للذات، وحُجَّتُهُم في ذلك أنَّه لو قامَتْ الحوادثُ بذاتِ الله تعالى لاتَّصَفَ بها بعدَ أنْ لَم يَكُن يتَّصِفُ، ولو اتَّصفَ لتغيَّرَ، والتغيرُ دليلُ الحدوث))(١).

وخالف أيضا هذه القاعدةَ الكلابيةُ والأشاعرةُ الذين يقولون: إنَّ اللهَ لا يتَّصِفُ بالصفَاتِ الفعليةِ التي تَتَعَلَّقُ بالمشيئَة؛ لكونِ الصفات المتعلقة بالمشيئة حادثةً، والربُّ تعالى لا تَقومُ به الحوادثُ. فَينفُونَ الصفَاتِ الفعليَّة؛ بناءً على أصلِهِم في مسألَة (حلول الحوادِثِ، وأنَّ ما لا يَنفَكُّ عن الحوادِثِ فهو حادثٌ)(٢).

---

(١) المنية والأمل (ص١٠٩)

(٢) حلولُ الحوادثِ المنفيّ في علم الكلام: مُصطَلَحٌ أحدثهُ أهلُ الكلام، وهو لم يَرِدْ نفيُهُ ولا إثباتُهُ في كتاب الله ولا سنة رسول الله ﷺ، وفيه إجمال: فإنْ أُريدَ بنفي حلول الحوادث: أنه سبحانه لا يحلُّ في ذاته المقدسة شيءٌ من مخلوقاته المحدَثَة، أو لا يحدُثُ له وصفٌ متجددٌ لم يَكُن، فهذا نفيٌ صحيحٌ، وإنْ أُريد به: نفيُ الصفَاتِ الاختياريَّة من أنَّه لا يَفعلُ ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب ويرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسَهُ من النـزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته، فهذا نفيٌ باطلٌ.

=

قال الرازي: ((لا يجوزُ قيَامُ الحوَادث بذَات الله تعالى))[1].

ومما ينبغي أنْ يُعلَمَ أنَّ الكلابية ومتقدمي الأشاعرة إما أنْ يجعَلُوا الصفَات الفعليَّة صفَات ذَاتٍ لا تَعلُّقَ لها بالمشيئَةِ، وإما أن يجعَلُوها مخلوقَةً مُنفصلَةً عنِ اللهِ ﷻ.[2]

وأما الجهميةُ والمعتزلَةُ فيقولُونَ: هي صفَاتُ فِعلٍ، لكن الفعلُ عندهم هو: المفعُولُ المخلوقُ.[3]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: ((واختلافهم - يعني الكلابية والمعتزلة - فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى شَبِيهُ اخْتِلَافِهِمْ فِي أَفْعَاله تَعَالَى، وَرِضَاهُ وَغَضَبِه، وَإِرَادَتِه وَكَرَاهَتِه، وَحُبِّه وَبُغْضِه، وَفَرَحِه وَسُخْطِه، وَنَحْوِ ذَلِكَ . فَإِنَّ هَؤُلَاءِ- أي: المعتزلة - يقولون: هَذِهِ كُلُّهَا أُمُورٌ مَخْلُوقَةٌ بَائِنَةٌ عَنْهُ تَرْجِعُ إلَى الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، والآخرون - أي: الكلابية - يقولون: بَلْ هَذِهِ كُلُّهَا أُمُورٌ قَدِيمَةُ الْأَعْيَانِ قَائِمَةٌ بِذَاتِه. ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا كُلَّهَا تَعُودُ إلَى إرَادَةٍ وَاحِدَةٍ بِالْعَيْنِ مُتَعَلِّقَةٍ بِجَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلْ

= والمعنى الذي يعنيه أهلُ الكلام من الجهميةِ والمعتزلةِ ومن اتبعهم بحدوث العالم هو: أنَّ اللهَ لم يزلْ لا يفعل شيئا، ولا يتكلم بمشيئته، ثم حدثت الحوادثُ من غير سببٍ يقتضي ذلك.

يقول ابن القيم عن هذه المسألة: ((حقيقتُها: إنكارُ أفعاله، وربوبيته، وإرادته ومشيئته)).

انظر: درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/١٢٥) و شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص ١٢٥) ومختصر الصواعق للموصلي (٤/١٣١٢)

(١) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين (ص ١٥٨)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٢١٧ - ٢٢٠) وتمهيد الأوائل للباقلاني (ص٢٢)

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٢١٧ - ٢٢٠)

هيَ صِفَاتٌ مُتَعَدِّدَةُ الْأَعْيَانِ، لَكِنْ يَقُولُ: كُلُّ وَاحِدَةٍ وَاحِدَةُ الْعَيْنِ، قَدِيمَةٌ قَبْلَ وُجُودِ مُقْتَضَيَاتِهَا))(١).

ولا يُشكلُ على ما تقدَّم أنَّ الجهمية والمعتزلةَ والكلابيةَ ومَن وافقهم يُقَسِّمُونَ الصفَات إلى ذاتيَّة وفعلية.

فإنَّ الكلابيَّةَ ومن وافقهم يُقَسِّمُون الصفَاتِ إلى ذاتية ومعنوية وفعلية، وهذا تقسيمٌ لا حقيقةَ له، فإنَّ الأفعالَ عندهم لا تقومُ به فلا يَتَّصِفُ بها، لكن يُخبَرُ عنه بها.

وهذا التقسيمُ يُناسِبُ قَولَ مَن قال: الصفَاتُ هي الأَخبَارُ التي يُخبَرُ بها عنه، لا مَعَانِي تقُومُ به، كما تقول ذلك الجهميةُ والمعتزلَةُ، فهؤلاء إذا قالوا: الصفَاتُ تنقسمُ إلى ذاتية وفعلية. أرادوا بذلك: أنَّ ما يُخبَرُ به عنه منَ الكلامِ تارةً يَكونُ خبَرًا عن ذَاتِه، وتارةً عن المخلوقَات. ليس عندهم صِفَاتٌ تقومُ به.

فَمَن فسَّرَ الصفَات بما يُخبَرُ به أمكَنَهُ أنْ يجعلَها ثلاثَةَ أقسامٍ: ذاتية ومعنوية وفعلية.

وأما مَن كان مُرَادُهُ بالصفاتِ ما يَقُومُ به، فهذا التقسيمُ لا يصلُحُ على أصُولِهِم.(٢)

وبهذا يتضحُ ما اشتَمَلَ عليه تقسِيمُ المتكَلِّمينَ مِن باطِلٍ، يُنَزَّهُ اللهُ عنه.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/١٣٣)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/٣٧٤ - ٣٧٥)

المطلب الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ صِفَاتُ اللهِ ذَاتِيَّةٌ وَفِعْلِيَّةٌ }

بعدَ أنْ ذَكَرْتُ أقوالَ شيخِ الإسلام ابن تيمية في تقريرِ هذه القاعدة، أَشرَعُ هنا في ذكرِ أقوالِ أئمَّةِ السلف في تقريرِ تقسيمِ صفَاتِ اللهِ إلى ذاتيَّةٍ وفعليَّةٍ؛ ليظهَرَ التوافُـقُ بينهما في ذلك، فإليكَ هذه الأقوال:

[أبو حنيفة النعمان بن ثابت (١٥٠هـ)]

قال الإمام أبو حنيفة – رحمه الله –: ((وَصفَاتُهُ الذاتيَّةُ والفعليةُ))[١]

فهذا تَصريحٌ مِنَ الإمام أبي حنيفة – رحمه الله – أنَّ صفَات الله تَنقَسِمُ إلى ذاتيَّةٍ وفعليةٍ.

[الفضيل بن عياض (١٨٧هـ)]

وقال الإمام الفضيل بن عياض[٢] – رحمه الله –: ((إذا قالَ لك الجهمِيُّ: أنَا كفَرْتُ بِرَبٍّ يَنــزِلُ. فقل: أنا أُومِنُ بِرَبٍّ يفعَلُ ما يشاءُ))[٣].

---

(١) الفقه الأكبر (ص٢٥). وكتابُ الفقه الأكبر هو من روايةِ حماد بن أبي حنيفة، وَسَندُها ضعيفٌ، إلا أني قد اعتَمَدتُ عليها؛ لأنها قد استفَاضَت شُهرَتُها، وتناقَلَها العلمَاءُ، ونقلُوا منها في كتبهم. انظر: أصول الدين عند أبي حنيفة للشيخ محمد الخميس (ص١١٦- ١٤٣)

(٢) هو: الفضيل بن عياض الإمام القدوة شيخ الإسلام أبو علي التميمي اليربوعي المروزي شيخ الحرم. قال شريك: ((لم يزل لكلِّ قومٍ حجة في زمانهم، وإن فضيل بن عياض حجةٌ لأهل زمانه)) توفي: ١٨٧هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١/٢٤٥ - ٢٤٦)

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/٥٠٢)

فقد فرَّق الإمامُ الفضيل -رحمه الله- بينَ الصفَاتِ الذَّاتيَّة والفعلية، حيث فَهِمَ مِن النــزولِ أنَّه مِنَ الصفَاتِ الفعليةِ المتعلقَة بالمشيئَة، ولهذا قَيَّدَ النــزُولَ بالمشيئة، فقال عند ردِّهِ على الجهميِّ : ((أنا أُومِنُ بربٍّ يَفعَلُ ما يَشاءُ)).

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد : ((وَلم يَزَل اللهُ مُتَكَلِّما عالما، غفورا، عالَمَ الغيبِ والشهادَة، عالِمَ الغيوبِ، فهذه صفَاتُ اللهِ وَصَفَ بها نفسَهُ، لا تُدفَعُ ولا تُرَدُّ))(١).

فقد بيَّن الإمام أحمد -رحمه الله- أن صفَات الله يجبُ قَبولُها والإيمانُ بها، وهذه الصفَاتُ منها ما يَكونُ مِنَ الصفَاتِ الذَّاتيَّة التي لا تنفَكُّ عن الذَّات، ومنها ما يكونُ مِنَ الصفات الفعليَّة المتعلقَة بالمشيئَة، فبيَّن أنَّ اللهَ عز وجل مُتَّصفٌ بصفَة العلمِ وهي صفَةٌ ذاتيَّةٌ محضَةٌ، وبالمغفرَةِ وهي صفةٌ فعليةٌ متعلِّقَةٌ بالمشيئَة.

[محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)]

وقال- رحمه الله - : ((فَالفعلُ صفَةٌ، والمفعُولُ غيرُهُ، وبيانُ ذلك في قوله تعالى ﴿ مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ ﴾(٢) ولم يُرِدْ بخلقِ السماوات السماواتُ نفسُها، وقد ميَّزَ فعلَ السماواتِ مِنَ السماوَاتِ، وكذلك فعْل جُمْلَةِ الخلقِ، وقوله ﴿ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ ﴾ وقد ميَّز الفعلَ والنفسَ ولم يُصيِّر فعلَهُ خلقا))(٣).

---

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣/٣٢٦) عن عبد العزيز بن جعفر عن عبد الله بن أحمد بن غياث عن حنبل به. وسند ابن بطة صحيح

(٢) سورة الكهف آية:٥١

(٣) خلق أفعال العباد (ص٢١٩ - ٢٢٠)

فقد سمَّى الإمامُ البخاريُّ -رحمه الله- صفةَ الخلقِ - وهي مِنَ الصفَاتِ الفعلية - فِعْلا، فدلَّ على تفريقه بينَ الصفَاتِ الذاتيَّة والصفات الفعليَّة.

وفيما تقدم نقلُهُ من أقوال أئمة السلف، يتبين تقريرُهم لهذه القاعدَة المتعلقَة بتقسيمِ الصفَات، فهذا التقسيمُ صَرَّح به الإمامُ أبو حنيفة، وأمَّا بَقيَّةُ الأئمة الذينَ نَقَلتُ عَنهُم فَهو مُضَمَّنٌ في كلامِهِم وإثبَاتهم للصفَات.

وقد وافقَ شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمَّةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فقرَّر عند شَرحِه لكلامِ الإمام أحمدَ أنَّ الصفاتِ تنقسمُ إلى ذاتيَّة وفعليَّة؛ لأنَّ مِنَ الصفَاتِ التي أَثبَتَهَا الإمَامُ أحمدُ ما يكونُ ذَاتيًّا محضا، ومنها مَا يَكونُ فعليًّا مُتَعَلِّقا بالمشيئَة، كما بيَّن أنَّ صفَةَ الكلامِ صفةُ ذاتٍ وفعلٍ، ونسبَ ذلك إلى مذهَب السلَف.

وبهذا يتبيَّن أنَّ شيخَ الإسلام ابن تيمية يَقُولُ بما قالَ به أئمةُ السلف، بلْ هو مُوَضِّحٌ وشارِحٌ لمذهَبِهِم.

المطلب الثالث

الأدلة على قاعدة

{ صِفَاتُ اللهِ ذَاتِيَّةٌ وفِعْلِيَّةٌ }

لقد دلَّت على هذا التَّقسيمِ لصفَاتِ اللهِ الأدلَّةُ الشرعيَّةُ، ومن تلك الأدِلَّةِ الدالـــةِ على هذه القاعدةِ ما يلي:

قال تعالى: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾(١)

قال تعالى: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾(٢)

وقال تعالى: ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾(٣)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ أنَّه وَصَفَ نفسَهُ بالوجهِ، واليـــدينِ والعلـــمِ، ولم يُعلِّقْها بالمشيئة، فهي صفَات ذاتيَّةٌ محضةٌ لا تَنفَكُّ عن الذَّاتِ، فلم يَزَل اللهُ مُتَّصِفا بهـــا ولا يَزالُ.

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿١١﴾ ﴾(٤)

---

(١) سورة الرحمن آية: ٢٧

(٢) سورة البقرة آية: ٢٥٥

(٣) سورة الفتح آية: ١٠

(٤) سورة الأعراف آية: ١١

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ أنَّه أمَرَ الملائكةَ بالسجُودِ بعــد خَلــقِ آدَمَ، و لم يَأمُرهُم بذلك في الأزَلِ، فدلَّ على أنَّ اللهَ يَتكَلَّم بمشيئته، وهذه هي حقيقةُ الــصِّفَاتِ الفعليَّة.

وقــال تعــالى: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٣٠ ﴾[1]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ بيَّن في هذه الآية الكريمة أنَّ مُنادَاة مُوسَى كانت حــينَ مجيئهِ وإتيانهِ، فلم يكن النداءُ في الأزَلِ، فدل على إثبَاتِ الصفَاتِ الفعليةِ، وأنها مُتعَلِّقَةٌ بالمشيئَةِ.

وقال تعالى: ﴿ وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ فَيَقُولُ أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ ٦٢ ﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ جعَلَ النداءَ في يومٍ مُعيَّن، وذلك اليومُ حادِثٌ بعدَ أن لم يَكُنْ.

وقــال تعــالى: ﴿ قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا وَتَشۡتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسۡمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ ﴾[3]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ أنه يَسمَعُ تحاوُرَهُما حين كانت تجادِلُ الــنبيَّ ﷺ،

---

(١) سورة القصص آية: ٣٠

(٢) سورة القصص آية: ٦٢

(٣) سورة المجادلة آية: ١

فدلَّ على أنه مُتعلِّقٌ بالمشيئة فهو من الصفَاتِ الفعليةِ.

وبعد هذا العرضِ لهذه النصوصِ الشرعيَّةِ يظهَرُ أنها قد دَلَّتْ على أنَّ صفَاتِ اللهِ جل وعلا نوعان: ذاتيَّةٌ وفعليةٌ.

المبحث الحادي عشر

قاعدة " أَفْعَالُ اللهِ تَقُومُ بِذَاتِهِ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ "

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المطلب الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ أَفْعَالُ اللهِ تَقُومُ بِذَاتِهِ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ }

إنَّ أهلَ السنة والجماعة يُثبِتُونَ قيَامَ الصفَاتِ كلِّها باللهِ ﷻ، سواء كانَتْ الصفَاتُ مِن صفَاتِ الذَّاتِ، أو مِن صفَاتِ الأفعَالِ، وقد تنوَّعَ بيانُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لقِيَامِ الأفعَالِ باللهِ جل وعلا، ويتضح ذلك من خلال عرضِ أقوالِه:

قال - رحمه الله -: ((وجمهورُ المسلمين مِنْ أهلِ السنة وغيرِهم يقولون: إنَّ أفْعَالَ اللهِ قائمَةٌ به، وإنَّ الخالقَ ليس هو المخْلُوق))[(١)]

وقال- رحمه الله -: ((وإذا كَانَ الخلقُ فعْلَهُ، والمخلُوقُ مَفعُولَهُ، وقد خَلَقَ الخلقَ بمشيَتِهِ دلَّ على أنَّ الخلقَ فعلٌ يحصُلُ بمشيئَتِه ويمتَنِعُ قيامُهُ بغيرِه، فدلَّ على أنَّ أفعالَهُ قائمَةٌ بذاتِهِ، مع كونِها حاصِلَةً بمشيئتِه وقدرتِه))[(٢)].

وقال- رحمه الله -: ((قالوا: وقولهم: إنَّ الكَلامَ صِفَةُ فعلٍ، فيه تلبيسٌ. فيقال لهم: أَتريدُونَ به أنَّه مفعُولٌ منفصِلٌ عن المتكَلِّمِ؟ أم تريدُونَ به أنَّه قائمٌ به؟ فإن قُلتُم بالأوَّل: فهو باطِلٌ، فلا يُعرَفُ قطُّ مُتَكَلِّمٌ بكلامٍ، وكلامُهُ مُستَلزِمٌ كونهُ مُنفَصِلا عنه. والفعلُ أيضا لابُدَّ أنْ يكونَ قَائما بالفاعِلِ، كما قالَ السَّلَفُ والأكثرُونَ، وإنما المفعُولُ هو الذي يَكونُ بَائِنا عنه. والمخلُوقُ المنفَصِلُ عن الربِّ ليس هو خلقه إيَّاه، بل خلقه

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٣٢٣)

(٢) مجموع الفتاوى (٦/٢٣٠)

للسمَواتِ والأرضِ ليس هو نفس السمواتِ والأرضِ. والذين قالوا: الخلقُ هو المخلُوقُ، فرُّوا مِن أمورٍ ظنُّوها محذورَة، وكان ما فَرُّوا إليه شرا مما فرُّوا منه))[1].

وقال-رحمه الله- : ((ومذهَبُ الجمهور أنَّ الخلقَ غيرُ المخلُوقِ، فالخَلقُ فعلُ اللهِ القائِم به، والمخلوقُ هو المخلوقَاتُ المنفصِلَةُ عنه))[2].

يتبيَّن مما سبق نقلُهُ تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدة، وهي قاعدَةٌ من القواعِدِ المهمَّة التي قرَّرها أهلُ السنة والجماعة في أفعالِ الله.

ومضمون هذه القاعدة: أنَّ أفعَالَ الله قائمَةٌ به، مُتَّصِفٌ بها، وهي مُتعَلِّقَةٌ بمشيئتِهِ، وأمَّا المفعولُ فهو مخلوقٌ منفصِلٌ عنِ اللهِ جَلَّ وَعَلَا.

وهذه المسألَةُ مُتعَلِّقَةٌ بالصفاتِ الاختياريَّةِ: وهي الأمُورُ التي يَتَّصِفُ بها الربُّ، فتقُومُ بذاتِهِ بمشيئته وقدرته.

وقد كان السَّلفُ وأئمةُ المسلمين على قولٍ واحِدٍ، يُثبتونَ قيامَ الصفَاتِ كلِّها باللهِ، حتَّى نَشَأَت الجهميةُ ومَن وافقهم مِنَ المعتزلةِ وغيرِهم فقالوا: لا يَقُومُ بذاتِهِ شيءٌ مِن هذه الصفَاتِ ولا غيرِها.

ثم جاء بعدهم الكلابيَّةُ ومن وافقهم فقالوا: تَقُومُ به صفاتٌ بغير مشيئتِهِ وقدرته، فأما ما يكُونُ بمشيئتِهِ وقدرته فلا يَكُونُ إلا مخلوقا مُنفَصِلا عنه لا يَقُومُ بذَاتِ الربِّ.[3]

---

(١) منهاج السنة (٥/٤٢٦ - ٤٢٧)

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/٤٣٦) وانظر: (٦/٣١٧ - ٣١٨)

(٣) انظر: رسالة في الصفات الاختيارية لابن تيمية في ضمن جامع الرسائل (٢/٣ - ٤) ودرء تعارض=

فالنَّاسُ قبلَ ابنِ كُلَّاب صنفان: أهلُ سنَّةٍ وجهمية، فأمَّا أهل السنة والجماعة فَيُثبتُونَ ما يقومُ باللهِ مِنَ الصفاتِ والأفعال التي يشاؤُها، وأما الجهميةُ من المعتزلةِ وغيرهم فَتُنكِرُ هذا وهذا.(١)

وبسبب هذه المسألةِ تكلَّم السَّلَفُ في ابنِ كلاب والأشعريِّ، حيث إنَّ أصولَهُمَا فيها أصُولٌ جهميَّة، قال شيخ الإسلام -رحمه الله- : ((وأمَّا مسأَلَةُ قِيامِ الأفعَالِ الاختيارِيَّةِ به: فإنَّ ابنَ كلاب والأشعريَّ وغيرَهما يَنفُونها، وعلى ذلك بَنَوْا قولَهُم في مسأَلَةِ القرآنِ، وبسببِ ذلك وغيرِهِ تَكلَّم الناسُ فيهم في هذا البابِ بما هو مَعرُوفٌ في كُتُبِ أهلِ العلم، ونسَبُوهُم إلى البدعَةِ وبَقَايَا بعض الاعتِزَالِ فيهم، وشاعَ النِّــزَاعُ في ذلك بينَ عامَّة المنتسبين إلى السنةِ مِن أصحابِ أحمدَ وغيرِهِم))(٢).

قال أبو المعالي الجويني -رحمه الله- في تقريرِ مذهَبِ الأشعري في هذه المسألة: ((قسَّمَ شيخُنا رضي الله عنه أسماءَ الربِّ سبحانه وتعالى ثلاثَةَ أقسامٍ. وقال: مِن أسمائِهِ ما نَقُولُ إنَّه هو هو، وهو كُلُّ ما دلَّت التسميَةُ به على وجودِهِ، ومن أسمائِهِ ما نقــول إنَّه غيرُهُ، وهـــو كُلُّ مـــا دلَّت التسميةُ به على فعلٍ، كالخالق، والرازق . . .)) (٣) .

ومما سبق يتَّضِحُ أنَّ كلمةَ الجهميةِ والمعتزلةِ والكلابيةِ والأشاعرَة متفقةٌ على أنَّ الصفَاتِ الاختيارية لا تَقُومُ بذاتِ الربِّ سبحانه، وأنَّ الفعلَ هو المفعُولُ، فلا يَقُــومُ

=العقل والنقل (٢/٦) وتمهيد الأوائل للباقلاني (ص٢٢)

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٢/٦)

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٢/١٨)

(٣) الإرشاد للجويني (ص١٤٣)

بالربِّ ﷻ فعلٌ.

وعُمدةُ الذين قالوا: إنَّ الخلقَ هو المخلُوقُ من الكلابية والأشاعرة ومن وافقهم أنهم لم يُثبِتُوا زَائِدا.

فقالُوا: لو كانَ الخلقُ زائِدا على ذاتِ المخلُوقِ، لكانَ إمَّا أنْ يَقُومَ بمحَلٍّ، أو لا، والثاني باطلٌ، فإنَّ المعاني لا تَقُومُ بأنفسِها، وهذا رَدٌّ على طائفةٍ من المعتزلة الذين قالوا: يَقُومُ بنفسِه.

وقالوا: وإذا قام بمحَلٍّ؛ فإمَّا أنْ يقومَ بالخالِقِ، أو بغيرِهِ، و الثاني باطِلٌ؛ لأنَّه لو قامَ بغيرِهِ لكانَ ذلك الغيرُ هو الخالِق لا هو، و هذا ردٌّ على طائفةٍ ثانيةٍ يقولون: إنَّه يقومُ بالمخلُوقِ.

وقالوا: وإذا قامَ بالخالِقِ؛ فإمَّا أنْ يكونَ قديما، أو محدَثا.

وقالوا: فلو كان قديما للزِمَ قِدَم المخلوقِ، فإنَّ الخلقَ والمخلوقَ متلازِمَانِ، فوجودُ خلقٍ بلا مخلوقٍ ممتنعٌ.

وقالوا: وإن كان محدَثا فهو باطلٌ لوجهين:

أحدهما أنه يَلزَمُ قيامُ الحوادِثِ به.

الثاني أنَّ ذلك الخلق الحادِث يَفتَقِر إلى خلقٍ آخَر، وهذا يَلزمُ منه التَّسَلسُل. فهذه عُمدَةُ هؤلاء .(1)

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/٣٧٧)

وهذا الرازي – وهو من كبار أئمة الأشاعرة - ذَكَرَ أنَّ إثباتَ الصِّفَاتِ الاختياريَّةِ التي تحصُلُ بقدرَةِ اللهِ ومشيئَتِه تَلزَمُ عامَّةَ الطوائِف.(١)

ويجب أن يُعلَمَ أن الإقرار بالصفاتِ الاختياريَّة هي مِن تمامِ حمد الله ﷻ، فَمَن لم يُقِرَّ بالصِّفَاتِ الاختياريَّةِ لم يُمكنْهُ الإقرار بأنَّ اللهَ محمُودٌ البتَّةَ، ولا أنَّهُ رَبُّ العالمين، فإنَّ الحمدَ: هُوَ الإخبارُ بمحاسِنِ المحمودِ مَعَ المحبَّةِ له، والذَمَّ: هو الإخبارُ بمساوِئِ المذمُومِ مَعَ البُغْضِ لَهُ، وَجماعُ المساوئِ فِعلُ الشَّرِّ، كما أنَّ جماعَ المحاسِنِ فعلُ الخيرِ، فإذا كانَ يَفعَلُ بمشيئَتِهِ وقدرتِهِ استَحَقَّ الحمدَ، فمن لم يكن له فِعلٌ اختياريٌّ يقُومُ به، لا يكُونُ خَالقا ولا ربا للعالمين، وذلك أنَّه مِنَ المعلومِ بصريحِ العقلِ أنه إذا خَلَقَ السمواتِ والأرضَ فلابُدَّ مِن فعلٍ يصيرُ به خالقا لها، وإلا فلو استَمَرَّ الأمرُ على حالٍ واحدَةٍ ولم يحدث فعلا، لكان الأمرُ على ما كان عليه قبلَ أن يخلُقَ، وحينئذٍ فلم يكُن المخلوقُ موجودا.(٢)

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٢/٢٣٧)

(٢) انظر: رسالة في الصفات الاختيارية لشيخ الإسلام ابن تيمية في ضمن جامع الرسائل (٢/٥٧ ٥٨)

المطلب الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ أَفْعَالُ اللهِ تَقُومُ بِذَاتِهِ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ }

إنَّ النَّاظِرَ في أقوالِ أئمةِ السلف التي أُثِرَتْ عنهم يجد أنهم يُقررون قيامَ الأفعَالِ باللهِ جل وعلا وتعلّقها بالمشيئة، ومِن هُنا يظهَرُ التوافُقُ بينَ شيخ الإسلام ابن تيمية وأئمة السلف.

وفيما يلي عرضٌ لأقوال أئمة السلف:

[محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)]

قال الإمام البخاري -رحمه الله- : ((فالفِعلُ إنما هو إِحْدَاثُ الشيءِ، والمفعُولُ هو الحدثُ لقوله: ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾(١) فالسمواتُ والأرضُ مفعولَةٌ، وكلُّ شيءٍ سوى اللهِ بقضائه فهو مفعُولٌ، فتخليقُ السماوات فعلُهُ، لا يُمكنُ أنْ تَقُومَ سماءٌ بنفسِها مِن غيرِ فعلِ الفاعلِ، وإنما تُنسَبُ السماءُ إليه لحالِ فعلِه، ففعْلُهُ من ربوبيتِهِ حيث يقول: كُنْ فَيكُونُ، وال"كن" مِن صِفَتِه، وهو الموصُوفُ به))(٢).

وقال-رحمه الله- : ((فَالفِعلُ صفَةٌ، والمفعُولُ غيرُهُ، وبيانُ ذلك في قوله تعالى ﴿ مَّآ

(١) سورة الأنعام آية:١

(٢) خلق أفعال العباد (ص٢١٨)

﴿أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ﴾[1] ولم يُردْ بخلقِ السماوات السماوات نفسها، وقد ميَّزَ فعلَ السماواتِ مِنَ السماوَات، وكذلك فعْل جُمْلَةِ الخلقِ، وقوله ﴿وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ﴾ وقد ميَّز الفعلَ والنفسَ ولم يُصيِّر فعلَهُ خلقا))[2].

وقال- رحمه الله -: ((قال أهلُ العلم: التخليقُ فعلُ اللهِ، وأفاعيلُنا مخلوقَةٌ لقوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾[3] يعني السرَّ والجهرَ مِنَ القولِ، فَفعلُ اللهِ صفَةُ اللهِ، والمفعُولُ غيرُهُ مِنَ الخلق))[4].

وقال- رحمه الله -: ((بابُ ما جاءَ في تخليقِ السماواتِ والأرض وغيرِها من الخلائقِ، وهو فعلُ الربِّ تبارك وتعالى وأمرُهُ، فالربُّ بصفَاتِهِ وفعلِهِ وأمرِهِ، وهو الخالقُ، هو المكوِّنُ غيرُ مخلوق، وما كان بفعلِهِ وأمرِهِ وتخليقِهِ وتكوينِهِ فهو مفعولٌ ومخلوقٌ ومكوَّنٌ))[5].

فقد بيَّن الإمام البخاري أنَّ الفعلَ صفَةٌ للهِ، فتخليقُ السمواتِ والأرضِ فعلٌ وهو حادثٌ بعدَ أن لم يكُنْ، فَدَلَّ على أَنَّهُ قائمٌ باللهِ بمشيئته وقدرتِه، وأما ما كانَ بفعلِه وتخليقِهِ فهو مفعولٌ مخلوقٌ، وبهذا يظهَرُ تقريرُه لكونِ الفعلِ غيرَ المفعُولِ، كما أشارَ إلى نكتةٍ وهي: أنَّه لا يُمكنُ أنْ تَقُومَ سماءٌ بنفسِها مِن غيرِ فعلِ الفاعلِ، فدلَّ على أنَّ

(١) سورة الكهف آية:٥١

(٢) خلق أفعال العباد (ص٢١٩ - ٢٢٠)

(٣) سورة الملك آية:١٣ ١٤

(٤) خلق أفعال العباد (ص٢٢١)

(٥) صحيح البخاري (ص١٢٨٤)

اللهِ مُتَّصِفٌ بالفعلِ وهو قائمٌ به.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال أبو القاسم التيمي -رحمه الله-: ((أفعالُ العبَادِ ليسَتْ بفعلِ اللهِ، وإنما هي مخلوقَةٌ له. والخلقُ غيرُ المخلوق، فالخلقُ صفةٌ لذاتِه، والمخلُوقُ محدَثٌ))(١).

فقد بيَّن الإمامُ التيمي أنَّ الخلقَ ــ الذي هو فِعلٌ مِنْ أفعَالِ الله ــ صفَةٌ لذَاتِه قائِمَةٌ به، وأما المفعُولُ فهو محدَثٌ مخلوقٌ.

ومن خلال ما تقدَّم نقلُه من أقوالِ أئمةِ السلف يتبيَّن تقريرُهم لهذه القاعدَة، فبيَّنوا أنَّ أفعالَ اللهِ قائمةٌ به غيرُ مخلوقَة وهي مُتعلقَةٌ بالمشيئة، كما بيَّنوا أيضا أنَّ هناك فرقا بينَ الفِعلِ وبينَ المفعُولِ، فالفعلُ قائمٌ باللهِ مُتصفٌ به، وأما المفعولُ فهو مخلوقٌ منفصلٌ عن اللهِ.

وقد وافَق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمة السلف في تقريرِ هذه القاعدة، فبيَّن أنَّ أفعَالَ اللهِ قائمةٌ به، وأنَّ الخالقَ ليس هو المخلوق، وَنَسَبَ ذلك إلى السلفِ وجمهورِ المسلمينَ مِن أهلِ السنة وغيرِهم.

كما نبَّه على نكتَةٍ دقيقَةٍ وهي: أنَّ المخلوقَ المنفصِلَ عنِ الربِّ ليس هو خَلقهُ إيَّاهُ، بل خلقُهُ للسمواتِ والأرضِ ليس هو نَفْس السمواتِ والأرضِ. وهذا عَينُ ما نبَّهَ عليه البخاريُّ.

وبهذا يكونُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية مُوَافقا لأئمةِ السلفِ، مُتَّبِعا لأقوالِهم، مُهتَديا بهديهم.

---

(١) الحجة في بيان المحجة (٤٥٧/١)

المطلب الثالث

الأدلة على قاعدة

{ أَفْعَالُ اللهِ تَقُومُ بِذَاتِهِ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ }

لقد كان المصدَرُ في جميعِ ما يَستَنبِطُهُ أئمةُ السلف من قواعِدَ في باب الصفَاتِ ويُتَابِعُهُم عليه شيخُ الإسلام ابن تيمية الكتابَ والسنةَ، ومن تلك القواعِدِ هذه القاعدة، فإنه قد دلَّت عليها أدلةٌ من الكتاب والسنة، وسأقتصرُ هنا على ذكرِ بعضِ الآيات الدالةِ عليها، فأقول مستعينا بالله:

قال تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾(١)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبَرَ أنَّ السموات والأرض مخلوقَةٌ مفعولَةٌ، وتخليقُ السمواتِ والأرضِ فعلُهُ وهو كائنٌ بمشيئته؛ إذ إنَّه حَدَثَ بعد أنْ لم يكُنْ، فالفعلُ صفَةٌ، والمفعولُ غيرُهُ، فالربُّ بصفاتِهِ وأفعَالِهِ، وهو الخالقُ المكوِّنُ، وما كان بتخليقِهِ وتكوينِهِ فهو مخلوقٌ ومُكوَّنٌ.

قال تعالى: ﴿ مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ ﴾(٢)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ ميَّز بين فعلِ السموات الذي هو الخلقُ، وبينَ المفعولِ المخلوقِ وهي السموات، ولم يُرِدْ بخلقِ السمواتِ السموات نفسها، وكذلك ميَّز بينَ الفعلِ والنفسِ، فدلَّ على أنَّ أفعالَ اللهِ قائِمَةٌ به غيرُ مخلوقَةٍ، كما أنَّ في الآيةِ بيانَ أنَّ

---

(١) سورة الأنعام آية: ١

(٢) سورة الكهف آية: ٥١

فِعلَ السمواتِ الذي هو الخلقُ مُتَعَلِّقٌ بالمشيئة؛ لأنَّ السموات حَدَثَتْ بعدَ أنْ لم تَكُنْ.

قال الإمام البخاري-رحمه الله-عند هذه الآية: ((لم يُردْ بخلقِ السماوات السماواتُ نفسُها، وقد ميَّزَ فعلَ السماواتِ مِنَ السماوَاتِ، وكذلك فعْل جُمْلَةِ الخلقِ، وقوله ﴿وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ﴾ وقد ميَّز الفعلَ والنفسَ و لم يُصيِّر فعلَهُ خلقا))[1].

وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ جل جلاله جعَلَ النداءَ في يومٍ مُعيَّن، وذلك اليومُ حادثٌ بعدَ أن لم يَكُنْ، فدَلَّ على أنَّ النداءَ – وهو فعلٌ مِن أفعَالِ الله – قائمٌ به وهو مُتَعَلِّقٌ بالمشيئَة.

وبعد عرضِ هذه النصُوصِ تَتضحُ دلالَة الآياتِ القُرآنيَّة على أنَّ أفعالَ الله قائِمَةٌ به سبحانه وهي متعلقَةٌ بالمشيئَةِ، كما يتَّضحُ منها أيضا التفريق بينَ الفعلِ وبينَ المفعُولِ.

(١) خلق أفعال العباد (ص٢١٩ – ٢٢٠)

(٢) سورة القصص آية: ٦٢

المبحث الثاني عشر

قاعدة- " اللهُ مَوْصُوفٌ بِالفِعْلِ اللازِمِ وَالْمُتَعَدِّي "

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثاني: أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المطلب الثالث: الأدلة على هذه القاعدة

المطلب الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ اللهُ مَوْصُوفٌ بِالفِعْلِ اللازِمِ وَالْمُتَعَدِّي }

تقدَّم معنا في القاعدَةِ السابقَةِ أنَّ أئمة أهل السنة والجماعة يُقَرِّرُونَ قيَامَ الأفعَالِ بالله ﷻ، وهذه الأفعَالُ التي قرَّرها أهل السنة والجماعة على قسمين: لازمٌ ومُتعدٍّ، وقد فَصَّل ذلك شيخُ الإسلام ابن تيمية وقرَّره تقريرا واضحا، وفيما يلي عرضٌ لأقواله:

قال - رحمه الله -: ((فإنَّ اللهَ تعالى وَصَفَ نفسَهُ بالأفعالِ اللازِمَةِ كالاستواءِ، وبالأفْعَالِ المتَعَدِّيَةِ كالخلقِ، والفعلُ المتعدِّي مُستَلْزِمٌ للفعلِ اللازِمِ، فإنَّ الفِعلَ لابُدَّ له من فاعلٍ، سواء كانَ مُتَعَدِّيا إلى مفعُولٍ أو لم يَكُنْ. والفاعِلُ لابُدَّ له مِن فِعلٍ، سواء كان فعْلُهُ مُقتَصِرا عليه أم مُتَعَدِّيا إلى غيره، والفعلُ المتعَدِّي إلى غيرِه لا يَتعَدَّى حتى يقومَ بفاعِلِه، إذ كان لابُدَّ له مِنَ الفاعِلِ))(١).

وقال- رحمه الله -: ((والأفعالُ نوعَانِ: مُتعَدٍّ، ولازِم

فالمتَعَدِّي مثل: الخلق، والإعطاء، ونحو ذلك، واللازِمُ: مثل: الاستواءِ، والنـــزولِ، والمجيءِ، والإتيانِ، قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾(٢)، فذكَرَ الفعلين: المتعَدِّي واللازِم.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/٣ - ٤)

(٢) سورة السجدة آية: ٤

وكلاهما حاصلٌ بمشيئتِه وقدرتِه، وهو مُتَّصفٌ به))[١].

وقال- رحمه الله -: ((والفعلُ نوعان: لازِمٌ ومتعَدٍّ، والنوعان في قوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾[٢] فالاستواءُ، والإتيانُ، والمجيءُ، والنـــزولُ، ونحوُ ذلك، أفعَالٌ لازِمَةٌ لا تَتَعَدَّى إلى مفعُول، بل هي قائِمَةٌ بالفاعِلِ.

والخلقُ، والرزقُ، والإماتَةُ، والإحياءُ، والإعطاءُ والمنعُ، والهدى والنصرُ، والتنـــزيلُ، ونحو ذلك، تَتَعَدَّى إلى مَفعولٍ))[٣].

وقال- رحمه الله -: ((فَإِنَّ وَصْفَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِالنُّزُولِ هُوَ كَوَصْفِهِ بِسَائِرِ الصِّفَاتِ؛ كَوَصْفِهِ بِالِاسْتِوَاءِ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ، وَوَصْفِهِ بِأَنَّهُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، وَوَصْفِهِ بِالْإِتْيَانِ وَالْمَجِيءِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾[٤] وقوله ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ﴾[٥] وقوله ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾ ﴾[٦] وكذلك قوله تعالى ﴿ خَلَقَ

(١) مجموع الفتاوى (٦/٢٣٣)
(٢) سورة الحديد آية: ٤
(٣) مجموع الفتاوى (٨/١٩)
(٤) سورة البقرة آية: ٢١٠
(٥) سورة الأنعام آية: ١٥٨
(٦) سورة الفجر آية: ٢٢

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾[1] وقوله ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ ﴾[2] وقوله ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ ﴾[3] وقوله ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ ﴾[4] وَأَمْثَال ذَلكَ مِنْ الْأَفْعَالِ الَّتِي وَصَفَ اللهُ تَعَالَى بِهَا نَفْسَهُ الَّتِي تُسَمِّيهَا النُّحَاةُ أَفْعَالًا مُتَعَدِّيَةً، وَهِيَ غَالِبُ مَا ذُكِرَ فِي الْقُرْآن، أَوْ يُسَمُّونَهَا لازِمَةً؛ لِكَوْنِهَا لا تَنْصِبُ الْمَفْعُولَ بِهِ، بَلْ لَا تَتَعَدَّى إِلَيْهِ إِلَّا بِحَرْفِ الْجَرِّ: كَالِاسْتِوَاءِ إِلَى السَّمَاءِ، وَعَلَى الْعَرْشِ، وَالنُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ اللَّهَ وَصَفَ نَفْسَهُ بِهَذِهِ الْأَفْعَالِ))[5].

يتبيَّن مما سبَقَ من نَقلِ أقوالِ شيخِ الإسلام ابن تيمية تقريرُه لهذه القاعِدَةِ، وهي مُتَعَلِّقَةٌ بتقسيم الصِّفاتِ الفعليَّةِ، فإنَّ الصفاتِ الفعليةَ تنقسم إلى قسمين: لازمَةٍ ومُتعديَةٍ.

ومعنى الفعل اللازم: هُو ما لا يَتَعَدَّى إلى مفعُول.

مثاله: الاستواء، والمجيء، والإتيان، والنـــزول.

وأما الفعل المتعدي فمعناه: هو ما يَتَعَدَّى إلى مفعُول .

---

(١) سورة الأعراف آية: ٥٤

(٢) سورة الذاريات آية : ٤٧

(٣) سورة الروم آية : ٤٠

(٤) سورة السجدة آية: ٥

(٥) شرح حديث النـــزول (ص٧٠ -٧١) وانظر: (١٦/٣٧٣ - ٣٧٤)

مثاله: الخلق؛ فإنَّه يَقتَضِي مخلُوقا، والرزْق؛ فإنه يَقتَضِي مَرزُوقا، وهكذا الهُدَى، والإضلالُ، والتعليمُ، والبعثُ، والإرسالُ، والتكليمُ.

وكلٌّ من الفعلِ اللازمِ والمتعَدِّي حاصلٌ بمشيئَةِ الله، كما أنَّ الفعل المتعدِّي مُستَلْزِمٌ للفعلِ اللازمِ؛ لأنَّ الفعلَ لابُدَّ له من فاعلٍ، سواء كانَ الفعل مُتَعَدِّيا إلى مفعُولٍ أو لم يَكُنْ. والفاعِلُ لابُدَّ له مِن فِعلٍ، سواء كان فعْلُهُ مُقتَصِرا عليه أم مُتَعَدِّيا إلى غيره. والفعلُ المتعَدِّي إلى غيرِهِ لا يَتعَدَّى حتى يقومَ بفاعِلِهِ، إذ كان لابُدَّ له مِنَ الفاعِلِ.

وخالفَ هذه القاعدةَ الجهميةُ والمعتزلةُ والأشاعرةُ ومن وافقهم فإنهم يَنفُونَ الصفاتِ اللازمَةَ والمتعديَةَ، فاللازِمُ عندهم مُنتَفٍ، وأما المتعَدِّي كالخلق، فإنهم يقولون: الخلق هو المخلوقُ.(١)

وخالف هذه القاعدةَ أيضا الكلابيةُ، فزعموا أنَّ الفعلَ المتعَدِّي قائمٌ بنفسِهِ دونَ اللازمِ فيقولون: الخلقُ قائمٌ بنفسِهِ ليس هو المخلوق، فيجعلُونَ عينَ التخليقِ شيئا واحدا هو قديمٌ، والمخلوقُ مادتُهُ، ولا يثبتونَ نزولا قائما بنفسِهِ، ولا استواء؛ لأنَّ هذه حوادث(٢)

فالصفاتُ المتَعَدِّيَةُ المسلمون مُتفقونَ على إضافَتِها إلى الله، وأنَّه هو الذي يخلُقُ ويرزُقُ، ليس ذلك صفةً لشيءٍ من مخلوقاته، لكنْ هل قامَ به فعلٌ هو الخلق، أو الفعلُ هو المفعولُ، و الخلقُ هو المخلوقُ؟.

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار المعتزلي (٢٠٠ - ٢٠١) والإرشاد للجويني (ص١٤٤)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٨/١٩ - ٢٠)

وأما الأفعالُ اللازمَةُ كالاستواءِ والمجيءِ، فالناسُ مَتنازِعُونَ في نفسِ إثباتها؛ لأنَّ هذه ليس فيها مفعُولٌ موجودٌ يعلمونَهُ حتى يَستَدلُّوا بثبوتِ المخلوق على الخلق، وإنما عُرِفَت بالخبَرِ، فالأصلُ فيها الخبرُ لا العقلُ، ولهذا كان الذين يَنفُونَ الصفاتِ الخبريَّةَ يَنفُونَها، ممن يقول: الخلقُ غيرُ المخلوقِ، وممن يقول: الخلقُ هو المخلوقُ، ومَن يُثبِت الصفاتِ الخبريَّةَ مِنَ الطائفتين يُثبتُها.

والذين أثبتوا الصفَات الخبرية: منهم مَنْ يجعَلُها مِن جنسِ الفعلِ المتعَدِّي، بجعلها أمورا حَادِثَةً في غيرِها، وهذا قولُ الأشعريِّ وأئمة أصحابه، فالأشعريُّ يقول: الاستواءُ فعلٌ فَعَلَهُ في العرشِ فصَارَ به مُستَوِيا على العرش، وكذلك يقولُ في الإتيانِ والنـــزول.(١)

وكلُّ مَن قال: إن الربَّ لا تقُومُ به الصفَاتُ الاختياريَّةُ، فإنَّه يَنفِي أنْ يقومَ به فعلٌ شاءَهُ سواء كانَ لازِما أو متعدِّيا.(٢)

وعلى هذا ينبني نزاعُهُم في تفسير قوله ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾(٣)، وقوله ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ ﴾(٤) ونحو ذلك، فَمَن نَفَى هذه الأفعالَ، يَتَأَوَّلُ إتيانَهُ بإتيانِ أمرِه، أو بأسِهِ، والاستواء على العرش بجعلُهُ القدرةَ والاستيلاءَ، أو بجعلُهُ علوَّ القَدَرِ.(٥)

(١) انظر: الأسماء والصفات للبيهقي (ص٥١٧)، (ص٥٦٤)

(٢) انظر: الإرشاد للجويني (ص١٤٤)

(٣) سورة البقرة آية : ٢٩

(٤) سورة البقرة آية : ٢١٠

(٥) انظر: الأسماء والصفات للبيهقي (ص٥١٩)، ومجموع الفتاوى (٣٩٣/١٦ -٣٩٥)

المطلب الثاني

أقوال السلف في تقرير قاعدة

{ اللهُ مَوْصُوفٌ بِالفِعْلِ اللازِمِ وَالْمُتَعَدِّي }

بعد أنْ ذَكرْتُ أقوالَ شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة، أَشرَعُ هنا في ذِكرِ أقوالِ أئمة السلف في تقريرِ أنَّ اللهَ موصُوفٌ بالفعلِ اللازِمِ الذي لا مفعولَ لــه، وبالفعلِ المتَعَدِّي الذي له مفعُولٌ؛ ليظهَرَ التوافُقُ بينهما في ذلك، فإليك هذه الأقوال:

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

قال أبو القاسم التيمي – رحمه الله – : ((والأفعالُ على ضربَيْنِ: لازمٍ ومتَعَدٍّ، فاللازِمُ: مَا لا مفعُولَ له، والمتعدِّي: ما لَهُ مفعولٌ، فلو كان الفعلُ هو المفعول، والخلقُ هو المخلوق، لم يكن اللازِمُ فِعلا، إذ لا مَفعُولَ له))[1].

وفيما سبق نقلُهُ عن الإمامِ أبي القاسم يظهَرُ أنَّ أئمةَ السلف يُقَسِّمُونَ الأفعالَ إلى قسمين: لازمٍ ومتعَدٍّ.

فبيَّن الإمام أبو القاسم أنَّ اللازم: ما لا مَفعُولٌ له، والمتعدِّي: ما له مفعُولٌ.

وقد وافق شيخ الإسلام ابن تيمية أئمة السلف في تقريرِ هذه القاعدة، فقسَّمَ أيضا الأفعالَ إلى قسمين: لازمٍ ومتعَدٍّ، كما بيَّن أنَّ اللازمَ : ما لا مفعُولَ له ، والمتعدِّي: ما له مفعولٌ، وهو عينُ ما قرَّره الإمامُ التيميُّ.

ومثَّل للَّازمِ: بالاستواءِ، والإتيانِ، والمجيءِ، والنــزولِ، كما مثَّــل للمتعَــدِّي:

---

(١) الحجة في بيان المحجة (٣٢٨/١)

بالخلقِ، والرزقِ، والإماتةِ، والإحياءِ.

وبهذا يُعلمُ أنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية مُوضِّحٌ ومُبيِّنٌ لمعتقد أئمة السلف، فلم يخالِفْهُم، ولم يخرُجْ عن هديهِم.

المطلب الثالث

الأدلة على قاعدة

{ اللهُ مَوْصُوفٌ بِالفِعْلِ اللازِمِ وَالْمُتَعَدِّي }

إنَّ هذا التقسيمَ في أفعَالِ اللهِ، قد دلَّت عليه الأدلةُ الشرعيةُ، التي هي مصدرُ أئمةِ السلف وشيخِ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة، ومن هذه الأدلةِ ما يلي:

أولا: الأدلةُ على الأفعالِ اللازمة

قال تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[1]

وقال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢﴾[2]

وعن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: ((ينـــزلُ ربُّنا تبارك وتعالى كلَّ ليلةٍ إلى السماءِ الدنيا حين يبقَى ثُلثُ الليلِ الآخر، يقول: مَن يدعوني فأستجيبَ له؟ مَن يسألني فأعطيَهُ؟ من يستغفرني فأغفرَ له؟))[3].

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ قد وَصَفَ نفسَهُ بالاستواءِ، والمجيءِ، والنـــزولِ، وهي كلُّها أفعَالٌ ولم يُعَدِّها إلى المخلوقِ، فدلَّ على أنَّ اللهَ مُتصفٌ بالأفعالِ اللازمَةِ التي لا تتعدَّى للمخلوقِ.

---

(١) سورة طه آية: ٥

(٢) سورة الفجر آية: ٢٢

(٣) تقدم تخريجه ١٨٢

ثانيا: الأدلةُ على الأفعالِ المتعديةِ

قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ﴾(١)

وقال تعالى: ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ ﴾(٢)

وعن أنس ﷺ عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه قال ((إذا تقرَّبَ العبدُ إليّ شبرا تقرَّبْتُ إليه ذِرَاعا وإذا تقرَّبَ إليّ ذراعا تقرَّبْتُ منه باعا وإذا أتاني يمشِي أتيتُهُ هرولةً))(٣).

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ جل جلاله وصَفَ نفسَهُ بالخلقِ وأنَّه خلَقَ السموات والأرضَ، ووصَفَ نفسَهُ بالسمعِ وأنَّه قد سمعَ قولَ التي تجادلُ النبيَّ ﷺ في زوجها، ووصَفَ نفسَهُ بالقُربِ وأنَّه يقرُبُ ممن يقرُبُ منه، فهذه الصفاتُ من الصفاتِ الفعليَّةِ المتعديَةِ للمخلوق.

فبانَ بهذه الأدلَّةِ من الكتاب والسنة صحَّة هذه القاعدة، فإنَّ أفعالَ اللهِ قسمان: لازمةٌ ومتعديةٌ، واللازمةُ منها ما لا يَتعدَّى للمخلوق، وأما المتعديةُ فهي التي تتعدَّى للمخلوق.

---

(١) سورة إبراهيم آية: ١٩

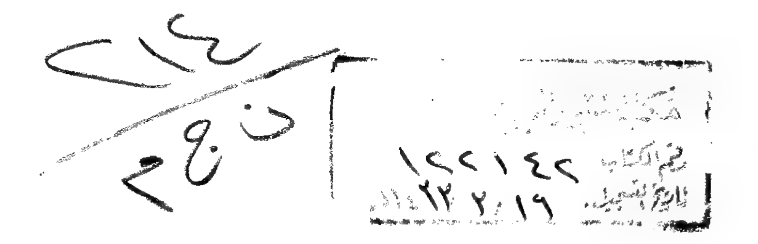
(٢) سورة المجادلة آية: ١

(٣) أخرجه البخاري كتاب التوحيد باب ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه (ص١٣٠١)ح ٧٥٣٦



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كرسي الأميرة العنود بنت عبد العزيز بن مساعد
لدراسات العقيدة والمذاهب المعاصرة





موافقة شيخ الإسلام ابن تيمية لأئمة السلف في تقرير القواعد والضوابط المتعلقة بباب الأسماء والصفات عرضا ودراسة

الجزء الثاني

إعداد
أحمد بن محمد بن الصادق النجار

الفصل الثاني

الضوابط المتعلقة بباب الصفات

وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : الضوابط المتعلقة بصفة الكلام .

المبحث الثاني : الضوابط المتعلقة بالقرآن .

المبحث الثالث : الضوابط المتعلقة بصفة اليدين .

المبحث الرابع : الضوابط المتعلقة بصفة الاستواء.

المبحث الخامس : الضوابط المتعلقة بصفة النزول.

المبحث السادس : الضوابط المتعلقة برؤية الله عز وجل .

المبحث الأول

الضوابط المتعلقة بصفة الكلام

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: ضابط "مُسمَّى الكَلامِ هُو اللَّفْظُ والمعْنَى جميعاً"

المطلب الثاني: ضابط "الكلامُ إنما يُضافُ إلى من قالَهُ مُبْتدِئًا لا إلَى مَن قالَهُ مُبلِّغا مُؤَدِّيا"

المطلب الثالث: ضابط "اللهُ لم يَزَلْ مُتكلِّما إذا شَاءَ وبِمَا شَاء"

المطلب الرابع: ضابط "كلامُ اللهِ بِحرْفٍ وصَوْتٍ"

المطلب الخامس: ضابط "كلامُ اللهِ يَتفاضَلُ بِحَسَبِ المُتكَلَّمِ فيه"

المطلب الأول

ضابط " مُسمَّى الكلامِ هُو اللَّفْظُ والمعْنَى جميعاً "

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية : أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة : الأدلة على هذا الضابط

المسألة الأولى
أقوال شيخ الإسلام في تقرير ضابط
{ مُسمَّى الْكلامِ هُو اللَّفظُ والمعْنَى جميعاً }

لقدْ كانَ لشيخ الإسلام ابنِ تيمية جُهُودٌ ظاهِرَةٌ في بيانِ هذا الضَّابطِ العظيمِ المتعَلِّقِ بصفةِ الكلامِ، فقد بيَّن المذهَبَ الحقَّ الذي دلَّ عليه الكتابُ والسنةُ وأقوالُ أئمة السلف، وفيما يلي عرضٌ لأقواله:

قال - رحمه الله - : ((وَفِي الْجُمْلَة : حَيْثُ ذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابه عَنْ أَحَد منْ الْخَلْق من الْأَنْبيَاء، أَوْ أَتْبَاعهمْ، أَوْ مُكَذِّبيهمْ، أَنَّهُمْ قَالُوا، وَيَقُولُونَ، وَذَلكَ قَوْلُهُمْ، وَأَمْثَالُ ذَلكَ؛ فَإِنَّمَا يَعْني به الْمَعْنَى مَعَ اللَّفْظ.

فَهَذَا اللَّفْظُ وَمَا تَصرَّفَ منْهُ منْ فعْلٍ مَاضٍ، وَمُضَارِعٍ، وَأَمْرٍ، وَمَصْدَرٍ، وَاسْمِ فَاعلٍ، منْ لَفْظ الْقَوْل وَالْكَلَامِ وَنَحْوِهمَا؛ إِنَّمَا يُعْرَفُ في الْقُرْآن وَالسُّنَّة، وَسَائِر كَلَام الْعَرَب: إذَا كَانَ لَفظًا وَمَعْنًى، وَكَذَلكَ أَنْوَاعُهُ، كَالتَّصْديق، وَالتَّكْذيب، وَالْأَمْر، وَالنَّهْي، وَغَيْر ذَلكَ . وَهَذَا ممَّا لَا يُمْكنُ أَحَدًا جَحْدُهُ فَإِنَّهُ أَكْثَرُ منْ أَنْ يُحْصَى .

وَلَمْ يَكُنْ فِي مُسَمَّى " الْكَلَام " نزَاعٌ بَيْنَ الصَّحَابَة وَالتَّابعينَ لَهُمْ بإِحْسَان وَتَابعيهمْ لَا منْ أَهْلِ السُّنَّة وَلَا منْ أَهْلِ الْبدْعَة. بَلْ أَوَّلُ مَنْ عُرفَ فِي الْإِسْلَامِ أَنَّهُ جَعَلَ مُسَمَّى الْكَلَامِ الْمَعْنَى فَقَطْ هُوَ: عَبْدُ اللَّه بْنُ سَعيد بْن كلاب وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ - في زَمَنِ محْنَة أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ - وَقَدْ أَنْكَرَ ذَلكَ عَلَيْه عُلَمَاءُ السُّنَّة وَعُلَمَاءُ الْبدْعَة))(١).

(١) الإيمان (ص١١٠ - ١١١)

وقال – رحمه الله – في مُسَمَّى " الْكَلَامِ " وَ " الْقَوْلِ " عِنْدَ الْإِطْلَاقِ: ((فالذي عَلَيْهِ السلفُ والفقهاءُ والجمهورُ أنَّه يَتَنَاوَلُ اللفظَ والمعنَى جَمِيعا، كما يَتَنَاوَلُ لفظُ الإنسانِ للرُّوحِ والبَدَنِ جميعا))[(١)].

وقال – رحمه الله –: ((والصَّوَابُ الذي عليه سلفُ الأمة وأئمتُّها: أنَّ الكلامَ اسْمٌ للحُرُوفِ والمعاني جميعا، فاللفْظُ والمعنى دَاخِلٌ في مُسَمَّى الكَلامِ))[(٢)].

وبعد هذا العَرضِ يتبيَّنُ تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذا الضابطِ، وهو ضَابِطٌ عظيمٌ من الضوابطِ المتعلقَة بصفَة الكلامِ، فالكلامُ عند الإطلاق يتناوَلُ اللفظَ والمعنى جميعا، كما يَتَناوَلُ لفظُ الإنسَانِ للرُّوحِ والبدَنِ جميعا.

فالكلامُ المطلقُ ليس حقيقةً في اللفظ فقط، ولا في المعنى فقط، وإنما في اللفظِ والمعنى جميعا، فعندما يقال:(تكلّم فلان) فإنَّ ذلك لا يَفهَمُ منه السَّامعُ إلا ما كان بالحروفِ المطابقةِ للمعاني، وهذا هو حَقيقةُ الكلامِ.

ولفظُ الكلامِ لم يُعرَفْ أنَّه أريدَ به ما في النفسِ فقط، بخلافِ لفظِ القَولِ والحديثِ فإنَّه يأتِي مُقيَّدا ويرادُ به ما في النَّفسِ فقط كما قال تعالى: ﴿ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ﴾[(٣)][(٤)]

(١) الإيمان (ص١٧٣)

(٢) التسعينية (٤٣٦/٢) وانظر: مجموع الفتاوى (٤٠٥/١٢ – ٤٠٦) والتسعينية (٥٧٤/٢) ،(٩٦٧/٣) ومجموع الفتاوى (٢٤٤/١٢ –٣٨٠ – ٤٥٦) والفتيا الأزهرية في مسألة كلام الله ضمن جامع المسائل (ص١٢٥)

(٣) سورة يوسف آية: ٦

(٤) انظر: كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١١٢) والاستقامة لشيخ الإسلام (٢١٠/١)

وخالف هذا الضابطَ طوائفُ منها:

الطائفة الأولى: المعتزلةُ، فإنَّ مُسمَّى الكلام عندهم هو: اللفظُ، وأما المعنى فهو ليس جزءَ مُسماه، بل هو مدلولُ مسمَّاه، ولهذا قالوا: إن كلامَ الله مخلوقٌ منفصلٌ عن الله.

قال القاضي عبدُ الجبار المعتزلي: ((والذي يَذهبُ إليه شيوخُنا: أن كلامَ الله ﷻ من جِنس الكلامِ المعقولِ في الشاهد، وهو حروفٌ منظومةٌ، وأصواتٌ مقطعةٌ، وهو عرضٌ يخلقه اللهُ في الأجسام على وجه يُسمع، ويُفهم معناه))(1).

الطائفة الثانية: الكلابيةُ والأشاعرةُ، فإنَّ مسمَّى الكلامِ عندهم هو المعنى، وأما إطلاق الكلامِ على اللفظ فهو مجازٌ؛ لأنه دالٌّ عليه، ولهذا قالوا: إن كلامَ الله هو معنى قائمٌ بالنفس.

قال أبو المعالي الجويني: ((والأولى أن نقول: الكلامُ هو القولُ القائمُ بالنفس، وإن رُمْنا تفصيلا، فهو القولُ القائمُ بالنفس، الذي تدلُّ عليه العبارات، وما يُصطلح عليه من الإشارات))(2).

وقال البيجوري – وهو من أئمة الأشاعرة – في بيان عقيدة الأشاعرة في الكلام: ((كلامُه تعالى صفةٌ واحدةٌ لا تَعدُّد فيها، لكن لها أقسامٌ اعتباريةٌ، فمِن حيث تعلُّقُه بطلب فعل الصلاة مثلا: أمر، ومن حيث تعلُّقُه بطلب ترك الزنا مثلا: نهي، ومن حيث تعلقُه بأن فرعون فعل كذا مثلا: خبر، ... واعلم أن كلامَ الله يُطلق على الكلامِ النفسيِّ القديم، بمعنى أنه صفةٌ قائمةٌ بذاته، وعلى الكلام اللفظي بمعنى أنه

(1) المغني في أبواب التوحيد والعدل (٣/٧)

(2) الإرشاد (ص١٠٤)

خلقَه،... وإطلاقه عليهما – أي: اللفظ والمعنى – قيل بالاشتراك، وقيل حقيقيٌّ في النفسي مجازٌ في اللفظي، وعلى كل من أنكر أن ما بين دفتي المصحف كلام الله فقد كفر، إلا أن يريد أنه ليس هو الصفةَ القائمةَ بذاته تعالى، ومع كون اللفظ الذي نقرؤه حادثا لا يجوز أن يقال: القرآن حادثٌ إلا في مقام التعليم)) (١)

هذا هو حقيقةُ مذهبِ الأشاعرةِ، فإنَّ القرآنَ الذي بين أيدينا لفظُه عندهم مخلوقٌ، ومن هذا الوجه يوافقون المعتزلةَ.

وثمة أمرٌ ينبغي التنبيهُ عليه، وهو: أنَّ هناك فرقاً بين الكلابيةِ والأشاعرةِ في إثبات صفة الكلام.

ومن هذه الفروق:

- أن الكلابيةَ يقولون: ألفاظُ القرآنِ التي بين أيدينا هي حكايةٌ عن كلام الله، وأما الأشاعرةُ فيقولون: هي عبارةٌ عن كلام الله.
- أن الكلابيةَ يقولون في القرآن هو: أربعةُ معانٍ في نفسه: الأمرُ والنهيُ والخبرُ والاستخبارُ، فهذه أنواعٌ لذلك المعنى القديم الذي لا يُسمع.

وأما الأشاعرة فيقولون: هو معنى واحد قائمٌ بذات الرب، وهو عينُ الأمر، وعينُ النهي، وعينُ الخبر، وعينُ الاستخبار، الكلُّ من واحد، فكونه أمرا ونهيا وخبرا واستخبارا صفاتٌ لذلك المعنى الواحد لا أنواع له، فإنه لا ينقسم بنوعٍ ولا جزءٍ. (٢)

(١) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد (٨٤)

(٢) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٣/١٣٠٩ – ١٣١١) وأصول الدين للبغدادي (ص ١٢٥)

الطائفة الثالثة: بعضُ متأخري الكلابية، فإن مُسمَّى الكلام عندهم مُشترَكٌ بين اللفظ والمعنى.

وهناك قولٌ آخر يُروى عن أبي الحسن الأشعري وهو: أنه مجازٌ في كـــلام الله، حقيقةٌ في كلام الآدميين؛ لأنَّ حروفَ الآدميين تقومُ بهم، فلا يكونُ الكلامُ قَائِما بغيرِ المتكلِّمِ، بخلاف الكلام القرآني، فإنَّهُ لا يَقُومُ بالله ـــ كما يزعمـــون ـــ، فيمتنـــعُ أنْ يكونَ كلامه.(١)

(١) انظر: كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٣٧) والغنية في أصول الدين لأبي سعيد عبد الرحمن ابن محمد (ص٩٩)

المسألة الثانية
أقوال السلف في تقرير ضابط
{ مُسمّى الكلامِ هُو اللَّفْظُ والمعْنَى جميعاً }

إنَّ الناظرَ في أقوالِ وصنيعِ أئمة السلف التي أُثرت عنهم يجد أهم يقررون أن مُسمى الكلام هو اللفظُ والمعنى جميعا، ومن هنا يظهر التوافقُ بين شيخ الإسلام ابن تيمية وأئمة السلف.

وفيما يلي عرضٌ لأقوال أئمة السلف:

[عبد الله بن مسعود (٣٢هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل ابنُ مسعود رضي الله عنه - عند آية ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْۖ قَالُواْ ٱلْحَقَّۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾ ﴾[1]-: ((إذا تكلَّم اللهُ بالوحي سمِعَ أهلُ السموات شيئا، فإذا فُزِّعَ عن قلوبهم وسكَن الصوتُ عَرفوا أنه الحقُّ من ربهم، ونادوْا ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحقَّ))[2].

---

(١) سورة سبأ آية: ٢٣

(٢) أخرجه البخاري تعليقا بصيغة الجزم في كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: (حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْۖ قَالُواْ ٱلْحَقَّۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ) (ص١٢٨٩) ووصله عبد الله في السنة (٢٨١/١) رقم٥٣٧ قال حدثني أبي نا عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عبد الله به. وقد ساق طرقَ هذا الأثر بتوسعٍ الحافظُ ابن حجر في فتح الباري (٥٦٤/١٣ ٥٦٥)، وهذا الأثرُ قد جاء مرفوعا، قال الألباني في الصحيحة (٢٨٣/٣): ((الموقوف=

بيَّن ابن مسعود ﷺ أنَّ كلامَ الله يُسمع، فدلَّ على أنه بلفظٍ، ووصفه بأنه حقٌّ، فدلَّ على أنَّ له معنى، فمُسمَّى الكلام هو اللفظُ والمعنى جميعا.

[أبو نصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمامُ السجزي -رحمه الله- : ((فالإجماعُ منعقدٌ بين العقلاء على كونِ الكلام حرفاً وصوتاً، فلما نبَغَ ابنُ كلاب وأضرابُه، وحاوَلُوا الردَّ على المعتزلةِ من طريق مُجرَّد العَقلِ، وهم لا يخبرُونَ أُصُولَ السنة، ولا ما كان السَّلفُ عليه، ولا يَحتجُّون بالأخبارِ الواردةِ في ذلك زعماً منهم أنها أخبارُ آحاد، وهي لا توجِبُ علما، وألزمتْهُم المعتزلةُ أنَّ الاتفاقَ حاصلٌ على أنَّ الكلام حرفٌ وصوتٌ، ويَدخلُه التعاقبُ والتأليفُ، وذلك لا يوجدُ في الشاهِدِ إلا بحركةٍ وسكون، ولابُدَّ له من أنْ يكون ذا أجزاءٍ وأبعاضٍ، وما كان بهذه المثابَةِ لا يجوزُ أن يكون من صفات ذاتِ الله؛ لأنَّ ذاتَ الله سبحانه لا توصَفُ بالاجتماعِ والافتراق، والكلِّ والبعضِ، والحركةِ والسكون، وحكم الصفة الذاتية حكم الذات.

قالوا : فعُلِم بهذه الجملة أنَّ الكلامَ المضافَ إلى الله سبحانه خلْقٌ له أحدثَه وأضافَه إلى نفسهِ كما تقول: عبد الله، وخلق الله، وفعل الله . فضاقَ بابنِ كلاب وأضرابِه النفس عند هذا الإلزام لقلةِ معرفتهم بالسُّنَنِ، وتركِهم قبولها، وتسليمِهم العنانَ إلى مجرَّدِ العقل، فالتزَمُوا ما قالتْه المعتزلةُ، ورَكِبوا مكابرَة العيان، وخرَقوا الإجماعَ المنعقدَ بين الكافة المسلم والكافر. وقالوا للمعتزلة : الذي ذكرتموه ليسَ بحقيقَةِ الكلام، وإنما

=وإن كان أصحَّ من المرفوع ، ولذلك علَّقه البخاري في " صحيحه "، فإنه لا يُعِلُّ المرفوعَ؛ لأنه لا يقال من قِبَل الرأي، كما هو ظاهر)).

يُسَمَّى ذلك كلاماً على المجاز لكونه حكايةً أو عبارةً عنه، وحقيقةُ الكلام : معنى قائمٌ بذات المتكلِّم))(١).

فقد بيَّن الإمام السجزي -رحمه الله- أن أوَّلَ مَن حصرَ مُسمَّى الكلامِ في المعنى فقط هو ابْنُ كلاب، كما بيَّن أن الإجماعَ مُنعقدٌ على أنَّ الكلامَ هو اللفظ والمعنى جميعا، حتى ظهر ابنُ كلاب فزعَمَ أنَّ حقيقة الكلام: هو معنى قائمٌ بذات المتكلم، لما حاول أن يَرُدَّ على المعتزلة عن طريق مُجرَّدِ العقل من غيرِ معرفةٍ بالسنة، ولا أقوالِ أئمة السلف.

[أبو المظفر منصور السمعاني (٤٨٩هـ)]

وقال الإمامُ أبو المظفر السمعاني -رحمه الله-: ((ذهب أبو الحسن الأشعري ومن تبعه إلى أنه لا صيغةَ للأمر والنهي. وقالوا: لفظ "افعل" لا يُفيد بنفسه شيئا إلا بقرينةٍ تَنضمُّ إليه، ودليلٍ يتصل به.

وعندي: أنَّ هذا قولٌ لم يسبقْهم إليه أحدٌ من العلماء،... وإذا قالوا: إنَّ حقيقةَ الكلام معنى قائمٌ في نفسِ المتكلِّم، والأمرُ والنهيُ كلامٌ، فيكون قوله "افعل" و "لا تفعل" عبارةً عن الأمر والنهي، ولا يكون حقيقةَ الأمر والنهي. وهذا أيضا لا يَعرفُهُ الفقهاءُ، وإنما يعرفونَ قولَه "افعل" حقيقةً في الأمر، وقولَه "لا تفعل" حقيقةً في النهي))(٢).

فقد بيَّن الإمام أبو المظفر-رحمه الله- ما بيَّنه الإمام السجزي من أنَّ حقيقةَ الكلامِ هو

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص١١٨- ١١٩)

(٢) قواطع الأدلة في أصول الفقه (١/٨٠ - ٨١)

اللفظ والمعنى جميعا؛ وذلك عند ردِّه على الأشاعرةِ ومن وافقهم الذين يزعمُونَ أنَّه لا صيغةَ للأمر والنهي، بناءً على أنَّ حقيقةَ الكلام هو معنى قائمٌ في نفس المتكلِّم، وأشار إلى أنَّ هذا القولَ لم يسبِقْهُم إليه أحدٌ من العلماء.

ومن خلال ما سبق نقلُه من أقوال أئمة السلف يتبيَّن أنهم يُقرِّرون أنَّ الكلامَ عند الإطلاق مؤلَّفٌ من اللفظ والمعنى جميعا.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذا الضابط، فبيَّن أنه حيث ذَكرَ اللهُ في كتابه عن أحدٍ من الخلق من الأنبياء، أو أتباعهم، أو مكذِّبيهم، أنهم قالوا، ويقولون، وذلك قولهم، وأمثال ذلك، فإنما يعني به المعنى مع اللفظِ.

كما بيَّن أنَّ لفظ القول والكلام ونحوهما، إنما يُعرفُ في القرآن والسنة، وسائرِ كلام العرب: إذا كان لفظا ومعنى، وكذلك أنواعه، كالتصديق والتكذيب، والأمر والنهي، وغير ذلك.

ولم يكن في مُسمَّى الكلام نزاعٌ بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان وتابعيهم لا من أهل السنة، ولا من أهل البدعة، بل ذكر شيخ الإسلام أنَّ أوَّلَ مَن عُرف عنه في الإسلام أنه جعل مُسمَّى الكلام المعنى فقط، هو عبد الله بن سعيد بن كلاب، وهو متأخرٌ في زمنِ محنة الإمام أحمد بن حنبل، وهذا نصٌّ ما ذَكَرَهُ الإمامان السجزيُّ وأبو المظفر السمعاني.

وبهذا يكونُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية مُوَافقا لأئمة السَّلَفِ في تقرير هذا الضابِطِ، مُتَّبِعا لهم، مُتَمَسِّكا بمعتقدهم.

المسألة الثالثة

الأدلة على ضابط

{ مُسمَّى الكلامِ هُو اللَّفْظُ والمعْنَى جميعاً }

لقد دلَّت على هذا الضابطِ من ضوابطِ بابِ الصِّفَاتِ أدلةٌ كثيرةٌ من الكتاب والسنة، ومن تلك الأدلة ما يلي:

قال تعالى: ﴿ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴿٤﴾ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَآئِهِمْ ۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴿٥﴾ ﴾[1]

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أطلقَ على ما يَخرجُ من الأفواه أنه كلامٌ، ووصَف قولَهم بأنَّه كَذبٌ، والكلامُ لا يوصَفُ بالصِّدقِ ولا بالكَذِبِ إلا إذا كان له معنى، فدلَّ على أنَّ الكلامَ هو اللفظُ والمعنى جميعا.

وعن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ: ((إنَّ الله تجاوزَ لأمتي ما حدثتْ به أنفسَها ما لم يتكلموا أو يعملوا به))[2].

وجه الدلالة: أن النبيَّ ﷺ غايرَ بين حديثِ النفس وبين الكلام، فما كان في النَّفسِ من معنى ولم يُتكلَّم به لا يُسمَّى كلاما ولا قولا عند الإطلاقِ، وإنما يُسمَّى

---

(١) سورة الكهف آية: ٤ – ٥

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الطلاق باب الطلاق في الإغلاق والكره والسكران والمجنون (ص٩٤١)ح ٥٢٦٩ ومسلم في كتاب الإيمان باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر (ص٦٧)ح ٣٣١

كلاما وقولا إذا كان لفظا ومعنى، ولهذا تَجاوز اللهُ عن حديثِ النفس دون المتكلّم، فَدَلَّ على أنَّ الكلام هو اللفظ والمعنى جميعا.

قال شيخ الإسلام: ((فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّ اللَّهَ عَفَا عَنْ حَدِيث النَّفْسِ إلَّا أَنْ تَتَكَلَّمَ؛ فَفَرَّقَ بَيْنَ حَدِيث النَّفْسِ وَبَيْنَ الْكَلَامِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يُؤَاخذُ بِهِ حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِهِ، وَالْمُرَادُ حَتَّى يَنْطقَ بِهِ اللِّسَانُ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ))[1] .

وعن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: ((كَلمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْده سُبْحَانَ اللَّه الْعَظِيمِ))[2] .

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ وصَفَ الكلمتين بأَنَّهما خَفيفتانِ على اللسَان، فَدَلَّ على أنَّ الكلامَ يخرجُ مِنَ اللسان، ثم وَصَفهُما بأَنَّهُما ثقيلتان في الميزَان، حبيبتانِ إلى الرَّحمن، فَدَلَّ على أنَّ لهما معنى، فيكونُ مُسمَّى الكلامِ هو اللفظُ والمعنى جميعا.

قال شيخ الإسلام : ((فَإِذَا قِيلَ: تَكَلَّمَ فُلَانٌ: كَانَ الْمَفْهُومُ مِنْهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ اللَّفْظَ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا؛ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ((إنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهَا أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ أَوْ تَعْمَلْ بِهِ)) وَقَالَ : ((كَلمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْده سُبْحَانَ اللَّه الْعَظِيمِ)))[3] .

بما سبقَ عرضُه مِن كلامِ الله وكلامِ رسوله ﷺ يتَّضِحُ جليا صحَّة هذا الضابط، فإنَّ هذه النصوصَ الشرعيةَ قد دَلَّت على أنَّ مُسمَّى الكلامِ هو اللفظُ والمعنى جميعا.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣٣/٧)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات باب فضل التسبيح (ص١١١٢)ح ٦٤٠٦ ومسلم كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار باب فضل التهليل والتسبيح والدعاء (ص١١٧٢)ح ٦٨٤٦

(٣) مجموع الفتاوى (٥٣٣/٦)

المطلب الثاني

ضابط" الكلامُ إنما يُضافُ إلى من قالَهُ مُبْتدِئًا لا إلَى مَن قالَهُ مُبلِّغا مُؤَدِّيا "

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية : أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة : الأدلة على هذا الضابط

المسألة الأولى

أقوال شيخ الإسلام في تقرير ضابط

{ الكلامُ إنما يُضافُ إلى من قالَهُ مُبْتدِئًا لا إلى مَن قالَهُ مُبلِّغا مُؤدِّيا }

إنَّ الإمامَ ابنَ تيمية قد قرَّر أن الكلامَ إنما يُنسَب إلى من تكلَّم به ابتداءً، ولا يُنسب إلى من بلَّغه، فالقرآنُ إنما يُنسب إلى الله ﷻ ؛ لأنَّ الله هو المتكلِّم به ابتداءً، وكذلك التوراةُ والإنجيلُ وغيرُ ذلك مما تكلَّم اللهُ به، ولا يُنسَب إلى من بلَّغ عن الله سواء كان جبريل أو غيره، وفيما يلي عرضٌ لأقوال شيخ الإسلام في تقرير ذلك:

قال – رحمه الله – : ((الكَلامُ إنما يُضَافُ حَقِيقةً إلى مَنْ قَالَهُ مُبتَدِئا لا إلى مَنْ قَالَـهُ مُبلِّغا مُؤَدِّيا))[(١)].

وقال – رحمه الله – : ((أهلُ السنة يقولون : الكَلامُ كَلامُ مَن قالَهُ مُبتَدِئا لا كلام مَن قالَهُ مُبلِّغا مُؤَدِّيا))[(٢)].

وقال – رحمه الله – : ((الْقُرْآن – وَإِنْ كَانَ كَلَامَ اللَّهِ – فَإِنَّ اللهَ أَضَافَهُ إِلَى الرَّسُولِ الْمُبَلِّغِ لَهُ مِنْ الْمَلَكِ وَالْبَشَرِ، فَأَضَافَهُ إِلَى الْمَلَكِ فِي قَوْلِه ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ﴿١٥﴾ ﴾ إلى قوله ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٖ ثَمَّ أَمِينٖ ﴿٢١﴾ ﴾[(٣)] فهذا

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/١٤٤)

(٢) التسعينية (٣/٩٦٣ – ٩٦٤)

(٣) سورة التكوير آية: ١٥ – ٢١

جبرائيل، فَإِنَّ هَذِهِ صِفَاتُهُ لَا صِفَاتُ مُحَمَّدٍ ﷺ ثم قال: ﴿ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ﴾[1] أضافه إلينا، امتنانا علينا بأنه صاحبنا، كما قال ﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ① مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ② ﴾[2] ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ㉓ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ㉔ ﴾[3] فَهُوَ مُحَمَّدٌ. أَيْ بِمُتَّهَمٍ، وَعَلَى الْقِرَاءَةِ الْأُخْرَى: بِبَخِيلٍ .

...وأَضَافَهُ إلى الرسُولِ البشَرِي في قوله ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ㊳ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ㊴ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ㊵ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ㊶ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ㊷ ﴾[4] فَنَفَى عَنْهُ أَنْ يَكُونَ قَوْلَ شَاعِرٍ أَوْ كَاهِنٍ، وَهُمَا مِنْ الْبَشَرِ.

... وَفِي إِضَافَتِهِ إِلَى هَذَا الرَّسُولِ تَارَةً وَإِلَى هَذَا تَارَةً: دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِضَافَةُ بَلَاغٍ وَأَدَاءٍ لَا إِضَافَةُ إِحْدَاثٍ لِشَيْءٍ مِنْهُ أَوْ إِنْشَاءٍ))[5].

وقال : ((قوله تعالى ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾[6] فَإِنَّهُ أَضَافَهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ بَلَّغَهُ وَأَدَّاهُ لَا لِكَوْنِهِ أَحْدَثَ مِنْهُ شَيْئًا وَابْتَدَأَهُ؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ قَالَ فِي إِحْدَى الْآيَتَيْنِ ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ㊵ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ㊶ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ㊷ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ

---

(١) سورة التكوير آية:٢٢

(٢) سورة النجم آية:١ - ٢

(٣) سورة التكوير آية:٢٣ - ٢٤

(٤) سورة الحاقة أية:٣٨ - ٤٢

(٥) مجموع الفتاوى (٢/٤٩ - ٥٠)

(٦) سورة الحاقة آية: ٣٨

ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾[(١)] فالرَّسُولُ هنا محمد ﷺ، وقال في الآية الأخرى ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾ ﴾[(٢)] فالرسُولُ هنا جبريلُ.

وَاللَّهُ يَصْطَفِي مِنْ الْمَلَائِكَة رُسُلًا وَمِنْ النَّاسِ؛ فَلَوْ كَانَتْ إضَافَتُهُ إلَى أَحَدِهِمَا لِكَوْنِهِ أَلَّفَ النَّظْمَ الْعَرَبِيَّ، وَأَحْدَثَ مِنْهُ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ تَنَاقَضَ الْكَلَامُ. فَإِنَّهُ إنْ كَانَ نَظَمَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَكُنْ نَظَمَ الْآخَرَ.

وأيضا فإنه قال: ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ ﴾ وَلَمْ يَقُلْ لَقَوْلُ مَلَك وَلَا نَبِيٍّ، وَلَفْظُ الرَّسُولِ يُشْعِرُ بِأَنَّهُ مُبَلِّغٌ لَهُ عَنْ مُرْسِلِهِ، لَا أَنَّهُ أَنْشَأَ مِنْ عِنْدِهِ شَيْئًا))[(٣)].

تضمَّنَ هذا الضابطُ الذي قرَّره شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ أنَّ الكلامَ يُضافُ إلى مَن تكلَّم به أولا، لا إلى من بلَّغه إلى غيره؛ وذلك لأنَّ التبليغَ والإبلاغَ هو: الإيصالُ، وهو مُعدًّى من بلَغ إذا وَصَلَ.

والإيصالُ حقيقته: أن يُوردَ على الموصلِ إليه ما حمَّله إياه غيره، فله مجرَّدُ إيصالِه، فالرجل إذا بلَّغ قولَ رسول الله ﷺ: ((إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى))[(٤)] كان قد بَلَّغَ كلامَ النبيِّ ﷺ بحركاته وأصوَاته، فالكَلامُ كلامُ النبي ﷺ وإن كان هذا قد قالَهُ بحركاتِهِ وأصوَاتِهِ، فالكلامُ كَلامُ مَن تكلَّم به مُبتَدئا، مؤلِّفا حروفَه

---

(١) سورة الحاقة آية: ٤٠ – ٤٣

(٢) سورة التكوير آية: ١٩ – ٢١

(٣) مجموع الفتاوى (٥٥٥/١٢) وانظر (٤٠١/٣)، (٧٢/١٢ – ١٣٦ –٢٦٠) والتسعينية (٥٣٨/٢ – ٥٥٠)، وجامع الرسائل (١٥٩/١ – ١٦١)، ودرء تعارض العقل والنقل (٢٥٦/١)

(٤) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي باب كيف بدء الوحي إلى رسول الله (ص١)ح ١

ومعانيه، وغيرُه إذا بلَّغه عنه عَلِم الناسُ أنَّ هذا كلامٌ للمبلَّغِ عنه لا للمبلِّغ.

فكلُّ من بلَّغ كلامَ غيره بلفظ من بلَّغ عنه، فإنما بلَّغ لفظَ ذلك الغير فَيُنسَبُ لذلك الغير، لا للمبلِّغ.[1]

فالقرآن مثلا: أضافه اللهُ إلى الملَكِ جبريلَ عليه السلام في قوله ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾.

وأضافه إلى الرَّسُول محمد ﷺ في قوله ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾[2].

وفي إضافَته إلى هذا النبيِّ ﷺ تارة، وإلى جبريل عليه السلام تارة أخرى، دليلٌ على أنَّه إضافةُ بلاغٍ وأداء، لا إضافة إحداثٍ وإنشاء.

فكلُّ كلامٍ ابتدأ به متكلِّمٌ، لا يَقدِر أحدٌ غيره أن يتكلَّمَ به إلا على صورةِ البلاغ والأداء؛ إذ مُحالٌ أن يكونَ كلامٌ واحدٌ لمتكلميْن في حالٍ واحدة.[3]

وخالف هذا الضابطَ الجهميةُ والمعتزلةُ حيث زعموا أن كلامَ المبلِّغ والمبلَّغ عنه مخلوقٌ،[4] **كما زعمتْ طائفةٌ من أهل الكلام أنَّ كلامَ المبلِّغ والمبلَّغ عنه قديمٌ**، وهو عينُ صفة الرب نظرا إلى من تكلم به أولا.

وأما الكلابيةُ والأشاعرةُ فإنهم زعموا: أنَّ القرآنَ العربيَّ لم يتكلم اللهُ به، وإنما

---

(١) التسعينية (٣/٩٦٣ - ٩٦٤)

(٢) سورة الحاقة آية: ٣٨ - ٤٢

(٣) انظر: نكت القرآن للكرجي (٤/٤٤٠)

(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ص٥٢٨)

هو كلامُ المبلِّغ وهو إما جبريل أو غيرُه عبَّر به عن المعنى القائمِ بذات الله.(١)

فإن الكلابيةَ والأشاعرةَ منهم من يقول: إن الله ألهم جبريلَ معانيَه، فعبَّر عنها جبريل بعبارته، فهذه الألفاظُ كلامُ جبريلَ في الحقيقة لا كلام الله.

ومنهم من يقول: جبريلُ علَّم رسولَ الله ﷺ معانيَه وألقاها في روعه، ومحمدٌ ﷺ أنشأ ألفاظَها وعبَّر بها من عنده دلالةً على ذلك المعنى الذي ألقاه إليه ذلك الملك.(٢)

---

(١) انظر: الإرشاد للجويني (ص١٣٠ - ١٣٤) وتحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجوري (ص١٠٨) ومجموع الفتاوى (٢/٤٩ - ٥٠) و (١٢/٥٨٣) ومختصر الصواعق للموصلي (٤/١٣٣٩ - ١٣٤٠)

(٢) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٤/١٣٢٧ - ١٣٢٨)

المسألة الثانية

أقوال السلف في تقرير ضابط

{ الكلامُ إنما يُضافُ إلى من قالَهُ مُبْتدِئًا لا إلَى مَن قالَهُ مُبلِّغا مُؤَدِّيا }

هذا بَيَانٌ لما وَقَفْتُ عليه من كلامِ أئمةِ السَّلف في تقرير هذا الضابط؛ لِيَظْهَرَ التَّوافُقُ بينَ كلام شيخِ الإسلام وكلامِ أئمةِ السلفِ في ذلك، وفيما يلي عرضٌ لأقوالهم:

[أبو بكر بن عياش (١٩٤هـ)]

قال أبو بكر بن عياش[١]- رحمه الله - : ((القرآنُ كلامُ الله ألقاهُ إلى جبرائيل، وألقاه جبرائيلُ إلى محمد ﷺ ، منه بدأ وإليه يعودُ))[٢].

فقد بيَّن الإمامُ أبو بكر -رحمه الله- أنَّ القرآنَ تكلَّم اللهُ عز وجل به، ثم تلقَّاه جبريل عليه السلام فبلغه جبريلُ إلى محمد ﷺ ، فجبريلُ عليه السلام والنبيُّ ﷺ عندما تكلَّما بالقرآن أُضيفَ إليهما إضافة تبليغٍ، وإلا فالقرآنُ تكلَّم اللهُ به ابتداءً، ولهذا قال الإمام أبو بكر -رحمه الله-: ((منه بدأ))

[أبو أحمد محمد بن علي الكرجي (توفي قريبا من ٣٦٠هـ)]

---

(١) هو: أبو بكر بن عياش. قال ابن المبارك:((ما رأيتُ أحدا أسرعَ إلى السنة من أبي بكر بن عياش)) ولد: ٩٦هـ توفي: ١٩٣هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١/٢٦٥- ٢٦٦)

(٢) ذكره الذهبي في العلو للعلي العظيم (٢/١٠٢٥) من طريق أبي حاتم الرازي عن علي بن صالح الأنماطي به. وعلي الأنماطي قال عنه ابن حبان كما في الثقات (٨/٤٧٠): ((مستقيم الحديث)) فيكون سند الأثر صحيحا

وقال الإمامُ محمد الكرجي -رحمه الله- : ((وقال إخبارا عن الوليد بن المغيرة ثم أدبرَ فَرَدَّ عليه ما قال: إنه قولُ البشَرِ، فلا يكونُ قول بشرٍ على شيءٍ من الأحوَال.

والوليدُ لم يَسمَعْه إلا مِن رسول الله ﷺ، أو من أصحابِه، وكلُّهم بَشرٌ، وألسنتُهم ألسنة البشَرِ، وهو بيِّن.

فإن احتجَّ محتجٌّ بقوله ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾(1)

قيل: لا يجوزُ أن يُنفَى على البشَرِ، ويُثبت للملَك؛ لأنَّ الملَكَ تلفَّظ فيه كما تلفَّظ البشرُ به.

فإذا نفاهُ عَنِ البشَرِ كان عن الملَكِ أيضا مَنفيًّا، وإذا كان ذلك كذلك لم يكُن وجهُهُ - والله أعلم - إلا أنه قولٌ جاءَ به الرسولُ الكريمُ مِن عندِ الله، وهو قولُ الله لا قولُه، فأُضيف إليه على معنى أنَّه الآتِي به))(2).

فقد بيَّن الإمام الكرجي -رحمه الله- أن القرآنَ جاء به الرسولُ الكريمُ من عند الله، وهو قولُ الله لا قولُه، وإنما أضيفَ إلى النبي ﷺ على معنى أنه الآتي به، أي: إضافَتُهُ إلى النبيِّ ﷺ إضافة تبليغٍ وأداء، وهذا تقريرٌ منه على أنَّ الكلامَ إنما يُضافُ إلى مَن قالَه مُبتَدِئا لا إلى من قالهُ مبلِّغاً.

[أبو محمد عبد الله الجويني (٤٣٨هـ)]

وقال الإمام أبو محمد عبد الله الجويني -رحمه الله- : ((فإنْ قيل: فهذا الذي يقرَؤُهُ القارِئُ هو عينُ قراءةِ الله تعالى، وعينُ تكلُّمِه هو .

قلنا: لا بل القارئُ يؤدِّي كلامَ الله تعالى، والكلامُ إنما يُنسَب إلى مَن قَالهُ مُبتَدِئا

(١) سورة التكوير آية: ١٩ - ٢١

(٢) نكت القرآن (١/١٢٧)

لا إلى من قاله مؤدِّيا مبلغا))[1].

فقد صرَّح الإمام الجويني -رحمه الله- بتقرير هذه القاعدة، فَذَكَرَ أنَّ الكلام إنما يُنسَب إلى من قاله مبتدئا لا إلى من قاله مؤدِّيا مبلغا.

فعُلم بما تقدَّم عرضُه تقريرُ أئمة السلف لهذا الضابط من الضوابط المتعلقةِ بصفة الكلام.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذا الضابط، فقرَّر أنَّ الكلام إنما يُضاف إلى من قاله مبتدِئا لا إلى من قاله مبلغا مؤديا، وبيَّن أنَّ هذا هو قولُ أهل السنة.

وقد استدل شيخُ الإسلام ابن تيمية على ذلك بقول الله تعالى﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴾[2] فبيَّن أن الرسولَ هنا محمد ﷺ ، وبيَّن أن الله أضافه إليه؛ لأنه بلَّغه وأدَّاه لا لكونه أحدث منه شيئا وابتداه.

وقال في الآية الأخرى ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾ ﴾[3] فالرسولُ هنا جبريل.

وبيَّن أنه لو كانت إضافتُه إلى أحدهما لكونه ألَّف النظمَ العربي، وأحدثَ منه شيئا غيرَ ذلك تناقضَ الكلام، فإنَّه إن كان نظمُ أحدِهما لم يكن نظمَ الآخر.

وهذا منه شَرْحٌ وبَيَانٌ لما قرَّره أئمةُ السلفِ من أن الكلام إنما يُضافُ إلى من قالَهُ مُبْتدِئًا لا إلَى مَن قالَهُ مُبلِّغا مُؤَدِّيا.

---

(١) رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرف والصوت ضمن المجموعة المنيرية (ص١٨٤)

(٢) سورة الحاقة آية: ٤٠ - ٤١

(٣) سورة التكوير آية: ١٩ - ٢١

المسألة الثالثة

الأدلة على ضابط

{ الكلامُ إنما يُضافُ إلى من قالَهُ مُبْتدِئًا لا إلَى مَن قالَهُ مُبلِّغا مُؤدِّيا }

إنَّ مُستندَ أئمةِ السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط: القرآنُ الكريمُ، والسنةُ الصحيحةُ، لم تخرج أقوالُهم في تقرير هذا الضابط وغيره من ضوابط باب الصفات عن الكتاب والسنة، وإليك بعض الأدلةِ الدالة على تقرير هذا الضابط:

قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾(١)

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أمر نبيَّه ﷺ بتبليغ ما أُنزِل إليه من ربه ﷻ، ومما أنزل إليه ﷺ من ربه القرآن، فَدلَّ على أنَّ الرسولَ ليس له فيه إلا التبليغُ والأداءُ.

وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾ ﴾(٢)

وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾(٣)

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أضاف القرآنَ إلى جبرائيل عليه السلام في الآيةِ الأولى. فإن جبريل هو الموصوفُ بما ذُكر في الآية.

---

(١) سورة المائدة آية: ٦٧

(٢) سورة التكوير آية: ١٩ -٢١

(٣) سورة الحاقة آية: ٣٨ - ٤٢

وفي الآية الأخرى أضافه إلى رسول الله ﷺ.

ففي إضافته إلى الرسول ﷺ تارة، وإلى جبريل عليه السلام تارة، دليلٌ على أنه إضافةُ تبليغٍ وأداء، لا إضافةُ إحداثٍ وإنشاء؛ إذ كيف يكون الكلامُ الواحدُ أحدثه شخصان، هذا مما يُعلم ضرورةً بالعقل انتفاؤُه.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ﴾ عبَّر بالرسول ولم يقل لقول ملَك ولا نبيٍّ، فذِكْرُهُ للرسولِ دون الملَك يُشعرُ بأنَّ إضافتَه إليه إضافة إبلاغٍ، فهو مبلِّغٌ له عن مُرسِلِه، لا أنه أنشَأَ مِن عندِه شيئا.

قال الإمام ابن كثير: ((قوله ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ﴾ يعني: أنَّ هذا القرآنَ لَتبليغُ رسولٍ كريمٍ، أي: ملَكٌ شريفٌ حسنُ الخلق، بهيُّ المنظر، وهو جبريل))[1].

وقال الشيخ الشنقيطي: ((﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ ظاهرُ هذه الآية يتوَهَّمُ منها الجاهلُ أنَّ القرآنَ كلامُ جبريل، مع أنَّ الآياتِ القرآنيةَ مصرِّحةٌ بكثرةٍ بأنه كلامُ الله، كقوله ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ۝٦﴾[2] وكقوله: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١﴾[3]

والجوابُ واضحٌ من نفس الآية؛ لأنَّ الإيهامَ الحاصلَ من قوله ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ﴾ يَدفعه ذِكْرُ الرسولِ؛ لأنه يدلُّ على أنَّ الكلام لغيره، لكنه أُرسِل بتبليغه، فمعنى قوله ﴿إِنَّهُۥ

(١) تفسير القرآن العظيم (٨/٣٣٨)

(٢) سورة التوبة آية: ٦

(٣) سورة هود آية: ١

لَقَوْلُ ﴾ أي: تبلُيغُه عمن أرسلَه من غير زيادةٍ ولا نقصٍ))[1].

فعُلم بما تقدَّم عرضُه من النصوص الشرعية أن الكلامَ إنما يُضافُ إلى من قاله مبتدِئا لا إلى من قاله مبلِّغا مؤدِّيا، والله جل وعلا هو الذي تكلَّم بالقرآنِ ابتداءً.

(١) رفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص٣٤١)

المطلب الثالث

ضابط – " اللهُ لم يَزَلْ مُتكلِّما إذا شَاءَ وبِمَا شَاءَ "

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط

المسألة الأولى

أقوال شيخ الإسلام في تقرير ضابط

{ اللهُ لم يزَلْ مُتكلِّما إذا شَاءَ وبِمَا شَاءَ }

لا خلافَ بين أهلِ السنة والجماعة في تقرير أنَّ الله ﷻ لم يزل متكلِّما إذا شاء، وبأيِّ لغة شاء، وقد سلك في ذلك شيخُ الإسلام ما سلكه أئمةُ أهلِ السنةِ والجماعَةِ، وفيما يلي عرضٌ لأقواله الموضحة لذلك:

قال – رحمه الله – : ((وَأَمَّا السَّلَفُ فَقَالُوا: لَمْ يَزَلْ اللَّهُ مُتَكَلِّمًا إذَا شَاءَ، وَأَنَّ الْكَلَامَ صِفَةُ كَمَالٍ، وَمَنْ يَتَكَلَّمُ أَكْمَلُ مِمَّنْ لَا يَتَكَلَّمُ، كَمَا أَنَّ مَنْ يَعْلَمُ وَيَقْدِرُ أَكْمَلُ مِمَّنْ لَا يَعْلَمُ وَلَا يَقْدِرُ، وَمَنْ يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَته وَقُدْرَته أَكْمَلُ مِمَّنْ يَكُونُ الْكَلَامُ لَازِمًا لِذَاته، لَيْسَ لَهُ عَلَيْهِ قُدْرَةٌ وَلَا لَهُ فِيهِ مَشِيئَةٌ، وَالْكَمَالُ إنَّمَا يَكُونُ بِالصِّفَاتِ الْقَائِمَةِ بِالْمَوْصُوفِ لَا بِالْأُمُورِ الْمُبَايِنَةِ لَهُ، وَلَا يَكُونُ الْمَوْصُوفُ مُتَكَلِّمًا عَالِمًا قَادِرًا إلَّا بِمَا يَقُومُ بِهِ مِنْ الْكَلَامِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمَنْ لَمْ يَزَلْ مَوْصُوفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ أَكْمَلُ مِمَّنْ حَدَثَتْ لَهُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّصِفًا بِهَا لَوْ كَانَ حُدُوثُهَا مُمْكِنًا، فَكَيْفَ إذَا كَانَ مُمْتَنِعًا ؟

فَتَبَيَّنَ أَنَّ الرَّبَّ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مَوْصُوفًا بِصِفَاتِ الْكَمَالِ مَنْعُوتًا بِنُعُوتِ الْجَلَالِ؛ وَمِنْ أَجَلِّهَا الْكَلَامُ. فَلَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إذَا شَاءَ وَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ، وَهُوَ يَتَكَلَّمُ إذَا شَاءَ بِالْعَرَبِيَّةِ كَمَا تَكَلَّمَ بِالْقُرْآنِ العربي))[1].

وقال – رحمه الله – : ((وَلَا خِلَافَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ – يعني الإمام أحمد – أَنَّ اللَّهَ

(١) مجموع الفتاوى (١٢/٥٢ – ٥٣)

كَانَ مُتَكَلِّمًا بِالْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الْخَلْقَ، وَقَبْلَ كُلِّ الْكَائِنَاتِ مَوْجُودًا، وَأَنَّ اللَّهَ فِيمَا لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا كَيْفَ شَاءَ وَكَمَا شَاءَ؛ وَإِذَا شَاءَ أَنْزَلَ كَلَامَهُ، وَإِذَا شَاءَ لَمْ يُنْزِلْهُ))[١].

وقال – رحمه الله – : ((لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ مَخْلُوقٌ بَائِنٌ عَنْهُ، وَلَا قَالَ أَحَدٌ مِنْهُمْ: إِنَّ الْقُرْآنَ أَوْ التَّوْرَاةَ أَوْ الْإِنْجِيلَ لَازِمَةٌ لِذَاتِهِ أَزَلًا وَأَبَدًا، وَهُوَ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَلَا قَالُوا: إِنَّ نَفْسَ نِدَائِهِ لِمُوسَى أَوْ نَفْسَ الْكَلِمَةِ الْمُعَيَّنَةِ قَدِيمَةٌ أَزَلِيَّةٌ، بَلْ قَالُوا: لَمْ يَزَلْ اللَّهُ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ، فَكَلَامُهُ قَدِيمٌ بِمَعْنَى: أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إِذَا شَاءَ))[٢].

وقال – رحمه الله –: ((وَلَمَّا كَانَ الإثباتُ هُوَ المعرُوفُ عندَ أَهْلِ السنَّة والحديث كالبُخَارِيِّ، وأبي زُرعَةَ[٣]، وأبي حاتم، ومحمد بن يحيى الذهلي[٤]، وغيرهم مِنَ العُلَمَاءِ الذينَ أدركَهُمُ الإمامُ محمدُ بنُ إسحاق بنُ خزيمة كان المستَقرُّ عنده ما تلَقَّاهُ عن أئمَّته: مِنْ أنَّ اللهَ تعالى لم يَزَلْ مُتَكَلِّما إذا شَاءَ))[٥].

فعُلم مما تقدَّم نقلُه من أقوالِ شيخ الإسلام ابنِ تيميَّةَ تقريرُه لهذا الضابطِ من ضوَابطِ صفَةِ الكلام.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/١٦٣)

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/٣٨)

(٣) هو: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد القرشي الرازي أبو زرعة. كان من أفراد الدهر حفظا وذكاء، ودينا، وإخلاصا، وعلما، وعملا. توفي: ٢٦٤هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/٥٥٧ -٥٥٩)

(٤) هو: محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي أبو عبد الله. قال الخطيب: ((كان أحدَ الأئمة العارفين، والحفاظ المتقنين، والثقات المأمونين)) توفي: ٢٥٨هـ انظر: تهذيب الكمال للمزي (٦/٥٥٣ -٥٥٧)

(٥) درء تعارض العقل والنقل (٢/٨ - ٩) وانظر: مجموع الفتاوى (٥/٣٠٤ - ٥٧٧ - ٥٩٨)، (٦/٢١٨)، (٨/٣٠)، (٩/٢٨٥)

وقد تضمن هذا الضابط: أنَّ اللهَ متصفٌ بصفة الكلام في الأزل، فاللهُ لم يزل متكلِّما؛ لأن الكلامَ صفةُ كمال، وَمَنْ يَتَكَلَّمُ أَكْمَلُ مِمَّنْ لَا يَتَكَلَّمُ، كَمَا أَنَّ مَنْ يَعْلَمُ وَيَقْدِرُ أَكْمَلُ مِمَّنْ لَا يَعْلَمُ وَلَا يَقْدِرُ، والله ﷻ مُتَكَلِّمٌ بالكلامِ قبل أن يخلُقَ الخلقَ.

وكلامُهُ سبحانه بمشيئتِه وقدرتِه؛ لأنَّ مَن يَتَكَلَّمُ بمشيئته وقدرته أكمَلُ ممن يَكونُ الكلامُ لازما لذاته، لا تَعَلُّقَ له فيه بالمشيئَةِ، ولهذا كان كلامُ الله ﷻ صفةَ فعلٍ، وهو صفةُ ذاتٍ أيضا.

كما تضمن هذا الضابطُ أنَّ الله يتكلمُ إذا شاء بالعربية كما تكلَّم بالقرآن العربي، وإذا شاء بغيرها كما تكلَّم بالتوراة والإنجيل وغيرهما.

وخالف هذا الضابطَ طوائفُ منها:

الطائفة الأولى: الجهميةُ والمعتزلةُ، فإنهم يقولون: إنَّ اللهَ لا يتصفُ بصفة الكلام أزلا، كما أنَّ كلامَه عندهم ليس متعلقا بالمشيئة، وقد يُطلقُون القولَ بأنَّ اللهَ يتكلمُ بمشيئته ويريدون أنه يخلُقُ كلاما منفصِلا عنه، فيجعلونه صفةَ فعل، لكنَّ الفعلَ عندهم هو: المفعول المخلوقُ.[1]

الطائفة الثانية: الكلابيةُ والأشاعرةُ، فإنهم يقولون: لا يتكلَّمُ بمشيئته وقدرته، بل كلامُه قائمٌ بذاته بدون قدرته ومشيئته، ويجعلون الكلامَ صفةَ ذاتٍ[2]، **كما يقولون:**

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار المعتزلي (ص٥٢٨) و مجموع الفتاوى (٦/٢١٩)

(٢) قال البيجوري في بيان حقيقة تكليم الله لموسى وأن كلام الله لا تعلق له بالمشيئة في تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد (ص ٨٦): ((أي: أزالَ عنه الحجابَ، وأسمعه الكلامَ القديمَ، ثم أعاد الحجابَ، وليس المرادُ أنه يبتدئُ كلاما ثم يسكت؛ لأنه لم يزل متكلما أزلا وأبدا، خلافا للمعتزلة في قولهم: بأن المعنى أنه خلَق الكلام في شجرة وأسمعه موسى)).

إن عبَّر عنه بالعربية كان قرآنا، وإن عبَّر عنه بالعبرية كان توراة، وإن عبَّر عنه بالسريانية كان إنجيلا، فكلامُ الله عندهم معنى قائمٌ بذات الله، هو الأمرُ بكل مأمورٍ أمرَ الله به، والخبرُ عن كل مخبَرٍ أخبرَ اللهُ عنه.

قال أبو المعالي الجويني في تقرير أنَّ كلام الله قديم لا تعلق له بالمشيئة: ((الكلامُ الأزليُّ كانَ على تقديرِ خطَاب مُوسَى إذا وُجِدَ، فَلَمَّا وُجِدَ كان خطاباله تحقيقا، والمتجَدِّدُ مُوسى دونَ الكَلامِ))[1].

وقال أبو حامد الغزالي: ((قول القائل: كيف سمِع موسى كلام الله تعالى؛ أسمِعَ صوتاً وحرفاً ؟ فإن قلتم ذلك، فإذاً لم يسمعْ عندكم كلام الله تعالى، فإن كلامَ الله ليس بحرفٍ ولا صوتٍ، وإن لم يسمع حرفاً ولا صوتاً فكيف يَسمعُ ما ليس بحرفٍ ولا صوت ؟

قلنا: سمِعَ كلامَ اللهِ تعالى، وهو صفةٌ قديمةٌ قائمةٌ بذات الله تعالى، ليس بحرف ولا صوت))[2].

الطائفة الثالثة: الكرامية، فإنهم يقولون: إن كلامَ الله حادثٌ قائمٌ بذات الله بعد أن لم يكن متكلِّما بكلام، ومعنى لم يزل متكلما عندهم: لم يزل قادرا على الكلام.[3]

وقولُ الكرامية هذا يلزم منه وصْفُ اللهِ بالكمالِ بعد النقصِ، وأنه صار محَلا للحوادث التي كمُل بها بعد نقصه.

وفي هذا تعطيلٌ للهِ ﷻ عن صفات الكمال.[4]

(١) الإرشاد (ص١٢٧)

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد (ص١٢١)

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٢١٩) و (١٢/١٦٥ - ١٧٢)

(٤) انظر: منهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٣٨/٨)

المسألة الثانية

أقوال السلف في تقرير ضابط

{ اللهُ لم يَزَلْ مُتكلِّما إذا شَاءَ وبِمَا شَاءَ }

تقدَّم معنا أنَّ شيخَ الإسلام ابن تيمية يُقرِّر أنَّ الله لم يزلْ متكلما إذا شاء وبما شاء، وعلى ذلك آثارٌ كثيرةٌ عن أئمة السلف، وفيما يلي عرضٌ لما وقفتُ عليه من أقوالهم:

[عبد الله بن مسعود (٣٢هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل ابن مسعود ﷺ عند آية ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾ ﴾[1]-: ((إذا تكلَّم اللهُ بالوحي سمعَ أهلُ السموات شيئا، فإذا فُزِّع عن قلوبهم، وسكن الصوتُ، عرفوا أنه الحقُّ من ربهم، ونادوْا ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحقَّ))[2].

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

وقال الصحابي الجليل ابن عباس ﷺ: ((أنزلَ اللهُ القرآنَ إلى السَّماء الدنيا في ليلةِ القدرِ، فكان اللهُ إذا أراد أن يُوحِيَ منه شيئًا أوْحَاه))[3].

فقد قرر ابنُ مسعود وابنُ عباس رضي الله عنهما أنَّ كلامَ الله متعلقٌ بالمشيئة؛ إذْ قيَّدا كلامَ

---

(١) سورة سبأ آية: ٢٣

(٢) تقدم تخريجه ٧٠١

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٩٢/٢) عن المثنى عن عبد الوهاب عن داود عن عكرمة عن ابن عباس به. وأخرجه النسائي في السنن الكبرى بمعناه (٢٤٧/٧) عن قتيبة عن ابن أبي عدي عن داود به. وداود هو: ابن أبي هند وهو ثقة متقن كما في التقريب (ص٢٤٠) والأثر صحيح

الله بالإرادة والمشيئة، حيث قال ابن مسعود ﷺ: ((إذا تكلَّم الله بالوحي)) وقال ابن عباس ﷺ: ((فإذا أراد الله أن يُوحِيَ من القرآن شيئًا أوحاه)).

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد – رحمه الله – : ((فلما ظهرتْ عليه الحجةُ – أي الجهمية – قال: إنَّ الله تعالى قد يتكلمُ، ولكن كلامُه مخلوقٌ.

فقلنا: وكذلك بنو آدم كلامُهم مخلوقٌ، فشبَّهتُم اللهَ بخلقه حين زَعَمتُم أنَّ كلامَه مخلوقٌ، ففي مذهبِكم أنَّ اللهَ قد كانَ في وَقتٍ مِنَ الأوقات لا يَتَكَلَّمُ حتى خلَق التكَلُّمَ، وكذلك بنو آدم كانوا لا يَتَكَلَّمُون حتى خلَقَ لهم كلاما، فَجَمَعْتُم بين كُفرٍ وَتَشْبِيه، فتعالى الله عن هذه الصفة علوا كبيرا. بل نقول: إنَّ اللهَ لم يزلْ مُتَكَلِّما إذا شاء))[1].

فقد تضمَّن كلامُ الإمام أحمد – رحمه الله – مسألتين:

١–أن كلامَ الله أزليٌّ، ولهذا قال: ((إن الله لم يزل متكلما)).

٢–أن كلامَ الله متعلقٌ بالمشيئة، ولهذا قال: ((إذا شاء)).

كما بيَّن أنَّ مَن زَعَمَ أنَّ كلامَ الله مخلُوقٌ، وَلم يَتَكَلَّمْ به أزلا فَقَد جَمَعَ بينَ التشبيهِ وَالكُفرِ؛ إذ يلزَمُ مِن قَولِهم: إنَّ اللهَ كانَ في وَقتٍ مِنَ الأوقات لا يَتَكَلَّمُ حتى خَلَقَ لنفسه كلاما، كما أنَّ الإنسانَ كان لا يَتَكَلَّمُ حتى خَلَقَ اللهُ له كلاما – تعالى اللهُ عن قولهم عُلُوًّا كبيرا–.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٢٧٥ – ٢٧٦)

وقال الإمام الدارمي- رحمه الله - : ((فاللهُ المتكلِّمُ أوَّلا وآخرا، لم يزلْ له الكلامُ؛ إذ لا متكلمَ غيره، ولا يزالُ له الكلامُ؛ إذ لا يبقى متكلمٌ غيره))[1].

وقال – رحمه الله -: ((إنما الكلامُ لله بدءا وآخرا، وهو يَعلَمُ الألسنَةَ كلَّها، ويَتَكَلَّمُ بما شاءَ منها، إن شاءَ تَكَلَّم بالعربية، وإن شاءَ بالعبرانية، وإن شاءَ بالسريانية))[2].

فقد تضمن كلامُ الإمام الدارمي -رحمه الله- أيضا مسألتين:

١- أن كلامَ الله أزليٌّ، فلم يزل الله متكلما.

٢- أن الله يتكلمُ بما شاء، ولهذا قال: ((وهو يَعلَمُ الألسنَةَ كلَّها، ويَتَكَلَّمُ بما شاءَ منها، إن شاءَ تَكَلَّم بالعربية، وإن شاءَ بالعبرانية، وإن شاءَ بالسريانية)).

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده(٣٩٥هـ)]

وقال الإمامُ ابن منده- رحمه الله - : ((ذِكْر ما يُستَدَلُّ به مِنَ الكتابِ والأثرِ على أنَّ الله تعالى لم يَزَلْ مُتَكلما، آمرا ناهيا بما شاء، لمن شاءَ مِن خلقِهِ، موصُوفا بذلك))[3].

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال قوَّام السنة أبو القاسم التيمي - رحمه الله - : ((الدليلُ من الكتاب والأثر على أنَّ الله تعالى لم يَزَل مُتَكَلما، آمرا ناهِيا بما شَاءَ، لمن شاءَ من خلقه، موصوفا

(١) الرد على الجهمية (ص١٥٥)

(٢) نقض عثمان الدارمي على المريسي (ص٣٢٨)

(٣) التوحيد (٣/١٢٩)

بذلك))[1].

فقد ذكر الإمامان ابن منده والتيمي أنَّ اللهَ لم يزل متكلما بما شاء أي: بأيِّ لغةِ شاء، لمن شاء من خلقه.

فظهر بحمد الله من هذه النقولِ عن أئمَّةِ السلف أنهم مُتَّفقون على أنَّ اللهَ لم يزل متكلما إذا شاء وبما شاء.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقرير أنَّ اللهَ لم يَزَلْ متَكَلِّما إذا شاء وبما شاء، فقد بيَّن أنَّ الله لم يَزَلْ مُتَكَلما إذا شاء، وهو يَتَكَلَّمُ إن شاء بالعربية كما يتكلمُ بالقرآن العربي، وإن شاء تكلَّم بغيرها.

كما حكى عن الإمام أحمد رحمه الله أنه لا خلافَ عنه أن الله لم يزل متكلما إذا شاء وكما شاء، وذكر أنَّ ذلك قـرَّره كثيرٌ من أئمة السلف، وعَدَّ جماعةً منهم، وذِكرُه -رحمه الله- لذلك من باب الإقرار لهم، والتأكيدِ على سُلُوك هديهم.

وقد ذَكَرَ أيضا أنَّه لم يقلْ أحدٌ من السلف أنَّ القرآنَ والتوراةَ لازمٌ لذاتِهِ، ومَن قال من السلف: كلامه قديمٌ، فمراده: لم يزَلْ مُتَكَلما إذا شاء.

كما وضَّحَ وشرَحَ ما ذكَرَهُ أئمةُ السلف من أنَّ اللهَ لم يزل مُتَكلما إذا شاء وبما شاء.

وبهذا يكونُ شيخُ الإسلام ابن تيمية شارحاً وموضحاً لمذهب أئمَّة السلف، فلم يخرجْ عن هديهم، ولم يسلك غيرَ طريقِهِم، خلافا لما زعَمَهُ المناوئُون له من كونه ابتَدعَ منهجا جديدا خالَفَ فيه الأئمةَ السابقين.

(١) الحجة في بيان المحجة (١/٢٢٧)

المسألة الثالثة

الأدلة على ضابط

{ اللهُ لم يَزَلْ مُتكلِّما إذا شَاءَ وبِمَا شَاءَ }

إنَّ هذا الضابطَ قد دلَّت عليه الأدلةُ الشرعيةُ، التي هي مصدرُ أئمة السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية، ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾(1)

وجه الدلالة: أن الله ﷻ عابَ اتخاذَ العجل إلها؛ لكونه متصفا بصفةِ نقصٍ وهي عدمُ الكلامِ، فدلَّ على أن الله مُتصفٌ بصفة الكلام في الأزل؛ لأن فقدَها نقصٌ وعيبٌ.

قال شيخ الإسلام عند كلامه عن هذه الآية: ((فدلَّ ذَلكَ عَلَى أَنَّ عَدَمَ التَّكَلُّمِ وَالْهِدَايَة نَقْصٌ، وَأَنَّ الَّذي يَتَكَلَّمُ وَيَهْدِي: أَكْمَلُ مِمَّنْ لَا يَتَكَلَّمُ وَلَا يَهْدِي، وَالرَّبُّ أَحَقُّ بِالْكَمَالِ))(2)

وقال تعالى﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾(3)

وجه الدلالة: أن الله ﷻ علَّق قولَه كن بإرادته، فمتى أرادَ تكوينَ شيءٍ قال له: كن، فدل على أن كلامَه متعلقٌ بالمشيئة.

---

(1) سورة الأعراف آية: 148

(2) مجموع الفتاوى (6/82)

(3) سورة يس آية: 82

وقال تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ ﴾[1]

وجه الدلالة: أن الله ﷻ جعَل تكليمَ موسى عليه السلام بعد مجيئه إلى الميقات، فدلَّ على أنه متكلمٌ بالمشيئة؛ لأنه خَصَّص الكلامَ بوقتٍ مخصوصٍ.

قال الإمام ابن كثير: ((يُخبرُ تعالى عَن مُوسَى عليه السلام أنَّه لما جَاءَ لميقاتِ الله تعالى، وَحَصَلَ له التَّكلِيم مِنَ اللهِ تعالى سَأَلَ اللهَ تعالى أنْ يَنظُرَ إليه))[2]

وقال الشيخ العثيمين: ((أَفَادَتْ هذه الآيَةُ أنَّ الكَلامَ يَتَعَلَّقُ بمشيئَتِه؛ وذلك لأنَّ الكَلامَ صَارَ حينَ المجيء، لا سَابِقا عَلَيْه))[3]

وقال تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ﴿١١﴾ ﴾[4]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ أخبَرَ أنَّ نداءَهُ لموسى حَصَلَ لَمَّا أتى مُوسَى، فَوَقَّتَ النداءَ بِوَقتٍ مخصُوصٍ، فَدَلَّ على أنَّه مُتَعَلِّقٌ بالمشيئَة.

قال شيخ الإسلام: ((فإنَّ النِّدَاءَ وُقِّتَ بظَرْفٍ محدُود، فَدَلَّ على أنَّ النداءَ يَقَعُ في ذلك الحين دُونَ غَيرِه، وَجَعَلَ الظَّرْفَ للنِّدَاءِ لا يسمَعُ النداءُ إلا فيه))[5].

وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ﴿١٩٥﴾ ﴾[6]

---

(١) سورة الأعراف آية: ١٤٣

(٢) تفسير القرآن العظيم (٣/٤٦٨)

(٣) شرح العقيدة الواسطية (١/٤٢١)

(٤) سورة طه آية: ١١

(٥) مجموعة الرسائل والمسائل(٣/٩٧)

(٦) سورة الشعراء آية: ١٩٢ – ١٩٥

وقال تعالى: ﴿ قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي فَخُذۡ مَآ ءَاتَيۡتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾ ﴾[1]

وجه الدلالة: أن اللهَ ﷻ نزَّل القرآنَ على الرسول ﷺ باللغة العربية، وأوحَى إلى موسى عليه السلام بلُغته، فهو ﷻ يتكلَّم بما شاء، إن شاء تكلَّمَ بالعربية، وإن شَاءَ بالعبرانية، وإن شاءَ بغيرهما.

قال الدارمي – رحمه الله –: ((وهو يعلم الألسنةَ كلَّها، ويتكلم بما شاء منها، إن شاء تكلم بالعربية، وإن شاء بالعبرانية، وإن شاء بالسريانية))[2].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ((ينــزلُ ربُّنا تبارك وتعالى كلَّ ليلةٍ إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلثُ الليلِ الآخر. يقول من يدعوني فأستجيبَ له؟ من يسألني فأعطيَه؟ من يستغفرني فأغفرَ له؟))[3].

وجه الدلالة: أن النبيَّ ﷺ جعَل قولَه:((من يدعوني فأستجيبَ له؟ من يسألني فأعطيَه؟ من يستغفرني فأغفرَ له؟)) مُخصَّصٌ بوقْتِ نزولِه، ونزولُه ﷻ في وقْتٍ خاصٍّ، فدلَّ على أنَّ كلامَه متعلقٌ بالمشيئة.

فبهذه النصوصِ ثبت هذا الضابط، وانطلاقا من هذه النصوصِ وغيرها قرره أئمةُ السلف وتابعَهُم على ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، فلله الحمدُ من قبلُ ومن بعدُ.

(١) سورة الأعراف آية: ١٤٤

(٢) نقض عثمان الدارمي على المريسي (ص٣٢٨)

(٣) تقدم تخريجه ١٣٢

المطلب الرابع

ضابط "كلامُ اللهِ بحرفٍ وصوتٍ"

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط

المسألة الأولى

أقوال شيخ الإسلام في تقرير ضابط

{ كلامُ اللهِ بحرفٍ وصوتٍ }

إنَّ من المتفق عليه بين أهل السنة والجماعة أَنَّ كلامَ الله بحرفٍ وصوتٍ يُسمع، وممن صرَّح بذلك شيخُ الإسلام ابن تيمية، ويتجلّى ذلك من خلال عرضِ أقواله:

قال - رحمه الله -: ((وَهْوَ كَلامُ الله حُرُوفُهُ وَمَعَانِيه، لَيسَ كَلام اللهِ الحرُوفُ دونَ المعَانِي، ولا المعَانِي دُونَ الحرُوف))[1].

وقال- رحمه الله - : ((فإنَّ اللهَ أخبرَ بمنَادَاته لعباده في غَيرِ آيةٍ، كقوله تعالى ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا ﴿٥٢﴾ ﴾[2] وقوله ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾[3] وقوله ﴿ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ ﴾[4] وَ " النِّدَاءُ " فِي لُغَة الْعَرَبِ هُوَ صَوْتٌ رَفِيعٌ؛ لَا يُطْلَقُ النِّدَاءُ عَلَى مَا لَيْسَ بِصَوْتٍ لَا حَقِيقَةً وَلَا مَجَازًا))[5]

وقال- رحمه الله - : ((أَنَّ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِه فِي كِتَابِه مِنْ تَكْلِيمِ مُوسَى، وَسَماعِ مُوسَى لِكَلَامِ اللَّهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَلَّمَهُ بِصَوْتٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يُسْمَعُ إِلَّا الصَّوْتُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/١٤٤)

(٢) سورة مريم آية: ٥٢

(٣) سورة القصص آية: ٦٢

(٤) سورة الأعراف آية: ٢٢

(٥) مجموع الفتاوى (٦/٥٣٠ - ٥٣١)

قَالَ فِي كِتَابِهِ عَنْ مُوسَى ﴿ فَٱسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰٓ ﴿١٣﴾ ﴾[1] وقال في كتابه ﴿ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ ﴾[2] ففرَّق بين إيحائه إلى سَائِرِ النبيينَ وَبَينَ تكليمه لموسَى، كما فرَّق أيضا بينَ النَّوْعَيْنِ في قوله ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ ﴾[3] فَفَرَّقَ بَيْنَ الْإِيحَاءِ وَالتَّكْلِيمِ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ؛ فَلَوْ كَانَ تَكْلِيمُهُ لِمُوسَى إِلْهَامًا أَلْهَمَهُ مُوسَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْمَعَ صَوْتًا لَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَ الْإِيحَاءِ إِلَى غَيْرِهِ وَالتَّكْلِيمِ لَهُ، فَلَمَّا فَرَّقَ الْقُرْآنُ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا، وَعُلِمَ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ مَا اسْتَفَاضَتْ به السُّنَنُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ تَخْصِيصِ مُوسَى بِتَكْلِيمِ اللَّهِ إِيَّاهُ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الَّذِي حَصَلَ لَهُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْإِلْهَامَاتِ وَمَا يُدْرَكُ بِالْقُلُوبِ، إِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ مَسْمُوعٌ بِالْآذَانِ، وَلَا يُسْمَعُ بِهَا إِلَّا مَا هُوَ صَوْتٌ))[4].

وقال- رحمه الله - : ((...أَنَّ مُفَسِّرِي الْقُرْآنِ، وَأَهْلَ السُّنَنِ وَالْآثَارِ، وَأَتْبَاعَهُمْ مِنْ السَّلَفِ: كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ كَلَّمَ مُوسَى بِصَوْت))[5].

---

(١) سورة طه آية: ١٣

(٢) سورة النساء آية: ١٦٣ - ١٦٤

(٣) سورة الشورى آية: ٥١

(٤) مجموع الفتاوى (٦/٥٣١ - ٥٣٢)

(٥) مجموع الفتاوى (٦/٥٣٢)

وقال - رحمه الله -: ((فَقَدْ نَصَّ أَحْمَد وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّ كَلَامَ الْعِبَاد مَخْلُوقٌ، وَهُمْ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُونَ بِالْأَسْمَاءِ وَالْحُرُوف الَّتِي يُوجَدُ نَظِيرُهَا فِي كَلَامِ اللَّه تَعَالَى، لَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَكَلَّمَ بِهَا بِصَوْت نَفْسه وَحُرُوف نَفْسه وَذَلِكَ غَيْرُ مَخْلُوق، وَصِفَاتُ اللَّه تَعَالَى لَا تُمَاثِلُ صِفَات الْعِبَاد؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْله شَيْءٌ لَا فِي ذَاته وَلَا صِفَاته وَلَا أَفْعَاله، وَالصَّوْتُ الَّذِي يُنَادِي بِه عِبَادَهُ يَوْمَ الْقِيَامَة، وَالصَّوْتُ الَّذِي سَمِعَهُ مِنْهُ مُوسَى لَيْسَ كَأَصْوَات شَيْءٍ مِنْ الْمَخْلُوقَات، وَالصَّوْتُ الْمَسْمُوعُ هُوَ حُرُوفٌ مُؤَلَّفَةٌ وَتِلْكَ لَا يُمَاثِلُهَا شَيْءٌ مِنْ صِفَات الْمَخْلُوقِينَ))[1].

وقال- رحمه الله - : ((وَاللَّهُ تَكَلَّمَ بِالْقُرْآن بِحُرُوفِه وَمَعَانِيه بِصَوْتِ نَفْسِه، وَنَادَى مُوسَى بِصَوْت نَفْسه؛ كَمَا ثَبَتَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّة وَإِجْمَاعِ السَّلَف.

وَصَوْتُ الْعَبْد لَيْسَ هُوَ صَوْت الرَّبِّ وَلَا مِثْلُ صَوْته؛ فَإِنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِه شَيْءٌ: لَا فِي ذَاته وَلَا فِي صِفَاته وَلَا فِي أَفْعَاله .

وَقَدْ نَصَّ أَئِمَّةُ الْإِسْلَامِ أَحْمَد وَمَنْ قَبْلَهُ مِنْ الْأَئِمَّة عَلَى مَا نَطَقَ بِه الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ أَنَّ اللَّهَ يُنَادِي بِصَوْت، وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُهُ، تَكَلَّمَ بِه بِحَرْف وَصَوْت، لَيْسَ مِنْهُ شَيْءٌ كَلَامًا لِغَيْرِه، لَا جِبْرِيلَ وَلَا غَيْرِه، وَأَنَّ الْعِبَادَ يَقْرَؤُونَهُ بِأَصْوَات أَنْفُسِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، فَالصَّوْتُ الْمَسْمُوعُ مِنْ الْعَبْدِ صَوْتُ الْقَارِئ وَالْكَلَامُ كَلَامُ الْبَارِئ))[2].

فَبَانَ بحمد الله بما تقدَّمَ نقلُه عن شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ تقريرُه لهذا الضابط، وَقد دَلَّ هذا الضابطُ على أنَّ كلامَ الله مؤلَّفٌ من حروفٍ، وهو صوتٌ مسموعٌ، فليسَ كلامُ اللهِ الحروف دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف، فَكَلامُ اللهِ بحرفٍ وصوتٍ

(١) مجموع الفتاوى (١٢/٦٤ - ٦٥)

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/٥٨٤ - ٥٨٥) وانظر (٣/٤٠١ - ٤٠٢)،(١٢/٥٨١ - ٥٩٨) ، (١٢/٥٧٩)

كما يليقُ بجلاله.

وهاهنا سُؤَال يورِدُهُ بعضهم، وهو: هل حروفُ المعجم قديمةٌ أو مخلوقةٌ؟

وجوابه بإيجاز: أن الحرفَ حرفان:

١- حرفٌ وَاقِعٌ في القرآن.

٢- حَرفٌ واقعٌ في كلامِ المخلوقين.

فالحرفُ الواقعُ في كلام المخلوقين مخلوقٌ، والحرفُ الواقعُ في القرآن غيرُ مخلوقٍ.

فإن قيل: كيف الحرفُ الواحدُ مخلوقٌ غيرُ مخلوق؟

قيل: ليس بواحدٍ بالعين وإن كان واحدا بالنوْع، كما أنَّ الكلام ينقسم إلى مخلوقٍ وغيرِ مخلوق، فهو واحدٌ بالنوع لا بالعينِ.

بمعنى: أَنَّهُ إذا حُكِمَ على الأفرادِ بحكمٍ لا يَلزَمُ أنْ يَكُونَ النَّوعُ مُوافِقا له في الحكمِ، فالكَلامُ مثلا لا يُحكَمُ عليه بأنه مخلوقٌ؛ لِكَوْنِ كلامِ بني آدم مخلُوقا.

ومما ينبغي أنْ يُعلَمَ: أنَّ الشيءَ له أربعُ مراتب: مرتبةٌ في الأعيان، ومرتبةٌ في الأذهان، ومرتبةٌ في اللسان، ومرتبةٌ في الخط، فالمرتبةُ الأولى وجودُه العيني، والثانيةُ وجودُه الذهني، والثالثة وجودُه اللفظي، والرابعةُ وجودُه الرسمي، فالكلامُ وجوده الخارجي ما قام باللسان، ووجودُه الذهني ما قام بالقلب، ووجودُه الرسمي ما أظهرَه الرسْمُ، فأما وجودُه اللفظيُّ فقد اتحدت فيه المرتبتان الخارجيةُ واللفظيةُ،[1] وكذلك الحرف وجودُه الخارجيُّ ما قام باللسان، ووجودُه الذهني ما قام بالقلب، ووجودُه

(١) مختصر الصواعق للموصلي (٤/١٣٣٧ - ١٣٣٨)

الرسمي ما أظهره الرسم.

فكلام الله بحرف وصوت يُسمع.

والصوتُ المسموعُ من الله ﷻ هو: صوتٌ حقيقيٌّ يليق بالله ﷻ لا نُكيِّفه ولا نُشبِّهه بصوت المخلوقين، بخلاف الصوتِ المسموعِ من القارئ وهو يتلو كلامَ الله، فإنه صوتُ القارئ لا صوت الله؛ لأن صوتَ العبد من فعله، وأفعالُ العبد مخلوقةٌ، لكنَّ المسموع بصوته هو كلامُ الله.

وهاهنا مسألةٌ أُحِبُّ أنْ أُنبِّه عليها وهي: أن كلامَ الله يُسمع تارة بلا واسطَةٍ كما سمعَهُ موسَى وجبريل، وكما يكلِّم اللهُ عبادَهُ يومَ القيامة، وتارة يُسمع من المبلِّغ عنه كما سمع الأنبياءُ الوَحْيَ من جبريل تبليغا عنه ﷻ.

فإذا قيل: المسموعُ أمخلوق أم غيرُ مخلوق؟

قيل: إنْ أردتَ المسمُوعَ مِنَ اللهِ فهو كلامُهُ غيرُ مخلوقٍ.

وإن أردتَ المسموعَ من المبلِّغ ففيه تفصيلٌ: إنْ سألتَ عن الصوتِ الذي رُوي به كلامُ الله كصوت التَّالي فهو مخلُوقٌ، وإنْ سألتَ عَنِ الكلامِ المؤدَّى بالصوتِ فهو غيرُ مخلوقٍ.(١)

وكثيرٌ من الخائضين في هذه المسألة لا يُميِّز بين صوتِ العبد وصوتِ الرب، بل يجعل هذا هو هذا، فينفيهما جميعا، أو يُثبتهما جميعا .(٢)

وخالف هذه القاعدةَ المعتزلةُ حيث زعموا: أنَّ كلامَه سبحانه هو الحروفُ

---

(١) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (١٣٩٦/٤ - ١٣٩٧)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥٨٥/١٢)

والأصواتُ الحادثة، وهي غيرُ قائمةٍ بذات الله جل وعلا.[١]

يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي: ((والذي يذهب إليه شيوخُنا: أنَّ كلام الله عَجَّلَّ من جنس الكلامِ المعقولِ في الشاهد، وهو حروفٌ منظومةٌ، وحروفٌ مقطعةٌ، وهو عرض يخلُقه اللهُ في الأجسام على وجه يُسمع، ويُفهم معناه))[٢].

كما خالف هذه القاعدةَ أيضا الكلابيةُ والأشاعرةُ حيث زعموا أنَّ كلامَ الله هو معنى قائمٌ بالذات، وليس كلام الله بحروف وأصوات[٣]؛ لأن الحروفَ والأصواتَ مخلوقةٌ، ولا تكون بزعمهم إلا من مخارج.[٤]

ولأنَّ الحروف والأصوات عندهم حادثةٌ، فلا يمكن أن تقومَ بذات الرب؛ لأنه ليس محَلا للحوادث، فهي مخلوقةٌ منفصلةٌ عن الرب، والقرآنُ اسمٌ لذلك المعنى، وهو غيرُ مخلوق.[٥]

---

(١) انظر: تحفة المريد للبيجوري (ص ٨٣)

(٢) المغني في أبواب التوحيد والعدل (٣/٧)

(٣) قال أبو المعالي الجويني: ((فإن الكلام عند أهل الحق معنى قائم بالنفس ليس بحرفٍ ولا صوت، والكلامُ الأزليُّ يتعلق بجميع متعلقات الكلام على اتحاده، وهو أمرٌ بالمأمورات، نهيٌ عن المنهيات، خبرٌ عن المخبرات، ثم يتعلق بالمتعلقات المتجددات، ولا يتجدد في نفسه)) الإرشاد (ص١٢٧)

وقال الرازي: ((أما أصحابنا فقد اتفقوا على أن الله تعالى ليس بمتكلم بالكلام الذي هو الحروف والأصوات، بل زعموا أنه متكلمٌ بكلام النفس)). محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين (ص١٧٣)

(٤) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد لعبد الغني المقدسي (ص ١٤٩) و مجموع الفتاوى (٥٢٦/١٢) وقال البيجوري في تحفة المريد (ص٨٣): ((صفةٌ أزليةٌ قائمةٌ بذاته تعالى ليست بحرفٍ ولا صوتٍ منـــزهة عن التقدم، والتأخر، والإعراب، والبناء)).

(٥) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (١٣١٠/٣)

وأصل شبهتهم: أنَّ أبا سعيد بن كلاب ثم أبا الحسن الأشعري ونحوهما لما ناظروا المعتزلةَ في إثبات الصفات، وأن القرآن ليس بمخلوق، ورأوا أن ذلك لا يَتم إلا إذا كان القرآن قديما، وأنه لا يمكن أن يكون قديما إلا أن يكون معنى قائما بنفسِ الله كعلمه، وزادوا أن الله لا يتكلم بصوتٍ، ولا لغةٍ، لا قديم ولا غير قديم، لما رأوه من امتناع قيام أمرٍ حادثٍ به.(١)

وهذا الكَلامُ النفسيُّ الذي أثبتوه ومن أجلِه نفوا الحروفَ والأصواتَ في كلام الله لم يُثبتوا ما هو؟ ولا تصوَّروه، وإثباتُ الشيء فرعٌ عن تصوره، فمن لم يتصَوَّرْ ما يُثبتُهُ كيف يجوزُ أن يُثبتَه؟

ولهذا كان أبو سعيد بن كلاب - رأسُ هذه الطائفة وإمامُها في هذه المسألة- لا يَذكُرُ في بيانها شيئا يُعقَلُ، بل يقول: هو معنى يناقضُ السكوتَ والخرسَ .

والسكوتُ والخرسُ إنما يُتصَوَّران إذا تُصوِّرَ الكلام، فالساكتُ هو: الساكتُ عن الكلامِ، والأخرسُ هو العاجِزُ عنه، أو الذي حَصَلَت له آفةٌ في محلِّ النطقِ تمنَعُهُ عن الكلامِ.

فتبيَّن أنهم لم يَتصوَّروا ما قالوه ولم يُثبتوه، بل هم في الكلام يُشبهون النصارى في الكلمة، فإنهم يقولون ما لا يتصورونه ولا يُبيِّنونه، والرسلُ عليهم السلام إذا أَخبَرُوا بشيءٍ ولم نَتصَوَّرْه وجبَ تصديقُهُم.

وأمَّا ما يُثبَتُ بالعقلِ فلابُدَّ أن يَتصوَّرَهُ القائلُ به وإلا كان قد تَكَلَّمَ بلا علم، فالنَّصارَى تَتَكَلَّمُ بلا علمٍ، فكانَ كلامُهم مُتَنَاقِضا ولم يحصُلْ لهم قولٌ معقولٌ، كذلك

(١) مجموع الفتاوى (١٢/٥٧٩)

مَن تَكَلَّمَ في كلامِ اللهِ بلا علمٍ كان كلامُهُ متناقضا ولم يحصُلْ له قولٌ يُعقَلُ.(١)

فإن اعترَضَ مُعتَرِضٌ على هذه القاعدة فقال: إنَّ الحرفَ والصوت أداتان يُعبَّر بهما عن المعنى القائمِ بذات الله، كما يُعَبِّر الإنسان عما قام به مِنَ الطلَبِ: تارةً بالبنان، وتارَةً باللسان.

قيل له: هذا عليه اعتراضاتٌ منها:

أحدهما: أن يقال: ما ذلك المعنى القائمُ بالذَّات؟ أهو واحدٌ كما يقولُهُ الأشعريُّ، وهو عنده مدلولُ التوراة، والإنجيلِ، والقرآنِ، ومدلول آيةِ الكرسي، والدَّين، ومدلول سورة الإخلاص، وسورة الكوثر، أم هو معانٍ متعددة؟

فإن قال بالأول: كان فسادُه مَعلُوما بالاضطرار.

ثم يقال: التصديقُ فرعُ التصورِ، ونحن لا نتصَوَّرُ هذا، فبيِّنْ لنا معناه، ثم تكلَّمْ على إثباته.

فإن قال: هو نظيرُ المعاني الموجودة فينا.

كان هذا الكلامُ - بعد النـــزول عما يحتمِلُهُ من التشبيهِ والتمثيلِ - باطلا؛ لأنَّ الذي فينا معانٍ متعددة متنوعة، وأما معنى واحد هو أمرٌ بكل مأمورٍ به، وخبرٌ عن كلِّ مخبرٍ عنه، فهذا غير مُتَصَوَّرٍ.

الثاني: أن يقال: هب أنه متصوَّر. فما الدليلُ على ثبوتِهِ؟ وما الدليلُ على قدمِهِ؟.(٢)

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٩٦/٦)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٩٤/١٢ - ١٩٥)

وأختم هذا المبحث ببيانِ أقوالِ الناسِ في صوتِ الله؛ فإنَّ الناس اختلفوا في ذلك على قولين:

القول الأول: الذين قالوا يتكَلَّمُ الله بصوتٍ، وهم أربعُ فرق:

الأولى قالت: يتكلَّمُ بصوتٍ مخلوقٍ مُنفصلٍ عنه، وهم المعتزلة.

الثانية قالت: يتكلَّمُ بصوتٍ قديمٍ لم يزل ولا يزال.

الثالثة قالت: يتكلَّمُ بصوتٍ حادثٍ في ذاته بعد أن لم يكُنْ، وهم الكرامية.

الرابعة وهم أهل السنة والجماعة قالوا: لم يَزَل اللهُ يتكَلَّم بصوتٍ إذا شاء.

القول الثاني: الذين قالوا لا يتكَلَّمُ بصوتٍ، وهما فرقتان:

الأولى: الفلاسفة الذين قالوا: بأنه فيضٌ فاضَ من المبدأ الأولِ على العقل الفعَّال ثم فاض من ذلك العَقلِ على النفسِ الناطقةِ الزكية.

الثانية: الكلابية والأشاعرة الذين قالوا: بأنَّ الكلام معنى قائمٌ بالنفسِ.[1]

---

(١) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (١٥٧/١) و(١٣٩٧/٤ - ١٣٩٨)

المسألة الثانية
أقوال السلف في تقرير ضابط
{ كلامُ اللهِ بحرْفٍ وصوتٍ }

هذا بَيَانٌ لما وَقَفْتُ عليه من كلامِ أئمةِ السَّلف ليَظْهَرَ التَّوافُقُ بينَ كلام شيخِ الإسلام وكلامِ أئمةِ السلفِ في تقرير هذا الضابط، وفيما يلي عرضٌ لأقوالهم:

[عبد الله بن مسعود (٣٢هـ)]

قال الصحابي الجليل ابنُ مسعود رضي الله عنه في هذه الآية ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْۖ قَالُواْ ٱلْحَقَّۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾ ﴾(١) ((إذا تكلَّم اللهُ بالوحي سمعَ أهلُ السموات شيئا، فإذا فُزع عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحقُّ من ربهم، ونادوا ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحقَّ))(٢).

فقد قرر الصحابيُّ ابن مسعود رضي الله عنه أن كلامَ اللهِ يُسمع منه؛ وذلك في قوله: ((إذا تكلم الله بالوحي سمِع أهل السموات شيئا))، فدلَّ على أنَّه يُقرِّر أنَّ الله يتكلَّم بصوتٍ يُسمع.

[عبد الله بن عمر (٨٤هـ)]

وقال الصحابي الجليل عبد الله بن عمر رضي الله عنه : ((خلقَ اللهُ أربعةَ أشياء بيده: آدم،

---

(١) سورة سبأ آية: ٢٣

(٢) تقدم تخريجه ٧٠١

والعرش، و القلم، وجنات عدن. ثم قال لسائر الخلق: كن فكان))[1].

فقد قرر ابن عمر ﷺ أن الله إذا أراد خلْقَ شيء قال له: كن، وكن حرفان، فدل على أنه يُثبِت أنَّ كلامَ الله مُؤلَّفٌ من حروف.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وعن عبد الله بن أحمد[2] قال: سألتُ أبي رحمه الله عن قوم يقولون: لما كلَّم الله عز وجل موسى لم يتكلَّم بصوتٍ .

فقال أبي : ((بلى، إن ربَّك عز وجل تكلَّم بصوت، هذه الأحاديثُ نرويها كما جاءت))[3].

فقد بيَّن الإمامُ أحمد رحمه الله أنَّ الله لما كلَّم موسى كلَّمه بصوتٍ سمعَه موسى، وجاءت بذلك النصوصُ فنرويها كما جاءت، ولا نُكيِّف، كما أنَّ الكلامَ لا يَكُونُ إلا بحروفٍ.

[محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)]

وقال الإمام البخاري - رحمه الله - : ((وأنَّ اللهَ عز وجل ينادي بصوتٍ يَسمعُه من بَعُدَ كما يسمعه من قَرُبَ، فليس هذا لغير الله جَلَّ ذِكره.

وفي هذا دليلٌ أن صوتَ الله لا يُشبه أصواتَ الخلق؛ لأنَّ صوتَ الله جلَّ ذكرُه يُسمَعُ من بُعْدٍ كما يُسمَعُ من قُرْبٍ، وأنَّ الملائكةَ يصعقون من صوته، فإذا تنادى

(١) تقدم تخريجه ١٥٤

(٢) هو: عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الرحمن. قال الخطيب: ((كان ثقة، ثبتا، فهما)) ولد: ٢١٣هـ توفي: ٢٩٠هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٦٦٥/٢ - ٦٦٦)

(٣) أخرجه عبد الله في السنة (٢٨٠/١) من طريق عبد الله به. وسنده مسلسلٌ بالأئمة الثقات.

الملائكة لم يصعقوا. وقال عز وجل ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا ﴾[1] فليس لصفةِ الله ندٌ ولا مثلٌ، ولا يوجد شيءٌ من صفاته بالمخلوقين))[2].

بيَّن الإمام البخاري -رحمه الله- أن الله يتكلَّم بصوتٍ يُسمع، وصوتُ الله لا يشبهُ أصوات المخلوقين، فإنَّ صوتَ الله يسمعُه من بَعُد كما يسمعه من قرُب بخلاف أصوات المخلوقين، كما بيَّن أنه ليس في إثبات الصوتِ لله ما يلزم التشبيه، فإنه ليس لصفة الله ندٌ ولا مثلٌ.

[أبو محمد الحسن بن علي البربهاري (٣٢٩هـ)]

وقال الإمام الحسن بن علي البربهاري - رحمه الله -: ((والإيمانُ بأنَّ الله تبارك وتعالى هو الذي كلَّم مُوسَى بنَ عمرَانَ منه لا منْ غَيرِهِ، فَمَن قال غيرَ هذا فَقَد كفرَ باللهِ العَظِيمِ))[3].

فقد قرر الإمام -رحمه الله- أنَّ من أنكر تكليمَ الله لموسى فقد كفرَ؛ لأنه مكذِّبٌ للقرآن، وكلامُ الله لموسى كان بصوتٍ سمعَهُ موسَى مِنَ الله، كما أنَّ الكلام لا يكون إلا بحروف.

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة - رحمه الله - : ((فمن أنكرَ أنَّ اللهَ كلَّم موسى كلاما بصوتٍ تسمَعُهُ الأذنان، وتَعيه القلوبُ، لا واسطة بينها ولا ترجمان ولا رسول، فقد كفرَ باللهِ

(١) سورة البقرة آية: ٢٢
(٢) خلق أفعال العباد(ص١٨٢)
(٣) شرح السنة (ص٨٤)

العظيم، وجحدَ بالقرآن))[1].

قرَّر الإمام ابن بطة -رحمه الله- ما قرره الإمامُ البربهاري من تكفير من أنكرَ أن يكون اللهُ كَلَّمَ موسى بصوتٍ يُسمع، وبيَّن أنَّ هذا القولَ هو جحدٌ للقرآنِ وتكذيبٌ له.

[أبو محمد عبد الله الجويني (٤٣٨هـ)]

وقال الإمام أبو محمد الجويني[2]- رحمه الله - : ((والتحقيقُ هو أنَّ الله تعالى قد تكلَّم بالحروف كما يليق بجلاله وعظمته، فإنه قادرٌ، والقادرُ لا يحتاج إلى جوارحَ ولا إلى لهواتٍ، وكذلك له صوتٌ كما يليق به يُسمع، ولا يَفتقِرُ ذلك الصوتُ المقدَّسُ إلى الحلْق والحنجرةِ، كلامُ الله تعالى كما يليقُ به، وصوتُه كما يليقُ به، ولا ننفي الحرفَ ولا الصوتَ عن كلامهِ سبحانه لافتقَارِهما منا إلى الجوارحِ واللهوَاتِ، فإنهما من جنابِ الحق تعالى لا يفتقرَان إلى ذلك، وهذا ينشرحُ الصدرُ له، ويستريحُ الإنسانُ به من التعسُّف والتكلُّف بقوله هذا عبارةٌ عن ذلك))[3].

فقد بيَّن الإمام أبو محمد الجويني رحمه الله أنَّ تكلُّم اللهِ بالحروف كما يليق بجلاله، وبيَّن أنه لا يَلزم منه احتياجُه للمخارج واللهوات، كما بيَّن أنَّ كلامَ الله بصوتٍ يُسمع، ولا يلزم من ذلك احتياجه للحلق والحنجرة.

[أبو نصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/٣٠٦)

(٢) هو: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيويه الجويني أبو محمد. قال أبو عثمان الصابوني: ((لو كان الشيخُ أبو محمد في بني إسرائيل، لنُقلت إلينا شمائلُه، وافتخروا به)) توفي: ٤٣٨هـ انظر سير أعلام النبلاء (١٧/٦١٧ - ٦١٨)

(٣) رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرف والصوت في ضمن المجموعة المنيرية (ص١٨٤)

وقال الإمام السجزي - رحمه الله -: ((فاللهُ سبحانه قد بيَّن في كتابه ما كلامُه ؟ وبيَّن ذلك رسولُه ﷺ واعترف به الصدرُ الأول، والسلف الصالح رحمهم الله، وآمنوا به، فقال الله سبحانه ﴿ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾(1) وقال ﴿ فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ﴾(2)وقال ﴿ فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ﴾(3) وما سمِع مستجيرٌ قطُّ إلا كلاماً ذا حروفٍ وأصواتٍ، ولا قرأ قارئٌ البتة إلا ذلك .

فلماً سَمَّى سبحانه هذا القرآنَ العربيَّ الفصلَ كلامَه، علم أن كلامَه حروفٌ، كيف وقد أكَّد ذلك بذكر الحروفِ المقطعة في أوائلِ السور منه مثل:"ألم" و"ألر" و"كهيعص" و"طه" و"حم" و"يس" و"ص" و"ق" و"ن".

فمن زعَم أنها ليستْ من القرآن فهو كافرٌ، ومن زعم أنها من القرآن، والقرآنُ ليس بكلام الله فهو كافرٌ، وَمَن زَعَمَ أنها عبارةٌ عَنِ الكلامِ الذي لا حرُوفَ فيه، قيل له : هذا جهلٌ وغباءٌ؛ لأنَّ الكلامَ الذي تزعُمه ليس يَعرفُهُ سوَاكَ، ولا يَدري ما هو غيرُك، وأنت أيضاً لا تَدريه وإنما تتَخبَّطُ فيه ...، وأظهر مما ذكرنا ويُبين خزيَ مخالفنا فيه قولُ اللهِ سبحانه ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾ ﴾(4) وكن حرفان ...ثم قال: وأما الصوتُ : فقد زَعَمُوا أنه لا يَخرُجُ إلا من هواءٍ بين جُرمين، وذلك لا يجوزُ وُجُودُه من ذات الله تعالى . والذي قالوه باطل من وجوه :

---

(1) سورة التوبة آية: ٦

(2) سورة المزمل آية: ٢٠

(3) سورة المزمل آية: ٢٠

(4) سورة النحل آية: ٤٠

ألا تَرَى أنَّ النبي ﷺ ذكَرَ سلامَ الحجَر عليه(١)، وعَلَمَ تسبيحَ الحصى في يَدِه(٢)، وتسبيحَ الطعام بين يديه(٣)، وحنينَ الجذع عند مفارقته إياه(٤)، وما جاء لشيءٍ من ذلك هواءٌ منخرقٌ بين جرمين...ثم قال : وحَدُّ الصوت: هو ما يَتحقّق سماعُه ، فكلُّ متحقق سماعه صَوتٌ، وكلُّ ما لايتأتّى سماعُه البتة ليس بصوت، وصحَّةُ الحدِّ هذا، وهو أن يكونَ مُطَّرِداً مُنعكساً يمنع غيره مِنَ الدُّخولِ عليه . وأماً قولُ خصومنا إنَّ الصوتَ هو : الخارج من هواءٍ بين جِرمين فحدٌّ غيرُ صحيحٍ، لأنّا قد بيّنا أنَّه قد يوجَدُ خلافُ ما زعمُوه، والله أعلم. فإن قالوا: الصوتُ والحرفُ إذا ثبتا في الكلام

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل باب فضل نسب النبي ﷺ وتسليم الحجر عليه قبل النبوة (ص١٠٠٨)ح ٥٩٣٩ من حديث جابر بن سمرة بلفظ ((إني لأعرف حجرا بمكة كان يُسلِّم عليَّ قبل أن أُبعث، إني لأعرفه الآن))

(٢) يشير إلى حديث أبي ذر الغفاري ﷺ قال : ((إني لشاهد عند النبي ﷺ في حلقة، وفي يده حصى، فسبحْن في يده، وفينا أبو بكر وعمر وعثمان وعلي فسمع تسبيحهن من في الحلقة..)) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٥٩/٢)، وقال ابن حجر في الفتح (٧٢٤/٦) : ((وأما تسبيح الحصى فليس له إلا هذا الطريق مع ضعفِها)).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المناقب باب علامات النبوة في الإسلام (ص٦٠٠ - ٦٠١) ح٣٥٧٩ من حديث ابن مسعود ﷺ بلفظ ((ولقد كنا نسمعُ تسبيحَ الطعام وهو يؤكل)) قال ابن حجر في الفتح (٧٢٣/٦): ((أي: في عهد رسول الله ﷺ غالبا، ووقع ذلك عند الإسماعيلي صريحا أخرجه عن الحسن بن سفيان عن بندار عن أبي أحمد الزبيري في هذا الحديث ((كنا نأكل مع النبي ﷺ الطعامَ ونحن نسمعُ تسبيحَ الطعام)) وله شاهدٌ أورده البيهقيُّ في الدلائل..))

(٤) أخرجه البخاري في كتاب المناقب باب علامات النبوة في الإسلام (ص١٦٠ - ٢٦٠) ح٣٥٨٣ من حديث ابن عمر ﷺ بلفظ ((كان النبي ﷺ يخطب إلى جِذع، فلما اتخذ المنبرَ تحوَّل إليه، فحَنَّ الجذعُ، فأتاه فمسحَ عليه))

اقتضينا عدداً، واللهُ سبحانه واحدٌ من كُلِّ وجهٍ. قيل لهم : قد بينا لكم مراراً أنَّ اعتمادَ أولي الحقِّ في هذه الأبوابِ على السَّمعِ، وقد وَرَدَ السمعُ بأنَّ القرآنَ ذو عددٍ، وَأَقَرَّ المسلمون بأنَّه كلامُ الله حقيقة لا مجازا))(١)

فقد قرر الإمامُ السجزي -رحمه الله- أنَّ الكلامَ لا يكُونُ إلا بحروفٍ وأصواتٍ، وأكّد ذلك بالحروفِ المقطعةِ في أوائلِ السُّوَر، وبيّن أنَّ مَن زَعَمَ أنها ليستْ من القرآن فهو كافِرٌ، وَمَن زَعَمَ أنها مِن القرآنِ، والقرآنُ ليس بكلامِ الله فهو كافرٌ، كما بيَّن حدَّ الصوتِ، وهو ما يَتحقق سماعُه، وردَّ على من زَعَمَ أنَّ الصوت لا يَخرج إلا من هواءٍ بين جُرمين، وبيَّن أنَّ الحجر سلَّم على النبي ﷺ، وليس له حلْقٌ ولا حُنجرة، وهذا كلُّه منه تقريرٌ لكون كلامِ الله بحرفٍ وصوتٍ.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال قوَّام السنة أبو القاسم التيمي- رحمه الله - : ((قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ۝٦ ﴾(٢) والمسموعُ إنما هو الحرفُ والصوتُ، لا المعنى؛ لأنَّ العرب تقول: سمعتُ الكلام وفهمتُ المعنى. فلما قال:"حتى يسمع" دلَّ على أنه الحرفُ والصوتُ، ولأن الاستجارةَ إنما حَصَلَت للمشركين بشرطِ استماعِ كلامِ الله، فلو كان ما سمعُوهُ مِنَ النبي ﷺ ليسَ بكلامِ اللهِ لم تحصُل الاستجارة لهم، ولأنه قال: ﴿ يُرِيدُونَ أَن

(١) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص٢٣١ - ٢٥٦)

(٢) سورة التوبة آية: ٦

يُبَدِّلُواْ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ﴾[1] فلا يجوزُ أنْ يكونَ كلاما لم يَصِلْ إليهم؛ لأنَّ ما لم يصلْ إليهم لا يتأتَّى لهم تبديلُهُ، فلم يبقَ إلا أن يكونَ الحرفُ والصوتُ، ولأنه قال تعالى ﴿ فَلَمَّآ أَتَـٰهَا نُودِىَ مِن شَـٰطِىِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ ﴾[2] والنداءُ عند جميعِ أهل اللغة لا يكون إلا بحرف وصوت؛ ولأنه قال ﴿ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ ﴾[3] وعند أهل اللغة: هذه إشارةٌ إلى شيءٍ حاضرٍ، فلو كان قائما في نفسه لم يصحَّ الإشارةُ إليه، ولأنَّ الله تعالى امتحَنَ العربَ بالإتيانِ بمثلِ هذا القُرآنِ، فَلَو كانَ معنى قائما في النَّفسِ لم يجزْ أن يمتحنهُم بذلك ...وقد أجمعَ أهلُ العربية أنَّ ما عَدَا الحروفَ والأصواتَ ليس بكلامٍ حقيقةً))[4]

فقد بيَّن الإمام التيمي -رحمه الله- أن المسموعَ إنما هو الحرفُ والصوتُ، لا المعنى القائم في النفس، كما بيَّن أن النداءَ عند جميعِ أهلِ اللغة لا يكون إلا بحرفٍ وصوتٍ، وقد نادى الله موسى.

وبيَّن أيضا أنَّ أهلَ العربية أجمعوا أن ما عدا الحروفَ والأصواتَ ليس بكلامٍ حقيقةً، والله متكلِّمٌ بكلامٍ حقيقَة.

وبعد هذا العرضِ الجليِّ الواضحِ يتبيَّن أنَّ أئمةَ السلف متفقون على أن الله يتكلَّم بحرفٍ وصوتٍ يُسمع، وأنها حروفٌ وأصواتٌ تليق بالله جل وعلا.

---

(١) سورة الفتح آية: ١٥

(٢) سورة القصص آية: ٣٠

(٣) سورة الإسراء آية: ٨٨

(٤) الحجة في بيان المحجة (١/٤٣١ - ٤٣٣)

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذا الضابط، فبيَّن أنَّ كلامَ الله حروفٌ ومعانٍ، ليس كلام الله الحروف دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف.

وحكى الاتفاقَ على أنَّ الله كلَّم موسى بصوتٍ، كما نبَّه أنه ليس في إثبات الحرف والصوت ما يقتضي تماثلها بصفات المخلوقين، فإنَّ الله ليس كمثله شيءٌ، فالحرفُ ليس كالحرفِ، والصوتُ ليس كالصوتِ، ومثَّل على ذلك بالعلم، فكما أنَّ علمَ الله القائم بذاته ليس مثل علمِ عباده، فكذلك الحرفُ والصوتُ.

وبيَّن أنَّ السلفَ متفقون على أنَّ اللهَ تكلَّم بحرفٍ وصوتٍ، وإنما حدَثَ الخلافُ في ذلك في حدودِ المائةِ الثانية، وانتشرتْ في المائة الرابعة.

واستدَلَّ شيخُ الإسلام على أنَّ كلام الله بصوتٍ بما استدلَّ به أئمةُ السلف فذَكَرَ أنَّ اللهَ أخبر في غير ما آية بمناداته لعباده، والنداءُ في لغة العرب لا يُطلَقُ إلا على ما كان بصوتٍ، وكذلك ما أخبر اللهُ به من تكليمِ موسى عليه السلام، وسماع موسى عليه السلام لكلام الله دليلٌ على أنه كلَّمه بصوت.

كما بيَّن رحمه الله - متابعا لأئمة السلف - أنَّ صوتَ اللهِ ليس كأصواتِ شيءٍ من المخلوقات، وكذلك الحروف التي تألَّف منها الصوتُ المسموعُ لا يماثلها شيءٌ من صفات المخلوقين.

فإنَّ المتأمِّلَ في كلامِهِ أدنى تأمُّلٍ يَظهَرُ له جليًّا مُوافقته لأئمةِ السلف، كما أنَّه عبَّرَ في كثيرٍ منَ المواطنِ بما عبَّر به أئمَّةُ السلف، مما يدلُّ على استقراءٍ لمذهبِ أئمةِ السلف، وعُمقٍ في فهمِهِ لنُصُوصِهِم.

المسألة الثالثة

الأدلة على ضابط

{ كلامُ اللهِ بحرفٍ وصوتٍ }

إنَّ هذه الضابط التي قرره أئمة السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية قد دلَّت عليه الأدلةُ من الكتاب والسنة، ومن هذه الأدلة التي دلَّت على هذا الضابط:

أولا: الأدلةُ على أن كلامَ الله بحرفٍ.

قال تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾[1]

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أخبر عن إنـزال القرآن - وهو من كلام الله - بلسانٍ عربيٍّ، ولسانُ العرب يتألَّف من حروفٍ، فدل على أنَّ كلامَ الله بحروفٍ.

وقال تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾ ﴾[2]

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أخبر أن المشركَ يُجار حتى يَسمعَ كلامَ الله، والمسموعُ يتكوَّن من حروفٍ، فدل على أنَّ كلامَ الله بحروفٍ.

قال أبو القاسم التيمي- رحمه الله - عند هذه الآية: ((والمسموعُ إنما هو الحـرفُ والصوتُ، لا المعنى؛ لأنَّ العرب تقول: سمعتُ الكلام وفهمتُ المعنى. فلما قال:"حتى

---

(١) سورة الشعراء آية: ١٩٢ - ١٩٥

(٢) سورة التوبة آية: ٦

يسمع" دلَّ على أنه الحرفُ والصوتُ))[1]

وعن ابن عباس ﷺ قال : ((بينما جبريل قاعدٌ عند النبي ﷺ سمِع نقيضا من فوقه فرفع رأسه. فقال: هذا بابٌ من السماء فُتح اليوم، لم يُفتحْ قطُّ إلا اليوم، فنـزل منه ملكٌ. فقال: هذا ملَك نزل إلى الأرض لم ينـزل قطُّ إلا اليوم، فسلَّم وقال: أبشرْ بنورين أوتيتهما لم يؤتهما نبيٌّ قبلك: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأَ بحرفٍ منهما إلا أُعطيته))[2].

وجه الدلالة: أن النبيَّ ﷺ في هذا الحديث بيَّن أن الله ﷻ أنزل الفاتحةَ وخواتيمَ سورة البقرة، وهي مؤلَّفة من حروف، وقد صرَّح بذلك الملَك في قوله: ((لن تقرأ بحرفٍ منهما)). فدلَّ على أن كلامَ الله مؤلَّفٌ من حروفٍ.

ثانيا: الأدلةُ على أن الله يتكلَّم بصوتٍ.

قال تعالى : ﴿ وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ ١٣ ﴾[3]

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ أخبر أنَّه كَلَّمَ مُوسَى ﷺ، وأنَّ موسى ﷺ سَمِعَ كلامه ﷻ، فدلَّ على أنه كلَّمه بصوت، فإنه لا يُسمع إلا ما كان صوتا.

قال شيخ الإسلام: ((ما أَخْبَرَ اللَّهُ بِه فِي كِتَابِهِ مِنْ تَكْلِيمِ مُوسَى، وَسَمْعِ مُوسَى لِكَلَامِ اللَّهِ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَلَّمَهُ بِصَوْتٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يُسْمَعُ إلَّا الصَّوْتُ))[4]

---

(١) الحجة في بيان المحجة (٤٣١/١)

(٢) أخرجه مسلم في كتاب فضائل القرآن وما يتعلق به باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة (ص٣٢٥)ح١٨٧٧

(٣) سورة طه آية: ١٣

(٤) مجموع الفتاوى (٥٣١/٦)

وقال تعالى: ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴿١٥﴾ إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٦﴾ ﴾[(١)]

وقال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾[(٢)]

وجه الدلالة: أن الله ﷻ أخبر عن مناداته لموسى، والنداءُ عند جميع أهل اللغة لا يكون إلا بحرفٍ وصوتٍ.

قال أبو القاسم التيمي- رحمه الله - : ((والنداءُ عند جميعِ أهل اللغة لا يكون إلا بحرفٍ وصوتٍ))[(٣)]

وعن عبد الله بن أُنيس رضي الله عنه قال سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : ((يُحشرُ الناسُ يوم القيامة – أو قال العباد – عراةً غُرْلا بُهْما قال: قلنا وما بهما؟ قال ليس معهم شيءٌ، ثم يناديهم بصوتٍ يسمعه من قَرُب كما يسمعه من بَعُد أنا الملك أنا الدّيّان))[(٤)].

وجه الدلالة: أنَّ النبي ﷺ أخبرَ أنَّ صوتَ الله لا يُشبه أصوات المخلوق؛ لأنَّ صوتَ الله جلَّ ذكره يُسمع من بُعدٍ كما يُسمَعُ مِن قُربٍ، فدلَّ على أنَّ كلامَ الله بصوتٍ، وصوتُه جل وعلا لا يُشبه صوتَ المخلوقين.

قال الإمام البخاري – رحمه الله – : ((وأنَّ الله ﷻ ينادي بصوتٍ يَسمعُه من بَعُدَ كما يسمعه من قَرُبَ، فليس هذا لغير الله جَلَّ ذِكره.

---

(١) سورة النازعات آية: ١٥ – ١٦

(٢) سورة القصص آية: ٦٢

(٣) الحجة في بيان المحجة (٤٣١/١)

(٤) تقدم تخريجه ٥٣٣

وفي هذا دليلٌ أنَّ صوتَ الله لا يُشبه أصواتَ الخلق))[1].

فبان بحمد الله بما تقدَّم نقلُه دلالة القرآنِ الكريمِ والسنةِ الصحيحةِ على أنَّ كلام الله بحرفٍ وصوتٍ يُسمع.

(١) خلق أفعال العباد(ص١٨٢)

المطلب الخامس

ضابط "كلامُ اللهِ يَتفاضَلُ بِحَسَبِ المتكلَّمِ فيه"

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط

المسألة الأولى

أقوال شيخ الإسلام في تقرير ضابط
{ كلامُ اللهِ يَتفاضَلُ بِحَسَبِ المتكلِّمِ فيه }

هذا الضابطُ من الضوابط المهمَّةِ في صفة الكلام، وقد سلك فيه شيخُ الإسلام ابن تيمية مسلكَ غيرِه من أئمة أهل السنة والجماعة في أنَّ كلامَ اللهِ يتفاضلُ بحسب المتكلَّم فيه، ويدلُّ على ذلك ما سأنقلُه من أقواله:

قال - رحمه الله -: ((قَد عُلِمَ أنَّ تَفَاضُلَ القُرآنِ وَغَيرِه مِن كَلامِ اللهِ لَيْسَ باعتِبَار نِسْبَتِهِ إلى المتَكَلِّمِ، فإِنَّهُ سبحانه وَاحِدٌ، وَلَكِن باعتِبَارِ مَعَانيهِ التي يَتَكَلَّمُ بها، وباعتِبَارِ أَلْفَاظِه المبيِّنَة لمعَانيه))[1].

وقال - رحمه الله - : ((فَتَفَاضُلُ الكَلامِ من جِهَةِ المتكَلَّمِ فيه سَوَاء كَانَ خَبَرا أَوْ إنشَاءً، أمرٌ مَعْلُومٌ بِالفِطْرَةِ والشَّرعَة))[2].

وقال - رحمه الله - : ((فَدَلالَةُ النُّصُوصِ النَّبوِيَّة، والآثَارِ السَّلَفِيَّة، والأحكامِ الشَّرْعِيَّة، والْحُجَجِ العقلِيَّة على أنَّ كَلامَ اللهِ بَعضُهُ أفضَلُ مِن بَعْضٍ هو مِنَ الدَّلالاتِ الظَّاهِرَةِ المشهُورَة))[3].

وقال - رحمه الله - : ((فَإِنَّ الْقُرْآنَ كَلامُ اللهِ، وَالْكَلامُ يَشْرُفُ بِالْمُتَكَلِّمِ بِهِ، سَوَاءٌ

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/١٢٩)

(٢) مجموع الفتاوى (١٧/٥٨)

(٣) مجموع الفتاوى (١٧/٥٧)

كَانَ خَبَرًا أَوْ أَمْرًا، فَالْخَبَرُ يَشْرُفُ بِشَرَفِ الْمُخْبِرِ، وَبِشَرَفِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ، وَالأَمْرُ يَشْرُفُ بِشَرَفِ الْآمر، وَبِشَرَفِ الْمَأْمُور بِه.

فَالْقُرْآنُ وَإِنْ كَانَ كُلُّهُ مُشْتَرِكًا، فَإِنَّ اللَّهَ تَكَلَّمَ بِهِ، لَكِنَّ مِنْهُ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَمِنْهُ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ خَلْقِهِ، وَمِنْهُ مَا أَمَرَهُمْ بِهِ، فَمِنْهُ مَا أَمَرَهُمْ فِيهِ بِالْإِيمَانِ، وَنَهَاهُمْ فِيهِ عَنْ الشِّرْكِ، وَمِنْهُ مَا أَمَرَهُمْ بِهِ بِكِتَابَةِ الدَّيْنِ، وَنَهَاهُمْ فِيهِ عَنْ الرِّبَا .

وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ : كـ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ أعظم مما أخبر به عن خلقه : كـ ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾، وَمَا أَمَرَ فِيهِ بِالْإِيمَانِ، وَمَا نَهَى فِيهِ عَنْ الشِّرْكِ أَعْظَمُ مِمَّا أَمَرَ فِيهِ بِكِتَابَةِ الدَّيْنِ وَنَهَى فِيهِ عَنْ الرِّبَا))[1].

وبما سبق نقلُه يتبين تقريرُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيمية لهذا الضَّابطِ، وقد تضمَّن هذا الضابطُ أنَّ كلامَ الله يَفضُلُ بعضُه بَعضا من جهَة تَنوُّعِ معاني كَلامه ﷻ، وتنوُّعِ موضُوعاته ومدلُولاته، وما تضَمَّنَهُ من أخبارٍ وأوامرَ ونواهي وغير ذلك.

فالقرآنُ لا يَتفَاضَلُ باعتبارِ المتكلِّمِ به؛ لأنَّ المتكلِّمَ به واحدٌ وهو اللهُ ﷻ، ولكن يتفاضَلُ باعتبارِ مدلولاته وموضوعاته، فَسورةُ الإخلاص موضُوعُها ومدلُولُها مُتعَلِّقٌ بالخَبَرِ عنِ الله ﷻ ، وما له من صفَاتِ الكمَالِ، وما تَنــزَّه عنه من صفَات النقصِ، وأما سورَةُ المسدِ فموضُوعُها بيانُ حالِ أبي لهب وزوجِه، فليسَ الخبرُ المتضمِّن للثناءِ على الله بأسمائه وصفاته كالخبر المتضمِّن لذكرِ أبي لهب وبيانِ حاله، كما أنَّه ليس الأمرُ بالتوحيدِ والإيمان بالله كالأمرِ بإماطة الأذى.

ومن هنا يَظهرُ تفاضُلُ القرآنِ بعضه على بعض، وهذا من المستقرِّ في فطرِ

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠٩/١٧ – ٢١٠) وانظر: (٥٧/١٧ – ٥٨)

العُقلاء، فإنَّ كُلًّا من الخبر والأمر يلحقهُما التفاضُلُ من جهة المخبَر عنه والمأمورِ به، فإذا كان المخبَرُ به أكمل وأفضل كان الخبر به أفضل، وإذا كان المأمورُ به أفضل كان الأمرُ به أفضل.[1]

وخالف هذا الضابطَ من زعم أنَّ كلامَ الله لا يفضُل بعضُه على بعض، ثم هؤلاء في تأويلهم النصوصَ الواردةَ في التفضيل على قولين:

القول الأول: أنه إنما يقعُ التفاضلُ في متعلَّقه، مثل كون بعضِه أنفعَ للناس من بعضٍ؛ لكونِ الثوابِ عليه أكثرَ أو العملَ به أخف مع التماثُلِ في الأجر، وهذا قولُ طائفَةٍ من المفسِّرين كمحمد بن جرير الطبري، حيث قال: ((معنى قوله: ﴿ **نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ** ﴾[2] لأنَّه إما بخيرٍ منها في العاجل؛ لخفَّته على من كلفه، أو في الآجل لِعظم ثوابِه وكثرة أجره...

ثم قال: وغيرُ جائزٍ أن يكونَ من القرآن شيءٌ خيرا من شيءٍ؛ لأن جميعَه كلامُ الله، ولا يجوز في صفات الله تعالى أن يقال: بعضُها أفضلُ من بعض أو بعضها خيرٌ من بعض))[3] .

القول الثاني: أنَّ المراد: بكون هذا أفضل أو خيرا كونه فاضلا في نفسِه، لا أنَّه أفضلُ مِن غيره.

وهذا القولُ يُحكى عن أبي الحسن الأشعري ومن وافقه، قالوا: إن معنى ذلك

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦١/١٧)

(٢) سورة البقرة آية: ١٠٦

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٦٣١)

أنه عظيمٌ فاضلٌ، وقالوا: مقتضى الأفضل تقصيرُ المفضُولِ عنه، وكلامُ الله لا يتبعَّض، **بناءً على أصلِهم في أنَّ الكلامَ واحدٌ بالعين** فيمتنعُ فيه تماثلٌ أو تفاضلٌ، فكلامُ الله عندهم هو معنى واحد، ومعان كتاب الله عندهم هي شيءٌ واحدٌ لا يتعدَّد ولا يتبعَّض، فمعنى آية الكرسي، وآية الدَّين، والفاتحة، وتبَّت، ومعنى التوراة، والإنجيل واحد.(١)

وجمهورُ العقلاء يقولون: فسادُ قولِ الأشاعرَةِ ومن وافقهم مَعلُومٌ بالاضطرار، فإنا نعلمُ أنَّ معاني ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ ليست هي معاني ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾، ولا معاني آية الدَّين معاني آية الكرسي، ولا معاني الخبر عن صفات الله هي معاني الخبر عن مخلوقات الله.(٢)

وأما قول القائل " صفات الله كلُّها فاضلَةٌ في غاية التمام والكمال ليس فيها نقصٌ " كلامٌ صحيحٌ، لكن توهُّمُه أنه إذا كان بعضُها أفضلَ من بعض كان المفضولُ مَعيبا منقوصا خطأ منه، وذلك أنَّ النصوصَ قد دلَّت على أنَّ بعضَ أسماءِ الله أفضلُ من بعض، ولهذا يقال دعا الله باسمه الأعظم.

ودلَّت أيضا على أنَّ بعضَ صفاتِ الله أفضلُ من بعض، وبعضَ أفعاله أفضلُ من بعض، فقد جاء في الآثار ذكرُ اسمه العظيم، واسمه الأعظم، كما في حديثِ بريدة ﷺ أن رسول الله ﷺ سمع رجلا يقول: اللهم إني أسألك أني أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت، الأحدُ الصمدُ، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد. فقال ﷺ ((لقد

(١) انظر: خلق القرآن بين المعتزلة وأهل السنة للرازي (ص٦٢)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/٦٨ - ٧١)

سألتَ اللهَ بالاسم الذي إذا سُئل به أعطى، وإذا دُعي به أجاب))[1].

وأما تفاضلُ صفاتِ الله، فقد ثبت عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: ((إن الله كتب في كتاب فهو موضوعٌ عنده فوق العرش: إن رحمتي تغلبُ غضبي))[2] وفي رواية ((سبقتْ رحمتي غضبي))[3] فوصف رحمتَه بأنها تَغلِب وتسبِق غضبه، وهذا يدلُّ على فضل رحمته على غضبه من جهة سبقها وغلبتها[4].

وبهذا يُعلَم أنَّ أسماءَ الله وصفاته متفاضلةٌ ، ومن صفاتِ اللهِ الكلام، فكلامُ الله يفضُل بعضُه بعضا.

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه كتاب الصلاة باب الدعاء (ص٢٣٠)ح ١٤٩٣ وصححه الألباني في تعليقه على سنن أبي داود بنفس الرقم والصفحة.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد باب قول الله تعالى (وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ) آل عمران: ٣٠ (ص١٢٧٣)ح ٧٤٠٤ ومسلم في كتاب التوبة باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها تغلب غضبه (ص١١٩٢)ح ٦٩٦٩

(٣) أخرجه مسلم في كتاب التوبة باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها تغلب غضبه (ص ١١٩٢)ح ٦٩٧٠

(٤) مجموع الفتاوى (١٧/ ٩٠ – ٩١)

المسألة الثانية
أقوال السلف في تقرير ضابط
{ كلامُ اللهِ يَتفاضَلُ بِحَسَبِ المتكلِّمِ فيه }

بعد أن ذكرتُ أقوالَ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيمية في تقرير هذا الضابِطِ، أشرعُ هنا في ذكرِ أقوالِ أئمَّةِ السلفِ في تقريرِ أنَّ كلامَ اللهِ يفضُل بعضُه بعضا من جهَةِ المتكلِّم فيه؛ ليظهَرَ التوافقُ بينهما في ذلك، فإليك هذه الأقوال:

[أبي بن كعب (٣٠هـ)]

قال الصحابي الجليل أبيٌّ بن كعب ﷺ عندما سأله رسولُ الله ﷺ عن أيِّ آية من كتاب الله أعظم : ((﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ﴾[1] قال: فضربَ ﷺ في صدري، وقال: ((والله لِيهْنك العلم أبا المنذر))[2].

لما سألَ النبيُّ ﷺ أبيًّا عن أيِّ آية في كتاب الله أعظم، لم يستشكل أبيٌّ السؤالَ عن كون بعض آيِ القرآن أعظمَ من بعض، بل أجاب أنَّ آيةَ الكرسي هي أعظمُ آيةٍ في كتاب الله، وشهدَ له النبيُّ ﷺ بالعلم لما عرف أعظم آيةٍ في القرآنِ الكريمِ، وهذا يدلُّ على أنَّ القرآنَ يَفضُلُ بعضُهُ بعضا.

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

---

(١) سورة البقرة آية: ٢٥٥.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب فضائل القرآن وما يتعلق به باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي (ص٣٢٧)ح١٨٨٨

وقال الصحابي الجليل عبد الله بن عباس ﷺ في تفسير قوله تعالى ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾[1] : ((خيرٌ لكم في المنفعة، وأرفقُ بكم))[2]

فقد قرَّر ابن عباس ﷺ أن الآيةَ الناسخةَ خيرٌ من الآيةِ المنسوخة، وبيَّن وجه الفضيلة بقوله ((خيرٌ لكم في المنفعة، وأرفقُ بكم))، فما قاله تقريرٌ للخيرية، وتفاضلِ القرآن بعضه على بعض.

[الربيع بن أنس (١٣٩هـ)]

وقال الربيع بن أنس[3] ﴿ أَوْ نُنسِهَا ﴾: ((نرفعها، نأت بخير منها أو مثلها))[4].

فقد قرر أن الضمير في قوله ﴿ مِّنْهَآ ﴾ يرجعُ للآية، وهذا مما يدلُّ على أنه يُقرِّر أن بعضَ القرآن أفضلُ من بعض.

فبان بحمد الله بهذه النقول عن هؤلاء الأئمةِ الأعلامِ أنهم متفقون على أنَّ كلامَ الله يتفاضَلُ من حيثُ المتكلِّمُ فيه.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في إثبات تفاضلِ كلامِ الله بحسب

---

(١) سورة البقرة آية: ١٠٦

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٦٢٩/١) عن المثنى عن عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به.

(٣) هو: الربيع بن أنس بن زياد البكري، الخراساني، المروزي بصري. كان عالمَ مرو في زمانه، توفي ١٣٩هـ. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٦٩/٦ - ١٧٠)

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره (٦٣٠/١) عن المثنى عن إسحاق عن ابن أبي جعفر عن أبيه عن الربيع به.

المتكلَّم فيه.

فبيَّن أن تفاضلَ القرآن وغيره من كلام الله ليس باعتبار نسبته إلى المتكلِّم، فإنَّه سبحانه واحدٌ، ولكن باعتبارِ معانيهِ التي يَتَكَلَّم بها.

كما بيَّن أنَّ النصوصَ النبوية، والآثارَ السلفية، والأحكامَ الشرعية، والحججَ العقلية دلَّت على تفاضلِ كلام الله ﷻ.

وبهذا يكون شيخُ الإسلام ابن تيمية موافقا لأئمة السلف، شـــارحا لمذهبـــهم، وموضحا لكلامهم، لم يخرج عن هديهم، ولم يسلك غير طريقهم.

المسألة الثالثة

الأدلة على ضابط

{ كلامُ اللهِ يَتفاضَلُ بِحَسَبِ المتكلِّمِ فيه }

إنَّ الأدلةَ التي منها استنبط أئمةُ السلف هذا الضابطَ كثيرةٌ من الكتاب والسنة، وسأقتصرُ هنا على ذكر بعض الأحاديثِ الدالةِ على هذا الضابط:

عن أبي سعيد بن المعلّى ﷺ قال: ((كنتُ أصلّي في المسجد، فدعاني رسولُ الله ﷺفلم أُجبْه، فقلتُ: يا رسول الله إني كنتُ أصلّي فقال: ((ألم يقل الله﴿ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡ ﴾[1] ثُمَّ قال لي: ((لأعلمنَّك سورةً هي أعظمُ السُّوَرِ في القرآنِ قبل أنْ تخرُجَ من المسجد. ثُمَّ أخذ بيديَّ، فلما أرَادَ أنْ يخرُجَ قلتُ له: ألم تَقُل: لأعلمنَّك سورةً هي أعظَمُ سورةٍ في القرآن؟ قال: ((﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ ﴾[2]، هي السبعُ المثاني، والقرآنُ العظيم الذي أوتيتُهُ))[3].

وجه الدلالة: أن النبيَّ ﷺ بيَّن أن هناك سورةً هي أعظمُ سورِ القرآن؛ وذلك لما تضمنته هذه السورةُ من المعاني، فدلَّ على أنَّ كلامَ الله يتفاضلُ.

وعن أبيّ بن كعب ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : ((يا أبا المنذر ، أتدري أيَّ

---

(١) سورة الأنفال آية: ٢٤

(٢) سورة الفاتحة آية: ٢

(٣) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب فضل فاتحة الكتاب (ص ٨٩٧)ح ٥٠٠٦

آيةٍ من كتاب **الله** معك أعظم ؟ قال: قلتُ: **الله** ورسوله أعلم . قال : ((يا أبا المنذر: أتدري أيَّ آيةٍ من كتاب **الله** معك أعظم ؟ قال : قلتُ ﴿ **ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ** ﴾(1) قال: فضربَ في صدري، وقال: والله ، لِيَهْنِكَ العلمُ أبا المنذر))(2).

وجه الدلالة: أن النبيَّ ﷺ سأل أبيًّا عن أيِّ آيةٍ في كتابِ الله أعظَم، وهذا يَدُلُّ على أنَّ آياتِ كتابِ الله يفضُلُ بَعضُها بعضا بحسَبِ ما تَدُلُّ عليه من المعاني، ولهذا لما أجابَ أبي ﷺ بأنَّ آيةَ الكرسي هي أعظم آيةٍ، شهِدَ له النبيُّ ﷺ بالعلمِ لما عَرَفَ أنَّ آية الكرسي هي أعظم آيةٍ في القرآنِ الكريمِ.

وعن أبي سعيد الخدري ﷺ أنَّ رَجُلاً سمعَ رجلاً يقرأ ﴿ **قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ** ۝١ ﴾ يُردِّدها، فلما أصبح جاءَ إلى رسولِ **الله** ﷺ ، فذكر ذلك له - وكأنّ الرجُلَ يتقالُّها - فقال رسول **الله** ﷺ :((والذي نفسي بيدِه إنَّها لتعدلُ ثُلُثَ القرآن))(3).

وجه الدلالة: أن النبيَّ ﷺ بيَّن أنَّ ثواب سورةِ الإخلاص يَعدل ثوابَ ثلث القرآن؛ وذلك لما تضمنتْهُ من الخبَرِ عن الله ﷻ ، وما له من صفَاتِ الكمَالِ، وما تَنَـزَّه عنه من صفاتِ النقصِ، وهذا مما يدلُّ على أنَّ القرآن يفضُل بعضُه بعضا بحسَب المتكلِّم فيه.

فظهر بحمد الله من هذه النصوصِ دلالة الكتابِ والسنَّةِ على أنَّ كلامَ الله يفضُل بعضُه بعضا؛ وذلك بحسب اختلاف المعاني.

---

(١) سورة البقرة آية: ٢٥٥.

(٢) تقدم تخريجه ٧٦٩

(٣) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب فضل قل هو الله أحد (ص ٨٩٨)ح ٥٠١٣

المبحث الثاني

الضوابط المتعلقة بالقرآن

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : ضابط "الْقُرآنُ كَلامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ منه بدَأَ وإليه يَعودُ"

المطلب الثاني : ضابط "القرآنُ كلامُ اللهِ حيثُما تَصرَّف"

المطلب الثالث : ضابط "المُحْدَثُ في لغةِ العربِ التي نَزَلَ بها القرآنُ بِمعْنى : المُتَجَدِّد"

المطلب الأول

ضابط " الْقُرآنُ كَلامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ مِنه بدَأَ وإليه يَعودُ "

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية : أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة : الأدلة على هذا الضابط

المسألة الأولى

أقوال شيخ الإسلام في تقرير ضابط

{ الْقُرآنُ كَلامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ مِنه بدَأَ وإليه يَعودُ }

إنَّ من تمام الإيمانِ بالله وكُتبِه الإيمانَ بأنَّ القرآنَ كلامُ الله ووحْيُه وتنـــزيلُه، وأنَّ الله ﷻ تكلَّم به ابتداءً، وإليه يعودُ، وهذا ما اتَّفَقَ عليه سَلَفُ الأمة، وقـــرَّره شـــيخُ الإسلام ابنُ تيمية تقريرا واضحا، وفيما يلي عرضٌ لأقواله:

قال - رحمه الله -: ((وَمِنَ الإيمَانِ باللهِ وَكُتُبِهِ: الإيمانُ بِأَنَّ الْقُرآنَ كَلامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غَيْرُ مخلُوقٍ، مِنه بَدَأَ، وإليه يَعُودُ))[1].

وقال - رحمه الله -: ((الذي يجِبُ على الإنسَانِ اعتِقَادُهُ في ذلك وَغَيْرِه، مَا دَلَّ عليه كِتَابُ اللهِ، وَسُنَّةُ رَسُوله ﷺ، واتَّفَقَ عليه سَلَفُ المؤمنينَ، الذينَ أَثْنَى اللهُ تعالى عَلَى مَنِ اتَّبَعَهُم، وَذَمَّ مَن اتَّبَعَ غَيرَ سَبِيلِهِم، وَهوَ أنَّ القُرآنَ الذي أَنزلَهُ اللهُ على عبدِهِ وَرَسُولِهِ ﷺ كلامُ الله تعالى، وَأَنَّهُ مُنَـــزَّلٌ غيرُ مخلُوقٍ، منه بَدَأَ وإليه يَعُودُ))[2].

وقال - رحمه الله -: ((فإنَّ مَذهَبَ سلفِ الأمة وأهلِ السنة: أنَّ الْقُرآنَ كَلامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ مِنه بدَأَ وإليه يَعودُ))[3].

وقال - رحمه الله -: ((وَالَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ : أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ مُنَزَّلٌ

(١) مجموع الفتاوى (٣/١٤٤)

(٢) التسعينية (٢/٥٣٠)

(٣) المصدر السابق (٣/٤٠١)

غَيْرُ مَخْلُوق مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْه يَعُودُ، وَإِنَّمَا قَالَ السَّلَفُ: " مِنْهُ بَدَأَ " لأَنَّ الْجَهْمِيَّة - مِنْ الْمُعْتَزِلَة وَغَيْرِهِمْ - كَانُوا يَقُولُونَ: إنَّهُ خَلَقَ الْكَلَامَ فِي الْمَحَلِّ، فَقَالَ السَّلَفُ : مِنْهُ بَدَأَ. أَيْ : هُوَ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ فَمِنْهُ بَدَأَ؛ لَا مِنْ بَعْضِ الْمَخْلُوقَات كَمَا قَالَ تَعَالَى ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝١ ﴾[1] وقال تعالى ﴿ وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى ﴾[2] وقال تعالى ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾[3] وقال تعالى ﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ ﴾[4] وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ : " إلَيْهِ يَعُودُ " أَنَّهُ يُرْفَعُ مِنْ الصُّدُورِ وَالْمَصَاحِف، فَلَا يَبْقَى فِي الصُّدُورِ مِنْهُ آيَةٌ وَلَا مِنْهُ حَرْفٌ))[5].

وقال - رحمه الله -: ((وَمَذْهَبُ سَلَف الْأُمَّة وَأَئِمَّتها مِنْ الصَّحَابَة وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانِ وَسَائِرِ أَئِمَّة الْمُسْلِمِينَ كَالْأَئِمَّة الْأَرْبَعَة وَغَيْرِهِمْ مَا دَلَّ عَلَيْه الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَهُوَ الَّذِي يُوَافِقُ الْأَدِلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ الصَّرِيحَةَ: أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّه مُنَزَّلٌ غَيْرُ مَخْلُوق مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ))[6].

ومما سبق نقلُه يتبين تقريرُ شيخ الإسلام ابن تيمية لهذا الضابط، وقبلَ الشروعِ في بيان هذا الضابط، أشيرُ إلى معنى القرآن عند أهلِ السنة والجماعة.

(١) سورة الزمر آية: ١

(٢) سورة السجدة آية: ١٣

(٣) سورة سبأ آية: ٦

(٤) سورة النحل آية: ١٠٢

(٥) مجموع الفتاوى (٦/٥٢٨ - ٥٢٩)

(٦) مجموع الفتاوى (١٢/٣٧) وانظر (٦/٢١٩) وجامع الرسائل (١/١٦٢)

فالقرآنُ هو: اسمٌ لهذا النظمِ العربيِّ الذي بلَّغه الرسولُ ﷺ عن جبريلَ عليه السلام عن ربِّ العالمين.(١)

وقد تضمن هذا الضابطُ: أنَّ القرآنَ تكلَّم اللهُ عز وجل به حقيقةً، وأنه صفةٌ قائمةٌ به سبحانه لا تقومُ بغيره، وعليه فلا يمكِنُ أنْ يكونَ القرآنُ مخلوقـا؛ لأنَّـه صـفةٌ لله، وصفاتُ الله ليست مخلوقةً، ولأنَّ الكلامَ ليس عينا قائما بنفسِهِ حتى يكُونَ مخلُوقا بائِنا عَنِ الله، وإنما هو صفةٌ للمتكلِّم به، والقرآنُ تكلَّم اللهُ به.

كما تضمن هذا الضابط: أنَّ القرآنَ نزلَ حقيقةً من عندِ الله، أنزلَه اللهُ على نبيناﷺ، فإنَّ الله تكلَّم بالقرآن، فسمِعَه منه جبريلُ، وجبريلُ عليه السلام نـزَلَ به على قلبِ محمد ﷺ.

واللهُ قد بيَّن في غيرِ موضعٍ من كتابه أنَّ القرآنَ مُنـزَّلٌ منه، فمن قال: إنه منـزَّلٌ من بعض المخلوقات كاللوح والهواء فهو مُفترٍ على الله، مُكذِّبٌ لكتاب الله، متبعٌ لغير سبيل المؤمنين.

ألا ترى أنَّ الله فرَّق بين ما نزل منه وبين ما أنزَلَهُ من بعضِ المخلوقات، كالمطَرِ بأنْ قال ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴾(٢) فذكرَ المطرَ في غير موضع، وأخبَرَ أنه أنزَلَهُ من السماء، والقرآنُ أخبَرَ أنه مُنـزَلٌ منه جل جلاله، فالله جل جلاله لم يُخبِرْ عن شيءٍ أنه نَزَلَ منه إلا كلامهُ.

---

(١) مختصر الصواعق للموصلي (١٣١٦/٤)

(٢) سورة الرعد آية: ١٧

كما أخبَرَ بتنـــزيلٍ مُطلقٍ في مثل قوله: ﴿وَأَنزَلْنَا ٱلْحَدِيدَ﴾[1]؛ لأنَّ الحديدَ يَنـــزِلُ من رؤوس الجبال لا ينـــزلُ مِنَ السماء.

ولو كان جبريلُ عليه السلام أخَذَ القرآنَ من اللوحِ المحفوظِ لكان اليهودُ أكرمَ على اللهِ مِن أمَّةِ محمد ﷺ، لأنَّ الله كتب لموسى التوراة وأنزلها مكتوبةً، فيكون بنو إسرائيلَ قد قرؤوا الألواحَ التي كتبها الله، وأما المسلمُونَ فأخذوهُ عن محمدٍ ﷺ، ومحمدٌ ﷺ أخذه عن جبريلَ عليه السلام، وجبريلُ عليه السلام عن اللوحِ، فيكونُ بنو إسرائيل بمنـــزلةِ جبريلَ، وتكونُ منـــزلةُ بني إسرائيلَ أرفعَ من منـــزلة محمدٍ ﷺ على قول هؤلاء الجهمية.

ثم إن كانَ جبريلُ لم يسمعْه مِنَ الله وإنما وَجَدَهُ مكتوبا كانت العبارةُ عبارةَ جبريل، وكان القرآنُ كلامَ جبريل ترجَم به عن الله، كما يُترجَمُ عن الأخرسِ الذي كتبَ كلاما ولم يَقدرْ أن يتكلَّم به، وهذا خلافُ دينِ المسلمين.[2]

وما سبق ذِكْرُه من كونِ القرآنِ منـــزَّلا من الله لا ينافي أنَّ القرآنَ كان مكتوبا في اللوحِ المحفوظِ قبل نزوله، فكونُ القرآنِ مكتوبا في اللوحِ المحفوظ لا يُنافي أن يكونَ جبريلُ نَزَلَ به من عند الله جل جلاله سواء كتبه قبلَ أن يرسل به جبريل أو غير ذلك.[3]

فالقرآنُ مِنَ اللهِ بَدَأَ وإليه يعودُ، ومعنى" منه بدأ " أي: هو المتكلِّمُ به، فمِـــن الله

(١) سورة الحديد آية: ٢٥

(٢) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل (١/٤٨٨)

(٣) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل (١/٤٣٢ - ٤٣٣)

بدأَ لم يبدأْ من غيره كما قال تعالى ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ﴾(١) وقــال تعالى ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾(٢) " فمن " في الآيتين لابتداءِ الغايَةِ.

ومعنى "إليه يعود" أنه يُرفعُ مِنَ الصدورِ والمصاحِفِ.

وهناك معنى آخر في "إليه يعود" وهو أنه يَعود إلى الله وصفا، بمعنى: أنه لا يوصف به أحدٌ سوى الله، فيكون المتكلِّم بالقرآن هو الله ﷻ، وهو الموصوفُ به(٣).

وخالف هذا الضابطَ الجهميةُ والمعتزلةُ حيث زعموا: أنَّ القرآنَ مخلوقٌ خلقَه اللهُ في غيره، وابتدأَ من ذلك الغير لا من الله.

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي في سياق تقرير عقيدة المعتزلة في القرآن: ((ولا خلافَ بين جميعِ أهلِ العدل في أنَّ القرآنَ مخلوقٌ محدَثٌ مفعولٌ، لم يكن ثم كان، وأنه غيرُ الله)). (٤)

وقال أيضا: ((وأما مذهبُنا في ذلك: فهو أنَّ القرآنَ كلامُ الله تعالى ووحيُه، وهو مخلوقٌ محدثٌ، أنزله اللهُ على نبيه ليكون دالا وعَلَما على نبوته))(٥).

فإن المعتزلة لما أصَّلُوا أنه لا يقومُ بالله وصفٌ ولا فعلٌ كان من فروعِ هذا الأصلِ أنَّ الله لم يتكلمْ بالقرآنِ ولا بغيره، وأنَّ القرآنَ مخلوقٌ.

---

(١) سورة الزمر آية: ١

(٢) سورة السجدة آية: ١٣

(٣) شرح العقيدة الواسطية للشيخ ابن عثيمين (٢/٤٣٠)

(٤) المغني في أبواب التوحيد والعدل (٣/٧)

(٥) شرح الأصول الخمسة (ص٥٢٨)

وطردُ هذا إنكارٌ لربوبيةِ الله وألوهيته، فإنَّ ربوبيتَه سبحانه إنما تَتحقَّق بكونه فعالا مدبرا، فإذا انتفتْ أفعالُه وصفاتُه انتفت ربوبيتُهُ، وإذا انتفتْ عنه صفةُ الكلامِ انتَفَى الأمر والنهي ولوازمهما؛ وذلك يَنفي حقيقةَ الإلهية.(١)

كما خالف هذا الضابطَ أيضا الأشاعرةُ ومن وافقهم، حيث زعموا: أنَّ القرآن إن أُريدَ به الكتاب كان مخلوقا، وإن أريد به الكلام كان غير مخلوق.

فالقرآنُ عندهم – الذي هو ليس بمخلوق – هو المعنى القائمُ بالنفس، وأما ما جاء به الرسولُ ﷺ وتلاه على الأمةِ فمخلوقٌ، وهو عبارةٌ عن ذلك المعنى.

قال البيجوري: ((وعلى كلٍّ من أنكرَ أنَّ ما بين دفتي المصحف كلامُ الله فقد كفرَ، إلا أن يريدَ أنه ليس هو الصفةَ القائمةَ بذاته تعالى، ومع كونِ اللفظِ الذي نقرؤه حادثا لا يجوز أن يقال: القرآنُ حادثٌ إلا في مقامِ التعليمِ))(٢)

واختلفت الأشاعرةُ في المُنْـزَل من عند الله، فمنهم من قال: اللفظُ والمعنى، فإن الله خلقَ القرآن أولا في اللوحِ المحفوظِ ثم أنـزلَه، وقيل: المنـزل المعنى، وعبَّر به جبريلُ بألفاظٍ من عِنده، وقيل: المعنى، وعبَّر به محمدٌ ﷺ بألفاظٍ من عِنده.(٣)

قال الجويني في بيان معنى كون القرآن منـزلا عندهم: ((كلامُ الله تعالى مُنـزَّلٌ على الأنبياء، وقد دلَّ على ذلك آيٌ كثيرةٌ من كتاب الله تعالى.

ثم ليس المعنيّ بالإنزال حط شيءٍ من علوٍّ إلى سُفل، فإن الإنزال بمعنى الانتقال

(١) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (١٣٠٩/٣)

(٢) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد (٨٤)

(٣) انظر: تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجوري (ص ١٠٨).

يتخصص بالأجسام والأجرام.

ومن اعتقد قِدم كلامِ الله تعالى، وقيامه بنفس الباري سبحانه وتعالى، واستحالة مزايلته للموصوف به، فلا يستريب في إحالةِ الانتقالِ عليه.

ومن اعتقد حدث الكلام، وصار إلى أنه عرضٌ من الأعراض، فلا يسوغ على معتقده أيضا تقدير الانتقال؛ إذ العرض لا يزولُ ولا ينتقلُ.

فالمعنيُّ بالإنزال، أنَّ جبريلَ صلوات الله عليه أدرَكَ كلامَ الله تعالى، وهو في مقامِهِ فوق سبع سموات، ثم نزَلَ إلى الأرض، فأفهَمَ الرسولَ ﷺ ما فهِمَهُ عند سدرَةِ المنتهى من غيرِ نقلٍ لذاتِ الكلامِ))[1].

ويحسُن هنا التنبيهُ على ما تفرَّع على الأصلِ الذي أصَّله الأشاعرة ومن وافقهم، فإنه تفرع على ذلك فروع منها:

- أنَّ كلامَ الله لا يتكلَّمُ به غيرُه، فإنَّه العينُ القائم بنفسه، ومحالٌ قيامُه بغيره، فلم يتْلُ أحدٌ قطُّ كلامَ الله.
- أن هذا الذي جاء به محمدٌ ﷺ ليس كلامَ الله إلا على سبيل المجاز.
- أنه لا يقال: إنَّ الله تكلَّم ولا يتكلَّم، ولا قال ويقول، ولا خطب ولا يخاطب، فإن هذه كلَّها أفعالٌ إراديةٌ تكون بالمشيئة، وذلك المعنى صفةٌ أزليةٌ لا تتعلق بالمشيئة.
- أنهم قالوا: لا يجوز أن يُنزَلَ القرآنُ إلى الأرض، فألفاظُ النزول والتنزيل لا حقيقةَ لشيءٍ منها عندهم.

(١) الإرشاد (ص١٣٥)

- أن معنى الأمر هو معنى النهي، ومعنى الخبر والاستخبار، كلُّ ذلك معنى واحد بالعين.
- أن هذا القرآنَ العربيَّ تأليفُ جبريل، أو محمد، أو مخلوق خلقه الله في اللـــوح المحفوظ فنـــزل به جبريلُ من اللوح، لا منَ اللهِ على الحقيقة (١).

ومما يُنَبَّهُ عليه في هذا المقام: أنَّك تجد بعضَ المقرئين للقرآنِ مِنَ الذين تأثَّرُوا بهذه العقيدَةِ يُعطونَ إجازةً لمن خَتم عليهم القرآنَ مكتوبا فيها ((عن فلان، عن فلان، إلى جبريلَ عن اللوحِ المحفوظ))، فيجعلونَ مُنتهى القرآن هو اللوحَ المحفوظَ.

---

(١) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (١٣١٦/٤ - ١٣١٧)

المسألة الثانية

أقوال السلف في تقرير ضابط

{ القُرآنُ كَلامُ اللهِ مُنزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ مِنه بدَأَ وإليه يَعودُ }

بعد أن ذكرتُ أقوالَ شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة، أشرعُ هنا في ذكر أقوالِ أئمة السلف في تقرير أنَّ القُرآن كَلامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ مِنه بدَأَ وإليه يَعودُ ؛ ليظهر التوافقُ بينهما في ذلك، فإليك هذه الأقوال:

[عبد الله بن مسعود (٣٢هـ)]

قال الصحابي الجليل ابن مسعود ﷺ - عند الآية ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ﴿٢٣﴾ ﴾ سبأ: ٢٣ -: ((إذا تكلّم اللهُ بالوحي سَمِعَ أهلُ السموات شيئا، فإذا فُزِّع عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحقُّ من ربهم، ونادوا ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحقَّ))(١).

فقد تضمَّن أثرُ ابن مسعود ﷺ أن كلامَ الله غيرُ مخلوق؛ وذلك لأن الملائكةَ يقولون بعد أن ينجلي الفزعُ عن قلوبِهم ماذا قال ربكم، و لم يقولوا: ماذا خَلَقَ ربُّكُم، وَمِن كلامِ اللهِ القرآنُ.

وقال ﷺ: ((وَلَيُنتزعَنَّ القُرآن من بَينِ أَظهُرِكُم، قالوا : يا أبا عبد الرحمن أَلَسْنا نَقرَأُ القرآنَ وَقَد أَثبَتْنَاهُ في مصاحِفِنا ؟ قال : يُسرَى على القرآنِ ليلا فَيذْهَبُ به مِن

(١) تقدم تخريجه ٧٠١

أجوَافِ الرجالِ فلا يبقَى في الأرضِ منه شيءٌ))[1].

بيَّن ابنُ مسعود ﷺ أنَّ القرآنَ يُسرَى به فلا يَبقَى في الأرضِ منه شيءٌ، وهذا تقريرٌ منه لمعنى القاعدة" وإليه يعود"

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

وقال الصحابي الجليل ابن عباس ﷺ: ((أنزَلَ اللهُ القرآنَ إلى السَّماء الدنيا في ليلة القدر، فكان الله إذا أراد أن يُوحِيَ منه شيئًا أوحاه))[2].

فقد بيَّن ابن عباس ﷺ أن القرآنَ مُنـــزَّلٌ من عند الله ﷻ ، وأن الله هو الذي تكلَّم به، فإذا أراد أن يُوحِيَ منه شيئًا أوحاه.

[عمرو بن دينار(١٢٦هـ)]

وعن ابن عيينة قال سمعت عمرو بن دينار[3]- ﷺ - يقول: ((أدركتُ الناسَ منذ سبعين سنة، أدركتُ أصحاب النبي ﷺ ومن دونهم يقولون: اللهُ خالقٌ وما سواه مخلوقٌ إلا القرآن فإنَّه كلامُ الله منه خرَج وإليه يعودُ))[4].

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/٣٦٣) عن إسرائيل عن عبد العزيز بن رفيع عن شداد بن معقل عن ابن مسعود به. ومن طريق الدبري عن عبد الرزاق أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩/١٤١) عن إسرائيل عن عبد العزيز بن رفيع عن شداد بن معقل عن ابن مسعود به. وسنده حسن ؛ لأن فيه شداد بن معقل وهو صدوق كما في التقريب (ص٣١٤) وصحح إسناده ابن حجر في فتح الباري (١٣/٢١)

(٢) تقدم تخريجه ٧٢٩

(٣) هو: عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم. قال ابن عيينة: ((كان عمرو بن دينار أعلمَ أهل مكة)). توفي: ١٢٦هـ انظر: تهذيب الكمال للمزي (٥/٤١٠ - ٤١١)

(٤) أخرجه الخلال في السنة (٦/٢٦) من طريق حرب الكرماني عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي به وأخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (ص١٨٩) وفي نقض عثمان على بشر المريسي (ص٣٣١) عن=

فقد صرَّح الإمام عمرو بن دينار -رحمه الله- أن الله خالقٌ وما سواه مخلوقٌ إلا القرآنَ فإنَّه كلامُ الله منه خرج وإليه يعود، بل حكى إجماعَ الصحابة فمن دونهم على ذلك.

[سفيان بن سعيد الثوري (١٦١هـ)]

وقال الإمام سفيان الثوري - رحمه الله - : ((القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود، مَن قالَ غيرَ هذا فهوَ كافرٌ))(١).

فقد صرَّح سفيان الثوري -رحمه الله- بأنَّ القرآن كلامُ الله غيرُ مخلوق منه بَدَأَ وإليه يعُودُ، وَذَكَرَ أنَّ مَن قال خلاف ذلك فهو كافرٌ باللهِ العظيم.

[أبو بكر بن عياش (١٩٤هـ)]

وقال أبو بكر بن عياش- رحمه الله - : ((القرآنُ كلامُ الله ألقاه إلى جبرائيلَ، وألقاه جبرائيلُ إلى محمد ﷺ ، منه بدأ وإليه يعود))(٢).

ذكر أبو بكر بن عياش رحمه الله طريقةَ وصولِ القرآن إلى النبي ﷺ، فالقرآنُ كلامُ الله ألقاه إلى جبريل، وجبريل ألقاه إلى محمد ﷺ، من الله بدأ وإليه يعود.

[وكيع بن الجراح ١٩٧هـ)]

وقال الإمام وكيع - رحمه الله -: ((القرآنُ كلامُ الله عز وجل وهو منه جلَّ وتعالى))(٣).

=إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول: قال سفيان بن عيينة: قال عمرو بن دينار: ((أدركت أصحاب النبي ﷺ فمن دونهم منذ سبعين...)) والأثر صحيح

(١) ذكره اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/١٧٠)

(٢) تقدم تخريجه ٧١٥

(٣) أخرجه عبد الله في السنة (١/١٥٨) عن أحمد الدورقي عن يحيى بن معين به. وسنده صحيح

فقد بيَّن الإمام وكيع رحمه الله أن القرآن من الله، أي: أنه ابتدأ من الله.

[أبو نعيم الفضل بن دكين (٢١٨هـ)]

وقال أبو نعيم الفضل بن دكين[١] - رحمه الله -: ((أدركتُ الناسَ ما يتكلَّمُون في هذا، ولا عرفْنا هذا إلا من بعد سنين، القرآنُ كلامُ اللهِ مُنــزَّلٌ من عند الله، لا يؤولُ إلى خالقٍ ولا مخلوق منه بدأ وإليه يعودُ، هذا الذي لم نزلْ عليه ولا نعرفُ غيرَه))[٢].

فقد بين الإمام أبو نعيم -رحمه الله- أنَّ القولَ بأنَّ القرآنَ مخلوقٌ قولٌ حادثٌ لا يُعرَف عن السَّلَفِ مِنَ الصحابَةِ فَمَن بعدَهُم، وإنما المعروفُ أنَّ الْقُرآن كَلامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ مِنه بدَأَ وإليه يَعودُ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وعن أحمد بن الحسن الترمذي[٣] قال : ((قلتُ لأحمد بن حنبل: إنَّ الناسَ قد وقعوا في أمرِ القرآن فكيف أقول؟ قال: أليس أنت مخلوق؟ قلت: نعم.

قال: فكلامك منك مخلوق؟

قلت: نعم، قال: أوليس القرآنُ من كلام الله؟ قلت: نعم .

قال: وكلامُ الله .

قلت: نعم.

---

(١) هو: الفضل بن دكين أبو نعيم. قال يعقوب الفسوي: ((أجمعَ أصحابُنا أن أبا نعيم كان غايةً في الإتقان)) ولد: ١٣٠هـ توفي: ٢١٨هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٤٢/١٠ - ١٥٧)

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣٦/٢) من طريق حنبل به وسند ابن بطة صحيح

(٣) هو: أحمد بن الحسن بن جنيدب الترمذي أبو الحسن. قال ابن خزيمة: ((كان أحدَ أوعية الحديث)) توفي: قبل سنة ٢٥٠هـ انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٢٠/١)

قال: فيكون من الله شيء مخلوق؟!))[1].

وقال الإمام أحمد: ((وَقَد رُوِيَ عَن غَيرِ وَاحِدٍ ممن مَضَى مِن سَلَفِنَا رحمهم الله أَنَّهُم كانوا يَقُولُونَ: القُرآنُ كَلامُ اللهِ عز وجل وَلَيسَ بمخلُوقٍ، وَهو الذي أذهَبُ إليه))[2].

فالإمام أحمدُ ــ وهو إمامُ أهل السنة والجماعة ــ يُشير إلى نكتة بديعةٍ وهي: أنَّ القرآنَ صفةٌ للمتكلِّم به، فإذا كان المتكلِّمُ به مخلوقا كانت صفاتُه مخلوقةً، ومنها الكلام، وإذا كان المتكلِّمُ به الله كانت صفاتُه غيرَ مخلوقة، ومنها الكلام، فإنَّه لا يكونُ مِنَ اللهِ شيءٌ مخلوقٌ، فالقرآنُ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ منه بَدَأَ.

كما ذَكَرَ أنَّ الذي مَضَى عليه السلَفُ أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ.

[محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)]

وقال الإمام البخاري: ((باب قول الله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ٢٣ ﴾[3] ولم يقل: ماذا خلَق ربُّكم))[4].

فقد بيَّن الإمامُ البخاري رحمه الله أنَّ كلامَ الله غيرُ مخلوق؛ وذلك أنَّ الملائكة يقولون بعد أنْ ينجلِيَ الفزَعُ عن قلوبهم ماذا قال ربُّكم، ولم يقولوا: ماذا خَلَقَ ربُّكم.

---

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٢/٣٥) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/٢٩١) من طريق أحمد الترمذي به.

(٢) أخرجه عبد الله في السنة (١/١٣٩) عن أبيه به.

(٣) سورة سبأ آية: ٢٣

(٤) صحيح البخاري (ص١٢٨٩)

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

وقال الإمام الطبري - رحمه الله - : ((فأولُ ما نبدأُ بالقولِ فيه من ذلك عندنا: القرآنُ كلامُ الله، وتنـــزيلُه، إذ كان من معاني توحيده، فالصَّوابُ مِنَ القولِ في ذلك عندنا: أنه كلامُ الله غيرُ مخلوق))[1].

فقد صرَّح الإمام الطبري رحمه الله بأن القرآنَ كلام الله نزلَ من عند الله وهو غيرُ مخلوقٍ.

[أبو جعفر الطحاوي(٣٢١هـ)]

وقال أبو جعفر الطحاوي[2]- رحمه الله -: ((...وأنَّ القرآنَ كلامُ الله، منه بدأ بلا كيفيةٍ قولا، وأنزَلَهُ على رسولِه ﷺ وحيا، وصدَّقه المؤمنون على ذلك حقًّا، وَأَيقَنُوا أنه كَلامُ الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوقٍ ككَلامِ البريَّةِ، فَمَن سمعَهُ فَزعَمَ أنه كلامُ البشر فَقَد كَفَرَ، وقد ذمَّه اللهُ وَعَابَهُ وأوعدَه بسقر، حيث قال تعالى : ﴿ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾ ﴾[3] فلما أوعدَ الله بسقر لمن قال: ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾ ﴾[4] علِمْنا وأيقنَّا أنه قولُ خالق البشر، ولا يُشبه قولَ البشر))[5].

---

(١) صريح السنة (ص٢٣)

(٢) هو: أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي أبو جعفر. قال أبو إسحاق الشيرازي:((انتهت إلى أبي جعفر رئاسة أصحاب أبي حنيفة بمصر)) ولد: ٢٣٧هـ توفي: ٣٢١هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/٨٠٨ - ٨١١)

(٣) سورة المدثر آية: ٢٦

(٤) سورة المدثر آية: ٢٥

(٥) العقيدة الطحاوية (ص٢٤)

بيَّن الإمام الطحاوي -رحمه الله- أنَّ القرآنَ منَ الله بَدَأَ، ونفى علمَنا بكيفيَّةِ ذلك، ونفيُ العلم بالكيفية لا ينفي أصلَ الصفَةِ، كما بيَّن أنَّ القرآنَ نزلَ منَ الله، وأشار أيضا إلى مسألة مُهمَّةٍ وهي: أنَّ أهلَ الإيمان أيقَنُوا أنَّ الله تكلَّم به حقيقَةً.

وبيَّن أنَّ مَن زَعمَ أنَّ القرآنَ مخلوقٌ ككلامِ المخلوقِ فهو كافرٌ موعُودٌ بسَقَر.

[ابن أبي زمنين (٣٩٩)]

وقال ابن أبي زَمَنين- رحمه الله - : ((ومن قولِ أهل السنة: إنَّ القرآنَ كلامُ الله وتنــزيلُه، ليس بخالقٍ ولا مخلوقٍ، منه تبارك وتعالى بدأ وإليه يعود))(١).

ذكر الإمامُ ابن أبي زمنين رحمه الله أنَّ القولَ بأنَّ القرآن كلامُ الله وتنــزيلُه منه بدأ وإليه يعود هو قولُ أهلِ السنة، وهذا إشارةٌ منه لإجماعهم.

فالمتأمل فيما سبق نقلُه من آثارٍ عن أئمةِ السلف يظهر أنهم متفقون على أن كلامَ الله منــزَّلٌ غيرُ مخلوق منه بدأ وإليه يعود.

بل الأمرُ كما قال الإمامُ اللالكائيُّ بعد أنْ سَاقَ أقوالَ الأئمةِ في كونِ كلامِ الله غيرَ مخلوقٍ: ((فهؤلاء خمسمائة وخمسون نفسا أو أكثر، من التابعين، وأتباعِ التابعين، والأئمَّةِ المرضيين، سوى الصحابة الخيرين، على اختلافِ الأعصَارِ، وَمُضِيِّ السنين والأعوامِ.

وفيهم نحو من مائة إمامٍ ممن أَخَذَ الناسُ بقولهم، وَتَدَيَّنُوا بمذاهبِهِم، ولو اشتَغَلتُ بنقلِ قولِ المحدِّثين لَبَلَغَتْ أسماؤُهُم ألوفا كثيرة))(٢).

---

(١) أصول السنة (ص٨٢)

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/٣٤٤)

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمة السلف في تقرير هذا الضابط، فبيَّن أنَّ من الإيمان بالله وكتبه: الإيمانَ بأن الْقُرآن كَلامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ منه بدَأَ وإليه يَعودُ، وهو عينُ ما نصَّ عليه أئمَّةُ السلفِ.

كما بيَّن وشرح - رحمه الله - مرادَ أئمة السلف بقولهم ((منه بدأ وإليه يعود))، فَذَكَرَ أنَّ معنى قولهم "منه بدأ" أي: بدأ من الله؛ لأن الجهميةَ من المعتزلة وغيرهم كانوا يقولون: إنه خلَق الكلامَ في المحل. فقال السلف" منه بدأ " أي: هو المتكلِّم به.

وذكر أنَّ معنى قولهم "إليه يعود" أنه يُرفع من الصُّدورِ والمصاحفِ، فلا يبقَى في الصُّدورِ منه آية، ولا منه حرفٌ، وهو عينُ ما قرَّره الصحابيُّ الجليلُ ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه

وحكى اتفاقَ سلَفِ الأمَّة على هذه القاعدَة، وَبيَّن أنَّ مَذْهَبهم قد دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَهُوَ الَّذي يُوَافِقُ الْأَدلَّةَ الْعَقْلِيَّةَ الصَّرِيحَةَ.

وبعد هذا البيان يتضحُ أن شيخَ الإسلام ابن تيمية سلك منهجَ سلفِ الأمة وأئمتها، ووضَّح وشرح مُعتقدَهم، فلم يخالفهم، و لم يخرج عن هديهم.

المسألة الثالثة

الأدلة على ضابط

{ الْقُرآنُ كَلامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ مِنه بدَأَ وإليه يَعودُ }

إنَّ الكتابَ والسنةَ هما المأخذ الذي يأخذ منه أئمةُ السلف وشيخُ الإسلام ابن تيمية عقائدَهم، وقد دلَّت الأدلة من الكتاب والسنة على ما قرره أئمة السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية من أنَّ الْقُرآن كَلامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ مِنه بدَأَ وإليه يَعودُ، وهي كما يلي:

قال تعالى: ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾[1]

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ تعالى فرَّق بين الخلقِ والأمرِ: بالواو، والأصلُ في العطف أنه يقتضي التغاير، فيكون الخلقُ غيرَ الأمر، والقرآنُ من أمرِ الله، فيكونُ غيرَ مخلوق كما قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ ﴾[2]

قال الإمام الكرجي: ((قوله ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾ حجةٌ على الجهمية فيما فرَّق جل وعلا بين الخلقِ والأمر، ولم يجز أن يقعَ على القرآن الذي هو أمر خلق، وهو بيِّنٌ))[3].

---

(١) سورة الأعراف آية:٥٤

(٢) سورة الشورى آية:٥٢

(٣) نكت القرآن (١/٤٢٩)

وقال تعالى: ﴿ تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى ﴾(1)

وقال تعالى: ﴿ تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ۝١ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ ﴾(2)

وجه الدلالة: أن الله جَلَّ جَلالُه أخبر في هذه الآيات الكريمات أنَّ القرآنَ نزلَ مِن عندِ اللهِ، وأنه منه بدأ.

قال البغوي: ((أي: تَنْزِيلُ الكتَابِ مِنَ اللهِ لا من غيرِهِ))(3).

وقال ابن كثير: ((يُخبرُ تعالى أنَّ تَنْزِيلَ هذا الكتابِ - وهو القرآنُ العظيمُ- مِن عِندِهِ، تبارك وتعالى، فَهو الحقُّ الذي لا مِرْيَةَ فيه ولا شك))(4).

وقال تعالى: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ۝١٠٢ ﴾(5)

وقال تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥ ﴾(6)

وجه الدلالة: أن الله عَزَّ وَجَلَّ أخبر في هذه الآيات الكريمات أنَّ القرآنَ نَزَلَ بـه روحُ

---

(1) سورة طه آية:٤

(2) سورة الزمر آية:١ - ٢

(3) تفسير البغوي، معالم التنزيل (٧/١٠٤)

(4) تفسير القرآن العظيم (٧/٨٤)

(5) سورة النحل آية:١٠٢

(6) سورة الشعراء آية: ١٩٣ -١٩٥

القدس ــ وهو جبريل ــ من عند الله على قلب نبينا ﷺ، فَالقُرآنُ مُنْزَلٌ مِن عندِ الله.

قال الشيخ الشنقيطي: ((أَمَرَ اللهُ جل وعلا نبيَّهُ ﷺ في هذه الآيــة الكريمــة: أنْ يَقُولَ إنَّ هذا القرآنَ الذي زَعَمُوا أنه افتراءٌ بسبَبِ تبديلِ اللهِ آيةً مَكَان آيةٍ، أنَّه نَزَّلَــهُ عليه روحُ القُدُسِ مِن رَبِّهِ جل وعلا))(١).

وعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : ((يُدرَس الإسلامُ كما يُدرَس وَشْيُ الثوبِ، حتى لا يُدرى ما صيامٌ ولا صلاةٌ ولا نسكٌ ولا صدقة، وليُسْرَى على كتاب الله عز وجل في ليلةٍ فلا يَبقَى في الأرضِ منه آيةٌ، وَتَبقَى طوائفُ مِنَ الناس: الشيخِ الكبيرِ والعجوزِ، يقولون: أدركْنا آباءَنا على هذه الكلمة: لا إله إلا الله، فنحن نقولها))(٢).

وجه الدلالة: أنَّ في الحديث إخبارًا منَ النبيِّ ﷺ أنه يُــسرَى بــالقُرآنِ في آخــرِ الزمانِ، مِنَ المصاحِفِ والصدورِ، فلا يبقى في الصُّدُورِ منه كلمةٌ، ولا في المــصاحفِ منه حرفٌ، وهذا هو معنى: " وإليه يعود ".

فهذه النصوصُ الكريمةُ وأمثالها دليلٌ على أنَّ الْقُرآن كَلامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غيرُ مخلوقٍ مِنه بدأَ وإليه يَعودُ.

---

(١) أضواء البيان (٣/٤٤٢)

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب الفتن باب ذهاب القرآن والعلم (٤/١٢٤) ح٤١٢١ قال البوصيري: ((هذا إسناد صحيح رجاله ثقات)). وصححه الألباني في الصحيحة (١/١٧١) ح٨٧

المطلب الثاني

ضابط" القُرآنُ كلامُ اللهِ حَيْثُمَا تَصَرَّفَ "

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية : أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة : الأدلة على هذا الضابط

المسألة الأولى

أقوال شيخ الإسلام في تقرير ضابط

{ القُرآنُ كلامُ اللهِ حَيثُما تَصرَّفَ }

إنَّ شيخَ الإسلام ابن تيمية قد قرَّر أنَّ القرآنَ الذي يقرؤُه المسلمُونَ ويَكتُبُونَهُ هو كلامُ الله تعالى حقيقةً، وأمَّا مَا اقترَنَ به مِن أفعالِ العباد كالتبليغِ والقراءةِ فهذا مخلوقٌ، ويتجلَّى ذلك من خلال عرض أقواله:

قال- رحمه الله - : ((...وأَنَّ القُرآنَ الذي يَقرَؤُهُ المسلِمُونَ، وَيَكتُبُونَهُ، ويحفَظُونَهُ هو كَلامُ الله تعالى، وَكَلامُ الله حَيثُ تَصَرَّفَ غَيرُ مخلُوق.

وأمَّا ما اقْتَرَنَ بِتَبْلِيغِه وَقِرَاءَتِه من أَفعَالِ العبَادِ وَصِفَاتِهم فَإِنَّهُ مخلُوقٌ))[1].

وقال – رحمه الله –: ((وَالقُرآنُ الذي أَنزَلَهُ اللهُ على رَسُوله ﷺ هو هَذَا القُرآنُ الذي يَقرَؤُهُ المسلِمُونَ، ويَكتُبُونَهُ في مَصَاحفِهم، وَهوَ كلامُ اللهِ لا كلام غَيرِه، وَإنْ تَلاهُ العِبَادُ وَبَلَّغُوهُ بحرَكَاتِهم وأَصْوَاتِهم))[2].

وقال – رحمه الله –: ((وَقَالَ أَئِمَّةُ السُّنَّة: القُرآنُ كَلامُ الله تعالى غَيرُ مخلُوق، حَيْثُ تُلِيَ وحيثُ كُتِبَ، فَلا يُقَالُ لِتلاوَةِ العَبدِ بِالقُرآن: إنها مخلُوقَةٌ؛ لأنَّ ذلك يَدْخُلُ فيه

(١) مجموع الفتاوى (٤١٦/١٢) وانظر مجموع الفتاوى (١٤٤/٣)،(٢٤١/١٢ - ٥٧٨)، التسعينية (٥٨٣/٢)

(٢) مجموع الفتاوى (٤٠١/٣)

القرآنُ المُنزَّل، وَلا يُقَالُ: غيرُ مخلُوقَة؛ لأنَّ ذلك يدْخُلُ فيه أَفعَالُ العبَادِ))[1].

وقال - رحمه الله -: ((قد عُلِم بالاضطِرَارِ من دِينِ الإسلام: أنَّ هذا الذي يَقْرَؤُهُ المسلِمُونَ، وَيَكتُبُونَهُ في مَصَاحِفِهِم هُوَ كَلامُ اللهِ لا كَلام غَيرِه، تارة يُسْمَعُ منه كما سَمِعَهُ مُوسَى بنُ عمرَانَ، وتارَةً يُسمَعُ مِنَ المُتَلَقِّين عنه كما سمِعَهُ الصَّحَابَةُ مِنَ الرسُولِ ﷺ، فَهذَا الذي نَسمَعُهُ هُوَ كَلامُ اللهِ، مُتَلَقَّى عنه مَسمُوعا مِنَ المبلِّغِ عنه. قال تعالى ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ﴾[2]))[3].

و بما سبق عرضُه يتبينُ تقريرُ شيخ الإسلام ابن تيمية لهذا الضابط، وقد دل هذا الضابطُ على أنَّ القرآنَ كلامُ الله غيرُ مخلوق على كلِّ جهةٍ، وعلى أيِّ وَجْهٍ تصرَّف، وعلى أيِّ حالٍ كان لا يكون مخلوقا أبدا.

فالقرآنُ بكلِّ حالٍ مقروءا، ومكتوبا، ومسموعا، ومحفوظا، غيرُ مخلوقٍ، فهو كلامُه في الأحوالِ كلِّها حيثُ تُلي، وتصرف في الدفتين بين اللوحين، وفي صدور الرجال، وحيثما قُرِئ في المحاريب وغيرها، وحيثما سُمع أو حُفظ، أو كُتب، فالقرآنُ كلامُ الله وكتابُه وخطابُه ووحيُه وتنـزيلُه.

وأما تلاوةُ العبد، وقراءتُه، وكتابتُه فهي مُتولِّدةٌ من فعله، وأفعالُ العباد مخلوقةٌ، والعبدُ ليس له من ذلك إلا التبليغ، فالقارئُ إنما يُبلِّغ القرآنَ بصوته وحركةِ نفسِه، **فالكلامُ كلامُ الباريء، والصوتُ صوتُ القارئ**.

(١) المصدر السابق (٣/٤٠٢)

(٢) سورة الأنعام آية:١٩

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/١٩٩)

ومما يحسُنُ التنبيهُ عليه: أنَّ كلَّ ذي فطرةٍ سليمةٍ يعلمُ أنَّ وجـودَ الكـلام في المصحف ليس بمنـزلة وجودِ الحقائقِ الخارجيَّة فيه، ولا بمنـزلة وجودها في محالِّها وأماكنِها، فهناك فرْقٌ بين وجودِ السموات والأرض في ورقَة، وبين كونِ الكـلامِ في ورقةٍ، وكذلك هناك فرْقٌ بين وجود الكلام في ورقة، وبين كون المـاءِ في الظـرفِ، فهذه ثلاثةُ معانٍ متميزة لا يُشبه كلٌّ منها الآخر، فإنَّ الحقائقَ الموجودةَ لهـا وجـودُ عينٍ، ثم تُعلَم بعد ذلك، ثم يُعبَّر عن العلم بها، ثم تُكتَب العبارةُ عنها، فهـذا العلـمُ والعبارةُ والخطُّ ليس هو أعيان تلك الحقائقِ.

إذا عُرِف هذا فكونُ الربِّ سبحانه وأسمائه وصفاته في الكتاب غـيرَ كـونِ كلامِه في الكتاب، فهذا شيءٌ وهذا شيءٌ، فكونُ الله في الكتاب هو اسمُه، وهو نظيرُ كونِ الجنةِ والنارِ في الكتاب، وأما كونُ كلامِ الله في المصحف والصدور فنظير كونِ كلامِ رسوله ﷺ في الكتاب وفي الصدور، فمن سوَّى بين المرتبتين فهو مُلبِّسٌ.

فإنَّ الفرْقَ بين كونِ القرآن موجودا في المصحف وبين كونِ الأعيانِ موجودةً في المصحف: أنَّ وجودَ الكلامِ في المصحفِ هو وجودٌ لفظيٌّ في وجودٍ رسميٍّ، وأمـا وجودُ الأعيانِ في المصحف هو وجودٌ عينيٌّ في وجودٍ رسميٌّ.(١)

وخالف هذا الضابطَ الجهميةُ والمعتزلةُ الذين زعموا: أنَّ القرآنَ مخلـوقٌ سـواء كان مقروءا، أو مسموعا، أو مكتوبا، أو غير ذلك.

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: ((وأما مذهبُنا في ذلك: فهو أنَّ القرآنَ كلام الله تعالى ووحيه، وهو مخلوقٌ محدثٌ، أنزله الله على نبيه ليكون دالا وعَلَما على نبوَّتِـه،

---

(١) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٤/١٣٧١ - ١٣٧٩)

وجعله دلالةً على الأحكام لنرجعَ إليه في الحلال والحرام، واستوجب منا بذلك الحمدَ والشكرَ والتحميدَ والتقديسَ، وإذن هو الذي نسمعُه اليومَ ونتلوه))[1].

وخالف أيضا الكلابيةُ والأشاعرةُ حيث زعموا: أنَّ المكتوبَ والمحفوظَ والمتلُوَّ هو حكايةٌ أو عبارةٌ عن كلام الله، وهي مخلوقةٌ.[2]

قال أبو المعالي الجويني: ((فأما المقروءُ بالقراءة فهو المفهومُ منها المعلــومُ، وهــو الكلامُ القديمُ الذي تدلُ عليه العباراتُ، ليس منها))[3].

وقال أيضا: ((كلامُ اللهِ تعالى مكتوبٌ في المصاحف، محفوظٌ في الصدور، وليس حالا في مصحفٍ، ولا قائما بقلبٍ، والكتابةُ قد يعبَّر بها عن حركات الكاتب، وقد يعبَّر بها عن الحروفِ المرسومةِ، والأسطرِ المرقومةِ، وكلُّها حوادث.

ومدلولُ الخطوط، والمفهومُ منها الكلامُ القديمُ))[4].

---

(١) شرح الأصول الخمسة (ص٥٢٨)

(٢) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (١٣٨٠/٤)

(٣) الإرشاد (ص١٣١)

(٤) الإرشاد (ص١٣٢)

المسألة الثانية
أقوال السلف في تقرير ضابط
{ القُرآنُ كلامُ اللهِ حَيْثُمَا تَصَرَّفَ }

لقد تابعَ شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذا الضابط، وفيما يلي عرضٌ لأقوالهم في تقرير أنَّ القرآنَ كلامُ الله حيثُما تصرَّف:

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

قال يعقوب الدورقي[(١)] : قلتُ لأحمدَ بنِ حنبل - المعنى قريب - ما تقولُ فيمَن زَعَم أنَّ لفظَه بالقرآن مخلوقٌ ؟ قال: فاستوى أحمدُ لي جالسا ثم قال : ((يا أبا عبد الله _ أي الدورقي _ هؤلاء عندي أشرٌّ من الجهمية . مَن زَعَم هذا فقد زَعَم أنَّ جبريلَ هو المخلوق وأن النبي ﷺ تكلَّم بمخلوق، وأنَّ جبريلَ جاء إلى نبينا ﷺ بمخلوقٍ. هؤلاء عندي أشرٌّ مِن الجهمية. لا تُكلِّم هؤلاء ولا تكلَّم في شيءٍ من هذا.

القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوق على كُلِّ جهة، وعلى كل وجهٍ تصرَّفَ، وعلى أيِّ حالٍ كان لا يكون مخلوقا أبدا))[(٢)].

فقد بيَّن الإمام أحمد أنَّ القرآنَ كلامُ الله غيرُ مخلوق على أيِّ وجهٍ تصرَّف، يعني: سواء كان مقروءا، أو مسموعا، أو مكتوبا أو غير ذلك. كما أنكَرَ على مَن زعمَ أنَّ

---

(١) هو: يعقوب بن إبراهيم الدورقي أبو يوسف العبدي. قال الخطيب: ((كان ثقة، حافظا، متقنا)). توفي: ٢٥٢هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/٥٠٥ - ٥٠٧)

(٢) أخرجه الخلال في السنة (٧/٧٥ -٧٦) من طريق محمد بن إسحاق وأبي داود السجستاني وعثمان الأنطاكي وأبي طالب عن الدورقي به. والأثر صحيح

وانظر أقوال الإمام أحمد في المسألة في السنة للخلال (٧/٨٣) وانظر(٧/٩٨ - ٩٩ -١٠٠ -١٠٢ - ١٠٧)

لفظَه بالقرآنِ مخلوقٌ؛ لأنَّ اللفظَ يطلَقُ على الملفُوظِ، وَهوَ وَجهٌ مِن أوجُهِ تَصَرُّفِ كلامِ اللهِ.

[محمد بن أسلم الطوسي (٢٤٢هـ)]

وقال محمد بن أسلم الطوسي[(١)]- رحمه الله - : ((القرآنُ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ أين ما تُلِي وحيثُ ما كُتِب))[(٢)].

[يعقوب الدورقي (٢٥٢هـ)]

وقال يعقوب الدورقي- رحمه الله - : ((القرآنُ كلامُ اللهِ حيث تصرَّف غيرُ مخلوقٍ))[(٣)].

فقد قرر الإمامان محمد بن أسلم الطوسي ويعقوب الدورقي ما قرَّره الإمامُ أحمد، من كونِ القرآنِ كلامَ اللهِ غير مخلوق أين ما تُلي وحيثما كُتب، يعني: على أيٍّ وجهٍ تَصَرَّفَ.

[أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان (٢٦٤هـ)(٢٧٧هـ)]

---

(١) هو: محمد بن أسلم بن سالم الطوسي أبو الحسن. قال محمد بن رافع: ((دخلت على محمد بن أسلم، فما شبهته إلا بأصحاب رسول الله ﷺ)). ولد: ١٣٠هـ توفي: ٢١٨هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٤١/١٢ - ١٤٤)

(٢) ذكره الذهبي في العلو للعلي العظيم (١١٦٨/٢)

(٣) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣٥١/١) عن أبي حفص عمر بن محمد بن رجاء عن أبي جعفر محمد بن داود عن أبي بكر المروذي به. ورجاله ثقات إلا أبا حفص فإنه صدوق كما قاله الخطيب في تاريخ بغداد (٢٣٩/١١) وسند ابن بطة حسن

وعن أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم[1] قال: ((سألتُ أبي[2] وأبا زرعة عن مذاهب أهلِ السنة في أصولِ الدين وما أدركا عليه العلماءَ في جميع الأمصار وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: ((أدركْنا العلماءَ في جميع الأمصارِ حجازا، وعراقا، وشاما، ويمنا، فكان من مذهبهم: الإيمانُ قولٌ وعملٌ يزيدُ وينقص. والقرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ بجميعِ جهاته))[3].

فقد حكى الرازيان إجماعَ أهلِ العلم على أنَّ القرآنَ كلامُ الله غيرُ مخلوق مقروءا أو مسموعا أو محفوظا أو غير ذلك، فَعَلَى أيِّ وجهٍ تَصَرَّفَ لا يَخرجُ بذلك عن كونِه كلامَ الله.

[عبد الله بن مسلم بن قتيبة(٢٧٦هـ)]

وقال الإمام ابن قتيبة - رحمه الله -: ((أصحابُ الحديثِ كلُّهم مجمعون على أنَّ ما شاء الله كان، وما لم يشأ لا يكون، وعلى أنَّه خالقُ الخيرِ والشرِّ، وعلى أنَّ القرآنَ كلامُ الله غيرُ مخلوق، وعلى أنَّ الله تعالى يُرى يوم القيامة، وعلى تقديمِ الشيخين،

---

(١) هو: عبد الرحمن ابن الحافظ أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي أبو محمد. قال الخليلي:((كان بحرا في العلوم ومعرفة الرجال)) ولد:٢٤٠هـ توفي: ٣٢٧هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/٨٢٩ - ٨٣٢)

(٢) هو: محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي أبو حاتم. قال موسى بن إسحاق الأنصاري: ((ما رأيت أحفظ من أبي حاتم)). ولد: ١٩٥هـ توفي: ٢٧٧هـ انظر:الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/٣٤٩ - ٣٧٢) وتذكرة الحفاظ للذهبي (٢/٥٦٧ - ٥٦٩)

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/١٩٧ - ١٩٨) وذكره الذهبي في العلو للعلي العظيم (٢/١١٥٥ - ١١٥٨) من طرق عن ابن أبي حاتم به. والأثر صحيح

وعلى الإيمانِ بعذَابِ القبرِ، لا يَختلفُونَ في هذه الأصولِ، ومن فارَقَهُم في شيءٍ منها نابذُوه وباغضُوهُ وبدَّعُوه وهجرُوه، وإنما اختَلَفُوا في اللفظِ بالقرآن، لغمُوضٍ وقعَ في ذلك، وكلُّهم مجمعُونَ على أنَّ القرآنَ بكل حالٍ مقروءا، ومكتوبا، ومسموعا، ومحفوظا، غيرُ مخلوقٍ، فهذا الإجماعُ))(١).

فقد ذكر الإمام ابن قتيبة أنَّ أهلَ الحديث مجمعون على أنَّ القرآنَ بكل حال، وحيثما تصرف مقروءا، ومكتوبا، ومسموعا، ومحفوظا غيرُ مخلوقٍ.

[أبو عثمان إسماعيل الصابوني (٤٩٩هـ)]

وقال أبو عثمان إسماعيل الصابوني - رحمه الله - : ((ويشهدُ أصحابُ الحديث ويعتقدون أنَّ القرآنَ كلامُ الله، وكتابُه وخطابُه ووحيُه وتنــزيلُه غيرُ مخلوق،...وهو الذي تحفَظُه الصدورُ، وتتلُوهُ الألسنةُ، ويُكتَبُ في المصاحفِ، كيفما تصرَّف بقراءةِ قارئٍ، ولفظِ لافظٍ، وحفظ حافظٍ، وحيثُ تُلِي، وفي أيِّ موضعٍ قُرئ، أو كُتِب في مصاحفِ أهلِ الإسلام، وألواحِ صبيانهم وغيرها كله كلامُ الله جل جلاله))(٢).

فقد بيَّن الإمام الصابوني أنَّ أهلَ الحديث يعتقدون أنَّ القرآنَ حيثما تصَرَّفَ وعَلَى أيِّ وجْهٍ كان فهو غيرُ مخلُوقٍ، وهذا إشارةٌ منه لإجماعهم.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال قوَّام السنة أبو القاسم التيمي - رحمه الله - : ((قال تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ

(١) تأويل مختلف الحديث (ص٦٤)

(٢) عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٣٠)

﴿فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ۝٢٢﴾[1]وقال : ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ۝٧٧ فِي كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ۝٧٨﴾[2]وقال تعالى: ﴿فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ۝١٣ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ۝١٤﴾[3] وقال: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾[4] وقال: ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ ۝٣﴾[5] وقال: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾[6]. أخبر أنه يجوز أن يكون كلامُه في الألواح، والمصاحف، وأن يكون موجودا في القلوب، والصدور.

وقال: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَٰهُ بِلِسَانِكَ﴾[7]وقال: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ﴾[8]

وقال: ﴿يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ﴾[9] يعني يسمعون كلامَ اللهِ من لسان محمد ﷺ.

وقال: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[10] وقال تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ۝١٦﴾[11].

(١) سورة البروج آية:٢١ - ٢٢
(٢) سورة الواقعة آية: ٧٧ - ٧٨
(٣) سورة عبس آية:١٣ - ١٤
(٤) سورة العنكبوت آية: ٤٩
(٥) سورة الطور آية:١ - ٣
(٦) سورة الشعراء آية:١٩٣ - ١٩٤
(٧) سورة الدخان آية: ٥٨
(٨) سورة القمر آية: ١٧
(٩) سورة البقرة آية: ٧٥
(١٠) سورة التوبة آية: ٦
(١١) سورة القيامة آية: ١٦

فهو على عَرشِه، وَكَلامُه يجرِي على ألسنتنا، وهو محفُوظٌ في قلوبنا، مَكتوبٌ مرئيٌّ ...، فإن قيل: إنَّا نَرَى المصاحفَ تُحرَق، والسوادَ يمحى ويُغسَلُ.

قيل: المحوُ والغَسلُ إذا حَصَلَ لم يكن وَاقعا على صفَاتٍ لربِّنا ﷻ؛ لأنَّ اللهﷻ يُظهِر صفتَه كيف شاء، مرَّةً على الألسنةِ، ومرَّةً في المصاحفِ، والله تعالى لا مِثلَ له، وكلامُه لا مثلَ له، وليس إلى الخوض في آياته وصفاته بالعقول سبيلٌ، عصَمَنا اللهُ من القدح والخوض فيما لا نحيط به علما بفضله ورحمته))(١).

فقد بيَّن الإمام التيمي أنَّ اللهَ يُظهِر صفتَهُ كيفَ شاء، مرَّةً على الألسنة، ومرَّةً في المصاحف، ولا يخرجُ بذلك عن كونه كلامَ اللهِ ﷻ ، والخوضُ في صفَاتِ اللهِ بالعُقُولِ لا سبيلَ إليه؛ لأنها غيبٌ، والغيبُ لا سبيلَ لمعرفته بالعقُولِ.

كما بيَّن أنَّ اللهَ أخبر أنه يجوزُ أنْ يكونَ كلامُه في الألواحِ، والمصاحِفِ، وأنْ يكونَ موجُودا في القلُوبِ، والصدورِ، وهذا تقريرٌ منه لكونِ القرآنِ كلامَ اللهِ حيثما تصَرَّفَ.

ومن خلال هذا العرضِ لأقوالِ وآراء أئمة السلف يتَّضحُ أنهم متفقون على أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ على كلِّ جهةٍ، وحيثما تصرَّف.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذا الضابط، فبيَّن أنَّ القرآنَ الذي يقرَؤُهُ المسلمُون ويكتبونَهُ ويحفظُونَهُ هو كلامُ اللهِ تعالى، وكلامُ اللهِ حيث تصرَّفَ غير مخلوقٍ.

كما فرَّق بين تلاوة العبد وبين المتلوِّ فبيَّن أنَّ الذي يقرَؤُهُ المسلمون ويكتبونَهُ

(١) الحجة في بيان المحجة (٤٨١/٢ -٤٨٣)

ويحفظُونَهُ هو كلامُ اللهِ تعالى، وأمَّا ما اقترَنَ بتبليغِهِ وقراءتِهِ مِن أفعالِ العبادِ وصفاهم فإنه مخلُوقٌ .

وهذا توضيحٌ وبيانٌ لما ذكره أئمة السلف، فإنَّ مقصودَهُم بأنَّ القرآنَ كلامُ الله حيثما تصرف هو الذي يُقرأُ، ويُكتب، ويُحفظ، لا ما اقترَنَ بتبليغِهِ وقراءته من أفعَالِ العبادِ وصفاتِهِم.

وبهذا تُعلم مُوَافقةُ شيخِ الإسلام ابن تيمية لأئمةِ السلف في تقرير هذا الضابط، وأنَّه بريءٌ كلَّ البراءَةِ مما نُسِبَ إليه مِن مخالَفَتِهِم، والخروجِ عن هديهِم.

المسألة الثالثة

الأدلة على ضابط

{ القرآنُ كلامُ اللهِ حيثُما تصرَّفَ }

إنَّ الأدلةَ التي منها استنبط أئمةُ السلف هذا الضابط كثيرةٌ من الكتاب والسنة، وسأقتصر هنا على ذكر بعضِ الآيات الدالةِ على هذا الضابط، وهي كما يلي:

قال تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾ ﴾[1]

وقال: ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ ﴾[2]

وقال: ﴿ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ﴾[3]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ عَجَلَّ أخبر في هذه الآياتِ الكريمات عن القرآنِ بأنَّه مكتوبٌ في اللوحِ المحفُوظِ، وأنه محفُوظٌ في صُدُورِ الذين أوتُو العلم، ومع ذلك لم يَخرُجْ عن أنْ يكونَ كلامَ الله، فدلَّ على أنَّ القرآنَ كلامُ الله حيثما تصرَّف.

قال أبو القاسم التيمي - رحمه الله - : ((أخبر أنَّه يجوزُ أنْ يكونَ كلامُه في الألواحِ، والمصَاحِفِ، وأن يكونَ موجُودا في القلوب، والصدور))[4].

وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾[5]

---

(١) سورة البروج آية: ٢١ - ٢٢

(٢) سورة الواقعة آية: ٧٧ - ٧٨

(٣) سورة العنكبوت آية: ٤٩

(٤) الحجة في بيان المحجة (٢/٤٨١)

(٥) سورة الأعراف آية: ٢٠٤

وقال تعالى: ﴿ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴿٤﴾ ﴾[1]

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ أخبر أنَّ الذي يُسمع هو القرآنُ نفسُه، فالمسموعُ هو كلامُ الله حقيقةً، كما أخبر أنَّ الذي يُرتَّل هو القرآن، فدلَّ على أنَّ القرآنَ كلامُ الله حيثما تصرف، وعلى أيِّ وجهٍ كان مقروءا أو مسموعا أو غير ذلك.

وقال تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾ ﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ أخبَرَ أنَّ الذي يُسمَعُ مِنَ الرسُولِ ﷺ هو كلامُ الله، فلَم يخرُجْ بكونِهِ مسمُوعا أنْ يكونَ كلامُ اللهِ، فَدَلَّ على أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ حيْثُما تصرَّفَ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَسْمَعُ كَلام اللهِ مِنْ التَّالِي الْمُبَلِّغِ، وَأَنَّ مَا يَقْرَؤُهُ الْمُسْلِمُونَ هُوَ كَلَامُ اللهِ))[3]

يتضح بما سبق نقلُه دلالة نصوصِ الكتاب العزيز على أنَّ القرآن كلامُ الله غيرُ مخلوق على كل جهة، وعلى أيِّ وجْهٍ تصرَّف.

---

(١) سورة المزمل آية: ٤

(٢) سورة التوبة آية: ٦

(٣) مجموع الفتاوى (٢٥٩/١٢)

المطلب الثالث

ضابط " الْمُحْدَثُ في لغةِ العربِ التي نَزَلَ بها القرآنُ بِمعْنى : الْمُتَجَدِّد "

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية : أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة : الأدلة على هذا الضابط

المسألة الأولى

أقوال شيخ الإسلام في تقرير ضابط

{ المُحْدَثُ في لغةِ العربِ التي نَزَلَ بها القرآنُ بِمعْنى: المُتَجَدِّد }

إنَّ الإمامَ ابنَ تيمية في معرض ردِّه على الجهميةِ والمعتزلةِ الذين استدلُّوا بالحدوثِ على أنَّ القرآنَ مخلوقٌ، قد قرَّر أنَّ الحدوثَ في لغةِ العَرَبِ ليس هو الحدوث في اصطلاحِ أهل الكلام، ووضَّح ذلك توضيحا ظاهرا، ويتجلَّى ذلك من خلال عرض أقواله:

قال - رحمه الله -: ((فإنه لما قال ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ﴾[(١)] علِمَ أَنَّ الذِّكْرَ مِنْهُ مُحْدَثٌ، وَمِنْهُ مَا لَيْسَ بِمُحْدَثٍ؛ لِأَنَّ النَّكِرَةَ إذَا وُصِفَتْ مُيِّزَ بِهَا بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَغَيْرِهِ، كَمَا لَوْ قَالَ: مَا يَأْتِينِي مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ إلَّا أَكْرَمته، وَمَا آكُلُ إلَّا طَعَامًا حَلَالًا، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَيُعْلَمُ أَنَّ الْمُحْدَثَ فِي الْآيَةِ لَيْسَ هُوَ الْمَخْلُوقَ الَّذِي يَقُولُهُ الجهمي، وَلَكِنَّهُ الَّذِي أُنْزِلَ جَدِيدًا، فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ يُنَزِّلُ الْقُرْآنَ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، فَالْمُنَزَّلُ أَوَّلًا هُوَ قَدِيمٌ بِالنِّسْبَةِ إلَى الْمُنَزَّلِ آخِرًا .

وَكُلُّ مَا تَقَدَّمَ عَلَى غَيْرِهِ فَهُوَ قَدِيمٌ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ كَمَا قَالَ: ﴿ كَالْعُرْجُونِ

(١) سورة الأنبياء آية:٢

ٱلْقَدِيمِ ﴾[1] وقال: ﴿ قَالُوا۟ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ ﴿٩٥﴾ ﴾[2]))[3]

وقال- رحمه الله - : ((وَالحُدُوثُ في لُغَةِ العَرَبِ العامَّة ليسَ هو الحدُوث في اصْطِلَاحِ أَهْلِ الكَلامِ، فَإِنَّ العَرَبَ يُسمُّونَ مَا تَجَدَّدَ حادِثا، وَمَا تَقَدَّمَ عَلَى غَيْرِه قديما، وَإِنْ كانَ بَعْدَ أَنْ لم يَكُنْ، كقوله تعالى: ﴿ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ وَقَولِه تعالى عن إخوَةِ يُوسُفَ ﴿ قَالُوا۟ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ ﴿٩٥﴾ ﴾))[4]

فعُلِم مما تقدم نقلُه تقريرُ شيخ الإسلام ابن تيمية لهذا الضابط، وقد تضمَّن: أنَّ الحدوثَ في لغةِ العربِ ليس هو الحدوث في اصطلاح أهل الكلام، فإنَّ العربَ يسمُّون ما تجدَّد حادثا، وما تقدَّم على غيره قديما.

وقد دلَّ القرآنُ على هذا؛ فإنَّ اللهَ أطلَقَ على العُرجُونِ الذي تقدَّم على غيره بأنَّه قديمٌ كما قال تعالى: ﴿ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴾ أي: أنَّه قديمٌ بالنسبَةِ لما جاءَ بعدَهُ.

وعلى هذا: فاللهُ وصفَ القرآنَ بأنَّه محدَثٌ،والمرادُ بالمحدث: هو ما حدَث عند النبي ﷺ وأصحابه؛ وذلك لما علَّمه اللهُ ما لم يَعْلم، لا أنَّ القرآنَ محدثٌ عند الله، ولا أنَّ الله كان ولا قرآن.

فالمحدَثُ الذي أُنزِل جديدا؛ فإنَّ اللهَ كان يُنـــزِلُ القرآنَ شيئا بعدَ شيءٍ، فالمنـــزَلُ أولا هو قديمٌ بالنسبَةِ إلى المُنـــزَلِ آخرا.

(١) سورة يس آية: ٣٩
(٢) سورة يوسف آية: ٩٥
(٣) مجموع الفتاوى (٥٢٢/١٢)
(٤) درء تعارض العقل والنقل (٣٧٤/١)

وخالف هذا الضابطَ الجهميةُ والمعتزلةُ حيث زعموا: أنَّ المحدَثَ هو المخلوقُ، ولهذا قالوا: القرآن محدَثٌ أي: مخلوق.

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: ((وأما مذهبُنا في ذلك: فهو أنَّ القرآنَ كلامُ الله تعالى ووحيه، وهو مخلوقٌ محدثٌ، أنزله الله على نبيه ليكون دالا وعَلَما على نبوَّتِه))[1].

(١) شرح الأصول الخمسة (ص٥٢٨)

المسألة الثانية

أقوال السلف في تقرير ضابط

{ المُحْدَثُ في لغةِ العربِ التي نَزَلَ بها القرآنُ بِمعْنى: المُتَجَدِّد }

لقد قرَّر أئمَّةُ السَّلف في معرض ردِّهِم على من زعم أنَّ القرآن مخلوقٌ، مستدلا على ذلك بقوله تعالى﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ﴾[1] أن المُحدَثَ في اللغة بمعنى: المتجدِّد، وفيما يلي عرضٌ لأقوالهم:

[هشام بن عبيد الله الرازي (٢٢١هـ)]

قال هشام بن عبيد الله[2]- رحمه الله -: ((القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوق. فقال له رجل: أليس اللهُ تعالى يقول﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ﴾ فقال: مُحْدثٌ إلينا وليس عند الله بمحدَثٍ))[3].

بيَّن الإمام هشام -رحمه الله- أنَّ القرآنَ محدثٌ إلينا بمعنى: متجدِّد، فإنه لما علَّمَنا اللهُ القرآنَ شيئا بعد شيء صارَ بالنِّسبَةِ إلينا محدَثا، وهو عند الله ليس بمحدثٍ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

---

(١) سورة الأنبياء آية: ٢

(٢) هو: هشام بن عبيد الله الرازي قال أبو حاتم: ((ما رأيت أحدا في بلدنا أعظم قدرا، ولا أجلَّ قدرا من هشام بن عبيد الله بالري)) توفي: ٢٢١هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣٧٨/١ -٣٨٨)

(٣) ذكره الذهبي في العلو للعلي العظيم (١٠٧٧/٢) من طريق ابن أبي حاتم عن أبي هارون الخراز به. وأبو هارون قال عنه ابن أبي حاتم كما في الجرح والتعديل (٢٤٥/٧): ((صدوق)). فيكون سند الأثر حسنا

وقال الإمام أحمد - رحمه الله -: ((﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ إنما هو محدثٌ إلى النبيِّ ﷺ ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ كان لا يَعلم فعلَّمه اللهُ تعالى، فلما علَّمه اللهُ كان ذلك محدثا إلى النبي ﷺ))[1].

فقد بيَّن الإمام أحمد رحمه الله أنَّ تعليمَ القرآنِ للنبيِّ ﷺ كان بعد عدمِ عِلْمِ النبي ﷺ به، وكان يَنْزِلُ عليه شيئا بعد شيء، ومن هنا صار القرآنُ محدثا بمعنى: متجدد.

[محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ)]

وقال الإمام البخاري- رحمه الله - : ((﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ فإنما حَدَث عند النبي ﷺ وأصحابه لما علمه الله ما لم يعلم))[2].

بيَّن الإمام البخاري -رحمه الله- أن المحدَثَ في الآية ليس هو المخلوق، وإنما المتجدِّد، فالقرآنُ إنما حدَث عند النبي ﷺ وأصحابِه لما علَّمَهُ اللهُ ما لم يعلم.

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة العكبري- رحمه الله -: ((﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ أراد: محدَثا علمُه، وخبرُه، وزجرُه، وموعظتُه عند محمد ﷺ، وإنما أراد: أن عِلْمَك يا محمد ومعرفتَك محدثٌ بما أوحى إليك من القرآن))[3].

بيَّن الإمام ابن بطة أنَّ القرآنَ محدَثٌ مِن جهَةِ عِلمِهِ وَخبَرِه بالنسبَةِ للنبي ﷺ،

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٢٤٦ - ٢٤٧)

(٢) خلق أفعال العباد (ص٦٠)

(٣) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/١٨٤)

فالقرآنُ كان يَنْزِلُ على النبيِّ ﷺ شيئا بعد شيء.

ومن خلال ما تقدم عرضُه من آثارٍ عن أئمة السلف يتبين أنهم يُقرِّرون أنَّ المرادَ بالمحدث: المتجدِّد، وكلامُ أئمة السلف هو في معرِض ردِّهم على من زَعَمَ أنَّ القرآنَ مخلوقٌ، مُستَدِلا على ذلك بقوله تعالى ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾[1]

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذا الضابط، فبيَّن أنَّ المحدَثَ في الآية ليسَ هو المخلوق الذي يقولُه الجهميُّ، ولكنه الذي أُنزِل جديدا، فإنَّ الله كان يُنـزِل القرآنَ شيئا بعد شيء، فالمنـزَلُ أولا هو قديم بالنسبة إلى المنـزلِ آخرا.

كما بيَّن -رحمه الله- أنَّ الحدوث في لغة العرب ليس هو الحدوث في اصطلاح أهل الكلام.

وبهذا يكون شيخُ الإسلام ابن تيمية موافقا لأئمة السلف في تقرير هذا الضابط، لم يخرج عن هديهم، و لم يخالف منهجهم.

(١) سورة الأنبياء آية: ٢

المسألة الثالثة

الأدلة على ضابط

{ المُحْدَثُ في لغةِ العربِ التي نَزَلَ بها القرآنُ بِمعْنى: المُتَجَدِّد }

إنَّ هذا الضابطَ قد دلَّت عليه الأدلةُ الشرعيةُ من الكتاب والسنة، ومن هذه الأدلة ما يلي:

قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ ﴾(1)

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ أخبر في هذه الآيةِ الكريمة أنَّ النبيَّ ﷺ قبلَ نزولِ القرآن عليه ليس عنده عِلْمٌ بالإيمان والشرائعِ الإلهيةِ، فيكونُ القرآنُ محدَثا، بمعنى: يُحْدِث للنبي ﷺ عِلْما لم يكن يعلَمُه.

قال الشيخ السعدي رحمه الله في تفسيره: ((﴿ مَا كُنتَ تَدْرِى ﴾ أي: قبلَ نزولِه عليك ﴿ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ ﴾ أي: ليس عندك علمٌ بأخبارِ الكتبِ السابقةِ، ولا إيمانٌ وعملٌ بالشرائعِ الإلهية، بل كنتَ أُمِّيًّا لا تخط ولا تَقْرأ، فجاءك هذا الكتاب))(2)

وقال تعالى: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ۝٣٩ ﴾(3)

---

(1) سورة الشورى آية: ٥٢

(2) (ص٨٩٨)

(3) سورة يس آية: ٣٩

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أطلقَ على العُرجون أنه قديمٌ، وذلك بالنسبة لما تجدَّد وحدث من العراجين، فدلَّ على أنَّ المحدَثَ بمعنى: المتجَدِّد.

قال شيخ الإسلام: ((كَلَفْظِ الْقَدِيمِ فَإِنَّهُ فِي لُغَةِ الرَّسُولِ ﷺ الَّتِي جَاءَ بِهَا الْقُرْآنُ خِلَافُ الْحَدِيثِ وَإِنْ كَانَ مَسْبُوقًا بِغَيْرِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ۝٣٩﴾))[1].

وعن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: ((إنَّ اللهَ يُحدِث من أمرِهِ ما يشَاءُ، وإنَّ مما أَحدَثَ أن لا تكلَّمُوا في الصَّلاة))[2].

وفي لفظ ((إِنَّ اللَّهَ يُحْدِثُ لِنَبِيِّهِ مَا شَاءَ))[3].

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ أخبر عنِ اللهِ أنه يُحدِثُ لنبيِّه ﷺ مِن أمرِه الشرعيِّ ما يشَاءُ، وإنَّ مما أحدثَه مما لم يكن قبلَ ذلك عدَمَ التكلُّمِ في الصلاة، فعُلم أنَّ المراد

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٤٥/١)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد تعليقا بصيغة الجزم باب قول الله تعالى ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ۝٢٩﴾ الرحمن: ٢٩ (ص١٢٩٨) ووصله أبو داود في سننه كتاب الصلاة باب ردِّ السلام في الصلاة (ص١٤٦)ح٩٢٤ والنسائي في سننه كتاب السهو باب الكلام في الصلاة (ص١٩٩)ح١٢٢١ من طريق عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود به. وسنده حسن؛ لأن فيه عاصم بن أبي النجود قال الدارقطني عنه: ((في حفظه شيء)) كما في تهذيب الكمال للمزي (٦/٤) وقد صححه ابن حبان في صحيحه كتاب الصلاة باب ما يكره للمصلي وما لا يكره (١٥/٦)ح٢٢٤٣ ، وقال الألباني في تعليقه على سنن أبي داود والنسائي بنفس الرقم والصفحة: ((حسن صحيح)).

(٣) أخرجه أحمد في المسند (ص٣٤٦)ح٤٤١٧ عن محمد بن جعفر عن شعبة عن عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن ابن مسعود به. وسنده حسن

بالمحدَث: المتجدِّد.

قال شيخ الإسلام: ((ومعلُومٌ أنَّ الذي أحدَثَهُ هو أمرُهُ أن لا يتَكَلَّمُوا في الصلاة لا عَدَمَ تَكَلُّمهم في الصلاة))(١).

فظهر بما تقدم عرضُه من نصوصِ الكتاب والسنة أنَّ المحدَث يطلق ويراد به: المتجدِّد، فإنَّ الله قد وصَفَ القرآنَ بأنَّه محدَثٌ، والمرادُ بالمحدثِ هو الذي أُنزل جديدا، فالله ﷻ كان يُنــزِلُ القرآنَ شيئا بعد شيء، فالمُنــزَلُ أولا هو قديمٌ بالنسبة إلى المنــزَلِ آخرا.

---

(١) منهاج السنة (٢/٢٥٧)

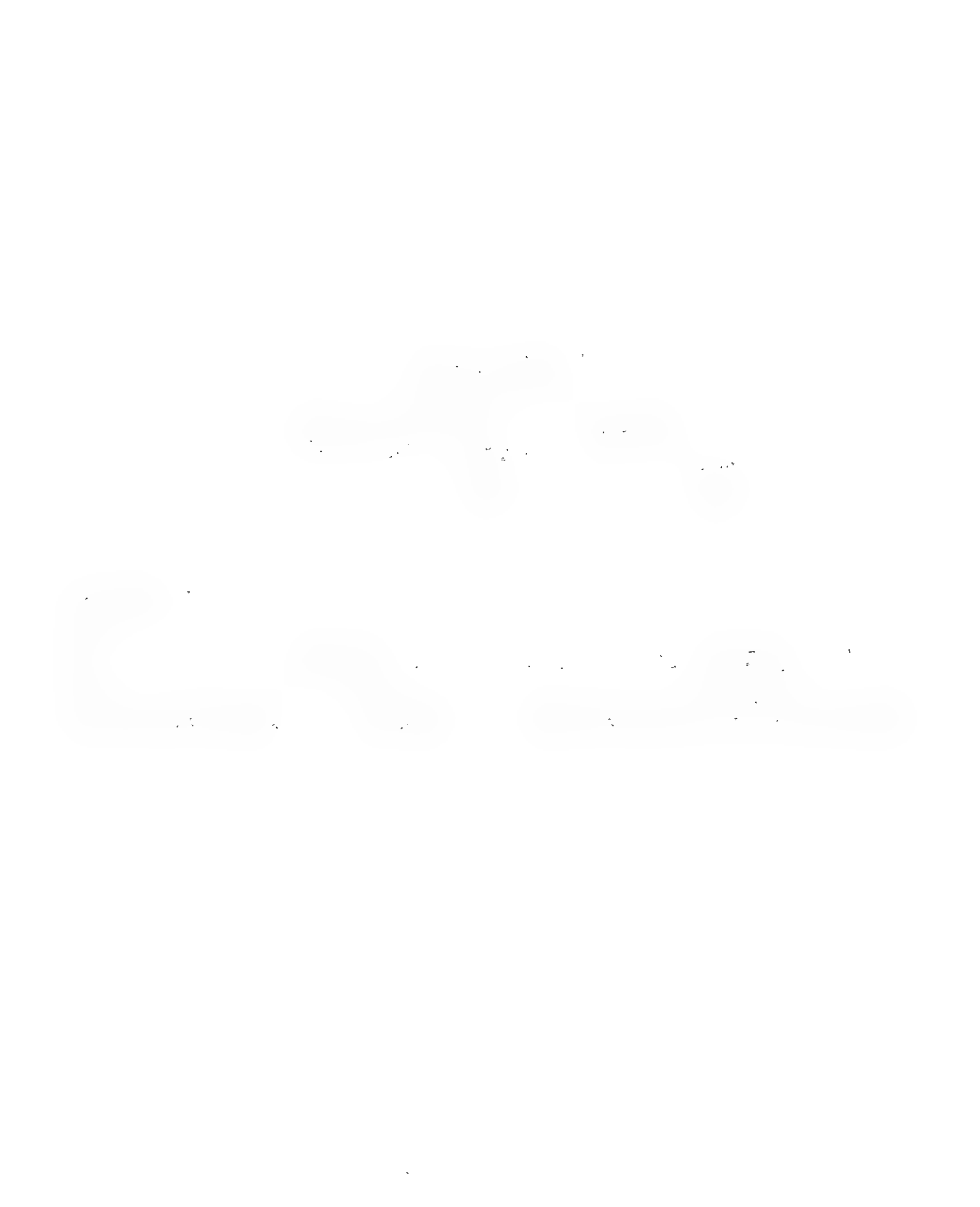
المبحث الثالث

الضوابط المتعلقة بصفة اليدين

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ضابط "لَفْظُ الْيَدَيْنِ بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ في النِّعْمَةِ ولا في القُدْرَةِ"

المطلب الثاني: ضابط "يَدُ القُدْرَةِ والنِّعْمَةِ لا يُعْرَفُ اسْتِعْمَالُهَا إلا فِي حَقِّ مَنْ لَهُ يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ"



المطلب الأول

ضابط " لَفْظُ الْيَدَيْنِ بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ في النِّعْمَةِ ولا في القُدْرَةِ "

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية : أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة : الأدلة على هذا الضابط

المسألة الأولى

أقوال شيخ الإسلام في تقرير ضابط

{ لَفْظُ الْيَدَيْنِ بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي النِّعْمَةِ ولا في الْقُدْرَةِ }

إنَّ أهلَ السنةِ والجماعة يَنُصُّون أنَّ للهِ ﷻ يديْن اثنتيْن؛ لِوُرُود صيغَةِ التَّثْنِيَة في إثبات اليدين، وأسماءُ العددِ نَصٌّ في مُسمَّاها، وقد قرَّر ذلك شيخُ الإسلام ابن تيمية، ويتجلَّى ذلك من خلال عرض أقواله:

قال - رحمه الله -: ((لَفْظَ " الْيَدَيْنِ " بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي النِّعْمَةِ وَلَا فِي الْقُدْرَةِ؛ لِأَنَّ مِنْ لُغَةِ الْقَوْمِ اسْتِعْمَالَ الْوَاحِدِ فِي الْجَمْعِ كَقَوْلِهِ: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ ﴾[1] وَلَفْظ الْجَمْعِ فِي الْوَاحِدِ كَقَوْلِهِ: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ ﴾[2] ولفظ الجمع في الاثنين كقوله: ﴿ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[3] أَمَّا اسْتِعْمَالُ لَفْظِ الْوَاحِدِ فِي الِاثْنَيْنِ، أَوْ الِاثْنَيْنِ فِي الْوَاحِدِ فَلَا أَصْلَ لَهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ عَدَدٌ، وَهِيَ نُصُوصٌ فِي مَعْنَاهَا لَا يُتَجَوَّزُ بِهَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: عِنْدِي رَجُلٌ وَيَعْنِي: رَجُلَيْنِ، وَلَا عِنْدِي رَجُلَانِ وَيَعْنِي: بِهِ الْجِنْسَ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْوَاحِدِ يَدُلُّ عَلَى الْجِنْسِ، وَالْجِنْسُ فِيهِ شِيَاعٌ، وَكَذَلِكَ اسْمُ الْجَمْعِ فِيهِ مَعْنَى الْجِنْسِ، وَالْجِنْسُ يَحْصُلُ بِحُصُولِ الْوَاحِدِ.

---

(١) سورة العصر آية: ٢

(٢) سورة آل عمران آية: ١٧٣

(٣) سورة التحريم آية: ٤

فقوله ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[1] لَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْقُدْرَةُ؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ صِفَةٌ وَاحِدَةٌ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعَبَّرَ بِالاثْنَيْنِ عَنْ الْوَاحِد .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ به النِّعْمَةُ؛ لِأَنَّ نِعَمَ اللهِ لَا تُحْصَى؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعَبَّرَ عَنْ النِّعَمِ الَّتِي لا تُحْصَى بِصِيغَةِ التَّثْنِيَة))[2].

وقال - رحمه الله -: ((فالله تعالى يَذْكُرُ نَفْسَهُ تَارَةً بِصِيغَةِ الْمُفْرَدِ، مُظْهَرًا أَوْ مُضْمَرًا، وَتَارَةً بِصِيغَةِ الْجَمْعِ كَقَوْلِهِ ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١﴾[3] وأمثال ذلك.

وَلَا يَذْكُرُ نَفْسَهُ بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ قَطُّ؛ لِأَنَّ صِيغَةَ الْجَمْعِ تَقْتَضِي التَّعْظِيمَ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ؛ وَرُبَّمَا تَدُلُّ عَلَى مَعَانِي أَسْمَائه.

وَأَمَّا صِيغَةُ التَّثْنِيَةِ فَتَدُلُّ عَلَى الْعَدَدِ الْمَحْصُورِ، وَهُوَ مُقَدَّسٌ عَنْ ذَلِكَ))[4]

وبعد هذا العرضِ لأقوال شيخِ الإسلام ابن تيمية يتبيَّن تقريرُه لهذا الضَّابط، وقد تضمَّنَ هذا الضابطُ المتعلِّقُ بصفَة اليدَيْنِ: أنَّ لفظَ اليدين بصيغة التثنية لا يُرادُ به إلا يدانِ حقيقيَّتان؛ لأنَّ صيغةَ التثنية لا يُرادُ بها إلا حقيقتها، فاستعْمَالُ لفظ الواحدِ في الاثنين، أو الاثنين في الواحد لا أصْلَ له في لُغَة العرَبِ التي نزَل بها القرآنُ؛ لأنَّ لفظَ الاثنين عَددٌ، والأعدادُ نصٌّ في معناها لا يُتَجوَّزُ بها، فلا يجوزُ أنْ يُقال: عندي رجُلٌ ويعني: رجلان، ولا عندي رجلان ويعني به: الجنس.

---

(١) سورة ص آية: ٧٥

(٢) مجموع الفتاوى (٣٦٥/٦)

(٣) سورة الفتح آية: ١

(٤) التدمرية (ص٧٥) وانظر: بيان تلبيس الجهمية (٤٨٣/٥ - ٤٨٥)

فإذا اتَّضحَ معنى هذا الضابط فإنَّ قولَه ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ نــصٌّ في إثبــاتِ اليديْن لله ﷻ؛ وذلك لورُودها بصيغةِ التثنيةِ التي هي نصٌّ في معناها.

وعليه فلا يجوزُ أنْ يُرادَ باليدين: القدرةُ، لأنَّ القدرةَ صفةٌ واحدةٌ، ولا يُجوز أن يُعبَّر بالاثنين عن الواحِدِ .

ولا يجوزُ أنْ يُرادَ باليدين أيضا: النعمةُ؛ لأنَّ نِعَمَ الله لا تُحصى، فلا يجوز أن يعبَّر عن النِّعَمِ التي لا تُحصَى بصيغةِ التثنيةِ.

فلفظُ اليدينِ بصيغةِ التثنيةِ لم يُستعمل في النعمة ولا في القدرَةِ، وإنما هو حقيقةٌ في إثباتِ اليدَيْنِ لله ﷻ.

ولا يُشكِلُ على ما تقدَّم تقريرُه ما جاء في صحيح مسلم - في خروج يأجوج ومأجوج — من قول النبي ﷺ: ((فيوحِي إلى عيسَى عليه السلام أني قد بعَثْتُ عبادا لا يَدَان لأَحَدٍ بقِتالِهِم..))[1].

فالمرادُ بقوله ((لا يدان)) أي: لا قدرةَ ولا طاقةَ؛ وذلك أنَّ اليدَ في الحديث هنا جاءت غير مضافة فتكون بمعنى: القوَّة، **فيدان التي بمعنى القوة تُستعمَلُ غيرَ مضَافَةٍ**[2]

وهي كقول الرجل: ما لي بهذا الأمر يد، ولا يدان.

ثم إن مما ينبغي التنبيه عليه: أن الأيدِ، والآد في لُغَةِ العرَبِ بمعنى: القُوَّة، قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله: ((قولُهُ تعالى في هذه الآية الكريمة: ﴿بَنَيْنَٰهَا

---

(١) كتاب الفتن وأشراط الساعة باب ذكر الدجال وصفته وما معه (ص١٢٧٠)ح٧٣٧٣

(٢) انظر: لسان العرب لابن منظور (٤٤١/١٥)

﴿بِأَيۡيْدٍ﴾ ، ليسَ مِن آيات الصِّفَاتِ المعروفةِ بهذا الاسم؛ لأنَّ قولَهُ: ﴿بِأَيۡيْدٍ﴾ ليس جمع يَدٍ، وإنما الأيد: القوَّةُ، فَوَزنُ قولِه هنا بأيد: فَعْل، ووزن الأيدي: أفعل، فالهمزة في قوله: ﴿بِأَيۡيْدٍ﴾ في مكان الفاء، والياء في مكان العين، والدال في مكان اللام. ولو كان قولُهُ تعالى: ﴿بِأَيۡيْدٍ﴾ جمع يَدٍ لكان وزنه أفعلا، فتكونُ الهمزَةُ زائدَةً، والياء في مكان الفاء، والدال في مكان العين، والياء المحذوفة لكونه منقوصا هي اللام.

والأيدِ، والآد في لُغَةِ العرَبِ بمعنى: القُوَّة، وَرَجُلٌ أيِّد: قويٌّ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾(١) أي قَوَّيناه به، فَمَن ظَنَّ أنها جمعُ يدٍ في هذه الآية فقد غَلِط غَلَطا فاحشا، والمعنى: والسماء بنيناها بقُوَّة))(٢).

وخالف هذا الضابطَ أهلُ الكلام من متأخري الأشاعرة وغيرهم حيث إنهم: نَفَوْا صفَةَ اليدَيْن للهِ ﷻ وتأوَّلوها بالنعمَةِ أو القُدرَة.(٣)

قال أبو المعالي الجويني: ((ذهب بعضُ أئمتنا إلى أنَّ اليدين والعينين والوجهَ صفَاتٌ ثابتةٌ للربِّ تعالى، والسبيلُ إلى إثباتها السمع دون قضيةِ العقلِ.

والذي يصحُّ عندنا حملُ اليدين على القدرتين، وحملُ العينين على البصر، وحملُ الوجه على الوجود))(٤).

---

(١) سورة البقرة آية: ٨٧

(٢) أضواء البيان (٧/٧١٠)

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٣٦٥) ودرء تعارض العقل والنقل (٢/١٧ - ١٨) ومختصر الصواعق للموصلي (٣/٩٧١)

(٤) الإرشاد (ص١٥٥)

وقال الآمدي: ((أما لفظُ اليديْن فإنه يحتمل القدرةَ، وهذا يصحُّ أن يقال: فلان في يَدَيْ فلانٍ إذا كانَ مُتعلق قدرَتِه، وتحت حُكْمِه وقبضَتِه، وإن لم يكن في يَدَيْه اللتين هما بمعنى: الجارِحَتينِ أصلا))[1]

قال أبو الحسن الأشعري في الردِّ على من تأوَّل اليدين: ((وليس يجوزُ في لسَانِ العَرَبِ، ولا في عادةِ أهلِ الخطاب، أنْ يَقُولَ القائل: عملْتُ كذا بيديّ، ويعني به: النعمة، وإذا كان الله ﷻ إنما خاطَبَ العربَ بِلُغَتِها، وما يجري مفهُوما في كلامِها، ومعقولا في خطابها، وكان لا يجوزُ في خِطَابِ أهلِ اللسان أنْ يقولَ القائل: فعلتُ بيديَّ، ويعني: النعمةَ؛ بطَلَ أنْ يكونَ معنى قوله تعالى: ﴿بِيَدَيَّ﴾[2] النعمة؛ وذلك أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يقولَ القائل: لي عليه يديَّ، بمعنى لي عليه نعمتي، ومن دافعنا عن استعمَالِ اللغَةِ، ولم يرجعْ إلى أهلِ اللسَانِ فيها دوفع عن أن تكونَ اليد بمعنى النعمة؛ إذ كان لا يمكنُهُ أنْ يتعلَّق في أنَّ اليد النعمة إلا من جِهَةِ اللغة، فإذا دفع اللغة لزِمَهُ أن لا يُفسَّر القرآنُ من جِهتِها، وأن لا يثبت اليد نعمة من قِبَلِها؛ لأنه إن روجع في تفسير قوله تعالى : ﴿بِيَدَيَّ﴾ نعمتي إلى الإجماع، فليس المسلمونَ على ما ادَّعى متفقين، وإن روجِعَ إلى اللغة فليس في اللغة أنْ يقول القائل: بيديَّ، يعني: نعمتي، وإن لجأ إلى وجهٍ ثالثٍ سألناه عنه ولن يجدَ له سَبيلا))[3].

---

(١) غاية المرام في علم الكلام (ص ١٣٩)

(٢) سورة الذرايات آية: ٤٧

(٣) الإبانة عن أصول الديانة (ص٩٠)

المسألة الثانية

أقوال السلف في تقرير ضابط

{ لَفْظُ الْيَدَيْنِ بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ في النِّعْمَةِ ولا في القُدْرَةِ }

تقدَّم معَنا أنَّ شيخَ الإسلام ابن تيمية يُقرِّر أنَّ لَفْظ الْيَدَيْنِ بِصيغَةِ التَّثْنِيَةِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ في النِّعْمَةِ ولا في القُدْرَةِ، وعلى ذلك آثارٌ كثيرةٌ عن أئمة السلف، وفيما يلي عرضٌ لما وقفتُ عليه من أقوالهم:

[أبو عبد الله عكرمة مولى ابن عباس (١٠٤هـ)]

قال الإمام عكرمة- رحمه الله - : ((﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[١] يعني: اليدين))[٢].

[عبد الله بن أبي مُلَيْكة (١١٧هـ)]

وسئل ابن أبي مليكة عن يد الله: أواحدة أو اثنتان؟ قال: بل اثنتان.[٣]

فقد فسَّر الإمام عكرمة قوله تعالى ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[٤] باليدين، ولم يقل: النعمتين أو القدرتين، وكذلك الإمام ابن أبي مُليكة، وأكَّد ذلك بقوله: ((اثنتان)).

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي- رحمه الله - : ((ويستحيلُ أنْ يُقالَ: ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾

(١) سورة المائدة آية: ٦٤

(٢) تقدم تخريجه ٢١٣

(٣) تقدم تخريجه ٢١٣

(٤) سورة المائدة آية: ٦٤

نعمتاه، فكأنْ ليسَ له إلا نعمتَانِ مبسُوطتان، لا تُحصَى نعمُهُ، ولا تُستدرَكُ، فلذلك قلنا: إنَّ هذا التأويلَ محالٌ من الكلام))(١).

وقال- رحمه الله -: ((وأما دعواك أيها المريسيُّ في قول الله تعالى: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ فزعمتَ تفسيرهما: رزقاه: رزقٌ موسَّع، ورزقٌ مقتور، ورزقٌ حلالٌ، ورزقٌ حرامٌ، فقوله: يداه، عندك رزقاه.

فقد خرجْتَ بهذا التأويلِ من حدِّ العربية كلِّها، ومن حَدِّ ما يفقَهُهُ الفقهاءُ، ومن جميعِ لُغَاتِ العَرَبِ والعَجَمِ، فممَّن تلقيْتَه؟ وعمَّن روَيْته من أهلِ العلمِ بالعربيَّةِ والفارسية؟ فإنك جئتَ بمحالٍ لا يَعقلُهُ عجميٌّ ولا عربيٌّ، ولا نَعلَمُ أحدا منْ أهلِ العلم والمعرفة سبقَكَ إلى هذا التفسيرِ))(٢).

وقال- رحمه الله - : ((فلمَّا قال اللهُ عز وجل: ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾(٣) استحالَ فيهما كلُّ معنى إلا اليدَينِ))(٤).

فقد بيَّن الإمام الدارمي -رحمه الله- أنه يستحيلُ أنْ يُقال في اليديْنِ بصيغة التثنية: نعمتاه، وذكَرَ وجْهَ الاستحالةِ، وذلك أننا إذا قلنا: نعمتاه، فكأنْ ليسَ له إلا نعمتان مبسوطتان، والله لا تُحصَى نعمه، كما بيَّن أنَّ من فَسَّرَها بغيرِ اليدين فقد خَرَجَ عن حَدِّ العربية كلِّها، بل خرَجَ مِن جميعِ لُغَاتِ العرب والعجم، فَلَفظُ اليدَينِ لا يُرَاد به إلا

(١) الرد على الجهمية (ص٢٠٢)

(٢) نقض عثمان على المريسي (ص٧٠)

(٣) سورة ص آية: ٧٥

(٤) نقض عثمان على المريسي (ص١٢٥)

اليدَيْنِ الحقيقيتين.

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة العكبري - رحمه الله - : ((﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾[1] فقالت الجهميَّةُ معنى اليد: النعمة.

ولو كَانَ كمَا زَعَمُوا لم يَقُلْ يداهُ، ولقالَ: بل مبسُوطَة، ولو كان معنى اليَدِ معنى النعمَةِ لم يَقُل بيديَّ، ولقال بيدِي أو بنعمتي؛ لأنَّ نعمَ اللهِ أَكثرُ من أنْ تُحصَى، لأنَّه قال: ﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾[2] وكيف يجوزُ أنْ تكونَ نعمتين ؟))[3].

قرَّر الإمامُ ابنُ بطة رحمه الله أنَّه لو كانَ معنى اليدَيْنِ النعمةَ، لم يقُلْ بيديَّ بصيغَةِ التثنيَةِ، ولقال بيدِي أو بنعمتِي؛ لأنَّ نعمَ الله أكثرُ من أنْ تُحصى، كما قرَّر أنَّ تفسيرَ اليدَيْنِ بالنعمَةِ هو تفسيرٌ للجهميَّةِ.

[أبو عثمان إسماعيل الصابوني (٤٩٩هـ)]

وقال أبو عثمان إسماعيل الصابوني- رحمه الله - : ((ولا يعتَقدُونَ – أي: أصحاب الحديث - تشبيها لصِفَاتِهِ بصِفَاتِ خلقِه، فيقولون: إنه خَلَقَ آدمَ بيدِهِ كمَا نَصَّ سبحانه عليه في قولِهِ: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ ٧٥ ﴾ ولا يُحرِّفونَ الكَلِمَ عن مواضعِه بحملِ اليدينِ على النعمتَيْنِ أو القوَّتين

(١) سورة المائدة آية: ٦٤

(٢) سورة النحل آية: ١٨

(٣) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/٣١٦)

تحريفَ المعتزلة والجهمية))[1].

فقد بيَّن الإمامُ الصابوني -رحمه الله- أنَّ تفسيرَ اليدين بالنعمتين أو القدرتين هو تحريفٌ للكلِمِ عن مواضِعِه، وهو من تحريفِ المعتزلةِ والجهميةِ.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال قوّام السنة أبو القاسم التيمي- رحمه الله - : ((اليدُ في كلامِ العَرَبِ تأتي بمعنى القوَّةِ، يقال: لفلانٍ يدٌ في هذا الأمرِ أي: قوّة، وهذا المعنى لا يجوز في قوله: ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾.وقوله: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ لأنه لا يقال: لله قوتان.

ومنها اليد بمعنى النعمة والصنيعة، يقال: لفلان عند فلان يدٌ أي: نعمة وصنيعة،...وهذا المعنى أيضا لا يجوزُ في الآيةِ؛ لأنَّ تثنيةَ اليَدِ تُبطِلُهُ، ولا يُقال: للهِ نعمتان))[2].

[عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ)]

وقال الإمامُ عبد الغني المقدسي[3]- رحمه الله -: ((ولا يَصِحُّ حَمْلُ اليديْنِ على القدرتين، فإنَّ قدرةَ الله واحدةٌ، ولا على النعمتين، فإنَّ نعمَ الله عز وجل لا تحصى))[4].

---

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٢٦)

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/٢٧٦ ٢٧٧)

(٣) هو: عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور بن رافع بن حسن بن جعفر المقدسي أبو محمد. قال موفق الدين: ((كان الحافظ عبد الغني جامعا للعلم والعمل، وكان رفيقي في الصبا، وفي طلب العلم، وما كنا نستبق إلى خير إلا سبقني إليه إلا القليل)) ولد: ٥٤١هـ توفي: ٦٠٠هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢١/٤٤٣ - ٤٧٣)

(٤) الاقتصاد في الاعتقاد (ص١١٨)

فقد قرَّر الإمامان أبو القاسم التيمي وعبدُ الغني ما قرَّره أئمَّةُ السلف، فبيَّنا أنَّه لا يصِحُّ حملُ اليدين على القدرتين،؛ لأنَّ قدرةَ الله واحدةٌ، كما لا يصِحُّ حملُها على النعمتين؛ لأنَّ نعمَ الله لا تُحصى.

فتبيَّن بحمد الله من هذه النُّقُولِ عن أئمَّةِ السلف أنهم مُتَّفِقُون على أنَّ المرادَ باليدين بصيغَةِ التثنية اليدَان الحقيقيَّتَان.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلف في تقريرِ هذا الضابط، فبيَّن أنَّ لفظ اليدينِ بصيغَةِ التثنيَةِ لم يُستعمَلْ في النعمَةِ ولا في القدرَةِ؛ وَشَرَحَ ذلك فَذَكَرَ أنَّ هذه الألفاظَ أعدادٌ، وهي نصوصٌ في معناها لا يُتَجَوَّزُ بها، فلا يجوزُ أن يقال: عندي رجل ويعني رجلان، ولا عندي رجلان ويعني به: الجنس.

وبيَّن أنَّ قوله ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[1] لا يجوزُ أنْ يُرادَ به القدرَةُ؛ لأنَّ القدرةَ صفةٌ واحدة، ولا يجوز أن يعبَّر بالاثنين عن الواحد .

ولا يجوز أنْ يرادَ به النعمةُ؛ لأنَّ نعم الله لا تحصى، فلا يجوزُ أن يعبَّر عَنِ النِّعَمِ التي لا تحصى بصيغَةِ التثنيةِ.

فاتَّضَحَ بما سبق أنَّ شيخَ الإسلام ابن تيمية موافقٌ لأئمة السلف، بلْ ما قرَّرَهُ شيخُ الإسلامِ هو نَصُّ ما قرَّره أئمَّةُ السلَفِ، وهذا مما يَدُلُّ على شِدَّةِ عنايَتِه بأقوالِهِم وعبارَاتِهِمْ.

---

(١) سورة ص آية: ٧٥

المسألة الثالثة

الأدلة على ضابط

{ لَفْظُ الْيَدَيْنِ بِصِيغَةِ التَّثْنِيَةِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي النِّعْمَةِ وَلا فِي القُدْرَةِ }

إنَّ النصوصَ الشرعيةَ من الكتاب والسنة متضافرةٌ في الدلالةِ على هذا الضابط، ومن هذه الأدلة ما يلي:

قال تعالى: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ ﴿٧٥﴾ ﴾[1]

وقال تعالى: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ ﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ في الآية الأولى عبَّر بصيغَةِ التثنيَة، وأضافَ اليديْنِ إلى نفسِه، وبيَّن في الآية الثانية أنَّ نعمَ اللهِ لا تحصى، فلا يجوزُ أنْ يُرادَ باليدَيْن النعمة؛ لأنَّ نعمَ اللهِ لا تُحصى، فلا يجوزُ أن يعبَّر بالاثنين عن الجمعِ، فلا يعبَّر عَنِ النعَمِ التي لا تحصَى بصيغَةِ التثنية، ولا يجوزُ أيضا حملُها على القدرة؛ لأنَّ قدرةَ اللهِ واحدةٌ، فلا يجوز أن يعبَّر بالاثنين عن الواحد.

قال الشيخ الشنقيطي: ((وَلا يَصِحُّ هنا تأويلُ اليَدِ بالقُدرَةِ البتة؛ لإجماعِ أهلِ الحقِّ والباطِلِ كُلِّهم على أنَّه لا يجوزُ تثنيَةُ القُدرَةِ))[3].

---

(١) سورة ص آية: ٧٥

(٢) سورة النحل آية: ١٨

(٣) أضواء البيان (٧/٤٧٥)

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾[1]

وقال تعالى: : ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ ﴾[2]

وقال تعالى: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[3]

وجه الدلالة: أنَّ لغةَ العربِ التي نزلَ بها القرآنُ تَستعملُ الواحدَ في الجمعِ كقوله: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ ولفظ الجمع في الواحد كقوله: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ ﴾ ولفظ الجمع في الاثنين كقوله: ﴿ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ ولا تَستعمل لفظَ الواحد في الاثنين، أو الاثنين في الواحد، فإن هذا لا أصلَ له.

وقال تعالى ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ ﴾[4]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ لم يَذكُرْ نفسَهُ بصيغَةِ التثنيَةِ؛ لأنَّ التثنيَةَ نَصٌّ في العَدَدِ، واللهُ مُنَزَّهٌ عنْ ذلكَ، وإنما يُعَبِّرُ عن نفسِهِ بصيغَةِ المفرَدِ أو الجمَعِ، فدَلَّ على أنَّ التثنيةَ نَصٌّ في معناها لا يُتَجوَّزُ بها.

قال شيخ الإسلام - رحمه الله -: ((فاللهُ سبحانه وتعالى يَذْكُرُ نَفْسَهُ تَارَةً بِصِيغَةِ الْمُفْرَدِ، مُظْهَرًا أَوْ مُضْمَرًا، وَتَارَةً بِصِيغَةِ الْجَمْعِ ...

(١) سورة العصر آية: ٢

(٢) سورة آل عمران آية: ١٧٣

(٣) سورة التحريم آية: ٤

(٤) سورة الفتح آية: ١

وَلَا يَذْكُرُ نَفْسَهُ بِصِيغَة التَّثْنِيَة قَطُّ؛ لِأَنَّ صِيغَةَ الْجَمْعِ تَقْتَضِي التَّعْظِيمَ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ؛ وَرُبَّمَا تَدُلُّ عَلَى مَعَانِي أَسْمَائه.

وَأَمَّا صِيغَةُ التَّثْنِيَة فَتَدُلُّ عَلَى الْعَدَد الْمَحْصُورِ، وَهُوَ مُقَدَّسٌ عَنْ ذَلكَ))(١)

فَبانَ بحمد الله بما تقدَّم نقلُه دلالة النصوصِ الشرعيةِ على أنَّ لفظَ اليدينِ بصيغة التثنيَةِ لا يُرَادُ به إلا حقيقة اليدَيْنِ، فلا يجوزُ أنْ يُستعملَ في النِّعمَةِ ولا في القُدرَةِ، والله ﷻ قد أَضَافَ لنفسهِ اليدين بصيغَةِ التثنية، فدلَّ على أنَّ المرادَ بهما حقيقةُ اليدين.

(١) التدمرية (ص٧٥) وانظر: بيان تلبيس الجهمية (٥/٤٨٣ ٤٨٥)

المطلب الثاني

ضابط " يَدُ القُدْرَةِ والنِّعْمَةِ لا يُعْرَفُ اسْتِعْمَالُهَا إلا فِي حَقٍّ مَنْ لَهُ يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ "

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية : أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة : الأدلة على هذا الضابط

المسألة الأولى

أقوال شيخ الإسلام في تقرير ضابط

{ يَدُ القُدْرَةِ والنِّعْمَةِ لا يُعْرَفُ اسْتِعْمَالُهَا إلا فِي حَقٍّ مَنْ لَهُ يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ }

إنَّ شيخَ الإسلام ابنَ تيمية قد بيَّن ــ في معرِضِ ردِّهِ على مَن زَعَمَ أن المُرَادَ باليَدِ المُضَافَةِ إلى اللهِ النعمةُ أو القدرةُ ــ أنَّ اليَدَ بمعنى: القدرةِ والنعمةِ لا يُتَجوَّزُ بها إلا لمَنْ له يَدٌ حقيقيةٌ، وهذه أقوالُه في تقرير ذلك:

قال - رحمه الله -: ((ولسْتَ تجدُ في كَلامِ العَرَبِ ولا العَجَمِ - إنْ شَاءَ اللهُ تعالى- أنَّ فَصيحاً يَقُولُ: فَعَلْتُ هذا بِيَدَيَّ، أو فُلانٌ فَعَلَ هذا بيدَيْه، إلا وَيَكُونُ فَعَلَهُ بِيَدَيْه حَقِيقَةً، وَلا يجُوزُ أَنْ يَكُونَ لا يَدَ لَهُ، أَوْ أنْ يَكُونَ لهُ يَدٌ، وَالفِعْلُ وَقَعَ بغَيْرِهَا))(١).

وقال- رحمه الله - : ((إذَا قَالُوا: بِيَدِهِ المُلْكُ، أَوْ عَمِلَتْهُ يَدَاكَ، فَهُمَا شيْئان: أَحدُهما: إثبَاتُ الْيَدِ، والثاني: إضَافَةُ الملكِ والعَمَلِ إليها، والثاني يَقَعُ فيه التَّجوُّز كثيرا، أمَّا الأوَّلُ فإنَّهُم لا يُطْلقُونَ هذا الكَلامَ إلا لجنسٍ لَهُ يَدٌ حَقِيقَة، وَلا يَقُولُونَ يدُ الهوَى ولا يَدُ الماءِ، فَهَبْ أَنَّ قَوْلَهُ: بيده المُلْك، قَدْ عُلِم منه أنَّ المرادَ بقُدرتِه، لكن لا يُتَجَوَّزُ بذلك إلا لمن لَهُ يَدٌ حقيقة))(٢).

فظهر بحمد الله بما تقدَّم نقلُه تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذا الضابط، وهــذا ضابطٌ من الضوابطِ المتعلقةِ بصفة اليدين، وقد تضمَّن أنَّ اليدَ بمعنى: القدرةِ والنعمةِ لا

(١) مجموع الفتاوى (٦/٣٦٦)

(٢) المصدر السابق (٦/٣٧٠)

يجوزُ استعمالُها البتةَ إلا في حَقِّ من لَهُ يَدا حقيقية.

فاليدُ المضافةُ إلى الحَيِّ، إمَّا أن تكونَ يدٌ حقيقيةٌ، أو مُسْتلزِمَةٌ للحقيقية.

وأمَّا أنْ تُضافَ اليدُ التي بمعنى: النعمةِ والقدرةِ إلى مَن ليس لهُ يدٌ حقيقيةٌ وهْو حَيٌّ مُتَّصِفٌ بصفاتِ الأحياءِ فهذا لا يُعرَفُ البتة.

وسرُّ هذا: أنَّ الأعمالَ والعطاءَ والتصرُّفَ لما كانَ باليَدِ وهي التي تُبَاشِرُه، عبَّرُوا بها عن الغايةِ الحاصلةِ بها، وهذا يستلزمُ ثبوت أصْلِ اليدِ حتى يصحَّ استعمالُها في مُجرَّدِ القوَّةِ والنعمةِ والإعطاءِ، فإذا انتفَتْ حقيقةُ اليدِ امتنعَ استعمالُها فيما يكون باليدِ.(١)

فلا يقال: بيدِ شيءٍ لشيءٍ إلا وذلك الشيءُ معقولٌ في القلوب أنه من ذوِي الأيدي(٢).

واللهُ جل وعلا قد أضافَ اليدَ لنفسِه، وهذا يلزمُ منه إثباتُ اليدِ حقيقةً للهِ سبحانه.

فعُلِمَ بما تقدَّم: أنه لا يجوز أنْ يقالَ: بيدِه إلا لَمن هو من ذوِي الأيدِي، فيستحيلُ أن يقال: بيد الساعة كذا وكذا، وبيد العذاب كذا وكذا، وبيدِ القرآن الذي هو مصدِّقٌ لما بين يديه كذا وكذا، أو بيدِ القريَةِ التي جَعَلَها نكالا كذا وكذا.

ولكن لا يستحيلُ أن يقال: بينَ يديْك؛ لأنك تعني: أمَامه وقُدَّامه بين يديه.

ولا يُشكلُ على ما تقدَّم تقريرُه الإضافَة في قول القائل: يدُ الليل، ويدُ الباب، فإنَّ هذه الإضافةَ من جنْسِ المضافِ إليه، وهي حقيقةٌ فيمن أضيفتْ إليه، فالإضافة في

---

(١) مختصر الصواعق للموصلي (٣/٩٥٨ - ٩٥٩)

(٢) نقض عثمان على المريسي (ص٦٧ -٦٨)

يَدِ البعيرِ والفَرَسِ وغيرِهِما مِنَ الحيوَانِ هي من جِنسِ الحيوَانِ، وهكذا.[1]

وخالف هذا الضابطَ أهلُ الكلام من متأخري الأشاعرة وغيرهم حيث إنهم: نفَوْا اتصافَ الله باليدين، وأوَّلُوهما بالنعمةِ والقدرةِ، فيجُوزُ عندهم إطلاقُ اليدِ التي بمعنى النعمة والقدرة على مَن ليسَ من ذوِي الأيدِي.[2]

---

(١) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٣/٩٦٦ – ٩٦٧)

(٢) انظر: الإرشاد للجويني(ص١٥٥) وغاية المرام في علم الكلام للآمدي (ص ١٣٩)

المسألة الثانية

أقوال السلف في تقرير ضابط

{ يَدُ القُدْرَةِ والنِّعْمَةِ لا يُعْرَفُ اسْتِعْمَالُهَا إلا فِي حَقِّ مَنْ لَهُ يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ }

بعد أن وقَفْنا على تقريرِ شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ لهذا الضابِطِ، أستعرِضُ هنا ما وقفتُ عليه من أقوَالِ أئمَّةِ السلف في تقريرِ أنَّه لا يُقالُ بيدِه إلا لمن هو مِن ذَوِي الأيدِي، وهي كما يلي:

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

قال الإمام الدارمي- رحمه الله -: ((ادعيْتَ أنَّ الله لا يدانِ له كالأقطع المقطوعِ اليدين من المنكبيْنِ، ويلَكَ إنما يُقالُ لمن كفرَ بلسَانِه وليسَتْ له يدان: ذلك بما كَسَبَتْ يدَاهُ، مثلا معقولا، يقالُ ذلك للأقطع وغيرِ الأقطع مِن ذَوِي الأيدي، غير أنَّه لا يُضرَبُ هذا المثلُ، ولا يقالُ ذلك إلا لمن هُوَ مِن ذوِي الأيدي، أو كان منْ ذَوِي الأيدي قبلَ أنْ تُقطَعَا، واللهُ بزعمِكَ لم يكُنْ قطُّ مِن ذَوِي الأيدي، فَيستَحِيلُ في كلامِ العربِ أنْ يُقالَ لمن ليسَ بذي يدين، أو لم يكن قط ذا يدين: إنَّ كُفرَهُ وعملَهُ بما كسبَتْ يداه، وقد يجوزُ أنْ يُقال: بيد فلانٍ أمري ومالي، وبيده الطلاقُ والعتاقُ والأمرُ، وما أشبهَهُ، وإن لم تَكُن هذه الأشياءُ موضوعةً في كفه، بعد أنْ يكون المضافُ إلى يدِهِ مِن ذَوِي الأيدِي، فإنْ لم يكن المضافُ إلى يده منْ ذَوِي الأيدي يستحيلُ أنْ يُقال: بيده شيءٌ مِنَ الأشياءِ، وقد يقال: بين يدي الساعة كذا وكذا، وكما قال الله

تعالى ﴿ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴾[1] وكقوله ﴿ فَجَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾[2] وكما قال الله تعالى ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾[3] فيجوزُ أنْ يُقال: بين يَدَيْ كذا وكذا كذا وكذا لما هو مِن ذوي الأيدي، ومِمن ليسَ منْ ذوي الأيدي.

ولا يجوزُ أنْ يُقال: بيدِهِ إلا لمن هو مِن ذوِي الأيدِي؛ لأنَّكَ إذا قلتَ: بيدَي الساعة كذا وكذا كما قلت: بين يديْها استحَالَ، وبيَدِ العذاب كذا وكذا، وبيَدِ القرآن الذي هو مصدق لما بين يديه كذا وكذا، أو بيَدِ القريَةِ التي جعلَها نكالا كذا وكذا استَحَالَ ذلك كله، ولا يستحيلُ أنْ يُقال: بينَ يَدَيْكَ لأنك تعني: أمامَهُ وقُدَّامَه بين يديه، فلذلك يجوزُ أنْ يقال للأقطع إذا كَفَرَ بلسانه: إنه بما كسبتْ يداه؛ لأنه كان من ذوي الأيدي قطعتا أو كانتا معه.

ويستحيلُ أنْ يقال: بما كسبتْ يدي الساعة، ويد العذاب، ويد القرآن؛ لأنه لا يقال: بيد شيءٍ لشيءٍ إلا وذلك الشيءُ معقولٌ في القُلُوبِ أنَّه من ذوِي الأيدي، وأنت أوَّل ما نَفَيتَ عَنِ اللهِ يديه أنَّه ليس بِذِي يدينِ، ولم يكن قطٌّ له يدانِ))[4].

وفيما تقدَّم نقلُه يتبينُ تقريرُ أئمة السلف لهذا الضابط، فقد بيَّن الإمامُ الدارمي أنَّه يستَحِيلُ في كلامِ العَرَبِ أنْ يُقال "يدان" لمن ليسَ بذِي يدَينِ، أو لم يكن قَطُّ ذا يدين،

---

(١) سورة سبأ آية: ٤٦

(٢) سورة البقرة آية: ٦٦

(٣) سورة آل عمران آية: ٣

(٤) نقض عثمان على المريسي (ص٦٧ – ٦٨)

فإنْ لم يكُن المضافُ إليه اليَد من ذَوِي الأيدي فإنَّه يَستَحيلُ في حَقِّه أنْ يقال: بيده شيءٌ مِنَ الأشياءِ، وهذا تقريرٌ منه لهذه القاعدة: " يَد القُدْرَةِ والنِّعْمَةِ لا يُعْرَفُ اسْتِعْمَالُهَا إلا فِي حَقِّ مَنْ لَهُ يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ ".

وقد وافَقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ أئمةَ السلَفِ في تقريرِ هذا الضابط، فبيَّن أنَّك لسْتَ تجدُ في كلامِ العربِ ولا العجم أنَّ فصيحا يقولُ: فعَلْتُ هذا بيديَّ، أو فلان فَعَلَ هذا بيديْه، إلا ويكون فعلَهُ بيديه حقيقةً. ولا يجوزُ أنْ يكونَ لا يَدَ له، أو أنْ يكونَ له يدٌ، والفعلُ وَقَعَ بغيرها.

وبهذا تُعْلَمُ مُوافَقَةُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لأئمةِ السلفِ في أنَّ يَد القُدْرَةِ والنِّعْمَةِ لا يُعْرَفُ اسْتِعْمَالُهَا إلا فِي حَقِّ مَنْ لَهُ يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ.

المسألة الثالثة

الأدلة على ضابط

{ يَدُ القُدْرَةِ والنِّعْمَةِ لا يُعْرَفُ اسْتِعْمَالُهَا إلا فِي حَقِّ مَنْ لَهُ يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ }

لقد كان المصدرُ في جميعِ ما يستنبطه أئمةُ السلف من ضوابطَ في باب الصفات ويُتَابِعُهُم عليه شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ الكتابَ والسنةَ، ومن تلك الضوابط هذا الضابط، فإنَّه قد دَلَّت عليه أدلةٌ مِنَ الكتابِ والسنَّةِ، وسأقتَصِرُ هنا على ذكرِ بعضِ الآياتِ والأحاديث الدالة عليه، فأقول مستعينا بالله:

قال تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾[1]

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ أخبر أنَّ الذي يعفُو هو الذي يَتولَّى عُقدةَ النكاحِ، وعبَّر باليد مع أنه إنما يعقدُها بلسانه؛ لأنه لا يُقَالُ ذلك إلا لمن لَهُ يدٌ حقيقيَّةٌ.[2]

وعن عائشةَ أمِّ المؤمنين ﵂ قالت: قال رسول الله ﷺ : ((أَسرَعكُنَّ لَحَاقا بي أطوَلكُنَّ يدا))

قالت: فكنَّ يتطاوَلْن أيتهُنَّ أطولُ يدا .

قالت: فكانت أطوَلَنا يدا زينب؛ لأنها كانت تعملُ بيدِها وتصَدَّق)).[3]

وجه الدلالة: أنَّ النبي ﷺ عبَّر عن الصَّدَقةِ بِطُولُ اليدِ، وهذا مُستلزمٌ لثبوتِ يدِ

---

(١) سورة البقرة آية: ٢٣٧

(٢) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٣/٩٦٠)

(٣) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل زينب أم المؤمنين ﵂ (ص١٠٧٩)ح ٦٣١٦

الذات، فإن الصدقَةَ إنما تُباشَرُ باليد وَتكُونُ بها، وهذا يدلُّ على أنَّ يَد القُدْرَةِ والنِّعْمَةِ لا يُعْرَفُ اسْتِعْمَالُهَا إلا فِي حَقِّ مَنْ لَهُ يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ.

قال ابن القيم: ((لا يُستعمَلُ طولُ اليدِ بالصَّدَقَةِ إلا في حقِّ من له يدٌ ذاتيةٌ، فسواءٌ كانَ المراد بقوله: ((أطولكن يدا)) اليد الذاتية أو اليد المعنوية فهو مُستلزِمٌ لثبوتِ يدِ الذات، وإن أُطلقَ على ما تُباشرُه ويكون بها من الصدقةِ والإحسانِ)) (١)

ومن خلال ما تقدَّم عرضُهُ تبيَّن دلالة هذه النصوصِ على أنَّ يَد القُدْرَةِ والنِّعْمَةِ لا يُعْرَفُ اسْتِعْمَالُهَا إلا فِي حَقِّ مَنْ لَهُ يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ.

(١) مختصر الصواعق للموصلي (٣/٩٦٤ - ٩٦٥)

المبحث الرابع

الضوابط المتعلقة بالاستواء

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ضابط "الاسْتِوَاءُ المُقَيَّدُ بـ"على" يُرَادُ بِهِ في جَمِيعِ مَوَارِدِهِ وَمَوَاضِعِهِ: العُلُوُّ والارْتِفَاعُ"

المطلب الثاني: ضابط "الاسْتِوَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِالمَشِيئَةِ"

المطلب الأول

ضابط " الاسْتِوَاءُ المُقَيَّدُ بـ"على" يُرَادُ بِهِ في جَمِيعِ مَوَارِدِهِ وَمَوَاضِعِهِ : العُلُوُّ وَالارْتِفَاعُ "

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية : أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة : الأدلة على هذا الضابط

المسألة الأولى

أقوال شيخ الإسلام في تقرير ضابط

{ الاسْتِوَاءُ المُقَيَّدُ بـ"على" يُرَادُ بِهِ في جَمِيعِ مَوَارِدِهِ ومَوَاضِعِه : العُلُوُّ والارْتِفَاعُ }

إنَّ الإمامَ ابنَ تيمية قد قرَّر تقريرا واضحا أنَّ الاستواءَ المقيدَ بـــ"على" ليس له معنى إلا العلوُّ والارتفاع، واعتمدَ في تقرير ذلك على أدلةٍ واضحةٍ، وحُجَجٍ ساطعةٍ، وها أنا ذا أذكرُ أقوالَه في تقرير هذا الضابط:

قال- رحمه الله -: ((وَلَفْظُ " الْعُلُوِّ " يَتَضَمَّنُ الاسْتِعْلَاءَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ الْأَفْعَالِ، إذَا عُدِّيَ بِحَرْفِ الاسْتِعْلَاءِ دَلَّ عَلَى الْعُلُوِّ كَقَوْلِهِ ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾[1]، فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى عُلُوِّهِ عَلَى الْعَرْشِ، وَالسَّلَفُ فَسَّرُوا " الاسْتِوَاءَ " بِمَا يَتَضَمَّنُ الارْتِفَاعَ فَوْقَ الْعَرْشِ))[2]

وقال- رحمه الله -: ((الاسْتِوَاءُ عُلُوٌّ خَاصٌّ، فَكُلُّ مُسْتَوٍ عَلَى شَيْءٍ عَالٍ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ كُلُّ عَالٍ عَلَى شَيْءٍ مُسْتَوٍ عَلَيْه .

وَلِهَذَا لَا يُقَالُ لِكُلِّ مَا كَانَ عَالِيًا عَلَى غَيْرِهِ إنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَيْه، وَاسْتَوَى عَلَيْهِ، وَلَكِنْ كُلُّ مَا قِيلَ فِيهِ إنَّهُ اسْتَوَى عَلَى غَيْرِهِ؛ فَإِنَّهُ عَالٍ عَلَيْه))[3]

وقال- رحمه الله - مُنكِرا على مَن فَسَّرَ الاستواءَ بغيرِ العُلُوِّ: ((فَلَوْ كَانَ اللَّهُ

---

(١) سورة الرعد آية: ٢

(٢) مجموع الفتاوى (٣٥٩/١٦)

(٣) مجموع الفتاوى (٥٢٣/٥)

مُسْتَوِيًا عَلَى الْعَرْشِ بِمَعْنَى الاسْتِيلَاءِ - وَهُوَ عَزَّ وَجَلَّ مُسْتَوْلٍ عَلَى الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا - لَكَانَ مُسْتَوِيًا عَلَى الْعَرْشِ، وَعَلَى الْأَرْضِ، وَعَلَى السَّمَاءِ، وَعَلَى الْحُشُوشِ وَالْأَقْذَارِ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْأَشْيَاءِ مُسْتَوْلٍ عَلَيْهَا، وَإِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا وَلَمْ يَجُزْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ مُسْتَوٍ عَلَى الْحُشُوشِ والأخلية، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ الِاسْتِوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ الِاسْتِيلَاءَ الَّذِي هُوَ عَامٌّ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، وَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الِاسْتِوَاءِ يَخْتَصُّ الْعَرْشَ دُونَ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا))(١).

وقال- رحمه الله -: ((فَلَوْ كَانَ اسْتَوَى بِمَعْنَى اسْتَوْلَى - كَمَا هُوَ عَامٌّ فِي الْمَوْجُودَاتِ كُلِّهَا - لَجَازَ مَعَ إِضَافَتِهِ إِلَى الْعَرْشِ أَنْ يُقَالَ: اسْتَوَى عَلَى السَّمَاءِ، وَعَلَى الْهَوَى، وَالْبِحَارِ، وَالْأَرْضِ، وَعَلَيْهَا وَدُونَهَا وَنَحْوِهَا؛ إِذْ هُوَ مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ .

فَلَمَّا اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ: اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، وَلَا يُقَالُ: اسْتَوَى عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مَعَ أَنَّهُ يُقَالُ اسْتَوْلَى عَلَى الْعَرْشِ وَالْأَشْيَاءِ، عُلِمَ أَنَّ مَعْنَى اسْتَوَى خَاصٌّ بِالْعَرْشِ لَيْسَ عَامًّا كَعُمُومِ الْأَشْيَاءِ))(٢).

فعُلِم مما تقدَّم من نقلِ أقوالِ شيخِ الإسلام ابن تيمية تقريرُه لهذا الضَّابطِ من الضوَابطِ المتعلقة بصفة الاستواء.

ولفظُ الاستواءِ في كلام العرب نوعان: مُطلقٌ ومُقيَّدٌ، فالمطلقُ هو: ما لم يُوصَلْ معناه بحَرْفِ جرٍّ، ومعناه: كَمُلَ وتَمَّ، وذلك كقوله تعالى﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ ﴾(٣)

---

(١) مجموع الفتاوى (٩٧/٥)

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ١٤٥) وانظر: (١٤٤/٥)

(٣) سورة القصص آية: ١٤

ويقال: استوى النبات، واستوى الطعام.

وأما المقيَّدُ فثلاثةُ أضربٍ:

أحدها: مُقيَّدٌ بـــ"إلى"، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾[1]، وهو بمعنى: العلوِّ والارتفاع، كما جاء عن أبي العالية أنه قال عند قوله تعالى: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾[2]: ((ارتفع))[3].

الثاني: مُقيَّدٌ بـــ"على"، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾[4] وهذا أيضا معناه العلوُّ والارتفاعُ بإجماع أهلِ اللغةِ.

الثالث: مُقيَّدٌ بـــ"واو مع" التي تُعدِّي الفعلَ إلى المفعول معه، نحو: استوى الماء والخشبةَ بمعنى: ساواها.[5]

وقد تضمَّن هذا الضابطُ بيانَ معنى الاستواء المقيد بـــ"على"، فإنَّ الاستواءَ المقيدَ بـــ"على" في لغة العرب التي نزَلَ بها القرآنُ لا يرادُ به إلا معنى العلوِّ، فهو في جميعِ موارِدِه ومواضعِه التي وَرَدَتْ في القرآن وكذلك في لغةِ العربِ لا يُراد به معنى الاستيلاء كما زعمتْ ذلك الجهميةُ والمعتزلةُ ومن وافقهم.

---

(١) سورة البقرة آية: ٢٩

(٢) سورة البقرة آية:٢٩

(٣) تقدم تخريجه ٢١٢

(٤) سورة الرعد آية: ٢

(٥) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٣/٨٨٨ - ٨٨٩)

فإنَّ معنى كلمةِ الاستواءِ مشهورٌ ؛ ولهذا لما سئل مالكُ بنُ أنس عن قوله : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ (١) قال: الاستواءُ معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ، والإيمانُ به واجبٌ، والسؤالُ عنه بدعةٌ.(٢)

ولا يُريد الإمامُ مالكٌ أنَّ الاستواءَ معلومٌ في اللغة دون الآية؛ لأنَّ السؤالَ عن الاستواءِ في الآيةِ كما يَستوِي الناس.

ثم إذا كان الاستواءُ المقيَّدُ بـــ"على" معلوما في اللغة التي نزل بها القرآنُ كان معلوما في القرآن . (٣)

ثم إنه لا يُشكِل على ما تقدَّم تقريرُه ما رُوِيَ عن ابن عباس أنَّه قال في قوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ : ((استولى على جميعِ بَرِيَّتِهِ فلا يخلُو منه مكانٌ))(٤)

---

(١) سورة طه آية: ٥

(٢) تقدم تخريجه ٦٠٩

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٤٤/٥)

(٤) ذكره ابن عبد البر في التمهيد (١٣٢/٧) من طريق عبد الله بن داود الواسطي عن إبراهيم بن عبد الصمد عن عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس به. فعبد الله الواسطي قال البخاري: ((فيه نظر)). وَقَال أبو حاتم: ((ليس بقوي، حدَّث بحديث منكر، عن حنظلة بن أبي سفيان، وفي حديثه مناكير)). انظر: تهذيب الكمال للمزي (١٢٣/٤). وأما عبد الوهاب بن مجاهد فقال فيه وكيع: ((كانوا يقولون إن عبد الوهاب بن مجاهد لم يسمع من أبيه))، وقال الثوري: ((كذاب)) وقال أحمد بن حنبل: ((ليس بشيء، ضعيف الحديث)) وقال ابن حجر: ((متروك، وقد كذَّبه الثوريُّ)) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧٠/٦) وتقريب التهذيب لابن حجر (ص٤٣١)

فإنَّ هذا الأثرَ مُنكَرٌ، قال ابن عبد البر: ((فالجوابُ عن هذا أنَّ هذا حديثٌ منكَرٌ عن ابن عباس، وَنَقَلَتهُ مجهولُونَ ضعَفَاءُ))[1]

وخالف هذا الضابطَ الجهميةُ والمعتزلةُ ومتأخرو الأشاعرة ومن وافقهم، حيث حملوا الاستواءَ المقيدَ بــ"على" على الاستيلاء.

قال القاضي عبد الجبارالمعتزلي: ((الاستواءُ ههنا بمعنى: الاستيلاءِ والغلبةِ، وذلك مشهورٌ في اللغة، قال الشاعر: ..

قد استوى بشرٌ على العراق

من غير سيفٍ ودمٍ مهراق

فإن قالوا: إن اللهَّ مُستولٍ على العالَم جملةً، فما وجهُ تخصيصِ العرش بالذكر؟ قلنا: لأنه أعظمُ ما خلَقَ اللهُ تعالى، فلهذا اختَصَّه بالذِّكْر))[2].

وقال أبو المعالي الجويني: ((...حمْلُ الاستواءِ على القهرِ والغلبةِ؛ وذلك شائعٌ في اللغةِ؛ إذ العربُ تقولُ استوى فلانٌ على الممالك إذا احتوى على مقاليدِ الملكِ، واستعلَى على الرقاب. وفائدةُ تخصيصِ العرشِ بالذكر: أنه أعظمُ المخلوقاتِ في ظنِّ البريةِ، فنَصَّ تعالى عليه تنبيها بذكرِهِ على ما دونه))[3].

وقال الرازي: ((الدلائلُ العقليةُ القاطعةُ التي قدَّمنا ذِكرَها، تُبطِلُ كونَه تعالى مختصا بشيء من الجهاتِ، وإذا ثبَتَ هذا ظهَرَ أنه ليس المرادُ من الاستواء: الاستقرار،

---

(١) التمهيد (١٣٢/٧)

(٢) شرح الأصول الخمسة (ص٢٢٦ - ٢٢٧)

(٣) الإرشاد (ص٤٠ -٤١)

فوَجَبَ أن يكون المرادُ هو: الاستيلاء والقهر، ونفاذ القدر، وجريان الأحكام الإلهية، وهذا مستقيمٌ على قانون اللغة، فقد قال الشاعر:

قد استوى بشر على العراق

من غير سيف ودم مهراق

والذي يقررُ ذلك: أنَّ الله تعالى إنما أنزَلَ القرآنَ بحسبِ عُرْفِ أهلِ اللسان وعادهم، ألا ترى أنه تعالى قال ﴿وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾[(١)] وقال ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[(٢)] وقال ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[(٣)]، والمرادُ في الكلِّ أنه تعالى يعاملُهم معاملةَ الخادعِينَ، والماكِرِين، والمستهزئين، فَكَذَا ههنا المرَادُ منَ الاستواءِ على العرشِ: التدبير بأَمرِ الملكِ والملكُوتِ، ونظيره: أنَّ القيامَ أصله الانتصاب، ثم يذكر بمعنى الشروع في الأمر، كما يقال: قام بالملك.

فإن قيل: هذا التأويلُ غيرُ جائزٍ لوجوه:

الأول: أن الاستيلاءَ عبارةٌ عن حصولِ الغلبةِ بعد العجزِ، وذلك في حق الله تعالى محالٌ.

الثاني: أنه إنما يقال: فلانٌ استوى على كذا إذا كان له منازعٌ يُنازِعُه وذلك في حقِّ الله تعالى محالٌ.

---

(١) سورة النساء آية: ١٤٢

(٢) سورة الروم آية: ٢٧

(٣) سورة البقرة آية: ١٥

الثالث: أنه إنما يُقال فلانٌ استولى على كذا إذا كان المستولى عليه موجودا قبل ذلك، وهذا في حقِّ الله تعالى محالٌ؛ لأن العرشَ إنما حدث بتكوينه وتخليقه.

الرابع: أن الاستيلاء بهذا المعنى حاصلٌ بالنسبة إلى كلِّ المخلوقات، فلا يبقى لتخصيصِ العرشِ بالذكرِ فائدةٌ.

والجواب: إنَّ مرادَنا بالاستيلاءِ القدرةُ التامةُ الخاليةُ عن المنازعِ والمعارضِ والمدافعِ، وعلى هذا التقدير فقد زالتْ هذه المطاعنُ بأسرها))[1].

هذه هي حقيقةُ قولِ الجهمية ومن وافقهم، وهذه هي أهمُّ شبَهِهِم، والردُّ عليها من وجوه:

الوجه الأول: زعْمُهُم أنَّ تفسيرَ الاستواءِ بالاستيلاءِ مستقيمٌ على قانون اللغة، واستدلُّوا بقول الشاعر:

قد استوى بشر على العراق

من غير سيف أو دم مهراق

والجواب: أنَّ هذا التفسيرَ لم يُفسِّرْه أحدٌ من السَّلف من سائر المسلمين من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، بل لم يَثبُتْ أنَّ لفظَ استوى في اللغة بمعنى: استولى؛ إذ إنَّ الذين قالوا ذلك عمدتُهم هذا البيت المشهور.

وهذا البيتُ لم يَثبتْ نَقلٌ صَحيحٌ أنه شِعرٌ عربيٌّ، وكان غيرُ واحدٍ من أئمةِ اللغةِ يُنكرونَه، وقالوا: إنه بيتٌ مصنوعٌ لا يُعرَفُ في اللغة، وقد عُلم أنه لو احتجَّ

---

(١) أساس التقديس (ص ٢٠٢ – ٢٠٣)

بحديث رسول الله ﷺ لاحتاج إلى معرفةِ صحَّتِه، فكيف ببيتٍ من الشعر لا يُعرفُ إسنادُه، وقد طَعَنَ فيه أئمةُ اللغةِ ؟!

قال الخطابي في كتابه شعار الدين: ((وزعَمَ بعضُهُم أنَّ الاستواءَ هاهنا بمعنى الاستيلاء، ونزعَ فيه ببيتٍ مجهولٍ لم يَقُلْه شاعرٌ معروفٌ يصحُّ الاحتجاجُ بقولِه))[1].

ثم إنَّ قولَه:

قد استوى بشر على العراق

من غير سيف أو دم مهراق

المراد به: بشرُ بن مروان، واستواؤُه على العراق، أي: على كرسيِّ مُلكِها، لم يُرِدِ بذلك مجردَ الاستيلاء؛ بل استواءٌ منه عليها؛ إذ لو كان المرادُ به الاستيلاء لكان عبدُ الملك الذي هو الخليفةُ قد استوى أيضا على العراقِ، وعلى سَائرِ مملكَةِ الإسلام، ولكان عمرُ بن الخطاب ﷺ قد استَوَى على العرَاقِ، وخراسانَ، والشامِ، ومصرَ، وسائر ما فَتَحَهُ، ومعلومٌ أنَّه لم يوجد في كلامِهم استعمالُ الاستواء في شيءٍ من هذا، وإنما قيل فيمن استوى بنفسه على بلد: إنه مستوٍ على سرير مُلكه، كما يقال جلس فلانٌ على السرير. ومنه قوله . ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًا ﴾[2] [3].

الوجه الثاني: أنَّ الاستيلاءَ سواءٌ كان بمعنى القدرةِ أو القهر أو نحو ذلك هو عامٌّ في المخلوقات كالربوبية، والعرشُ وإن كان أعظمَ المخلوقات، ونسبةُ الربوبيةِ إليه لا

(١) مختصر الصواعق للموصلي (٣/٨٩١)

(٢) سورة يوسف آية: ١٠٠

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/٣٧٥)

تنفي نسبتها إلى غيره، كما في قوله : ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ ﴾[1] ، فلو كان استوى بمعنى استولى - كما هو عام في الموجودات كلِّها - لجاز مع إضافته إلى العرشِ أن يقال: استوى على السماء، وعلى الهوى والبحار والأرض، فلما اتَّفَقَ المسلمُونَ على أنَّه يقال: استوى على العرش ولا يقال : استَوَى على هذه الأشياءِ، مع أنَّه يقال استولى على العرش، وعلى الهواء والبحار والأرض، علم أنَّ معنى استَوَى خاصٌّ بالعرشِ ليس عاما كعُمُومِ الأشياءِ .

قال أبو الحسن الأشعري: ((وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية[2]: إنَّ معنى قول الله تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾ ﴾[3] أنَّه استولى وملَكَ وقهَر، وأنَّ الله تعالى في كلِّ مكانٍ، وجَحَدُوا أنْ يكون اللهُ عَجَلَّ مستوٍ على عرشه، كما قال أهلُ الحقِّ، وذهبوا في الاستواء إلى القدرة.

ولو كان هذا كما ذكروه كان لا فرقَ بينَ العرشِ والأرضِ السابعةِ؛ لأنَّ اللهَ تعالى قادرٌ على كلِّ شيء، والأرضُ اللهُ سبحانه قادرٌ عليها، وعلى الحشُوشِ، وعلى كُلِّ ما في العالَم، فلو كان اللهُ مُستوِيا على العرشِ بمعنى الاستيلاء، وهو تعالى مُستوٍ على الأشياءِ كلِّها لكان مُستَوِيا على العرشِ، وعلى الأرضِ، وعلى السمَاءِ، وعلى الحشوشِ والأقذار؛ لأنَّه قادرٌ على الأشياء مُستَوْلٍ عليها، وإذا كان قادرا على الأشياءِ

---

(١) سورة المؤمنون آية: ٨٦

(٢) هو: لقبٌ من ألقابِ الخوارج، وسُموا بذلك؛ لأنهم خرَجُوا من مكانٍ يسمى حَروراء بالعراق. انظر: شرح حديث جبريل لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٣١٩)

(٣) سورة طه آية: ٥

كلِّها لم يَجُزْ عند أحدٍ من المسلمين أنْ يقولَ إنَّ اللهَ تعالى مُستوٍ على الحشوش والأخلية، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، لم يجز أنْ يكونَ الاستواءُ على العرش الاستيلاءَ الذي هو عامٌّ في الأشياءِ كلِّها، وَوَجَبَ أنْ يكونَ معنى الاستواء يختصُّ بالعرشِ دونَ الأشياءِ كلِّها))(١).

فأئمَّةُ السلَفِ مُتفقون على أنَّ تفسيرَ الاستواءِ بالاستيلاء إنما هو مُتَلَقًّى عن الجهميَّةِ والمعتزلة والخوارج، وممن حَكَى ذلك أبو الحسنِ الأشعريُّ كما تقدَّم.(٢)

الوجه الثالث: أنَّ الله أخبر بخلقِ السموات والأرض في ستَّةِ أيَّامٍ ثم استوَى على العرش، وأخبر أنَّ عرشَهُ كان على الماء قبل خلقِها، مع أنَّ العرش كان مخلوقا قبل ذلك، فمعلومٌ أنه ما زالَ مُستولِيا عليه قبل وبعد، فاللهُ من حين خلقِ العرشِ مالكٌ له مُستولٍ عليه، فكيف يكونُ الاستواءُ عليه مؤَخَّرا عن خلقِ السمواتِ والأرض؟!.(٣)

قال أبو الحسن الأشعري: ((وليسَ استوَاؤُهُ على العرشِ استيلاءً، كما قال أهلُ القدرِ؛ لأنَّه ﷻ لم يزَلْ مُستوليا على كُلِّ شيءٍ))(٤).

الوجه الرابع: زعمهم أنَّ المرادَ بالاستيلاء القدرَةُ التامةُ الخاليَةُ عن المنازِعِ والمعارِضِ والمدافِعِ، غيرُ مستقيمٍ في اللغَةِ، فإنَّه رُوي عن جماعةٍ من أهل اللغة أنهم

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة (ص ٨٣ - ٨٤)

(٢) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٣/٩٢٨)

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٥/١٤٥ - ١٤٦) و (١٧/٣٧٦)

(٤) رسالة إلى أهل الثغر (ص٢٣٣ - ٢٣٤)

قالوا: لا يجوزُ استَوَى بمعنى استولى إلا في حَقِّ مَن كان عاجزا ثم ظَهَرَ، واللهُ سبحانه لا يعجزُهُ شيءٌ، والعرشُ لا يُغَالبُهُ في حالٍ، فامتَنَعَ أنْ يكونَ بمعنى استولى.

فأهلُ اللغة قالوا: لا يكونُ استوى بمعنى استولى إلا فيما كان مُنازعا مغالبا، فإذا غَلَبَ أحَدُهُما صاحبَهُ قيل: استولى؛ والله لم ينازِعْهُ أحدٌ في العرشِ.(١)

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/١٤٦ - ١٤٧)

المسألة الثانية

أقوال السلف في تقرير ضابط

{ الاسْتِوَاءُ المُقَيَّدُ بـ"على" يُرَادُ بِهِ في جَمِيعِ مَوَارِدِهِ وَمَوَاضِعِهِ : العُلُوُّ وَالارْتِفَاعُ }

إنَّ هذا الضابطَ قد أصَّلَه أئمةُ السلف بتأصيلاتٍ واضحة، وفيما يلي عرضٌ لما وقفتُ عليه من أقوالهم؛ حتى تظهرَ الموافقةُ بين أئمة السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: خرج النبيُّ ﷺ في رمضانَ إلى حُنَيْنٍ، والناسُ مختلفون: فصائمٌ ومُفطرٌ، فلما استوى على راحلَته دعا بإناءٍ من لبنٍ أو ماءٍ، فَوَضَعَهُ على راحَتِه أو على راحِلَته، ثم نظَرَ إلى الناس، فقال: المُفْطِرون للصُوَّام أفطِرُوا))[(١)].

أطلق الصحابيُّ الجليلُ ابنُ عباس رضي الله عنه على رُكوبِ النبيِّ ﷺ على راحلته وعلُوِّه عليها لفظَ الاستواء، فدلَّ على أنَّه يُقرِّر أنَّ الاستواء المقيد بـ" على" يراد به العُلُو.

[مجاهد بن جبر (١٠٣هـ)]

قال الإمام مجاهد -رحمه الله- ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾: ((علا على العرش))[(٢)]

فقد فسر الإمام مجاهد -رحمه الله- الاستواءَ المقيدَ بـ"على" بالعلوِّ.

[محمد بن زياد بن الأعرابي (٢٣١هـ)]

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب المغازي باب غزوة الفتح في رمضان (ص٧٢٤)ح٤٢٧٧

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقا في كتاب التوحيد باب (عَلَى ٱلْمَآءِ) (ص١٢٧٦)

أتى رجل عند ابن الأعرابي[(١)]، فقال له: ما معنى قول الله ﷻ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[(٢)] فقال: هو على عرشه كما أخبرَ ﷻ، فقال: يا أبا عبد الله ليس هذا معناه إنما معناه استوَلَى. قال: اسْكُتْ ما أنتَ وهذا، لا يقال: استولى على الشيءِ إلا أن يكونَ له مُضَادٌّ، فإذا غلبَ أحدُهما قيل: استولى))[(٣)].

فقد نَهرَ الإمامُ ابنُ الأعرابي رحمه الله ــ وهو أحدُ أئمة اللغة ــ مَن فسَّر الاستواءَ المقيدَ بــ"على" بالاستيلاء، وبيَّن أن الاستيلاءَ لا يكون إلا عن غلبةٍ، واللهُ مُنَزَّهٌ عن ذلك، كما بيَّن معنى الاستواء وأنه يُراد به العلوُّ.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة - رحمه الله -: ((فنحن نُؤمنُ بخبرِ اللهِ جل وعلا أنَّ خالقَنا مستوٍ على عرشه، لا نُبدِّل كلامَ اللهِ، ولا نقول قولا غيرَ الذي قيل لنا، كما قالت الجهميةُ المعطلةُ: أنه استولى على عرشه لا استوى، فبدَّلوا قولا غير الذي قيل لهم، كفِعْل اليهود لما أُمِرُوا أن يقولوا : حطة، فقالوا: حنطة، مخالفين لأمرِ الله جل وعلا، كذلك الجهمية))[(٤)].

فقد بيَّن الإمام ابن خزيمة -رحمه الله- أنَّ تفسيرَ الاستواءِ بالاستيلاءِ لم يَقلْ به إلا

---

(١) هو: محمد بن زياد بن الأعرابي الهاشمي مولاهم، أبو عبد الله. إمام اللغة. قال الأزهري: ((ابن الأعرابي صالح، زاهد، ورع، صدوق، حفظ ما لم يحفظه غيره، وسمع من بني أسد، وبني عقيل فاستكثر، وصحب الكسائي في النحو)). توفي: ٢٣١هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٦٨٧/١٠ - ٦٨٨)

(٢) سورة طه آية: ٥

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤٤٢/٣)

(٤) التوحيد (٢٣٠/١)

الجهمية، وهو من تحريفهم للكلم عن مواضعه، كما بيَّن أنهم قد شَابَهُوا بتحـريفهم هذا اليهودَ، فإنَّ اليهودَ لما أُمِروا أن يقولوا : حطَّة، قالوا: حنطة، مخـالفين لأمـرِ الله ﷻ، وكذلك الجهميةُ لما أُمِرُوا أن يقولوا استوى قالوا استولى.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال أبو القاسم التيمي -رحمه الله-: ((قال أهلُ السنة: الاستواء هو: العلوُّ، قـال الله تعالى ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾[1] وليس للاستواءِ في كـلامِ العـربِ معنى إلا ما ذكرْنا))[2].

فقد بيَّن الإمام أبو القاسم رحمه الله أنه ليس للاستواء في كلامِ العرب معنى إلا العُلو، وَنَسَبَ ذلك إلى أهلِ السنةِ، وهو يُشيرُ بذلك إلى إجماعِهم.

ومما سبق نقله من كلام أئمة السلف يتبيَّن أنهم يُقرِّرُون أنَّ الاستواءَ المقيدَ بـ" على" لا يُرادُ به في جميعِ موارِدِه ومواضعِهِ إلا العُلُو والارتفَـاع، ولا يـأتي بمعـنى الاستيلاء كما فسَّرْته بذلك الجهميةُ.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في أن الاستواءَ المقيدَ بـ" علـى" في جميعِ موارده ومواضعه يراد به العلو، فبيَّن أن الاسْتوَاء عُلُوٌّ خَاصٌّ ، كما بـيَّن أنَّ السَّلَف فَسَّرُوا " الاسْتِوَاءَ " بِمَا يَتَضَمَّنُ الارْتِفَاعَ فَوْقَ الْعَرْشِ.

وذكَرَ في دَحْضِ شُبَهِ الجهميةِ الذين فسَّرُوا الاستواءَ بغيرِ العُلُوِّ أنه لو كـان اللهُ مستويا على العرش بمعنى الاستيلاء لكان مستويا على العرش، وعلـى غـيره مـن

(١) سورة المؤمنون آية: ٢٨

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/٢٧٥)

المخلوقات، وهذا مخالِفٌ لما اتَّفق عليه المسلمون من أنَّه يقال: استوى على العرش، ولا يقال: استوى على بقية المخلوقات.

فاتضح بما سَبَقَ أنَّ شيخَ الإسلام ابن تيمية موافقٌ لأئمة السلف في أنَّ الاستواءَ المقيدَ بـ" على" في جميعِ موارده ومواضعه يراد به العلوُّ.

المسألة الثالثة

الأدلة على ضابط

{ الاسْتِوَاءُ المُقَيَّدُ بـ"على" يُرادُ بِهِ في جَمِيعِ مَوَارِدِهِ وَمَوَاضِعِه : العُلُوُّ وَالارْتِفَاعُ }

لقد دلَّت على هذا الضابطِ من ضوابط باب الصفات أدلةٌ من القرآنِ الكريمِ والسنةِ الصحيحةِ، ومن تلك الأدلة ما يلي:

قال تعالى ﴿ فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ ﴾(١)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أمر نبيَّه نوحا ﷺ إذا ركِبَ ومَن مَعَهُ على الفُلكِ أنْ يشكُرُوا اللهَ ويحمَدُوه على نجاتِهِم، فعَبَّرَ عن العُلُوِّ بالاستوَاءِ، فدلَّ على أنَّ الاستواءَ المقيدَ بـ" على" يرادُ به العلو، ولهذا قال الله في الآية الأخرى ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾(٢)، فعبَّر عن العُلُوِّ في قوله ﴿ تَرْكَبُونَ ﴾ بالاستواء.

قال الطبري في تفسيره لهذه الآية : ((فإذا اعتَدَلْتَ في السفينَةِ أنت وَمَن مَعَكَ، ممن حَمَلْتَهُ معك مِن أهلِكَ، رَاكبا فيها عَالِياً فوقَها))(٣).

وقال الشيخ السعدي رحمه الله في تفسيره: ((﴿ فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ ﴾ أي: علَوْتُم عليها، واستقَلَّتْ بكم في تيَّارِ الأمواجِ، ولُجَجِ اليمِّ، فاحمدوا الله على

---

(١) سورة المؤمنون آية: ٢٨

(٢) سورة الزخرف آية: ١٢ - ١٣

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٢٤/١٠)

النجاة والسلامة))[1].

وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا۟ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ ﴿١٣﴾ ﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ امتَنَّ على عباده بأنْ خلَقَ لهم السُّفُن والأنعام ليركبُوا عليها؛ وذلك بالاستواء على ظهورها، فعبَّر عن العلوِّ بالاستواء، وهذا فيه دليلٌ على أن الاستواءَ المقيدَ بـــ" على" يراد به العلو.

قال ابن كثير رحمه الله : ((﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ ﴾ أي: السفن، ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴾ أي: ذلَّلها لكم، وسخَّرَها ويسَّرها لأكلكم لحومَها، وشربِكم ألبانَها وركوبِكم ظهورَها، ولهذا قال: ﴿ لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾ أي: لتستووا مُتمكِّنين مُرتفقين ﴿ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾ أي: على ظهور هذا الجنس))[3].

فاتضح بما سبق نقلُه دلالةُ النصوصِ الشرعيةِ على هذا الضابطِ من ضوابطِ بابِ الصفات، وهو: أن الاستواءَ المقيدَ بـــ" على" يرادُ به العُلُوُّ والارتفاعُ.

---

(١) (ص٦٤٤)

(٢) سورة الزخرف آية: ١٢ - ١٣

(٣) تفسير القرآن العظيم (٧/٢٢٠)

المطلب الثاني

ضابط " الاسْتِوَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَشِيئَةِ "

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية : أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة : الأدلة على هذا الضابط

المسألة الأولى
أقوال شيخ الإسلام في تقرير ضابط
{ الاسْتِواءُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَشِيئَةِ }

إنَّ المتقررَ عند أهلِ السنة والجماعةِ ووقع عليه إجماعُهُم أنَّ اللهَ مُستوٍ على عرشِهِ كيف شاء إذا شاء، وممن بيَّن ذلك وقرَّره شيخُ الإسلام ابن تيمية، ويَظهرُ ذلك من خلالِ نقلِ أقوالِه:

قال - رحمه الله - : ((وَهَذَا الأَصْلُ- أي: تُمَرُّ كمَا جَاءَتْ- يَتَفَرَّعُ في أكثرِ مسائلِ الصفات، لا سِيَّمَا مَسأَلَة الكلامِ والإرادةِ، والصِّفَات المتعلقة بالمَشِيئَةِ كالنُّزُولِ والاستوَاءِ))[1].

وقال - رحمه الله -: ((مَعلُومٌ بالسَّمعِ اتِّصَافُ اللهِ تعالى بالأفعَالِ الاختياريَّة القائمَة به، كالاسْتِوَاءِ إلى السَّمَاء، والاستوَاءِ على العَرشِ، والقبضِ، والطيِّ، والإتيانِ، والمجيءِ، والنزولِ، ونحو ذلك))[2].

وقال - رحمه الله -: ((فنفوْا - أي: أهل الكلام - أنَّ الربَّ استوَى علَى العَرْشِ بَعدَ أَنْ لم يَكُنْ مُستَوِياً، كَمَا نَطَقَ به القُرآنُ في قوله تعالى﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾[3]﴿ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾[4] فخصَّ

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/١٥٦)

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٢/٣)

(٣) سورة الأعراف آية: ٥٤

(٤) سورة هود آية: ٧

الاستواءَ بكونه بعدَ خلْقِ السَّمَوَاتِ والأرْضِ، كَمَا خَصَّهُ بأَنَّهُ عَلَى العَرْشِ، وَهَذَا التَّخصِيصُ المكَانِيُّ والزَّمَانِيُّ، كتَخصِيصِ النُّزُولِ وغيرِهِ))[1].

وقال- رحمه الله -: ((وَالأفْعَالُ نوعَانِ: مُتعَدٍّ، ولازِمٌ فالمتَعَدِّي مثل: الخلقِ، وَالإعطَاءِ، ونحو ذلك، واللازِمُ: مثل: الاستِوَاءِ، وَالنُّزُولِ، والمجيءِ، والإتيانِ، قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾[2]، فَذَكَرَ الفعْلَيْنِ: المتعَدِّي واللازِمِ.

وَكلاهُمَا حَاصِلٌ بمشيئتِه وقدرتِه، وَهْوَ مُتَّصفٌ بِهِ))[3].

وقال- رحمه الله -: ((المشْهُورُ عَنِ السَّلَفِ، وَأَئِمَّة الحديث، وَكَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الكَلامِ وَالفُقَهَاءِ، وَالصُّوفِيَّة منَ الطَّوَائِفِ الأربعَة، وغيرِهم، أنَّه استَوَى عَلَيْهِ بَعْدَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالأرْضِ، كَمَا دَلَّ عليه القُرْآنُ، فيَكُونُ قَدْ استَوَى عَلَيْهِ بَعْدَ أنْ لم يَكُنْ مُستَوِيا عَلَيْهِ))[4].

يتَّضحُ مما سَبَقَ نقلُه تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ لهذا الضابطِ مِن ضوَابطِ بابِ الصفات.

وقد تضمَّن هذا الضابط: أنَّ الاستواءَ من الصفاتِ الاختياريةِ المتعلقة بالمشيئة، فإنَّ اللهَ عز وجل استوى على العَرشِ بعدَ أنْ لم يَكُن مُستَوِيا عليه، وذلك أنَّ اللهَ خصَّ

(١) بيان تلبيس الجهمية (١/٤٤٤)

(٢) سورة السجدة آية: ٤

(٣) مجموع الفتاوى (٦/٢٣٣)

(٤) المصدر السابق (٣/٢٣٧)

الاستواءَ بأنَّه كان بعد خلْق السموات والأرض، وأنَّه على العَرشِ كما قــال تعــالى: ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ فاللهُ ﷻ خلَقَ العــرشَ واختَصَّه بالعلوِّ فوقَ جميعِ ما خَلَقَ، ثم استوَى عليه كيفَ شاءَ كما أخبَرَ عن نفسه.

ولا يَلزمُ من كونِ الاستواءِ مُتعلّقا بالمشيئة أنَّ اللهَ لم يَكُن عاليا حــين خلْــقِ السموات والأرض؛ لأنَّ الاستواءَ على العرش أخصُّ من مُطلقِ العلوِّ، فالاستواءُ عُلُوٌّ خاصٌّ، فكلُّ مستوٍ على شيءٍ عالٍ عليه، وليس كلُّ عالٍ على شيءٍ مستوٍ عليه، فــلا يُقال لمن كان عاليا على غيره مُستوٍ عليه، لكن يقال لمن كان مستوٍ على غيره عــالٍ عليه، فالعُلوُّ ثابتٌ لله أزلا وأبدا، فلا يلزَمُ من عدمِ استوائه على العرش عدمُ علــوِّه، فالأصلُ أنَّ علُوَّه على المخلوقات وصفٌ لازمٌ له، وأما الاستواءُ فهو فعلٌ يفعلُــه اللهُ بمشيئته وقدرته.(١)

وخالف هذا الضابطَ مَن ينفي الصفات الاختيارية وقيامها بــالله ﷻ مــن الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم، فإنهم نفَوْا أن يكونَ الربُّ مستوٍ على عرشه بعد أن لم يكن مستويا عليه؛ بَلْ ذَهَبَت الجهمِيَّةُ والمعتَزِلَةُ إِلَى نَفْيِ اتِّصَاف اللهِ بالصِّفَاتِ مطلقا.

وذهب ابنُ كلاب(٢) ومن اتبعه كالأشعري(٣)وغيره إلى أنَّ الاستواءَ صفةُ فعلٍ،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/٥٢٢ - ٥٢٣)

(٢) هو: عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان البصري أبو محمد. رأسُ المتكلمين بالبصرة في زمانه، وأصحابهُ هم الكلابية، وكان يقول: بأن القرآنَ قائمٌ بالذات بلا قدرة ولا مشيئة. قال الذهبي: ((ولم أقع بوفاة ابن كلاب. وقد كان باقيا قبل الأربعين ومائتين)) انظر: سير أعلام النبلاء (١١/١٧٤ - ١٧٦)

(٣) هو: علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق الأشعري أبو الحسن. قال خلف المعلم وهو من فقهاء المالكية : ((أقامَ الأشعريُّ أربعين سنةً على الاعتزال، ثم أظهر التوبةَ، فرجَعَ عن الفروعِ وثبتَ في=

لكنه بائنٌ عنه، بناءً على أصلِهم: أنَّ الفعلَ بمعنى المفعول.

فالاستواءُ لأهلِ الكلام فيه قولان، هل هو من صفاتِ الفعل أو الذات.

فالقائلون بأنه صفةُ ذاتٍ يتأوَّلونه بأنه قَدِرَ على العرش، وهو مازال قادرا، وما زال عاليَ القدرِ.

وضعْفُ هذا القول يَظهرُ من وجوهٍ منها:

- أنَّ اللهَ قال: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾(١) فأخبرَ أنَّه استوى بحرف (ثم) ، وعَطَفَ فِعلا على فعل (خلق ثم استوى) وهذا مما يدلُّ على أنه مُتعلِّقٌ بالمشيئة.
- أن ما ذكروه لا فرقَ فيه بين العرشِ وغيرِه . وإذا قيل: إنَّ العرشَ أعظمُ المخلوقات فهذا لا ينفِي ثبوتَ ذلك لغيره، والاستواءُ مختصٌّ بالعَرشِ باتفاقِ المسلمين مع أنَّه مُستولٍ مقتدر على كلِّ شيءٍ من السماء والأرض وما بينهما، فلو كان استواؤُه على العرش هو قدرتُهُ عليه جاز أنْ يُقال : على السَّماءِ والأرْضِ وما بينهما.

وأما الذين قالوا: الاستواءُ صفةُ فعلٍ، فمرادُهم بالفعل: ما كان بائنا عنِ اللهِ،

=الأصول)) والأشعريُّ كان من تلامذةِ المعتزلة ثم تاب، فإنه كان من تلاميذ الجبائي، ومال إلى طريقةِ ابن كلاب، وأخذ عن زكريا الساجي أصولَ الحديث بالبصرة، ثم لما قدم بغدادَ أخذ عن حنبلية بغداد أمورا أخرى، وذلك آخرُ أمرِه كما ذكره هو وأصحابه في كتبهم. ولد سنة ٢٦٠، وقيل: بل ولد سنة سبعين. توفي: ٣٢٤هـ انظر الرد على من أنكر الحرف والصوت للسجزي (ص٢٠٩ - ٢١٠) ومجموع الفتاوى (٢٢٨/٣) وسير أعلام النبلاء (٨٥/١٥ - ٧٨)

(١) سورة الأعراف آية: ٥٤

بناءً على أصلِهم: أنَّ الفعلَ بمعنى المفعول .[1]

كما خالف أيضا مَنْ زعَمَ مِن أهل الكلام أنَّ " ثم " في قوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[2] بمعنى الواو، فلا يجوز أن يكونَ حرفُ "ثم" مُفيداً للتراخي، لما يَلزمُ على ذلك من أنَّ الله تعالى ترَكَ الكونَ فترةً غيرَ مُدبَّر أي: بلا تدبير.

والجوابُ عن هذه الشبهة: أنَّ حمْلَ " ثم " على معنى الواو إخراج لـــ " ثم " عن حقيقتِها، وكذلك إخراجٌ للاستواءِ عن حقيقته.

فإن قيل: قد تأتي " ثم " لترتيب الخبرِ لا لترتيب المخبَرِ، فيجوزُ أن يكونَ ما بعدها سابقا على ما قبلَها في الوُجودِ وإن تَأَخَّرَ عنه في الإخبار.

قيل: هذا لا يثبتُ، ولا يَصِحُّ به نقلٌ، ولم يأت في كلامٍ فصيحٍ.

قال ابن جرير الطبري: ((" ثم " في كلامِ العرب لا تأتي إلا بإيذان انقطاعِ ما بعدها عمَّا قبلها، وذلك كقول القائل: قمتُ ثم قعدتُ، لا يكونُ القعودُ إذ عُطِفَ به بـــ " ثم " على قوله قمت إلا بعد القيام))[3].

فإن قيل: فقد وَرَدَ في القرآنِ وهو أفصحُ الكلام، قال الله تعالى ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/٤٤٤ ٤٤٥) ومجموع الفتاوى (١٦/٣٩٤ ٣٩٧)

(٢) سورة الأعراف آية: ٥٤

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٥/١٦٥)

ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾(1) والأمرُ بالسجودِ لآدم كان قبلَ خلْقِنا وتصورنا، وقال تعالى ﴿ وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴿٤٦﴾ ﴾(2) وشهادتُه تعالى على أفعالهم سابقةٌ على رجوعهم.

قيل: لا يدُلُّ ذلك على تقدُّمِ ما بعد " ثم " على ما قبلها، فإن قوله ﷻ ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ فهو خَلَقَ أصلَ البشرِ وأبيهم، وجعله سبحانه خلْقا لهم وتصويرا؛ إذ هو أصلُهم وهم فرعُهُ، وهذا فسَّرها السلفُ، قال ابن جرير الطبري: ((وأولى الأقوالِ بالصوابِ قولُ من قال: تأويلُه "ولقد خلقناكم": ولقد خلقْنا آدمَ. " ثم صورناكم" بتصويرنا آدم، كما قد بيَّنَّا فيما مضى من خطابِ العربِ الرجلَ بالأفعال تُضيفُها إليه، والمعني في ذلك سَلَفُه))(3).

وأما قوله ﷻ ﴿ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴿٤٦﴾ ﴾ فليس ترتيبا لاطِّلاعه على أفعالهم، وإنما هو ترتيبٌ لمجازاتهم عليها، وذكَرَ الشهادةَ التي هي علمُه واطلاعُه تقريرا للجزاءِ على طريقةِ القرآنِ في وضْعِ القدرةِ والعلمِ موضعَ الجزاءِ؛ لأنه يكون بهما كما قال تعالى ﴿إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ فَنُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ

---

(١) سورة الأعراف آية: ١١

(٢) سورة يونس آية: ٤٦

(٣) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٥/١٦٤)

﴿٢٣﴾ ﴾[1] وكقوله تعالى ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿١٦٥﴾ ﴾[2].[3]

وخالف أيضا هذا الضابط مَنْ زَعَم أنَّ العرش مخلوقٌ بعد خلق السموات والأرض[4]، فيكون المعنى أنه خلَقَ السموات والأرضَ ثم استوى على العرش، وهذا القولُ لم يقلْه أحدٌ من أهل العلم أصلا، وهو مناقضٌ لما دلَّ عليه القرآنُ والسنةُ وإجماعُ المسلمين أظهر مناقضة، فإنه تعالى أخبر أنه خلَق السموات والأرضَ في ستة أيامٍ وعرشُهُ حينئذ على الماء، وهذه واو الحال، أي خلقَها في هذه الحال، فدلَّ على سبْقِ العرشِ والماءِ للسموات والأرض.[5]

---

(١) سورة لقمان آية: ٢٣

(٢) سورة آل عمران آية: ١٦٥

(٣) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٥/١٦٥ – ١٦٦) ومختصر الصواعق للموصلي (٣/٨٩٣ – ٨٩٥)

(٤) قال الرازي في أساس التقديس (ص٤٤): ((لَوْ كَانَ تعالى مُستَقِرًّا عَلَى العَرشِ لَكَانَ الابتدَاءُ بتخليقِ العَرشِ أولى مِنَ الابتدَاءِ بتَخليقِ السَّمَوات؛ لأنَّ على تقديرِ القَول أنَّهُ مُستَقرٌّ عَلَى العَرشِ يَكونُ العَرشُ مَكَانا له، وَالسموَاتُ مَكَانَ عَبِيدِه، والأقربُ إلى العُقُولِ: أنْ يكونَ هَيئةُ مَكانِ نفسِهِ مُقدَّما على هَيئةِ مَكَان العبيدِ، لكن مِنَ المعلُومِ أن تخليقَ السَّموات مُقَدَّمٌ على تخليقِ العَرشِ؛ لقوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾الأعراف: ٥٤ وكلمة " ثم " للتراخي))

(٥) مختصر الصواعق للموصلي (٣/٨٩٦)

المسألة الثانية
أقوال السلف في تقرير ضابط
{ الاسْتِوَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَشِيئَةِ }

إنَّ الناظرَ في أقوالِ أئمةِ السلف التي أُثِرتْ عنهم يجد أنهم يُقرِّرون أنَّ الاستواءَ من الصفَاتِ الاختياريَّة المتعلقَةِ بالمشيئَةِ، ومن هنا يظهَرُ التوافقُ بين شيخ الإسلام ابن تيمية وأئمة السلف.

وفيما يلي عرضٌ لأقوالِ أئمة السلف:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال رجلٌ لابن عباس ﷺ : إني أَجدُ في القرآنِ أشياءَ تختلفُ عليَّ ؟

قال تعالى ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا ﴿٢٨﴾ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا ﴿٢٩﴾ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾ ﴾(١) فذكَرَ خلقَ السماءِ قبلَ خلقِ الأرض ثم قال ﴿ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ ﴿١٠﴾ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾ ﴾(٢) فذكَرَ في هذه خلقَ الأرضِ قبلَ السماء ؟

---

(١) سورة النازعات آية: ٢٧ - ٣٠

(٢) سورة فصلت آية: ٩ - ١١

قال ابن عباس ﵁ ((خَلَقَ الأرضَ في يومين، ثم خلَقَ السماءَ، ثم استوَى إلى السَّماء فسوَّاهُنَّ في يومين آخرين، ثم دَحَا الأرضَ، ودَحْوُها: أنْ أَخْرَجَ منها الماءَ والمرعى))[1].

فقد بيَّن الصحابيُّ الجليل ابنُ عباس ﵁ أنَّ اللهَ ﷻ استوَى إلى السماءِ بعدَ خلقِ السموات والأرضِ، وعبَّر بحرف "ثم" الدالّ على التراخي، فتخصيصُهُ الاستواء بعدَ خلقِ السموات والأرضِ، دليلٌ على أنه يُقرِّرُ أنَّه متَعَلِّقٌ بالمشيئةِ.

[أبو عبد الله ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ)]

وقال الإمام ابن أبي زمنين ﵀ : ((ومِن قولِ أهلِ السنة: إنَّ اللهَ ﷻ خلَقَ العرشَ واختصَّهُ بالعلوِّ والارتفاعِ فوق جميعِ ما خَلَقَ، ثم استوى عليه كيف شاء،كما أخبر عن نفسِه في قوله﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ ﴾[2] [3])).

فقد قرر الإمام ابنُ أبي زمنين -﵀- أنَّ استواءَ اللهِ على العرشِ كان بعدَ خلقِ العرش، فإنه بيَّن أنَّ اللهَ خلقَ العرشَ واختصَّه بالارتفاعِ فوقَ جميعِ ما خلقَ، ثم بعد ذلك استوى عليه، فدلَّ على أنَّه يُقرِّر أنَّ الاستواءَ من الصفاتِ المتعلقةِ بالمشيئةِ، وَنَسَبَ ذلك إلى أهلِ السنَّةِ وهو يُشيرُ بذلك إلى إجماعِهِم.

يتبيَّنُ للناظرِ في أقوالِ أئمةِ السلفِ أنهم متفقون على أنَّ استواءَ اللهِ على عَرْشِهِ مُتعلِّقٌ بالمشيئةِ.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير باب سورة حم السجدة (ص٨٤٩)

(٢) سورة طه آية: ٥

(٣) أصول السنة (ص٨٨)

وقد وافق شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذا الضابط، فقـــرَّر أنَّ الاستواءَ متعلقٌ بالمشيئة.

كما بيَّن أنَّ تخصيصَ الاستواءِ بعد خلقِ السمواتِ والأرضِ، وأنه على العـــرش دليلٌ على أنه مُتعَلِّقٌ بالمشيئة، فالربُّ قد استوى عليه بعد أن لم يَكُن مُستَوِيا، وهـــذا توضيحٌ وبيانٌ من شيخ الإسلام ابنِ تيمية لما ذَكَرَهُ أئمةُ السلف من أنَّ الله استوى لمـــا شاء.

وبهذا يكون شيخ الإسلام ابن تيمية موضحا وشارحا لمعتقد أئمة السلف، مُتَّبعـــا لهم. مُوَافقا لهديهم.

المطلب الثالث

الأدلة على ضابط

{ الاسْتِوَاءُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَشِيئَةِ }

إنَّ هذا الضابطَ قد دلَّت عليه الأدلةُ الشرعيةُ، التي هي مصدرُ أئمة السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية في تقريره، ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾(١)

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾(٢)

وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾(٣)

وجه الدلالة: أنَّ الله جل جلاله خَصَّ الاستواءَ بكونه بعد خلْقِ السموات والأرض، كما خَصَّه بأنه على العرْشِ، وهذا التخصيصُ المكانيُّ والزمانيُّ يدلُّ على أنه استوى على العرْشِ بعد أن لم يكُنْ مُسْتَويا عليه، فيكونُ الاستواءُ متعلقا بالمشيئة.

قال الإمام ابن كثير: ((يُخبِر تعالى عن خلْقِه السموات والأرضَ وما بينهما في

(١) سورة الأعراف آية: ٥٤

(٢) سورة الرعد آية: ٢

(٣) سورة الحديد آية: ٤

ستةِ أيامٍ، ثم أخبرَ باستوائه على العرشِ بعْد خلْقِهِنَّ))[1]

فبان - بحمد الله - بما تقدَّم نقلُه دلالةُ النصوصِ الشرعيةِ على أنَّ الاستواءَ من الصفات المتعلقةِ بالمشيئة، وأنَّ الله استوى على العرش بعد أن لم يَكُنْ مُستوِياً عليه.

(١) تفسير القرآن العظيم (٨/٨)

المبحث الخامس

الضوابط المتعلقة بالنـزول

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ضابط "إِثْبَاتُ النُّـزُولِ لله عَزَّوَجَلَّ لا يَلْزَمُ منه خُلُوُّ الْعَرْشِ"

المطلب الثاني: ضابط "النُّـزُولُ مُتَعَلِّقٌ بِالمَشِيئَةِ"

المطلب الأول

ضابط " إِثْبَاتُ النُّزُولِ لله ﷻ لا يَلْزَمُ مِنه خُلُوُّ الْعَرْشِ "

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية : أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة : الأدلة على هذا الضابط

المسألة الأولى

أقوال شيخ الإسلام في تقرير ضابط

{ إِثْبَاتُ النُّـزُولِ لله عَجَلَّ لا يَلْزَمُ منه خُلُوُّ الْعَرْشِ }

هذا الضابطُ من الضوابط المهِمَّة في صفة النــزولِ، وقد سلك شيخُ الإسلام ابن تيمية في تقريره مسلك غيره من أئمَّة أهلِ السنةِ والجماعة في أنَّه لا يَلزَمُ من إثباتِ النــزولِ لله عَجَلَّ خلوُّ العرشِ، ويدلُّ على ذلك ما سأنقلُه من أقواله:

قال - رَحِمَهُ اللهُ - : ((والصَّوَابُ قَوْلُ السَّلَفِ: أَنَّهُ يَنْــزِلُ ولا يَخْلُو مِنهُ العَرْشُ))[1].

وقال - رَحِمَهُ اللهُ - : ((وَالَّذِي يَجِبُ الْقَطْعُ بِهِ: أَنَّ اللهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ مَا يَصِفُ به نَفْسَهُ .

فَمَنْ وَصَفَهُ بِمِثْلِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ فِي شَيْءٍ مِنْ الأَشْيَاءِ فَهُوَ مُخْطِئٌ قَطْعًا، كَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَنزِلُ فَيَتحرَّكُ وَيَنْتَقِلُ كَمَا يَنْزِلُ الإِنْسَانُ مِنْ السَّطْحِ إِلَى أَسْفَلِ الدَّارِ، كَقَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ؛ فَيَكُونُ نُزُولُهُ تَفْرِيغًا لِمَكَان وَشَغْلًا لِآخَرَ؛ فَهَذَا بَاطِلٌ يَجِبُ تَنْزِيهُ الرَّبِّ عَنْهُ))[2].

وقال - رَحِمَهُ اللهُ - : ((الْمَأْثُورُ عَنْ سَلَفِ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا: أَنَّهُ لا يَزَالُ فَوْقَ الْعَرْشِ، وَلا يَخْلُو الْعَرْشُ مِنْهُ، مَعَ دُنُوِّهِ وَنُزُولِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَلَا يَكُونُ الْعَرْشُ فَوْقَهُ .

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٤٣/٥)

(٢) شرح حديث النــزول (ص ٤٥٩)

وَكَذَلِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَلَيْسَ نُزُولُهُ كَنُزُولِ أَجْسَامِ بَنِي آدَمَ مِنْ السَّطْحِ إِلَى الْأَرْضِ بِحَيْثُ يَبْقَى السَّقْفُ فَوْقَهُمْ بَلْ اللَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ))[١].

ومما تقدَّم نقلُه يظهَرُ جليًّا تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذا الضابط، وهو من الضَّوَابطِ المهمَّة في بابِ صفَاتِ الله ﷻ.

وقبل الشُّروعِ في بيان ما تضمَّنَه هذا الضابط أشيرُ إلى تعريفِ النـــزول، فإنَّ حقيقةَ النُّـــزول هي: مَجِيءُ الشيءِ أو الإتيانُ به من عُلوٍّ إلى سُفْلٍ، هذا هو المفهومُ منه لغةً وشرعاً.[٢]

فالنونُ والزايُ واللامُ كلمةٌ صحيحةٌ تدلُّ على هبوطِ شيءٍ ووقوعِه، ونزَلَ عن دابَّته نـــزولا، ونزلَ المطرُ من السماء نزولا.[٣]

ومضمون هذا الضابط: أنَّ الربَّ ﷻ عند نزوله لا يكونُ شيءٌ أعلى منه، فإنَّ اللهَ لا يزال هو العَلِيُّ الأعلى، فلَوْ خلا منه العرشُ حالَ نزوِله لكان فوقَهُ شيءٌ وكان غيرَ عالٍ، وهذا ممتنعٌ في حقِّ الله ﷻ، فلا يلزمُ من إثبات النـــزولِ لله تفريغُه لمكان وشغلُه لآخر.

ثم إنَّ المخلوقَ هو الذي إذا نزَلَ من علوٍّ إلى سُفْلٍ زالَ وصفُه بالعُلوِّ وتبدَّلَ إلى وصفِه بالسفولِ، وصار غيرُه أعلى منه.

---

(١) المصدر السابق (ص ٢٣٢ - ٢٣٣) وانظر: مجموع الفتاوى (١٦/٤٢٤)

(٢) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٣/١١٠٠)

(٣) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٥/٤١٧)

وقولُ من قال: إنَّ نُــزولَ الله انتقالٌ، هو مُوافقٌ لقول من يقول: يخلُو منه العرش.(١)

وبتقرير هذه القاعدةِ نكونُ قد جمعْنا بين نصوصِ إثباتِ العلوِّ لله ﷻ ونصوصِ إثباتِ النــزولِ لله سبحانه، فأثبَتْنا لله النــزولَ حقيقةً مع الإقرارِ بأنَّه العليُّ الأعلى.

وخالفَ هذا الضابطَ من أهلِ الحديث فريقان:

الفريقُ الأولُ: مَن زَعَمَ أنَّ الله ينــزِلُ ويخلُو منه العرشُ، وقالوا: إنَّ خُلوَّ العرش من لوازم نــزولِه، فإنَّ النــزولَ الحقيقيَّ يستلزم خلوَّ العرش، والقولُ بإثباتِ النــزولِ مع كونه فوقَ العرْشِ غير معقولٍ، والنــزولُ أمرٌ معقولٌ معلومٌ كاستوائه على العرش.(٢)

وقالوا أيضا: وليس في القولِ بلازم النــزولِ محذورٌ البتةَ، ولا يَستلْزِمُ ذلك نقصا ولا سلبَ كمالٍ، بل هو الكمالُ نفسُه.(٣)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((وفي الجملة: فالقائلُون بأنَّه يخلُو منه العرشُ طائفةٌ قليلةٌ من أهلِ الحديثِ))(٤).

---

(١) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (١٢٢٦/٣)

(٢) انظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي لابن عبد الهادي (ص٢٣٠ - ٢٣١)

(٣) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (١٢٢٦/٣)

(٤) شرح حديث النــزول (ص ٢٠١)

الفريقُ الثاني: مَن يُنكِرُ أن يقال: يخلُو أو لا يخلُو، كما قال عبد الغني المقدسي: ((ومَن قال يخلُو العرش عند النـــزولِ أو لا يخلُو فقد أتى بقولٍ مبتدَعٍ ورأيٍ مخترَعٍ))[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((وكثيرٌ من أهلِ الحديث يَتوقَّفُ عن أن يقول: يخلُو أو لا يخلُو، وجمهورُهم: على أنَّه لا يخلُو منه العرشُ، وكثيرٌ منهم: يَتوقَّف عن أن يقال: يخلو أو لا يخلو: إما لِشَكِّهم في ذلك، وأنهم لم يتبينْ لهم جوازُ أحدِ الأمرين، وإما مع كون الواحدِ منهم قد ترجَّحَ عنده أحدُ الأمرين، لكن يشكُّ في ذلك لكونه ليس في الحديث، ولما يخاف من الإنكارِ عليه، وأما الجزْمُ بخُلوِّ العرشِ فلم يبلُغْنا إلا عن طائفةٍ قليلةٍ))[٢].

والصوابُ ما دلَّ عليه هذا الضابط مِن أنَّ نزولَ الله لا يلزم منه خلوُّ العرْشِ؛ وذلك أنَّ المخالِفَ يلزمُ عليه مخالفة ما وَرَدَ من نصوصِ العُلوِّ ونصوصِ العَظَمةِ، وأنَّ اللهَ محيطٌ بكل شيءٍ.

وما ذكروه من أنَّ النُّــزولَ الحقيقيَّ يستلزم خلوَّ العرشِ، والقول بإثبات النـــزول مع كونه فوق العرش غير معقولٍ، ليس بصوابٍ؛ لأن ذلك إنما هو لازمٌ في نزولِ المخلوقِ، واللهُ تعالى ليس كمثله شيءٌ، وهو العليُّ في دنوِّه، القريبُ في علوِّه، فهو العالي على جميعِ خلقِه في حالِ نزولِه، وفي غيرِ حالِ نزولِه.

وكذلك ما ذكروه من أنَّه يلزمُ على القول بعدم خُلوِّ العرْشِ نفيُ معنى

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد (ص١١٢)

(٢) شرح حديث النـــزول (ص ٢٣٢)

النـــزولِ المعلومِ في اللغةِ، هذا أيضا ليس بصحيحٍ، فإنَّ النـــزولَ أمرٌ معلومٌ معقولٌ غيرُ مجهولٍ، وهو قُربُ الربِّ من خلقه كيف شاء.(١)

وممّا يلزمُ من قال إنَّ الله ينـــزِلُ ويخلُو منه العرشُ: أنَّ النـــزولَ الإلهيَّ لكلِّ قومٍ هو مقدارُ ثلثِ ليلهم، وهو يختلفُ مقدارُه بمقدارِ الليلِ في الشمال والجنوب، وفي المشرق والمغرب، فثُلُثُ الليلِ يختلفُ من بلدٍ إلى بلدٍ، فإنه إذا صار ثلثُ الليلِ عند قومٍ، فبعدَهُ بلحظَةٍ ثلث الليلِ عند مَن يُقارِبُهُم من البلادِ، فيلزمُ على قولِ مَن يخلُو منه العرشُ أن يكونَ اللهُ ﷻ تحت السموات، وفوق السماء الدنيا، وتحت العرش مقدار ثلثِ الليلِ على كلِّ بلدٍ، فلا يكون فوق العرش قطُّ.(٢)

كذلك ممن خالفَ هذا الضابطَ الجهميةُ ومن وافقهم، فإنهم نفَوْا النـــزولَ مطلقا وألزمُوا أهلَ السنة والجماعة من إثباتهم النـــزولَ لله الزوالَ والحركةَ والانتقالَ.

والردُّ عليهم: أنَّ لفظَ " الحركة " و " الانتقال " لفظٌ مجملٌ، فإنْ نفَوْا ما هو من خصائصِ المخلوقين، كتفريغِ مكان وشغل آخر وغيرِ ذلك، فقد أَصابوا، ولكن أخطؤوا في ظنِّهم أنَّ ذلك من لوازم النـــزولِ، فإنَّ الانتقالَ يُراد به انتقالُ الجسمِ أو العرض من مكانٍ هو محتاجٌ إليه إلى مكانٍ آخر يحتاجُ إليه، وهذا يمتنعُ إثباتُه للربِّ ﷻ، وكذلك الحركة إذا أُريد بها هذا المعنى امتنعَ إثباتُها لله.

ويُراد بالحركة والانتقال حركةُ الفاعلِ من كونه غيرَ فاعلٍ إلى كونه فاعلا، وانتقاله أيضا من كونه غيرَ فاعلٍ إلى كونه فاعلا، فهذا المعنى حقٌّ في نفسِه، لا يُعقلُ

(١) انظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي لابن عبد الهادي (ص ٢٣٢)

(٢) شرح حديث النـــزول (ص ٣٣٠ - ٣٣١)

كونُ الفاعلِ فاعلا إلا به، فنفيُهُ عن الفاعل نفيٌ لحقيقةِ الفعلِ، وتعطيلٌ له.

وقد يُرادُ بالحركة والانتقال ما هو أعمُّ من ذلك، وهو فعلٌ يقومُ بذاتِ الفاعلِ يتعلّق بالمكان الذي قُصِد له، وأرادَ إيقاعَ الفعل بنفسه فيه.

وقد دلَّ القرآنُ والسنةُ والإجماعُ على أنه سبحانه يجيءُ يومَ القيامة، وينـــزلُ لفصل القضاء بيْن عباده، وينـــزلُ كلَّ ليلةٍ إلى السماء الدنيا، وهذه أفعالٌ يفعلُها بنفسهِ في هذه الأمكنةِ، فلا يجوز نفيُها عنه بنفيِ الحركةِ والنقلةِ المختصةِ بالمخلوقين، فإنها ليستْ من لوازم أفعالهِ المختصةِ به، فما كان من لوازم أفعالهِ لا يجوز نفيُه عنه، وما كان من خصائص المخلوقين لم يجز إثباتُه له.(١)

والجهميةُ ومن وافقهم يُنكرون العلوَّ، وأنَّ الله فوق العرش، فيكونُ قولهم: هل يخلُو منه العرش أو لا، كلاما باطلا؛ لأنَّ هذا التقسيمَ فرعُ ثبوتِ كونه على العرش.

فإن قال المعترض : أنا ذكرتُ هذا التقسيمَ لأنفيَ نزولَه، وأنفيَ العلوَّ؛ لأنه إن قال : يخلو منه العرشُ لزم أن يخلُوَ مِن استوائه على العرش وعلوِّه عليه، وأن لا يكون وقت النـــزول هو العليُّ الأعلى، بل يكون في جوف العالم، والعالَمُ محيطٌ به. وإن قال: إن العرشَ لا يخلو منه، قيل له: فإذا لم يخلُ العرشُ منه لم يكن قد نَزَلَ، فإنَّ نزولَه بدون خلوِّ العرش منه لا يُعقَل.

فيقال لهذا المعترض: هذا الاعتراضُ باطلٌ لا ينفعُك؛ لأنَّ الخالق سبحانه وتعالى موجودٌ بالضرورةِ والشرعِ والعقلِ والاتفاقِ.

---

(١) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٣/١٢٣٠ - ١٢٣٣)

فهو: إما أن يكون مباينا للعالَم فوقه، وإما أن يكون مُداخِلا للعالم مُحَايِثا، وإما أن يكون لا هذا ولا هذا.

فإن قلت : إنه محايثٌ للعالَم داخل فيه بطلَ قولُك، فإنك إذا جوَّزْتَ نزولَه وهو بذاته في كلِّ مكان لم يمتنع عندك خلوُّ ما فوقَ العَرْشِ منه، بل هو دائما خالٍ منه؛ لأنه هناك ليس عندك شيءٌ.

ثم يُقال لك: وهل يُعقلُ مع هذا أن يكونَ في كلِّ مكان، وأنه مع هذا يَنــزِلُ إلى السماء الدنيا؟ فإن قلتَ: نعم ؛ قيل لك: فإذَا نزَلَ هل يخلُو منه بعضُ الأمكنةِ أو لا يخلو ؟ فإن قلت: يخلُو منه بعضُ الأمكنة؛ كان هذا نظيرَ خلوِّ العرش منه.

فإن قلت: لا يخلُو منه مكانٌ كان هذا نظيرَ كونِ العرش لا يخلو منه. فإن جوَّزْت هذا كان لخصمِك أن يُجوِّزَ هذا.

فقد لزمَك على قولِك ما يلزم منازعك، بل قولُك أبعدُ عن المعقولِ؛ لأنَّ نزولَ من هو فوق العالم أقربُ إلى المعقولِ من نزولِ من هو حالٌّ في جميع العالم، فإن نزولَ هذا لا يُعقل بحالٍ. وما فررتَ منه من الحلولِ وقعتَ في نظيره، بل منازعُك الذي يُجوِّزُ أن يكونَ فوقَ العالَم، وهو أعظمُ عنده من العالَم وينــزل إلى العالم أشد تعظيما لله منك.

ويقال له: هل يُعقلُ موجودان قائمان بأنفسهما أحدُهما محايثٌ للآخر؟ فإن قال: لا ؛ بطلَ قولُه . وإن قال : نعم . قيل له : فلْيُعقل أنه فوق العرش وأنه يَنْزل إلى السماء الدنيا ولا يخلو منه العرش، فإن هذا أقربُ إلى العقل مما إذا قلت: إنه حالٌّ في العالَم .

وإن قلت: إنه لا مباينٌ للعالم ولا مداخلٌ له.

قيل لك: فهل يُعقل موجودان قائمان بأنفسهما ليس أحدُهما مباينا للآخر ولا محايثا له ؟ فإنَّ جمهورَ العقلاء يقولون: إن فسادَ هذا معلومٌ بالضرورة، فإذا قال: نعم يُعقل ذلك، فيقال له: فإن جاز وجودُ موجودٍ قائمٍ بنفسِه ليس هو مباينا للعالم ولا محايثا له، فوجودُ مباينٍ للعالم يَنـــزل إلى العالم ولا يخلُو منه ما فوق العالَم أقرب إلى المعقول.

فإنك إن كنتَ لا تُثبِت من الوجود إلا ما تَعقِل له حقيقةً في الخارج، فأنت لا تَعقلُ في الخارج موجودين قائمين بأنفسهما ليس أحدُهما داخلا في الآخر ولا محايثا له.

وإن كنت تُثبتُ ما لا تَعقل حقيقتَه في الخارج، فوجودُ موجودين أحدهما مباين للآخر

أقربُ إلى المعقول، ونزولُ هذا من غيرِ خلوِّ ما فوق العرش منه أقربُ إلى المعقول من كونه لا فوق العالم ولا داخلَ العالم.

فإنْ حكمتَ بالقياس، فالقياسُ عليك لا لك، وإن لم تحكمْ به لم يصحَّ استدلالُك على منازعِك به.(١)

(١) شرح حديث النـــزول (ص ١٣٤ - ١٣٧)

المسألة الثانية

أقوال السلف في تقرير ضابط

{ إِثْبَاتُ النُّزُولِ لله ﷻ لا يَلْزَمُ منه خُلُوُّ العَرْشِ }

بعد توضيحِ هذا الضابطِ، وبيانِ تقرير شيخِ الإسلام ابن تيمية له، أذكرُ في هذه المسألةِ أقوالَ أئمةِ السلف في تقرير هذا الضابط؛ ليظهرَ التوافقُ بين شيخ الإسلام ابن تيمية وأئمة السلف في هذا الباب العظيم وفيما يلي عرضٌ لأقوالهم:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابيُّ الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنه ((ما السمواتُ السبعُ، والأرضون السبعُ في يَدِ اللهِ إلا كخرْدلةٍ في يدِ أحدِكُم))[(١)]

فقد بيَّن ابنُ عباس رضي الله عنه أن اللهَ محيطٌ بكل شيءٍ، ولا يُحيط به شيءٌ، وهذا يُبطِلُ قول من قال: إن اللهَ إذا نزَلَ خلا منه العرشُ، فإنَّه يلْزمُ من هذا القولِ: إحاطةُ المخلوقِ بالخالق.

[حماد بن زيد (١٧٩)]

وسأل رجلٌ حمادَ بنَ زيد فقال : يا أبا إسماعيل الحديث الذي جاء : ((ينـــزلُ ربُّنا إلى سماء الدنيا)) يَتحوَّلُ من مكانٍ إلى مكانٍ؟ فسكت حمادُ بنُ زيدٍ ثم قال : ((هُوَ في مكانه يقْرُبُ من خلقِهِ كيفَ شاءَ))[(٢)].

---

(١) تقدم تخريجه ٢٩٣

(٢) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح العقيدة الأصبهانية (ص١٨٥) من طريق الخلال عن سليمان بن حرب قال سأل بشرُ بنُ السري حمادَ بن زيد به. وسنده صحيحٌ

لما سُئِل الإمام حماد رحمه الله هل يلزمُ من النـــزولِ التحولُ من مكانٍ إلى مكانٍ، بيَّن أنه في مكانه يقرُب مِن خلقِهِ كيف شاءَ، فَأثبت قربَه إلى خلقِهِ مع كونِهِ فوقَ العرش.[١]

[إسحاق بن راهويه (٢٥٦هـ)]

وعن إسحاقَ بن راهُويَهْ رحمه الله قال: ((دخلتُ على ابنِ طاهرٍ، فقال: ما هذه الأحاديث تَرْوُون أنَّ اللهَ ينـــزلُ إلى السماءِ الدنيا؟ قلت: نعم، رواها الثقات الذين يَرْوُون الأحكامَ، فقال: يَنـــزِلُ ويدعُ عرشَه، فقلت: يَقْدِر أن ينـــزلَ من غير أن يخلُوَ منه العرشُ، قال: نعم، قلت: فلمَ تَتَكلَّمُ في هذا؟!))[٢].

لما استشْكَلَ الأميرُ عبدُ الله بنُ طاهر رحمه الله أنَّ اللهَ فوق عرشه وأنه ينـــزِلُ، وتوَهَّم أنَّ ذلك يقتضي أنْ يخلُوَ منه العرشُ، أقرَّه الإمامُ إسحاقُ رحمه الله أنه فوق العرش، وقال له: يقدرُ أن ينـــزِلَ من غير أن يخلُوَ منه العرش، قال الأمير: نعم، فقال الإمامُ إسحاقُ: فلِمَ تتكلَّمُ في هذا؟! فبيَّن له أنه إذا كان قادرا على ذلك لم يلزمْ من نزولهِ خلوُّ العرشِ منه، فلا يجوز أن يُعترَضَ على النـــزولِ بأنه يلزم منه خلُوُّ العرش.[٣]

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

---

(١) انظر: شرح حديث النـــزول (ص ١٥٣)

(٢) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح حديث النـــزول (ص١٥٢) من طريق ابن بطة عن النجاد عن أحمد بن علي الآبار عن علي بن خشرم عن إسحاق به. وصحح إسنادَه، وذكره الذهبي في العلو (١١٢٥/٢) من طريق النجاد به. وصححه الألباني في مختصر العلو (ص١٩٢)

(٣) انظر: شرح حديث النـــزول (ص ١٥٣)

وقال الإمام الدارمي - رحمه الله -: ((واحتججتَ أيضا أيُّها المريسي في نفْيِ التحريكِ عن الله عز وجل والزَّوال[1] بحُجَجِ الصبيان، فزعمْتَ أنَّ إبراهيمَ عليه السلام حين رأى كوكبا وشمسا وقمرا قال هذا ربي، فلما أفلَ قال لا أحبُّ الآفلين. ثم قلتَ: فنفَى إبراهيم المحبةَ من كلِّ إلهٍ زائلٍ، يعني: أنَّ الله إذا نَزل من سماءٍ إلى سماءٍ، أو نزل يوم القيامة لمحاسبةِ العباد فقد أَفَلَ وزَال، كما أفلَ الشمسُ والقمرُ، فتَنَصَّل من رُبُوبيتِهما إبراهيمُ، فلو قاسَ هذا القياسَ تُرْكيٌّ طمطمانيٌّ[2]، أورُوميٌّ أعجميٌّ ما زاد على ما قِستَ قُبْحا وسماجَةً.

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية : ((وأما لفظ " الزوال " و " الانتقال " فهذا اللفظُ مجملٌ، ولهذا كان أهلُ الحديث والسنة فيه على أقوال. فعثمانُ بنُ سعيد الدارمي وغيرُه أنكروا على الجهمية قولَهم : إنه لا يَتحرَّك، وذكروا أثرا أنه لا يَزُولُ، وفسَّروا الزوالَ بالحركة . فبيَّن عثمان بن سعيد أنَّ ذلك الأثرُ إن كان صحيحا لم يكن حجةً لهم؛ لأنه في تفسير قوله ﴿ الٓمٓ ۝١ ﴾ آل عمران: ٢ ذكروا عن ثابت: دائمٌ باقٍ لا يزولُ عما يستحقه، كما قال ابن إسحاق . لا يزولُ عن مكانته. قلت: والكلبيُّ بنفسه الذي روى هذا الحديث هو يقول : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ الأعراف٥٤ استقرَّ، ويقول : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾البقرة: ٢٩ صعد إلى السماء . وأما " الانتقال " فابنُ حامد وطائفةٌ يقولون: ينـزلُ بحركةٍ وانتقال . وآخرون من أهل السنة كالتميمي من أصحاب أحمد أنكروا هذا وقالوا : بل ينـزلُ بلا حركةٍ وانتقال. وطائفة ثالثة كابن بطة وغيره يقفون في هذا. وقد ذكر الأقوال الثلاثة القاضي أبو يعلى في كتاب " اختلاف الروايتين والوجهين ونفي اللفظ بمجمله " . والأحسنُ في هذا الباب مراعاةُ ألفاظِ النصوص، فيثبت ما ثبت اللهُ ورسولُه ﷺ باللفظ الذي أثبته، ويُنفى ما نفاه اللهُ ورسولُه ﷺ كما نفاه. وهو أنْ يُثبتَ النـزولُ والإتيانُ والمجيءُ ؛ ويُنفَى المثلُ والسَّمِي والكفؤُ والندُّ)). مجموع الفتاوى (٤٢٢/١٦ -٤٢٤)

(٢) الطمطمة: العُجْمَةُ، والطِّمْطِمِيُّ: هو الأعجم الذي لا يُفصِح، ورجل طِمطِم بالكسر، أي: في لسانه عُجمَةٌ لا يُفصح، انظر لسان العرب لابن منظور (٢٠٣/٨)

ويلك! ومن قَال مِن خلق الله تعالى: إن اللهَ تعالى إذا نزَل أو تحرَّك أو نزل ليوم الحساب أفلَ في شيءٍ كما تأفَلُ الشمسُ في عينٍ حمئة، إن الله لا يأفَلُ في شيءٍ خُلق سواه إذا نزلَ أو ارتفع، كما تأفلُ الشمسُ والقمرُ والكواكبُ، بل هو العالي على كلِّ شيءٍ، المحيطُ بكل شيء في جميع أحواله: من نزوله وارتفاعه، وهو الفعَّالُ لما يريد، لا يأفَلُ في شيء، بل الأشياءُ كلُّها تخشع له وتتواضع، والشمس والقمر والكواكب خلائق مخلوقة إذا أفَلَتْ أفلتْ في مخلوقٍ في عينٍ حمئة))(١).

لما زعمَ المريسيُّ الجهميُّ أنَّ اللهَ إذا نــزَل من سماءٍ إلى سماءٍ فقد أَفَلَ وزَالَ، بيَّن الإمامُ الدارميُّ رحمه الله أنَّ الله لا يأْفَلُ في شيءٍ، ولا يخلو منه العرشُ إذا نزل، فإنَّ الله هو العليُّ الأعلى، وهو العالي على كلِّ شيءٍ، المحيطُ بكل شيءٍ، كما بيَّن أنَّ الرب جل جلاله هو العالي في جميعِ أحوالِه من نزوله وارتفاعه.

[عبيد الله بن بطة العكبري (٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة - رحمه الله -: ((فإذا قامتْ على الجهميِّ الحجةُ، وعلِمَ صحةَ هذه الأحاديث، ولم يَقدرْ على جحدِها. قال: الحديثُ صحيحٌ، وإنما معنى قولِ النبيﷺ ((ينــزل ربنا في كل ليلة)) ينــزلُ أمرُه. قلنا: إنما قال النبي ﷺ ((ينــزل الله عز وجل))، و ((ينــزل ربنا)) ولو أراد أمرَه لقال ينــزلُ أمرُ ربِّنا. فيقول: إنْ قلنا ينــزلُ، فقد قلنا إنه يزولُ، واللهُ لا يزولُ، ولو كان ينــزلُ لزال؛ لأنَّ كلَّ نازلٍ زائلٌ. فقلنا: أَولستُم تزعمون أنكم تنفون التشبيهَ عن ربِّ العالمين؟، فقد صِرتُم بهذه

---

(١) نقض عثمان على بشر (ص١٦٤ - ١٦٥)

المقالةِ إلى أقبح التشبيه، وأشد الخلاف؛ لأنكم إن جحدتُم الآثارَ، وكذَّبْتُم بالحديث، ردَدْتُم على رسول الله ﷺ قولَه، وكذبتُم خبرَه.

وإن قلتُم: لا ينــزلُ إلا بزوالٍ، فقد شبهتُمُوه بخلقه، وزعمتُم أنه لا يقْدِر أن ينــزلَ إلا بزوالِه على وصف المخلوق الذي إذا كان بمكانٍ خلا منه مكانٌ.

لكنا نُصدِّق نبيَّنا ﷺ، ونَقبلُ ما جاء به، فإنا بذلك أُمِرْنا وإليه نُدِبْنا، فنقول كما قال: ((ينــزل ربنا))، ولا نقول: إنه يزولُ، بل ينــزلُ كيف شاء، لا نَصِفُ نزولَه، ولا نحُدُّه، ولا نقول: إنَّ نــزولَه زوالُه))(١).

قرَّر الإمام ابن بطة -رحمه الله- أنَّ قولَ الجهميِّ إنَّ اللهَ لا ينــزلُ إلا بزوالٍ فيه تشبيهٌ لله بخلقه، فإنَّ المخلوقَ هو الذي إذا كان بمكانٍ خلا منه مكانٌ، وأما الربُّ جل جلاله فهو مُنَــزَّهٌ عن ذلك، فنــزُولُه لا يلزمُ منه ذلك.

فبانَ - بحمد الله - من هذه النقولِ عن هؤلاء الأئمةِ الأعلامِ أنهم متفقون على أنه لا يلزمُ من إثباتِ النــزولِ لله خلوُّ العرش.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في إثبات هذا الضابط، فبيَّن أنه لا يزالُ فوق العرش، ولا يخلُو العرشُ منه، مع دُنوِّه ونزولِه إلى السَّماء الدنيا، ولا يكون العرشُ فوقه.

كما بيَّن أنَّ المخلوقَ إذا نزَل من علوٍّ إلى سُفل زالَ وصفُه بالعلوِّ، وتبدَّل إلى وصفه بالسفول، وصار غيرُه أعلى منه.

وأما الربُّ تعالى فلا يكون شيءٌ أعلى منه قطُّ، بل هو العليُّ الأعلى، ولا يزالُ

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/٢٣٩ - ٢٤٠)

هو العليُّ الأعلى مع أنه يقرُب إلى عباده ويدنو منهم، وينـــزل إلى حيث شاء.

وبيَّن أيضا أنَّ الذي يجبُ القطعُ به وهو قولُ السلف أن اللهَ ينـــزل ولا يخلُو منه العرشُ.

وبعد هذا البيانِ يتضحُ أن شيخَ الإسلام ابنَ تيمية سلَك منهجَ سلفِ الأمة وأئمتها، ووضَّح وشرح معتقدَهم، فلم يخالفهم، ولم يخرجْ عن هديهم.

المسألة الثالثة

الأدلة على ضابط

{ إثْبَاتُ النُّزُولِ للهِ ﷻ لا يَلْزَمُ مِنه خُلُوُّ الْعَرْشِ }

إنَّ الأدلةَ التي منها استنبطَ أئمةُ السلف هذا الضابط كثيرةٌ من الكتاب والسنة، وسأقتصرُ هنا على ذكرِ بعضِ الآياتِ والأحاديث الدالةِ على هذا الضابط:

قال تعالى: ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ﴾(١)

وقال تعالى: ﴿ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ۝٤ ﴾(٢)

وعن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: ((يَنــزلُ ربُّنا تبارك وتعالى كلَّ ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقَى ثلثُ الليلِ الآخرِ، يقول: من يدعوني فأستجيبَ له، من يسألُني فأعطيَه، من يستغفرني فأغفرَ له))(٣)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ أنه مُسْتوٍ على عرشه ، وأنه هو العليُّ الأعلى، والعُلُوُّ صفةٌ ملازمةٌ لذاتِ الله ﷻ لا تَنفكُّ عنه، وأخبرَ النبيُّ ﷺ ــ الذي لا ينطقُ عن الهوى ــ بأنَّ الربَّ ﷻ ينــزلُ إلى السماء الدنيا، فيكونُ إثباتُ نزولِ الله إلى السماء الدنيا لا يلزمُ منه أن يخلُوَ العرشُ منه، وإلا لزم ألا يكون في وقتِ النــزولِ هو العليّ الأعلى، المحيط بكلِّ شيءٍ.

---

(١) سورة الأعلى آية : ١

(٢) سورة الشورى آية : ٤

(٣) تقدم تخريجه ١٨٢

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((فهو سبحانه الأعلَى مِن كلِّ شيءٍ، كمَا أنَّه أكبَرُ مِن كلِّ شيءٍ، فَلَو صَارَ تحت شيءٍ من العَالَم لكانَ بعضُ مخلوقَاتِهِ أعلى منه، و لم يَكُن هو الأعلى، وهذا خلافُ ما وَصَفَ به نفسَهُ))(١)

وعن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: ((اللَّهُمَّ أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيءٌ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيءٌ))(٢)

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ أخبَرَ أنَّ اللهَ هو الظاهِرُ فليسَ فوقَهُ شيءٌ، وهذا نَصٌّ في أنَّ اللهَ ليس فوقَهُ شيءٌ عند نزُولِهِ إلى السمَاءِ الدُّنيا وَقَبلَ نُزُولِهِ، فلا يَلزَمُ مِن إثْبَات النُّـــزُولِ للهِ خُلُوُّ الْعَرْشِ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((وَهَذَا نَصٌّ فِي أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ فَوْقَهُ شَيْءٌ، وَكَوْنُهُ الظَّاهِر صِفَةٌ لَازِمَةٌ لَهُ مِثْلَ كَوْنِهِ الأَوَّل وَالآخر، وَكَذَلِكَ الْبَاطِنُ، فَلَا يَزَالُ ظَاهِرًا لَيْسَ فَوْقَهُ شَيْءٌ، وَلا يَزَالُ بَاطِنًا لَيْسَ دُونَهُ شَيْءٌ))(٣)

فَظَهَرَ - بحمد الله - من هذهِ النصوصِ التي تقدَّم ذكرُها دلالة الكتابِ العزيز والسنةِ الصحيحة على أنَّ إثباتَ النـــزولِ للهِ ﷻ لا يلزمُ منه خلوُّ العرشِ.

---

(١) شرح حديث النـــزول (ص٤٥٩)

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء باب الدعاء عند النوم (ص١١٧٩) ح٦٨٨٩

(٣) شرح حديث النـــزول (ص٤٦٢)

المطلب الثاني

ضابط " النُّـزُولُ مُتَعَلِّقٌ بِالمَشِيئَةِ "

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط

المسألة الأولى

أقوال شيخ الإسلام في تقرير ضابط

{ النُّزُولُ مُتَعَلِّقٌ بِالمَشِيئَةِ }

إنَّ المتقرّرَ عند أهلِ السنة والجماعة والواقع عليه إجماعُهم أنَّ الله ينـزلُ كيف شاء إذا شاء، وممن بيَّن ذلك وقرَّره شيخُ الإسلام ابن تيمية، ويظهر ذلك من خلال نقلِ أقواله:

قال – رحمه الله – :((الخَلْق وَنحوه منَ الأفعَالِ التي لَيْسَتْ خَلقاً، مثلَ تَكلُّمه بالقرآنِ وغيرِه، وتَكَلُّمه لموسى وغيرِه، وَمثل النُّـزُولِ والإتيانِ والمجيءِ ونحوِ ذلك، فهذه إنما تَكُونُ بِقُدرَتِهِ وَمَشيئَتِه))[1].

وقال – رحمه الله– ((وَهَذَا الأَصْلُ– أي: تُمَرُّ كما جاءت– يَتَفَرَّعُ في أكثرِ مسائلِ الصفات، لا سيَّمَا مَسألة الكلامِ والإرادةِ، والصفات المتعلقة بالمـشيئةِ كالنُّـزُولِ والاستِوَاءِ))[2].

وقال – رحمه الله –: ((مَعلُومٌ بالسَّمعِ اتِّصَافُ اللهِ تعالى بالأفعَالِ الاختيارِيَّة القائمَةِ به،كالاستواءِ إلى السماء، والاستواءِ على العرش، والقبضِ، والطيِّ، والإتيانِ، والمجيءِ، والنـزولِ، ونحو ذلك))[3].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/٣٨٥)

(٢) مجموع الفتاوى (٦/١٥٦)

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٢/٣)

وقال- رحمه الله -: ((والأفعالُ نوعَان: مُتعَدٍّ، ولازِم

فالمتَعَدِّي مثل: الخلقِ، والإعطاءِ، ونحو ذلك، واللازِمُ: مثل: الاستواءِ، والنـزولِ، والمجيءِ، والإتيانِ، قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾(١)، فذكَرَ الفعلين: المتعَدِّي واللازم.

وكلاهما حاصِلٌ بمشيئتِه وقدرتِه، وهو مُتَّصفٌ به))(٢).

وقال - رحمه الله -: ((فنفوْا- أي: أهل الكلام - أنَّ الربَّ استَوَى على العَـرْشِ بَعدَ أن لم يَكُنْ مُستَوِياً، كمَا نَطَقَ به القُرآنُ في قوله تعالى﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾(٣) ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾(٤) فخَـصَّ الاستواءَ بكونه بعدَ خلقِ السَّمَوَاتِ والأرضِ، كما خصَّه بأنَّهُ على العَـرْشِ، وهـذا التخصيصُ المكانيُّ والزمانيُّ، كتخصيصِ النُّـزُولِ وَغيرِه))(٥).

ومِنْ خلالِ عرضِ أقوالِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية يتضحُ تقريرُه لهذا الضابط، وقد تضمَّن هذا الضابط: أن النـزولَ من الصفاتِ الاختياريةِ المتعلقةِ بالمشيئة، فإنَّ النبيَّ ﷺ خصَّ النـزولَ بوقْتٍ معيَّنٍ، وهْوَ حين يبقَى ثلثُ الليلِ الآخرِ، فقال ﷺ: ((ينـزِلُ ربُّنا تبارك وتعالى كلَّ ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقَى ثلثُ الليلِ الآخرِ.

(١) سورة السجدة آية: ٤

(٢) مجموع الفتاوى (٦/٢٣٣)

(٣) سورة الأعراف آية: ٥٤

(٤) سورة هود آية: ٧

(٥) بيان تلبيس الجهمية (١/٤٤٤)

يقول: من يدعوني فأستجيبَ له؟ من يسألني فأعطيَه؟ من يستغفرني فأغفرَ له؟))[(١)]،
وهذا التخصيصُ يدلُّ على أنهُ من الصفاتِ الاختياريةِ المتعلقةِ بالمشيئة.

وخالف هذا الضابطَ من ينفِي الصفاتِ الاختياريةَ وقيامَها باللهِ جل وعلا كالجهمية والمعتزلة ومن وافقهم، فنفَوْا أنْ يكونَ النزولُ من الصفاتِ الاختياريةِ المتعلقةِ بالمشيئة.

وذهب ابنُ كلاب ومن اتبعه كالأشعري وغيرِه إلى أن النزولَ صفةُ فعلٍ، لكنه بائنٌ عنه، بناءً على أصلِهم أنَّ الفعلَ بمعنى : المفعول.[(٢)]

---

(١) تقدم تخريجه ١٨٢

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/٣٩٤ - ٣٩٧)

المسألة الثانية
أقوال السلف في تقرير ضابط
{ النُّزُولُ مُتَعَلِّقٌ بِالمَشِيئَةِ }

بعد توضيحِ هذه الضابط من ضوابط الصفات، وبيانِ تقريرِ شيخ الإسلام ابنِ تيمية له، أذكرُ في هذهِ المسألة أقوالَ أئمةِ السلف، وهي كما يلي:

[حماد بن زيد (١٧٩هـ)]

سئل الإمامُ حمادُ بنُ زيد -رحمه الله- عن حديث ((ينــزل الله عز وجل إلى السماء الدنيا)) قال: ((حقٌّ، كلٌّ ذلك كيف شاء))[١].

لما سُئِل الإمام حماد رحمه الله عن حديث النــزولِ، قال: حقٌّ، وحديثُ النــزول فيه تخصيصُ نــزولِ الله جل جلاله بوقتٍ معينٍ، وهو حين يبقَى ثلثُ الليلِ الآخرِ، وهذا التخصيصُ يدلُّ على أنه من الصفاتِ الاختياريةِ المتعلقةِ بالمشيئةِ، فدلَّ على أن الإمامَ حمادا يُقرُّ بأن النــزولَ من الصفاتِ المتعلقةِ بالمشيئةِ.

[الفضيل بن عياض (١٨٧هـ)]

وقال الإمام الفضيل بن عياض – رحمه الله -: ((إذا قال لك الجهميُّ: أنا كفرتُ بربٍّ ينــزل. فقل: أنا أومنُ بربٍّ يفعلُ ما يشاء))[٢].

[يحيى بن معين (٢٣٣هـ)]

---

(١) تقدم تخريجه ٢١٣

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/٥٠٢)

وقال الإمام يحيى بن معين - رحمه الله - : ((إذا سمعتَ الجهميَّ يقول: أنا كفرتُ بربٍّ ينـــزل. فقل: أنا أومنُ بربٍّ يفعلُ ما يريدُ))(١).

فبيَّن الإمامان الفضيل ويحيى بن معين لما سئلا عن النـــزولِ أن الله يفعل ما يشاء؛ وذلك في معرِضِ ردِّهما على الجهمية الذين يُنكرُون تعلقَ النـــزولِ بالمشيئةِ.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام عثمان الدارمي - رحمه الله - : ((فاللهُ الحيُّ القيومُ، القابضُ الباسطُ، يتحركُ إذا شاء، ويَنـــزِلُ إذا شاء، ويَفعلُ ما يشاء))(٢).

بيَّن الإمام الدارمي أن اللهَ ينـــزلُ إذا شاء، أيْ: في الوقتِ الذي يشاء، وهذا بيانٌ منه لكونِ النـــزولِ متعلقا بالمشيئة.

ومما سبق إيرادُه ونقلُه من أقوالٍ عن أئمة السلف، يظهرُ جليًّا أنهم متفقون على أنَّ النـــزولَ من الصفاتِ المتعلقة بالمشيئةِ.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذا الضابط، فبيَّن أن النـــزول من الصفات المتعلقة بالمشيئة.

كما بيَّن -رحمه الله- أنَّ تخصيصَ النـــزولِ بوقْتٍ مخصوصٍ، دالٌّ على أنه من الصفاتِ الاختيارية المتعلقةِ بالمشيئة.

وبعد هذا البيانِ يَظهرُ أنَّ ما خلُصَتْ إليه أقوالُ أئمَّة السلف هو ما أفادَهُ كلامُ شيخِ الإسلام ابن تيمية، فيكونُ بحمدِ اللهِ مُوافقا لهم، مُهتَديا بهديهم، مُتَّبعا لأقوالهم.

---

(١) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/٥٠٢)

(٢) نقض عثمان على المريسي (ص١٦٤)

المسألة الثالثة

الأدلة على ضابط

{ النُّزُولُ مُتَعَلِّقٌ بِالمَشِيئَةِ }

لقد دلَّت على هذا الضابط أدلةٌ من الكتابِ والسنة، ومن الأدلةِ الدالةِ على ما قرره أئمة السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية حول هذا الضابط ما يلي :

عن أبي هريرة ﵁أن رسول الله ﷺ قال: ((يَنــزِلُ ربُّنا تبارك وتعالى كلَّ ليلةٍ إلى السماء الدنيا حين يَبقَى ثلثُ الليلِ الآخر. يقول: من يدعوني فأستجيبَ له؟ من يسألني فأعطيَه؟ من يستغفرني فأغفرَ له ؟))(١)

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ خصَّ النــزولَ بوقتٍ معينٍ، وهو حين يبقَى ثلثُ الليلِ الآخرِ، وهذا التخصيصُ يدلُّ على أنَّه من الصِّفاتِ الاختياريةِ المتعلقةِ بالمشيئة.

قال الشيخ العثيمين في ذكره فوائد هذا الحديث: ((إثبات الأفعالِ الاختياريَّةِ التي هي الصفَات الفعلية من قوله ((يَنــزِلُ ربُّنا تبارك وتعالى كلَّ ليلةٍ إلى السماء الدنيا حين يَبقَى ثلثُ الليلِ الآخرِ))))(٢).

وعن عائشة ﵂ أن النبي ﷺ قال ((إنِ اللهَ ﷻ يَنْزِلُ لَيْلَة النصْفِ مِن شعبَانَ إلى السماء الدُّنيا فيغفرُ لأَكْثَرَ مِنْ عَدَدِ شَعْرِ غَنَمِ كَلْبٍ))(٣).

---

(١) تقدم تخريجه ١٨٢

(٢) شرح العقيدة الواسطية (٢/١٨)

(٣) تقدم تخريجه ١٨٤

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ خصَّ النــزولَ بوقتٍ معينٍ، وهو ليْلَة النصفِ مِن شعبَان، وهذا التخصيصُ يدلُّ على أنه من الصفاتِ الاختياريةِ المتعلقة بالمشيئة.

فبان - بحمد الله - بما تقدم ذكرُه دلالةُ النصوصِ الشرعيةِ على أنَّ النــزولَ من الصفاتِ المتعلقةِ بالمشيئةِ، فإنَّ النــزولَ قد خُصِّصَ بوقتٍ مخصوصٍ.

المبحث السادس

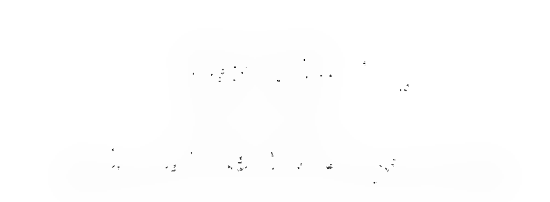
الضوابط المتعلقة برؤية الله ﷻ

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ضابط "اللهُ يُرَى في الآخرةِ بالأبْصَارِ عَيَاناً كما يُرى الشَّمسُ والقمرُ"

المطلب الثاني: ضابط "النَّظَرُ إذا أضِيفَ إلى الوجْهِ وَعُدِّيَ بـ "إلى" اقْتَضَى نظَرَ العيْنِ"

المطلب الثالث: ضابط "تَخْصِيصُ الإدْراكِ بالنَّفْيِ لُغةً وشرعاً يقتضِي أنَّ مُطلقَ الرؤيةِ ليس بمنْفيٍّ"



المطلب الأول

ضابط " اللهُ يُرَى في الآخرةِ بالأبْصَارِ عَيَاناً كما يُرى الشَّمسُ والقمرُ "

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية : أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة : الأدلة على هذا الضابط

المسألة الأولى

أقوال شيخ الإسلام في تقرير ضابط

{ اللهُ يُرى في الآخرةِ بالأبْصَارِ عيَاناً كما يُرى الشَّمسُ والقمرُ }

إنَّ مسألةَ رُؤيةِ الله ﷻ من أجَلِّ مسائلِ الدين وأشرفِها، وهي الغايةُ التي يتنافسُ فيها المتنافسون، ويُشمِّر إليها المشمِّرون، وقد قرَّر فيها شيخُ الإسلام ابن تيمية مذهبَ أهل السنة والجماعة من كون اللهِ يُرى في الآخرة عَياناً كما يُرى الشمسُ والقمرُ، ويتجلَّى ذلك من خلال عرضِ أقواله:

قال - رحمه الله -: ((أَمَّا إِثبَاتُ رُؤْيَةِ اللهِ بالأبصَارِ في الآخرَةِ، فَهوَ قَولُ سَلَفِ الأمَّةِ وَأَئمَّتها، وجماهِيرِ المسلمين مِنْ أَهلِ المذاهبِ الأربَعَةِ وغَيرِها.

وَقَدْ تَوَاتَرَتْ فيه الأحاديثُ عنِ النبيِّ ﷺ عند علمَاءِ الحديثِ، وجمهُورُ القائلين بِالرُّؤْيَةِ يقولون: يُرى عَيانًا مُوَاجَهَةً))[(١)].

وقال- رحمه الله -: ((وَمَعْلُومٌ أَنَّا نَرَى الشَّمْسَ والقمرَ عَيَانا مُوَاجَهَةً، فَيَجِبُ أنْ نَرَاهُ كذلك، وأمَّا رُؤْيَةُ ما لا نُعاينُ، ولا نُواجهُ فَهذِهِ غيرُ مُتَصَوَّرةٍ في العَقلِ، فَضلا عَنْ أنْ تَكُونَ كَرُؤْيَةِ الشَّمْسِ والقمرِ))[(٢)].

وقال - رحمه الله -: ((وَالمؤمِنُونَ يَومَ القيامَةِ يَرَوْنَه عَيانا))[(٣)]

(١) منهاج السنة (٣/٣٤١)

(٢) مجموع الفتاوى (١٦/٨٥)

(٣) الاستقامة (١/١٣٧)

وقال- رحمه الله -: ((اتَّفقَ سَلَفُ الأمةِ وَأئمتُها على أنَّ اللهَ يُرى في الآخِرَة، وَأنَّهُ لا يَراه أحدٌ في الدُّنْيا بعَينِه))[1].

وقال- رحمه الله -: ((كلُّ مَن ادَّعى أنَّهُ رَأى رَبَّهُ بعَيْنه قَبلَ المَوْت فَدَعْواهُ بَاطلة باتفَاقِ أهل السنة والجماعة؛ لِأنَّهُمْ اتَّفقُوا جَميعُهُمْ عَلَى أَنَّ أَحَدًا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَرَى رَبَّهُ بِعَيْنَيْ رَأْسِه حَتَّى يَمُوتَ))[2].

وقال- رحمه الله -: ((وَقَدْ ثَبَتَ بِالنُّصُوصِ الصَّحِيحَة، وَاتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ أَنَّهُ لَا يَرَى اللهَ أَحَدٌ فِي الدُّنْيَا بِعَيْنِه إلَّا مَا نَازَعَ فيهِ بَعْضُهُمْ مِنْ رُؤْيَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّد ﷺ خَاصَّةً، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَ اللهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِيَانًا كَمَا يَرَوْنَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ))[3].

وقال- رحمه الله -: ((أجمعَ سلفُ الأمة وأئمتُها عَلَى أنَّ المؤمنين يرَوْنَ اللهَ بِأَبصَارِهِمْ في الآخرَة، وَأجمعُوا على أنَّهم لا يَرونَهُ في الدُّنيا بأبصَارِهِم، وَلَمْ يَتنازَعُوا إلا في النبيِّ ﷺ))[4].

وقال- رحمه الله -: ((وأمَّا الصَّحَابَةُ والتَّابِعُون وأئمَّةُ الإسلامِ المعرُوفُونَ بالإمَامَةِ في الدِّينِ، كَمَالك، والثورِيِّ، والأوزاعِيِّ، والليثِ بنِ سَعد، والشافعِيِّ، وأحمَدَ، وإسحَاقَ، وأبي حنيفَةَ، وأبي يُوسُفَ، وأمثَالِ هؤلاءِ، وَسَائِرِ أهلِ السنةِ والحديثِ،

(١) مجموع الفتاوى (٢/٢٣٠)

(٢) مجموع الفتاوى (٣/٣٨٩)

(٣) مجموع الفتاوى (٦/٥١٠)

(٤) مجموع الفتاوى (٦/٥١٢)

وَالطَّوائف المنتسبين إلى السنة والجماعة كالكلابيَّة، والأشعَرِيَّة، والسالميَّة[1] وغيرهم، فهؤلاءِ كُلُّهُم مُتَّفقونَ على إثباتِ الرُّؤيةِ لله تعالى، والأحاديثُ بها مُتَوَاترةٌ عن النبي ﷺ عند أهلِ العلم بحديثِهِ، وكذلك الآثارُ بها متواترةٌ عَنِ الصحابَةِ والتابعينَ لهم بإحسَانٍ، وَقَد ذَكَرَ الإمامُ أحمد وغيرُه من الأئمَّةِ العالمين بأقوَالِ السَّلَف: أنَّ الصَّحابةَ والتَّابعينَ لهم بإحسان مُتَّفقونَ على أنَّ اللهَ يُرَى في الآخرَةِ بالأبصَارِ، وَمُتَّفقون على أنَّه لا يراهُ أَحَدٌ في الدُّنيا بِعَيْنِه، ولم يَتَنَازَعُوا في ذلك إلا في نبينا ﷺ خاصَّة))[2].

تضمن هذا الضابطُ الذي قرَّره شيخ الإسلام ابنُ تيمية إثباتَ رُؤيَةِ العبادِ لربهم ﷻ في الآخرة بالأبصار رؤيةً واضحةً كرؤيةِ الشمسِ والقمَرِ، لا ينالُهُم بهذه الرؤية ظلمٌ ولا هضمٌ، كما لا يضرُّ بعضُهم بعضا، ولا يَحجب بعضُهم بعضا.

فاللهُ ﷻ يُرى في الآخرة عَياناً، ومعنى عَيانا: مُواجهة ومُقابلة.

قال الإمام الأزهري[3]- رحمه الله -: ((رأيت فلانا عَيانا، أي: مُواجهة))[4].

---

(١) السالمية: هم أتباع ابن سالم أبي عبد الله، محمد بن أبي الحسن أحمد بن محمد بن سالم البصري شيخ الصوفية السالمية، من عقائدهم: أن الله لا يتصف بصفاتٍ تقوم بمشيئته وقدرته ؛ وما يكون بمشيئته وقدرته: فلا يكون إلا مخلوقا منفصلا عنه.، ويقولون: القرآن قديم وهو بحرف وصوت، وهم حلولية في الذات والصفات انظر: مجموع الفتاوى (٢١٧/٦، ٣١٠) و(٥٢٧/١٢) وسير أعلام النبلاء (٢٧٢/١٦)

(٢) منهاج السنة (٣١٦/٢) وانظر: (٥١٧/٢، ٦١٣) ومجموع الفتاوى (٣٩٠/٣) ودرء تعارض العقل والنقل (١٣١/٥ ١٣٢)

(٣) محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري أبو منصور. كان رأسا في اللغة والفقه.ثقة، ثبتا، دينا. توفي:٣٧٠هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٣١٥/١٦ - ٣١٧)

(٤) تهذيب اللغة (١٣١/٣)

وفي هذه القاعدة: تشبيهُ رؤيةِ الله ﷻ برؤيةِ الشمسِ والقمرِ، وليس فيها تشبيهُ المرئي بالمرئي؛ وذلك أنَّ حرفَ التشبيه وهو: الكاف، دخل على الرُّؤية لا على المرئي.

وتشبيهُ الرؤيةِ بالرؤية يدلُّ على إثبات العلو، وإثباتِ المُقابلة والمواجهة، فالإنسان لما يَرى الشمسَ والقمرَ يراهما إلى جهةِ العلو بِعَيْنَــيْ رأسِه، وهي رؤيةٌ واضحةٌ.

فأهلُ السنة والجماعة متفقون على ما تواترتْ به النصوصُ من أنَّ المؤمنين يروْن اللهَ في الآخرة عَيانا كما يرون الشمسَ والقمرَ.

وفي قولي في القاعدة " الله يُرى في الآخرة " احتراز من رؤيةِ الله في الدنيا، **فإنَّ الرؤيةَ في الدنيا على ثلاثة أنواع: إما أن تكون يقظةً، وإما أن تكون قلبية، وإما أن تكون مناماً.**

فأما رؤيةُ الله في اليقظة: فإنَّ أهلَ السنة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان مُتَّفقون على أنَّ اللهَ لا يراهُ أحدٌ في الدنيا بعينِه، ولم يتنازَعُوا إلا في نبينا ﷺ خاصة عندما عُرِج به إلى السماء [(١)].

فرؤيةُ الله جائزةٌ في الدنيا[(٢)] ولكنها لم تقعْ؛ لِعجزِ أبْصارِنا عن رؤيته ﷻ، لا لأجل امتناعِ رؤيته، ألا ترى أنَّ شُعاعَ الشمسِ وهو مخلوقٌ، إذا حدَّق الإنسانُ البصرَ

---

(١) انظر: منهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣١٦/٢)

(٢) شرح العقيدة الأصبهانية (ص٤١٥)

فيه ضعُفَ عن رؤيته، لا لامتناعٍ في ذاتِ المرئي، وإنما لعجزِ الرائي، فإذا كان هذا في المخلوقِ الضعيفِ فكيف بالخالق ﷻ؟.[1]

والذي يدلُّ على أنَّ رؤيةَ الله ممكنةٌ وليست مستحيلةً، ما جاء في قصةِ موسى ﷺ عندما سأل ربَّه الرؤيةَ.

ودلالَتُها على ذلك من وجوه منها:

الوجه الأول: أنَّ موسى ﷺ سأل ربَّه أنْ يُريَه نفسَه قال تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾[2] فلا يُظنُّ بكليمِ الرحمن ورسولِه الكريمِ أنْ يسألَ ربَّه ما لا يجوزُ عليه.

الوجه الثاني: أنَّ الله سبحانه لم يُنكرْ على موسى ﷺ سؤالَه، ولو كان مُحالا لأنكرَه عليه كما أنكر اللهُ على نوحٍ ﷺ سؤالَه لما قال: ﴿قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ فَلَا تَسۡـَٔلۡنِ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۖ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ٤٦﴾[3].

الوجه الثالث: أنَّه ﷻ أجابَه بقوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[4] ولم يقلْ إني لا أُرى، ولا إني لستُ بمرئيٍّ، والفرقُ بين الجوابين ظاهرٌ، فإنَّ قوله ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ لا يدلُّ على

---

(١) انظر: منهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/٣٣٢)

(٢) سورة الأعراف: ١٤٣

(٣) سورة هود آية: ٤٦

(٤) سورة الأعراف آية: ١٤٣

امتناع الرؤية، وإنما يدلُّ على نفيِ الرؤيةِ في المستقبل، ولا يدلُّ على دوامِ النفي، ولو قُيِّدتْ بالتأبيد، فكيف إذا أُطلِقَت، قال الله تعالى ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿٩٥﴾ ﴾[1]

مع قوله ﴿ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ ﴿٧٧﴾ ﴾[2] . ففي الآيةِ الأولى نفى اللهُ أنْ يتمنوْا الموتَ أبدا، وفي الآية الأخرى أخبرَ اللهُ أنهم تمنَّوْه، فَدَلَّ على أنَّ النفي بـــ " لن " لا يدلُّ على دوامِ النفي، وهذا بخلاف قول: إني لا أُرى، أو إني لستُ بمرئي، أولا تجوز رؤيتي.

الوجه الرابع: أنَّ اللهَ ﷻ علَّق الرؤيةَ بعدم اندكاك الجبل، وهو ممكنٌ، وليس بممتنع، ﴿ وَلَٰكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ﴾[3]؛ إذ لو كانت رؤيةُ الله ممتنعةً في ذاها لم يُعلِّقْها بالممكن في ذاته.

الوجه الخامس: أنه إذا جازَ أنْ يتجلَّى الربُّ للجبل الذي هو جماد، فكيف يمتنعُ أنْ يتجلَّى لأنبيائه ورسلِهِ وأوليائه في دارِ كرامته، ويريهم نفسَه.[4]

قال ابن القيم- رحمه الله -: ((وهذا يدلُّ على أنَّه سبحانه وتعالى مَرئيٌّ، ولكن موسى لا

(١) سورة البقرة آية: ٩٥

(٢) سورة الزخرف آية: ٧٧

(٣) سورة الأعراف آية: ١٤٣

(٤) انظر: هذه الوجوه وغيرها في حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح لابن القيم (ص٣٦٢ - ٣٦٣)

تَحتمل قواه رؤيتَه في هذه الدار؛ لضعفِ قوَى البشَرِ فيها عن رؤيته تعالى))[1].

وأما رؤيةُ الله بالقلب: فالذي عليه الصحابة والتابعون وأئمة المسلمين أنه يحصُلُ للقلُوبِ من المشاهدات ما يُناسِب حالَها، وأنَّ مشاهدات القلوب تحصُلُ بحسَبِ إيمانِ العبد.[2]

وأما رؤية اللهُ في المنام: فرؤيةُ الله في المنام واقعةٌ، وتكونُ الرؤيةُ على صورةٍ تُناسب اعتقادَ الرائي في ربه، ولهذا لما كان النبيُّ ﷺ أكملَ الناس إيمانا رأى ربَّه في المنام في أحسن صورةٍ ، قال رسول الله ﷺ : ((رأيت ربي في أحسن صورة))[3].

قال الإمام الدارمي- رحمه الله -: ((وفي المنام يمكنُ رؤيةُ الله تعالى على كلِّ حالٍ، وفي كل صورةٍ))[4].

وقال الإمام البغوي- رحمه الله -: ((رؤية اللهُ في المنام جائزةٌ))[5].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((وقد يَرى المؤمنُ ربَّه في المنام في صُوَرٍ متنوعةٍ على قدر إيمانه ويقينه؛ فإذا كان إيمانُه صحيحا لم يره إلا في صورةٍ حسنةٍ، وإذا كان

(١) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح لابن القيم (ص ٣٦٢)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢/٣٣٦ - ٣٣٧)، (٥/٢٥١)

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٣١٧/١)ح٩٣٨ عن جعفر بن محمد الفزاري عن عباد الأسدي عن عبد الله بن إبراهيم بن الحسين بن علي بن الحسن عن أبيه عن جده عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي رافع قال خرج علينا رسول الله ﷺ مشرق اللون، فعُرف السرور في وجهه، وذكر الحديث ... وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٧٥٠٢)ح٣١٦٩

(٤) نقض الدارمي على المريسي (ص٤٦١)

(٥) شرح السنة (٢٢٧/١٢)

في إيمانه نقصٌ رأى ما يُشبه إيمانَه، ورؤيا المنام لها حكمٌ غير رؤيا الحقيقة في اليقظة، ولها " تعبير وتأويل " لما فيها من الأمثالِ المضروبةِ للحقائق))[1] .

وقال: ((ومن رأى الله ﷻ في المنام فإنه يراهُ في صورةٍ من الصُّوَرِ بحسَبِ حالِ الرَّائي، إن كان صالحا رآهُ في صورةٍ حسنَة))[2].

وهاهنا سؤال وهو: إذا ثَبتَت بِالنُّصُوصِ الصَّحِيحَة، وَاتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّة رؤيةُ اللهِ في الآخرة، فما حكمُ مَن جحَد ذلك؟

وجوابه: أنَّه كافرٌ؛ قال الإمام أحمد -رحمه الله- : ((مَن قال : إنَّ الله لا يُرى في الآخرة فقد كفرَ، عليه لعنةُ الله وغضبُه، مَن كانَ مِنَ الناس))[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : ((والذي عليه جمهورُ السلف أنَّ مَن جحَد رؤيةَ الله في الدار الآخرة فهو كافرٌ؛ فإن كان ممن لم يبْلغه العلمُ في ذلك عُرِّفَ ذلك كما يُعرَّف من لم تبلغه شرائعُ الإسلام، فإنْ أصرَّ على الجحودِ بعد بُلوغ العلم له فهو كافرٌ))[4].

وخالف هذه القاعدةَ المعتزلةُ ومن وافقهم في طرف، والأشاعرةُ ومن وافقهم في طرفٍ آخر.

فأما المعتزلةُ، فإنهم أنكرُوا رؤيةَ الله في الآخرة بالأبصَارِ.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/٣٩٠)

(٢) مجموع الفتاوى (٥/٢٥١)

(٣) ذكره ابن القيم في حادي الأرواح (ص٤١٧)

(٤) مجموع الفتاوى (٦/٤٨٦)

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: ((ومما يجبُ نفيُه عنِ الله الرؤية، وهذه مسألةُ خلافٍ بين الناس، وفي الحقيقة الخلافُ في هذه المسألة إنما يتحَقّقُ بيننا وبين هؤلاءِ الأشاعرةِ الذين لا يُكيِّفون الرؤيةَ))[1].

وقال أبو الحسن الأشعري- رحمه الله - في بيان مذهب المعتزلة في رؤية الله: ((فإنّ كثيرا من الزائغين عن الحقِّ من المعتزلة وأهلِ القدر مالَتْ بهم أهواؤُهم إلى تقليدِ رؤسائِهم ومن مضى من أسلافهم، فتأوَّلُوا القرآنَ على آرائهم تأويلا لم ينـــزلْ به اللهُ سلطانا، ولا أوضَحَ به برهانا، ولا نقَلُوه عن رسولِ ربِّ العالمين، ولا عن السلَفِ المتقدِّمين.

وخالفوا روايات الصحابة رضي الله عنهم عن نبي الله صلى الله عليه وسلم في رؤية الله عز وجل بالأبصار، وقد جاءت في ذلك الروايات من الجهات المختلفات، وتواترتْ بها الآثارُ، وتتابعتْ بها الأخبارُ))[2].

وأما الأشاعرةُ، فإنهم زعمُوا أنَّ الله يُرى لا في جِهةٍ، فلا يُفهَم من الرؤية أنها تكونُ بمواجَهَةٍ ومقابلَة.

قال الغزالي: ((ولا ينبغي أن نَفهم من النظر ما يفهمُه العوامُّ والمتكلمون، فيُحتاج في تقديره إلى جهةٍ ومُقابلة))[3].

كما احتجوا على جوازِ الرؤية عقلا بقولهم: إنَّ كلَّ موجودٍ مرئيٌّ.

---

(١) شرح الأصول الخمسة (ص٢٣٢ - ٢٣٣)

(٢) الإبانة عن أصول الديانة (ص٤٦)

(٣) الأربعين في أصول الدين (ص ٢٥٤)

قال أبو الحسن الأشعري في تقرير كونِ كل موجود فهو مرئيٌّ: ((ومما يدلُّ على رؤية الله تعالى بالأبصار، أنه ليس موجودٌ إلا وجائزٌ أن يُرِيناه اللهُ ﷻ، وإنما لا يجوز أن يُرى المعدومُ، فلما كان اللهُ ﷻ موجودا مثبتا كان غير مستحيلٍ أنْ يُرِيَنا نفسَهُ ﷻ))[1].

وقال أبو المعالي الجويني: ((والدليلُ على جواز الرؤية عقلا: أنَّ الربَّ سبحانه وتعالى موجودٌ، وكلُّ موجودٍ مرئيٌّ))[2].

فأما قولهم: إنَّ الله يُرى لا في جهة، فالردُّ عليهم من وجوه منها:

الوجه الأول: أنَّ النبيَّ ﷺ وأهلَ الإجماع من الصحابة والتابعين أخبروا الخلقَ بأنهم يروْن ربَّهم في الآخرة بأبصارِهم، ولم يقولوا برؤيةٍ في غير جهةٍ، بل قال ﷺ: ((كما ترون الشمس والقمر))، فشبَّه رؤيةَ الله بالرؤيةِ لما هو في جهةٍ.

الوجه الثاني: أنَّ الرؤيةَ في لغة العرَبِ لا تُعرف إلا لرؤيةِ ما يكونُ في جهَةٍ، فأما رؤيَةُ ما ليس في جهَةٍ فهذا لم يكونوا يتصوَّرونه ولا يعرفونه.

الوجه الثالث: أنَّ قولَهم هذا انفردُوا به دون سائرِ طوائف الأمة، وجمهورُ العقلاء على أنَّ فسادَ هذا معلومٌ بالضرورة.[3]

ومِن ثَمَّ اعترَف بعضُ أئمة الأشاعرة كالرازي وغيره أنَّ الخلافَ بينهم وبين المعتزلةِ في هذه المسألة يَقْرُب أن يكون لفظيا، فإنهم فسَّروا الرؤيةَ بزيادة انكشافٍ

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة (ص٦٠)

(٢) لمع الأدلة (ص ١١٥)

(٣) انظر: هذه الوجوه وغيرها بيان تلبيس الجهمية (٤/٤٣٠ - ٤٦٧) ومجموع الفتاوى (١٦/٨٤)

ونحوِه مما لا تُنازِع فيه المعتزلة[1].

قال الإمام السجزي: ((وأما مُوافقتُهم للمعتزلة: فإنَّ المعتزلةَ قالت: لا تجوزُ رؤيةُ الله بالأبصار، وأنه ليس بمرئيٍّ.

وقال الأشعريُّ[2]: هو مرئيٌّ، ولا يُرى بالأبصارِ عن مُقابلة، فأظهَرَ خلافَهم وهو موافقٌ لهم))[3].

وقال البيجوري في تقرير عقيدة الأشاعرة: ((الرؤيةُ قوةٌ يجعلها اللهُ في خلقه، لا يُشترَطُ فيها مقابلةُ المرئي، ولا كونه في جهةٍ وحيِّز))[4].

وأما دعواهم أنَّ الموجودَ مرئيٌّ:

فأبو الحسن الأشعريُّ ادَّعى أنَّ كلَّ موجودٍ في الخارج فهو مرئيٌّ ووافَقَهُ على ذلك الباقلاني والجوينيُّ وغيرُهما.

والحقُّ في هذه المسألة: أنَّ من الأشياء ما يُرى ومنها ما لا يُرى، والفرقُ بين ما يُرى وما لا يُرى لا يجوزُ أنْ يكونَ أمورا عدميةً؛ لأنَّ الرؤيةَ أمرٌ وجودي، والمرئيُّ لا يكون إلا موجودا، ولا يكونُ الشرطُ فيه إلا أمرا وجوديا لا يكون عدميا.

وكلُّ ما لا يشترَطُ فيه إلا الوجودُ دونَ العدَمِ كان بالوجودِ الأكملِ أولى منه بالأنقص، فكلُّ ما كان وجودُه أكمل كان أحقَّ بأن يُرى، فالموجودُ الواجبُ الوجودِ

---

(١) انظر: الأربعين للرازي (١/٣٠٤) بيان تلبيس الجهمية (٤/٤٢٠) ومجموع الفتاوى (٦/٤١)، (١٦/٨٥)

(٢) لعل مرَاده أتباع أبي الحسن الأشعري، أو أبو الحسن قبل رجوعه في هذه المسألة ، وذلك أن أبا الحسن في كتابه الإبانة يقرر أن الله يُرى في الآخرة بالأبصار كما في (ص ٥٥)

(٣) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص٢٠٣ - ٢٠٤)

(٤) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد (ص١٢٩)

أحقُّ بأن يُرى، وإنما لم نره؛ لعجزِ أبصارِنَا عن رؤيَتِهِ، وضعفِ أجسامنا لا لأجل امتناعِ رؤيةِ الله ﷻ.

فالإنسانُ إذا حدَّق البصرَ في شعاعِ الشمس ضعفَ عن رؤيته، لا لامتناعٍ في ذاتِ المرئي، وإنما لعجْز الرائي، فإذا كان هذا في المخلوق فكيف بالخالق ﷻ؟ وأما يوم القيامة فإنَّ الله يُكَمِّلُ الآدميين ويُقوِّيهم حتى يُطيقُوا رؤيته ﷻ.[١]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((وأكثرُ مثبتِي الرؤيةَ لم يجعلوا مُجرَّد الوجودِ هو المصحِّح للرؤية؛ بل قالوا إن المقتضي أمورٌ وجوديةٌ، لا أن كلَّ موجودٍ يصحُّ رؤيتَه، وبين الأمرين فرق؛ فإنَّ الثاني يستلزمُ رؤيةَ كلِّ موجود؛ بخلاف الأول؛ وإذا كان المصححُ للرؤية هي أمورا وجودية لا يُشترط فيها أمور عدمية؛ فما كان أحق بالوجود وأبعد عن العدم كان أحق بأن تجوز رؤيته))[٢].

كما خالف أيضا هذه القاعدةَ حلوليةُ الجهمية، فإنهم جمعوا بين النفي والإثبات، فقالوا: إنَّ الله لا يُرى في الدنيا ولا في الآخرة، وإنه يُرى في الدنيا والآخرة؛ لأنَّ الوجودَ المطلقَ الساري في الكائنات لا يُرى، وهو وجودُ الحق عندهم، وهؤلاء قولُهم دائرٌ بين أمرين: إنكارُ رؤية الله، وإثباتُ رؤية المخلوقات، ويجعلون المخلوقَ هو الخالق، أو يجعلونَ الخالقَ حالًّا في المخلوق.[٣]

وخالفها أيضا الاتحاديةُ، فإنهم يقولون: الرؤية هي: تجلِّي الله في صُوَر المخلوقات كلِّها – تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا – .

---

(١) انظر: منهاج السنة (٣٣١/٢ - ٣٣٢)

(٢) مجموع الفتاوى (١٣٦/٦)

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣٣٧/٢)

والرد عليهم: أنه لو كانت الرؤيةُ هي تجلِّيه في صُوَرِ المخلوقات كلِّها، لقال لهم النبي ﷺ لما سألوه عن رؤية الله يوم القيمة: إنكم تَرَوْن ربَّكم في هذه الصُّور؛ إذ هم لا يرتقِبُون عندهم في القيامة تجلِّيا غيرَ هذا التجلي الذي في الدنيا، وإنما تفاوَتَ الناسُ عندهم بقدر تجرُّد أنفسِهِم حتى يشهَدُوا الوجودَ الساري في كلِّ شيء، لا فرق في ذلك عندهم بين دار ودار .

وبالتالي فإنهم لا يَرون أنَّ الله ﷻ يُرى كما يُرى الشمسُ والقمر، فإنه على قول الاتحادية هو موجودٌ فيهم كوجوده في الشمس، والقمر، والكواكب، فيمتنع أنْ يَرَوْه كما يرون الشمسَ والقمرَ مباينا لهم، منفصلا عنهم وعن غيرهم من الموجودات.(١)

---

(١) انظر: بغية المرتاد لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٥٢٨ - ٥٢٩)

المسألة الثانية

أقوال السلف في تقرير ضابط

{ اللهُ يُرَى في الآخرةِ بالأبْصَارِ عَيَاناً كما يُرَى الشَّمسُ والقمرُ }

تقدَّم معنا أنَّ شيخَ الإسلام ابن تيمية يقرِّر أنَّ اللهَ يُرى ﷻ في الآخرة عيانا بالأبصار، وعلى ذلك آثارٌ كثيرةٌ عن أئمة السلف، وفيما يلي عرضٌ لما وقفتُ عليه من أقوالهم:

[مالك بن أنس (١٧٩هـ)]

قال الإمام مالك- رحمه الله -: ((الناسُ يَنظُرُونَ إلى اللهِ تعالى يومَ القيامَةِ بأعيُنِهم))[(١)].

فقد قرَّر الإمام مالك -رحمه الله- أنَّ الله يُرى يومَ القيامة بالأبصار، وأنَّ الناسَ ينظرُونَ إليه ﷻ يوم القيامة بأعيُنِهم.

[عثمان بن سعيد الدرامي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي- رحمه الله -: ((فإذا كان يومُ القيامة تجلَّى لمن آمَنَ به، وصدَّق رسلَه، وكتبَهُ، وآمَنَ برُؤيَتِه، وأقرَّ بصفَاته التي وَصَفَ بها نفسَه، حتى يَرَوهُ عَيانا؛ مثوبةً منهم لهم وإكراما؛ ليزدَادُوا بالنَّظَرِ إلى مَن عبدُوه بالغيب نعيما، وبرؤيتِهِ فرحا

---

(١) أخرجه الآجري في الشريعة (٢/٩٨٤) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/٥٥٥) من طريق أحمد بن صالح عن عبد الله بن وهب عن مالك به، وسنده صحيح

واغتباطا، ولم يحرمُوا رؤيته في الدنيا والآخرة جميعا، وحجب عنه الكفار يومئذ؛ إذ حُرموا رؤيته كما حُرموها في الدنيا؛ ليزدادوا حسرة وثبورا))(١).

فقد بيَّن الإمام الدارمي رحمه الله أنَّ المؤمنين يروْن اللهَ يوم القيامة عَيانا؛ إكراما لهم ومثوبة، وأما الكفار فيُحرَمون مِن رؤيَةِ اللهِ عز وجل؛ زيادةً في الحسرَةِ والثُّبُورِ.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة- رحمه الله -: ((بابُ ذِكْر البيان أنَّ جميعَ المؤمنين يروْن اللهَ يوم القيامة مُخليًا به عز وجل، وذِكْر تشبيه النبي ﷺ رؤيةَ القمر خالقهم ذلك اليوم بما يُدرَكُ عليه في الدُّنيا عَيانا، ونَظَرا، ورؤيَةً))(٢).

عقَد الإمام ابن خزيمة -رحمه الله- بابا في بيان أنَّ المؤمنين يروْن اللهَ يومَ القيامة، وأنَّ النبي ﷺ شبَّه رُؤيَةَ الرَّبِّ جل جلاله برؤيَةِ القمَرِ في كونها عيانا ونظرا.

[أبو بكر محمد بن الحسين الآجري (٣٦٠هـ)]

وقال الإمام الآجري- رحمه الله -: ((وأمَّا أهلُ السعادة: فهم الذين سَبَقَتْ لهم مِنَ اللهِ الحسنى، فآمَنُوا باللهِ وحدَهُ، ولم يُشرِكُوا به شيئا، وصدَّقوا القولَ بالفعلِ، فأماتَهُم على ذلك، فهم في قبورِهم يُنَعَّمُون، وعند المحشر يُبَشَّرُون، **وفي الموقف إلى الله تعالى بأعينهِم يَنظُرُون**، وإلى الجنة بعد ذلك وافدُونَ، وفي نعيمها يَتَفَكَّهُون، وللحورِ العين مُعَانِقون، والولدان لهم يَخدُمون، وفي جوار مولاهم الكريم أبدا خالدُونَ؛ ولربهم تعالى في دارِهِ زائِرُون، وبالنَّظَرِ إلى وجهه الكريم يتلَذَّذُون، وله مكلِّمُون، وبالتحية لهم مِنَ

(١) الرد على الجهمية (ص١٢٥)

(٢) التوحيد (١/٣٩٣)

اللهِ تعالى؛ والسلام منه عليهم يُكرَمون، ذلك فضل الله يؤتيهِ مَن يشاءُ واللهُ ذُو الفضلِ العظيمِ))(1).

فقد بيَّن الإمام الآجري رحمه الله أنَّ أهلَ السعادة في الموقف إلى الله تعالى بأعينهم يَنظُرُون، وأنهم بالنَّظَر إلى وجهه الكريم يتلذَّذون، وهذا تقريرٌ منه بأنَّ المؤمنين يروْن اللهَ يوم القيامة بالأبصارِ عيانا.

[عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)]

وقال الإمام ابن قتيبة - رحمه الله -: ((فيراهُ المؤمنون كما يروْن القمرَ في ليلة البدر، ولا يختلفون فيه، كما لا يختلِفُونَ في القَمَرِ.

ولم يقع التشبيهُ بها على كلِّ حالات القمَرِ في التدوير، والمَسير، والحدود، وغير ذلك، وإنما وَقَعَ التشبيهُ بها على أننا ننظُرُ إليه عز وجل كما ننظرُ إلى القمَرِ ليلَةَ البدرِ لا يختلَفُ في ذلك، كما لا يُختلَفُ في القمَرِ))(2).

فقد بيَّن الإمامُ ابنُ قتيبة - رحمه الله - أنَّ اللهَ يراهُ المؤمنون كما يرَوْنَ القمَرَ ليلَةَ البدرِ، وبيَّن أنَّ هذا التشبيه إنما هو في الرؤيةِ لا في المرئي، فيروْن الله عز وجل رؤيةً واضحةً لا يختلِفُون فيها، كما يرَوْن القمرَ رؤيةً واضحةً لا يختلفون فيها.

[أبو عثمان إسماعيل الصابوني (٤٩٩هـ)]

وقال الإمام الصابوني- رحمه الله -: ((ويشهدُ أهلُ السنة أنَّ المؤمنين يَرَوْن ربَّهُم تبارك وتعالى يوم القيامة بأبصَارِهِم، وينظرُونَ إليه على ما وَرَدَ في الخبرِ الصحيحِ عن

---

(١) الشريعة (٢/٩٧٩ - ٩٨٠)

(٢) تأويل مختلف الحديث (ص٢٩٨)

رسول الله ﷺ في قوله: ((إنكم تَرَوْن ربَّكُم كما تَرَوْن القمرَ ليلةَ البدرِ))، والتشبيهُ في هذا الخبر وقعَ للرؤيةِ بالرؤية، لا للمرئيِّ بالمرئيِّ))[1].

فقد قرَّر الإمام الصابوني رحمه الله أنَّ المؤمنين يَرَوْن ربَّهُم يوم القيامة بأبصَارِهِم، كما بيَّن أنَّ ما وقع في الخبر عن رسول الله ﷺ من كونِ الله ﷻ يُرى كما يُرى القمر إنما هو تشبيهٌ في الرؤيَةِ لا في المرئي، وذكر أنَّ هذا قولُ أهل السنة قاطبةً.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال أبو القاسم التيمي- رحمه الله -: ((ومِن مذهبِ أهلِ السنة أنَّ المؤمنين يَرَوْنَ اللهَ تبارك وتعالى بأبصَارِهِم يوم القيامة))[2].

فقد حكى الإمام التيمي -رحمه الله- أنَّ مذهبَ أهلِ السنة هو أنَّ رؤيَةَ المؤمنين لربهم ﷻ يوم القيامة تكونُ بالأبصَارِ.

فبان بحمد الله بهذه النقولِ عن هؤلاءِ الأئمة الأعلامِ أنهم متفقون على أنَّ اللهَ يُرى في الآخرة عَيانا بالأبصار كما يُرى الشمسُ والقمرُ، وأنَّ تشبيهَ رؤيَةِ اللهِ برؤيَةِ القمر، إنما هو تشبيهٌ في الرؤيةِ لا في المرئيِّ.

وخلاصةُ كلام أئمة السلف في هذا الضابط يدور على أربعة أمور:

١- أن اللهَ يُرى في الآخرة.

٢- أن اللهَ لم يُر في الدنيا.

٣- أن اللهَ يُرى في الآخرة بالأبصار عَيانا.

---

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٨٠)

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/٢٥١)

٤- أن رؤيةَ الله واضحةٌ لا يُختلف فيها كوضوح رؤيةِ الشمس والقمر.

وقد وافق شيخ الإسلامُ ابن تيمية أئمةَ السلف في إثبات أنَّ الله يُرى في الآخرة عيانا بالأبصار كما يُرى الشمس والقمر.

فبيَّن أنَّ الذي تواترتْ فيه الأحاديث عن النبي ﷺ، وعليه سلفُ الأمة وأئمتها، هو: إثبات رؤيةِ الله بالأبصار في الآخرة.

كما قرَّر أنَّ الله يُرى في الآخرة، ولا يراه أحدٌ في الدنيا بعينه، ووضَّح أنَّ رؤيةَ الله تكون عَيانا مواجهةً كما نرى الشمسَ والقمرَ عيانا مُواجهة؛ إذ إنَّ النبي ﷺ شبَّه الرؤيةَ بالرؤية لا المرئي بالمرئي.

وبيَّن أنَّ رؤيةَ ما لا نعاينُ، ولا نواجهُ غيرُ متصوَّرة في العقل، فضلا عن أنْ تكونَ كرؤيَةِ الشمسِ والقمرِ.

وفي ضَوْءِ ما سبَقَ يظهَرُ جليًّا أنَّ شيخَ الإسلام ابن تيمية قد وافق أئمةَ السلف في معتقدهم، واتبعَ مَنهَجَهُم، وأخَذَ بأقوَالِهِم.

المسألة الثالثة

الأدلة على ضابط

{ اللهُ يُرى في الآخرةِ بالأبْصارِ عيَاناً كما يُرى الشَّمسُ والقمرُ }

إنَّ هذا الضابطَ العظيمَ من ضوابطِ بابِ الصفات، قد دلَّت عليه الأدلةُ الشرعية، التي هي مصدرُ أئمة السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط، ومن هذه الأدلة ما يلي:

عن جرير بن عبد الله ﷺ قال: قال النبي ﷺ: ((إنكم سترونْ ربَّكم عَيانا))[1].

وعنه ﷺ قال: ((كُنا جُلوسا عند رسول الله ﷺ إذ نظرَ إلى القمر ليلة البدر فقال ﷺ : ((أما إنَّكم سترونْ ربَّكم كما ترونْ هذا القمر لا تضامُّون في رؤيته، فإن استطعتُم أن لا تُغلبُوا على صلاةٍ قبلَ طلوع الشمس وقبلَ غروبها)). يعني: العصر والفجر ثم قرأ جرير ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا ﴾[2]))[3].

وعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال قلنا: يا رسول الله هل نرى ربَّنا؟ قال ﷺ: ((هل تُضارُّون في رؤية الشمسِ والقمرِ إذا كانت صحوا ؟ قلنا: لا، قال: ((فإنكم لا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب التوحيد باب قول الله تعالى ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ (ص١٢٧٩)ح ٧٤٣٥

(٢) سورة طه آية: ١٣٠

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب التوحيد باب قول الله تعالى ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ (ص١٢٧٩)ح ٧٤٣٤

تضارُّون في رؤية ربِّكم يومئذ إلا كما تضارُّون في رؤيتهما))[١].

وجه الدلالة: أنَّ النبي ﷺ أخبرَ أنَّ اللهَ يُرى يوم القيامة عَيانا، وأنَّ رؤيتَه ﷻ تكون واضحةً كوضوح رؤيةِ الشمسِ والقمر.

قال ابن القيم- رحمه الله -: ((إذا سمع العاقلُ والعارفُ باللغة، قوله ﷺ ((إنكم سترونْ ربكم عيانا ...)) فإنه لا يَستريب ولا يشكُّ في مرادِ المتكلِّم، وأنه رؤيةُ البصر حقيقةً، وليس في الممكن عبارةٌ أوضح ولا أنص من هذا، ولو اقترحَ على أبلغ الناس أنْ يُعبِّر عن هذا المعنى بعبارةٍ لا تحتمل غيره لم يَقدرْ على عبارةٍ أوضحَ ولا أنصَّ من هذه، وعامةُ كلام الله ورسوله ﷺ من هذا القبيل، فإنه مستولٍ على الأمد الأقصى من البيان))[٢].

وقال ابن رجب- رحمه الله -: ((قوله: " كما ترونْ هذا القمر" شبَّه الرؤيةَ بالرؤية، لا المرئي بالمرئي سبحانه وتعالى.

وإنما شبَّه الرؤيةَ برؤية البدر؛ لمعنيين:

أحدهما: أن رؤيةَ القمر ليلةَ البدر لا يشكُّ فيها ولا يمترى.

والثاني: يستوي فيها جميعُ الناس من غير مشقةٍ))[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله -: ((في قوله ﷺ : ((لا تضامون))

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب التوحيد باب قول الله تعالى ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ (ص١٢٨٠)ح ٧٤٣٩

(٢) إعلام الموقعين (٥١٨/٤)

(٣) فتح الباري في شرح صحيح البخاري لابن رجب (١٣٤/٣)

وقوله: ((لا تضارون)): ((أي: لا يضرُّ بعضكم بعضا، ولا ينضم بعضكم إلى بعض، كما جرت عادةُ الناسِ بالازدحام عند رؤيةِ الشيءِ الخفي، كالهلال ونحوه، وهذا كلُّه بيانٌ لرؤيته في غاية التجلي والظهور، بحيث لا يَلحق الرائيَ ضررٌ ولا ضيْمٌ))(١).

فبهذه النصوصِ ثبت هذا الضابط، وانطلاقا من هذه النصوص وغيرها قرره أئمةُ السلف وتابعهم على ذلك شيخُ الإسلام ابن تيمية، فلله الحمدُ من قبلُ ومن بعدُ.

---

(١) بغية المرتاد (ص ٥٣٠)

المطلب الثاني

ضابط " النَّظَرُ إذا أضِيفَ إلى الوجْهِ وَعُدِّيَ بـ " إلى " اقْتضَى نظَرَ العيْنِ "

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية: أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة: الأدلة على هذا الضابط

المسألة الأولى

أقوال شيخ الإسلام في تقرير ضابط

{ النَّظَرُ إذا أُضِيفَ إلى الوجْهِ وَعُدِّيَ بـ "إلى" اقْتَضَى نظَرَ العيْنِ }

إنَّ الإمامَ ابن تيمية في معرض ردِّه على المعتزلة الذين أوَّلوا النظرَ إلى الربِّ بالانتظار، قد قرَّر أنَّ النظرَ المُضافَ إلى الوَجهِ والمعدَّى بـــ "إلى" لا يرادُ به إلا نظرُ العين، ويتجلَّى ذلك من خلال عرض أقواله:

قال – رحمه الله – : ((وَكَذَلِكَ مَا دَلَّ مِنَ الْكِتَابِ عَلَى " الرُّؤْيَةِ " كَقَوْلِهِ ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾[1]))[2].

فهذا ضابطٌ عظيمٌ من الضوابط التي قرَّرها شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في بابِ رُؤيةِ الله عز وجل.

وقد تضمَّن أنَّ النظر إذا أُضيفَ إلى الوَجهِ الذي هو مَحلُّه، وعُدِّي بحرف "إلى" كان معناه نظرَ العين، وهذا صريحٌ في أنَّ اللهَ أرادَ بقوله ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ نَظَرَ العين – التي في الوجه – إلى الربِّ جل جلاله.

والنظرُ له عدةُ استعمالات بحسب صلاته وتعْدِية نفسه، وذلك كما يلي:

١- إذا عُدِّي النظرُ بنفسهِ كان معناه: التوقفَ والانتظارَ، كقوله تعالى: ﴿ انظُرُونَا

---

(١) سورة القيامة آية: ٢٣

(٢) مجموع الفتاوى (٦/٤٣٧)

﴿نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾[1]

٢- إذا عُدِّي النظرُ بـ "في" كان معناه: التفكرَ والاعتبارَ، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[2].

٣- إذا عُدِّي النظرُ بـ "إلى" كان معناه: المعاينةَ بالأبصار، كقوله تعالى: ﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ﴾[3] [4]

وخالف هذا الضابطَ المعتزلةُ، حيث أوَّلوا النظرَ في قوله تعالى ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[5] بالانتظار، أي: تنتظِرُ ثوابَ ربها.

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي عن قوله تعالى ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾: ((وليس في الآية ما يقتضِي ذلك؛ لأنَّ النظَرَ ليس هو بمعنى الرؤيَةِ، هذا هو الجواب عنه إذا تعَلَّقُوا به من هذا الوَجه.

فأما إذا استدلُّوا به ابتداءً، فالكلامُ عليه أنْ يُقال لهم: ما وجهُ الاستدلالِ بالآيةِ ؟ فإنْ قالوا: إنه تعالى بيَّن أنَّ الوجوهَ يوم القيامة تنظرُ إليه، والنظرُ هو بمعنى الرؤية. قلنا:

---

(١) سورة الحديد آية: ١٣

(٢) سورة الأعراف آية: ١٨٥

(٣) سورة الأنعام آية: ٩٩

(٤) انظر: حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح لابن القيم (ص ٣٧٢)

(٥) سورة القيامة آية: ٢٢ - ٢٣

لسنا نُسلِّم أنَّ النظَرَ بمعنى الرؤيةِ، فما دليلُكُم عليه؟ فلا يجدونَ إلى ذلك سبيلا))[1].

قال أبو الحسن الأشعري- رحمه الله - في رده على المعتزلة: ((ومما يُبطل قولَ المعتزلة: أنَّ اللهَ عز وجل أرادَ بقوله : ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ : نظرَ الانتظار، أنه قال: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ ، ونظرُ الانتظار لا يكون مقْرونا بقوله " إلى "؛ لأنَّه لا يجوزُ عند العَرَبِ أنْ يقولوا في نظَرِ الانتظَارِ " إلى "، ألا ترَى أنَّ اللهَ تعالى لما قال : ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾[2] من الآية لم يقل " إلى "؛ إذ كان معناه الانتظارَ.

وقال عز وجل مخبرا عن بلقيس : ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٣٥﴾﴾[3] فلما أرادت الانتظارَ لم تقل " إلى " ...

فلما قال سبحانه: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ عَلِمنا أنه لم يُرد الانتظارَ، وإنما أراد نظرَ الرؤية .

ولما قرَن اللهُ عز وجل النظرَ بذكر الوجه، أراد نظرَ العينين اللتين في الوجه، كما قال : ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾[4] فذكَرَ الوجْه، وإنما أراد تقلُّب عينيه نحوَ السماء ينظر نزولَ الملَكِ عليه، بصَرْفِ اللهِ تعالى له عن قبلةِ بيتِ

(١) شرح الأصول الخمسة (ص٢٤٢)

(٢) سورة يس آية: ٤٩

(٣) سورة النمل آية: ٣٥

(٤) سورة البقرة آية: ١٤٤

المقدسِ إلى الكعبَةِ)).[1]

ولا يُعترض على تقرير هذا الضابط ما جاء عن مجاهد -رحمه الله- أنه قال في تفسير قوله تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ ((تنتظر منه الثواب))[2].

قال الإمام الدارمي- رحمه الله - في الجواب عن هذا: ((واحتجَّ محتجٌّ منهم بقول مجاهد: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾[3]: قال تنتظر ثوابَ ربها.

قلنا: نعم تنتظِرُ ثوابَ ربِّها، ولا ثوابَ أعظمُ من النظرِ إلى وجهِهِ تبارك وتعالى.

فإنْ أبيتُم إلا تعلُّقا بحديثِ مجاهدٍ هذا، واحتجاجا به دونَ ما سِوَاهُ مِنَ الآثار، فهذا آيةُ شذوذِكم عن الحق، واتباعِكم الباطل؛ لأنَّ دعواكُم هذه لو صحَّتْ عن مجاهدٍ على المعنى الذي تذهَبُونَ إليه، كان مدحُوضا القول إليه، مع هذه الآثار التي قد صحَّت فيه عن رسول الله ﷺ وأصحابِهِ وجماعة التابعين، أولستُم قد زعمتُّم أنكم لا تقبَلُون هذه الآثارَ، ولا تحتجُّون بها، فكيفَ تحتجُّون بالأثرِ عن مجاهدٍ، إذ وجدتُم سبيلا إلى التعلُّقِ به لباطلِكُم على غير بيان؟! وتركتم آثارَ رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين؛ إذ خالفَتْ مذهبَكُم! فأما إذ أقررتُم بقبولِ الأثَرِ عن مجاهدٍ، فقد حكَمتُم على أنفسِكُم بقبولِ آثارِ رسُولِ الله ﷺ وأصحابِهِ والتابعين بعدهم؛ لأنكم لم تسمَعُوا هذا عن مجاهدٍ، بل تأثرونه عنه بإسنادٍ، وتأثرون بأسانيد مثلها أو أجود منها عن

(١) الإبانة عن أصول الديانة (ص٥٦)

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٣٤/١٤) من عدة طرق بأسانيد صحيحة.

(٣) سورة القيامة آية: ٢٢ - ٢٣

رسول الله ﷺ وعن أصحابه والتابعين ما هو خلافه عندكم، فكيف ألزمتُم أنفسَكُم اتباعَ المشتبه من آثارِ مجاهدٍ وحده، وتركتُم الصحيحَ المنصوصَ من آثار رسول الله ﷺ وأصحابه، ونظراء مجاهد من التابعين، إلا من ريبةٍ وشُذُوذٍ عن الحقِّ.

إنَّ الذي يريد الشذوذَ عن الحقِّ يتَّبع الشاذَّ من قول العلماء، ويتعلَّق بزلاتهم، والذي يؤُمُّ الحقَّ في نفسه، يتَّبِع المشهُورَ من قول جماعتهم، وينقلب مع جمهورهم، فهما آيتان بيِّنتان يُستدلُّ بهما على اتباعِ الرجلِ، وعلى ابتدَاعِه))[1].

وقال الإمام ابن عبد البر- رحمه الله -: ((الجوابُ أنَّا لم ندَّع الإجماعَ في هذه المسألة، ولو كانت إجماعا ما احتَجْنا فيها إلى قولٍ، ولكن قولُ مجاهدٍ هذا مردودٌ بالسُّنَّة الثابتةِ عن النبي ﷺ، وأقاويلِ الصحابة، وجمهور السلف، وهو قولٌ عند أهل السنة مهجورٌ، والذي عليه جماعَتُهُم ما ثبَتَ في ذلك عن نبيهم ﷺ، وليس من العلماء أحدٌ إلا وهو يُؤخَذ من قولِه ويُترَكُ إلا رسول الله ﷺ.

ومجاهدٌ وإن كان أحدَ المقدَّمين في العلمِ بتأويلِ القرآن، فإنَّ له قولين في التأويل هما مهجوران عند العلماء مرغوبٌ عنهما: أحدهما هذا[2]))[3].

---

(١) الرد على الجهمية (ص١٢٨ - ١٢٩)

(٢) والآخر قوله في قول الله عز وجل (عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ﴿٧٩﴾) الإسراء: ٧٩
وانظر: مجموع الفتاوى (٣٧٤/٤)

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٥٨/٧)

المسألة الثانية

أقوال السلف في تقرير ضابط

{ النَّظَرُ إذا أضِيفَ إلى الوجْهِ وَعُدِّيَ بـ " إلى " اقْتضَى نظَرَ العيْنِ }

بعد أنْ وقفْنا على تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لهذا الضابط، أستعرضُ هنا ما وقفتُ عليه من أقوال أئمة السلف في تقريرِ أنَّ النَّظَر إذا أضِيفَ إلى الوجْهِ وَعُدِّيَ بـــ " إلى " اقْتضَى نظَرَ العيْنِ، وهي كما يلي:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـــ)]

قال ابنُ عباس رضي الله عنه: ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾[١] ((وأكثرُ الناس تنظُر إلى ربِّها عَيانًا بلا حجابٍ))[٢].

وقال رضي الله عنه: ((﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾[٣] يعني: حسنها ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ قال: نَظَرتْ إلى الخالق عز وجل))[٤].

فقد فسر الصحابيُّ الجليل ابن عباس رضي الله عنه النظرَ في الآية بالنَّظَرِ إلى الربِّ عَيانا، وهذا يدُلُّ على أنه يُقرِّر أنَّ النظر المُعدَّى بـــ" إلى" والمضافَ إلى الوجهِ لا يَقتضي إلا

(١) سورة القيامة آية: ٢٣

(٢) ذكره البغوي في تفسيره (٢٨٤/٨)

(٣) سورة القيامة آية: ٢٢

(٤) أخرجه عبد الله في السنة (١٦١/١) والآجري في الشريعة (٩٩٠/٢) من طريق أبي نعيم عن سلمة بن سابور عن عطية عن ابن عباس به، وسنده ضعيف

نظرَ العين.

[أبو عبد الله عكرمة مولى ابن عباس (١٠٤هـ)]

وقال الإمام عكرمة- رحمه الله -: ((﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ تنظُر إلى ربها نَظَرا))[١].

[الحسن البصري (١١٠هـ)]

وقال الإمام الحسن البصري[٢]- رحمه الله -: ((﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ قال: حسنة ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ قال: تنظرُ إلى الخالقِ، وحُقَّ لها أن تنضر، وهي تنظرُ إلى الخالق))[٣].

فقد فسر الإمامان عكرمة والحسن النظرَ في الآية الكريمة بالنظرِ إلى وجهِ اللهِ عز وجل، كما بيَّن الإمام الحسن البصري أنه بِنَظَرِهَا إلى الله عز وجل حُقَّ لها أنْ تنضر.

[مالك بن أنس (١٧٩هـ)]

وسئل الإمام مالك رحمه الله عن قوله عز وجل ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ أتنظرُ

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٣٣/١٤) والدارمي في الرد على الجهمية (ص١٢١) وعبد الله في السنة (٢٦١/١) والآجري في الشريعة (٩٩٣/٢) من طريق علي بن شقيق عن الحسين بن واقد عن يزيد النحوي عن عكرمة به، وهو صحيح الإسناد، وقد صححه ابن حجر في الفتح (٥٢٣/١٣)

(٢) هو: الحسن بن أبي الحسن، واسم أبيه: يسار، أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت الأنصاري، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر، قال عنه أيوب: ((كان الحسنُ يتكلم بكلام كأنه الدر، فتكلم قوم من بعده بكلام يخرج من أفواههم كأنَّه القيء)). توفي: ١١٠هـ انظر: سير أعلام النبلاء (٥٦٣/٤ - ٥٨٨)

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٣٣/١٤) وعبد الله في السنة (٢٦١/١) من طريق المبارك عن الحسن به. وهو صحيح الإسناد، فقد قال أحمد بن حنبل عن المبارك كما في التهذيب لابن حجر (١٨/٤) : ((ما روى عن الحسن يُحتج به))

إلى اللهِ ﷻ؟ قال: ((نعم)) فقيل له: إن قوما يقولون: ننتظرُ ما عنده، قال: ((بل ننظرُ إليه نظرا، فقد قال موسى ﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ ﴾[1] وقال الله ﷻ ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ﴿١٥﴾ ﴾[2]))[3].

فقد أنكر الإمامُ مالك -رحمه الله- على من فسَّر الآية بالانتظار، وبيَّن أنَّ المراد هو النظرُ إلى الله نظرا، وهذا دليلٌ على أنَّه يقرِّرُ أنَّ النَّظَر إذا أضِيفَ إلى الوجْهِ وَعُدِّيَ بـــ " إلى " اقْتضَى نظَرَ العيْنِ.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـــ)]

وقال الإمام أحمد- رحمه الله -: ((قوله ﴿ وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ﴾[4] يعني: الحسن والبياض ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ﴿٢٣﴾ ﴾[5] يعني: تُعاين ربَّها في الجنة))[6].

وقال- رحمه الله -: ((فقلنا لهم: لم أنكرتُم أنَّ أهلَ الجنة ينظرُون إلى ربهم؟ قالوا: لا ينبغي لأحدٍ أنْ ينظرَ إلى الله؛ لأنَّ المنظورَ إليه معلومٌ موصوفٌ، لا يُرى

---

(١) سورة الأعراف آية: ١٤٣

(٢) سورة المطففين آية: ١٥

(٣) ذكره ابن القيم في حادي الأرواح (ص ٤١٥) من طريق الحارث بن مسكين عن أشهب عن مالك به. وسنده صحيح، فإن الحارث قال عنه النسائي كما في التهذيب لابن حجر (٣٣٧/١): ((ثقة مأمون))، وأما أشهب فهو: ابن عبد العزيز القيسي، وهو ثقة فقيه كما في التقريب (ص١٤٢)

(٤) سورة القيامة آية: ٢٢

(٥) سورة القيامة آية: ٢٣

(٦) الرد على الزنادقة والجهمية (ص١٨٥)

إلا شيء يفعله!! فقلنا: أليس الله يقول ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾. فقالوا: إن معنى إلى ربها ناظرة أنها تنتظرُ الثوابَ من ربها، وإنما ينظرون إلى فعله وقدرته. وتلوا آيةً من القرآن ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾[1] فقالوا: إنه حين قال ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾ أنهم لم يروا ربهم، ولكن المعنى ذلك: ألم ترَ إلى فعلِ ربك. فقلنا لهم: إنَّ فعلَ الله لم يَزَلْ العبادُ يَرَوْنَهُ، وإنما قال: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ فقالوا: إنما تنتظرُ الثَّوابَ من ربِّها. فقلنا: إنها معَ مَا تَنتظرُ الثوابَ هي ترى ربَّها))[2].

فقد بين الإمام أحمد -رحمه الله- أنَّ المرادَ بالنَّظَر في الآية هو: أن تُعاينَ ربَّها في الجنة، وأنكرَ على مَن فسَّر النظَرَ في الآية بالانتظارِ، ورد عليهم: بأنها مَعَ ما تنتظرُ منَ الثواب هي ترى ربها، وهذا تقريرٌ منه لهذه القاعدَة.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة- رحمه الله -: ((بابُ ذِكْر بيان أنَّ رؤيةَ الله التي يختصُّ بها أولياءَه يوم القيامة التي ذَكَرَ اللهُ في قوله ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾))[3].

عقَد الإمام ابن خزيمة رحمه الله بابا في إثباتِ رُؤيَةِ الله عز وجل التي يختصُّ بها أولياءَهُ يومَ القيامَةِ واحتَجَّ على ذلك بالنظَرِ في قوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾، فدلَّ على أنَّه يُقرِّر

(١) سورة الفرقان آية: ٤٥

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٢٥٩ - ٢٦٠)

(٣) التوحيد (١/٣٩٧)

أنَّ النظرَ في الآية هو نظرُ العين.

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة - رحمه الله -: ((وقالت الجهمية إنما معنى قوله ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾[(١)] إنما أراد بذلك الانتظار، فخالفتْ في ذلك بهذا التأويلِ جميعَ لغات العرَب، وما يعرفُهُ الفصحاءُ من كلامِها؛ لأنَّ القرآنَ إنما نزلَ بلسانِ العَرَب، قال الله تعالى ﴿وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ۝١٠٣﴾[(٢)] وقال ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ۝٢٨﴾[(٣)] فليس يجوزُ عند أحدٍ ممن يَعرف لغات العرب وكلامَها أن يكون معنى قوله ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ الانتظار، ألا ترى أنَّه لا يقولُ أحدٌ إني أنظُرُ إليك يعني: أنتظرُك، وإنما يقول: أنتظرُكَ، فإذا دخل في الكلام "إلى"، فليس يجوزُ أن يُعنى به غير النَّظَرِ، يقول: أنظُرُ إليكَ.

وكذلك قوله ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ ولو أراد الانتظار لقال: لربِّها منتظرَةٌ، ولربها ناظِرَةٌ، وذلك كلُّه واضحٌ بيِّنٌ عند أهل العلم، ممن وهب اللهُ له علما في كتابه، وبصرا في دينه))[(٤)].

فقد بيَّن الإمام ابنُ بطة -رحمه الله- أنَّ الجهميةَ خالفتْ جميعَ لغات العرب، وما

---

(١) سورة القيامة آية: ٢٣

(٢) سورة النحل آية: ١٠٣

(٣) سورة الزمر آية: ٢٨

(٤) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٧٢/٣ - ٧٤)

يعرفُهُ الفصحَاءُ مِن كلامهم عندما أوَّلتْ النظرَ في الآية بالانتظار، كما قرَّر أنه لا يجوز عند أحدٍ ممن يعرِفُ لغاتِ العَرَبِ وكلامَها أنْ يكون معنى قوله ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ الانتظار، وبيَّن أنَّ النظَرَ إذا دخل فيه "إلى"، فليس يجوزُ أن يُعنى به إلا نظرَ العين، فلو أراد الله ﷻ الانتظار بقوله ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ لقال: لربها ناظرةٌ، فلما عُدِّيَ النظر بـــ " إلى " علم أنَّ المرادَ نظرُ العين لا غير.

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده(٣٩٥هـــ)]

وقال الإمام ابن منده- رحمه الله -: ((قال الله ﷻ ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[(١)] أجمعَ أهلُ التأويل كابنِ عبَّاسٍ، وغيرِه من الصحابة، ومِنَ التابعين محمد بن كعب[(٢)] وعبد الرحمن بن سابط[(٣)] والحسن بن أبي الحسن وعكرمة وأبو صالح[(٤)] وسعيد بن جبير[(٥)] وغيرهم أنَّ معناه: إلى وجهِ ربها ناظرة، والآخرون نحو

---

(١) سورة القيامة آية: ٢٢ ٢٣

(٢) هو: محمد بن كعب بن سليم القرظي. قيل: ولد محمد بن كعب في حياة النبي ﷺ، ولم يصح ذلك. قال ابن سعد: ((كان ثقة، عالما، كثير الحديث، ورعا)). توفي:١٢٠هـــ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٥/٦٥ ٦٨)

(٣) هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن سابط الجمحي من جلَّة أهل مكة، ومتقنيهم مات بها سنة ١٢٨هـــ انظر: مشاهير علماء الأمصار لابن حبان (ص١٣٨)

(٤) هو: ذكوان بن عبد الله مولى أم المؤمنين جويرية الغطفانية. أبو صالح السمان. كان من كبار العلماء بالمدينة، وكان يجلب الزيت والسمن إلى الكوفة، ولد في خلافة عمر. ذكره الإمام أحمد فقال: ((ثقة ثقة، من أجلِّ الناس وأوثقهم)). توفي:١٠١هـــ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٥/٣٦ - ٣٧)

(٥) هو: سعيد بن جبير بن هشام، الإمام، الحافظ، المقرئ، المفسر، أبو محمد، ويقال: أبو عبد الله=

معناه، ومن روى عنه أن معناه أنها تنتظرُ الثوابَ، فقولٌ شاذٌّ لا يثبتُ))[1].

فقد حكى الإمامُ ابنُ منده رحمه الله إجماعَ أهلِ التأويلِ مِنَ الصحابة والتابعين أنَّ المرادَ بالنظر في قوله تعالى ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾: نظر العين؛ لكونه مُعَدًّى بـــ" إلى "، وبيَّن أنَّ من رُوي عنه في معنى الآية أنها تنتظرُ الثواب فقولُه قولٌ شاذٌّ لا يثبتُ.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـــ)]

وقال الإمام أبو القاسم التيمي - رحمه الله -: ((قال أهلُ السنة: الدليلُ على أنَّ المؤمنين يرَوْنَ ربَّهم عز وجل قوله تعالى ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾[2].

قال أهل اللغة: النَّظَرُ إذا قُرنَ بالوجه، وعُدِّي بحرف الجر اقتضى نظرَ العين))[3].

فقد ذكر الإمام أبو القاسم رحمه الله أنَّ الذي استدلَّ به أهلُ السنة على أنَّ المؤمنين يرَوْنَ ربَّهُم يومَ القيامة قوله تعالى ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾، وهذا يُبيِّن أنَّ هذه الآيَةَ حجةٌ في رؤيَةِ اللهِ، كما بيَّن أنَّ أهلَ اللغة يقولون: إنَّ النظرَ إذا قُرن بالوجه، وعُدي بحرف الجر اقتضى نظر العين.

فعُلِم بما تقدم نقلُه أنَّ أئمةَ السلف يقرِّرُون أن النَّظَر إذا أضِيفَ إلى الوجْهِ وَعُدِّيَ بـــ " إلى " اقْتضَى نظَرَ العيْنِ.

=الأسدي الوالبي، مولاهم الكوفي، أحد الأعلام. روى عن ابن عباس فأكثر وجود. توفي ٩٥هـــ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤/٤٢١ - ٤٤٣)

(١) الرد على الجهمية (ص ١٠١ - ١٠٢)

(٢) سورة القيامة آية: ٢٢ - ٢٣

(٣) الحجة في بيان المحجة (٢/٢٦٦)

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذا الضابط، فقرَّر أنَّ من أدلة رؤيةِ اللهِ ﷻ قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣) ﴾، فالنظر في الآية يراد به نظرُ العين؛ لكون النظرِ قُرن بالوجه وعُدي بـــ " إلى "

وبهذا يكونُ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ موافقا للسلف فيما قرَّروه، فلم يخرُجْ في هديهِ وأقوالِهِ عن هديهِم وأقوالهم، ولم يسلُكْ طريقا غيرَ طريقِهِم.

المسألة الثالثة

الأدلة على ضابط

{ النَّظَرُ إذا أُضِيفَ إلى الوجْهِ وَعُدِّيَ بـ" إلى " اقْتَضَى نظَرَ العيْنِ }

إنَّ هذا الضابطَ الذي قرره أئمة السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية قد دلَّت عليه الأدلةُ من الكتاب والسنة، ومن هذه الأدلة التي دلت على هذا الضابط ما يلي:

قال تعالى : ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ﴾[1]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ عَجَلَّ لما قَرنَ التقلبَ بذكرِ الوجهِ في هذه الآيةِ، عُلم أنَّه أرادَ مِن ذلك نظرَ العينين اللتين في الوَجهِ، فذكَر الوجهَ وإنما أراد تقلُّب عينَيْه نحوَ السماء.

قال أبو الحسن الأشعري- رحمه الله - عن قوله تعالى﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾[2] : ((لما قَرنَ اللهُ عَجَلَّ النظرَ بذكر الوجه، أراد نظرَ العينين اللتين في الوجه، كما قال : ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ﴾[3] فذكَر الوجه، وإنما أراد تقلُّب عينيه نحو السماء ينظر نزُولَ المَلَك عليه بصرْفِ اللهِ تعالى له عن قبلَةِ بَيتِ المقدسِ إلى الكعبةِ)).[4]

---

(١) سورة البقرة آية : ١٤٤

(٢) سورة القيامة آية: ٢٢ - ٢٣

(٣) سورة البقرة آية: ١٤٤

(٤) الإبانة عن أصول الديانة (ص٥٦)

وقال تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٢١٠﴾ ﴾(١)

وجه الدلالة أنَّ اللهَ ﷻ لما أرادَ بالنَّظَرِ الانتظار لم يُعدِّه بـ إلى" ، ولم يَقْرنْه بالوَجهِ، وهذا يدلُّ على أنَّ النظرَ إذا قُرن بالوجه وعُدِّيَ بـ " إلى" اقتضى نظرَ العين.

قال الإمام ابن بطة - رحمه الله -: ((لو أراد الانتظار لقال: لربِّها منتظرةٌ، ولربها ناظِرةٌ))(٢).

وبعد هذا العرضِ لهذه النصوصِ الشرعية يظهر أنها قد دلَّت على أنَّ النَّظَر إذا أضِيفَ إلى الوجْهِ وَعُدِّيَ بـ " إلى " اقْتضَى نظَرَ العيْنِ.

---

(١) سورة البقرة آية: ٢١٠

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/٧٤)

المطلب الثالث

ضابط " تَخْصِيصُ الإدْراكِ بالنَّفْيِ لُغةً وشرعاً يقتضِي أنَّ مُطلقَ الرؤيةِ ليس بمنْفيٍّ "

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذا الضابط

المسألة الثانية : أقوال السلف في تقرير هذا الضابط

المسألة الثالثة : الأدلة على هذا الضابط

المسألة الأولى

أقوال شيخ الإسلام في تقرير ضابط

{ تَخْصِيصُ الإدْراكِ بالنَّفْيِ لُغةً وشرعاً يقتضِي أنَّ مُطلقَ الرؤيةِ ليس بمنْفيٍّ }

منَ الضوابط التي قرَّرها شيخُ الإسلام ابن تيمية - في معرض ردِّه على المعتزلة احتجاجَهم على نفيِ رؤية الله ﷻ بقوله: ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ - أنَّ نفْيَ الإدراكِ لا يلزمُ منه نفيُ الرؤية، وإنما يدلُّ عَلَى إثبَاتِ الرُّؤْيَةِ وَنَفْيِ الإحَاطَةِ، ويتجلَّى ذلك من خلال عرضِ أقواله:

قال- رحمه الله -: ((قوله : ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾[1] إِنَّمَا نَفَى الْإِدْرَاكَ الَّذِي هُوَ الإحَاطَةُ، كَمَا قَالَهُ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَلَمْ يَنْفِ مُجَرَّدَ الرُّؤْيَةِ؛ لِأَنَّ الْمَعْدُومَ لا يُرَى، وَلَيْسَ فِي كَوْنِهِ لا يُرَى مَدْحٌ؛ إذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ الْمَعْدُومُ مَمْدُوحًا، وَإِنَّمَا الْمَدْحُ فِي كَوْنِهِ لا يُحَاطُ بِهِ وَإِنْ رُئِيَ؛ كَمَا أَنَّهُ لا يُحَاطُ بِهِ وَإِنْ عُلِمَ، فَكَمَا أَنَّهُ إذَا عُلِمَ لا يُحَاطُ بِهِ عِلْمًا، فَكَذَلِكَ إذَا رُئِيَ لَا يُحَاطُ بِهِ رُؤْيَةً.

فَكَانَ فِي نَفْيِ الْإِدْرَاكِ مِنْ إثْبَاتِ عَظَمَتِهِ مَا يَكُونُ مَدْحًا وَصِفَةَ كَمَالٍ، وَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى إثْبَاتِ الرُّؤْيَةِ لَا عَلَى نَفْيِهَا، لَكِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى إثْبَاتِ الرُّؤْيَةِ مَعَ عَدَمِ الْإِحَاطَةِ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا))[2].

---

(١) سورة الأنعام آية: ١٠٣

(٢) مجموع الفتاوى (٣/٣٦ - ٣٧)

وقال- رحمه الله -: ((وَكَذَلِكَ احتجَاجُهُمْ عَلَى نَفْيِ الرُّؤْيَةِ بِقَولِهِ: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ ﴾ فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِ الرُّؤْيَةِ وَنَفْيِ الإِحَاطَةِ))[1] .

وقال- رحمه الله -: ((فَإِنَّ الْعِبَادَ لَا يُحِيطُونَ بِاَللَّهِ عِلْمًا؛ وَلَا تُدْرِكُهُ أَبْصَارُهُمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ ﴾. وَقَدْ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ: مِنْ السَّلَفِ وَالْعُلَمَاءِ إنَّ " الْإِدْرَاكَ " هُوَ: الْإِحَاطَةُ، فَالْعِبَادُ يَرَوْنَ اللَّهَ تَعَالَى عِيَانًا وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ))[2].

وقال- رحمه الله -: ((قوله ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾ فَمَعنَاهُ عَلَى قَولِ الجمهُورِ: لا تُحِيطُ به، لَيسَ مَعْنَاهُ لا تَرَاهُ، فَإِنَّ نَفْيَ الرُّؤْيَةِ يُشَارِكُهُ فيه المعدُومُ، فَلَيسَ هُوَ صِفَةَ مَدْحٍ، بخلافِ كَوْنِهِ لا يُحَاطُ به ولا يُدرَكُ، فَإِنَّ هَذَا يَقتَضِي أَنَّهُ مِنْ عَظَمَتِه لا تُدْرِكُهُ الأبصَارُ، وَذَلكَ يَقتَضِي كَمَالا عَظِيما تَعجَزُ معه الأبصَارُ عَنِ الإحاطَةِ، فالآيَةُ دَالَّةٌ عَلَى إثبَاتِ رُؤْيَتِهِ وَنَفْيِ الإحاطَةِ بِهِ، نَقِيض ما تظُنُّه الجهميةُ من أنها دالةٌ على نَفيِ رُؤْيَتِه))[3].

ومما تقدم نقلُه يظهر جليا تقريرُ شيخ الإسلام ابن تيمية لهذا الضابط، وهو ضابطٌ مهمٌّ في الرد على المعتزلة.

ومضمونه: أنَّ الإدراك هو: الإحاطةُ بالشيء، وهو قدرٌ زائدٌ على مجرَّدِ الرؤيَة، فإذا نُفيَ الإدراكُ لم تُنفَ الرؤية، بل نفيُ الإدراك يدلُّ على وجودِ الرؤية، فالربُّ جل جلاله

(١) مجموع الفتاوى (٦/٢٨٩)

(٢) مجموع الفتاوى (١١/٤٨١)

(٣) الصفدية (١/ ٩١)

يُرى، ولا يدرك، بل يُرى من غير إحاطةٍ ولا حصرٍ.

فنفيُ الإدراكِ في قوله تعالى ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ أدلُّ على جوازِ رؤيَةِ اللهِ منه على امتناعِها، فإنَّ الله سبحانه إنما ذكرها في سياق التمدح، ومعلومٌ أن المدحَ إنما يكون بالأوصاف الثبوتية، وأما العدمُ المحضُ فليس بكمال، فلا يُمدَحُ الربُّ به، وإنما يُمدَحُ الربُّ بالعدم إذا تَضَمَّن أمرا وجوديا، فالمدحُ في كونه لا يُحاطُ به وإن رُئي، أما لو كانَ المرادُ بقوله ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾ أنه لا يُرى بحالٍ لم يكن في ذلك مدحٌ ولا كمالٌ، لمشاركة المعدومِ له في كونه لا يُرى.

فإذاً يكون المعنى أنه يُرى ولا تُدركُه الأبصار.[1]

وخالف هذا الضابطَ المعتزلةُ، فإنهم فسَّروا الإدراكَ في قوله تعالى ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ ﴾[2] : بالرؤية، فالنفيُ هنا عندهم خرَج مخرج المدحِ فلا يُرى بحالٍ، لا في الدنيا ولا في الآخرة.[3]

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: ((قوله تعالى ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ ﴾ وجه الدلالة: هو ما قد ثبتَ من أنَّ الإدراكَ إذا قُرن بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية، وثبت أنه تعالى نفى عن نفسه إدراكَ البصر، وتجد في ذلك تمدحا راجعا إلى

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/٣٦ – ٣٧) وحادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (ص٣٧٠)

(٢) سورة الأنعام آية: ١٠٣

(٣) مجموع الفتاوى (١٦/٨٧)

ذاته، وما كان من نفيه تمدحا راجعا إلى ذاته كان إثباتُه نقصا، والنقائصُ غيرُ جائزةٍ عن الله في حالٍ من الأحوال))[1].

كما خالف أيضا الأشاعرةُ ومن وافقهم، فلا يُفسِّرون الإدراكَ بالإحاطة، فإن هذا ممتنعٌ عندهم؛ لأنه إنما يكون بزعمهم فيما يَنقَسم، فيُرى بعضُه دون بعض، فتكون رؤية بلا إدراك وإحاطة، فلا يُتصوَّر عندهم أن يُرى الله إلا رؤيةً واحدةً متماثلةً، كما يقولون في كلامه: إنه شيءٌ واحدٌ لا يتبعَّضُ ولا يتعدَّد.

وأما الإدراكُ والإحاطةُ الزائدُ على مطلقِ الرؤية فليس انتفاؤه لعظمة الربِّ عندهم، بل لأن ذاتَه لا تقبلُ ذاك.[2]

فالأشاعرةُ والمعتزلةُ لا يريدون أن يجعلوا للأبصار إدراكا غيرَ الرؤية، سواء أُثبتَت الرؤيةُ أو نُفِيت، فإنَّ جَعْلَ الأبصار لها إدراكٌ غير الرؤية يُبطِل قولَ المعتزلةِ بنفي الرؤية، ويُبطِل قولَ الأشاعرةِ بإثبات رؤيةٍ بلا مُعاينةٍ ولا مُواجهةٍ.[3]

---

(١) شرح الأصول الخمسة (ص٢٣٣)

(٢) انظر: الإرشاد للجويني (ص١٨٢ - ١٨٣) ومجموع الفتاوى (١٦/٨٨ - ٨٩)

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/٨٨ ٨٩)

المسألة الثانية

أقوال السلف في تقرير ضابط

{ تَخْصِيصُ الإدْراكِ بالنَّفْيِ لُغةً وشرعاً يقتضِي أنَّ مُطلقَ الرؤيةِ ليس بمنْفيٍّ }

إنَّ الناظرَ في أقوال أئمة السلف التي أُثرت عنهم يجد أهم يُقرِّرون أنَّ نفيَ الإدراك لا يلزمُ منه نفيُ الرؤية، ومن هنا يظهر التوافقُ بين شيخ الإسلام ابن تيمية وأئمة السلف.

وفيما يلي عرضٌ لأقوال أئمة السلف:

[أبو عبد الله عكرمة مولى ابن عباس (١٠٤هـ)]

عن عكرمة عن ابن عباس ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ ﴾(١) قال إنَّ النبي ﷺ رأى ربَّه ﷻ، فقال رجل عند ذلك: أليس قال الله ﷻ ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ﴾(٢)- فقال له عكرمة: أليس ترَى السماءَ؟ قال: بلى، قال: ((أَوَكُلَّها ترَاها))(٣).

فقد بيَّن الإمام عكرمة -رحمه الله- لمن احتج بقوله تعالى ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ على نفي رؤية الله ﷻ ، أن الإدراك في الآية بمعنى: الإحاطة، ومثَّل على ذلك برؤية

---

(١) سورة النجم آية: ١٣

(٢) سورة الأنعام آية: ١٠٣

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٦٦/١٣) و الآجري في الشريعة (١٠٤٨/٢) من طريق أسباط عن سماك عن عكرمة به.

السماء، فإننا نراها ولا نحيطُ بها رؤيةً.

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة - رحمه الله -: ((فأما حجَّته وخصومتُه بقول الله تعالى ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾ فإن معنى ذلك واضحٌ لا يخيل على أهل العلم والمعرفة؛ ذلك أنك تنظرُ إلى الصغير مِن خلْق الله فيما يُدركه بصرك، ولا يحيطُ نظَرُكَ، فاللهُ تعالى أجلُّ وأعظَمُ من كلِّ شيء يُدركه بَصَرٌ، وإنما الإدراك أنْ يحيطَ البصَرُ بالشيءِ حتى يراه كله فذلك الإدراك.

ألا ترى أنك ترى القمرَ فلا ترى منه إلا ما ظهَر من وجهِه، ويخفى عليك ما غابَ من قفَاهُ، وكذلك الشمس، وكذلك السَّماءُ، وكذلك البحرُ، وكذلك الجبَلُ، وإنَّ الرجلَ لَيُكلِّمك وهو معَكَ فما يُدرِكُه بصرك، وإنما تنظُرُ منه إلى ما أقبلَ عليك منه، فإنما قول الله عز وجل ﴿ لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ﴾ لا تحيطُ به لعظمته وجلاله.

ولكنَّ الجهميَّ عدو الله إنما ينـــزِعُ إلى المتشابهِ ليفتنَ الجاهلَ))[(١)].

فقد بيَّن الإمام ابن بطة -رحمه الله- أنَّ الإدراك هو: أن يحيط البصرُ بالشيء حتى يراه كلَّه، وذكَر أنَّ الإنسانَ ينظُرُ إلى الصَّغيرِ مِن خلْقِ اللهِ فيما يُدرِكُهُ بصرُهُ، ولا يحيطُ نظَرُه به، كالقمر فإنَّك ترى منه ما ظهَر من وجهه دون قفاه، فالله تعالى أجلُّ وأعظمُ من كلِّ شيء يُدرِكُهُ بصَرٌ، فهو يُقرِّرُ أنَّ نفيَ الإدراك يدلُّ على وجودِ رؤيةٍ من غيرِ إحاطة.

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/٧٢)

[محمد بن الحسين الآجري (٣٦٠هـ)]

وقال الإمام الآجري- رحمه الله -: ((فإنْ قال قائلٌ: فما تأويل قوله ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ ؟

قيل له: معناها عند أهل العلم، أي: لا تحيطُ به الأبصَارُ، ولا تحويه عز وجل، وهم يَرَوْنَهُ من غير إدرَاكٍ، ولا يَشكُّون في رؤيَتِهِ كما يقول الرجل: رأيتُ السماءَ، وهو صادقٌ، ولم يُحطْ بصرُهُ بكلِّ السماء ولم يُدرِكْها، وكما يقول الرجل: رأيتُ البحرَ، وهو صادقٌ، ولم يدرِكْ بصره كلَّ البحرِ، ولم يُحطْ ببصره، هكذا فسَّره العلماءُ إن كنت تعقلُ))(١).

فقد بيَّن الإمامُ الآجري -رحمه الله- أنَّه لا يَلزَمُ من نفيِ الإدراك في الآية نفيُ الرؤيَةِ، وأنَّ معنى الآية: أنه لا تحيطُ به الأبصارُ، وهم يَرَوْنه من غير إدراكٍ، ومثَّل على الإدراكِ بمعنى الإحاطة: برُؤيَةِ السماءِ والبحر، فإننا نراهما لكن مِن غيرِ إحاطةٍ.

ومن خلال ما تقدَّم من نقلِ أقوالِ أئمة السلف يظهر تقريرُهم لهذا الضابط من ضوابط رؤية الله ، فإنَّ الإدراكَ هو: الإحاطة، وإنَّ نفيَه يدلُّ على وجودِ أصلِ الرؤية.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقرير أنَّ الله نفى الإدراكَ الذي هو الإحاطة، ولم ينفِ مجردَ الرؤية، كما بيَّن أنَّ هذه الآيةَ تدلُّ على إثبات الرؤية أعظَم من دلالَتِها على نفيِها.

---

(١) الشريعة (١٠٤٨/٢)

وأشار إلى نكتةٍ دقيقةٍ وهي: أنَّه لو كان نفيُ الإدراك بمعنى نفيِ الرؤيةِ لم يكن فيها كمالٌ؛ لأن المعدومَ لا يُرى، وليس في كونه لا يُرى مدحٌ؛ إذ لو كان كذلك لكان المعدومُ ممدوحا، وإنما المدحُ في كونه لا يُحاطُ به وإن رُئي؛ كما أنه لا يُحاط به وإن عُلم،فكان في نفيِ الإدراك من إثبات عظمته ما يكون مدحا وصفة كمال.

وبعد هذا البيانِ يظهَرُ أنَّ ما خلُصَت إليه أقوالُ أئمة السلف هو ما أفادَه كلامُ شيخ الإسلام ابن تيمية، فيكون بحمد الله موافقا لهم، متبعا لهم، موضحا لمذهبهم.

المسألة الثالثة

الأدلة على ضابط

{ تَخْصِيصُ الإدْراكِ بالنَّفْي لُغةً وشرعاً يقتضِي أنَّ مُطلقَ الرؤيةِ ليس بمنْفيٍّ }

إنَّ هذا الضابطَ من ضوابط بابِ الصِّفات، قد دلَّت عليه الأدلَّةُ الشرعيَّةُ، التي هي مصدرُ أئمة السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية، ومن هذه الأدلة ما يلي:

قال تعالى: ﴿ فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ ۝٦٠ فَلَمَّا تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ۝٦٢ ﴾(1)

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ۝٧٧ ﴾(2)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبر في هذه الآياتِ الكريمات أنَّ قومَ فرعونَ اتَّبَعُوا قومَ موسى، وتراءى الجمعان أي: رأى كلٌّ واحدٍ منهما الآخر، فخَشِيَ قومُ موسى من قوم فرعون فقالوا: إنا لمدركون، فنفوْا الإدراكَ ولم ينفوا الرؤيةَ، فقال موسى كلا، فنفى أيضا الإدراكَ ولم ينفِ الرؤيةَ، فدلَّ على أنَّ نفيَ الإدراكِ لا يلزمُ منه نفيُ الرؤيةِ، بل الرؤيةُ تثبتُ مع نفْيِ الإدراك.

قال ابن القيم- رحمه الله -: ((فإنَّ الإدراكَ هو: الإحاطةُ بالشيء، وهو قدرٌ زائدٌ

---

(1) سورة الشعراء آية: ٥٩ – ٦٢

(2) سورة طه آية: ٧٧

على الرؤيةِ كما قال تعالى ﴿فَلَمَّا تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ۝٦١ قَالَ كَلَّآ﴾، فلم ينْفِ موسى عليه السلام الرؤيةَ، و لم يريدوا بقولهم: ﴿إِنَّا لَمُدْرَكُونَ﴾ إنا لمرئيون، فإنَّ موسى صلوات الله وسلامه عليه نفى إدراكَهم إياهم بقوله: ﴿كَلَّآ﴾، وأخبر الله سبحانه وتعالى أنه لا يخاف دركَهم بقوله: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ۝٧٧﴾ فالرؤيةُ والإدراكُ كلٌّ منهما يوجد مع الآخر وبدونه))(١).

وبعدَ عرضِ هذه النصوص تتضحُ دلالة الآياتِ القرآنيةِ على أنَّ نفيَ الإدراكِ لا يلزم منه نفيُ الرؤية، فإن الإدراكَ هو: الإحاطةُ بالشيء.

---

(١) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (ص٣٧٠)

الباب الرابع

القواعد المتعلقة بباب الرد والمناظرة في باب الأسماء والصفات

وفيه توطئة، وستة عشر فصلاً:

الفصل الأول: "الأَسْمَاءُ الْمُتَوَاطِئَةُ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الاسْمَيْنِ قَدرٌ مُشْتَرَكٌ وإنْ كَانَ الْمُسَمَّيَانِ مُخْتَلِفَيْنِ أو مُتَضَادَّيْنِ"

الفصل الثاني: "الاشْتِرَاكُ في الأَسْمَاءِ وَأَسماءِ الصِّفَاتِ لا يَسْتَلْزِمُ تَمَاثُلَ الْمُسَمَّيَاتِ وَالْمَوْصُوفَاتِ"

الفصل الثالث: "اللهُ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ لَيْسَ في مَخْلُوقَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَاتِهِ ولا في ذَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ"

الفصل الرابع: قاعدة "مَا أُضِيفَ إِلَى اللهِ مِنَ الصِّفَاتِ فَهْوَ صِفَةٌ لَهُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَمَا أُضِيفَ لَهُ مِنَ الأَعْيَانِ فَهْوَ بَائِنٌ عَنْهُ مَخْلُوقٌ"

الفصل الخامس: "الْعُدُولُ بِأَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ عَنْ مَعَانِيهَا وَحَقَائِقِهَا الثَّابِتَةِ لَهُ إِلْحَادٌ يَجِبُ تَرْكُهُ"

الفصل السادس: "امْتِنَاعُ صَرْفِ دَلالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَنْ ظَاهِرِهَا الْمُتَبَادِرِ مِنْهَا إلا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ"

الفصل السابع: "جَحْدُ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ يَلْزَمُ مِنْهُ إِنْكَارُ الذَّاتِ"

الفصل الثامن: "وُجُوبُ السُّكُوتِ عَمَّا سَكَتَ اللهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ ﷺ"

الفصل التاسع: "الْقَوْلُ في بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ في بَعْضٍ"

الفصل العاشر: "الْقَوْلُ في الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ في الذَّاتِ"

الفصل الحادي عشر: "الصِّفَةُ تَدْخُلُ في مُسَمَّى الاسْمِ"

الفصل الثاني عشر: "صِدْقُ الْمُشْتَقِّ لا يَنْفَكُّ عَنْ صِدْقِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ"

الفصل الثالث عشر: "الصِّفَةُ إِذَا قَامَتْ بِمَحَلٍّ عَادَ حُكْمُهَا عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ"

الفصل الرابع عشر: "اسْمُ الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَى الصِّفَةِ وَيَقَعُ تَارَةً أُخْرَى عَلَى مُتَعَلِّقِهَا"

الفصل الخامس عشر: "وُجُوبُ التَّوَقُّفِ في الأَلْفَاظِ الْمُجْمَلَةِ التي لَمْ يَرِدْ إِثْبَاتُهَا وَلا نَفْيُهَا"

الفصل السادس عشر: "مُخَاطَبَةُ أَهْلِ الاصطلاحِ بِاصْطِلَاحِهِمْ وَلُغَتِهِمْ سَائِغٌ عِنْدَ الْحَاجَةِ"

توطئة

المناظرةُ لغةً:

النُّونُ والظاءُ والرَّاءُ أَصلٌ صَحيحٌ يرجِعُ فُرُوعُه إلى معنى واحد وهو:تَأَمُّل الشيء ومعاينَتُه، ثم يُستَعَارُ ويتَّسعُ فيه.(١)

قال الخليل بن أحمد(٢)-رحمه الله- : ((والمناظرةُ : أنْ تُنَاظِرَ أَخَاكَ في أمْرٍ إذا نظرتُما فيه معاً كيف تأتيانه))(٣)

المناظرةُ اصطلاحا:

هي النظرُ بالبصيرةِ من الجانبين في النسبةِ بين الشيئين إظهارا للصواب.(٤)

والمناظرةُ باعتبارِ مشرُوعيَّتِها وعدمِ مشرُوعيَّتِها نوعان:

النوعُ الأول: المناظرةُ المحمودةُ، وهي إذا كانت المناظرةُ للوقوف على الحقِّ وتقريره.

وقد بوَّب الإمامُ ابنُ عبد البر بابا بعنوان " إتيانُ المناظرةِ والمجادلةِ وإقامةِ الحجةِ ".

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٥ / ٤٤٤)

(٢) هو: الخليل بن أحمد الفراهيدي، البصري، أبو عبد الرحمن. كان رأسا في لسان العرب، ديِّنا، ورعا، قانعا، متواضعا، كبير الشأن. ولد : ١٠٠هـ توفي: في بضع وستين ومائة انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٢٩/٧ - ٤٣١)

(٣) العين (٨ / ١٥٦)

(٤) التعريفات للجرجاني (ص٣٢٠)

ثم قال: قال الله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١١١﴾ ﴾[1] وقال : ﴿ لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ ﴾[2] والبَيِّنةُ: ما بَانَ مِنَ الحق، وقال : ﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ بِهَٰذَا ﴾[3] قال المفسرون : من حجة قالوا: والسلطانُ: الحُجَّة وقال الله جل وعز ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ﴾[4] ، وقال : ﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَّفْسِهَا ﴾[5] ...ثم قال وقال ﷻ : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ ﴾[6] قالوا : بالعلم والحجة ، وقال في قصة نوح عليه السلام : ﴿ قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا ﴾ الآيات إلى قوله ﴿ وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴾[7] ... ثم قال: فهذا كُلُّه تعليمٌ من الله ﷻ للسؤال والجواب والمجادلة، وجادَلَ رسولُ الله ﷺ أهلَ الكتاب، وباهَلَهم بعد الحُجَّة قال الله ﷻ: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ

(١) سورة البقرة آية: ١١١

(٢) سورة الأنفال آية: ٤٢

(٣) سورة يونس آية: ٦٨

(٤) سورة الأنعام آية: ١٤٩

(٥) سورة النحل آية: ١١١

(٦) سورة الأنعام آية: ٨٣

(٧) سورة هود آية: ٣٥

﴿٥٩﴾[1] ثم قال: ﴿ فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ﴾[2]))[3]

وقال النوويُّ رحمه الله: ((فإنْ كان الجدالُ للوقوف على الحقِّ وتقريرُه كان محمودا))[4].

وقال الشوكاني -رحمه الله-: ((الجدالُ لاستيضاح الحقِّ، ورَفْعِ اللَّبْسِ، والبحْثِ عن الرَّاجحِ والمرجوحِ، وعن المحكمِ والمتشابهِ، ودفعِ ما يتعَلَّقُ به المبطلون من متشابهات القرآن، وردِّهم بالجدالِ إلى المحكم، فهو أعظمُ ما يتقَرَّبُ به المتقربون))[5].

ويدل على مشروعية المناظرة المحمودة ما يلي:

قوله تعالى﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾[6]

وقوله تعالى ﴿ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾[7]

النوعُ الثاني: المناظرةُ المذمومةُ، وهي إذا كانت لمدافعةِ الحقِّ، أو كانت جدالا بغير علم.[8]

(١) سورة آل عمران آية: ٥٩

(٢) سورة آل عمران آية: ٦١

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٥٣ - ٩٧٤)

(٤) الأذكار (ص٥٨٨)

(٥) فتح القدير (٤/٦٣٢)

(٦) سورة العنكبوت آية: ٤٦

(٧) سورة النحل آية: ١٢٥

(٨) انظر: الأذكار للنووي (ص٥٨٨)

قال تعالى: ﴿ وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ ﴾[(1)]

وقال تعالى: ﴿ يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ ﴾[(2)]

وقال تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ﴾[(3)]

فقَد ذمَّ اللهُ تعالى في القرآن ثلاثةَ أنواعٍ من المجادلة: ذمَّ أصحابَ المجادلة بالباطل ليدحضوا به الحقَّ، وذمَّ المجادلةَ في الحقِّ بعد ما تبيَّن، وذمَّ المحاجةَ فيما لا يَعْلَم المحاجّ.

والذي ذمَّهُ السلفُ والأئمةُ من المجادَلَةِ هو من هذا الباب.[(4)]

ومما يجب أن يُعلمَ: أن المناظِرَ إذا كان ضعيفَ العلمِ بالحُجَّة وجوابِ الشُّبهةِ فإنه يُنْهى عن المناظرة؛ لأنه يُخَافُ عليه أنْ يُفْسِدَهُ ذلك المُضِلّ، كما يُنهَى الضعيفُ في المقاتلة أن يُقَاتِلَ عِلْجا قَوِيًّا من عُلُوجِ الكُفَّارِ، فإن ذلك يَضُرُّهُ ويَضُرُّ المسلمين بلا منفعة.

وكذلك إذا كانَ المناظَرُ معاندا يَظهرُ له الحقُّ فلا يَقبلُه فإنه يُنهَى عن مناظرَتِه.

والمقصودُ: أنَّ المناظرةَ يُنْهَى عنها إذا كانت ممن لا يَقُومُ بِوَاجِبِها، أو مع مَن لا يكون في مُنَاظَرَته مصلحةٌ راجحةٌ، أو فيها مفسدةٌ راجحةٌ.[(5)]

وبهذا يَظهرُ أنَّ المناظرةَ لا تُذَمُّ مُطلقا، ولا تُمْدَحُ مُطلقا، وإنما تَختلِفُ باختلافِ الأحوَالِ.

---

(١) سورة غافر آية: ٥

(٢) سورة الأنفال آية: ٦

(٣) سورة آل عمران آية: ٦٦

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٧٠/٧)

(٥) انظر: درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٧٣/٧ - ١٧٤)

الفصل الأول

قاعدة " الأَسْمَاءُ الْمُتَوَاطِئَةَ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الاسْمَيْنِ قَدرٌ مُشْتَرَكٌ وإنْ كَانَ الْمُسَمَّيَانِ مُخْتَلِفَيْنِ أو مُتَضَادَّيْنِ "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ الأسْمَاءُ الْمُتَوَاطِئَة تَقْتَضِي أنْ يَكُون بَيْنَ الاسْمَيْنِ قَدرٌ مُشْتَرَكٌ وإنْ كَانَ الْمُسَمَّيَانِ مُخْتَلِفَيْنِ أو مُتَضَادَّيْنِ }

إنَّ المقصودَ مِن مخاطبةِ اللهِ لعباده بأوصافه – التي هي بالنسبة إليهم غيْبٌ – تعريفُ المخَاطَبينَ به ﷻ، ولا يَتَأَتَّى ذلك إلا بإخبارِهِم عن أَلْفاظٍ فيها نوعُ اشتراكٍ بينها وبين ما يَعرفُه المخاطَبُونَ؛ ليعرفوا ويَفْهموا هذه الأوصافَ التي أخبرَهُمُ اللهُ بها، وإلا فلو خُوطِبُوا بما لا يعرفون لَجَهِلوا معنى ما أُخبِروا به، وهذه هي حقيقةُ الألفاظِ المتواطِئَةِ، فإن فيها اشتراكا، وتمييزا عن المخلوقات بما يَقْطَعُ الشرِكَةَ، وقد قرَّر شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أنَّ أسماءَ الله وصفاتِه من بابِ الألفاظِ المتواطئة، وفيما يلي عرضٌ لأقواله في تقرير ذلك:

قال– رحمه الله –: ((فالأسماءُ المتواطئةُ إنما تَقتضِي أنْ يَكُونَ بين المُسَمَّيَيْن قدرٌ مُشتَرَكٌ، وإن كانَ المُسَمَّيانِ مُختَلِفَين أو مُتضَادَّيْن))(١).

وقال – رحمه الله – : ((ولابُدَّ في الوَصْفِ والإخبَارِ مِنْ أَنْ يذْكرَ المسمَّى الموصُوف بالأسماءِ والأوصَافِ المتواطئةِ التي فيها اشتراكٌ وتمييزٌ عن المخلُوقَات بما يَقطَعُ الشَّرِكَةَ؛ لأنَّ القَصدَ بالإخبارِ والوَصْفِ تعريفُ المخاطَبين، والمخاطَبُون لا يَعرِفُون الخصوصِيَّات، التي هيَ خُصُوصُ ذاتِ الله وصفاتِه .

(١) مجموع الفتاوى (٥/٢١٢)

فلو أُخبِرُوا بذلك وحْدَهُ مُجرَّدا لم يَعرفوا شيئا، بل ربما أنكرُوا ذلك))(1).

وقال - رحمه الله -: ((كُلُّ مَا تُثْبتُهُ مِنَ الأسماءِ والصفات فلابُدَّ أنْ يَدُلَّ على قدرٍ تَتواطَأُ فيه المسمَّيات، ولولا ذلك لما فُهِمَ الخِطَابُ، ولكن نَعْلَمُ أنَّ مَا اخْتَصَّ اللهُ به، وامتازَ عن خَلْقه أعظم مما يخطُرُ بالبَالِ أو يَدُورُ في الخيَالِ))(2).

وقال - رحمه الله -: ((الأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ لَمْ تُوضَعْ لِخَصَائِصِ الْمَخْلُوقِينَ عِنْدَ الإِطْلاقِ، وَلا عِنْدَ الإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَكِنْ عِنْدَ الإِضَافَةِ إِلَيْهِمْ .

فَاسْمُ الْعِلْمِ يُسْتَعْمَلُ مُطْلَقًا وَيُسْتَعْمَلُ مُضَافًا إِلَى الْعَبْدِ كقوله: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِۚ ﴾(3) ويُستعمل مضافا إلى الله كقوله ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾(4) فَإِذَا أُضِيفَ الْعِلْمُ إِلَى الْمَخْلُوق لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ عِلْمُ الْخَالِقِ سُبْحَانَهُ، وَلَمْ يَكُنْ عِلْمُ الْمَخْلُوق كَعِلْمِ الْخَالِقِ، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الْخَالِقِ كقوله: ﴿ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ﴾(5) لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ عِلْمُ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَمْ يَكُنْ عِلْمُهُ كَعِلْمِهِمْ .

وَإِذَا قِيلَ : الْعِلْمُ مُطْلَقًا أَمْكَنَ تَقْسِيمُهُ. فَيُقَالُ : الْعِلْمُ يَنْقَسِمُ إِلَى الْعِلْمِ الْقَدِيمِ وَالْعِلْمِ الْمُحْدَثِ؛ فَلَفْظُ الْعِلْمِ عَامٌّ فِيهِمَا مُتَنَاوِلٌ لَهُمَا بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ، وَكَذَلِكَ إِذَا

---

(1) مجموع الفتاوى (2/68)

(2) التدمرية (ص42 - 43)

(3) سورة آل عمران آية: 18

(4) سورة البقرة آية: 255

(5) سورة النساء آية: 166

قِيلَ: الْوُجُودُ يَنْقَسِمُ إِلَى قَدِيمٍ وَمُحْدَثٍ، وَوَاجِبٍ وَمُمْكِنٍ؛ وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ فِي الاسْتِوَاءِ: يَنْقَسِمُ إِلَى اسْتِوَاءِ الْخَالِقِ وَاسْتِوَاءِ الْمَخْلُوقِ؛ وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ : الإِرَادَةُ وَالرَّحْمَةُ وَالْمحَبَّةُ تَنْقَسِمُ إِلَى إِرَادَةِ اللَّهِ وَمَحَبَّتِهِ وَرَحْمَتِهِ وَإِرَادَةِ الْعَبْدِ وَمَحَبَّتِهِ وَرَحْمَتِهِ.

فَمَنْ ظَنَّ أَنَّ " الْحَقِيقَةَ " إِنَّمَا تَتَنَاوَلُ صِفَةَ الْعَبْدِ الْمَخْلُوقَةَ الْمُحْدَثَةَ دُونَ صِفَةِ الْخَالِقِ كَانَ فِي غَايَةِ الْجَهْلِ؛ فَإِنَّ صِفَةَ اللَّهِ أَكْمَلُ وَأَتَمُّ وَأَحَقُّ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى،... وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يُسَمِّي هَذِهِ الْأَسْمَاءَ " الْمُشَكِّكَةَ " لِكَوْنِ الْمَعْنَى فِي أَحَدِ الْمَحَلَّيْنِ أَكْمَلَ مِنْهُ فِي الْآخَرِ، فَإِنَّ الْوُجُودَ بِالْوَاجِبِ أَحَقُّ مِنْهُ بِالْمُمْكِنِ، وَالْبَيَاضَ بِالثَّلْجِ أَحَقُّ مِنْهُ بِالْعَاجِ، وَأَسْمَاؤُهُ وَصِفَاتُهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ؛ **فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى يُوصَفُ بِهَا عَلَى وَجْهٍ لا يُمَاثِلُ أَحَدًا مِنَ الْمَخْلُوقِينَ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ كُلِّ قِسْمَيْنِ قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ، وَذَلِكَ الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ هُوَ: مُسَمَّى اللَّفْظِ عِنْدَ الإِطْلَاقِ، فَإِذَا قُيِّدَ بِأَحَدِ الْمَحَلَّيْنِ تَقَيَّدَ بِهِ** .

فَإِذَا قِيلَ: وُجُودٌ وَمَاهِيَّةٌ وَذَاتٌ كَانَ هَذَا الاسْمُ مُتَنَاوِلا لِلْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ وَإِنْ كَانَ الْخَالِقُ أَحَقَّ بِهِ مِنْ الْمَخْلُوقِ، وَهُوَ حَقِيقَةٌ فِيهِمَا. فَإِذَا قِيلَ: وُجُودُ اللَّهِ وَمَاهِيَّتُهُ وَذَاتُهُ اخْتَصَّ هَذَا بِاللهِ؛ وَلَمْ يَبْقَ لِلْمَخْلُوقِ دُخُولٌ فِي هَذَا الْمُسَمَّى، وَكَانَ حَقِيقَةً للهِ وَحْدَهُ. وَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ وُجُودُ الْمَخْلُوقِ وَذَاتُهُ اخْتَصَّ ذَلِكَ بِالْمَخْلُوقِ وَكَانَ حَقِيقَةً لِلْمَخْلُوقِ. فَإِذَا قِيلَ: وُجُودُ الْعَبْدِ وَمَاهِيَّتُهُ وَحَقِيقَتُهُ لَمْ يَدْخُلِ الْخَالِقُ فِي هَذَا الْمُسَمَّى، وَكَانَ حَقِيقَةً لِلْمَخْلُوقِ وَحْدَهُ .

وَالْجَاهِلُ يَظُنُّ أَنَّ اسْمَ الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ الْمَخْلُوقَ وَحْدَهُ، وَهَذَا ضَلالٌ مَعْلُومُ الْفَسَادِ بِالضَّرُورَةِ فِي " الْعُقُولِ " وَ " الشَّرَائِعِ " و " اللُّغَاتِ"، فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ

بِالضَّرُورَةِ أَنَّ بَيْنَ كُلِّ مَوْجُودَيْنِ قَدْرًا مُشْتَرَكًا وَقَدْرًا مُمَيِّزًا، وَالدَّالُّ عَلَى مَا به الاشْتِرَاكُ وَحْدَهُ لا يَسْتَلْزِمُ مَا بِهِ الامْتِيَاز، وَمَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ اللَّهَ مُسْتَحِقٌّ لِلأَسْمَاءِ الْحُسْنَى، وَقَدْ سَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ بِبَعْضِ تِلْكَ الأَسْمَاءِ، كَمَا سَمَّى الْعَبْدَ سَمِيعًا بَصِيرًا، وَحَيًّا، وَعَلِيمًا، وَحَكِيمًا، وَرَءُوفًا رَحِيمًا، وَمَلِكًا، وَعَزِيزًا، وَمُؤْمِنًا، وَكَرِيمًا، وَغَيْرَ ذَلِكَ . **مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ الاتِّفَاقَ فِي الاسْمِ لَا يُوجِبُ مُمَاثَلَةَ الْخَالِقِ بِالْمَخْلُوقِ، وَإِنَّمَا يُوجِبُ الدَّلَالَةَ عَلَى أَنَّ بَيْنَ الْمُسَمَّيَيْنِ قَدْرًا مُشْتَرَكًا فَقَطْ ؛ مَعَ أَنَّ الْمُمَيِّزَ الْفَارِقَ أَعْظَمُ مِنْ الْمُشْتَرَكِ الْجَامِعِ.....**

وَقَوْلُ النَّاسِ : إنَّ بَيْنَ الْمُسَمَّيَيْنِ قَدْرًا مُشْتَرَكًا لا يُرِيدُونَ بِأَنْ يَكُونَ فِي الْخَارِجِ عَنْ الأَذْهَانِ أَمْر مُشْتَرَك بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ مَخْلُوق وَمَخْلُوق فِي الْخَارِجِ شَيْءٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا، فَكَيْفَ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ؛ وَإِنَّمَا تَوَهَّمَ هَذَا مَنْ تَوَهَّمَهُ مَنْ أَهْلِ " الْمَنْطِقِ الْيُونَانِيِّ " وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ حَتَّى ظَنُّوا أَنَّ فِي الْخَارِجِ مَاهِيَّات مُطْلَقَةً مُشْتَرَكَةً بَيْنَ الأَعْيَانِ الْمَحْسُوسَة))(١).

وقال – رحمه الله –: ((فإنَّ مَذهَبَ عامَّة الناسِ، بل عامَّة الخلائقِ مِنَ الصِّفَاتيَّة كالأشعريَّة والكرَّاميَّة وغيرِهم أنَّ الوُجودَ ليْسَ مَقُولا بالاشترَاكِ اللفظيِّ فقط، وكذلك سائر أسماءِ الله التي سُمِّيَ بها، وقد يكونُ لخلقه اسمٌ كذلك، مثل: الحي، والعليم، والقدير، **فإنَّ هذه ليسَتْ مَقُولَةً بالاشترَاكِ اللفظيِّ فقط، بل بالتواطُؤ، وهي أيضا مشكِّكَة، فإنَّ معانيها في حَقِّ الله تعالى أولى، وهي حقيقةٌ فيهما**))(٢)

(١) مجموع الفتاوى (٥/٢٠٠ – ٢٠٣)

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٤/٣٧٠ – ٣٧١) وانظر مجموع الفتاوى (٣/١٩١)، (٥/٢١١) والفتوى الحموية

وبعد هذا العرضِ لأقوالِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية يتضحُ تقريرُه لهذه القاعدة، وهي قاعدةٌ من القواعدِ المهمَّةِ التي بنى عليها أهلُ السنة والجماعة منهَجَهم في باب الأسماء والصفات.

فأسماءُ الله التي تَسمَّى بها، وصفاتُهُ التي اتَّصف بها، هل هي من قَبيلِ المُتواطئ(١) أومن قبيلِ المشتركِ اللفظيِّ(٢) ؟

والجوابُ عن هذا السؤال أن نقول: هيَ من قَبيل الأسماءِ المتواطئَة عند أهلِ السنةِ والجماعة، بل عند عامَّةِ الناسِ من الصفاتية وغيرِهم، والأسماءُ المتواطئة إنما تقتضي أن يكون بين المسمَّيَيْن قدرٌ مشتَرَكٌ، وإن كان المسمَّيان مختلفين أو متضادَّين.

والمرادُ بالقدرِ المشترَك: هو مُسَمَّى اللفظِ عندَ الإطلاقِ، فإنَّ الله ﷻ قد سمَّى نفسَه بأسماء، ووصَفَ نفسَهُ بصفات، وقد سمَّى خلْقَهُ ببعض تلك الأسماءِ، ووصَفَهُم ببعض تلك الصفات، وهذه الأسماءُ والصفاتُ التي هي للمخلوق تَشتَرِكُ مع أسماءِ الله وصفاتِه في المسمَّى فقط، يعني: بقَطْعِ النظرِ عن الإضافةِ والتخصيصِ، أما إذا قُيِّدَ بأحدِ الْمَحَلَّيْنِ تقيَّدَ به.

فإذا قيل مثلا: سميعٌ كان هذا الاسمُ متناولا للخالق والمخلوق، وإن كان الخالقُ

الكبرى ((ص٥٢٣ - ٥٢٤)، وشرح حديث النـزول (ص٧٧)

(١) المتواطئ: هو الكليُّ الذي يكون حصولُ معناه وصدقه على أفراده الذهنية والخارجية على السوية، كالإنسان والشمس. فإن الإنسان له أفرادٌ في الخارج، وصدقُهُ عليها بالسَّوِيَّة، والشمس لها أفرادٌ في الذهن، وصدقُها عليها أيضا بالسوية. انظر: التعريفات للجرجاني (ص ٢٨٠)

(٢) المشترك اللفظي: هو ما وُضِعَ للدلالةِ على معان، أو أشياء بمرات متعددة، ككلمة العين. انظر: التعريفات للجرجاني (ص ٣٠٠)

أحقَّ به من المخلوق، وهو حقيقةٌ فيهما.

أما إذا قيل: سمعُ اللهِ وعلمُهُ اختَصَّ هذا باللهِ، ولم يَبْقَ للمخلوقِ دُخُولٌ في هذا المسمَّى، وكان حقيقةً للهِ وحده.

وكذلك إذا قيل: سمعُ المخلوقِ وعلمُهُ اختَصَّ ذلك بالمخلوقِ وكان حقيقةً للمخلوق، فالأسماءُ المتواطئةُ فيها اشتراكٌ وتمييزٌ بما يَقطَعُ الشَّرِكَةَ.

وكونُ أسماءِ اللهِ وصفاته من باب الأسماءِ المتواطئة؛ لأنَّ لها معنى كُلِّيا يُدرَكُ من مُطلَقِ معنى الصِّفَةِ، وهذا المعنى الكُلِّيُّ الذهنيُّ يَشترِكُ فيه الخالقُ والمخلوقُ، فالعلمُ مثلا له معنى مطلق وعام، وهكذا السمعُ والبصرُ وغيرُها من الأسماء والصفات.

والمعاني لا تكون مطلقةً وعامةً إلا في الأذهان لا في الأعيان، فكلُّ ما يُثبَتُ للهِ من الأسماء والصفات فلابد أنْ يَدُلَّ على قدرٍ تتواطأُ فيه المسمَّيات، ولولا ذلك لما فُهِمَ الخطاب، فإنه لابُدَّ فيما شاهدْناه وما غاب عنا من قدرٍ مشتركٍ، وبهذه الموافقة والمشاركة نفهَمُ الغائِبَ ونُثْبِتُهُ، **وهذه هي الفائدةُ المترتبةُ على إثباتِ القدرِ المشترك.**(1)

فالقولُ بأنَّ بين المسميين قدرا مشتركا، لا يُقصَدُ به أن يكون في الخارجِ عن الأذهانِ أمرٌ مشترَكٌ بين الخالقِ والمخلوقِ، فإنه ليس بين مخلوقٍ ومخلوقٍ في الخارج شيءٌ مشترَكٌ بينهما، فكيف بين الخالق والمخلوق؟!.

ومما يدلُّ أيضا على أنَّ أسماءَ اللهِ وصفاته من بابِ الألفاظِ المتواطئةِ: أنه قَدْ عُلِمَ

---

(1) انظر: شرح حديث النـــزول لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص١٠٤ – ١٠٥)

بضرورةِ العقلِ أنَّ الوجودَ فيه ما هو واجبُ الوجود، وفيه ما هو محدَثٌ، فهذان الموجودان اتفقا في مُسَمَّى الوجودِ، وامتازَ كلٌّ واحدٍ منهما عن الآخَرِ بخصوصِ وجُودِه، فمن لم يُثبتْ ما بين الوجودين من الاتفاقِ وما بينهما من الافتراقِ، لَزِمَهُ أن تكون الموجوداتُ كلُّها قديمةً واجبةً بأنفسها، أو ممكنةً محدَثَةً مفتقِرَةً إلى غيرِها، وكلاهُما معلومُ الفسادِ بالاضطرار.(١)

وكذلك مما يدُلُّ على أنَّ أسماءَ الله وصفاته من باب الألفاظ المتواطئة: أنَّ هذه الألفاظَ تَقبَلُ التقسيمَ والتنويعَ، وذلك لا يكون إلا في الأسماءِ المتواطئةِ، كما نقول: الموجود ينقسم إلى: قديم ومحدث، وواجب وممكن.(٢)

فاتَّضَحَ مما سبق: أنَّ أسماءَ الله وصفاته من قبيلِ الألفاظِ المتواطئةِ، لكنَّ بعضَ الناسِ يجعَلُهَا من الألفاظِ المشكِّكة؛ لتَشْكيكِ المستمع، هل هي من قبيلِ الأسماءِ المتواطئة، أو من قبيلِ المشتركِ في اللفظ فقط؟.

والمحقِّقُون يَعْلَمُون أنها ليستْ خارجةً عن جنسِ الألفاظ المتواطئة؛ إذ واضعُ اللغةِ إنما وضَعَ اللفظَ بإزاءِ القدرِ المشتركِ، وإن كانت نوعا مختصًّا من الألفاظِ المتواطئَة، فلا بأسَ بتخصيصِها بلفظٍ.(٣)

وعلى ما تقدَّم تقريرُه فالاسمُ والصفةُ من هذا النوعِ له ثلاثةُ اعتبارات:

الاعتبار الأول: مِن حيْثُ هو، مَعَ قطعِ النظرِ عن تقييدِه بالرَّبِّ أو بالعبدِ.

(١) مجموع الفتاوى (٦/٤٢ - ٤٣)
(٢) انظر: شرح حديث النـــزول لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٨٢)
(٣) الفتوى الحموية الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٥٢٤)

الاعتبار الثاني: اعتبارُهُ مضافا إلى الربِّ مختصا به.

الاعتبار الثالث: اعتبارُهُ مضافا إلى العبدِ مُقيَّدا به.

فما لَزِمَ هذه الأسماء لذاتها من حيثُ هي، معَ قطعِ النظرِ عن تقييده بالرب أو العبد، فإِثْبَاتُهُ للربِّ تعالى لا محذورَ فيه بوجهٍ من الوجوه، بل تَثبتُ له على وجهٍ لا يماثِلُه فيه خلقُهُ، فمن نَفَاهُ عنه لإطلاقِهِ على المخلوق أَلْحَدَ في أسمائه، وجَحَدَ صفاتِ كمَالِه، ومن أثبتَهُ له على وجهٍ يماثِلُ فيه خلقَهُ فقد شبَّهَهُ بخلقِه، ومَنْ شبَّهَ اللهَ بخلقه فقد كفَرَ، ومن أثبتَهُ له على وجهٍ لا يماثِلُ فيه خلقَهُ، بل كما يليقُ بجلاله وعظمته فقد برِئَ من فَرَثِ التَّشبيه، ودَمِ التعطيلِ.

إذنْ ما لَزِمَ الصفةَ من حيثُ هي يجِبُ إثباتُهُ ولا يصِحُّ نفيُهُ؛ إذ إنَّ نفيَهُ يلزمُ منه نفيُ الصفةِ، فمثلا: يلزَمُ من صفة السمعِ من حيث هي: إدراكُ المسموعاتِ، ومن صفةِ البصر: إدراكُ المبصرات، فهذه اللوازِمُ يمتنعُ رفعُها عنِ الصفَةِ، فإنها ذاتيَّةٌ لها، ولا ترتفِعُ إلا برفعِ الصفة.

وأمَّا ما لزم الصفةَ باعتبارِ إضافَتِها إلى العبدِ فهذا يجب نفْيُهُ عن الله، فمثلا: حياةُ العبد يَلزَمُ منها النومُ والسِّنَةُ والحاجةُ إلى الغذاء ونحو ذلك .

وما لَزِمَ الصفةَ باعتبار إضافتها واختصاصِها بالله تعالى فإنَّه لا يَثبتُ للمخلوق بوجه، فمثلا: علمُ اللهِ الذي يلزمُهُ القِدَمُ والوجوبُ والإحاطَةُ بكلِّ معلوم، لا يمكن إثباته للمخلوق.(١)

(١) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (١/٢٩٠ - ٢٩٢) ومختصر الصواعق للموصلي (٢/٤٩٣)

قال ابن القيم: ((فإذا أَحطتَ بهذه القاعدةِ خبرا، وعَقلتَها كما ينبغِي خَلصْتَ من الآفتين اللتين هما أصلُ بلاءِ المتكلمين: آفةُ التعطيلِ، وآفَةُ التشبيهِ، فإنك إذا وفَّيْتَ هذا المقامَ حقَّهُ من التَّصَوُّرِ أثبتَّ لله الأسماء الحسنى والصفات العلى حقيقةً، فخلصْتَ من التعطيلِ، ونفيتَ عنها خصائص المخلوقين ومشابهتهم فخلصتَ من التشبيه)).(1)

ومما ينبغي التنبيهُ عليه: أنَّ النقصَ اللازمَ للصِّفةِ ليس هو من موضُوعِها ولا مُسمَّى لفظِها، وإنما هو من خصائِصِ الإضَافَةِ، فخُصُوصُ الإضافَةِ غيرُ دَاخِلٍ في اللفظِ المطلَقِ.(2)

كما ينبغي أن يُعلَمَ أيضا: أنَّ الاسمَ المتواطئَ إذا دلَّ على نوعٍ أو عينٍ، كقولك: هذا الإنسان، فهنا اللفظُ قد دلَّ على شيئين:

- المعنى المشترك.
- ما يختص به هذا النوعُ أو العينُ.(3)

فعندما نقول: اللهُ سميعٌ، فإنَّ هذا اللفظَ اشتَمَلَ على المعنى المشترك وهو: إدرَاكُ المسموعات، واشتَمَلَ أيضا على ما يختَصُّ به الله من السَّمْعِ.

ولا يُشكل على ما تقدم تقريرُه: أنَّ اللهَ لا سميَّ له، لا في نفسِه ولا في شيءٍ من صفاته؛ وذلك أنَّ المخلوق إذا سُمِّي بالأسماء التي تَصيرُ اسما لله إذا أضيفت إليه، فإنَّه لم يُسمَّ بأسماءِ الله، ولا بمثلِ أسماءِ الله، ولا صار شيءٌ من الأسماءِ سميًّا لله، ولكن الاسمُ

(1) بدائع الفوائد (1/292)

(2) انظر مختصر الصواعق للموصلي (3/874)

(3) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (14/215)

الذي يكونُ اسما لله إذا سُمِّيَ الخلقُ به صار اسما لهذا إذا سُمِّيَ به، وكونُه يصيرُ اسما له إذا سُمِّيَ به لا يوجب كونهُ سَمِيًّا له.

ثم إن المسمَّيين إذا كانا مُتماثِلَيْن في بعض الأمور صحَّ أن يُسمَّى أحدُهُما باسمِ الآخرِ، ويقال: هو سَمِيُّه، فإن التماثلَ في الحقيقةِ يوجب التماثل في أسمائها، فيقال: هذا الإنسانُ سَمِيٌّ هذا، وهذا السَّوَادُ سَمِيٌّ هذا، وهذا العالِمُ سَمِيٌّ هذا،؛ لِتَمَاثُلِهِمَا في العلْمِ وإن تفاوتا في غيرِه.

وأمَّا إن كانَ المسمَّيان غير متماثِلَيْن في شيءٍ من الأشياء لم يَكُن أحدُهُما سَمِيًّا للآخر بحال. فإذا قيل لجبريلَ: روحٌ، وللفيل: روحٌ، لم تكن روحُ الفيلِ سَمِيًّا لجبريلَ الذي اسْمُهُ الروح.

فاللهُ السميعُ البصيرُ، فإذا سُمِّي بعضُ مخلوقاته بالسميع البصير لم يكن مدلولُ اسمِهِ تعالى مِثْلا لمدلُولِ اسمِ ذلك المخلوق بوجهٍ من الوجوه، فإذا لم يكُنْ مُسمَّى السميع والبصير الذي هو الذات والصفات مِثلا لذلك، لا الذات مثل الذات، ولا الصفة مثل الصفة، امتنع أن يكون اسمُ هذا يقال على هذا، وأن يكونَ سَمِيًّا له، وإن كان من مدلُولِ الاسمين تَشَابُهٌ من بعضِ الوجوه، والتشابُهُ ليس هو التماثل بوجهٍ من الوجوه.(١)

وفي هذه القاعدةِ ردٌّ على من يزعُمُ أنَّ أسماءَ الله وصفاته من بَابِ المشترَكِ اللفظيِّ، والمشتركُ اللفظيُّ يعني: اتحادَ اللفظِ واختلافَ المعنى، فتكون الأسماء والصفات مُتحدَةً مع أسماء وصفات المخلوقين، ومختلفةً متباينةً في المعنى، فليس هناك معنى كليّ

(١) انظر: جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية (ص١٣٢ - ١٣٤)

مشترك، وهذا القول يلزَمُ منه الإلحادُ، واعتقادُ أنَّ لها معاني غير ما دلَّت عليه النصوص.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: ((وإذا لم تَكُنْ أسماؤُه متواطئةً لم يفهم العبادُ من أسمائِه شيئا أَصْلا))[1]

كما أنَّ في هذه القاعدة ردًّا على المعطلةِ والمشبهةِ، فإنَّ مَنْ نَفَى عن اللهِ القدر المشترك لإطلاقه على المخلوق فقد ألحدَ في أسمائه، وجَحَدَ صفات كماله، **وهؤلاء هُمُ المعطلةُ**.

وأما مَن أثبتَ للهِ تعالى القدر المشترك على وجهٍ يُمَاثِلُ فيه خلقَهُ فقد شبَّهه بخلقِه، ومن شبَّه اللهَ بخلقِه فقد كفر، **وهؤلاء هم المشبهةُ**.

يقول ابن القيم -رحمه الله- : ((اختلفَ النُّظَّارُ في الأسماءِ التي تُطلَقُ على الله، وعلى العباد، كالحيِّ، والسميعِ، والبصيرِ، والعليم، والقدير، والملك، ونحوها.

فقالت طائفةٌ من المتكلمين: هي حقيقةٌ في العبد، مجازٌ في الرب، وهذا قولُ غلاةِ الجهميةِ، وهو أخبثُ الأقوالِ وأشدُّها فسادا.

الثاني: مُقَابِلُه وهو: أنها حقيقةٌ في الربِّ مجازٌ في العبد ...

الثالث: أنها حقيقةٌ فيهما، وهذا قولُ الأكثرين، وهو الصواب. واختلاف الحقيقتين فيهما لا يُخرِجُها عن كونها حقيقةً فيهما.

وللرب تعالى منها ما يليقُ بجلاله، وللعبد منها ما يليقُ به))[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/٢١٠)

(٢) بدائع الفوائد (١/٢٨٩ - ٢٩٠)

المبحث الثاني

أقوال السلف في تقرير قاعدة

{ الأَسْمَاءُ الْمُتَوَاطِئَة تَقْتَضِي أَنْ يكُونَ بيْنَ الاسْمَيْنِ قَدرٌ مُشْتَرَكٌ وإنْ كَانَ الْمُسَمَّيَانِ مُخْتَلِفَيْنِ أو مُتَضَادَّيْنِ }

إنَّ شيخ الإسلام ابنَ تيمية رحمه الله لم يَتَفَرَّدْ بتقريرِ هذه القاعدة، بل قرَّرها قبلَه أئمةُ السلف، وفيما يلي عرضٌ لأقوالهم في تقريرِ أنَّ أسماءَ الله وصفاته من بـــابِ الألفـــاظِ المتواطئةِ التي تقتضي أن يكونَ بين الاسمين قدرٌ مشتركٌ:

[عبد الله بن عباس رضي الله عنه (٦٨هـــ)]

قال الصحابيُّ الجليل ابن عباس رضي الله عنه : ((ليسَ في الدُّنْيا مما في الجنَّةِ إلا الأسماء))(١).

فقد بيَّن ابن عباس رضي الله عنه أنَّ ما في الجنَّة يَشْتَبِهُ مع ما في الدُّنْيا في الأسماءِ فقط دون الحقائق، وهذا الاشتِبَاهُ لا يلزَمُ منه التماثُلُ، وهذه هي حقيقةُ الأسماءِ المتواطئةِ، فإذا كان هذا بين مخلوقٍ ومخلوقٍ فكيفَ بينَ الخالقِ والمخلوقِ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـــ)]

وقال الإمام أحمد – رحمه الله – : ((فإذا سأَلَهُمُ الناسُ عن قول الله عز وجل: ﴿لَيْسَ

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٢٨/١) عن أبي كريب و محمد بن بشار عن الأشجعي ومؤمل عن سفيان عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس به. وصححه الألباني في الصحيحة (٢١٩/٥ – ٢٢٠)

كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[(١)] وما تفسيره؟ يقولون: ليس كمثله شيءٌ من الأشياء، وهو تحت الأرضين السابعة كما هو على العرشِ، ولا يخلُو منه مكان، ولا يكونُ في مكانٍ دون مكانٍ، ولم يتكلمْ ولا يتكلم، ولا ينظُرُ إليه أحدٌ في الدنيا، ولا في الآخرة، ولا يوصَفُ ولا يُعرَفُ بصفة ولا بفعلٍ، ولا له غايَةٌ ولا له منتهى، ولا يُدرَكُ بعقلٍ، وهو وجهٌ كلُّه، وهو علمٌ كلُّه، وهو سمعٌ كلُّه، وهو بصرٌ كلُّه، وهو نورٌ كلُّه، وهو قدرةٌ كلُّه، ولا يكون شيئين مختلفين، ولا يوصف بوصفين مختلفين، وليس له أعلى ولا أسفل، ولا نَوَاحٍ ولا جوانب، ولا يمين ولا شمال، ولا هو ثقيلٌ ولا خفيفٌ، ولا له لونٌ ولا له جسمٌ، وليس هو بمعلوم أو معقول، وكلما خطر بقلبك أنه شيءٌ تَعرِفُهُ فهو على خلافه! قال أحمد: فقلنا فهو شيءٌ؟ فقالوا: هو شيءٌ لا كالأشياء.

فقلنا: إنَّ الشيء الذي لا كالأشياء قد عَرَفَ أهلُ العقلِ أنه لا شيء.

فعند ذلك تبيَّن للناس أنهم لا يُثبِتُون شيئا، ولكنهم يَدفعُونَ عن أنفسهم الشِّنعةَ بما يُقرُّون من العلانية))[(٢)] .

فقد بيَّن الإمام أحمد -رحمه الله- أنَّ اللهَ شيءٌ ويَشترِكُ مع غيرِه في مُسمَّى ذلك اللفظ، وأما القولُ بأنه شيءٌ لا كالأشياء فبيَّن أنَّ هذا قد عَرَفَ أهلُ العقل أنه لا شيء، فنفْيُ القدرِ المشترَكِ إلحادٌ، وتعطيلٌ لأسماء الله وصفاته.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة- رحمه الله -: ((كُلُّ من فَهِمَ عن الله خِطَابَهُ، يَعلَمُ أنَّ هذه

(١) سورة الشورى آية: ١١

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٢٠٧ - ٢١١)

الأسامي، التي هي لله تعالى أسامي، بيّن الله ذلك في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ مما قد أوقع تلك الأسامي على بعضِ المخلوقين، ليس على معنى تَشْبِيه المخلوقِ بالخالق؛ لأنَّ الأساميَ قد تتَّفِقُ، وتختلِف المعاني.

فالنورُ وإن كان اسما لله، فقد يقعُ اسمُ النورِ على بعضِ المخلوقين، فليس معنى النور الذي هو اسمٌ لله في المعنى مِثل النور الذي هو خلْقٌ لله.

قال الله جل وعلا ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾(١).

واعلم أيضا أنَّ لأهل الجنة نورا يسعى بين أيديهم وبأيمانهم، وقد أوقعَ اللهُ اسمَ النورِ على معان .

وربُّنا جل وعلا الهادي، وقد سمَّى بعضَ خلقِه هاديا، فقال ﷻ لنبيه ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾(٢) فسمَّى نبيَّه ﷺ هاديا، وإن كان الهادي اسما لله ﷻ.

واللهُ الوارثُ، قال الله تعالى ﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾(٣) وقد سمَّى اللهُ من يرث من الميت ماله وارثا، فقال ﷻ ﴿وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ﴾(٤).

فتفهَّمُوا يا ذوي الحِجا ما بينْتُ في هذا الفصل تَعلَمُوا وتَستَيقِنُوا: أن لخالقِنا ﷻ أساميَ، قد تقعُ تلك الأسامي على بعضِ خلقِه في اللفظ، لا على المعنى، على ما قد

---

(١) سورة النور آية: ٣٥

(٢) سورة الرعد آية: ٧

(٣) سورة الأنبياء آية: ٨٩

(٤) سورة البقرة آية:٢٣٣

بينتُ في هذا الفصل من الكتاب، والسنة، ولغة العرب))[1].

فقد بيَّن الإمام ابن خزيمة -رحمه الله- أنَّ الأسامي تتفقُ في اللفظ بيْنَ اللهِ وبيْن خلقه، وهذه هي حقيقةُ الأسماءِ المتواطئة.

كما بيَّن أن هذه الأسماءَ عند الإضافةِ تختَصُّ، ومثَّل لذلك باسمِ النورِ وغيرِه فقال: ((فالنورُ وإن كان اسما لله، فقد يقعُ اسم النور على بعض المخلوقين، فليس معنى النور الذي هو اسمٌ لله في المعنى مِثل النور الذي هو خلق لله))

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده(٣٩٥هـ)]

وقال الإمام ابن منده - رحمه الله - : ((ذِكْرُ آيةٍ تدلُّ على وحدانيةِ الخالقِ بأنه خلَقَ الخلقَ، وجعلهم سميعا بصيرا يسمعون ويُبصِرون، وهي من الأسماءِ المستعارةِ من أسماءِ الله تعالى لخلقه لِيَعرِفُوا نعمةَ اللهِ تعالى عليهم بذلك، فتَسَمَّى بالسميع والبصير، وسمَّى عبدَهُ سميعا بصيرا، فاتَّفَقَتْ الأسماءُ واختَلَفَتْ المعاني؛ إذ لم يشبه من جميعِ الجهاتِ. قال الله تعالى مُنَبِّها على قدرته على ذلك: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَـٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝٢﴾[2]

وقال عز وجل: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝٣﴾[3]))[4].

فقد بيَّن الإمام ابن منده -رحمه الله- ما بيَّنَهُ الإمامُ ابن خزيمة، فإنَّ اللهَ تسمَّى

(١) كتاب التوحيد (١/٩٠ - ٩١)

(٢) سورة الإنسان آية:٢

(٣) سورة الإنسان آية:٣

(٤) كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد (١/٢٥٦)

بالسميع والبصير وسَمَّى عبدَه سميعا بصيرا، فاتَّفَقَتْ الأسماءُ واختلَفَتْ المعاني.

وبعدَ هذا البيانِ الواضِحِ من هؤلاء الأعلامِ يظهَرُ أن أئمةَ السلفِ متفقون على أنَّ أسماءَ الله وصفاتِه من الألفاظِ المتواطِئَةِ، وهي تقتضِي أن يكون بين المُسمَّيْنِ قدرٌ مشتركٌ، وإن كان المسميان مختلفين أو متضادين.

وخلاصةُ كلام أئمة السلف في هذه القاعدة يدور على أمرين:

١- أنَّ الأسامي تَتَّفِقُ في اللفظِ بينَ اللهِ وبينَ خلقِهِ، وهذه هي حقيقةُ الأسماءِ المتواطئة.

٢- أن هذه الأسماءَ تختَصُّ عند الإضافة.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فبيَّن أن الأسماءَ المتواطئة إنما تقتضِي أن يكون بين المُسمَّيَيْن قدرٌ مشتركٌ، وإن كان المسمَّيَان مختلفين أو متضادين.

كما بيَّن -رحمه الله- أن ما نُثبتُه من الأسماءِ والصفاتِ فلابُدَّ أن يدل على قدرٍ تتواطَأُ فيه المسمَّيات، ولولا ذلك لما فُهِم الخطاب.

وبيَّن أيضا أنَّ الصفةَ إذا أُضِيفَتْ إلى المخلوقِ لم يصلُحْ أنْ يَدْخُلَ فيها الخالق سبحانه، وإذا أضيفَتْ إلى الخالق لم يصلُحْ أنْ يدخُلَ فيها المخلوقون.

كما وضَّح -رحمه الله- أنَّ قولَ الناسِ: إن بيْنَ المسميين قدرا مشتركا، لا يُريدُونَ بأنْ يكُونَ في الخارجِ عن الأذهَان أمرٌ مشتركٌ بين الخالقِ والمخلوقِ، فإنه ليس بين مخلوق ومخلوق في الخارج شيءٌ مشترَكٌ بينهما، فكيف بين الخالق والمخلوق.

وبهذا يكون شيخُ الإسلام ابن تيمية موافقا وموضحا لمذهب أئمة السلف، لم يخرج عن هديهم، ولم يسلك غير طريقهم.

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ الأَسْمَاءُ الْمُتَوَاطِئَة تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الاسْمَيْنِ قَدرٌ مُشْتَرَكٌ وإِنْ كَانَ الْمُسَمَّيَانِ مُخْتَلِفَيْنِ أو مُتَضَادَّيْنِ }

إنَّ النصوصَ الشرعيةَ متضافِرَةٌ في الدلالَةِ على هذه القاعدةِ من قواعدِ بابِ الرَدِّ والمناظرَةِ، ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۝٢ ﴾[1]

وقال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ۝١١٥ ﴾[2]

وقال تعالى: ﴿ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ۝٢٨ ﴾[3]

وقال تعالى: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾[4]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ سمىَّ نفسَه حيًّا سميعا بصيرا عليما، وسَمَّى مخلوقاته بها

---

(١) سورة آل عمران آية: ٢

(٢) سورة البقرة آية: ١١٥

(٣) سورة الذاريات آية: ٢٨

(٤) سورة الإنسان آية: ٢

كذلك، فأسماءُ اللهِ مُختصَّةٌ به لكونها مضافةً إليه، وأسماءُ المخلوقات مختصَّةٌ بهم لكونها مضافةً إليهم، وإنما تَتَّفِقُ هذه الأسماءُ عند الإطلاقِ والتجريد من الإضافَة.

قال ابن أبي العز: ((هذه الأسماءُ إذا سُمِّيَ اللهُ بها كان مُسَمَّاها مُعَيَّنا مختَصًّا به، فإذا سُمِّيَ بها العَبدُ كان مُسَمَّاها مختَصًّا به))(١).

كما أنَّ انقسامَ هذه الصفاتِ إلى قديمةٍ ومحدَثةٍ فيه دلالةٌ على أنها من الألفاظِ المتواطئةِ.

وقال تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾(٢)

وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾(٣)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أضاف العلمَ إلى العبد في الآية الأولى، و في الآية الثانية أضافَهُ إلى نفسِه، وأشَارَ إلى أنَّ عِلمَ اللهِ لا يحيطُ العبدُ به، بخلافِ عِلمِ المخلُوقِ، وفي هذا دليلٌ على أنَّ العِلمَ إذا أُضيفَ للهِ اختصَّ به، وَلَمْ يَصْلُح أنْ يدخُلَ فيه علمُ المخلوقين.

كما أنَّ تقسيمَ العِلم إلى عِلمِ الخالِقِ، وَعلمِ المخلُوقِ المحدَثِ يَدُلُّ على أنَّها مِنَ الألفاظِ المتواطِئَة.

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص١٠٣)
(٢) سورة آل عمران آية: ١٨
(٣) سورة البقرة آية: ٢٥٥

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((فَإِذَا أُضِيفَ الْعِلْمُ إِلَى الْمَخْلُوقِ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ عِلْمُ الْخَالِقِ سُبْحَانَهُ، وَلَمْ يَكُنْ عِلْمُ الْمَخْلُوقِ كَعِلْمِ الْخَالِقِ، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الْخَالِقِ ... لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ عِلْمُ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَمْ يَكُنْ عِلْمُهُ كَعِلْمِهِمْ))(١).

فهذه النصوصُ سقتُها تدْليلا لما ذَكَرَهُ أئمةُ السلف وشيخُ الإسلام ابن تيمية من أنَّ الأسماءَ المتواطِئَةَ تقتضِي أنْ يكونَ بين الاسمين قدرٌ مشترَكٌ وإن كان المسمَّيان مختلِفَيْنِ أو مُتَضَادَّيْنِ .

(١) مجموع الفتاوى (٥/٢٠٠)

الفصل الثاني

قاعدة " الاشْتِرَاكُ في الأسْمَاءِ وَأَسمَاءِ الصِّفَاتِ لا يَسْتَلْزِمُ تَمَاثُل الْمُسَمَّيَاتِ وَالْمَوْصُوفَاتِ "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ الاشْتِرَاكُ في الأسْمَاءِ وَأَسماءِ الصِّفَاتِ لا يَسْتَلْزِمُ تَمَاثُلَ الْمُسَمَّيَاتِ وَالْمَوْصُوفَاتِ }

إنَّ الناظِرَ في الكتاب والسنة يجدُ أنَّ هناك اشتراكا بيْنَ بعضِ أسماءِ الله وأسماء صفاته وبيْنَ بعضِ أسماءِ المخلوقين وأسماء صفاهم، ولهذا قَرَّرَ أئمةُ أهلِ السنةِ والجماعةِ أنَّ هذا الاشتراكَ الواقِعَ بيْنَ بعضِ أسماءِ الله وأسماء صفاته وبيْنَ بعضِ أسماءِ المخلوقين وأسماء صفاهم إنما هو اشْتِرَاكٌ في الاسمِ العامِّ الكلِّيِّ الذي قد مَرَّ توضيحُهُ في القاعدةِ السابقَةِ، وهذا الاسْمُ العامُّ الكليُّ هو القدرُ المشتَرَكُ، والقدرُ المشتَرَكُ إنما يوجَدُ في الأذهانِ ولا حقيقَةَ له في الخارِجِ، ولا يَلزَمُ مِنْ هذا الاشتراكِ تماثُل المسمَّيات والموصوفات، فهذه القاعدةُ تَتَحَدَّثُ عن عدَمِ لُزُومِ التمَاثُلِ من هذا الاشتراكِ، وقد بيَّن ذلك شيخ الإسلام ابنُ تيمية بيانا واضحا، ويتضحُ ذلك من خلال عرض أقواله:

قال - رحمه الله -: ((فَإِنْ قَالُوا : الْوُجُودُ وَاحِدٌ، بِمَعْنَى أَنَّ الْمَوْجُودَاتِ اشْتَرَكَتْ فِي مُسَمَّى الْوُجُودِ، فَهَذَا صَحِيحٌ؛ لَكِنَّ الْمَوْجُودَاتِ الْمُشْتَرِكَاتِ فِي مُسَمَّى الْوَاحِدِ لا يَكُونُ وُجُودُ هَذَا عَيْنَ وُجُودِ هَذَا، بَلْ هَذَا اشْتِرَاكٌ فِي الاسْمِ الْعَامِّ الْكُلِّيِّ، كَالاشْتِرَاكِ فِي الأَسْمَاءِ الَّتِي يُسَمِّيهَا النُّحَاةُ اسْمَ الْجِنْسِ، وَيُقَسِّمُهَا الْمَنْطِقِيُّونَ إِلَى جِنْسٍ، وَنَوْعٍ، وَفَصْلٍ، وَخَاصَّةٍ، وَعَرَضٍ عَامٍّ.

فَالاشْتِرَاكُ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ: هُوَ مُسْتَلْزِمٌ لِتَبَايُنِ الأَعْيَانِ، وَكَوْنُ أَحَدِ

الْمُشْتَرِكَيْنِ لَيْسَ هُوَ الْآخَرَ. وَهَذَا مِمَّا يُعْلَمُ به أَنَّ وُجُودَ الْحَقِّ مُبَايِنٌ لِوُجُود الْمَخْلُوقَات، فَإِنَّهُ أَعْظَمُ مِنْ مُبَايَنَة هَذَا الْمَوْجُود لِهَذَا الْمَوْجُود، فَإِذَا كَانَ وُجُودُ الْفَلَك مُبَايِنًا مُخَالِفًا لِوُجُود الذَّرَّة وَالْبَعُوضَة؛ فَوُجُودُ الْحَقِّ تَعَالَى أَعْظَمُ مُبَايَنَةً لِوُجُود كُلِّ مَخْلُوقٍ مِنْ مُبَايَنَة وُجُود ذَلِكَ الْمَخْلُوق لِوُجُود مَخْلُوق آخَرَ))(١).

وقال - رحمه الله -: ((الاسْمُ وإنْ كَانَ مُتَّفِقاً، فالإضافَةُ إلى الله تُخَصِّصُهُ وتُقَيِّدُهُ بما يَنْفِي عنه مُمَاثَلَة الخلْقِ))(٢)

وقال - رحمه الله -: ((أَمَّا أَهْلُ السُّنَّة فَيَقُولُونَ: يَدَا اللَّه صِفَتَان مِنْ صِفَات ذَاته، حُكْمُهَا حُكْمُ جَمِيعِ صِفَاته: مِنْ حَيَاته، وَعِلْمه، وَقُدْرَته، وَإِرَادَته، وَكَلامه. فَيُثْبِتُون جَمِيعَ صِفَاته الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ، وَوَصَفَهُ بِهَا أَنْبِيَاؤُهُ، وَإِنْ شَارَكَتْ أَسْمَاءُ صِفَاته أَسْمَاءَ صِفَات غَيْرِه. كَمَا أَنَّ لَهُ أَسْمَاءً قَدْ يُسَمَّى بِهَا غَيْرُهُ، مِثْلُ : رَءُوفٌ رَحِيمٌ، عَلِيمٌ، سَمِيعٌ، بَصِيرٌ، حَلِيمٌ، صَبُورٌ، شَكُورٌ، قَدِيرٌ، مُؤْمِنٌ، عَلِيٌّ، عَظِيمٌ، كَبِيرٌ، مَعَ نَفْيِ الْمُشَابَهَة فِي الْحَقِيقَة وَالْمُمَاثَلَة، كما في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾(٣) جَمَعَتْ هَذه الآيَةُ بَيْنَ الإِثْبَات وَالتَّنْزِيه، وَنِسْبَةُ صِفَاته إِلَيْه كَنِسْبَة خَلْقه إِلَيْه، وَالنِّسْبَةُ وَالْإِضَافَةُ تُشَابِهُ النِّسْبَةَ وَالْإِضَافَةَ.

وَمِنْ هَذَا الْوَجْه جَاءَ الاشْتِرَاكُ فِي أَسْمَائه وَأَسْمَاء صِفَاته، كَمَا شُبِّهَتْ الرُّؤْيَةُ بِرُؤْيَةِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، تَشْبِيهًا لِلرُّؤْيَة لا لِلْمَرْئِيِّ، كَمَا ضَرَبَ مَثَلَهُ مَعَ عِبَادِه

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/٣٥٠)

(٢) الاستقامة (١/١٠٢)

(٣) سورة الشورى آية: ١١

الْمَمْلُوكِينَ كَمَثَلِ بَعْضِ خَلْقِهِ مَعَ مَمْلُوكِيهِمْ، وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ.

فَتَدَبَّرْ هَذَا فَإِنَّهُ مجلاةُ شُبْهَةٍ، وَمصفَاةُ كَدَرٍ، فَجَمِيعُ مَا نَسْمَعُهُ، وَيُنْسَبُ إِلَيْهِ، وَيُضَافُ: مِنْ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ: هُوَ كَمَا يَلِيقُ بِاللهِ، وَيَصْلُحُ لِذَاتِهِ))(١).

وقال- رحمه الله - : ((وَإِذَا كَانَ مِنْ الْمَعْلُومِ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ فِي الْوُجُودِ مَا هُوَ قَدِيمٌ وَاجِبٌ بِنَفْسِهِ، وَمَا هُوَ مُحْدَثٌ مُمْكِنٌ، يَقْبَلُ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا مَوْجُودٌ وَهَذَا مَوْجُودٌ، وَلا يَلْزَمُ مِنْ اتِّفَاقِهِمَا فِي مُسَمَّى الْوُجُودِ أَنْ يَكُونَ وُجُودُ هَذَا مِثْلَ وُجُودِ هَذَا، بَلْ وُجُودُ هَذَا يَخُصُّهُ وَوُجُودُ هَذَا يَخُصُّهُ، **وَاتِّفَاقُهُمَا فِي اسْمٍ عَامٍّ: لا يَقْتَضِي تَمَاثُلَهُمَا فِي مُسَمَّى ذَلِكَ الاسْمِ عِنْدَ الإِضَافَةِ وَالتَّخْصِيصِ وَالتَّقْيِيدِ وَلا فِي غَيْرِهِ.**

فَلا يَقُولُ عَاقِلٌ إِذَا قِيلَ: إِنَّ الْعَرْشَ شَيْءٌ مَوْجُودٌ وَإِنَّ الْبَعُوضَ شَيْءٌ مَوْجُودٌ: إِنَّ هَذَا مِثْلُ هَذَا؛ لاتِّفَاقِهِمَا فِي مُسَمَّى الشَّيْءِ وَالْوُجُودِ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخَارِجِ شَيْءٌ مَوْجُودٌ غَيْرُهُمَا يَشْتَرِكَانِ فِيهِ، بَلْ الذِّهْنُ يَأْخُذُ مَعْنًى مُشْتَرَكًا كُلِّيًّا هُوَ مُسَمَّى الاسْمِ الْمُطْلَقِ، وَإِذَا قِيلَ: هَذَا مَوْجُودٌ وَهَذَا مَوْجُودٌ، فَوُجُودُ كُلٍّ مِنْهُمَا يَخُصُّهُ لَا يَشْرَكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ؛ مَعَ أَنَّ الاسْمَ حَقِيقَةٌ فِي كُلٍّ مِنْهُمَا.

وَلِهَذَا سَمَّى اللهُ نَفْسَهُ بِأَسْمَاءٍ وَسَمَّى صِفَاتِهِ بِأَسْمَاءٍ؛ فَكَانَتْ تِلْكَ الأَسْمَاءُ مُخْتَصَّةً بِهِ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَيْهِ لا يَشْرَكُهُ فِيهَا غَيْرُهُ، وَسَمَّى بَعْضَ مَخْلُوقَاتِهِ بِأَسْمَاءٍ مُخْتَصَّةٍ بِهِمْ مُضَافَةٍ إِلَيْهِمْ تُوَافِقُ تِلْكَ الأَسْمَاءَ إِذَا قُطِعَتْ عَنْ الإِضَافَةِ وَالتَّخْصِيصِ؛ **وَلَمْ يَلْزَمْ مِنْ اتِّفَاقِ الاسْمَيْنِ تَمَاثُلُ مُسَمَّاهُمَا وَاتِّحَادُهُ عِنْدَ الإِطْلَاقِ وَالتَّجْرِيدِ عَنْ**

(١) مجموع الفتاوى (٤/٣٦٥ - ٣٦٦)

الإِضَافَةِ وَالتَّخْصِيصِ، لا اتِّفَاقُهُمَا، وَلَا تَمَاثُل الْمُسَمَّى عِنْدَ الإِضَافَةِ وَالتَّخْصِيصِ، فَضْلا عَنْ أَنْ يَتَّحِدَ مُسَمَّاهُمَا عِنْدَ الإِضَافَةِ وَالتَّخْصِيصِ))(١)

وقال- رحمه الله - : ((الاشْتِرَاكُ أو الاشْتِبَاهُ في أَمْرٍ مَا لُمسَمَّى الوجُودِ، أو الحَيِّ أو غير ذلك لا يَقتضِي التَّمَاثُلَ بوجْهٍ من الوُجُوهِ، بل يقتَضِي نَوعَ اشْتِبَاهٍ، وقد يَكُونُ بعيدا عن التمَاثُلِ))(٢).

ومما تقدَّم عرضُهُ يظهَرُ تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدةِ الجليلةِ في بَابِ الرَّدِّ والمناظرةِ، وهي من أعظمِ القواعِدِ التي بنى عليها أهلُ السنة والجماعة معتَقَدَهُم في بابِ الأسماءِ والصفات.

ومضمونُها: أَنَّ الاتفَاقَ في اللفظِ والمعنى الكُلِّيِّ بين اسمين أو وصفين لا يَلزَمُ منه المساوَاةُ في المسمَّيات والموصوفات، فأهلُ السنَّة يُثبِتُون جميعَ صفاتِه التي وصَفَ اللهُ بها نفسَهُ، ووصفه بها رسُلُهُ، وإن شارَكَتْ أسماءُ صفاته أسماءَ صفات غيره، كما أنَّ له أسماءً قد يُسَمَّى بها غيره، مثل رءوف، رحيم، عليم، سميع، مع نَفْيِ المشابَهَةِ في الحقيقةِ والمماثلَةِ.

ومن الأمثلةِ على هذهِ القاعدةِ: لَفظُ الوُجودِ، فإنَّه من المعلُومِ ضرُورَةً أنَّ الوُجُودَ منه ما هو قديمٌ واجبٌ بنفسهِ، ومنه ما هو محدَثٌ ممكنٌ، يَقْبَلُ الوُجُودَ والعَدَمَ كالإنسان، فهذا موجودٌ وهذا موجودٌ، ولا يَلْزَمُ من اتِّفَاقهما في مُسَمَّى الوُجُود أنْ يَكُونَ وُجُودُ هذا مثلَ وجودِ هذا، بل وُجودُ اللهِ يَخُصُّهُ ووجُودُ الإنسَانِ يخصُّهُ،

---

(١) التدمرية (ص٢٠ - ٢١)

(٢) بيان تلبيس الجهمية (٣٧٣/٤)

واتفَاقُهما في اسْمٍ عامٍّ ــ وهو لفْظُ الوُجُودِ ــ لا يَقْتَضِي تماثُلهما في مُسَمَّى ذلك الاسم.

ومما يجبُ أن يُعلَمَ عند شرحِ هذه القاعدة: أنَّ اتفَاقَ المسَمَّيَيْنِ في بعضِ الأسماءِ والصِّفَاتِ ليس هو التشبيه والتمثيل الذي نَفَتْهُ الأدلَّةُ السمعيَّةُ والعقليَّةُ، وإنما نَفَتْ ما يَسْتَلزِمُ اشتراكهُمَا فيما يَخْتَصُّ به الخالقُ، فَمَا هو مِنْ خَصَائِصِ الله لا يجُوزُ أنْ يَشْرَكَهُ فيه مخلوقٌ.

ومما يَزِيدُ المسألةَ بيانا ووضوحا: أنَّنَا نُشَاهِدُ في المخلُوقَات أشياءَ تَتَّفِقُ في الأسماءِ وتختلفُ في المسَمَّيَاتِ، فَنَعْلَمُ أنَّ للبَعُوضَةِ عينا ورجلا، وللفيلِ عينا ورجلا، ولا يَلْزَمُ مِن اتفَاقِهِما في الاسمِ اتفَاقُهُما في المسَمَّى، فليْسَ عَيْنُ وَرِجْلُ الذُّبَابَةِ كعينِ ورجلِ الفِيلِ مع اتِّفَاقِهِما في الاسمِ، فإذا جَازَ التَّفَاوُتُ بيْنَ المسَمَّيَاتِ في المخلوقات مع اتفَاقِهَا في الاسمِ، فَجَوَازُهُ في الخالقِ من باب أولى، بل إنَّ التمَاثُلَ في ذلك بيْنَ الخالقِ والمخلوق مُمْتَنِعٌ أشد الامتناعِ.

والله ﷻ سمَّى نفسَهُ بأسماءٍ ووصَفَهَا بصفات، وسمَّى مخلوقاته ببعضِ تلك الأسماءِ ووَصَفَهَا ببعضِ تلك الصفات، ولا يَلْزَمُ مِنَ الاتِّفَاقِ في الأسماءِ والصفات اتفاقُهُما في المسَمَّيَات، فاللهُ مُبَاينٌ للمخلوقات بذَاته، فإذا كان مُبَايناً للخلق في ذاته فإنَّهُ يَكُونُ مباينا للخلق في صِفَاتِهِ، ولا يمْكنُ التَّمَاثُلُ بيْنَ الخالقِ والمخلوق، فَعُلِمَ بذلك أنَّ الاتفاقَ في الاسمِ لا يَلْزَمُ منه الاتِّفَاقُ في الحقيقة، وقد نَبَّهَنَا سبحانه وتعالى على هذا المعنى بقوله: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا

نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ﴿٢٧﴾ ﴾[1] فقَدِّر البحْرَ المحيطَ بالعَالَمِ مِدَادا، وَوَرَاءَهُ سَبْعَةُ أبحرٍ كلُّها مداد يُكْتَبُ به كلِمَاتُ الله، لَنَفِدَت البحَارُ، ولَنَفِدَت الأقلامُ التي لو قُدِّرَتْ جَمِيعُ أشجارِ الأرضِ.[2]

وفي هذه القاعدة ردٌّ على المُعَطِّلَة جميعا الذين يزعمون: أنَّ إثباتَ الأسماءِ والصفاتِ أو إثباتِ بعضِها يَسْتَلزِمُ المماثَلة بالمخلُوقَاتِ، فَغُلاةُ النُّفَاةِ الذين يَسْلُبون عن الله النَّقيضَيْن، يقولون: لا مَوجُودَ ولا مَعْدُومَ، ولا حَيَّ ولا مَيتَ؛ لأنَّهُ بِزَعمِهِم إذا وَصَفُوهُ بالإثبَاتِ شَبَّهُوهُ بالموجُودَاتِ، وإذا وَصَفُوهُ بالنَّفي شَبَّهُوهُ بالمعدُومَاتِ، وقَارَبَهُم طائفةٌ فوصَفُوهُ بالسُّلُوبِ والإضَافَاتِ؛ لأنَّهُ بزعمِهِم إذا وَصَفُوه بالإثبَاتِ شبَّهُوهُ بالموجودَاتِ، وقارَبَهُم طائفةٌ ثالثةٌ وهي المعتزلةُ فأثبتوا الأسماءَ دون الصفات؛ لأنَّه بزعمهم لا يجدُونَ في الشَّاهِدِ متصفا بالصفات إلا ما هو جسمٌ، وكذلك قاربهم طائفةٌ رابعةٌ وهم الأشاعرةُ فأثبتوا بعضَ الصفاتِ دون بعضٍ؛ لأنَّ هذه الصفات تقومُ بالمخلوقات.

فَيُرَدُّ على هؤلاءِ جميعا أنَّ الاشتراكَ في الأسماءِ والصفاتِ لا يَستَلْزِمُ تماثُل المسَمَّيات والموصوفات.[3]

قال أبو الحسن الأشعري - في حكايته عن جهمٍ تقريره خلافَ هذه القاعدة-: ((ويُحْكَى عنه - أي: جهم - أنه كانَ يَقُولُ: لا أَقُولُ إنَّ الله سبحانه شَيءٌ؛ لأنَّ

(١) سورة لقمان آية: ٢٧

(٢) انظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (٢/ ٤٣٠)

(٣) انظر: التدمرية (ص١٦ - ٣٦) وشرح العقيدة الواسطية للشيخ ابن عثيمين (١/ ١٠٥)

ذلك تَشبيهٌ له بالأشياء))[1].

وقال القاضي عبد الجبار المعتزلي في تقريره عقيدةَ المعتزلة: ((أنه تعالى لو كانَ عَالما بعِلْمٍ لَوَجَبَ في علمهِ أنْ يَكُونِ مِثلا لِعِلمِنَا، وفي عِلمِنَا أنْ يَكُونَ مِثلا لعلمه تعالى))[2]

وقال التفتازاني: ((وفي كَلَامِ المحققين مِن عُلَمَاءِ البَيَانِ أنَّ قولَنا: الاستِوَاءُ مَجَازٌ عَن الاستيلاءِ، واليدُ واليمينُ عِن القُدرةِ، والعينُ عن البصرِ، ونحو ذلك، إنما هو: لِنَفْيِ وَهمِ التَّشبِيهِ والتَّجسِيمِ))[3]

فقد زَعَمَ هؤلاءِ أَنَّنا لَو أثبَتنَا لله أسماء وصفات أو بعضها لَلَزِمَ من ذلك المماثَلَةُ بصِفَاتِ المخلوقين.

والرَّدُّ عليهم بهذه القاعدة: الاشتِرَاكُ في الأسْمَاءِ والصِّفَاتِ لا يَسْتَلْزِمُ تَمَاثُل الْمُسَمَّيَاتِ وَالْمَوْصُوفَاتِ.

---

(١) مقالات الإسلاميين (١/٣٣٨)

(٢) شرح الأصول الخمسة (ص٢٠١)

(٣) شرح المقاصد (٢/١١٠)

المبحث الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ الاشْتِرَاكُ في الأسْمَاءِ وأسماء الصِّفَاتِ لا يَسْتَلْزِمُ تَمَاثُلَ الْمُسَمَّيَاتِ والْمَوْصُوفَاتِ }

بَعْدَ أنْ وَقَفْنَا على تقريرِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدةِ الجليلَة، أستعرضُ هنا ما وقفْتُ عليه من كلامِ أئمةِ السلف في تقرير ما قرَّرَهُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية من أن الاشْتِرَاك في الأسْمَاءِ وأسماء الصِّفَاتِ لا يَسْتَلْزِمُ تَمَاثُلَ الْمُسَمَّيَاتِ وَالْمَوْصُوفَاتِ:

[عائشة بنت أبي بكر رضي الله عنه (٥٨هـ)]

عن عائشة الصدِّيقَة بنت الصِّدِّيق رضي الله عنهما قالت: ((الحمدُ للهِ الذي وَسِعَ سمعُهُ الأصواتَ، لقدْ جاءتْ خولَةُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَشكُو زَوْجهَا فكانَ يَخفَى عَليَّ كَلامُهَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ عز وجل ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾))(١)

بيَّنتْ عائشة رضي الله عنها أَنَّ سمعَ اللهِ ليس كسمع الإنسان، فإنَّ اللهَ قد سمعَ صوتَ المجادَلَة من فوقِ سبعِ سموات كما أخبرَ اللهُ بذلك، ولم يَخْفَ عليه شيءٌ من حَدِيثِها، وأما سمعُ الإنسانِ فهو قاصِرٌ، فإنَّ عائشة رضي الله عنه في الحُجْرَة نفسها وقد خَفِيَ عليها بعضُ حديثِ المجادلة، فالاشْتِرَاكُ في الأسماءِ وأسماء الصفاتِ لا يلزَمُ منه التماثُل في المسمَّيات

---

(١) أخرجه النسائي في سننه كتاب الطلاق باب الظهار (ص٥٣٦)ح ٣٤٦٠ عن إسحاق عن جرير عن الأعمش عن تميم بن سلمة عن عروة عن عائشة به. وصححه الألباني في تعليقه على سنن النسائي بنفس الصفحة والرقم.

والموصوفات.

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

عن ابن عباس رضي الله عنه أنه حَدّثَ بحديثٍ ، فقال رجلٌ عنده:(وفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيم)، فقال ابنُ عباس: ((بِئْسَمَا قُلتَ ! إنَّ اللهَ هو عَلِيمٌ ، وهوَ فَوقَ كُل عَالِمٍ))(١).

فقد قرَّر الصحابيُّ الجليلُ ابنُ عباس رضي الله عنه أنَّ اللهَ وإن اشْتَرَكَ مَعَ غَيرِهِ في أَصْلِ معنى صِفَةِ العِلْمِ، فإِنَّهُ فَوقَ كُلِّ عالمٍ؛ إذ إِنَّهُ لا يَلزَمُ مِن هذا الاشتِرَاكِ التمَاثُل.

[أبو عبد الله عكرمة مولى ابن عباس (١٠٤هـ)]

وقال الإمام عكرمة رحمه الله : ((عِلْمُ اللهِ فوقَ كُلِّ أَحَدٍ))(٢).

فقد بيَّن الإمامُ عكرمة رحمه الله ما بيَّنَهُ ابنُ عباس رضي الله عنه من أنَّ عِلمَ اللهِ فَوقَ عِلمِ كُلِّ أَحَدٍ؛ فإِنَّهُ لا يَلزَمُ مِن الاشتِرَاكِ في أصلِ معنى صِفَةِ العِلمِ التمَاثُل.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي - رحمه الله - : ((كيفَ استَجزْتَ- أي المريسي - أَن تُسَمِّي أَهْلَ السنةِ وأهلَ المعرفَةِ بصفات اللهِ المقدسَة: مُشَبِّهَة؛ إذ وَصفُوا اللهَ بما وصَفَ به نفسَهُ في كتابِه، بالأشياءِ التي أسماؤُهَا مَوجُودَةٌ في صفاتِ بني آدم بلا تَكييفٍ، وأنتَ قد شَبَّهْتَ إلهَكَ في يدَيْهِ وسمعِهِ وبصرِهِ بأعْمَى وأَقْطَع، وتوهَّمْتَ في معبُودِكَ ما توَهَّمت

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣٢٦/٢) ومن طريقه أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣٦/٨) عن الثوري عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به . وفيه عبد الأعلى وهو: ابن عامر الثعلبي صدوق يهم كما في التقريب (ص ٣٩٠). فالأثر بهذا السند ضعيف

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٣٦/٨) عن يعقوب وابن وكيع عن ابن علية عن خالد عن عكرمة به. رجاله ثقات عدا ابن وكيع وقد توبع، فالأثر صحيح

في الأعمَى والأقطَعِ، فَمَعبُودُكَ في دعواك مُخدَّجٌ مَنقُوصٌ، أعمَى لا بَصَرَ لَهُ، وأبْكَمُ لا كَلامَ له، وأَصَم لا سمعَ له، وأَجذَمُ لا يَدَانِ له، ومُقْعَدٌ لا حَرَاكَ به، وليس هذا بِصَفَة إِلَهِ المصلين، أَفَأَنتَ أَوْحَش مذهبا في تشبيهِكَ إِلَهَكَ بهؤلاء العميان، والمقطوعين، أَمْ هؤلاء الذين سَمَّيْتَهُم مُشَبِّهة، إذ وصفوه بما وصَفَ به نفسَه، بلا تَشْبيه؟ فلولا أنها كَلِمَةٌ هي مِحْنَةُ الجهمية التي بها يَنْبزُونَ المؤمنين، ما سميْنا مُشَبِّها غيرَكَ، لِسَمَاجَة ما شَبَّهْتَ ومَثَّلْتَ، ويلك! إنما نَصِفُهُ بالأسماء لا بالتكييف، ولا بالتشبيه، كما يقال: إنه ملك كريم، عليم حكيم، حليم رحيم، لطيف مؤمن، عزيز جبار متكبر.

وقد يجوز أنْ يُدْعَى البَشَرُ ببعضِ هذه الأسماءِ، وإن كانت مُخَالِفَةً لصِفَاهم، **فالأسماءُ فيها مُتَّفقةٌ، والتَّشْبيهُ والكيفيَّةُ مُفْتَرِقَةٌ**))[1].

فقد بيَّنَ الإمامُ الدارمي-رحمه الله- أن الأسماءَ والصفات المشتركَة بيْنَ الخالقِ والمخلوقِ هِيَ مُتَّفِقَةٌ في الأسماءِ فقط، وأمَّا في الخصائص، والكيفية فَمُفْتَرِقةٌ.

كما نبَّهَ على أنَّ الجهميَّة يَنبِزُون أَهلَ السنةِ بالتشبيه؛ لأَنَّهم وَصَفُوا اللهَ بما وَصَفَ به نفسَهُ في كتابِهِ مِنَ الصفاتِ التي وَصَفَ اللهُ بها بعضَ المخلوقين بلا تكييفٍ.

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده(٣٩٥هـ)]

وقال الإمام ابن منده – رحمه الله –: ((ذاتُهُ لا تُوصَفُ إلا بما وَصَفَ، وَوَصَفَهُ النبيُّ ﷺ؛ لأنَّ المجَاوِزَ وصْفَهُمَا يُوجِبُ الممَاثَلَة، والتمثِيلُ والتشبيهُ لا يَكُونُ إلا بالتَّحقيقِ ولا يَكُونُ باتِّفَاقِ الأسماءِ))[2].

---

(١) نقض عثمان على المريسي (ص١٢٩)

(٢) كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد(٣/٧)

بيَّنَ الإمامُ ابنُ منده -رحمه الله- أنَّ التَّشبيهَ لا يَكُونُ إلا بالتَّحقيقِ يعني: في الخصائص، ولا يَكُونُ باتِّفَاقِ الأسماءِ؛ وذلك لأنَّ الاشْتِرَاك في الأسْمَاءِ وأسماء الصِّفَاتِ لا يَسْتَلْزِمُ تَمَاثُلَ الْمُسَمَّيَاتِ وَالْمَوْصُوفَات.

[أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي الطلمنكي المالكي (٤٢٩هـ)]

وقال الإمام أبو عمر الطلمنكي- رحمه الله - : ((أَجْمَعَ المسلِمُونَ من أهلِ السنةِ على أَنَّ معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾(١) ونحو ذلك من القرآن أنه: عِلْمُهُ، وَأَنَّ اللهَ تعالى فوق السموات بِذَاتِه، مُستوٍ على عَرشِه كيفَ شاء .

وقالَ أهلُ السنةِ في قوله ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾(٢) إنَّ الاستواءَ من اللهِ على عَرْشه على الحقيقَةِ لا على المجَازِ، فقد قَالَ قَومٌ مِنَ المعتزلَةِ والجهميَّة: لا يجوزُ أَنْ يُسَمَّى اللهُ عَجَّلَ بهذه الأسماءِ على الحقيقة ويُسَمَّى بها المخلوقُ .

فَنفَوْا عَنِ اللهِ الحقائقَ من أسمائه وأَثبَتُوهَا لخَلْقِه، فَإِذا سُئِلُوا: مَا حملَهُم على هذا الزيْغِ؟ قالوا: الاجتماعُ على التَّسْمِيَةِ يُوجِبُ التشبِيهَ .

قلنا: هذا خُرُوجٌ عن اللغةِ التِي خُوطِبْنَا بها؛ لأنَّ المعقُولَ في اللغةِ أنَّ الاشتِبَاهَ في اللغةِ لا يحصُلُ بالتسميَةِ، وإنما تَشبِيهُ الأشياء بأنفسِها أو بهيْئَاتٍ فيها، كالبياض بالبياض، والسواد بالسواد، والطويل بالطويل، والقصير بالقصير، ولو كانت الأسماءُ تُوجبُ اشتبَاها لاشْتَبَهَتْ الأشياءُ كُلُّها، لِشُمُولِ اسمِ الشيءِ لها، وعُمُومِ تَسمِيَةِ الأشياءِ به، فنَسْأَلُهُم: أَتَقُولُون إنَّ اللهَ مَوجُودٌ؟

(١) سورة الحديد آية: ٤

(٢) سورة طه آية: ٥

فإن قالوا: نعم.

قيل لهم: يَلزَمُكُم على دَعوَاكُم أَنْ يَكُونَ مُشبها للموجودين.

وإن قالوا: مَوجُودٌ ولا يُوجِبُ وُجُوده الاشتبَاهَ بينه وبين الموجودات.

قلنا: فكذلك هو حيٌّ عالِمٌ قادرٌ مريدٌ سميعٌ بصيرٌ متكلمٌ، يعني: ولا يَلزَمُ من ذلك اشتِبَاهُهُ بمن اتَّصَفَ بهذه الصفات))(١).

فقد بيَّن الإمامُ أبو عمر الطلمنكي -رحمه الله- عند ردِّه على المعتزلَة والجهميَّة لما زعموا أنَّ الاجتِمَاعَ على التَّسميةِ يُوجِبُ التَّشْبيهَ - أَنَّ الاشتِبَاهَ في اللغةِ لا يحصلُ بالتسْمِيَةِ، وإنما تَشْبِيهُ الأشياءِ يحصل في الخصائص، كما بيَّن أنه لو كانت الأسماءُ تُوجِبُ تشبيها لاشتبهت الأشياءُ كلُّها؛ لشُمُولِ اسمِ الشيءِ لها.

كَمَا أَلزَمَهُم بصفَةِ الوُجُودِ، فإنَّ اللهَ موجُودٌ والمخلُوقَاتُ موجُودَةٌ، ولا يلزَمُ من هذا الاشترَاكِ المماثَلَةُ، فَإِنْ زَعَمَتْ الجهميَّةُ أنَّ اللهَ موجودٌ ولا يوجِبُ وجودُهُ التماثُلَ بين الموجُودَاتِ، فَإِذَنْ فليقُولُوا ذلك في سائِرِ أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال الإمام أبو القاسم إسماعيل التيمي- رحمه الله - : ((فَوَاجِبٌ على كُلِّ مؤمنٍ أن يُثبتَ من صفات الله عز وجل ما أثبته اللهُ لنفسه، وليس بمؤمنٍ مَن يَنْفِي عَن الله ما أَثْبَتَهُ اللهُ لنفسِهِ في كتابه، فَرُؤْيَةُ الخالقِ لا تكُونُ كَرُؤْيَةِ المخلُوقِ، وسمعُ الخالقِ لا يكُونُ كسمعِ المخلوق، قال الله تعالى: ﴿ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾(٢) وليسَ رُؤْيَةُ اللهِ

(١) ذكره الذهبي في العلو للعلي العظيم (٢/١٣١٥ - ١٣١٦)

(٢) سورة التوبة آية: ١٠٥

تعالى بني آدم كرؤْيَةِ رسولِ الله ﷺ والمؤمنين، وإن كان اسمُ الرؤْيَةِ يقعُ على الجميع، وقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ﴾[1]

جل وتعالى عن أنْ يُشبهَ صفةُ شيءٍ من خلقه صفتَهُ، أو فعلُ أحَدٍ من خلقه فعلَهُ، فاللهُ تعالى يَرَى ما تحتَ الثَّرَى، وما تحت الأرضِ السابعةِ السفلى، وما في السموات العلى، لا يَغِيبُ عن بَصَرِهِ شيءٌ من ذلك ولا يخفى، يَرَى ما في جوفِ البحَارِ ولُجَجِهَا، كما يرى ما في السموات، وبَنُو آدم يَروْنَ ما قَرُبَ من أبصارهم ولا تُدرِكُ أبصَارُهُم ما يَبْعُدُ منهم، ولا يُدْرِكُ بَصَرُ أَحَدٍ من الآدميين ما يَكُونُ بينه وبينه حجاب، **وقد تَتَفِقُ الأسامِي وتخْتَلِفُ المعَانِي**))[2].

بيَّن الإمامُ أبو القاسم التيمي -رحمه الله- أنَّ الأسماءَ تَتَّفِقُ وتختلفُ المعاني، فَجَلَّ اللهُ أن يُشبِهَ صفةُ شيءٍ مِن خَلْقِه صفتَهُ، كما بيَّن أنَّ رُؤْيَة اللهِ تعالى بني آدم ليستْ كرؤْيَةِ رسولِ الله ﷺ والمؤمنين، وإن كان اسمُ الرؤْيَةِ يقعُ على الجميع، وهكذا جميع أسماء الله وصفاته، فإنها وإن اشتَرَكَتْ في الأسماءِ فلا يلزَمُ مِن ذلك تماثُلِ المسَمَّيات.

فالناظِرُ فيما سَبَقَ نقلُهُ يتبينُ له أنَّ أئمةَ السلف متفقُونَ على هذه القاعدة، فالاشتراكُ في الأسماءِ وأسماء الصفاتِ لا يَلزَمُ منه تماثل المسَمَّيات والموصوفات.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فبيَّنَ أنَّ الاشتراكَ أو الاشتبَاهَ في أَمرٍ ما لمسَمَّى الوجُودِ أو الحيِّ أو غيرِ ذلك لا يقْتَضِي التماثُل بوجْهٍ من الوجوه.

---

(١) سورة مريم آية: ٤٢

(٢) الحجة في بيان المحجة (١/١٩٦ - ١٩٧)

كما مثَّلَ -رحمه الله- لهذه القاعدة بصفةِ الوجُود، فإذا كان من المعلومِ بالضَّرُورةِ أنَّ في الوجودِ ما هو قديمٌ واجبٌ بنفسِه، وما هو محدَثٌ ممكنٌ، فمعلومٌ أنَّ هذا موجُودٌ وهذا موجودٌ، ولا يلزَمُ من اتفاقِهما في مسَمَّى الوجود أن يكون وجُودُ هذا مثلَ وجُودِ هذا، بل وُجُودُ هذا يخصُّه ووجودُ هذا يخصُّه، واتفاقُهما في اسمٍ عامٍّ لا يقتضِي تماثُلهُما في مسَمَّى ذلك الاسم عند الإضَافَةِ والتخصيصِ والتقييدِ ولا في غيرِه .

وَهَذا التَّمثِيلُ منه -رحمه الله- كتَمْثِيلِ الإمامِ أبي عمر الطلمنكي -رحمه الله- حيثُ مَثَّلَ أيضا في تقرير هذه القاعدةِ بصِفَةِ الوُجُود.

وبيَّن أيضا أَنَّهُ إذا جَازَ التَّفَاوُتُ بيْنَ المسَمَّيات في المخلوقات مع اتِّفَاقِهَا في الاسم، فجَوَازُهُ في الخالِقِ من باب أولى.

وهذا منه شَرْحٌ وبَيَانٌ لما قرَّره أئمةُ السلفِ من أن الاشْتِرَاك في الأسْمَاءِ وأسماء الصِّفَاتِ لا يَسْتَلْزِمُ تَمَاثُل الْمُسَمَّيَاتِ وَالْمَوْصُوفَات.

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ الاشْتِرَاكُ في الأسْمَاءِ وأَسماءِ الصِّفَاتِ لا يَسْتَلْزِمُ تَمَاثُلَ الْمُسَمَّيَاتِ وَالْمَوْصُوفَاتِ }

إنَّ مُستَنَدَ أئمةِ السلف وشيخِ الإسلام ابنِ تيمية في تقرير هذه القاعدة: القرآنُ الكريمُ، والسنةُ الصحيحةُ، لم تَخرُجْ أقوالُهم في تقرير هذه القاعدةِ وغيرِها من قواعد بابِ الرَّدِّ والمناظَرَةِ عن الكتاب والسنة، ومن هذه الأدلة ما يلي:

قال تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿١٣٤﴾﴾ (١)

وقال تعالى في وَصْفِ الإنسان: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٢﴾﴾ (٢)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ جَلَّ جَلالُه سمَّى نفسَهُ سميعا بصيرا، وسمَّى غيرَهُ أيضا سميعا بصيرا، ولا يَلزَمُ من ذلك تماثُل المسمَّيات، فإنَّ اللهَ قد نفَى أن يكُونَ سمعُهُ وبصرُهُ كسمعِ وبصرِ المخلوق فقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ (٣)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: ((لَهُ أَسْمَاء قَدْ يُسَمَّى بِهَا غَيْرُهُ، مِثْلُ: رَءُوفٌ رَحِيمٌ، عَلِيمٌ، سَمِيعٌ، بَصِيرٌ، حَلِيمٌ، صَبُورٌ، شَكُورٌ، قَدِيرٌ، مُؤْمِنٌ، عَلِيٌّ، عَظِيمٌ، كَبِيرٌ، مَعَ نَفْيِ الْمُشَابَهَةِ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْمُمَاثَلَةِ، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ

---

(١) سورة النساء آية: ١٣٤

(٢) سورة الإنسان آية: ٢

(٣) سورة الشورى آية: ١١

شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[(١)] جَمَعَتْ هَذِهِ الآيَةُ بَيْنَ الإثْبَاتِ وَالتَّنْزِيه))[(٢)].

وعن عبد الله بن أُنَيْس ﷺ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : ((يُحشَرُ الناسُ يومَ القيامة أو قال العباد، عُرَاةً غُرْلا بُهْما. قال: قلنا وما بهما؟ قال: ليس معهم شيءٌ، ثم يناديهم بِصَوت يَسمَعُهُ مَن قَرُبَ كما يَسمعُهُ مَن بَعُدَ أنا الملك أنا الديان))[(٣)].

وجه الدلالة: أنَّ في هذا الحديث دليلا على أنَّ صوتَ الله لا يُشبهُ أصوات المخلوقين؛ لأنَّ صوتَ الله ﷻ يسمَعُهُ مَن بَعُدَ كما يَسمَعُهُ مَن قَرُبَ، بخلاف صوت المخلوقين، وكذلك جميعُ الصفات هي من بَابٍ وَاحِدٍ، فهي وإن اشتَرَكَتْ مع أسماءِ وصفاتِ المخلوقين فإنَّه لا يلزَمُ من ذلك الاشترَاك في المسَمَّيات والموصوفات.

قال الإمام البخاري - رحمه الله - : ((وأنَّ الله ﷻ ينادي بصوتٍ يَسمعُه من بَعُدَ كما يسمعه من قَرُبَ، فليس هذا لغير الله جَلَّ ذِكره.

وفي هذا دليلٌ أن صوتَ الله لا يُشبه أصواتَ الخلق؛ لأنَّ صوتَ الله جلَّ ذكرُه يُسمَعُ من بُعْد كما يُسمَعُ من قُرْب))[(٤)].

فهذه جملةٌ من الأدلةِ التي يمكنُ أن يُستدَلَّ بها على هذه القاعدة، وغير ذلك كثيرٌ، وكُلُّ هذه الأدلةِ تدلُّ على أن الاشْترَاك في الأسماءِ وأسماء الصفاتِ لا يلزَمُ منه التماثُل في المسمَّيات والموصوفات، فظَهَرَ أنَّ مُستنَدَ أئمةِ السلف وشيخِ الإسلام ابنِ تيمية في تقرير هذه القاعدة: الكتابُ والسنةُ.

---

(١) سورة الشورى آية: ١١

(٢) مجموع الفتاوى (٤/٣٦٥ - ٣٦٦)

(٣) تقدم تخريجه ٥٣٣

(٤) خلق أفعال العباد(ص١٨٢)

الفصل الثالث

" اللهُ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ لَيْسَ في مَخْلُوقَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَاتِهِ ولا في ذَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة
{ اللهُ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ لَيْسَ في مَخْلُوقَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَاتِهِ ولا في ذَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ }

إنَّ الذي اتفق عليه أئمةُ المسلمين أنَّ الخالقَ مُبَايِنٌ للمخلوقين، فليسَ في ذَاتِه شيءٌ من مخلوقاته، ولا في مخْلُوقَاتِهِ شيءٌ من ذاته، وممن قرَّر ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، ويتضح ذلك من خلال عرضِ أقواله:

قال - رحمه الله -: ((والخَالِقُ مُبَايِنٌ للمَخلُوقِ سبحانه وتعالى، ليسَ في مخلُوقَاتِهِ شيءٌ من ذاتِهِ، ولا في ذَاتِهِ شيءٌ من مخلوقَاتِهِ))[1].

وقال – رحمه الله – : ((وقد اتَّفَقَ سلفُ الأمةِ وأئمتُها: على أَنَّ الخالقَ تعالى بَائِنٌ مِن مخلوقَاتِهِ، ليسَ في ذَاتِهِ شَيءٌ من مخلوقَاتِهِ، ولا في مخلُوقَاتِهِ شيءٌ من ذَاتِهِ))[2].

وقال – رحمه الله –: ((واللهُ تعالى مُنَــزَّهٌ بَائِنٌ عن مخلوقاته، فإنَّه سبحانه خَلَقَ المخلوقات بائِنَةً عنه، مُتَمَيِّزَةً عنه، خارِجَةً عن ذَاتِهِ، ليس في مخلُوقَاتِهِ شيءٌ من ذَاتِهِ، ولا في ذَاتِهِ شيءٌ من مخلوقاته.

ولو لم يَكُنْ مُبَايِنا لكان إمَّا مُدَاخِلا لها حَالًّا فيها، أو مَحَلًّا لها، والله تعالى مُنَــزَّهٌ عن ذلك.

---

(١) التدمرية (ص٦٦)

(٢) مجموع الفتاوى (٢/١٢٦)

وإمَّا أن لا يكُونَ مُبَاينا لها، ولا مُدَاخلا لها فيكون مَعدُوما، واللهُ تعالى مُنَـــزَّهٌ عن ذلك))[1].

وقال - رحمه الله - : ((وَالصَّوَابُ فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ مَذْهَبُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إذَا شَاءَ، وَأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَأَنَّ كَلِمَاتِهِ لا نِهَايَةَ لَهَا، وَأَنَّهُ نَادَى مُوسَى بِصَوْتٍ سَمِعَهُ مُوسَى، وَإِنَّمَا نَادَاهُ حِينَ أَتَى؛ لَمْ يُنَادِهِ قَبْلَ ذَلِكَ، وَأَنَّ صَوْتَ الرَّبِّ لا يُمَاثِلُ أَصْوَاتَ الْعِبَادِ، كَمَا أَنَّ عِلْمَهُ لا يُمَاثِلُ عِلْمَهُمْ، وَقُدْرَتَهُ لا تُمَاثِلُ قُدْرَتَهُمْ، **وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ بَائِنٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ، لَيْسَ فِي مَخْلُوقَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ الْقَائِمَةِ بِذَاتِهِ، وَلا فِي ذَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ،** وَإِنَّ أَقْوَالَ أَهْلِ التَّعْطِيلِ وَالاتِّحَادِ الَّذِينَ عَطَّلُوا الذَّاتَ أَوْ الصِّفَاتِ أَوْ الْكَلامَ أَوْ الأَفْعَالَ بَاطِلَةٌ، وَأَقْوَالُ أَهْلِ الْحُلُولِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِالْحُلُولِ فِي الذَّاتِ أَوْ الصِّفَاتِ بَاطِلَةٌ))[2].

ومنْ خلال عرضِ أقوال شيخِ الإسلام ابنِ تيمية يَتضحُ تقريرُه لهذه القاعدَة، وقَد اشتَمَلَتْ هذه القاعدَةُ على أَنَّ المخلوقات مُنفَصلَةٌ خارجَةٌ عن ذَات الله وصفَاته، لم يَخْلُقْ شيئا في ذَاته، ولم يحلَّ هو في شيءٍ من مخلوقَاته؛ لأَنَّهُ عَجَّلَ لو لم يَكنْ مُبَاينا لكان إمَّا مُدَاخلا لها حالًّا فيها، أو محلًّا لها، وإما أن لا يَكُونُ مُبَاينا لها، ولا مُدَاخلا لها فيكونُ مَعدُوما، والله تعالى مُنَــــزَّهٌ عن ذلك.

ولفظُ المُبَايَنة لهُ ثَلاثَةُ إطلاقات:

أحدها: المبَايَنةُ المقَابلَةُ للمُمَاثَلَة والمشَابهة والمقَارَبَة.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/٣٨)

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/٥٩٨) وانظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٣٩٣) ومجموع الفتاوى (٤/٢٧٢)، (٥/٢٥٨)، (١١/٧٤) ، (٢/٣٤٠) والتسعينية (٢/٥٤٥)

الثاني: المبَايَنَةُ المقَابلَةُ للمُحَايَثَة والمجَامَعَة والمدَاخَلَة والمخَالَطَة.

الثالث: المبَايَنَةُ المقَابلَةُ للمُمَاسَّة والملاصَقَة، فهذه المبَايَنَةُ أَخَصُّ من التي قبلها، فإنَّ مَن بَايَنَ الشيءَ فَلَم يُدَاخِلْهُ قد يَكُون مماسًّا له مُتَّصِلا به، وقد يَكُونُ مُنفَصِلا عنه غيرَ مُجَاوِرٍ له.

وليسَ المرَادُ بالمبَايَنَة في هذه القاعدَة عدَمَ المماثَلَة، فإنَّ هذا لم يُنَازِعْ فيه أَحَدٌ، فلا رَيْبَ أنَّ المبَايَنَةَ بالمعنى الأوَّلِ ثابتٌ باتفَاقِ الناس، فإنهم مُتَّفقُون على أنَّ الله تبارك وتعالى ليسَ لَهُ مِثلٌ في الموجودات، وأنَّ مُبَايَنَتَهُ للمخلوقين في صفاتهم أعظَمُ من مُبَايَنَةِ كل مخلوقٍ لمخلوق، وأنه أعظَمُ وأكْبَرُ من أن يكون مماثلا لشيءٍ من المخلوقات أو مقاربا له في صفاته.(١)

وهذه قاعدةٌ عظيمةٌ في الرَّدِّ على الجهمية نفاة الصفات، فإنهم تَارَةً يقولون بما يَستَلزِمُ الحلُولَ(٢) والاتحَادَ(٣)، حينما يَزعُمُون أنَّه مُدَاخِلٌ للمخلوقات حالٌّ فيها، وأنَّ اللهَ في كلِّ مكانٍ، وتارَةً بما يَستلزِمُ الجحُودَ والتعطِيلَ، حينما يزعمون: أنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ ليس مُبَايِنا للمخلوقات ولا مُدَاخِلا لها.(٤)

قال الرازي في تقرير أنَّ الله ليس بمبَايِنٍ للعالَم ولا حَالٍّ فيه: ((إنَّ جُمهُورَ العقلاءِ المعتبرين، اتَّفقُوا على أنَّه تعالى ليسَ بمُتَحَيِّزٍ، ولا يختَصُّ بشيءٍ من الجهات، وأنه

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٧٩/٥ - ٢٨٠)

(٢) الحلول: قيل في تعريفه هو: اختصاصُ شيءٍ بشيءٍ بحيثُ تَكونُ الإشارَةُ إلى أحدهما عَين الإشارةِ إلى الآخر. انظر كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (٧٠٦/١)

(٣) الاتحاد: هو امتِزَاجُ الشيئين واختلاطُهُما حتى يصيرا شيئا واحدا. انظر: التعريفات للجرجاني (ص٦٤)

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٣٨/٦ - ٣٩)

تعالى غيرُ حالٍّ في العالَمِ، ولا مُبَاينٍ عنه في شيءٍ من الجهات))[(١)].

وهَؤُلاءِ الذين أَرَادُوا بَيَانَ إمكانِ وُجُودِ موجُودٍ لا يُوصَفُ بالمبَايَنَة ولا المُدَاخَلَة احتَجُّوا على ذلك بإثْبَات الكُلِّيَّات، وأنَّ هذه الكُلِّيَّات لا داخلَ العَالَم ولا خَارِجَه، ولا مُبَاينةً عنه ولا حالَّةً فيه، وقالوا: بِدَلِيلِ أنَّا نعقلُ الإنسانيَّةَ المشتَرَكَةَ بين الأناسي وغيرها من الكليات ليسَتْ داخلَ العالَم ولا خَارِجَه، ولا مُبَايِنَةً عنه ولا دَاخلَةً فيه.[(٢)]

وهذا مَعلُومٌ فسَادُهُ بِضَرُورَة العقلِ؛ فإنَّ الكليات وُجُودُها في الأذهَانِ لا في الأعْيَانِ، والكلياتُ لا تُوجَدُ في الخَارِجِ مُنفَصِلَةً عن الأعْيَانِ الموجُودَةِ، وهذا مَعلُومٌ بالضَّرُورَة، ومُتَّفَقٌ عليه بين العقلاء، وإنَّمَا يُحكى الخِلافُ في ذلك عَن شيعَة أفْلاطُون[(٣)] ونحوه الذين يقولون: بإثباتِ" المثل الأفلاطونية " وهي: الكُلِّيَّاتُ المجرَّدَةُ عَن الأعيَانِ خارج الذِّهْن.

أمَّا الإنسانيَّةُ المشتَرَكَةُ بين الأنَاسِي ونحوِها من الكليات فهذه لا يُقَالُ إنها مَوجُودَةٌ خارج الذهن لا دَاخِلَ العالم ولا خارجَهُ، فإنها أمُورٌ ثَابِتَةٌ في الذِّهنِ والتَّصوُّرِ.

والمقصُودُ أنَّ جمهورَ الخَلائقِ من مُثْبِتَة عُلُوِّ الله على خَلقِه ومن نُفَاة ذلك على اختلافِ أصنافهم يقولون: إنَّ الشيءَ إمَّا أنْ يَكُونَ مُبَاينا لغيرِه، وإمَّا أنْ يَكُونَ مُحَايثا

---

(١) أساس التقديس (ص١٦)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/٢٧٦ - ٢٧٧) ودرء تعارض العقل والنقل (٦/ ١٦١)

(٣) هو: أفلاطون بن أرسطن بن أرسطوقليس من أثينية، وهو آخر المتقدمين الأوائل الأساطين من الفلاسفة. ولد في زمان أردشير بن دارا في سنة ست عشرة من ملكه، وفي سنة ست وعشرين من ملكه كان حدثا متعلما يتلمذ لسقراط، ولما اغتيل سقراط بالسم ومات، قام مقامه، وجلس على كرسيه. انظر: الملل والنحل للشهرستاني (ص١٦٥)

مُدَاخلا، فإذَا انتَفَى أَحُدُهُما ثَبتَ الآخَر.(١)

فإن قيل: هَذَا الذي ذكَرْتُمُوهُ مِن لُزُومِ المبَايَنَة والمحَايَثَة والدُّخُولِ والخروجِ إنما يُعقَلُ فِيمَا هو جسمٌ مُتحَيِّزٌ، فإذا قَدَّرْنا مُتحيِّزيْن لَزِمَ أنْ يكونَ أَحُدُهُما إما دَاخلا في الآخر أو خَارِجا عنه، فأمَّا إذا قدَّرْنا موجُودا ليس بجسمٍ ولا مُتَحَيِّزٍ لم يمنع أن يَكُونَ مُبَايِنا لغيرِه ولا محايِثا له.

فيقَالُ جوابا عن هذا: إن لفظ " الجسم" و"الحيز" أَلْفَاظٌ فيها إجمالٌ وإبهامٌ، ولم يَرِدْ بهما الكتابُ والسنةُ، فالمعَارَضَةُ بها ليسَتْ معارَضَةً بدلالَة شرعِيَّة.

ثم يقال: إنْ أردتَّ بكونِه متحيزا وجسما أنه في جَوفِ المخلوقات؛ أو أَنَّ المخلوقات تحُوزُهُ، أو أنه يماثِلُها، أو يجوز عليه ما يجوز عليها، ونحو ذلك . فهذا بَاطِلٌ. ومبايَنَتُهُ للعالَم لا تقتضي أن يكونَ على هذا التقديرِ مُتَحَيِّزا ولا جسما.

وإن أردتَ: أنَّ ما كان فوق العَالم فهو مُتحيِّزٌ وجسمٌ وذلك محالٌ .

قيل لك: نفيُ أَنَّه مُبَايِنٌ للعالَم باطلٌ، ومَلزُومُ الباطلِ باطلٌ، فإذا كانَ نفيُ مُسَمَّيات هذه الألفاظ مَلزُوما لنفيِ المبايَنَة كان نفيُهَا باطلا؛ والأدلَّةُ المذكورَةُ على نَفيِ مُسَمَّاها بهذا الاعتبارِ باطلةٌ. فنفيُ مبايَنَة الله للعالم وعُلُوّه على خلقه باطلٌ؛ بل هذه الأمورُ مستلزمَةٌ لِتكذيب الرسولِ ﷺ فيما أثبتَهُ لربِّه، وأخبر به عنه، وهو كفرٌ.(٢)

ومما ينبغِي أن يُعلَمَ: أنَّ الحلوليةَ والاتحاديةَ احتجوا على النفاة الذين يقولون: ليسَ مُبَايِنا للعالمِ ولا مُدَاخِلا له، بأَنَّا قد اتفَقْنا على أنَّ الرَّبَّ ليس فوقَ العالَم، وإذا ثَبتَ

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/٢٧٦ - ٢٧٧)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/٣٠٠ - ٣٠٧)

ذلك تَعَيَّنَ مُدَاخَلته للعالم.

فلم يكُنْ للنفَاةِ على هؤلاء حُجَّةٌ إلا من جنسِ حجة المثبتَة عليهم، وهو قولُ المثبتة: إنَّ ما لا يكون لا دَاخِلا ولا مُبَاينا غير مَوجُود، فإن أَقَرُّوا بصحَّة هذه الحجة بَطَلَ قولُهُم، وإن لم يُقِرُّوا بصِحَّتِها أَمْكَنَ إخوانهم الاتحادية والحلولية أن لا يُقِرُّوا بصحَّة حُجَّتِهِم؛ إذ هما من جنسٍ واحد.

فلا يمكِنُ للنُّفاةِ إبطالُ قولِ أهلِ الحلولِ مع قولهم بالنَّفْيِ الذي هو شرٌّ منه.(١)

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٦/١٤٨ - ١٤٩)، (٦/١٥٦)

المبحث الثاني

أقوال السلف في تقرير قاعدة

{ اللهُ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ لَيْسَ فِي مَخْلُوقَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَاتِهِ ولا في ذَاتِهِ شَيْءٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ }

بعد توضيحِ هذه القاعدة، وبيانِ تقريرِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لها، أذكُرُ في هذا المبحث أقوالَ أئمةِ السلف في تقرير هذه القاعدة؛ لِيظهَرَ التوافُقُ بين شيخ الإسلام ابن تيمية وأئمة السلف في هذا الباب العظيم، وفيما يلي عرض لأقوالهم:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابي الجليل عبد الله بن عباس ﷺ : ((مَا السَّمَواتُ السبع، والأَرَضُونَ السبعُ في يَدِ اللهِ إلا كَخرْدَلَة في يَدِ أَحَدِكُم))[١].

فقد بيَّنَ الصحابيُّ الجليلُ ابنُ عباس ﷺ أنَّ السموَاتِ السبعَ، والأرضينَ السبعَ في يَدِ اللهِ كخَرْدَلَةٍ في يدِ الإنسَانِ، وهذا منهُ بَيَانٌ لِعَظَمَةِ اللهِ جل وعلا، وأنَّه يجبُ أنْ يَكُونَ أعظَمَ بكلِّ وجْهٍ من مخلوقاته، وأنَّهُ مُبَاينٌ لها، فهذه السَّمواتُ وهذه الأرضُ مع عَظَمَتِهما فهما في عظمة الله لا تسَاوي شيئا، كما أنَّ الخردلَةَ بالنِّسبةِ للإنسان لا تُسَاوِي شيئا، فكيْفَ يَكُونُ اللهُ ـــ تعالى عن قولهم ـــ حالًّا فيها.

[عبد الله بن المبارك (١٨١هـ)]

سُئِلَ عبدُ اللهِ بنُ المبارك -رحمه الله- بماذا نَعرِفُ ربَّنا؟ قال: ((بأنَّهُ فوقَ سمواتِهِ على

(١) تقدم تخريجه ٢٩٣

عَرشِهِ، بائنٌ من خَلقِهِ))[1].

فقد صرَّحَ الإمامُ ابن المبارك -رحمه الله- أنَّ اللهَ بَائِنٌ من خلقِهِ، وهو فَوْقَ سَمَوَاتِهِ على عرْشِهِ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمامُ أحمدُ -رحمه الله- : ((إذا أَرَدتَ أنْ تَعْلَمَ أنَّ الجهمِيَّ كاذِبٌ على اللهِ حين زَعَمَ أنَّ اللهَ في كلِّ مكانٍ، ولا يَكُونُ في مَكانٍ دون مكانٍ.

فقل له: أليسَ اللهُ كان ولا شيءَ؟ فسيقول: نعم. فقل له: حينَ خَلَقَ الشيءَ خَلَقَهُ في نفسه، أو خارجا من نفسهِ؟ فإنَّه يَصيرُ إلى ثلاثَةِ أقاوِيلَ لابُدَّ له من واحدٍ منها:

إنْ زَعَمَ أنَّ اللهَ خَلَقَ الخلقَ في نفسِهِ فقد كَفَرَ، حينَ زَعَمَ أنَّهُ خَلَقَ الجنَّ والإنسَ وإبليس في نفسِهِ.

وإن قال: خَلَقَهُم خَارِجا من نفسِهِ ثُمَّ دَخَلَ فيهم كان هذا أيضا كُفْرا، حين زَعَمَ أنَّه دَخَلَ في مَكانٍ وَحشٍ قذرٍ رديءٍ.

وإن قال: خَلَقَهُم خارجا من نفسِهِ ثُمَّ لم يَدخُل فيهم. رَجَعَ عن قولِهِ كلِّه أَجْمَع، وهو قولُ أهلِ السنة))[2].

بيَّن الإمامُ أحمد -رحمه الله- أنَّ القِسْمَةَ حاصِرَةٌ، فإنَّ اللهَ حِينَ خَلَقَ الخلق: إمَّا أن

---

(١) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (ص٤٧) عن الحسن البزار عن علي بن الحسين بن شقيق به. وإسناده حسن؛ لأن فيه الحسن البزار، قال عنه أبو حاتم كما في سير أعلام النبلاء (١٢/١٩٤): ((صدوق)).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٣٠٠ - ٣٠١)

يَكونَ خَلقَهُ في نفسه، أو خارجا من نفْسِهِ ثم دَخَلَ فيهم، أو خارجا من نفسه ثم لم يَدْخُلْ فيهم، فلابُدَّ من أحدِ ثلاثةِ أمورٍ، إنْ جَعَلُوهُ مَحَلًّا للمخلوقات فقد جَعَلُوا إبليسَ والجنَّ والإنسَ في جَوفِ الله، وهذا كُفرٌ.

وإن جَعَلُوهُ حَالًّا فيها جعلُوهُ حَالًّا في الأَمَاكِنِ القَذِرَة وهذا أيضا كُفرٌ.

وإذا انْتَفَى هذان القِسْمَان بَقِيَ القسمُ الثالثُ وهو أَنَّ اللهَ خلَقَ الخَلْقَ مُنفَصِلا عنه ولم يَدْخُلْ فيهم، وهو قولُ أهلِ السنةِ.

[أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان (٢٦٤هـ)(٢٧٧هـ)]

وعن أبي محمد عبدِ الرحمن بنِ أبي حاتم -رحمه الله- قال ((سَأَلتُ أبي وأبا زرعة عن مَذَاهِبِ أهلِ السنة في أُصُولِ الدِّينِ وما أدركا عليه العلماء في جميعِ الأمصارِ، وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا: أدركْنَا العلَمَاءَ في جميعِ الأمصارِ: حجازا، وعراقا، وشاما، ويمنا، فكان من مذهبهم:

الإيمانُ: قولٌ وعملٌ يزيدُ وينقُصُ. والقرآنُ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ بجميعِ جهَاتِهِ، والقدَرُ خيرُهُ وشَرُّهُ من اللهِ تعالى، وأنَّ اللهَ على عرشِهِ، بائِنٌ من خلقه، كما وَصَفَ نفسَهُ في كتابه، وعلى لسانِ رَسُولِه ﷺ بلا كيف))[1].

فقد حكى الإمامان أنَّ الذي أدْرَكَا عليه العلماء في جميعِ الأمصارِ هو أنَّ اللهَ على عرشه، بائنٌ من خلقه.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

---

(١) سبق تخريجه ٨٠٧

وقال الإمام الدارمي -رحمه الله- : ((وهو بكَمَالِه فوق العرشِ، بائنٌ من خلقِه))[1].

وقال - رحمه الله - : ((فاللهُ تبارك وتعالى فوْقَ عرشِه، فوْقَ سماواتِه، بائنٌ من خلقِه، فمن لم يَعرِفْهُ بذاكَ لم يَعرفْ إلَهَهُ الذي يَعبُدُ))[2].

وقال - رحمه الله - : ((... أنَّ الأمةَ كلَّهَا، والأممَ السالفَةَ قبلَها لم يكونوا يشُكُّونَ في مَعرِفَةِ اللهِ تعالى أنَّه فوقَ السماء، بَائنٌ من خلقِه))[3].

فقد حكى الإمامُ الدارميُّ رحمه الله اتفاقَ هذه الأمةِ والأممِ السالفَةِ قبلها على أنَّ اللهَ عز وجل بائنٌ من خلقه، كما بيَّنَ أنَّ اللهَ باستوائِهِ على عرشِهِ يَكُونُ بائنا من خلقِه.

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة – رحمه الله -: ((وأجمَعَ المسلمون مِنَ الصحابةِ والتابعين، وجميعِ أهلِ العلم من المؤمنين أَنَّ اللهَ تبارك وتعالى على عرشِهِ، فوْقَ سمواتِهِ، بائنٌ من خلقهِ))[4].

[أبو عبد الله ابن أبي زمنين (٣٩٩هـ)]

وقال الإمام ابن أبي زمنين – رحمه الله -: ((ومِنْ قولِ أهلِ السنة: أنَّ اللهَ عز وجل بائنٌ من خلقه))[5].

فقد ذكَرَ الإمام ابن بطة رحمه الله إجماعَ المسلمين من الصحابة والتابعين وجميعِ أهلِ

(١) الرد على الجهمية (ص٤٢)

(٢) الرد على الجهمية (ص٤٧)

(٣) الرد على الجهمية (ص٦٤)

(٤) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/١٣٦)

(٥) أصول السنة (ص١٠٦)

العلم، أنَّ اللهَ بائنٌ من خلقه، مُستوٍ على عرشه.

كما ذكر الإمام ابن أبي زمنين -رحمه الله- أنَّ هذا قولُ أهلِ السنة.

ومما سبق ذِكرُهُ من نصوصٍ عن أئمةِ السلف يتضحُ تقريرُهم لهذه القاعدةِ، وتَنْصِيصهم على أنَّ اللهَ بائنٌ من خلقه، ونَقْلهُم الإجماعَ على ذلك.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فقرَّر أنَّ الخالق مباينٌ للمخلوق، ليس في مخلوقاتِهِ شيءٌ من ذاتِهِ، ولا في ذاتِهِ شيءٌ من مخلوقاته، ونَقَلَ اتفاقَ أئمةِ السلف على ذلك.

كما قرَّر ما قرَّره الإمام أحمد، من أنَّ اللهَ سبحانه خلقَ المخلوقات بائنَةً عنه، مُتَمَيِّزَةً، خارجَةً عن ذاته، ليس في مخلوقاته شيءٌ من ذاته، ولا في ذاته شيءٌ من مخلوقاتِهِ، ولو لم يَكُن مبايِنا لكان إمَّا مُدَاخِلا لها حالًّا فيها، أو محلًّا لها، والله تعالى منـــزه عن ذلك.

فقوله: ((ولو لم يكن مباينا لكان إما مداخلا لها حالا فيها، أو محلا لها)) هو عَيْنُ كلامِ الإمام أحمد لما قال: ((إنْ زَعَمَ أنَّ اللهَ خَلَقَ الخلقَ في نفسِهِ فقد كَفَرَ، حينَ زَعَمَ أنَّهُ خَلَقَ الجنَّ والإنسَ وإبليس في نفسه.

وإن قال: خَلَقَهُم خارجا من نفسِهِ ثُمَّ دَخَلَ فيهم كان هذا أيضا كُفْرا، حين زَعَمَ أنَّه دَخَلَ في مَكانٍ وَحشٍ قذرٍ رديءٍ)).

وهذا مما يَدُلُّ على شِدَّة اتِّبَاعِهِ لأئمةِ السلف، وتقريره لأقوالهم.

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ اللهُ بائنٌ منْ خَلْقه ليْسَ في مَخْلُوقَاته شَيْءٌ منْ ذَاته ولا في ذَاته شَيْءٌ منْ مَخْلُوقَاته }

إنَّ مُستنَدَ أئمةِ السلفِ وشيخِ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة: القرآنُ الكريمُ، والسنةُ الصحيحةُ، لم تخرج أقوالُهم في تقرير هذه القاعدة وغيرها من قواعدِ بابِ الردِّ والمناظرةِ عن الكتاب والسنة، ومن هذه الأدلة الدالة ما يلي:

قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾(١)

وقال تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾(٢)

وقال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾(٣)

وقال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾(٤)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ في هذه الآيات الكريمات أنَّه مُستوٍ على عرشِهِ، فوقَ خلقِهِ، فَبانَ عنهم باستوائِهِ على عرشِهِ، فليسَ في مخلوقاته شيءٌ من ذاتِهِ، ولا في

---

(١) سورة الأعراف آية: ٥٤

(٢) سورة طه آية: ٥

(٣) سورة الأعلى آية: ١

(٤) سورة النحل آية: ٥٠

ذاتِهِ شيءٌ من مخلوقاتِهِ، وإنما هو مُبَايِنٌ عن خلقِهِ، مُنفَصِلٌ عنهم.

قال الإمام الدارمي -رحمه الله- : ((وهو بكَمَالِهِ فوق العرشِ، بائِنٌ من خلقِهِ))[1].

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: فقدتُ رسولَ اللهِ ﷺ ليلةً مـــن الفــرَاشِ، فالْتَمَــستُهُ، فَوَقَعَتْ يَدي على بطنِ قَدَمِهِ، وهو في المسجد، وهما مَنصُوبَتَان، وهو يقول: ((اللـــهُمَّ إني أَعُوذُ برِضَاكَ من سَخَطِك، وبمعَافَاتِكَ من عُقُوبَتِكَ، وأَعُوذُ بك منك، لا أُحْـــصِي ثناءً عليك، أنت كما أثنيْتَ على نَفسِكَ))[2] .

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ بيَّن أنه لا يحصِي ثَنَاءً على الله، فاللهُ بأسمائه وصــفاته مُبَايِنٌ للخلقِ، ولهذا لم يُحْصِ النبيّ ﷺ ثناءً على الله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((فَمِنَ المعلُومِ أنَّ ما يَتَّصِفُ به الربُّ من صَــفَاتِ الكمَالِ مُبَايِنٌ لصفَاتِ خلقِهِ أعظم من مُبَايَنَةِ مخلُوقٍ لمخلوقٍ، ولهذا قالَ أَعلَمُ الخَلــقِ باللهِ في الحديث الصحيح: ((لا أُحصِي ثَنَاءً عليك، أَنتَ كَمَا أَثنَيتَ على نفسِكَ))[3].

(١) الرد على الجهمية (ص٤٢)

(٢) تقدم تخريجه ٣٧٩

(٣) منهاج السنة (١٥٩/٢)

الفصل الرابع

قاعدة " مَا أُضِيفَ إِلَى اللهِ مِنَ الصِّفَاتِ فَهْوَ صِفَةٌ لَهُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ ، وَمَا أُضِيفَ لَهُ مِنَ الأَعْيَانِ فَهْوَ بَائِنٌ عَنْهُ مَخْلُوقٌ "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ مَا أُضِيفَ إِلَى اللهِ مِنَ الصِّفَاتِ فَهُوَ صِفَةٌ لَهُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَمَا أُضِيفَ لَهُ مِنَ الأَعْيَانِ فَهُوَ بَائِنٌ عَنْهُ مَخْلُوقٌ }

إنَّ المتَأَمِّلَ في نصوصِ الكتاب والسنة يجدُ أَنَّ ما أَضَافَهُ اللهُ ﷻ لنفسه لَيسَ على جِهَةٍ واحدَة، فإنه ﷻ تارةً يُضيفُ إلى نفسه أَعْيَانا قائمَةً بنفسها، وتارةً أُخْرَى يُضيفُ إلى نفسهِ مَعَاني أو صفات لا تَقُومُ بذَاتِهَا، وقَد ضَلَّ في هذا مَن سَوَّى بين الإضافَتَيْنِ، وهو خِلافُ ما عَليهِ أَهلُ السنةِ والجماعَةِ، وإن ممن فَرَّقَ بين الإضافَتَين شيخ الإسلام ابن تيمية، ويتضحُ ذلك من خلال عَرْضِ أقواله:

قال - رحمه الله - : ((المضَافَاتُ إلى الله نوعان: أَعْيَانٌ وَصِفَاتٌ))[1].

وقال - رحمه الله -: ((والمضَافُ إلى اللهِ نوعَان: فَإنَّ المضَافَ إمَّا أنْ يَكُونَ صفةً لا تَقُومُ بنفسِهَا، كالعلمِ والقُدرَةِ والكَلامِ والحياةِ، وإمَّا أَنْ يَكونَ عَيْنا قائمةً بنفسِهَا .

فالأول: إِضَافَةُ صِفَةٍ كقوله ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ ﴾[2] وقوله ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾ ﴾[3] وقوله ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ

(١) الجواب الصحيح (١/٣٦٠)

(٢) سورة البقرة آية: ٢٥٥

(٣) سورة الذاريات آية: ٥٨

مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾(١) ...

والثاني: إضَافَةُ عَيْنٍ، كقوله تعالى ﴿ وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ ﴾(٢) وقوله ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ﴿١٣﴾ ﴾(٣) وقوله ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴿٦﴾ ﴾(٤)

فَالمضَافُ في الأوَّل: صِفةٌ لله قَائمَةٌ به لَيسَتْ مَخْلُوقَةً له بَائنَةً عنه. والمضَافُ في الثاني: مملُوكٌ لله مخلُوقٌ له بَائنٌ عنه، لكنَّه مُفَضَّلٌ مُشرَّفٌ لما خَصَّهُ اللهُ به من الصفَاتِ التي اقتَضَتْ إضَافَتَهُ إلى الله تبارك وتعالى، كَمَا خَصَّ نَاقَةَ صالحٍ من بَيْنِ النُّوقِ، وكما خصَّ بَيتَهُ بمكَّةَ من البُيُوتِ، وكما خَصَّ عبادَهُ الصالحين من بين الخلقِ))(٥).

وقال – رحمه الله –: ((إضَافَةُ المخلُوقِ جاءَتْ في الأعْيَانِ القَائِمَةِ بنفسِهَا، كالنَّاقَةِ والبيتِ، والأرضِ، والفِطرَةِ التي هي المفْطُورَة، فَأمَّا الصفَاتُ القَائمَةُ بغيرِها، مثل العلمِ، والقدرَةِ، والكَلامِ، والمشيئة، إذا أُضِيفَتْ كانت إضَافَة صِفَةٍ إلى مَوْصُوفٍ، وهذا هُوَ الفرْقُ بين الأمرَيْنِ وإلا الْتَبَسَت الإضَافَةُ التي هي إضَافَةُ صِفَةٍ إلى مَوصُوفٍ، والتي هي إضَافَةُ مملُوكٍ ومخلُوقٍ إلى المالكِ والخالقِ، وذلك هو ظَاهرُ الخطَابِ في الموضعَيْنِ؛ لأنَّ الأعْيَانَ القَائِمَةَ بنفسِهَا قَد عَلِمَ المخاطَبُونَ أنها لا تَكُونُ قائمَةً بذَات الله، فَيعلَمُونَ أنها

(١) سورة فصلت آية: ١٥
(٢) سورة الحج آية: ٢٦
(٣) سورة الشمس آية: ١٣
(٤) سورة الإنسان آية: ٦
(٥) الجواب الصحيح (٣٥٩/١)

لَيست إضَافَة صِفَة، وأما الصِّفَاتُ القَائِمَةُ بغيرها فَيعلَمُونَ أنه لابُدَّ لها مِن مَوصُوف تقُومُ به وتُضَافُ إليه، فإذا أُضِيفَتْ علم أنها أُضِيفَتْ إلى الموصُوفِ التي هي قَائِمَةٌ به))(١).

وقال – رحمه الله – : ((بيَّنَ السلَفُ والأئمَّةُ أنَّ القرآنَ مِنَ اللهِ بَدَأَ وخرَجَ، وذَكرُوا قولَه ﴿ وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى ﴾(٢) فَأَخبَرَ أَنَّ القَولَ منه لا مِن غَيرِهِ من المخلوقَات.

و"من" هي لابتِدَاءِ الغايَة، فإنْ كان المجرُورُ بها عَينا يَقُومُ بنفسِه لم يكن صِفَةً للهِ كقوله: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ وقوله في المسيح: ﴿ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾(٣) وكذلك مَا يَقُومُ بالأعيَانِ كقوله ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾(٤) وأما إذا كَانَ المجرُورُ بها صِفَةً و لم يُذْكَرْ لها مَحَلٌّ كان صِفَةً للهِ كقوله: ﴿ وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى ﴾))(٥).

وقال – رحمه الله –: ((ولَيسَ القُرآنُ عَيْنا منَ الأعْيَانِ القَائِمَةِ بنفسها حتى يقال: هذا مثل قوله: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾(٦) وإنما هُوَ صِفَةٌ كالعلمِ، والقدرةِ، والرحمةِ، والغضبِ، والإرادةِ، والنظرِ، والسمعِ، ونحوِ ذلك، وذلك

---

(١) بيان تلبيس الجهمية (٦/٥٣٤ – ٥٣٥)

(٢) سورة السجدة آية: ١٣

(٣) سورة النساء آية: ١٧١

(٤) سورة النحل آية: ٥٣

(٥) مجموع الفتاوى (١٢/٥١٨ – ٥١٩)

(٦) سورة الجاثية آية: ١٣

لا يَقُومُ إلا بموصُوفٍ))[١].

وَمِنْ خلالِ هذه النقُولِ يَتَّضِحُ تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدةِ، وَقَدْ أَفَادَتْ هذه القاعدَةُ: أنَّ المضَافَ إلى اللهِ: إما أَنْ يكُونَ عينا قَائمَةً بنفسِهَا، أَوْ مَا يَقُومُ بالْعَيْنِ فهذه من قَبيلِ إضَافَةِ المخلُوقِ إلى خَالقِه، كبيتِ اللهِ، وناقَةِ اللهِ، إلى غير ذلك، وَهَذِهِ الإضَافَةُ إمَّا أَنْ تكُونَ إضَافَةً إلى إلهيَّتِه، وهَذِه تَقْتَضِي محبَّتَهُ لها وتَكريمَهُ وتَشريفَهُ، كبيتِ اللهِ، وإن كَانَت البُيُوتُ كُلُّها مُلكهُ وَخلقهُ، وإمَّا أَن تَكُونَ إضَافَةً إلى رُبُوبِيَّتِه، وهذه تَقْتَضِي خَلقَهُ وإيجَادَهُ.[٢]

وَإمَّا أَن يَكُونَ المضَافُ إلى اللهِ صفَةً لا تَقُومُ بنفسِهَا، وإنما تَقُومُ بغَيرِها، كالعلمِ، والقدرَةِ، إلى غيرِ ذلك، فهذه مِن قَبيلِ إضَافَةِ الصِّفَةِ إلى الموصُوفِ؛ لأنَّ الأعيَانَ القَائمَةَ بنفسِهَا لا تَكونَ قَائمَةً بذَاتِ اللهِ، وأما الصِّفَاتُ القائمَةُ بغيرها فَإنَّه لابُدَّ لها مِن مَوصُوفٍ تَقُومُ به، فَإذا أُضيفَتْ علمَ أنها أُضيفَتْ إلى الموصُوفِ.

وفي هذه القاعدة رَدٌّ على الجهميَّةِ والمعتزلَة حيث زعمُوا: أنَّ الصفَاتِ المـــضَافةَ إلى اللهِ هي مِن بَابِ إضَافَةِ المخلُوقِ إلى خَالقِه.

كما قد احتَجَّ بها أهلُ السنةِ والجماعةِ علَى المعتزلة القائلين: بأَنَّ اللهَ لم يَتَكَلَّمْ بالقُرآنِ[٣]، فقالوا ــ أي: أهل السنة ــ: فلو كَانَ كَلاما لغَيرِ اللهِ لكَانَ مُنَــزَّلا مِنْ

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/٤٣٤) وانظر: الجواب الصحيح (٢/١٤٧)،(٢/٣٤٢) ودرء تعارض العقل والنقل (٧/٢٦٥ - ٢٦٦)

(٢) انظر: الروح لابن القيم (ص٣٧١)

(٣) قال القاضي عبد الجبار المعتزلي قي سياق تقرير عقيدة المعتزلة في القرآن: ((ولا خلافَ بين جميعِ أهلِ العدل في أنَّ القرآنَ مخلوقٌ محدَثٌ مفعولٌ، لم يكن ثم كان، وأنه غيرُ الله)). المغني في أبواب التوحيد=

ذَلك المَحَلِّ لا مِنَ اللهِ، فإنَّ القُرآنَ صِفَةٌ لا تَقُومُ بنفسها، بخلاف الأعْيَان القَائمَة بنفسها فهي منه خَلْقا، وأمَّا الكَلامُ فَوَصْفٌ قَائمٌ بالمَتَكَلِّم، فَلَمَّا كان منه فهو كَلامُهُ.[1]

وكذلك فيها رَدٌّ على الأشاعرة ومن وافقهم فإنهم يزعمون: أنَّ إضَافَة الأفعَالِ إلى اللهِ من بَابِ إضَافَة المخلُوقِ إلى خَالقه، فإنَّ الخَلقَ عندهم هو المخلُوقُ، والإحيَاءَ هو وُجُودُ الحيَاةِ في الحيِّ مِن غَيرِ فعلٍ يَقُومُ بالرَّبِّ.

قال أبو المعالي الجويني: ((فإذا قلنا: اللهُ الخالقُ، وجب صرفُ ذلك إلى ثبوتٍ وهو الخلق، وكان معنى الخالق من له الخلقُ، ولا ترجع من الخلقِ صفةٌ متحققةٌ إلى الذات، فلا يَدُلُّ الخالقُ إلا عَلَى إثْبَاتِ الخلق. ولذلك قال أئمَّتنا: لا يَتَّصفُ الباري تعالى في أزلِه بكونه خالقا؛ إذ لا خلقَ في الأزَلِ))[2].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في بيانِ مَذَاهب النَّاس في المضَافِ إلى اللهِ: ((وفي هذا البابِ - باب المضَافَات إلى الله تعالى - ضَلَّتْ طائفَتَان: طائفَةٌ جَعَلَتْ جميعَ المضَافَاتِ إلى اللهِ إضَافَة خَلقٍ ومُلك، كإضافة البيت والناقة إليه، وهَذَا قَولُ نُفَاةِ الصِّفَات من الجهمية والمعتزلَةِ وَمَن وَافَقَهُم، حتى ابن عقيل[3] وابن الجوزي وأمثالهما،

=والعدل (٣/٧)

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣٤/١٤)

(٢) الإرشاد (ص١٤٤)

(٣) هو: علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن عبد الله البغدادي الظفري، الحنبلي، أبو الوفاء. أخذ علمَ العقليات عن شيخَيِ الاعتزال أبي علي بن الوليد، وأبي القاسم بن التبان صاحبي أبي الحسين البصري، فانحرف عن السنة ولد:٤٣١هـ توفي: ٥١٣هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٤٣/١٩ - ٤٥١)

إذا مَالُوا إلى قَولِ المعتَزِلَةِ سَلكُوا هذا المسْلَكَ. وقالوا: هَذِهِ آياتُ الإضَافَاتِ لا آيات الصفَات، كما ذَكَرَ ذلك ابنُ عقيلٍ في كتابه المسمى ((نَفيُ التَّشبيهِ وإثبَاتُ التَّنــزِيه))، وَذَكَرَهُ أبو الفرج ابنُ الجوزي في ((مِنْهَاج الوُصُولِ)) وغيره، وهذا قولُ ابن حَزمٍ وأمثالِه ممن وَافَقُوا الجهمِيَّةَ عَلى نَفيِ الصِّفات، وإن كَانُوا مُنتسبِينَ إلى الحديث والسنة.

وطائِفَةٌ بإزاءِ هؤلاءِ يجعَلُونَ جميعَ المضَافَات إليه إضَافَة صِفَةٍ، ويقولون: بِقِدَمِ الرُّوحِ، فمنهم من يقولُ: بِقِدَمِ رُوحِ العبدِ؛ لقوله : ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾[1] وَهُم مِنْ جنسِ النَّصارَى الذين يقولون: بأنَّ رُوحَ عيسى من ذَاتِ الله تعالى.

وطائِفَةٌ ثالثَةٌ تَقِفُ في رُوحِ العبدِ: هَل هي مخلوقَةٌ أم لا ؟ وهم مُنتَسِبُونَ إلى السنة والحديث من أَصحَابِ أحمدَ وغيرِهم.

والنــزَاعُ بَيْنَ مُتَأَخِّرِي أصحَابِ أحمدَ وغيرهم هو في المضَافَاتِ الخبَرِيَّةِ، كالوجه واليد والروح. وأمَّا المعتزلَةُ فَيطرِدُونَ ذلك في الكَلامِ وغيرِهِ.

وقد بَيَّنَ أحمدُ الردَّ على الطَّائِفَتَيْن الأوَّلَيْن. وهؤلاءِ الطَّائفتَان أيضا يَضلُّون في المضَافِ بِمِنْ، فإنَّ المجرُورَ بالإضَافَةِ حُكمُهُ حُكمُ المضَافِ، كقوله تعالى ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي﴾ . وقوله تعالى ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾[2]

فالطَّائِفَتَانِ يجعلونَ القولَ منه كالرُّوحِ مِنْهُ.

(١) سورة ص آية: ٧٢

(٢) سورة النساء آية: ١٧١

ثم يَقولُ النفاة: والرُّوحُ مخلُوقَةٌ بَائِنَةٌ عنه، فالقولُ مخلُوقٌ بَائِنٌ عنه.

ويقُولُ الحلُولِيَّة: القَوْلُ صِفَةٌ له ليس لمخلُوقٍ، فَالرُّوحُ التي منه صِفَةٌ له ليست مخلُوقَةً.

والفرقُ بَيْنَ البابَيْنِ : أنَّ المضَافَ إذا كان معنى لا يَقُومُ بنفسه ولا بغيْرِه مِنَ المخلوقات، وَجَبَ أنْ يَكُونَ صفةً لله تعالى قائما به، وامتَنَعَ أن تكونَ إضافَتُهُ إضافة مخلوق مَرْبُوب.

وَإِنْ كانَ المضَافُ عَيْنا قَائِمَةً بنفسِها كعيسى، وجبريلَ، وأروَاحِ بني آدم، امتنع أَنْ تَكُونَ صِفَةً للهِ تعالى؛ لأنَّ ما قام بنفسِهِ لا يكون صِفَةً لغيرِهِ))[1].

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/٢٦٣ - ٢٦٥)

المبحث الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ مَا أُضِيفَ إِلَى اللهِ مِنَ الصِّفَاتِ فَهْوَ صِفَةٌ لَهُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَمَا أُضِيفَ لَهُ مِنَ الأَعْيَانِ فَهْوَ بَائِنٌ عَنْهُ مَخْلُوقٌ }

بَعدَ أَنْ وَقَفْنَا على تقريرِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدَةِ الجليلة، أَستَعرِضُ هنا ما وقَفتُ عليه من كلام أئمة السلفِ في تقريرِ ما قرَّره شيخُ الإسلام ابنُ تيمية من أن مَا أُضِيفَ إِلَى اللهِ مِنَ الصِّفَاتِ فَهْوَ صِفَةٌ لَهُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَمَا أُضِيفَ لَهُ مِنَ الأَعْيَانِ فَهْوَ بَائِنٌ عَنْهُ مَخْلُوقٌ:

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

قال الإمام أحمد – رحمه الله – : ((وتفْسيرُ ((روح الله)) إنما معناها: أنها رُوحٌ بكَلِمَةِ اللهِ، خلَقهَا اللهُ، كما يُقالُ: عبد الله، وسماء الله، وأرض الله)).(١)

فقد بيَّنَ الإمامُ أحمد رحمه الله أنَّ إِضَافَةَ الرُّوحِ إلى اللهِ هي مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الخَلْقِ لا الصِّفة كإِضَافَةِ السماءِ إلى اللهِ ، والأرضِ إلى اللهِ، فهي أَعيَانٌ قائمَةٌ بنفسِهَا.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي- رحمه الله - : ((لا يُقَاسُ رُوحُ اللهِ، وبيتُ اللهِ، وعبدُ اللهِ، المجسمَات المخْلُوقَات القَائمَات المستَقلَّات بأنفسِهنَّ اللاتي كُنَّ بكَلامِ اللهِ وَأَمْرِهِ، لم يخرُجْ شيءٌ منها مِنَ اللهِ، ككَلامِهِ الذي خرَجَ منه؛ لأنَّ هذا المخلُوقَ قَائِمٌ بنفسِهِ

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٢٥٢)

وعينِه، وحليَته وجسمه، لا يَشُكُّ أحدٌ في شيءٍ منها أنه غَيرُ اللهِ، وأنَّهُ ليس شيءٌ منها للهِ صفة، والقُرآنُ كَلامُهُ الذي منهُ خرَجَ، وبه تَكَلَّمَ))[1].

فقد نَفَى الإمامُ الدارمي رحمه الله أنْ تَكُونَ العَيْنُ القائمَةُ المستَقلَّةُ بنفسهَا كالكَلام الذي هو صِفَةٌ لا يَقُومُ بنفسِهِ، فالأوَّلُ: إضَافَتُهُ للهِ إضَافَةُ خَلقٍ، والثاني: إضَافَتُهُ للهِ إضَافَةُ صِفَة.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة - رحمه الله - : ((فَمَا أَضَافَ اللهُ إلى نفسِهِ على معنيين:

أحدهما: إضَافَةُ الذَّات

والآخر: إضَافَةُ الخَلْقِ))[2].

صرَّحَ الإمامُ ابنُ خزيمة -رحمه الله- أنَّ المضَافَ إلى الله نوعان: أحدهما: إضَافَةُ الذَّات، يعني: مَا أضَافَهُ اللهُ إلى ذَاته منَ الصِّفَات التي لا تَقُومُ بنفسِهَا، فهذا إضافَتُهُ إضَافَةُ صِفَةٍ[3]. والآخر: إضَافَةُ الخلقِ، وهو إضَافَةُ ما يَقُومُ بنفسه من الأعْيان.

وبعد هذا العرضِ يَتَبَيَّنُ تقرير أئمةِ السلف لهذه القاعدَة، فالمضَافُ إلى اللهِ نوعان: إضَافَةُ صِفَةٍ، وإضَافَةُ خَلْقٍ.

وقد وافَقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فبيَّنَ أنَّ إضَافَةَ المخلُوقِ جَاءت في الأعيَانِ القَائِمَةِ بنفسِهَا،كالنَّاقَةِ والبيت، وأمَّا الصفَات

(١) نقض عثمان على المريسي (ص٣١٨)

(٢) كتاب التوحيد (١/١٠١)

(٣) ولهذا قال: ((وتوهموا أنَّ إضافَةَ الصورَةِ إلى الرحمن في هذا الخبر مِن إضافة صفات الذات))كتاب التوحيد (١/٩٩)

القَائِمَة بغيرِها، مثل العلم، والقدرة، والكلام، والمشيئة، إذا أُضِيفَتْ كانت إضَافَة صِفَةٍ إلى مَوصُوف.

كما بيَّن أنَّ القُرآن ليس عَيْنا منَ الأعْيَانِ القَائِمَة بنفسها حتى يقال: هذا مثل قوله: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾[1] وإنما هُوَ صِفَةٌ كالعلمِ، وذلك لا يَقُومُ إلا بموصُوفٍ

وبهذا تظهَرُ مُوافَقَةُ شيخِ الإسلام ابن تيمية الصَّرِيحة لأئمةِ السَّلفِ، واتِّبَاعه لهم.

(١) سورة الجاثية آية: ١٣

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ مَا أُضِيفَ إِلَى اللهِ مِنَ الصِّفَاتِ فَهُوَ صِفَةٌ لَهُ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَمَا أُضِيفَ لَهُ مِنَ الأَعْيَانِ فَهُوَ بَائِنٌ عَنْهُ مَخْلُوقٌ }

إنَّ هذهِ القاعدَةَ التي قَرَّرَها أئمةُ السلفِ وشيخُ الإسلام ابنُ تيمية قد دَلَّتْ عليها الأدلَّةُ من الكتاب والسنة، ومن هذه الأدلةِ التي دَلَّتْ على هذه القاعدة ما يلي:

قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾[1]

وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾[2]

وقال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾[3]

قال تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿٢٦﴾﴾[4]

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ

(١) سورة السجدة آية: ١٣

(٢) سورة البقرة آية: ٢٥٥

(٣) سورة الأعراف آية: ١٥٦

(٤) سورة الحج آية: ٢٦

مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ (1)

وقال تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا ﴿١٣﴾ ﴾(2)

وجه الدلالة: أنَّ في الآيَاتِ الثلاث الأُوَل: أضَافَ اللهُ لنفسه القولَ، والعلمَ، والرَّحمَةَ، ولما كَانَتْ هَذه صِفَاتٌ لا تَقُومُ بنفسِهَا كَانَتْ إضَافَتُهَا لله مِنْ بَابِ إضَافَةِ الصفةِ إلى الموصُوف؛ لأنها لابُدَّ لها مِنْ مَوصُوفٍ تَقُومُ به.

وأما الآيَاتُ الأخيرَات فَإنَّ اللهَ أَضَافَ لنَفسه البيتَ، والكلِمَةَ، والرُّوحَ، والنَّاقَةَ، ولَمَّا كَانَت هذه أَعيَانا قَائمَة بنفسِهَا كانت إضَافَتُها لله مِنْ بَابِ إضَافَةِ المخلوقِ إلى خَالقِه؛ لأنَّ الأعيَانَ القائمَةَ بنفسِها لا تَقُومُ بِذَاتِ الله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله -: ((الأعْيَان القائمَة بنفسِهَا قَد عَلِمَ المخاطَبُونَ أنها لا تَكُونُ قائمَةً بذَات الله، فَيعلَمُونَ أنها لَيست إضَافَة صِفَة، وأما الصِّفَاتُ القَائمَةُ بغيرها فَيعلَمُونَ أنه لابُدَّ لها مِن مَوصُوفٍ تقُومُ به وتُضَافُ إليه، فإذا أُضِيفَتْ علم أنها أُضِيفَتْ إلى الموصُوفِ التي هي قَائمَةٌ به))(3).

وقال ابن القيم: ((المضَافُ إلى اللهِ سبحانه نوعان: صِفَاتٌ لا تَقُومُ بأنفسِها كالعلمِ، والقدرَةِ، والكلامِ، والسمْعِ، والبصَرِ فهذه إضَافَةُ صفَةٍ إلى الموصُوفِ بها، فَعلمُهُ وكلامُهُ وإرادتُهُ وقدرتُهُ وحياتُهُ صفَاتٌ له غيرُ مخلوقَةٍ وكذلك وَجهُهُ وَيَدُهُ سبحانه

(1) سورة النساء آية: 171

(2) سورة الشمس آية: 13

(3) بيان تلبيس الجهمية (6/534 - 535)

والثاني: إضَافَةُ أعيانٍ مُنفَصلَة عنه كالبيت، والناقَة، والعَبدِ، والرَّسُول، والرُّوحِ فهذه إضَافَةُ مخلُوقٍ إلى خالقِه، ومَصنُوعٍ إلى صَانعه))[١]

فاتَّضحَ من خلالِ ما سَبَقَ عرضُهُ منَ النُّصوصِ الشَّرعيَّة أنَّ المضَافَ إلى الله: إمَّـا أَنْ يكونَ من بَابِ إضَافَة المخلُوقِ إلى خَالقه وهو: ما كانَ عَيْنا قَائمَةً بنفسهَا، وإما أَنْ يَكُونَ مِن بَابِ إضَافَةِ الصِّفَة إلى الموصُوفِ وهو: مَا كَانَ معنى لا يَقُومُ بنفسه.

(١) الروح (ص٣٧١)

الفصل الخامس

" الْعُدُولُ بِأَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ عَنْ مَعَانِيهَا وَحَقَائِقِهَا الثَّابِتَةِ لَهَا إِلْحَادٌ يَجِبُ تَرْكُهُ "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة { الْعُدُولُ بِأَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ عَنْ مَعَانِيهَا وَحَقَائِقِهَا الثَّابِتَةِ لَهَا إِلْحَادٌ يَجِبُ تَرْكُهُ }

إنَّ أهلَ السنةِ والجماعة مُتَّفقُونَ على إِثبَاتِ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ لنفسِهِ مِنَ الصفات، أَوْ أَثبَتَهُ له رَسُولُهُ ﷺ مَعَ وُجُوبِ اجْتِنَابِ الميْلِ والعُدُولِ بأَسماءِ اللهِ وصفَاتِهِ عَن حَقَائِقِهَا، وقد قَرَّر ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيمية تقريرا واضحا، ويتجَلّى ذلك من خلال نقلِ أقوالِه:

قال – رحمه الله – : ((وَقد عُلِمَ أَنَّ طَرِيقَةَ سَلَفِ الأُمَّة وأئمتِهَا: إِثبَاتُ مَا أَثبَتَهُ مِنَ الصفَاتِ مِن غَيرِ تَكْيِيفٍ ولا تمثِيلٍ، ومِنْ غَيرِ تحرِيفٍ ولا تعطِيلٍ، وكذلك يَنفُونَ عنه مَا نَفَاهُ عَن نفسِهِ مِن غَيرِ إلحَادٍ، لا في أَسمَائِهِ ولا في آيَاتِه))[1].

وقال – رحمه الله – في بَيانِ اعتقَادِ الفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ المنصورة: ((وَلا يُلْحِدُونَ في أَسماءِ اللهِ وَآيَاتِه))[2].

وقال – رحمه الله – : ((وَمَذْهَبُ السلَفِ بَيْنَ التعطِيلِ والتمثِيلِ، فلا يُمَثِّلُونَ صِفَاتِ اللهِ بصفَاتِ خَلقِهِ، كما لا يمثلُونَ ذَاتَهُ بِذَاتِ خَلقِهِ، وَلا ينفُونَ عنه ما وَصَفَ به نفسَهُ،

(١) التدمرية (ص٧)

(٢) مجموع الفتاوى (٣/١٣٠)

وَوَصَفَهُ به رَسُولُهُ ﷺ، فَيُعَطِّلُونَ أسماءَهُ الحسنى وصِفَاتِه العُلَى، ويُحَرِّفُون الكَلِمَ عن مَوَاضعه، ويُلحِدُونَ في أسماءِ اللهِ وآياته))[1].

وقال – رحمه الله – : ((فالمؤمنُ يُؤْمنُ باللهِ، ومَا لَهُ مِنَ الأسماءِ الحُسْنَى، ويَدعُوهُ بها، ويجتَنبُ الإلحادَ في أسمَاءِ اللهِ وآياته))[2].

وقال – رحمه الله – : ((فإنَّ اللهَ ذَمَّ الذينَ يُلحِدُونَ في أسماءِ اللهِ وآياتِه، ويُجَادِلُونَ فيه بغَيرِ عِلمٍ))[3].

وقال – رحمه الله –: ((وهكذا أَهْلُ السنةِ والجماعَةِ في الفِرَقِ، فَهُم في بَابِ أَسماءِ اللهِ وآيَاتِه وصفَاتِه وَسَطٌ بينَ أَهلِ التعطيلِ الذين يُلْحِدُونَ في أسماءِ اللهِ وآيَاتِه، ويُعَطِّلُونَ حَقَائِقَ مَا نَعَتَ اللهُ به نفسَهُ؛ حتى يُشَبِّهُوهُ بالعَدَمِ والموَاتِ، وَبَينَ أَهلِ التَّمثِيلِ الذين يَضرِبُونَ له الأمثَالَ، وَيُشَبِّهُونَهُ بالمخلُوقَات))[4].

فَالمتَأَمِّلُ فيما سَبَقَ عرضُهُ مِن أقوَالِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية يَتَبَيَّنُ له بوضُوحٍ تقريرُه لهذه القاعدَةِ، وهي قاعِدَةٌ جليلَةٌ احتَجَّ بها أهلُ السنةِ والجماعَةِ على المعَطِّلَةِ والمشَبِّهَةِ.

ومضمونها: وُجُوب تَركِ الإلحَادِ في أسماءِ اللهِ وآياتِه، وإنما تُجْرَى عَلَى مَا أَرَادَ اللهُ بها.

والإلحاد في اللغة: الميلُ والعُدُولُ عن الشَّيْءِ.

---

(١) الفتوى الحموية الكبرى (ص٢٦٧)

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٣٩٧/٢ - ٣٩٨)

(٣) بيان تلبيس الجهمية (٣٨٥/٥)

(٤) مجموع الفتاوى (٣٧٣/٣)

ومنه: اللحد وهو: الشقُّ الذي يكُونُ في جَانبِ القَبرِ مَوضعَ الميِّت؛ لأنَّه قَد أُميلَ عن وَسَطٍ إلى جَانبه.[1]

وأما في الاصطلاح: فهو العُدُولُ بأسَماءِ اللهِ وصِفَاتِه عَن حَقَائِقها ومَعَانيهَا الثَّابتَةِ لها.

وللإلحاد في أسماءِ اللهِ وصفاته صُوَرٌ منها:

أولها: أَنْ تُسَمَّى الأصنَامُ بِأَسماءِ اللهِ، كتَسميتِهم اللات منَ الإلهيَّة، والعُزَّى من العَزِيزِ، وتَسميَتِهم الصنَمَ إلها، وهذا إلحَادٌ حَقيقَةً، فإنهم عَدَلُوا بأسمائِه إلى أوثانهم وآلهتهم الباطِلَة.

ثانيها: وَصْفُهُ بما يَتَعَالى عنه، ويَتَقَدَّسُ منَ النَّقَائِصِ، كقول أَخْبَثِ اليهُود: إِنَّهُ فَقيرٌ، وقولِهم: إنَّه استَرَاحَ بَعدَ أَنْ خَلَقَ خلقَهُ، وقولِهم: يَدُ اللهِ مَغلُولَةٌ، وأمثال ذلك مما هُوَ إلحَادٌ في أسمائه وصفاته.

ثالثها: تَعطِيلُ الأسماءِ عَن مَعَانيها، وَجَحْدُ حَقَائِقِها، كقَولِ مَن يَقُولُ مِنَ المعتزلة وأتباعِهِم: إنَّ الأسمَاءَ أَلفَاظٌ مجرَّدَةٌ لا تَتَضَمَّن صِفَات ولا مَعَاني، فَيُطْلقُونَ عليه اسم: السميع، والبصير، والحي، والرحيم، ويقولون: لا حَيَاةَ له، ولا سمعَ، ولا بَصَرَ، وهذا من أَعظَمِ الإلحَادِ فيها عقلا وشَرْعا ولُغَةً وفطرَةً، وهو يُقَابلُ إلحَاد المشركين، فَإِنَّ أولئك عَطَّلُوا أسماءَهُ وصفاتِه لآلهتهم، وهؤلاءِ سَلَبُوهُ صِفَات كَمَالِه وَجَحَدُوها وعَطَّلُوها، فَكلاهُما مُلْحدٌ في أسمائه وصفاته.

وَكُلُّ مَنْ جَحَدَ شَيْئا مِمَّا وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ، أو وَصَفَهُ به رَسُولُهُ ﷺ فقد أَلحَدَ في ذلك فَلْيَسْتَقِلَّ أو ليَستَكْثِر.

---

(١) انظر: لسان العرب (١٢/٢٤٦ - ٢٤٧)

رابعها: تَشبيهُ صفَاته بصفَات خَلقه، تعالى اللهُ عَمَّا تَقُولُهُ المشَبِّهَةُ عُلُوا كبيرا، فهذَا الإلحَادُ في مُقَابَلَة إلحَاد المعطِّلَة، فَإنَّ أولئك نَفَوْا صفَةَ كَمَاله وجَحَدُوهَا، وهؤلاء شَبَّهُوها بصفَات خَلقه، فَجَمَعَهُم الإلحادُ وَتَفرَّقَتْ بهم طُرُقُهُ.[1]

قال ابن القيم: ((وَبَرَّأَ اللهُ أتبَاعَ رَسُوله ﷺ وَوَرَثَته القَائمينَ بسُنَّته عن ذلك كُلِّه، فَلَم يَصفُوهُ إلا بما وَصَفَ به نفسَهُ، و لم يجحَدُوا صفَاته، و لم يُشَبِّهُوها بصفَات خَلقه، و لم يَعْدلُوا بها عَمَّا أُنزلَتْ عليه لَفظا ومعنى، بَلْ أَثبَتُوا لَهُ الأسماءَ والصفات، ونَفَوْا عنه مُشَابَهَةَ المخلوقَات)).[2]

(١) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (١/٢٩٨ - ٢٩٩)

(٢) بدائع الفوائد لابن القيم (١/٢٩٩)

المبحث الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ الْعُدُولُ بِأَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ عَنْ مَعَانِيهَا وَحَقَائِقِهَا الثَّابِتَةِ لَهَا إِلْحَادٌ يَجِبُ تَرْكُهُ }

إنَّ شيخَ الإسلام ابنَ تيمية لم يَتَفَرَّدْ بتقريرِ هذه القاعدَة، بل قرَّرَها قبلَهُ أئمةُ السلَفِ، وفيما يلي عرْضٌ لأقوالهم في تقريرِ وُجُوبِ اجتِنَابِ الإلحادِ في أسماءِ اللهِ وصفَاتِه:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابيُّ الجليلُ عبدُ الله بنُ عباس رضي الله عنه عند قوله تعالى: ﴿ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ ﴾[(١)]: ((الإلحاد: التَّكْذيب))[(٢)].

فقد فسَّرَ ابنُ عباس رضي الله عنه الإلحَادَ في أسمَاءِ اللهِ بالتَّكْذيب، وهو أَحَدُ صُوَرِ الإلحَادِ في أسماءِ اللهِ.

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد – رحمه الله – : ((فَمِمَّا يُسأَلُ عنه الجهمِيُّ، يُقَالُ له: تجِدُ في كتابِ اللهِ آيَةً تُخبِرُ عن القُرآنِ أنَّهُ مخلُوقٌ؟ فَلا يجِدُ.

---

(١) سورة الأعراف آية: ١٨٠

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٦/ ١٦٧) عن المثنى عن عبد الله عن معاوية عن علي عن ابن عباس به ، والمثنى ثقة، وقد مر الكلام عن هذا السند ٢٩١

فَيُقَالُ له: فَتَجِدُهُ في سنَّةِ رسول الله ﷺ أنه قال: إنَّ القرآنَ مخلُوقٌ؟ فلا يجدُ.

فَيُقَالُ له: فَلِمَ قُلْتَ؟ فَسَيَقُولُ: من قَولِ الله ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾[1] وزَعَمَ أَنَّ جَعَلَ بمعنى: خَلَقَ، فَكُلُّ مجعُولٍ هُوَ مخلُوقٌ، فادَّعَى كَلِمَةً من الكَلامِ المتَشَابِهِ، يحتجُّ بها مَنْ أَرَادَ أَنْ يُلْحِدَ في تنــزيله، ويَبْتَغِي الفتنَةَ في تأوِيلِهَا))[2].

بيَّن الإمامُ أحمدُ رحمه الله أَنَّ أَخذَ كَلِمَةٍ من المتَشَابِهِ؛ ليُحتَجَّ بها في إبطَالِ المحكَمِ مِنْ فعلِ أَهلِ الإلحَادِ في التَّنْــزِيلِ، المبتَغِين الفِتْنَةَ في التَّأْوِيلِ، فادِّعَاءُ أَنَّ القُرآنَ مخلُوقٌ مِنَ الإلحادِ الذي يجبُ تَركُهُ.

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة – رحمه الله -: ((قد عَلِمْنَا أنَّ كثيرا ممن يُقِرُّ به، ويُوَحِّدُهُ بالقَولِ المطلَقِ: قد يُلحِدُ في صِفَاتِه، فَيَكُونُ إلحادُهُ في صفَاتِه قَادحا في تَوحِيدِه))[3].

بيَّنَ الإمامُ الدارمي رحمه الله أَنَّ الإلحادَ في الصِّفَاتِ قَدحٌ في التوحِيدِ، وإنما الوَاجِبُ أَنْ يَعتَقِدَ أَنَّ اللهَ موصُوفٌ بما وَصَفَ به نفسَهُ في كتابِه، مِنْ غَيْرِ إلحَادٍ فيها.

ومما تقدَّمَ إيرادُهُ من أقوَالِ أئمةِ السلَفِ يتَّضِحُ جَلِيًّا أَنهم مُتَّفِقُون على ذَمِّ مَن أَلحَدَ في أسماءِ اللهِ وصِفَاتِه.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلفِ في تقريرِ هذه القاعدة، فبيَّن أنَّ اللهَ ذَمَّ الذين يُلحِدُونَ في أسماءِ اللهِ وآياتِهِ، فَالمؤمِنُ يُؤمِنُ باللهِ، وما لَهُ مِنَ الأسماءِ الحسنى،

---

(١) سورة الزخرف آية: ٣

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٢١٤ - ٢١٥)

(٣) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/١٧٢ - ١٧٣)

وَيَدعُوهُ بها، ويجتَنِبُ الإلحادَ فيها.

كما بيَّنَ أنَّ طريقةَ سلفِ الأمة وأئمتها، إثبَاتُ مَا أثبَتَهُ اللهُ من الصفَاتِ، وكذلك ينفُونَ عنه مَا نَفَاهُ عن نفسهِ، منْ غيرِ إلحادٍ، لا في أسمائهِ، ولا في آياته.

وبهذا تُعْلَمُ مُوافَقَةُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لأئمةِ السلفِ في إثبَاتِ مَا أثبَتَهُ اللهُ لنفسهِ، أو أثبتَهُ له رَسُولُهُ ﷺ، وفي نَفْيِ ما نَفَاهُ اللهُ عن نفسِهِ، أو نفاه عنه رَسُولُهُ ﷺ ، مع اجتِنَابِ الإلحادِ في ذلك.

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ العُدُولُ بِأَسْمَاءِ اللهِ وَصِفَاتِهِ عَنْ مَعَانِيهَا وَحَقَائِقِهَا الثَّابِتَةِ لَهَا إِلْحَادٌ يَجِبُ تَرْكُهُ }

إنَّ هذه القاعدَةَ التي قرَّرها أئمَّةُ السلفِ وشيخُ الإسلام ابنُ تيمية قد دَلَّتْ عليها الأدلَّةُ الشرعيَّةُ، ومن هذه الأدلَّةِ التي دلَّتْ على هذه القاعدة ما يلي:

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾[(١)]

وجه الدلالة: أَنَّ اللهَ ﷻ أَمَرَ بتَركِ الذين يُلْحِدُونَ في أسمائِه، وذَلكٌ مُتَضَمِّنٌ للأمرِ بتَركِ الإلحَادِ في أسمائه ﷻ، كَمَا أَنَّه ﷻ ختَمَ الآيَةَ بأنهم سَيُجْزَوْن العُقُوبَةَ والعذَابَ بسبَبِ إلحَادِهِم في أسماءِ اللهِ سبحانه.

قال الإمام ابنُ جرير الطبري -رحمه الله- عند تفسيره لهذه الآية: ((قوله: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ فإِنَّهُ يعني به المشركِينَ، وكان إلحادُهُم في أسماءِ اللهِ أنهم عَدَلُوا بها عَمَّا هي عليه، فَسَمُّوا بها آلهتَهُم وأوثَانَهُم، وَزَادُوا فيها ونَقصُوا منها، فَسَمُّوا بَعضَهَا اللات، اشتِقَاقا منهم لها من اسْمِ اللهِ، الذي هو اللهُ، وسموا بَعْضَها

(١) سورة الأعراف آية: ١٨٠

العُزَّى اشتِقَاقا لها من اسمِ اللهِ، الذي هو العزيز)).[١]

وقال – رحمه الله – :((هُوَ تهديدٌ من اللهِ للمُلْحِدينَ في أسمائه، وَوَعِيد منه لهم،... ومعناه: إنْ تُمْهِل الذينَ يُلحِدُون يا محمَّد في أسماء اللهِ إلى أَجَلٍ هُم بَالغُوهُ، فَسَوف يُجزَونَ إذا جَاءَهُم أجَلُ اللهِ الذي أجَّلَهُ إليهم جزَاءَ أعمَالهم التي كانوا يعملونها قبلَ ذلك، مِنَ الكُفرِ باللهِ، والإلحادِ في أسمائِهِ، وتكذيبِ رَسُولِه ﷺ))[٢]

وقال الشيخ السعدي رحمه الله في تفسيره : ((قوله: ﴿ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَـٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُوا۟ يَعۡمَلُونَ ﴾ أي: عُقُوبَةً وعذَابا على إلحادهم في أسمائه))[٣].

وَمِن هذه النُّصوصِ الشَّرعيَّةِ علمَ وُجُوبُ اجتِنَاب الإلحادِ في أسماءِ اللهِ وصِفَاتِهِ.

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١٦٦/٦)

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١٦٨/٦)

(٣) (ص٣٥٢)

الفصل السادس

قاعدة " امْتِنَاعُ صَرْفِ دَلالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَنْ ظَاهِرِهَا الْمُتَبَادِرِ مِنْهَا إلا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة { امْتِنَاعُ صَرْفِ دَلالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَنْ ظَاهِرِهَا الْمُتَبَادِرِ مِنْهَا إلا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ }

إنَّ المتقرِّرَ عند أئمة أهلِ السنةِ والجماعة أَنَّ التأويلَ - الذي هو صَرْفُ الخطَابِ عَن ظاهرِهِ المتبَادِرِ منه إلى خِلاف ظَاهِرِهِ - لا يَكُونُ صحيحا حَقًّا إلا إذا تَوَقَّفَ على دَليلٍ شرعِيٍّ يُوجِبُ صَرفَ النَّصِّ عن ظاهِرِهِ المتبادرِ منه؛ وذلك أنَّ كلامَ اللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ فيه الهدى والبَيَان، وهو شِفَاءٌ لما في الصُّدُورِ، وهذا ما قَرَّره شيخُ الإسلام ابنُ تيمية وبيَّنه وردَّ على مَن زَعَمَ خِلافَ ذلك، وهذه أقوالُه رحمه الله تُبَيِّنُ هذا المنهج، كما تُبَيِّنُ تعظيمَهُ للنصوصِ من الكتاب والسنة، فإليك هذه الأقوال:

قال - رحمه الله - : ((إِذَا وَصَفَ اللَّهُ نَفْسَهُ بِصِفَةٍ، أَوْ وَصَفَهُ بِهَا رَسُولُهُ ﷺ، أَوْ وَصَفَهُ بِهَا الْمُؤْمِنُونَ - الَّذِينَ اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هِدَايَتِهِمْ وَدِرَايَتِهِمْ - فَصَرْفُهَا عَنْ ظَاهِرِهَا اللائِقِ بِجَلالِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَحَقِيقَتِهَا الْمَفْهُومَةِ مِنْهَا: إِلَى بَاطِنٍ يُخَالِفُ الظَّاهِرَ، وَمَجَازٍ يُنَافِي الْحَقِيقَةَ، لا بُدَّ فِيهِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ :

أَحَدُهَا: أَنَّ ذَلِكَ اللَّفْظَ مُسْتَعْمَلٌ بِالْمَعْنَى الْمَجَازِيِّ؛ لأَنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَكَلامَ السَّلَفِ جَاءَ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِشَيْءٍ مِنْهُ خِلافُ لِسَانِ الْعَرَبِ، أَوْ خِلافُ الأَلْسِنَةِ كُلِّهَا؛ فَلابُدَّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَجَازِيُّ مَا يُرَادُ بِهِ اللَّفْظُ، وَإِلا فَيُمْكِنُ كُلُّ مُبْطِلٍ أَنْ يُفَسِّرَ أَيَّ لَفْظٍ بِأَيِّ مَعْنًى سَنَحَ لَهُ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ فِي اللُّغَةِ.

الثَّاني : **أَنْ يَكُونَ مَعَهُ دَلِيلٌ يُوجِبُ صَرْفَ اللَّفْظِ عَنْ حَقِيقَتِه إِلَى مَجَازِه**، وَإِلا فَإِذَا كَانَ يُسْتَعْمَلُ فِي مَعْنًى بِطَرِيقِ الْحَقِيقَة، وَفِي مَعْنًى بِطَرِيقِ الْمَجَازِ، لَمْ يَجُزْ حَمْلُهُ عَلَى الْمَجَازِيِّ بِغَيْرِ دَلِيلٍ يُوجِبُ الصَّرْفَ بِإِجْمَاعِ الْعُقَلاءِ، ثُمَّ إِنْ ادَّعَى وُجُوبَ صَرْفِه عَنْ الْحَقِيقَةِ فَلابُدَّ لَهُ مِنْ دَلِيلٍ قَاطِعٍ عَقْلِيٍّ أَوْ سَمْعِيٍّ يُوجِبُ الصَّرْفَ. وَإِنْ ادَّعَى ظُهُورَ صَرْفِهِ عَنْ الْحَقِيقَةِ فَلابُدَّ مِنْ دَلِيلٍ مُرَجِّحٍ لِلْحَمْلِ عَلَى الْمَجَازِ ...))(١).

وقال – رحمه الله – : ((وَيَجُوزُ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ تُفَسَّرَ إِحْدَى الآيَتَيْنِ بِظَاهِرِ الأُخْرَى، وَيُصْرَفَ الْكَلامُ عَنْ ظَاهِرِه؛ إِذْ لا مَحْذُورَ فِي ذَلِكَ عِنْدَ أَحَد مِنْ أَهْلِ السُّنَّة، وَإِنْ سُمِّيَ تَأْوِيلا وَصَرْفًا عَنْ الظَّاهِرِ فَذَلِكَ لِدَلالَة الْقُرْآن عَلَيْه، وَلِمُوَافَقَة السُّنَّة وَالسَّلَف عَلَيْه؛ لأَنَّهُ تَفْسِير لِلْقُرْآن بِالْقُرْآن ؛ لَيْسَ تَفْسِيرًا لَهُ بِالرَّأْي.

وَالْمَحْذُورُ إِنَّمَا هُوَ صَرْفُ الْقُرْآنِ عَنْ فَحْوَاهُ بِغَيْرِ دَلالَةٍ مِنْ الله، وَرَسُوله ﷺ، وَالسَّابِقِينَ))(٢).

وقال– رحمه الله – : ((اللَّفْظ إِذَا تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ فِي الْكِتَاب، وَدَارَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّة عَلَى وَجْه وَاحِد، وَكَانَ الْمُرَادُ بِه غَيْرَ مَفْهُومه وَمُقْتَضَاهُ عِنْدَ الإِطْلاق، وَلَمْ يُبَيِّنْ ذَلِكَ كَانَ تَدْلِيسًا وَتَلْبِيسًا، يَجِبُ أَنْ يُصَانَ كَلامُ الله عَنْهُ، الَّذِي أَخْبَرَ أَنَّهُ شِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُور، وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَأَنَّهُ بَيَانٌ لِلنَّاسِ، وَأَخْبَرَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَدْ بَلَّغَهُ الْبَلاغَ الْمُبِينَ، وَأَنَّهُ بَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ، وَأَخْبَرَ أَنَّ عَلَيْه بَيَانَهُ.

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/٣٦٠)

(٢) مجموع الفتاوى (٦/٢١)

ولا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: مَا فِي الْعَقْلِ دَلالَةٌ عَلَى امْتِنَاعِ إرادَةِ هَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْقَرِينَةُ الَّتِي دَلَّ الْمُخَاطِبِينَ عَلَى الْفَهْمِ بِهَا؛ لِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا : أَنْ يُقَالَ: لَيْسَ فِي الْعَقْلِ مَا يُنَافِي ذَلِكَ؛ بَلْ الضَّرُورَةُ الْعَقْلِيَّةُ وَالْبَرَاهِينُ الْعَقْلِيَّةُ تُوَافِقُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ، كما قال ﴿ **وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ** ﴾(١) وَمَا يُذْكَرُ مِنْ الْحُجَجِ الْعَقْلِيَّةِ الْمُخَالفَة لِمَدْلُول الْقُرْآن فَهُوَ شُبُهَاتٌ فَاسِدَةٌ عِنْدَ مَنْ لَهُ خبْرَةٌ جَيِّدَةٌ بِالْمَعْقُولات، دُونَ مَنْ يُقَلِّدُ فيهَا بغَيْرِ نَظَرٍ تَامٍّ .

الثَّانِي : أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ أَنَّ هُنَاكَ دَلِيلا عَقْلِيًّا يُنَافِي مَدْلُولَ الْقُرْآن لَكَانَ خَفِيًّا دَقِيقًا، ذَا مُقَدِّمَات طَوِيلَة مُشْكلَة مُتَنَازَعٍ فِيهَا، لَيْسَ فِيهَا مُقَدِّمَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا بَيْنَ الْعُقَلاءِ؛ إذْ مَا يُذْكَرُ مِنْ الأَدلَّة الْعَقْلِيَّة الْمُخَالفَة لِمَدْلُول الْقُرْآن هِيَ شُبُهَاتٌ فَاسِدَةٌ كُلُّهَا لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْبَاب. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُخَاطِبَ - الَّذِي أَخْبَرَ أَنَّهُ بَيَّنَ للنَّاسِ، وَأَنَّ كَلامَهُ بَلاغٌ مُبِينٌ، وَهُدًى للنَّاسِ - إذَا أَرَادَ بِكَلامه مَا لا يَدُلُّ عَلَيْه، وَلا يُفْهَمُ مِنْهُ إلا بِمِثْلِ هَذه الْقَرِينَة لَمْ يَكُنْ قَدْ بَيَّنَ وَهَدَى؛ بَلْ قَدْ كَانَ لَبَّسَ وَأَضَلَّ، وَهَذَا مِمَّا اتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى وُجُوبِ تَنْزِيه اللهِ وَرَسُولِه ﷺ، بَلْ وَعَامَّةُ الصَّحَابَة وَالأَئِمَّة مِنْ ذَلِكَ))(٢).

وَمِنْ خِلالِ هذا العَرضِ يَتبَيَّن تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعِدَةِ من قواعد بَاب الردِّ والمناظَرَة.

وَقد دَلَّتْ هذه القاعدةُ: عَلَى أَنَّ اللهَ إذا وَصَفَ نفسَهُ بصِفَةٍ، أو وَصَفَهُ بها رَسُولُهُ ﷺ، فَلا يجوزُ صَرْفُها عن ظَاهِرِها اللائقِ بجلال الله سبحانه، وحَقيقَتِها المفهُومَة

---

(١) سورة سبأ آية: ٦

(٢) مجموع الفتاوى (٦/٤٧١ - ٤٧٢) وبيان تلبيس الجهمية (٦/٢٨٤ - ٢٨٥)

منها إلى بَاطِنٍ يخالِفُ الظَّاهِرِ إلا أنْ يَكونَ معه دَلِيلٌ شرعِيٌّ يُوجِبُ صَرفَ اللفظِ عن ظَاهِرِه.

فَالمتَأَوِّلُ عليه وَظِيفَتَان: بَيَانُ احتِمَالِ اللفظِ للمَعنى الذي ادَّعَاهُ، وَبَيَانُ الدَّلِيلِ الموجِب للصَّرْفِ إليه عَنِ المعنى الظَّاهِرِ.(١)

ولا يَجُوزُ أَنْ يُقالَ: مَا في العَقلِ أَو القَرِينَةُ العقليَّةُ تَصرِفُ النُّصُوصَ عَن ظَاهِرِها إلى معنى يخالِفُ الظَّاهِر؛ لأنَّ اللهَ ﷻ أَخبَرَ أنَّ كَلامَهُ هُدًى ورحمَةٌ للمؤمنين، وأَخبَرَ أنَّ رَسُولَهُ ﷺ قد بَلَّغ البَلاغَ المبينَ، وأنه بيَّن للناس مَا أُنزِلَ إليهم، ومَعلُومٌ أنَّ المخَاطِبَ الذي أَخبَرَ أنَّ كلامَهُ بلاغٌ مُبِينٌ، وهُدًى للناس، إِذَا أَرَادَ بِكَلامِهِ مَا لا يَدُلُّ عَليه ولا يُفهَمُ منه إلا بمثلِ هذه القَرِينَةِ العقلِيَّة لم يَكُن قد بيَّن وهَدَى، ولم يَكُن كَلامُهُ هُدًى ورحمةً للمؤمنين، وهذا مما اتَّفَقَ المسلمُونَ على وُجُوبِ تنـزِيهِ اللهِ ورسُولِه ﷺ عنه.

ثم يُقال: لَيسَ في العَقلِ مَا يُنَافي مَدْلُول القُرآن، فإنَّه كما تَقَدَّم في القاعدة العاشرة من الباب الأول أنَّ " المنقولَ الصَّحيحَ لا يُعَارِضُهُ مَعقُولٌ صَرِيحٌ "، وعليه فَمَا يُذْكَرُ منَ الحُجَجِ العَقْلِيَّة المخالفَة لمدلُولِ القُرآنِ هي في الحقيقة شُبُهَاتٌ فَاسِدَةٌ، فلا يَصِحُّ أَن تُجعَلَ حُجَّة في تَأويلِ النُّصُوصِ الشرعيَّة.

وَيُقَالُ أيضا جَوَابا على مَن زَعَمَ جَوازَ صَرفِ النصُوصِ عَن ظَاهِرِهَا إلى معنى يخالف ظَاهِرَها بالقَرِينَة العقليَّة: هذا البَابُ الذي فَتحتُمُوهُ، وإن كنتم تَزعُمُونَ أنكم تَنتَصِرُونَ به على إخوَانِكُمُ المؤمنين في مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ خفيَّةٍ: فقد فَتَحتُمْ عليكم بَابا

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/٢٨٨)

لأنوَاعِ المشرِكينَ والمبتَدِعينَ، لا تَقدرُونَ على سَدِّه، فإنكم إذا سَوَّغتُم صَرفَ القرآنِ عَن دَلالَتِه المفهُومَةِ بغيرِ دَليلٍ شَرعِيٍّ بما دَلَّ القاطِعُ العقليُّ على استحَالَتِه.

قيل لكم : وبأَيِّ عقلٍ نَزِنُ القاطِع العَقليَّ ؟ فَإِنَّ الفَيلَسُوفَ يزعُمُ قِيامَ القاطِعِ العقليِّ على بُطلان حَشرِ الأجسَادِ! ويزعُمُ المعتزليُّ قيامَ القَواطِعِ على امتِنَاعِ رُؤْيَةِ اللهِ تعالى، وعلى امتِنَاعِ قِيامِ عِلمٍ أو كَلامٍ به تعالى !!

وَبابُ التَّأْويلات التي يَدَّعِي أصحَابُها وُجُوبَها بالمعقولات أَعْظَم مِن أن تَنحَصِر في هذا المقَامِ.

وَيَلزَمُ حينئذ محذُورَان عظيمان :

أحدهما : أَنْ لا نُقِرَّ بشيءٍ من معاني الكتابِ والسنةِ حتى نَبحَثَ قبل ذلك بحوثًا طَويلَةً عَريضَةً في إمكَانِ ذلك بالعَقلِ ! وَكلُّ طائفَةٍ من المختلفين في الكتَابِ يَدَّعُونَ أَنَّ العَقلَ يَدُلُّ على مَا ذَهَبُوا إليه، فَيَؤُولُ الأمرُ إلى الحَيْرَة.

المحذور الثاني : أنَّ القُلُوبَ تَتَخلَّى عَنِ الجزمِ بشيءٍ تَعتَقدُهُ مما أَخبَرَ به الرَّسُولُ ﷺ؛ إذ لا يوثَقُ بأنَّ الظَّاهِر هو المرَاد، والتَّأْويلاتُ مُضطَرِبَةٌ، فَيلزم عَزل الكتاب والسنة عَنِ الدَّلالَةِ والإرشَادِ حَتَّى في أَعظَمِ مَقصُودٍ وهو: تَوحيدُ اللهِ.

ولهذا تجدُ أَهلَ التأويلِ يَذكُرُونَ نُصُوصَ الكتابِ والسنة للاعتضَادِ لا للاعتمَادِ، بشرط إنْ وَافقَتْ مَا ادَّعَوْا أنَّ العقلَ دَلَّ عليه، وأما إنْ خَالفَت فإنهم يُؤَوِّلُونها، وهذا فَتحُ بابِ الزَّنْدَقَة، نسأَلُ اللهَ العافيَةَ (١).

ومما يجبُ أَنْ يلاحَظَ في صَرفِ اللفظِ عن ظَاهِرِه: مُرَاد المتَكلِّمِ بكَلامِه، لا مَعرِفَةَ

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص٢١٥ - ٢١٦)

ما يحتَمِلُهُ اللفظُ من المعاني من جِهَةِ اللغَةِ، فَالتَّأوِيلُ عند أهلِ البِدَعِ مَقصُودُهُ بَيَان احتمَالٍ في لفظِ الآيَةِ بجوَازِ أَن يُرَادَ ذلك المعنى بذلك اللفظِ، ولم يَستَشعِرُوا أنَّ المتأَوِّلَ هو مُبَيِّنٌ لمرادِ الآيةِ، مُخبِرٌ عَن الله تعالى أَنَّه أرَادَ هذا المعنى إذا حملَهَا على المعنى.(١)

قال ابن القيم: ((مُدَّعِي صَرف اللفظِ عَن ظَاهِرِهِ وحَقِيقَتِه إلى مجازِهِ تَتَضَمَّنُ دَعوَاهُ الإخبار عَن مُرَادِ المتكلِّمِ، وَمُرَادِ الوَاضِعِ.

أَمَّا المتكلِّمُ: فَكَوْنُهُ أَرَادَ ذلك المعنى الذي عيَّنَهُ الصَّارِفُ، وأما الوَاضِعُ: فَكونُهُ وَضَعَ اللفظَ المذكُورَ دالا على هذا المعنى، فَإن لم تَكُن دَعوَاهُ مُطَابِقَةً كان كاذِبا على المتَكَلِّمِ والواضعِ.

بخلاف مُدَّعِي الحقيقَة فَإنَّه إذا تَضَمَّنَت دَعوَاهُ إرادَةَ المتكَلِّمِ للحقيقة، وإرَادَةَ الوَاضِعِ كان صادقا، أمَّا صدقُهُ على الواضعِ فَظَاهِرٌ، وأما صدقُهُ على المتكلِّم: فمَعرِفَة مُرَادِ المتكلمِ إنما يحصلُ بعادَتِه مِن كَلامِهِ، وأنَّه إنما يخاطِبُ غيرَهُ للتَّفهِيمِ والبيَان، فمتى عُرِفَ ذلك من عَادَتِهِ وخاطَبَنَا لما هو المفهُومُ من ذلك الخطَابِ عَلِمْنا أنه مُرَادُهُ منه، وهذا بحمد الله بيِّنٌ لاخفَاءَ فيه))(٢).

ولْيُعلَمْ أنَّ هذه القاعدَةَ - امْتِنَاعُ صرفِ دَلالَةِ الكتاب والسنة عن ظاهرها المتبادر منها إلا بِدَليلٍ شرعيٍّ - هي مِن بَابِ التَّنــزُّلِ مع الخصمِ في صِحَّةِ دَعوَى أنَّ ما خَالَفَ ظَاهِر النَّصِّ يُسمَّى تأويلا، وإلا فَإنَّ النصُوصَ كلَّها على ظَاهِرِها كما بيَّنْتُ ذلك في القاعدة الخامسة من قَواعِدِ الاستدلال في باب الأسماء والصفات، فإنَّ

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/٥٩)

(٢) بدائع الفوائد (٤/١٦٦٠ - ١٦٦١)

ظَاهِرَ النصُوصِ تَارَةً يُعرَفُ بحسب الأفرَاد، وتَارَة يُعرَفُ بحسب التَّرْكِيبِ والسيَاق، ولهذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: ((وَأَمَّا الَّذي أَقُولُهُ الآنَ وَأَكْتُبُهُ - وَإِنْ كُنْت لَمْ أَكْتُبْهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَجْوِبَتِي، وَإِنَّمَا أَقُولُهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ الْمَجَالِسِ - إنَّ جَمِيعَ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ، فَلَيْسَ عَن الصَّحَابَة اخْتلافٌ فِي تَأْوِيلِهَا .

وَقَدْ طَالَعْتُ التَّفَاسِيرَ الْمَنْقُولَةَ عَنْ الصَّحَابَة، وَمَا رَوَوْهُ مِنْ الْحَدِيث، وَوَقَفْت مِنْ ذَلكَ عَلَى مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ الْكُتُبِ الْكِبَارِ وَالصِّغَارِ أَكْثَرَ مِنْ مائَة تَفْسِيرٍ، فَلَمْ أَجِدْ - إلَى سَاعَتِي هَذه - عَنْ أَحَد مِنْ الصَّحَابَة أَنَّهُ تَأَوَّلَ شَيْئًا مِنْ آيَات الصِّفَات أَوْ أَحَادِيث الصِّفَات بِخِلَاف مُقْتَضَاهَا الْمَفْهُومِ الْمَعْرُوف))[1].

ويقول - فيما سبق نقله - : ((وَيَجُوزُ باتِّفَاق الْمُسْلمينَ أَنْ تُفَسَّرَ إحْدَى الآيَتَيْنِ بظَاهِرِ الأُخْرَى، وَيُصْرَفَ الْكَلامُ عَنْ ظَاهِرِه؛ إذْ لا مَحْذُورَ فِي ذَلكَ عنْدَ أَحَد مِنْ أَهْلِ السُّنَّة، وَإِنْ سُمِّيَ تَأْوِيلا وَصَرْفًا عَنْ الظَّاهِرِ فَذَلكَ لدَلالَة الْقُرْآن عَلَيْه، وَلِمُوَافَقَة السُّنَّة وَالسَّلَف عَلَيْه؛ لأَنَّهُ تَفْسِير للْقُرْآن بِالْقُرْآن ؛ لَيْسَ تَفْسِيرًا لَهُ بِالرَّأْي.

وَالْمَحْذُورُ إنَّمَا هُوَ صَرْفُ الْقُرْآنِ عَنْ فَحْوَاهُ بِغَيْرِ دَلالَةٍ مِنْ اللَّه، وَرَسُولِه، وَالسَّابِقِينَ))

ولأنَّ التأويلَ بهذا المعنى لم يَكُنْ مَعرُوفا عند أئمَّة السلَف، وما وُجِدَ في كلام أئمة السلفِ من تفسير الآية على خلاف ظَاهِرِها إنما هو من بَاب بَيان مُرَاد المتَكلِّم، وتَفسيرِ كلامه، بِضَمِّ النصُوصِ بعضهَا إلى بعضٍ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيحه لهذه المسألة: ((كُلُّ ما في القرآنِ والحديثِ مِنْ لَفْظٍ يُقالُ فيه إِنَّهُ يحتاجُ إلى

(١) مجموع الفتاوى (٦/٣٩٤)

التأويلِ الاصطلاحيِّ الخاصِّ الذي هو صَرفُ اللفظ عَن ظَاهِره، فَلابُدَّ أن يَكُونُ الرسُولُ ﷺ قد بَيَّنَ مرادَهُ بذلك اللفظ بخطَاب آخرَ، لا يجوزُ عَليه أَنْ يَتكلَّم بالكَلامِ الذي مَفهُومُهُ ومَدلُولُهُ بَاطلٌ، ويَسكُتُ عن بَيانِ المرَاد الحقِّ، ولا يجوزُ أَنْ يُريدَ مِنَ الخلقِ أَنْ يَفهَمُوا مِن كَلامِهِ ما لم يُبَيِّنْهُ لهم، ويَدُلُّهُم عليه، لإمكَانِ معْرِفَةِ ذلك بعُقُولِهم))(١).

وفي هذه القاعدَة رَدٌّ على المعطلةِ أهلِ التأويلِ الذين يَصرِفُونَ نُصُوصَ الصفَاتِ عن ظَاهِرِها بحُجَّة الاستحَالَة العقليَّة.

قال أبو حامد الغزالي: ((واعْلَم أنَّ النُّــزُولَ يُستَعمَلُ في النــزولِ عن المكَان، وفي النُّــزولِ عن الرتْبَةِ بتَركِها أو سُقُوطها، وفي النُّــزول عن الرتبة بطَرِيقِ التلَطُّف، وتَركِ الفعلِ الذي يقتَضيه عُلُو الرتبَة، وكَمَال الاستغنَاء، فَلْينظُرْ إلى هذه المعاني الثلاثَةِ التي يَترَدَّدُ اللفظُ بينها، ما الذي يُجوِّزُهُ العَقلُ؟

أما النُّــزولُ بطَرِيقِ الانتقَال، فَقد أَحالَهُ العقلُ كما سبق، فإنَّ ذلك لا يمكنُ إلا في مُتحيِّز، وأما سُقُوط الرتبَةِ فهو محالٌ؛ لأنه تعالى قديمٌ بصفاته وجلاله ولا يمكنُ زَوَالُ عُلُوِّه، وأما النــزول بمعنى اللطْفِ والرحمَة وتركِ الفعلِ اللائقِ بالاستغناءِ وَعدَمِ المبالاة فهو ممكنٌ، فَيتَعَيَّنُ حملُ النــزُولِ عليه))(٢).

وحقيقَةُ مَذهَب هؤلاء أنَّ الرسُولَ ﷺ لم يُبيِّنْ لنا الحقَّ، ولا أَوضَحَهُ، مَعَ أَمْرِه لنَا أَنْ نَعتقدَهُ، وأنَّ ما خاطَبَنَا به وأَمَرَنا باتبَاعه لم يُبيِّنْ به الحق، بل دَلَّ ظَاهِرُهُ على الكفرِ والباطِلِ، وَأرَادَ مِنَّا أن نَفهَمَ منه ما لا دَليلَ عليه من الكتاب والسنة، وإنما بما دَلَّ عليه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/٢٢ - ٢٣)

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد (ص٥٨)

العقلُ، وهذا كُلُّهُ مما يُعلَمُ بالاضطرَارِ تنــزيه اللهِ عنه ورَسُوله ﷺ، وأنَّهُ من جنسِ أقوَالِ أَهلِ التَّحْريف والإلحاد.(١)

ثم يجبُ أَنْ يُعلَمَ أنَّه ليسَ لأهلِ التأويلِ المعطِّلَة ضَابِطٌ صحيحٌ لما يَسُوغُ تأويلُهُ ومالا يَسوغُ تأويلُهُ.

قال ابن القيم ((وحَقيقَةُ الأمرِ أنَّ كُلَّ طائفَة تَتأَوَّلُ ما يُخَالفُ نحْلَتَهَا ومَذهَبَهَا، فَالعيَارُ على مَا يُتَأَوَّل وما لا يُتَأوَّل هو: المذهَبُ الذي ذَهَبَتْ إليه، والقَوَاعدُ التي أَصَّلَتْها، فما وَافَقَها أَقَرُّوهُ و لم يَتَأَوَّلُوه، وما خَالَفَها فَإنْ أمكَنَهُم دَفعهُ وإلا تَأَوَّلُوه...

وكُلٌّ مِن هؤلاءِ يَتَأَوَّلُ دليلا سمعيًّا وَيُقرّ على ظَاهره نظيرَهُ أو ما هو أَشَدُّ قَبُولا للتأْويلِ منه؛ لأَنَّه ليس عندهم في نفسِ الأَمْرِ ضَابطٌ كُلِّيٌّ مُطَّرِدٌ مُنْعَكسٌ يُفرّقُ ما يتأَوَّل وما لا يتأَوَّل، إن هو إلا المذهَبُ وقَواعدُهُ وما قَالَهُ الشُّيوخُ. وهؤلاءِ لا يمكنُ أَحَدا منهم أَنْ يحتَجَّ على مُبطلٍ بحُجَّةٍ سمعيَّةٍ؛ لأَنَّهُ يَسلُكُ في تَأْويلِها نَظيرَ ما سَلَكَهُ هو في تَأْويلِ ما خَالَفَ مذهَبَهُ))(٢).

فَليسَ للمُتَكَلِّمينَ ضَابطٌ صَحيحٌ في صَرفِ اللفظِ مِن معْنَاه الرَّاجِح إلى مَعْنَاه المرجُوحِ.

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/٢٠٢)

(٢) الصواعق المرسلة لابن القيم (١/٢٣٠ - ٢٣٣)

المبحث الثاني

أقوال السلف في تقرير قاعدة

{ امْتِنَاعُ صَرْفِ دَلالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَنْ ظَاهِرِهَا الْمُتَبَادِرِ مِنْهَا إلا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ }

هذا بَيَانٌ لما وَقَفْتُ عليه من كلامِ أئمةِ السَّلف مما يَظْهَرُ به التَّوافُقُ بينَ كلام شيخِ الإسلام وكلامِ أئمةِ السلفِ في تقرير هذه القاعدة، وفيما يلي عرضٌ لأقوالهم:

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

عن محمد بن أحمد الجوزجاني[(١)] قال: كتَبَ إليَّ أحمدُ بن حنبل : ((أَحسَنَ اللهُ إلينا وإليك في الأمُورِ كُلِّها، وسَلَّمَكَ وَإيَّانا من كل سُوءٍ برحمته، أتَاني كتَابُكَ تَذكُرُ فيه ما تَذكُرُ من احتِجَاجِ مَنِ احتَجَّ منَ المرجِئَة، وَاعْلَمْ رحمك الله أَنَّ الخصُومَةَ في الدِّينِ ليسَتْ من طَرِيقِ أهلِ السنَّة، وأَنَّ تَأوِيلَ مَن تَأَوَّلَ القرآنَ بلا سُنَّة تَدُلُّ على معنَاهَا أو مَعْنى مَا أَرَادَ اللهُ ﷻ منه، أو أَثَرٍ عن أصْحَابِ رسُولِ الله ﷺ ويعرفُ ذلك بما جاءَ عن النبيِّ ﷺ أو عَن أصحَابه، فَهُم شَاهَدُوا النبيَّ ﷺ، وشَهِدُوا تنـزيلَهُ، وما قَصَّه له في القرآنِ، وَمَا عَنى به، وَمَا أَرادَ به، أَخَاصٌّ هو أَمْ عَامٌّ، **فَأَمَّا مَن تَأَوَّلَهُ على ظَاهِرِه بلا دَلالَة من رَسُولِ الله ﷺ ولا أَحَد من أصحَابِه، فَهذا تَأوِيلُ أهلِ البِدَعِ**؛ لأنَّ الآيَةَ قد تَكونُ خَاصَّةً، ويكونُ حُكمُها حُكما عاما، ويكونُ ظَاهِرُها على

---

(١) هو: محمد بن أحمد بن الجراح الجوزجاني أبو عبد الرحيم. قال الخلال: ((ثقة، جليل القدر)). توفي: ٢٤٥هـ انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (٣/٤٩٥ - ٤٩٦)

العُمُومِ، وإنما قُصِدَتْ لشيءٍ بعَينِه، ورسول الله ﷺ هو المعبِّرُ عن كتَاب الله ﷻ وَمَا أرادَ، وأصحَابُهُ ﷺ أعلَمُ بذلك منا لمشاهدهم الأمر، وما أريد بذلك))(١).

فقد قرَّرَ الإمامُ أحمدُ رحمه الله أَنَّ تَأوِيلَ أَهلِ البِدَعِ هُوَ: تَأوِيلُ مَنْ تَأَوَّلَ القرآنَ عن ظَاهِرِهِ بلا دَلالَةٍ من رَسُولِ الله ﷺ، ولا أَحَدٍ من أصحَابِه، فإنَّ الرسُولَ ﷺ هو الْمُعَبِّرُ عن كتَابِ الله، وأصحَابُهُ أَعلَمُ بذلك من غيرهم؛ فقد شَاهَدُوا النبيَّ ﷺ، وشَهِدُوا تَنــزِيلَهُ، وما قَصَّه له في القرآنِ، وَمَا عَنَى به، وَمَا أَرَادَ به.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي- رحمه الله - : ((القُرآنُ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ، تُصرَفُ معَانِيه إلى أَشهَرِ ما تَعرِفُهُ العَرَبُ في لُغَاتِها، وَأَعَمِّها عندهم، فإنْ تَأَوَّل مُتأَوِّلٌ مثلكَ- يعني: المريسي - جَاهِلٌ في شيءٍ منه خصوصا، أو صَرَفَهُ إلى معنى بَعِيدٍ عِن العُمُومِ بلا أَثَرٍ، فعليه البَيِّنَةُ على دعواه، وإلا فهو على العُمُومِ أَبَدا))(٢).

وقال – رحمه الله –: ((لا يُحكَمُ للأغرَبِ مِن كَلامِ العَرَبِ على الأغلَبِ، ولَكِن نَصرِف مَعَانيها إلى الأغلَبِ حتى يأتُوا بِبُرْهَانٍ أَنَّه عَنَى بها الأغرَب، وهذا هو المذهَبُ الذي إلى الإنصَافِ والعَدلِ أَقرَب، لا أَنْ تَعتَرِضَ صِفَاتِ الله المعرُوفَةَ المقبولَةَ عند أهلِ البَصَرِ فَتصرِف معَانِيَها بعِلَّةِ المجازات إلى مَا هُوَ أَنكَر، وَتَرُدَّ على اللهِ تعالى بِدَاحِضِ

(١) أخرجه الخلال في السنة (٢٣/٤) عن عبد الله الطرسوسي عن محمد بن حاتم عن محمد الجوزجاني به. وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣٩٠/٧ - ٣٩١)

(٢) نقض عثمان على المريسي (ص١٥٧)

الحجَجِ، وبالتي هي أَعوَجُ))[1].

وقال : ((إِنْ كنتم- أي: الجهمية - مُحقِّين في تَأْوِيلِكُم هذا، وما ادَّعَيْتُم من باطِلِكُم - ولَسْتُم كذلك - فَأْتُوا بحديثٍ يُقَوِّي مَذهَبَكُم فيه عن رسُولِ اللهِ ﷺ، أو بتفسيرٍ تَأْثِرُونَهُ صَحيحا عَن أَحَدٍ مِن الصحابَةِ أو التَّابعين كما أَتَيْناكُم به عنهم نحن لمذهبنا، وإلا فمتى نَزَلَتْ الجهميةُ من العلمِ بكِتَابِ اللهِ، وبتفسيره المنــزلة التي يجب على الناس قَبُولُ قَولِهِم فيه، وتَرْكُ ما يُؤْثَرُ من خلافِهِم عن رسول الله ﷺ، وعن أصْحَابِه، وعن التَّابِعين بَعدَهُم.

هَذا حَدَثٌ كبيرٌ في الإسلامِ، وَظُلمٌ عَظِيمٌ أَنْ يُتبعَ تفسيرُكُم كتابَ اللهِ بلا أَثَرٍ، وَيُترَكَ المأثُورُ فيه، الصحيحُ مِن قَولِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وأصحَابِهِ، والتابعين لهم بإحسان رضي الله عنهم؟!))[2].

فقد قرَّرَ الإمامُ الدارمي -رحمه الله- ما قرَّره الإمامُ أحمدُ، فبَيَّنَ أَنَّ مَن صَرَفَ نَصًّا مِن النصُوصِ إلى معناه البعيدِ فعليه أَنْ يَأتِيَ بِأَثَرٍ وبَيِّنَةٍ على دعواه، كما بيَّن أنَّ القُرآن عَربِيٌّ مبينٌ، فيجب أَنْ تُصرَف معانيه إلى أشهَرِ مَا تَعرِفُهُ العرَبُ في لغاتها، فلا يُحكَمُ للأغرب من كلامِ العَرَبِ على الأغلَبِ.

[أبو أحمد محمد بن علي الكرجي (توفي قريبا من ٣٦٠هـ)]

وقال الإمام الكرجي- رحمه الله -: ((الكَلِمَةُ إذا كان لها ظَاهِرٌ معرُوفٌ، وباطِنٌ محتَمَلٌ لم يَجُزْ أَنْ تُزَالَ عن ظاهِرِها المعرُوفِ إلى باطِنِها المحتَمَلِ إلا بإجماعِ الأمةِ، أو

(١) نقض عثمان على المريسي (ص٥٥٠ - ٥٥١)

(٢) الرد على الجهمية (ص٩٥)

بِنَصٍّ آيَةٍ، أو سُنَّةٍ))[1].

بيَّن الإمامُ الكرجِيُّ أنه يجبُ حَمْلُ النصُوصِ عَلى ظَاهِرِها، ولا يجوزُ صَرْفُهَا إلى بَاطِنِها المحتَمل إلا بآيَةٍ أو سُنَّةٍ أو إجماعٍ، والإجماعُ كما هو معلُومٌ لابُدَّ أن يكونَ مستندا إلى دليلٍ من الكتابِ والسنةِ.

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر(٤٦٣هـ)]

وقال الإمام ابن عبد البر- رحمه الله - : ((وَمِن حقِّ الكلامِ أنْ يُحمَلَ على حقِيقَتِه، حتَّى تَتَّفِقَ الأمةُ أنه أُريدَ به المجاز؛ إذ لا سَبيلَ إلى اتبَاعِ ما أُنزِلَ إلينا مِن رَبِّنا إلا على ذلك، وإنما يُوَجَّهُ كلامُ اللهِ عز وجل إلى الأشهَرِ والأظهَرِ مِن وُجُوهِهِ، ما لم يمنَعْ مِن ذلك ما يجب له التسلِيمُ.

ولو سَاغَ ادِّعَاءُ المجازِ لِكُلِّ مُدَّعٍ، ما ثَبتَ شيءٌ من العبارات، وجَلَّ اللهُ عز وجل عن أَنْ يخاطِبَ إلا بما تفهَمُهُ العرَبُ في معهُودِ مخاطباتها، مما يَصِحُّ معناه عند السامعين))[2].

بيَّن الإمامُ ابنُ عبد البر -رحمه الله- أَنَّ كلامَ اللهِ عز وجل يُوَجَّهُ إلى الأشهَرِ والأظهَرِ من وُجُوهِهِ ما لم يَمْنَعْ من ذلك ما يَجِبُ له التسليم من نُصُوصِ الوَحْيَيْن، واللهُ مُنَزَّهٌ أن يخاطِبَ عبادَهُ بما لا يفهَمُونَ.

كما بيَّن أنَّه لو سَاغَ لكلِّ مُدَّعٍ أنْ يَصرِفَ النصَّ عن ظاهِرِهِ بلا دليلٍ شرعيٍّ لما ثبَتَ شيءٌ مِنَ العباراتِ.

---

(١) نكت القرآن (١/١٨٠)

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/١٣١)

ومما سَبَقَ عرضُهُ من كلامِ أئمَّةِ السلَفِ يتَّضِحُ أنهم مُتَّفقون على تقريرِ هذه القاعدَةِ في رَدِّهم على المخالفينَ في بابِ الأسماءِ والصفات.

كما أنَّ أئمةَ السلفِ مجمعُونَ على أن الذي يَصرِفُ النصَّ عن ظاهرِهِ هو ما يجِبُ التسليم له وهو الدليلُ الشرعِيُّ.

وأما العقلُ غيرُ الصريحِ فلا يَصلُحُ أن يَكُونَ دَليلا لِصَرفِ النصُوصِ عَن ظاهرِها، ولهذا قال الإمام أحمد: ((فَأمَّا مَن تَأَوَّلَهُ على ظَاهِرِه بلا دَلالَةٍ من رَسُولِ اللهِ ﷺ ولا أَحَدٍ من أصحَابه، فَهذا تَأويلُ أهلِ البِدَعِ)) وقال الإمام الدارمي: ((لا أَنْ تَعترِضَ صفاتِ اللهِ المعرُوفَةَ المقبولَةَ عند أهلِ البَصَرِ فَنصرِفُ معَانيَها بعِلَّةِ المجازات إلى مَا هُوَ أَنكَر، وَتَرُدَّ على اللهِ تعالى بِدَاحِضِ الحجَجِ، وبالتي هي أَعوَجُ)).

وقد وافَقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعِدَةِ عند رَدِّهِ على المخالفين في بَابِ الأسماءِ والصفات، فقد قرَّر أنه إذا وَصَفَ اللهُ نفسَهُ بصفَةٍ، أو وصفه بها رَسُولُهُ ﷺ، فَصَرفُها عن ظاهِرِها اللائقِ بجلالِ الله سبحانه، وحقيقَتِها المفهُومَةِ منها إلى بَاطِنٍ يخالِفُ الظَّاهِر، لابد أَن يكونَ معه دَليلٌ يوجِبُ صرفَ اللفظِ عن ظاهِرِه.

كما اشتَرَطَ – رحمه الله – ما اشترطَهُ أئمَّةُ السلَفِ من أَن يَكُونَ الدليلُ الصارِفُ دليلا شرعيا، وأما العقلُ فلا يصلُحُ أن يكونَ دليلا تُصرَفُ به النصُوصُ، فقال: ((وَالْمَحْذُورُ إِنَّمَا هُوَ صَرْفُ الْقُرْآن عَنْ فَحْوَاهُ بِغَيْرِ دَلالَةٍ مِنْ اللَّهِ، وَرَسُولِهِ، وَالسَّابِقِينَ)) وقال: ((ولا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: مَا فِي الْعَقْلِ دَلالَةٌ عَلَى امْتِنَاعِ إرادَةِ هَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْقَرِينَةُ الَّتِي دَلَّ الْمُخَاطِبِينَ عَلَى الْفَهْمِ بِهَا)).

وبيَّن أيضا أنَّ ما يُذكرُ من الحجَجِ العقليَّةِ المخالفَة لمدلُولِ القرآنِ هو في الحقيقة شُبُهَاتٌ فاسِدَةٌ عند من له خِبرَةٌ جَيِّدَةٌ بالمعقولات، وليستْ بحجَجٍ عقليةٍ؛ لأنَّ البراهِينَ العقليَّةَ تُوافِقُ ما دلَّ عليه القُرآنُ ولا تخالفُهُ.

وأما قوله – رحمه الله – : ((فلابُدَّ له من دَلِيلٍ قاطِعٍ عقلِيٍّ أو سمعِيٍّ يُوجِبُ الصرفَ)) فلا يُنَافِي ما سَبَقَ تقريرُه؛ لأنَّ الدليلَ العقليَّ عند شيخِ الإسلام ابنِ تيمية وغيرِهِ من أئمة السلفِ مُوَافِقٌ لمدلُول القرآن وليس بمخالِف له، لقوله: ((لَيْسَ فِي الْعَقْلِ مَا يُنَافِي ذَلِكَ؛ بَلْ الضَّرُورَةُ الْعَقْلِيَّةُ وَالْبَرَاهِينُ الْعَقْلِيَّةُ تُوَافِقُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ)).

وبهذا يكونُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية مُوَافقا لأئمة السلف، مُتَّبِعا لهم، فلم يخرجْ عَن هديهم، ولم يسلُكْ غيرَ طريقهم.

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ امْتِنَاعُ صَرْفِ دَلالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَنْ ظَاهِرِهَا الْمُتَبَادِرِ مِنْهَا إلا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ }

إنَّ هذه القاعدَةَ التي قرَّرَها أئمةُ السلفِ وشيخُ الإسلام ابنُ تيمية قد دَلَّتْ عليها الأدلةُ من الكتابِ والسنةِ، ومن هذه الأدلَّةِ التي دلَّت على هذه القاعدة ما يلي:

وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾[1]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ وَصَفَ القرآنَ بالبيانِ والهدى، وأنَّ الرسولَ ﷺ مُبَيِّنٌ للناسِ هذا الكتاب، وهذا يُفيدُ أنَّ النصوصَ مبَيَّنَةٌ مفهومَةٌ، فلو أُجمِلَتْ النصوصُ في موضعٍ لجاءَ البيانُ في موضعٍ آخَر.

قال تعالى: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾ ﴾[2]

وقال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾ ﴾[3]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ تعالى أَمَرَنا أنْ نَتَدَبَّرَ القرآنَ، وأخبَرَ أنَّه أنزَلَهُ لنعقلَهُ وَنفهمَهُ،

---

(١) سورة النحل آية: ٦٤

(٢) سورة ص آية: ٢٩

(٣) سورة محمد آية: ٢٤

ولا يكونُ التَّدبُّرُ والتعقُّلُ إلا لكلامٍ بيَّنَ المتكلِّمُ مُرادَهُ به، فأمَّا مَن تكلَّمَ بلفظٍ يحتملُ معانيَ كثيرةً، ولم يُبيِّنْ مُرادَهُ منها، فهذا لا يُمكنُ أنْ يُتدبَّرَ كلامُهُ ولا أنْ يُعقلَ.

وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾(1)

وجه الدلالة: أنَّ المرادَ بالقُربِ في هذه الآيةِ الكريمةِ هو قُرْبُ الملائكَة، وإنما حُملَ على ذلك؛ لأنَّ الله تعالى قد بيَّن في غَيرِ مَوضعٍ من كتابه أَنَّهُ على العَرشِ، وأنه فَوقَ السماوات، فقال تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾(2) وقال تعالى: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾(3)

فكَانَ مَا ذَكَرَهُ في كتابِهِ في غَيرِ مَوضعٍ أَنَّه فوقَ العَرشِ مَعَ مَا قَرنَهُ في هذه الآيَةِ مِن تَقييدِ القُرب بهذا الزَّمَان، وهو: حينَ يَتلَقَّى المتَلَقِّيان، دَالا علَى أَنَّ المرادَ بالقُرْب قُربُ الملائكَة؛ إذْ لَو كَانَ المرَادُ قُربَ الذَّاتِ لم يَتقَيَّدْ بهذا الزَّمَنِ، فَتَقْييدُهُ بهذا الزمَنِ دَليلٌ على أنه أَرَادَ بالقُربِ هنا قُرب الملائكة.

قال ابن كثير: ((وقوله: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ يعني: مَلائكتُهُ تعالى أَقرَبُ إلى الإنسَانِ مِن حَبْلِ وَريدِهِ إليه. وَمَنْ تَأَوَّلَهُ عَلَى العلْمِ فإنما فَرَّ؛ لئلا يَلزَم حَلولٌ أو اتحادٌ، وهما مَنفيَّانِ بالإجماعِ- تعالى الله وتقدس -، ولكنَّ اللفْظَ لا يَقتَضيه، فَإنَّهُ لم

(1) سورة ق آية: ١٦ - ١٧

(2) سورة الرعد آية: ٢

(3) سورة النحل آية: ٥٠

يَقُلْ: وأَنَا أَقرَبُ إليه مِنْ حَبلِ الورِيدِ، وإنما قال: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾ كما قال في المحتضر: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾[1]، يعني ملائكَتهُ.

وكما قال تعالى ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾[2]، فالمَلائِكَةُ نَزَلَتْ بالذِّكْرِ – وهو القرآن– بإذنِ اللهِ عز وجل. وكذلك المَلائِكَةُ أَقْرَبُ إلى الإنسَانِ مِنْ حَبلِ ورِيدِهِ إليه بإِقْدَارِ اللهِ لهم على ذلك))[3]

فَظَهَرَ بحمد الله بما سَبَقَ نقلُهُ مِن آياتِ الكتابِ العزيزِ أَنَّهُ يمتَنِعُ صَرفُ دلالَةِ الكتابِ والسنَّةِ عن ظاهِرِها المتبادِرِ منها إلا بدليلٍ شرعِيٍّ .

(١) سورة الواقعة آية: ٨٥

(٢) سورة الحجر آية: ٩

(٣) تفسير القرآن العظيم (٣٩٨/٧)

الفصل السابع

قاعدة " جَحْدُ الأسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ يَلْزَمُ مِنْهُ إِنْكَارُ الذَّاتِ "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ جَحْدُ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ يَلْزَمُ مِنْهُ إِنْكَارُ الذَّاتِ }

إنَّ حقيقَةَ ما سَلَكَهُ الجهميةُ وَمَنْ وافقهم مِن نَفْيِ أسماءِ الله وصفَاتِهِ هو جَحْدُ ذَاتِ اللهِ ﷻ، ولهذا قرَّرَ أئمةُ أهلِ السنةِ والجماعةِ ومنهم شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أَنَّ مَنْ نَفَى الأسماءَ والصفَاتِ فَقَدْ نَفَى الموصُوفَ، وَشَبَّهَهُ بالمعدومِ، وهذه أقوالُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية في تقرير ذلك:

قال - رحمه الله -: ((جُحُودُ صِفَاتِهِ مُستلزِمٌ لجحُودِ ذَاتِهِ))[1].

وقال - رحمه الله - : ((وَمَعلُومٌ بالاضطِرَارِ مِن دينِ الإسلامِ أَنَّهُ لا يجوزُ إطلاقُ النَّفْيِ عَلى مَا أَثبتَهُ اللهُ تعالى من الأسماءِ الحسنى والصفَاتِ، بَل هذا جَحْدٌ للخَالِقِ، وتمثِيلٌ لَهُ بالمعدُومَاتِ))[2].

وقال - رحمه الله -: ((وأمَّا مَن زَاغَ وحَادَ عن سَبِيلِهِمْ مِنَ الكفَّار والمشركِينَ والذينَ أُوتُوا الكتَابَ، ومَن دَخَلَ في هؤلاء مِنَ الصَّابِئَةِ[3] والمتفلسفةِ والجهميَّة،

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/٣٥١)

(٢) مجموع الفتاوى (٥/١٩٧ ١٩٨)

(٣) الصابئة: صبأ بمعنى: خَرَجَ من دينٍ إلى دينٍ آخر، وقيل: صبأ الرجل: إذا مال وزاغ، والصابئةُ هم قومُ إبراهيمَ الخليل الذين بُعِثَ فيهم، وكانوا بحرَّان، وهم على قسمين: صائبةُ حنفاء، وصابئةُ مشركين. والمشركون منهم يُعظِّمُون الكواكبَ السبعةَ، والبروجَ الاثني عشر، ويصورونها في هياكلهم. وأكثرُ هذه الأمةِ فلاسفَةٌ، والفلاسفَةُ يأخُذُونَ مِن كلِّ دينٍ بزعمهم محاسنِ ما دَلَّت عليه العُقُول. انظر: لسان العرب لابن منظور (٧/٢٦٧) وإغاثة اللهفان لابن القيم (٢/٩٩١) والملل والنحل للشهرستاني (ص١٢٥)

والقَرَامطَة البَاطِنِيَّة[1]، ونحوهم، فإنهم على ضِدِّ ذلك، فإنهم يَصِفُونَهُ بالصفاتِ السلبِيَّة على وَجْهِ التفصيلِ، ولا يُثبِتُونَ إلا وجُودا مُطلَقا لا حَقيقَةَ له عند التحصِيلِ، وإنما يَرْجِعُ إلى وُجُودٍ في الأذهَانِ يمتَنِعُ تحقُّقُهُ في الأعيَانِ، فقولهم يَستَلزِمُ غَايَةَ التعطِيلِ، وغَايَةَ التمثيلِ، فإنهم يُمَثِّلُونَهُ بالممتنِعَات، والمعدُومَاتِ، والجمَادَاتِ، ويُعَطِّلُونَ الأسماءَ والصفات تعطيلا يَستَلزِمُ نفيَ الذات))[2].

وقال- رحمه الله - : ((مَن لا تَقُومُ به الصفَاتُ فهو عَدَمٌ محضٌ؛ إذ ذَاتٌ لا صِفَةَ لها إنما يُمكِنُ تَقديرُها في الذِّهْنِ لا في الخارِجِ كتقديرِ وُجُودٍ مُطلَقٍ لا يَتَعَيَّنُ ولا يَتخَصَّصُ))[3]

وقال - رحمه الله -: ((فلا يُوجَدُ في كَلامِ اللهِ، وَرَسُولِه ﷺ ، واللغةِ، اسمُ الوَاحِدِ على ما لا صِفَةَ له، فإنَّ مَا لا صِفَةَ له لا وُجُودَ له في الوجُودِ))[4].

وَبعدَ سَردِ ما تقَدَّم مِن نُصُوصٍ عن شيخِ الإسلام ابنِ تيمية يَتَّضِحُ تقريرُه لهذه

---

(١) القرامطة: نِسبَةً إلى حمدان بن قرمط، وهذه الفرقة من الفِرَقِ الباطنية، ظهَرُوا في خلافة المعتضد بالله، تأَوَّلَتْ هذه الفرقةُ أصولَ الدِّينِ على الشِّرك، وقالوا: لا نقولُ هو موجودٌ ولا لا موجودٌ، ولا عالم ولا جاهل، فهم مُعطلَةُ الذاتِ عن جميع الصفات، كما أنها احتالَتْ أيضا لتأويلِ أحكامِ الشريعةِ على وجوهٍ تُؤَدِّي إلى رفعِ الشريعَةِ، فأباحوا لأتباعهم نكاحَ البناتِ والأخوات، وأباحوا شُربَ الخمرِ، وجميعَ اللذات. انظر: الملل والنحل للشهرستاني (ص٨١ - ٨٢) والفرق بين الفرق للبغدادي (ص٢٨٢ - ٢٨٦)

(٢) التدمرية (ص١٥ - ١٦)

(٣) المصدر السابق (٥١٦)

(٤) درء تعارض العقل والنقل (١٦٣/٥) وانظر (٢٧٣/٥) وشرح حديث النـزول (ص١١٣)، والتسعينية (٤٠٧/٢)،(٩٣٨/٣)

القاعدة، وقد دَلَّتْ هذه القاعدةُ: على أنَّ إنكارَ الأسماءِ والصفاتِ يَلزَمُ منه إنكارُ الذَّاتِ، فَمَن نفَى الصفَةَ فقدْ نَفَى الموصُوفَ؛ لأنَّ ما لا صِفَةَ له هو العَدَمُ، وما لا صِفَةَ له لا يُمكِنُ تقديرُهُ إلا في الذِّهْنِ ولا وُجُودَ له في الخارجِ.

ولهذا كان أَئِمَّةُ السلَفِ يُسَمونَ نُفاةَ الصفات مُعطِّلَةً؛ لأنَّ حَقيقَةَ قَولِهِم تعطِيلُ صِفاتِ اللهِ ﷻ، فإنهم وإن كانوا لا يَعتَقِدُونَ أنَّ نفيَ الصفَاتِ مُتَضَمِّنٌ لِنفيِ الذاتِ، لكنهُ لازِمٌ لهم لا محَالة[1].

وبهذا يَتَّضِحُ: أنَّ هناك عَلاقَةً بين الذاتِ والصفَاتِ، فالذَّاتُ الموجُودَةُ في الخارِجِ مُستَلزِمَةٌ لصِفَاتها، يمتَنِعُ وُجُودُها بِدُونِ تلك الصفات، وإذا قُدِّرَ عَدَمُ اللازِمِ لَزِمَ عَدم الملزُومِ، ولا يمكِنُ تَصَوُّرُ ذاتٍ مَوجُودَة خارجَ الذِّهنِ، مُنفَكَّة عن لَوَازِمِها[2] .

وَمِن الأمثلَةِ التي تُوَضِّحُ القاعدَةَ، وتُقَرِّبُ المعنى :

النَّخْلَةُ لها جذعٌ، وكربٌ، وليفٌ، وجمارٌ، ولبٌّ، وخوصٌ، وهي تُسَمَّى نخلة بهذه الصفات.

فإذا قَالَ قائلٌ: إنَّ لي نخلَةً، آكُلُ تمرَهَا، غيرَ أنَّه ليس لها جذعٌ، ولا كربٌ، ولا ليفٌ، ولا خوصٌ، ولا لبٌّ، أيكون هذا صحيحا في ادِّعَاءِ أنَّ له نخلةً؟

أوليس جوابه أن يقال: ليس عندك نخلةٌ؛ لأنَّ النخلَةَ إنما عَرَفنَاها بصفَاتها، وأنت نعَتَّ نعتاً نَفَيتَ به النخلَةَ[3].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/٣٢٦) ودرء تعارض العقل والنقل (١٠/٣٠٧)

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٣/٢٠ - ٢١)

(٣) انظر: الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/١٧٥)

ومن المسائلِ المتعلقَة بهذه القاعدة: هَل المعدُومُ في حَالِ عَدمِه شيءٌ أو لا؟

فقد ذَهَبَ طَوائفُ من المتكلّمينَ كالمعتزلَة وغيرِهم إلى أنَّهُ شيءٌ في الخارِجِ، وذَاتٌ وعينٌ، وزَعَمُوا أنَّ الماهيات غيرُ مجعُولَةٍ ولا مخلُوقَةٍ، وأنَّ وُجُودَها زَائدٌ على حقيقتها.

والذي عليه جماهيرُ الناسِ أنَّهُ في الخارِجِ عن الذِّهْنِ قبلَ وُجُودِهِ ليس بشيءٍ أصلا، ولا ذاتٍ، ولا عينٍ، وأنَّهُ ليس في الخارج شيئان: أحدهما: حَقيقَته، والآخر: وُجُودُهُ الزائد على حقيقَتِه، فإنَّ اللهَ أَبدَعَ الذَّوَات التي هي الماهِيَّات، فَكُلُّ ما سواه سبحانه مخلوقٌ ومجعولٌ.

وعُمدَةُ من جعلَهُ شيئا: أنَّهُ صَحَّ أن يُخصَّ بالقصدِ، والخَبَرِ عنه، وغير ذلك، وهذه التخصِيصَاتُ تمتَنِعُ أن تَتَعَلَّقَ بالعدمِ المحضِ.

والجواب: أنه يُفرَّقُ بين الوجودِ الذي هو الثُّبوتُ العينيُّ وبينَ الوجُودِ الذي هو الثُّبوتُ العلميُّ.

فقوله تعالى ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾[(١)]

ذَلكَ الشيءُ هو مَعلُومٌ قبلَ إبدَاعِه، وقبلَ تَوجيهِ هذا الخطَاب إليه، وبذلك كان مُقَدَّرا مَقْضيا، كما قال النبي ﷺ : ((إنَّ أولَ ما خَلَقَ اللهُ القلَمَ. فقال له: اكتُبْ. قال: ربِّ وماذا أكتُبُ؟ قال: اكتُبْ مقاديرَ كلِّ شيءٍ حتى تقومَ الساعة))[(٢)]

---

(١) سورة النحل:آية ٤٠

(٢) أخرجه أبو داود في سننه كتاب السنة باب في القدر (ص٧٠٥)ح ٤٧٠٠ وصححه الألباني في تعليقه على سنن أبي داود بنفس الرقم والصفحة

فالمخلُوقُ قبلَ أنْ يُخلَقَ كان معلُوما مخبَرا عنه مَكتُوبا، فهو شيءٌ باعتبارِ وُجُودِه العلميِّ الكتابيِّ، وإن كانت حَقيقَتُهُ التي هي وُجُودُهُ العينيُّ ليست ثابتة في الخارج، بل هي عدمٌ محضٌ، ونَفيٌ صرفٌ.

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: ((وقوله تعالى في هذه الآية الكريمة ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾[1] دليلٌ على أنَّ المعدُومَ ليس بشيءٍ. ونظيرُهُ قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾[2]، وهذا هو الصواب. خلافاً للمعتزلة القائلين: إنَّ المعدُومَ الممكنَ وُجُودُهُ شيءٌ، مُستدلين لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٨٢﴾[3]، قالوا: قد سماهُ اللهُ شيئاً قبل أن يَقُولَ له كن فيكون، وهو يدُلُّ على أنه شيءٌ قبلَ وُجُودِه...

والجواب عن استدلالهم بالآية: أنَّ ذلك المعدُومَ لما تعَلَّقَتْ الإرَادَةُ بإيجادِه، صار تحقُّقُ وُقُوعِهِ كوقُوعِهِ بالفعل، كقوله: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾[4]))[5]

فإن قيل: إنْ كانَ معدُوما فَكيفَ يُتصَوَّرُ خِطَابُ المعدومِ؟

وجوابه: أنه إذا قُصِدَ أن يخاطَبَ المعدُومُ في الخطاب بخطَابٍ يفهَمُهُ ويمتَثِلُهُ فهذا محالٌ؛ إذ مِنْ شرطِ المخاطَبَ أنْ يَتمَكَّنَ من الفعلِ والفَهمِ، والمعدُومُ لا يتصَوَّرُ أن يَفهَمَ

---

(١) سورة الإنسان آية: ١

(٢) سورة النور آية: ٣٩

(٣) سورة يس آية: ٨٢

(٤) سورة النحل آية: ١

(٥) أضواء البيان (٢٧٤/٤)

ويفعَلَ، فيمتَنِعُ التكليفُ له حَالَ عَدَمِهِ، بمعنى: أنه يُطلَبُ منه حين عَدَمِهِ أن يَفهمَ ويفعَلَ.

وكذلك يمتَنِعُ أن يخاطَبَ المعدومُ في الخارِجِ خطَابَ تكوِينٍ، بمعنى: أن يعتَقَدَ أنه شيءٌ ثابتٌ في الخارج، وأنه يخاطَبُ بأَنْ يَكُونَ.

وأما الشيءُ المعلومُ المذكُورُ المكتُوبُ إذا كانَ توجيهُ خِطَاب التكوِينِ إليه مثل تَوْجِيه الإرَادَةِ إليه فليس ذلك محالا، بل هو أَمرٌ ممكنٌ، بل مثل ذلك يجدُهُ الإنسَانُ في نفسِهِ فيُقَدِّرُ أمرا في نفسه يُرِيدُ أنْ يفعَلَهُ ويُوَجِّهُ إرادَتَهُ وطلبَهُ إلى ذلك المطلُوبِ الذي قدَّرَهُ في نفسِهِ، ويكونُ حُصُولُ المرادِ المطلوبِ على حَسَبِ قُدرَتِه، فإن كان قادرا على حصولِه حَصَلَ مع الإرادةِ والطلبِ الجازِمِ، وإن كان عاجزا لم يحصُلْ.(١)

وهذه القاعدةُ فيها ردٌّ على المتفلسِفَةِ والجهمية ومن وافقهم الذين يُعَطِّلُونَ الأسماءَ والصفاتِ تعطيلا يَستلزِمُ نَفْيَ الذاتِ.

كما احتَجَّ الجهميةُ ومن وافقهم على نفيِ الصفَاتِ بِسُؤَالِ فرعونَ لموسى في قوله ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾﴾(٢) فقالوا: هو سُؤَالٌ عن مَاهيَّةِ الربِّ كالذي يَسْأَلُ عن حُدُودِ الأشياءِ فيقول: ما الإنسانُ ؟ ما الملكُ ؟ ونحو ذلك . ولَمَّا لم يَكُن للمسْئُولِ عنه مَاهيَّةٌ عَدَلَ موسى عن الجواب إلى بَيَانِ ما يُعرَفُ به وهو قوله ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾(٣).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/١٨٢ - ١٨٦)

(٢) سورة الشعراء آية: ٢٣

(٣) سورة الشعراء آية: ٢٤

والجواب عن هذه الشبهة: أنَّ فرعونَ إنما استَفهَمَ استِفهَامَ إنكَارٍ وجُحُودٍ، ولم يَسْأَلْ عن مَاهِيَّةِ رَبٍّ أَقَرَّ بثُبُوتِهِ، بل كَانَ مُنكِرا له جاحِدا. ولهذا قال في تمامِ الكلامِ ﴿ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴾[1] وقال﴿ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ﴾[2].فاسْتِفْهَامُهُ كان إنكَارا وجحُودا.

فبيَّن موسى عليه السلام أنه مَعرُوفٌ عندَهُ وعندَ الحاضِرِينَ، وأنَّ آياته ظاهِرَةٌ بَيِّنَةٌ لا يمكن معها جَحدُهُ، وأنَّكم إنما تجحدُونَ بألسنتكم ما تعرفُونَهُ بقُلُوبِكُم ،كما قال موسى في موضعٍ آخرَ لفرعون ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ ﴾[3] وقال الله تعالى ﴿ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾ ﴾[4]

كما يُلاحَظُ أنَّ فرعون لم يَقُلْ " وَمَنْ رَبُّ العالمين " فَإِنَّ " مَنْ " سُؤَالٌ عن عَينِهِ، يَسأَلُ بها مَنْ عَرَفَ جنسَ المسئُولِ عنه، يَعني: أَنَّهُ مِنْ أهلِ العلمِ وقَد شَكَّ في عينِه.

وأما " ما ؟ " فهي سُؤَالٌ عَنِ الوصفِ، يقول : أيُّ شيءٍ هو هذا ؟ وما هُوَ هذا الذي سميتَهُ " رب العالمين " ؟

قال فرعونُ ذلك منكرا له جاحدا . فلمَّا سَأَلَ جَحدا أجَابَهُ مُوسَى بأَنَّهُ أَعرَفُ

---

(١) سورة الشعراء آية: ٢٩

(٢) سورة غافر آية: ٣٧

(٣) سورة الإسراء آية: ١٠٢

(٤) سورة النمل آية: ١٤

مِنْ أَنْ يُنكَرَ، وأظهَر من أن يُشَكَّ فيه ويُرتَاب . فقال ﴿ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾[1].

ولم يقل " موقنين بكذا وكذا " بَلْ أَطلَقَ، فَأَيُّ يقينٍ كان لكم بشيءٍ من الأشياءِ، فَأَوَّلُ اليقينِ اليقينُ بهذا الرَّبِّ، كما قالت الرسُلُ لقومِهِم ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾[2] [3]

(١) سورة الشعراء آية: ٢٤

(٢) سورة إبراهيم آية: ١٠

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/٣٣٤ - ٣٣٥)

المبحث الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ جَحْدُ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ يَلْزَمُ مِنْهُ إِنْكَارُ الذَّاتِ }

بعد توضيحِ هذه القاعِدَةِ، وبيانِ تقريرِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لها، أَذْكُرُ في هذا المبحَثِ أقوالَ أئمةِ السلفِ في تقرير هذه القاعدة؛ ليظهَرَ التوافُقُ بين شيخ الإسلام ابنِ تيميةَ وأئمةِ السلف في هذا البابِ، وفيما يلي عرضٌ لأقوالهم:

[حماد بن زيد (١٧٩)]

قال الإمام حماد بن زيد - رحمه الله -: ((إنما يَدُورُونَ على أَن يَقُولُوا: ليسَ في السَّمَاءِ إِلَهٌ، - يعني: الجهميَّةَ -))[(١)].

فقد بيَّنَ الإمامُ حمادُ رحمه الله أنَّ غَايَةَ مَا يؤُولُ إليه كَلامُ الجهميَّةِ مِن نَفْيِهِم للصفَاتِ جَحدُ اللهِ ، وأَنَّهُ ليسَ في السمَاءِ إِلَهٌ.

[داود بن رشيد (٢٣٩هـ)]

وقال الإمام داود بن رُشَيْد[(٢)]- رحمه الله - : ((مَنْ قَالَ إِنَّ القرآنَ مخلُوقٌ فقد أَرَادَ بقَولِهِ: إنَّ اللهَ لا يَتَكَلَّمُ، فإذا نَفَى الصفَةَ فَقَد نَفَى الموصُوفَ، وَعَطَّلَ))[(٣)].

---

(١) أخرجه عبد الله في السنة (١١٧/١)ح ٤١ وذكره الذهبي في العلو (٩٧٠/٢) من طريق ابن أبي حاتم، والأثر صحيح، وقد صححه ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٨٣/٥)

(٢) هو: داود بن رشَيْد الهاشمي مولاهم أبو الفضل الخوارزمي. قال الدارقطني: ((ثقة، نبيل)) توفي: ٢٣٩هـ انظر: تهذيب الكمال للمزي (٤١٤/٢)

(٣) ذكره أبو القاسم التيمي في الحجة في بيان المحجة (٤٢٤/١)

فقد ذَكَرَ الإمامُ داودُ رحمه الله أنَّ حقيقةَ نفيِ الصفَةِ هي نَفْيٌ للموصُوفِ، وجَحدُهُ، وتعطيلُهُ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد- رحمه الله - : ((فَإذَا سَأَلَهُم الناسُ عَن قولِ اللهِ عز وجل : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾(١) وما تفسيرُهُ؟ يقولون: ليس كمثله شيءٌ من الأشياءِ، وهو تحت الأرضينَ السابعَة كما هو على العرشِ، ولا يخلُو منه مَكَانٌ، ولا يكونُ في مكانٍ دون مكانٍ، ولم يتَكَلَّمْ ولا يَتَكَلَّمُ، ولا يَنظُرُ إليه أحَدٌ في الدنيا، ولا في الآخرَة، ولا يُوصَفُ، ولا يُعرَفُ بصفَةٍ ولا بفعلٍ، ولا له غايَةٌ ولا له منتهى، ولا يُدركُ بعقلٍ، وهو وجهٌ كلُّه، وهو علمٌ كلُّه، وهو سمعٌ كلُّه، وهو بصرٌ كلُّه، وهو نورٌ كلُّه، وهو قدرةٌ كلُّه، ولا يكون شيئين مختلفين، ولا يوصف بوصفين مختلفين، وليس له أعلى ولا أسفل، ولا نواحٍ ولا جوانب، ولا يمين ولا شمال، ولا هو ثقيلٌ ولا خفيفٌ، ولا له لونٌ ولا له جسمٌ، وليس هو بمعلومٍ أو معقولٍ.

وكلُّ مَا خَطَرَ بقلبك أنه شيءٌ تعرفُهؤب فهو على خلافه!

قال أحمد: فقلنا: فهو شيءٌ؟ فقالوا: هو شيءٌ لا كالأشيَاءِ.

فقلنا: إنَّ الشيءَ الذي لا كالأشياءِ قد عَرَفَ أهلُ العقلِ أنه لا شيء.

فعند ذلك تَبَيَّنَ للناس أنهم لا يُثبِتُونَ شيئا، ولكنهم يَدفَعُونَ عن أنفسِهِم الشّنْعةَ بما يُقرُّون من العلانية.

فإذا قيل لهم: مَنْ تَعبُدُونَ؟ قالوا: نَعبُدُ مَنْ يُدبِّرُ أمرَ هذا الخلقِ.

---

(١) سورة الشورى آية: ١١

فقلنا: هذا الذي يُدَبِّرُ أمرَ هذا الخلقِ هو مجهولٌ لا يُعرَفُ بصفة؟ قالوا: نعم.

فقلنا: قد عَرَفَ المسلمون أنكم لا تُثبِتُونَ شيئًا، وإنما تدفَعُونَ عن أنفسِكُم الشنعَةَ بما تُظهِرُونَ))(١).

لما كانَ المعطلَةُ قد نَفَوْا عن اللهِ الصفَات، وقالوا: إنَّ اللهَ شيءٌ لا كالأشياء، بيَّنَ الإمامُ أحمد -رحمه الله- أنَّ نَفيَهُم الصفات وقولَهُم إنَّ اللهَ شيءٌ لا كالأشياءِ يَستلزِمُ منه العَدَم، وأنَّه لا شيء، كما أنهم لما زَعَمُوا أنَّ مَعبُودَهُم مجهولٌ لا يُعرَفُ بصفَة، بيَّن -رحمه الله- أنهم في الحقيقة لا يُثبِتُونَ شيئا، وأنَّ قولَهُم هذا يَستَلزِمُ إنكَار الذَّاتِ؛ لأنَّ ما لا صِفَةَ له عَدَمٌ.

[عثمان بن سعيد الدرامي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدرامي- رحمه الله - : ((فلمْ تَزَلْ عليه الأمةُ ــ أي: كون اللهِ لم يَزلْ عالما ــ ، إلى أَنْ نَبَغَتْ هذه النابغةُ بين أظهرِ المسلمين، فَأَعظَمُوا في اللهِ القَولَ، وسَبُّوهُ بأقبح السِّبَابِ، وجَهَّلُوه ونَفَوْا عنه صِفَاته التي بها يُعرَفُ صِفَةً صفةً، حتى نَفَوْا عنه العلمَ الأوَّلَ السَّابِقَ، والكلامَ، والسمعَ، والبصَرَ، والأمرَ كلَّه، ثم جعَلُوهُ كَلاَ شيءٍ، فقالوا في الجملة: ما نَعرِفُ إلها غيرَ هذا الذي في كُلِّ مكانٍ، فإذا بادَ شيءٌ صارَ مكانَهُ.

فَنَظَرْنا في صِفَةِ مَعبُودِهِم هذا، فلم نجدْ بهذه الصفَة شيئا غير هذا الهوَاء القائمِ على كُلِّ شيءٍ، الدَّاخلِ في كل مَكَانٍ، فَمَن قَصَدَ بعبادَتِهِ إلى إلَهٍ بهذه الصفة، فإنما يَعبُدُ غيرَ

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٢٠٧ - ٢١١)

اللهِ، وليسَ معبُودهُ ذاكَ بإلَه، كُفرَانَهُ لا غُفرَانَهُ))(١).

ذَكرَ الإمامُ الدارميُّ رحمه الله أنَّ المعطلَةَ النَّافين للصفَات كالكلام، والسمع، والبصر، وغيرها هُم في الحقيقة لا يَعبُدُونَ اللهَ، فإنهم نَفَوْا الصفَات التي يُعرَفُ بها صفَةً صفةً، كما بيَّن أنَّ صفَةَ مَعبُودِ الجهمية هذا، لا يوجَدُ بهذه الصفَة شيئا غير هذا الهواءِ القائمِ على كُلِّ شيءٍ، الدَّاخلِ في كل مكانٍ، فَمَنَ قصَدَ بعبَادَته إلى إلهٍ بهذه الصفة، فإنما يَعبُدُ غيرَ اللهِ، وليس معبودهُ ذاك بإلَه.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة - رحمه الله -: ((فَنحنُ وجميعُ علمائنا من أهلِ الحجازِ، وتهامَةَ، واليمَنِ، والعراقِ، والشامِ، ومصرَ، مذهبنا: أَنَّا نُثبتُ للهِ ما أثبَتَهُ اللهُ لنفسه، نُقرُّ بذلك بألسنتنا، ونُصَدِّقُ ذلك بقُلُوبنا، مِن غيرِ أنْ نُشَبِّهَ وَجْهَ خالقِنا بوجْهِ أحدٍ من المخلوقين.

عزَّ ربُّنا عن أنْ يُشبِهَ المخلوقين، وجَلَّ ربُّنا عن مقالَة المعطلِينَ، وعزَّ أنْ يَكُونَ عَدَمًا كما قَالَهُ المبطلُونَ، لأنَّ ما لا صِفَةَ له عَدَمٌ، تعالى اللهُ عمَّا يقول الجهميُّون، الذين يُنكرُونَ صفَاتِ خالقِنا، التي وصَفَ بها نفسَهُ في محكَمِ تنـزيلِه، وعلى لسانِ نَبيِّه محمدٍ ﷺ))(٢).

ذَكَرَ الإمامُ ابنُ خزيمة رحمه الله أنَّ ما لا صِفَةَ له عَدَمٌ، كما بيَّن أنَّ الجهميَّةَ ينكرون صفات الخالقِ التي وصف بها نفسه في محكَمِ تنـزيلِه، وعلى لسانِ نَبيِّه محمدٍ ﷺ.

---

(١) الرد على الجهمية (ص١٣٤ - ١٣٥)

(٢) كتاب التوحيد (١/٣١ - ٣٢)

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة - رحمه الله -: ((أَصلُ الإيمانِ باللهِ الذي يجبُ علَى الخلقِ اعتقَادُهُ في إثبَاتِ الإيمانِ به ثَلاثة أشياء:

أحدها: أَنْ يَعتَقِدَ العبدُ إنيَّتَهُ[(١)] ليَكُونَ بذلك مُبَاينا لمذهَبِ أَهلِ التعطِيلِ الذين لا يُثبِتُونَ صَانعا.

الثاني: أن يَعتَقِدَ وحدَانِيّتَهُ، ليكُونَ مُباينا بذلك مذاهبَ أهلِ الشركِ الذين أَقرُّوا بالصَّانِعِ وأشرَكُوا معه في العبادَة غيره.

والثالث: أنْ يَعتقدَهُ مَوصُوفا بالصفاتِ التي لا يجُوزُ إلا أَنْ يَكُونَ موصُوفا بها من العلم، والقدرة، والحكمة، وسائرِ ما وصَفَ به نفسَهُ في كتابه، إذ قد علِمنا أنَّ كثيرا ممن يُقِرُّ به، ويُوَحِّدُهُ بالقولِ المطلَقِ قد يُلحِدُ في صفاته، فيَكُونُ إلحادُهُ في صفاته قادحا في توحِيدِهِ.

ولأنَّا نجدُ اللهَ تعالى قد خَاطَبَ عبادَهُ بدُعَائِهِم إلى اعتِقَادِ كُلٍّ وَاحدَةٍ في هذه الثلاث، والإيمانِ بها، فأما دُعَاؤُه إيَّاهُم إلى الإقرَارِ بإنِّيَّتِه ووحدانِيَّتِه، فلسْنَا نَذكُرُ هذا هاهنا لِطُولِه، وسعَةِ الكلامِ فيه، ولأنَّ الجهميَّ يَدَّعِي لنفسهِ الإقرارَ بهما، وإن كان جحدُهُ للصفَاتِ قد أَبطَلَ دعواه لهما))[(٢)] .

وقال- رحمه الله - : ((وَفي دَفعِ آلاتِ الصَّنْعَةِ من العلم والقدرة عليها حتى لا يَكُونَ الصَّانِعُ موصوفا بها، جَحدٌ للصانِعِ، وإبطَالٌ له.

---

(١) الإنِّيَّة: هي تحقق الوُجودِ العينيِّ انظر: التعريفات للجرجاني (ص٩٦)

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (١٧٢/٢ - ١٧٣)

وإنما أَنكَرَ الجهميُّ صفاتِ الباريءِ أَرَادَ بذلك إبطالَهُ، ألا تَرَى أنَّ أصغَرَ خلقهِ إن أبْطَلْتَ صنعَتَهُ بَطُلَ؟ فكيف العظيمُ الذي ليس كمثله شيءٌ؟!

ألا تَرَى أنَّ النخلَةَ لها جِذْعٌ، وكربٌ، وليفٌ، وجمارٌ، ولبٌّ، وخوصٌ، وهي تسمَّى نخلة، فإذا قال قائل: نخلة، عَلِمَ السامعُ أن النخلَةَ لا تكون إلا بهذا الاسم نخلة، فلو قال: نخلةٌ وجذعُهَا وكربها وليفُهَا وجمارُهَا ولبها وخوصُهَا وتمرُهَا كان محَالا؛ لأنه يقال: فالنخلَةُ ما هي إذا جُعلَتْ هذه الصفَاتُ غيرهَا؟

أرأيت لو قال قائل: إنَّ لي نخلةً كريمةً، آكُلُ تمرَها، غيرَ أنَّه ليس لها جذعٌ، ولا كربٌ، ولا ليفٌ، ولا خوصٌ، ولا لبٌّ، وليس هي خفيفةً، وليس هي ثقيلَةً، أيكون هذا صحيحا في الكلام؟ أوليسَ إنما جَوَابُهُ أن يقالَ: إنك لَمَّا قُلتَ: نخلة عَرَفنَاهَا بصفَاهَا، ثم نَعَتَّ نعتاً نَفَيْتَ به النخلة. فَأَنتَ ممن لا يُثبتُ ما سمَّى إن كان صادقا، فلا نخلة لك. فإذا كانت النخلَةُ في بُعْد قَدرِهَا منَ العظيمِ الجليلِ تَبطُلُ إذَا نُفيَتْ صِفَاتُها، فَليسَ إنما أَرَادَ الجهميُّ إبطَالَ الربوبيَّة وجُحُودها))[1].

فَقَد بيَّن الإمامُ ابنُ بطَّةَ رحمه الله أنَّ الجهميَّ لما أَنكرَ صفَات البَاريءِ أرَادَ بذلك إبطَالَهُ جل جلاله، ومثَّلَ على ذلك بأَنَّ أصغَرَ خلقه إن أَبطَلْتَ صَنْعَتَهُ بَطَلَ؟ فكيف بالعظيمِ الذي ليسَ كمثلهِ شيءٌ، كمَا ذَكَرَ أَنَّ النخلَةَ تَبطُلُ إذا نُفيَتْ صفَاتُها، فإذا كانت النخلَةُ في بُعْدِ قدرِهَا منَ العظيمِ الجليلِ تَبطُلُ إذَا نُفيَتْ صِفَاتُها، فَليسَ إنما أَرَادَ الجهميُّ إبطَالَ الربوبيَّةِ وجُحُودها، وبهذا يظهَرُ أنَّ حقيقَةَ قَولِ الجهميَّةِ النافينَ للصِّفَات جَحدُ الخالق.

فهذه النقُولُ عن أئمةِ السلَفِ تَبَيَّن منها أنهم مُتفقون على هذه القاعدَةِ في رَدِّهم

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/١٧٤ - ١٧٦)

على المعطلَةِ النَّافينَ لصفَاتِ اللهِ جل وعلا.

وبهذا يظْهَرُ تقريرُ أئمة السلَف لهذه القاعدَة العظيمَة في رَدِّهم على الجهمية - مُعطلَة الأسماءِ والصفَاتِ - ، فَأَئمةُ السلفِ مُتَّفقون على أنَّ ما لا صفَةَ له عَدَمٌ، وأَنَّ مَن نَفَى الصفَةَ نَفَى الموصُوفَ، وأنَّ نُفَاةَ الصفات في الحقيقة لا يَعبُدُونَ اللهَ؛ لأنَّ اللهَ مُتَّصِفٌ بالصفاتِ على الحقيقة، وَهُم عَطَّلُوا اللهَ عن أسمائِه وصفاتِه.

وقد وافقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمة السلف في تقريرِ هذه القاعدة ردًّا على المتفلسفَةِ والجهميَّةِ ومن وافقهم، فبيَّنَ أنَّ جحُودَ صِفَاتِ اللهِ جل وعلا مُستلزِمٌ لجحُودِ ذَاتِه.

كما بيَّن أنَّ من لا تَقُومُ به الصفاتُ فهو عَدَمٌ محضٌ؛ إذ إنَّ ذاتا لا صِفَةَ لها إنما يمكِنُ تقديرُها في الذِّهنِ لا في الخارِجِ كتقديرِ وُجُود مطلَقٍ لا يَتَعَيَّنُ ولا يَتَخَصَّصُ، وهذا توضيحٌ منه وبيانٌ لمذهب أئمةِ السلفِ، بل لَخَّصَ كلامَ أئمَّةِ السَّلَفِ في جملَةٍ محكمَةٍ شديدَةِ الإحكام وهي: جُحُودُ صِفَاتِه مُستلزِمٌ لجحُودِ ذَاتِهِ .

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ جَحْدُ الأسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ يَلْزَمُ مِنْهُ إِنْكَارُ الذَّاتِ }

قد دَلَّتْ الأدِلَّةُ من الكتاب والسنة على ما قرَّرهُ أئمةُ السلف وشيخُ الإسلام ابنُ تيمية مِن أَنَّ جَحْد الأسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ يَلْزَمُ مِنْهُ إِنْكَارُ الذَّاتِ، وهي كما يلي:

قال تعالى: ﴿ قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ۚ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾(١)

وقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾(٢)

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۖ ﴾(٣)

وقال تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾(٤)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ لم يُخبرْ قطُّ بذَات مجرَّدَة عن الأسماءِ والصِّفَات، بَل النُّصُوصُ مُتضَافِرَةٌ باتِّصَافِ الربِّ بالصفَاتِ؛ لأنَّ مَن لا تَقُومُ به الصفَاتُ عَدَمٌ محضٌ،

---

(١) سورة المائدة آية: ٧٦

(٢) سورة البقرة آية: ٢٩

(٣) سورة يونس آية: ٣

(٤) سورة الشورى آية: ١١

فَجُحُودُ صِفَاتِ اللهِ ﷻ التي وَصَفَ بها نفسَهُ أو وَصَفَهُ بها رَسُولُهُ ﷺ مُستَلزِمٌ لجحودِ ذَاتِه.

قال الإمام ابن خزيمة - رحمه الله -: ((عزَّ أنْ يَكُونَ عَدَما كما قَالَهُ المبطلُونَ، لأنَّ ما لا صِفَةَ له عَدَمٌ، تعالى اللهُ عمَّا يقول الجهميُّون، الذين يُنكرُونَ صفَاتِ خالقِنا، التي وصَفَ بها نفسَهُ في محكَمِ تنـــزِيلِهِ، وعلى لسانِ نَبيِّه محمدٍ ﷺ))[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله - : ((مَن لا تَقُومُ به الصفَاتُ فهو عَدَمٌ محضٌ؛ إذ ذَاتٌ لا صِفَةَ لها إنما يُمكنُ تَقديرُها في الذِّهْنِ لا في الخارِجِ كتقديرِ وُجُودٍ مُطلَقٍ لا يَتَعَيَّنُ ولا يَتَخَصَّصُ))[2]

فاتَّضحَ بما سَبَقَ نقلُهُ دلالَة الآيات القرآنيَّة على هذه القاعِدَةِ من قواعِدِ بَابِ الردِّ والمناظَرَةِ، فإنها قَد دَلَّت على أنَّ اللهَ مُتَّصِفٌ بصفاتِ الكمَالِ، وجَحد هذه الصفاتِ يَلزَمُ منه إِنكَارُ الذاتِ.

---

(١) كتاب التوحيد (٣٢/١)

(٢) المصدر السابق (٥١٦)

الفصل الثامن

قاعدة " وُجُوبُ السُّكُوتِ عَمَّا سَكَتَ اللهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ ﷺ "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ وُجُوبُ السُّكُوتِ عَمَّا سَكَتَ اللهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ ﷺ }

إنَّ السُّكوتَ عمَّا لم يَرِدْ نَفيُهُ ولا إثباتُهُ مِن أسماء وصفات في حَقِّ الله ﷻ هو مَسلَكُ أهلِ السنة والجماعَةِ، وهو الذي سَلَكَهُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، ويتجلّى ذلك من خلال عرضِ أقواله:

قال - رحمه الله - لما سئل عن مذهب السلف: ((فَمَنْ سَبِيلُهُمْ فِي الاعْتِقَادِ: " الإيمَانُ بصِفَات الله تَعَالَى وَأَسْمَائه " الَّتي وَصَفَ بهَا نَفْسَهُ، وَسَمَّى بهَا نَفْسَهُ في كتَابه وَتَنْزيله، أَوْ عَلَى لسَان رَسُوله ﷺ منْ غَيْر زيَادَة عَلَيْهَا وَلا نَقْص منْهَا، وَلا تَجَاوُز لَهَا وَلا تَفْسير لَهَا، وَلا تَأْويل لَهَا بمَا يُخَالفُ ظَاهرَهَا، وَلا تَشْبيه لَهَا بصفَات الْمَخْلُوقينَ؛ وَلا سمَات المحدثين، بَلْ أَمَروهَا كَمَا جَاءَتْ... وَعَلموا أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بهَا صَادقٌ لا شَكَّ في صدْقه فَصَدَّقُوهُ، وَلَمْ يَعْلَمُوا حَقيقَةَ مَعْنَاهَا فَسَكَتُوا عَمَّا لَمْ يَعْلَمُوهُ))(١).

وقال - رحمه الله - : ((لم يَقُلْ أَحَدٌ من الأئمة، فضلا عَن أَنْ يَكُونَ إجماعا: إنَّ ما لم تَعْلَمُوهُ مِنْ صفَات الرَّبِّ فانفُوهُ، بل قالوا: أَمْسكُوا عَنِ التَّكَلُّمِ في ذلك بغَيْر مَا وَرَدَ، وَفَرْقٌ بَيْنَ السُّكُوتِ عَمَّا لم يرِدْ وَبَينَ النَّفْيِ، فَكَيْفَ إذا كَانَ النَّفْيُ لمَا يَكُونُ ظَاهرا في الوَارِدِ ؟))(٢).

ومما سَبَقَ ذكرُهُ مِنْ أَقوَالِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية يَتَبَيَّنُ تقريرُه لهذه القاعدة،

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/٢)

(٢) التسعينية (٣/٨٩٩) وانظر بيان تلبيس الجهمية (١/٣٣٤ - ٣٤٤)

وهَذه القاعدَةُ مُتَعلِّقَةٌ بالقاعدة الثانيَة من قواعد الاستدلال، فَإنَّهُ لما كَانَ بابُ الأسماء والصفَات تَوْقيفيًّا، لا يُثبَتُ لله إلا مَا أثبَتَهُ اللهُ لنفَسه، أو أَثبَتَهُ له رَسُولُهُ ﷺ ، ولا يُنفى عن الله إلا ما نَفَاهُ اللهُ عن نفسه، أو نَفاهُ عنه رَسُولُهُ ﷺ، وَجَبَ السكُوتُ عمَّا لم يَرِدْ في الكتابِ والسنة نَفيُهُ أو إثبَاتُهُ، فَإنَّ تَكلُّفَ مَعرِفَة ما لم يَصف اللهُ به نفسَهُ، مثلُ إنكَارِ ما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ، فَكَمَا يَعظُمُ جَحدُ مَا جَحَدَ الجاحِدُونَ مما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ، فكذلك يَعظُمُ تَكَلُّف ما وَصَفَهُ الواصفون مما لم يصفْ به نفسَهُ.

فالأقسامُ ثلاثةٌ: مَا عُلِمَ ثُبوتُهُ أُثبِتَ، وما عُلِمَ انتفاؤُهُ نُفِيَ، وما لا يُعلَمُ نَفيُهُ ولا إثبَاتُهُ سُكتَ عنه.

فالوَاجبُ إذن السُّكُوتُ عمَّا لم يَرِدْ فيه نَصٌّ عَنِ اللهِ ورسُولِه ﷺ، وَتَرْكُ التَّعرُّضِ له بنفيٍ أو إثباتٍ. فكما لا يُثبَتُ إلا بنصٍّ شرعيٍّ، كذلك لا يُنفَى إلا بدليلٍ سمعيٍّ.

وهذا بخلاف ما يُنَاقضُ صفات الكمال، فَإنَّ هذا يجبُ نَفيُهُ عَنِ اللهِ ﷻ ، فقد عُلِمَ بالأدلَّة القطعيَّة أنَّ اللهَ موصُوفٌ بصفاتِ الكمالِ المناقضَة للنقص، مثل: إنَّه حيٌّ قيومٌ، بكلِّ شيءٍ عليمٌ، وأنه غنيٌّ عن كلِّ ما سواه بكل وَجْه، فَكُلُّ من قال قولا يُناقضُ هذا: علمَ أنَّه باطلٌ، كالذين قالوا: إنَّ له شريكا، أو ولدًا، أو أنه يَشفَعُ عنده الشفعاءُ بغيرِ إذنه، ونحو ذلك مما يُنَاقضُ الكمَالَ المعلُومَ له.(١)

وخالف هذه القاعدةَ أهلُ الكلام من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم، الذين جعَلُوا مَدَارَ إثبَات الصفات ونفْيهَا على العقلِ، وأنَّ ما لا يقتَضِي العقلُ إثبَاتَهُ ولا نفيَهُ، فَأكثَرُهُم نفاهُ، ومنهم مَن تَوقَّفَ فيه(٢).

(١) انظر: الجواب الصحيح لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/٥٣٦)

(٢) انظر: الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم (١/٢٢٣ - ٢٢٤) وشرح العقيدة الواسطية=

والرَّدُّ عليهم بهذه القاعدة، فَإِنَّ اللهَ قد نهانا عن التكلُّمِ بلا علمٍ، وهو عامٌّ في جميعِ أَنوَاعِ الأخبَارِ، لَيسَ لأحد أَنْ يَتَكَلَّمَ بلا علمٍ، فلا يَنفي شيئا إلا بعلمٍ، ولا يُثبتُهُ إلا بعلمٍ، ولهذا كان عامَّةُ العلماءِ على أَنَّ النافي للشيءِ عليه الدَّليلُ على ما يَنفِيهِ، كما أَنَّ المثبتَ للشيءِ عليه الدليلُ على ثُبُوتِه.(١)

فَمَنْ جعَلَ عُمدتَهُ في النَّفْيِ على عَدَمِ الخبرِ غَلطَ من وجهين:

- أَنَّ عدمَ الخبَرِ هُو عَدَمُ دَلِيلٍ مُعَيَّنٍ، فلا يَلزَمُ إذا لم يُخبرْ هو بالشيءِ أَنْ يَكُونَ مُنْتَفيا في نفسِ الأمرِ.
- أنَّ هناك أشياءَ لم يَرِد الخَبَرُ بِتَنــزيهِهِ عنها، لكن دَلَّ الخَبَرُ على اتصَافِهِ بنَقَائضِها فَعُلِمَ انتفاؤُها.

فالأصلُ أَنَّه مُنَــزَّهٌ عن كلِّ ما يُنَاقض صفَات كماله، وهذا مما دلَّ عليه السمعُ والعقلُ. وَمَا لم يَرِدْ به الخَبَرُ إنْ عُلِمَ انتفَاؤُهُ نفَيْنَاهُ وإلا سَكَتْنا عنه.(٢)

كما أنَّ في هذه القاعدة رَدًّا على مَنْ يَقُولُ: صفَاتُ اللهِ مَبنَاهَا على القَطعِ، فَإذَا لم يَقُمْ عليها دَليلٌ قطعيٌّ على ثُبُوتِها، وَجَبَ القطعُ بالنَّفْيِ.

وقالوا هذه المسائل مَبنَاهَا على القَطعِ، فإنَّهُ لا يجوز لنا التَّكَلُّم فيها بالظَّنِّ، فإذا لم يَقُم القاطعُ قَطَعْنَا بالنَّفْيِ.

والجواب: أنَّ هذا حُجَّةٌ عليكم، فإنَّكُم إذا نَفَيتُم ما لم تَعلَمُوا نَفيَهُ، تَكَلَّمْتُم بالظَّنِّ، وإذا قطعتُمْ من غيرِ قاطعٍ كُنتُم قد تَكَلَّمْتُم في القطعيَّات بلا قَاطعٍ: نَفْيا كان

=للشيخ العثيمين (١/٨٠)

(١) انظر: الجواب الصحيح لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/٥٢٩)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/٤٣٠ -٤٣١)

الكلامُ أو إثباتا، وليسَ يُعلَمُ في الأدلة الشرعيةِ أو العقلية أَنَّ كُلَّ ما لم يَقُم دَليلٌ سمعيٌّ أو عقليٌّ على إثباتِهِ، فإِنَّهُ يجبُ عليكم نَفْيُهُ والقطعُ بِنَفْيِهِ، بل تَكَلُّمُكُم بهذا تَكَلُّمٌ بلا علمٍ.

وَمِنْ هُنا أَخطَأَ كثيرٌ من النظار في نَفيِ كثيرٍ من صفات الرَّبِّ، حيث لم يَعلَمُوا دليلا قطعيًّا يُثبتُها فَنَفَوْهَا، وكانت ثَابتَةً في نفسِ الأمرِ، وقد يَكونُ عند غَيرِهم دليلٌ قطعيٌّ يُثبتُها، ولو قُدِّرَ عَدمُ عِلمِ الناس كلِّهم بها، فلله علمٌ لم يعلَمْه العبادُ، ولله أسماءٌ استأثَرَ بها في عِلمِ الغيبِ عندهُ، لم يَعْلَمْها الناسُ، وَلَيس إذا لم يُعلَمْ ثُبوتُ الصفَةِ يجب أنْ يُعلَمْ انتِفَاؤُهَا، بَلْ قد يُظَنُّ ثُبوتها أو انتِفَاؤُهَا، وقد يشك في ذلك فلا يعلم ولا يظن واحد منهما.

والواجبُ على الإنسان أَنْ يقولَ لما يَعلَمُهُ: أعلَمُهُ، ولما يَظُنُّهُ: أَظُنُّهُ، ولما يَشُكُّ فيه: أَشُكُّ فيه، واللهُ تعالى لم يُوجبْ على الإنسانِ أَنْ يَقطَعَ بانتفَاءِ شيءٍ، إِنْ لم يَعلَمْ أَنَّهُ مُنتَفٍ، فَمَنْ قال: وَجَبَ علينا القَطع بانتِفَاء، فقد غَلِطَ.(١)

(١) انظر: الجواب الصحيح لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/٥٣٥ - ٥٣٦)

المبحث الثاني

أقوال السلف في تقرير قاعدة

{ وُجُوبُ السُّكُوتِ عَمَّا سَكَتَ اللهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ ﷺ }

تبيَّنَ فيما مَرَّ مَعَنَا تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدة، وفيما يلي عرضٌ لأقوال أئمةِ السلفِ في تقرير ما قرَّره شيخ الإسلام ليظهَرَ التوافق بينهما:

[القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (١٠٦هـ)]

عن القاسم بن محمد[1]- رحمه الله - أنه مَرَّ بقومٍ يذكُرُونَ القَدَرَ، فقال : ((تَكَلَّمُوا فيما سِمِعْتُمُ اللهَ ذَكَرَ في كتابِهِ، وَكُفُّوا عمَّا كَفَّ اللهُ عنه))[2].

[عبد العزيز بن مسلم الكناني المكي (٢٤٠هـ)]

وقال الإمام عبد العزيز الكناني - رحمه الله - : ((وَعَلَى الخلقِ جميعا أَنْ يُثبِتُوا مَا أَثبَتَ اللهُ، وَيُنفُوا مَا نَفَى اللهُ، وَيُمسِكُوا عمَّا أَمْسَكَ اللهُ))[3].

فقد بيَّن الإمامان القاسم والكناني أنَّ الوَاجِبَ أَنْ نَكُفَّ عمَّا كفَّ اللهُ عنه، ونمسكَ عمَّا أَمسَكَ اللهُ، وَلا نَتَكَلَّم إلا فيما ذَكَرَهُ اللهُ في كتابه مِنْ جهَةِ الإثبَاتِ أو النَّفْيِ.

---

(١) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أبو عبد الرحمن. قال ابن عيينة: ((كان القاسم أعلم أهل زمانه)) توفي: ١٠٦هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (١/٩٦ - ٩٧)

(٢) أخرجه أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله (٤/٦٧)

(٣) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن (ص٤٦)

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة- رحمه الله - : ((اعلم - رحمك الله - أنَّ العصمَةَ في الدِّينِ أنْ تَنتَهِي حيثُ انتَهَى بك، فلا تُجَاوِز ما قد حدَّ لك، فإنَّ مِن قوامِ الدينِ معرفَةَ المعرُوفِ، وإنكَارَ المنكَرِ، فَمَا بُسِطَتْ عليه المعرِفَةُ، وسَكَنَت إليه الأفئِدَةُ، وَذُكِرَ أصلُهُ في الكتَابِ والسنةِ، وَتَوَارَثَتْ عِلمهُ الأمة، فلا تخافَنَّ في ذكرِهِ، وصفته من ربك ما وصف من نفسه عبثا، ولا تَتَكَلَّفَنَّ لما وُصِفَ لك من ذلك قدرا، ومَا أَنكرته نفسُكَ، ولم تجدْ ذكرَهُ في كَلامِ ربِّك، ولا في الحديث عَن نبيِّك ﷺ ، مِن ذكرِ صفة ربِّكَ فلا تَتَكَلَّفَنَّ علمَهُ بعقلك، ولا تَصِفهُ بلسانك، واصْمُتْ عنه كما صَمَتَ الربُّ عنه من نفسه، فإنَّ تَكَلفَكَ معرفَة ما لم يَصِفْ من نفسه، مثل إنكارِكَ ما وَصَفَ منها، فكَمَا أَعظَمْتَ ما جَحَدَ الجاحِدُونَ مما وَصَفَهُ من نفسه، فكذلك أَعظِمْ تَكَلف ما وصَفَ الواصفون مما لم يَصِفْ منها))(١).

فقد بيَّن الإمام ابن بطة رحمه الله أنَّ العصمَةَ في الدِّين إنما تحصُلُ بالتَّقَيُّدِ بما ورد في الكتاب والسنة، والسُّكُوتِ عمَّا لم يرِدْ، فَصِفَةُ الربِّ إذا لم توجَدْ في كَلامِ الله وحديثِ النبي ﷺ، فالواجِبُ السكوتُ وَعَدَمُ تَكَلُف علمها بالعقلِ، كما بيَّن أنَّ تَكَلّفَ معرفَة ما لم يَصِف اللهُ به نفسَهُ، أو يَصِفهُ به رسولُهُ ﷺ كإنكار ما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ، أو يَصِفهُ به رسُولُهُ ﷺ، فكما يَعظُمُ جَحدُ الجاحِدُونَ لما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ أو رَسُولُهُ ﷺ فكذلك يعظُمُ تَكَلُّف ما وَصَفَ الواصفُونَ به الله مما لم يَصِفْ به نفسَهُ أو يصفه رسولُهُ ﷺ.

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٦٨/٣ - ٦٩)

[عبد الغني المقدسي (٦٠٠هـ)]

وقال الإمام عبد الغني المقدسي- رحمه الله -: ((فَمِنَ السنةِ اللازِمَةِ السكُوتُ عمَّا لم يَرِدْ فيه نصٌّ عن اللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ ، أو يتفِق المسلمون على إطلاقِهِ، وَتَرْكُ التعرُّضِ له بِنَفيٍ أو إثباتٍ.

فكما لا يُثبَتُ إلا بنصٍّ شرعيٍّ، كذلك لا يُنفَى إلا بدليلٍ سمعيٍّ))(١).

فقد بيَّن الإمامُ عبد الغني رحمه الله ما بيَّنَه أئمةُ السلف من وُجوبِ السُّكوتِ عمَّا لم يَرِدْ فيه نصٌّ عن اللهِ ورسولِهِ ﷺ .

وأما قوله: ((السُّكوتُ عمَّا لم يتفق المسلمُون على إطلاقِهِ)) فإنَّه لا يُنافي كَلامَ غيرِهِ من أئمة السلف من أنَّ الاعتقادَ إنما يؤخَذُ من الكتاب والسنة؛ لأنَّ ما اتَّفقَ عليه المسلمون لابُدَّ أنْ يَكُونَ مُستَندا إلى دليلٍ شرعيٍّ من الكتاب والسنة.

فَعُلِمَ بما تقدَّم نقلُهُ من آثارٍ عن سلف الأمة وأئمتها أنهم يُقرِّرون أنَّ الواجِبَ على الخلق جميعا أنْ يُمسكُوا عمَّا أمسَكَ عنه اللهُ ورسولُهُ ﷺ ، وأنَّه لا فَرقَ بينَ الإثباتِ والنفيِ فيما لم يَرِدْ فيه نصٌّ من الكتاب والسنة، فكما أنه لا يُثبَتُ إلا بنصٍّ شرعي، فكذلك لا يُنفَى إلا بدليلٍ سمعيٍّ.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلف في تقريرِ هذه القاعدة، فبيَّنَ أنَّ سبيلَ أئمةِ السلف في الاعتقاد أنهم لا يَتجَاوَزُونَ ولا يَزيدُونَ في وصفِ اللهِ أو تَسمِيَتِهِ عمَّا وَرَدَ في الكتاب والسنة، فهُم يَسكُتُونَ عمَّا لم يعلَمُوا.

كما بيَّن أنه لم يَقُلْ أحدٌ من الأئمة أنَّ ما لا يُعلَمُ من صفَاتِ الربِّ يُنفَى، وإنما

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد(ص٢٢٣)

الذي قالَهُ الأئمةُ هو الإمسَاكُ عن التَّكَلُّمِ بغير مَا وَرَدَ.

وبيَّن أيضا أنَّ هناك فرقا بَيْنَ السُّكُوتِ عمَّا لم يَرِدْ وبينَ النفيِ، وأنَّ الثَّابتَ عن السَّلَفِ السُّكوتُ لا النفي.

وهذا منه -رحمه الله- تقريرٌ وبيانٌ لمنهجِ أئمةِ السلف، الذي لا يجوزُ مخالَفَتُهُ، والخرُوجُ عنه.

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ وُجُوبُ السُّكُوتِ عَمَّا سَكَتَ اللهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ ﷺ }

إنَّ هذه القاعدةَ العظيمةَ منْ قواعدِ بابِ الردِّ والمناظرة، قد دَلَّتْ عليها الأدلةُ الشرعيةُ، التي هي مصدرُ أئمةِ السلف وشيخِ الإسلام ابن تيميةِ في تقريرِ هذه القاعدةِ، ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾ ﴾(١)

وجه الدلالة: دَلَّتْ هذه الآيةُ الكريمةُ على أنَّ ما لا يُعلَمُ نفيُهُ ولا إثباتُهُ وَجَبَ السكُوتُ عنه، فإنَّ اللهَ حَرَّمَ القَفْوَ بلا عِلمٍ سَوَاء كان ذلك في الإثباتِ أو النَّفْيِ.

قال قتادة -رحمه الله- عند تفسيره لهذه الآية: ((لا تَقُلْ رَأَيْتَ ولم تَرَ، وسمعْتَ ولم تَسمَعْ، وعلمتَ ولم تَعلَم، فإنَّ اللهَ سَائِلُكَ عن ذلك كلِّه))(٢).

وقال تعالى: ﴿ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ﴾(٣)

وجه الدلالة: أنَّ الآيةَ فيها تقريعٌ وتوبيخٌ لمن تجاوزَ الكتابَ والسنةَ في عِلمِ ما لم يَعلَمْ، ولم يَسكُتْ عَمَّا سَكَتَ اللهُ عنه وَرَسُولُهُ ﷺ، وبَابُ الأسماءِ والصفاتِ مِنَ

---

(١) سورة الإسراء آية: ٣٦

(٢) تفسير القرآن العظيم (٥/٧٥)

(٣) سورة البقرة آية: ١٤٠

الأبوَابِ التي يجب فيها السُّكُوتُ عمَّا سَكَتَ اللهُ عنه وَرُسُولُهُ ﷺ؛ لأنَّه لا يَصِفُ اللهَ أعلمُ باللهِ مِنَ اللهِ، فاللهُ سبحانه وتعالى أَعلَمُ بنفسِهِ وبصفَاته سبحانه وتعالى.

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي – رحمه الله – : ((وَمعلُومٌ أنَّه لا يَصِفُ اللهَ أَعلَمُ باللهِ مِنَ اللهِ، وَلا يصِفُ اللهَ بَعدَ اللهِ أَعْلَمُ بـه مِـن رَسُـولِ اللهِ ﷺ ﴿ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ﴾))(١).

فاتَّضَحَ بما سبَقَ عرضُهُ مِنَ الآيَاتِ القرآنيَّة أنه يجبُ السكوتُ عَن إثبَاتِ أو نَفي ما لم يَرِدْ إثبَاتُهُ أو نَفيُهُ في الكتابِ والسنة مِنَ الأسماءِ والصفاتِ.

---

(١) منع جواز المجاز (ص٤٤)

الفصل التاسع

قاعدة " الْقَوْلُ في بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ في بَعْضٍ "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ الْقَوْلُ في بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ في بَعْضٍ }

إنَّ النَّاظِرَ في الكتاب والسنة يجدُ أنَّ النُّصوصَ قد جَاءَتْ بِوُجُوبِ التَّسْوِيَةِ بينَ المتَمَاثِلاتِ، وهذا ما قَرَّرَهُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في بابِ الصفَاتِ، فَإِنَّه لم يُفرِّقْ بَينَ الصِّفَاتِ الوَارِدةِ في الكتَابِ والسنة مِنْ جِهَةِ الإثبَاتِ أو النَّفْيِ، بخلاف ما فَعَلَهُ أَهلُ الكلامِ حيثُ إنَّهُم فرَّقُوا بينَ الصفَاتِ الوارِدَةِ في الكتابِ والسنة، فَأثْبَتُوا بعضًا وَنَفَوْا بعضا، وقَد رَدَّ عليهم شيخُ الإسلام ابنُ تيمية وغيرُهُ من أئمَّة أهلِ السنة والجماعَةِ بهذه القاعِدَةِ العظيمَةِ، وهذه هي أَقوَالُهُ في ذلك:

قال - رحمه الله -: ((الْقَوْلُ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي بَعْضٍ.

فَإِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ مِمَّنْ يُقِر: بِأَنَّ اللَّهَ حَيٌّ بِحَيَاة، عَلِيمٌ بِعِلْمٍ، قَدِيرٌ بِقُدْرَة، سَمِيعٌ بِسَمْعٍ، بَصِيرٌ بِبَصَرٍ، مُتَكَلِّمٌ بِكَلامٍ، مُرِيدٌ بِإِرَادَة، وَيَجْعَلُ ذَلِكَ كُلَّهُ حَقِيقَةً، وَيُنَازِعُ فِي مَحَبَّتِه وَرِضَاهُ وَغَضَبِهِ وَكَرَاهَتِه، فَيَجْعَلُ ذَلِكَ مَجَازًا، وَيُفَسِّرُهُ إِمَّا بِالإِرَادَة، وَإِمَّا بِبَعْضِ الْمَخْلُوقَاتِ مِنْ النِّعَمِ وَالْعُقُوبَاتِ.

فَيُقَالُ لَهُ: لا فَرْقَ بَيْنَ مَا نَفَيْتَهُ وَبَيْنَ مَا أَثْبَتَهُ، بَلْ الْقَوْلُ فِي أَحَدِهِمَا كَالْقَوْلِ فِي الآخَرِ؛ فَإِنْ قُلْت: إنَّ إرَادَتَهُ مِثْلُ إرَادَةِ الْمَخْلُوقِينَ، فَكَذَلِكَ مَحَبَّتُهُ وَرِضَاهُ وَغَضَبُهُ، وَهَذَا هُوَ التَّمْثِيلُ.

وَإِنْ قُلْت: لَهُ إِرَادَة تَليقُ بِه؛ كَمَا أَنَّ لِلْمَخْلُوق إِرَادَةً تَليقُ بِه. قيلَ لَك : وَكَذَلكَ لَهُ مَحَبَّةٌ تَليقُ بِه، وَلِلْمَخْلُوق مَحَبَّةٌ تَليقُ بِه، وَلَهُ رِضًا وَغَضَبٌ يَليقُ بِه، وَلِلْمَخْلُوق رِضًا وَغَضَبٌ يَليقُ بِه. وَإِنْ قُلْت: الْغَضَبُ غَلَيَانُ دَمِ الْقَلْب لِطَلَب الانْتقَام.

فَيُقَالُ لَهُ: وَالإِرَادَةُ مَيْلُ النَّفْسِ إِلَى جَلْب مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ. فَإِنْ قُلْت : هَذِهِ إِرَادَةُ الْمَخْلُوق. قيلَ لَك: وَهَذَا غَضَبُ الْمَخْلُوق.

وَكَذَلكَ يَلْزَمُ الْقَوْلُ فِي كَلامِه وَسَمْعِه وَبَصَرِه وَعِلْمِه وَقُدْرَتِه؛ إِنْ نفى عَنْهُ الْغَضَب وَالْمَحَبَّة وَالرِّضَا، وَنَحْو ذَلكَ ممَّا هُوَ منْ خَصَائِص الْمَخْلُوقِينَ؛ فَهَذَا مُنْتَفٍ عَنْ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلامِ وَجَمِيعِ الصِّفَات. وَإِنْ قَالَ : أَنَّهُ لا حَقيقَةَ لِهَذَا إِلا مَا يَخْتَصُّ بِالْمَخْلُوقِينَ؛ فَيَجِبُ نَفْيُهُ عَنْهُ. قِيلَ لَهُ : وَهَكَذَا السَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْكَلامُ وَالْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ.

فَهَذَا الْمُفَرِّقُ بَيْنَ بَعْضِ الصِّفَاتِ وَبَعْضٍ، يُقَالُ لَهُ: فِيمَا نَفَاهُ كَمَا يَقُولُهُ هُوَ لِمُنَازِعِه فِيمَا أَثْبَتَهُ))(١).

وقال – رحمه الله –: ((الْقَولُ فِي الاسْتوَاء والنُّـزُول،كالقَوْلِ فِي سَائِرِ الصِّفَاتِ الَّتِي وَصَفَ بها نفسَهُ فِي كتابِه، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِه ﷺ))(٢).

وقال– رحمه الله – : ((فَإِنَّ وصفَهُ ﷺ فِي هذا الحديثِ بِالنُّـزُولِ هُوَ كَوَصفِهِ بسَائِرِ الصِّفَاتِ))(٣)

(١) التدمرية (٣١ – ٣٣)

(٢) مجموع الفتاوى (٥/١٩٤)

(٣) شرح حديث النـزول (ص٧٠)

وقال- رحمه الله - : ((فَقَولُ السَّائِلِ: كَيفَ يَنـــزِلُ؟ بِمَنْزِلَة قَولِه: كَيفَ استَوَى؟ وقَولِهِ: كَيفَ يَسمَعُ؟ وكَيفَ يُبصِرُ؟ وكَيفَ يَعلَمُ وَيَقدِرُ؟ وكَيفَ يَخلُقُ ويرزُقُ؟))(١).

وقال- رحمه الله -: ((وَهَؤُلاءِ الْجُهَّالُ يُمَثِّلُونَ فِي ابْتِدَاءِ فَهْمِهِمْ صِفَاتِ الْخَالِقِ بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِ: ثُمَّ يَنْفُونَ ذَلِكَ وَيُعَطِّلُونَهُ، فَلا يَفْهَمُونَ مِنْ ذَلِكَ إلا مَا يَخْتَصُّ بِالْمَخْلُوقِ، وَيَنْفُونَ مَضْمُونَ ذَلِكَ، وَيَكُونُونَ قَدْ جَحَدُوا مَا يَسْتَحِقُّهُ الرَّبُّ مِنْ خَصَائِصِهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَلْحَدُوا فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ، وَخَرَجُوا عَنْ الْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ وَالنَّصِّ الشَّرْعِيِّ، فَلا يَبْقَى بِأَيْدِيهِمْ لا مَعْقُولٌ صَرِيحٌ وَلا مَنْقُولٌ صَحِيحٌ، ثُمَّ لا بُدَّ لَهُمْ مِنْ إثْبَاتِ بَعْضِ مَا يُثْبِتُهُ أَهْلُ الإِثْبَاتِ مِنْ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، فَإِذَا أَثْبَتُوا الْبَعْضَ وَنَفَوْا الْبَعْضَ قِيلَ لَهُمْ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ ما أَثْبَتُّمُوهُ وَنَفَيْتُمُوهُ ؟ وَلِمَ كَانَ هَذَا حَقِيقَةً وَلَمْ يَكُنْ هَذَا حَقِيقَةً ؟

لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَوَابٌ أَصْلًا، وَظَهَرَ بِذَلِكَ جَهْلُهُمْ وَضَلالُهُمْ شَرْعًا وَقَدْرًا .

وَقَدْ تَدَبَّرْتُ كَلامَ عَامَّةِ مَنْ يَنْفِي شَيْئًا مِمَّا أَثْبَتَهُ الرُّسُلُ مِنْ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ فَوَجَدْتُهم كُلَّهُمْ مُتَنَاقِضِينَ؛ فَإِنَّهُمْ يَحْتَجُّونَ لِمَا نَفَوْهُ بِنَظِيرِ مَا يَحْتَجُّ بِهِ النَّافِي لِمَا أَثْبَتُوهُ؛ فَيَلْزَمُهُمْ إمَّا إثْبَاتُ الْأَمْرَيْنِ وَإِمَّا نَفْيُهُمَا))(٢).

وَمنْ خلالِ ما تقدَّم عرضُهُ يَتبيَّنُ تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدة، وهذه القاعدةُ مِنْ أَهَمِّ القَواعِدِ في باب الردِّ والمناظَرَة، وَمِنْ أهمِّها أيضا في بَيَانِ تَنَاقُضِ المخالفِين لأهلِ السنة والجماعة في بابِ الأسماءِ والصفَات.

---

(١) المصدر السابق (ص١٣٢)

(٢) مجموع الفتاوى (٥/٢٠٩) وانظر: الفتوى الحموية الكبرى (ص٢٧٠)

ومضمون هذه القاعدة: أنَّه لا فَرقَ بينَ الصفَاتِ الوارِدَةِ في الكتاب والسنة، فَمَنْ أَثبَتَ شيئاً مما أَثبَتَهُ اللهُ لنفسه من الصفَات أُلْزِمَ بإثبَات البَاقي، وَمَنْ نَفَى شيئاً منها أُلزِمَ بنَفيِ ما أَثبَتَهُ وإلا كان مُتَنَاقضاً، **فَيجبُ إثباهَا جميعـا؛ لوُجُـوبِ التَّسويَة بـين المتمَاثلات**، فإنَّ الأدلةَ قد جَاءَتْ بها مِنْ غيرِ تَفريقٍ بَيْنَ صفَةٍ وَصفَةٍ، لأنَّ الموصُوفَ بها وَاحدٌ.

والمخاطَب بهذه القاعدة هو: مَن يُفَرِّقُ بينَ بعضِ الصفَاتِ وبَعض، فَمَن نَفَى بعضَ الصفات وَأثبَتَ بعضا، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ فيمَا أَثبَتَهُ نَظير مَا أَلْزَمهُ لغيرِه فيما نَفَاهُ، وكذلك مَنْ أَوَّلَ صفَةً فَإِنَّه يَلزَمُهُ فيما أَوَّلَهُ نَظير مَا ظَنَّ أَنَّه يلزَمُهُ فيما فَرَّ منه.

فَيُقَالُ لمن فرَّق: ما الفَرقُ بينَ مَا أَثبَتَّهُ وبينَ ما نَفَيْتَهُ، أو مَا سَكَتَّ عن إثباته ونفيه؟ فَإنَّ الفرقَ إمَّا أنْ يَكُونَ من جهَة السمعِ؛ لأنَّ أَحَدَ النَّصَّيْنِ دالٌّ دلالَةً قطعيةً أو ظَاهِرَةً بخلاف الآخَر، أو يكون من جهَة الْعَقْلِ؛ وذلك بأنْ يكونَ أَحَد الْمَعْنَيَيْنِ يَجُوزُ أَوْ يَجبُ إثْبَاتُهُ دُونَ الْآخَر، وَكلَا الْوَجْهَيْنِ بَاطلٌ في هذه الْمَوَاضعِ.

أما الأول: فَدَلالَةُ الْقُرْآن عَلَى أَنَّهُ رَحْمَنٌ، رَحيمٌ، وَدُودٌ، سَميعٌ، بَصيرٌ، عَليٌّ، عَظيمٌ، كَدَلالَته عَلَى أَنَّهُ عَليمٌ قَديرٌ، لَيس بَيْنَهُمَا فَرْقٌ منْ جهَة النَّصِّ، وَكَذَلكَ ذكرهُ لرَحْمَته وَمَحَبَّته وَعُلُوّه مثْل ذكْره لمَشيئَته وَإرادَته .

وأما الثاني: فَيُقَالُ لمَنْ أَثْبَتَ شَيْئًا وَنَفَى آخَرَ: لمَ نَفَيْت حَقيقَةَ رَحْمَته وَمَحَبَّته وَأَعَدْت ذَلكَ إلَى إرَادَته ؟

فَإنْ قَالَ : لأَنَّ الْمَعْنَى الْمَفْهُومَ منْ الرَّحْمَة في حَقِّنَا هو رقَّةٌ تَمْتَنعُ عَلَى الله. قيلَ لَهُ : وَالْمَعْنَى الْمَفْهُومُ منْ الإرَادَة في حَقِّنَا هو مَيْلٌ يَمْتَنعُ عَلَى الله .

فَإِنْ قَالَ: إِرَادَتُهُ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ إِرَادَةِ خَلْقِه.

قِيلَ لَهُ : وَرَحْمَتُهُ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ رَحْمَةِ خَلْقِه، وَكَذَلِكَ مَحَبَّتُهُ.

ثم يقال: بِمَ أَثْبَتُّمْ أَنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ؟ فَمَا أَثْبَتوهُ بِهِ مِنْ سَمْعٍ وَعَقْلٍ فَبِعَيْنِهِ تَثْبُتُ الإِرَادَةُ، وَمَا عَارَضُوا بِهِ مِنْ الشُّبَهِ عُورِضُوا بِمِثْلِهِ فِي الْعَلِيمِ وَالْقَدِيرِ.

ونكتة هذا الكلام: أَنَّ غَالِبَ مَنْ نَفَى وَأَثْبَتَ شَيْئًا مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، لابُدَّ أَنْ يُثْبِتَ الشَّيْءَ لِقِيَامِ الْمُقْتَضِي وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ، وَيَنْفِي الشَّيْءَ لِوُجُودِ الْمَانِعِ أَوْ لِعَدَمِ الْمُقْتَضِي، أَوْ يَتَوَقَّفَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عِنْدَهُ مُقْتَضٍ وَلَا مَانِعٌ.

فَيُبَيِّنُ لَهُ أَنَّ الْمُقْتَضِيَ فِيمَا نَفَاهُ قَائِمٌ؛ كَمَا أَنَّهُ فِيمَا أَثْبَتَهُ قَائِمٌ: إِمَّا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، أَوْ مِنْ وَجْهٍ يَجِبُ بِهِ الإِثْبَاتُ.

فَإِنْ كَانَ الْمُقْتَضِي هُنَاكَ حَقًّا فَكَذَلِكَ هُنَا، وَإِلا فَدَرْءُ ذَاكَ الْمُقْتَضِي مِنْ جِنْسِ دَرْءِ هَذَا.

وَأَمَّا الْمَانِعُ فَيُبَيِّنُ أَنَّ الْمَانِعَ الَّذِي تَخَيَّلَهُ فِيمَا نَفَاهُ مِنْ جِنْسِ الْمَانِعِ الَّذِي تَخَيَّلَهُ فِيمَا أَثْبَتَهُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ الْمَانِعُ الْمُسْتَحِيلُ مَوْجُودًا عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَمْ يَنْجُ مِنْ مَحْذُورِهِ بِإِثْبَاتِ أَحَدِهِمَا وَنَفْيِ الْآخَرِ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ حَقًّا نَفَاهُمَا، وَإِنْ كَانَ بَاطِلًا لَمْ يَنْفِ وَاحِدًا مِنْهُمَا.

فَعَلَيْهِ أَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَ الأَمْرَيْنِ فِي الإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ، وَلا سَبِيلَ إِلَى النَّفْيِ فَتَعَيَّنَ الْإِثْبَاتُ.

فَهَذِه نُكْتَةُ الإِلْزَامِ لِمَنْ أَثْبَتَ شَيْئًا. وَمَا مِنْ أَحَدٍ إِلا وَلابُدَّ أَنْ يُثْبِتَ شَيْئًا، أَوْ يَجِبَ عَلَيْهِ إِثْبَاتُهُ، فَهَذَا يُعْطِيكَ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةِ أَنَّ اللَّوَازِمَ الَّتِي يَدَّعِي أَنَّهَا مُوجِبَةُ

النَّفْيِ خيَالَاتٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ فَسَادَهَا عَلَى التَّفْصِيلِ.[1]

وهذه القَاعدةُ يُرَدُّ بِهَا على النفاة، فَيُرَدُّ بها على الجهميَّةِ ومن وافقهم الذين يَنفُونَ الأسماءَ والصفَات، وَيُثبِتُونَ أنَّ اللهَ موجُودٌ، كما يُرَدُّ بها أيضا على الكلابية والأشاعِرَةِ الذين يُثبِتُونَ بعضَ الصفاتِ دُونَ بعضٍ.

فإذا اتَّضحَ معنى هذه القاعدَةِ فإنه يحسُنُ التَّنْبيهُ على أنَّ في هذه القاعدة والتي تليها بَيَانَ أنَّ المتكلِّمينَ لا يمكنُهُم إقَامَةُ الدليلِ السمعِيِّ على مُبطِلٍ أبدا، وهذا مِن أَعظَمِ آفاقم؛ وذلك أنَّه مِنَ المعلُومِ أنَّ كلَّ مُبطِلٍ أَنكرَ على خَصمه شيئا مِنَ الباطِلِ قد شَارَكَهُ في بعضِهِ أو نَظيره فإنه لا يَتمكَّن مِن دَحضِ حُجَّتِهِ؛ لأنَّ خَصمَهُ تَسلَّطَ عليه بمثلِ ما تَسلَّطَ هو به عليه.

مثاله: أنْ يحتجَّ مَن يَتأَوَّلُ الصفَات الفعليَّة - وهم الكلابية والأشاعرة - عَلى مَن يُنكر ثُبُوتَ صفَة السمعِ والبصرِ - وهم الجهمية والمعتزلة - بالآيات والأحاديث الدَّالَّة على ثُبُوتها، **فَيقُولُ له الجهميُّ والمعتزليُّ**: هذه عندي مُؤَوَّلَةٌ كما أَوَّلْتَ نصُوصَ الاستوَاءِ والغضَبِ ونحوها، فَمَا الذي جَعَلَكَ أولى بالصَّوَاب في تأْويلك مني؟ فلا يَذكُرُ الأشعريُّ سببا على التأويلِ إلا أَتَاهُ المعتزليُّ بسبَبٍ من جنسه أو أَقوَى منه أو دونه.[2]

فنكتةُ هذه القاعدة: أنه لا يجوزُ التَّفريقُ بين المتَمَاثلات، فَيُثبَتُ له إحدَى الصفَتَيْن وتُنفَى الأخرَى، وَليسَ في العقلِ ولا في السَّمعِ ما يوجِبُ التفريقَ؛ إذ إنَّ أكثَرَ ما يُقَالُ إني أُثبتُ هذه الصفَةَ بالعقلِ.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/٢٩٨ - ٣٠٢)

(٢) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (١/١٧٤)

فيقال له: انتفَاءُ الدَّليلِ المعَيَّنِ لا يَقتَضِي انتفَاءَ المدلُولِ، فَهَبْ أنَّ ما سَلَكْتَ مِنَ الدليلِ العقليِّ لا يُثبِتُ الصِّفَةَ التِي نَفَيتَها فإنَّه لا ينفِيهَا، وليس لك أنْ تَنفِيها بغيرِ دَليلٍ؛ لأنَّ النَّافي عليه الدليل كما على المثْبِت.

والسمعُ قد دَلَّ عليه و لم يُعَارِضْ ذلك مُعَارِضٌ عقليٌّ ولا سمعيٌّ، فَيجبُ إثبَاتُ ما أثبَتَهُ الدَّليلُ السالِمُ عن المعَارِضِ.

ويُقال أيضا: يمكِنُ إثبَاتُ الصفَةِ التي نَفَيتَها بنظِيرِ ما أَثبَتَّ به الصفَةَ التي أَثبَتَّها من العقليات.(١)

وبهذا يَتَّضِحُ أنَّ القولَ في بعضِ الصفاتِ كالقَولِ في بعضٍ، فلا يجوزُ التفرِيقُ بينَ الصفاتِ نَفْيا وَإثبَاتا.

(١) انظر: شرح العقيدة الأصبهانية (ص٢٨) ومجموع الفتاوى (١٩/٣)

المبحث الثاني

أقوال السلف في تقرير قاعدة

{ الْقَوْلُ في بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ في بَعْضٍ }

إنَّ أقوَالَ أئمة السلَفِ في تقرِيرِ هذه القاعدةِ كثيرةٌ، حيث إنَّ مَنِ اطَّلَعَ على الآثَارِ الوارِدَةِ في هذا البابِ عَلِمَ يقينا أنها كَانَت مَوضِعَ اهتِمَامٍ كبيرٍ من أئمة السلَف.

وفيما يلي عرضٌ لأقوالِ أئمة السلف في تقريرِ ما قرَّره شيخُ الإسلام ابنُ تيمية من أَنَّ القولَ في بعضِ الصفات كالقولِ في بعضٍ:

[سليمان بن حرب (٢٢٤هـ)]

قال سليمان بن حرب[(١)]:- رحمه الله - ((القُرآنُ ليس بمخلوقٍ.

قيل له: إنكَ كُنتَ لا تَقُولُ هذا، فما بَدَا لك؟

قال: استَخْرَجْتُهُ مِنْ كتَابِ اللهِ عز وجل. قول الله: ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ ﴾[(٢)]، والكلامُ والنَّظَرُ وَاحِدٌ))[(٣)].

فبيَّنَ الإمامُ سليمان رحمه الله أنَّ القَولَ في الكَلامِ والنظَرِ وَاحِدٌ، لا يجوزُ التفريقُ بينهما لِوُرُودِ الأدلَّةِ بهما، فَمَنَ نَفَى النظَرَ يَلزَمُهُ أنْ يَنفِيَ الكَلامَ، وَمَنْ أَثْبَتَ النظَرَ

---

(١) هو: سليمان بن حرب بن بجيل الأزدي أبو أيوب. قال أبو حاتم: ((سليمان بن حرب إمام من الأئمة)) ولد: ١٤٠هـ توفي: ٢٢٤هـ انظر: تهذيب الكمال للمزي (٣/٢٦٩ - ٢٧١)

(٢) سورة آية عمران آية: ٧٧

(٣) أخرجه عبد الله في السنة (١/١٦١) ومن طريقه أخرجه الخلال في السنة (٦/١٣) عن العباس العنبري به. وعباس العنبري قال عنه ابن حجر كما في التقريب (ص٣٤٩): ((ثقة حافظ)) وسند الأثر صحيح

يلزمُهُ أنْ يُثبِتَ الكَلامَ؛ لأنَّ القَولَ فيهما واحِدٌ، والتَّفريقَ بينهما تَحَكُّمٌ.

[يحيى بن معين (٢٣٣هـ)]

قال الإمام يحيى بن معين - رحمه الله -: ((إذا قَالَ لك الجهمِيُّ كيفَ يَنــزِلُ؟ فقل: كَيفَ صَعَدَ؟))[(١)]

بيَّن الإمامُ يحيى -رحمه الله- أنَّ قولَ الجهميِّ كيف ينــزِلُ؟ بمنــزِلَةِ قولِهِ: كَيفَ صَعَدَ؟ فَالقَولُ في النُّــزُولِ كالقَولِ في الصُّعُودِ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال: الإمام أحمد- رحمه الله -:((قال لهم:-يعني: المعتصم – كَلِّمُوهُ، فقال لي عبد الرحمن[(٢)]: مَا تَقُولُ في القُرآنِ، فقلت: مَا تَقُولُ في عِلمِ اللهِ، فَسَكَتَ))[(٣)].

فقد بيَّن الإمامُ أحمد رحمه الله أنَّ القَولَ في جميعِ الصِّفَاتِ وَاحِدٌ، فَإنَّه أَلزَمَ النَّافي لصفَةِ الكَلامِ بِنَفيِ صِفَةِ العلمِ، فَسَكَتَ المُنَازِعُ له.

[إسحاق بن راهويه (٢٥٦هـ)]

---

(١) أخرجه ابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢٠٦/٣) وذكره الذهبي في العلو للعلي العظيم (١١٠٧/٢) من طريق النجاد عن جعفر الطيالسي به. وسنده صحيح.

(٢) هو: عبد الرحمن بن إسحاق بن إبراهيم بن سلمة الضبي مولاهم. قال أبو الحسن الدارقطني: ((عبد الرحمن بن إسحاق بن إبراهيم بن سلمة مولى بني ضبة كان على قضاء مدينة الشرقية، وكان من أصحاب الرأي، وكان مترفا جمَّاعا للمال، وكان قد ولي قبل ذلك قضاء الرقة، ثم قدم بغداد فولاه المأمون قضاء الجانب الغربي)) توفي: ٢٣٢هـ انظر: تاريخ بغداد للخطيب (٢٦٠/١٠)

(٣) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٢٤٩/٢ - ٢٥٠) وابن الجوزي في مناقب أحمد (ص٤٣٥) من طريق صالح ابن أحمد عن أبيه به. وهو صحيح

وعن أحمد بن سعيد الرباطي[1] قال: حَضَرتُ مجلسَ ابنِ طاهرٍ، وحَضَرَ إسحاقُ فَسُئِلَ عن حَديث النُّــزُولِ أَصحيحٌ هو؟ قال: نعم. فقَالَ له بعضُ القُواد: كيفَ يَنـــزِلُ؟ قال: أَثْبِتْهُ فَوق حتَّى أَصِفَ لك النُّـــزُول، فقال: الرجُلُ أَثْبَتُّه فَوق، فقال: إسحاق: قال الله: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[2] فقال ابنُ طاهر: هذا يا أبا يعقوب يَوم القِيَامَة، فقال: وَمَنْ يجيءُ يومَ القيامَةِ مَنْ يمنَعُهُ اليوم ؟))[3].

فقد ذَكَرَ الإمام إسحاقُ رحمه الله للأميرِ ابنِ طاهر رحمه الله أنَّ القَولَ في المجيءِ يومَ القيامَةِ كالقَولِ في النُّـــزُولِ لا فَرقَ بينَهُما؛ لأنَّ القَولَ في بعضِ الصِّفَاتِ كالقولِ في بعضٍ.

[عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ)]

وقال الإمام ابن قتيبة - رحمه الله -: ((والذي عندي — والله تعالى أعلم — أنَّ الصورَةَ لَيسَتْ بأَعجَبَ مِنَ اليَدَيْنِ، والأصابِعِ، والعينِ، وإنما وَقَعَ الإلْفُ لتلك، لمجيئِها في القُرآنِ، وَوَقَعَت الوحْشَةُ من هذه؛ لأنها لم تَأْتِ في القرآنِ. ونحن نُؤْمِنُ بالجميعِ، ولا نَقُولُ في شَيءٍ منه بِكَيْفيَّةٍ ولا حدٍّ[4]))[1].

---

(١) هو: أحمد بن سعيد بن إبراهيم الخراساني أبو عبد الله. قال الخليلي: ((كان حافظا متقنا)) توفي ٢٤٣هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/٥٣٨ ٥٣٩)

(٢) سورة الفجر آية: ٢٢

(٣) أخرجه أبو القاسم التيمي (٢/١٢٩) والصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص٤٨ -٤٩) والذهبي في العلو للعلي العظيم (٢/١١٢٧) وصححه الألباني في مختصر العلو (ص١٩٣)

(٤) الحد: هو ما يَتميَّزُ به الشيءُ عن غيرِه من صفته وقدره، فيقال: حَدُّ الإنسان وهي: الصفَاتُ المميِّزَةُ له. وقد أطلَقَهُ أئمةُ السلف مرَّةً في حال الإثباتِ، ومرَّةً في حال النفي، وهو من باب الخبَرِ. =

فقد بيَّن الإمامُ ابن قتيبة أنَّ القولَ في الصُّورَةِ كالقَولِ في سائِرِ صفَاتِ الله، فَنُؤمِنُ بها جميعا، كما بيَّن أننا لا نقُول في شيء منها بكَيفيَّةٍ ولا حدٍّ، وهذا تقرير منه لهذه القاعدة وهي: القولُ في بعضِ الصفاتِ كالقَولِ في بعضٍ.

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

وقال الإمام ابن جرير الطبري- رحمه الله - : ((إنَّ سميعا اسْمٌ مَبنيٌّ من سَمِعَ، وبصيرٌ من أَبصَرَ، فإنْ يَكُنْ جَائزا أنْ يُقال: سَمِعَ وأبصَر مَن لا سمعَ له ولا بَصَر، إنه لجائزٌ أن يقالَ: تَكَلَّم مَن لا كلامَ له، وَرَحِمَ من لا رَحمَةَ له، وَعَاقَبَ من لا عِقَابَ له.

وفي إحَالَةِ جميعِ الموافقين والمخالفين أنْ يُقَالَ: يَتَكَلَّم من لا كلامَ له، أو يَرحَمُ من لا رَحمَةَ له، أو يُعَاقب من لا عِقَابَ له، أَدَلّ دَليلٍ على خطأ قول القائل: يَسمَعُ من لا

=أما في حَالِ الإثبَاتِ فإنَّه لما كانت الجهميةُ يقولون ما مضمونه: إنَّ الخالقَ لا يتَمَيَّزُ عن الخلق، فَيجحَدُونَ صفَاته التي تميَّزَ بها، ويقولُون: ليس له حَدٌّ، وما لا حَدَّ له لا يُبَايِنُ المخلوقات. ذَكَرَ أئمةُ السلف إثبَاتَ الحَدِّ.

وأما في حَالِ النَّفيِ، فمُرَادُهُم بنَفيِ الحدِّ: أنهم لا يُحيطُونَ بالله علما، فإنَّ الله قد أَعجزَ خلقَهُ عن الإحَاطَةِ به، ولهذا لما سُئلَ أبو القاسم التيمي رحمه الله: هل يجُوزُ أن يُقالَ: لله حدٌّ أولا ؟ وهل جرى هذا الخلاف في السلف ؟ فأجاب: هَذه مسألَةٌ أَستَعفي منَ الجواب عنها لغُمُوضها، وقلَّة وُقُوفي على غَرَضِ السَّائلِ منها، لكني أُشيرُ إلى بعضِ ما بَلَغني، تَكَلَّمَ أهلُ الحقَائقِ في تفسيرِ الحدِّ بعبارَات مختلفَة، محصُولُها أنَّ حدَّ كُلِّ شيءٍ موضع بَيْنُونَته عن غيرِه، فإنْ كان غَرَضُ القائِلِ: ليس لله حَدٌّ: لا يحيطُ علم الحقَائق به، فهو مُصيبٌ، وإنْ كان غَرَضُهُ بذلك: لا يحيطُ علمه تعالى بنفسه فهو ضَالٌّ، أو كان غَرَضُهُ أنَّ الله بذاته في كلِّ مَكانٍ فهو أيضا ضَالٌّ. انظر: بيان تلبيس الجهمية (٤٢/٣ - ٤٣) وسير أعلام النبلاء للذهبي (٨٥/٢٠ - ٨٦) وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص٢١٨ - ٢١٩)

(١) تأويل مختلف الحديث (ص٣٢٢)

سمعَ له، ويُبصِرُ من لا بصر له))[1].

فقد بيَّن الإمامُ الطبري رحمه الله أنَّ القولَ في السمعِ والبصَرِ كالقولِ في الكَلامِ والرحمةِ والعقَابِ.

[محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ)]

وقال الإمام ابن خزيمة- رحمه الله - : ((فالحليمُ والعليمُ اسمان لمعبودِنَا جل وعلا، قد سمَّى اللهُ بهما بعضَ بني آدمَ، ولو لَزِمَ - يا ذوي الحجا- أهلَ السنةِ والآثارِ إذا أثبتُوا لمعبودِهِم يَديْنِ، كما ثَبتهُما اللهُ لنفسِهِ، وثَبتُوا له نَفسًا عزَّ ربُّنا وجلَّ، وأنه سميعٌ بصيرٌ، يَسمَعُ ويَرَى ما ادَّعَى هؤلاء الجهَلَة عليهم أنهم مُشَبِّهَةٌ، لَلَزِمَ كُلُّ مَن سمَّى اللهَ مَلكا، وعَزيزا، وعظيما، ورؤوفا، ورحيما، وجبارا، ومتكبرا، أنه قد شَبَّهَ خالقَهُ عزّ وجلّ بخلقه، حاش لله أنْ يَكُونَ مَن وَصَفَ اللهَ جل وعلا بما وَصَفَ اللهُ به نفسَهُ في كتابه، أو على لسان نبيِّه المصطفى صلى الله عليه وسلم مُشبِّهًا خالقَهُ بخلقه))[2].

فقد أَلْزَمَ الإمامُ ابن خزيمة رحمه الله من سَمَّى اللهَ عزيزا، وعظيما، ورؤوفا، ورحيما، وجبارا، ومتكبرا بالتَّشبيهِ كما أَلزَمُوا هُم أَهلَ السنةِ الذين أَثبَتُوا لله يَديْنِ، وأنه سميعٌ بصيرٌ، يَسمَعُ ويَرَى بالتَّشبيهِ، وهذا منه تقريرٌ لقاعدةِ القولُ في بعضِ الصفَاتِ كالقولِ في بعضٍ.

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة- رحمه الله - : ((ومما احتَجَّ به الجهميُّ في خلقِ القُرآنِ أَنْ قال: أليسَ القرآنُ خيراً؟ فإذا قيل له: بلى، قال: أفتقُولُون إنَّ مِنَ الخيرِ ما لم يخلقْهُ اللهُ؟

---

(١) التبصير في معالم الدين (ص١٤٣ - ١٤٤)

(٢) كتاب التوحيد (١/٧٥)

فَيَتَوَهَّم بجهله أنَّ له في هذه حجة، ولا حُجَّةَ فيه؛ لأجلِ أنَّ كلامَ اللهِ خيرٌ، وعلمَ اللهِ خيرٌ، وقدرةَ اللهِ خيرٌ، وليس كلامُ اللهِ ولا قدرتُهُ مخلوقين؛ لأنَّ اللهَ لم يزل مُتَكَلِّما، فكيف يخلُقُ كلامَهُ؟ ولَو كانَ اللهُ خلقَ كلامَهُ لخلَقَ علمَهُ وقدرَتَهُ، فَمَن زَعَمَ ذلك، فقد زَعَمَ أنَّ اللهَ كان ولا يَتَكَلَّم، وكان ولا يَعلَمُ))(١).

بيَّن الإمامُ ابنُ بطة أنَّ القولَ في صفَةِ الكَلامِ كالقَولِ في صفَةِ العلمِ والقُدرَةِ، فلو كانَ اللهُ خَلَقَ كلامَهُ لخلَقَ علمَهُ وقدرتَهُ، فالقَولُ في بعضِ الصفَاتِ كالقولِ في سائرِ الصفات.

[أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني (٤٣٨هـ)]

وقال الإمام أبو محمد الجويني- رحمه الله - : ((والذي شرَحَ اللهُ صدري في حالِ هؤلاء الشُيُوخ الذين أَوَّلُوا الاستواءَ بالاستيلاء، والنُّــزُولَ بنُــزُولِ الأمرِ، واليَدَيْنِ بالنعمتين والقدرتين، هو علِمي بأنهم مَا فَهِمُوا في صِفَاتِ الربِّ تعالى إلا ما يَلِيقُ بالمخلوقِين، فمَا فَهِمُوا عَنِ اللهِ استواءً يليقُ به، ولا نزولا يليقُ به، ولا يديْنِ تليقُ بعظمَتِه بلا تَكْيِيفٍ ولا تشبِيهٍ، فلذلك حَرَّفُوا الكَلِمَ عن مَوَاضِعِه، وعَطَّلُوا ما وَصَفَ اللهُ تعالى نفسَهُ به، وَنَذكُرُ بيَانَ ذلك إن شاء الله تعالى.

لا ريب إنَّا نحن وإياهم مُتَّفقون على إثبَاتِ صفَاتِ الحياةِ، والسمعِ، والبصرِ، والعلمِ، والقدرةِ، والإرادةِ، والكلامِ لله، ونحن قطعا لا نَعقِلُ مِنَ الحياةِ إلا هذا العَرَض الذي يَقُومُ بأجسَامِنا، وكذلك لا نَعقِلُ من السمعِ والبصَرِ إلا أعْرَاضا تقُومُ بجوارِحنَا، فكَما أنهم يقولون: حيَاتُهُ ليسَتْ بعرَضٍ، وعلمُهُ كذلك، وبصَرُهُ كذلك، هي صفَاتٌ

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/٢٠٠ - ٢٠١)

كما تليقُ به لا كما تليقُ بنا، فكذلك نقول نحن: حيَاتُهُ مَعلُومَةٌ وليسَتْ مُكَيفةً، وعلمُهُ معلُومٌ وليس مُكَيَّفا، وكذلك سمعُهُ وبصرُهُ معلومَان ليس جميع ذلك أعراضا بل هو كما يَليقُ به.

ومِثلُ ذلك بعَينِه: فوقيتُهُ واستواؤُهُ ونزولُهُ، ففوقيتُهُ معلُومَةٌ أعني: ثابتَةً كثُبُوت حقيقةِ السمعِ، وحقيقَةِ البصَرِ، فإنهما معلومَانِ ولا يُكيَّفَانِ، كذلك فوقيتهُ معلومَةٌ ثابتَةٌ غيرُ مكيَّفَةٍ كما يليقُ به، واستواؤُهُ على عرشِهِ معلُومٌ غيرُ مكيَّف بحركةٍ أو انتقَال يليقُ بالمخلوقِ، بل كما يليقُ بعظمتِهِ وجلالة، صفَاتُهُ معلُومَةٌ من حيث الجملَةُ والثبُوتُ، غيرُ معقُولَة من حيثُ التكييفُ والتحديدُ...

فإن قالُوا لنا في الاستوَاءِ: شَبَّهتُم، نقول لهم: في السمعِ شبَّهتُم، وَوَصفتُم ربَّكم بالعَرَضِ، فإن قالوا: لا عَرَضَ، بل كما يليقُ به، قلنا في الاستواء والفوقية: لا حَصْرَ، بل كما يليقُ به، فجميعُ ما يُلزِمُونَا به في الاستواءِ والنُّزُولِ واليدِ والوجهِ والقدَمِ والضحكِ والتعجبِ من التَّشبيهِ نُلزِمُهُم به في الحياةِ والسمعِ، فكما لا يجعلونَها هم أعراضا كذلك نحن لا نجعلُها جوارِحَ، ولا ما يوصَفُ به المخلُوقُ، وليس من الإنصَافِ أنْ يفهمُوا في الاستواءِ والنُّزُولِ والوجهِ واليدِ صفاتِ المخلوقين فَيحتَاجُوا إلى التأويلِ والتحريفِ.

فإنْ فهمُوا في هذه الصفات ذلك فَيلزَمُهُم أنْ يَفهَمُوا في الصفَاتِ السبعِ صفاتِ المخلوقين من الأعراضِ، فما يُلزِمُونا في تلك الصفات من التشبيهِ والجسْمِيَّة، نُلزِمُهُم به في هذه الصفَاتِ من العَرَضِيَّة، وما يُنَزِّهوا ربَّهم به في الصفات السبعِ، ويَنفُونَ عنه عَوَارِض الجسم فيها، فكذلك نحن نعمل في تلك الصِّفاتِ التي يَنسِبُونا فيها إلى التشبيه

سواءً بسواءٍ، ومَنْ أَنصفَ عَرَفَ ما قُلنا، واعتقَدَهُ، وقَبِلَ نصيحتَنا، ودانَ للهِ بإثبات جميعِ صفَاتِه هذه وتلك، وَنَفَى عن جميعِها التشبيهَ والتعطيلَ والتأويلَ والوقُوفَ، وهذا مُرادُ اللهِ تعالى منَّا في ذلك، لأنَّ هذه الصفات وتلك جاءَتْ في موضِعٍ واحدٍ، وهو الكتابُ والسنةُ، فإذا أثبتنا تلك بلا تأويلٍ وحرَّفْنا هذه وأَوَّلنَاها كنا كمن آمَنَ ببعض الكتابِ وكفَرَ ببعضٍ، وفي هذا بلاغٌ وكفايةٌ إن شاء اللهُ تعالى))(١).

فَقَد بيَّن الإمامُ الجويني رحمه الله أَنَّنا إذا كنَّا مُتَّفقينَ مع مَن يُثبت الصِّفَات مِن أَهلِ الكَلامِ كالأشاعرَةِ على إثبَاتِ صِفَة الحياة، والسمعِ، والبصرِ، والعلمِ، والقدرةِ، والإرادةِ، والكلامِ للهِ، ونحن قَطعا لا نَعقلُ مِن الحياةِ إلا مَا يَقُومُ بأجسامِنَا، وكذلك لا نَعقلُ من السمعِ والبصَرِ إلا ما يَقُومُ بجوارِحِنَا، فكَمَا أنهم يقولون حَيَاتُه ليسَتْ كحياتِنَا، وعلمهُ كذلك، وبصَرهُ كذلك، هي صفَاتٌ كما تَليقُ به لا كما تَليقُ بنا، فكذلك فوْقيَّته واستِوَاؤُهُ، ففَوقيَّته مَعلُومَةٌ ثابتَةٌ كثُبوتِ حقيقةِ السمعِ، وحقيقةِ البصرِ، فإنهما مَعلُومَان ولا يكَيَّفَان، وهذا تقريرٌ منه لقاعدَةِ: "القولُ في بعضِ الصفاتِ كالقَولِ في بعضٍ".

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣)]

وقال الإمام ابن عبد البر – رحمه الله – : ((والقولُ في كيفيَّة النــزُولِ كالقولِ في كَيفيَّةِ الاستواءِ والمجيءِ، والحجَّةُ في ذلك وَاحدَةٌ))(٢)

فقد بيَّن الإمامُ ابنُ عبد البرِّ رحمه الله أنَّ القولَ في كيفيَّةِ النــزولِ كالقول في سائر

(١) رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرف والصوت ضمن المجموعة المنيرية (ص١٨١ –١٨٣)

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٤٣/٧)

كيْفِيَّاتِ صفات اللهِ، فَنُثبتُ جميعَ الصفَاتِ بلا كيفٍ، فإنَّ الحُجَّةَ في جميع الصفات وَاحِدَةٌ.

ومِن خلالِ عَرضِ أقوالِ أئمةِ السلفِ يَتَّضِحُ أنهم متفقون على هذه القاعدة في رَدِّهِم على النُّفَاةِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ، فقد بَيَّنُوا أنَّ الكلامَ في بعضِ الصفاتِ كالكلامِ في بعضٍ.

وقد وافق شيخ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلفِ في تقرير هذه القاعدة، فبيَّن أنَّ القولَ في بعضِ الصفَاتِ كالقولِ في بعضٍ، وهذا استقراءٌ منه -رحمه الله- لمنهجِ أئمةِ السلف، وصياغَةٌ له في ألفاظٍ قليلَة المباني، وجيزة الألفَاظ.

كما بيَّن أنَّ عامَّةَ مَن ينفِي شيئا مما أثبتَهُ الرسلُ من الأسماء والصفات مُتَناقِضُونَ، فإنهم يحتَجُّون لما نَفَوْهُ بنظيرِ ما يحتَجُّ به النَّافي لما أَثبَتُوهُ.

وَقرَّر أنَّ قولَ السائلِ: كيفَ ينــزِلُ؟ بمنْزِلة قوله: كيف استوَى؟ وقوله: كيف يَسمَعُ؟ وكيفَ يُبصِرُ؟ وكيف يَعلَمُ ويقدر؟ وكيف يخلُقُ ويرزُقُ؟، كما قرَّر أنَّ القولَ في الاستواءِ والنــزولِ كالقولِ في سائرِ الصفات التي وَصَفَ اللهُ بها نفسَهُ في كتابِهِ، وعلى لسَانِ رسولِهِ ﷺ.

وبهذا يكونُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية موافقا لأئمة السلف، مُوَضِّحا لمنهجهم، لم يخرُجْ عن هديهم، و لم يسلُك غيرَ طريقهم.

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ الْقَوْلُ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي بَعْضٍ }

كما هو شَأْنُ أهلِ السنة والجماعة دائما يَعتمدون في جميعِ ما يستنبطونَهُ من قواعِد في بابِ الأسماء والصفات وغيرِه على نُصوصِ الكتابِ والسنةِ، وقد دَلَّت على هذه القاعدَةَ أدلةٌ مِن الكتابِ والسنة، وسأقتصرُ هنا على ذكرِ بعض الأدلةِ من القرآنِ الكريمِ في تقريرِ هذه القاعدة:

قال تعالى ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ ﴾[1]

وقال تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١ ﴾[2]

وقال تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ ۝٥٤ ﴾[3]

وجه الدلالة: أنَّ هذه الصفات السمعَ، والبصرَ، والعلمَ، والقدرةَ، والاستواءَ جاءَتْ في مَوضعٍ واحدٍ، وهو القرآن، فَدَلالَةُ القرآنِ على أنَّه رحمنٌ، عليمٌ، قديرٌ، بصيرٌ، سميعٌ كدلالته على أنَّه مُستوٍ على عرشِه، ليس بينهما فرقٌ من جهة النَّصِّ، فَوَجَبَ إثباتُها جميعا، فإنَّ القولَ في بعضِ الصفَات كالقولِ في سائرِ الصفات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((فَدَلالَةُ الْقُرْآن عَلَى أَنَّهُ رَحْمَنٌ، رَحِيمٌ، وَدُودٌ، سَمِيعٌ، بَصِيرٌ، عَلِيٌّ، عَظِيمٌ، كَدَلالَتِهِ عَلَى أَنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ مِنْ جِهَةِ

---

(١) سورة طه آية: ٥

(٢) سورة الشورى آية: ١١

(٣) سورة الروم آية: ٥٤

النَّصِّ))[1]

وقال تعالى ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ قد ذَمَّ الذين يأخُذُونَ ببعضِ الكتابِ ويَترُكونَ بعضا، فَمَنْ أَثبَتَ بعضَ الصفاتِ كالسمعِ والبصرِ بلا تَأويلٍ، وحَرَّفَ بعضًا كالاستواءِ وغيرِهِ كان كَمَنْ آمَنَ ببعضِ الكتَابِ وكَفَرَ ببعضٍ؛ لأنَّ هذه الصفات وتلك جاءَتْ في موضعٍ واحدٍ، وهو القُرآنُ.

قال أبو محمد الجويني: ((هذه الصفات وتلك جاءَتْ في موضعٍ واحدٍ، وهو الكتابُ والسنةُ، فإذا أثبتنا تلك بلا تأويلٍ، وحرَّفْنا هذه وأَوَّلْنَاها، كنَّا كَمَنْ آمَنَ ببعضِ الكتابِ وكفَرَ ببعضٍ))[3]

فَبَانَ بحمد الله بما تقدَّم نقلُهُ من النصوصِ الشرعيَّة أنَّ القولَ في بعضِ الصِّفَاتِ كالقَولِ في سائرِ الصفَاتِ، فَلَم تُفرِّقُ النصوصُ الشرعيَّةُ بينَ الصفَاتِ الواردَة في الكتاب والسنة، فَمَنْ أَثبَتَ شيئاً مما أَثبَتَهُ اللهُ لنفسه مِنَ الصفاتِ أُلزِمَ بإثبَاتِ البَاقِي، وَمَنْ نَفَى شيئاً منها أُلزِمَ بِنفْيِ ما أَثبَتَهُ.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/٢٩٨)

(٢) سورة البقرة آية: ٨٥

(٣) رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرف والصوت ضمن المجموعة المنيرية (ص١٨٣)

الفصل العاشر

قاعدة " الْقَوْلُ في الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ في الذَّاتِ "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول
أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة
{ الْقَوْلُ في الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ في الذَّاتِ }

إنَّ المتقررَ عند أهلِ السنة والجماعة أنَّ الكلامَ في الصِّفَات فَرعٌ عن الكَلامِ في الذَّات، فَمَنْ أثبتَ لله ذاتا لا تماثِلُ ذَوَاتِ المخلوقين ونَفَى الصِّفَاتِ أو بعضَها فَقَد تَنَاقَضَ، وهذا هو سبيلُ أهلِ الكَلام.

وَقد رَدَّ عليهم أئمةُ أهلِ السنة والجماعة ومنهم شيخُ الإسلام ابنُ تيمية بهذه القاعِدَة العظيمَة، وهذه هِيَ أقوالُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية في تقريرها:

قال – رحمه الله –: ((فَمَذْهَبُ السَّلَف رِضْوَانُ اللَّه عَلَيْهِمْ: إثْبَاتُ الصِّفَات وَإِجْرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وَنَفْيُ الْكَيْفِيَّة عَنْهَا . لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الصِّفَات فَرْعٌ عَنْ الْكَلَامِ فِي الذَّات، وَإِثْبَاتُ الذَّات إثْبَاتُ وُجُودٍ؛ لَا إثْبَات كَيْفِيَّةٍ، فَكَذَلِكَ إثْبَاتُ الصِّفَات . وَعَلَى هَذَا مَضَى السَّلَفُ كُلُّهُمْ))(1).

وقال – رحمه الله –:((القَولُ في الصِّفَاتِ كَالقَولِ في الذَّات، فإنَّ اللّهَ ليس كمثله شيءٌ، لا في ذَاته، ولا في صفاته، ولا في أفعَاله، فإذا كان له ذَاتٌ حقيقَةٌ لا تماثِلُ الذَّوَات، فالذَّاتُ مُتَّصِفَةٌ بصفَات حقيقة لا تماثِلُ سائرَ الصفَات))(2).

وقال – رحمه الله –: ((فَإِذَا كانَتْ نفسُهُ المقدسَةُ ليسَتْ مِثل ذَوَاتِ المخلوقِينَ،

---

(1) مجموع الفتاوى (٤/٦ – ٧)

(2) التدمرية (ص٤٣)

فَصِفَاتُهُ كذَاته لَيسَتْ مثل صفَات المخلوقِينَ، ونسبَةُ صفَة المخلُوق إليه، كنسبَة صفَة الخالقِ إليه، وليسَ المنسُوبُ كالمنسُوب، ولا المنسُوبُ إليه كالمنسُوب إليه، كَمَا قالَ النبيُّ ﷺ ((ترون ربَّكُم كما تَرَوْنَ الشمسَ والقَمَرَ))[1] فَشبَّهَ الرؤيَةَ بالرُّؤيَةِ لا المرْئِي بالمرْئِيِّ))[2].

وقال – رحمه الله – : ((فَفيمَا أَخبَرَ به عَنْ نَفْسه: منْ تَنْزِيهه عَنْ الْكُفُؤ، وَالسَّمِيِّ، وَالْمثْلِ، وَالنِّدِّ، وَضَرْب الْأَمْثَال لَهُ؛ بَيَان أَنْ لَا مثْلَ لَهُ في صفَاته؛ وَلَا أَفْعَاله؛ فَإِنَّ التَّمَاثُلَ فِي الصِّفَات وَالْأَفْعَال يَتَضَمَّنُ التَّمَاثُلَ فِي الذَّات، فَإِنَّ الذَّاتَيْن المختلفتين يَمْتَنِعُ تَمَاثُلُ صفَاتهما وَأَفْعَالهمَا؛ إذْ تَمَاثُلُ الصِّفَات وَالْأَفْعَال يَسْتَلْزِمُ تَمَاثُلَ الذَّوَات، فَإِنَّ الصِّفَةَ تَابِعَةٌ لِلْمَوْصُوف بهَا، وَالْفعْلَ أَيْضًا تَابِعٌ لفَاعله؛ بَلْ هُوَ ممَّا يُوصَفُ به الْفَاعلُ، فَإِذَا كَانَتْ الصِّفَتَان مُتَمَاثِلَتَيْنِ كَانَ الْمَوْصُوفَان مُتَمَاثِلَيْنِ؛ حَتَّى إنَّهُ يَكُونُ بَيْنَ الصِّفَات منْ التَّشَابُه وَالاخْتلَاف بحَسَب مَا بَيْنَ الْمَوْصُوفَيْنِ: كَالْإِنْسَانَيْنِ: كَمَا كَانَا منْ نَوْعٍ وَاحد فَتَخْتَلفُ مَقَاديرُهُمَا وَصفَاتُهمَا بحَسَبِ اخْتلَاف ذَاتَيْهِمَا، وَيَتَشَابَهُ ذَلكَ بِحَسَب تَشَابُه ذَلكَ))[3].

ومما تقدَّم نقلُهُ يتبيَّنُ تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدة، وهذه قاعدَةٌ عظيمَةٌ من قواعدِ الردِّ في باب الأسماء والصفات، وهي تُبيِّنُ تَنَاقُضَ المخالفين

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة باب فضل صلاة العصر (ص٩٣)ح ٥٥٤ ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليها (ص٢٥٥)ح ١٤٣٤ بلفظ: ((كما ترون هذا القمر..))

(٢) التدمرية (ص٧٨)

(٣) شرح حديث النـزول (ص٧٣) وانظر الفتوى الحموية الكبرى (ص٢٦٦ – ٥٤٣) ومجموع الفتاوى (٤٨٠/١١) وشرح حديث النـزول (ص٧٩ – ١١٢) والتدمرية (ص١٨٤) وبيان تلبيس الجهمية (٣٧٠/١)،(٥٠٥/٣)

واضطرَابهم.

ومضمونها: أنَّ القولَ في الصفَات كالقولِ في ذاتِ اللهِ ﷻ من حيث الإثبات والنفي، فكما أنَّه ليس في إثبَاتِ الذَّاتِ ما يُفضي إلى التشبيه، فكذلك ليس في إثبَاتِ الصفَات ما يُفضي إلى التشبيه.

ونكتةُ هذه القاعدة: أنَّ الصِّفَات والأفعَالَ تَتْبعُ الذَّات المتصفَةَ الفاعلَةَ. فإذا كَانَتْ ذَاتُهُ ﷻ مبَاينَةً لسائرِ الذّوَاتِ ليسَتْ مثلَها، لَزِمَ ضرورَةً أنْ تكُونَ صفَاتُهُ ﷷ مبَاينَةً لسائرِ الصِّفَات ليسَتْ مثلَها.

ونسبَةُ صفاته ﷷ إلى ذَاته كنسبَة صفَة كُلِّ موصُوف إلى ذَاته.

ولا ريبَ أنَّه العَليُّ الأعلَى العظيمُ، فهو أعلَى من كُلِّ شيءٍ، وأعظم من كلِّ شيءٍ، فلا تكونُ صفَاتُهُ ﷻ إلا مناسبَةً لذاته ﷷ.(١)

والمخاطَبُ بهذه القاعدَة هم: المعطلةُ والمشبهةُ، فَكُلُّ مَن أثبَتَ لله ذاتا لا تُمَاثِلُ ذوَاتِ المخلوقينَ فإنَّه يَلزَمُهُ أنْ يُثبتَ لله صفَات لا تماثلُ صفَاتِ المخلوقينَ.

فالمعطلةُ كالجهميةِ والمعتـزلةِ والأشاعرةِ يُثبتُونَ للهِ ذاتا لا تماثِلُ ذواتِ المخلوقين، ويَنفُونَ الصفَات أو بعضَهَا على اختلافِ فيما بينهم.

فَيُرَدُّ عليهم جميعا: أنَّ القولَ في الصفَات كالقَولِ في الذَّات، فَمَن أثبَتَ لله ذاتا لا تُماثِلُ ذوات المخلوقينَ لَزمَهُ أَنْ يُثبتَ له صفَات لا تماثلُ صفَاتِ المخلوقين، فكما أنَّ لله ذاتا حقيقَةً فكذلك له صفَاتٌ حقيقة، وكمَا أنَّه لا يَلزَمُ من إثبَاتِ الذَّاتِ تمثيل فكذلك لا يَلزَمُ من إثباتِ الصِّفَاتِ تمثيل.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/٤٢٢)

وأما المشبِّهَةُ: فَيُرَدُّ عليهم أيضا بهذه القاعدَة، فكَمَا أنَّ لله ذاتا لا تُماثلُ ذوَات المخلُوقِين، ولا يُعْلَم كيفِيَّتُها فكذلك له صِفَاتٌ لا تماثِلُ صفَات المخلُوقِينَ ولا يُعلَمُ كيفيَّتُها؛ لأنَّ العلمَ بكيفيةِ الصفَةِ تابِعٌ للعلمِ بكيفيَّةِ الموصُوفِ، فإذا جُهِلَتْ كيفيَّةُ الذَّاتِ جُهِلَتْ كيفيةُ الصِّفَات.

وبهذا تَكُونُ هذه القاعدَةُ أَصلا في الرَّدِّ على الطَّائفتَيْن المنحرفَتَيْنِ في بابِ الأسماءِ والصفَاتِ.

المبحث الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ الْقَوْلُ فِي الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي الذَّاتِ }

بعد أن وقفْنا على تقرير شيخ الإسلام ابن تيمية لهذه القاعدة، أستعرضُ هنا ما وقفتُ عليه من أقوالِ أئمة السلف في تقرير أنَّ الْقَوْل في الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ في الذَّاتِ:

[عبد العزيز بن مسلم الكناني المكي (٢٤٠هـ)]

قال الإمام عبد العزيز الكناني - رحمه الله - : ((فقلتُ له – أي للمريسي- قال الله تعالى﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾(١)

أفتقولُ إنَّ نفسَ رَبِّ العالمين دَاخلةٌ في هذه النفوسِ التي تَذُوقُ الموْت؟ فصَاحَ المأمُونُ(٢) بأعلى صوتِهِ وكان جَهيرَ الصَّوْتِ، مَعاذَ اللهِ معاذَ اللهِ معاذَ اللهِ، فقلت: إذاً وَرَفَعتُ صَوتي معاذَ اللهِ معاذَ اللهِ أنْ يكونَ كَلامُ اللهِ دَاخلا في الأشياءِ المخلوقَةِ،كما أنَّ نفسَهُ ليسَتْ بدَاخِلَةٍ في الأنفسِ الميتَةِ، وكلامُهُ خارِجٌ عن الأشيَاءِ المخلُوقَةِ كما أنَّ

(١) سورة آل عمران آية: ١٨٥

(٢) هو: المأمون عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي ابن أبي جعفر المنصور العباسي. أبو العباس. قال ابن القيم: ((وكان يحبُّ أنواعَ العلوم، وكان مجلسه عامرا بأنواع المتكلمين في العلوم، فغَلَبَ عليه حبُّ المعقولات، فأمر بتعريب كتب يونان، وأقدم لها المترجمين من البلاد، فعُرِّبَت له، واشتغل بها الناس، والملك سوق ما سوق فيه جلب إليه، فغلب على مجلسه جماعةٌ من الجهمية ممن كان أبوه الرشيد قد أقصاهم، وتبعهم بالحبس والقتل، فحشوا بدعة التجهم في أذنه وقلبه فقبلها، واستحسنها، ودعا الناس إليها، وعاقبهم عليها)) ولد: ١٧٠هـ توفي:٢٢٨هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠/٢٧٢ - ٢٩٠) والصواعق المرسلة لابن القيم (٣/١٠٧٢)

نفسَهُ خارجَةٌ عن الأنفسِ الميتَةِ))[1].

فقد قرَّر الإمام الكناني -رحمه الله- أنَّ القَولَ في كلامِ اللهِ كالقَولِ في النَّفسِ، فكَمَا أنَّ نفسَهُ جل وعلا خَارجَةٌ عن الأنفسِ الميتَةِ فكذلك كَلامُهُ خارِجٌ عن الأشياءِ المخلوقةِ، فهو يُقرِّرُ أنَّ القولَ في الصِّفاتِ كالقَولِ في الذَّات.

[أبو نصر عبيد الله السجزي (٤٤٤هـ)]

وقال الإمام السجزي- رحمه الله - : ((الذي يَزعمُونَ بَشَاعَتَهُ من قولِنا في الصِّفَات ليس على ما زَعَمُوهُ، ومَعَ ذلك فَلَازِمٌ لهم في إثبات الذَّات))[2].

فقد بيَّن الإمامُ السجزي -رحمه الله- أنَّ ما يزعُمُوَن بشَاعَتَه مِن قولنا في الصفاتِ لازِمٌ لهم في إثبَاتِ الذَّاتِ، فَإذَا كانَ إثبَاتُ الصفَاتِ يَستَلزِمُ التَّمثِيلَ فكذلك إثبَاتُ الصِّفاتِ يَستَلزِمُ التَّمثيلَ.

[أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)]

وقال الخطيب البغدادي- رحمه الله - : ((أمَّا الكلامُ في الصِّفات: فأمَّا مَا رُوِيَ منها في السنَنِ الصِّحَاح، فَمَذهَبُ السلفِ إثبَاتُها، وإجراؤُهَا على ظَوَاهِرِها، ونفي الكيفيَّةِ والتشبيهِ عنها .

والأصلُ في هذا أنَّ الكَلامَ في الصِّفاتِ فَرْعٌ على الكلامِ في الذَّات، ويحتذي في ذلك حذْوَهُ ومثالَهُ .

وإذا كان مَعلُوما إثبَات رَبِّ العالمين عز وجل إنما هو إثبَاتُ وُجُودٍ، لا إثبات تحديدٍ

(١) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن (ص٥٤)

(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص١٢٧)

وتكييفٍ، فكذلك إثبَاتُ صفاتِهِ، فإنما هو إثبَاتُ وُجُودٍ، لا إثبات تحديدٍ وتكييفٍ))[1].

فقد قرَّر الإمام الخطيب -رحمه الله- ما قرَّره غيرُه من أئمةِ السلفِ، بَلْ صرَّح أنَّ الكلامَ في الصفَات فرعٌ عَنِ الكلامِ في الذَّات.

[الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠هـ)]

وقال الإمام البغوي- رحمه الله - : ((الباريُّ سبحانه وتعالى لا يُشبهُ شيءٌ من صفَاتِه صفَاتِ الخلقِ، كما لا تُشبهُ ذَاتُهُ ذواتِ الخلقِ، قال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[2]))[3].

فقد صرَّحَ الإمامُ البغويُّ بتقريرِ هذه القاعدَة، فَذَكَرَ أنَّه إذا كانَتْ ذاتُ اللهِ لا تُشْبِهُ ذوَات المخلوقين، فَكَذلك صفاتُهُ، لأنَّ القَولَ فيهما وَاحدٌ.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال قوَّام السنة أبو القاسم التيمي- رحمه الله -: ((الكَلامُ في صفَاتِ اللهِ عز وجل ما جاء منها في كتابِ اللهِ، أو رُوِيَ بالأسانيدِ الصحيحَةِ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فمذهَبُ السلفِ رحمة الله عليهم أجمعين إثباتُهَا وإجراؤُها على ظاهِرِها، ونفيُ الكيفيَّة عنها، وقد نفاها قومٌ فأبطَلُوا مَا أثبَتَهُ اللهُ، وذهب قومٌ من المثبتين إلى البحثِ عنِ التكييفِ.

والطريقَةُ المحمودَةُ هي الطريقَةُ المتوسطة بين الأمرين، وهذا لأنَّ الكلامَ في

---

(١) ذكره الذهبي في العلو للعلي العظيم (١٣٣٥/٢)

(٢) سورة الشورى آية: ١١

(٣) شرح السنة (١٧٠/١)

الصفَاتِ فرعٌ على الكلامِ في الذَّات، وإثبات الذَّاتِ إثبَات وُجُودٍ لا إثباتَ كيفيةٍ، فكذلك إثباتُ الصفَاتِ، وإنما أَثبَتْنَاها؛ لأنَّ التوقيفَ وَرَدَ بها، وعلى هذا مَضَى السلَفُ..))[١].

وقال- رحمه الله - : ((وليسَ في إثبَاتِ الصِّفَاتِ ما يُفضِي إلى التَّشبِيهِ،كما أَنَّه ليس في إثبَاتِ الذَّاتِ ما يُفضِي إلى التَّشبيه))[٢].

وقال- رحمه الله -: ((قال أهلُ السنة: الاستواءُ هو: العُلوُّ، قال الله تعالى ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾[٣] وليس للاستواءِ في كلامِ العربِ معنى إلا ما ذكرْنا، وإذا لم يجُزْ الأوجه الثلاثة لم يَبقَ إلا الاستوَاء الذي هو مَعلُومٌ كَونُهُ مجهُولٌ كيْفيَّتُهُ، واستوَاءُ نوحٍ على السفينَة مَعلُومٌ كونُهُ مَعلُومٌ كيفيتُهُ؛ لأَنَّه صفةٌ له، وصفاتُ المخلوقين مَعلُومَةٌ كيفيَّتُها. واستواءُ اللهِ على العرش غيرُ مَعلُومٍ كيفيتُهُ؛ لأنَّ المخلوقَ لا يَعلَمُ كيفيَّةَ صفَاتِ الخالِقِ، لأَنَّه غيبٌ، ولا يَعلَمُ الغيبَ إلا اللهُ، ولأنَّ الخالِقَ إذا لم يُشبِه ذَاتُه ذَات المخلُوقِ لم يشبه صفَاتُه صفَات المخلُوق))[٤].

فقد صَرَّح الإمام أبو القاسم -رحمه الله- أنَّ الكلامَ في الصِّفَاتِ فَرعٌ على الكلامِ في الذَّاتِ، كما بيَّن أَنَّه إذا كانَ إثبَاتُ الذَّات إثبات وُجودٍ لا إثبَات كَيفيَّةٍ، فكذلك إثباتُ الصِّفَات إثبات وُجُودٍ لا إثبات كيفيةٍ؛ لأنَّ الصفات تبعٌ للذات.

---

(١) الحجة في بيان المحجة (١/١٨٨ - ١٩٠)

(٢) المصدر السابق (٢/١٩٦)

(٣) سورة المؤمنون آية: ٢٨

(٤) الحجة في بيان المحجة (٢/٢٧٥)

وبيَّن أيضا أنَّه ليس في إثبَاتِ الصفَاتِ ما يُفضِي إلى التشبيه،كما أنَّه ليس في إثبَاتِ الذَّاتِ ما يُفضي إلى التشبيه، فالقولُ في الصفَاتِ كالقَولِ في الذَّات.

[موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)]

وقال الإمام ابن قدامة- رحمه الله - : ((اعْلَمُوا رحمكم الله: أنَّ ربَّكم عظيمٌ، قديرٌ، كبيرٌ، لا تُدرَكُ صفَاتُهُ بالعقُولِ، ولا يُتَجَاوَزُ فيها ما وَرَدَ به المنقُولُ، وأنَّه لا يُشَبَّهُ بمخلوقاته، ولا تُشَبَّهُ صفاتُهم بصفَاته، كما لا تُشَبَّهُ ذَوَاتُهم بذاته))[١].

فبيَّن الإمام ابن قدامة رحمه الله أنَّ صفات اللهِ لا تُشبِهُ صفاتِ المخلُوقينَ كما أنَّ ذاتَهُ جل جلاله لا تُشبِهُ ذواتِ المخلوقين، وهذا تقريرٌ منه لهذه القاعدَة.

بناءً على ما سَبَقَ نقلُهُ من أقوالِ أئمَّةِ السلفِ يتبيَّنُ أنهم مُتَّفِقُون على أنَّ القَولَ في الصفَاتِ كالقَولِ في الذَّاتِ؛ وذلك في مَعرِضِ رَدِّهم على المخالفينَ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ.

وقد وَافَق شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلفِ في تقرير هذه القاعدة، فبيَّن أنَّ القولَ في الصفاتِ كالقولِ في الذَّاتِ، فإنَّ اللهَ ليس كمثله شيءٌ، لا في ذَاته، ولا في صفَاتِه، ولا في أفعَالِه، كما بيَّن أنه إذا كانت له ذَاتٌ حقيقةٌ لا تُماثِلُ الذَّوَات، فهذه الذَّاتُ مُتصفَةٌ بصفاتٍ حقيقَة لا تُمَاثِل سائِر الصفات.

وبيَّن أيضا- متابعا لأئمةِ السلفِ، ومُوضحا لمذهبهم - أنَّ الذَّاتَينِ المختَلِفَتَينِ

(١) عقيدة ابن قدامة ضمن عقائد السلف (ص١٨١)

يَمتَنعُ تماثُلُ صفاتِهما وأفعالِهما، إذْ تماثُلُ الصفَاتِ والأفعالِ يَستلزِمُ تماثل الذَّوَات، فإنَّ الصفَةَ تابِعَةٌ للموصُوفِ.

كما بيَّن أنَّ هذا هو مَذهَبُ السلف الذي يجب اتِّبَاعُهُ ولا يجوزُ مخالفته.

وبهذا يكون شيخ الإسلام ابن تيمية مُوضِّحا ومبيِّنا لكلامِ أئمةِ السلف، مُتبعا لهم.

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ الْقَوْلُ في الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ في الذَّاتِ }

إنَّ هذه القاعدَةَ العظيمةَ مِن قَواعِدِ بابِ الردِّ والمناظَرَةِ، قدْ دَلَّتْ عليها الأدلةُ الشرعيةُ، وَمِن هذه الأدِلَّةِ ما يلي:

قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(1)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ نفَى أنْ يَكُونَ لذاتِه مِثلٌ، ثُمَّ أَثبَتَ لنفسِهِ السمعَ والبَصَرَ، فَإِثبَاتُ السمعِ والبصَرِ لَهُ ﷻ دَاخِلٌ في نَفيِ المَمَاثَلَةِ لِذَاتِه، فكَمَا أنَّه ليسَ لذاتِهِ مِثلٌ فكذلك ليس لِصِفَاتِهِ مِثلٌ، فدلَّ ذلك على أنَّ الكَلامَ في الصفَاتِ كالكَلامِ في الذَّاتِ.

قال الإمام البغوي- رحمه الله - : ((البارئُ سبحانه وتعالى لا يُشبِهُ شيءٌ من صفَاتِهِ صفَاتِ الخَلقِ، كما لا تُشبِهُ ذَاتُهُ ذواتِ الخَلقِ، قال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(2)))(3)

وقال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾(4)

(1) سورة الشورى آية:11

(2) سورة الشورى آية: 11

(3) شرح السنة (1/170)

(4) سورة مريم آية: 65

وقال تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾ ﴾[1]

وقال تعالى: ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ الله ﷻ أخبرَ في هذه الآيات الكريمات أنَّهُ لا مِثلَ له، وهذا يَعُمُّ الذَّاتَ والصفَاتِ، فالقَولُ في الذَّاتِ والصفَاتِ وَاحِدٌ مِنْ حيثُ نَفْيُ المُمَاثَلة، وهذا مَا تَنُصُّ عليه هذه القاعدة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : ((فَفِيمَا أَخْبَرَ به عَنْ نَفْسه: مِنْ تَنْزِيهه عَنْ الْكُفُؤِ، وَالسَّمِيِّ، وَالْمِثْلِ، وَالنِّدِّ، وَضَرْبِ الْأَمْثَال لَهُ؛ بَيَان أَنْ لَا مِثْلَ لَهُ فِي صِفَاته؛ وَلَا أَفْعَاله؛ فَإِنَّ التَّمَاثُلَ فِي الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ يَتَضَمَّنُ التَّمَاثُلَ فِي الذَّات))[3].

فبَانَ بحمد الله بما تقدَّمَ نقلُهُ من النصُوصِ الشرعيَّة أنَّ القولَ في الصفَاتِ كالقَولِ في الذَّاتِ، فكَمَا أنَّ النصُوصَ تُثبتُ له ذاتا حَقِيقِيَّةً لا تماثِلُ الذَّوَات، فكذلك تُثبتُ له الصِّفَاتِ.

---

(١) سورة الإخلاص آية: ٤

(٢) سورة النحل آية: ٧٤

(٣) شرح حديث النــزول (ص٧٣)

الفصل الحادي عشر

قاعدة " الصِّفَةُ تَدْخُلُ في مُسَمَّى الاسْمِ "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول
أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة
{ الصِّفَةُ تَدْخُلُ في مُسَمَّى الاسْمِ }

إنَّ مما لا يُنَازِعُ فيه أَحَدٌ من أئمةِ أهل السنة والجماعة، بل ولا يُنَازِعُ فيه أحدٌ مِنَ العقلاء أنَّه ليس ثَمَّةَ ذاتٌ في الخارجِ إلا وهي مُتَّصفَةٌ بالصفات، فالصفَاتُ داخِلَةٌ في مُسَمَّى الاسم، ومن ذلك صفَاتِ اللهِ فإنها داخِلَةٌ في مُسَمَّى اسمه، فاسمُ اللهِ لا يخرُجُ عنه شيءٌ مِن صِفاتِهِ، وممن قرَّر ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، وفيما يلي عرضٌ لأقواله:

قال - رحمه الله - : ((الصِّفَةُ مما تَدخُلُ في مُسَمَّى اسمِهِ))(١).

وقال- رحمه الله - : ((وليسَتْ صفَاتُهُ خَارجَةً عن مُسَمَّى اسمِهِ، بل مَنْ قال عَبَدتُ اللهَ، ودعَوْتُ اللهَ فإنما عَبَدَ ذاتَهُ المتصفةَ بصفَاتِ الكمَالِ التي تَستَحِقُّها، ويمتَنِعُ وُجُودُ ذاتِهِ بدُونِ صفَاتِها اللازِمَةِ لها))(٢).

وقال - رحمه الله - : ((وأمَّا صِفَةُ اللهِ تعالى فهي داخِلَةٌ في مُسَمَّى أسمائِهِ الظَّاهِرَةِ والمضْمَرَةِ، فإذا قلتَ: عبدتُ اللهَ، ودعوتُ اللهَ، و ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾(٣) فهذا الاسمُ لا

(١) التسعينية (١/٣٦٣)

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/٤٦)

(٣) سورة الفاتحة آية: ٥

يَخْرُجُ عنه شيءٌ من صفَاتِهِ من علمِهِ ورحمتِهِ وكلامِهِ وسائرِ صفاتِهِ))[1].

وقال – رحمه الله – : ((وقال أحمدُ بنُ حنبل لرجلٍ سألَهُ فقال له : ((أَلَستَ مخلوقا؟ فقال : بلى، فقال : أوليسَ كلامُكَ منك ؟ قال : بلى، قال : واللهُ ليسَ بمخلُوقٍ، وكلامُهُ منه))[2] ومُرادُهُ أنَّ المخلوق: إذا كانَ كلامُهُ صفَةً له، هو داخِلٌ في مُسَمَّى اسمه، وهو قَائمٌ به، فالخالقُ أولى أنْ يَكُونَ كلامُهُ صفَةً له داخِلَة في مسمَّى اسمه، وهو قائمٌ به؛ لأنَّ الكَلامَ صفَةُ كمَالٍ، وعَدمُهُ صِفَةُ نقصٍ، فالمتكَلِّمُ أكمَلُ ممن لا يتكَلَّمُ، والخالقُ أحقُّ بكلِّ كمَالٍ من غيرِهِ.

والسلفُ كثيرا ما يقولون: الصفةُ مِنَ الموصُوفِ، والصفَةُ بالموصُوفِ، فيقولون: عِلمُ اللهِ مِنَ اللهِ، وكلامُ اللهِ مِنَ اللهِ، ونحو ذلكَ؛ لأنَّ ذلك داخِلٌ في مُسَمَّى اسمِهِ، فَلَيسَ خارجا عن مُسَمَّاه، بل هو داخِلٌ في مُسَمَّاه، وهو مِنْ مُسَمَّاه))[3].

وقال – رحمه الله – : ((ومِنَ المعلُومِ أنَّ ما لا يَقبَلُ العَدَم، إذا كان ذَاتا مَوصُوفَةً بصفَاتِ الكمَالِ، لم يجزْ أنْ يُقالَ: اتِّصَافُها بصفَاتِ الكَمَالِ يُوجِبُ افتقَارها إلى الصِّفَاتِ فَتَقبَلُ العَدَم، فإنَّ فَسَادَ هذا الكَلامِ ظَاهِرٌ، وهو بمنـزِلَة أنْ يُقال: قولكم: مَوجُودٌ بنفسهِ، أو وَاجِبُ الوجُودِ بنفسِهِ، يَقتَضِي افتقَارهُ إلى نفسِهِ، والمفتَقرُ لا يكونُ وَاجبَ الوجودِ بنفسه، بل يَكونُ قابلا للعَدَمِ. وإذا كان هذا فاسدا فالأوَّلُ أفسَدُ، فإنَّ صفَاتِ كمَالِهِ داخِلَةٌ في مُسَمَّى نفسِهِ، فإذا كان قولُ القائل: هو مُفتَقِرٌ إلى نفسِهِ، لا

(١) مجموع الفتاوى (١٢/٣٣٠)

(٢) تقدم تخريجه ٥٧٤

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٢/٢٧٥ – ٢٧٦)

يمنَعُ وُجُوب وُجُودِهِ، فقوله: إنَّه مُفتَقِرٌ إلى صفَاتِهِ أولى أنْ لا يمنَعَ وجوب وُجُودِهِ))[1].

فالمتأمِّلُ فيما تقدَّم نقلُهُ عن شيخِ الإسلام ابنِ تيمية يتضحُ له تقريرُه لهذه القاعدة من قواعِدِ بابِ الرَّدِّ والمناظرة.

وقد دلَّت هذه القاعدة: على أنَّ الصفَاتِ ليسَتْ خارجَةً عن مُسَمَّى اسمِ اللهِ ﷻ، فَعلمُ اللهِ مِنَ اللهِ، وكلامُ اللهِ من اللهِ، كلٌّ صفاته داخِلَةٌ في مُسَمَّى اسمهﷻ.

فإذا قُلتَ: عبَدتُ اللهَ فإنما عَبَدتَ ذاتا مُتَّصِفَةً بصفَاتِ الكمَالِ، ويمتَنِعُ وُجودُ ذاتِهِ بدونِ صفَاتِهِ اللازِمَةِ له.

وَقد تنَازَعَ المثبِتَةُ هل يُقال الصفاتُ غيرُ الذَّات؟ أو يقال: لا يُقَالُ هي غيرُ الذَّات ولا يقال ليسَت غيرَ الذَّات؟

والجواب: أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ قولِ القائلِ: الصفَاتُ غيرُ الذَّات وبينَ قوله صفَاتُ اللهِ غيرُ اللهِ، فإنَّ الثاني باطلٌ؛ لأنَّ مُسمَّى اسم اللهِ يدخُلُ فيه صفَاتُهُ، بخلاف مُسَمَّى الذَّات، فإنَّه لا يدخُلُ فيه الصفاتُ، ولهذا لا يقال: صِفَاتُ اللهِ زائدَةٌ عليه سبحانه، وإنْ قيلَ الصفَاتُ زائدَةٌ على الذَّات؛ لأنَّ المرادَ هي زائدَةٌ على مَا أَثبَتَهُ المثبِتُونَ مِنَ الذَّاتِ المجرَّدَةِ عَنِ الصفَات، فإذَا قُدِّرَ ذاتٌ مجردَةٌ عن الصفَات، فالصِّفَاتُ زائدَةٌ على هذه الذَّاتِ المقدَّرَةِ في الذهنِ المجردَةِ عنِ الصفات، وليست الصفَاتُ زائدَةً عنِ الذَّات

(١) درء تعارض العقل والنقل (٤٢٢/٣ - ٤٢٣) وانظر بغية المرتاد (ص٢٣١)، مجموع الفتاوى (٤١٤/٨)، درء تعارض العقل والنقل (٢٧٤/٢)،(٢٣/٣)، بيان تلبيس الجهمية (٢٣٥/٣)

المتصفةَ بالصفات، فإنَّ تلك لا تحقُّقَ لها إلا بصفاتها، فَتقديرُها مجرَّدَة عَن صفاتها تقديرٌ ممتنعٌ، واللهُ تعالى هو الذَّاتُ الموصُوفَةُ بصفَاتِه اللازِمَة، فليس اسمُ اللهِ متناولا لذَاتٍ مجردَةٍ عن الصفات أصلا.(١)

وقولنا: **الصفَاتُ زائدَةٌ على الذات هو مِن باب التَّنَــزُّل مع الخصمِ في إثبَاتِ ذات مجردَة،** فإنَّ النفَاةَ لما أثبتوا ذاتا مجردَةً عن الصفات قلنا: إنَّ الصفَات زائدَةٌ على ما أَثبَتُّمُوه مِنَ الذَّاتِ المجردَةِ، وإلا فالحقيقَةُ إنَّ الذَّات الموجودَةَ في نفسِ الأمرِ مُستَلزِمَةٌ للصفَاتِ، فلا يُمكنُ وجُودُ ذَاتٍ مجردَة عَنِ الصفَاتِ، بل ولا يُوجَدُ شيءٌ مِن الذَّوَات مجرَّدا عن جميعِ الصفَات.

فلفظُ الذَّات تَأنيثُ "ذو"، ولفظُ "ذو" مُستَلزِمٌ للإضافَة. وهذا اللفظُ مُوَلَّدٌ، وأصلُهُ أَنْ يقالَ: ذاتُ علمٍ، ذاتُ قدرةٍ، ذاتُ سمعٍ، ويقال: فلانةٌ ذاتُ مالٍ، ذاتُ جمالٍ.

ثم لما علِمُوا أنَّ نفسَ الربِّ ذات علمٍ وقدرةٍ وسمعٍ وبصرٍ عرَّفُوا لفظَ الذَّات، وصَارَ التعريفُ يَقُومُ مَقَامَ الإضافَة.(٢)

ولا يُفهمُ من تقريرِ هذه القاعدة أنَّه يجوزُ أنْ تُدعَى الصفَة، فإنَّ الصفَةَ لا يجوزُ أَنْ تُدعَى؛ وذلك لأنَّ الصفَةَ ليست هي عَين الموصُوفِ، فالرَّحمةُ والسمعُ والقدرَةُ ليسَتْ هي الله، وإنما هي صِفَاتٌ لله.

---

(١) انظر: الجواب الصحيح لشيخ الإسلام ابن تيمية (١١/٣ - ١٢) واقتضاء الصراط المستقيم له أيضا (٣٢٧/٢)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٦١/١٧)

وهذا لا يمنَعُ أنْ تكونَ الصفَاتُ لازمَةً للموصُوفِ، فَصِفَاتُ الربِّ اللازمَةُ له لا تُفَارِقُهُ البتَّةَ.

قال الإمام الدارمي- رحمه الله - : ((فَيُقالُ لهذا التائه الحائر الذي لا يَدري ما ينطِقُ به لسانُهُ: إنَّه لا يُصَلَّى للقرآنِ، ولكن يُصَلَّى به لله الواحدِ الذي هذا القرآنُ كلامهُ وصفتُهُ، لا يُخَصُّ بالصَّلاةِ قرآن ولا غيره، كما أنَّ علمَهُ وقدرتَهُ وسلطانَهُ وعزتهُ وجلالَهُ لا يُصلَّى لشيءٍ منها، مقصودا بالصلاة إليها وَحدَهَا، ولكن يُصلَّى للواحدِ الأحد الذي هو إلهٌ واحدٌ بجميع صفَاتِهِ من العلمِ والكلام والملكِ والقدرةِ وغيرِها، فاعْقِلْهُ، وأنَّى لك العقل مع هذا الاحتجاج والخرافات؟))[1].

فقد بين الإمام الدارمي – رحمه الله – أنه لا يُصَلَّى للصفَاتِ وحدَها، فلا يُصَلَّى للعلمِ والقدرةِ والسمعِ والبصرِ، وإنما يُصَلَّى للذي هو إلهٌ بجميعِ صفَاتِهِ، وكذلك الدعاءُ وغيرُه مِنَ العبادات؛ لأنَّ الصِّفاتِ ليسَت هِيَ عين الموصوف.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((فإنَّ كلامَ اللهِ لم يخلُق السماوات والأرض، ولا كلام اللهِ هو الإلَهُ المعبُودُ، بل كَلامُهُ كسَائِرِ صفاتِهِ، مثل حياتِهِ وقدرته، ولا يقول أحد: يا عِلمَ اللهِ اغفرْ لي، ولا يا كلامَ اللهِ اغفرْ لي، وإنما يُعبَدُ ويُدعَى الإلهُ الموصُوفُ بالعلمِ والقدرَةِ والكلامِ))[2]

ولكنْ هُنا يُفرَّقُ بينَ دعَاءِ الصفَةِ وبين دُعاءِ اللهِ بالصفَةِ، فَدُعاءُ الصفَةِ لا يجوزُ لما تقدَّم.

---

(١) نقض عثمان على المريسي (ص٣٢١)

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١٦٢/٢)

وأمَّا دُعاءُ اللهِ بالصفَةِ يعني: مِن بَابِ التوَسُّلِ فيجُوزُ، كأنْ تقول: اللهم اعْفُ عنَّا بِعفوكَ.

وفي هذه القاعدَة - الصفَةُ تدخُلُ في مُسمَّى الاسمِ - ردٌّ على النفَاة من الجهميةِ والمعتزلة وغيرهم الذينَ أثبَتُوا للهِ ذاتا مجردَةً عن الصفَاتِ، وزعَمُوا أنَّ اللهَ لو كان مُتصفا بالصفَاتِ لكان مُفتَقرا إليها، وهذا ممتنعٌ.

فاللهُ عند المعتزلةِ ومن وافقهم واحدٌ، ليس كمثله شيءٌ، ولا يمنح سوَى الوجُودِ للخلقِ، وَكُلُّ ما عَدَا الوجُود فلا يوجَدُ أيُّ تشابُه بينه وبينَ الخلق، فأنكرُوا وُجودَ صفات للهِ حقيقية، وقديمة، ومتميزَة عن الجوهَرِ. فالصفاتُ عند المعتزلةِ هي الجوهَرُ نفسُهُ [1].

والردُّ عليهم: أنَّ قولهم إنَّهُ مُفتَقرٌ إلى جُزئِه تلبيسٌ، فإنَّ القديمَ الموصُوفَ بالصفاتِ اللازمَة له يمتنع أنْ تُفَارقَهُ صفَاتُهُ، وليست له حقيقةٌ غيرُ الذات الموصوفَة حتى يقال: إنَّ تلك الحقيقة مفتقرةٌ إلى غيرها، فالذَّاتُ والصفاتُ متلازِمانِ لا يُوجَدُ أحدُهما إلا مع الآخرِ.

وهذا التلازُمُ لا يقتَضِي حاجَة الذَّاتِ والصفَاتِ إلى مُوجدٍ أوجَدَها، وفاعلٍ فعَلَها، والواجبُ بنفسِه يمتنعُ أنْ يكونَ مُفتَقرا إلى ما هو خارِجٌ عن نفسِه، فأمَّا أن لا يكونَ له صفَةٌ ولا ذاتٌ ولا يَتَميَّزُ منه أمرٌ عن أمرٍ فلا يلزم ذلك مِن وُجُوبِه، وكونه غَنِيا بنفسه عن كُلِّ ما سواهُ.

فاللهُ تعالى اسمٌ للذات المتصفَة بكمَالِ العلمِ والقدرة والحياةِ وسائرِ صفَاتِ الكمَالِ، ليس اسما لذَاتٍ مجردَةٍ عن الأوصَافِ والنعوت[2].

(١) المنية والأمل لابن المرتضى المعتزلي (ص ١١٠)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣/٣٣٦) ومختصر الصواعق للموصلي (٢/٣٦٧ - ٣٦٨)

المبحث الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ الصِّفَةُ تَدْخُلُ في مُسَمَّى الاسْمِ }

إنَّ الناظرَ في أقوالِ أئمَّةِ السلف التي أُثِرَت عنهم يجد أنهم يُقَرِّرون أنَّ صفَاتِ اللهِ تَدخُلُ في مُسَمَّى اسمِهِ.

وفيما يلي عرضٌ لأقوالِ أئمةِ السلف:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنه : ((السيِّدُ الذي قد كمُل في سُؤدَدِه، والشريفُ الذي قد كَمُلَ في شَرَفِهِ، والعظيمُ الذي قد عَظُمَ في عظمته، والحليمُ الذي قد كَمُلَ في حلمِه، والغنيُّ الذي قد كمُلَ في غناه، والجبَّار الذي قد كَمُلَ في جبروتِه، والعالِمُ الذي قد كَمُلَ في علمِهِ، والحكيمُ الذي قد كَمُلَ في حكمتِه، وهو الذي قد كَمُلَ في أنواعِ الشَّرف والسؤدد، وهو اللهُ سبحانه هذه صفَتُهُ، لا تَنبَغِي إلا له))(١) .

فقد بيَّن ابنُ عباس رضي الله عنه أنَّ اللهَ بصفاته، فاللهُ صفَاتُهُ صفَاتُ كمَال لا نقصَ فيها، وهي داخِلَةٌ في اسمِ اللهِ، فالعظَمَةُ دَاخِلَةٌ في اسمِ اللهِ العظيم، وهكذا بقيَّةُ صفَاتِهِ داخلَةٌ في مُسَمَّى اسمه، فاللهُ بصفَاتِهِ وليست صفاتُهُ خارجَةً عنه.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد – رحمه الله –: ((فقالت الجهميةُ لنا لَمَّا وَصَفْنَا اللهَ بهذه الصفَاتِ:

---

(١) تقدم تخريجه٣٩٧

إنْ زعمتُمْ أنَّ اللهَ ونُورُهُ، واللهَ وقدرَتُهُ، واللهَ وعظمتُهُ، فَقَد قُلتُم بقولِ النَّصارَى حين زعموا أنَّ اللهَ لم يزَلْ ونورُهُ، ولم يزَلْ وقدرتُهُ.

فقلنا: لا نَقُولُ إنَّ اللهَ لم يزَلْ وقدرتُهُ، ولم يزلْ ونورُهُ، ولكن نقول: لم يَزَلْ بقُدرَتِهِ، وبنورِهِ))(١).

وعن أحمدَ بن الحسن الترمذي قال: سألتُ أبا عبد الله قال: قَد وَقَعَ منْ أمرِ القُرآنِ ما وَقَعَ، فإنْ سُئِلْتُ عنه ماذا أقُولُ؟ قال لي: ألسْتَ أنت مخلوقا؟ قلت نعم.

قال: فكَلامُكَ، أليس هو منك وهو مخلُوقٌ؟

قلت: نعم.

قال: فكلامُ اللهِ أليسَ هو منه؟

قلت: نعم.

قال: فَيكُونُ شيءٌ من الله مخلوقا؟!))(٢).

فقد قرَّر الإمامُ أحمد -رحمه الله- أنَّ الصفَةَ منَ الموصُوفِ، فلا يقَالُ: لم يَزَلْ اللهُ وعِلمُهُ، ولكن يقال: لم يَزَل اللهُ بعلمِه، فَتَكُونُ البَاءُ هنا للمصَاحَبَةِ، ونفى الإمام أحمدُ أنْ يُؤتَى بالوَاوِ التي تَقتَضِي المغايَرَةَ؛ لأنَّ الصفَةَ داخِلَةٌ في مُسمَّى الموصُوفِ، وليسَتْ خارجَةً عنه.

كما بيَّن أنَّ كلامَ اللهِ منَ اللهِ وليس منَ اللهِ شيءٌ مخلوقٌ، لدُخُولِ الصفَةِ في

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٢٨٠)

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣٥/٢) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢٩١/٢) من طريق أحمد الترمذي به.

مُسَمَّى الاسمِ.

وبيَّن أيضا أنه إذا كانَ كلامُ المخلوق صفَةً له، وهو داخلٌ في مُسَمَّى اسمه، فالخالِقُ أولى أنْ يَكُونَ كلامُهُ صفَةً له داخلًا في مسَمَّى اسمِهِ.

[أبو بكر أحمد بن محمد الخلال (٣١١هـ)]

وقال الإمام أبو بكر الخلال[١] - رحمه الله - : ((القُرآنُ مِنَ اللهِ عز وجل ولا يكُونُ مِنَ اللهِ شيءٌ مخلوقٌ))[٢].

فقد قرَّر الإمامُ الخلال رحمه الله ما قرَّره الإمامُ أحمدُ مِن أَنَّ القرآنَ مِنَ اللهِ ولا يكونُ من الله شيء مخلوقٌ؛ لدُخُولِ الصفَةِ في مُسَمَّى الاسمِ.

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة- رحمه الله - : ((فقَال:-أي الجهمي- أَتزعُمُونَ أنَّ اللهَ لم يَزَلْ والقرآن؟ فإنْ زعمتُمْ أنَّ اللهَ لم يزَلْ والقرآن فقد زعمتُمْ أنَّ اللهَ لم يزلْ ومَعَهُ شيءٌ.

فيقال له: إنَّا لا نقولُ كما قال، ولا نقول: إنَّ اللهَ لم يَزَل والقُرْآن، لم يَزَلْ والكَلام، لم يزَلْ والعِلْم، لم يَزَلْ والقُوَّة، لم يَزَلْ والقُدرَة، ولكنا نقول كما قال: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴾[٣] وكما قال: ﴿ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴾[٤]. فنقُولُ: إنَّ

---

(١) هو: أحمد بن محمد بن هارون البغدادي أبو بكر. مؤلف علم أحمد بن حنبل وجامعه ومرتبه. ولد: ٢٣٤هـ توفي: ٣١١هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/٧٨٥ - ٧٨٦) وسير أعلام النبلاء (١٤/٢٩٧ - ٢٩٨)

(٢) السنة (١٧/٦)

(٣) سورة الأحزاب آية: ٢٥

(٤) سورة يس آية: ٣٨

اللهَ لم يَزَلْ بِقُوَّتِه، وعظمتِه، وعزَّتِه، وعلمِه، وجودِه، وكرمِه، وكبريائِه، وعظمتِه، وسلطانِه، مُتَكَلِّما، عالما، قويا، عزيزا، قديرا، ملكا، ليسَتْ هذه الصفَاتُ ولا شيءٌ منها بِبَائِنَةٍ منه، ولا مُنفَصِلَةٍ عنه، ولا تتجزأ ولا تَتَبَعَّض منه، ولكنَّها منه، وهي صفَاتُهُ))[1].

وقال – رحمه الله –: ((أسماءُ اللهِ وصفاتُهُ وكَلامُهُ منه وليسَ شيءٌ منَ اللهِ مخلوقا))[2].

بيَّن الإمام ابن بطة – رحمه الله – أنَّ الصفَات ليست بائِنَةً منَ اللهِ ولا منفَصِلَةً عنه، وإنما هي منهُ وهي صفَاتُهُ، وبيَّن أيضا أنَّ أسماءَ اللهِ وصفاتِه منَ اللهِ، فهي دَاخِلَةٌ في مُسَمَّى اسمِه، وليس مِنَ اللهِ شيءٌ مخلوقٌ.

كما قرَّر ما قرره الإمامُ أحمدُ مِنْ أنَّه لا يُقَال: لم يَزَلْ والعلم، ولكنْ يُقال: لم يَزَل اللهُ بعلمِه، فتكُونُ الباءُ هنا للمصَاحَبَةِ.

وبعدَ هذا العرضِ لأقوالِ أئمةِ السلف يتضح تقريرُهم لهذه القاعدَةِ في بابِ الردِّ والمناظرة، إذ إنَّ كَلِمتَهُم مجمِعَةٌ على أنَّ صفاتِ اللهِ داخِلَةٌ في مُسَمَّى اسمِهِ، وليسَ مِنَ اللهِ شيءٌ مخلوقٌ.

وقد وَافَقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدة، فبيَّن أنَّ الصفَةَ تدخُلُ في مُسمَّى الاسمِ.

كما بيَّن أن السلف عندما يقولون : علمُ اللهِ منَ اللهِ، وكلامُ اللهِ مِنَ اللهِ، وأن

---

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/١٨٥ – ١٨٦)

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/٢١٣)

الصفَة مِنَ الموصُوفِ، والصفةَ بالموصُوفِ، ونحو ذلك، فَمُرَادُهُم: أنَّ الصفَةَ داخِلةٌ في مُسَمَّى اسمِهِ. فليست الصفاتُ خارجةً عَن مُسَمَّاه، بل هي دَاخِلة في مُسَمَّاه، وهي مِنْ مُسَمَّاه.

وبهذا يكونُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية مُوَضِّحا وشارحا لمذهبِ أئمَّةِ السلفِ، مُوَافقا لهم، مُهتَديا بهديهم.

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ الصِّفَةُ تَدْخُلُ في مُسَمَّى الاسْمِ }

إنَّ هذه القاعِدَةَ التي قرَّرَها أئمةُ السلف وشيخُ الإسلام ابنُ تيمية قد دَلَّتْ عليها الأدلةُ من الكتابِ والسنةِ، ومن هذه الأدلَّةِ التي دَلَّتْ على هذه القاعدة ما يلي:

قال تعالى: ﴿ وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى ﴾(١)

وقال تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾(٢)

وجه الدلالة: أَنَّ اللهَ ﷻ أخبَرَ أنَّ القولَ خرَجَ منه، وَبَدَأَ مِنهُ، فدَلَّ على أنَّ قولَ اللهِ مِنَ اللهِ، فَهو دَاخِلٌ في مُسَمَّى اسمِهِ، وليس خَارجا عن مُسَمَّاه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((فَأَخْبَرَ أَنَّ الْقَوْلَ مِنْهُ لَا مِنْ غَيْرِهِ مِنْ الْمَخْلُوقَاتِ))(٣) .

وقال تعالى ﴿ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ﴾(٤)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أضافَ العلمَ الذي هو صِفَةٌ من صفاتِهِ إلى نفسِهِ، فدلَّ هذا على أنَّ الصفَةَ تدخُلُ في مُسَمَّى الاسمِ.

---

(١) سورة السجدة آية: ١٣

(٢) سورة يس آية: ٥٨

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/٥١٨)

(٤) سورة النساء آية: ١٦٦

وعن عبد الله بن عمر ﷺ: أن النبي ﷺ قال: ((مَن كان حَالفا فَلْيَحْلِف بالله أو ليصْمُتْ))[1] .

وعن أنس بن مالك ﷺ: قال النبي ﷺ ((لا تَزالُ جهنَّم تقُولُ هَلْ مِن مَزِيد؟ حتَّى يَضَعَ رَبُّ العزَّةِ فيها قَدمهُ، فَتقُولُ قط قط وَعِزَّتِك ويُزوَى بعضُها إلى بعض))[2].

وجه الدلالة: دَلَّ هذان الحديثان على أنَّ الحلفَ بصفَات الله كعزَّة الله لا يخرجُهُ عَن كونه حَلفا بالله، فإنَّ النبيَّ ﷺ الذي أخبَرَنا أنَّ الحلفَ لا يَكونُ إلا بالله هو الذي أخبَرَنا أنَّ جهنَّمَ أقسَمَت بعزَّةِ الله وهي صفَةٌ من صفاتِ الله، وفي هذا دليلٌ على أنَّ عزَّةَ الله التي هي صفَةٌ من صفاتِه داخلَةٌ في مسَمَّى اسمه، ولهذا جازَ الحلفُ بها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((فَإِذَا قُلْت : عَبَدْت اللَّهَ وَدَعَوْت اللَّهَ و {إِيَّاكَ نَعْبُدُ } فَهَذَا الاسْمُ لَا يَخْرُجُ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْ صِفَاتِه مِنْ عِلْمِه وَرَحْمَتِه وَكَلَامِه وَسَائِر صِفَاتِه؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: ((مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاَللَّه أَوْ لِيَصْمُتْ)) وَقَالَ: ((مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّه فَقَدْ أَشْرَكَ)) وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ: " الْحَلِفُ بِعِزَّةِ اللَّه " وَالْحَلِفُ بِقَوْلِه : " لَعَمْرُ اللَّه "[3]. فَعُلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ حَلِفًا بِغَيْرِ اللَّه))[4].

فاتضَحَ بما سبق نقلُهُ دلالة الكتاب والسنة على هذه القاعدَة من قواعد باب الردِّ والمناظرَة، فإن الكتابَ والسنة قد دلا على أنَّ الصفَةَ تدخُلُ في مُسمَّى الاسمِ.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور باب لا تحلفوا بآبائكم (ص١١٤٨)ح ٦٦٤٦

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأيمان والنذور باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلامه (ص١١٥٠)ح ٦٦٦١

(٣) أخرجه أحمد في المسند (١١٣١ ١١٣٢)ح ١٦٣٠٧ من حديث لقيط ﷺ

(٤) مجموع الفتاوى (١٢/٣٣٠)

الفصل الثاني عشر

قاعدة " صِدْقُ الْمُشْتَقِّ لا يَنْفَكُّ عَنْ صِدْقِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ صِدْقُ الْمُشْتَقِّ لا يَنْفَكُّ عَنْ صِدْقِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ }

إنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ يُقرِّرُونَ ــ في مَعرِضِ رَدِّهم على المعتزِلَةِ ومن وافقهم ــ أنَّه إذَا صَدَقَ على الله أنَّه سميعٌ بصيرٌ لَزِمَ أنْ يَصدُقَ حُصُولُ السمعِ والبصرِ لَهُ؛ لأنَّ السمِيعَ والبصيرَ مُشتَقٌّ من السمعِ والبَصَرِ، وممن قرَّر ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، ويظهرُ ذلك من خلال عرضِ أقوالِه:

قال – رحمه الله – : ((ومَعنى قولِهم – أي: أهل الإثبات- إنَّ صِدقَ المشتَقِّ لا يَنفَكُّ عَن صِدقِ المشتَقِّ منه، أي: أنَّ لفظَ العليمِ والمتَكلِّمِ مُشتَقٌّ من لفظِ العلمِ والكلامِ، فَإذَا صَدَقَ على الموصُوفِ أنَّهُ عليمٌ مُتكلمٌ لَزِمَ أنْ يَصدُقَ حُصُولُ العلمِ والكلامِ لَهُ))(١).

وقال – رحمه الله – : ((الاسْمِ الْمُشْتَق مِنْ مَعْنًى لا يَتحقَّقُ بِدُونِ ذَلِكَ الْمَعْنَى، فَاسْمُ الْفَاعِلِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ وَأَفْعَالُ التَّفْضِيلِ يَمْتَنِعُ ثُبُوتُ مَعْنَاهَا دُونَ مَعْنَى الْمَصْدَرِ الَّتِي هِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْهُ، وَالنَّاسُ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لا يَكُونُ مُتَحَرِّكٌ وَلا مُتَكَلِّمٌ إلا بِحَرَكَة وَكَلامٍ، فَلا يَكُونُ مُرِيدٌ إلَّا بِإِرَادَة، وَكَذَلِكَ لا يَكُونُ عَالِمٌ إلَّا بِعِلْم، وَلا قَادِرٌ إلا بِقُدْرَة، وَنَحْوَ ذَلِكَ. ثُمَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْمُشْتَقَّةُ مِنْ الْمَصْدَرِ إنَّمَا يُسَمَّى بِهَا مَنْ قَامَ بِهِ مُسَمَّى الْمَصْدَرِ، فَإِنَّمَا يُسَمَّى بِالْحَيِّ مَنْ قَامَتْ بِهِ الْحَيَاةُ، وَبِالْمُتَحَرِّكِ

(١) التسعينية (٢/٤٤٣ - ٤٤٤)

مَنْ قَامَتْ بِهِ الْحَرَكَةُ، وَبِالْعَالِمِ مَنْ قَامَ بِهِ الْعِلْمُ، وَبِالْقَادِرِ مَنْ قَامَتْ بِهِ الْقُدْرَةُ. فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَقُمْ بِهِ مُسَمَّى الْمَصْدَرِ فَيَمْتَنِعُ أَنْ يُسَمَّى بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَنَحْوِهِ مِنْ الصِّفَاتِ. وَهَذَا مَعْلُومٌ بِالاعْتِبَارِ فِي جَمِيعِ النَّظَائِرِ.

وَذَلِكَ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ وَنَحْوَهُ مِنْ الْمُشْتَقَّاتِ هُوَ مُرَكَّبٌ يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ وَعَلَى الصِّفَةِ. وَالْمُرَكَّبُ يَمْتَنِعُ تَحَقُّقُهُ بِدُونِ تَحَقُّقِ مُفْرَدَاتِه.

وَهَذَا كَمَا أَنَّهُ ثَابِتٌ فِي الأَسْمَاءِ الْمُشْتَقَّةِ فَكَذَلِكَ فِي الأَفْعَالِ: مِثْلُ تَكَلَّمَ، وَكَلَّمَ، وَيَتَكَلَّمُ، وَيُكَلِّمُ، وَعَلِمَ وَيَعْلَمُ، وَسَمِعَ وَيَسْمَعُ، وَرَأَى وَيَرَى، وَنَحْوِ ذَلِكَ، سَوَاءٌ قِيلَ: إنَّ الْفِعْلَ الْمُشْتَقَّ مِنْ الْمَصْدَرِ، أَوْ الْمَصْدَرُ مُشْتَقٌّ مِنْ الْفِعْلِ، لَا نِزَاعَ بَيْنَ النَّاسِ أَنَّ فَاعِلَ الْفِعْلِ هُوَ فَاعِلُ الْمَصْدَرِ. فَإِذَا قِيلَ كَلَّمَ، أَوْ عَلِمَ، أَوْ تَكَلَّمَ، أَوْ تَعَلَّمَ، فَفَاعِلُ التَّكْلِيمِ وَالتَّعْلِيمِ هُوَ الْمُكَلِّمُ وَالْمُعَلِّمُ، وَكَذَلِكَ التَّعَلُّمُ وَالتَّكَلُّمُ، وَالْفَاعِلُ هُوَ الَّذِي قَامَ بِهِ الْمَصْدَرُ الَّذِي هُوَ التَّكْلِيمُ وَالتَّعْلِيمُ وَالتَّكَلُّمُ وَالتَّعَلُّمُ))(١).

ومما تقدَّم نقلُهُ يظهَرُ تقريرُ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لهذه القاعدةِ من قواعدِ بابِ الردِّ والمناظرَة.

ومضمونُها: أنَّ الاسمَ المشتَقَّ مِن مَعنى لا يَتحقَّقُ بدُونِ ذلك المعنى، فَالذَّاتُ إذا لم تَتَّصِفْ بالمصدَرِ لا يجوزُ الاشتقاقُ لَهَا منه، فَمثلا: لفظُ السَّميعِ والبصيرِ مُشتَقٌّ من لفظِ السَّمعِ والبصَرِ، فَإِذَا صَدَقَ على الموصُوفِ أَنَّه سميعٌ بصيرٌ لَزِمَ أَن يَصدُقَ حُصُولُ السمعِ والبصَرِ له.

فهذه الأسماءُ المشتَقَّةُ مِنَ المصدَرِ إنما يُسَمَّى بها مَن قَامَ به مُسَمَّى المصدَرِ، فإنما

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/٥١٣ - ٥١٤)

يُسَمَّى بالحيِّ مَنْ قَامَتْ به الحياةُ، وبالعالِمِ مَن قامَ به العلمُ، وبالقادرِ مَن قامَتْ به القدرَةُ، فأمَّا مَن لم يَقُم به مُسمَّى المصدَرِ فيَمتَنعُ أنْ يُسَمَّى باسم الفاعل ونحوه.

وذلك لأنَّ اسمَ الفاعلِ ونحوَه من المشتَقَّات هو مُرَكَّبٌ يَدُلُّ على الذاتِ وعلى الصفةِ، والمركَّبُ يمتنعُ تحقُّقُهُ بدون تحقُّقِ مفرَدَاتِه، فإنَّ إثبَاتَ عَالِمٍ بلا علمٍ، وقادرٍ بلا قدرَة، وحيٍّ بلا حياةٍ، وسميعٍ بلا سمعٍ، وبصيرٍ بلا بصرٍ مما يُعلَمُ فسادُهُ بالضَّرُورَةِ عقلا وسمعا.(١)

ومما يجبُ أنْ يُعلمَ: أنَّ الاسمَ المشتَقَّ تابعٌ للمشتَقِّ منه في النَّفيِ والإثباتِ، فَإذَا انْتَفَتْ حَقيقَةُ الرحمةِ والعلمِ والسمعِ والبصرِ انتَفت الأسماءُ المشتَقَّةُ منها عقلا ولغة.(٢)

وفي هذه القاعدة رَدٌّ على المعتزلة الذين يُجَوِّزُونَ اشتقَاقَ الاسمِ مَعَ عَدَمِ اتصَافِ الذَّاتِ بالمصدَرِ، حيث زعموا: أنَّ اللهَ قَادرٌ بذاتهِ لا بقُدرةٍ قامَتْ بذاتِه، عالمٌ بذاتِه لا بِعلمٍ قَامَ بذاته، وهكذا في كُلِّ الصفات، فرارا منهم بزعمهم مِن تَعَدُّدِ القَديمِ.

ومَذهَبُهُم ظَاهِرُ البطلان؛ لما عُلِمَ مِن تقريرِ هذه القاعدةِ؛ إذْ لا يُعقَلُ كونُهُ قادرا مِن غَيرِ قُدرَة، عَالما مِن غيرِ علمٍ.(٣)

كما أنَّ المعتزلَةَ لا تُقرُّ بأنَّ الأسماءَ الحقيقيَّةَ تَستلزِمُ الصفَات، ثُم يَنفُونَ الصفَاتِ

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣٣/٥ - ٣٤)

(٢) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٨٦٦/٣)

(٣) انظر: نثر الورود شرح مراقي السعود للشيخ محمد الأمين الشنقيطي (١١٠/١ - ١١١)

وَيُثبتُونَ الأسماءَ بطريقِ الحقيقَةِ.[(١)]

قال القاضي عبد الجبار المعتزلي: ((مسألة: فإنْ قَال: أتقُولُونَ إنَّه ﷻ عَالمٌ بِعلمٍ، وقَادرٌ بقدرة، عَلَى ما يُحكَى عن الكلابيَّةِ، وهِشامِ بن الحكم في العلمِ المحدَثِ؟ قيل له: لا، بَلْ نَقُولُ: هو عَالمٌ، قادرٌ، حيٌّ، سميعٌ، بصيرٌ، قديمٌ لذاته))[(٢)].

وقال الرازي أيضا في بيان مذهبِ المعتزلَةِ: ((اتَّفقَ أصحابنا على أنَّه تعالى عالمٌ بالعلمِ، قادرٌ بالقدرةِ، حيٌّ بالحياةِ خلافا للفلاسفةِ والمعتزلة))[(٣)].

كما زَعمَ ابنُ العربي[(٤)] **ومن وافقه** أنَّ اسمَ اللهِ غيرُ مُشتَقٍّ؛ لأنَّ الاشتقَاقَ يَستَلزمُ مَادَّةً يُشتَقُّ منها، واسمُهُ تعالى قديمٌ، والقديمُ لا مادَّة له، فَيستَحيلُ الاشتقَاق.

والجواب عن هذا: أنه لا ريبَ أنه إنْ أُرِيدَ بالاشتِقَاقِ هذا المعنى، وأنَّه مُستمدٌّ مِن أصلٍ آخر، فهو بَاطِلٌ.

ولكن الذين قالوا بالاشتقَاقِ، لم يُريدُوا هذا المعنى، ولا أَلَمَّ بقلوبهم، وإنما أَرَادُوا أنه دالٌّ على صفَةٍ له تعالى، كالإلهيةِ، والعليمِ، والقديرِ، والغفورِ، والرحيمِ، والسميعِ،

---

(١) مختصر الصواعق للموصلي (٨٦٦/٣)

(٢) المختصر في أصول الدين (ص٣٢٩)

(٣) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين (ص١٨٠)

(٤) هو: محمد بن عبد الله بن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي أبو بكر. وكان ثاقبَ الذهن، عذبَ المنطق، كريمَ الشمائل، وكان ذا شدة وسطوة، فعزل، وأقبل على نشر العلم وتدوينه. وابن العربي ممن تأثر بالمذهب الأشعري. ولد: ٤٦٨هـ توفي: ٥٤٣هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٩٧/٢٠ - ٢٠٤)

والبصيرِ، وسائرِ أسمائه الحسنى، فإنَّ هذه الأسماءَ مُشتقَّةٌ من مَصَادرِها بلا رَيب، وهي قديمةٌ .

ثم إننا لا نعني بالاشتقاق إلا أنها مُلاقِيَةٌ لمصادرِها في اللفظ والمعنى، لا أنها مُتَوَلِّدةٌ منها تَوَلُّد الفرعِ من أصلِه.

وَتسميَةُ النحاةِ للمصدَرِ والمشتقِّ منه: أَصْلا وفرعا، ليس مَعنَاهُ أنَّ أحدَهُما تَوَلَّدَ مِنَ الآخر، وإنما هو باعتِبَارِ أنَّ أحدَهما يَتَضَمَّنُ الآخر وزيادة.(١)

(١) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (٣٩/١ -٤٠) وشرح الكوكب المنير للفتوحي (٢١٠/١)

المبحث الثاني

أقوال السلف في تقرير قاعدة

{ صِدْقُ الْمُشْتَقِّ لا يَنْفَكُّ عَنْ صِدْقِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ }

بَعدَ توضيحِ هذه القاعدَةِ، وبيانِ تقريرِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لها، أَذْكُرُ في هذا المبحثِ أقوالَ أئمةِ السلفِ في تقريرِ هذه القاعدة:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال عبدُ الله بنُ عباس رضي الله عنهما : ((اللهُ ذُو الألوهِيَّةِ والمعبودِيَّةِ على خلقِهِ أجمعينَ))(١).

فقد بيَّن الصحابيُّ الجليلُ عبد الله بنُ عباس أنَّ اللهَ مُتَّصفٌ بالألوهيةِ التي تَضمَّنَها اسمُ اللهِ، فاللهُ جل وعلا إذا تَسَمَّى باسمٍ فهو مُتصفٌ بما تضمَّنَهُ ذلك الاسم.

وقال رضي الله عنه: ((السيِّدُ الذي قد كمُل في سُؤدَدِه، والشريفُ الذي قد كَمُلَ في شَرَفِه، والعظيمُ الذي قد عَظُمَ في عظمته، والحليمُ الذي قد كَمُلَ في حلمه، والغنيُّ الذي قد كمُلَ في غناه، والجبَّار الذي قد كَمُلَ في جبروته، والعالمُ الذي قد كَمُلَ في علمه، والحكيمُ الذي قد كَمُلَ في حكمته، وهو الذي قد كَمُلَ في أَنواعِ الشَّرف والسؤدد، وهو اللهُ سبحانه هذه صفَتُهُ، لا تَنبَغي إلا له))(٢) .

فقد قرَّر ابنُ عباس رضي الله عنه أنَّ لله أسماء وله منها صفات، فاسم الحليمِ مُتَضمِّنٌ لصفة

---

(١) تقدم تخريجه ٣٩٨

(٢) تقدم تخريجه ٣٩٨

الحلمِ، والعظيم مُتَضمِّنٌ لصفة العظمَة، فإذا صَدَقَ على اللهِ أنَّه عليمٌ وحليمٌ فَيَجبُ أنْ تَصدُقَ عليه الصِّفَات التي اشتُقَّتْ منها هذه الأسماءُ، وَمِنْ هنا يَظهَرُ تقريرُ ابنِ عباس لهذه القاعدة، فإنَّه أَطلَقَ على اللهِ الاسم، وَأَطلَقَ عليه ما تضمَّنَهُ ذلك الاسمُ من معنى.

[عبد الله بن يزيد المقرئ (٢١٣هـ)]

وقال عبد الله بن يزيد المقرئ(١) - رحمه الله -: ((إنَّ اللهَ سميعٌ بصيرٌ، يعني: أنَّ للهِ سمعا وبصرا))(٢).

[إسحاق بن راهويه (٢٥٦هـ)]

وقال الإمام إسحاق بن راهويه - رحمه الله - : ((إنَّ اللهَ سميعٌ بسمعٍ، بصيرٌ ببصرٍ، قادرٌ بقدرةٍ))(٣).

بيَّن الإمامان المقرئ وإسحاق أنَّ اللهَ سميعٌ بسمعٍ، بصيرٌ ببصرٍ؛ وذلك لأنَّ الاسمَ المشتَقَّ منْ مَعنى لا يَتَحقَّقُ بدونِ ذلك المعنى، فالسميعُ مُشتَقٌّ من السمعِ، والبصيرُ مُشتقٌّ من البصرِ، فإذا صَحَّ أنْ يُقالَ اللهُ سميعٌ بصيرٌ فَيَلزَمُ أنْ يَصِحَّ أنْ يُقالَ له سمعٌ وبصرٌ.

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

وقال الإمام ابن جرير الطبري : ((المعلُومُ في النُّشُوءِ والعادَةِ أنَّ كُلَّ شيءٍ مُسَمّى

---

(١) هو: عبد الله بن يزيد بن عبد الرحمن الأهوازي الأصل، البصري، ثم المكي مولى آل عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن. قال محمد بن المقرئ: ((كان ابن المبارك إذا سئل عن أبي، قال: كان ذهبا خالصا)). ولد: ١٢٠هـ توفي: ٢١٣هـ انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠/١٦٧ -١٦٩)

(٢) سنن أبي داود (ص٧٠٩)

(٣) ذكره اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/٤٥٠)

بعَالِمٍ فإنما هو مُسَمّى به مِنْ أَجلِ أنَّ له علما))[1].

وقال - رحمه الله -: ((إنَّ سميعا اسْمٌ مَبنيٌّ من سَمِعَ، وبصيرٌ من أَبصَرَ، فإنْ يَكُنْ جَائزا أنْ يُقال: سَمِعَ وأبصَرَ مَن لا سمعَ له ولا بَصَر، إنه لجائزٌ أن يقالَ: تَكَلَّم مَن لا كلامَ له، ورَحِمَ من لا رَحْمَةَ له، وعَاقَبَ من لا عِقَابَ له.

وفي إحَالَةِ جميعِ الموافقين والمخالفين أنْ يُقَالَ: يَتَكَلَّم من لا كلامَ له، أو يَرحَمُ من لا رَحمَةَ له، أو يُعَاقِب من لا عِقابَ له، أَدَلّ دَليلٍ على خطأ قول القائل: يَسمَعُ من لا سمعَ له، ويُبصِرُ من لا بصر له))[2].

فبيَّن الإمامُ الطبري -رحمه الله أنَّ- صِدقَ المشتَقِّ لا يَنفَكُّ عن صدقِ المشتَقِّ منه، وذلك في قوله: ((كُلُّ شيءٍ مُسَمَّى بعالمٍ فإنما هو مُسَمَّى به مِن أجلِ أنَّ له علما)) ، كما بيَّن أنَّه إذا كان جميعُ الموافقين والمخالفين يُحيلُونَ أَنْ يُقَالَ: تَكَلَّم مَن لا كَلام له، فكذلك قول القائل: يَسمَعُ من لا سمعَ له، ويبصرُ من لا بَصَرَ له، فهذه القاعدةُ مُطَّرِدَةٌ في جميعِ الأسماءِ والصفات، فالاسم المشتَقّ منْ مَعنى لا يَتَحقَّقُ بدونِ ذلك المعنى.

[أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده(٣٩٥هـ)]

وقال الإمام ابن منده - رحمه الله -: ((معنى عالم وعليم ويعلم أي: أنَّ له علما، والعلمُ صفةٌ له عز وجل))[3].

[أبو القاسم هبة الله الطبري اللالكائي (٤١٨هـ)]

---

(١) التبصير في معالم الدين (ص١٣٠)

(٢) التبصير في معالم الدين (ص١٤٣ - ١٤٤)

(٣) كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد (٢/٦٤)

وقال الإمام اللالكائي- رحمه الله - : ((سِيَاقُ ما دلَّ مِنْ كتابِ اللهِ وما رُوِيَ عنِ النبيِّ ﷺ في أنَّ اللهَ عالمٌ بعلمٍ، وأنَّ علمَهُ غيرُ مخلوقٍ))[1].

وقال : ((سِيَاقُ ما دلَّ من كتابِ اللهِ تعالى وسنةِ رسُولِ اللهِ ﷺ بأنَّ اللهَ سميعٌ بسمعٍ، بصيرٌ ببصرٍ، قادرٌ بقدرةٍ))[2].

[الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠هـ)]

وقال الإمام البغوي- رحمه الله - : ((وعلى العبدِ أنْ يَعتقدَ أنَّ اللهَ سبحانه وتعالى عظيمٌ له عظمةٌ، كبيرٌ له كبرياءُ، عزيزٌ له عزةٌ، حيٌّ له حياةٌ، باقٍ له بقاءٌ، عالمٌ له علمٌ، ومتكلمٌ له كلامٌ، قويٌّ له قوةٌ، وقادرٌ له قدرةٌ، وسميعٌ له سمعٌ، بصيرٌ له بصرٌ))[3].

بين الأئمة ابن منده واللالكائي والبغوي أنَّ اللهَ عالمٌ بعلمٍ، عزيزٌ له عزةٌ، وهذا تقريرٌ منهم أنَّه إذا صحَّ أنْ يُقالَ: اللهُ عليمٌ لَزِمَ أنْ يَصِحَّ أنْ يُقَالَ له علمٌ، وكذلك في سائرِ أسمائِه الحسنى.

[أبو القاسم إسماعيل التيمي (٥٣٥هـ)]

وقال أبو القاسم التيمي- رحمه الله - : ((فالسميعُ صفةٌ مُشتقَّةٌ من السمعِ، كما أنَّ الضاربَ صفَةٌ مشتقَّةٌ من الضربِ، والضَّرْبُ مصدَرٌ؛ لأنَّ الفعلَ صَدَرَ عنه، وإذا كَانَ صادرا عَن المصدَرِ كانت الصِّفَةُ المبنيَّةُ مِنَ الفعلِ صادرَةً عنه أيضا وهي: الضَّاربُ. وإذا صَحَّ هذا، صَحَّ أنَّ السميعَ صفَةٌ مبنيةٌ مِنْ أصلٍ مُشتقَّة منه صَادِرَة عنه. وذلك

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/٤٤٧)

(٢) المصدر السابق (٣/٤٥١)

(٣) شرح السنة (١/١٧٧)

الأصلُ هو السمعُ، فَصَحَّ أنَّ السميعَ لا يَكُونُ إلا بسَمعٍ...قال: ومنَ الدليلِ أيضا: أنَّ اللهَ وَصَفَ نفسَهُ بأنَّه عليمٌ وعالمٌ، وأثبَتَ لنفسه العلمَ فقال عزَّ من قائل: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾[1] فدَلَّ سياقُ هذا الكلامِ أنَّ العليمَ الذي يكونُ له علمٌ، ولا يكُونُ عليما إلا وَلَهُ علمٌ، كذلك السميعُ يجبُ أنْ يَكُونَ له سمعٌ، والبصيرُ يَكُونُ له بَصَرٌ))[2].

ذَكَرَ الإمام أبو القاسم التيمي -رحمه الله- أنَّ السميعَ مبنيٌّ مِن أصلٍ مشتقٍّ منه وهو صفَةُ السمعِ، فَلا يصحُّ أنْ يَكونَ سميعٌ إلا بسمعٍ، وكذلك العليمُ والبصيرُ وغيرُها، كما بيَّن أنَّ اللهَ إذا سمَّى نفسَهُ عليما، وَأثبَتَ لنفسِهِ صفةَ العلمِ دلَّ على أنَّ العليمَ الذي يكونُ له علمٌ، ولا يكُونُ عليما إلا وَلَهُ علمٌ.

وبعد هذا البَيَانِ الواضِحِ مِن هؤلاءِ الأعلامِ يَظهَرُ أنهم مُتَّفِقُونَ على هذه القاعدَة في مَعرِضِ ردِّهم على المخالفينَ في بابِ الأسماء والصفات، فقد بيَّن أئمةُ السلفِ أنَّ كُلَّ شيءٍ مُسمّى باسمٍ مُشتَقٍّ فإنما هو مُسَمّى به مِن أجلِ المعنى المشتَقِّ منه.

وقد وافقَ شيخ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلفِ في تقرير هذه القاعدة، فقرَّر أنَّ صدقَ المشتَقِّ لا يَنفَكُّ عن صدقِ المشتَقِّ منه، فإنَّ لفظَ العليمِ مُشتَقٌّ من لفظِ العلمِ، فَإذا صَدَقَ على الموصُوفِ أنَّه عليمٌ لَزِمَ أنْ يَصدُقَ حُصُولُ العلمِ له.

كما بيَّن أنَّ الأسماءَ المشتَقَّةَ مِنَ المصدَرِ إنما يُسَمَّى بها مَن قامَ به مُسَمَّى المصدَرِ، فإنما يُسمَّى بالحيِّ مَن قَامَتْ به الحياةُ، وبالمتَحَرِّكِ من قامَتْ به الحركَةُ، وبالعَالِم مَن

---

(١) سورة البقرة آية: ٢٥٥

(٢) الحجة في بيان المحجة (١٤٢/٢ - ١٤٣)

قَامَ به العلمُ، وبالقادرِ مَن قَامَتْ به القُدرَةُ، فأمَّا مَن لم يَقُمْ به مُسَمَّى المصدَرِ فَيمتَنِعُ أنْ يُسَمَّى باسمِ الفاعِلِ ونحوه من الصفات.

وفي هذا تقريرٌ مِن شيخِ الإسلام ابنِ تيمية لمذهبِ أئمَّةِ السلفِ، كما فيه بيانُ موافَقَته لهم.

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

صِدْقُ الْمُشْتَقِّ لا يَنْفَكُّ عَنْ صِدْقِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ }

إنَّ هذه القاعِدَةَ العظيمَةَ مِن قواعِدِ بابِ الرَّدِّ والمناظَرَةِ، قد دلَّتْ عليها الأدلةُ الشرعيةُ، التي هي مصدرُ أئمةِ السلفِ وشيخِ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة، ومن هذه الأدلَّة ما يلي:

قال تعالى: ﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَاعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾(١)

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾(٢)

وقال تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ﴾(٣)

وقال تعالى: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾(٤)

وقال تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾(٥)

وقال تعالى: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾(٦)

---

(١) سورة هود آية: ١٤

(٢) سورة البقرة آية: ١٨١

(٣) سورة الأنعام آية: ١٣٣

(٤) سورة الفاتحة آية: ٣

(٥) سورة الصافات آية: ١٨٠

(٦) سورة البقرة آية: ٢٥٥

وجه الدلالة:أن اللهَ ﷻ سمَّى نفسَهُ بأنَّه عليمٌ، وأنه رحمنٌ رحيمٌ، وأنه عزيزٌ، وَأَثبَتَ لنفسه العلمَ، والرحمةَ، والعزَّةَ، فدلَّ هذا على أنَّ اللهَ عليمٌ بعلمٍ، رحيمٌ برحمةٍ، عزيزٌ بعزَّةٍ، فإنَّ لفظَ العليمِ والرحيمِ والعزيزِ مُشتَقٌّ مِن لفظِ العلمِ والرحمةِ والعزَّة، فَإذا صَدَقَ على الموصُوفِ أنهُ عليمٌ رحيمٌ عزيزٌ لَزِمَ أنْ يَصدُقَ حُصُولُ العلمِ والرحمةِ والعزَّة له.

قال أبو القاسم التيمي: ((...أنَّ اللهَ وَصَفَ نفسَهُ بأنَّه عليمٌ وعالمٌ، وأثبَتَ لنفسه العلمَ فقال عزَّ من قائل:﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾[1] فدَلَّ سياقُ هذا الكلامِ أنَّ العليمَ الذي يكونُ له علمٌ، ولا يكُونُ عليم إلا وَلَهُ علمٌ، كذلك السميعُ يجبُ أنْ يَكُونَ له سمعٌ، والبصيرُ يَكُونُ له بَصَرٌ))[2].

ويَتَبيَّنُ بما سَبَقَ عرضُهُ دلالَة النصوصِ على أنَّ صِدقَ المشتَقِّ لا يَنفَكُّ عن صِدقِ المشتَقِّ منه.

(١) سورة البقرة آية: ٢٥٥

(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/١٤٢ - ١٤٣)

الفصل الثالث عشر

قاعدة " الصِّفَةُ إِذَا قَامَتْ بِمَحَلٍّ عَادَ حُكْمُهَا عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول
أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة
{ الصِّفَةُ إِذَا قَامَتْ بِمَحَلٍّ عَادَ حُكْمُهَا عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ }

إنَّ هذه القاعدَةَ تُعَدُّ أصلا منْ أُصُول أهلِ السنة والجماعة، وهي مِنَ المتَّفقِ عليها بينَ أهلِ السنة، فإنَّ الصفَةَ إذا قَامَت بمحَلٍّ كان ذلك المحلُّ هو الموصُوفَ بتلك الصِّفَة، بل هذا مِنَ المعلُومِ بالفطرَةِ الضَّرُوريَّةِ التي اتَّفَقَ عليها بنو آدم، وهذه القاعدةُ من القواعدِ التي قرَّرها شيخُ الإسلام ابنُ تيمية وبيَّنَها، وفيما يلي عرضٌ لأقواله:

قَالَ – رحمه الله –: ((فإنَّ أَهلَ الإثبَات، من أَهلِ الحديث، وعامَّة المتكلِّمَة الصِّفَاتيَّة: مِنَ الكُلابيَّة والأشعَريَّة والكرَّاميَّة وغيرهم، استَدلُّوا على أنَّ كلامَ الله غيرُ مخلُوق، فإنَّ الصفَةَ إذا قامَتْ بمحَلٍّ عَادَ حُكمُها على ذلك المحلِّ، لا عَلَى غَيرِه، واتَّصَفَ به ذلك المحلُّ لا غَيرُهُ، فإذَا خَلَقَ اللهُ لمحلٍّ علما، أو قدرَةً، أو حركَةً، أو نحو ذلك، كان هو العالم به القَادر به، المتحرِّك به، ولم يجزْ أَنْ يُقالَ: إنَّ الربَّ المتحرِّك بتلك الحركَة، ولا هو العَالم القَادر بالعلمِ والقدرَةِ المخلُوقَيْنِ، بَل بما قَامَ به منَ العِلمِ والقدرَة، قالوا: فَلَوْ كَانَ قد خَلَقَ كَلاما في غَيرِه، كالشَّجَرَةِ التي نادى منها موسَى، لكانت الشَّجَرَةُ هي المتَّصِفَة بذلك الكَلامِ، فتكُونُ الشجَرَةُ هي القائلة لموسى: ﴿ إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾[1]))[2].

وقال – رحمه الله – : ((الصِّفَة إِذَا قَامَتْ بمَحَلّ عَادَ حُكْمُهَا عَلَى ذَلكَ الْمَحَلِّ لَا عَلَى غَيْرِهِ، فَإِذَا قَامَ بِمَحَلٍّ عِلْم، أَوْ حَيَاة، أَوْ قُدْرَة، أَوْ كَلام، أَوْ غَيْر ذَلِكَ ؛ كَانَ

(١) سورة طه آية: ١٤

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/٣٢٤ - ٣٢٥)

ذَلكَ الْمَحَلُّ هُوَ الْمَوْصُوفَ بِأَنَّهُ حَيٌّ عَالمٌ قَادرٌ مُتكَلِّمٌ، كَمَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُتَحَرِّكٌ إذَا قَامَتْ به الْحَرَكَةُ، أَوْ أَنَّهُ أَسْوَدُ وَأَبْيَضُ إذَا قَامَ به السَّوَادُ وَالْبَيَاضُ، وَنَحْوُ ذَلكَ .

وَأَمَّا قِيَامُهُ لا في مَحَلٍّ فَمُمْتَنعٌ؛ لأَنَّهُ صفَةٌ .

وَمَعْنَى هَذه الْحُجَّة أَيْضًا صَحيح، وَهيَ إنَّمَا تَدُلُّ عَلَى مَذْهَب السَّلَف فَقَطْ، وَهيَ تَدُلُّ عَلَى فَسَاد قَوْل الأَشْعَرِيَّة، كَمَا تَدُلُّ عَلَى فَسَاد قَوْل الْمُعْتَزِلَة، وَعَلَى فَسَاد قَوْل الْجَهْمِيَّة مُطْلَقًا؛ فَإنَّ جُمْهُورَ الْمُعْتَزلَة وَالْجَهْمِيَّة اخْتَارُوا منْ هَذه الْأَقْسَام: أَنَّهُ يَخْلُقُهُ في مَحَلٍّ . وَقَالُوا : إنَّ الله لَمَّا كَلَّمَ مُوسَى خَلَقَ صَوْتًا في الشَّجَرَة، فَكَانَ ذَلكَ الصَّوْتُ الْمَخْلُوقُ منْ الشَّجَرَة هُوَ كَلَامَهُ .

وَهَذَا ممَّا كَفَّرَ به أَئمَّةُ السُّنَّة مَنْ قَالَ بهَذَا، وَقَالُوا: هُوَ يَتَضَمَّنُ أَنَّ الشَّجَرَةَ هيَ الَّتي قَالَتْ : ﴿ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي ﴾[1] ؛ لأَنَّ الْكَلامَ كَلَامُ مَنْ قَامَ به الْكَلامُ. هَذَا هُوَ الْمَعْقُولُ في نَظَر جَميع الْخَلْق... وَالأَشْعَرِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ منْ أَهْل السُّنَّة أَبْطَلُوا قَوْلَ الْمُعْتَزلَة وَالْجَهْمِيَّة بأَنَّهُ خَلَقَهُ في غَيْره، بأَنْ قَالُوا: مَا خَلَقَهُ اللَّهُ في غَيْره منْ الْأَعْرَاض كَانَ صفَةً لذَلكَ، وَعَادَ حُكْمُهُ عَلَى ذَلكَ الْمَحَلِّ، لَمْ يَكُنْ صفَةً لله كَمَا تَقَدَّمَ .

وَهَذه حُجَّةٌ جَيِّدَةٌ مُسْتَقيمَةٌ لَكنَّ الْأَشْعَرِيَّةَ لَمْ يَطْرُدُوهَا، فَتَسَلَّطَ عَلَيْهمْ الْمُعْتَزلَةُ بأَنَّهُمْ يَصفُونَهُ بأَنَّهُ خَالقٌ، وَرَازقٌ، وَمُحْيٍ، وَمُميتٌ، عَادلٌ مُحْسنٌ، منْ غَيْر أَنْ يَقُومَ به شَيْءٌ منْ هَذه الْمَعَاني؛ بَلْ يَقُومُ بغَيْره؛ فَإنَّ الْخَلْقَ عنْدَهُمْ هُوَ: الْمَخْلُوقُ، وَالْإحْيَاءُ هُوَ: وُجُودُ الْحَيَاة في الْحَيِّ منْ غَيْر فعْلٍ يَقُومُ بالرَّبِّ، فَقَدْ جَعَلُوهُ مُحْيِيًا بوُجُود

---

(١) سورة طه آية: ١٤

الْحَيَاةَ فِي غَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ جَعَلُوهُ مُمِيتًا، وَهَذِهِ مِمَّا عَارَضَهُمْ بِهَا الْمُعْتَزِلَةُ وَلَمْ يُجِيبُوا عَنْهَا بِجَوَابٍ صَحِيحٍ))[1].

وقال – رحمه الله – : ((لما كَانَ مِنَ المعلُومِ بالفطرَةِ الضَّرُوريَّةِ التي اتَّفَقَ عليها بنو آدم إلا مَن اجتالَت الشَّيَاطِينُ فطرَتَهُ أنَّ المتكَلِّمَ هُوَ الذي يَقُومُ به الكَلامُ، ويَتَّصِفُ به، وكذلك المحبُّ والمريدُ مَنْ تَقُومُ به المحبَّةُ والإرادَةُ، كما أنَّ العليمَ والقديرَ مَنْ يَقومُ به العلمُ والقدرَةُ، وقد قالوا : إنَّه لَيسَ لله كَلامٌ إلا مَا يَكُونُ قائما بغيره كالشجرَةِ، لَزِمَ أَن تَكُونَ الشجَرَةُ هي المتَكَلِّمَةُ بالكَلامِ الذي خَاطَبَ اللهُ به مُوسى))[2].

وقال – رحمه الله – : ((مِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّة أَنَّ الصِّفَةَ إذَا قَامَتْ بِمَحَلٍّ عَادَ حُكْمُهَا عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ، فَإِذَا قَامَ الْكَلامُ بِمَحَلٍّ كَانَ هُوَ الْمُتَكَلِّمَ بِهِ، كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ إذَا قَامَا بِمَحَلٍّ كَانَ هُوَ الْعَالِمَ الْقَادِرَ، وَكَذَلِكَ " الْحَرَكَةُ " .

وَهَذَا مِمَّا احْتَجُّوا به عَلَى الْمُعْتَزِلَة وَغَيْرِهِمْ مِنْ الْجَهْمِيَّة فِي قَوْلِهِمْ: إنَّ كَلامَ اللهِ مَخْلُوقٌ خَلَقَهُ فِي بَعْضِ الْأَجْسَامِ، قَالُوا لَهُمْ: لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ الْكَلامُ كَلامَ ذَلِكَ الْجِسْمِ الَّذِي خَلَقَهُ فِيهِ، فَكَانَتْ الشَّجَرَةُ هِيَ الْقَائِلَةَ: ﴿ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[3]))[4].

وبَعدَ هذا العَرضِ لكلامِ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية يَظهَرُ تقريرُه لهذه القاعدَةِ في

(١) مجموع الفتاوى (٦/٣١٥ – ٣١٧)

(٢) التسعينية (١/٢٧٥ – ٢٧٦)

(٣) سورة القصص آية: ٣٠

(٤) مجموع الفتاوى (١٢/٢٧٣)

بابِ الرَّدِّ والمناظَرَةِ، وهذه القاعدَةُ من القواعد العقليَّة النافعَة في هذا المقَام.

ومضمون هذه القاعدة: أنَّ الصفةَ إذا قامَتْ بمحَلٍّ فلابُدَّ من أربعَة أمور:

الأمرُ الأول: اتِّصَافُ المحلِّ بتلك الصفَة، فَالعِلمُ والقدرَةُ والكَلامُ إذَاً قَامَ بمحَلٍّ كان ذلك المحلُّ هو العالمَ والقادرَ والمتكلِّمَ.

الأمرُ الثاني: أنَّ حُكمَ الصفَةِ لا يَعُودُ على غير ذلك المحلِّ، فلا يَكُونُ عالما بِعِلمٍ يَقُومُ بغيرِه، ولا قادرا بقدرَةٍ تَقومُ بغيرِه، ولا مُتَكلِّما بكلامٍ يقومُ بغيره.

الأمرُ الثالث: أَنْ يُشتَقَّ لذلك المحلِّ من تلك الصفة اسمٌ، إذا كانت تلك الصِّفَة مما يُشتَقُّ لمحلِّها منها اسمٌ، كمَا إذا قَامَ العلمُ والقدرةُ بمحلٍّ قيل له: عالمٌ، أو قادرٌ.

الأمرُ الرابع: أنَّه لا يُشتَقُّ الاسمُ لمحلٍّ لم يَقُم به تلك الصفَة، فلا يُقالُ لمحلٍّ لم يَقُم به العلمُ أو القدرَةُ، إنه عالمٌ قادرٌ.(1)

فالصِّفَةُ إذا قامَتْ بالله اتَّصَفَ بها اللهُ ولم يتَّصِفْ بها غيرُهُ.

والصفَةُ لا تَقُومُ إلا بالموصُوفِ بها، ولا يَصِحُّ أن تَكون هنَاكَ صفَةٌ للمخلوقِ والموصُوفُ بها الخالقُ؛ لأنَّه لو جازَ ذلك لجَازَ أَنْ تَكُونَ كُلُّ صفَةٍ لمخلوق الموصُوفَ بها الخالقُ، فَيَكُونُ إذا كانَ المخلوقُ موصوفا بالألوانِ، والطُّعومِ، والحركةِ والسكونِ أنْ يَكُونَ الموصوفُ بالألوَانِ وسَائِرِ الصفات الخالقَ دونَ المخلوقِ، **وهذا مَعلُومٌ فَسَادُهُ بالضَّرورَةِ.**

مثالٌ يوضِّحُ القاعدةَ أكثر: صِفَةُ الكَلامِ، فَإنها إذا قَامَتْ بمحَلٍّ كان هو المتكَلِّم دُونَ مَن لم تَقُم به، وعَادَ حُكمُها إليه دونَ غيرِه، فَيُقَالُ: قال، وأمر، ونَهى، ونَادَى

(١) انظر: شرح العقيدة الأصبهانية (ص١٤) ومنهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/٣٥٥)

وناجَى، وأخبَرَ وخاطَبَ، وتَكلَّم وكَلَّم ونحو ذلك، وامْتَنَعَتْ هذه الأحكامُ لغيرِه، فَيُستَدَلُّ بهذه الأحكَامِ والأسماءِ على قِيامِ الصفَةِ به، وسَلبِها عن غيرِه.[1]

ومما يَنبَغي أنْ يُعلَمَ عند تقريرِ هذه القاعدة: أنَّ الصفَات المتَنوِّعَة كالعلم، والقدرة، والإرادةِ، والسمعِ، والبصَرِ إذا قَامَتْ بمحلٍّ واحِدٍ لم يَنفَصِلْ بَعضُها عن بعضٍ، بل مَحَلُّ هذا هو محلُّ هذا، كالطَّعْمِ واللونِ والرَّائحَةِ القائِمَةِ بالأتْرُجَّةِ الوَاحِدَةِ.[2]

وهذه القاعدةُ مما احتَجَّ بها أهلُ السنة والجماعة على الجهميةِ والمعتزلَةِ في قولهم: إنَّ كلامَ اللهِ مخلوقٌ خلَقَهُ في بعض الأجسامِ[3]، وَإنَّ اللهَ لما كلَّم موسى خلَقَ صَوتا في الشجرَةِ، فكان ذلك الصَّوتُ المخلوقُ من الشجرة هو كَلامهُ.

كما احتَجُّوا بهذه القاعدةِ أيضا على الأشاعرةِ في الصِّفَات الفعليَّة[4]، فإنهم يَصفُونَ اللهَ بأنه خالقٌ ورازقٌ، ومحيٍ ومميتٌ، مِنْ غَيرِ أنْ يَقُومُ به شيءٌ من هذه المعاني، بَلْ يَقُومُ بغيرِه، فإنَّ الخلقَ عندهُم هو: المخلُوقُ، والإحيَاءُ هو وجُودُ الحياةِ في الحيِّ من غيرِ فعلٍ يَقُومُ بالربِّ.

---

(١) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (٢٩٢/١)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣١٠/١٦ - ٣١١)

(٣) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار المعتزلي (٣/٧)

(٤) انظر: الإرشاد لأبي المعالي الجويني (ص١٤٤)

فَزعْمُ هؤلاءِ أنَّ الصفَةَ تقُومُ بغيرِ الموصُوفِ بها خُروج عن المعقُولِ والمنقولِ، وعن لُغَاتِ الأمَمِ قاطِبَةً، فإنَّ اللهَ لو اتَّصّفَ بما يُحدِثُهُ في غيرِهِ من الأعرَاضِ والصفَاتِ لكانَ أَسوَد بالسَّوَادِ الذي يخْلُقُهُ في المحلِّ، وكذلك إذا خَلَقَ في محلٍّ بياضا، أو حُمرةً أو طولا أو قصرا.[1]

(١) انظر مختصر الصواعق للموصلي (٣/٨٥٥)

المبحث الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ الصِّفَةُ إِذَا قَامَتْ بِمَحَلٍّ عَادَ حُكْمُهَا عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ }

لقد تَابَعَ شيخُ الإسلام ابن تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدَة، وفيما يلي عرضٌ لأقوالهم في تقريرِ أن الصِّفَة إِذَا قَامَتْ بِمَحَلٍّ عَادَ حُكْمُهَا عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ:

[عبد الله بن عباس (٦٨هـ)]

قال عبدُ الله بنُ عباس رضي الله عنهما : ((السيِّدُ الذي قد كمُل في سُؤدَدِه، والشريفُ الذي قد كَمُلَ في شَرَفِه، والعظيمُ الذي قد عَظُمَ في عظمته، والحليمُ الذي قد كَمُلَ في حلمِه، والغنيُّ الذي قد كمُلَ في غناه، والجبَّار الذي قد كَمُلَ في جبروتِه، والعالِمُ الذي قد كَمُلَ في علمِه، والحكيمُ الذي قد كَمُلَ في حكمتِه، وهو الذي قد كَمُلَ في أنواعِ الشَّرف والسؤدد، وهو اللهُ سبحانه هذه صفتُهُ، لا تَنبَغي إلا له))(١) .

فقد أثبتَ الصحابيُّ الجليل ابنُ عباس رضي الله عنه الصِّفَةَ لله، كالحلمِ، والغنى، والعلمِ، والحكمةِ وغيرها، وَأخبرَ أنها لا تَنبَغِي إلا له سبحانه، وذلك أنَّ الصفَةَ إذا قَامَتْ بمحلٍّ اتَّصَفَ بها.

[وكيع بن الجراح (١٩٧هـ)]

قال الإمام وكيع- رحمه الله - ((القرآنُ كَلامُ اللهِ عز وجل وَهوَ مِنْهُ جلَّ وتعالى))(٢).

---

(١) تقدم تخريجه ٣٩٧

(٢) أخرجه عبد الله في السنة (١٥٨/١) عن أحمد الدورقي عن يحيى بن معين به. وسنده صحيح

فقد قرَّر الإمامُ وكيع رحمه الله أنَّ صِفَةَ الكَلامِ إذا قَامَتْ باللهِ اتصَفَ بها .

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي- رحمه الله - : ((كُلُّ كلامٍ صِفَةُ كُلِّ مُتكَلِّمٍ به، خالقٍ أو مخلوقٍ، غير أنه لا يُقَاسُ به مِنَ الخالِقِ والمخلوقِ سائر الصفات: من اليدِ، والوجه، والنفسِ، والسمعِ، والبصرِ، وما أشبهها من الصفات التي إذا بَانَتْ مِن الموصُوفِ واستَبَانَ مكانها منه، قَامَ البائِنُ منه بعينِه في مكان آخر))[1].

وقال – رحمه الله – : ((وكلامُ غيرِه مخلُوقٌ، لا يجوزُ أَنْ يُضَافَ إليه صِفَة، لو جَازَ ذلك لجازَ أَنْ يَقُولَ لما تكلَّمَ به الناسُ من الغِنَاءِ، والنَّوحِ، والشِّعْرِ كله كلامُ اللهِ، وهَذا محالٌ يَدْعُو إلى الضَّلالِ))[2].

بيَّن الإمامُ الدارمي -رحمه الله- أنَّ الكلامَ صِفَةُ مَن تَكَلَّمَ به، كما بيَّن أنَّ كلامَ غيرِه لا يجوزُ أنْ يَتَّصِفَ به اللهُ، وهذا بيانٌ منه لهذه القاعدة وهي: أن الصِّفَة إِذَا قَامَتْ بِمَحَلٍّ عَادَ حُكْمُهَا عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ.

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

وقال الإمام ابن جرير الطبري- رحمه الله -: ((الكلامُ لا يجوزُ أنْ يَكُونَ كَلاما إلا لمتَكَلِّمٍ؛ لأنَّه ليس بجسمٍ فَيَقُومُ بذَاته قِيَامَ الأجسَامِ بأنفسِها. فَمَعلُومٌ إذ كان ذلك كذلك أنَّه غير جائزٍ أن يَكُونَ خالقًا، بَل الوَاجبُ إذ كان ذلك كذلك أنْ يَكُونَ كَلاما للخَالِقِ، وإذ كان كلاما للخالق، وَبَطَلَ أن يكونَ خالقا، لم يَكُن أنْ يَكُون

(١) نقض عثمان على المريسي (ص٢٧٥)

(٢) نقض عثمان على المريسي (ص٤٠٨)

مخلوقا؛ لأنَّه لا يقُومُ بذَاته وأنَّه صفةٌ، والصفَاتُ لا تَقُومُ بأنفسها، وإنما تَقُومُ بالموصُوف به، كالألوانِ، والطعومِ، والأراييحِ، والشمِّ، لا يَقُومُ شيءٌ من ذلك بذاته نفسه، وإنما يَقُومُ بالموصُوف به. فكذلك الكلامُ صفَةٌ منَ الصفَات لا تقُومُ إلا بالموصُوف بها. وإذا كان ذلك كذلك صَحَّ أنه غيرُ جائزٍ أنْ يكونَ صفةً للمخلوقِ والموصوفُ بها الخالقُ، لأنَّه لو جازَ أنْ يَكونَ صفةً لمخلوق والموصُوفُ بها الخالق، جَازَ أنْ يكونَ كُلّ صفة لمخلوق فالموصوفُ بها الخالق، فَيَكُونُ إذ كان المخلوقُ موصوفا بالألوان والطعوم والأراييح والشم والحركة والسكون أنْ يكونَ الموصُوفُ بالألوانِ وسائرِ الصفاتِ التي ذَكَرْنا الخالقَ دونَ المخلوقِ، في اجتمَاعِ جميعِ الموَحِّدين من أهلِ القبلَة وغيرِهم على فَسَاد هذا القولِ ما يُوَضِّحُ فسادَ القول بأنْ يكونَ الكلامُ الذي هو موصُوفٌ به ربُّ العزَّة كلاما لغيره. فإذا فَسَدَ ذلك وصَحَّ أنه كلامٌ له، وكان قد تبيَّن ما أوضَحْنا قَبلُ أنَّ الكَلامَ صفَةٌ لا تقومُ إلا بالموصوفِ بما صَحَّ أنه صفَةٌ للخالق. وإذ كان ذلك كذلك صح أنه غيرُ مخلوق))(١)

فقد قرَّر الإمامُ الطبريُّ -رحمه الله- أنه غيرُ جائزٍ أنْ تكونَ صفة للمخلوقِ والموصوفُ بها الخالقُ، فلا يجوز أنْ يكُونَ الكَلامُ كلامَ غيرِه من المخلوقات والموصُوفُ به اللهُ، كما بيَّن السبَبَ فَذكَرَ أنَّه لو جازَ أن يَكُونَ صفة للمخلوق والموصوفُ بها الخالقُ، لجَازَ أنْ يكُونَ كُلُّ صفة لمخلوق فالموصُوفُ بها الخالق، فَتَكُونُ صفاتُ المخلوقين كلُّها يَصحُّ أنْ يُوصَفَ بها اللهُ، وهذا مَعلُومٌ فَسَادُهُ عند جميعِ الموحدينَ، فإنَّ الصفَةَ إذا قَامَتْ بمحَلٍّ عادَ حُكمُهَا على ذلك المحلِّ دُونَ غيره.

فعُلِمَ بما تقدَّم نقلُهُ من أقوالِ أئمةِ السلفِ تقريرُهم لهذه القاعدَةِ النَّافعَةِ في باب

(١) التبصير في معالم الدين (ص٢٠٠ - ٢٠١)

الردِّ والمناظَرَة.

وقد وَافقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلف في تقرير هذه القاعدَة، فَلَخَّصَ ما قرَّره أئمةُ السلفِ في جملَةٍ واحدَةٍ فقال: ((الصِّفَةُ إذا قَامَتْ بمحَلٍّ عَادَ حُكمُها على ذلك المحلِّ لا على غيرِه)).

ثمَّ وضَّح هذه القاعدة فقال: ((فَإِذَا قَامَ بمَحَلّ علْم، أَوْ حَيَاة، أَوْ قُدْرَة، أَوْ كَلام، أَوْ غَيْر ذَلكَ ؛ كَانَ ذَلكَ الْمَحَلُّ هُوَ الْمَوْصُوفَ بِأَنَّهُ حَيٌّ عَالمٌ قَادرٌ مُتَكَلِّمٌ، كَمَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُتَحَرِّكٌ إذَا قَامَتْ بِه الْحَرَكَةُ، أَوْ أَنَّهُ أَسْوَدُ وَأَبْيَضُ إذَا قَامَ بِه السَّوَادُ وَالْبَيَاضُ، وَنَحْوُ ذَلكَ وأما قيامه لا في محلٍّ فَمُمتَنِعٌ؛ لأَنَّهُ صفَةٌ)).

كما بيَّنَ أنَّ هذا القاعِدَةَ تَدُلُّ على صِحَّة مذهَبِ السَّلَف فقط، وتَدُلُّ على فسَادِ مَذهَبِ الأشاعرَة - متقدمين ومتأخرين - في الصِّفَات الفعليَّة، كما تَدُلُّ على فسَادِ مَذهَبِ الجهميَّة والمعتزلَة، وبَيَّن أيضا أنَّ مضمُونَ مَذهَبِ السَّلَفِ في تقريرِ هذه القاعدَةِ هُوَ مِنَ المعلُومِ بالفطرَة الضَّرُوريَّة التي اتَّفقَ عليها بنُو آدَمَ.

وبهذا يَكُونُ شيخُ الإسلام مُوافقا لأئمَّةِ السَّلَفِ، مُوَضِّحا لمذهبهم، مُلَخِّصا كلامَهُم في جملةٍ محكمَةٍ شديدَةِ الإحكامِ.

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ الصِّفَةُ إِذَا قَامَتْ بِمَحَلٍّ عَادَ حُكْمُهَا عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ }

لقد دلَّت على هذه القاعدةِ العظيمَةِ مِن قواعِدِ الرَّدِّ والمناظرَةِ في بَابِ الأسماءِ والصفاتِ أدِلَّةٌ كثيرةٌ من الكتاب والسنة، ومن تلك الأدلة ما يلي:

قال تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ فِي ٱلۡبُقۡعَةِ ٱلۡمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٣٠ ﴾[1]

وقال تعالى: ﴿ هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ۝١٥ إِذۡ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوًى ۝١٦ ٱذۡهَبۡ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴾[2]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ عَجَلَ أخبرَ أنَّه كلَّمَ مُوسى، وأنه نادَاهُ مِن شاطِئِ الوَادِي الأيمَنِ في البُقعَةِ المباركَةِ مِنَ الشجرَةِ، فَأَضَافَ الكلامَ إلى نفسه ﷻ، فدلَّ على أنَّه هو المتكَلِّمُ به، إذ لَوْ كانَت الشجرَةُ هي المتصِفَة بذلك الكَلامِ، لكانت هي القائلة لموسى: ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾؛ فدلَّ على أنَّ الصِّفَةَ إذا قَامَت بمحلٍّ عادَ حُكمُها على ذلك المحلِّ دُونَ غيره.

قال الإمام الكرجي: ((أيجوزُ أنْ يَكُونَ الكلامُ الذي أَوجَدَهُ بزعمِهِم من غيرِ أَنْ

(١) سورة القصص آية: ٣٠

(٢) سورة النازعات آية: ١٥ - ١٧

يَتَكلَّمَ به يقول﴿ إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ ﴾ فهلَّا قال: - ويحهم – إنهُ هُوَ اللهُ ربُّ العالمين!))[١].

وقال تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤ ﴾[٢]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ أضافَ الكلامَ إلى نفسهِ، و لم يَقُلْ إنَّه أَوْجَدَهُ في غيرِه.

قال الإمام الكرجي: ((زَعمُوا أنَّ ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾ أوجَدَهُ كَلاما خَلقهُ له، لا كَلاما تَكَلَّم به؛ إذ لو كان كذلك، لكان: وَأَكْلَمَ الله مُوسَى تكْلِيما، كما قال ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ ﴾[٣] أي: جعَلَ له قَبرا))[٤].

وقال تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمۡ لِمَ شَهِدتُّمۡ عَلَيۡنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖ وَهُوَ خَلَقَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٢١ ﴾[٥]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ أنَّه هو الذي أَنطَقَ هذه الأجسَامَ، فلو كانَ ما يخلُقُهُ في غيره منَ النُّطقِ والكَلامِ كَلاما له، لكان ذلك كلامَ الله[٦]، وكان لا فَرقَ بَينَ ما يَنطِقُ به اللهُ ﷻ وبينَ ما يَنطِقُ به غيرُهُ من المخلوقَاتِ، فدلَّ على أنَّ الصفةَ إذا قَامَتْ بمحَلٍّ عادَ حُكمُها على ذلك المحلِّ.

فعُلِمَ بما تقدَّم أنَّ النُّصوصَ الشرعيةَ قد دلَّت على أنَّ الصفَةَ إذا قَامَتْ بمحَلٍّ عادَ حُكمُها على ذلك المحلِّ.

---

(١) نكت القرآن (١/٢٨١)

(٢) سورة النساء آية: ١٦٤

(٣) سورة عبس آية: ٢١

(٤) نكت القرآن (١/٢٨٢ - ٢٨٣)

(٥) سورة فصلت آية: ٢١

(٦) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/٣٢٥)

الفصل الرابع عشر

قاعدة " اسْمُ الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَى الصِّفَةِ ويَقَعُ تَارَةً أُخْرَى عَلَى مُتَعَلّقِهَا

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ اسْمُ الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَى الصِّفَةِ وَيَقَعُ تَارَةً أُخْرَى عَلَى مُتَعَلِّقِهَا }

إنَّ من القواعدِ التي ضَلَّ فيها الجهميةُ والمعتزلةُ ومن وَافقهم هذه القاعدة؛ لِظَنِّهِم أنَّ اسمَ الصفَةِ لا يُطلَقُ إلا على المفعُولِ، وهذا مخالفٌ لما قرَّره أهلُ السنة والجماعة مِنْ كونِ اسمِ الصفَةِ يَقَعُ تارةً على الصِّفَةِ - التي هي المصدَر-، ويَقَعُ تارةً على مُتَعَلِّقِها- الذي هو المفعُول-، وممن قرَّر ذلك تَقرِيراً وَاضِحاً شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، ويتجلَّى ذلك من خَلال عَرضِ أقوالِهِ:

قال - رحمه الله -: ((الأمْرُ في القُرْآنِ يُرَادُ به المصدَرُ تارَةً، ويُرادُ به المفعُولُ تَارةً أُخرَى وهو المأمُورُ به، كقوله تعالى: ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ ﴾(١) وقوله ﴿ وَكَانَ أَمۡرُ ٱللَّهِ قَدَرٗا مَّقۡدُورًا ﴾(٢) وهذا في لفظِ غَيرِ الأمرِ، كلَفظِ الخلقِ، والقدرَةِ، والرحمَةِ، والكلمَةِ، وغير ذلك))(٣).

وقال - رحمه الله -: ((فَبَيَّنْتُ فِي بَعْضِ رَسَائِلِي: أَنَّ الْأَمْرَ وَغَيْرَهُ مِنْ الصِّفَاتِ يُطْلَقُ عَلَى الصِّفَةِ تَارَةً وَعَلَى مُتَعَلِّقِهَا أُخْرَى؛ " فَالرَّحْمَةُ " صِفَةٌ للهِ، وَيُسَمَّى مَا خَلَقَ رَحْمَةً، وَالْقُدْرَةُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَيُسَمَّى " الْمَقْدُورُ " قُدْرَةً، وَيُسَمَّى تَعَلُّقُهَا " بِالْمَقْدُورِ "

(١) سورة النحل آية: ١

(٢) سورة الأحزاب آية: ٣٨

(٣) مجموع الفتاوى (٤/٢٢٧)

قُدْرَةً، وَالْخَلْقُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى وَيُسَمَّى خَلْقًا، وَالْعِلْمُ مِنْ صِفَاتِ اللهِ وَيُسَمَّى الْمَعْلُومُ أَوْ الْمُتَعَلِّقُ عِلْمًا؛ فَتَارَةً يُرَادُ الصِّفَةُ، وَتَارَةً يُرَادُ مُتَعَلقُهَا، وَتَارَةً يُرَادُ نَفْسُ التَّعَلُّقِ.

وَ " الْأَمْرُ " مَصْدَرٌ فَالْمَأْمُورُ بِهِ يُسَمَّى أَمْرًا، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ سُمِّيَ عِيسَى ﷺ كَلِمَةً؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِالْكَلِمَةِ وَكَائِنٌ بِالْكَلِمَةِ، وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ سُؤَالِ الْجَهْمِيَّةِ لَمَّا قَالُوا: عِيسَى كَلِمَةُ اللَّهِ فَهُوَ مَخْلُوقٌ، وَالْقُرْآنُ إذَا كَانَ كَلامَ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ إلا مَخْلُوقًا؛ فَإِنَّ عِيسَى لَيْسَ هُوَ نَفْسَ كَلِمَةِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ خُلِقَ بِالْكَلِمَةِ عَلَى خِلَافِ سُنَّةِ الْمَخْلُوقِينَ، فَخُرِقَتْ فِيهِ الْعَادَةُ، وَقِيلَ لَهُ: كُنْ فَكَانَ))(١).

وقال - رحمه الله -: ((قَدْ يُطْلَقُ لَفْظُ الْمَصْدَرِ عَلَى الْمَفْعُولِ، كَمَا يُقَالُ " دِرْهَمٌ ضَرْبُ الْأَمِيرِ " .

وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾(٢) وَالْمُرَادُ هُنَاكَ : هَذَا مَخْلُوقُ اللهِ .))(٣).

وقال - رحمه الله -: ((وَكَانَ أَحْمَد وَغَيْرُهُ مِنْ السَّلَفِ يُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، يَقُولُونَ: مَنْ قَالَ هُوَ مَخْلُوقٌ فَهُوَ جهمي، وَمَنْ قَالَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ؛ فَإِنَّ " اللَّفْظَ " يُرَادُ بِهِ: مَصْدَرُ لَفَظَ يَلْفِظُ لَفْظًا، وَيُرَادُ: بِاللَّفْظِ الْمَلْفُوظُ بِهِ، وَهُوَ نَفْسُ الْحُرُوفِ الْمَنْطُوقَةِ))(٤).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/٦)

(٢) سورة لقمان آية: ١١

(٣) مجموع الفتاوى (٣٦٥/١٦)

(٤) مجموع الفتاوى (٥٦٧/١٢) وانظر (١٩٥/٦)،(٧٤/١٢ - ١٧٠ ١٩٨ - ٥٤٠ - ٥٤١) والجواب الصحيح (٣٦٠/١)

وبعدَ سَرْدِ ما تقدَّم من نُصُوصِ شيخِ الإسلام ابنِ تيميةَ يَظهَرُ تقريرُه لهذه القاعدة، وقد دلَّتْ هذه القاعدة: على أنَّ اسمَ الصِّفَةِ يُطلَقُ على المصدَرِ تارَةً، ويُطلَقُ على المفعُولِ تارَةً أخرَى.

فالأمرُ مثلا: يُطلَقُ ويُرَادُ به صِفَةُ الله، ويُطلَقُ ويُرادُ به المأمُورُ المخلوقُ، فيُسَمَّى الأمرُ الذي هو صِفَةُ الله أمرا، ويُسَمَّى المأمُورُ المخلُوقُ أمرا، وكذلك الخلقُ، والقدرةُ، والرحمةُ، والكلمَةُ، وغيرُ ذلكَ.

وَمِنَ المسائِلِ التي تَندَرِجُ تحت هذه القاعدة: مَسأَلَةُ اللفظِ، فإنَّ اللفظَ يُطلَقُ ويُرادُ به: مصدَرُ لَفَظَ يَلفَظُ لَفْظا، ويُرادُ باللفظِ أيضا: الملْفُوظُ به، وهو نَفْسُ الحرُوفِ المنطُوقَة.

فيُنفَى اسمُ الخلقِ عَنِ الملفُوظِ وهو القُرْآنُ الذي سمعَهُ جبريلُ عليه السلام من الله تعالى، وسمعَهُ محمدٌ ﷺ من جبريلَ عليه السلام، وإنما المخلُوقُ هو: تَلَفُّظُ العبدِ وصَوتُهُ وحَرَكتُهُ.(1)

وكذلك مِنَ المسائلِ: مَسأَلَةُ القرآنِ، فإنَّ القُرآنَ في الأصلِ من قَرَأَ قُرْآنا، وهو: الفِعلُ والحرَكَةُ، ثُمَّ سُمِّيَ الكلامُ المقرُوءُ قرآنا، قال تعالى في الأول: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾﴾(2) وقال في الثاني: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿٩﴾﴾(3)

---

(1) انظر: مختصر الصواعق للموصلي (٤/١٣٥٣)

(2) سورة القيامة آية : ١٧ - ١٨

(3) سورة الإسراء آية: ٩

فالتِّلاوَةُ والقِرَاءَةُ في الأصل مَصدَرُ تَلا تِلاوَةً، وَقَرَأَ قِرَاءَةً، لكن يُسَمَّى به الكلامُ كما يُسَمَّى بالقُرآنِ، وحينئذ فَتَكُونُ القِرَاءَةُ هي المقرُوء، والتلاوَةُ هي المتلُوّ.

وقد يُرَادُ بالتِّلاوَةِ والقِرَاءَة المصدَرُ الذي هو الفِعلُ، فلا تَكُونُ القِرَاءَةُ والتلاوَةُ هي المقرُوء المتلُوّ، بل تكون مُستَلْزِمَةً له .

وقد يُرَادُ بالتِّلاوَةِ والقِراءَة مجموعُ الأمرَيْنِ، فلا تَكُونُ هي المتلُوّ؛ لأنَّ فيها الفِعلَ، ولا تَكُون مُبَايِنَةً مُغَايِرَةً للمَتلُوِّ؛ لأنَّ المتلُوَّ جُزؤُهَا.

هذا إذا أُرِيدَ بالقِرَاءَةِ والمقرُوءِ شيءٌ واحِدٌ مُعيَّن، مثل قِرَاءَةِ الربِّ ومَقرُوئه، أو قِرَاءَة العبدِ ومَقرُوئه.

وأما إذا أُرِيدَ بالقِرَاءَةِ قِرَاءَةُ العبدِ، وهي: حَرَكَتُه، وبالمقروءِ صفَةُ الربِّ، فلا رَيْبَ أنَّ حَرَكَةَ العبدِ لَيسَت هي صِفَةَ الربِّ.

ولكن هَذا تَكَلُّفٌ، بَلْ قِرَاءَةُ الْعَبْدِ مَقْرُوؤهُ كَمَقْرُوئِه، وَقِرَاءَتُهُ لِلْقُرْآنِ إذَا عَنَى بِهَا نَفْسَ الْقُرْآنِ فَهِيَ مَقْرُوؤهُ . وَإِنْ عَنَى بِهَا حَرَكَتَهُ فَلَيْسَتْ مَقْرُوءَهُ . وَإِنْ عَنَى بِهَا الْأَمْرَينِ فَلَا يُطْلَقُ أَحَدُهُمَا .

وَلِهَذَا كَانَ مِنْ الْمُنْتَسِبِينَ إلَى السُّنَّة مَنْ يَقُولُ : الْقِرَاءَةُ هِيَ الْمَقْرُوءُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الْقِرَاءَةُ غَيْرُ الْمَقْرُوءِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لا يُطْلِقُ وَاحِدًا مِنْهُمَا، وَلِكُلٍّ قَوْلٍ وَجْهٌ مِنَ الصَّوَابِ عِنْدَ التَّصَوُّرِ التَّامِّ وَالإِنْصَاف، وَلَيْسَ فِيهَا قَوْلٌ يُحِيطُ بِالصَّوَابِ، بَلْ كُلُّ قَوْلٍ فِيهِ صَوَابٌ مِنْ وَجْه، وَقَدْ يَكُونُ خَطَأً مِنْ وَجْه آخَرَ .

وأما موقف الإمام أحمد والبخاري من هذه المسألة: فالبخاري إِنَّمَا يُثْبِتُ خَلْقَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ: حَرَكَاتِهِمْ وَأَصْوَاتِهِمْ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ هِيَ فِعْلُ الْعَبْدِ يُؤْمَرُ بِهِ وَيُنْهَى عَنْهُ،

وَأَمَّا الْكَلَامُ نَفْسُهُ فَهُوَ كَلامُ اللَّه، وَلَمْ يَقُل الْبُخَارِيُّ إنَّ لَفْظَ الْعَبْدِ مَخْلُوقٌ وَلا غَيْر مَخْلُوق، كَمَا نَهَى أَحْمَد عَنْ هَذَا وَهَذَا .

وَالَّذي قَالَ الْبُخَارِيُّ إنَّهُ مَخْلُوقٌ منْ أَفْعَال الْعبَاد وَصفَاتهمْ، لَمْ يَقُلْ أَحْمَد وَلا غَيْرُهُ منْ السَّلَف إنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَإنْ سَكَتُوا عَنْهُ؛ لظُهُورِ أَمْرِه، وَلكَوْنهمْ كَانُوا يَقْصدُونَ الرَّدَّ عَلَى الْجَهْميَّة .

وَالَّذي قَالَ أَحْمَد إنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ هُوَ كَلامُ اللَّه لَا صفَة الْعبَاد، لَمْ يَقُلْ الْبُخَاريُّ إنَّهُ مَخْلُوقٌ .

وَلَكنَّ أَحْمَد كَانَ مَقْصُودُهُ الرَّدّ عَلَى مَنْ يَجْعَلُ كَلامَ اللَّه مَخْلُوقًا إذَا بُلِّغَ عَن الله، وَالْبُخَاريَّ كَانَ مَقْصُودُهُ الرَّدّ عَلَى مَنْ يَقُولُ: أَفْعَالُ الْعبَاد وَأَصْوَاتُهُمْ غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَكلَا الْقَصْدينَ صَحيحٌ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا.(١)

وهذه القاعدةُ فيها رَدٌّ على الجهمية والمعتزلة الذين يزعمون: أنَّ اسمَ الصفَة لا يُرادُ به إلا المفعُول، وَنَفَوْا أَن يُرادَ به الصِّفَة، فَزعَمُوا أنَّ الأمرَ لا يُرادُ به إلا المأمُورُ وهو مخلُوق، وأنَّ الرحمة لا يراد بها إلا المرحوم، وهكذا، فَليسَ لله صِفَةٌ، وَمَا أضافَهُ اللهُ لنفسهِ من الصفَاتِ فَيُرَادُ به المفعُولُ المخلُوقُ.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/٣٩٠ - ٣٩٣)

المبحث الثاني

أقوال السلف في تقرير قاعدة

{ اسْمُ الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَى الصِّفَةِ وَيَقَعُ تَارَةً أُخْرَى عَلَى مُتَعَلّقِهَا }

بعدَ أنْ مَرَّ بنا تقريرُ شيخِ الإسلام ابن تيمية لهذه القاعدة، أَستَعْرِضُ هنا ما وَقَفتُ عليه من أقوالِ أئمةِ السلفِ المؤَيِّدةِ لما قررَّه شيخُ الإسلامِ في تقريرِ هذه القاعدةِ:

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

قال الإمام أحمد - رحمه الله - : ((مَنْ قالَ لَفظِي بالقُرآنِ مخلُوقٌ يُريدُ به القرآنَ، فهو كافِرٌ))[(١)].

وقال - رحمه الله -: ((المعنى مِنْ قول الله جَلَّ ثناؤُه ﴿ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ ﴾[(٢)] فالكَلِمَةُ التي ألقَاهَا إلى مريمَ حينَ قال له: كُنْ، فكَانَ عيسى بِكُنْ، وليسَ عيسَى هُو الكُنْ، ولكِنْ بالكُنْ كانَ، فَالكُنْ مِنَ اللهِ قولٌ، وليسَ الكُنْ مخلوقا))[(٣)].

فقد بيّن الإمامُ أحمدُ أنَّ مَنْ قَالَ بأَنَّ اللفظَ مخُلوقٌ، ويُريدُ باللفظ: الملفُوظَ بِهِ وهو القُرآن فهو كافِرٌ، فدلَّ على أنَّ الإمامَ يُقرِّرُ أنَّ اللفظَ قد يُرادُ به الملفُوظُ، وقد يُرادُ به

---

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٣٣٩) عن محمد بن عبد الله البسطامي عن عبد الله بن أحمد عن أبيه به.

(٢) سورة النساء آية: ١٧١

(٣) الرد على الزنادقة والجهمية (ص٢٥٠)

المصدرُ، فقَولُهُ: يريدُ به القرآنَ، بيانٌ منه أنَّه قَد يُرِيدُ به غيرَ ذلك؛ لأنَّ دَلالَةَ اللفظِ تحتَمِلُ أنْ يُرادَ به المصدرُ، وكذلك تحتمل أنْ يُرَادَ به المفعُولُ.

كما بيَّن أنَّ الكلمَةَ التي أطلقَهَا اللهُ على عيسَى يُرَادُ بها المفعُولُ، فإنَّ عيسَى كان بِكُنْ، وليسَ هو نفس كَلِمَةِ اللهِ، فالكَلِمَةُ تُطلَقُ على المصدرِ، وتُطلَقُ على المفعُولِ.

[الحسين بن مسعود البغوي (٥١٠هـ)]

قال الإمام البغوي بعد أنْ سَاقَ حديثَ ((تحاجَّت الجنةُ والنَّارُ، فقالت النارُ: أُوثِرْتُ بالمتكبِرِينَ والمتجبرينَ، وقالت الجنة: فما لي لا يَدخُلُني إلا ضُعَفَاءُ النَّاس وَسَقَطُهُم .

قال الله تبارك وتعالى: للجنَّةِ أنتِ رحمتي أرحَمُ بكِ من أشَاءُ من عبادي...))[1]:

((سمَّى الجنَّةَ رحمةً؛ لأنَّ بها تظهَرُ رحمة اللهِ تعالى على خَلقه كما قال: " أرحَمُ بِكِ مَن أَشاءُ "، وإلا فَرحمةُ اللهِ تعالى من صفَاته التي لم يَزَلْ بها مَوصُوفا))[2]

فقد بيَّن الإمامُ البغويُّ أنَّ الرحمةَ تُطلَقُ عَلَى الصِّفَةِ، وتُطلَقُ على أَثَرِ الصفَةِ، ولهذا سَمَّى اللهُ الجَنَّةَ رَحمةً.

وبعد هذا العَرضِ لأقوال أئمة السلف يتضحُ جَلِيًّا تقريرُهم لهذه القاعدَةِ مِن قواعدِ بابِ الردِّ والمناظَرَة.

وقد وافقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلف في تقريرِ هذه القاعدة، فبيَّن أنَّ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير باب سورة ق(ص٨٥٨) ح ٤٨٥٠ ومسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء (ص١٢٣٥)ح٧١٧٥

(٢) شرح السنة (٢٥٧/١٥)

الأَمْرَ يُطلَقُ على الصفَةِ تارةً وعلى مُتَعَلِّقِها أخرى.

كما بين -رحمه الله- ما بيَّنَهُ الإمامُ أحمدُ مِنْ أنَّ الكلمَةَ تُطلَقُ ويُرَادُ بها المفعُول، فَذَكَرَ أنَّ اللهَ سمَّى عيسَى ﷺ كلمَةً، لأنَّه مَفعُولٌ بالكَلِمَةِ، وكَائِنٌ بها، وليسَ عيسَى هو نَفْس كَلِمَةِ اللهِ.

وبين أيضا مَا أَجملهُ أئمةُ السلفِ عند إنكَارِهم على مَنْ أَطلَقَ القولَ بأنَّ اللفظَ بالقُرآن مخلوقٌ أو غيرُ مخلُوق فقال: ((وَكَانَ أَحْمَد وَغَيْرُهُ مِنْ السَّلَفِ يُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ يَقُولُ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوقٍ. يَقُولُونَ: مَنْ قَالَ هُوَ مَخْلُوقٌ فَهُوَ جهمي، وَمَنْ قَالَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ؛ فَإِنَّ " اللَّفْظَ " يُرَادُ بِهِ: مَصْدَرُ لَفَظَ يَلْفِظُ لَفْظًا، وَيُرَادُ: بِاللَّفْظِ الْمَلْفُوظُ بِهِ، وَهُوَ نَفْسُ الْحُرُوفِ الْمَنْطُوقَة)) فبيَّن العلةَ في إنكَارِ أئمة السلف إطلاقَ القولِ في مَسْأَلَةِ اللفظ، وهذا منه بيانٌ وشرحٌ لمذهبِ أئمةِ السلفِ، فإنَّ اسْم الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَى الصِّفَةِ ويَقَعُ تَارَةً أُخْرَى عَلَى مُتَعَلَّقِهَا.

أفيكونُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية بعد ذلك خارجا عَنْ هَدْيِ أئمةِ السلف، سالكا غيرَ طريقهم؟!

فإنَّ المتَأَمِّلَ في كلامِه أدنى تأمُّلٍ يَظهَرُ له جليًّا مُوَافقته لأئمة السلف، بل إنه شَرَحَ مذهَبَ السلفِ في هذه القاعدة، وضَرَبَ الأمثلةَ عليها، كما أنَّه صَاغَ ما عليه أئمةُ السلفِ في عبارَةٍ مختصَرَةٍ، مما يدلُّ على استقراءٍ لمذهبِ أئمةِ السلف، وعُمقٍ في فهمِهِ لنُصُوصِهِم.

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ اسْمُ الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَى الصِّفَةِ وَيَقَعُ تَارَةً أُخْرَى عَلَى مُتَعَلّقِهَا }

إنَّ هذه القاعدَةَ العظيمَةَ من قواعِدِ بابِ الردِّ والمناظرَةِ، قد دَلَّتْ عليها الأدلَّةُ الشرعيَّةُ، ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ﴾(١)

وقال تعالى: ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾(٢)

وقال تعالى: ﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾(٣)

وجه الدلالة: أنَّ في الآية الأولى المرَادَ بلفْظ" الأمرِ" المصدَر الذي هو صِفَةٌ لله ﷻ، ولهذا عَطَفَ اللهُ الأمرَ على الخلقِ بالوَاوِ، وَالأصْلُ في الوَاوِ أَنَّها للمُغَايَرَة، وأما في الآيَتَيْن الأخرَيَيْن فيرَادُ به المفعُولُ وهو المأمُورُ به، فَأطلَقَ اللهُ ﷻ على مَصدرِ أَمَرَ: الأمْرَ، كما أَطلَقَ على المأمُورِ به وهو المفعول: الأمْرَ، فيكُونُ اسمُ الصِّفَةِ يَقَعُ تارةً على المصدَرِ، ويقَعُ تارَةً أخرى على المفعُولِ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((الأَمْر فِي الْقُرْآنِ يُرَادُ بِهِ الْمَصْدَرُ تَارَةً، وَيُرَادُ بِهِ الْمَفْعُولُ تَارَةً أُخْرَى، وَهُوَ الْمَأْمُورُ بِهِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾

---

(١) سورة الأعراف آية: ٥٤

(٢) سورة النحل آية: ١

(٣) سورة الأحزاب آية: ٣٨

وَقَوْلِهِ : ﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾))[1]

وقال تعالى: ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ ﴾[2]

وقال تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ﴾[3]

وعن أبي هريرة ﷺ قال قال النبي ﷺ: ((تحاجَّت الجنةُ والنَّارُ، فقالت النارُ: أُوثِرْتُ بالمتكبرِينَ والمتجبرينَ، وقالت الجنة: فما لي لا يَدخُلُني إلا ضُعَفَاءُ النَّاس وَسَقَطُهُم .

قال الله تبارك وتعالى: للجنَّةِ أنتِ رحمتي أرحَمُ بكِ من أشَاءُ من عبادِي، وقال للنار: إنما أَنتِ عَذَابي أُعذِّبُ بكِ من أشاءُ من عبَادِي، ولكلٍّ واحدة منكما ملؤُها، فأمَّا النَّار فلا تمتلئُ حتى يَضَعَ رجلَهُ فتقول قط قط قط. فهنالك تمتلئُ ويُزوَى بعضُها إلى بعضٍ، ولا يظلم اللهُ عَجَلَّ من خلقه أحدا، وأما الجَنَّةُ فإن الله عَجَلَّ يُنشِئُ لها خلقا))[4]

وجه الدلالة: أنَّ المرادَ بالرحمة في الآيَتينِ الكريمتين المصدَرُ الذي هو صِفَةٌ لله جَلَّاله، وأمَّا في الحديثِ النبويِّ فيُرَادُ به المفعولُ المخلُوقُ الذي هو مِنْ أَثَرِ رحمةِ الله، فَسمى اللهُ جَلَّاله فعله الرحمةَ، وسمى المفعُول التي هي الجنة: رحمة، فيكونُ اسمُ الصفَةِ يَقَعُ تارة

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/٢٢٧)

(٢) سورة الأعراف آية: ١٥٦

(٣) سورة الأنعام آية: ١٣٣

(٤) تقدم تخريجه ١١٨٨

على المصدَرِ، ويقع تارة على المفعُول.

قال البغوي: ((سمَّى الجنَّةَ رحمةً؛ لأنَّ بها تظهَرُ رحمة الله تعالى على خَلقه كما قال: " أرحَمُ بِكِ مَن أَشَاءُ "، وإلا فَرَحمةُ الله تعالى مِن صفَاتِهِ التي لم يَزَلْ بها مَوصُوفا))[1]

فبَانَ بحمد الله بما سَبَقَ نقلُهُ دلالَة النصوصِ من الكتابِ والسنة على أنَّ اسْم الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَى الصِّفَةِ، ويَقَعُ تَارَةً أُخْرَى عَلَى مُتَعَلَّقِهَا.

(١) شرح السنة (١٥/٢٥٧)

الفصل الخامس عشر

قاعدة " وُجُوبُ التَّوَقُّف في الألْفَاظِ الْمُجْمَلَةِ التِي لَمْ يَرِدْ إِثْبَاتُهَا وَلا نَفْيُهَا "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ وُجُوبُ التَّوَقُّف في الألْفَاظِ الْمُجْمَلَةِ التِي لَمْ يَرِدْ إِثْبَاتُهَا ولا نَفْيُهَا }

إنَّ الوَاجِبَ هو التَّلَفُّظُ بالألفاظِ الشرعيَّة الواردَة في الكتاب والسنة، والقَوْلُ بمعنَاهَا، وأما الألفاظُ التي تَنَازَعَ فيها المتَأَخِّرُون نَفْياً وَإِثْبَاتاً، فَإِنَّ المتقَرِّر عندَ أهلِ السنة والجماعة أَنَّهُ لا يُطلَقُ القَولُ فيها بِنَفيٍ ولا إِثبَات، وإنما يُستَفْصَلُ في المعنى ويُتَوَقَّفُ في اللفظ، وقد وضَّحَ ذلك شيخُ الإسلام ابن تيمية تَوضِيحاً بَيِّناً، ويتجلَّى ذلك من خلال نقلِ أقواله:

قال – رحمه الله –: ((وَمَا تَنَازَعَ فِيهِ الْمُتَأَخِّرُونَ، نَفْيًا وَإِثْبَاتًا، فَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ بَلْ وَلا لَهُ: أَنْ يُوَافِقَ أَحَدًا عَلَى إثْبَاتِ لَفْظِهِ أَوْ نَفْيِهِ، حَتَّى يَعْرِفَ مُرَادَهُ، فَإِنْ أَرَادَ حَقًّا قُبِلَ، وَإِنْ أَرَادَ بَاطِلا رُدَّ، وَإِنْ اشْتَمَلَ كَلامُهُ عَلَى حَقٍّ وَبَاطِلٍ لَمْ يُقْبَلْ مُطْلَقًا وَلَمْ يُرَدَّ جَمِيعَ مَعْنَاهُ، بَلْ يُوقَفُ اللَّفْظُ وَيُفَسَّرُ الْمَعْنَى، كَمَا تَنَازَعَ النَّاسُ فِي الْجِهَةِ وَالتَّحَيُّزِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

فَلَفْظُ الْجِهَةِ قَدْ يُرَادُ بِهِ شَيْءٌ مَوْجُودٌ غَيْرُ اللَّهِ فَيَكُونُ مَخْلُوقًا، كَمَا إذَا أُرِيدَ بِالْجِهَةِ نَفْسُ الْعَرْشِ، أَوْ نَفْسُ السَّمَوَاتِ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ مَا لَيْسَ بِمَوْجُود غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا إذَا أُرِيدَ بِالْجِهَةِ مَا فَوْقَ الْعَالَمِ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ فِي النَّصِّ إثْبَاتُ لَفْظِ الْجِهَةِ وَلا نَفْيُهُ، كَمَا فِيهِ إثْبَاتُ الْعُلُوِّ، وَالاسْتِوَاءِ، وَالْفَوْقِيَّةِ، وَالْعُرُوجِ إلَيْهِ، وَنَحْو ذَلِكَ.

وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ مَا ثَمَّ مَوْجُودٌ إلا الْخَالِقَ وَالْمَخْلُوقَ، وَالْخَالِقُ مُبَايِنٌ لِلْمَخْلُوقِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لَيْسَ فِي مَخْلُوقَاتِه شَيْءٌ مِنْ ذَاتِه؛ وَلا فِي ذَاتِه شَيْءٌ مِن مَخْلُوقَاتِه.

فَيُقَالُ لِمَنْ نَفَى الْجِهَةَ: أَتُرِيدُ بِالْجِهَةِ أَنَّهَا شَيْءٌ مَوْجُودٌ مَخْلُوقٌ؟ فَاللهُ لَيْسَ دَاخِلا فِي الْمَخْلُوقَاتِ؛ أَمْ تُرِيدُ بِالْجِهَةِ مَا وَرَاءَ الْعَالَمِ؟ فَلا رَيْبَ أَنَّ اللهَ فَوْقَ الْعَالَمِ، بَائِنٌ من الْمَخْلُوقَاتِ.

وَكَذَلِكَ يُقَالُ لِمَنْ قَالَ: إن الله فِي جِهَةٍ : أَتُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَالَمِ؟ أَوْ تُرِيدُ بِه أَنَّ اللهَ دَاخِلٌ فِي شَيْءٍ مِنْ الْمَخْلُوقَاتِ ؟ فَإِنْ أَرَدْت الأَوَّلَ فَهُوَ حَقٌّ، وَإِنْ أَرَدْت الثانِي فَهُوَ بَاطِلٌ))(١).

وقال- رحمه الله - : ((وَمَن لم يُثْبِتْ مَا أَثبَتَهُ إلا بالأَلْفَاظ الشَّرعيَّة التي أثبتها، وَإِذَا تَكَلَّمَ بِغَيرِها استَفْسَرَ واسْتَفْصَلَ، فَإِنْ وَافَقَ المعنى الذي أَثْبَتَهُ الشَّرعُ أَثبَتَهُ باللفظ الشَّرعِيِّ، فقد اعْتَصَمَ بالشَّرعِ لفظا ومعنى، وهذه سَبِيلُ من اعتَصَمَ بالعُروَةِ الوُثقَى))(٢).

وقال- رحمه الله - : ((إنَّ النَّاسَ عليهم أنْ يجعَلُوا كَلامَ اللهِ وَرَسُوله ﷺ هو الأَصْلَ المتَّبَعَ، والإمَامُ المقتَدَى به، سواء عَلِمُوا معناه أو لم يعلموه، فَيُؤمِنُوا بِلَفظِ النصُوصِ وإن لم يَعرِفُوا حقيقَةَ مَعنَاهَا، وأمَّا ما سِوَى كَلامِ اللهِ ورسُوله ﷺ، فَلا يجُوزُ أَنْ يُجعَلَ أَصلا بحَال، ولا يجِبُ التَّصديقُ بلفظ لَهُ حتى يَفهَمَ معناه، فَإِنْ كان معناه مُوافقا لما جَاءَ به الرَّسُولُ ﷺ كان مقبولا، وإن كَانَ مخالفا كان مَردُودا، وإنْ كَانَ مُجمَلا مُشتَملا

(١) التدمرية (ص٦٥ - ٦٧)

(٢) مجموع الفتاوى (٤٣٢/١٦)

على حَقٍّ وبَاطِلٍ لم يَجُزْ إثْبَاتُه أيضا ولا يجوزُ نَفْيُ جميعِ مَعَانيه، بَلْ يجب المنعُ مِن إطْلاقِ نَفيِه وَإثبَاتِه، أو التفصيل والاسْتفْسَار))(١).

وقال- رحمه الله - : ((وَمِنْ تَمَامِ الْعِلْمِ أَنْ يَبْحَثَ عَنْ مُرَادِ رَسُولِه ﷺ بهَا؛ لِيُثْبِتَ مَا أَثْبَتَهُ وَيَنْفِيَ مَا نَفَاهُ مِنْ الْمَعَانِي، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُصَدِّقَهُ فِي كُلِّ مَا أَخْبَرَ، وَنُطِيعَهُ فِي كُلِّ مَا أَوْجَبَ وَأَمَرَ، ثُمَّ إذَا عَرَفْنَا تَفْصِيلَ ذَلِكَ كَانَ ذَلِكَ مِنْ زِيَادَةِ الْعِلْمِ وَالإِيمَانِ. وقد قال تعالى﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ﴾(٢)

وَأَمَّا الأَلْفَاظُ الَّتِي لَيْسَتْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّة وَلا اتَّفَقَ السَّلَفُ عَلَى نَفْيِهَا أَوْ إثْبَاتِهَا: فَهَذِهِ لَيْسَ عَلَى أَحَد أَنْ يُوَافِقَ مَنْ نَفَاهَا أَوْ أَثْبَتَهَا حَتَّى يَسْتَفْسِرَ عَنْ مُرَادِه، فَإِنْ أَرَادَ بِهَا مَعْنًى يُوَافِقُ خَبَرَ الرَّسُولِ ﷺ أَقَرَّ بِهِ، وَإِنْ أَرَادَ بِهَا مَعْنى يُخَالِفُ خَبَرَ الرَّسُولِ ﷺ أَنْكَرَهُ.

ثُمَّ التَّعْبِيرُ عَنْ تِلْكَ الْمَعَانِي إنْ كَانَ فِي أَلْفَاظِه اشْتِبَاهٌ أَوْ إجْمَالٌ عبرَ بِغَيْرِهَا، أَوْ بَيَّنَ مُرَادَهُ بِهَا، بِحَيْثُ يَحْصُلُ تَعْرِيفُ الْحَقِّ بِالْوَجْه الشَّرْعِيِّ؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ نِزَاعِ النَّاسِ سَبَبُهُ أَلْفَاظٌ مُجْمَلَةٌ مُبْتَدَعَةٌ، وَمَعَانٍ مُشْتَبِهَةٌ))(٣).

وقال- رحمه الله -: ((يُوجَدُ كَثيرا في كَلامِ السلَفِ والأئمَّة النَّهْيُ عَن إطْلاقِ مَوَارِدِ النِّزَاعِ بِالنَّفْيِ والإثْبَات، وليسَ ذلك لِخُلُوِّ النَّقيضَيْنِ عَن الحقِّ، ولا قُصُور، أو تَقْصِير في بَيَانِ الحقِّ، ولَكِن لأنَّ تلكَ العِبَارَة مِن الألفَاظِ المجمَلَة المتشَابِهَة المشتَمِلَة على حَقٍّ

---

(١) التسعينية (١/١٧٥)

(٢) سورة المجادلة آية: ١١

(٣) مجموع الفتاوى (١٢/١١٤)

وبَاطِلٍ، فَفِي إثْبَاتِهَا إثْبَاتُ حَقٍّ وبَاطِلٍ، وفي نَفْيِها نَفيُ حَقٍّ وبَاطِلٍ، فَيُمنَعُ مِـن كِـلا الإطلاقَيْنِ، بخلاف النُّصُوصِ الإلهية فإنها فُرقَانٌ فَرَّقَ اللهُ بها بَيْنَ الحقِّ والباطِلِ، ولهـذا كان سَلَفُ الأمةِ وأئمتُهَا يجعَلُونَ كلامَ اللهِ ورَسُولهِﷺ هو الإمَام والفُرقَان الذي يجِبُ اتِّبَاعُهُ، فَيُثبِتُون ما أَثبَتَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ ﷺوينفُونَ ما نفـاه اللهُ ورَسُـولُهُ ﷺ ويجعَلُـون العبَارَاتِ المحدثَةَ المجمَلَةَ المتَشَابِهَة ممنوعا من إطلاقِهَا : نَفيا وإثباتا، لا يُطلِقُونَ اللفظَ ولا ينفُونَهُ إلا بَعدَ الاستِفسَارِ والتفصيلِ، فإذا تبيَّنَ المعنى أُثْبتَ حقُّهُ ونُفِيَ باطِلُهُ، بخـلافِ كَلامِ اللهِ ورسُولِهِﷺ، فإنَّهُ حَقٌّ يجبُ قَبُولُهُ، وإن لم يفهمْ مَعْنَاه، وكَلامُ غيرِ المعصُومِ لا يجبُ قَبُولُهُ حَتَّى يَفهَمَ مَعنَاهُ))[1].

وَمِنْ خِلالِ مَا سَبَقَ إيرَادُه يتبيَّنُ تقريرُ شيخِ الإسلام ابن تيمية لهذه القاعدة، وهي مُتَعَلِّقَةٌ بالقَاعدة الثانية من قواعدِ بابِ الاستدلال، وهـي: " لا يُتجـاوزُ القـرآنُ والحديثُ"، فَإنَّ الأصْلَ في إثْبَاتِ الأسماءِ والصفاتِ أو نَفيِها هو: الكتابُ والسنَّةُ، فمَا وَرَدَ من الألفَاظ في الكتابِ والسنَّةِ في باب الأسماء والصفات وجَبَ إثْبَاتُـهُ بلَفْظِـهِ ومَعْنَاه، ومَا وَرَدَ نَفْيُهُ فيهما وَجَبَ نَفيُهُ.

وَأَمَّا الألفاظُ التي لم يَرِدْ نَفيُهَا ولا إثبَاتُهَا في الكتابِ والسنةِ فهي التي تدُورُ عَليهَا هذه القاعدة.

وَمعنى الألفَاظِ المجمَلَةِ: الألفَاظُ التي لم يَرِدْ بها الكتابُ والسُنَّةُ، ولا اتَّفَقَ السَّلَفُ

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧٦/١ - ٧٧) وانظر: بيان تلبيس الجهمية (١٨/٨) وانظر مجموع الفتاوى (٣٦٩/٦)(٦٦٣/٧)،(٣٠٠/٨) ودرء تعارض العقل والنقل (٢٣٨/١) وبيان تلبيس الجهمية (١٣٧/٣ - ٧٥١) ومجموع الفتاوى (٢٩٩/٥)

عَلَى نَفيهَا وَإِثْبَاهَا، وَتحتَملُ حَقًّا وباطلا.

فاللفْظُ المجمَلُ له معنيان: مَعنى صَحِيح ومعنى بَاطِل، ولهذا كانَ أَصْلُ ضَلالِ بني آدم في الألفَاظِ المجمَلةِ والمعَاني المشْتبِهَة.

وللناسِ في إطلاقِ هذه الألفاظ ثلاثةُ أقوال:

طَائفَةٌ تَنفيها بإطلاقٍ، يعني: يقولون: نَحْنُ لا نَسْتَخدِمُ هذه العبارَات، بَلْ نَنْفيها نهَائيًّا، أَوْ نَنفِي ما دلَّتْ عليه هذه العبارات بإطلاقٍ؛ لأنها تحملُ مَعنى غيرَ لائِقٍ باللهِ ﷻ، فلماذا نُثْبتُها؟

وطائفَةٌ تُثبتُها، فيقولون: نَحْنُ نُثبتُ هذه العبَارَات، أَو نُثْبتُ نَفيَها سَواءً كانت سلْباً أو إيجاباً؛ لأنَّ المرَادَ بها معنىً حسن يُقصَدُ به تَنزِيهُ الله ﷻ، فلمَاذا ننفيها؟

فَهُما قولان مُتقَابلان مُتنَاقضَان.(١)

وَأمَّا مَوْقِفُ أهلِ السنة والجماعة من الألفَاظ المجمَلة فهو: التفصيلُ والاستفْسَارُ، فهم يقولون: ليسَ عَلَى أَحَد أَنْ يُوَافِقَ مَن نَفَاها أَو أَثْبَتَهَا حَتَّى يَسْتَفسرَ عَن مُرَادِه، فَإِنْ أَرَادَ بها معنى حقًّا قُبِلَ منه، وَإِنْ أرَادَ بها معنى باطلا رُدَّ عَلَيه.

ثم التَّعبيرُ عن تلكَ المعَاني الصَّحيحة يَكُونُ بالألفاظ الشَّرعيَّة؛ لأنَّ في إثبَات الألفاظ المجملَة إثباتَ حَقٍّ وبَاطلٍ، وفي نَفيهَا نَفيَ حَقٍّ وباطلٍ، ولهذا كَانَ النُّفَاةُ يَنفُون بها حَقًّا وباطلا، ويَذْكُرُونَ عَن مُثْبِتها مَا لا يَقُولُونَ به.

كما أنَّ بعضَ المُثبِتينَ للألفاظِ المجمَلَة يُدخلُ لها معنى باطلا، فَلِذَا كَانَ مَوقِفُ أهلِ السنة والجماعة أنه يُمنَعُ مِن كِلا الإطلاقَيْنِ.

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص٢١٨)

قال ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله-: ((والتعبيرُ عَنِ الحقِّ بالألفَاظِ الشرعيَّة النبويَّةِ الإلهيةِ هو سَبيلُ أهلِ السنة والجماعةِ، والمعطِّلَةُ يُعرِضُونَ عمَّا قالَهُ الشَّارعُ من الأسماء والصفات، ولا يَتَدَبَّرون معانيَهَا، ويجعَلُونَ ما ابتَدَعُوهُ من المعاني والألفاظ هو المحكَم الذي يجبُ اعتِقَادُهُ واعتمَادُهُ، وَأمَّا أهلُ الحق والسنةِ والإيمانِ فيَجعلُونَ ما قَالَهُ اللهُ ورَسُولُهُ ﷺ هو الحقّ الذي يجب اعتِقَادُهُ واعتمَادُهُ. والذي قالَهُ هَؤُلاء إمَّا أَنْ يُعرِضُوا عنه إعرَاضا جُمليًّا، أو يُبَيِّنُوا حَالَهُ تَفصِيلا، ويُحكَمُ عليه بالكتابِ والسنةِ، لا يُحْكَمُ به على الكتابِ والسنة))(١).

ثم إنَّ المُسْتَفصِلَ في الألفاظِ المجمَلَة لابُدَّ له من أمرين:

أحدها: مَعرفَةُ معاني الكتابِ والسنةِ.

الثاني: مَعْرفَةُ مَعاني الألفاظ التي يَنطِقُ بها المتَكَلِّمُونَ؛ حَتَّى يُمَيِّزَ بين المعنى الحَقِّ والمعنى الباطلِ(٢)، فَإِذا عُرفَتْ المعاني الصحيحة الثابتة بالكتاب والسنة، عُبِّرَ عنها بالألْفَاظ الشرعيَّة.

مثالٌ يُوَضِّحُ القاعدة: لفظُ "الجهة" مَعلُومٌ أنَّه ليس في القرآن والحديثِ إثباتُ لفظِ "الجهة" ولا نَفيُهُ.

فَيُقال لمن نفَى الجهَةَ: أتُريدُ بالجهَة: الجهَةَ الوُجوديَّة، وهي: ما كان مَوجُودا مخلُوقا، فَلا شَكَّ أنَّ هذا باطلٌ؛ لأنَّ اللهَ ليسَ دَاخلا في المخلوقات، أم تُريدُ بالجهةِ: الجهَةَ العَدَميَّةَ وهي: مَا وَرَاءَ العَالَم، فلا ريْبَ أنَّ هذا حقٌّ؛ لأنَّ اللهَ فوق العالَم، مُبَاين

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص١٠٧ - ١٠٨)

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/٧٥)

للمخلوقات .

وكذلك يُقالُ لمن أَثبَت الجهةَ: أتريدُ بذلك أنَّ اللهَ فوقَ العالَم، أو تُريد به أنَّ اللهَ دَاخِلٌ في شيءٍ من المخلوقات. فإنْ أَردتَ الأول فهو حَقٌّ، وإنْ أردتَ الثاني فهو بَاطِلٌ.(١)

وسَبَبُ حُصُولِ الإجمالِ في هذه الألفاظ: أَنَّ المعَطِّلَةَ يَأْتُونَ للألفاظِ المستَعْمَلَة في الكتابِ والسنةِ وكلامِ الناسِ، فَيَقصِدُون بها مَعَانيَ غيرَ المعَاني المستَعْمَلَة في الكتابِ والسنةِ وكلامِ الناسِ، فَيَحصُلُ الاشتِبَاهُ والإجمَالُ، فإنَّ هؤلاءِ عَبَّرُوا عن المعاني التي أَثبَتَها القرآنُ، بِعبَارَاتٍ أخرى لَيسَتْ في القُرآن، وَرُبَّمَا جَاءَتْ في القُرآنِ بمعنى آخر، فلَيْسَتْ تلك العبارات ممَّا أَثبَتَهُ القرآنُ، بَل قَد يَكُونُ معناها المعروف في لُغَةِ العربِ التي نَزَلَ بها القرآن مُنتَفيًا باطلا، نَفَاهُ الشرعُ والعقلُ، وَهُمُ اصطَلَحُوا بتلك العبارات على معَانٍ غير معانيها في لغة العرب، فَتَبقَى إذا أَطلَقُوا نَفيَهَا لم تَدُل في لغة العربِ على باطِلٍ، ولكن تَدُلُّ في اصطلاحِهِم الخاصِّ على بَاطِلٍ، فَمَن خَاطَبَهُم بلغة العرَبِ قالوا: إنه لم يَفهَمْ مُرَادَنا، ومَن خاطَبَهُم باصطلاحِهِم أَخَذُوا يُظهِرُونَ عنه أنه قَالَ مَا يخالفُ القرآنَ(٢).

وخالف هذه القاعدةَ المعطِّلَةُ من الجهمية والمعتزلة وغيرهم الذين يزعمون: أنَّ إثبَاتَ الصفات يَلزَمُ منهُ أَن يَكُونَ اللهُ جسما، أو يَكُونَ مُتَحَيِّزا، أو يَكُونُ في جهةٍ، إلى غير ذلك من الألفاظِ المجملَةِ التي تحتَمِلُ حقا وباطلا.

---

(١) انظر: التدمرية (ص٦٥ - ٦٦)

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/٢٢٢ - ٢٢٣)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((وَأَحْمَد وَأَمْثَالُهُ مِنْ السَّلَف كَانُوا يَعْلَمُونَ أَنَّ هَذِهِ الأَلْفَاظَ الَّتِي ابْتَدَعَهَا الْمُتَكَلِّمُونَ كَلَفْظ الْجِسْمِ وَغَيْرِه يَنْفِيهَا قَوْمٌ لِيَتَوَصَّلُوا بِنَفْيِهَا إِلَى نَفْيِ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ ﷻ وَرَسُولُهُ ﷺ، وَيُثْبِتُهَا قَوْمٌ لِيَتَوَصَّلُوا بِإِثْبَاتِهَا إِلَى إِثْبَاتِ مَا نَفَاهُ اللَّهُ ﷻ وَرَسُولُهُ ﷺ.

فَالأُولَى: طَرِيقَةُ الْجَهْمِيَّة: مِنْ الْمُعْتَزِلَة وَغَيْرِهِمْ: يَنْفُونَ الْجِسْمَ حَتَّى يَتَوَهَّمَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّ قَصْدَهُمْ التَّنْزِيهُ، وَمَقْصُودُهُمْ بِذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ لا يُرَى فِي الآخِرَة، وَأَنَّهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِالْقُرْآنِ وَلا غَيْرِه، بَلْ خَلَقَ كَلامًا فِي غَيْرِه، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ عِلْمٌ يَقُومُ بِهِ، وَلا قُدْرَةٌ، وَلا حَيَاةٌ، وَلا غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ الصِّفَات، ...

وَالثَّانِيَةُ: طَرِيقَةُ هِشَامٍ وَأَتْبَاعه: يُحْكَى عَنْهُمْ : أَنَّهُمْ أَثْبَتُوا مَا قَدْ نَزَّهَ اللَّهُ نَفْسَهُ عَنْهُ مِنْ اتِّصَافه بِالنَّقَائِص، وَمُمَاثَلَته لِلْمَخْلُوقَات))(١).

وَمِمَّن استَعْمَلَ الألفاظَ المجمَلَةَ فِي نَفيِ الصفات: أبو المعالي الجُوَيْني، وأبو حَامِد الغَزَاليُّ، والآمِديُّ، والتَفتَازَانيُّ، – وهم من أئمة الأشاعِرَة –.

قال أبو المعالي الجويني: ((فَإِنْ قيل: هَلَّا أجْرَيْتُمُ الآية – يعني: قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾(٢) – عَلَى ظَاهِرِهَا من غير تَعَرُّضٍ للتأويلِ، مَصيرا إلى أنها من المتشابِهَات التي لا يَعلَمُ تَأويلَها إلا اللهُ. قُلْنَا: إنْ رَامَ السائلُ إجرَاءَ الاستوَاءِ على مَا يُنْبِئُ عنه في ظَاهِرِ اللسان، وهو: الاستِقْرَارُ، فهو الْتِزَامٌ للتجسيمِ، وإنْ تَشَكَّكَ في ذلك كان في حكم الْمُصَمِّمِ على اعتِقَادِ التجسيمِ))(٣).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/٣٠٠ – ٣٠١)

(٢) سورة طه آية: ٥

(٣) الإرشاد للجويني (ص٤١ – ٤٢)

وقال أبو حامد الغزالي: ((نَدَّعِي أنَّ صانِعَ العالِمِ لَيسَ بجسْمٍ؛ لأنَّ كُلَّ جسمٍ فهو مُؤَلَّفٌ مِن جَوْهَرَيْنِ مُتَحَيِّزَيْن، وإذا استَحَالَ أَنْ يَكونَ جَوهَرا استَحَالَ أن يكُونَ جِسما))[1].

وقال الآمدي: ((واعلَمْ أنَّ هذه الظواهرَ - يعني: آيات وأحاديث الصفات - وَإنْ وَقَعَ الاغتِرَارُ بها بحيْثُ يُقَالُ بمدلُولاتها ظَاهِرا من جهةِ الوِضعِ اللغَوِيِّ والعرفِ الاصطلاحِيِّ، فذلك لا محالَةَ انخِرَاطٌ في سِلكِ نِظامِ التَّجْسِيمِ، ودُخولٌ في طرفِ دَائرَةِ التَّشبِيه))[2]

وقال التفتازاني: ((وفي كَلامِ المحققِينَ من عُلَمَاءِ البَيَانِ أنَّ قولَنا: الاستِوَاءُ مجازٌ عن الاستيلاءِ، واليدُ واليمينُ عن القُدرَةِ، والعينُ عن البصرِ، ونحو ذلك، إنما هو: لِنَفْيِ وَهْمِ التَّشبِيهِ والتَّجْسِيمِ))[3]

وقَبْلَ طَيِّ هذه الصفحة، فَإِنَّهُ يَنبَغِي الإشارَةُ إلى مَسأَلَتَينِ مُهِمَّتَيْن تَتَعَلَّقَانِ بهذه القاعدة:

الأولى: أَنَّهُ لا يجوزُ تَعلِيقُ المدحِ والذَّمِّ على الألفاظِ المجمَلَةِ؛ **وذلك أنَّ الألفاظَ كما تقدَّم نوعان:**

النوعُ الأول: مَذكُورٌ في كتابِ اللهِ وسنةِ رَسُولِه ﷺ وكلامِ أئمة السلف الصالح، فهذا يجِبُ اعْتِبَارُ معناه، وتَعْلِيقُ الحكْمِ به، فإنْ كَانَ المذكورُ به مدحا استَحَقَّ صاحِبُهُ

(١) الاقتصاد في الاعتقاد (ص٣٩)

(٢) غاية المرام في علم الكلام (ص ١٢٧ - ١٢٨)

(٣) شرح المقاصد (٢/١١٠)

المدحَ، وإنْ كان ذَمًّا استَحَقَّ صاحِبُهُ الذَّمَّ، وإنْ أَثبتَ شيئا وَجَبَ إثبَاتُهُ، وإنْ نفى شيئا وَجَبَ نفيُهُ؛ لأنَّ كلام الله حقٌّ، وكلامَ رَسُوله ﷺ حقٌّ، وكلامَ أهلِ الإجماع حَقٌّ.

النوعُ الثاني: الألفاظُ التي ليسَ لها أَصلٌ في الشرعِ، فتلك لا يجوز تَعليقُ المدْحِ والذَّمِّ، والإثباتِ والنفيِ على معناها، إلا أَنْ يُبَيِّنَ أنه يُوَافِقُ الشرعَ، والألفاظُ التي تُعَارَضُ بها النصوصُ هي من هذا الضربِ، كلفظ: الجسم، والحيِّز، والجهة، فمن كانت مُعَارَضَتُهُ بمثلِ هذه الألفاظِ لم يجُزْ لَه أن يُكفِّرَ مُخَالِفَهُ، إن لم يَكنْ قَوْلهُ مما يُبيِّن الشرع أنه كفرٌ؛ لأنَّ الكفرَ حُكمٌ شرعيٌّ مُتَلَقّى عن صاحبِ الشريعة.(١)

قال شيخ الإسلام رحمه الله : ((وكُلُّ قَوْلٍ لم يَرِدْ لفظُهُ ولا معناه في الكتابِ والسنة وكلامِ سلفِ الأمةِ فإنه لا يَدخُلُ في الأدلةِ السمعيَّة، ولا تَعلَّقَ للسنة والبدعَة بموافقَته ومخالفَته، فضلا عن أَنْ يُعَلَّقَ بذلك كُفرٌ وإيمانٌ، وإنما السُّنَّةُ مُوافَقَةُ الأدلةِ الشرعية، والبدعَةُ مخالفَتُهَا .

وقد يُقال عما لم يُعلَمْ أَنَّهُ مُوافِقٌ لها أو مخالفٌ: إنه بدعة؛ إذ الأصلُ أنَّه ما لم يُعلَمْ أَنَّه من الشَّرْعِ فلا يُتَّخذُ شرِيعَةً ودينا، فمَنْ عَمِلَ عملا لم يَعلَمْ أنه مَشرُوعٌ فقد تَذَرَّعَ إلى البدعة، وإن كان ذلك العَمَلُ تَبَيَّنَ له فيما بعد أنَّه مشرُوعٌ، وكذلك مَن قال في الدِّينِ قولا بلا دليل شَرعِيٍّ فإنه تَذَرَّع إلى البدعة، وإن تبَيَّنَ له فيما بعد مُوَافقَتُهُ للسنة))(٢).

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/٢٤١ - ٢٤٢)

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/٢٤٤)

الثانية: أَنَّ سببَ نَشأَة هذه الألفاظ المجملة هو: تَعْطِيلُ الصفَات ونَفيُهَا، حيث إنهم أَطْلَقُوا على صفاتِ الكَمَالِ لله جل وعلا تجسِيما وتمثيلا، وَأَطلَقُوا على الصفاتِ أَعْرَاضا، وعلى الأفعَالِ حَوَادِثَ، فمثلا اصْطَلَحُوا على تَسْمِيَة سمعِهِ وبصرِهِ وعلمهِ أعْرَاضا، وعلى تسميَةِ وجهِهِ ويديْهِ أبعاضا، وعلى تسميَةِ استوائِهِ على عرشه تحَيُّزا، فوضعوا لهذه المعاني الصحيحَةِ تلك الألفاظ المسْتَكْرَهَة حتى يَتِمَّ لهم تَعطِيلُها ونَفْيُهَا.[1]

(١) انظر: مختصر الصاعق المرسلة للموصلي (١/١٧٠)

المطلب الثاني

أقوال السلف في تقرير قاعدة

{ وُجُوبُ التَّوَقُّف في الألْفَاظِ المُجْمَلَةِ التي لَمْ يَرِدْ إِثْبَاتُهَا ولا نَفْيُهَا }

بعدَ توضيحِ هذه القاعدةِ، وبيانِ تقريرِ شيخ الإسلام ابن تيمية لها، أذكرُ في هذا المطلبِ أقوالَ أئمةِ السلف في تقرير هذه القاعدة؛ ليظهَرَ التوافُقُ بين شيخ الإسلام ابن تيمية وأئمة السلف في هذا الباب، وفيما يلي عرضٌ لأقوالهم:

[أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

قال الإمام أحمد- رحمه الله -: ((ثُمَّ إنَّ الجهميَّ ادَّعَى أمْرا آخر وهو مِنَ المُحَالِ، فقال: أخبِرُونا عن القرآنِ، أَهُوَ اللهُ، أو غيرُ اللهِ؟ فادَّعَى في القرآنِ أمرا يُوهِمُ الناسَ.

فإذا سُئِلَ الجاهِلُ عن القرآن هو اللهُ أو غيرُ اللهِ؟ فلابُدَّ له من أن يَقُولَ بأَحَدِ القَولَيْنِ. فإنْ قال هو اللهُ. قال له الجهميُّ: كَفَرْتَ. وإنْ قال هو غَيرُ اللهِ. قال: صدقْتَ، فَلِمَ لا يَكُونُ غيرُ اللهِ مخلوقا؟ فَيَقَعُ في نفسِ الجاهِلِ مِن ذلك ما يَمِيلُ به إلى قولِ الجهمِيِّ .

وهذه المسأَلَةُ من الجهمِيِّ هي من المغاليط.

فالجوابُ للجهميِّ إذا سَأَلَ فقال: أَخبِرُونا عن القرآن، هُوَ اللهُ أو غيرُ اللهِ؟ قيل له: إنَّ الله جل ثناؤه لم يَقُلْ في القرآن إنَّ القرآنَ أَنَا، ولم يَقُلْ إنَّ القرآنَ غيرِي، وقال: هو كَلامِي فَسَمَّيْنَاهُ بِاسْمٍ سمَّاهُ اللهُ به، فقلنا: هُوَ كلامُ اللهِ، فمن سمَّى القرآنَ بما سمَّاه اللهُ به

كان من المهتدين، ومن سمَّاهُ باسمٍ غيرِه كان من الضالِّينَ))(١).

وقال- رحمه الله -: ((فلمَّا خنَقَتْهُ الحجَجُ قال: إنَّ اللهَ كلَّمَ مُوسَى إلا أنَّ كَلامَهُ غيرُهُ. فقلنا: وغيرُهُ مخلوقٌ؟ قال نعم. فَقُلنَا: هَذَا مِثل قَولِكُمُ الأول إلا أنَّكُم تَدفَعُونَ عَن أنفسكُمُ الشِّنْعَةَ بما تُظهِرُونَ))(٢).

لَمَّا سُئِلَ الإمامُ أحمد رحمه الله عنِ القُرآنِ أَهُوَ اللهُ، أو غيرُ اللهِ؟ تَوَقَّفَ في هذا اللفظِ،

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية (٢٢١ – ٢٢٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٧/١٥٩ – ١٦٠) ((وَقَدْ تَكَلَّمَ الإِمَامُ أَحْمَد فِي رَدِّهِ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ فِي جَوَابِ هَذَا، وَبَيَّنَ أَنَّ لَفْظَ " الْغَيْرِ " لَمْ يَنْطِقْ به الشَّرْعُ لا نَفْيًا وَلا إِثْبَاتًا، وَحينئذ فَلا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ دَاخلا لَفْظُ " الْغَيْرِ " فِي كَلامِ الشَّارِعِ وَلَا غَيْرَ دَاخلٍ، فَلَا يَقُومُ دَليلٌ شَرْعِيٌّ عَلَى أَنَّهُ مَخْلُوقٌ. وَأَيْضًا فَهُوَ لَفْظٌ مُجْمَلٌ: يُرَادُ بِالْغَيْرِ ما هُوَ مُنْفَصِلٌ عَنْ الشَّيْءِ. وَيُرَادُ بِالْغَيْرِ مَا لَيْسَ هُوَ الشَّيْءَ. فَلِهَذَا لا يُطْلَقُ الْقَوْلُ بِأَنَّ كَلامَ اللهِ، وَعِلْمَ اللهِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ هُوَ هُوَ؛ لأَنَّ هَذَا بَاطِلٌ. وَلا يُطْلَقُ أَنَّهُ غَيْرُهُ؛ لِئَلا يُفْهَمَ أَنَّهُ بَائِنٌ عَنْهُ مُنْفَصِلٌ عَنْهُ. وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الإِمَامُ أَحْمَد عَلَيْهِ الْحُذَّاقُ مِنْ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ، فَهَؤُلاءِ لا يُطْلِقُونَ أَنَّهُ هُوَ, ولا يُطْلِقُون أَنَّهُ غَيْرُهُ، وَلا يَقُولُونَ لَيْسَ هُوَ هُوَ وَلَا غَيْرَهُ. فَإِنَّ هَذَا أَيْضًا إثْبَاتُ قسْمٍ ثَالِث وَهُوَ خَطَأٌ، فَفَرْقٌ بَيْنَ تَرْك إِطْلَاقِ اللَّفْظَيْنِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ الْإِجْمَالِ، وَبَيْنَ نَفْيِ مُسَمَّى اللَّفْظَيْنِ مُطْلَقًا وَإِثْبَاتِ مَعْنًى ثَالِثٍ خَارِجٍ عَنْ مُسَمَّى اللَّفْظَيْنِ)).

(٢) الرد على الزنادقة والجهمية (ص/٢٦٩) قال شيخ الإسلام في التسعينية (٢/٥٠٥ ٥٠٦) ((فأحمدُ لم يُنكر عليه إطلاق الغير على القرآن حتى استَفْسَرَهُ مَا أرادَ به، إذْ لفظُ الغير مجملٌ: ويُرَادُ به الذي يُفارقُ الآخَرَ، وهو قولهم: إنَّهُ مخلوقٌ، ويُرَادُ به ما لا يَكُونُ هو إيَّاه، وهذا يُبيِّن أنَّ إطلاقَ القوْلِ على الصِّفَة بأنها هي الموصوفُ أو غيرُهُ كَلامٌ مجمَلٌ، يُقبَلُ بوجه ويُرَدُّ بوجه، فمتى أُريدَ بالغيرِ المبَايَنَة للربِّ كان المعنى فاسدا، وإنما ذكر هذا؛ لأنَّ أهلَ البدع كما وَصَفَهُم به يَتَمَسَّكُون بالمتشَابه من الكلام، ولفظُ الغيرِ من المتَشَابه، فإذا قال: هُوَ غيرُهُ. فقيل له: نعم، لأنَّه ليسَ هُوَ إيَّاه. قال: وما كَانَ غير الله فهو مخلُوقٌ، وغير في هذا الموضعِ الثاني إنما يَصحُّ إذا أُريدَ بها ما كان بَائنا عن الله تعالى فهو مخلُوقٌ، فيُستَعمَلُ لفظُ الغيرِ في إحدى المقدمتين بمعنى. وفي المقدمة الأخرى بمعنى آخر، لما فيها منَ الإجمالِ والاشترَاك، فلهذا استَفسَرَهُ الإمامُ أحمدُ، فلمَّا فَسَّرَ مُرَادَهُ قال: فهذا هو القولُ الأوَّلُ، فمتى قلت: هو مخلوقٌ. فقد قُلتَ بأنَّه خلَقَ شيئا فَعبَّر عنه، وأنه لا تكلم ولا يتكلم ...)).

ولم يُجِبْ بِأَيِّ الاحتِمَالَيْنِ؛ لأنه يحتَمِلُ حقًّا وباطلا، وإنما عَبَّرَ باللفظِ الشرعِيِّ، فبيَّنَ أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ؛ لأنَّ اللهَ سَمَّاه بذلك، كما أنه استَفصَلَ في اللفظِ المجمَلِ؛ وذلك لما قالَ له الجهمِيُّ: إنَّ كلامَ اللهِ غيرُهُ، فَلفظُ "غيره" لفظٌ مجملٌ، استَفْصَلَ منه الإمامُ أحمدُ فقال له: ((وغيرُهُ مخلوقٌ؟ قال الجهمي: نعم. فقال الإمامُ أحمدُ: هَذَا مِثل قَولِكُمُ الأول إلا أَنَّكُم تَدفَعُونَ عَن أنفسِكُمُ الشِّنْعَةَ بما تُظْهِرُونَ)).

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي- رحمه الله - : ((وَأَمَّا قولُك: مَن زَعَمَ أنه خَرَجَ من جِسمٍ فهو كافرٌ. فليسَ يُقَالُ كذلك، ولا أَرَاكَ سمعتَ أحَدا يَتفَوَّهُ به كما ادَّعَيتَ، غيرَ أنَّا لا نَشُكُّ أنه خَرَجَ مِنَ اللهِ تبارك وتعالى دُونَ مَنْ سِوَاه، وَذِكرُ الجسمِ، والفَمِ، واللسَانِ خُرَافَاتٌ وفُضُولٌ مَرفُوعَةٌ عنَّا، لم نُكَلَّفْهُ في ديننا، ولا يَشُكُّ أَحَدٌ أَنَّ الكلامَ يَخرُجُ من المتكَلِّم .

وأَمَّا قولُكَ: إنَّه جُزْءٌ منه، فهذا أيضا مِن تلك الفُضُولِ، ومَا رَأَيْنا أَحَدا يَصِفُهُ بالأجْزَاءِ والأعضَاءِ، جلَّ عن هذا الوَصفِ وتعالى، والكلامُ صِفَةُ المتكَلِّم لا يُشبِهُ الصفات: من الوجهِ واليدِ والسمعِ والبصَرِ. ولا يُشبِهُ الكلام من الخالق والمخلوق سائر الصفات. وقد فسَّرْنا لك ذلك في صَدْرِ هذا الكتابِ تفسيرا فيه شفاء إن شاء الله تعالى .

وأما قولُكَ: إنْ قالوا: القُرآنُ هو اللهُ فهو كُفرٌ، فإنا لا نقول: هُوَ اللهُ، كما ادَّعَيتَ، فَيستَحِيلُ، ولا نقول: هو غَيرُ اللهِ فَيلزَمُنا أنْ نقول: كُلُّ شيءٍ غيرُ اللهِ مخلوقٌ. كما لَزِمَكَ.

ولكنَّه كلامُ اللهِ وصفةٌ من صفاته، خَرَجَ منه كما شاءَ أن يخْرُجَ، واللهُ بكلامِهِ وعلمِهِ وقدرتِهِ وسلطانِهِ وجميعِ صفاته غيرُ مخلوقٍ، وهو بكمالِهِ على عرشِهِ))[1].

وقال- رحمه الله - : ((ولا يُقَالُ أيها المعارض: إنَّ القرآنَ هو اللهُ فَيستَحِيلُ، ولا هو غَيرُ اللهِ فيلزَمُ القَائل به أنَّه مخلوقٌ، ولكن يقال: كلامُ اللهِ، علمٌ من علمِهِ، وصفةٌ من صفاته، واللهُ بجميعِ صِفَاتِهِ إلهٌ واحدٌ غيرُ مخلوقٍ، لا شَكَّ فيه، فافْهَمْ ومَا أَرَاكَ تَفهَمُهُ وتَعقِلُهُ، لأنك تقول: لا يجوز إلا أن يُقالَ: هو اللهُ، أو غيرُ اللهِ، فإنْ قال رجل: هو اللهُ أَكفَرْتَهُ، وإنْ قال: غيرُ اللهِ قلت له: أَقْرَرْتَ بأنه مخلوقٌ، وصَوَّبْتَ مذهبي، لأنَّ كلَّ شيءٍ غيرُ اللهِ مخلوقٌ .

فيُقال لك: أَخطَأْتَ الطريقَ، وغَلطتَ في التَّأْويلِ، لأنه لا يُقال القرآن: هو اللهُ أو غيرُ اللهِ،كما لا يُقال: علمُ اللهِ هو اللهُ، وقدرةُ اللهِ هي اللهِ، وكذلك عزَّتُه، ومُلكُهُ، وسلطانُهُ، وقدرتُهُ لا يقال لشيء منها هو اللهُ بعينِهِ وكماله، ولا غيرُ اللهِ، ولكنها صفاتٌ من صفاتِهِ غيرُ مخلوقة، وكذلك الكلامُ، فافهم))[2].

تَوَّقف الإمامُ الدارمي رحمه الله في الألفاظ المجملة، كلفظ: الجسمِ، والجزءِ، والتَّركِيبِ، وغيرِها، وبيَّن أنها خرافاتٌ وفضولٌ مرفُوعَةٌ عنَّا، لم نُكَلَّفْهُ في ديننا، وإنما يُعَبَّرُ بالألفاظ الشرعيَّةِ، كما تَوَقَّفَ أيضا في إطلاق لفظ "الغير"؛ لأنه لفظٌ مجملٌ يحتملُ حقًّا وباطلا، وعبَّرَ باللفظِ الشرعِيِّ فقال: ((القرآنُ كلامُ اللهِ)) .

[محمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)]

---

(١) نقض عثمان على المريسي (ص٥٧٤)

(٢) المصدر السابق (ص٣١٧ - ٣١٨)

وقال الإمام الطبري - رحمه الله - : ((وأمَّا القَولُ في الاسمِ: أهُوَ المسَمَّى؟ أمْ غَيرُ المسَمَّى؟ فإنه من الحَمَاقَاتِ الحادِثَةِ التي لا أَثَرَ فيها فيُتَّبع، ولا قَولٌ مِن إمَامٍ فيُستَمَع، فَالخوْضُ فيه شَيْنٌ، والصَّمْتُ عنه زَيْنٌ، وحَسْبُ امرئٍ من العلمِ به، والقَولِ فيه أنْ يَنتَهِي إلى قول الله عزوجل ثناؤه الصادق وهو قوله ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[1] وقوله ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾[2]))[3].

فقد قَرَّر الإمامُ الطبري -رحمه الله- في مَسْألةِ الاسمِ أهُوَ المسَمَّى أو غيرُه؟ ما قرَّرَه غيرُه من أئمةِ السلف، فَتَوَقَّف عن استعمالِ هذه الألفاظِ المجملةِ؛ لأنها تحتملُ حقًّا وباطلا.

[عبيد الله بن بطة العكبري(٣٨٧هـ)]

وقال الإمام ابن بطة - رحمه الله -: ((قال - أي الجهمي- أَخبرُونا عن القرآنِ؛ هَل هو اللهُ أو غيرُ اللهِ؟ فإنْ زَعَمتُم أنَّهُ اللهُ؛ فَأَنتُم تَعبُدُونَ القرآنَ، وإنْ زعمتُم أنه غيرُ اللهِ؛ فما كَانَ غيرُ اللهِ فهو مخلوقٌ.

فَيَظُنُّ الجهميُّ الخبيثُ أَنْ قَدْ فَلَجَتْ حُجَّتُهُ وَعَلَتْ بِدعَتهُ، فإنْ لم يُجِبْهُ العالِمُ ظَنَّ أنه قد نالَ بعضَ فِتْنَتِه.

فالجوابُ للجهميِّ في ذلك أنْ يُقال له: القرآنُ ليس هو اللهِ؛ لأنَّ القرآنَ كلامُ

(١) سورة الإسراء آية: ١١٠

(٢) سورة الأعراف آية: ١٨٠

(٣) صريح السنة (ص٤٨)

اللهِ، وبذلك سمَّاهُ اللهُ؛ قال: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[1] وبحسبِ العاقلِ العالِمِ من العلمِ أن يُسمِّي الأشياءَ بأسمَائِها التي سماهَا اللهُ بها، فمَنْ سمَّى القرآنَ بالاسمِ الذي سمَّاه اللهُ به؛ كان من المهتدين، ومن لم يرْضَ باللهِ، ولا بما سمَّاهُ به؛ كان من الضَّالِّين، وعلى اللهِ من الكاذِبِينَ.

قال اللهُ عَجَّلَ: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾[2].

فهَذَا من الغُلُوِّ ومن مسائلِ الزَّنَادِقَة؛ لأنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ، فَمَن قال إنَّ القرآنَ هو اللهُ؛ فقد جَعَلَ اللهَ كَلاما، وأبْطَلَ من تَكَلَّم به.

ولا يُقال: إنَّ القرآنَ غيرُ اللهِ، كما لا يُقال: إنَّ علمَ اللهِ غيرُ اللهِ، ولا قدرةَ اللهِ غيرُ اللهِ، ولا صفاتِ اللهِ غَيرُ اللهِ، ولا عزةَ اللهِ غيرُ اللهِ، ولا سلطان اللهِ غيرُ اللهِ، ولا وجودَ اللهِ غيرُ اللهِ.

ولكن يقال: كلامُ اللهِ، وعزَّةُ اللهِ، وصفاتُ اللهِ، وأسماءُ اللهِ، وبحسبِ مَنَ زعَمَ أنَّهُ من المسلمين، وللهِ من المطيعين، وبكتاب اللهِ من المصدقين، ولأمرِ اللهِ من المتبعين أنْ يُسَمِّي القرآنَ بما سمَّاه اللهُ به؛ فيقول: القرآنُ كلامُ اللهِ))[3].

فقد قرَّرَ الإمامُ ابنُ بطَّة ما قرَّره غيره من أئمة السلفِ ﷺ من التَّوَقُّفِ في الألفاظِ المجمَلَةِ، والتَّعبيرِ عن المَعَاني الشَّرعِيَّةِ بالألفاظِ الشرعيَّة.

---

(١) سورة التوبة آية: ٦

(٢) سورة النساء آية: ١٧١

(٣) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/١٧٩ - ١٨١)

فالْمُتَأَمِّل فيما سَبَقَ إيرَادُهُ من أقوالِ أئمة السلف يتبيَّنُ له أنهم يَتوقَّفُون في الألفاظِ المجمَلَةِ التي لم تَردْ في الكتابِ والسنة وتحتمِلُ حَقًّا وبَاطِلا، فلا يقال: القرآن غيرُ اللهِ،كما لا يُقال: إنَّ علمَ اللهِ غيرُ اللهِ، ولكن يقال: كلامُ اللهِ، وعلم اللهِ.

فأقوالُ أئمةِ السلفِ كُلُّها مجمِعَةٌ على التَّوَقُّفِ في الألفاظِ المجمَلَةِ، فلا تُثبَتُ ولا تُنفَى، وإنما يُعَبَّرُ عن المعاني الصحيحة بالألفاظِ الشرعِيَّة.

وقد وافقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلفِ في تقرير هذه القاعدة، فَبَيَّن أنَّ مَا تَنَازَعَ فِيه الْمُتَأَخِّرُونَ، نَفيًا وَإِثْبَاتًا، فَلَيْسَ عَلَى أَحَد بَلْ وَلا لَهُ: أَنْ يُوَافِقَ أَحَدًا عَلَى إِثْبَاتِ لَفْظِه أَوْ نَفْيِه، حَتَّى يَعْرِفَ مُرَادَهُ، فَإِنْ أَرَادَ حَقًّا قُبِلَ، وَإِنْ أَرَادَ بَاطِلا رُدَّ، وَإِنْ اشْتَمَلَ كَلامُهُ عَلَى حَقٍّ وَبَاطِلٍ لَمْ يُقْبَلْ مُطْلَقًا وَلَمْ يُردْ جَمِيعَ مَعْنَاهُ، بَلْ يُوقَفُ اللَّفْظُ وَيُفَسَّرُ الْمَعْنَى.

ومَثَّل على ذلك: بالجسمِ، والجهَةِ، والحيِّزِ، فَلَم يُثبتْ هذه الألفَاظَ ولم يَنفِها، وإنَّما توَّقَفَ فيها؛ لأنها تحتمِلُ حَقًّا وباطلا، وهذه هي طريقةُ السلفِ الصالحِ.

كما بيَّن أنَّ الألفاظَ المجملة فِي إثبَاتِهَا إثبَاتُ حَقٍّ وبَاطِلٍ، وفِي نَفْيِهَا نَفيُ حَقٍّ وبَاطِلٍ، فَيُمنَعُ مِن كِلا الإطلاقَيْنِ، بخِلافِ النُّصُوصِ الإلهية فَإنها فُرقَانٌ، فَرَّقَ اللهُ بها بَيْنَ الحقِّ والباطِلِ.

وبهذا يكونُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية شارحا ومُوَضِّحا لمذهب السلف، مُتَّبعا لأقوالهم، مُهتَديا بهديهم.

المطلب الثالث
الأدلة على قاعدة
{ وُجوبُ التَّوَقُّف في الألْفَاظِ المُجْمَلَةِ التي لَمْ يَرِدْ إِثْبَاتُها ولا نفيُها }

إنَّ هذهِ القاعدةَ كشأنِ غيرها من القواعِدِ، مُستَنَدُ أئمةِ السلف وشيخ الإسلام ابن تيمية فيها القرآنُ الكريمُ، والسنةُ الصحيحَةُ، لم تخرج أقوالُهُم في تقريرِ هذه القاعدة وغيرِها من قواعد بابِ الردِّ والمناظرة عن الكتاب والسنة، وإليك بعض الأدلةِ الدالةِ على تقرير هذه القاعدة:

قال تعالى: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ ﴾(١)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أَمَرَ بالإيمانِ والتصديقِ بكُلِّ ما جاء به النبيُّ ﷺ ، وأما سِوَى ما جَاءَ به اللهُ ورسولُهُ ﷺ، فلا يجوزُ أن يُجعلَ أصلاً بحَال، ولا يجبُ التصديقُ بلفظٍ له حتى يُفهَمَ معناه، فإنْ كان معناه مُوَافقا لما جاء به الرَّسُولُ ﷺ كان مَقبولا، وإن كانَ مُخَالِفا كان مردُودا، وإن كان مجمَلا مُشتَمِلا على حقٍّ وباطِلٍ لم يجزْ إثبَاتُهُ، ولا يجوزُ نَفيُ جميعِ معانيه، وإنما يُستَفصَلُ في المعنى ويُتَوَقَّفُ في اللفظِ.

وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا

---

(١) سورة البقرة آية: ١٣٦

وَٱسۡمَعُواْۗ ﴾[1]

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ نَهى عن إطلاقِ كَلِمَةِ "راعنا"؛ لأنها تحتملُ معنى صحيحا ومعنى سَيِّئا، فقد كانت اليَهُودُ تُطلقُها وتُريدُ بها معنى سَيِّئا، وَأمَرَ اللهُ بإطلاقِ لفظةٍ لا تحتمِلُ إلا معنى حَسَنا، وهذا فيه دلالَةٌ على أنَّ الألفاظَ التي تحتَمِلُ حقًّا وباطلا يُتَوَقَّفُ في لفظِها.

قال الشيخ السعدي -رحمه الله- في تفسيره عند هذه الآية: ((فيه الأدَبُ، واستعمَالُ الألفاظِ التي لا تحتَمِلُ إلا الحسَنَ، وعَدَمَ الفُحش، وتَرْكُ الألفاظ القبيحَة، أو التي فيها نَوعُ تشويشٍ، أو احتمالٍ لأمرٍ غيرِ لائقٍ، فَأَمَرَهُم بلفظَةٍ لا تحتَمِلُ إلا الحسَن))[2].

فعُلِمَ بهذه النصوصِ أنَّ الألفاظَ المجملَةَ التي تحتَمِلُ حقًّا وباطلا يُتوَقَّفُ في لفظِها، فلا تُثبَتُ ولا تُنفَى، ويُعدَلُ عنها إلى اللفظِ الذي لا يحتَمِلُ إلا حقا.

---

(١) سورة البقرة آية: ١٠٤

(٢) (ص٥٤)

الفصل السادس عشر

قاعدة " مُخَاطَبَةُ أَهْلِ الاصطَلاحِ بِاصْطِلَاحِهِمْ وَلُغَتِهِمْ سَائِغٌ عِنْدَ الْحَاجَةِ "

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثاني : أقوال السلف في تقرير هذه القاعدة

المبحث الثالث : الأدلة على هذه القاعدة

المبحث الأول

أقوال شيخ الإسلام في تقرير قاعدة

{ مُخَاطَبَةُ أَهْلِ الاصطلاحِ بِاصْطِلَاحِهِمْ وَلُغَتِهِمْ سَائِغٌ عِنْدَ الْحَاجَةِ }

هَذِهِ القاعدةُ من القواعدِ العظيمَةِ في بَابِ الرَّدِّ والمناظرَة، فإنَّنا نحتَاجُ في مُنَاظرَةِ الخصُومِ في بعضِ الأوقَاتِ أنْ نتنـــزَّلَ مَعهُم ونستْخدمَ مُصْطَلَحَاتِهِم، وقد قرَّر أئمةُ أهْلِ السُّنَّةِ والجماعة هذه القاعدَةَ تقريرا واضحا، وهذا مما يَدُلُّ على أَنَّ المقصُودَ مِنْ هذا البابِ العظيمِ - باب الرَّدِّ والمناظَرَة - هو هدَايَةُ الخَلْقِ، وتَبصيرُهُم بدينِ اللهِ القَويمِ وصرَاطِهِ المستَقيمِ، لا مُجَرَّد إقَامَةِ الحُجَّةِ، وَإسْكَاتِ الخصْمِ فَحَسْب، وممن كَانَ هذا مَقصَدَهُ - فيما يَظهَرُ- شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، فَإنَّه قد قَرَّر ما قرَّره أئمةُ أهلِ السنة والجماعةِ مِنْ أنَّ المعاني الصحيحَةَ الثابتَةَ بالكتَابِ والسُّنَّة يجوزُ أَنْ يُعَبَّرَ عنها بالمصْطَلَحَاتِ الكلاميَّةِ لِمَن لا يَفْهَمُ إلا هذه المصْطَلَحَات لِتَبْيينِ الحَقِّ، وتوضيحِهِ له، وفيما يلي عرضٌ لأقواله:

قال - رحمه الله -: ((مُخَاطَبَةُ أَهْلِ اصْطِلاحٍ بِاصْطِلاحِهِمْ وَلُغَتِهِمْ فَلَيْسَ بِمَكْرُوهٍ - إذَا احْتِيجَ إلَى ذَلِكَ وَكَانَتْ الْمَعَانِي صَحِيحَةً - كَمُخَاطَبَةِ الْعَجَمِ : مِنْ الرُّومِ وَالْفُرْسِ وَالتُّرْكِ بِلُغَتِهِمْ وَعُرْفِهِمْ، فَإِنَّ هَذَا جَائِزٌ، حَسَنٌ لِلْحَاجَةِ . وَإِنَّمَا كَرِهَهُ الأَئِمَّةُ إذَا لَمْ يُحْتَجْ إلَيْه،... وَالسَّلَفُ وَالأَئِمَّةُ الَّذِينَ ذَمُّوا وَبَدَّعُوا الْكَلامَ فِي الْجَوْهَرِ وَالْجِسْمِ وَالْعَرَضِ تَضَمَّنَ كَلامُهُمْ ذَمَّ مَنْ يُدْخِلُ الْمَعَانِيَ الَّتِي يَقْصِدُهَا هَؤُلاءِ بِهَذِهِ الأَلْفَاظِ فِي أُصُولِ الدِّينِ: فِي دَلائِلِهِ وَفِي مَسَائِلِهِ: نَفْيًا وَإِثْبَاتًا .

فَأَمَّا إذَا عَرَفَ الْمَعَانِيَ الصَّحِيحَةَ الثَّابِتَةَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَعَبَّرَ عَنْهَا لِمَنْ يَفْهَمُ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ؛ لِيَتَبَيَّنَ مَا وَافَقَ الْحَقَّ مِنْ مَعَانِي هَؤُلَاءِ وَمَا خَالَفَهُ، فَهَذَا عَظِيمُ الْمَنْفَعَةِ، وَهُوَ مِنْ الْحُكْمِ بِالْكِتَابِ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيه، كما قال تعالى:﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ﴾(١) وَهُوَ مِثْلُ الْحُكْمِ بَيْنَ سَائِرِ الْأُمَمِ بِالْكِتَابِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ الْمَعَانِي الَّتِي يُعَبِّرُونَ عَنْهَا بِوَضْعِهِمْ وَعُرْفِهِمْ. وَذَلِكَ يَحْتَاجُ إلَى مَعْرِفَةِ مَعَانِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَعْرِفَةِ مَعَانِي هَؤُلَاءِ بِأَلْفَاظِهِمْ، ثُمَّ اعْتِبَارِ هَذِهِ الْمَعَانِي بِهَذِهِ الْمَعَانِي؛ لِيَظْهَرَ الْمُوَافِقُ وَالْمُخَالِفُ))(٢).

وقال – رحمه الله –: ((وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْأَلْفَاظَ فِي الْمُخَاطَبَاتِ تَكُونُ بِحَسَبِ الْحَاجَاتِ؛ كَالسِّلَاحِ فِي الْمُحَارَبَاتِ .

فَإِذَا كَانَ عَدُوُّ الْمُسْلِمِينَ – فِي تَحَصُّنِهِمْ وَتَسَلُّحِهِمْ – عَلَى صِفَةٍ غَيْرِ الصِّفَةِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا فَارِسُ وَالرُّومُ: كَانَ جِهَادُهُمْ بِحَسَبِ مَا تُوجِبُهُ الشَّرِيعَةُ الَّتِي مَبْنَاهَا عَلَى تَحَرِّي مَا هُوَ لِلَّهِ أَطْوَعُ وَلِلْعَبْدِ أَنْفَعُ، وَهُوَ الْأَصْلَحُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ))(٣).

وقال – رحمه الله –: ((وأمَّا الألفاظُ التي تَنَازَعَ فِيهَا مَن ابتَدَعَهَا مِن المتأخِّرين، مثْل: لَفْظِ الجسْمِ، والجوهَر، والمتَحيِّز، والجهَة، ونحو ذلك فَلا تُطْلَقُ نَفْيا ولا إثْبَاتا حَتَّى يَنظُرَ فِي مَقصُودِ قَائِلِها، فَإنْ كانَ قَد أَرادَ بِالنَّفْيِ والإثْبَاتِ معنى صَحِيحا مُوافِقا لما أَخبَرَ بِهِ

---

(١) سورة البقرة آية: ٢١٣

(٢) مجموع الفتاوى (٣/٣٠٦ – ٣٠٨)

(٣) المصدر السابق(٤/١٠٧)

الرَّسُولُ ﷺ صُوِّبَ المعنى الذي قَصَدَهُ بلَفظِه، ولكن يَنبَغِي أَنْ يُعَبَّر عنه بألفَاظِ النصُوصِ، لا يُعْدَلُ إلى هذه الألفَاظِ المبتَدَعَة المجمَلَة إلا عند الحاجَة مَعَ قَرائنَ تُبَيِّنُ المراد بها، والحاجَةُ مثل أَنْ يَكُونَ الخطَابُ مَعَ من لا يَتِمُّ المقصُودُ معه إن لم يخاطَبْ بها))(١).

وقال – رحمه الله – : ((إذَا كانت هذه الألفَاظُ مجمَلَةً ـــ كما ذكر ـــ فالمخَاطَـب لهم إمَّا أن يُفصِّلَ ويقول : ما تريدُونَ بهذه الألفَاظِ ؟ فإنْ فَسَّرُوها بالمعنى الذي يُوَافِقُ القرآنَ قُبلَتْ، وإنْ فَسَّرُوها بخلاف ذلك رُدَّتْ .

وإما أَنْ يمتَنعَ عَنْ مُوافَقَتِهم في التَّكَلُّمِ بهذه الألفاظِ نَفْيا وإثباتا، فَإن امْتَنَعَ عن التكَلمِ بها معهم فَقَدْ ينْسبُونَهُ إلي العَجْزِ والانْقطَاع، وإنْ تَكلمَ بها معهم نَسَبُوهُ إلى أَنَّه أَطْلَقَ تلك الألفاظ التي تحْتَملُ حقا وباطلا، وأَوْهَمُوا الجُهَّالَ باصطلاحهم: أَنَّ إطْلاقَ تلك الألفاظ يَتَنَاوَلُ المعاني الباطلة التي يُنَزَّهُ اللهُ عنها، فحينئذ تخْتَلفُ المصلحة، فَإنْ كانوا في مَقَامِ دَعْوَة الناس إلى قَوْلِهم وإلْزَامِهم به أَمْكَنَ أن يقال لهم : لا يَجبُ على أَحَد أَنْ يجيبَ دَاعيا إلا إلى ما دَعَا إليه رَسُولُ الله ﷺ فما لم يَثْبُتْ أن الرسُولَ ﷺ دعا الخلْقَ إليه لم يَكُنْ على الناسِ إجابة مَنْ دَعَا إليه، ولا له دَعْوَةُ الناسِ إلى ذلك، ولو قُدِّرَ أن ذلك المعنى حَقٌّ.

وهذه الطَّريقُ تكون أَصْلَح إذا لَبَّسَ مُلَبِّسٌ منهم على وُلاة الأمُورِ، وَأَدْخلُوهُ في بدْعَتِهم، كما فَعَلَت الجهميَّةُ بمن لَبَّسُوا عليه منَ الخلَفَاء حتى أَدْخلُوهُ في بِدْعَتِهم منَ القَولِ بخَلْقِ القُرآنِ وغير ذلك، فَكَانَ منْ أَحسَنِ مُنَاظَرَتهم أن يقال: ائْتُونَا بكتَابٍ أو سُنَّةٍ حتى نجيبكم إلى ذلك، وإلا فلسنا نجيبكم إلى ما لم يَدُلَّ عليه الكتابُ والسنةُ.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٥٤٥/٢)

وَهَذَا لأنَّ الناسَ لا يَفصِلُ بينهم النِّزَاع إلا كتابٌ مُنَزَّلٌ من السماء، وإذا رُدُّوا إلى عُقُولِهِم فَلِكُلِّ واحدٍ منهم عَقْلٌ، وهؤلاء المختلفون يَدَّعِي أَحَدُهُم: أنَّ العَقْلَ أَدَّاهُ إلى عِلمٍ ضَرُورِيٍّ يُنَازِعُهُ فيه الآخَر؛ فَلِهَذَا لا يجوزُ أَنْ يجعَلَ الحَاكِمُ بَيْنَ الأمةِ في مَوَارِدِ النِّزَاع إلا الكتاب والسنة .

وبهذا نَاظَرَ الإمامُ أحمدُ الجهميَّةَ لما دَعَوْهُ إلى المحنَةِ، وصَارَ يُطَالِبُهُم بدَلالَةِ الكتاب والسنة على قولهم...

وأمَّا إذا كان الْمُنَاظِرُ مُعَارِضا للشرعِ بما يَذْكُرُهُ، أو ممن لا يمكن أَنْ يُرَدَّ إلى الشريعةِ، مثل مَن لا يَلْتَزِمِ الإسلام ويَدعُو الناسَ إلى ما يَزْعُمُهُ من الْعَقْلِيَّات، أو ممن يَدَّعِي أن الشرْعَ خَاطَبَ الجمهور، وأَنَّ المعْقُولَ الصَّرِيحَ يَدُلُّ عَلَى بَاطِنٍ يخالِفُ الشرعَ، ونحو ذلك، أو كان الرجُلُ ممن عَرَضَتْ له شُبْهَة مِن كلامِ هؤلاء، فَهُؤلاءِ لابُدَّ في مخاطَبَتِهِم من الكَلامِ عَلَى المعَانِي التي يَدَّعُونها : إمَّا بِأَلْفَاظِهِم، وإِمَّا بِأَلفَاظٍ يُوَافِقُونَ على أَنها تَقُومُ مَقَام ألفَاظِهِم .

وَحينَئذٍ فيقال لهم: الكَلامُ إمَّا أنْ يَكُونَ في الألفَاظِ، وإمَّا أَنْ يكونَ في المعاني، وإما أن يكون فيهما، فَإنْ كانَ الكَلامُ في المعاني المجرَّدَة من غَيْرِ تقييد بلفظ، كما تَسلُكُهُ المتَفَلْسِفَةُ ونحوُهُم ممن لا يَتَقَيَّدُ في أسماءِ الله وصفاته بالشرائعِ، بَلْ يُسَمِّيه عِلَّةً وعاشِقا ومَعْشُوقا ونحو ذلك، فَهُؤلاءِ إنْ أَمْكَنَ نَقْل مَعَانيهم إلى العبَارةِ الشرعيَّة كان حسنا، وإن لم يمكِنْ مخاطَبَتُهُم إلا بِلُغَتِهِم، فَبيَانُ ضَلالهم، ودفْعُ صيَالهم عن الإسلام بِلُغَتِهِم أولى من الإمسَاكِ عن ذلك لأجْلِ مجرَّدِ اللفظ، كما لو جَاءَ جَيش كفار ولا يُمْكِن دَفعُ شَرِّهم عن المسلمين إلا بِلُبسِ ثيابهم، فَدَفْعُهُم بلبْسِ ثِيَابهم خَيرٌ من تركِ

الكُفَّارِ يجُولُون في خلال الدِّيَارِ خَوفا مِنَ التَّشَبُّه بهم في الثياب.

وَأمَّا إذا كانَ الكَلامُ مع مَن قد يَتَقَيَّد بالشريعَة فإنه يقال له : إطْلاقُ هذه الألفاظ نفيا وإثباتا بِدْعَةٌ، وفي كُلٍّ منهما تَلْبيسٌ وإيهَامٌ، فلابُدَّ من الاسْتِفْسَار والاسْتِفْصَال، أو الامتنَاع عن إطلاقِ كِلا الأمْرَيْن في النفي والإثبات))[1].

وقال – رحمه الله –: ((وَبالجُملَة فالخِطَابُ له مَقَامَاتٌ : فإنْ كَانَ الإنسانُ في مَقَامِ دَفْعِ مَن يُلزِمُهُ وَيَأمُرُهُ ببدعَةٍ، ويَدعُوهُ إليها أَمْكَنَهُ الاعتِصَام بالكتابِ والسنة، وأن يَقُولَ: لا أُجيبُكَ إلا إلى كتابِ الله، و سنة رسوله ﷺ، بل هذا هو الوَاجبُ مُطلَقا .

... وأمَّا إذَا كَانَ الإنسَانُ في مقَامِ الدعوةِ لِغَيرِهِ والبيَانِ له، وفي مَقَامِ النَّظَرِ أيضا، فعليه أنْ يَعتَصِمَ أيضا بالكتاب والسنة، ويدعُو إلى ذلك، وَلَه أنْ يَتَكَلَّمَ مع ذلك، ويُبَيِّن الحقَّ الذي جَاءَ به الرسُولُ ﷺ بالأقِيسَةِ العقليَّة، والأمثَالِ المضرُوبَة، فهذه طريقةُ الكتابِ والسنةِ وسلفِ الأمة، فإنَّ الله سبحانه وتعالى ضَرَبَ الأمثالَ في كتابه، وبيَّن بالبَرَاهِينِ العقليَّةِ تَوحِيدَهُ وصِدقَ رُسلِهِ، وَأمرَ المعادِ، وغير ذلك من أصول الدين.

...وإذا كَان المتَكَلِّمُ في مَقَامِ الإجَابَة لمن عَارَضَهُ بالعقلِ، وادَّعَى أنَّ العَقلَ يُعَارِضُ النصُوصَ، فإنه قد يحتَاجُ إلى حَلِّ شُبهَتِهِ، وبَيَان بُطلانها. فَإذا أَخَذَ النَّافي يَذْكُرُ أَلْفَاظا مجمَلَةً مِثل أن يقول : لو كَانَ فَوقَ العَرشِ لكانَ جسما، أَوْ لَكَانَ مُرَكَّبا، وهو مُنَــزَّهٌ عن ذلك، وَلَو كان له عِلمٌ وَقُدرَةٌ لكان جسما وكان مُرَكَّبا وهو مُنَــزَّهٌ عن ذلك، ولو خَلَقَ واستَوَى وَأَتَى لكَانَ تَحُلُّهُ الحوَادِثُ وَهو مُنَــزَّهٌ عن ذلك، وَلَو قَامَتْ به الصِّفَاتُ لَحَلَّتْهُ الأعرَاض وهو مُنَــزَّهٌ عن ذلك.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/٢٢٩ – ٢٣٢)

فَهُنَا يَستَفصِلُ السائل ويقول له : مَاذا تُرِيدُ بهذه الألفاظ المجمَلَة ؟ فإنْ أَرَادَ بها حَقا وباطلا قُبِلَ الحقُّ وَرُدَّ البَاطِلُ. مثل أنْ يقول : أنا أُرِيدُ بنفي الجسم نَفْي قِيَامِهِ بنفسه، وقِيَامِ الصفاتِ به، وَنَفْي كَونِهِ مُرَكَّبا، فنقول : هو قَائِمٌ بنفسه، وله صِفَاتٌ قائِمَةٌ به، وأنت سَمَّيْتَ هذا تجسيما لم يجُزْ أَنْ أَدَعَ الحقَّ الذِي دَلَّ عليه صَحيحُ المنقولِ وَصَرِيحُ المعقُولِ؛ لأجْلِ تَسْمِيَتِكَ أنت له بهذا .

وَأَمَّا قولك : ليسَ مُرَكَّبا، فَإِنْ أَرَدتَ به أنه سبحانه رَكَّبَهُ مُرَكِّبٌ، أَو كانَ مُتَفَرِّقا فَتَرَكَّبَ، وأنه يمكِنُ تَفَرُّقُهُ وانفصَالُهُ، فاللهُ تعالى مُنَــزَّهٌ عن ذلك، وَإِنْ أَردتَ أَنَّهُ مَوصُوفٌ بالصفات، مُبَاينٌ للمخلوقات، فهذا المعنى حَقٌّ، ولا يجوزُ رَدُّهُ لأجل تَسمِيَتِك له مُرَكَّبا، فهذا ونحوه مما يُجَابُ به .

وَإذا قُدِّرَ أنَّ المعَارِضَ أَصرَّ على تَسمِيَةِ المعاني الصحيحَةِ التي يَنفيهَا بأَلْفَاظِهِ الاصطلاحية المحدَثَة، مِثلَ أَنْ يَدَّعِي أَنَّ ثُبُوتَ الصفاتِ المخلوقات يَستَحِقُّ أنْ يُسَمَّى في اللغة تجسِيما وتركيبا ونحو ذلك، قيل له: هَبْ أَنَّهُ سُمِّيَ بهذا الاسمِ، فَنَفْيُكَ له إمَّا أن يكونَ بالشَّرْعِ، وإمَّا أَنْ يكونَ بالعَقلِ .

أَمَّا الشرعُ فليسَ فيه ذِكرُ هذه الأسماءِ في حَقِّ اللهِ، لا بِنَفيٍ ولا إثبَاتٍ، ولم يِنطِقْ أَحَدٌ من سلفِ الأمةِ وأئمتها في حقِّ اللهِ تعالى بذلك، لا نفيا ولا إثباتا، بل قول القائل: إنَّ اللهَ جسمٌ أو ليس بجسمٍ، أو جوهرٌ أو ليس بجوهرٍ، أو متحيزٌ أو ليس بمتحيزٍ، أو في جهة أو ليس في جهة، أو تَقُومُ به الأعراضُ والحوَادثُ أو لا تقومُ به، ونحو ذلك ــ كُلُّ هذه الأقوَالِ محدَثَةٌ بين أهلِ الكَلامِ المحدَثِ، لم يتكَلَّم السلفُ والأئمَّةُ فيها، لا بإطلاقِ النفيِ ولا بإطلاقِ الإثباتِ، بل كانُوا يُنكِرُونَ على أهلِ

الكَلامِ الذين يَتَكَلَّمُونَ بمثلِ هذا النوعِ في حَقِّ اللهِ تعالي نفيا وإثباتا .

وإنْ أَرَدتَ أنَّ نَفيَ ذلك معلومٌ بالعقلِ، وهو الذي تَدَّعيه النفَاةُ، وَيَدَّعُون أنَّ نَفيهُم المعلومَ بالعقلِ عَارَضَ نُصُوصَ الكتابِ والسنةِ .

قيل له : فالأمُورُ العقليَّةُ المحضَةُ لا عِبرَةَ فيها بالألفاظِ، فالمعنى إذا كان مَعْلُوما إثبَاتُهُ بالعقلِ لم يجز نَفْيُهُ لِتَعبيرِ المعَبِّر عنه بأَيِّ عبارةٍ عَبَّرَ بها، وكذلك إذا كانَ معلُوما انتفَاؤُه بالعقل لم يجز إثبَاتُهُ بأيِّ عبارةٍ عَبَّرَ بها المعَبِّر، وبيَّن له بالعقل ثبوت المعنى الذي نَفَاهُ وسمَّاه بألفَاظِه الاصطلاحيَّة.

وَقَدْ يَقَعُ في محاوَرَتِه إطلاقُ هذه الألفاظِ لأجلِ اصطِلاحِ ذلك النَّافي ولُغَتِه، وإن كانَ المطلِق لها لا يَستَجيزُ إطلاقها في غَيْرِ هذا المقَامِ))(١) .

فَعُلِمَ مما سَبَقَ عَرضُهُ تقريرُ شيخِ الإسلام لهذه القاعِدَةِ العظِيمَةِ من قواعدِ بابِ الرَّدِّ والمناظَرَة.

ومضمُونُها: جَوَازُ مخاطَبَةِ أَهْلِ كُلِّ اصطِلاحٍ باصطِلاحِهِم إذا كانَ يُحتَاجُ إلى ذَلكَ، وَمِن ذلك أَهلُ الكَلامِ.

فَإِنَّ مخاطَبَةَ أَهْلِ كُلِّ اصطِلاحٍ باصطِلاحِهِم جَائِزٌ حَسَنٌ عند وجود الحاجة، وتَوَفُّرِ المصلحَةِ؛ وذلك أنَّ المعَارِضينَ إذا لم يُخَاطَبُوا بلُغَتِهِم واصطلاحِهِمْ عندَ الحاجَةِ والمصلَحَةِ قالوا: إنَّا لا نَفْهَمُ ما يُقَالُ لَنَا، أَو إنَّ المخَاطِبَ لَنَا والرَّادَّ علينا لم يَفْهَمْ قَوْلَنَا.

وعليه إذا عُرِفَتِ المعاني الصَّحِيحَةُ الثَّابِتَةُ بالكتابِ والسنةِ، فإنه يُعبِّرَ عنها

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/٢٣٤ -٢٤٠) وانظر بيان تلبيس الجهمية (٤/٣٨٩) ومنهاج السنة النبوية (٢/٦١٢)

بالمصطَلَحَاتِ الكَلاميَّةِ لمن لا يَفْهَمُ إلا هذه المصْطَلَحات؛ لأنه بذلك يَتَبَيَّنُ الحقُّ لهؤلاء، وتُقَامُ عليهم الحجَّةُ.

واسْتِخْدَامُ مُصطَلَحَاتِ المخاطَبِينَ، والتَّعبيرُ بها يحتَاجُ إلى ثلاثَةِ أمُورٍ:

الأمرُ الأول: معْرِفَةُ معاني الكتابِ والسنة.

الأمرُ الثاني: مَعرِفَةُ معاني المصطَلَحَاتِ الكَلاميَّةِ.

الأمرُ الثالث: اعْتِبَارُ هذه المعاني بهذه المعاني؛ لِيَظْهَرَ الموَافِقُ والمخَالِفُ.

فلا يجوزُ استِخْدَامُ المصطَلَحَاتِ إلا باعتبارِ هذه الأمورِ الثلاثة مَعَ وجُودِ الحَاجَةِ، وتحقُّقِ المصلَحَة لذلك.

كما أنَّه لا يجوزُ اسْتِخدَامُ المصطلَحَاتِ الكلامية عندَ تقريرِ عَقيدَةِ أهلِ السنة والجماعةِ؛ لأنَّهُ لا حَاجَةَ لذلك، فَالألفَاظُ الشَّرعِيَّةُ كافِيَةٌ في تقريرِ عقيدَةِ أهلِ السنةِ والجماعة.

ثُمَّ إنَّ المصلحَةَ التي مِنْ أَجْلِها يخاطَبُ أَهلُ كُلِّ اصطلاحٍ باصطلاحِهم تختَلفُ، فَإنْ كَانَ الإنسَانُ في مَقَامِ دَفْعِ مَن يُلْزِمُهُ وَيَأْمُرُهُ ببدعة، ويَدعُوهُ إليها، فإنَّهُ يَعتَصِمُ بالكتابِ والسنةِ، ويقول: لا أُجِيبُكَ إلا إلى كتابِ اللهِ وسُنة رَسُولهِ ﷺ.

وَكذلك إذا كَانَ الإنسانُ في مقَامِ النظَرِ أو في مقام الدَّعوَةِ لغيرِه والبَيَانِ له، فَعلَيْه أنْ يعتَصِمَ أيضا بالكتابِ والسنة، وَيَدْعُوَ إلى ذلك، وَلَهُ أَنْ يتكَلَّمَ مع ذلك، وَيُبيِّنَ الحقَّ الذي جاء به الرَّسُولُ ﷺ بالأَقْيسَةِ العَقليَّةِ، والأمثَالِ المضرُوبَةِ.

وأمَّا إذا كان الْمُنَاظِرُ مُعَارِضا للشرعِ بما يَذْكُرُهُ، أو ممن لا يمكن أَنْ يُرَدَّ إلى الشريعةِ، مِثل مَن لا يَلْتَزِمِ الإسلام ويَدعُو الناسَ إلى ما يَزْعُمُهُ من الْعَقْلِيَّات، أو ممن

يَدَّعِي أن الشرْعَ خَاطَبَ الجمهور، ونحو ذلك، أو كان الرجُلُ ممن عَرَضَتْ له شُبْهَة من كلامِ هؤلاء، فَهُؤلاءِ لابُدَّ في مخاطَبتِهِم من الكَلامِ عَلَى المعَاني التي يَدَّعُونها : إمَّا بِأَلْفَاظِهِم، وَإِمَّا بِأَلفَاظٍ يُوافِقُونَ على أَنها تَقُومُ مَقَام أَلفَاظِهِم .

وَمِنَ المسَائِلِ التي يَنبَغِي أَنْ تُعْلَمَ: أنَّ السلفَ والأئمَّةَ الذين ذَمُّوا وبَدَّعُوا الكَلامَ في المصطَلَحَات الكلاميَّة إنما كَانَ ذَمُّهُم للكَلام لِفَسَادِ مَعْنَاهُ أَعْظَم مِنْ ذَمِّهِم لحُدُوثِ أَلْفَاظِهِ، فَذَمُّوهُ لاشتِمَالِهِ على مَعَانٍ بَاطِلَةٍ مخالِفَةٍ للكتابِ والسنَّةِ، ومخالِفَةٍ للعقلِ الصَّرِيحِ.(١)

كما ذَمُّوا مَنْ يُدْخِل الْمَعَانِيَ الَّتِي يَقْصِدُهَا هَؤُلاءِ بِهَذِهِ الأَلْفَاظِ فِي أُصُولِ الدِّينِ: فِي دَلائِلِهِ وَفِي مَسَائِلِهِ: نَفْيًا وَإِثْبَاتًا.(٢)

وبهذا يَكُونُ اسْتِخْدَامُ مُصطلَحَاتِ المخاطبين مِنْ أَهلِ الكَلامِ وَغيرِهِم، والتعبيرُ بها للحَاجَةِ جَائِزا وحَسَنا.

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١٣٣/١)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣٠٨/٣)

المبحث الثاني
أقوال السلف في تقرير قاعدة
{ مُخَاطَبَةُ أَهْلِ الاصطلاحِ بِاصْطِلاحِهِمْ وَلُغَتِهِمْ سَائِغٌ عِنْدَ الْحَاجَةِ }

إنَّ النَّاظِرَ في صَنِيعِ أئمة السلف وأقوالِهم يَتَبَيَّنُ له أنَّهم كَرِهُوا التَّكَلُّمَ بالمصطلَحَات الكلاميَّة الحادثَة في مَوْطِنٍ، وتَكَلَّمُوا بها في مَوْطِنٍ آخَرَ، وهذا مما يَدُلُّ دَلالَةً ظَاهِرَةً على ما قرَّرهُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية مِنْ أَنَّ التكَلُّمَ بالمصْطَلَحَات الكَلاميَّة، والتَّعبيرَ بها عن المعاني الصَّحيحة لا تجوزُ على الإطلاقِ، وإنما تَكُونُ بحسَبِ الْحَاجَة والْمَصْلَحَة، وَمِنْ هُنَا تَظهَرُ الموَافَقَةُ بَيْنَ شيخِ الإسلام ابنِ تيمية وأئمةِ السلف في هذا البابِ العظيمِ، وفيما يلي عرضٌ لأقوالِ أئمة السلَف:

[مالك بن أنس (١٧٩هـ)]

قال الإمام مالك - رحمه الله -: ((الْكَلَامُ في الدِّينِ أَكْرَهُهُ، وكانَ أَهْلُ بَلَدنَا يَكرَهُونَهُ، وَيَنْهَوْنَ عنه، نحو الكَلامِ في رَأْيِ جَهْمٍ وَالقَدَرِ، وكل ما أَشْبَهَ ذَلكَ، وَلا أُحبُّ الكَلامَ إلا فيما تحتَهُ عَمَلٌ، فَأَمَّا الكَلامُ في الدِّينِ، وفي الله عز وجل، فَالسُّكُوتُ أَحَبُّ إِلَيَّ، لأَنِّي رَأَيْتُ أَهلَ بَلَدِنا يَنْهَوْنَ عَنِ الكَلامِ في الدِّينِ إلا ما تحته عَمَلٌ))(١).

فقد بيَّنَ الإمامُ مالك رحمه الله أنَّ الكَلامَ في الدِّينِ بالمصْطَلَحَات الحَادثَة يُكْرَهُ ولا يجوزُ، بَلْ هَذَا عليه جماعَةُ الفُقَهَاءِ والعُلَمَاءِ قديما وحديثا مِن أَهلِ الحديثِ والفتوَى،

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٣٨) عن عبد الوارث بن سفيان عن قاسم بن أصبغ عن أحمد بن زهير عن مصعب الزبيري به. ورواته ثقات عدا أحمد بن زهير بن أبي خيثمة قال عنه أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (٢/٥٢): ((صدوق)) فيكون سنده حسنا

وإنما خَالَفَ في ذلك أهلُ البدَعِ كما قال ذلك الإمام ابن عبد البر رحمه الله فيما سيأتي نَقْلُهُ.

وَالمرَادُ بكَرَاهَةِ الإمامِ مالك رحمه الله الكلامَ في الدِّين، وفي الله عز وجل هو الكَلامُ بالمصْطَلَحَاتِ الحَادِثَةِ التي ابْتَدَعَهَا جَهمٌ ومَن وَافقهُ، ولهذا مَثَّلَ بِرَأْيِ جَهْمٍ والقَدَرِ.

[أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)]

وقال الإمام أحمد - رحمه الله -: ((وقُلْنَا للجهمية: مَنْ القَائِل لعيسى يوم القيامة ﴿يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ﴾[1] أليس اللهُ هو القائل؟ قالوا: يُكوِّن اللهُ شَيْئا، فيُعَبِّرُ عنِ اللهِ، كَمَا كَوَّن شيئا فَعَبَّرَ لموسَى!

فقلنا: فمن القائل﴿ فَلَنَسۡـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرۡسِلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَنَسۡـَٔلَنَّ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٦ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيۡهِم بِعِلۡمٖۖ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ ٧﴾[2] أَليسَ اللهُ هو الذي يَسْأَلُ؟

قالوا: هَذَا كله إنما يُكوِّنُ شَيئا، فيُعبِّرُ عنِ اللهِ.

فقلنا: قَد أَعْظَمْتُم على اللهِ الفرْيَة حين زَعَمتُم أنه لا يَتكَلَّمُ، فَشَبَّهْتُمُوهُ بالأصنامِ التي تُعبَدُ مِن دُونِ اللهِ، لأنَّ الأصنَامَ لا تَتكلم، ولا تَتحَرَّك، ولا تَزُولُ من مكانٍ إلى مكانٍ))[3]

(١) سورة المائدة آية: ١١٦

(٢) سورة الأعراف آية: ٦ - ٧

(٣) الرد على الزنادقة والجهمية (٢٧٢ - ٢٧٥)

وعن أبي بكر المرُّوذي[1] رحمه الله قال : ((أَنكَرَ أبو عبد الله على مَنْ رَدَّ بِشيءٍ مِنْ جِنسِ الكلامِ إذا لم يَكُنْ فيها إمَامٌ مُقدَّمٌ))[2].

وعن عبد الله بن أحمد رحمه الله قال : ((كَتَبَ أَبي إلى عُبيْدِ الله بن يحيى بن خاقان: لستُ بِصَاحِبِ كَلامٍ، ولا أَرَى الكَلامَ في شيءٍ من هذا، إلا ما كَانَ في كتاب الله أو في حديث رسول الله ﷺ ، فأما غير ذلك فإنَّ الكَلامَ فِيه غَيرُ محمُودٍ))[3].

فقد وَافَقَ الإمامُ أحمدُ الإمامَ مالكا في هَذِه الكرَاهَة، وقَيَّدَ ذلك بِقَيد، وذلك لَمَّا أَنكرَ عَلَى مَن رَدَّ بشيءٍ مِن جنسِ الكَلامِ إذَا لم يَكُن له فيه إمَامٌ مُقَدَّمٌ، وهذا رَاجِعٌ لِوُجُودِ المصلَحَة من عَدَمِها، فَإِنَّ الإمامَ أحمد -رحمه الله- استَخْدَمَ بعضَ المصطَلَحَات الكَلامِيَّةِ عند مُنَاظَرَتِه وَرَدِّه على الجهمِيَّة، حيث قال: ((فَشَبَّهْتُمُوهُ بالأصنامِ التي تُعبَدُ مِن دُونِ اللهِ، لأنَّ الأصنَامَ لا تَتَكَلم، ولا تَتَحَرَّك، ولا تَزُولُ من مكانٍ إلى مكانٍ)) أي: أنَّ اللهَ بخلافِهَا.

[عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ)]

وقال الإمام الدارمي - رحمه الله -: ((فقال- أي: المعارض- : إنْ قالوا لك: أَيْنَ اللهُ؟ فالجواب لهم: إِنْ أَرَدتُم حُلولا في مكان دونَ مَكان، وفي مَكَانٍ يَعقِلُهُ المخلُوقُ، فهو المتَعَالي عن ذلك، لأَنَّهُ على العرشِ، وبِكُلِّ مكانٍ، لا يُوصَفُ بأَيْن.

---

(١) أحمد بن محمد بن الحجاج الفقيه أبو بكر. أجَلُّ أصحابِ الإمامِ أحمدَ، قال الخلال: ((كان إماما في السنة، شديد الاتباع، له جلالةٌ عظيمةٌ)). توفي: ٢٧٥هـ انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/٦٣١ - ٦٣٣)

(٢) أخرجه الخلال في السنة (٧/٩١) عن أبي بكر المروذي به. وسنده صحيح

(٣) أخرجه أبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله (٤/٣١١)

فيقال لهذا المعارض: أمَّا قولُك كالمخلوق، فهذه كُلفَةٌ منكَ وتَلبيسٌ، ولا يَقُولُهُ أَحَدٌ من العلماء، ولكنَّهُ بمكانٍ يَعقِلُهُ المخلُوقُون المؤمنُونَ بآيَاتِ اللهِ، وهو على العرش فوقَ السمَاءِ السابعةِ، دون ما سواها من الأمكِنَة، وَعِلْمُهُ محيطٌ بكلِّ مكانٍ، وبمن هو في كُلِّ مكانٍ، مَنْ لم يَعْرِفْهُ بذلك لم يُؤْمِنْ باللهِ، و لم يَدرِ مَن يَعبُدُ، ومن يُوَحِّدُ))(١).

فالإمامُ الدارميُّ رحمه الله لما كان في مَقَامِ المنَاظَرَةِ والرَّدِّ، واستَدْعَتْ الحاجَةُ عنده لاستخْدَامِ المصطَلَحَاتِ الكَلاميَّة لإظْهَارِ الحقِّ استَخْدَمَ بعضَ تلك المصْطَلَحَات، وذلك في قوله: ((فالجواب لهم: إنْ أَرَدتُم حُلُولا في مكان دونَ مَكان، وفي مَكَانٍ يَعقِلُهُ المخلُوقُ، فهو المتَعَالي عن ذلك، لأنَّهُ على العرشِ، وبِكُلِّ مكانٍ، لا يُوصَفُ بأَيْن))

[أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (٤٦٣)]

وقال الإمامُ ابنُ عبد البر رحمه الله بعد ذكْرِه لكَلامِ الإمامِ مالك المتقدِّم : ((قَد بَيَّنَ مَالكٌ -رحمه الله- أنَّ الكَلامَ فيما تحتَهُ عَمَلٌ هو المبَاحُ عنده وعندَ أَهلِ بَلَدِهِ - يعني العلماءَ منهم -، وأَخبرَ أنَّ الكَلامَ في الدِّينِ نحو القَوْلِ في صفَاتِ اللهِ وأسمائه، وَضَرَبَ مثلا فقال: نحو رَأْيِ جهمٍ والقَدَر، والذي قَالَهُ مَالكٌ عليه جماعَةُ الفقهاءِ والعلمَاءِ قديما وحديثا مِن أَهْلِ الحديثِ والفتوى، وإنما خَالَفَ في ذلك أَهْلُ البِدَعِ - المعتزلَةُ وسَائرُ الفِرَق - وأمَّا الجماعَةُ على ما قال مالكٌ إلا أنْ يَضطَرَّ أَحَدٌ إلى الكَلامِ فلا يَسَعُهُ السكُوتُ إذَا طَمِعَ بِرَدِّ الباطِلِ، وَصَرْف صَاحِبهُ عن مَذْهَبِه، أَو خَشِيَ ضَلالَ عَامَّةٍ، أو نحو ذلك))(٢).

(١) نقض عثمان على المريسي (ص٢٩٣)

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٣٨)

فقد شَرَحَ الإمامُ ابنُ عبد البر -رحمه الله- مَقُولَةَ الإمامِ مالك المتقدِّمَة، وبيَّنَ أنَّ الذي قالَهُ مالكٌ عليه جماعَةُ الفقهاءِ والعلمَاءِ قديما وحديثا، وأنه لم يُخَالِفْ في هذا إلا أَهْلِ البدَعِ من المعتَزِلَةِ وسائِرِ الفِرَقِ، كما بيَّن أيضا أنَّ الإنسان إذا اضطرَّ للكلامِ فإنه لا يسَعُهُ السُّكُوتُ؛ وذلك إذا طَمِعَ بِرَدِّ الباطل، أو نحو ذلك من المصَالِحِ، فهو يُقَرِّرُ جَوَازَ استِخْدَامِ المصطَلَحَات الكَلاميَّة عند الحَاجَة لذلك.

وبعد هذا العَرْضِ لأقوالِ أئمَّة السلَفِ يتَّضحُ تقريرُهم لهذه القاعدة، فقد قرَّرَ أئمةُ السلف أنَّ اسْتخدَامَ المصطَلَحَات الكَلاميَّة عند الحاجَة جَائزٌ ولا بَأسَ به.

وقد وافق شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمةَ السلَفِ في تقرير هذه القاعدة، فبَيَّنَ أنَّ مخاطَبَةَ أهلِ كل اصطِلاحٍ باصطلاحهم ولُغَتِهِم لَيسَ بمكرُوه إذا احتِيجَ إلى ذلك، وكانت المعاني صحيحَةً، كمخاطبَة: العَجم من الرُّوم، والفُرْسِ، والتُّرك، بِلُغَتِهِم وعُرْفِهِم، فإن هذا جائزٌ حَسَنٌ للحَاجَة .

كما بيَّن -رحمه الله- متى يجُوزُ استِخْدَامُ مصطَلَحَات المخاطَبين فذكر أنه إذا كان الْمُنَاظِرُ مُعَارِضا للشرعِ بما يَذْكُرُهُ، أو ممن لا يمكن أَنْ يُرَدَّ إلى الشريعة، أو كان الرجُلُ ممن عَرَضَتْ له شُبْهَة من كلامِ هؤلاء، فهُؤلاء لابُدَّ في مخاطَبَتهم من الكَلامِ عَلَى المعَاني التي يَدَّعُوها : إمَّا بِأَلْفَاظِهِم، وَإِمَّا بِأَلفَاظٍ يُوَافِقُونَ على أَنها تَقُومُ مَقَام أَلفَاظِهِم، وهذا منه توضيحٌ وبَيَانٌ لمذهب السلف.

كما أنَّ السلفَ كانوا يَكرَهُونَ تَارَةً استخدَام المصطلَحَات الكَلاميَّة، وتَارَةً أخرَى يَستَخدِمُوها، فَبَيَّن أنَّه لا تَعَارُضَ ولا اختلاف بينهم، فإنهُم يجيزُونَهُ في حَالٍ، ويمنعونه في حال آخر.

وبهذا يكونُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية شارحا وموضحا لمذهبِ السلف، مهتديا بهديهم.

المبحث الثالث

الأدلة على قاعدة

{ مُخَاطَبَةُ أَهْلِ الاصطلاحِ بِاصْطِلَاحِهِمْ وَلُغَتِهِمْ سَائِغٌ عِنْدَ الْحَاجَةِ }

إنَّ هذه القاعدةَ العظيمَةَ من قواعدِ بابِ الردِّ والمناظرةِ، قد دَلَّتْ عليها الأدلةُ الشرعيَّةُ، ومن هذه الأدلة:

قال تعالى: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ﴾(1)

وجه الدلالة: أنَّ اللهَ ﷻ أخبرَ أنَّهُ أنــزَلَ الكتابَ لِيَكُونَ حَكَما بينَ الناسِ فيما اختَلَفُوا فيه، والحكمُ بيْنَ سائرِ الأمَمِ بالكتابِ فيما اختَلَفُوا فيه: يَكُونُ بمعرفَةِ المعاني التي يُعَبِّرُونَ عنها بِوَضعِهِم وعُرفِهِم، وكذلك مَعرِفَة مَعَاني الكتابِ والسنَّةِ، ثُمَّ اعتِبَار هذه المعاني بهذه المعاني لِيَظهَرَ الموافِق والمخالِف، وهذا يشمل أيضا استْخدَام مصْطَلَحَاتِ المخاطَبين فَهي تحتَاجُ أيضا إلى معْرِفَةِ معاني الكتابِ والسنةِ، ومعرفةِ معاني هذه المصطلحاتِ، ثم اعتبار هذه المعاني بهذه المعاني؛ لِيظهَرَ الموافِق والمخالِف، فإذا عُرِفَت المعاني الصحيحةُ الثابتةُ بالكتاب والسنة، وعُبِّرَ عنها لمن يَفهَم بهذه الألفاظ، لِيَتَبَيَّنَ ما وَافَقَ الحقَّ من معاني هؤلاء، وما خالفَهُ، فهو مِنَ الحُكْمِ بالكتابِ بيْنَ الناسِ فيما اختَلَفُوا فيه.

---

(1) سورة البقرة آية: ٢١٣

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – : ((فأمَّا إذا عُرِفَت المعاني الصحيحةُ الثابتَةُ بالكتابِ والسنةِ، وعُبِّرَ عنها لمن يَفهَم بهذه الألفاظ، ليتبيَّنَ ما وافقَ الحقَّ من معاني هؤلاء، وما خالفَهُ، فهذا عَظِيمُ المنفَعَةِ، وهو مِنَ الحُكمِ بالكتابِ بينَ الناسِ فيما اختَلَفُوا فيه))[١].

وعن أمِّ خالد بنت خالد رضي الله عنها قالت : أُتِيَ رسولُ الله ﷺ بثِيَابٍ فيها خَمِيصَةٌ سودَاءُ. قال: ((مَنْ تَرَوْنَ نَكسُوها هَذهِ الخَمِيصَة)) . فأسكَتَ القَومُ قال: ((ائتُوني بأُمِّ خالد)) . فأُتِيَ بي النبيّ ﷺ فألْبسَنيها بِيَدِه وقال: ((أَبْلِي وأَخْلقي)). مرتين، فَجَعلَ يَنظُرُ إلى عَلَمِ الخَمِيصَةِ وَيُشِيرُ بِيَدِهِ إلَيَّ ويقول: ((يا أُمَّ خالد هَذَا سَنَا))[٢]. والسَّنَا بلِسَانِ الحبشية: الحسَن.

وجه الدلالة: أنَّ النبيَّ ﷺ خَاطَبَها رضي الله عنها بلسَانِ الحَبَشَةِ؛ لأنها كَانَتْ مِنْ أَهلِ هذه اللغَةِ، وهذا يَدُلُّ على جَوَازِ مخَاطَبَةِ أَهْلِ كلِّ اصطلاحٍ باصطلاحِهِم وَلُغَتِهِم إذا احْتِيجَ إلى ذلك.

ومِنْ خِلالِ ما تقَدَّمَ نقلُهُ من نصوصِ الكتابِ والسنةِ يَظهَرُ جَلِيًّا جَوَاز مخَاطَبَةِ أَهْلِ كُلِّ اصطِلاحٍ باصطِلاحِهِم ولُغتِهِم إذا احتيجَ إلى ذلك، ومن ذلك أَهْلُ الكَلامِ فإنهم يُخاطَبُونَ باصطلاحَاتِهِم إذا وُجِدَتْ الحَاجَةُ والمصْلَحَةُ.

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٠٨/٣)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب اللباس باب ما يدعى لمن لبس ثوبا جديدا (ص١٠٣٠)ح ٥٨٤٥

الخاتمة

الحمْدُ للهِ الذي بنعمَته تَتمُّ الصَّالحات، وبتوفيقِه وتيسيرِه تُقضَى الحاجات، وَصَلَّى اللهُ على نبينا محمَّدٍ وعلى آله وصحبِه أجمعين.

وفي نهايةِ هذا البَحثِ أذكُرُ أهمَّ النَّتائجِ التي تضَمَّنَها هذا الموضُوعُ:

١- لفظَةُ السَّلَف اصطلاحا تُطلَقُ باعتبارَيْن: باعتبار الزَّمَان وباعتبار المعتقد، فأمَّا باعتبار الزَّمَانِ فَتُطلَقُ على القُرونِ الثلاثة المفَضَّلَة، وأما باعتبار المعتقد فتُطلَقُ على كُلِّ مَن وَافَقَ الصَّحَابَةَ في فَهمِ الكتابِ والسنَّة.

٢- إنَّ شيخَ الإسلامِ ابنَ تيمية اعتمَدَ فيما يُقَرِّرُهُ مِن مسائِلَ في بابِ الاعتقَادِ على الكتاب والسنة وعلى كلامِ أئمَّة السلف مِنَ الصحابة ومَن اتَّبعَهُم بإحسَان.

٣- بَيَّن أئمَّةُ السلَفِ وشيخُ الإسلام أنَّ الذي يجبُ على الإنسَانِ مِنَ الاعتقَادِ هو ما أوجَبَهُ عليه الشَّارِعُ، كما بَيَّنُوا أنَّ طريقَةَ إثباتِ الأسماءِ والصفات تكونُ بالكتاب والسنة.

٤- إنَّ سلَفَ الأمَّة وأئمَّةَ الإسلام اتَّفقوا على أنَّ خبَرَ الواحِدِ إذا صَحَّ عن رسُولِ الله ﷺ فإنه يُحتَجُّ به في جميعِ أبوابِ العلمِ.

٥- اتَّفق أئمَّةُ السلفِ على وجوبِ إثباتِ نصوصِ الصِّفات وإجرائها على ظاهِرِهَا، وهو عَيْنُ ما ذهَبَ إليه شيخُ الإسلام ابنُ تيمية، كما اتَّفقوا على أنَّ الظَّاهِرَ الذي يجبُ إجراءُ النصوصِ عليه تارَةً يُفهَمُ بحسبِ أفرادِ الكَلامِ، وتارَةً يُفهَمُ باعتبارِ سياقِ الكلامِ وتركيبِهِ.

٦- بيَّنَ أئمَّةُ السَّلف وشيخُ الإسلام أنَّ مِن الحجَجِ في بابِ الأسماء والصفات الإجماعَ، كما بَيَّنُوا أيضا أنَّ مِنَ الحججِ في هذا البابِ الفطرَةَ السَّليمَةَ، وهي مُكَمَّلَةٌ بالشريعَة.

٧- قَرَّر أئمَّةُ السلَفِ وتابَعَهُم على ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيمية قاعدتين عقليتين هما: قياسُ الأولى، والاستدلالُ بالأثَرِ على المؤثِّر، وهما حجتان عقليتان دلَّ عليهما الشَّرعُ.

٨- إنَّ اللهَ جَعَلَ الحجَّةَ على الناسِ في بابِ الأسماء والصفات الأدلَّةَ السمعيَّةَ والعقليَّةَ، وَقَد نَفَى أئمَّةُ السلَفِ وشيخُ الإسلام التعارُضَ بينهما خلافا لما زَعَمَهُ أهلُ الكلامِ.

٩- وَافَقَ شيخُ الإسلام أئمَّةَ السَّلَفِ في تقرير أنَّ أسماءَ الله كلَّها حسنى غيرُ مخلُوقةٍ، لا يدخلُها النَّقصُ بوجهٍ مِنَ الوُجوهِ، وهي غيرُ محصورَةٍ بعَدَد.

١٠- بيَّن أئمَّةُ السلف وَوَافَقَهُم على ذلك شيخُ الإسلام أنَّ كمالَ الأسماءِ المزدَوَجَةِ في اقترَانها، وعلى هذا فَيجبُ إجراؤُها مجرَى الاسمِ الواحِدِ.

١١- إنَّ الرَّبَّ موصوفٌ بالصفات الثبوتيَّة وبالصِّفاتِ السَّلبيَّة، والضابطُ في الصفَاتِ الثبوتية هو: إثباتُ صِفَاتِ الكَمَالِ مع نفيِ مماثلتها للمَخلُوقين، وأما الضابطُ في الصفاتِ السلبيَّةِ فهو: نفيُ صفَاتِ النَّقص مع ثبوتِ كَمَالِ الضِّدِّ، وهذا ما اتَّفَقَ عليه سلَفُ الأمَّة وَوَافَقَهُم عليه شيخُ الإسلام ابنُ تيمية.

١٢- إنَّ مِن طرقِ تَنْزِيهِ اللهِ عَنِ النقصِ نفيَ ما يُضَادُّ صفات الكَمَال.

١٣- وافَقَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أئمَّةَ السلَفِ في تقريرِ أنَّ اللهَ موصُوفٌ بالأفعالِ اللازِمَةِ والمتعدِّيَةِ، وَكُلُّها حاصلَةٌ بمشيئَةِ اللهِ.

١٤-سَلَكَ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية في باب الأسماء والصفات طريقَةَ أنبياءِ اللهِ ورسُلِه مِنَ الإثباتِ المفَصَّلِ والنفيِ المجمَلِ.

١٥- إنَّ صفاتِ الله محمُولَةٌ على الحقيقَةِ لا على المجاز، هذا ما دَلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّة، واتَّفَقَ عليه سلفُ الأمَّة، وتابَعَهُم عليه شيخُ الإسلام.

١٦-الصِّفَاتُ معلومَةٌ لنا من جهَةِ المعنى؛ لأنها مما أَمَرَنَا اللهُ بِتَدَبُّرِه، كما أنَّ الصفاتِ مِن جهَةِ الكيفيَّة مجهولةٌ بالنِّسبةِ لنا؛ لأنَّ اللهَ أخبَرَنَا بصفاتِهِ ولم يُخبِرْنا بكيفِيَّتِها، هذا ما قَرَّره أئمةُ السَّلَفِ وَوَافَقَهُم عليه شيخُ الإسلام ابنُ تيمية.

١٧-لم يكنْ هناك نزَاعٌ بينَ الصَّحابة ومن اتَّبَعَهُم بإحسانٍ في أنَّ مُسمَّى الكلامِ عند الإطلاق هو اللفظُ والمعنى جميعا، وأنَّ كلامَ اللهِ بحرفٍ وصوتٍ.

١٨-اتَّفَقَتْ كلمَةُ أهلِ السنة والجماعة في أنَّ اللهَ لم يَزَلْ بأسمائه وصفاته، فَلَم يَزَلْ مُتَكَلِّما إذا شاءَ.

١٩- إنَّ الذي اتَّفَقَ عليه السَّلَفُ والأئمَّةُ أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ مُنَزَّلٌ من عندِ اللهِ غيرُ مخلُوقٍ منه بَدَأَ وإليه يعودُ.

٢٠-قَرَّر أئمَّةُ السَّلَفِ وتابَعَهُم شيخُ الإسلام ابنُ تيمية عليه أنه لا يَصِحُّ حملُ اليدَيْنِ بصيغةِ التثنيَةِ على النِّعمَةِ والقُدرَةِ؛ لأنَّ صيغَةَ التثنيةِ نَصٌّ في معناها لا يُتَجَوَّزُ بها، كما قَرَّرُوا أنه لا تضافُ اليد بمعنى القدرَةِ والنعمة إلا لمن هو مِن ذَوِي الأيدِي.

٢١-أئمَّةُ السلف مُتَّفقُون على تفسيرِ الاستواءِ المعَدَّى بــ" على " بالعلُوِّ والارتفاعِ، وأنَّ تفسيرَ الاستواءِ بالاستيلاء إنما هو مُتَلَقَّى من جهَةِ الجهمِيَّةِ، كما اتَّفَقُوا على أنَّ الاستواءَ والنُّـــزُولَ من الصفاتِ الاختيارِيَّةِ المتعلقَةِ بالمشيئةِ.

٢٢- إنَّ الأدلَّةَ دَلَّتْ على أنَّ نُزولَ اللهِ لا يلزَمُ منه خلُوُّ العرشِ، وهو الذي عليه أكثَرُ أئمَّة السلفِ وَنَصَرَهُ شيخُ الإسلام ابنُ تيمية.

٢٣- إنَّ السَّلَفَ والأئمَّةَ اتَّفقُوا على أنَّ اللهَ يُرَى في الآخرَةِ بالأبصَارِ رؤيَةً واضحَةً كرؤيَةِ الشَّمسِ والقَمَرِ، كما قرَّرُوا في معرِضِ ردِّهم على الجهميَّة أنَّ النَّظرَ إذا عُدِّيَ بـــ"إلى" لا يجوزُ أنْ يُعنَى به إلا نظر العَينِ، وقَرَّرُوا أيضا أنَّ نفيَ الإدرَاكِ لا يلزَمُ منه نفيُ الرؤيَةِ.

٢٤-أسماءُ اللهِ وصفَاتُهُ مِن قبيلِ الألفَاظِ المتواطِئَةِ وهي تقتَضِي أنْ يكونَ بين المسَمَّيَيْن قدرٌ مشتَرَكٌ، ولا يلزَمُ مِن هذا الاشترَاكِ تماثُل المسَمَّياتِ والموصُوفَاتِ، وهذا ما قرره شيخ الإسلام.

٢٥-الذي اتَّفَقَ عليه أئمَّةُ المسلمين أنَّ الخالقَ مُبَاينٌ للمخلوقين، فليسَ في ذَاتِهِ شيءٌ من مخلوقاته، ولا في مخلُوقَاتِهِ شيءٌ من ذاته.

٢٦-قرر أئمة السلف ووافقهم شيخ الإسلام على ذلك أنَّ المضَافَ إلى اللهِ إذا كان معنى لا يَقُومُ بنفسه وَجَبَ أنْ يَكُونَ صفةً لله تعالى. وَإنْ كانَ المضَافُ عَيْنا قَائِمَةً بنفسِها امتنع أَنْ تَكُونَ صِفَةً لله تعالى.

٢٧-قرَّرَ أئمةُ أهلِ السنةِ والجماعةِ ومنهم شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أَنَّ مَنْ نَفَى الأسماءَ والصفَاتِ فَقَدْ نَفَى الموصُوفَ، وَشَبَّهَهُ بالمعدومِ

٢٨-دَلَّت النُّصُوصُ وأقوَالُ أئمَّة السلَفِ وشيخِ الإسلام أنَّه لا يجوزُ التَّفريقُ بين المتَمَاثلات، فَتثبت له إحدَى الصفَتَيْن وتُنفَى الأخرَى، أو تُثبَت له الذَّاتُ دونَ الصِّفاتِ.

٢٩-الاسمُ المشتَقّ تابعٌ للمشتَقِّ منه في النَّفيِ والإثباتِ، فَإذَا انْتَفَتْ حَقيقَةُ الرحمةِ والعلمِ والسمعِ والبصرِ انتَفَت الأسماءُ المشتَقَّةُ منها، هذا ما قَرَّرَهُ أئمَّةُ السلَفِ وشيخُ الإسلامِ في معرضِ رَدِّهم على المعتزلَة وَمَن وافقَهُم.

٣٠-مِنَ المعلُومِ بالفِطرَةِ الضَّرُورِيَّة التي فطر عليها بنو آدم أنَّ الصفَةَ إذا قَامَت بمحَلٍّ كان ذلك المحلُّ هو الموصُوفَ بتلك الصِّفَة دون غيره.

٣١-أقوالُ أئمة السلفِ كُلُّها مجمِعَةٌ على التَّوَقُّفِ في الألفاظ المجمَلَة، فلا تُثبَتُ ولا تُنفَى، وإنما يُعَبَّرُ عن المعاني الصحيحة بالألفاظِ الشرعيَّةِ، وَوَافقَهُم على ذلك شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ.

٣٢-قَرَّر أئمةُ السَّلَفِ وشيخُ الإسلام أنَّه يجوزُ مخَاطَبَة أهْلِ كُلِّ اصطلاحٍ باصطلاحِهِم ولُغتِهِم إذا احتيجَ إلى ذلك، ومن ذلك أَهْلُ الكَلامِ فإنهم يُخَاطَبُونَ باصطلاحَاتِهِم إذا وُجدَتْ الحَاجَةُ والمصْلَحَةُ..

وإني أَجعَلُ في ختامِ هذا البحثِ إيعازَ النصيحَة إلى إخواني المسلمين، بأنْ يَتَمَسَّكُوا بالقُرآنِ الكريمِ، والسنَّة الصحيحَةِ، وَأَنْ يَتَّبِعُوا سبيلَ السلَفِ الصالحِ مِنَ الصَّحابَةِ وَمَن اتَّبعهُم بإحسان، فلا نجاةَ إلا في طريقِهِم، ولا هُدَى إلا في اتِّبَاعِهِم.

فَرَحِمَ اللهُ أئمَّةَ السَّلَفِ وَرَضِيَ عنهُم، الذين بهم حَفِظَ اللهُ الدِّينَ، وَجَعَلَهُم أَمَنَةَ هذه الأمَّة، وَرَحِمَ اللهُ شيخَ الإسلام ابنَ تيمية الذي اقتَفَى أثَرَهُم، واحتذَى حَذوَهُم، وَذَبَّ عن مَنهَجِهِم.

وَآخِرُ دعوَانا أن الحمدُ للهِ رَبِّ العالمينَ، وَصَلَّى اللهُ على نبينا محمَّدٍ وعلى آله وصحبِهِ أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

- الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن الأشعري، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الأنصار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ
- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، عبيد الله بن بطة العكبري، تحقيق د. يوسف بن عبد الله الوابل، دار الراية، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ
- إثبات صفة العلو، موفق الدين عبد الله بن قدامة، تحقيق أحمد بن عطية الغامدي، مكتبة العلوم والحكم الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ
- اجتماع الجيوش الإسلامية، ابن القيم الجوزية، تحقيق عواد عبد الله العتيق، مكتبة الرشد الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ
- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي، تحقيق سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ
- آداب البحث والمناظرة، محمد الأمين الشنقيطي، تحقيق سعود بن عبد العزيز العريفي، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
- آداب الشافعي ومناقبه، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ
- الأدب المفرد، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تخريج الألباني، دار الصديق، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ
- الأذكار، أبو زكريا يحيى النووي، تحقيق علي الشرجي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ
- الأربعين في أصول الدين في العقائد وأسرار العبادات والأخلاق، أبو حامد الغزالي، عني به: عبد الله عرواني، من كتب الأشاعرة، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ

- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، أبو المعالي الجويني، من كتب الأشاعرة، تحقيق محمد يوسف موسى وعلى عبد الحميد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق سامي الأثري، دار الفضيلة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ
- أساس التقديس، فخر الدين الرازي، تحقيق احمد حجازي السقا، من كتب الأشاعرة، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ط١٤٠٦هـ
- الاستقامة، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ
- الأسماء والصفات للبيهقي، دار الكتب العلمية
- الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى لأبي عبد الله القرطبي، تحقيق محمد حسن جبل، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ
- الإشارات والتنبيهات، أبو علي ابن سينا، تحقيق سليمان دنيا، من كتب الفلاسفة، دار المعرفة، الطبعة الثالثة ١٩٨٣هـ
- الأشباه والنظائر، عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ
- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد تامر وحافظ عاشور، دار السلام، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ
- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، علي محمد البجاوي، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ
- أصول الدين عند أبي حنيفة، للدكتور محمد الخميس، دار الصميعي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ

- أصول الدين، عبد القاهر البغدادي، تحقيق أحمد شمس الدين، من كتب الأشاعرة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ
- أصول السنة، ابن أبي زمنين، تحقيق عبد الله بن محمد بن عبد الرحيم البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
- الاعتصام، إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، الطبعة الثانية ١٢٢٨هـ
- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة، أحمد بن الحسين البيهقي، تخريج وتعليق فريح بن صالبح البهلال، طبع ونشر رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ
- اعتقاد أهل السنة، أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، تحقيق جمال عزون، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ
- إعلام الموقعين عن رب العالمين ابن القيم الجوزية، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ
- الأعلام، للزركلي، دار العلم، الطبعة الخامسة عشر ٢٠٠٢
- إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان، ابن قيم الجوزية، تخريج محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق علي حسن، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ
- الاقتصاد في الاعتقاد، عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق أحمد بن عطية الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ
- اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، د. ناصر العقل، مكتبة الرشد، الطبعة الثامنة ١٤٢١هـ

- إكمال إكمال المعلم أبو عبد الله الأبي، مكتبة طبرية
- إلجام العوام عن علم الكلام، أبو حامد محمد الغزالي، من كتب الأشاعرة، تعليق محمد المعتصم بالله، دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ
- أمثال الحديث، الحسن الرامهرمزي، تحقيق عبد العلي الأعظمي، الدار السلفية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين علي بن سليمان المرداوي، تحقيق د عبد الله التركي، دار عالم الكتب، ط ١٤١٩هـ
- إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، محمد بن المرتضى المشهور بابن الوزير، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ
- الإيمان، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تخرج محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ
- البحر الزخار المعروف بمسند البزار، أحمد بن عمرو البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ
- بدائع الفوائد، ابن القيم الجوزية، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ
- البداية والنهاية، لابن كثير، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ
- البعلبكية، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق مريم ينت عبد العالي الصاعدي، دار الفضيلة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ
- بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق موسى بن سليمان الدويش، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ

- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، مجمع الملك فهد الوطنية أثناء النشر، ١٤٢٦هـ
- تاريخ بغداد، أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ
- تاريخ دمشق، ابن عساكر، تحقيق عمر العمروي، دار الفكر، ط١٤١٥هـ
- تأويل مختلف الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق محمد محيي الدين الأصفر، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ
- التبصير في معالم الدين، محمد بن جرير الطبري، تحقيق علي بن عبد العزيز الشبل، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ
- تحريم النظر في كتب الكلام، موفق الدين ابن قدامة المقدسي، تحقيق عبد الرحمن بن محمد دمشقية، دار عالم الكتب الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ
- التحف في مذهب السلف، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق طارق السعود، دار الهجرة، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ
- تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد، إبراهيم بن محمد البيجوري، ضبطه عبد الله الخليلي، من كتب الأشاعرة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية١٤٢٤هـ
- التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق د. محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الطبعة السادسة ١٤٢١هـ
- تذكرة الحفاظ، شمس الدين محمد الذهبي، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، دار الكتب العلمية بيروت
- التسعينية، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق د. محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ

- التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق الدكتور محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار النفائس، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ تفسير الرازي، أبو عبد الله الرازي، من كتب الأشاعرة، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ
- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق سامي السلامة، دار طيبة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ
- تفسير الطبري المسمى: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ
- تفسير القرطبي المسمى: الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنته السنة وآي القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ
- تقريب التدمرية للشيخ ابن عثيمين، اعتنى به سيد بن عباس، مكتبة السنة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ
- تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر، تعليق محمد عوامة، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن حجر، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ
- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني، من كتب الأشاعرة، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام ابن عبد البر، تحقيق عبد الله بن الصديق، مؤسسة قرطبة، ١٣٩٩هـ
- التمييز، مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ

- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ
- تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر، تعليق إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج يوسف المزي، تحقيق بشار عواد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث، الطبعة الأولى ٢٠٠١م
- التوحيد، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق سمير الزهيري، دار المغني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ
- التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، محمد بن إسحاق بن منده، تحقيق د. علي ناصر فقيهي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـلا
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الشيخ عبد الرحمن السعدي، تحقيق عبد الرحمن اللويحق، دار السلام، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ
- الثقات، محمد بن حبان، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ
- جامع الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، علق عليه محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى
- جامع الرسائل، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، دار العطاء، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ
- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، ابن رجب الحنبلي، دار ابن الجوزي، الطبعة الرابعة ١٤٢٣هـ

- جامع المسائل، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ
- جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الطبعة الخامسة ١٤٢٢هـ
- الجرح والتعديل، عبد الرحمن ابن أبي حاتم، الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ
- جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام، ابن قيم الجوزية، تحقيق زائد النشيري، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ
- جلاء العينين في المحاكمة بين الأحمدين، السيد نعمان خير الدين الشهير بابن الآلوسي، مطبعة المدني بالقاهرة
- جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد شمس، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. علي الألمعي ود. عبد العزيز العسكر ود.حمدان الحمدان، دار الفضيلة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ
- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، ابن القيم الجوزية، تحقيق علي الشربجي وقاسم النوري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ
- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، أبو القاسم إسماعيل التيمي، تحقيق محمد بن ربيع المدخلي ومحمد أبو رحيم، دار الراية، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ
- حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة للإمام عبد الله بن أحمد المقدسي موفق الدين ابن قدامة، تحقيق عبد الله الجديع مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ
- حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية، للشيخ بكر أبو زيد، منشورات دار الحرمين بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
- الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن، عبد العزيز بن يحيى الكناني، تحقيق

د. علي ناصر فقيهي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ

- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق عمرو سليم، دار ابن القيم، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ
- خلق القرآن بين المعتزلة وأهل السنة، فخر الدين الرازي، تحقيق أحمد حجازي، من كتب الأشاعرة، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ
- درء تعارض العقل والنقل، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الثانية ١٤١١هـ
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن حجر، دار إحياء التراث العربي بيروت
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي، دار الفكر، ط ١٩٩٣
- دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، محمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
- ذم الكلام وأهله، أبو إسماعيل الهروي، تعليق أبو جابر عبد الله الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ
- ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب الحنبلي، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ
- رحلة الحج إلى بيت الله الحرام، محمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
- الرد على الجهمية، عثمان بن سعيد الدارمي، تعليق بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير الكويت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ
- الرد على الجهمية، الإمام ابن منده، تحقيق د. علي ناصر فقيهي، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ

- الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله، أحمد بن حنبل، تحقيق د.غش العجمي، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
- الرد على المنطقيين، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق عبد الصمد الكتيبي، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
- الرد على من أنكر الحرف والصوت، عبيد الله بن سعيد السجزي، تحقيق د. محمد باكريم باعبد الله، عمادة البحث العلمي، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ
- الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر، لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ
- رسائل العدل والتوحيد، ليحيى الهادي والقاضي عبد الجبار والشريف المرتضى والقاسم وأبو رشيد، من كتب المعتزلة، تعليق سيف الدين الكاتب، دار مكتبة الحياة.
- الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، المكتبة العلمية بيروت.
- رسالة إلى أهل الثغر، أبو الحسن الأشعري، تحقيق عبد الله شاكر الجنيدي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ
- الروح، ابن قيم الجوزية، تحقيق يوسف علي بديوي، دار ابن كثير، الطبعة الخامسة١٤٢٢هـ
- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، تعليق محمود حامد عثمان، دار الزاحم
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ على الأمة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ
- السنة، أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، تحقيق أ.د باسم الجوابرة، دار الصميعي، الطبعة

الثانية ١٤٢٣هـ

- السنة، لعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق محمد بن سعيد القحطاني، رمادي للنشر، الطبعة الرابعة ١٤١٦هـ
- السنة، أبو بكر أحمد بن محمد الخلال، تحقيق د. عطية الزهراني، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ
- سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، حكم على أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق علي حسن، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ
- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تعليق الألباني، اعتنى به مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى
- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق حسن شلبي ، إشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ
- سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرنؤوط، الطبعة الحادية عشرة ١٤٢٢هـ.
- السيف الصقيل، تقي الدين عليّ بن عبد الكافي السُّبْكي، من كتب الأشاعرة، تحقيق محمَّد زَاهِد بن الحسن الكوثري
- شأن الدعاء، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق أحمد يوسف الدقاق، دار الثقافة العربية، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي، دار إحياء التراث العربي
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم، هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق د. أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة، الطبعة السابعة ١٤٢٢هـ

- شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار المعتزلي، من كتب المعتزلة، تحقيق عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ
- شرح الأصول من علم الأصول، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، تخريج نشأت المصري، دار البصيرة.
- شرح الرسالة التدمرية، أ.د محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار أطلس الخضراء، الطبعة الأولى١٤٢٥هـ
- شرح السنة، الحسن بن علي البربهاري، تحقيق خالد بن قاسم الردادي، دار السلف، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ
- شرح السنة، للبغوي، تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرنؤط، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ
- شرح العقيدة الأصبهانية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد السعوي
- شرح العقيدة السفارينية، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار الوطن، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، تخريج محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة التاسعة ١٤٠٨هـ
- شرح العقيدة الواسطية، للشيخ محمد بن الصالح العثيمين، تخريج سعد بن فواز الصميل، دار ابن الجوزي، الطبعة السابعة ١٤٢٢هـ
- شرح العقيدة الواسطية، محمد خليل هراس، تخريج علوي السقاف، دار الهجرة، الطبعة الرابعة ١٤٢٢هـ
- شرح علل الترمذي، عبد الرحمن بن أحمد البغدادي، الشهير بابن رجب، تحقيق د. نور الدين عتر، دار العطاء، الطبعة الرابعة ١٤٢١هـ
- شرح قصيدة ابن القيم، للشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى، المكتب الإسلامي، الطبعة

الثالثة ١٤٠٦هـ

- شرح الكوكب المنير، لابن النجار، تحقيق د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد، مكتبة العبيكان، طـ ١٤١٨هـ
- الشرح الكبير، لابن قدامة المقدسي، تحقيق د عبد الله التركي، دار عالم الكتب، ط ١٤١٩هـ
- شرح المقاصد في علم الكلام، من كتب الأشاعرة، تأليف: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، دار النشر: دار المعارف النعمانية - باكستان - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، الطبعة: الأولى
- شرح حديث النـــزول، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار العاصمة، الطبعة الأولة ١٤١٤هـ
- شرح حديث جبريل في الإسلام والإيمان والإحسان، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق علي بن بخيت الزهراني، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ
- شرح مشكل الآثار، أحمد الطحاوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ
- الشريعة، محمد بن الحسين الآجري، د.عبد الله بن عمر الدميجي، دار الوطن، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ
- شفاء العليل في مشائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، للإمام ابن القيم الجوزية، تحقيق عمر بن سليمان الحفيان، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ
- الصارم المنكي في الرد على السبكي، محمد بن أحمد بن عبد الهادي،عقيل بن محمد اليماني، مؤسسة الريان، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ
- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار السلام، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ

- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، دار السلام، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، علي بن بلبان الفارسي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ
- الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم، لموفق الدين ابن قدامة، تحقيق محمد الخميس، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
- صريح السنة، محمد بن جرير الطبري، تحقيق أكرم ين محمد الفالوجي، دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
- الصفدية، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ
- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم، تحقيق د. علي الدخيل الله، دار العاصمة، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ
- طبقات الحنابلة، محمد بن أبي يعلى، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبع على نفقة الملك عبد العزيز بن فيصل آل سعود وأعيد طبعه على نفقة الملك فهد بن عبد العزيز طـ ١٤١٩هـ
- طبقات الصوفية، أبو عبد الرحمن السلمي، من كتب الصوفية، تحقيق نور الدين سريبة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ
- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع الزهري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ
- طريق الهجرتين وباب السعادتين، ابن القيم الجوزية، تحقيق وليد الجمل وعادل

شوشه، دار ابن رجب، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ

- ظلال الجنة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤١٣هـ
- العجاب في بيان الأسباب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق فواز زمرلي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ
- عداء الماتريدية للعقيدة السلفية وموقفهم من الأسماء والصفات الإلهية، الشمس السلفي الأفغاني، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ
- العرش، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق محمد بن خليفة التميمي، أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ
- العظمة، أبو الشيخ الأصبهاني، تحقيق رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ
- عقائد أئمة السلف، اعتنى به فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ
- العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكاتب العربي.
- عقيدة السلف أصحاب الحديث، إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، تحقيق بدر البدر، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ
- العقيدة الطحاوية، أبو جعفر الطحاوي، شرح وتعليق محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ
- العلو للعلي العظيم وإيضاح صحيح الأخبار من سقيمها، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق عبد الله بن صالح البراك، دار الوطن، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ
- العين، الخليل الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال
- غاية الأماني في الرد على النبهاني، محمود شكري الآلوسي، تعليق الداني بن منير،

مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ

- غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة ١٤١٤هـ
- غاية المرام في علم الكلام، علي بن أبي على الآمدي، من كتب الأشاعرة، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ
- غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر، أحمد بن محمد الحموي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ
- الغنية في أصول الدين، أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد، تحقيق عماد الدين أحمد، مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافية، الطبعة الأولى ١٩٨٧
- الفتاوى الحديثية، ابن حجر الهيتمي، طبعة مصطفى الحلبي، الطبعة الثانية
- الفتاوى الكبرى، شيخ الإسلام ابن تيمية، دار القلم، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار السلام، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ
- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ابن رجب الحنبلي، تحقيق طارق بن عوض الله، دار ابن الجوزي، الطبعة الثالثة ١٤٢٥هـ
- فتح رب البرية بتلخيص الحموية، الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار الوطن
- الفتوى الحموية الكبرى، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق حمد التويجري، دار الصميعي، الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ
- الفرق بين الفرق، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، من كتب الأشاعرة، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، طـ ١٤١٩هـ

- الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. عبد الرحمن اليحيى، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ
- القاعدة المراكشية، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق د. غش بن شبيب العجمي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ
- الفروق، للقرافي، تحقيق عمر حسن القيام، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ
- قاعدة في المحبة، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق فواز أحمد زمرلي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ
- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، ترتيب الطاهر أحمد الزاوي، دار عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ
- القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه، عبد الرحمن المحمود، دار الوطن، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ
- قواطع الأدلة في أصول الفقه، أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني، تحقيق عبد الله بن حافظ بن أحمد حكمي، مكتبة التوبة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ
- القواعد المثلى، الشيخ ابن عثيمين، تحقيق أشرف عبد المقصود، أضواء السلف، ط١٤١٦هـ
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي، تحقيق عزت عطية وموسى محمد الموشى
- كتاب الصفات، علي بن عمر الدارقطني، تحقيق علي بن ناصر فقيهي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود الزمخشري، من كتب المعتزلة، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي، أعده عدنان

درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ

- لسان العرب، ابن منظور، اعتنى به أمين محمد بن عبد الوهاب ومحمد الصادق، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ
- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، تحقيق خليل محمد العربي، الفروق الحديثة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ
- لماذا اخترت المنهج السلفي، الشيخ سليم الهلالي، دار ابن القيم، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ
- لمعة الاعتقاد، ابن قدامة المقدسي، تحقيق أشرف عبد المقصود، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ
- لمع الأدلة في قواعد أهل السنة، أبو المعالي الجويني، من كتب الأشاعرة، تحقيق فوقية حسين محمود، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٧
- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية للشيخ محمد السفاريني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ
- مجمع الزوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتاب، الطبعة الثانية ١٩٦٧
- مجموع الرسائل، ابن القيم الجوزية، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ
- مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم وساعده محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط١٤١٦هـ
- مجموع رسائل ابن رجب، ابن جب الحنبلي، تحقيق طلعت بن فؤاد، الفاروق الحديثة للطباعة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ
- مجموعة الرسائل والمسائل، شيخ الإسلام ابن تيمية، علّق عيه محمد رشيد رضا، لجنة التراث العلمي.
- مجموعة الرسائل المنيرية، دار إحياء التراث مصورة من إدارة الطباعة المنيرية ١٣٤٣هـ

- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، فخر الدين الرازي، من كتب الأشاعرة، راجعه طه عبد الرؤوف، مكتبة الكليات الأزهرية
- المحصول في علم الأصول للرازي، الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود، تحقيق طه جابر العلواني، من كتب الأشاعرة، الطبعة الأولى ١٤٠٠
- المحلى، ابن حزم، تحقيق أحمد شاكر، مكتبة التراث
- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن قيم الجوزية، تحقيق الحسن العلوي، أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ
- مختصر العلو للذهبي، اختصار محمد ناصر الدين الألباني، إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية١٤١٢هـ
- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن قيم الجوزية، تحقيق عبد العزيز الجليل، دار طيبة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ
- مذكرة في أصول الفقه، محمد بن الأمين الشنقيطي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الخامسة ١٤٢٢هـ
- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم، دار المعرفة
- المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، من كتب الأشاعرة، تحقيق حمزة زهير حافظ، الجامعة الإسلامية
- مسند أحمد، بيت الأفكار الدولية، ط١٤٢٢هت
- مسند أبي يعلى، أحمد بن علي أبو يعلى، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ
- مسند الشاميين، أبو القاسم الطبراني، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ
- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، لمحمد ابن حبان البستي، تحقيق مرزوق

علي، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ

- مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق محمد ناصر الدين الالباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ
- المصنف، لأبي بكر ابن أبي شيبة، مكتبة الزمان، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ
- المصنف، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ
- المطالب العالية من العلم الإلهي لفخر الدين الرازي، من كتب الأشاعرة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ
- معالم التنـــزيل، الحسين بن محمد البغوي، تحقيق محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة وسليمان الحرش، دار طيبة، الطبعة الرابعة ١٤١٧هـ
- معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله، للدكتور محمد خليفة التميمي، أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ
- المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري المعتزلي، من كتب المعتزلة، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ
- المعجم الأوسط، لأبي القاسم الطبراني، تحقيق طارق عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين، طـ١٤١٥هـ
- المعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون الطابع الأميرية، ط ١٤٠٣هـ
- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، طـ١٤٢٠هـ
- المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار المعتزلي، من كتب المعتزلة، تحقيق محمود محمد قاسم.

- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، محمد عبد الرحمن السخاوي، تحقيق محمد عثمان، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ
- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، طـ ١٤١٩هـ
- المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، أبو حامد الغزالي، ضبطه أحمد قباني، من كتب الأشاعرة، دار الكتب العلمية
- الملل والنحل، أبو الفتح الشهرستاني، من كتب الأشاعرة، دار مكتبة المتنبئ، الطبعة الثانية ١٩٩٢هـ
- مناقب الإمام أحمد، عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق عبد الله التركي، دار هجر، الطبعة الثانية،١٤٠٩هـ
- منع جواز المجاز في المنــزل للتعبد والإعجاز، محمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، طبعت بجامعة الإمام، الطبعة الثانية ١٤١١هـ
- المنهاج شرح صحيح مسلم لمحيي الدين النووي، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، الطبعة الثامنة ١٤٢٢هـ
- منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد للشيخ عثمان علي، مكتبة الرشد، الطبعة الخامسة ١٤٢٧هـ
- منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله للشيخ خالد عبد اللطيف، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ
- المنية والأمل، تأليف القاضي عبد الجبار، جمعه أحمد بن يحيى المرتضى، من كتب المعتزلة، تحقيق عصام الدين محمد علي، دار المعرفة الجامعية، طـ١٩٨٥

- الموضوعات من الأحاديث المرفوعات لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق نور الدين بن شكري، أضواء السلف، الطبعة الأولى١٤١٨هـ
- الموافقات، أبو إسحاق إبراهيم اللخمي الشاطبي، تعليق مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ
- كتاب المواقف المؤلف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، من كتب الأشاعرة، تحقيق : د.عبد الرحمن عميرة، دار الجيل بيروت الطبعة الأولى ، ١٩٩٧
- الموطأ، مالك بن أنس، تحقيق سعيد اللحام، دار إحياء العلوم بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ
- موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، للدكتور إبراهيم ين عامر الرحيلي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة بيروت
- نثر الورود شرح مراقي السعود، الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر، لابن حجر، تحقيق نور الدين عتر، دار الخير، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ
- نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد، تحقيق منصور السماري، أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ
- نكت القرآن الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام، محمد بن علب الكرجي، تحقيق علي التويجري وشايع الأسمري وإبراهيم الجنيدل، دار ابن القيم، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ
- النكت على كتاب ابن الصلاح، الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي

المدخلي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ

- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق محمود محمد وطاهر الزاوي، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ
- الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، د. محمد صدقي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤٢٢هـ
- وسطية أهل السنة بين الفرق، الدكتور محمد باكريم، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ

فهرس القواعد والضوابط

فهرس الموضوعات

المقدمة

مطابع الحميضي ت: ٢١٣٠١٣٠ الرياض